

حسن اچھلی

خاستہ المطول





3 1142 01725 2589

DATE DUE

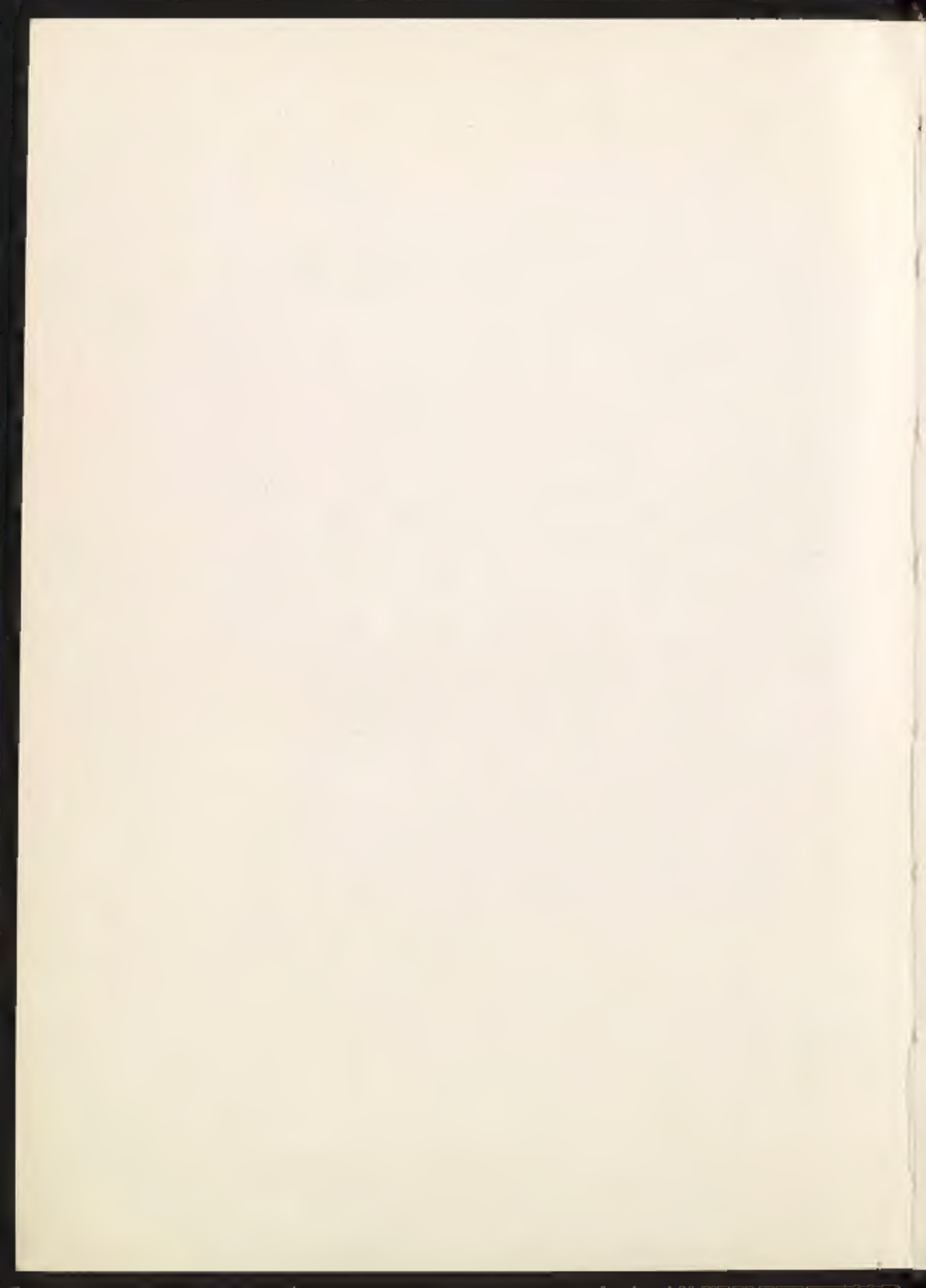
~~DATE DUE~~

JUL 01 2013

JUN 20 2013

BOBST LIBRARY

CIRCULATION





Ibn al-Fannārī, Ḥasan Chalabī ibn Muḥammad Shāh

Ḥashīyat al-Mutawwal

حاشية المطول

تأليف

حسن الحلبي

مشران الشريف الرضي - قم

PJ
6161
.T3533
1985
C.1

(حاشية الطول حسن جلي)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرح صدور ارباب الازهان • لايضاح معاني الكلام بديع
البيان • ونور قلوب اصحاب التحقيق والبيان • تنوير مباني الحكم باقوى
البرهان • الحبيب نسيم هب على مشام قلوب العالمين نسيم توحيده •
واعذب نسيم صب على عطاش عقول العالمين نسيم تمجيده • فسيماه
من حكيم دبر امور عباده على طبق مقتضى الحال • وتلاشي دون احصاء
آلته لسان التفصيل والايصال • والصلوة والسلام الايمان الاكلان •
على السيد المستل من سلالة بنى عدنان • المبعوث بكتاب اصبر بلاغته
مصافح خطباء قطران • محمد سيد الاخيار قاطبة ومظهر الكل من الطاف
الرحمن • اولاجناب حبيب الله ما برزت في الكون سلسلة خفت بامكان • عليه
سلام الله ماسح وابل ورنحت ريح شوق عذبة البان • وعلى آله واصحابه
رمة حدة الفصاحة والبيان • وخانة طرق الهداية والبيان • الذين هم
بدور معالم الدين وشمس هوالم الايمان • ما خضلت حدود رياض الحزن
بالنهان ﴿ ويعد ﴾ اعلوا معاشر طلاب اليقين • سلام عليكم لا يتغنى
الجاهلين • ان اقصى معارج كالات نوع الانسان • على ما اطبق عليه
ابناء كل زمان • هو الصلي باصناف العلوم وانواع العرفان • والاساطعة بما
قيما من النكت بالانتقان • فاتها اشرف ما يمتشرفه هم الامم • وارفع

(ما يرفعه)

ما رقصه الائم على القهم • وان فن البلاغة من بينها محتو على اسباب
النجاح • ومنطوق على قواعد الفلاح • ادغياته الفوز بالسعادة العظمى •
من التصديق باعجاز كلام الله • ونهايه الوصول الى الدولة
الكبرى • من الاذعان بنبوة رسول الله (وقد صنف فيه كتب تراث
مطالعها الارواح • ولا كالشرح المشهور لتلخيص المفاتيح • فانه كتاب
اعترف به من ملته الحاسدون • واذعن له من مرتبه العائدون • وكيف
لا وقد انطوى على زبدة نتائج انظار المتقدمين • واحتوى على خلاصة
ابكار افكار المتأخرين • وهو كالشمس لا يخفى قدره بكل مكان • ولذا ما ربحه كره
الركبان • والله درمن قال وحير المقال • ما صنف الناس في علم وما جعوا •
مثل المطول في ضبط واعجاز • ولو ادعى قصبات السبق صاحبه • كفى له
آية دلت باعجاز وفضلاء الدهور بعد الفاضل الحشى وان مدوا اعتناق
الهمم اليه • وسودوا وجوه الاوراق للمواثى عليه • الا انهم لم يأتوا بما فيه شفاء
لعليل اوروا لقليل • ففهم من يمنع تارة وبراء صوابا • ورد اخرى وبجالة
جسوابا • وسجدوا اذا كشفنا من وجهه غطاء • كمراب بقيمة يحسبه
الظمان ماء • ومنهم من هو كانه طبع على اللغاء • او جبل طينه من المرء
• فزج الشهد بالدم واكل الشعير وذم ومهم • ومنهم من جحد الصباح
اذا بدا • من بعدما انتشرت له الاضواء • مادل ان الشمس ليس بطالع
بل ان صينا انكرت عماية • واما الفاضل الحشى فانه وان كان ممن لاشق
غبار • ولا يخفى على احد مقداره • وكان هو والشارح الحق كنز من
تراضعا بلبان • ورتمان كلاء العلوم في عشب اخصب من نعمان • جزاهما
الله عنا بالاحسان • وبرأهما اهل غرفات الجنان • الا انه لم يبد الا لقليل
من السيل • ولم يعد غير العليل من الرميل • هذا وانى مذحني بالعروج
الى اقصى مدارج الفضائل • على ارتضاع اخلاف تحقيقات الاواخر
والاوائل • وكننت احرك الهممة الى استقصاء قوائمه • فلق
الرقة في ان اوفى كبل من قرأه • نائفا الى استطلاع طلوع بدايع رموزه
نوق الغليل الى ماء صداد مشوقا الى استكشاف كنه ودائع كنوزه • شوق العليل
الى العافية والشفاء • متفوقا لاستنبات حقايقه • فاقوى الجهود متعطيا
في درك دقائقه • كل حد من الجدة معهود حائما حول حواء من قطرها
• الى ان فزت من ماريته بقرطها • فوقفت على غشه وسمينه • وعرفت

قوله الى ان فزت من
ماريته بقرطها كانه
اشارة الى قول الشاعر
في وصف الديك • كان
نوشروان اعلاه ناجه
• وتاملت عليه كف
مارية القرط • سبي حلة
الطاووس حسن
لباسه • ولم يكفه حتى
مشى المشية البطا •
البيت لحمد بن معن
ابن صحاح المنعوت
بالمعتصم من قصيدة
يمدح بها ابا القاسم
الاسعدي بليطة ذكره
ابن خلكان في تاريخه
في ترجمة محمد المذكور •
في القاسموس ومارية
بنت ارقم او ظالم كان في
قرطها مائتا دينار او
جوهرة قوم باربعين الف
دينار او كان فيهما درتان
كبضتي الحمامة لم ير
مثلهما فاهدتهما الى
الكعبة قبيل في الثل
خذه • ولو بقرطى مارية
اي على كل حال انتهى

ما تلقف الملقى من بينه * وقد كنت قدما عقلت على بعض إبحاث
 القضاة و البلاغة النموذج بما استفدته من الأفاضل * والتقطته من
 كلام الأوائل * أوسج به خاطر الفار * وسج للنظر القاصر * فافاض
 منصفوا اخواننا في الاستغراب * وقالوا ان هذا لشيء عجيب * ووضعوا
 ما كتبته على الرأس والعين * ورأوا اتعاه على فرض العين لكن لم اجد
 تسمى لذلك حركة تشبته * بل حردة مستشبهة لا يجوز في شأنه * أو قصور
 في بيانه * كيف والبيان انا أبو عذرة * ومقتضب حلوه ومره * بل لما ارى
 عليه طابع ابناء الزمان من الميل الى الابد والعناد * وظهور البغي بينهم
 والفساد * فان اجلهم بل كلهم لم يتحلوا بحلى الخواص على الاصناف
 * فبحلوا بانوار الهدايات بل اتسموا اتسام العوام بسمة الاعتساف * فثابروا
 في عبايات العوايات اما الخيام فاتها كغيابهم * وارى نساء الحى غير نساها *
 ولان هذا العلم قد نصب مأو * وانقص روائه * واتخذ ظهريا * وصار
 طلبه شيئا فريا * لم يبق من اوطانه الادمنة لم يتكلم من ام اوفى * ولا يرى
 من سكانه الاخرى بل يدح بحفى (نظم) ابن الذين عهدتهم من سادة فرروا
 اولئك الاقوام * عفت الديار وزال منها اهلها * فكأنها وكأنهم احلام
 * وكلما كررت المدافعة مرة بعد اخرى * لاشغالى بما هو اهم واخرى توار
 منهم الالتماس و السؤال * ولم يبق للطل والمدافعة متسع وبجال * فاجبتهم
 الى سؤالهم وتابع الخطوب يقتضى الاجام * واخذت في تحرير ما سخر لى
 * ونوزع القلب بمنع الاقدام * ولا يحى من الاذكياء من يمد * ولا من
 الاصحاب من يمنع ورد * مفرغا ما جمعت في قالب الحسن والكمال * موجها
 مقاصد الكتاب التوجيه الذى هو السحر الحلال * في عالم القيل والقال * مستفدا
 من روحانية الاسلاف الكرام * بواهم الله وايانا دار السلام * مقتبسا
 من انوارهم * مستضيئا من اشعة اثارهم (بيت) كالبحر يسقيه المصباح
 وماله فضل عليه لانه من ماء * وظنى ان لا يمد هذا عيا بين الانام * فانه
 ليس اول قارورة كسرت في الاسلام * ولا اعتراض على من ملك القلم *
 والمداد في تحرير ما يقصوبه الصلاح لا الفساد * على ان خلو الزمان
 من هدير شقاق المهرة الاعلام * هو الذى جرائى على هذا المرام
 (وقد شرطت على نفسى ان لا اعبد ذكر ما حققه الفاضل المحشى خوفا
 من الاملال * الا ان يكون محل بحث واشكال * وان اشير الى ما وقع لسائر

ارباب الحوائش من وجوه الاختلال • يعذر بالضرورة اليه • وعيني • وفي
 المثل لو ذات سوار الطنني وانا لانقل من كتب الاسلاف • مثل دلائل الاعجاز
 والكشاف • الامارات • فيها بيني • ومن انكر ظر جوع البهاينة • وبينى •
 وسحمد القاض في لججه • والسير في نجه • ما ودعته من فرائد الفوائد •
 ومهدت فيه من موائد العوائد • وان كان ذو عيب في ريب قليات بمحدث
 مثله اوليد بفيظه في جهله • فان الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو
 الفضل العظيم (ولما اتفق تمامه وقص بالاختتام ختامه طرزت دياجنه باسم
 من سعد سماء الاقبال • وخضعت لدولته القاهرة اعناق الصناديد والاقبال •
 رافع العرافة قاع الطفاة حامى حوزة الاسلام بالصارم الصمصام ماضي نقوش
 البقي عن صفحات الايام حاوت اورقة ضباب الضلال تقربدا صلبت حرمة
 البراق مسير نفاع الردى على رؤس العدى بمخوافر سلب عرمة النباقي مرغم
 نوف الفراعين معقى نهبان الخواقين مستفيد ارباب الالباب معد العصب
 العرصات فرات الرقاب رافع رايات العلم والكمال بمداتكاهامعمر رباح
 الفضل والانضال غيب اندراسها سلطان سلاطين العالم المقيد برينة رقة
 ولالة الامم من طوائف العرب والعجم ملك بربك شيوخ منزل قدره زهر
 الكواكب منه صف نعاله كهف الهدى ليث المجامع ماله حان اذا دعت
 الملوك تزال وله موقف جرة يملو بها دين الآله القادر المتعال نفس فراقم
 اخر سبيدع عم الورى بالفضل وهو الامام المستضى بمجوده من في غلام
 نشنت الاحوال سلطان الخاقين محمد في جلالة الاسماء والافعال لازال منشور
 الهدى منصوره ماسح ومسي على الاطلال وما هو الاحضرة السلطان
 الاعظم والخاقان العظيم الاكرم ناصب رايات الفضل على قبة القبلة
 الخضراء • وما سح آيات البذل على جهة الاكابر والجوزاء ملجأ سلاطين
 العالم بالاصطفاق فخر اساطين الملوك في الآفاق الملك المنصور المؤيد
 ابو الفتح سلطان محمد خلد الله سبحانه مقرونا بالعدل سلطانه واقاض
 على العالمين برمو احسانه وايد لواخلافته معقودا بالعود وربط اطناي خيام
 سلطنته بادناد الخلود وهذا دعاء فيه الخلق راحة وامن من الآفات والنكبات
 الفتنة وانا مرید بمجده لاداء شكر البعض من آله ما لاقني احسانه لكنني
 استجلب الاضغاف من نعمائه فان روحه فقلت من محض الطافة الجليلة
 وعين الرضا عن كل عيب كاه والافن قلة بضاعتى وفاساة صناعتى

من ان الالهام القاء
الشيء من الخير في القلب
بطريق الفيض وجهين
الاول ان قيد قوله من
الخير لاخراج الوسوسة
كما زعمه لا يحتاج اليه
لان الفيض فعل فاعل
يفعل دائما لا عوض
ولا فرض وهذا بشر
بالاعطاء بطريق الفيض
والاحسان فيخرج
الوسوسة به الثاني ان
خروج القدس منه بناء
على ما زعمه من ان القدس
من جانب الطالب
المستفيض بخلاف
الالهام فانه من جانب
الفيض غير ظاهر
لان الالتقاء كما يتصور من
جانب المستفيض كذلك
يتصور من جانب
الطالب المستفيض
اذ يقال القيت هذا الشيء
في قلبي اى اخطرت
الهم الا ان يدعى تبادر
التفكير
والمحوج الى التكلف
هو ان عامة مسائل
التنين نظرية يحصل ٢

والمأمول من الاذكياء المتعلمين بحلى الانتصاف * التخلفين عن ردبلى البنى
والاعتصاف * اذا عثروا على شيء زلت فيه القدم او طغى به القلم ان يستحضروا
ان لكل جواد كيوه ولكل صارم نبوة وان من صاف فقد استهدف (بيت) ومن
اذا الذي رضى سبحانه كاهاه كفى المرء بلان تعدمعايه * على اى اقول (بيت)
ان الناس غطوا على تقطيت عنهم * وان يخشوا على فيهم مباحث * والمشول
من جانب الجلال القياس لارفع التوال ان يقع به المحصلين ويجعله ذخرا
ليوم الدين واته ولى الحسنات ومقبض الخيرات وهو حسبي ونعم الوكيل
(الهمنا حقايق المعاني ودقائق البيان) الاقرب الى الفهم ان المراد بالالهام فى
هذا المقام معناه القوى ٦ وهو الاعلام مطلقا لا احتياج ارادة معناه العرفى اعنى
القاء الخير فى قلب الغير بلا استفاضة فكرية منه الى تكلف ٩ وبحقايق المعاني
مسائل الفن الاول اما يحمل الحقيقة على المعنى اللغوى الذى تذكره واما حلها
على ما به الشيء هو هو بناء على ما قرر من ان حقيقة كل علم مسأله وعد
الموضوع وسائر المبادئ جزأته مسأله فجميع الحقايق لا يساعده لان حقيقة
العلم جميع مسأله لا جمع منها البناء على جواز تبدل علم المعاني بحسب الأزمان
وتعدد حقيقته بالنظر اليه فان بعضا من المسائل اذا لم يستتبط بعد فالظاهر
ان العالم بجميع ما سواه عالم بالمعاني على ان المعاني صارة عن المسائل واذا
استتبط فالعالم به وبما سواه هو العالم بالمعاني او على تعدد حقيقته باعتبار الحل
تصف ظاهر ودقائق البيان مسائل الفن الثانى من دق الشيء صارد قفا اى
فامضا واصل الدقة ضد الغلظة وفي الكلام اشارة الى ان العلم هو المعاني والبيان
لا علم بالمعاني وعلم البيان الا ان يحمل على حذف ما هو المضاف فى الاصل
كما يقال رمضان مع ان العلم هو شهر رمضان ثم يوجد تحفيس الدقائق بالبيان
ما سبأنى فى مفتتح الفن الاول من ان فى البيان زيادة اعتبار ليست فى المعاني
وانه منه بمنزلة المركب من المزد فكان احق باسم الدقة منه (ان قلت فلم يذكر
البديع على نحو ذكره القين الاخرين) اجيب بانه اشارة الى عدم الاعتماد
بشانه لكونه خارجا عن اداة البلاغة على انه سيجى ان بعضهم يسمى
البيان والبديع علم البيان فيجوز ان يكون دقايق البيان اشارة اليهما معا
واشار الدقايق بالنسبة الى البديع اما بحسب التقلب اولان وجوه تحسبن
الكلام المذكورة فيه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة
فكان فيه ايضا زيادة اعتبار ليست فى المعاني ويحتمل ان يراد بحقايق

المعاني الامور الثابتة او شدة التي هي الصور الدعية مطلقا من حق
الشيء لوجهه. والبيان ما به يظهر ذلك الصور اعني المطلق العرب
صم في اصمير فان البيان في الاصل مصدر ما الشيء اي ظهر ولهذا اورد
مع ان اصفة الدقائق اليد بية ثم جعل اسم اليد بية كلفه لم يتعطف
على هذا يكون الهمام حقائق المعاني اشارة الى استفاضته من الله تعالى
والهمام دقائق البيان الى افاضته لافعاله فباسم مفتوح التأليف اشد افساسه
ثم وجه التخصيص حيث ان الاشارة من جعل الدقة صفة للالفاظ المختلفة
او صوح الدلالة وحملها من حيث دلالتها على معانيها يظهر
من حملها صفة للصور الدعية من حيث هي وان جاز هو ايضا
ودلت واضع (وخصص - دافع الاباري وروابع الاحسان) الاصل في اعم
التخصيص والخصوص وما يعرف منه ان يستعمل باد حال الساء على
المقصود عليه اعني ما له الخاصة يقال ضمن المال بزيادة المال دون غيره
لكن الشايع في الاستعمال ادخالها على المقصور اعني الخاصة وهو المراد بها
كما في قوله تعالى يخصص رخصه من يشاء وهذا اما على تخصيص معنى التميز
والامراد او على حمل التخصيص محذرا من التميز مشهورا في العرف والفرق
بينهما ان اللفظ في التوجيه الثاني يردده الالهي الواحد واما في صورة
التصميم فهو مستعمل في معناه الخفية في والمعنى الاحمر مراد بلفظ آخر
محدود من عليه يد كراما هو من منصفاته ككلايرم الجمع بين الحقيقة
والبحر فارة بعمل المذكور اصلا والمحدود حالا وتارة يتركس فان قلت
اذا كان المعنى الاحمر لولا عليه بلفظ محذوف لم يكن في ضمن المذكور فكيف
قلت انه يصح اياه قلت ما كان معناه المعنى المذكور بمعنى ذكر صلته
فريسة على اعتباره كانه جعل في ضمنه واليد ابع جمع يدعة بمعنى
قرينة والاباري جمع الابدي وهي جمع البد وهي الجارية المخصوصة
يستعمل في اسمها محذرا مرسل من قد اطلق اسم ما هو بمنزلة العدة
العا عليه او الصورية على العلول وقيل مشترك بينهما وما قيل ان البد
معنى الجارية يجمع على الايدي ومعنى النعمة على الابادي برد عليه
ان اصل يدي ولم كان على وزن عمل لم يجمع على افعال ثم الشايع
استعمال الابادي في العم واليدي في الاعضاء وانه قطع او صمروا من العلا
وقال الاخفش قد يتركس وفي شرح الشريف للفتاح ان الايدي حقيقة

٢ بخلق الله تعالى مادة
لكن بعد النظر الصحيح
لا بالاهام المصطلح
ودلت التكلف اما
اعتبار تظليل الاقل او
تشبيه اعلام مسائلها
بالاهام في احتياج
المعلق الى مزيد يقظ
ويكفي ذلك بناء على
ما صرح به صدر الافاضل
في شرح المقامات وغيره
من ان الاهام القاء
ما يخطر في العاقل فيفهمه
بما صرح بما يمكن ولذا
يقال فلان ملهم اذا كان
يعرف بمزيد يقظ ويكال
دكا ثم اطلق اسم المشبه
وهو الاهام عليه
استعارة نصريحية
او تشبيه مسائل العاقل
باللهجات في احتياجها
الى ما ذكر استعارة
بالكنية واثبات الاهام
لها استعارة نصريحية
مراد به اهانها كما قيل
في بقضون عهد الله اذ
التفيل الحض لا ياسب
مقام الحمد كما لا يخفى
ولما كان هذا التكلف ٢

مقبولاً بحسب الصبغة

لم يرد مطلقاً بل قال
الأقرب إلى المعنى أنه عند
٦ من وقوع بدل الانتقال
في الجملة ومنه بكي في
بدل الاشتغال بالاسم تغير
الكليفة والحركة وما
إذا اشترط فيه كون
المبدل منه متقبلاً صيغاً
للبدل ومشوفاً إليه
اجمالاً كما استطعن عليه
فيما سيأتي فإنه يكون بدل
المطلوع عند

٧ وقبل أن تترك العطف
لأن الاتقان ليس بما
يخطر بالبال غالباً عند
احضار الالهام
والتعصب قال العلامة
في شرح المفرد بشرط
في حسن العطف بالواو
فيما إذا كان له محل من
الأهراب الخطور بالبال

مرقاً عند

٨ أشار إلى مثله الشارح
في حواشي الكشف
في قوله تعالى فأتقوا
النار التي وقودها
الناس والحجارة أعدت
للكافرين (وصاحب
الكشاف في قوله تعالى
(مثل الجنة التي وعد
المتقون فيها النار عند

عنه في اسم و كاس في لاصح بحر فيه والروابع ما جمع رابعة من الزرع
معنى لا يحب من رعى شيء أعجى ومن الزرع وهو الخاء والزيد
فكان من رعى أو كل حبس رابعة لما سلك من أن الإضافة بيان
وما جمع رابع حرمة بحسب الآية على أنه قد ذكر الأدباء أن فاعلاً
صفة ذلك في غير روى بقول جمع على فواعل الأئمة أحرى
حاضر نور وهي من وهو من وهال وهو تشويه كس وواكس فلما
للعقلاء جمع على هذه جمع والاسم في موضعين سابقة بمعنى من كما في حور
قطعة وحدهم صفة وفرا لا حيس رتبة للجمع مع وقوع المصدر
على فاعل وناظر (من تحكمت بضم اسم على وفق ما قصته لخل)
لأنه لا يحكم والطبعة عم الأشاء على ما هي عليه في نفس الأمر
ويعمل على وفق الصواب واسم لا يسميه وينضم في الأصل ما يسميه
به الأثر والادراك ههنا فينظم بأمور العلم والوفق من ادواقة يقال
حلوه وفق أنه أي بهن فذكره بهم لا فصل فيه والحال هو الأمر
والثنا والخط صهر من الزمن واللام به معنى عساه الا صفة أو عوض
عن مصف إليه على اختلاف الرأى ثم هذه الجملة اعني اتقن بحكمته
المتنبي حواء من مؤيد نشأ من الكلام المتفق كأنه قيل لم اهمد
حق في المعنى وتوجه الجواب أنه اتقن نظام العالم بحكمته وذلك الاتقان
يفضي إلهام حق في المعنى ودقائق أسرار كما لا يخفى أو بدل من الهما
بدل الاشتغال ٦ على ما حوره بعض النحاة ولا يرم كون الجملة الأولى في حكم
الاقطوع كما سيأتي من شاء الله تعالى فترك العطف ٧ على الأول لكونها
كالمتصلة بما قبلها فصلت فصل الجواب من سؤال وعلى الثاني لكمال
الاتصال بهما فكانه لا يخبر أن لعاطف لا تنصه العبارة المفتقرة
إلى الربط لكن يتخذه هذا الوجه ماستدركه في آخر أحوال متعلقات الفعل
من أن الأصل منه اجتماع التوابع بتدريج البدل على العطف بالحرف هذا
ويحور أن يجعل الجملة من كورة في صلة بعد الصلة وترك العطف
ثلاثاً بضم الهمزة فانه صود اعني كواكل من الأمرين محموداً عليه
بالاستقلال (واورد رأيه فرق الهم في طرق الأسماء والأفعال)
الاراد الأرحال يقال أوردته فورد أي أدخله ودخل في القسموس الورود
لأشراى على أنه سواء أدخله أو لم يدخله ورأفة أرحمة كذا في المحسن
وفي الصحيح رأفة أشد الرحمة واحتماع الرؤف مع الرحيم في مواضع كثيرة

من انزال الحديد مع امراته تعديده الاول على الثاني بعدهم ٧ فالله سبحانه
القرآن مانعه الامام لاري من الفهم من ان الرأفة منه في حقه بخصوصية
وفي دفع المكروه ورائه الصبر كراية نعمة له ليكون نعم وانهم وبرة
جمع فرقة وهي الجماعة والاثام اسم جمع بمعنى لائسي وقال لادم
الزبدى الامام الطوسي قال ويعود الابه وقال الامام لواحدي قال ثبت
الامام ما على ظهر الارض من جميع اخلق ولا فصل لاحسن
واصفه انصرف الى الانعام من قبل الله سبحانه الى شبه كما في حين
الماء والابنة تشبه له بالفضل المشغل على الطريق (والصلوة على ربه
محمد) الذي جعل بمعنى فاعل من التبا يسكون الباء وهو الاخيار يقال
سأ وأنا أي اخبر وجمعه مثله كفي كما في قوله يا حاتم الله انت مرسل
ويجمع ايضا على اسماء وتصغيره بنى على وزن ما ذكره الخوهري وبني
ايضا فاعل عليه مبنوية وفصلته القاعدة او بمعنى مفعول من التوبة وهي
ما ارتفع من الارض كذا في الصحاح ومنه يقال تبا فلان اذا ارتفع وعلا
وقيل من البى وهو الطريق ثم قوله محمد عطف بيان بعد لاصفة له
انصرف بهم بان انهم بعث ولايعت به وما ذكره صاحب الكشاف في سورة
الملائكة في قوله تعالى ذلكم الله ربكم من انه يجوز في حكم الاعراب افعال
اسم الله صفة لاسم لاشارة او عطف بيان وربكم خبر اسم صرح به على تأويله
بالام في كلام كالمحقق لاسمه والاخبار بعث اسم لاشارة بمبني معرفة
بالام وما ليس بموصول به اجمع اسماء على تطلعه وقد صرح هو ايضا
بما مع كل من الامر في مفصلة وايضا صرح في اواخر الكشاف بهذا
الاسم لا بوصفه واستدل بذلك على عينية ٦ كما دليلة وان حور وها في قوله
تعالى ذكر حور ثبت منه ذكرها لكن الاظهر ان المولى الاصلى هما اصح
الصيغة السبعة وتقريب السبعة والندية تستدعي انعكاس (خير من نعم)
صفة لمحمد لالديه والاقدم على عطف اليه كما هو القبول والنوع
بالعين المهملة الحروج يقال مع الله سبع بالحركات الثلاث في عين المضارع
سوى اى خرج وانواع عين الماء (والصنعي) الاصل وكذا الضوء ضوء
والنور ومن بعضهم صنعي على وزن فصيل (والكرم) اشر الصبر بطير
(واسم حنة) الحور والنوع بالعين المعجمة الضهور (والدوحة) اشجرة العصفية
من اى شجر كالواحد دوح (والس) بالفتح بك ايضا حذوقا لنس بالكرم

٧ وفيه اسم الى قصور
مذكوره القصي
في سورة البقرة من
ان تقديم الزوف على
الرحيم مع ان الاول ابلغ
محافظة على الفواصل
الابري الى قوله تعالى
في سورة النحل (ارزكم
لرؤف رحيم) مع ان
الفواصل هناك نونية
على ان رعاية جانب المعنى
اهم من رعاية جانب اللفظ

٨ لمانت بمعنى نال لم يخضع
الى جعل الذي بمعنى
اننى كما بنوهم من
كلام المواقف وقطع
به الامدى مع ان فعلا
بمعنى مفعول ليس يثبت
كما فصل في شرح
الكشاف

٩ فان قلت العلم بعينه
يثوقف على عدم وقوعه
وصحبا لا تأويل وبالعكس
فيدور قلت الدليل على
التأويل في الآية الكريمة
ليس عليه بل هو ان اسم
الاشارة لا بوصف الا
بأحد الامرين فلا دور

ذكر الشريف في حاشية
المطالع ان الكرم هو
السماحة فلي هذاهما
مترادفان وحوز البعض
ان يراد باحدهما الملكة
وبالآخر الانار او الاول
الجلي وبالاخر الكسبي
ولا يخفى انه تصعب
ع

فهو ليس كذا في الصحاح وفي شرح الله مات لاس الا سارى اللسان العصابة
في الشر ولا يقل ذلك في الخير والله اعلم ثم لاصافة في صفتي الكرم ودودة
اللسان لامية ان يريد المصافين آدم و ابراهيم واسماعيل عليهم السلام
وباية ان قصد اسامه (تلاوة) اي ايع (والعروة) في الاصل باص في جهة
العرس فوق الدرهم التفسير لكل واضح معروف (والحق) على انه صفة مشبهة
كل كلام او اعتقاد طاعة الواقع والصدق على ذلك ايضا لكن اذا نسب
الى الواقع باطلاق ووجه تخصص الحق هذا الاعتبار هو ان الواقع امر ثابت
حقه ان ينسب اليه الشيء باطلاق وعدمه فلا عكس فقد يوقع في ثبوت
ذلك الشيء بجعله اصلا في الحق فكأن اولي باسم الحق الذي هو يسمى است
وناسب ان يراد به الشريعة العمدية الواحدة الاتبع وما يخص بعض الصدق
بالاعتبار الكافي فلا راد من ان يفي هذا الاعتبار الحكم الذي يتصف بالحق
الاصلي للصدق وهو الاساء عن الشيء على ما هو عليه ثم في العبارة اشعر بان
ظهور دين الاسلام انه هو من حصرة الرسول عليه السلام لكن كمال وصوحه
اعما هو روايت الآل والاصحاب وارانهم واجاماتهم ثم لا يخفى ما في الكلام
من الاستعارة المكينة والتحصيلية والترشيح حيث شبه دين الاسلام لطية
توصل رانها الى المرام واثبت له لارم المشبهة اصبى العروة والعروة ما يلازم
معناه الحق في اعنى التلاوة (والاشراق) الاضاءة (والدين) وضع الهي
سابق لدوى المقول ما حبايرهم المممود الى الخير ما ذات يضاف الى الله تعالى
لصدوره عنه سبحانه والى اى عليه السلام لظهوره منه والى الائمة انديهم
بهواغباهم به كداد كره الشارح في شرح التلخيص الجامع (والاضمحلال)
الزوال والاكتشاف (والدحي) جمع دحية وهي الطلعة (والاطل) خلاف
الحق والمراد به الكرم المشبه بالبل (والهمع) الاضاءة (والدور) كيفية ظاهرة
سماها مظهرة لغيرها واصبى اقوى منه واتم ولذلك اضيف الى الشمس
في قوله تعالى وهو الذي جعل الشمس سيارا والقمر نورا وقديمرق بينهما بان
النصارى صؤداتي والدور صؤطارضى وقديقال ينبغي ان يكون الدور اقوى
على الاطلاق لقوله تعالى الله نور السموات والارض الاية وانت خير بان هذا
انما يتجه اذا لم يكن معنى النور في الامة الكريمة الدور وقد حله اهل التفسير
على ذلك (واليقين) المزمع زوال الشك واهل الانوصف به الذي تعالى
وفي تفسير القاسمي ان اليقين يقين العلم في الشك والشبهة عنه بالاستدلال

وفيه بحث ادبشكل هو انه تعالى تروها عن النفس والحكمة المشاهدة اعلى مراتب اليقين ثم لا ينبغي ما في هذه الفقرة انصارا من الطوائف المذكورة في الاولى فأنزل واستخرج (و بعد) من الخطأ ارمده الموضوع عن المصنف اليه موي احدى من اما وحمل الواو مكانه ٧ روم لا حصر مع الرطب الصوري وهذا ارم الله الله وانصل حشر في اخرى من القدرة او القاء على توهم اما العامل فيه ما بينهم من السبق بين قوت وعم (واحق) بمعنى اليق (والاستصحاب) الاستدلال (والاحتمال) الترتيب والتصديق والمراد (بالعلوم والمعارف) التصديقات والنسبات والاعتقالات والجريئات او ادراك المركبات والبسائط او العطف تفهيري (و تصدي) الترضي فشيء بالاقبال عليه والتظاهر ان المراد بتصدي الاحاطة ما يقدر اعني تحصيلها او الانصاف بها لا مجرد الادغام المقتضي للاجماع كما ظن لابد وان كان قضية بالنسبة الى الاحكام الان ادناه كونه استقاضيها في استصحاب التعظيم مع ان المراد السبق بالتعرف بعد هذا الا ان يحمل معنى المتابعة فان قلت كيف جاز عطف التصدي وهو حصر في المعنى عن المصطوف وحده اعني واستقفا على التحصيل وهو حصر من المصطوف عليه اعني احق المضامين قلت ل كل من الخبرين المتطابقين خبر عن كل من لادس اخبر عنهما ولو سمعنا حده انما العطف ان ما لمعنى وان كان على اوجه الا ان القصد في الظاهر لا من الالاس الى رطب المجموع بالمجموع ولا بد من اداة الجمع قال الشارح في شرح الكشاف وهو نصير هو لثمة وعبرو قام اوه وذهب احوه على ان الصمير في اوه زيد وفي احوه لعمرو ولان في الله من اعتبار التقديم والتأخير ورده الشريف ما به اراعت تقديم خبر المصطوف عليه على المصطوف لم يبق الا واو في خبر المصطوف وحده وحمله كذا كيد لسوق الخبر بالخبر عنه تصور وغير وفيه بحث لان ذلك الاعتناء بالنسبة الى التوزيع الذي هو ما لمعنى لا يباقي التصدي في انصاف الى رطب المجموع بالمجموع ومراد الشارح ان لا الاعتناء المذكور بالنسبة اليه (والمصاعدة) في عرف الخاصة علم يتعلق بكيفية العمل ويكون المقصود منه ان العمل سواء حصل عر اوله العمل التمام لا الاول هو المعنى بانصافه في عرف العامة او قديقه كل علم باره رحل حتى صار كالخبر فله يسمى مصاعمة (واست) جمع كذا وهي الدقيقة سميت بذلك لانه في العوس من يك في الارض اذا صرت فارها

٧ فلا يجوز الجمع بينهما
واما ما وقع في عبارة
المفتاح من قوله واما بعد
فان خلاصة الاصلين آه
فذلك فذلك لما سبق
و ضبطه اجمال بعد
بيان تفصيل وما نحن فيه
من قبل الاوصاف كما
سمي في آخر الدبيع
فانفرد طهر منه

٦ فان قلت علم يقال صفة
الكلام مع عدم تعاقبه
بكيفية العمل اصلا قلت
ذلك علم التشبيه لانه لدقته
وعوضه لا يحصل الا
بظواهر شائعة و
مراجمات متطاوله ومن
سمى كلافه تعلق بالعمل
كانصاعه استود

بفحسب أو نحوه أو خصوصها بمخالف فكرية شبيهة بالسكت أو مقابلة له طالب
 ويقال لها القطيعة إذا كان تأثيرها في نفس بحث يورث نوما من الانبساط
 (لا سيما علم البيان) لالقي حسوسى مثل مثل وره ومعنى اسمها عند الجمهور وأصله
 سوى أو سوي والواقع بعدها إذا كان معرداً لما حورور على انه مصف فاليوم ماراثدة
 كما في قوله تعالى إياها الاجلبن قضيت أو بدل من ما وهى فكرة غير موصوفة
 أى لا مثل شئ علم البيان وما عرف فوع حرم مستأخروف والجملة صلة ان جعلت
 ما موصوفة وصفة ان جعلت موصوفة واخر اولى من هذا الوجه لقلة
 حذف صدر الجملة الواضحة صلة أو صفة صرح به الرضى على انه يندح في
 المراد زوم اطلاق ما على ذات من يعقل وهم يأتونه وعلى الوجهين فحركة
 المعنى اعراب لانه مصنف واما منصوب على تقدير اعنى او على انه غير ان كان
 مكررة لان ما تقدير التووين وهى كاذبة عن الاضافة والصفة سائبة مثلاً فى الارجل
 وقيل على الاستثناء فى الوجهين هدم تحوير النص اذا كان معرفة وهم من
 الانداسى وعلى التقدير حرم لا محذوف عند غير الاحفش أى لا مثل علم
 البيان موحود من العلوم قال التعللى بحفايقه احق بالتقديم من التعللى
 بحفايق غيره واصله ما خسر لا ويرمه قطع من عن الاضافة من غير عوص
 قيل ويرم كوز غير لا معرفة وحواله انه يقدر ما مكررة موصوفة واما الخواب
 على انه يحتمل ان يكون قد رجع الى قول سيبويه فى الارجل قائم من ان ارتفاع
 الخبر عما كان مرتعاه لا لالالية لا يعيد فيما نحن فيه كالا يتخفى وقد يحذف
 منه كلمة لا تحذفها مع انها مرادة ولهذا الابهوت المعنى كما وقوله تعالى تالله تعزؤ
 تذكر اى لا تعزؤ لكن ذكر الداء فى شرح التلخيص الجاهل الكبير ان استعمال
 سبب بلالا لا يصير له فى كلام العرب وقد يحذف الياء مع وجود لا وحذفها
 وقد يقال لا سواء مقام لاسمى والواو التى تدخل عليها فى بعض المواضع
 كما فى قوله ولا سيما بما إدارة جليل اعراضية ذكره الرضى وقيل حالبة
 وقيل طائفة ثم عددا من كلمات الاستثناء لكون ما بعدها محرراً فاعدها
 من حيث اولو يته بالحكم المتقدم والافليس منها حقيقة صرح به الرضى
 وقد يحذف ما بعد لاسمى وينقل من مصاهب الاصل الى معنى خصوصاً
 فيكون منصوب المحل على انه مقول مطلق فاد اقلت زيد شجاع ولا سيما
 را كما هو معنى خصوص را كما وا كما حال من معمول الفعل المقدر اى
 واحصه زيادة الشجاعة خصوصاً را كما وكذا فى ريد شجاع لاسمى وهورا ك

والوالتى بعده بحسب وقيل عاطفة على مقدر كانه قول لاسما وهو لاس
 السلاح وهو ر اكس وعدم بحث الواو قوله حينئذ كثير الا ان المجي اكثر
 ثم ابرا دنعلم البيان المعاني والبيان والا صافه بياية (والمطلع) اسم فعل من
 الاطلاع (ونظم القرآن) على ما سبقت تلخيص كلفه معونة المعاني متناسفة
 الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل (فانه كشف) يحتمل ان يكون
 تفصيلا للصفة السابقة اعنى الاطلاع على نكت فهم القرآن وبمحتمل
 ان يكون تعليلا واعتراض عليه بانه لا فرق بين التعليق والمعلل الا في العارة
 فكانه قال زيد العالم اكرم من فلان لانه عارف ولا يحصى ركا كنهوا احبب من
 المقصود الترجيح باعتبار الصفة والاستدلال بالخاص ان علم المس
 المطلع احسن لانه موصوف بذلك وكل ما هو كذلك فهو احسن لثلاث الصفة
 (رابق) مجسوس وهو صفة لكشف و كونه حرا بعد حصر على تقدير كون قوله
 فانه كشف تعديل لما قبله بعيد من جهة المعنى اذ لا يظهر كون قولنا فانه رابق
 حلة لما قبله (والتأويل) في تأويله من الاول وهو الانصراف فالتصنيف للتعدية
 او من الايالة وهو المصروف فالتصنيف للتكثير والمراد هما صرف المفعالى
 مألوه والتفسير مقلوب من التفسير وهو الكشف وقال الراغب الاول لابرار المعقول
 والتساق لابرار الاعيان للانصار وفي الاصطلاح قال الرازي في شرح
 الكشف بيان معنى القرآن اما بالنقل من النبي عليه السلام او من الصحابة
 وهو التفسير واما بحسب قواعد العربية وهو التأويل وفيه بحث لان تعيين
 احد المحتملات بالدلالة العقلية خارج من القسامين ادلا بالنقل ولا يحسب
 قواعد العربية كما قال صاحب الكشف في قوله تعالى : ان الله على كل
 شئ قدير فان المراد على كل شئ مستقيم يمكن فلا بد من تحته المحالات
 وقال في الكواشي التأويل ما يتعلق بالدراية والتفسير بالرواية وعليه آخر
 كلام الرازي والشارح في شرحهما للكشاف وفيه بحث ايضا لانه يلزم ان
 التفسير قد يكون انزلا اذ هو داية عالما بالآحاد والتأويل بالمصروف الى محكم
 الكتاب والسنة المتواترة وهو خلاف الاجماع ويمكن ان يحاط بانه لما كانت
 الرواية من حيث هي طريق بيان المعلوم سميت تعسيرا لانها طريق كشف
 المعلوم وسببه وان لم يحصل العلم للروى له اما المصروف عن الظاهر فليس
 من حيث هو طريق العلم كذا في تفسير الفاتحة للحد وحاصله ان التسمية
 بالتفسير والتأويل نظرة الى طريق العلم لا الى نفس الحاصل وبذلك اعتبار

وقيل التأويل بيان
أحد محتملات اللفظ
والتفسير بيان مراد
المتكلم فالأول يتعلق
بالدراسة ولهذا اصف
اليه الدقائق والثاني
بالرواية نسخة

لا يكون التفسير أنزل من التأويل ٩ وقيل التفسير بيان ما يحتمله اللفظ
أصح لا ظاهراً والتأويل بين ما يحتمله احتمال لا مطلقاً فوجه اصفه الدقائق
ان التأويل على هذا ظاهراً واعتبر من عده وعلى الذي قبله من اللفظ الذي
له معنى واحد وهو المراد والموضوع له ولا رواية فيه خارج عن القسمين
والجواب ان المقسم اليهما هو بيان المعنى المحتاج الى البيان اذ بيان المعنى
تحصيلي لمحصل ومثلث مختصر في التفسير (فائق) قال (تبيان) مصدرين
على تشويع القياس فتح الله ولم يحى " بكسر الهمزة والتخفيف " وقد يفرق
بين وبين البيان بيان يحتوي على كذا لخطر وإعمال القلب وقرب منه ما
قبل التعليل من دليل وبرهان وكذا معنى على ان زيادة اللفظ لزيادة المعنى
وهذا الحكم كثر لا كثر اذ هو في بين لفظين من جنس واحد فلا بد من بعض
بالصفة المشبهة التي تدل على زيادة المعنى وهو الثبوت والحليفة مع ما انحصر
من اسم الفاعل كحدر وحادر وحسن حاسن ثم هو بمعنى الفعل اي المبين
وكذا مصدره واعداً من صمغ المصدر اشارة الى اسماء الكتب المصنفة
في العربية وعلى تقدير مصنف اي دو تبيان وكذا نظائره ل هو بقى على
المصرية من الله كما في رجل عدل جاء على ما ذهب اليه ابن الحارث
من عدم اشتراط الاشتقاق في العت وزرك المطب بين القران لمحيثها
على نفع التعديد والمراد (بدلائل الاعجاز واسرار البلاغة) السكات الدقيقة
الموجودة في نظم القران (والمعالم) جمع معجم وهو الاثر الذي يستدل به
على الطريق كذا في الصحاح وقيل هو الموضع الذي يصب فيه العلامة
على الشيء وكوه ايضا حالاً للمعالم الابحار تبيته الكت الكثيرة التي يشتمل
عليها النظم القليل كقوله تعالى ولكن في القصص حيوياً وامثالها
والمراد (آثار الصحاح) الاطباء والمساواة وما بينهما وغيرهما مما يستدل به
على فصاحة الكلام وفصاحة صاحبه فيكون من عطف العام على الخاص
(تلخيص لعوام مشكل كتاب الله) قال الجوهري التلخيص التيسير والشرح
وفي اهاية يقال لحصت القول اذا قصص فيه واختصر منه ما يحتاج اليه
وهذا التعبير أحب واصف للمشكل ان الكتاب من قبل اصافة الصفة
الى الموصوف اي كتاب الله تعالى المشكل ولهذا اضاف العوامض اليه

مع اتحادهما في المؤدى وهو عدم الوضوح أو يقال هذه الاصناف تنبئ
على المدلحة في الاشكال كما ان في مثله من خير الخيارات وعيون العيون مبالغة
في المخبرية (والمقصود) من اعراض الامر ان كان معلما لا يندى لوجهه
او اعرضي فلا اعد في امره يعتدى ولا يعتدى (والعوض) التزول تحت الماء
يقال عاص في ماء وادى عداها بها على تصحبه معنى الاطلاع (والفراش)
جمع فريدة وهي درة كبرى وفي تشبيه الاطلاع على ما في كتاب الله من الاسرار
والدقائق يستخرج ادر من قعر البحر استصعب له ولا يتخلو لعد انعرف
عن الاشارة الى ذلك (قواعد كافية) ما ذكرنا في اوامير (والصوم)
انصب وكذا الصوم يقبل صامت ادر صم او صم او صم او صم او صم او صم
يعتدى ولا يعتدى (والمصاح) في الاصل اسراج والمراد به هاتون العاقلة
والحركات المعكبة الشبه بالمصاح وقوله (الى اوارسوين) متعلق بصوم
المصاح لانه من معنى التأدي والاصفاء او اقدراى المصاح الموصل اذ احور
حذف الموصل مع بعض صلته كاهل او موصلا وحمل طريق الوصول الى
انوار التأويل بعد انحطاط المصاح مصى يندى به اليها مناسب لاصفاة
الدقائق اليه في لاشهر الدقة باخفا (وانوارد) جمع مورد وهو وضع
الورود الى الماء (والالتهاب) التوقد (والاكسد) جمع الكند والكند كالكدب
والكدب وقد يقال كد ما يحجب كعبد (والى اسرار) متعلق بالالتهاب لتعظيمه
معنى الاشتراق (واللهب) جمع لاه وهو خلاصة كل شئ (وصق) اى كثرتهم
والاظهر ان المراد ما تراكب التزول ما يشدول حواسها ومرارها لا اعماق
الوصفية فقد وهى في الاصل بقية من رسم شئ وكثرة هذا العلم بالطرايب
(عذب) اى طاب (العذب) بالصم معظم الماء وعذب البحر وسطه (وامايب
التزول) انواعه كالصكم والمصر والهن والماهر والحق والمشكل والحمل
والمتشابه وغيرها (ومجر الاسباب) كعصى والماء (المصفاة) ما دخلت الكدر
والخضر المستعد من تقديم الحرف في العرني اصنافي بتقيس الى سائر العلوم
(لا يدرك الوصف لطرى) ادبت اعتدال عن الاختصار في مدح الفن على هذا
القدر والمطرى اسم فاعل من اطراء وهو المدح في المدح (والخصائص)
جمع خصيصه وهى الفصيلة (والبقى) تقديم وما في (ما وصف) مصدرية
وما رعم السهيلي من ان الفعل بعد هذا لا يكون حاصه مقول انجنى ما يعمل
ولا تقول انجنى ما يخرج علم يشهده تقع موارد الكذب المجيد او موصولة

٧ قاله التمرين في
شرح المفتاح وفيه
اشارة الى انه ليس بمختار
عنه بآ على احتمال
كون اللام حرف تعريف
كما يستذكره في توجيه
قول المصنف بالفصاحة
في الفرد

تقدر به ولا تقدر في الاول لان ما المصدرية حرف عند غير الاحسن
و تذكر لا يجوز ان يعود اليها ضمير واما تجوز صاحب الكشف مصدرية
في قوله تعالى واتبع الذين ظنوا ما تروا فيه فليس على تقدير رجم الضمير
المجوز ايها كما رعد ان هشام واعترض به عليه بن مكي على انه جاهد
الى حم اندوه ومن ظنوا في الصحابة مثل قوله تعالى فخرج على قومه في ريشته
وامضى واتبع الذين ظنوا انهم مع ظالمهم والالف في وصف الاشباع
ولم يأت ان الواصف المتابع لا يدرى مصالته وان كان مترقبا عن كل وصف
آما وان وصف الى غير النهاية ثم لا يخفى ما في هذه الفرائ ايضا من لطائف
البيان والمحسات الدنيبة من الخيس والظن والالهام وغيره (ثم انه قد
وقع) قيل هو معطوف على قوله ما كتف و ثم لا يستعاد مضمون الجملة الثانية
اي وهو مع هذا الف في ابدى هذه الجماعة من مضمون الجملة الاولى وهو
انصافه ذكر من الفصل والشرف كما في قوله تعالى ثم انشأه حديثا آخر وبه
يعلم لان المعطوف عليه تعليل له سبق والمعطوف لا يتصلح لذلك فالحق انه
من عطف القصة على القصة والمعطوف عليه مجزوع الجملة المستند اليه
اي من قوله لاسما آه وذكر الابدى تبين على انه لم يصل الى قلوبهم
(ولاسراء) بجمع اسير كالعصاة بجمع عظم من الاسار وهو القيد
سبي الاخذ بذلك لانهم يشدونه بالقيد يقال امرت الرجل اسرا واسارا
هو اسير ومأسور والجمع اسرى وامارى ويقال هذا لك بأسره اي بقيده
ثم استعمل في معنى نكته لظهور اساسه (والعائد) اعتقاد جارم غير ثابت
(وطفق) بفتح الفاء وكسره من فعل القدرية يقال طفق بفتح طاء كعرق
بفتح راء وحكى الاخفش طفق وفاقا وفتح طاء طفق بفتح طاء بفتح طاء كذا
في شرح الزنسي (والنعاظي) القول اي الاخذ ما يند فهو ما سب لقوله في ابدى
بجاءة وفيه تأكيد لاهانتهم (والنويق) الاحكام (والسيد) التوفيق لاسداد
وهو الاستقامة والصواب من القول والعمل ثم الخلة تفصيل الحديث الوقوع في
ايدى اسراء التقليد وهذا اتي باللام موضع التفصيل بعد الاجال كما قيل في قوله
تعالى وما يدريه قل الابه (بحومون) اي يدورون وترك النصب لانه ما جبر
بعد حرك لطف او صفة الجماعة او تأكيد سبق او استيفاء كما فعل كيف يتعادونه
من غير توثيق فاجاب به قال الاستيفاء الذي لا يكون حوا عن سؤال مقدر
من العلة كما يتصلح في بحث الفصل والوصل وهذا تبين ان لا يعمون

والاسراء جمع اسير
على الشذوذ لان فعلا
بمعنى المعقول ٤٥
ان يكسر على فعل
بكرحي وثلى وقد شد
قتلاه واسراء صرح به
في انفصل من الاسار
نسخه

من قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون بخبور ان يكون استبفا
 حواما من سؤال من حان الشياطين بعد الحفظ منهم فاملاق صاحب الكشف
 القول بعد صحة الاستبفا الباقى بناء على ان سائله لو سأل لم يحفظ من الشياطين
 فاجيب بانهم لا يسمعون لم يستقم غير سديد (والنهر) تهذيب الكلام وقد يطلق
 على بيان معنى بالكساسة كان لتقدير بيانه بالعدارة (ومقاصد الفن) اصوله وقواعده
 (والقبيل والقل) اسم معنى القول وفي الحديث من رسول الله عليه السلام من
 قبل وقال وعن العراء انهما هلالا استعمالا استعمال الاسماء وتركاعا على ما كان عليه
 من البناء ومعنى الحديث نهي عن قول وقيل كذا قال فلا كذا أى كثرة التكرار
 ومعنى دورهم حول القيل والقيل بهم الاقوال المختلفة من غير اعتناء
 الى تحقيق إدراك (واقدم والط) اصطلاحان لاهل هذا الفن واستمر
 معهما والفرق بينهما (والريقة) على ما في شرح المفتاح للشرى وغيره
 حين فيه عدة منى وقد نظر لان المدكور في الصحاح وانما موس وغيرهما من كتب
 اللغة ان الزمعة واحدة من العروة وفي الحديث جمع ربيعة الاسلام من صدق
 والجمع ربيق وارباق ورقيق والى الحديث كور هو الرقيق على وزن الرقيق ثم ربيعة
 التقليد كجيب اسم او مكتبة وتحويله الى شبه التقليد لتخصص له ربيعة
 يشبهها بهيمة (المرح) أى يرى وتفسير المرح ههنا بالاسماء والاطلاق
 ليس كما يسمى ال لاوى تفسيره بالسوم فى الصحاح سامت الماشية تسوم صوما
 أى رعت وسمتها اما أى اخرحتها الى ارضى ثم قد يحى السرح متعبدا
 لكن المدكور ههنا لارم كما لا يخفى (والرياض) جمع روضة وهى موضع قد
 اقل والعشب واصله رواض فالت الواو بالسرعة ماقلها ورياض
 التحقيق كلمته اى وذكر السرح ترشيح او مكتبة وتحويله (والاحداق) جمع
 حدقة وهى السواد الاعظم للمع قبل فى اسناد السوم الى الاحداق رمر
 الى انهم على تقدير حروجه من قيد التقليد مقتضون على ظواهر الاشياء
 ولا ينهاورون الى تعقل الحقائق قياسا بقصود وهو المدعى فى الدم ويرد
 عليه ان قوله بعد هذا حتى يطعم دقاق الثقل فى حياهم آت عنه اذ
 لا يخفى ان ما آل الخروج من ربيعة التفتيد وارتفع مشوة التعصب واحد
 بل فى الاسناد المذكور رمر الى انهم على تقدير حروجه واستعمالهم
 بالتدبر والكفر يعنون الحقيق عم يقين كأنهم تعابوها بانصارهم ولا بعد
 ان يكون هذا ادخل فى الدم ما ذكره ذلك القائل فأمل (والعشاوة) بالحرركات
 التثنية فى القيل المعجمة العطاء وفتح العين المهملة من العشا ٧ بالقصرو هو

ومن بعضهم القائل
 الابتداء والقبيل الجواب
 واختار هذا تاج
 الأفاضل فى حرام
 السقط

٧ اما رواية فظاهر
 واما رواية فلان منع
 المشا عن الابصار
 انما هو فى وقت
 مخصوص فلا ياسب
 فيما نحن فيه

داه في العين يجمع الابصار بالليل ومه الاعشى والاول اصح رواية ودرابة
 (والتعصب) من العصبية بمعنى الحسنة وعشوه التعصب كرفة التقليد في
 الاصافة (واستمر) جمع تصبيرة وهي في القلب بمنزلة الصبر في الرأس
 شبهها بالمرأى او بالمرحى حال مدحها وبين مدر كانه حاش فانت لها العشاوة
 (والانطباع) الالة من (واستمر) في الاس ما يعيد الرجل في نفسه ثم اطلق
 على محبه وهو القلب (كل تصبيرة) يار لادله والقصبة طائفة من مالك
 تعنها النجارة (والنحاح) التحدى في الحصومة وقد لمح بالكسر يلجج حاحة وطحا
 والصاد) بكارة في الصحاح عاده معده وعاد اطار صه (وحل اشى) معصيه
 واصبغة الحرفة والاعرف بيل (والمنهج) الطريق الواضح (والرشد)
 خلاف البلى (وهم) اى ارا كان حاتم ماد كرمه تصبهم وهو اسم فعل
 يمحور في آخره اجمع والكسر والضم كلها مؤنن ولا تون يستعمل تكررا
 ومرددا جمعهما قوله فهما هيت العقبى وهله وهيت حل بالعقبى
 مواصل وماضله صاحب الفصل عن الشخ من عدم استعماله الا تكررا
 مقوض بالقول من المونوق بعرسهم والاعروفا الحواد قد يكون
 والصارم قديما قالوا الفتوحه الاسر مرده وتأوه للتأيت كفره ولذلك
 يقلها الوقت هاه بقول هياه والهاء مقلوبة من ياه لان اصلها هية من
 المضاهى كزلة واما المسورة فجمع الفتوحة واصلها هياه فهدف اللام
 والوقوف صبيبات كسدت والزمرة في الاصل الاشارة بالمحاح والابحى حسن
 وصعه بالدقة (والشان) الامر والحل في الاصل مصدر بمعنى طلب والقصد
 يقال شانت شانه اذا قصرت قصدة سمي بالامر الذى هو واحد الامور
 فجميع المقول به بالمصدر لكونه مما يطلب كيان نتيجة بالامر كذلك فانه مما
 يؤمر به (ولتقطن) انهم (والحمدة) لادصار حتر حبيب من غير اعدان
 والمراد بها هه السكنة المتبينة وحف مكابها كسانه عن حفا بصها
 لاسترامه اياه ثم اثار او على انوار او قوته او التمس بهيد عوم النى كاد كره
 في قوله تعالى ولا تطع منهم اثما وكمورا (واى بعد ما قصدت) شروخ في حب
 التصنيف في الفن واعدان من الحالات تتصنف بالنس الى الاحوال المتعددة
 بعد وتصدر الجملة بالكمين العبه لمصنوفه (والموطر) الحجة (وقصوه)
 اقبه وه (واجلت) من الاجاه وهى الادارة (واستودعته) وديعة اذا
 استخفظت اياها (والعداح) جمع القدح بالكسر وهو السهم قلن برش ويركب
 عليه بصله واثارها على المهمل مسبب لما سلف من مسائل الفن لا ثماره

ما ان التمام يهد العن او يحمول على التواضع شبه السطر بالسهم فاصاف اليه
 المشبه به اوشبهه بذي سهام قائمته وله الا باله كدبة وتخيلا وترشحا
 (وانهمه) اسم لقصد الفلانة وصل الى حد الجرم والفتح لعن فيه وهي
 في الاصل من همت الشيء هم هما اذا قصده (وفي الارتقاء) متعلق بها
 (والمدارج) جمع المدرجة وهي المذهب والملائكة الكمل بالحل الشامخ
 واهدا اورد الارتقاء (و لفرط) استعاور عن الحد (والشعب) من شعبه الخساي
 احرق قلبه اورده صاحب الديوان في باب فصل فعل مع العن فجمعها
 فقبل هذا بدل على ان العسرة الشف بسكون العين لا المصدر من هذا الباب
 الفعل بالسكون او الفعل بحكم الاستعارة لكن المشهور مع العين ثم المراد به
 ههنا شدة الحرص (والتزحل) الانتقال وكذا الرحلة والارتقاء (و حوارم)
 في الاصل ملكة معروفة عن جمعويين فيها من كثرة ككاث وحيوق ونحوهما
 (والجرجانية) مدونة الى الجرجان بلدة فيها بقايا الكعج كانت في الاوائل مقر
 السلطة وهي التي قد اشتهرت الآن بحوارم وفي حراسان بلدة اسمها ايضا
 جرجان بانه يريد من هلب من ابي صبرة فاصافة الجرجانية الى حوارم لزيادة
 التوضيح ورفع الاشباه (والمخط) المنزل من الخط وهو الاقفا (والرجال) جمع
 الرجل وهي مسكن الرجل ما ينقصه من الاناث ولا ينبغي ما في الترحل والرجال
 من صفة شبه الاشتقاق (والمجيم) موضع لاقامة يقال خيم المكان اي اقام به
 (والبوايق) جمع بائقة وهي الداهية (والحراصة) الحفظ (والطوارق) البوابق
 الحادثة في الليل من طرق فلا اذاجاء ليل حص الطوارق مالد كرا لاكثر
 الدوارل انما يحدث بالليل وانحررت منه فيه اصعب ولهذا قيل الليل الحق للويل
 (والحداث) مصدر بمعنى الحادثة وليس تسمية الحداث بمعنى الليل والهار كما ينوهم
 ولما قيل طوارق الحداث ثم قد يطلق عليهما (فثمرت) معطوف على مقدر
 اي رلت ههنا فثمرت يقال ثمر اراه اي رفع (والجند) الاجتهاد في الامور تقول منه
 جند في الامور يحدو يحدوكم العين ويصمها واحدمثله وساق الجند مكينة وتخييلة
 وثمرت ترشيع وقيل ارا اذ الجند منه على نط رحل عدل (والى اقتناء) متعلق
 ثمرت بتصميمه معني الدل اي ثمرت عن ساق الجند ما لا الى اقتناء او ملت ثمرتها
 عن ساق الجند الى اقتناء وتعلقه جند حار ايضا يصيب الليل والافناء الا كقصاب
 (وندحار) جمع دخيرة وهي ما يدحر اوقت الحاجة واصافها الى العلوم
 بانية والافتداد الاعضاع (والاماسي) جمع انسان العين وهو الماء الذي

يرى في سواده واصله انا من قلنت اللون ياء على خلاف القياس (صرحت)
 اى جلت (وانظر) الصف وجمعه اشطر وقوله عليه السلام الخيض
 تفعد شطر عمره على نسخة بعض شعر توسيع في الكلام حكاه
 في الزمور وفي (راجع) شاره في ان الرجوع من الطرفين وفصله عما قبله
 لكونه كاسيارف واراد ان يشوح بصر العين انتمدى وعلاء ابن السماقي
 وبهاء ابن الخلواني (والطور) الجمع (والفص) جمع القصة (والسبق)
 القدم (وانصر) ايدين وكانت عادة العرب في نسبي العرب ان يعرروا
 قصة في حجر المبدن من حده بعد وعمره بعد سنا وكان له الفصل
 وارمل فاحتمل كذا من النكت في من من العون (والحدائق) جمع حديق
 وهو الدهر في صفة (وكثير ما) نصب على الطريقة ومما كيد معنى
 الكثرة والاعمال ما عليه وامر كل ضمير الشأن والحمله حمرة او على الصادرة
 اى يخرج حبه كثيرا ويحله كثيرة (يتخالف) مفاعلة بمعنى الفعل
 كسافرت من حلقه بحلقه حلقا اذا حده وانترعه كان اطلاقه
 على حقائق المتصارع احب منه الى الذرح بصيرته بحيث لا يفسد
 على امسك هذه اوفى على معناه الباهر اى يترفع كل ما ذكره بمركة
 وما عاده من شذائذ الزمان يده في الزمور خالف في امر اى ناره في مع
 فكر على هذين الوجهين ان اشرح فاعل يتخالف وتولى معوله وقد يصير
 المتخالف بالمرئ والاصطراب تحت ثقل فاعل يتخالف وان اشرح ظرف
 بتقدير اى او بالعكس اذا حور حدى في في الطرف المتصاري او يكون احدهما
 مفعول يتخالف بطرف حدى في وابطال لفعل توسعا (وانسوب) صفة
 الكتب وصفة تميز (والامم) هو الذي يتدى به والجمع ام اصدا كره
 في القساموس وتفسيره مع ما في هذا ان ما ذكره الجوهرى والقصاصي
 ومن تعهد في قوله تعالى وحملت الثقلين اما تحملا لا ضرورة اليه
 وكثيرا ما يجمع على ثمة والامن ثمة على وزن افعله (وسمه) مذهب
 عليه (والقدوة) نصب القوف وكسره من يندى به (والنكر) في الامر وعيره
 التمتع به والتمسح (ودمشق) بكسر الدال وقبح ليم وسكون شين
 قصة الشام وقد يكسر الم قال السكري سميت بما شاق من
 عمرو ابن كعب قاله هو الذي بها وفيل شها علام اراهم الخليل
 وكان حشيا وسمه له عمرو بن كعب حين خرج من اندلس كان اسمه دمشق

هذا حديث مشهور
 استدل به الشافعية على
 ان اكثر مدة الخيض
 خمسة شهور وما وقد
 ذكره في مختصر ابن
 الحاجب واما الكتب
 الا ان النووي ذكر في
 شرح المذهب انه
 موضوع والله اعلم

معماها به وقيل غير ذلك (والتأنيب) جمع توبيخ وهو الدفعة من المطر وغيره
 (والعمران) والمعرفة التعطية والستر وعمرانه تعالى ان يصور العدم من
 العباد فكأنه تعالى عطاء جملة صمد (والفراديس) جمع فردوس
 وهي الجنة وقيل الفردوس في الاصل هو البستان الذي يجمع الكرم
 والبصل والمراد بهما على سراجات الجان (والخنان) جمع الخنة وهي البستان
 ومنه الخانات والعرب سمي بطن حنة وقيل المراد (بالاصول) الدلائل
 على ان الاصل معنى ما انتهى عليه الشيء (وماقواعد) المثل وانتراف ظاهر
 (حاويا) جامع (والعواید) جمع عايدة وهي المعينة (محتويا) قال الجوهري حواه
 يحويه اي جمعه واحتواء مثله وتعديته على تصنيف معنى الاشتغال (والانطواء)
 مطاوع طوى يقال طواه بطويه طيا فانطوى وتعديته كتعديته الاحتواء ثم
 المصوبات بعد قوله مختصر اما وصف متواليها واحوال مترادفة او متداخلة
 (والمحاليل) جمع محيلة وهي ما يوضع في الجبال بمعنى الامارات (والهصر)
 الاحدة وكل ما نطع ودق مأخذه فهو هصر البيت فهو طواط اوله كتابك
 صدر الدس يحكي صديفة مكللة الاسراف بالهطع والر (والروضي)
 جمع روضة وقد سبق ما فيها (واماى) جمع منبة وهي المطلوب (والفقد)
 بالسكر القلادة (واندر) جمع درة وهي القول وقد يجمع على درودرات
 (وهمكان يعوقى) معطوف على كال تلح والعوق انزع (ودلك) اشارة
 الى ان اشرح (والتعطيل) التبرع (والشاهد) جمع مشهد بمعنى المحصر
 (والمعاهد) جمع معهد وهو الموضع الذي كبت تعهده شيئا اي تعرف
 وامرادهما العناء والمدارس والكتب (والمصادر) جمع انصدر من المصدر
 تعصتين وهو الرجوع قبل المراد بالمصادر والوارد المعلوم والمعلون ومراسم
 الشيء محال اثاره (عمت) اندرست (والاحلال) يجمع ملل وهو ما ارتفع من
 من اثار الدار (اشمت) اي اشرقت وقرت (وشمس الفصل) العطاء وقيل
 المراد بها علوم الفصل وهي العلوم العربية التي كانت كالشمس ظاهرة وفريدة
 (والاستيطان) انحداد الوطن (والجول) ضد الشهرة (تلهف) على الشيء اذا
 تحسره (والادراس) الامح (والناسف) اظهار الخرس (والاد كياء) جمع الدكي
 من الدكا وهو حدة القواد (وهكذا يدع الرمان) يرمان ماد كره من انعكاس
 احوال الفصل والفضلاء نفس مخصوص هذا الرمان من هو مستتر
 بل متفق (ودروس الآثار) مجموعة من الامثلة من الرسوم ودروسه ارفع تعدي

ولا يتعدى وفي أكثر النسخ على العبر بعد قوله يذهب وهو تفتح يعنى جمع عبرة بمعنى
 الذم وبكسر جمع عبرة وهى اسم من الاعتدرو المعنى ظهر لكن الظاهر
 انه ليس من عبارة الكتاب بل هو الخاطى قصديه موافقة لار و يؤيد
 ان المذكور ينت من آيات الخمسة من قصيدة لرحل من سى اسد برثى
 بها احاء مطلقها • انعدت من يملك العرا رعا • جاوزت حيث انتهى
 بك القدر • وسعد • لو كان ينهى عن الردى احد • نجاك مما اصابك الخدر •
 برحك الله من اخي شدة • ليس فى صعو وده كدر • فهكدا يذهب الرمان ويعنى
 العلم فيه ويدرس الاثر • فالظهر ان اشار ح قصه التصمين (بكر لداريت)
 الى آخره اسدراك بما عسى لاشعاره لعدم الاقدام على الترح واورد عليه انه
 مناسق من تعطيل المتاهد والمجاهد والمصادر والوارد والجواب من
 من البيان (والتوم) انم والتكر (واره) على انشئ الارادة المقارعة للرضا
 من رغب فى الشئ بالكسر وارتعب اراده لامن رعبت من الشئ اذالم تزد
 وهدت جيدو كان تعديده على للاخصة معنى الاستعلاء (وامتداد اضافة) تطاولها
 وهوكاية من كال ابل ووه استمارة مكبة مع التخييل والاطهر انه تمثيل
 من تشبيه الهيئة بالهيئة (والنعو) معنى الجبهة (والحل) جمع جلة من الاحال
 الذى هو صد التفصيل وانما سميت بها لان افادتها انما هى محتاج
 المفردات وارتباط بعضها ببعض لا تفصلها ونوقال بحمله وتفصيله
 لكان انسب بقوله وتفصيله (حرموا) على الشئ للمعول اى معوا (والتوم) فى
 تهبة اسب الطير وتهبة اسب النور والاعتداء وحدا ما يوصل الى المطلوب
 (والسر) الذى يكتم واراد (المرمور والاسرار المطوية) ٧ الكات المطوية فيه
 (اذالم يمع) علة للحرمان (والخراد) جمع حريدة وهى الحنة من النساء وفى
 الاساس اسب العدا و اولو خريدة لم يثق شئ بها المسائل المشككة
 فى الاستدراك لتزكيت فى اعتدله لوجهين مثل قول المصنف فبعد عن وحوه
 الاعجاز استارها وصيغ من الشارح بيانه ترى استيف و جمع الفعل
 المستند الى صمير المص فى المواضع قبل الى المعنى كفى قوله تعالى كل فى ذلك
 يسبحون (والمقل) مصدر من قل (والحل) والحالة واحدة احوال الشئ
 وحالاته (طرايق) الطرائق جمع طريق فقولها معان كثيرة والظواهرهاها معنى
 المذهب ولو قال طريقة حتى يكون جمع طريق وهى السبل يدكروا يستكان
 انسب و اظهر كالاينقى والجملة المراد طريقه الفاظ وعارته الموصلة الى المعانى

٧ اشارة الى ان اضافة
 المطويات للحرمان
 اليها من قبيل اضافة
 الصفة الى الموصوف
 مح

(وسلو كهم) (جدها) (والدليل) (أمرشد) (ماصلوا كثيرا وصدوا) (لاظهر ان يقول
فصدوا واصلوا الا قد صدوا فقة البعض من قوله تعالى ولا تتبعوا أهواء قوم
قد صدوا من قبل واصلوا كثيرا وصدوا عن سواء السبيل) (اجتمعت) (اي اجتمعت
جواب لما) (والاثناء) (جمع ثني واثله الشيء) تصاعده وثنى الحبس والوادي
منعطفهما وتقول اتقدت هذا ثني كتابي اي في طيه (و. مرص) (جمع فرصة
وهي التوبة وما في قوله) (ما أتجرع) مصدر يفرغ الماء مثل اشرب مشيئا فشيئا
وكذا لشهيم وانه لما جاء من باب لتفعل للعين اي ليدل على ان اصل الفعل
حصل مرة بعد اخرى يعثر في كل منها لدرج وفي المصادر الصرع فرو
حوردر حشم و. نجه لمان مائد (و. بعض) (جمع قصة وهي اشكى اعي
كل شيء) (توقف في خلق ولا يحد) (والافهم) (الدحول) (والسهر) (الارق
وهو صد النوم) (و. وارد اسهر) (مواضع شجي من سهر الطاب فيه ليعوز
بالقصود) (ولاء الله) (بالصم بعضهم) (ولمح الاعكار) (كلبي الله) (والانقطة)
احدا الملقى من الارض (و. راند العطر) (تأججه اشبهه فاندركه) (و. المطارح)
جمع مطرح وهو الرمي (والشر) (في المشهور مرادف لفكر وقبل افكر حركة
ذهن الانسان نحو المادي والروح عهسا اي المطاب والظر ملاحظة
المعقولات الواقعة في صميم تلك الحركة والاصفة في مطارح الانصار لايفة
(والبدل) (الاعطاء) (والجهد) (بالضم) (والفتح) (والاجتهاد) (والفراء) (الجهد
بالضم الطاقة) (والفتح المشقة) (والسان) (المرافق الاصابع واحدها سانة
(والممارسة) (المراولة) (المجادلة) (واللام في) (ولقد تاهيت) (توطئه القسم والتأهي
البلوع الى النهاية حردها بحره معه اعني البلوع بحارا برفقة غاية الوسع
او الكلام من باب التصريح بحره المعنى زيادة لتأكيد كما في قولهم انصرت
بعينى واصعبت اليه مادي وادناهما (والتصريح) (الظرفي) (لصعوبات) (والعذبة)
مدى الشيء والجمع عاي (والعذقة) (الوسع اليه) (ثم جعت) (عطف على
اختلت ونم لاستعداد جمع مثل هذا الشرح احتجاج الى فراع البال اي
الفراف عن احتلاس الفرض وتجرع القصص ويجوز ان يكون القرائن
بالنظر الى تمام الجمع كما جاء في مثله الماء نظرا الى تعقيب اول احرامه كقوله
تعالى (المتر ان الله ازل من اسماء ماء قصص الارض مخضرة) فان
الاحصاء عندى بعد رول المطر لكنه يتم في مده فبالنظر الى الاتداء
يصح الماء وبالنظر الى الانتهاء يصح ثم (بدال) اي بلى من الدل بالكسر

قد روي هذا الحكم حتى على أكثر النسخة فالصواب في مثل قولك أصحبي
يوم ولدت فيه من يوم اليوم وحمل الحملة بعد صعدته ومثله اجمع وما يتصرف
فيه في باب انك كيد فانه يجمع تحريده من صير المؤكدة واما قولهم جاء
القوم بجمعهم فهو نصم اليهم لا تصفهم وهو جمع لقولك جمع على حد نفس
والنفس وادعى جاؤا بجمع عنهم كذا في معنى اليب (ورماني الدهر) يحاز
عقلى (والارراء) بتقديم الزاء المهملة بجمع رراء نصم الزاء وقبحها وهو مصيبة
والظرف اعنى بالارراء لعمد متعلق برماني وجعله حالا من صير التكلم وهم
(والعشاء) العشاء وكذا العشوة بالمركاك الثلث في بعض النسخة مع سكون
السين (واسبال) جمع بل وهو السهام العريضة وهي مؤنثة لا واحد لها
من امثها وقد يجمع على ابل والابل عاملا والاسال صاحبها وانما قل اول
رماني وثانيا فواذى اي ادى الى ادى بالحدوث ظاهرا هو الشخص لكن المصاب
حقيقة هو القلب وفي احتساب ادى في ادا اصباتي ابدن تفهق وفوق
المصيبة واعتبار سهم على سهم لافضة الورن ولبس الواقع والا فالدالة
فيه اكثر كما لا يخفى (والصصال) جمع صصل وهو حديدة السهم والسيف
والسكبي والرخ وبعديتين المذكورين * فان دال بالاراء لاني ما انتفعت
بان ادى (ودلت) اي الرمي المذكور (والتوارن) التعاقب (وتعاق الامر) عفته
(والعشار) جمع عشيرة وهي القبيلة واللام بدل من مصاف اليه اي عشاري
واخواني (وتلاطم امواج الهوى) صرب بعضها بعض (والتيمة) التوبة
التي تعمل في عمق رضى للتأليف (وحلها) في تلك الديار كناية عن اقامته
الى وقت الشباب فيها (والاول) بعض الآخر واصله اول على وزن اصل
مهور الاوسط فثبت الهمة واو اعلى غير القياس * وادعت وبدل على هذا
قولهم هذا اول من وجدته على اول اول او اول من اول فقلت همزة واوا
وادعت وقال قوم اصله وول على وزن فاعل قلب او او الاولى همزة واما
لم يجمع على او اول لاستثقالهم الواو بين يديهما الف الجمع وما حمله (اول ارض)
معطوف على ديار وحلدي معقول من قدم قورن ترابه فاعله وحكه بأبواب
العرف على ان الظاهر ان المصراع تصمين لما اشده ابو نصر الاسدي وهو
احب بلاد الله ما من حسادة * الى فقوار ان تسبح سمها بها * بلادها يسط على
تمامي * واول ارض من حلدي ترابه ورجاءه حركة ما قبل حرف اوى وان
كان من قبل الترام مالا ثم الا انه لا راعى في حسن او لداع من الصابغ الدبيعة

٦ اذا لقياس في مثل
هذه الهزة ان يلق
حركتها على الساكن
قبلها ويحذف حذ
وقبل اخرت الهمة
الثانية فبطلت بعد
السواو ثم ابدلت واوا
فاذ غنت قبوزنه الان
اعقل حذ

اما تحريك الميم فثا وزن
وكسرهما لان الساكن
اذا حرك تحرك بالكسر
نصفه

فترابها من فروع لا غير ثم من التراب جلده كيد عن تودده هـ (فلقد حرد)
في موضع العمل ، سبق واللام لتوطئه انهم ويجري السيف انصبوا
(ولا هـ) كالاغلات جمع اهله بمعنى الاهل زادوا الثاء فيها على خلاف
لقيد من مكانه اجمع هـ لاد في الموصن (واعدوا) لهم (والامادة)
الاعلات (ايدع) اي يفرق من وديع بدع ودعا وما رعت الامانة من ان العرب
اماتوا ماضيهم ومصدره يحول على قلة الاستعصاء والا فالتى عليه السلام
افصح العرب وقدرى عنه من عباس انه عليه السلام قال يستبين اقوام
عن ودعهم الخماطات او ليحس على فلوهم اي من تركهم اياه وقال لشاعر
لشعري عن امرى ما لى * طاه في الحب حتى ودعه * وعن عروة وبجاءه
انها قرأ ما ودعت بالتحريف وفي الاساس الدمة هي الفضة التي سودها
اهلها ومالت ومرت مواشهم بها وفي الصحاح الدمة نار الاس واسبودوا
(وام اوى) اسم الحبيسة وهذه الفقرة تلحق الى مطلع قصيدة رهير
ابن ابي سلى وهو ام اوى دمة (لم تكلم) بحومانية الدراج فالتسم اي من مارل
الحبيسة المكسة نام اوى دمة لانجب سادتها بهذين الموصعين كأنه لم يعرف
تلك الدمة بقيا امرط تغيرهما او ام انارهما وحذف الثاء من تكلم قياسا
اما كسر الميم فثا وزن والقافية (والحرب) العائفة (بادح) اسم موضع
غير مصروف فعليه والتأيت على تأويل القعة اولاه مقول عن الفعل من
قولهم بدح اذا اخلت في الوعد (عجي) جمع عجيب كمرصى جمع مريض
واصعب بالتحريك الهدال والاصعب المهرول وجهه صعب على غير قياس
لان اهل هلال لا يجمع على هلال ولكنهم سوه على حسان والعرب تسمى
الشيء على صده كما قالوا عدوة ساء على صديقة مع ان هولا اذا كان معنى
فاعل لا يدخله الهاء ومن امثالهم في النهر على الاقارب لكن بدح قوم عجيبي
واول من تكلمها بهس انصف جماعة لما رأى قوما في حصن واهله في شدة
(كان لم يكن آه) تصيب اذ البيت لعمرو بن الحارث الجهمي قاله نحر تا بعد ما في
مع عشيرة من مكه شرفها الله الى اليم كما اشار به في قوله * وكذا اولاء البيت من
بعدنا * بطوف بدان البيت والخير طهر * فاخر حبانها المليك بعدرة كدالت
بالانسان يجرى القادر * بل نحن كداهلها قامادنا * صروف الليالي والحدود
العواتر (والحجون) نفع الحاء حين لمكة في حصنها مقرتها (والصفا)
معروف ومعنى البيت كان لم يكن من احراء الحجون متبهة الى الصفا ما توس به

ولم يحدث ما قبل فيه محدث وكان من عادة العرب (العرب) اى الحديث ما قبل
 وهذا حصن السامر بالذكر (والمعبر) صد الموصل يقال هجره هجر
 وهجراما من ر ب نصر (وسخت) من تسج الثوب يتسجه تسجها من باب
 نصر وضرب (و نك) جمع العكوت خدمت التاء كما هو القاعدة في جمع
 الخماسي على مثال كايصل في جمع العرردى فرارد على رأى وقوله تسخت
 على صيغة التي للماء لان عكوت ماضية او للمعول كما قال الشارح
 في حره حيث انشبه ولا ينسوجة عليه الضاكن وذلك بتقدير المضاف
 اى بوب العاكب او الجمل على المبالغة ثم جمع الضاكن على التثنية كتابة
 عن المصنوعة (حما مسورا) اى داسر صك كما يقال سيل معمم اى
 دواهم ويجوز ان يراد منه انه يجب من دونه حجاب او حجب وهو مستور
 لغيره او حجب بستران يصرف فكيف يصرف المحجب به (وامتنكا) النكابة
 وتقديم الى الله تعالى للمصر واحذر في جانب الاسماء اذ اوفى جانب
 الاحسان ان ايماء الى ان الاولى مقطوعة والى مشكوك فيه (ثم الجاني)
 معطوف على رمانى او على طرحته وتم للترخي والالقاء الاصطرار (مرط
 الملا) كثرة لسامة (واصال) نقل وصيغة كتابة عن حواء الحلال (والعمد)
 الرمي (رهم) اى مكان مرموع (الى حفص) اى مكان منخفض مطين
 وفي الكلام ايماء الى ان انتقاله من ارض الى ارض اصطراعى ثم لا يتخفى حسن
 الجمع بين العطف والجذر والرفع والحفص (انحت) من انحت الجمل فاستباح
 اى ارضها فارت فالفعل اما محدود او متزوك مراد به مجردا لاقامة
 (والحروسة) المهوطة (وهراة) تقع ايهام مشهورة مدينة بخراسان (جهاها)
 اى حفصها (والاقت) جمع آفة وهى الداهية (صبي) على اعط المفرد
 او المتبى ومن في منها تحريضة كما في رأيت من ريد اسدا او اراد من حوتها
 او فيها وفي الكلام استعارة (وطدة) عطط بيان لحمة العيم حتى به للدح
 لا لا يصاح التسوع ان لم يشترط في عطط البيان التعريف كما بهم من كلام
 الزمخشري في قوله تعالى من ماء صديد وقوله تعالى كفسارة طعم مساكين
 او بدل منها اشترط فيه ذلك عند الضرورة كما نص عليه ابن هشام وصعب
 قول الزمخشري في الآتي والحق انه ليس بشرط صرح به الثقات (والطيب)
 خلاف الحديث (ومقام كرم) صفة مشبهة من كرم الرجل بالضم من الكرم
 وهو نقض القوم ووصف المقامه بخبرى اى كرم اهله كما في الكتاب الحكيم

او من كرم الارض اذ اركب ررعهما والصفة المشبهة بحى ايدا من اللارم
واذا اردت اشتقاقها من اشعدي تعمل لارما بالنقل الى فعل بالضم كما في
رجح ورجيم (والجسم) جمع خمس على خلاف القياس كما في جمع محسن
(والنجم) البركة (سطع) اى ارتفعت (جذب) البس من باب فهم ودخل
سكن لهما ولم يثنى جرها (وليران) جمع رركاوار وورواصله بورا
لار النار واو يمدل تصغيرها على بورة (والعوايد) سلوة طريق لا يوصل
الى المطلوب ويران اهل كعبى الماء ووجه الشبه الاطلاق (مدل)
اى صر (والعل) معروف (وئاث) بالضم المملكة وقيل السلسلة وتعلق
الاستيلاء مع صعد وتمكن من التصرف شد الملك شجره وانث له الطل
والطل الامتداد مكية وتحبلا وترشده (والواو) اراية (واشعر) في
الامة الاظهار والمردة هه الطريقة المتخوصه المشروعة ببيان النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم (والمر) اى ماعلة امحال من لواء او متعلق
بمعقود اى مربوطا بحكما (وعاد) من العود بالفتح وهو الرجوع (والعود)
بالضم الخشب وجمعه عود وعود ايضا الذي يثخر به ويقال له
المطر والذي يصرب به والعصم فى اصل اللسان (والرواء) بالضم اسطر
الحسن (واص) اى عاد ومنه ايضا (وسم) على السه ليعمل اى جمع
(واسم) عاشت من الامر وما اجتمع منه ايضا فهو من الاصداد وكل
من معيه جائز الارادة لكن التقي الظاهر كما لا يخفى (والثتات) الفرق
(ووصل) من الوصل لأم الوصول (والثت) القطع (وارتعوا) بالعين
المهله اى احدثوا رعبهم اى منزلهم ودارهم او اكلوا الرعب او اقاموا في
الرعب وروى ارتعوا يثني مشين من فوق اى اكلوا ماشيا من قولهم
رعبت الماشية اى اكلت ماشيات قال الدبسة لخملى دب امره وتركته
• كذا العريكوى غيره وهو رافع • وروى ان العساة فى اسحفة المقروة
على المصفا ارتعوا بالعين المعجمة من ارتع فلان الله اذا تركها تردا لما كيف
ثابت (واليمين) جمع يمين (والدولة) اسم لما يداول بين الناس يكون مرة
لهذا ومرة لذلك (والسلطان) اى اولى من السلاطة وهى القهر (مدل الله)
قيل وجه التشبيه ان ظل الشئ مابسه فى الجنة ويحكى عنه والسلطان
كذلك فانه يتصم بوجوده مملكته كما يتصم سلاطة المملكات بوجود الحق
سبحانه ولان الظن نعم به ونفعاً اليه عند اعدام الخرد ذلك السلطان
يتعم به ونفعاً اليه عند اضطراب الشر الشر (والرقاب) جمع رقبة

وهي مؤخر أصل العنق وقد يجمع على رقب ورفسات وارقب وقد
تطلق الرقبة على ذات المملوك ونفسه (والام) جمع مة وهي الخشعة
مرد لفظ جمع معنى وكل جس من الحيوان مة (الحدي) مدمر صيرها
(والسج) المزيل ولا يحق ما فيه من حسن القلب (وقوية) معنى
المستقيمة (وابس) من السط وهو التهيد والتوطئة (والهد) العراش
وجعه امهدة ومهد بصميم (والاس) اصل النوء (والخور) عدول عن
الحق (والوالي) الثالث من باب ضرب (والولاية) بالكرام لما تولى به
والمفتح مصدره (والايق) جمع ايق والصم والسكون وهو السحبة
(والصت) الإقامة (والمرافق) واحد المرافق وهي التي تمد فوق
صحن الدار وكل ملت من كرسف فهو مرافق (وامثل امره) اختداه وعل
على مثله (ومن) القرأ واحدة مادل ظاهر فصيحة عليه من الاحكام
وقد يضاف على من التزم فالله على الاول لانيه وعلى انساني بسببه
(والطوية) الصبر (والكلعة) مشقة من الكلام وهو ان يرمى اللفظ
بها لانه يؤثر في نفس من حاول ان كان طيبا وهم واحد من ان
لم يكن قال امرئ القيس وجرح اللسان بجرح اليد بل اقوى كما قيل
جراحات السنان لها التيام ولا يندم ما جرح اللسان وفيه ثلث معاني
فتح الفاء مع كسر العين وسكونه وكسر الفاء مع سكون العين والمراد
بالكلعة ههنا الكلام التمام اعني كلمة الشهادة او القرآن كله على ما عليه
المتقدمون من عدم الفرق بين الكلعة والكلام صرح به الشيخ في شرح المب
واعلاء كلمة الله تعالى شديد احكامها (وارسوت) هو رسي ارس عليه
كتاب وامر بحكم لم يكن قلبه وان لم يزل عليه كتاب او رسل عليه جرح عليه
السلام وصره بالتبليغ وادنى اعظم قدره اقدر ان يثبته وهو المرسل
من هذه الله تعالى لدعوة عبده سواء كان صاحب شريعة ام لا قبل وعليه
ورد قوله عليه السلام الايمان ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم
الآخر ووجوب الايمان بالانبياء صدقا ويحتمل ان يكون الاكتفاء بالرسول
لان الانبياء تابعون لهم فيكونون بشرهم فتكاث الايمان بهم ايماناً بالانبياء
ونصديقاً لهم (حليفة) حرم متداً محذوف اي هو خليفة والخليفة في الاصل
كل من خلف غيره في امر من الامور اي قام مقامه وسد مسده يحلله بالصم
خليفة والخطي تشديد اللام صالحة فيما لانفسها كانوا هم ٢ من كلام الصحاح

٦ انما لم يكنف بما قبله
كما اكنى الفضي في
سورة الحج باشتراط
الشريعة الجسدة في
الرسول لانه صرح في
سورة مريم ان بني
ابراهيم عليه السلام
كانوا على شريعته
عليه السلام مع ان
اصبل عليه السلام
رسول بصرى النص

٢ حيث قال الخطيب
تكرر الخط وتشديد
اللام الخلافة

ثم جعل اسما لمن حلف عيمه في الملان والثناء للنقل من الوصفية الى الاسمية
اولا تأييد بقدر الموصوف مؤثرا في نفس حليفة في الصحاح الخليفة السلطان
الاعمم ويجمع جاريا على الاصل حلالت ككريمة وكرثم وجهه
على حلفاء يحول على اسقاط الياء على انه لا يقع الاعلى مذكرا في تسمية
مالتا لا يجمع على صلاء (ملك) اي تصرف (والسطوة) المرة من سبابه
يسطوا في قهره بالنطش والجمع سطوات وبنار المرة على الجمع ايدان مان
السطوة الواحدة منه كافية في تلك الاطلاق واساد ملك الى السطوة بحار
عقلي من قبل الاسد الى السب والمراد (خالق) خلاف الدامل او الله تعالى
وتقدس وهو مصوب بحر لكان قدم على اسمه وهو مداء بلاهته او مرفوع
مستأد واسم كان مستراحا اليه ومداء حمره (والمدى) العاية (واية) تأييد
اي والتأويل موضح من المصاف اليه والمعنى اية طريق (سلات) اي ذهب
كان غاية سلوكه اظهار الحق واعلاء كلمة الله تعالى والالف في سلكا لاشباح
(والدرى) الخرج كل ما استقرت به يقول انا في ظل فلان وفي دراه اي في كسبه
وسنة والرواية (في عامون) كسر اللام لاقصمه (كأنزى الخبيخ) في موقع
المصدر اي حوما ناسا مثل ما نرى قال قلت لا يصح تشييد حومان العساكين
حول درى الخليفة برؤية الخبيخ معتزكا لعدم الجامع واوجه هذا التشبيه
قلت قد تقرر عدم ان المشبه لا يبرم ان بلى الكاف بل يمكن ان يستفاد
بما ذكر في حيزها فالمعنى ههنا مثل حومان الحاج حول البيت وقت رؤيتهم
معتزكين ثم الخطاب في قوله كأنزى عام لكل من شأني منه اروية كأمري قوله
تعالى وادرايت ثم رأيت نعميا وملكك كبراء (والخبيخ) جمع الحاج كالخبيخ
بالضم والحاج والخبيخ في اللفظ القصد وفي المعنى قصد مكة لذلك (معتزكا)
اي من دجا مفعول ثان لنرى ان كان من الرؤية بمعنى العلم او حال من مفعوله
الاول ان كان بمعنى الانصار وظاهر الصارة ان يقول معتزكة او معتزكين
لا سادته الى ضمير الخبيخ فالوحد ان بقدر الموصوف اي قوم معتزكا ويحتمل
ان يكون من قبل لان وتامر ولو جعل معتزكا اسم مكان على ان يكون حالا
من بيت الله والرؤية بمعنى الانصار او مصدرا اي تتركب معتزكا لم يخرج
الى ماد كز (والسيم) الريح العنيفة يقال منه تسمت اريح كصرب سيبا
ونسما ما الصربت هت ونسيم رضى كليم الماء وضمير (مه) راجع الى
الخليفة لانه مذكر في المعنى والمراد ما حجب الزمان اعطاء نصرته بافاضة

الخيرات الى اهل (وكم) حبرة مفيدة للتكثير ومجملها رفع على الابتداء وحبره
هالك (والمكافح) في الامم المتقل في الحرب بوجهه وليس دونه ترس
والمراد به المعارض (والظي بار) واساء سبية ومتعلقة بهلك (ومن
محمطه) اي عدم رصاء طرف مستقر في موضع الضعة لظي لا طرف
لغو متعلق بها والالف في هلك كما في ملك والضمور ان هلك من باب
ضرب لكن ذكر صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى * وبهلك الحرب
والدبل * في سورة القرة انه قرأ الحسن وبهلك مع اللام مبالغة للفاعل
ثم قال وهي لغة محو اي يأتى وذكر في آخر الاحقاف انه قرأ هلك بهلك
الا القوم انما يقولون مع الياء ~~وكم~~ اللام وقصها من هلك
وهلك (واطر) من حذر الصغور من الرزع في المصائر الاخذة برأيهم
(والضعة) يرتقط من اسماء في رعد شديد كذا في الصحاح وفي الكشاف
الضامة رعد تقص معها شدة من النار لانتم شي الا اهلكه والاول هو
الماسبها (والسماك) اسم كوكبين احدهما من سائر القمر ويسمى سمك
الاهل والآخر ليس من سائرله ويسمى سمك الراح والطرف متعلق (بسمك)
اي ارتفع ونهض بمعنى رفع كما في قوله * ان الذي سمك اسماءه بي له بيت *
فعلى الاول سمك اسماءه فاعل وعلى الثاني معنى المفعول او للفاعل ما يكون لواء
الشرع حيث موصوفا على المفعولة (وصادف الرشد) اي وجد الطريق
المستقيم (واسعى) خلافا للرشد (ولا يهملك) الجدو المباح في الامر والجملة
في محل الجر صفة لمعتسف (وقرير العين) اي ذات قررة والقررة بالضم وبالياء
ومعناها البرودة يقال قررت به عينا ما فتح والكسر قررة وقرور اسمها ورحل
قرير العين وقد قررت عينه بقرير بالفتح والكسر قبل وهو كناية عن الراحة
صمد العرب لان بلادهم كانت حارة جدا فالراحة عندهم في البرودة وفيه ان
اصافا نقرة الى العين على هذا الوجه برودة جدا والاعتناء كناية عن السرور
فالدفعة السرور ماردة ودفعة الحر حارة ولذلك يقال قررة العين ومصحفها
للمعصوب والمكروه ذكره القاضى وغيره من اهل التفسير في قوله تعالى وقرى
هينا (وقيل) معناه صارت عينه ذات قرار اي مستقرة لا تضطرب فانظر
الى الخواص رحاء من يحيد ويقم شعابره كاي بمعنى (والابنم) كالتبسم
اول مرتب الصمك وقد سمى كضرب واسم كالمس كالمس الشعر
(واقبل) تقيض ادر (والاقبال) الدولة والعرة والخرى متعلق بمسكا

أي منشأ والصغير (في علا) راجع إلى الخليفة أي ارتقى الخليفة في الجهد والشرف
 وارجاعه إلى أيدي نفسك لتعني رجوع الصغير في العطف على صاحبه
 إلى الخليفة وهو ههنا ليس من أصوله في إمكان بل من العلاء وهو
 في الشرف قال الخطبة بمدح عبيدة بن حصين حيث فزى بني طاهر فأدرك
 شاربه ماله الذي قتلوه وبيع يده بعضهم بخشارة وبعث لبيسان
 العلاء ماله أي اشترى لقومك الشرف ماله والمصدر من الذي يعني كانه
 من الأول يعلو لكن القياس والتبع في الماضي على الكسر وكان على معنى
 من التداخل أو على لغة من يقول في يقي بقوله (يدعو) أوري (جبر
 اصبح ان جعل بمعنى صار أو كان وحال ان ~~كان~~ معنى دخل في اصباح
 (ورثا قهو) طرف لمع أي مائة فقههم وما مصدرية في المرب
 أمهته رثا هل كذا أي ساعة ماله وقد يستعمل بدور ما ~~كقوله~~
 لا يصعب الأمر الثابت تركه وفي الكلام أنهم اتفق طوار أن يراد
 بالعين الخاصة المتصورة وأن يراد عين الفعل من ماله (والمالك) ماله
 من الأول كونه وهي الرسالة وأصله ماله على أنه اسم مكان أو مصدر بمعنى
 المفعول قدم اللام على الهرة فصار ملاك ثم تركت الهرة لكثرة الاستعمال
 وردت في الجمع معي المالك به لأنه واسطة بين الله وبين عباده فإذا الجوهرى
 آياه في فصل الميم من باب الكاف ليس كأي بمعنى (والحق) إرادته في فصل
 الألف من ذلك الباب والعجب أنه أورده فيه مع زيادة الميم وأورد المكان في
 فصل الكاف من باب الوب مع أن الميم فيها أصلية ولو كان تمكن عمله
 كتمكن على ما توهمه لقبل تكون وهو ظاهر (والمجهول) الذي يدل الجهد
 (والديا) مأيت الأدنى من الدنيا وهو أقرب سميت الدنيا بها بدونها
 والجمع دني كالكرى والكبر وأصله دنو والأقرب في نصريه ما هو أو تهر كها
 واعتناح ما قبلها قلت العا ثم حدثت الالتقاء الساكنين ود كر الجوهرى
 أنه حدثت الواو لالتقاء الساكنين فأمل (والعيب) اسم من أمة
 أمانة وأصله عواث في المصادر الأثنية فرباد حواسن وفريد رسيد
 (وكرت) نفتح الكاف وسكون الزاء ولتد فوقاية نفتح دال على التعظيم
 في عرفهم كذا السماع من مولانا حيدر (والافطار) جمع قطر وهو الناحية
 والجانب (والمشرقة) من اشرقت الشمس أصابت ويقال اشرق الرجل

دخل في شروق الشمس (والاعصار) جمع عصص وكذا العصور والعصبة
 بكسر الهمزة وقصبات في (والمورق) من اشجرة صخرحت اوراقه (والمصايه)
 المقصد وفي اللام مكسبة ومجيب وزئجج (والتشيد) الاحكام من الشيد
 هو الخص بكسر الخيم كذا في التخصيص لان هلا في المصباح الشيد بالكسر
 كل شيء طليته الحائط من حص او ملاط (واللبس) الحائط (ارما شرف)
 عقيب صافق في المصدر (لامداه) وبران شمس (والامطار) اصل من مطر
 بقا مطرت السماء من ماب نصير مطرا العنبي وامطرها الله وقد يستعمل
 مطر وامطر عني (واسحب) واسحاب واسحب جمع السحابة (والانثال)
 العطف والشفقة (والاطواق) جمع طوق وكل ما استدار شيء فهو طوق
 (والخدم) تفتح الحاء جمع حانة وكسره الموت وبردان بضمه مقبض في رقاب
 الناس كما ان الاطواق في الاغصاق كذلك وقراء الآية كتابة من اظهر روال
 الحزن (والحرز) يفتني كالحزن يضم الحاء وسكون الزاء صد السرور وقال
 القاضي في قوله تعالى فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون الخوف على الموضع
 والحزن على الواقع وفيه بحث بقوله تعالى حكمة من يعقوب عليه السلام
 اني ليعرني ان تذهبوا به ويمكر ان يقل المعنى قصد ان يذهبوا به والقصد حاصل
 في معنى الخذل وهذا يدعي اعتراض من مالت على قول جمهور النجدة وان
 احدى هاتين لام الابتداء تخفى من امصارع الحزن من الذهاب في الآية الكريمة
 مستعمل فلو كان يحسن حالا لم تقدم العمل في الوجود على قائله مع انه
 اثره (ووسمت) على الله للمعول اي صرت داسمة وهي العلامة (وعجم لدهه)
 اي اطعمه نعم والمذهب في العمل ارفق فيه (وقيل في قوله تعالى الله
 لطيف بعباده اي رحيم بهم بايصال المدفع رفق (والصفاة) ان
 يتنى مثل حال المعبوط من غير ان يربذ زوالها عنه وبه ويتميز عن الحد
 (محموظا) اي دا حظ ونصيب من الرزق (شدة دلت) اي قوى اتصاف في
 بما ذكر (والمعد) الساعد وهو ما بين المرفق والكف وفيه ست لغات
 معد تفتح العين مع ضم الدال وكسرها وسكونه وعضد كقفل وعضد
 وعضد ككبد وعق دكرها صاحب القاموس (وهو من عطى) اي حرك
 بعض حائبي على ان من تعصية وهو كتابة من حصول بعض الارتجاج
 فيه (وقد يقال هذا المعد كتابة على ازالة العقلة لان الصائل يشبه
 تحريك حنثه والاول انبث (ثم هذاني) عطف على ثم الجاني والهندي

الارشاد والدلالة يذكر ويؤتى وقد هداه الله الذين يهتدون بهديه هدى وهديا
وهداية بكسرهما فهدي واهتدى وهداني سواء الطريق لمة اهل الحجاز
وغيرهم يقول هديته الى الطريق وإلى الدار وقد ورد وهدي في الكتاب
العزيز على ثلاثة اوجه متعدد بنفسه نحو هدانا الصراط المستقيم واللام
نحو الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله والفرق
الذي ذكره اشرح والقصل المضمي في حاشيتهما للكشاف بين المتعدي
بفسه والمتعدي بواسطة الحرف من ان معنى الاول الازدهاب الى
المقصد والابصال ولذا يستدل الى الله تعالى خاصة بك قوله تعالى نهديهم
سبلا ومعنى الثاني الدلالة وازالة الطريق فيسد الى انسى عليه السلام مثل
انك تهدي الى صراط مستقيم وإلى القرآن مثل ان هذا القرآن يهدي للتي
هي اقوم معاته لا يساعد كتب اللغة متقوض بقوله تعالى حكاية من
ابراهيم عليه السلام يا ابي اني قد جئت من العلم ما بينك فانهى اهدك
صراطا سويا ومن مؤمن آل فرعون يقولون اهدنا صراطا مستقيما والارشاد
فرعون وما اهداكم الا لئلا تعلموا الرشد والجل على الحذف والابصال
كما لا تقبل (سبحان) من التسبيح مصدر سجد بمعنى ربه تزيها طبعه من
سجد اذا ذهب وبذلك احدث من سجدته ما زهته عنه او من السج بمعنى
الفراغ من الشغل كانت حمله قارعا ولم يفسد ان يكون لتزيه الله تعالى
لفظ رأسه مخصوص به جعل بمعنى التزيه الطبع من جمع القابح لازم
الاصافة اليه تعالى بحيث لا يقطع عنها في الامة الفصحة وقد يستعمل سبحانه
الله عند التعجب والسر به ان التزيه الطبع يستعمل التعجب من بعد ما ربه عنه من
المز وكماله قبل ما انعمه من هدائه استعمل عند كل تعجب من شيء فتارة يقصد
التزيه اصالة والتعجب تحاو تارة يعكس كما يشهد به موارد الاستعمال وانتصابه
دائما بفعل مضمون متروك اظهاره لتقديره اسبح سبحان الله به ثم زل منزله لفعل فسد
سده ودل على التزيه الطبع من جمع القابح التي يصيبها اليه تعالى
هداوة وهوها حلة معرضة لكونه تقدير الفعل لا محله من الاعراب
لانها وقعت في ثناء الكلام لكمة التزيه على ما صرح به اشرح في او اخر الد
الثامن (والسواء) الوسط (والسبحان) بكسر السين وتخفيف اللام جمع السجل
بفتح السين وهو الدلو اذا كان فيه ماء السفة (والاستهض) (والاستهض)
شيء الامر بالهوض اي القدام لذلك الشيء (والرحل) جمع راحل وهو

خلاف الفارس (والجبل) الفرس اعني اراكين على الفرس وهو اسم
 جمع لا واحد له مثل حاله في استعداده لتفجيع الكسب بكل ما يمكن ان يستعد منه
 بحمل من استعد بخدمه من احياله والرحالة على اعداده في مطلق الاستعداد
 (ودلت) اشارة الى الرجوع وكونه اشارة الى طرح لاوراق امانه السباق كما لا يخفى
 على المصنف (واما) (المكسر من فزيعه قورا) (والسوح) الطهور
 (بجاء بمحمد الله) اي اتي ما حجت عقيب رجوعه واصافني ابيه مادكرته
 ملتبها بمحمد الله تعالى (كرا) مصوب بجاء تنصيصه معنى الصبرورة (مدفونا)
 وهو صفة كاشفة لكثرة الان كثر المال المدفون ومن في (من حواهر البرائد)
 بانية وليس في مثل هذا المقام رائدا للتوكيد كما توهمه الخوهرى ادلا يجوز
 امقاطها بملحقه في ما حان من احد والعرف مستقر متعلق بالكون
 التام لا الناقص لئلا يفسد التقديرات وهو صفة لكثرة (والمتنحوس) المملو
 (وانخفة) ما انخفت به الرجل من الرواقط والجمع نخف (وحصرة
 الرجل) قربه وقبوه وهو كناية عن نفس الرجل (والغلبة) غلبة من العلو
 وهو الارتفاع (والخدمة) مصدر من خدمه بخدمة بالضم والكسر وجعلها
 على الكسب يحوز (والسدة) باب الدار وجمع سد (والسيدة) صيغة من
 السناء بدلو هو الرقة (والجبا) والملاذ واحد هو اعداد (وحصن حصن)
 بين الحصانة والساق (بالس) لقسم (والخلال) جمع خليل وهو
 الصديق من الخلقة بالضم وهي الصداقة (والخلص) جمع خلاص
 (والاخواب) جمع اخ وقد يجمع الاخ على اخوة بكسر الهمزة وضمة
 واكثر ما يستعمل الاحوال في الاسدقاء والاحوة في الولادة وقد يجمع بالواو
 والياء والاحوال الجنب الذي حلاوهم عن شوب العاق (يشهوني) اي
 يجعلوني مصحبا (بصاح ابداه) من انشيع او من الاشاعة يقال اشاعكم
 السلام اي جعله صاحبا لكم وناسا قاله في قوله بصالح الدماء زائفة
 او على تصنيف الاشاعة معنى الذكر (واشكر) الشاء على الحسن بما اعطى
 من المعروف يقال شكرته وشكرته واللام اقصح كذا في الصحاح ولا يتعدى
 الى المفعول الثاني التثنية صرح به النفاة فلا استقامة لاجور والشارح والمعشى
 في شرحهما يفتح في قول الشعر ما شكر عمرا ان تراخت منيق ابادي
 لم تمس وان هي حلت من كون ابادي مفعولا تابيا لا شكر الهم الا ان يحمل
 على المسامحة هذا ولما في (بما طابت) على ما في بعض النسخ للفاطمة اي عقابها ما
 طابت (والكد) الشدة في العمل (والصاء) ما يد المشقة ومعنى العناء ربح كشيدين

فما يت الامة على ما هو من المعنى سهل - حيث عتبة الوسم احتشاله
 للوحين ولو قرئ ما يت من المعنى كان اظهر لكن الرواية لا تساعد
 (ونصرع) الى الله ارا الشكى امتكان وتدل الى طلبه المعروفه وكذا تعرض
 وفي المصدر انصرع راري كرس رول كس (من تك عن الطريق
 اي عدل كصرت ودخل (والنبي) من الامة وهي اصفور (وهذا)
 اي المحصلون او صوفون بالصفت المذكورة (لعمري) اللام بالثناء
 عمري متدا حذف حبره وحواء وود حواب بقم ممدده تقدره لعمري فمعي
 واهم نفتح لمعي وصممه الله ولا يستعمل في القسم الا ما تفتح بمقوله لعمري يمكن
 ان يحمل على حذف انصاف اي لو اصب عمري وكذا امثاله في اقدم فيه
 لعمري الله تعالى كقوله والنمس وقبر واللى وظهره اي ورب الشمس
 ويمكن ان يكون ايراد بقولهم لعمري و مثاله **ذكر** صورة القسم
 لتأكيد مضمون الكلام وترويح فقد لاند اوى من سائر المؤكدات واسلم
 من الالكيد بالقسم بالله تعالى او حوب الله و يس العرص النبي الشرعي
 ونسبه عبر الله في المعصم حتى ترد عليه ان حلف بغير اسم تعالى وصفاته
 عر وحل مكروه كما صرح به اوى في شرح اسم بن اظهر من كلام
 مشايخه كمر ان كان ما عقد به حلف بحسب امر به وحرمان كان مدونه
 كما صرح به بعض الفضلاء وقال عليه السلام ان الله بهم كم ان تصنعوا
 ما تشكم من كان حلفا فيجب بالله تعالى او بصفت و هو ان حلف
 لان حلف بالله تعالى فام خير من ان حلف بغير الله طر وعن ابن مسعود
 مثله و**ذكر** صورة القسم على الواحد المذكور لاندس به ولها اشع من
 العلم كيب وقد قال عليه السلام قد فتح وايد وقال عمر من قائل لعمري اهم
 لى سكرتهم يعمهون وهذا جرى على رسم اهل اللغة وكذا سلاق القسم
 على امثاله (والمر) خلاف الدل والمردية افضل لانه مرة يقتضى اقلية
 طالبا (والمرام) مصدر شبي من رام يروم روما وهو ههنا بمعنى المفعول
 والمعنى ان المحصلين المذكورين قليل مطلوبهم من حيث انه مطلوب
 في الوجود وفيه المطلوب بهذا لوحد كانه عن فند المطالب ضرورة لانه
 لو كان الحق بين نصفه مساوية لغير كان الدل به نصف كبير فيه لى
 للمروم لى لارم وقد يحسن عبارة الى حق امر والمرام بمعنى اسم الله عل
 والمرة اما على المعنى المذكور او بمعنى الغلبة اي الحق الذي قبله لطالب

بالقول وعليه المحول أنه يقدر الفعل المخصوص اعني أولها ههنا
وبالحالة خصوصية كل فعل شرع في مدلوله متراكما بهما ولد التزم حده
في كلام الحكم تعالى وتقدس أيكون منعطف كل من شرع في فعل
متراكما بالسمية عن ما في القرآن ادواتي به فيه لحالها تسمية
من شرع في غير القراءة اولها شعر مانه موضع ينبغي ان لا يطاق به غير ذكر الله
تعالى ادلود كر الفعل المستدعي له عن ذلك تلك لطيفة امات ذلك المقصود
ولهذا قال بعضهم التقدير باسم الله اتدعى وتقدير الفعل الخاص لدلائله
على تلبس شكل المفعول به ابتدائه وانتهائه بالسمية امس بالمقام
واو في تأدية المرام من تقدير ابتدائي اذ عرض المؤمن تلبس جميع اجراء الفعل
بالتراكبية وكذا ما استعمله الشارع لكن لما تعدد ذلك تحقيقا ولا حرج
في الشرع جعل طريقه كون المفعول به ملتبس بها كما في الآية حيث
اعتبر تحقيقها في ابتداء العبادة بتحقيق في جميعها تقدير اولها ذكر الابتداء
في حديث الشارة لال المفسر فعل البدء وقد يستشهد على تقدير الفعل
الخاص لقوله عليه السلام في خطبة يوم النحر ومن لم يدع باليدع باسم الله
وقوله عليه السلام باسمك ارضي وصمت حتى واسمك ارضه وقوله عليه السلام
باسمك احبي واسمك اموت فانها تدل على اوجعية تقدير الافعال الخاصة
وبه انه مني على تعلق الحارات بالافعال الظاهرة وهو في حيز التبع
فأما هذا ويحتمل ان يكون الطرف المذكور لقوامسة الافتتاح حيث
الى الحمد فقط مع تأخره عن التسمية استعمال بقادة الحظي واهراض
من ذكر الحظي وتلويح الى ان تأخر الحمد عن التسمية لا ينافي وقوع الافتتاح به
فلا تضارض بين حديثي الابتداء بالسمية والابتداء بالتحميد حقيقة
لالا ان السام فيهما للاستعانة والاستعانة شيء لا ينافي الاستعانة بآخر
كما ظهر ادخل به السجدة على الاستعانة لا ينافي الحسن التأديب لانه بعضي
الى جعل اسم الله تعالى آله والآله لانكون مقصودة مانها وحل
ما الحمد في الحديث عليه يقتضي خروج الحمد من الكتاب وهو مفسر لعرف لان
الابتداء امر عر في بعضه قد اسحب الاحد في التسمية الى المفعول في البحث كما قبل
اولا الاول محمول على الحظي والثاني على الاصافي افتداء بالكتاب والاحاج
الوارد من على تقديم التسمية واحتياط في العمل لان في التسمية جهة التحميد الا انهم لم
يكتفوا بها لان من اتى بالسمية لا يقال له الحمد عرفا وهذا انت رضى القاهر بين
الحديث واحتج الى التوفيق لان المسمى لمقام التعظيم التصريح بالحمد وحصره

النقل في أصل ما نحن فيه من ضرورة دالة مشكل حد (قوله الحق شيء)
 بما يجب عليه من شكر نعمته (يحتج أن يكون من لا يرى تعصفاً و تشابة
 منه على أن المراد بالشكر صرف الحمد جمع ما مع الله في ما خلق لأجله
 أعني الشكر العرفي فالشكر بهذا المعنى واجب أيضاً كما صرح به
 في كتب الأصول وصرف اللسان أي أنه رخص الله بعضه و يحتج
 العكس والمعنى شيء هو ما يجب عليه من بعض شكر نعمته إذ وجوب العرفي
 ينضم وجوب المعنوي لكن الأسبب ههنا بين الوجهين التعرضي لتعريف
 الشكر العرفي كما لا يخفى ويحتج أن يكون من يثبت في الموصفين فالأولى
 بين الشئ والسببية ما يجب والمراد بالشكر المعنوي الذي ينضم الحمد
 ههنا لا محالة فتحدان ههنا كما ستطلع عليه والمقصود على التقدير
 أن المصنف أدى ثبوت من يشكر كما هو حقه بصدقه اعتقاد وخلص طويلاً
 فهو المراد بحق الشكر وفيه رمز إلى أن قوة الحاشية في بحق شيء
 من الشكر وإن لم يدر على أن شكره حق شكره (قوله هو الشاء
 باللسان) أورد عليه أن قيده باللسان مستدرك لأن الله لا يكون إلا به
 وأما قوله عليه السلام لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك
 محمول على المعجز والحمد عليه فصد المشاكلة واجب به بين الواقع
 وموطئة الفرق بينه وبين الشكر في مقابلة قوله فيه سواء كان ذكراً باللسان
 إلى آخره وبه لدفع احتمال القول أعني إطلاق الشاء على ما ليس باللسان
 بجازاً وهذا أعني ذكر لفظ لدفع احتمال الجور من الذي قبله هو المعنى
 في اصطلاح الأصول ببيان التقرير فلا يرد أن صرف اللفظ إلى حقيقة
 لا يحتاج إلى دليل والحق أن اختصاص الشاء باللسان غير مجزوم به
 بل المفهوم من الصحيح ومن الكشاف في تفسير قوله تعالى وأذكروا ما فيه
 وغيرهما من الكتب أن الشاء هو الإنسان بما يشعر به التعظيم مطلقاً ثم
 ذكر في الجمل أن الشاء الكلام الجليل لكن بعد تسليم اختصاص الكلام
 باللفظ ربما يكون محمولا على الاشتراك اللفظي فإن قلت كيف
 يختص الحمد المعنوي باللسان وقد قال عمر من قال وإن من شيء إلا يسبح
 بحمده وأكثر الأشياء لسان له قلت لما ثبت ذلك الاختصاص بأقل
 عن النقطة من إرباب اللغات يحمل الإنسان ما ذكره عدمه على المعجز (قوله
 على الجليل) لم يتعرض للمحمود به أدلاله الشاء عليه دون المحمود عليه

قبل ويجوز أن يحمل
 الشئ كناية من أنعمة
 والحق من الشكر ما
 يجب بالحق

وأما ما ذكره ابن القطاع
 من أن الشاء يستعمل في
 الخير والشر فرد ما
 المستعمل فيه هو الشاء
 بتقديم النون على الشاء
 والقصر وأما الشاء
 فهو إذا استعمل في الشر
 يكون على ضرب من
 التأويل كالمشاكلة
 والاستعارة والتهكمية
 صرح به الامام
 البطلوسي

واعتبر في كمال المحمود عنه بالزام في الاختصار، كقوله سواء يعنى
بالجملة وترتبه. وقد قصد لتعظيم هذا ذكر من دلالة شيء على شيء
دأبى احد على عدم على ما فعله من حيث لا يوافق القوس
بغير حق على تقدير التعظيم وهو به جملته وورد في عدم احد
لان جملة لم يقع في محله مع انه ليس على الخلق وقت وسبب الخلق نعم من ان يكون
جيبا في الواقع او عند الشيء والظاهر ان الخاتمة في الصورة مدكورة
بعد المحمود عنه جيبا وبصوره بصورته فان قلت انهم صرحوا وحيث
ككون الصورة عند جيبه وان عدم الصورة على الاشهر ووجهها
اختياره على المدح فانه مشعر بالاختيار اذ هو عدمه المعنى في اصول
الدين دون المدح لصحة قولهم مدح الاول على صفاته والتعريف
المذكور حال من التعبد به فليس بطرف قلت اجاب الشارح ٢ في شرح الكاشي
بان الموصوف مقدر اى الفعل الجليل والظاهر المذكور من الفعل المذكور
بالاختيار على ما صرحوا به فان قلت فيلزم ان لا يكون الله على الصفات عديدة
هذا اذا كانت تلك الصفات اى الذات ليس بالاختيار والزم حدوثها
على ما هو المشهور المقرر في علم الكلام ولو لم يكن فليست من قبل الافعال
الاهم الا ان تصرف الحمد عليها الى اتحادها فليست لما كانت الذات
كافية في اقتضاء تلك الصفات جعلت بمرتبها اعمال اختيارية يستحق بها
فعلها اولان تلك الصفات دأب الافعال الاختيارية والحمد علمها باعتبار
تلك الافعال محمود عليه من اختيارى في امال وقد يقال الحمد فيذكر
بجوار من المدح كما في قوله تعالى عسى ان يفتح ربك مقاما محمودا
واما المصير الى ما ذهب اليه الامدى من حوار اعتماد انفسهم الى المختار
وتحويره بحمد على تلك الصفات حقيقة هذا الاعتناء كرامة الخطي
فما لا يعبد في هذا المقام الا بعيد الفعلة كما عرفت على انه لا يصح فينبو
عليه الفعل الاختيارى كالعلم والقدرة والانسلاخ او يتم تقدم شيء على
نفسه ويمكن دفع اعتراض القلبية بان اهل اللغة يطلقون العلم على الصفة
ولهذا يطلقون على العلم اسم العلم على قائل (قوله سواء تعلق بالصفات
ام بالقواصل) سواء اسم على الاستواء يوصف به كاي وصف بالصدر ومثله قوله
تعالى الى كلمة سواء بينكم وهو بها حروا فعل بعد عسى يعنى
الى آخره في تاويل البصير متدا كما صرح مثله الزمخشري في قوله تعالى

٦ هذا هو المشهور
ما ذكره المحشى من ان
المدح ايضا مخصوص
بالاختيارى عند
صاحب الكشف على
ما صرح به في تفسير
قوله تعالى (ولكن الله
حسب اليكم الايمان)
فيه بحث لان المفهوم
بما ذكره اختيارية
المدح به لا المدح
عليه ولا تلام بين
اختياريهما كما لا يخفى
فليتأمل عند

٧ وانما استد الجواب
الى الشارح لان فيه
تصفا اذا الجمل الذي
يحمل عليه يتناول
انوصف ولا يختص
بالفعل يقال حدث
زيدا على علمه فتنصبه
بالفعل تكلف ظاهر عند
وقبل المراد بالاختيارى
ما يكون متعلقا بذي
الاختيار فيخرج ما
ينطبق بالجمادات ولا يلزم
ان يكون محمود عليه
نفسه مما يكون اختياريا
بل يكفي اختيار صاحبه
في غيره عند

« سواء عليهم ما دبرتهم ام لم تدبرهم » والتقدير تعلقه بالعصائل
وتعلقه بالعواصل بيان وسوء لا ينشئ ولا يجمع على التجميع ثم الجملة اما الشياف
او حال بلاوا او اعراض لكن بقى ههنا شبهة وهي ان ام لاحد المتعدد
والنسوية انما يكون بين المتعدد لا بين احده فالصواب الواو بدل ام او لفظه
او معنى الواو وكون ام معنى الواو غير معهود وقد اشار الرضي الى وجه اخر
لتصحيح التركيب واقام ام واو على مصاهما على ما لم يخصصه ان سواء في مثله غير متدا
محدوف اى الامر ان سواء ثم الجملة الاسمية داله على جواب الشرط المقدر
ان لم يذكر الهمة بعد سواء صريحاً كما في مثله او الهمة وام مجردتان عن معنى
الاستهام مستعملتان للشرط بمعنى ان واو لعلاقة ان ان والهمة يستعملان
فيما لم يبين حصوله عند التكلم وام واو لاحداثيتين او الاشياء والتقدير مثلاً
ان تعلق بالفضائل او القواصل فالامر ان سواء والاشبهة بالمتعدد ادخل سواء
خير ام قدما وما بعده متدا ثم الصير في قوله تعلق راجع الى الاشياء واسارة الى
عموم الجمل المتعلق والرجوع الى نفس الجمل بوحب ركازة في المعنى ان يكون
من قبيل قول الحيوان جسم حساس سواء تعلق بالانسان ام لا واما الرجوع
الى الحمد فنحن عند هذا والعصائل جمع فصلة وهي كل فصلة ذاتية
والعواصل جمع فاصلة وهي المربة المتعدي والمراد بالمتعدي ههنا التعلق بالغير
في تحقيقه وجوبا كالانعام اعني اعطاء النعمة لا الانتقال كانوا هم ٧ والا لم يجمع
الحمد والشكر اصلاً لان المصمود عليه فعل اختياري التمتع كالمفعول لا بفعل
الانتقال اصلاً (قوله والشكر فعل سبي من تعظيم المعنى بسبب الانعام
سواء كان ذكراً باللسان او اعتقاداً وبهجة باللسان) فان قلت لم عرف الشكر
وبين النسبة بينه وبين الحمد مع انه غير مذكور في الكتاب قلت لانه لما كان قريباً
من الحمد وقد مره كان مظنة ان يقع في ذهن السامع ان الشكر هل هو هذا
قصره وبين الفرق تخلصاً للسامع عن ورطة الحيرة وليس المراد ان الحمد
في هذا المقام من قبيل الشكر والمادة مادة الاجتماع لان الشارح صرح بان
في الكلام تنبيهها على تحقق الاستحقاق ومعنى الاستحقاق الدقيق
الاستحقاق نفعاته الذاتية فالحمد ههنا على الصفات الذاتية مع صفة
الانعام فكيف يكون من قبيل الشكر وهو مخصوص بالقواصل اللهم الا
ان يلاحظ ههنا جرد ان احدهما بهاء الصفة الذاتية المستند من التعلق
باسم الله والآخر من التعلق بالانعام ويعتبر كل منهما على حاله ويجعل

٧ التوهم الاستناد
مولانا خير وصلى الله
ع

الشكر متصفا مع الثاني ولا يحق ما فيه من التكلف (قوله يبي عن تعظيم النعم)
 أي يشعر في حدوده بحيث كل ما طلع عليه عن تعظيمه ولا يربى في تحقق هذا المعنى
 في الشكر إلى أن لا يندرج فيه الجهل بالشيء كما لا يندرج في دلالة بعض المواضع
 أي الجهن بالموضع وعدم استعماله على أنه محذور بل طلع على اعتقاد الثالث
 ما حار العير أو بالانهم أو ما حار المعتقد نفسه أو بعله أو يكون المسمى بلا
 واسطة من تعظيم اسم بالظر إلى العير على كل من التقدير هو الاعتقاد لا غير
 وههنا بحث وهو أن الالاء عن الشيء لا يستلزم تحققه أصلا عن قصد ولا شك
 أن قصد التعظيم معتبر في الشكر فلا حرج أن يدل قوله يبي بقوله يقصد به
 فيه (قوله نعم الانعام) متعلق بالفعل ولم يقيد الانعام كونه على الثالث
 لعدم ثبوته بالقل الصحيح كما صرح به البعض ثم أن اللام في الانعام عوض
 عن الاضافة أي انعام (قوله أو اعتقاد أو محبة بالحق) عطفا على سابقه
 أو عطف لاحقة عليه فيدل ٣ على أن مجرد ذكر المسمى والعمل لا يكفي
 شكر ولا يدعي ما شير إليه في حواشي شرح المطالع من أن ذكر المسمى أو العمل
 لا يكفي لا يكون شكرا بل بباطنه الاعتقاد وحالهما أصل الحوارح في الأول
 لأن ثلث المطابقة وعدم المخالفة شرط جارح ثم المراد من الاعتقاد التصديق
 جارما أو راجحا ثابتا لا وقيل بل المراد الحزم واعتمادهم صرحوا بأن الشكر
 بالجان اعتقاد انصاف النعم بصفات الكمال أو اعتقاد انصافه بصفة الانعام
 وأنه ولي النعم في مقابلته انعامه لا مجرد المحبة ولا مجموع الاعتقاد والمحبة وأن
 زعمه فلا طمط لمطام المحبة على الاعتقاد ثم أنه قدم من موارد الشكر
 اللسان لكونه أظهر في الاتناء ووسط الاعتقاد الذي هو أشرف الأفراد ومرا
 إلى أن خير الأمور أوسطها (قوله أو عملا وخدمة بالأركان) إنما عطف
 الخدمة على العمل تشبيها على أن العمل إنما يكون شكرا إذا كان على وجه
 الخدمة وأما إذا كان بالأجرة فلا (قوله وحده) حال من اللسان على تأويله
 بالكرة عدد سيويه أي معددا وذهب الأصمعي إلى أن التعرف فيه وفي
 نصائره للعهد الدخلى لا الخارجى والمعهود الدخلى نكرة في المسمى ولهذا
 تعامل معاملتها كما ينبغي فلا احتياج إلى التأويل وقال أبو علي الفارسي
 أنه منصوب على أنه معمول مطلق للحال المقدرة أي يتوحد اللسان بكونه
 مورد الجود توحيده على هذا يكون فيدا للخدمة المحصورة المستفادة من
 ضمير الفصل في قوله هو اللسان ويمكن أن يعدل المعادل المتدويف صفة

٣ على أن كون المحبة
 منبثة عن التعظيم محل
 بحث لأن التعظيم عبارة
 عن اظهار عظيمة شيء
 وحصول هذا المعنى من
 جهة المحبة الغير
 الاختيارية غير ظاهر
 الأبرار المحبة حاصلة
 المحبوب سواء كان في مقام
 التعظيم أم لا نعم المحبة
 دالة على أن المحبوب
 عظما عند المحب وأما
 دلالتها على تعظيم المحبوب
 وصورته معظما له
 بواسطتها فلا بل الحال
 في نفس الاعتقاد أيضا
 على هذا القياس قد يبر

للمن على رأى من يجوز حذف الوصول مع بعض الصلة وهذا هو
 نصيب على الصلة بمعنى في حد واحد لا مع غيره (قوله ثم النعمة)
 أى لانه مما لا يجوز ان يكون له بالقدمة بالخص من غيره
 (قوله على توصف بغيره) ليس بلام صفة بالوصف ويكون
 العلم واشتماعه يجوز ان يكون له وصف وان كان المتبادر ذلك حتى يرد عليه
 ان الوصف بها يجوز ان يكون في مقابلة الانعام فلا يتحقق عدم صدق
 التكرار في هذه الصورة ان هي لا تدل على الوصف بآراء انهم واشتماعه
 (فان التمام ملكة قساسة غير احساسة ولا يوصف بالوصف بآراء
 ح) او قد اشترط احساسة لتعلق وقد اشتماعه قد يصدق على آثار تلك
 انه كنه ابع كالحوص في ثلاث والافدام في اربعة وهي المراد ههنا قال
 الابدان كونه بغير واشتماعه من المراتب بغير تميزه ان انهم معايرة عن
 الاصلية من له لم يوصف او عن الاصل الحاصل لافس او عن الصورة
 المرتفعة وهي متى هي من قبيل الاشياء واما ما كان لا يدل الانتقال من بحر الى
 آخر ما التمام هي ملكة مساوية وسعة من الحس والصور والملكة من قبل
 الكبريات الغير له الانتقال وقد نظر لا المراد بالمدى ههنا التعلق بالغير
 تحققه كالانعام اعني اعطى انهم للغير لا الاتقان كانه كبر والجمهور يطعن
 على المحذور علمه فعل احساسة والفعل لا يفسد الا ان لا اصلا قوله والله
 انهم قد اتوا المراد لانه هو ابع من الصفة او لما في او ان كسبة فان قلت وضع
 انهم بآراء ذاته تعالى فرغ تعقله حين لم يعلم حقيقة تعالى ان تصور ذلك قد لا راع
 في وقوع تعقله تعالى بصفه الحقيقة والاضافية والميلية والفعلية على قدر ما
 ظهر من بعض الانبياء وانما لم يلق تعقله كنه حقيقة ورا غير لازم في وضع
 له باقي او وضع بغير معنى احساسة على انه لا يثبت ذلك ان كان واضع مصفا
 وواضع هذا الاسم هو خلقه في ما كان له صفة بغيره بالاله او وحى
 فلا يثبت التي قد يكون على حقيقة وقديس له هو بطلانية وقديس له على
 ما قبل الوصف والبراهين وهو الثاني وقد يستعمل استعمال النفس واستعمال
 الشيء وبما يجوز تميزه وتدبيره وحسب كنه في نفس الذات من سمته انهم
 الوجوب اداني الذي يصرف اليه مطلق الوجوب لاختصاصه ولا يظن به
 على بتر صفاته لانه لا يمكن لكل كمال و... عن كل بقصر ثم ذكر استحقاق
 جميع المحامد انما على ان كل كمال وكل نوال جناحه تعالى توطئه بالادكر

من وجه تعليق الحمد على هذا الاسم والمحامد جمع محمده تكبر به
مصدر بمعنى احمد (قوله ولداً يمل على تحقيق الاستحقاق) اي
لكون لفظة لله تعالى علم الذات من حيث هو لصفة مخصوصه من صفاته
تعني علق الحمد عليه تنسبها على استحقاق الذات من حيث هو اي من
غير ملاحظة خصوصية وصف واعتراض عليه انه لا اعتبار في التلام
بالاستحقاق الذاتي بل بعد من قواعدهم ان تعديق امر باسم غير
صفة يدل على منسأ مدلوله على انه ان سئل ذلك فاعا هو اذ لم يصرح
بان جهة الاستحقاق غير ذاتية صرح به بقوله على ما نعم
والجواب ان هذا يعنى بالدوق حيث لم يقل الحمد لنعم لامن ان تعليق
امر باسم يدل على منسأة مدلوله وذكر وصف الانعام بمحمود عليه
بعد افاة الاستحقاق الذاتي لا ضرر ولا عبرة على ان لفظة الله تعني ذات
على ذات متصفة بجميع صفات الكمال واشتهر انصاف الذات بهذه الصفات
في ضمن هذا الاسم لم يبعد ان يجعل التعلق في حكم التعلق بالمشق بل ان على
منسأة جميع الصفات وقوله بل اعترض من اصحاب من المقدر كان صائلاً ما
ان هذا الاسم لا يصر بالاحتصاص نبت في نفس الامر واحد فعرص
انصف لصفة لا عدم فقل ليس الامر كذلك بل اعترض آؤه وانعت حر
وهو ان الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق بجميع الاوصاف كما اشار اليه
السيد في حواشي الكشف فقد ادرج فيه الاستحقاق بصفة
الانعام فلم افرده بالذكر واحب ما ذلك كالنصريح به ادى الواجب لما
تقرر عندهم واشتهر من ان شكر المم واحب عقلاً او شرعاً فأمل وبكر
ان يحس بان الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق بجميع الاوصاف الذاتية فانها
ما لم يكن غير الذات اعطيت حكمه فلا يدرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام على
ان الاستحقاق بجميع الاوصاف لا يترجم الاستحقاق بكل واحد منها فذكر
الانعام نصريحاً بالاستحقاق الوصفي وتنسبها على ان كل صفة من صفاته
تعالى مستقل بافاة الاستحقاق هذا وقد يعقل المراد بالاستحقاق الذاتي انه
اداقطع الامر من غير الذات كان مستحق بجميع التعظيقات ولا شك ان الله
تعالى مستحق تعظيم ذاته لان استحقاقه بمعدودية وصف مقتضي ذاته
كوجوده ولزوم تعديق الحمد بالواصل او بعضا لا يقتضي ان لا يستحق
انه ود ذاته ان يجوز ان يكون الفاعل مستحقاً لذاته ان يعظم على فعله

تقدم (قوله وقدم الحمد) لأقصى المقام مراد اهتمام به سبحانه في تقديم
 المسند إليه أنك تعبد إلى اسم مقدمه تارة وخعله مسنداً له وأخره أخرى
 فتعمله فاعلاً **كل** ذلك يستدعي بكتة ولا حاجة في ذلك إلى اعتبار
 أنه مؤخر في الأصل أو مقدم فهو اعتبر الحمد مؤخر في الأصل ما يكون
 التقدير أحد الله جدها أو مقدماً ما يكون أحد جده الله يستقيم ببيان
 الكتبة فلا وجه للاستصعاب من الكتبة أعلاه في الحال عن موضعه لا لاختار
 والحمد قاربه لا به متدأ ثم أنه لم يرد ما عضاء المقام ما هو المصطلح في هذا الفن
 إذا الاهتمام ليس مقتضى الحال بل هو حال اقتضى تقديم الحمد ومقتضى الحال
 هو التقديم بل أراد أن هذا المقام الذي هو مقتضى تأنيبه بنفسه يقتضى اهتماماً
 بشأن الحمد وأراد بقوله مراد اهتمام به أن الاهتمام العارض للحمد بمجموعة
 المقام أولى بالزيادة من الاهتمام الثابت بالاسم أراد على اهتمام غيره في بعده
 لأن السلافة في الكلام عسرة عن مطابقتها لمقتضى المقام مع فصاحته لكن
 فيه محتم وهو أنه بشكل بقوله تعالى فله الحمد رب السموات وأقوله تعالى وله
 الحمد في السموات والأرض وأقوله تعالى في سورة التبارك وله الحمد إلى غير ذلك
 حيث قدم اسم الله تعالى على الحمد في هذه الآيات مع أن المقام مقدم الحمد (والجواب
 مع أن المقام في الآتي المذكورة مقام جد بل مقام بيان استحقاقه تعالى
 واختصاصه بالحمد كما أشير إليه في الكشف وهذا يقتضى تقديم الظرف
 كما لا يخفى (قوله على أن صاحب الكشف) إشارة إلى دفع ما يؤولهم من أن
 في تقديم الحمد قوت التخصيص المقصود في هذا المقام ويؤيده تصريح
 صاحب الكشف في سورة التبارك بأنه قدم الظرف في قوله تعالى له ذلك
 وله الحمد ليدل على الاختصاص فاذكر من اقتضاء المقام تقديم الحمد معارض
 بعوات الحصر المطاوع فيه لا وحاصل الدفع من اقتضاء المقام مع نصريح
 صاحب الكشف بوجود الاختصاص في الحمد بتقديم الحمد كما في قوله الحمد فلا مانع
 من التقديم مع وجود المقتضى أعني المقام ان قلت ما وجه ما ذكره في سورة التبارك
 (قلت عارنه هذا ليدل بتقديمها واستغرف الكتبة في اختيار التخصيص الحاصل
 بالتقديم لا لتدل (قل قلت لا وجه لاعتبار التخصيص فيما نحن فيه لا سيما من أن
 المختلط بالحجة القصيرة يجب أن يكون حاكماً حكماً ثوباً بصواب وخطأ
 والمختلط بها هو الله تعالى كما ذكرت فيما سبق (قلت الوجوب المذكور
 في القصر الاضاً في دون الحقيق والقصر فيما نحن فيه حقيق ولو ادعياً

قوله على أن صاحب
 الكشف اختار أن
 الحاجب على أن الجار
 والمجرور في مثله خبر
 مبتدأ محذوف أي
 والتحقيق على أن قال
 ودل على ذلك أن الجملة
 الأولى وقعت على غير
 تحقيق ثم هي بما هو
 التحقيق فيها ثم أنه
 أشار إلى أنه
 وحاصل الدفع أن
 صاحب الكشف
 صرح بوجود
 الاختصاص نفسه

ونظيره ايضاً بعد (قوله ان فيه) اي في الجملة تقديم الحمد ايضاً
او كما فيه تأخيرها وهذا اعني ارجاع الصير الى ما ذكر هو مناسب لكلام
العلامة حيث قال اجراء صفات الزبوية والاقسام بحملات النعم
ودقائقها والملك على الله بعد الدلالة على اختصاص الحمد به وانه
حقيق في قوله الحمد لله دليل على ان من هذه صفته لم يكن احد احق
منه بالحمد واشارة عليه ما هو اهل (قوله وهذا يظهر الخ) اي تصرح
صاحب الكشف بان في الحمد لله تعالى دلالة على اختصاص حس
الحمد بالله يظهر ان ليس فيه الاحتراق بما على انه منزه لذهب الاعتزال
كما ذهب اليه الكثير من شراحه اذ اختصاص الجنس يستلزم اختصاص
جميع الافراد فلا فرق بينهما في انهما يباين بحسب الظاهر قاعدة خلق
الاعمال وكل ما يقبل تأويلاً يدفع به تلك المسافات كما ذكره العاضل
المختص فلا ترجيح لاختيار احدهما على الآخر من هذا الوجه بل بهما
فرق من حيث ان مساكن اختصاص الافراد لتلك القاعدة دائمة ومسافات
اختصاص الجنس بواسطة اشتراكه لاختصاص الافراد لكن لهذا
القدر من الفرق لا يفسد اختيار احدهما والحكم بان الآخر هو كما لا يخفى
على العظمى (فان قلت بل كثير من الناس الذين ملأوا اختيار الجنس ونفي
الاستعراق كما ذكره جواهر تفسير الجنس المذكور في الكشف على العهد الذهني
الذي هو من مروه كما هو الظاهر في التسمية اعني المراك في ارضها المراك
وماد صكره من ابطال التعليل السابق انما يتوجه اذا حل تعريف
الجنس على تعريف الطبيعة من حيث هي (قلت اوسلم ان تعريف
الجنس اذا قيل بالاستعراق فيراد به العهد الذهني فاختصاص فرد ما
ايضاً يستلزم اختصاص جميع الافراد لان منشاء نبوت فرد ما لله تعالى
وانشاء من غيره يستلزم نبوت جميع الافراد والدرج من المهور الذهني
ذكره في المعنى ومعنى التعيين يتعين معنى الذي يكون في المعنى كالسكر
الواقعة في سياق التي فيهم (ثم الخلق ان صاحب الكشف كما يمنع كون
الاستعراق معنى اللام يمنع كونه مراداً في انقام (اما المعنى الاول فظاهر كلامه مع
ان الوجه الاخير الذي هو مقول عنه كما صرح به الشارح في شرح
الكشف يدل ايضاً على ذلك ولا حاجة في الفصل فائدة اللام في التعريف
والتعريف في العهد والجنس واما المعنى الثاني فلانه مفهوم من كلامه صمما
كما تطلع عليه فالظاهر ان هذا الكثير من الناس ملأوا بما ذكره واكون

الجد في هذا المقام محمولا على الجنس دون الاستعراق اما باعتبار المع
 انصبي او مان جنوا قول صاحب الكشف فان قلت ما معنى ان يعرف
 في الجملة على معنى ما المراد بالتعريف الا على في الجملة لطلب بيان مدلوله
 او وصفي وسيرة قوله في اولئك هم المفلحون معنى التعريف في المفلحون بدلالة
 على ان يتقربهم الناس الذين يملك انهم يعطون في الآخرة او على اهم ابدن
 ان حصلت صفة المفلحين فانه اراد معنى التعريف بها احد صورته حيث رده
 بين العهود غيره وصحني تصريح الفاصل انصبي من المعنى الثاني الذي ذكره من
 فروع التعريف الجنسي وحل كلام انكش على مد كروا ان كان محالة مد كره
 المشرح والفاصل انصبي في حاشيتهما انه لكنه هو المناسب لكونه بيان مراد المقام
 لا بيان مجرد في اللام وانما كانت الظاهر هذا داوحن على انهم عاوا ذلك كون
 مدلول اللام بحسب الوصف انصبي دون الاستعراق لانهم حل كلام الكشف
 على ان انت اللغة فارأي وهو مستبعد من تلك الفصول على ان ي كون الاستعراق
 مدلول اللام على مجرد مداهم لذهب الاعتزال بعد كل العدد ادلما في له ارادة
 الاستعراق ولا شئان وضع لعمد على لا ينصبي ارادة ذلك المعنى منه في كل مقام
 فادانت ان التعليل الذي ذكره كثر من الناس مسوق لبيان كون الحمد محمولا
 في المقام على الجنس دون الاستعراق ظهر ان ما في الوجوه المذكورة هي ايضا
 مسوق لذلك لتلايم سابق الكلام لاحقه على ان اشر جرد في شرح انكش في
 على الوجهين الاولين ما شمار هما يكون الاستعراق في الجملة عدل مختصري
 مع بطلانه ولم يورد الوجه الثالث هناك ولم يرد عليهما هما مد كره هناك
 و ذكر الوجه الثالث وسمه اولى مع انه يرد عليه وورد اظاهرا ما و رده هناك
 على الوجهين الاولين فلو كان الكلام مسوقا لبيان ان مدلول اللام بحسب الوصف
 الجنس دون الاستعراق لا لبيان كون الحمد محمولا في المقام على الجنس
 دون الاستعراق لكان اختياره وتسميته اولى في غاية العدد على هذا في
 الشريف كلامه واورد على المشرح ما وورد قل قلت من ان يفهم مع
 صاحب الكشف كون الحمد محمولا في المقام على الجنس دون الاستعراق
 قلت قيل من قوله وهو تعريف الجنس لان اطلاق تعريف الجنس على
 الاستعراق وان وقع في بعض المواضع الا ان الاصطلاح معتقد على اختصاص
 اسم تعريف الجنس وتعريف الطبيعة بالاشارة الى تعريف الحقيقة من
 حيث هي هي وصاحب الكشف جارهما على الاصطلاح المذكور
 برفقة ذكر الاستعراق ههنا في مقابله والمشهدور تخصيص تعريف

الطبيعة والطبيعة تلك وهو المدكور في التلويح وفي بحث تعريفه باليد
باللام من حاشية الفصل المحتش وأما ما ذكره الفاضل المحتش من أن ادان على
ذلك أنه صرح بالخس في موضعين ولم يتعرض لاختصاص الاستعراق فيه أيضا
تعمد أما أولا فلا يصح صرح بالخس في سورة العصر ولم يتعرض لاختصاص
الاستعراق أصلا مع أنه لم يجعل دليلا على بي الاستعراق بل صرحوا من
المراد الاستعراق فلنفس الاستعراق قريبة قوية ظاهرة على ارادة
الاستعراق فكيف في به ولم يصرح لاختصاص الاستعراق ولا كذلك شيوخ
ارادة الاستعراق في المعامات حاشية تحت ادعاء كون قريبة الاستعراق
كبار على غير دفع هذه التفرقة ويمكن ان يدفع من المراد من القريبة ان يدعى كونها
كبار على علم القريبة المحورة بالاستعراق والاستعراق في الآية قريبة
موحدة فالفرق ظاهر وأما أيضا فلان نصريح بالخس وعدم التعرض
لاختصاص الاستعراق أصلا لا يدل على اختصاصه في معنى الخس على الخس من
حيث هو ان يعوز ان يكون ذلك للاشارة الى احتمال الامر بالخس من حيث هو
والخس من حيث وجوده في ضمن جميع ارادة وكذا الحمل في قوله اختصاص
الحمد دور ان يقول اختصاص الحمد في ههنا تحت ذكره حاشية تحت الدالة
والدين القادى في تفسير العاشقة حاشية ان الحمل على اختصاص الخس
لا ينافي في مذهب الاعتراف بخلاف الحمل على الاستعراق فانه ينافيه وذلك
لان اختصاص الحمل الذي ذكره صاحب الكشف مستمد من لام الله على ما
هو المختار وهو الاختصاص في الاثبات لا الشكوك كما هو ثابت بالخس المدكور
لا يغيره لا ينافي ثبوته لغيره ولو صدق الثبوت ولذا قال السكاكي وقد يكون الحمد
عام الفسدة والمراد تخصيصه بمعنى محوريه جاء وعموديه وهذا بخلاف
اثبات جميع الامراء للذكر فانه ينافي ثبوته في ثبوت شئ منها لغير المدكور عند
الثبوت هذا كلامه وانت حير بان صاحب الكشف قال بالاختصاص الثبوت في
سورة التماس وعبره ان الظاهر ان مراده بالاختصاص في قوله ههنا بعد دلالة
على اختصاص الحمد وانتهى به حقيق الشوق فلا ينافي الاستعراق سواء حمل
الاختصاص على الثبوت او الاثبات لمناظرة مذهب الان يقال قوله بالاختصاص
الشوق مسمى على ادأويل ولا ضرورة ههنا مع ان الظاهر مذهب وراثة
التصديق فيه مدسب لا أوئل كتابه الا يرى انه صدره فمما نقل عنه بقوله
الحمد لله الذي خلق القرآن ثم غره الى ازل لو حوده ذكره الفاضل المحتش

في شرحه والله اعلم (قوله بل على ان الحمد الى آخره) كلمة على متعلق بغير متدا
 نحووف اي بل هو مسمى على كذا و الحملة عطف على جملة وهذا
 بظهر وهذا يدفع ما يرد على ظاهر كلامه من ان عطف بل على ان الى آخره
 على قوله على ان اصل ال التعادل بدل على ان هذا ايضا يظهر ما اشير اليه
 بهذا مع انه لا وحده له لان القول بالتحصيل في الحمد لله لا مدح حل له
 في هذا البناء ولا حاجة في دفعه الى ان يعتبر ان احد اعتقد ان جهة الذهاب
 الى ان تعريف الحمد للجنس اما من جهة تحقق الاعمال واما من جهة سداد مسد
 الفعل لما قال بالتحصيل علم ان الجهة الاولى منقطة وان الجهة هي
 الثانية (قوله والعدول الى دفع الدلالة على الدوام والثبات) اورد عليه
 ان الحملة الاسمية وان دلت على الدوام الا ان التي حصرها عرف عبرة هذه
 الدلالة عليه اما ان قدر الطرف بالعدل فظهر لتخصيصهم بدلالة اسمية
 حصرها عليه نحو قوله تعالى الله يستهري بهم على استمرار التبعيد
 واما ان قدر باسم الفاعل فلا معنى الحدوث بقرينة عمله في الطرف فيكون
 في حكم العمل والبطوان ان انقيد ههنا لاشاب هو الاسمية بقرينة العدول
 والاسمية التي حصرها عليه اما بعد التحديد اذا لم يوجد داع ان الدوام
 والعدول المذكور داع اليه على ان ان تقدر اسم الفاعل وتنع كونه للمعنوت
 وقول يكنى للعمل في الطرف راجحة العمل فيعمل فيه الفاعل بمعنى الثبوت
 ايضا وقد نص الشارح في آخر الباب الثالث على ان ريدا في الدار
 بمنزلة الثبوت والحدود بحسب مدير حاصل او حصل وهو بمنزلة الصريح
 فيما ذكرته هذا ولقائ ان يقول المسند لقام الحمد على نعم الله تعالى
 المجددة عليه بما هو وما ان يقال بحمد الله ليعيد تجديد صدور الحمد ما
 وتلقه بالله تعالى على استعراق الارملة بمعرفة المقام على ان فيه اتمام
 المعنى دون الشوق لانها اذا اعتادت اشئ الفته ولاشت ان فصل العبادات
 اشققها والتحقيق ان التقاعد في اختيار طريقة الحمد وترتيبها حجاب
 الملاحة ملاحظة الحمود عليه فان كان من الامور الثابتة فليس
 ان يختار الجملة الاسمية كما في سورة الفاتحة فان الرواية صفة ثالثة للاداة
 فلهذا احتير الاسمية والافاعلية صرح به بعض الافاضل (قوله والعمل
 انما يدل على الحقيقة دون الاستعراق فكذا ما هو مسمى به) اي لا يدل
 على الاستعراق لعدم جواز زيادة الدال على النوب عند اعنى في الدلالة

فائدة عدم التوجه اعتراضات ٥١ منها ما يدل مرادنا شرح نفعه القرائن الاستعراق

انعدام القرائن المرجحة
والفصل المحشى
معترف بانعدامها والا
لم يصح ذكره في وجه
اختيار الجنس فلا ورود
لاعتراضه عليه ومنها ما
قبل ان وجدت القرينة
المرجحة للاستعراق
وحب الحمل عليه ولا
يقدر فيه لزوم
الاستعانة بالقرينة
كما لا يقدر في وجوب
حل الاستدلال على المعنى
المجازي الاستعانة
ببره في رأيت اصدا
برى وان لم يوجد
وحب الحمل على
الحشيش لذلك لا لان
الاستعراق يحتاج الى
الاستعانة لقرينة اللهم
الا ان يريدانه تستعان
بالقرائن في ثبوتها لقرينة
ههنا عليه وفيه انه
صرح بتحقيق القرينة
ههنا عليه وحملها
كدر على عدم ومنها انه
ادان مع قرينة الاستعراق
هذا الحد من الظهور
فكيف يسوغ اختيار

وان حار قصوره عنه فلا يرد عدم دلالة المصدر على نفسه وزمان
وههنا بحث وهو ان المحققين صرحوا به تعصدا الى انفسات الخطيئة
بمثل قولنا فلا يعطى الى الاستعراق كما يحشى في احوال منقطعات الفصل
فلم لا يجوز ان يكون الفعل لدى ثبوت عنه المصدر من ذلك ثقل والحواب
ان ذلك في الفصل امر من ملة اللزوم اعنى الذى لم يستتر تعلقه بالمفعول
والتنوين المذكور في فعل الحمد مما لا يحس بل لا يصح وهو ظاهر (قوله
وفيه بطلان لثبوت سبب الفعل الى آخره) يريد ان المصدر المكرر كاف
في ثبات الفعل فيجوز ان يكون تعريفه زيادة معنى هو الاستعراق في عبارة
مساوية ومردن المصدر المعرف لا يوجب سبب الفعل حتى يرد عليه انه
قد يوجب سبب كما في قرينة الحمد لله بالحب واحب من هذا انظر
الى الاستدلال مقدمة مطوية فائده الامام وضع للاشارة الى مدلول مدخوله
كما ذكرت في الوجه احدى احذره وانت خبير بان مراد المعترض عدم ثبوت
المدعى بمسار كفى الاستدلال فانه تضيير الدليل وبهم مقدمة اخرى تسليم
الاعتراض في التحقيق (قوله) وعند حفاء قرائن الاستعراق (اراد بقرينة
الاستعراق ههنا القرينة المحورة لالمرحمة والا لكان المعنى حيث اجس
هو الشيع في الاستعمال مطلقا اي سواء وجدت القرينة المرجحة للاستعراق
او انعدمت كما لا يخفى على السامع ولا يخفى عدم استقامته فالفصل
المحشى انما يدعى بتحقيق القرينة المحورة وكونها كدر على عدم (واهم ان معنى
الكلام ههنا على مذهب صاحب الكش والشرح تصد نوحه كلامه
وقد صرح في الفصل فائدة الامام في التعريف والتعريف في العهد
واجس فلا يبنى ما ذكره في المتنوع من عدم الاستعراق على اجس
عدم التحقيق ولا يقدر فيه ما ذكره الا صوليون من ان الحمل
على الحشيش في نحو والله لا اتزوج النساء متى على امتناع الحمل على انكل
وايه لو نوى انكل بصدق فضله لانه نوى حقيقة كلامه ولا ما ذكره
صاحب الانصاف من ان اللزوم ظاهر في انعموم دليل استعماله فيه
من غير قرينة وتوقف العهد واجس عليها (قوله) او على ان اللزوم لا يخيد
سوى التعريف الى آخره (خلاصة ان الاستعراق لا يستفاد من حسن اللفظ
وهذا كالتصريح بان الحمل عليه يحتاج الى الاستعانة بالخارج فليس بين
هذا الوجه وبين ما ذكره الفصل المحشى بقوله واستب في اختياره الحشيش

الجلس دونه وكيف يصح الاستدلال عليه

لا يقتضي تخصيص
اللام بإرادة الحقيقة
من حيث هي لجوار
ان يكون المسمى
المذكور افراد الحقيقة
كلا او بعضا لا المفهوم
الذهني لوجهين الاول
انه لو كان حقيقتهما
الاشارة الى المهود
الذهني لم ان يكون في
العهد محذور ولم يقل به
احد الثاني ان طلاق
المسمى في عرف اللغة
على افراد المفهوم
اكثر كما قال الأصوليون
العالم ما انتظم جمعا
من السميات اوجيع
السميات فلا يترتب
عليه قوله فادن
لا يكون معه استعراق
لانه اذا اريد بالمسمى
حيث لا يخصص
لغرض الا افراد كلها
دفعا فنصكم في المقام
الخطابي افاد المعرف
باللام الاستعراق وانت
خبر بعد ما تحققت
من كلام الشارح ان
مدلول الحمد مكررا

ان دلالة اللفظ على احسن وعلى اختصاصه بالله سبحانه لا يحتاج فيها الى
الاستعانة بالمقام كثير معاود فلا حاجة لاحبار احد هما ورد الآخر
فان قلت قد صمغ الفاضل المحتش الى هذا الواحد قوله مع اختصاص احسن
يوم مقام اختصاص جميع الافراد الى آخره وكلام الشارح حلوه عن
ذلك فله رد قلنا قد اشار فيما سبق بقوله وبهذا يصير الى آخره
الى هذا المقام فلعنه اكتفى عن ذكره ههنا بما اشار اليه سابقا على انه لا فائدة
بعدمه في ذكر قوله وعلى اختصاصه بالله سبحانه لان القيد بدلات
الاختصاص على ما صرح به منه في احوال الله هو اللام اجارة
الاختصاص به وذلك الاقادة لا تتفاوت حالا في الجنس والاستعراق في
هم يختص الاول ان دليل المروي عن صاحب الكشاف الذي نقله
اشاره بقوله او على ان اللام الى آخره مقوس الى الاختصاص الحاكم عند
في صورة العهد الخارجي مع انه من معني اللام عده كما صرح به في الفصل
اد بقر ان اللام لا يدل الا على التعريف والاسم لا يدل الا على مما هو
من الحقيقة او الفرد المتشعبا لا يكون معه عهد خارجي لا يقال ههنا
وصح احر المصنوع ما را المهود لا ماعول ولا يحد بالدليل المذكور وحده
عدم كون اللام للجنس بل يسعى ان يتعرض لعدم الوصف في المجموع
ما را الافراد فان قلت ذلك معلوم لا يحتاج الى البيان قلت فكذلك المقدمة
المطوية في التعليق الذي انتي اشبرت اليه هناك انصت الثاني ان المفهوم من
كلامهم ان الحقيقة والاستعراق لا يختص بهما في مقام واحد بحسب اقتضاء
ظاهر الحال لانهم ذكروا ان المعروف باللام ان لم يكن حصة من المساهمة
معهودة فان لم يكن ههنا ما يدل على ارادة الحقيقة من حيث الوجود في
صبي الافراد حل على الحقيقة وان كان حبل على الاستعراق او العهد
الذهني فظهر منه ان ارادة الطبيعة انما يحوز ادام يكن المقام مقام ارادة
الحقيقة من حيث الوجود فمقام الحمد اما ان لا يكون هذا المقام بلزم الحمل
على الجنس لاجل هذا ولا يكون امرا مختارا على الاستعراق وان كان فلا
وجه لقصد الجنس فضلا على ان يرجح عدم الاحتياج الى الاستعانة بالمقام
ويمكن ان يوجه اختيار الجنس ان يقال ان المقام مقام ارادة الطبيعة من
حيث الوجود نظرا الى الظاهر لكن قصد الجنس على خلاف مقتضى
الظاهر ممر الى ان اشبهت على وجه الاختصاص مقتضى طبيعة الحمد

لا لآرم وحووده مع ان فيه دلالة على اختصاص جميع الافراد (قوله على ما
 انهم) القضاة هاته طرف مستقر حر بعد حر يظهر تحقق الاستحقاقين لافو
 متعلق بالحد فصل بينه وبين عاقبة تنبها على ان الاستحقاق الداني اقدم من
 الوصفي كما قيل فندر (قوله قد انصف) ووجه انصف اما ارتكاب ما لا يجوز
 عند المحققين وان حوزة المعص كما في الوجه الاول من حذف لمدل منه
 لا يجوز في غير الاستدلال عند الجمهور صرح به من الجانب لغوات ما هو
 المقصود اعني التوامة والتمهيد واما ارتكاب ما لا يحس كما في الوجهين
 الاخيرين فان الرفع والنصب في المدح وان كما باطنين في انفسهم لكنه
 لا يطع لبيان ما علم عالم علم مدح وهما وحوه امر الاول ان ينزل فعل
 اعني علم منزلة المقصد در عطفا على الموصول وذلك لان الفعل يدل على
 الحدوث والزمان وقد يحد في معنى الواضع لاحد مدلوليه بحرا الثاني
 ان يكون مالم تعلم تصير التصير المهم المحذوف الثالث ان يكون من عمل
 وضع الظاهر موضع المصراع الثاني الموصول كل ذلك نصف اما الاول
 فلهذا ندرته ايضا الاصل الحقيقة فاما مصدر لا يصر الى الجار واما الثاني
 فلمعنى حوار حذف التصير المهم لئلا يكر في عدم جوار حذف المدل منه واما
 الثالث فليكونه خلاف اظاهر مع عدم اشتراكه على بكتة سوية (قوله امس)
 من مكن بالصم مكانه احد مكانا يريد ان الحد على صفة تام انشد تمكيني
 القاب وقولا عدة كادل عدة تعريبه واما الحد على حس الصفة على مدل
 النصور بد على انها اثر تلك الصفة (قوله لقصور الصارة عن الاطاعة
 والالتزام احتصاصه نفي دون شيء مجموع الامر من صفة واحدة
 بحذف معمول الانعام وتقريرها ان التعرض للمعول اما على اسل الشمول
 تفصيلا او اجالا واما بطريق التعرض للمعص فالخر الاول من العلة
 باظر الى الاول والثاني الى الثالث ثم ان قصور الصارة عن الاطاعة مالم به
 كانه انهم من ان يكون حقيقه كما في التفصيل وانتمدوا نعمة الله لانحصوها
 او ادعاه كما في الاجال واما انهم في المختصر لفظ الابهام المراد به الاشعار
 ان الظاهر احد قسم مطلق الشعور والادراك ايماء الى اعتبار القصد
 في الخواص والاريا على ما تقرر عندهم يؤدي ما في الشرحين واحد
 وتوهم المحاكمة وهم ثم ان ضمير اختصاصه هو جهل اي اختصاص
 الانعام بشي دون شيء آخر او اختصاص الحد على انعام دون آخر ٧ ولا يتقدح

٣ ههنا اعتبار المسمى
 نفس الفرد كلا او بعضا
 وان شاع اطلاق
 المسمى على الفرد في
 الجملة واما اليهودية
 انطارجي فالعرف باللام
 موضوع بارائه وصفا
 آخر كما سيصرح به
 الفاصل الحثي واما
 حديث الحكم فتدفع
 باسترام الجلس
 للاسرافاق ايضا
 فليتأمل

٧ ولا يتقدح في تحقق
 الوهم

في حصول التوهم اقادة تطبيق الحمد على اسم الذات الاستحقاق بجميع
 الاوصاف المذكورة فانهم وقوله دون شيء مما هو متصور شيئا
 آخر وسيجيء تحقيقه في بحث امصر (قوله وان ذهب نفس السامع كل
 مذهب ممكن) اعلم ان تكون هذه العلة انصاف قولك انقصور العارة
 من الاخطاء في علة واحدة لطابق الحدف ويكون هي انصاف علة عدم
 التعرض للعرض وانما جعله علة مستقلة له فيرد عليه ان ذهب نفس
 السامع الى ما ذكر يحصل في صورة ذكره بلغة العموم ويجوز ان يحمل الحدف
 ليجرد الاحتصار هذا ولك ان تقول ان تم مره الكرام يقطع الامر عن
 تعلقه بالفعول بواسطة ليعيد بواسطة خطاية المقام انصاف من الانعام
 الى الله تعالى على وجه العموم في افراد ذلك العمل فيكون متعلق على جميع
 الانعامات ويمكن ان يكون مراد الشارح هذا فتدبر (قوله ثم انه صرح
 بعص الام الخ) شروع في شرح قول انصاف وعم الى قوله وفصل الخطاب
 فيمن اولا على الاجال ثم زل احراء على التفسيرين حيث قال بقوله وعم الخ
 وتم للترتب في الاحار كما يقال بلغي ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس
 براد ثم اجبرك ان الذي صنعت امس اصبح او لترخي في الرتبة فان رتبة تفصيل
 تلك الم مشعدة عن رتبة اجبال مطلقها وسيجيء في مساحت الفصل
 والوصول زيادة تفصيل لهذا ثم ان المراد بانصرح التعرض مطلقا بقرينة
 ذكره في مقابلة عدم التعرض بالعم في بعض الاشارة في الموصفين
 فيما بعد وبعض الم نعمة البيان ونعمة القواني الشرعية ونعمة بعث
 الرسول النفس لها ونعمة المعجزة المصدقة لدعواه وتلك الم بعينها هي
 الاصول والمراد بالاياء الى الاصول الاياء اليها من حيث انها اصول
 او يقال الاياء الى مجموع الم المذكورة لا يقتضي الاياء الى كل واحد منها فانه
 اذا كان بعض تلك الم مصرحا به والعرض موحى اليه يصدق على المجموع
 من حيث هو مجموع انه موحى به وايضا ذلك باعتبار انصاف لا ينبغي ويجوز
 ان يراد ببعض الم نعمة البيان بان يعمل الانعام للتفصيل ثم التكليف في كون
 التصريح به وحده ايما الى تلك الاصول لا يلتزم اليه لان تبيين الشارح
 اصله تلك الم ثم تنزيل كلام المصنف عليه واحدا بعد واحد متبعا
 الى الدعاة معا وفي الرسول ثم تعير الاسلوب ٦ ٥ ٤ تبعا على ان اصله معا ونعم
 ليس كاصالة تلك الم صريح في خلافه (قوله تعاويون) استيفاء حوانا

٦ حيث قال بقوله وعم
 من عطف الخصاص
 على العام رماية لبراعة
 الاستهلال والصلوة
 على سيدنا الى دعاء
 للشارع المتفق للقوانين
 وافضل من اوتي الحكمة
 اشارة الى القواني
 وفصل الخطاب اشارة
 الى المعجزة فلما انتهى
 للامر والى ذكر الآل
 غير الاسلوب وقال ثم
 دعي لمن عاون الرسول
 هاية السلام بلفظ ثم
 ولم يقل بعده اشارة الى
 كذا ونحوه مما يفيد كون
 معاوتهم من اصول
 الم فليتأمل

سؤال مقدر وهو ان يصل ما يصنعون في هذا الاحتجاج ويمكن ان يكون حلا
من ضمير احتجاء مع بني بوعده الاول اقرب (قوله وفي الآتية مشقة) يعني
يمكن ان يخلق الله تعالى علما ضروريا في كل احد بحيث يعلم دلاله كل نقش
على معناه من غير توسط الالفاظ الا ان في الكتابة مشقة لاحتياجها
الى ادوات يصعب حضورها في جميع الاوقات وايضا الكتابة ماقبة بعد
انقضاء حاجة الاعلام فقد لم يزل ان يطالع على المراد من لا يراد اطلاعه
عليه (فهو هو المطلق به ان يصح العرب) عما في الصمير ^{بمعنى} يصح ان معنى
الساطق فلا معنى له او معنى ان يظهر فالعرب معناه او بمعنى الخالص
من اللبنة فالظاهر تركه ايضا اذ المراد بانها هي ما يتغير به نوع الانسان
ورعا لا يكون فصيحيا بالمعنى المذكور ونعله ارادته معنى المظهر وجعل العرب
تسميه (قوله ان الاحتجاج) شروع في بيان اصلية هذه القويين وسمعة
الخشوة والمجبرات ببول عليه ماد كرفي صلوة ونسب المسألة في ماد كرفي
الصلوة وبين ما ذكر في الحمد (قوله يتفق عليه الجميع) ضمير عليه يرجع الى
العمادة والعدل باعتبار ماد كراوا الى العدل فقط (قوله لا يندول الخريجات
الغير المحصورة) انما قال يندول بالافراد مع ان مرجع الصمير المعاملة
والعدل اما باعتبار ماد كراوا باعتبار كل واحد وكذا الكلام في قوله ان
لا يندولها حيث لم يقل لها وقيل في الافراد ملاحظة تفيد المعاملة بالعدل ثم
ان الصفة قد مدحوا من تعريف غير باللام مع كونه مصفا وان كان نكرة
ولم ير جدد ذلك ايضا في كلام العرب الغراء بل في عبارة بعض
العلماء كما فهم حملوه بمعنى الخسائر (قوله بل لا بد لها من دواين كلية) اي
لا فرق منها من قولهم هذه بيده هذا اي فرقوا التبيين اي التفريق وتدد اي
تفرق او لا وض من هذه اليد وهو العوض ثم الجار والمجرور اعني لها متعلق
بانفي اعني بد على قول العدادين حيث اثاروا باطلع حلا يتركز في
الاسم الموث اجراء له بحري المضاف كما اخرى محراء في لاعراب وخرخوا
على ذلك قوله عليه السلام لا مانع لما اعطيت ولا منقضي لما منعت
والصريون او حوا في مثله تنوين الاسم لكونه مضارفا للمضاف
وهو ما مثل لاخيرا من ربك وحصلوا متعلق الظرف فيما بني الاسم فيه
على الفتح كما هي بحس منه محدودا هو خير المبدأ اي لا بد ثابت لها وقوله من
قواين خير متبدأ محذوف اي البد المتي من قواين كلمة وهذه الجملة

الاسم التيبيد لا محل له من الاعراب لانها مشتقة فقط وبحور ان يكون
من فواين متعقبا على دل عليه لاد اي لاد من فواين وقد اشار الشريف
في واحرر افتاح ي ان حرف في مثله حرم للاحيث قال في قوله لا تلق
لاشارته ان لاشارته ليس معمولاً للتنقي والاوجب نصبه على انشاء بالاصف
بل هو بحر لا تأمل وقس على ما ذكرنا من هذا ان كرس (قوله وهي المعجرات)
المعجزة امر حارق للمعدة اظهره الله تعالى على يد مدعي النبوة تصديقه
في دعواه وهو كما يسمى معجزة ما عثر انما يسمى به باعتبار كونه علامة
دالة على صدق ادعوى (قوله واعلى معجرات رب هو نقرأ) اماه
معجزة مما ذكر في الكتب الكلامية واماها على فلاه مفرح بفتح هـ
باب انشروعة المشبهة على السعداء في لشأن ولاه بقى على كل وجه
ومن دأثر من بين الكتب على كل لسان بكل مكان وفي بعض النسخ
واعلى معجرات انبي على ان يكون اللام للمهداوا لا لتعراق وقوله انه رقى
بين الحق والاطباء الى ان قوله وفصل الخطب اشارة الى المعجزة (قوله
من عطف الخاص على العام) رعاية للرعاية الاستهلال وتبنيها على حلالة
عمدة البيان للرعاة مصدر رفع الرجل اذا فاق اصحابه والاستهلال اول
صوت الصبي ثم استمر لأول كل شيء ورعاة الاستهلال بحسب المعنى القوي
تعوق الاندماوى لاسمطلاح كون الاندماوى المقصود وهو في التحقيق
صوت النفوق الارباء لكنه بمعنى مامم المصيب تنبها على كاله في النسبة
ثم الرعاية هما اماه اعتبارا من الصوت المتروك فيه يتعلق بالبيان بالمعنى
المراد ههنا وهو المطلق المعروف عمادى الصمير او ما عاراه اشارك البيان
المذكور ههنا في الاسم كما معنى وان اختلف السبب في المعنى وههنا
المقدار بكنى لرعاة الاستهلال واعلم ان عطف الخاص على العام
يشتمل على امرين افراده ماله ذكر بعد العام وكون ذلك الافراد بطريق
العطف والنسبة على حلالة نعم البيان هو الامر الثاني باد كرهه لشارح
في اواسط الباب الثامن من ان ذكر الخاص بعد العام اما يكون تنبها على
فضيلته ومريته اذا كان ذلك بطريق العطف دون الوصف
او الادال ثم كون افراد الخاص بعد العام مشعرا لانه باعتبار انه يوصى
الى ان الخاص بلغ في الشرف والكمال الى حيث ترفع عن ادحول تحت العام
(قوله كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان عاها البيان) حيث حصه

قوله رعاية بمحتمل ان
يكون حالاً من ضمير
الظرف اصى من عطف
والمعنى كأن من العطف
حال كونه رعاية وبمحتمل
ان يكون مفعولاً له لقول
السابق اصى وقوله
وعلم

بالذكر من بين اسم الواصلة الى لسان بعد حقه وايضا كره في اوائل
 سورة الشئلة على تعداد اسم وقوله سلم القرآن وحقق الانسان وهما
 نعمتان جليلتان وضمير في و به يرجع الى الجلالة باعتبار انه بمعنى الشرف
 اوانه مؤل ما مع الفعل (قوله سلم) . قول ثان لمز والاول محذوف اي
 علم ولا يصير في ذلك ادليس علم من فعل شقوب حتى لا يجر الافتصار على
 احد معموليه كيف وقد وقع الافتصار عليه في قوله تعالى لا عمل الا ما علمت
 واوكان من فعل القنوب لكان معموله لاول عبي ٦ الثاني ادعى من دواخل
 المتأ واخر فظهر ان القول بان الافتصار وقع على كلا معمولين وان
 علم نزل قوله الارام من الدار متعق به وما لم يعمد الى بدل الفعل من
 الكل تكلف منه من علم ثم ان التصريح لم يعمد وان كان لتعليم لا يتعلق
 الا بعلم المعلوم تعيين على ان الله تعالى بهذا من طرفة الجهل الى نور العلم والله
 المنة ورسوله ولدهم توهم ان المراد بالتعليم تذكير مائسى تخورا كما في مثله
 وعن الشارح ان المراد ما لم تكن تعلم باجتهادها وقواما (قوله ربنا الصنع)
 قبل عليه يحصل ربانية ما يقبل وما لم تعلم من البيان علم ورد به تركيب اخر
 والكلام في تقديم من البيان في هذا التركيب الذي قدم به وعلم على ان فيه
 ايضا ارتكاب خلاف الظاهر وهو تعديم المفعول (قوله خير من نطق) اما
 اختار خبر من نطق على سائر الصفات المدخلة عليه السلام لاسب ما ذكر
 في الحمد من الترضي لعمه البيان واكثر النطق على القول للاحتجاج الى ان
 يقال انه تام حصص منه العلم وهو الله تعالى وفيه ايماء الى قوله تعالى
 وما يطق من الهوى (قوله لشارع المقى للقواين) اشار بوصف
 الشارع بما ذكر الى سبب الدعاء له وايضا ما كان عليه السلام واسطة
 في وصول نعمة الاسلام اليه مع ما في الدعاء له من المنومات الموعودة كان
 الدعاء له تلو اشاء على الله تعالى (قوله على ما مضى في الكشف) ايماء الى
 ان ههنا معنى اخر وقد مر في شرح الديباجة قيل الاسباب يكون
 المراد بمن نطق بالصلوات الانبياء عليهم السلام ومن اوتي الحكمة
 وفصل الخطاب الرسل صلوات الله عليهم قال النبي هو الانسان المبعوث
 الى الخلق عموما او خصوصا ملاحقة معنى الانبياء عن الله تعالى واحكامه
 والرسول هو الانسان المبعوث بملاحظة ارباب الله بهم مؤيدا بالهجرة وبعده
 كتاب المشتغل على الحكمة وهذا مني على اشتراط الكتاب مع الرسول كما هو

٦ لان المفعولين مقدران
 كما في الوجه الاول
 ٤٤

٧ فالظاهر ان مخاطب
نفسه

٣ ظهر ما عطف على
معنى مفصول في قوله
ويقال للكلام الين فصل
معنى مفصول فيكون
التقدير ويقال للكلام
الين فصل بمعنى فاصل
ولاشبهة ان اطلاق
الفصل بمعنى الفاصل
على الكلام المذكور
ليس لكونه بيان وان كان
ظاهر العبارة يومه بل
لكونه مبيناً لمخرج او يمكن
ان يقال انه معطوف على
امر متوهم من الكلام
السابق وهو ان فصل
الخطاب بمعنى خطاب
مفصول وقريب منه قول
ابن هشام ان عقداً في قوله
الشاعر تقي بقى لم يكن عبيدة
بهكذا قرأ ولا يعقل
معطوف على شيء متوهم
اذ المعنى ليس بكثير غنية
وامثال هذا متعارفين
الحقيقين الصديقين يعلم
الاعراب المستدرين
في اساليب الاعراب وان
كان مما يستعده الدخيل
في الصاعدة نسجه

اشهور و ر ر عيه وان توفش به من مدد رسول مر يد على عدد الكتب
فمثل (قوله وان توفش به من مدد رسول مر يد على عدد الكتب)
واما دلالة على انه من عند ربه فيلاحظ ان ربه الحكمة لا يصلح الا
من الله تعالى فكان قوله وترك القائل لان هذا العمل لا يصلح الا الله تعالى
مستغن عن الفهم الا ان يجعل وصيحه لسانه (قوله اشارة الى المحررة)
اراد بالمحررة المشار اليها القرآن فاللام العهد والاشارة اليه بطريق تناول
فصل الخطاب اياه وصدق عليه وليس المراد ان فصل الخطاب عبارة
عن المحررة كما يفسد اليه الاوهام من ظاهر الدليل لان المراد به همسا اما
الكتب المثلة على الرسول عليه السلام والقول بالانحياز في غير القرآن منها
غير ظاهر لتصرح بهم بل ما في الكتاب ايست مبرلة للانحياز واما ما يعبرها
وسميتهم امولة فالمراد بظاهر (قوله فصل الخطاب الين من السلام) اعلم بقول
الكلام الين كاف في المختصر الخطاب يعول رمر الى ان اصافة افسه الى
او صوف معنى من الية (قوله يشبه من خطب به) ولا يلتبس عليه اي
المراد لانه روى فيه جمع مالا يد في الاهتمام فالتبيين هما بمعنى العلم والاهم
ولهما عدى حسه واما الذي بمعنى الشهور فهو لازم واعتراض عديه
ان فصل الخطاب بهذا المعنى كيف يتناول القرآن وفيه من المتشابهات
ملا يتيها من خطب به وملتبس عليه (واجيب بان المراد به ما هو المراد
بقوله تعالى ذلك الكتاب لا ريب فيه وسيمى تحقيقه في ما بحث احرار الكلام
على خلاف مقتضى الصاهر وقيل معناه ان خطابه خالص عما يوجب الاهتمام
وصحة فهم لمرام مما يحل معصاة الكلمة والكلام والاقراب ان يجب بان
الكلام مسمى على مذهب المتأخرين من ان اراهم في العلم يعملون تأويل
انما اهاب وهم المتأخرون به لان الخطاب نوعه الكلام نحو العبر بلا هم ٧
فخطب الذي تحت ان بهم ما حوط به وهم يتبينونها ولا يلتبس عليهم
وبان الخطاب هو الرسول عليه السلام وهو يتبينها والله اعلم (قوله او معنى
فاصل) قيل ابقاء الفصل على معناه الحقيقي الذي هو التثنية او التثنية ووصف
الخطاب به على طريق المبالغة كما في رحل مدل السبب ما عليه لغة المعاني
على ما نص عليه الشيخ عدد القاهر في قوله انما هي اقل وادبر وقد بحث
لان الفصل اذا اتى على معناه الحقيقي كان مضاعفاً الى معنوله الذي هو له
فلا يحسن جعل تلك امة محاراً عقلياً وما يستعمل من الشيخ في نسبة المصدر

الى ما تقدم مما هو له لا محذور فيه لا يرى انك عرفت انك في عدل سلطان
ولم ترد به عدل العادل بل اقيته على ما شاء كان منسوبا الى ما هو له نسبة
حقيقة ولا لطف في جعل تلك النسبة محورا بل صار هو نسبة الانحاء
اليه واما دا قلت انك في سلطان عدل فاعتبر الجور في نسبة
اعدل الى الادل على طريق الدفعة من المذهب نعم انما بعض
على حقيقة على ان لا يركب محذور اصلا ليس بعيدا فتدبر ٢ (قوله اصله
اهل فائد اياه ههنا) نوصلا الى الالف ثم ابتدأت لهمة ههنا لان
قلت الهاء ابتداء لله لم يحث في موضع اخر حتى يقض عله واما قلها
ههنا فشاع (قوله مدلى اعل) وخذ استدلال انصورية ان تصغير
يرد الاشياء الى اصولها ولم يسمع في تصغير ال الا اهل ولو كان اصله غير اهل
لسمع تصغيره في الجملة على خلاف ذلك لان اختصاصه بالاشراف لا يستلزم
اختصاص استعماله بالتشريف فيجوز قصره بتحقير من له الخطر او تفعله
على ان الخطر في نفسه لا ينافي تصغيره بالاصافة ان اول الاخطار العظيمة
واما القول بان تصغيره محورا ان يكون لتعظيم ولا يجمع اختصاصه بالاشراف
ذلك فقد يافش فيه بان تصغير العظيم فرع تصغير الصغير كما صرحوا به
(قوله حص استعماله في الاشراف ومن له خطر) يريد ان فيه تخصيص
(الاول انه لا يضاف الى صم العقلاء ولا يقال آل الاسلام وآل مصر
واما لهما) والثاني انه لا يضاف من العقلاء الا ان من له خطر (قيل لنا
ارتكبوا في الآل التعريف المعنى تغير الهاء ارتكبوا اختصاص الاول نوحيا
للملازمة بين اللفظ والمعنى) ولما كان الهاء حرفا تفليلا لكونه من اقصي الحلق
تطرق الى الكلمة نسب قلها الى الالف الذي هو حرف خفيف بقص قوى
ارتكبوا التخصيص الذي حرا اهدا القص ٧ (قوله ادهار) جمع طهر
كصاحب واصحاب اورد عليه انه صرح في شرح انكشاف من ادهار جمع
طهر بمعنى طاهر كعدل بمعنى عادل وقال الحق ان جمع فاعل على افعال لم يثبت
كائن على الجوهرى حتى قيل ان جمع صاحب صعب وصحاب وصحبة
واصحاب جمع صعب بالكثر فتعجب صاحب كثر واتمار واما المثال المشهور
اهتى احبوا اسأوها اى الدس حبوا على هذا الدبر هم الذين سواها
فقد قال الجوهرى ان من احبها سألها الا ان يكون هذا من
السواد على ما يحكى في الامثال وقد يقال مراده صكون الاطهار جمع

٢ قوله ثم دعا ان ماون
الشارع غير الاسلوب
لما نهت عليه فيما سبق من
السخنة القديمة

٧ ولما ان تقول بناء على
ما سبق انه لما كان في اللفظ
تغيير ان ارتكب في
المعنى تخصيصا نوحيا
لتمام الملازمة سخنة قديمة

ظهر بحسب المعنى لانه جمع صمغ له فلا حاجة بين كلاميه (قوله وصحة
 الاجبار) الصحة في الاصل مصدر يقال صحه صحته و صحته اطلق على
 اصحاب حبر الائمة عليه السلام وكنها شخص من الاصحاب لكونه بعلقة
 الاستعمال في اصحاب الرسول عليه السلام كالعلمهم وبهذا نسب الصحابي اليها
 بخلاف الاصحاب ثم اخبر عن جمهور اهل الحديث ان الصحابي كل من رأى
 الرسول عليه السلام وقيل وطالب صحته وقيل وروى عنه وقيل ورأى الرسول
 ولا يصح ان يلعوى لا يفتح الى ما عدا الرواية بما ذكره العرفي بحسب العرف
 والله اعلم انما اراد بها كل مسلم غير صحابي النبي عليه السلام وبواسطة واما
 الملازمة انه هومة من اصحاب الحقة واصحاب السار فعرف مقصده هذا
 قول كان اهل الرواية عند وفاته عليه السلام مائة الف واربعة عشر الفا
 كلهم اهل الرواية (قوله جمع خير تشديد) اي صورة او قدرا ما يكون جمع
 خير مخفف خير صفة مشبهة كآوات جمع ميت وهو احتراز عن خير بالتحسين
 مطابقة لم تفصيل فانه لا شيء ولا يجمع ولا يؤنث لكونه مخفف اخير من واصل
 من لا تصرف فيه لكونه مشابها لفظ ومعنى لافعل التجب غير المنصرف
 فيه كما قرر في القوي (قوله اصله مهمم يكن من شيء) مهمم مشتق من
 معنى التيب ومماها لا يقل غير الزمان مع تصحيح معنى الشرط وخبره فعل
 الشرط وحده او الخوات وحده او المجموع على الاختلاف و يكن تامة
 بمعنى يوجد فاعله ضمير راجع الى مهمما ومن شيء من له و فاعله زيادة
 النون والتعظيم لان من رائد و شيء فاعل يكن لقضاء المتأخر الا طاء
 اذا التقى مع الاستعانة تكلف لا يفسد ايد وقد يقال مهمما خبر يكن على انه
 ناقصة و شيء اسمه ومن رائد لان الشرط غير موجب عند اني على والاول
 هو الوجه ولذا مال الد شارح ثم ان ما ذكره من ان اصل امامهما
 يكن الى آخره مني على ان يكون مراد سدوية بقوة اماريد فمطلق معناه
 مهمما يكن من شيء فرد مطلق انه في الاصل كذلك وقال بعض الافاضل
 ان مراد سدوية بيان المعنى الخفى وتصوير ان اماريد لروم ما بعدها
 لقبها لانه كان في الاصل كذلك بل الاصل ان يكن في الدنيا شيء فحذف
 الشرط وزيدت ما و ادغم النون في الميم و فحقت همزة حرف الشرط
 والتفصيل مذكور في شرح الرضوي (قوله هذا الجهد والثناء) ينبغي ان يريد
 بالثناء اثناء على الرسول عليه السلام بذكر الصفات المادحة له في صميم

الصلوة والاكلان المناسب ان يقول بعد الحمد والصلوة كما في المختصر
 (قوله موقع اسم هو المسمى) رده به من جهة والدليل على اعميته عود الصمير
 اليه صرح به صاحب الكشاف في قوله تعالى مهمات من انية (وقال يجوز
 تكبير الصمير الزاحم اليه وتأنيبه جلا على التفتد والمعى ورغم ابو على
 والسهيلي وابن سعيد انهما اتفق حرفا ايضا ودليلهم مع حوايه مذكور في كتب
 النحو (واعلم ان ظاهر ماد كره ههنا من كون امراض موقع التندأ ومن
 الشرط بحلف ماد كره في احوال متعلقات الفعل في تحقيق قوله تعالى
 واما تود ههناهم الآية حيث قال انه اصل اما رده ثم مهمات من شى
 فرد قائم فمصدف الروم الذى هو الشرط اعنى يكن من شى وهم مقدمه
 مرسوم القيم وهو رده لا (قوله رده به الازمة للشرط عه) اشتهور
 ان لزوم لقبه لا ما كالى لا يحدف عن حوايه الا في ضرورة الشعر كقوله
 فاما ان قال لا ليدلهم فعوله عا قيد لقوله الازمة للشرط واما كان
 لزومها لان كايا وان كان للشرط اكثرها ليدل على قصمها معنى الشرط
 بخلاف الشرط الصريح فانه لا يحتاج الى دليل فهذا الروم الكلى في اما تحقيق
 مرعيتها لان في الشرطية ولا يستمر مرعيتها على الاصل وقد يعان لزومها
 لا ما ايضا اكثرى (قوله لزومها لصوق الاسم) للارم لتندأ لزوم مؤن
 بالارام اى الزومها لصوق الاسم دلو انى على ظهره زم ان لا يحدف
 اللام من المفعول له اعنى قصد لان الاروم صفة للصوق والقضاء
 من قصصيت حقه اى ارسم صفة القاضى ولا يكون فعلا ليعمل الفعل
 المعدل وهو من جملة الشرط طرده في المشهور ثم اشد ان قوله
 للارم محروور صفة لاسم وزوم الاسم لتندأ لصدروم الشخص كلروم الحواش
 للانداس ويلام هذا التوجيه قوله واقبل له بقدر الامكان فان الارام
 لتندأ لما كان نفس كونه اسما كالمناسب ان يكون الارام لانه انصا ذلك
 ولما لم يمكن تعيين مرعيتها ما جعل لصوق الاسم يوقوه عندها لا فصل بل لا عده
 ادما لا يندرك كانه لا يترك كانه وقد يروى مرعيتها صفة للصوق ولصوق الاسم له
 معيان احدهما هذا الذى ذكرنا بينهما للصوق مفهوم الاسم فريد بلغة المعنى
 الاول والصمير المستقر في الارام المعنى الثانى على طريق الاستخدام واعتراض على
 لزوم لصوق الاسم لا ما بقوله تعالى فاما ان كان من المقربين مروح وريحان
 واحاب الشارح في الحواشى ان التقدير فاما المتوفى فالاسم لا صق لها

لانه يدل على ان اما
 لم يقع الاسم وقع اداة
 الشرط ويمكن دفعه
 ببناء كلامه على
 اذهين بنى ههنا تحت
 آخر هو انه يصهم من
 كلامه ههنا ان كانه بعد من
 تمة الشرط ويدل عليه
 ايضا قوله في المختصر
 والعامل فيه اما لنيابته من
 الفعل والاولجه تعلقه
 بالجزء لان المقصود
 الاصلى من مثل قولنا
 اما زيد فقام ان القيام
 واقع التمة كما صرح به
 هناك فاعنى ههنا ان
 التلبيف بمد الحمد لازم
 لوقوع شى ما لا ان
 التلبيف لارم لوقوع
 شى ما بعد الحمد
 ادلا على ان المقصود
 المذكور انما يلزم تعميم
 الشرط والحلاقة
 لا تخصيصه وتقييده
 فتأمل تسعة

تقديره او اما الرضى فم برمه بل قارنا باللازم فاقامة حرة من الجراء مقام الشرط
سواء كان اسما ام لا (قوله لا ظرف معنى ار) الاظهر ان يقول معنى ان كان
قال ان ذلك لانها لا تخص بالخاصة وبالاصل الى الجملة (قوله يليه فعل
ماضى) ان قلت فابى فائدة ذلك الفعل في قول الشاعر اقول لعبد الله
لده و... ونحن بوادى عبد شمس هاشم هقلت متقاونا فاعل فصل
محدوف بميمه وهاء بمعنى سقط والطوب محدوف بتغيره هقلت بميم اقول
وقوله ثم امر من تحت العرق اذا طمرت اليه والمعنى لما سقط سقونا فقلت
لعبد الله ثم... (قوله والوحد ما تقدم) وهواه ظرف استعمل استعمال
الشرط لانه ان اتحد معناه معنى الاسم كان هو ايضا اسما فان الاممية
والحرية امرى بدوران على المعنى واعتراض من حروف على معنى الاممية
تحوار ما كرمنى امس اكرمتك اليوم لانه ان كان ظرفا كان عمله الخواب
والواقع في اليوم لا يكون واقع في الامر واجيب بان المعنى لم يمت اليوم اكرمتك
لي امس اكرمتك وهذا مثل قوله تعالى ان كنت قائدا فقد علمته فان الشرط
لا يكون الاستقلا ولكن المعنى ان تمت انى كنت فلتنه (قوله وعلم توبعه)
لم يرد ان المصنف هو مقدر عطف على المضاف السابق اعنى علم
اللاعبة بان يكون لفظ توبعه مرفوعا ما قامته مقام المضاف في الاعراب
كما هو المشهور او مجرورا على تجويز ميمه اضافه على امرائه لان توحيد
انصير في معرف لا يلزم بل اراد ان توبعه معطوف على المضاف اليه
السابق اعنى اللاعبة بان يكون اللاعبة صفة للمعين المخصوصين كالحرية
لمجموع العلوم الادبية كالمعاني والدين ومجوزات ويكون علم اللاعبة من
قبل اصافة انعام الى الخاص كعلم النحو هكذا قيل وبعده انه يرمي الاستخدام
في ضمير توبعه وان يكون الاضافة في المعطوف عليه يائية وفي المعطوف
لامية على ان المشهور وسب ذكره الشرح في آخر ائمة ان علم معين علم
اللاعبة والتوجيه الخالى عن شأنه التعريف ان اراد علم اللاعبة علم له زيادة
اختصاص باللاعبة وهو المعاني والبيان كما يفهم من قول الشارح في آخر
المقدمة وسما علم المعاني والدين علم السلاعة لكان مريد اختصاصا للمعاني
ويكون توبعه مجرورا معطوفا على السلاعة وافراد العلم انصاف
اليها يكنى في افراد ضميره وهما بحث وهو ان الزمخشري حصر علم
الادب في كتابه المسمى بشطاس العروض في ثنى عشر قسما على ما اشار

قوله قال صبيوه لما
لوقوع امر لوقوع
غيره فيه ايماء الى انه
اذا وقع في الاستدلال
لا يحتاج الى استثناء
المقدم وضعا كغيره
من الادوات من
النهضة القديمة

اليه السبب في مفتاح شرحه لفتح ولم يعد الدبع قبي رأسه بل جعله ديلا
لعلى اطلاع وكذا السكاكي فلم يعد المصنف صار رأسه وجعله مع لقبه القديس
هو العاية القصوى من العلوم الأدبية في قرن واحد وإيضاح هذه العلوم
الثلاثة من أجل العلوم معللا ما كشف الاستار عن وجوه الانحسار مع ما
لادخل العلم تواعي السلاعة في الكشف المذكور على المذهب المنصور وهو ان
أجر القرآن يكون في أعلى طيفات السلاعة لاسيما الى ادراكه الاطول
خدمة على المعاني والبيان وايضا لاسيما دخل الدبع في معرفه دقائق
الغنى العربي بل وهو أقرب في ذلك منه اذ به يعرف ما لا يدرك في
الافادة والخواص من الأول ان اخق في يد المصنف اذ لا يخفى ان الدبع له
موضوع متميز عن موضوع علم السلاعة ما حثبه امتعة في موضوعات العلوم
وله غاية متميزة ايضا فعمله مما لا يتقلا من العلوم الأدبية اوجه ومن
الاحسين ان السبب لكان تاما المعاني والبيان علما عليه في الحكم بالاحياء
والادبية واخرى السبيلان على ذلك (قوله لا بد لم يجعله اهل جميع العلوم)
اذ التعليل بمحصر الكشف عن وجوه الانحسار وحكمه المحصر في معرفة
دقائق العربية في هذا الفن يقتضى احليته من العلوم العربية التي تتعلق
بالنظم من حيث ان لها دخلا في افادة السلاعة في الجملة (قوله بل جعله ثقة
من العلوم اهل ما سواها) الظاهر ان اهل التفصيل اعنى اهل ليس من قبل
ما قصد به الزيادة المطلقة بل من قبل ما قصد به الزيادة على المصنف اليه
فان قلت يشترط في هذا القسم دخول المصنف في المقصود اليه كالمظهر في
البحر مع ان اصافة سوى ان صير المصنف مانع من هذا الدخول قلت لا يظهر
انه لا وجه لاشتراط الدخول على مذهب الشيخ عند انه مر وان اسراح
واخرولي واني على حيث ذهبوا الى ان الاصافة بعبارة معنى من الاندائية ادم
يقى فيه فرق بين افضل القوم وافضل من القوم واما وجهه على مذهب
سيويه وهو ان الاصافة فيه معوية بمعنى اللام كما في القسم الاور المنعق على
كون الاصافة فيه محصورة بمعناها ولهذا يترتب المصنف اليه به بالاتفاق وفي
القسم الثاني بالاختلاف وان ابيت ان تحصل الاصافة من قبل ما قصد به الزيادة
المطلقة فالوجه المانع حتى لا يعمد المطابقة له قوله الواحدة في هذا المعنى
(قوله وجعله من هذه الطائفة) وفي بعض النسخ وجعله على توبال
المرجع بالجماعة لكونه عبارة عن العلوم الثلاثة قوله انه مرفى دابق

العربية أي اللمة العربية واعتزل ذكر الموصوف ليؤهم أن دقائق القول
الآرية ما سرها يعرف بها العز فيميد بهد الأيام فحرجا الشبه (قوله
واسرارها) قل الصمير راجع إلى الدقائق لأن الأصل رجوعه إلى المصاف
فيما إذا لم يكن بعد الكل وامثاله لكونه مقصور بالذكر وذكر المصاف إليه
طريق النعية والسر هو الدقيق أيضا فاستمرار الدقائق بمعنى دقائق الدقائق
كخيار الخيار وعبور العبور ولائذ أن دقائق الدقائق عبارة عما هو أدق
وأخفى فيكون تقدير الكلام أنه يعرف المعلومات الدقيقة والمعلومات التي
هي أدق ولا كان أدق العلوم مستمرة لأدق الطرق الموصل إليه
كان علم اللاعة وتوانه من أدق العلوم مراعاة تقدم أمر التبريع لا
احتيج إلى الزام على مقدمة هي مساط التبريع ومطابقة وهي أن دقائق
العربية أدق دقائق (قوله وبه يكشف) قد مر أن إشارة إلى رجوع الصمير
إلى العلوم الثلاثة لكنه طريق العليق الأدق لم نواع الأدق في الكشف
الذكر على المدغم المقصور (ثم إن المصنف قدم في الأصل بيان أحلية
هذه العلوم في بيان أدقها لكونه ادخل في مدحها ونحو في التبريد دليل
هذه المقدمة أعنى قوله وبه يكشف من دليل المقدمة لأخرى أعنى قوله أنه
يعرف لكون معرفة دقائق العربية واسرارها وسيلة إلى ذلك الكشف
مقدمة عليه في الوجود (قوله في نظم القرآن) حال من وجوه الاختصار
أو من الاختصار لصحة إقامة المصاف إليه مقدم مصاف ما بهل وبه يكشف
من الاختصار في نظم القرآن إشارة فكون من قيل قوله تعالى وتبعوا ملة
إبراهيم حبيبا قال الشرح في حاشية الكشف عدد الكلام على هذه الآية
حبيبا حال من المصاف إليه للاطلاع على حور ذلك إذ كان المصاف
حرره من المصاف إليه أو بمنزلة الحره بحيث يصبح قيامه مقبلا مثل اتبعوا
إبراهيم إذا اتبعوا ملة ورأيت هذا إذا رأيت وجهها بخلاف رأيت علام
هد قائم واختلوا في عامل مثل هذه الحال قل من معنى الاصطفاة ما فيها
من معنى الفعل اشتهر به حرف الحركة أنه قبل ملة ثنت لإبراهيم حبيبا
والصحيح أن عاملها عامل المضاف إليه لما بينهما من الاتحاد بالوجد المذكور
وأما المعنى ضرب ريد راكم فلا كلام في حوازه وكون عامله هو المصاف
عنه هذا كلامه وقد أشار بقوله والصحيح إلى آخره إلى بطلان القول الأول
إذا لو كان العامل معنى الأصل فالطريق المذكور لم يكن تخصيص الحواز

وهذا إنما احتج إليه
لتصريح الشارح بالحدار
والجور وهنا أيضا
وأما على عبارة المص
فلا لأنه جعل مجموع
المعرفة والكشف
بالمجموع فيحوز أن يكون
البعض ببعض فقط
تدبر

بما اذا كان المضاف حراً او كجهره معنى بل يلزم تحوير وقوع الحال من كل
مضاف اليه وهو باطل بل انما يحوز في الصور الثلاثة التي ذكرها ان مآلت
في الفيتة حيث قال « بنت » ولا تحير حلالا من المضاف له « الا اذا
اقتضى المضاف عمله « او كان حره ماله اصعبا « او مثل حرته فلا تحيها «
(قوله لان المراد بكشف الاستار) معرفة انه معبر من قيل ذكر السبب
وارادة السبب (واعلم ان الدليل قهرا ان يكون واسطة في حصول
التصديق شوت المصنوع للوضوح او حله عنه قط ولم يبعد مع
التصديق المذكور سبب سبب المصنوع الى الموضوع بالسوت او السلب
في نفس الامر فلا استدلال بالحجى على نفس الاحلال انى وعكسه لى
ولاشك ان الذى اولى واعيد ومعرفة اعجاز القرآن بانها هان الى على الوجه
المختار وهو ان سبب اعجازه كونه في اعلى مراتب الالفة ان يحصل على التحقيق
والتمصيل معرفة قواعد علم الالفة وان كانت المعرفة المذكورة بالرها
الانى حاصلة من علم الكلام فلا عار في حصر كشف الاستار عن وجوه
الاعجاز في هذا الفن سواء كانت الالام في قوله لكونه في اعلى مراتب الالفة
متعلقة بالمعرفة او الاعجاز نعم المراد بالاعلى الاعلى الوحي وهو مرتبة من
الالفة تعبر المخلوق عن الايمان بمقدار اقصر سورة منه في تلك المرتبة
فتناول الطرف الاعلى وما يقرب منه فلا يرد ان الاعجاز لا يتوقف على كونه
في الطرف الاعلى (قوله ليقنى اثره) اى يقع الي عليه السلام في طريقته
اوليتم طريقة الي عليه السلام وقوله فيما نص صفا على ليقنى
اورع اى فعبثه بفار (قوله فيكون من اجل العلوم) لكون معلومه من اجل
المعلومات اورد عليها ان كانت فيما سبق ان كشف الاستار عن وجوه الاعجاز
لا يكون الا بهذا العلم ولا يستدعى كونه معلومه الذى هو مسأله من اجل
المعلومات اذ ليس في هذا العلم مسئله حكم بها على القرآن بخصوصه
عرض داني بل اقصى ما ثبت ان يكون القرآن من جريئات موضوعات
مسأله وهذا انما يقيد شرفه بشرف الموضوع وبالجملة تعليل
ترتب قوله فيكون من اجل العلوم على ما قبله بقوله لكون معلومه من اجل
المعلومات بشكل جدا فلما كان كفى بحس العاية بحس ولو ادعى
ان معلوماته في احدها من اجل المعلومات لكان كلاما آخر لامساس له
عما نحن فيه اذ ليس الكلام الا في تعليل ترتب المذكور على ما قبله عاد كر

٩ تعليله هذا بشير الى
جعل ترتيب قوله فيكون
من اجل العلوم قديرا على
مجموع قوله يكشف
ويعرف الا يرى الى قوله
لاشتماله على الدقائق
والاستمرار عند

قيل

قوله لكونه متعلقه بقوله
معرفة لا بقوله معبر فلا
يرد حيث قد عاين من ان
كون القرآن معبرا
لكمال بلافته
لا لتصرفه ولا للاعجاز
من المقيسات اوضح
ذلك بما ذكر في موضعه
مسئلة مؤكدة في علم
الكلام فاشار الى ان
لا اعتراض المذكور
لا يرد على التوجيه
المذكور سواء جعل
لكونه متعلقه بالمعرفة
او الاعجاز عند

وتبين بذلك ما هو
 المختار صده من ان
 الكشف المذكور في
 كلام المصنف بجمار
 من المعرفة قيل وفي
 هذا التقرير نوع ركازة
 لان الايرادين متوافقان
 ظاهرا فان الاعتراض
 الاول مبني على ان يكون
 من الكشف المعنى
 المجازي اعني المعرفة
 والثاني ان يكون المراد
 به المعنى المتبادر منه اعني
 التعريف والاعطاف للغير
 فكيف يوردان معا ويمكن
 ان يقال بناء الامر الثاني
 على ما ذكر من نوع بل
 توجيهه ان المصنف اثبت
 كشف القبح من وجوده
 الاعجاز بهذا العلم بالاراد
 من الكشف والسكائي
 فناء والظاهر ان المراد
 من الكشف المذكور في
 الكتابين في المقام واحد
 فين الكلامين تناف
 وحاصل الجواب مع
 وحدة المراد بل مراد
 المصنف من المعرفة
 ومراد السكائي
 التعريف والاعطاف
 للغير فلا يخالفه ٢

والجواب ان كلام الله تعالى اشرف التراكيب وقد تقرر ان المعلوم
 ان كان اشرف كان العلم بحاله اشرف من علم بحال القرآن اعني احصائه
 مع قطع النظر عن الغير شرف والاستعداد هذه العلم عند فقد الدوق
 يعطى المعرفة من هذا العلم فلا حرم يكون هذا العلم ايضا شرف
 بقوله ود الاستدعي كون معلومه اني آخرة ممنوع والحصر مستلزم من قوله
 وهذا عيب شرفه شرف ووصوع ممنوع بصدد ادخله المسائل
 اماثقة ردا لثمة او تنقيها معرفة احوال شرف الاشياء والتبني وجود
 ههنا ثم المراد بالمعلوم في عبارة الشرح ما يعلم من هذا العلم لا من حيث كونه
 معرفة ارادة على انه يتم كلام جبري ايضا (قوله وحلله يعلم بحلله
 المعلوم) ونحوه الحصر المستلزم من صفة المصدر على ما يصرح به
 الشرح في قوله فقتضى الحال هو الاعتبار المناسب في ما يقاس الى
 المادي فلا يرد حصول حلله نعم ونحوه الدلائل كما صرح حواشي على اعادة
 اضافة المصدر الحصر ليس تكلي وسيمى لكلام عليه ان شاء الله تعالى
 (قوله فان بين كذا وكذا في بين ما ذكره) يريد ان كلام المصنف بحال
 لكلام المتكلم وحدهم بقر الاول ان المصنف حصر من معرفة الاعجاز
 في هذا العلم لان المراد بكشف الاسرار من وجوده الاعجاز في نظم القرآن
 معرفة انه معجز كما صرح به الشرح والسكائي حصره بالدوق ادلا على
 ان استناد الادراك الى الدوق في قوله ومدرسة الاعجاز هو الدوق ليس بالاسناد
 الى السكائي يشير الى قول الشرح في الحواشي هو الدوق المكشوف به والا
 فالدرك هو نفس نفس لا يبرر ان في ان المصنف اثبت كشف القبح
 من وجوده الاعجاز اهدا العلم والسكائي بناء على اصله فدفع الوجه الثاني
 وادرج فيه دفع الاول وانه قدم الجواب عن الوجه الثاني في اهتمامه
 لان المتكلم انما يظه من الاولى فان المصنف حصر من كشف الاعجاز
 في هذا العلم والسكائي حصر مدرك الاعجاز في الدوق ولا يخالف بينهما
 ظاهرا الا يرى انه لو حصر احد مدرك الكلمات في نفس الساطقة وحصر
 سب ادراكها في عقل لاستقام كلا الحصرين وانما يظهر المتكلمة ملاحظة
 ان اسناد الادراك الى الدوق استلزم السب كما شره له (قوله ولو بالدوق
 المكشوف منه) الدوق على ما ذكره الشرح في شرح الفتوح قوله ادراكها
 احتصاص بادراك لطائف الكلام ووجوده محسوسة لانه فان قلت صرح

٣ وقد تقرر السؤال
ههنا عن الزكاة المتوهمه
هكذا الكتب المذكور
في كلام المص امان
يحمل محمولاً على الجار
عن المعرفة كادهم اليه
فتوجه الاشكال الاول
او يحمل محمولاً على
حقيقته كما هو ظاهر
عبارة المص فتوجه
اشي فالمورد في ادا
احدى المتضمنين لا
كلتهما معا وفيه نظر
اذ لا يخفى ان المراد
حيثه هو الشق الاول
من المزيد فيتم الجواب
بـ يستفاد من قوله
ولو بالدوق المكتسب
منه ويلزم استدراك
ما في ما ذكر في حين
الجواب وبالحمله اسلوب
الجواب يأتي من هذا
التقرير كما يشهد به
النوق السليم فتدبر
هذه

الشارح في ترتيب الالب السبع بان لو هذه تعيد كون صد الشرط المذكور
اولى بالبرؤية للكلام السابق لى هو كالمعوص عن اجراء كقولك زيد
يحين ولو كان عيباً فكيف يستقيم هه قلت بعد تسليم لزوم هذا المعنى
في جميع استعماله معصون الكلام السابق هه انحصار صيغة الادرات
في هذا العلم ولا شك ان هذا الانحصار الاصح على تقدم عدم توسط الدوق
المكتسب منه بان يدرك العلم بنفسه فربما لا يحل لدوق اولى كمالاً يخفى (قوله
وفدشير الى هذا) اى الى ان وجه لا غير مدركه من العيب لا سيره من العلوم
(قوله لا طريق اليه) الاطول خدمة هه من العيب لطرف اعنى اليه لهو
متعلق بطريق على فون العدد بين لافه من معنى لانصاً والاول من
من يحل اسم لالاه متداً في الاصل وحر لا يحذف لى لا طريق موجود
او حراً ومنه ومنه من خبر المحذوف على رأى من حور حذف بدل منه
في باب الاستثناء وبممكن ان يكون الطرف مستقراً حراً والاول بدلا منه
او صفة لاسم لا والاول على ما ذكر من النوحوه (قوله لاصم
بصد عم الاصول) اكتف للفتاح عن وجوه الانحصار من هه من
اعلى المراد من عم لاصوب اما الله والنحو ولصرف اول الكلام بـ
على انه لا بد منه في تذييل انتظامه وردها الى صكته وهو العمدة
الكبرى في معرفة معنى القرآن كما ذكره اذ صلا في شرحهما بفتح
فالعديفة على الاول رغبة ثم ان اكتف يروى مرفوعاً ومضموماً وجه الاعراب
وعلى الثاني مما سبق وعرض على شارح من في من قوله لا علم بعد عم الاصول
الى آخره احتلالاً وفي مقول انتكالا اما لاول فلا علة لفتح المفتاح هكذا
لا علم في باب التفسير بعد علم لاصول اقراء مذهب على المراد من الله تعالى
من كلامه ولا اعون على تماطى تزييل منشأته ولا اسمع في درك لعدت
بكنه واسرارها ولا اكشف للفتاح عن وجه اعجابه وقد ذكرنا ان الطريق
اعنى في باب التفسير بعد علم الاصل متعلق بقرء اى اعون واسمع على معنى
لا علم اسمع مذهباً في تفسير بعد علم الاصول وجوزوا ان يعطف بمعنى
اللى المستند من لاهل فاذا تعلقا بقرء لا يكون قوله اكتف مقبداً
بالطريق المذكورين التة كالا يخفى وقد حل الشارح عبارة لفتح على
الوجه الثاني فقالها كذلك وليس كذلك وما اشاق فلا المستند

من هذه العبارة ان علم الاصول اكتشف بل انه اكتشف منهما وان غيرهما كاشف
ايضا لكهما اكتشف وكل منهما ياتي حصر. فكشف في العليين وليس
المدعى القروم العنقلى بل المفهوم الدوقى الذى هو المسمى في هذا فان
المفهوم من قولهم لا اعلم من فلان في البلد انه اعلم من الكل فكيف
ولو اجرى الكلام على ظاهره لا يبرم منه اثبات الكاشمية لهذين العليين
اصلا اذ انما اعلم من ريد في البلد يتحقق ما تفتقره العالم فيه من اصله ولا يجوز
تحريره اكتشف عن معنى التفصيل مكان الاقتران من في عبارة الشارح
وان لم يكن كذلك في عبارة انفتاح والجواب عن الاول ان الشارح المحقق
نص في شرحه عند الكلام على قوله تعالى وما على الذين يتقون من
حسابهم من شئ ولكن ذكرى لعلهم يتقون صلى ان القيد اذا كان مقدما
على المعطوف عليه فالقاعدة الكلية تعيد المعطوف به لا يجوز الاستعمال
بخلافه ولا يهتم من الكلام سواء والشئ ايضا قد اثبت انقول بذلك في دلائل
الاعجاز في قوله تعالى الله يستهزئ بهم والعطف في قوله تعالى
الا ان خفف الله منكم حرككم وعلم ان فيكم ضعفا ليس من عطى المفرد
على المفرد ولو سلم فالتقدير ملاحظة تعلق العلم دون نفسه فلا يبرم
تقديم علم الله تعالى بالزمان والاحدونه ومن الثاني ان اصل التفصيل قد
يقصد به تجاوز صاحبه وتاعده عن الغير في الفعل لا بمعنى تفصيله بالنسبة اليه
بعد المشاركة في اصل الفعل بل بمعنى ان صاحبه متباعد في اصل الفعل
متزايدا الى كماله فصدا الى غايته عنه في اصله مع المانع في انصافه بحيث بعيد
عدم وجود اصل الفعل في العبر ووجوده الى كماله فيه على وجه الاختصار فيحصل
كأن التفصيل وهو المسمى الاوضح في الاصل في صفاته تعالى اذ لم يشاركه
احد في اصله حتى يقصد التفصيل نحو قوله الله اكبر وامثاله قبل وهذا المعنى
ورد قوله تعالى حكاية من يوصف عليه السلام رب النجى احب الى
مبايعه منى اليه وقول على رضى الله تعالى عنه لان اصوم يوما من شعبان
احب الى من ان افطر يوما من رمضان ومثله اكثر من ان يحصى واعظم
من ان يضطه القلم معنى الاكتشف في عبارة انفتاح ان هذين
العليين متباعدان في الكشف من كل علم متزايد في كماله (قوله ثم
لا يمكن الى اخره) ثم تصديق بالخبر السابق وهو انه لا اكتشف من العليين
وقوله لا يمكن استيفاء جواب عن سؤال مقدر شاملا الكلام السابق فيه ما بين
فيما سبق ان كمال الكشف من وجه الاعجاز ثابت لهذا العلم كان مظنة ان يقال

قال في معنى البيت في
بحث بل ثم تصديق المخبر
بشئ او ايجاب واثار اليه
في بحث اى ايضا بعد

هل يمكن لواحد من العلماء بقواعد علم السلاعة ان يدرك وحده الا عذر تكمال
حقيقته لهزته في العير فقال لا يمكن ذلك لانتفاع الاحاطة بجميع قواعده
هذا العلم وبكثرة اسرارها مادون منها وما يدون سواء كانت تلك الاحاطة
بطريق الكسب ام لا فلا بد من كسبه ملاعبة القرآن تحت علم عام هذا
الفن الا تحت علم الله تعالى الشامل فالخسر في قوله الان تحت علم الله تعالى
الشامل فالقيس الى المحيط بقواعد ادبي الارباب السليقة حتى لا يسهل
تفريع قوله فلا يدخل على ما دله ادلا غريب له وان كان الحق عدم دخوله
تحت علمهم ايضا ولت ان يجعل منشأ السؤال المقدر مجموع ماد كرم الامر من
وهو ان كمال الكشف ثابت لهذا العلم وان العرب تعرف ذلك بالسليقة فتعرفه
هكذا هل يمكن لواحد ان يكتسب او يدرك ان يدرك وحده عجزا بحقيقته لهزته في
علم السلاعة او بسليقته ويجعل الجواب بنى الامكان العدى مطلق والتحليل
بقوله لانتفاع الاحاطة صحيح ايضا ادلا شبيهة في ان ارباب السلاعة السليقة
يعرفون القواعد المتعارفة المذكورة في هذا العلم اجمالا وبضرونها بسليقتهم
في واد الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات وتفاصيلها كما صرح به
الفاضل المحشي في شرح قول صاحب الفتاح (واعلم ان ارباب السلاعة
واصحاب الصناعة المتعلقين مطبقون على ان المجاز المتبع من الحقيقة وان قدرت
في قوله لانتفاع الاحاطة بهذا العلم مصافة الى لطائف هذا العلم اى
اللطائف والخواص المستفادة منه فالامر اظهر على هذا التوجيه يكون
قوله فلا يدخل كسبه ملاعبة القرآن الى آخره فصرا حقيقيا كما هو الحق
لا صافيا ظاهرا قلت هل رعت فيما سبق عدم التقريب في العرض لاحوال
ارباب السليقة قلت ذلك على تقدير ان يجعل منشأ السؤال المقدر الامر
الاول فقط كاد هذا اليه المحشون في بقى ههنا تأمل وهو انه اذا اعترف في الخواص
الافادة كما اشار اليه في الفتاح ينبغي ان يعرف المضبوطات خواص
تراكيب التزمل فتقوله لا يدخل كسبه ملاعبة القرآن الان تحت علمه
الشامل محل نظر تأمل (قوله ونشيه وجوه الاعجاز في النفس اخ)
الاعتناء بالكساية عددا بصفا يشبه شئ شئ في النفس فيسكت عن اركان
التشبيه وهي المشه والمشبه به ووجد التشبه واداته سوى المشه والاستعارة
التخييلية ان يثبت المشه شئ من لوازم المشه به وبه يدل على ذلك التشبيه
المصر في النفس والايام ان يذكر لفظه عسبان قريب وعبد وبرد

ه بقى ههنا بحثان الاول
ان المهوم من كلامه
انه لو حصل الاحاطة
بهذا العلم لغير علم
الغيب لا يدخل كسبه
ملاعبة القرآن تحت علمه
وفيه منع لان الذي
يعرف بهذا العلم هو
ان كان الفلاني يقتضى
الاعتناء بالفلاني وبمجرد
ذلك لا يعرف ان القرآن
مجهز بل لا بد مع ذلك ان
يعرف انما لا بد منه في
تحقيق الاعجاز متحقق
في القرآن والامور التي
تجبر ما يتاها مرعية فيه
حق الزاوية وهو
موقوف على معرفة
كيفية حال المضاطين
وكيفيتها واشتغال
القرآن على اعتبارات
مناسبة لها على ما ينبغي
وهي بما لا يعرف بهذا
العلم الثاني انه اذا اعتبر
في الخواص الى آخره
نسخة

العبد كما ان لوجوده معبر عن وهو المصو المخصوص ومنه هو العرق
المراد به ههنا على التوحيد الاول والترشح ان يدكر شي بلايم المشبه
ان كان في الكلام تشبيه او الاستعارة ان كان فيه استعارة او بمعنى الحقيق
ان كان فيه بحر مرس كافي قوته عليه السلام امره على طوقه ان يكون
بدا فان اقول ان ترشح ليد وهو بحر عن سمعته قول دكر الاستعارة على
انوحه ان من هذا القيل لا المراد بالوجود على هذا التوحيد هو المصو
المخصوص فانه لا يصح بحر عفي ان كل استعارة تحية كذا عبد
المصنف والحاصل ان لترشح ههنا التحصيل كاشف عن الشارح لا ليد حتى
يرد عليه ان الترشح يجب ان يقتضي لفظ المشبه فكيف يتصور بالاستعارة
بالكثرة ولا دكر تشبه بها وما دكرها من الامثال بعد المشبه فالمراد فيما
اذا كان في الكلام تشبه وكذا المراد بالسميع المشهور لترشح وهو كشي
بلايم المشبه وقد تامل انما هو من شرح الشريف للفساح ان لترشح انما
يكون للحجاء المعوى لا العقل هذا (واهم ان هذا القدر من البيان يكفي
ههنا واما تفصيل المذهب الاخر اشارة اليها بقوله وقد حريا في هذا على
اصطلاح المصنف وما يبرع على ذلك من الالفاظ فصحي في البيان ان
ساعدنا التوفيق الالهى قوله واثبات الاستدلال استعارة تحية وذكر
الكشف لترشح (قوله واسرأ ملان معنى المفعول اخ) بقدر انما اشئ
قرأنا بجعته ورايت الكتاب قراءة وقرأ ماثلونه (ثم الظاهر من كلامه
ههنا ان المصدر اعني القرآن جعل اولا بمعنى المفعول اي المقرؤ ثم نقل
الى المجموع المتلوا اعني الكلام المراد على بيده عليه السلام ويمكن ان
يكون نقله حال كونه واقفا على معناه انصدري ثم المراد بقوله جعل اسمها
الكلام المراد على النبي عليه السلام بيان الشخص الذي جعل لفظ القرآن
عليه يدكر ما يبينه ويكتفي في تعيينه المهد في لامي الكلام والنبي عليه
السلام لكونه معهودين عند المسلمين وليس المراد تعريف ماهية القرآن
حتى يحسن ان يريد ويقول انفسون عند ما تواتر الكتاب في المصاحف كما
في شرح الكشف لشرح سوار القراءة ومسوخ التلاوة والاحاديث
الالهية (قوله ونظمه تأليف كانه الى آخره) الظم في اللمعة جمع الاول في
السلوك وفي الاصطلاح تأليف الكلمات والجمل ٧ مرتبة المعاني متسعة دلالات
على حسب ما يقتضيه العقل وقيل الالتفات المرتبة المسوقة العشرة دلالاتها

٧ اشار الى معنى التامق
والنسق اي معنى الكلام
على نظام واحد في
الدوران نسق الكلام
تأليفه على

على ما يقتضيه العقل والاول انساب المعنى المعنى ولهذا احسنه الشارح
 (وقد صدق على مطلق التركيب المعنى لاصول المعنى وقد يطلق على جمع
 الحروف وقد يستعمل بمعنى اللفظ (قوله على حسب ما يقتضيه العقل)
 في الصحيح ليكن عملاكت بحسب ذلك اي على قدره وعدده وكلفة حسب اذا
 كان محرورا لحرف الحرف فليس فيها مفتوحة ولا هي ما كنه ورعا
 يسكن في ضرورة الشعر على الوجه الاول (قوله يبدأ احترار الظن على
 اللفظ) اي لكون جاني اللفظ والمعنى ملحوظين في الظن وفي الاجزاء ايضا
 وقد يقال اي احترار عليه احترار عن سوء الادب اذ المعنى الاصلي
 اللفظ هو ارجى والاقتضات والتلف لشعر ليس معنى الصلح لهضم حتى يوجد
 فيه ايضا ذلك بل تنوع عليه كعنى لشكك ايضا (قوله ولا في استعارة
 لظنه واثاره ان كلفه كالدرر) يحتمل الاستعارة ان يكون مكسبة بل يشبه
 الكلمات في النفس بالدرر وبذلك الظن بها تحبلا وان يكون مصرحة
 بل يشبه ترتيب الكلمات في انظم بترتيب الدرر في السلك وبطلق الظن
 او صوغ لشبهه على المشبه (ووجه القاطعة اما احتملها الوجهين
 على ان يكون قوله لطيفة وصفا مقيدا او ما في الاستعارة مطبقا من عادة
 المتألفه بدهاء ان المشبه عين المشبه على ان يكون وصفا ماديا او تصريحا
 تشبيه كائن القران بالدرر على ان يكون قوله لطيفة وصفا قوله واشاره الى
 آخره بسانا لوحده الاضافة لا اشارة الى فائدة رائدة كافي الوجهين الاولين
 ويكون الوصف المذكور مقيدا كافي لاول (قوله نعمه الله نعمه) يقال
 نعم السيف اي حمله في عمده اي علاقه (وحاصل المعنى ستر الله دونه
 وحفظه من المكروه كما يحفظ السيف بالعمد) قوله من الكتب المشهورة (بيان
 لما قال قلت القسم الثالث ليس بكتاب بل بعض منه فاذا كان من الكتب
 المشهورة بيانا لما لم يكن هو ايضا كتابا لان فصل بعضها اعني
 اعظم من حجة ما صيف هو الله وهو عبارة عن القسم الثالث (فثبت
 الكتاب من الكتب بمعنى الجمع وهو بما صدق على بعض النصف رشدا اليه
 قولهم الكتب الاول في المكتبات الكتب الثاني في الآليات وغير ذلك
 ولو سلم فهو من قبل هو المميز بان يراد بالكتاب ما لمعنى الحقيقي اعني
 الكل والمعنى المجازي اعني البعض (قوله تميز من اعظم) لاسيما المشهورة
 وان كان فيه دلالة على ان مع القسم الثالث مما اشتهر بين الاقوام

وتقرر لدى الخواص والعوام لانه لا يكون حيث تصاف المقصود وهو ان
 الاعظمية باعتبار النفع بجوار ان يكون باعتبار آخر (قوله من جهة
 الترتيب) فيه اشعار بان انتصاب ترتيبا على التمييز والجهة قد يستعمل
 بمعنى العلة والسبب وهو المراد ههنا وقد يستعمل بمعنى الطريقة والطرز
 كما يأتى (قوله فلكل مسألة مراتب الى اخره) دفع لفيل من ان الترتيب وصح كل
 شئ في مرتبة واذا كانت الكتب المشهورة مشتملة عليه كما يقتضيه اهل التفصيل
 اعنى احسن لم يتصور ان يكون القسم الثالث احسن منها ترتيبا ووجه الدفع
 ظاهر من كلامه (ثم اشتمال القسم الثالث على الحشو والتطويل كما سيصرح به
 لا يخل بحسن الترتيب لجوار ان يقع المسئلة موضعها الاثني بها ويكون مع
 ذلك مشتملة على زيادة خصوص ادا كان الحسن المذكور بالقياس الى
 كتب اخر (قوله ههناك مذنب الشيخ عبدالقاهر) ههناك اسم فعل اذا تعدى
 نفسه كان بمعنى ازم واذا تعدى اليه كاي ههناك به كان بمعنى استملك لان
 البناء رافعة في المفعول تقوية لعمله كما ظهروا الرضى ثم كون كتب الشيخ مصدقا
 لما ذكره سواء كان هذا المقال في قوله وان نشئت ان تعرف صدق هذا
 المقال اشارة الى ان الترتيب يتفاوت قوة وصفا كما هو الظاهر ان كون
 القسم الثالث احسن الكتب المشهورة ترتيبا من قبل ثبوت ثبوت الشئ بصدده كما
 قيل ولضدها ثبوت الاشياء لتصريحه بان لا ترتيب في كتب الشيخ حيث شبهها
 بعقد اضطلع فتاوت لآله (قوله وهو تهذيب الكلام) وقد بطلنى التقرير
 على بان المعنى ما لكتامة كان التقرير بانه بالعارة وليس له هنا كثير معنى فلذا
 لم يثبت معنى اليه ثم لقائل ان يقول تهذيب الكلام تنقيح وتطهير من المعاييب
 والزوائد فكيف بوصف به القسم الثالث مع اشتماله على الحشو والتطويل
 والعمق والجواب ان هذا بالقياس الى ما في الكتب المشهورة (قوله متعلق
 بمحذوف بضمه جمع) الفائدة العامة في حذف الشئ ثم تعديده زيادة تمكنه
 في القلب لان الشئ اذا عين بعد تطلع النفس اليه يكون اوقع فيها (قوله مؤل
 بان مع الفعل) فان قلت لم اشتهر احسن المصدر بتقدير ان المصدرية مع
 الفعل دون ما المصدرية معه قلت لان حرف مصدرى اعرف في ذلك
 من ما اذا احسن ذاهب الى انه اسم يقتضى تأندا اليه وغير مختص بالفعل
 بخلاف ان المصدرية قلها تختص بالفعل الذى يفرغ المصدر عليه في
 العمل وان كان متأصلا عليه في الاشتقاق (قوله وهو موصل الموصول

اسمى وهو ما لا يتم الاصله وعاش كالذى واخواته وصلته بجهة حبرية
 وحرفى وهو ما اول مع ما يبه من الحمل بالمصدر كان وما المصدرتين
 واختلاف في لزوم كون صفة بجهة خبرية والاكثر على جوار كونها
 امر، ونهيب قال الرضى والاصح عدم حواز ذلك قبل ولعل وجهه ان
 وضع ان المصدرية ان يكون مع الفعل في تقدير المصدر والمصدر لاطلا
 فيه وفيه بحث لان الامر والى الموصولين ان المصدرية انما لا يؤلا
 مصدر مأخوذ من المادة التى تدل على الطلب واذا قيل كتبت اليه بان
 ثم او ان لا تنغم كان معناه كتبت اليه بالامر بالقيام او بالى عنه وانما كانت
 الدلالة بالصفة فقط على ان فوات الامر في الموصولة بالامر ضد
 التقرير بالمصدر كموات معنى الماصى والاستقال في الموصولة بالماضى
 والموصولة بالمصارع عدم التقدير المذكور ثم كون ان مصدرية ان المخففة
 من المثقلة تنفق عليها مع لزوم مثل ذلك في نحو الخاصة ان نصب
 الله عليها ادلا بعمهم الدماء من المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا نحو
 سقيا ورعيانهم ان هذا الموصول لا يحتاج الى ما قبل يجوز ان يعود اليه
 طرفة كما سبق ثم كون الصلة نسبة للموصول وعدم امكان جعله جزء
 الكلام الا انها يقتضيان كونهما كشي واحد مرتب الاجراء فالترتيب
 معتبر بين الموصول والصلة كلا وبما بحيث لا يجوز تقدم كل الصلة عليه
 ولا حروها لا يبي اجراء الصلة فيصور تقدم بعض اجراءها على بعض
 الاداء ادى الى الفصل بين الفعل والموصول الحرفى لا يجوز ان يحصى ان ردا
 ضربت لان ما بعده في تاويل المصدر فيطلب اتصاله بما يتصل به المصدر
 ويجوز ان يحصى ان اعطيت درهما ردا وكما لا يجوز تقدم من الصلة على
 الموصول لا يجوز تقدم معمولها عليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة الممول
 فيلزم تقدم الصلة على الموصول لان المتقدم على المتقدم على التى مقدم
 على ذلك التى (قوله كتقدم جزم من التى المرتب الاجراء عليه) قيل وفيه
 تسامح لان الجزم لم يتقدم في المروض على التى المرتب الاجراء بل انما تقدم
 بعض الاجراء المرتبة على البعض الآخر فالوجه ان يقال على ما قبله وانت
 خيراته اذا قدم في الذ كر جزم اللفظ الذى خيره بعد طائفة من اجراءه على
 باقى الاجراء لزم تقدمه على ما تقدم فزم ان يتقدم ذلك الجزء نفسه على
 ذلك اللفظ نفسه ايضا ادليس التقدم على اللفظ نفسه الا بالتقدم على جميع

اجراءه ههـ كذلك كما يحققت وتعتبر الدور المسمر لتقدم الشيء على نفسه
 فتوصيف الشيء بغير انما الآخر . . . واقع واثرة في مثل لزوم الفهم دومها
 التوجيه بين حوار جوع الصيغ الى طرفه ايضا (فويده كان طرفة وشهد في
 اخرى) المراد بالعرف ههـ اسم الزمان والمكان وشهد الحار والمحور لان
 محتاج الى الفعل او معناه احسح تصرف اليه ولا الطريق الحقيقة حار ومحور
 لكونه معنى في ونداسمه بعضهم طرعا اصطلاحا اولان كثير من المحرورات
 ظروف رمائية او مكافئة فأنطق الصرف على مجموع المحرورات الخلاقا اسم
 الاعلى على المجموع او على المحرور مطلقا اطلاق اسم الاخص على الاعم
 (قوله قال تعالى لا مع معه السعي ولا تأخذ كهمهم رفعة) وهذه الاستدلال بالآية
 الثانية ان المقصود من معنى احد لرجعة بازمنة والزاني لا مطلق احد لرجعة
 وهذا المقصود انما يظهر بحمل الصرف معمولا لرفعة وفقدما عديها وانما
 وحده الاستدلال بالآية الاولى فلان تصرف اعني معه اذا لم يكن معمولا للسعي
 فاما ان يكون حوارا للسؤال كما قال فلان بلغ العلامة الحليم اعني اسم من الخلد
 الذي قدر به على السعي قبل مع من فعل مع انه كما ذكره الجمهور وفيه ان ذكر
 الجواب قبل ذكر مثل السؤال لا وحده وان ان يكون خلا من السعي
 مقدما عليه كما ذكره صاحب المراتد اي مع السعي كأنه معه وفيه ان المعنى
 لا يساعده اذا المراد به منع حد من يسعي مع ايده في انشائه وحواله بحيث
 كان الصحة بينهما في السعي لانه بلغ مع صاحب ما اعني اسسه على
 تقدير المضاف في معه كالايتني على الذوق السليم وما اورد على هذا
 الفائل من ان الخال الموسط بين الفاعل والمفعول انما هو عن المقدم منه عدم
 قرينة المعينة فلا يرد عنه لان رغم نقاش وحوود القرينة المطلوبة من
 الخالبة عن فاعل بلغ ادلة فائدة يعتمد بها في قوله مع حيث كما اعترف به اورد
 واما ان يكون شرطا لمعوم معمولا لا ابلغ وفيه انه يقتضي ان يكون بلوغ الولد
 والولد مرة السعي مع والقول من المراد من السعي السعي وهو الجبل
 المقصود اليه بالشيء فلا محذور في المعوية تكلف لا يصير اليه ثم في الاستدلال
 على تقدم معمول المصدر بقوله فلما منع مع السعي نظر لان الكلام في تقدم
 معمول المصدر المنكر والسعي مصدر معرف والفرق ظاهر لان من عدم
 حوار التقديم على ماد صكره تأويل المصدر بان مع الفعل وهذه التأويل
 في المكر دون المعرف كما تقر في النحو ولا تقرب ماد كره ٣ (قوله والتقدير

٣ ثم لو كان عدم جواز
 التقديم يضعف في العمل
 لكان النظر في عمده ٤

تكلف فيه بحث وهو ان تقدير الفعل في الآية المذكورة ان يقال لمع ان يسبح
 معه السبحي وان كان تكلف لكن تقدير المصدر المقدم على ان يكون المذكور
 مقصرا له من قنون البلاغة من ان يقال سجد في المصالح مع اية في حديثه
 سجد امر مقصود وفي الحديث ثم التفسير لانه على ذلك على انه يجوز
 ان يكون معه ظرفا لهوا معمولا لمع ان راد مع على ما ذكره في معنى ما يرب
 مجرد الصفة على ان يكون مرادفا عنه بلا ملاحظة المعنى المتعق
 في عدم حول نحو فلان تعنى مع السادس اى يعنى عنه ولم يرد ان التبعي
 صادر من السلسل انصراحيك لا يرد ذلك المصدر سدى ذكره
 في العوبة ان يكون حاصل معنى مع في صحته ايه صفة يحصله لا ملاحظة
 من اول وجوده اى وان عد السبحي بحث كان مستكملا في حلاله وهذا
 معنى مقبول قال بعض الفضلاء الخوان الواحد اراحم ٧ في المصدر ان لا يقدم
 معموله مطلقا عليه ويجوز مر حوفا في الصرف لاحفاء صورة ان والتوسيع
 فيه مع ان المراد حوز تقدم صلة ان المصدرية عليها مطلقا فاد قصد
 مكتنة مقتضية لتقديم معمول الطرف عليه تقدم في هي البلاغة بلا علة لا تكلف
 لان السلسل يلتفتون الى لطيف المعنى بعد ان كان له ان تكسوه وحده مسامح
 في العريضة وان كان مرجوحا فاد وحدها ظرفا مقدما على المصدر فان رأيا
 فيه مكتنة تحصل بتقديم معموله عليه حملها معموله والا جلاء على وحده
 آخر بحسب اقتضاء الاحوال فظهر ان الاحس في كلام المصنف ان يجعل
 الظرف متعلقا بمحذوف بعده جمع اذ ليس فيه مكتنة التقدم سوى النصح
 (قوله و ليس كل ماؤل الخ) دفع لانه من ان التقدير ضروري لان المصدر
 مؤل من مع الفعل واد كان مصرحا بها لا يجوز تقديم ما في حيزها عليها
 عند الجمع - و قد ذكر ما في حكمه فاجاب بان ليس كل ماؤل شئ حكمه
 حكم ذلك الشئ الا يرى ان المؤل به ههنا وهو ان مع الفعل بدل على ان زمان
 والمصدر ليس كذلك وفيه نظر اذ المسامح ان يكون ماؤل شئ حكمه
 حكم ذلك الشئ فيب اول به لاحله وتأويل المصدر عند العمل لاحله
 لان حقه ان لا يعمل لتقصان مشابهة الفعل عن مشابهة اسم الفاعل لفظا
 ومعنى كما تقرر في النحو (قوله مع ان الظرف) مما يكتفه راجحة من العمل ولذا
 يعمل فيه ما هو بعد عن العمل كد اول اسم الاشارة في قوله تعالى فاد انظر
 في القور ٢ فذلك يومئذ يوم عسير وغير ذلك واد ان الظرف ههنا الظرف

٧ الى ارحم فيه يع
 الوجوب كان الاول
 وقديم الوجوب لان
 عدم تقدم الممبول غير
 الظرف واجب ويدل
 عليه قوله ويجوز
 مرجوحا في الظرف
 ع

٢ اى في الصور فاعول
 من القوم بمعنى التصويت
 واصله القوم الذي
 هو سب الصوت ع

الحقيقي اهي الزمان والمكان فدلل انه حكم بوقوع الشيء فيه وعدم
انعكاسه عنه وهو انما يستقيم فيهما لان ما منع في الزمان والمكان لا ينعكس
مطلقهما وان انعكس عن خصوصهما وانما لم يحرض لشيء الطرف اعني
الخارج والمبرور لانه لما ثبت كفاية راحة الفعل في العمل في الطرف
الحقيقي في شبه العمول بواسطة الحرف اولى وانما يرجع الطرف مع الاظهار
في موضع الاضمار في قوله ولها تسع في الظروف ليشتمل شبه الطرف ايضا
وقد مر اسلاف الطرف على شبهه ومن الانساع في شبه الطرف
عمل معنى حرف التي فيه عند البعض كما في قوله تعالى وما انت
بعمرة ربك محزون اي اسي سعيه ربك عك الطوبى ومدلول الصبر
كقول الشاعر وما الحرب الا ما علمتم ودقته وما هو عنها ما حديث المريج
اي ما حدثني عنها ثم المراد من قوله مع ان الطرف لا يكفيه راحة من الفعل
عدم لزوم تأويل المصدر العام في الظروف بان مع العمل لما سبق الاشارة
اليه من ان ذلك التأويل لاجل العمل ولما ثبت الانساع في الظروف جار
ان يعمل فيها المصدر لما فيه من معنى العمل بلا احتياج الى تأويله بالعمل
انظر هل قلت كان القياس ان يقدم هذا الجواب على الجواب الاول
لان حاصله مع لزوم التأويل وحاصل الاول تسليمه فمكس فلتلان التأويل
هو المشهور فلهذا قدم تسليمه هذا وقد جعل قوله مع ان الطرف الى آخره
اشارة الى جوار تقديم معمول الطرف على ان المصدرية اذا كانت مصرحا
بها وليس بشيء اذ لا تقرب حيث قد قوله بمكفيه راحة من العمل لان عدم
تميز تقدم ما في حيز ان عليه ليس مبيحا على الضعف في العمل حتى يصار
الى الجوار في الطرف لكفاية راحة الفعل بل مساو لزوم تقدم حرم الشيء
المرتب الاجراء عليه كما سبق على ان الموحود في الصورة المذكورة نفس العمل
لا راحة مع تنزل الطرف من الشيء منزلة عنه قوله ولذا اتسع في الظروف ما
لم يتسع في غيرها اما ان يكون ما لم يتسع قائما مقام فاعل اتسع بتصميمه معنى الفعل
المتدى اي اعترف بها ما لم يتصرف في غيرها واما ان يكون في موقع المصدر اي اتسع
فيها اتساعا لم يعتبر في غيرها (قوله وهو الزائد المستعمل) في الصارفة مسامحة
اذ قد ذكر في الباب الثامن ان الحشو هو ازيادة الالفظة بحيث يكون
الزائد مبيحا كما في قوله فاورثني تكلمه صداع الرأس والقلقا فان الرأس زائد
اذ الصداع معن عنه والتطويل ان يكون من العطف زائدا على اصل المراد
لان الفائدة ولا يكون لفظ الزائد مبيحا كما في قوله والي قولنا كده ومينا فان الكذب
والاين معنى واحد فاحدهما لاعلى التعيين زائد فتفسيرهما نازله ليس

وفي شرح المعلقات
التبريزي ان هو كتابة
من العلم لانه لما قال
الاما علمت دل على العلم
من كرت كان شرا له
ان كان الكرت شرا له
٦ تأويل قوله لان
التأويل هو المشهور
وذلك مكتوب لهم

بماسب ظاهرا اللهم الا ان يقال الزيادة فيما سمي الرائد كما يشعر به
تمثيل المصنف للحشو المقسد بالتدنى في قوله . ولا فصل فيها للشصاعة
والندى . كما هو ظاهر وان كان في عبارة الشارح هناك بعض توة عنه (قوله
وسمي الفرق بينهما في باب الاطاب) اللام في الفرق للعهد والمراد الفرق
الاصطلاحى المتعارف بين ارباب المعنى وهو الذى ذكرناه . لآن وما ذكره
هنا قبل ان يفيد الفرق بحسب المفهوم لا الصدق فان المؤدى واحد وقد جمع
ما ان التطويل على ما ذكره هنا حص من الحشوات قد اصر في الاول كون الزيادة
على اصل المراد دور الثاني فان الكلام لا في محله حشو وليس شطووين اى لا بد فيه
ان يكون اصل الكلام في محله وخصوصه لافيه واست حير ما المراد ما راد في
الحشو ايضا هو الرائد على اصل المراد وهو المتعريف فى النفس فمثل (قوله بوجه)
اى بصعب و في تفسير التعقيد يكون الكلام الخ تنبيه على ان المصدر اعم
التمتعيد من المسمى للمعول (قوله قائلا للاختصار) اذ فيه من التطويل معتقرا الى
الابضاح والتعريف قوله قائلا يحتفل ان يكون حالا من اسم كان او من حيره
وكذا معتقرا فيكونا حالين مترادفين ويحتفل ان يكون معتقرا حالا من صير قائلا
فيكون من الاحوال المتداخلة ثم انه احتار في الاول لمعا القابل وفي الاخير من اعط
الاختصار اى الى ان الاختصار من الاخيرين اهم من الاختصار من الاول و اراد
بالاختصار ما يفيد التطويل يشتمل الالطاب والاعتبار والمساواة ثم انه قدم
في الاما الحشو على التطويل لكونه اهم في مقام بيان موحى تعبير القسم الثالث
وعكس ما ظهرهما في النشر اهتماما بذكر الاختصار لان مؤلفه محصوره
وتعريفه وقدم ناظر التعقيد على ناظر الحشو رعاية للمصنع (قوله الفت
مختصرا) انما احتار الفت على اختصرت مع ان مؤلفه اختصره الله زمان
ايس مطمح نمره اختصار وصف السكاكى بل تأييد مختصره يتصين
ما فيه (قوله يتصين ما فيه) جعل القسم الثالث ظرفا لقواعد بناء على
ان الالفاظ قوالب المعاني والتخصى باعتباره ايضا فالمراد يتصين ما في القسم
الثالث من القواعد قصصه مطمح ما فيه منها فلا يرب عدم قصصه المباحث
المدكورة في علم الجدل والاستدلال وعلى المروضى والقوائى ودفع المطامع
عن القرآن لان هذه المباحث لواحق لعلمى المعانى والبيان كما نه عليه
كلام السكاكى صد شروعه في هذه المباحث (قوله وهو حكيم كلى مطبق
على حريته) المراد بالحكم القصبة من قيل اطلاق اسم الجره الذى
يدور عليه الكل وحوذا و عدما عليه وبالاقتضى الاشتغال وفي قوله على

قبل انما احتار الفت على
صفتير مر الى ان كانه
ما نوصه فيه نمر يض
السكاكى واحتاره على
اختصرت الخ نصه

جريته حذف مصف وهو احكام ومصاف اليه وهو موضوع وفي قوله
 ليستعد احكامها تصرح بذلك المتضاف المحذوف واللام فيه لام
 المثال بمعنى التعريف قصبة كلية تشتمل على احكام جريته وهو موضوع
 ليستعد تلك الاحكام منها ومعنى اشتغال القصبة على احكام جريته
 موضوعاتها استعراج تلك الاحكام منها بالقوة القريبة بحسب القصبة
 المذكورة كبرى لصغرى حكمها مفهوم وهو موضوع على واحد من جريته
 وتلك الاحكام المستخرجة يسمى شرح وفروعه وتلك القصبة تسمى اصلا
 والاستخراج تفريد والمثال ما ذكره الشارح ويمكن ان يجعل الانساق
 بمعنى الصدق فليس في الكلام حذف بل في صغرى يصدق على جريته حيث
 استعداده لانه راجع الى الحكم بمعنى المحكوم عليه لا بمعنى القصبة وان كان المراد
 ما ظاهر تلك الا ان قول الشارح فانه يصدق على ان زيدا قائم بلاجم التوجيه
 الاول ولا بعد ان لا تركب في الكلام حذف ولا استعراج اصلا بان يشبه
 الفروع التي هي التفرع بجريته الكلى في اندراجها تحت الاصول كاندراج
 الجزئيات تحت كليتها ثم يطلق عليها الجزئيات مصافة الى ضمير الحكم المراد
 به القصبة استعارة نصريجة فالمراد باحكامها الاحكام التي فيها وبالاطلاق
 الاشتغال (قوله كفوا كل حكم القبة الى انكر يحث توكيده) قال الشارح
 في شرح الفتح قال في ديوان التوكيد معنى ان كيد غريبة مولدة واعتراض
 عليه بان عبارة ديوان اللفظ هكذا وكدهوا كده بمعنى ويقال هذه غريبة مولدة
 الى آخره والظاهر ان قوله هذه غريبة مولدة اسداء كلام في سبب اللفظ ولد
 لا تلمة بيان لفظ التوكيد والغريبة عنده ان صاحب الديوان لم يدرك لفظ التوكيد
 في غير هذا اوسع وقول ذكر في عرب ان الوكاة بمعنى ان كيد يسبب
 وهذا غريبة على ان مراد صاحب الديوان ما ذكره الشارح (قوله فانه
 يطبق على ان زيدا قائم) اي ذلك القول يشمل على حكم ان زيدا قائم
 او يصدق مفهوم موضوعه عليه (قوله بان يقال هذا كلام مع انكر) قال
 قلت الكلام مع انكر اي انفق اليه ان كان مجردا عن التوكيد فالصغرى
 بموجبه وان كان مؤكدا يترجم من صدق صدق الكبرى توكيد والمؤكد
 وهو يحصل الحاصل قلت بخلاف الثاني ونعم انهم يحصل الحاصل
 المحل به على ان معنى الكبرى وكل كلام التي الى انكر يحث ان يجعل
 مؤكدا اي مشتملا على التأكيد حين الالتفات فلا يبعد وجوب حقوق

المعترض ولانا طومى
 والخصارى في حواشى
 شرح الفتح

التأكيد الى المتيقن حتى يعم حروجه عنه وسرم بحصيل الخاصل في اشكال
 المذكور فأنسرقونه فهي اخص من الامثلة (فربما على مرهم من تعريف
 الشواهد وهو وجوب كونه من الترتيل او كلام البصير قل عن الشارح
 انه قال الاخصصة فانظر الى انه يرم في الشواهد ان يكون من كلام من
 يوثق به دون الامثلة واما كون الامثلة للايصاح والشواهد للانبات
 فامر خارج عرصى حتى لو اعتبر ذلك فربما يكون متباينين يريد ان
 الاخصية هي باعتبار كل ما يصح شاعرا يصلح مثلا للاعكس كلي
 لجوار ان لا يكون المثال من كلام من يوثق به واما قل حتى لو اعتبر ذلك
 فربما يكون متباينين ادوا بشرط في كل منهما ان لا يقصد به المرص
 المقصود من الامر مع ما قصد به تحقيق الشئ الكلي في الصديق ايضا لكن
 لكون الخرق الذي قصد به الايصاح والانبات مع الاستعانة وان لم يشترط
 كما هو الساهر بتحقيق الشئ الجارقي وهو العموم من وجهه الا ان يراد من
 قوله يدكر الكذا الصلوح لان يدكر له فحينئذ يكون الشواهد اخص ايضا
 وبذلك قال ربما يكن تلك الارادة بعيدة بقرينه قوله واما كون الامثلة
 للايصاح والشواهد للانبات فامر خارج حيث لو اراد به خارجا من
 مفهوم الامثلة والشواهد فلا دخل له في الاخصية فهو بمن وان اراد
 الخروج مما صدق عليه فلا يصدق في عدم دمجها في الاخصية لان هذين
 الماهومين ايضا مقولان بالعرض على ما تحتها الا يرى انه لو قيل الماشي
 الصالح اخص من الماشي اذ قد اصر في الاول قد رآه هل يوجه
 ان يقال ذلك الامر خارج عما صدق عليه فلا مدخل له في الخصوص
 فندر (قوله ولم ال) عطاف على الفت ويحور ان يكون حلا من فاعله رفو من
 الاول هو التقصير (يحور ان يكون لم ال في كلام المصنف على معناه الحقيقي
 اعني لم اقصر من غير احتياج الى تصحيحه معي المدع كافي المتعدي الى المفعولين
 حتى يصير الى حذف المفعول الاول وذلك بان يكون جهدا حال من فاعله بمعنى
 مجتهدا او مصدرا للمسال القدر اي لم آلى مجتهدا او مجتهدا جهدا اذ فهم
 منهما عدم التقصير في الاجتهاد على انه يحور تارعهما في تحقيقه واساميل
 هو الاول او يكون متعلقا بالاول لو حذف الخذر اي لم اقصر في جهده في تحقيقه
 ولا يحور ان يكون تميرا من النسبة الى الفاعل ويكون جهدا فاعلا في المعنى
 اي لم يقصر الاجتهاد في تحقيقه بناء على اهم صرحوا بان الفعل المسند

الى المميز في الاصل قد لا يكون الفعل المدكور نعيه بل ما يلاقيه في الاشتقاق
بحالها في النعدي كما اشار اليه السكاكي في قوله معنى طار هرو ورحا العرح
عرو او مثل ما يحرفه قوله تعالى وجرنا الارض صيونا فان صيونا فاعل للمعر
للاصغير اذ الفعل المدكور اعني لم يقصر ابدلاق في الاشتقاق للتقصير الذي
يعني الاول لئلا يفسد الاول وهو مقتضى تلك القاعدة المهمة هذا وبحور ان ينضم
الاول معنى الترك فيكون بهذا مفعوله اي لم اترك جهدا ونقل عن ابي البقاء
ان لم آل من الاعمال النقصه معنى لم ازل فيكون جهدا منصوبا على الحرية
يعنى حاهدا واما لم يحمل الشارح عبارة المصنف على هذه الوجوه بناء على ان
فعله الى المفعولين تصميته معنى المنع في غاية التسويع فكأنه رفع المحار
المشهور (قوله وحذف ههنا المفعول الاول هو اما كاف الخطاب) اي
لا املك او الامر العام اي لامع احدا مثلا (قوله في تحقيقه) اي المختصر
يحتمل ان يكون الصغير لقسم الثالث بل هو اقرب فمثل (قوله اضافة
المصدر الى الفاعل او المفعول) رفع على انه خبر متدا محذوف وانصب على
المصدرية او الخالية من الفاعل والمفعول اي هذه اضافة المصدر الى آخره
او اضافة الترتيب الى ما ذكر اضافة المصدر الى آخره او اراد المصنف
ترتيب السكاكي الى آخره مصافا الى الفاعل او مصافا اليه ثم تقدم اصابته
الى الفاعل على اصابته الى المفعول لما تقرر في حكاية فهو من ان الاول
اكثر واول (قوله تقريبا مفعول له لما تصحبه معنى لم ابالغ) ذكر فليس معنى
رتبه ولم ابالغ ثم ذكر منصوبين اعني تقريبا وطلبا وحمل كليهما مفعولاه
فمفعول الثاني كما هو الظاهر لكونهما في المعنى واحدا اذ اراد بقوله تقريبا
لتعاطيه تسهيل احد المسائل من صاعته وكذا المراد ما ذكره فلا يوجد لهما
مفعولا لمجموع الفعلين على ترتيب الالف كما لا يخفى (قوله ولولم يأول الفعل
المنق الى قوله بل لا مر آخر) قيل في العارة ادق مساهلة اذ الفعل المنق
ابالغ وهو ليس بمؤل بما ذكر بل المؤل المجموع كما صرح به في شرحه
للمشاح فالظاهر ان يقال ولولم يأول لم ابالغ واجيب بان الاصطلاح على
تسمية لم يضرب ولا يضرب ملامبيا فلا مساهلة بالنظر اليه وانما هي
بالنسبة الى المعنى القوي ثم ان وجه الملازمة المستفادة من قوله ولو لم يأول
الى آخره خفي حتى ان الاستاد لم يطلع عليه واعترض على الشارح بان
الروم المستفاد من الشرطية مجموع ادق ذكر الشارح نفسه في شرح

الفتاح وغير ذلك من كنهه انشربيه ان القيد في مثله وديوجه الى النقي
 فيجوز ان يحمل هذا الكلام عليه مع عدم التأويل ثبت كما في لم يشته
 امرار واحبب عنه بانه قد تقرر في كتب النحوي ان المفعول لاجله انما ينصب
 اذا كان فعلا لعامل الفعل المفعول ومقدر له يفهم منه ان فاعل الفعل المفعول
 وفاعل المفعول له يجب ان يكون واحدا فلو لم يؤول بفعل النقي ههنا بالثبت
 كتركت او عبت او ما يؤدى مؤثرهما لكل مضمون الكلام انهاء المسألة
 لاجل التقريب فلا يصح نصب معرف لاه هل انفرد والانتفاء ليس
 فعلا فيتمى اعتبار كونه قيد بمساعه او لا مع دخول النقي عليه تأييدا ويرم
 المنصور المذكور ٦ وهذا الجواب يعجز عن التحقيق لانشائه على كون القيد
 مفعولا له منصوبا وقد اشار الشارح في شرح الفتاح في بحث تعريف
 المسند اليه باللام الى ان هذا التأويل جار في كل مقام توجه القيد به الى
 انشيء التحقيق لدى لا يجيد عنه ان يقال معنى حرف النقي لا يكون
 صادقا لان يقيد انشيء لتخصمه ملاحظة القيد من حيث كونه موصوفا
 بتفديده هذا القيد وقد صرح الشارح في بحث الاستعارة التسمية بان
 الحروف لا تصح لموصوفا بل جع انهم انهم والبيان صرحوا بذلك على
 ان مجرد حرف النقي صعب لا يعمل في المفعول له ولا في الحروف عند جميع
 جهوز نجاه الا اذا او ما فعل صرح به ان هشام في الباب الثالث من
 المعنى اللبيب فيمكن ان يكون هذا الكلام مبيها عليه وهذا التوجيه المنفع
 اعترض بعض الفضلاء بالتأويل بتركت لا يحدى نعم لاقتضائه ان يتوجه
 الترك الى ذلك القيد اراد كما نقل الشارح عن الشيخ في بحث العطف على المسند
 اليه ووجه الاندفاع ان توجه النقي والاثبات الى القيد ارادته وهكذا امرار
 مفوضان الى المقام غير ان لم يالغ اذا لم يزل ما فعل ثبت تعين توجيه النقي
 الى القيد لما عرفت من عدم قابلية معنى الحرف للتقييد واذا اول يحمل على
 رجوع القيد الى الاثبات لاقتضاء سداد المعنى ثم ان القروم الذي ذكره الشارح
 بالنظر الى المتأخر السامع والا فالتقي قد يكون رجعا الى القيد والمقيد
 جميعا كما في قوله تعالى ما تظلمين من حيم ولا تسمع يطاق اى لاشعاعه
 ولا طماعه وغير ذلك وقد توجه الى الفعل قطع من غير اعتبار لبي القيد
 او انشائه كقوله تعالى ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون اى لم يصروا ما بين
 يعنى ان عدم الاصرار متحقق التمسك مع قطع النظر عن الانصاف فالمع

٦ وثين بما ذكر ان لزوم
 توجيه النقي الى القيد
 ههنا نشأ من خصوصية
 المقام وهي كون القيد
 مفعولا له منصوبا وهذا
 الوجه جار بعينه في لم
 يشته امرار هذا كلام
 المهيب المذكور وقد
 تبجح بهذا الجواب
 ومتصلا والحق انه
 يعجز الى آخره نخصه

وعنده فصره لك بما فررت ان القيد اذا لم يكن قيدا لا يستعمل على معان
ثلاثة وهذا بما ذكره الشارح في شرح الكشف (قوله اذا دخل على
كلام فيه تقييد اي آخره) هذه العبارة من الشيخ مشعرة بان توجه التقى
الى القيد فيما اعتبر القيد اولاً ثم التقى ولاحت في كاية هذه العبارة نعم
لو اعتبر التقى ولا ثم القيد لكل الامر بالعكس (قوله وان يقع له خصوصاً)
يحتل ان يكون المرفوع على له غير يقع على ان يكون من الافعال انما قصده
تخصيصه معنى الضرورة كما ذكره الرضى في اذنه له وخصوصاً معنى خاصاً حالاً
من صير يقع الرجع الى حكم التقى اي يصير حكم التقى ثابتاً للقيد خاصاً به ويحتل
العكس ويحور ان يكون على الاول خصوصاً نصاً على المصدرية ما في على معناه
اي يخص حكم التقى بالقيد خصوصاً (قوله لا اد في لم يثبت القوم اجمعون
كان للاجتماع) الطاهر ان اسحق اجمعين على الطيبة من القوم معنى مجتمعين
اذا كان مراداً كما في اكثر النسخ التي رأينا لكل ما كبد له فلا يدل
على الاجتماع في زمان كما يصرح به الشارح في بحثنا كد مسد اليه واو اريد
بالاجتماع الاجتماع في اصل الفعل دون ارماء لم يظهر ايضاً فائدة
رجوع التقى الى القيد اذ المعنى المأخوذ من القيد حاصل من نفس القيد حيث
والان كان اجمعون تقييداً لا كد ولا تفاوت حيث في اوردى سواء رجع التقى
الى القيد او الى القيد تدبر (قوله فقد امرط) الاقراط التصور من الحد وبطلان
التمريط وفي مثل الخلل اما امرط او مقرط (قوله وتوابعاً ثانياً وتبريضاً
ثالثاً) ذكر الشارح في المتن دقلاً عن صاحب الكشف ان التبريض ان
يذكر شيئاً يدل به على شيء كره كما يقول الاصحاب للناح اليه حيثك لاسم
عليك فكانه امانه الكلام الى عرض دل على المقصود وسمى التلويح لانه يلوح به
ما يريد قد كرا التلويح في المتن والتعرض في المتن تسمى منه ثم التلويح حيث قال
قالاً للاحتصار معتقداً الى الايصاح والتبريد كما اشار به الشارح هناك
(قوله الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها) اول القواعد والشواهد والأمثلة
بالمذكور ليصح الاشارة اليها مع افرادها وتذكيره (قوله وقد عجب) اي اتى
بامر عجيب حسن ووجه الاحتجاج ما فيه من حجب حجب حيث نسب الزيادة
الى حصصه وشد ابرو اشد يهدف (قوله وسميته تلخيص المفتاح) لانه تلخيص
اعظم احرازه (قوله ولا مقتضى لاقصيص) قال بعض العلماء يجوز ان يكون التقديم
للتخصيص الحقيقي ان يكون معناه انما ان الله تعالى لا يعزى لان ما نفت لا يصلح

ان بلغت اليه غيرى فصلا من س يسأل النفع به فيكون المراد استحقاق
مؤلفه ويجوز ان يكون القصر اذ في اي امان الله لا معرصى ولا حادى
من علم الزمان وكلاهما ليس بشئ اما الاول فان استحقاق مؤلفه بحيث
يدعى عدم صلاحية لا بلغت اليه غير مدس لا سلفه من مدح مختصره
وترجيحه على انتفاع الاستكفاء اما الثاني فلا به ليس ههنا من يقتد
شركة معارضية وحاصله في السؤال حتى يحتاج الى التخصيص ويوجد
جهة الحس وذلك ايضا هر (قوله ولا يتقوى) قيل عليه يجوز ان يكون
التقديم لقصد التقوى اشارة الى انه على رجاء الاجابة من الله تعالى اذن
يرجوا ان يثمر عمله ولا يجب عليه فهو يجهد ما يقضى وسمه مع مدحه من الايمان
الى انه لا يعتد على ما بالغ في وصف مؤلفه بل سأل الله به الانتفاع به (قوله
فكانه قصد جعل الواو المحل) امرض من جعل الواو المحل ان يكون المحل
قيد بجمع الاموال من التائب وما عطف عليه (قوله فاني بالاسمية ولو انى
بالعملية لكان المصنف مهور) وان خالف فممن في المصنف والمصرع لقصد
الاستمرار لعددى في المعطوف الغير ساس في المعطوف عليه واعتراض
ان ما من حسن الواو بمحل المحل حاله فحينئذ لا حاجة الى الواو والالى
المسند اليه لتقدم لى يكتفى ان يقال اسأل الله تعالى والجواب ان قصد
الاستيفاء في حديث اقرب فلا يحصل الفرض المذكور ولا كذلك توهم المطف
في الاسمية كما لا يخفى الآية لم لا يجوز كون الواو للاعتراض لا بالقول وقومه
في آخر الكلام مذهب ضعيف فان قلت لا يبرم من منه مقتضى التخصيص
والتقوى انتهاء جهة حسن التقديم مطلقا لجواز ان يكون المراد بيان
موصوفا المسند اليه بمصروف خرمون وصيغة الخبر له كما قيل في الفرق
بين اراهد بشرى وشرب اراهد فقلت قوله اما انشء السؤال
لاخبار من انصده به ولم سلم فاداع الى اعتبار ذلك ادليس الكلام
في بيان حال المصنف الى في بيان افعاله مثل التأليف والترتيب والتسمية
والسؤال (قوله حال من ان يقع قبل) اى من المجموع والتقدير اسأل الله
الانتفاع به كما من فصله فالحل بين لهية المفعول والعمل فيها اسأل
وليس فيه تقديم ماى حيران انصرفة عليه وفيه نظر (قوله اى محسنى وكافى)
يريد ان الحسب معنى المحسب وقد سبق به في اواخر شرح لرياضة ثم
المراد من قوله حسنى اما لاعتناءه في جميع المهمات حتى في احدة هذا السؤال

١ تبديل لمافهم من
الكلام وهو المدول
الى المضارع عند

٢ لعدم ماضية قصد
الثبوت حتى يجعل
وجهها للمدول الى
الاسمية في المعطوفة
فلو كان المقصود
المطف لكان الظاهر
اقتضاه على التعلية
عند

وفيها المبالغة او الكناية في ذلك وفيه عدم الحمل كادكره العلامة في اياك
 مستعين ان الاحس ان يراد الاستعانة توفى الله تعالى على اداء العادة
 لتبليغ الكلام (قوله فعلى هذا) كاللاستعانة بالتمثيل الذي يتصور
 الاستعانة يؤكد ان المعاني التي هو سؤال انفعده تعالى (قوله كما صرح به
 صاحب الفتح وغيره) اي في قسم التوفيق المحوحي الى نقل بحقيقة ما ذكره
 المشهور من ان الخصوص اسماءه والاشياء خبره مقدم عليه او خبر
 متدا محذوف (قوله ثم عطف الجملة على المفرد ونصح باعتبار الى قوله
 لك في الحقيقة من عطف الاشياء على الاحبار) فنقد اللام على ما اشار
 اليه الشريف في اواخر بحث الاستعانة من شرح الفتح ان يقال ثم
 عطف الجملة على المفرد وانصح باعتبار كذا لكن لا تصح ههنا اي صح اذ لم
 يكن في الحقيقة عطف الاشياء على الاحبار فكيف في الحقيقة مع ومن هذا التركيب
 كثير الوقوع وقد يقع الاوقع نكر كما قبل زيد وان كان عادا لا يمكن تحيل فالأمر
 ولكن ليسا محذوفين بل هم للاستدراك كنهه وفعال موقع الطر والطر
 مقدر ههنا ما يفسده لمقدم وان لم يكن المقدر غير المذكور كما نقول في
 المثال المذكور زيد وان كان عادا لا يعد عده واما يكون عده عاد
 او لم يكن تحيلا الا انه ثبيل ومن على هذا ثم قد يجب من اعتراض زوم
 عطف الاشياء على الاحبار به يجوز ان يعتبر عطف الفصدة على الفصدة
 بدون ملاحظة الاختصارية والاشائية وفيه نظر لتصریح شارح في
 مباحث الفصل والوصل من نصف واستكافي لا يستدرك بل هو
 وجه دقيق حسن اعتره صاحب الكشف في قوله تعالى فان لم تعملوا
 وان تعملوا الى قوله وشر الذين اسوا وهما يسكران ويفسران مطلقا عليه
 انشاء فلا وجه لدفع اعتراض الشارح من طرف نصف عما ذكر وليس
 مراد الشارح المحقق في مثل هذا التركيب مطلقا ككيب وقد اشار في
 شرح الكشف ضد الكلام على قوله تعالى يا يسار ولا تكذب بايات ربك
 الى حوار عطف لاجار على الانشاء باقصد لمقدم وفي مباحث الفصل
 والوصل باعتبار عطف الفصدة على لفظة واستحسوه ونص في اول احوال
 المسد على حوار لبت ريد فاشمعو مطلق نصف الجملة الثانية على مجموع
 الجملة الاولى فكيف يتصور به ان رده مطلقا واما مقصوده الاعتراض
 على النصف وبهذا التوجيه المدع ما اورد في الشارح من ان در هذا

التركيب مطلقا غير مستقيم كيف وقد وقع نظيره في القرآن حيث قال تعالى وما يؤمنهم وهم ونشر انصبر هذا وقد احاط القاصد المحنثي عن قول الشارح لكنه في الحقيقة اعاد ذلك جاز في الجملة التي لها محل من الاعراب قال وكفى حجة قاطعة على حوار قوله تعالى وقالوا احسنا الله ونعم الوكيل قال هذه الواو من حكاية لامن المحنثي اي قالوا احسنا الله وقالوا نعم الوكيل وبس هذا الحوار محصا بالمحل المحكي بعد القول ادلست من به مسكة في حسن قولك ريد اوصاح وما مفسد وعرواوه بخيل وما احوده وبقية تحت اما او لا فليجوار ان يقدر في المعطوف فعل بقرينة ذكره في المعطوف عليه اي قالوا احسنا الله وقالوا نعم الوكيل ومبدأ اي قالوا احسنا الله وهو نعم الوكيل مع وجود هذين الاحتمالين الطاهرين كيف يكون ما ذكر حجة قاطعة على حوار عطف الانشاء على الاحراز اللهم الا ان يقال التقدير خلاف اشتهر لكن كون قطعة قطعة هذا القدر محل تأمل او يقال هذه الآية الزائدة المقصود بها تنكيث الشارح والخطاب في قوله وكفى اذا متوجه اليه ولا يمكن تشارح ان يصير ان التقديرين المذكورين اذ يقال حينئذ لما حورت التقديرين في الآية فليجور في كلام المصنف مثله فلا وجه للاعتراض عليه واما ثانيا فلان مدحه لما كان وجوب تقدير القول في الانشائية لواقعة خيرا لم يكن عطف ما احوده وما اسبقه من عطف الانشاء على الاحراز اصلا ولا عطف جملة نعم الوكيل على نفس حسي من عطف الجملة التي بها محل من الاعراب على المفرد بل من عطف المفرد اندي متعلقه جملة انشائية ولا كلام فيه اللهم الا ان يقال مراده تصحيح عطف الانشائية على الاخبارية ظاهرا الكفاية في توجيه التركيب الذي استصعبه الشارح فتأمل ورد على المحنثي ايضا باحتمال ان يكون الواو من انصبي وما نقل عنه رحمه الله تعالى من انه لا محال للمعطوف حينئذ الا بتأويل بعيد لا يلتصق اليه وهو ان يقال تقديره وقولنا نعم الوكيل ممنوع لحوار العطف على الخبر المقدم يعني حسنا وفيه نظر لان التكلم الذي لا يندم اليه فيما ذكره ليس كون المقدر لفظه قولنا بل مجرد ان فيه تقديرا بالضرورة داعية فلو عطف الجملة المذكورة على حسنا ولا يخفى ان كون الانشائية حرا يقتضي التقدير عنده لكان تكلمنا مثله ثم الاحتمالات الموحودة في توجيه التركيب من حمل الواو المذكورة على

الاعتراض وادعاء قوله وهو - في انشاء كقوله تعالى الحمد لله على رأى
وال المعطوف على لقوله ع و - قوله وان اسأل الله تعالى وهى جله
حاله لها من لا عيب محذور عيب لاشتباه عليه وان هذا قد كفانا
الخطأ وغيره مؤنه - انيس في كره فانه رائد - فخرى ان لاشتباه
تفصيلها وقد نقل عن ال - ج ان هذا تحقيق لوحده العطف ونسب
الطريق التركيب والحق - اسود السلم بهم من عبارة لشارح نوع
قدح في التركيب والله اعلم بقوله على رأى) اشار به الى ما قبل رفوفه وجعل
اليل مكنا حال تقدير قد او عطف على جله فالى الاصح لان تقديره هو
فالى الاصح (قوله وان شروخ في المقصود) في الصحاح الاوان الحين والجمع
ادوية كرمال وادمة والاطهر ان مراد المقصود مقصود الكتاب ولهذا
ادخل المقدمة فيه مع ابراجها عن مقصود العبر ثانيا والمراد من
المختص في قوله رتب المحصر المقصود منه فلا يسدج فيه الخطبة
ومن العن في قوله هذا من اما في اللافة فاندراج البدع بطريق
التعليق واما في اللافة مع نواتها فالاندراج اظهر (قوله و الشاق
المقدمة آه) في التقسيم لكون مفهومه عديما وقدمه في البيان اساطنه
مأهولة الى انشق الاوان لاشتباهه على اقسام (قوله عن الخطأ في تأدية
المراد) لم يدكر قيدا يخرج الاحترار عن التعقيد المصوى عمود على المقالة
او على الشهرة اولان ذلك الخطأ في كيفية التأدية لامها (قوله هو ما
يعرف به وحوه الحسب) غير الاسنوب تنبها على فائدة السبع (قوله وعليه
مع طهر يدفع بالاستقراء) تقرير المع اى قوله والا فهو ما يعرف به وحوه
الحسب موع لم لا يجوز ان يكون شيئا حر و تقرير الدمع اما مقصود
الكتاب ولم يحده غير المقدمة والصون الثلاثة واعلم ان الشارح حوز في بعض
مصفاة كون الاستقراء في مثل هذا الموضع محمولا على معناه الاصطلاحي
وهو انساب حكم لكلى لشوته في حريساته ورده التبريت بان الاستقراء
العرفى استدلال احكام الحريسات على حكم الكلوى والمقصود من التقسيم
تحصيل الاقسام لانفدية احكامها الى المقسم ادلا بعقل ذلك الاعد حصول
الاقسام ومعرفة احكامها وانه بحث لا لا يجعل الاستقراء دليل على الحقيقة فانها
من قبل التصور ولا تعلق لها بالدليل اصلا كما هو معترف به فيجعله دليل انحصار

المقسم في الأقسام وهو من قبل لصدق المقسم في لدهي
والعدي وكما أن مع هذه أحكام الأقسام وتقسيمها إلى المقسم لأشياء الأقسام
حصول الأقسام كذلك فهو (قوله وخلق من طائفة أمم هي من
الفن الثالث) وذلك لأن المقسم في أو حر الأصاح بعد ذكر المقسمات
هذا ما ليس لي بأذن الله جعه وتحريره من أصول الفن الثالث وقيت أشد
يد كبرها في البديع بعض المصنفين منها ما يتبع أصله أن لعدم
دخوله في من اللاعة لعدم كونه راجعا إلى تحيين الكلام للبيع وإما عدم
حدواه ليكون داخل فيها كبرها مثل الأصاح فانه داخل
في الأقسام ومثل حسن البيان ومنها ما لا بأس بذكره لاشتماله على قائمة
مع عدم دخوله فيها سبق وهو شيان ففقد فيهما قصص حتمية بهما
اكتتب هذا كلامه ولا يخفى أن فيه نصا على دخول القائمة في الفن الثالث
لأنه جعل ماد كرى القائمة فيها ما يتبع أهميته است أحد الأمرين فبين
بذلك أن ماد كرى القائمة داخل في الفن المعلق باللائحة وراجع إلى تحيين
الكلام للبيع والالتصين أهماله وليس راجعا إلى المقسمات الدائفة بل إلى
المرسية وهو الددع (قوله صارت كل منها معهودا فمره) لا يخفى أن الكلام
في الفن الأول مثلا لا يكون إشارة إلى علم المعاني والبيان والالهي الجمل
في الفنون كلها بل إلى ما يميزه عن الخطأ في تأدية المراد مثلا ولما كان
الجمل مبدءا في الفن الثاني والثالث لعدم العهد أخرى الفن الأول مجراهما
سوقا للموسم الثلاثة على نفس واحد ولو لم يذكر التمييز في الأول لقرب
العهد كما فعله صاحب افتتاح لكان أظهر ثم متى الكلام على كفاية الانحدار
الدائي في العهد والأقاليد كور فيما سبق أحد الأمرين المذكور لأن الفن الأول
مثلا وقد يقال ما على كربة الذكرى التقدير في العهد الخارجي لما يجز كلامه
في آخر المقدمة إلى انحصار المقصود في العلوم الثلاثة فهم السامع اجالا
بقريبة التعاري بين أرباب التصانيف أن هناك مواءمة أو ما يجزى مجراها
ليقع كل منها مراء علم من العلوم الثلاثة وقد علم أيضا أن بعض تلك العلوم
يقع أولا بالصورة إلا أنه لم يعلم يقينا أن ذلك مراء علم المعاني أو غيره أو التقديم
الذكرى في بيان الانحصار لا يبعد التقديم في الترتيب الأخرى أن الشارح قدم
في بيان وجه الانحصار ما كان من المقاصد على المقدمة مع تأخره في الترتيب
فانما انصبت ذلك بقوله الفن الأول علم المعاني علم بهذا التقدير أن كلا

من طرفي الخلة معلوم واما المجهول لانهما كما في رد احوال فل قدت
 فالعوية لارمة في ايس الثالث اد الانساب هناك معلوم بلا شبهة قلت
 بموعة والسند بعد العهد (قوله في ان معنى الفصاحة) اشارة الى ان المراد
 بمقدمة الكتاب هي اللفظ كما صرح به في شرح افتتاح (قوله) والحصار علم
 (البلاغة) اي السمي تعلم البلاغة والصبر الذي له زياده اختصاص بالبلاغة
 وقوله وما يتصل بذلك معطوف على بيان معنى الفصاحة والبلاغة واللفظ
 ذلك اشارة الى البيان والمراد به بيان الدقة بين المعنى وبين ان مرجع
 اللاقة ماذا وغيرهما (قوله) مأخوذة من مقدمة الجيش (اي مقوله
 صها او مستعارة) ويمكن ان يكون كل منهما مقولا من قدم والتساء على ما
 عرف في لغة الحقيقة من الوحيين فهما اثبت احتمالات وظهر كلام
 الزمخشري في الفائق مشعر بالنساق حيث قال المقدمة الجامعة التي يقدم
 الجيش من قدم بمعنى تقدم وقد استعير لاول كل شيء قبل مقدمة الكتاب
 اوقع الدال حلف وكلام العرب مشعر بالثبات حيث قال قدم وتقدم بمعنى
 ومنه مقدمة الجيش ومقدمة الكتاب بالكسر وكلام الشارح محمول على احد
 الاحتمالين الاولين قطعاً ثم المقدمة قد يجعل من قدم المتعدي لان هذه الطائفة
 لا تتأهلها على سبب التقديم كائناً تقدم نفسها اولاً لانها البصيرة تقدم
 من عرفها على من لم يعرفها (قوله) يتوقف عليه مسائله اي شروها كما صرح
 به في المختصر والاصل طرده بالنادي (قوله) كعمدة خدمه وحيث هو موضوعه
 المراد من المعرفة مطلق الادراك اعم من التصور والتصديق فيكون في الحاد
 اي التعريف بمعنى التصور وفي الثانية والموضوع بمعنى التصديق قال
 بعض الافاضل التمثيل على رأى القوم فانهم حملوها مقدمة العلم بالتميز
 المذكور ولذلك جعل هذه الامور في شرح الرسالة مقدمة انكتاب للمقدمة
 العلم ونبي التوقف عليها واما على رآيه فليس مقدمة العلم الا التصور بوجه
 ما والتصديق بعائنة ولهذا طعن الشريف فيه بزم ما هرب عنه وهو
 الاحتياج في توجيه قولهم المقدمة في كذا وكذا الى تكلف ولم يطلع بزم
 التناقض بين كلاميه كما وهم البعض واما ما ذكره من انه لا يثبت عنه الا
 مقدمة الكتاب فاعما هو بالمر الى قولهم المقدمة في كذا وكذا والافلاوحه
 لمع كون التصور بوجه مانع قربة مقدمة العلم عنه بمعنى ما يتوقف عليه
 الشروع مطلقاً (قوله) لطائفة من كلامه اح) قال صاحب الكشف

في أوائل سورة الدور المقدمة معرفة اني يمكن ان يكون جعة وانها
ثمة او اربعة وهي صفة ثالثة كآثار الجماعة الحافة لطائفة حول الشيء
وذكر في اوائل سورة الدور ان الطائفة اسم الجعة لطوف ماشي ويحيط
به واقفه انش وثمر وعن محمد بن ابي جعفر في قوله وهذا مصر من مصر
قوله تعالى فولا يعرف من كل فرقة منهم طائفة الا به اسم قطعة من الشيء واحدا
كان او اثرا وقبل الا به مجرد انضمت اليه علامة جعة اعني الذي يروى
انصار طائفت علي بن ابي طالب وعلى ما هو في هذا المعنى الذي هو لا بد
بالارادة هما والمراد من الكلام انصبي لا يعلى على ما عرفت واما قوله
في شرح ارساله وهي امور ثلثة كما في بعض النسخ فاما تقدير المصنف
اي دوال امور ثلثة او مطلق ما هو اسم الله على المعنى تحورا لكمال
العلاقة بينهما مع ان مصب العرض هناك دفع اشكال التوقف فقط
لا انظار فيه ايضا وما ذكره كاف في دفعه او مطلق اسم المعنى على اللفظ
اعني المطلق الامور المذكورة واراد دوالها والقرينة في الكل ماسبق من
اشارته هما وتصرجه في شرح افتتاح ماها الالفاظ فان قلت اذا حمل
مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ يراد الحذف في قوله لا يرتبط له بها اي
بمعانيها ادفعاصد اما يرتبط بمعاني تلك الطائفة لانها اسمها وفي قوله
سواء توقف عليها اي على معاني تلك الطائفة وفي قوله وانتفاع بها اي
بمعانيها ومعلوم ان ارتكاب الحذف في موضع واحد اعني قوله لطائفة اي لمعاني
طائفة اولى قلت بعد ما عرفت ان الشارح نص على ان مقدمة الكتاب
عبارة عن الالفاظ مع ان طريق الافادة والاستفادة لما كانت هي الالفاظ
لم ينجح الى ان يقدر مضاف في المواضع المذكورة هذا ثم اطلاق المقدمة
على الطائفة المذكورة لا يحتاج الى اصطلاح جديد لعدم توقف ما قصده
من دفع الاشكال عما وقع في أوائل الكتب على ذلك ولا الى نقل عليه
من كلامهم كما لا يحتاج اطلاق الف على مثلا على حرة من الكتاب اليهما مع
وجوده على نعت عليه من نعت الكتابين والله اعلم والقول بان تسمية
الالفاظ بمقدمة الكتاب اما يصح اذا كانت دالة على مقدمة العلم حتى يكون
من قبل تسمية الدال باسم المدلول ربما عجم مانه قد قال مولانا معضد الملة والدين
الموقف الاول في المقدمات واكثر ما ذكر فيه مما لا يتوقف عليه الشروع
في المسائل بل نفس المسائل فاذا جار اطلاق المقدمة على ما ليس مقدمة

العلم فلا يجوز في إطلاق مقدمة الكتاب على ما هو هذا واعتراض بعض
 الافاضل بان تعريف مقدمة الكتاب حرام ان يكون كل مسألة من مسائل
 الكتاب اذ قدمت امام المقصود مقدمة في وان ان تقول بعد تسميم بطلان
 اللزم على نهدي تحمي الارتباط المتدبر من تعريف ان لا يكون تلك الطائفة
 من مقاصد ان لا يصدق على المسئلة (قوله) ولزم فرق البعض الى آخره
 ان قلت ثم يحصل الفرق بينهما فست المبينة الكلمة لان مقدمة الكتب
 على ما سبق مجموع الطائفة التي قدمها مؤلف امام المقصود في ما يقدمه
 وان حصل فيه الارتباط والاتباع لا يصدق عليه التعريف ومقدمة العلم معان
 مخصوصة ان قلت فهل يجوز ان مدلول مقدمة الكتاب على مقدمة العلم
 كلا او بعضها فست ثم كما هو انما هو من قول ان شرح سواء توقف احتم وجه
 اندفاع الاشكالين بالمرق ظاهر اما اندفاع الثاني فلا العرف بين المعاني
 والمطروحات الالفاظ كما اشار اليه سابقا واما اندفاع الاول فلا المقدمة المذكورة
 مقدمة الكتاب فلا يجب ان يكون مدلولها موقوفا عليه لشرع فيجوز
 تأخيرها فان قلت هذا الدفع انما يصح اذا لم يكن معرفة العباية
 مما يتوقف عليه الشروع فان هذه المقدمة مشتقة على بيان غاية
 العلوم الثلاثة كما سبق قلت ما توقف عليه الشروع التصديق بان له فائدة
 مخصوصة ترتب عليه واما الاعتقاد بما هو غاية وفاقته في الواقع فلا كما
 صرح به المعنى في حاشية الصمري ان قلت ما التكلف الذي احتاجوا
 اليه في التعصبي عن الاشكالين قلت اما التكلف في دفع اشكال التوقف
 فالقول بان المراد الشروع بالصيرة اذ هو تكلف على رعه وكيف لا
 والشروع بالصيرة لما كان يحصل ما يريد مما ذكر في اوائل الكتب وما نقص
 منه كما اعترف به العاضل المعنى لم يصدق على الامور المذكورة انه
 يتوقف الشروع بالصيرة عليها اللهم الا ان يقال المراد توقف الصيرة
 على بوجهها بحيث يحصل به في ضمن اي فرد كان او يقال المراد توقف
 احد من حدود الصيرة ولا شك ان احد الحاصل بالاربعة لا يحصل
 بالثلاثة وبالاثنين وبالواحد فان قلت الحاصل بالواحد حاصل بالاثنيين
 قلت ان تضمن الاثنان ذلك الواحد فلا ضرورة لحصول الموقوف عليه
 والا فلا نسلم الحصول فتأمل واما في دفع اشكال الطريقة فاعلم ان اراد به
 ما ذكره المؤدق في شرح الفتاح من ان في تجريدية والمعنى ان هذه
 مقدمة تخرج منها هذه الثلاثة وتستطع منها او اراد به بعض ما اراد الشريف

ولرفع اشكال انطرية في قولهم المقدمة في كذا وحده آخر وهو
تقدير المصنف اى وضع المقدمة في كذا فلا سر طرية الشئ في نفسه
(قوله لافائدة في ذكرها لا محالة) المراد من الاطبات معناه المعوى اعنى
الطوبى والكلام من قيل اسعياق لحسن كإميل في قوله تعالى لا تدع قوس
فيه الموت الملوثة الاولى (قوله تعالى من الامة والظهور) العطف
تفسيرى وفي العارة اشهر بان مدار تركب مصاحبة على الظهور
واما كون مصاحبة من الظهور فيه تردد لان المفهوم من
المصاحبة عدم الجرم في ذلك حيث قال فصيح العجمي بالمص مصاحبة
حادث لغته حتى لا يلحق واصح العجمي اذا تكلم بالعربية واقصصت
الشدة اذا انقطع لساؤها وخبيص لسانها وقد افصح الهم اذا ذهب اليها
عنه وافصح اصح اذا بدا صوته وكل واصح مصص وافصح الرجل
من كذا اذا حرج منه ثم كلامه وقول شارح وافصح به اى صرح بدل
على ان المعنى المعوى امر وحوذى وهو الظهور وفي التفسير الاول اشارة
الى ذلك ايضا حيث قدم الامر الوحوذى وهو اطلاق اللسان واخر
العدوى اللارم له فايراد العاصل المحشى هذا المعنى في موضع اثبات ان
المعنى المعوى الامر العدوى محل نظر الا ان يجعل وحلصت عطفها
تفسير بالانطلاق بقرينة السياق وكلام الشارح في شرح المفتاح بان
مصاحبا الامر العدوى حيث قال في تفسير المصاحبة هو من قولهم فصيح
الاجمعي اذا حلصت لغته من الهكة لحادث وان يلحق واصله من فصيح
الهم اذا اخذت رغوته فدهشت لسانها (قوله يوصف بها المفرد) ذكر
في المختصر ان المراد بالمفرد ما يقابل الكلام وفيه تأمل لان المصص صرح
بان البلاغة يوصف بها الاخيران فقط وعدم انصاف المركب التقيدي
بالبلاغة محل تردد ثم ان اصاصل المعنى رد التأويل في جانب المفرد لزوم
الاحتياج حيث في تعريف مصاحبة المفرد الى قبود اخر يتخلل بدونها
فاختار التأويل في جانب الكلام واورد عليه ان المفرد يتناول الاعلام
المركبة مع جوار اشتغالها على توافر الكلمات كأمده أمده اذا سمي
به فالاحتياج المذكور باق ويمكن ان يقال لانتم ان أمده أمده اذا
سمي به كان كل من جريته كلمة حتى يوجد فيه توافر الكلمات بل كل
منها بمنزلة حروف المعاني حيث عد المحققين ادلا بقصده في هذا

الموضع معنى أصلا (قوله وقصيدة قصيدة) في النظم القصيدة مأخوذة
من القصيدة لأن الشاعر عن قصد نحوده وتهددها والهاء على ما عرفت
في نظائره من الوجهين أو من القصيدة وهو أمح السمين الذي تقصد أي
يتكرر إذا أخرج من قصيدته لئلا يجهلها به كاستدراك السمين للكلام
الجرلي القصيح والعب لم يردى منه والهاء للوحدة وقيل القصيدة
من قصدت الكلام أي قطعت (قوله كاستدراك القصيدة) بقا في العرف
لأنشاء الشعر والنظم (قوله ولم يجمع كلمة بعده) قيل عليه لدليل لا يطابقه
الدعوى ألا يترك من عدم وصف الكلمة عدم وصف المركب التقيدى
واحيف من المراد بالكلمة ما قبل الكلام بحرفه السابقة بحرفه الأول
المركبات التقيدية (قوله واعم انه قد كانت الفصاحة الخ) توسعة الدعوى
الاعتراض الذي ذكره بقوله وحسنه لا يوجب الاعتراض إلا أن الالبس حينئذ
أنه كقول له وكذا كانت البلاغة إلى قوله وكان كل من الفصاحة والبلاغة الخ
في حين الشرط قريبا بالشرط الأول ويقول في الجواب حرم من القصيح كذا
والجمع كذا كما لا يخفى ثم هذه المقدمة هي التي بي عليها الشارح الحكم بالقصيح
في تفسير الفصاحة بالخلوص وهو المناسب للمعنى القوي الذي ذكر الشارح
فان تم ثم الدست ثم المراد بالقوا من القوا من القوية والعربية والقوية لا السبابة
والمراد بالحرمان على القوا من الحرمان عليها أو إذا تركها لا يكون لها مخالفة
القياس ولا ضعف التلخيص (قوله وقد عملوا من الالفاظ الخ) قيل ولا بد من بضم
إلى قوله وقد عملوا وعلم المصنف أيضا لأن علمهم لا يكون حذرا لهم
المصنف ولا احتياجا إلى ذلك لدخول المصنف في الجملة (قوله وقد ناسخ
في تفسير الفصاحة بالخلوص) نقل عنه أن وجهه كون الخلو من الأرماء غير
محمول بكون الفصاحة وجودية والخلوص عدميا فلا يصح أن الفصاحة
هي الخلو من الأرماء وأنصح أن المصنف هو الخلو من الأرماء استقام في الجملة لقصد
المسألة وأدعى كونها بالخلوص ورده الشريف بأن هذا الوجه يقتضي
عدم صحة التعريف لا امتناع التعريف باللباس على ما هو المشهور والدعوى
المدكورة لا يلتفت إليها في التعريفات ويحور صدق التعريفات على الوجوديات
كما في قولنا الباطن لا سوادا وجمع وجودية الفصاحة بل كونها عبارة عن
الخلوص أنسب بالمعنى القوي واحيف من الأول بأن كتب الأدباء مشحونة
بالتعريف باللباس لا عرض منها ثم علم المعنى واتبع كافي المعنا والمعرض

ايضا من المتعقبات على حوزة وعلى شئى مراد شرح على من التفسيرى
ولاشك في عدم حوار جن لمدى على وجودى طريق التفسيرى
وبالشرح ان يقول ان اردت وجودى لوجود و لمدى المعلوم
لما حصل اسلب حراً من مفهومه ولاشك ان المعلوم لا يصح حمله على
الموجود لاقتضاها انما الاختار في لوجود على ان في ذكره من اشكال
مناقشة لانه ان ارد بالاسود عدم السوار فهو لا يتحمل على السباض
لان السباض لا يكون فردا لعدم و لا ريد به معنى غير هو ايس لمدى فبعض
ومن الثالث انه لا يتحقق على من له قسم في صفة العرفة ان اللفظ اوصف
باصحاحه وقيل في هذا القصد فصاحف يراد به سلاسه وحراله وما
يؤدى معناه لا يحد انه ليست قد يقصد كيب وكيت وان كان انى لارما
للاول ويرد على الاول ان الجار انما يربك في التعريف اعتمادا على
ظهور القريسه كما صرح به الشارح والمضى في الموضع المذكور من
شرحهما لتفصيح الامر فيما نحن فيه على خلاف ذلك اذ لم يشتهر
بالاصحاح ما احتج به على ذلك نسبته في التفسير المطلوب كيب
والمدعى انه عين المخصوص والمحملة لا يتحقق على المصرب عدم حوار مثل
هذا المعنى لاختلاله عما قصد من التعريف وعلى انى ان قوله وان صح
الاصحاح هو المخلص بأبى عن جن الجن على ما ذكر كما لا يتحقق وعلى قوله وما
لشارح انه لا خلاف في حوار جن العدميات الملقى المذكور على الوجوديات
ولذا احتاروا في تعريف الجن كونهم تعبيريين وهو ما يتعدي دائما معنى
ان ما صدق عليه ذات واحده وحوار صدق المهورات لمدى على
الموجودات الخارجية بالاشتهاد به (قوله لا يوه لارما له) تعليل للتفسير
(قوله تسهلا للامر نفيع للباحث) وقيل العلة الاولى لتعيل لتفصيح وادى
تعليل به ايضا بملاحظة التعليل الاول وانما ان التسامح المنى على التفسير
بالارم منه تسهيل للامر ذلك ان تقول العلة الاولى علة للمحكم بالاصحاح
والثانية نفس التسامح ثم وجه التسهيل في التفسير بالارم المذكور معرفة
المخلص عن المراه يحصل بمطابقة من ابواب اصحاح وغيره ومعرفة
المخلص عن معرفة القياس يحصل بمطابقة مختصر من مختصرات الصرفة
واما معرفة كثرة الدور من العرب معرفة بالاصحاح الى تسامح ترا كيب احار
الاعراب المخلص المنتشرة جدا ولا يتحقق ان ادساق اشق (قوله ثم كاس

المعاملة في انفراد راجعة الى الامة (المراد من القفه الصرف اذ قد يطلق عليه ايضا كما ستظهر ويحتمل ان يراد برجوعه الى اللغة رجوعها الى القياس المستنبط من استقراء مفردات اللغة اذ كورة في علم الصرف كما سد كره فيما بعد وادى لم يتعرض لمراجع الضر لانه لا يدخل له فيما قصد ذكره في المفرد والكلام واحدا وهو سلامة الخس (قوله كما شمس حقيقة من مختلفات) يحتمل التفسير بان يكون الاتحاد في الحقيقة محروما به وهي الكون اذ كور كما هو الظاهر من كلامه ههنا او من سلامة من الامور المذكورة كما اشار اليه في شرح المفتاح ويحتمل ان يكون زرد اسم قوله تعدد جمع الخلق المختلفة لابي ما ذكرناه لان معناه ان جمع الخلق المختلفة متصدرة فكما ما هو في حكمها اول الكلام ههنا في فصاحة المفرد وفصاحة الكلام وههنا في الفصاحة باقسامها الثلاثة والبلاغة فيسميها (قوله لعمري محضوها) قيل اظهر ان يقول لمي محضوله اذ لا تعدد للبلاغة القفه الا هم الا ان يراد ان حريات البلاغة ولا احتياج الى ذلك اذ لا بد في ان يقال البلاغة لمن ونعمير به سبيل ان يكون محضول الكل ومرجعه شيئا واحدا (قوله ولا يوجد قدر مشترك) هذا عذر عدم تفسير مطلق الفصاحة ايضا ومعناه انه لا يوجد قدر مشترك مع عذر اطلاق لعدم اشتراك فلا يرد ان لا مشترك له شيئا الا يوجد من معي به قدر مشترك كما في الحقيقة والخواهرية في العن مثلا (فانه لا اطلاق الفصاحة الى آخره) تعليل لقوله ولا يوجد قدر مشترك ودفع لتوهم كون الفصاحة قدر مشترك وقوله ولا يضي توضيح لتعدد تعريف المطلق في المشترك القضي مثال لاستدلال على الدعوى الكلية اذ لا احتياج الى الاستدلال وكذب يعرف المطلق فيما لا مطلق فيه فمل (قوله نظرا الى الساهر) يحتمل ان يكون زردا في ذلك ويحتمل ان يكون حرما لعدمه وان كونه مشتركا لفظيا مبني على اظاهر واعلم ان المراد بتعدد جمع الخلق المختلفة في تعريف واحد تعدد على تقدير ان يعرف شي على وجه يعرف تمام حقيقة كل من يختلج الخلق المدرجة تحت لانه يتعدد تعريفه يوجد بدرجة تحت مختلفات الحقيقة لوجوب المدرجات الا وان تحت تعريف الجنس والشارح اراد تعدد مطلق الجمع ولهذا قيد بقوله ولا يوجد قدر مشترك بينهما ولورث هذا القيد وحل تعدد الجمع على الواحد الاول كما سببه على واحد يخصه ويليق به لكان اظهر فمل (قوله وحيث لا يتوجه الاعتراض الخ) قيل فيه ناسخ لا الاعتراض على قوله فقول كل واحد منهما يقع صفة آه علا حصة قوله

٩ قوله مطلق العيين
في اطلاق المطلق على
المشترك اللفظي بالنسبة
الى معانيه لا يخلو عن
نسخ نسخة

لم اجده على هذا القول وهذا الاعتراف ورد حطت حتى على انفس
 في حال حيوته والجواب للصف فيه فان قلت عذره بانه ح ٥٥
 للناس في تفسير المصاحفة والبلاغة اقوال مختلفة لم اجد في ٥٥
 ما يصلح لتعريفهما ولا ما يشير الى الفرق بين كون الموصوف بهما الكلام
 وكون الموصوف بهما الكلام ومقتضى هذه عبارة كما ترى ٥٥ تعريف
 او ما بهما بهذا الوجه ان يكن معهما من كلامهم بطرق الاشارة ايضا
 واما كان التفسير المذكور مأخوذا من اطلاقهم وعذر انهم حكى
 معهما من كلامهم بطرق الاشارة في يصح ان لا يرد وجه المصير
 الى جواب المصنف ان المراد من الناس اليهوديون فب ٥٥ استفاد
 من عبارة الانصاح ان الاقوال التي ذكرها الناس في تعريفهما واهت
 المصنف لا يصلح لتعريفهما ولا تشير الى الفرق بين كون الموصوف الى آخره
 ولا يثبت به مع ما يصلح لتعريف من اطلاقهم واستفادة الفرق
 من اعتبارهم وان يرد عذر انهم المذكورة في صدد التعريف فلا اشكال
 (قوله فالمصاحفة الكثافة في الفرد) اشارة الى ان الطرف اعني في الفرد
 مستقر صفة المصاحفة واما لم يقدّر المتعلق بكرة مع تصرحه في شرح
 الفتاح ان الفرق بلام الحقيقة كانه يهود الدهى في حكم الكره لان القياس
 وان اقتضى ذلك لكن الاستعمال لا يبعد بخلاف اليهود الدهى ثم لا تقدر
 المعرفة ناش من انهم كما يظهر من كلام الفاضل المعنى لاس دلالة الطرف
 وقد نهت في مباحث الحمد على ان اسم الفاعل المقدر في مثله بمعنى الثبوت
 واللام فيه حرف تعريف لاسم موصول فلا يلزم حذف الموصول
 مع بعض صفة فان قلت المصاحفة وان يكن بمعنى المصدر الا ان معناها
 الاصطلاحي هو الخلو من ذلك في الفرد طرفا فلما تعلق بها بذلك
 الاعتبار قلت ليس ذلك معناها مطلقا بل باعتبار اعتبارها الى الفرد
 والا وجه للاحظة كونها بمعنى الخلو من قل تعاق الطرف به كما لا يخفى
 واما ما ذكره المحشى من تجويز تعلقها باعتبار تضمنها معنى الحصول
 والكون كما يجوز على الله في قوله تعالى وهل تالله الحضم اتسورا والخراب
 والحدث في قوله تعالى وهل اناك حديث صيب ابراهيم المكرمين
 ادد حدوثا عليه فبيد ان المراد من تضمن معنى الحصول والكون ان كان
 مجرد الاتصاف به ولو في نفس الامر لم يكف في العمل والاجار العمل به
 ورحل في الظروف وان كان انهاءه منه باعتبار نسبتها الى محله وموصوفه

فذلك النسبة اما لايه التقطيعه او بحاله واما اعتباره من الامر فقط وكداية
 الثاني : وعنه كما هت عليه والاول : سم كافي الامثلة المذكورة حيث ينسب
 السد الى الخصم والحديث الى صيف ابراهيم بالاصفة لكن القصاصه حالية
 عن نسبة ابي موصوفه لاسم البعد ولا بحاله مثل الاصفة فلا وحده لقياس
 القصاصه الى الامثلة المذكورة فليأمن (قوله ومحالفة القيس للعوى) اي لم يقل
 ومحالفة القيس الصرقي وان كان المراد ذلك اي الى ان مثلاً القيس الصرقي
 استقرار الامة (قوله حتى لو وجدني بكلمه شئ الى آخره) اشارة الى ان معنى
 السلس انكلى لا على رفع الابطال الكلى ولهذا نقل عن الشرح انه لو اُعاد من في
 قوله والمراية ومحالفة القيس لكان احسن (قوله بوحث تقهها على الناس)
 الثقل بكسر الهمزة وتحريل العين صد الحقة وهو مصدر ويشكبه الحاصل
 بالمصدر الاول هو المراد ههنا (قوله بهمع) هو بكسر الهاء وقح
 الخاء المعجمة وكسرها بنت اسود في تكملة انصراح ر اروا به تركتها ترمي
 بهمع ضم العينين المهملين بينهما هاء وخطاء المعجمة وقبل اعم هو
 الطمع بمحائين معجمنين مصمومين وعينين مهملتين (قوله جمع غدرة)
 في التلخيص المدبرة القصصة من الشعر ويقال لشعر الذي يقع على وجه
 المرأة من مقدم رأسها غدرة لانها عودت اي تركت قطلت (قوله والضمير
 طائد الى الفرع في البيت السابق) وهو قوله ومرع يزى انتى اسود فاجم
 انيت كقو الصلة المتشكل وقد روى عدا برها فالضمير اجمع الى الطبيعة
 ثم الفرع الشعر السام والمبى الظهر واسود صفة بفرع وكداية فجم وهو
 الشديد السواد كما نفختم والانيث الطويل لكثير الاصول كذا في التلخيص
 من ان السات يأت ثمانية اي كثرة التفت والقو كداسة الجملة وهى فيها منزلة
 المفقود في الكرم والمتشكل بمعنى ككثير المتشكل بكسر العين صفة للقو
 والمتشكل وكذا المتكول بضم العين الشعر اخ وهو ما عليه البسر
 من عيذان القو يقال تشكل القوارا كثر شمار مجده (قوله الى العلى) جمع لمبا
 بضم العين والقصر تأنيث الا على (قوله جمع عقيصة) ويحتمل ان يكون
 جمع عقيصة بكسر العين وسكون القاف كرهمة ورهام صرح به في انصراح
 وقد روى بدل المقصص المداوى وهو جمع مذكر وهى حشبة ذات
 اطراف مدري بهما الطعصام ويسقى الكدس والمراد بها في البيت المشط
 وفي التعبير المداوى مسالعة لا يخفى (قوله وهى الحصلة لمجموعة

من الشعر) الحصلة بالصم ليفة من شعري أساس اللاعة ومحمل اللفة
ان المقيدة خصلة يتحد منها من شعري فلو لم يتم مقدها حتى يبقى
التواءها ثم يرسلها ثم يكون العين وقصبة نمة في شعر لكن القصح نحو ذلك
في التطريش (قوله يعني ان دواء مشدود على الرأس محبوط) فان قلت
من اين يفهم هذا الشد من اليد قلت يفهم في الحجة من مستشرات
خصوصا اذا قرئ على صيغة معمول وبهم ايض من المقاص لان المقيدة
شعرات مقص وهو الخيط الذي يقص به اطراف الدوائر كدائي الحمل
وقول الشارح المجموعة من المتعة بشعرى ذكر والحجة المقص على
تفسير الشارح هي العذار بعد ان شئت لا غير وسهر ان مراد الشعر هو
ان شعر مدوحه ينقسم الى ثلثة اقسام لاني اربعة كما توهم (قوله والعرض
بيان كثرة الشعر) ولهذا جمع المقاص مع انفراد انتهى و يرسل تعبها
على ان المقاص مع كثرتها كما بها تعصب في شئ واحد ومرسل واحد من
جملة كثرتها (قوله ورسم بعضهم) الى قوله زال ذلك انقل الرابع هو
الحاصل ثم المشهور ان الحروف الخمسة هي حروف منتزعات خمسة
والجوهرة ٧ ماعداها ويحتمل قول بعض اذا عرى حمد مطيع والشدة
حروف اجتزعت والرحوة ماعداها وماعدا حروف لم ير وعما وهذه
الحروف تسمى الحروف المتدله بين الرخوة والشددة واحتر صاحب
الفتح ان الجوهرة هي الحروف الخمسة في قولنا قد ترجم ونظمت
ووجه الصط مدكور في اول بحث البحر من شرح امصح للشريف
(قوله وهو سهولان الراء المهمة الخ) لو كان منشاء النقل ما ذكرت ان كان
مستشرق اصبا نقبلا مع انك معترف بامد نفلة ولو مع عدم التوفر من
مستشرقات لكان ما ذكره الشارح ابط لا مررا هذا في شرح الابيضاح
لشمس الدين الكيساري انما لا يوجد النقل في مستشرق لان الراء
المهمة وان كانت من الجوهرة الا ان بحيرة الله التي هي من حروف الدلالة
ارست النقل الحاصل من توحيد الشئ بين ما ذكر هذا وقد احببت من
النظر ان مراد هذا القائل ان النقل ناش من اجتماع الشئ مع التاء
والراء بمعنى ان منشاء النقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة والحاكم
بذلك هو الدوق برشدك اليه قوله ولو قال مستشرق لزال ذلك النقل

٧ و ماعداها هي
الجوهرة ويحتمل قولك
اعظم قد صح زور اذ
لم يح
٦ المختار صد ان
الحاجب ان حروف
رب مثل سميت حروف
الدلالة لسهولة جريها
والتلفظ بها لان الدلالة
هي السهولة من قولهم
لسان دلق بكسر اللام
من الدلق يكون اللام
وهو يجري الجلب في
وسط البكرة وقال
صاحب الكشف
سميت بذلك لان الاعتماد
يها على دلق اللسان اي
طرفة ورد بانه لا يعتمد
على طرف اللسان الا
بعضها فان الميم والياء
والفاء منها ولا مدخل
لها في طرف اللسان عند

لانحاء هذه الحروف المخصوصة وفيه نظر لان توصيف ارفع الحروف
 المذكورة بين انواعها لموصوفى حيث لا ينبغي على لدوق السليم واما
 المستعاد منه ماد كره الشارح المحقق (قوله ومن العبد مدهو بخلافه) اضافة
 العبد الى الصبر ارجع الى مخرج لفظة ولهذا حدث اللام في المصنف
 ثم هو من فين اعطى على معمولى عامل واحد لا على الطريقة السابقة
 كما في قوله رأيت ريذا في المصنف وفي السوق عمرو والان قوله ومن العبد
 عطفت على قوله من القربى المخرج وقوله ما هو بخلافه على قوله هير
 مسافر ومثله شايخ وشايخ الصبر في بخلافه راجع الى غير المتأخر لا الى
 المتأخر بدليل ان قوله كلف من لك لا يكون هذا حيث دليل على
 الجزء الاول من مدعى وهو ان ليس التأخر بسبب هذا المخرج بل يكون دليلا
 اخر على الجزء الثانى وهو ان ليس ذلك بسبب قرب المخرج ودان الاول
 يستعاد من قوله بخلاف علم حيث وجد في العبد بلا تأخر هذا لكن القول
 ما نحو الماعهد وفسحه غير مسافر وقوله ملع من لا يظنوا من اشكال
 قوله كلف اى امرع في السير قوله لا يوجب انه الكلى هكذا وحدنا
 صرة الشرح واما كثر الجمع وفي بعضه انحاء وصف الكلى وانظر ان لفظ
 الوصف مطلق في النسخة الاولى عن قلم المصحح للشرح او من قلم المصحح للنسخة
 التى وقعت في نسخ الشارح لكن يعنى ان يجهل كلام المؤيد حيثما اصاب على
 ما ذكره بتقدير المصنف اذ لا يلزم ما قل كون فصاحة الكلمة وصحة بحره
 فصاحة الكلام فان قلت قوله في الرد لا وصف لجزئها يؤيد النسخة
 الاولى وان اشترح حن كلام مؤيد على ما ادرمها وليس في كلام المؤيد
 على النسخة الاخرى ان فصاحة الكلمات وصف لجزئها فصاحة الكلام بل
 انها وصف لجزء الكلام واما هو على النسخة الاولى حيث اراد فيه باخرة
 نفس الكلمة وبالكلمة فصاحة الكلام اذ الكلام في انه لا يلزم من انشاء
 فصاحة الكلمة انشاء فصاحة الكلام فوجب ان يربط بالكل تلك النسخة
 ليتم التقريب بنت معنى قوله لا وصف لجزئها ان ما ذكر من تأييد انحاء
 يتم اذا كانت فصاحة الكلمة وصحة لجزء فصاحة الكلام خارجا عن التعريف
 وليست كذلك لان المؤيد ارجاه وبى عليه التأيد فتأمل (قوله لاه ووع) ي
 وقوع مفرد غير عربى في الكلام العربى واما ما ينوهم من الاسترقاق راسى
 والقسطاس روى والمشكاة هدى مع وقوع هذه الكلمات في قرآن مجموع

لحوار توافق المعين كالصبيان والنور ولما لم يخل هذه المنع من ضعف لما
 صحح النقل عن محول الفصاحة والتعبير بوقوع العصبى فيه واتى الفصاحة
 على وجودها في ابراهيم ويوحنا ماذر الى التسليم وانشأ الى عدم اخروج
 الكلام المشتمل على غير العربى من العربية ، ومع والى ان معنى قوله انا اترليه
 قرأنا عربيا عربى الاسلوب والعدم على ان الصبر في اترليه قد يرجع الى
 السورة باعتبار كونه قرأنا واطلاق القرأ على بعضه شائع ثم ثلث
 وسلم ان معنى الآية عربى المتن لا الاسلوب والنظم فقط لكن ادعى انه
 يجوز على التعريب او عسار اكثر الاحراء انه يجوز ان يوصف
 انكل من حيث هو كل حقيقة ، هو صفة اغلب احراءه ولما كان
 هذا مقصدا ان يقال فصر توصف الكلام بالفصاحة على سبيل التعليل
 ايضا حقيقة ذلك الاعتبار ايضا دفعه بان الفرق ظهر لان
 فصاحه الكلمات كلها شرط في فصاحه الكلام دون عربيتها في عربيتها
 ولما استشران بف ل اما اشترطوا فصاحه الكلمات في فصاحه الكلام
 بمعنى المركب انما والمركب متعلقا واما اشترطوا فصاحتها في فصاحه عدة
 من اقرار الكلام معناه مام خاص كالسورة مثلا فغير ثابت قال وعلى تقدير
 تسليم الى آخره وهذا الاخير ثم الكلام وسقط الاحتجاج الى بيان خروج السورة
 عن الفصاحة ما شئت لها على كلمة غير فصحة في البطال ما سبق الى بعض
 الاوهام وربما يقال انهم اشترطوا في فصاحه الكلام كون كل كلمه من كلماته
 فصحة والكلام يشمل السورة بما فيها من القرآن بقوله في توجيه النعم
 الاخير واما اشترطوا ان يكون له غير ثابت ومع لكن الشارح على سبيل التعليل
 (قوله ما هو ذا من الجهل او الجهل) لانه تعالى ان كان ما لا يسم فصاحه
 ما فى به ولم يقدر على ان يدعى فصيح ثم ساق وان لم يعلم واعلم وقد روى على
 اراد الفصحى لكنه لم يورده (لم الجهل في لاوب والسهم في التلوي وهو
 نتيجة الجهل ويرم الجهل على التقريرى واعترض عليه التلوي ما يختار
 السات ونعم زوم السهم لحوار ان يختار غير الفصحى لحكمة تكون دلالة
 على المعنى المراد او صرح من دلالة الفصحى او غير ذلك مما لا يطلع عليه
 وعرضه على الشارح فاستحسنه وندب ما من القرآن انما فى به معبرة
 وتصدقا للرسول عليه السلام والاعجاز اما هو بالاعادة المشروطة
 بالفصاحة ووجود كلمة غير فصحة موجب لعدم فصاحه ما شئت ل

٧ اشارة الى ان ليس
 مراد الشارح بقوله
 باعتبار الاعم الاغلب
 انه منى على التعريب
 التعارف كما رجه بعض
 يحشى هذا الكتاب اذ
 حيث يكون وصف
 الكل بلك الصفة مجازا
 ولا فرق في ذلك بين
 العربية والفصاحة اذ
 لا قاذح في وصف الكلام
 مجازا بالفصاحة باعتبار
 اكثر اجزائه وهو ظاهر
 وسباق كلامه بصير الى
 الفرق وبالجملة مدار
 الفرق جواز اتصاف
 الكلام بالعربية اذا
 اتصف به اكثر اجزائه
 دون لفصاحه وان كان
 محل تأمل

عليه من المقدار المعبر بالاتفاق الموجب لعدم بلاعه فلا يكون معبرا وهذا
الجواب ليس شاملا لأنه منى على ان فصاحة الكلمات لازمة في فصاحة
الكلام مطلقا كما اثر اليه بقولنا وورد به مال مع ان الكلام على تقدير
تسلم عدم خروج السورة عن فصاحة لعدم فصاحة كلماته (قوله غير ماهرة
المعنى) تفسيره وحشية كما سيصرح به الشرح وغير معنى لاولها ذات ظاهرة
(قوله ولا موضة الاستعمال) اعاد التي استنفاد من غير كافي قوله تعالى
غير المعضوب عليهم ولا الصالين تنبيه على ان النبي يتعلق بكل من المعطوفين
لا بالصواع من حيث هو ثم عدم ظهور المعنى وعدم ما نوسبة الاستعمال
المعنيين من فصاحة النظر الى الاعراب المختص من سكان الوادى لا دأمر الى
المولدين (قوله على رى حجة الجدة) اخون كقوله تعالى امدة حجة والدة
الجل ايضا كافي قوله تعالى من الجنة والناس وكلا المعنيين جازر الارادة
ههنا وفي بعض الروايات دى حجة قيل وهو لم يحوط في نسخ الصحاح
تصحيح والمعنى احتجتم على احتم علكم على من ادعته الجنة (قوله ه حشيه
مرة) في الصحاح ه ح الشيء بهج هجاي ورواه غير متعد ولا يتعدى
فالطرف على الاول اما مع والياء للتعدي او معى في او مستقر حال
من فاعل هاجت وهى على ان فى رائدة في المفعول ثم ان المراد بهجان
المررة كونه معى عليه نصرا عن المذهب بالذهب (قوله مؤثب عليه) المؤثوب
الطهرة ونطاق عليه به شخص معنى الاحتمع (قوله فاقبت) من الافلات
وهو الخروح (قوله ودفلة ودها مرسم) عطف على واصها في البيت
السابق وهو زمان ادت ودها مصب امر راقا وحره ارجا وقال ارماس
اسم امرأة واعلج عدما بين انا وازراعيات والامر المص والابق
التمسان وانصرف العين والارجح بين الريح فخرت وهو عظم العين
وحدها من عس والطفلة يفاض العين مع سواده وقد يستعمل في الحديقة
(قوله مدقة مطولا) اشارة الى تفسير مرجم وهذا التفسير موافق لما في
الصحاح واعتبر في الاساس في تفسير ارجح الاستقواس ايضا وورد يؤيد
ذلك بما قاله جسر بن ثابت في مدح رسول الله عليه افضل الصلوات واكمل
السلطات يعين دعيوس من تحت طاحب ارجح كشق الون من خط كاتب
قال التثنية بالون المشوقة اى المكتوبة ان يحسن باعتار معنى الاستقواس
وانت خير من هذا التأييد انه يتم ارجح كشق الون صفة كاشعة لا مقيد

لأرجح ولا صفة للحاجب وبالحتملة قوله فان التشبيه بمشق اسون انما ينص
 باعتبار معنى الاستقواس مسلم الا ان اعتبارا في الحاجب كاف ولا حاجة
 الى اعتدائه في الأرجح كالايتقى وقد اس الاسرى الزح طول امتداد الحاجبين
 مع هور شرهما (قوله اي تاسيب المريحى او كاسراج) بين حاصل المعنى
 وتطبيقات العبارة عليه على وفق القاعدة ان يقال فعل قديحى لفظة الشئ
 الى اصله نحو غمسة اي دسسته الى تخيم فمخرج بمعنى منسوب الى المخرج
 او المخرج اي ما يشابهه فوجه المخرج هذا ووجه السعد ان مجرد
 النسبة لا يدل على التشبيه فاحده مها بعد وقد يخرج على ان فعل
 قديحى بمعنى صيرورة فاعله كقوس اي صار كالموس وبمعنى صيرورة
 فاعله اصله نحو غمرت الماء اي صارت عجورا وبمعنى صيرورة فاعله اد اصله
 كورق الشجر اي صار ورق فمخرج على الواحد الاول معنى الصار
 مثل المريحى او المخرج والتبني الصار احدهما على معنى التشبيه اي
 مثل احدهما وعلى الثالث الصار داسراج وهو مختص بالمخرج الثانى ويرد
 على الواحده التثنية انه يدعى ان يكون الصار في مخرج على صيغة
 امم الفاعل لان مخرج على هذه الواحده التثنية لازمة لايتنى به اسم المفعول
 (قوله وهذا قريب من مخرج الله وجهه آه) الاشارة الى المعنى الثانى اي قوله
 كالمراج في المريحى ووجه القرب والمرق ظاهر (قوله وانما يحمل اسم مفعول
 منه اي آخره) حاصل السؤال انهم لم يحملوا مخرج اسم مفعول من مخرج
 الله تعالى وجهه لثلاث يكون مما احتج الى تخريج وجهه بعبده حتى يكون
 قريبا وحاصل الجواب الاول انهم لم يفتروا على استعمال مخرج بمعنى يفتح
 في الاصل لكونه مولدا متحدا من المخرج فلم يفتروه لانهم انما يعتبرون
 اللغات الاصلية لا المولدات فقوله لاحتمال انهم لم يفتروا وقوله وان يكون هذا
 مولدا وجه ٦ واحدا الثانى في موقع التعليل للاول وبوجهه انه وقع في بعض
 نسخ لاحتمال انهم لم يفتروا وحاصل الجواب الثانى اعنى قوله على انه لا بعده
 ان مخرج الله وجهه لا بعده ان يكون من المراته المنصوصة اعنى مما يحتاج الى تخريج
 الوجه البعيد ان يكون معناه جملة كالمراج فلا يبعد حمل مخرج منه عدم كونه مما
 احتج الى تخريج الواحد العدم وقوله وانما صاحب يحمل الله عز وجل على الجواب
 الثانى هكذا يجب ان يعلم المقام (قوله لا يقال المراته الى آخره) حاصل الاعتراض
 ان الواحشية اخصى من الغرابة ان يوجد لفظ غير ظاهر المعنى ولا يشتمل على تركيب

٦ وانما لم يحمل قوله
 لاحتمال الى آخره ووجهها
 مستقلا لثلاث على ان
 الحكم بالغرابة بعد
 الاطلاع على حقيقة
 الحال فلا يحسن محله

تعبير الطبع عنه تعريف امرائه بها تعريفاً بالاحص وهو غير حسن وان حوره
 بمصهم وانما في عدة في قوله فان تعريف يحور ان يكون عدة يكون التعريف
 عبارة عن الكلمة ثم التفسير في تفسيره راجع الى امرائه في ضمن التعريف ما ذكره
 المشهور وانما قوله هو في حسب قوم دون قوم فهو على حذف مضاف اي بحسب
 قوم دون قوم ووجه ذكره في معنى ان امرائه غير الوحشية لانه قد يكون المعنى
 بالنظر الى قوم قريب او لا يكون بالنظر الى قوم آخر وكذلك الوحشية بالمعنى المذكور
 بل هي بالنظر الى كل من له دون سليم (قوله بل الوحشية) فيريد لفصاحة
 المقرد تأكيذاً لما سبق من عدم حسن التفسير المذكور وقوله لفصاحة متعلق
 بقيد والمعنى ان الوحشية بيد لفصاحة المفرد معتر فيها دلالة على امرائه
 اي ليس عيبه ولا داخلها فلا يحسن ٧ تسميها عايتة انه يرمي من سلسله
 و ليس المراد انه ينبغي ان يراد في تعريف فصاحة المفرد قيدا آخر وهو
 الخلو من الوحشية حتى يرد عليه ان الخلو من الوحشية يستلزم الخلو من
 الخصاص فلا يكون ذكره واحداً يتكلف في الجواب به على الامراض
 من الخصوص وادعاء المبيد او بان مراد المعترض انه لما كان هذا القيد غير داخل
 في القيود الثلاثة لا عيبها والخلو من عده معتر في مفهوم فصاحة المفرد لا بد من
 ذكره في تعريفها حتى يرد عليه مع اعتباره به وان حوسد كره تعالى لم يوافق
 كون التعريف حداناً او انه لا يرمي به كره خصوص المطلق لحوار ان يكون
 الخصوص من وجه يفي به بحث وهو ان قوله بل الوحشية آيدل على ان
 امرائه ادالم يكن معنى الوحشية بالتفسير المذكور كانت محلة لفصاحة وقوله
 وان اريد آيدل على خلاف ذلك فلينأمل (قوله لا يقول) حاصل الجواب
 اختار الشق الثاني وهو ان المراد بالوحشية غير ما ذكره المعترض وانطال لادعاء
 عدم كونه محلاً لفصاحة الفاعل جمع قمر وهو الموضع الحالي عن الماء والكلاء
 (قوله قد استعبرت للاعطاء اني لم يوس استعمالها) التعليق بالوصف وما في حكمه
 مشعر بالعليه كما تقرر عندهم فيستغنى عن هذا الكلام ان استمرة الوحشية لثلاث
 الاعطاء ملاحظة تلك الوحشية فيتم المقصود ثم العبارة في السجع التي
 رأيناها استعبرت والاعطاء استعير بلفظ التدكير كما يدل عليه قوله منسوب
 يقي ههنا بحث وهو ان الاستعداد بما نقله الشارح ليس الاعتبار بعدم الانس
 في الوحشية واما اعتبار عدم ظهور المعنى فلا فكيف يصح جعله حراً
 لتفسير الوحشية ولا يفتد لزوم عدم الظهور لعدم الانس لان اعتبار اللزوم

٩ الا ان سبب عدم
 الحسن المذكور فيما
 سبق كون التفسير
 اخفى من المقصود
 هذا الوجه كون
 الوحشة زائداً على
 الغرابية بالمعنى الذي
 ذكرته
 ٧ لان الانسب لتعريف
 المفهومات الاصطلاح
 حية الحد الاسمي تاماً
 او ناقصاً

في شيء لا يستلزم اعتبار اللام فيه والحواب ان تعريف الوحشى تعريف
رسمي فيجوز ذكر اللام فيه او نقل اعتبار عدم ظهور المعنى فيها ليس
مستلزمه من هذا الكلام المقبول بل من كلامهم في موضع آخر لم يذكره
لان مادكره ههنا كاف فيما قصده من ان الوحشى تطلق على غير مادكره
المعترض قوله والوحشى فمعان لى حرره هذا اصلا يدل على ان الوحشة تطلق
على غير مادكره المعترض لاسم جعلوا العريب الحس قس من الوحشى فلو كان
امراد به ما يشتمل على تركيب يذهب اطع صدزم اشتغال العريب الحس على
ذلك لوجوب اعتبار القسم في الاقسام فلم يتناول القسمين وان
نعاب استعماله اصلا على العريب ثم قوله وهو ان يكون مع كونه عريب
الاستعمال الى آخره . ما على حذف العاصى اى دواى يكون او قوله ان يكون
مؤثرا بالمصدر . المصدر اسم الفاعل اى الكائن كذا كما صرحوا به في قوله
تعالى وما كان هذا الا فرأى ان يترى وفد نص ان هاشم على هذه القاعدة
في اواخر المعنى فليكن على ذكره ك (واعلم ان دور القسمة في قوله والوحشى
فمعان ليس الوحشى بالمعنى الذى ذكره الشارح وهو غير ظاهر المعنى ولا مأنوس
الاستعمال ولا الوحشى بالمعنى الذى ذكره المعترض لان ككلامه عدين
المعنيين بحس المصاحفة مع ان احد القسمين المذكورين فصيح وهو العريب
الحس بل اعم منهما ولذا قل والوحشى فمعان ولربما وهو فمعان ثلاثون
ان مورد القسمة المعنى الذى ذكره شفا وهذا المعنى الاعم ما يكون غير ظاهر
المعنى ولا مأنوس الاستعمال مطلقا سواء كان بالظر الى الاعراب الخلل
او بالظر الى غير الخلل وهو اعم مادكره الشارح لان المعنى الذى ذكره وحكمه انه
محال بالمصاحفة مطلقا هو ان يكون غير ظاهر المعنى ولا مأنوس الاستعمال
بالظر الى الاعراب الخلل لان المعترض حال الكلمة فيما بينهم والدليل على
هجوم مورد القسمة ما ذكر جعل العريب الحس فمعان مع تصريحه بانه
ليس بوحشى صدهم ثم هذا المعنى العام غير محال بالمصاحفة على اطلاقه
بل المحال منه فمعان احدهما مادكره في التمثيل الذى نقله الشارح من
القوم وهو التصحيح في الجمع والثاني هو المعنى الذى ذكره الشارح فيما سبق وليس
المقصود من قوله والوحشى فمعان الحصر فتدبر (قوله مثل شرنخت) الشرنخت
العليق اليبس والرحلين وروا وصف به الاسد وكذلك الشراش يضم
الشين قال سيديوه النوب والالف نسا ورا ان الاسم في معنى نحو شرنخت

وشرائط وشعر ارتفع واقطر يوما اشند قال ابو عبيد المظفر المجتبع
واقطرت المقرب اذا عطفت ذنبها وجعت نفسها (قوله وهي في الظن
احسن منها في النثر) قيل الصمير راجع الى الامثلة انه كورة لآلى مطلق
المرس الخس وند است الصمير فلا رد ان يقال يرم ان يكون عريبا افرأ
والحديث احسن في الشعر اطعمم الله اى اظم حمت اى تمت وتكررت
(قوله وقول غير طهره بمعنى ولا تؤمنه الاستعصم) تميزا ووحشية شروع
في المصودد وهو رد قوله وان ارد ما لو حشنة الى آخره وما ذكره سابقا كان توطئة
لهذا الرد قال قلت اذا كان هذا نصير الوحشية فأنه توسطها في بين
قلت فأنه تنسب على ترادف افرأه والوحشية (قوله طهره المصودد)
لان فصاحة اعماهى ما صار كثرة الدوران والحريان كما في كثرة الدوران
لا يتجمع عدم الاس في الاستعمال (قوله او ما هو في حكمها) اى في حكم
المعدرات وهذا القيد لا دراج نحو معنى بك الادعاء في تفسير المصاحفة اذا
لم يزد هذا القيد يرم ان يكون مسئولى مصححا ادايس على خلاف القانون
المنسقط من تقع معدرات الفصاحم ولا حجة اخرى لعدم فصاحته (قوله
كوجوب الاعلال في نحو قام) تثبت للقانون على حذف المضاف اى كقانون
وجوب الاعلال في نحو قام وهو ان الواو اذا تحركت وانفتح ما قبلها قلت
الله في غير نحو عور من العور بمعنىين وهو ذهب احدى العينين والاستحواذ
الظفر والافتدار وفي الصحاح استحواذ عليه الشيطان اى عدب قال ابو زيد
هذا المات كذا يجوز ان يتكلم به على الاصل كاستنصاب واستنصوب واما لهما
وهو قياس مطرد عندهم وقطع شعره من باب علم وحدهم قطع اى شديد
الحقد ودور جل قطع اشعرو فط الشعر معنى ومثل قطع سرر في قوله تعالى
سرر حر موصف وشرر في قوله تعالى ترى شرر كالفصر فك الادعاء
فيها لا يحل بالفصاحة والصياغة ان يقال محاولة القياس ان كانت لعل
كرمع القيس كافي فك الادعاء في طلل وشرر وانما لهما هو غير محل بالفصاحة
وان كانت لمجرد التوث من الواضع كافي بأى فكذلك والافهى مخلة كما
في اجلل ومثله (قوله وال ومان) نسي ان اصلهما اهل ومانه بذي اهل ومانه
قلت الهاء الفاعلى خلاف القياس (قوله وما اشبه ذلك من الشواهد) قيل
كون هذه الامثلة من الشواهد والشاهد ما يخالف القياس ما طر الى القياس
السابق في الاعتناء فلا بد في جعلها مدرجة تحت القبول الشاخر فتدر

(قوله بل المتخلفة ما لا يكون) ما مصدر متوهم وقصد تفسيراً للحقيقة واما
 اصرت عن اسير الاول لانه لا يتفتح فيه الى امتته الشود الثانية في اللغة
 (قوله الحمد لله العلي الاحد) ايت للرا حرمته الواحد الفرد القديم الاول
 وقد روى غير ذلك (قوله والله من لا حق) دور عليا من عدم لادعاهم
 لا يجوز ان يكون اضرورة اشعر وحيث بان أقصى مانته الطور وهو
 لايت في اتواء فصاحته لان هذه الالوه من عدم كون الكلمة كثيرة
 الدور على السنة العرب الفرد لاس عدم حوز ما تركه الشاعر الا يرى
 ان استعمال اخرشي حازر قطعاً الا انه يحسن فافصاحه كذا استعمال الاحل
 جازر في الشعر كما ذكره في كتاب الا ل الاعراب الخ من شعور
 من استعمال امة كما يتخاطون من استعمال تكا " كما تم وافرضوا (قوله قيل
 فصاحته المفرد حلوصه بمد كرو من انكراهه في السمع) فيه اشكال وهو
 انه كلام ذكره المصنف بعده في الانصاح وقد ذكر فيه ايضا بعد تعريف
 فصاحته الكلام ان بعضهم قالوا فصاحته الكلام حلوصه بمد كرو من
 كثرة التكرار كما سمى فيه نصريح بان تعريف فصاحته المفرد والكلام
 بمد كره وحده في كلام الناس وبطل ماد كره الشرح في دفع اعتراض
 خطيب الدين ونعي حواب المصنف بان المراد بان من اليهودون فان احب
 بان التعريف على الواحد المد كور لم يحده في كلام الناس بل وحده مع قيد
 مستدرك يقال لو لم صحته فلا اقل من وحدان الاشارة كما لا يخفى
 وقد نساء ايضا والجواب انه لا يقطع من هذا الكلام ان المصنف وحده
 تعريفهما في كلام القوم بل يجوز ان يكون احده من ادلائقهم
 واعتبار اهم ثم عرضه على علماء زمانه او على تلامذته وبين لهم مأخذه
 وهو قول المصنف ٩ عندهم لكون اللفظ جاريا الى امراد كره في ماضي
 ظور دوا عليه انه ينبغي ان يزداد قيد آخر في التعريف وهو الخلو من
 انكراهه في السمع ومن كثرة التكرار لانها يتخلل بكثرة الدور فيما هم
 فقل ابراهيم في كتابه وردت فيه اللمعة على امر ما يقال مراد الشرح
 عدم الاحتياج الى ماد كره المصنف في دفع اعتراض خطيب الدين كما
 يشهد به السوق لعدم الاحتياج الى ذلك مطلقا (قوله لموافقة اسمه
 اسم امير المؤمنين) الاظهر في اشارة ان يقال لو افقد لان الموضع موضع
 الاصحاب ولا يظهر لو وضع المظهر موضعه فائدة يستد بها ان كون الاسم

و اما القول ما به
 حق هذا ايضا من
 ادلائقهم متعدد
 لا يساعد العبارة عليه
 ع

صار كما يحور ان يكون لا شئ قد من العلو و لعب علم شعر مدح اودم والكنية
 ما صدرت وام مثلا والاسم اعم (قوله لانها داحلة تحت العراة المفسرة
 بالوحشية) لم يرد دخولها تحت مفهوم العراة فلم يذكر في تفسير الوحشية
 ما يدل عليها بل ارد مدح العرب على الكربة في السمع لان المعاء
 يتماشون من استعماله فيصدق عليه انه عبرة من الاستعمال فيخرج
 من تعريف فصاحة بقيد الخلو من العراة لا يقال فكذا التنازع
 داخل تحت العريب فذكر الخلو من العراة لا يقول يحور ان يكون ذكره لكونه
 داخلا في مفهوم فصاحة المفرد وادبها بخلاف الخلو من الكراهة
 في السمع وقد يقال ولو سلم ان الخلو من عها معترف بمفهومها فاعلم بذكره
 في التعريف اذا كان حادا تاما واما اذا كان التعريف رسميا فيحور ذكر بعض
 الدائيات دون بعض ان قلت ينبغي ان يتعرض الشارح لبيان الامر
 حتى يتم الجواب قلت كانه لاحظ ظهوره في دارادة الد حول مفهوم
 فصاحة المفرد ولزوم الدكر على تقدير الد حول فيه فاعلم انه وانت
 خبر بان اثبات دخول احد هاتين ماهية فصاحة المفرد دون الآخر مشكل
 جدا (قوله لظهور ان الجرشي اما من قبيل تكا كما تم اخ) يريد ان السوق
 السليم حاكم بان مثل الجرشي وهو الذي يدعى اشتماله على الكراهة في
 السمع من احد القبيلين اي اما مشتمل على عدم ظهور المعنى وعدم انس
 الاستعمال فقط واما مشتمل على ذلك مع الكراهة على السوق لان
 الجرشي خصوصه كذلك ثم المقصود من التزديد ههنا توكيد الدحول
 واقتداء شاع الخلو وان جزم فيما سيأتي يكون الجرشي مثلا من قبيل الثاني
 وكيف لا وهو يصدد بين دخول الكربة في السمع تحت العريب وتسلم
 دخول الجرشي في القسم الاول لا بل لا يمكن ان يقال المجروح فيما سيأتي
 يكون من قبيل الثاني غير المتزدد ههنا بل المجروح خصوصية الجرشي والمردد
 فيه مطلقا الكراهة في السمع فربما السوق فان قلت كلام الشارح يدل على ان
 الكراهة في السمع محالة فصاحة على تقدير دخولها في كل من القبيلتين والحال
 ان مقابلة تكا كما تم الجعش يدل على ان تكا كما تم ليس من قبيل الوحشية
 القليط وقد قال الوحشي قسما والقسم المعاد استعماله هو الوحشي المعليط
 قلت قد نهك على ان الوحشي ثلاثة اقسام قسمان منها ما يعاد استعماله

وان ليس المراد حصر الوحتي في التسمي (قوله الاول اما ان ادب الى
 انش) قد بحث فيه من الكراهة في السمع ليست مؤدية الى النقل الى الامر
 بالعكس حتى انه ان يقول ان انشأت عن النقل اخ (قوله و ضعف
 هذين الوجهين ظاهر) اما الاول فلان عدم التأدي الى النقل لا يوجب عدم
 الاخلال بالمصاحفة لحوار ان يكون لامر آخر ان يكون انفصاحا كما احتجروا
 عن اللفظ الثبوتية على القس احتجروا عن اللفظ الكريهة على
 السمع وهذا معنى مناسب للاخلال واما الثاني فلانه قد اورد الصوفي
 المتعني ان يكون على ما ذكر في المتى ولم يذكر فيه ان اللفظ من الاصوات
 واسم فاقول ان اللفظ صوت يعتمد على مخرج من مخارج الحروف مشهور
 بين الادباء ولا يفتنوا الى التدقيق انقلبي (قوله راجع الى الم) الم يقتضي
 جمع نعمة وهي الصوت يقال فلان حسن النعمة اذا كان حسن الصوت
 في القراءة كذا في الصحاح (قوله فكيف من لفظ فصيح آه) فلم من اعتبار الفيد
 المذكور ان لا يكون التعريف جامعاً لحروح هذا اللفظ مع كونه فصيحاً
 (قوله كلف صبرى) من صار به بصيره ضيرا اى ظله واصل صبرى
 كطوبى الا انه كسر الفاء ليسم الياء كما فعل في بعض فان معنى بالكسر لمبات
 وصفا (قوله ودر) هي خطوط تشدها الواح السحبة وقيل هي اسامير
 واحدها دسار والدسر الدفع وانما سميت المسمير دسرا لانه يدفع بها ما قد
 السفينة (قوله وفيه ايضا بحث لانه قد يراد به) وايضا هذا القائل يصدد
 القرار عن اشتغال القرآن على غير الفصح ولا يتحقق انه كما يجب تربيته القرآن من
 غير الفصح يجب تربيته عن الكريهة في السمع كما لا يخفى على المصنف هذا
 وقد يقال يستعد من الصمت الذي اوردته الشارح اعتراض على المصنف ايضا
 يرم ان لا يكون تعريفه بالمصاحفة جامعاً لان لا يكون حالها عن القراءة مثلا
 لكن عرض له ما يمنع اخلال غرابته بمصاحفة فصيح مع عدم صدق تعريف
 الفصح عليه اللهم الا ان يقال معنى التعريف حلوصه عن القراءة التي
 تكون سببا لقبحه وعلى هذا صار القبول في دفع الاعتراض هذا
 وقد اورد على الشارح انه صرح فيما سبق ان قرب المخرج ليس سببا لثبوت
 لوقوعه في القرآن وفيما سيأتي ان مجرد الجمع بين الحاء والهاء في امده وكذا
 كثرة التكرار وتابع الاصناف لا يخلان بالمصاحفة لوقوعها في القرآن مثل
 مسجد ومثل ومن وما سويها فالحقها بخورها وتقواها ونحو مثل دأب

قوم بوج بيحه عليه ان الوقوع في القرآن لا في كون هذه الامور من اسباب
 الاحلال وسقط على حواه ان شاء الله تعالى (قوله كما هي في الختمه) من
 ان لكل مقدم مقد لا يحس فيه غيره ومصدقه ماد كره من الحاجب في امالي
 الكافية من ان النبي قد يكون غير فصيح فلهذا امر بمجمله فصيحاً كقوله
 تعالى اولم يروا كيف سدى الله الخلق ثم بيده فان فصيح بدأ يبدأ بل
 لا يكاد يسمع ابداء كقالت تعالى كما بدأكم تعودون لكن فصيح يبدى ههنا
 لما حسه من الناس مع قوله بيده (قوله حال من الصمير في خصوصه) فيكون
 ميباً ايضاً الفاعل وقيداً ليس المخصوص ههنا تقييداً للنبي لاني للتقييد فان
 قلت اذا كان الطرف حالاً من الصمير في خصوصه يكون العامل فيه المخصوص
 لان العامل في الحال وذهب واحد فيكون طرفاً لغوا مع نصريحهم بان
 المعنى لا يقع حالاً ولا خيراً ولا صفة قبل اطلاق الحال على نفس الطرف
 مسبوحة من قبل اطلاق اسم الكل على الجزء لان الحال في الحقيقة متعلقة
 معه (قوله واحتربه من ريد احل لي آخره) اعترض عليه انه يقصد على
 مثل القصة صبرى وهذه دسر فكيف يبدى الله الخلق به حاله من الامور
 الثلاثة حال كون كانه فصيحاً لان كل واحد من هذه الثلاثة كلام له حالان
 حال فصاحة كلامه كما اذا مرصها ما يجمع الصبغة مثلاً اذا صم الى الاخير ثم
 يعيده وحال عدم فصاحتها كما اذا لم يعرض فان ذات الكلام واحدة
 في الحالتين فيشتبه تعريف فصاحة الكلام على مع قولهم الكريم من يسبحو
 في حال مكنته فانه صادق على الفقير الذي لا مكنته له لكنه بحيث اذا حصل له
 مكنته يسبحو وحواله ان متى توجه اشارح على رجوع القيد الى النبي كما
 اشير اليه فيما سبق وطريقه كما صرح به في شرحه للفتاح ان يعتبر انفي اولا
 ثم يقيد فلهذا يعتبر حلول الكلام من الامور المذكورة او لا ثم يقيد بالشرف
 فيكون المعنى فصاحة الكلام ان ينفي الامور الثلاثة المذكورة عنه والحال
 ان فصاحة كلامه يقارن ذلك الانتفاء ويحصل ذلك الانتفاء به وهذا
 لا يصدق على قولك كيف سدى الله الخلق قطعاً ادليس فيه مقارنة
 فصاحة كلامه لانتفاء الامور الثلاثة هذه لتحقيق العيد الثاني فيه دون الاول
 وبالجملة نشأ الاشكال ارجاع المخصوص الى العيد كما في قولك الكريم من يسبحو
 مع المكنته ونشأ الابطاع عكسه وقد صرح الشارح في شرح لمفتاح ما التعويل
 في ذلك على انقراض (قوله ولا يجوز ان يكون حالاً من تافر الكلمات) الاظهر

في ارد ان يقال المقيد حيث اعى مع فصاحتها قيد لبي وهو انه في لاه
العمل في دى الحد وهو للكلمات فيكون من قبل مدخل التي على كلام
فيه قيد فيرجع اليه الى القيد بمقتضى القاعدة السابقة في ما لم يفر ما يكون
المعنى في فصاحة الكلام انه فصاحة كلمات مع وجودات في لاه
التأخر مع وجود فصاحتها وهو عكس كلى بمقتضى قولنا في روم ذلك
ولاقل من ان يصدق التعريف على صورة وجود التأخر مع انشاء فصاحة
الكلمات ما ذكره ههنا بهر من يكون الكلام المشتمل على الكلمات اعيان
القصيدة مسافره كانت ام لا فصحة هي على الترتل او على ان ثبوت اصل العمل
فيما توجه النقي الى القيد كثرى كما بحث عليه في بحث لم اذبح وما ذكره
في المختصر معنى على الاكثر هكذا ثم ما يقال من انه لا علم من العريف ان التأخر
مع فصاحة الكلمات بحث ما فصحة مع اخلال التأخر مع عدم الفصاحة
بالمعنى الاول وكذا اخلال عدم التأخر مع عدم الفصاحة مردود على
ذكره الشارح المحقق في الحاشية من ان الاووية على اطلاقها
بموجبه ادنى كل من الاول واذات وجود شرطه فقط شرط ولوسم
فالاولوية غير معتبر في التعريفات قطعا ٦ هذا وقد يجعل قوله مع فصاحتها
صفة المصدر يدل عليه الخلو من اى فصاحة الكلام خلوصه عن الامور
الثلاثة خلوصا كاملا فصاحته كما هو وغريب من الاول فامل (قوله المشتهر
بين معظم اصحابه) الاشارة بحسب الارما وتعديا في اصحابه والدوران لعلان
فصله اشهر ما اسما فاشهر على وزن القاعل والمفعول (قوله لفظا
ومعنى) اراد بالمعنى مقال ما مع حكمه كال او غيره وقد اولى الاصناف قبل
الذكر معنى وحكما وكثيرا ما اراد بالمعنى ما قبل اللفظ والحكم ومن ثم قال
في المختصر ايضا ومعنى وحكما (قوله اعى ما انفصل ما مع ل) المراد
بالماعل هو المقدم على المفعول به بقرينة السوق فالام لا مع ل وس حى
سكون اليه ونحوها كسبة الامام ابي الفتح عثمان بن حنبل ونقل عن سبويه
ان حى معرب كنى وايس الباء فيه لئلا يكتفى ذكره الدمايى
في شرح المعنى واعلم ان الشيخ عبد القاهر قد نصر مذهب الاخفش
المائل المشكك ووافقه ابن مالك في شرح التسهيل وهما ذهب بمصم
الى عدم اخلال الاضمار قبل الذكر ما فصاحته مستند ان الشيخ قدوة في هذا
لن وهو المرجع في امر الفصاحة والسلاطة وكلامه حجة مدققة (قوله

٦ واورد على الشارح
ان المتبادر من تعاطف
القبود المذكورة
في التعريف بالواو نقي
المجموع من حيث مجموع
مع ان المقصود نقي كل
واحد منه كما سبق اليه
الاشارة في تعريف
فصاحة المفرد فاذا جار
حل الكلام بقرينة المقام
على السلب الكلى فليصر
جعل الطرف حالا من
الكلمات بان يراد بموجبه
ان مقام ما مع التأخر المقيد
ما فصاحة انشاءات
المقيد اعى التأخر مع
وجود قبده وهو
الفصاحة فالحق ان ما
اختاره الشارح من
التوجيه مثل توجيه ذلك
اقبال حوارا وصادا
وات حبر ما قضية
التعاطف بالواو باقية
في كل من التوجيهين
وان حل الكلام على
السلب الكلى ليس في
التكلف مثل تعيين رادة
احد المحتملات الثلاث
نقي القيد مع ان العالي ٧

٧ في رجوع النفي الى
القديثوت اصل الفعل
وان تقليل التكلف ما
مكن هو الصواب هذا
وقد جعل الخ نسخة

حرى ربه صلى الى اخره) عن هذا يدل كذا كره ان عظم في قوله تعالى وانقوا
نوما لا تجرى من نفس شيئا كذا في معنى الايب والعدييات جمع ماوس
هو الكلب يعوى عواء اى صاح وقد روى الحديث وهو جمع العادى
وهو العدو (قوله وقد فعل) اى فعل للعدول واحب استلتي قيل المقصود
منه اظهار الرعدة قال الطائبات اذ انما هي رعدة في حصول امر يكثر تصور ربه
وربما يخيل اليه حاصلا (قوله ادى اليه الكيل صاعا نصاع) قيل الصمير فى ادى
راجع الى شخص مذكور فجامد وفي اليه راجع الى مصعب وقيل الصمير فى
ادى راجع الى مصعب وفي اليه راجع الى اصعبه فصدا اى كل واحد منهم
كما حقه في شرح اللب وطيره قوله تعالى وان لكم في الانعام عبرة لتقوا كما
في تطويعه قال الصمير في تطويعه راجع الى الانعام او يقول مشابهة لفظ الفعل
لنفرد ولهذا يخفى في كثير من المواضع وصفت انفراد به نحو ربه عشار ونوب
احمال ونظرة اشباح ولعل الكثير نحو انا عم والتصدير نحو ايعام هذا وقوله
صاع صاعا حل من صمير ادى والاصل مقابلا صاع نصاع ثم طرح مقابلا
واقيم صاعا مقاده ثم الخان ليست هي صاعا وحده بل هو مع قوله نصاع
لان معنى النوب عند يحصل من المجموع كذا ذكره صاحب الاقلية في كذا
فاه الى في وفي مجمع الامش حراء كبل الصاع بالصاع اى كان احصائه مثله
واسائه بمثلها (قوله اى رب الحراء) ايس الرد صديا على تدبير المصدر في نظم
الكلام كانهما الشيخ في شرح الملب ورده بل على المصدر وهو حودى صين
الفعل هذا ويمكن ان يقال الصمير في ربه راجع الى التكلم على طريق الالتهات
عدا السكاكى كافي قول امرى اليس تطول سلك بالانحد (قوله من كره) من
ههنا بعيد كون ما بعده س ما قبله كافي قولك سمعت هذا عن امرئ
وبحور ان يكون معنى بعد كافي في قوله تعالى انما امرئ بقدر ما يحكم
حرى موه ان يعلن بعد كبره وانعزس دم اى في العيان بعد رجائهم
حقوق ايهم ولهذا لم يرجع الصمير الى المصدر على ان يكون المعنى سوا الحراء
كما قيل ان يوفت ابو الفضل وانما لهما بمعنى ملاسده ولا رمد وما في قوله
كما يعزى مصدره وسمه رجل روى بنى الخوارج اى يظهر الكوفة سمه
ابن امرى اليس قد اتمه الله من اعلاها فخر ميتا لثلا على مثلها بغيره
وفي مجمع الامثال هو الذى سى اطم احيمة من الخلاح فلما اتمه قال له احيمة
اقد احكمته فقال اى لا عرف حرا لوزع لا تنقض الكل فسادا عن الحراء

فدفعه احبته من الاطمح فخرينا والعدوى الى صيغة انصارخ في كما يحرى
 انه من قيل المصار (قوله الايت شعري) انب حرابت بحروف وحو
 لوجود اشراط الحرف وهو قيام (قوله الجمله لاستعده الى مدد مد
 مفعولي شعري مقامه) كما قل من الحرف ، بدرب ان عمن حاضرات
 هذا السؤال واما اشكالية في قولك شكك هل ريد هتم من به مصوب امع
 الخافض الى شككت فيه اي في جواب هذا السؤال (قوله على ما حرمنا طم
 والراء المهملة) قيل هو من اخريره وهي اشكالية ويحتمل ان يكون من الجر
 وقد روى بالحاء المهملة والراء المعجمة من الجرو وهو يقطع (قوله ث لا يفس
 عليه) واعلم بحرفها ارجوع خبير اي انصدر بدلول عبيه وهو اليوم والى
 الشاهر على من الالتفات لان مقصود انذار يوم قوم رهبر فان الدوق
 اسلمهم منهم من هذا البيت تحريض اعدائه على اومد ولومهم على ترك لومد
 (قوله وليس قرب فخر حر) ذكر في محبة ان المعصوفات ان من الحن يوم ما قبل له
 الهاتم صاحب واحد منهم على حرب ان امية ذات فضل ذلك اجلن
 هذا البيت والواو في وليس يحتمل ان يكون للمعال وان يكون لامطع ثم
 انما اقرب بمعنى القارب والاصافة للعبية وكون اصافة المصدر معوية
 في ادا كان باقيا على معناه الخلق او دخول قرب ظرف خبر ليس اي ليس
 فركا كما قرب فخر حرب او الكلام محمول على القلب كما صرح به السكاكي
 في قوله يكون مراجها عمل وما وعلى التقدير لا يلزم ما تنق على عدم
 وقوعه في كلام العرب من كون السد اعني حر ليس معرفة لاصافة الى المصاف
 الى العلم وهو حرب والسد ايه اعني هم مكرمة ثم ظاهر البيت حر ومعا
 تأسف وتحمس على كون فخر كذلك ووضع المظاهر موضع المصمر في قوله قرب فخر
 مع ان الاظهر ان يقول فخره لزيادة التأكيد (قوله اي قول اي تمام) من قصيدة
 يعتذر فيها الى مدوحه وهو ابو المعيت موسى بن ابراهيم الرافعي اذ قد
 اتهمه بجهالة بانه قد هبوا الى المعيت فعليه ذلك فقال ابو تمام القصيدة
 متعذر او مشرا بما نسب اليه وما قبل البيت اندكورا عيدك بالرحن ان تطرد
 الكرى بعنك عن طرف امرئ صادق الوداء ليس هجر لقول من لو هجونه
 ان الهجر من مدح وعروءه عدى (قوله والواو للمحل) انصهر ان الاولى ان
 يجعل للصنف على المستكن في امده الثاني لوجود الفصل على عطف قوله
 تعالى اسكن انت وزوجك الجنة وذلك لان حالية قوله وحدي وان اقصى

في الجملة ان يكون مقوله كذلك الا ان الدلالة على مشاركة الوري في المدح مقصودة في المعنى وعلى الحجة لا يعهم شأن قدمه كما لا ينبغي ونؤيده لرواية نهاية الانبحار جميعا يدل معنى فان قلت لعطف يقتضي ان يكون مدح الشاعر بمدوحه مدح المدح الوري اياه وفيه على تقدير تسليم صحة النسبة من القصور في شأن المدح ما لا ينبغي فثبت المراد بالنسبة في باب شرطية مدح النحاة الاقتصار في الجملة ومدح الشاعر قد يكون مدحا مصريا الى مدح الوري بان شرع في عد الاوصاف للجملة وبواضع في ذلك بعد حصر المجلس ولا يبرم من هذا توقف مدح الوري على مدحه بحيث يبرم من انشاء التناؤة لجوار ان يكون لشيء اسباب كثيرة كما سأتى في بحث بوالمرم محدود فان قلت فانتهى معنى على تقدير العطف قلت الدلالة على عدم تراخي مدحهم من مدحه وانه معنى مقصود في المقام من ثبت الاؤدى العطف الى اتحاد الشرط والجزاء بساء على لزوم كون كل من اعطوه من حراء على حياله قلت بغير العطف او لان التعليل بالشرط (قوله وفي استعمال اذا الى آخره) رد على الدور في حيث رجع ان اداله على الشئ ووجه الزم ظاهر لكن لا ينبغي هاتك ان الاتهام المذكور مما يحسن اعتدله في جانب المدح ثم في اختيار متى في جانب المدح وهو صور الاتصال الكلى واختيار اذا المعبدة للاتصال الجرقى في جانب اللوام لطافة لا ينبغي (قوله مما جابه الصاحب) هو استعمال من عاد صاحب ابن العبد في وراثة ونولاه بعده لفخر الدولة من بويه ولقب بالصاحب الكافي وبه كان هو اسم ناد الشجع عند القاهر وكتب الشجع مشهورة بالنقل عنه جمع بين الشعر والكتابة وقد فاق فيه اقرانه الا انه فاق عليه الصابي في الكتابة قال الثعالبي كان الصاحب يكتب كابرير والصابي كما يؤمر ويراد وبني الحبابي بون تعبد هذا وقد احب من تعبد به اياه اذا حار استعمال اذا في موقع ان للمرضي المذكور ان لا يجوز استعمال اللوم في مقام العجز اشارة الى ان المدح لا يتصور فيه العجز والذم ولا يستحقه قطع حتى اذا ترن مدحه هبة ما يتصور في شأن اللوم وادالته لا يشاركني احد في اومه فيه من النالعة ورعية الانب ما لا ينبغي على ان في ايراد اللوم احقر ارا عن وهممة التكرار لذكر الهبة في قوله كما سبق (قوله لما بين الحاء والهاء من التنافر) اى بين خصوصية هذين الحرين والمضى فيما سبق حصول التنافر من نفس قرب المخرج لا وجوده في صورة قرب المخرج

حتى ينما في اللاماء كيف وقع صرح به هناك ما ماعده الدوق الصحيح فقبلا
متعبر البطق فهو متعارف سواء كان من قرب المخرج او بعده او غير ذلك
وصرح بان التجميع من انما فرغ ان يقيه قرب المخرج على ان المذكور
فيما سبق ليس ان قرب المخرج لا يدخل له في حصول ات في مطلقا ان قرب
المخرج ليس هذه مستمرة لتدبر المحل بالصاحفة يرشدك انه استدلاله على
هذا المدعى لا حوزا قرب مع عدم التماثل في الجيش وفي الم اعهد ونحوهما
فانه انما بعيد عدم كونه علة مستمرة لاعداد دخله فيه فافهم اقول ولم يرد
ان مجرد امدحه غير فصيح (فان مثله واقع في التنزيل فان قلت يجوز ان يطرا
هنا ما يمنع السببية كما سبق مثله قلت هذا اعتراف بان العلة المستمرة لعدم
الصاحفة هو الجمع بين الحاء والهاء مع عدم ما يمنع السببية لا مجرد الجمع
بينهما وهو الذي استدلل الشارح على انه غير محل بالصاحفة فان قلت لا يبرم
من عدم كون مجرد امدحه غير فصيح ان يحصل عدم الصاحفة من تكريره
لجوار حصوله من نفس امدحه مع اتمام ما يمنع السببية قلت لم يدع الشارح
البروم المذكورين الامر كذلك في نفس الامر والحال كما ذلك هو الدوق
(قوله وركل التمر) اورد عليه انه مثال ليهود و التماهي في التماهي
على ما سبق فكيف يقال انه ما فركل التمر واحببانه كلام وقع في المناورة
فيحصل على المسألة وان المراد به التمر انكامل كافي فقلت ربه هو الرجل كل
الرجل ولا يبرم منه ان لا يكون وقد يقال المراد التمر فلهما هو التمرة
لا المعنى الاصطلاحي والتعبر به مما دلالة على الكمال لان الفعل اذا شارك
فيه الععلان بمعنى كاملا (قوله وفي الثاني) حرف منها الا انه لم يحصل
التماثل من حروف كلمة واحدة ولهذا لم يمد في تدبر الحروف ثم المراد من
الحروف مجموع الحائين الهائين وفي عددها من الحروف مع كونه امما
تعليق (قوله اي كون الكلام معقدا) دفع لما يورد على المصنف من ان
التعريف المذكور تعريف لا يعتقد وهذا الدفع اقرب من القول
بان الامتياز الاصطلاحي لا المعنى وان هذا من باب الميل الى المعنى
والمقصود جعل الكلام بحيث لا يكون كذا وانما تنازع بناء على ظهور
المراد كما قيل في تعريف الدلالة ليعلم الشيء من المقصد عند اطلاقه بالسببية
الى العلم بالوضع (قوله على ان المصدر من المبتنى للمفعول) ههنا بحث
شريف ذكره الجيد المحقق في تفسير الفاتحة ينبغي ان يتبناه وهي ان صبح
المصادر تستعمل اما في اصل النسبة ويسمى مصدرا واما في الهيئة

الحاصلة منها التعلق بمصوبة كاتب وحمية كهية التمركية الحاصلة
من الحركة ويسمى الحاصلة بالمصدر وتلك الهيئة للفاعل فقط في اللازم
كالتمرككية والفتائية في الحركة والقيام والفاعل والمفعول وذلك في المتعدي
كالصيغة والعلمية من العلم واعتدوه يتسارع اهل العربية في قولهم المصدر
المتعدي قد يكون مصدر المعلوم وقد يكون مصدرا للمجهول يعنون بهما
الهيئتين اللتين هما معية الحاصل بالمصدر والا كان كل مصدر متعددا مشتركا
ولا قائل به ان استعمال المصدر في معنى الحاصل بالمصدر استعمال الشيء في
لازم معناه (قوله تقديم او تأخير) المراد تقديم اللفظ من محله الاصل الذي
يقع فيه ترتيب العاني وتأخير عن ذلك المحل وهما لا يجتمعان قطعا فليس
احدهما مقبلا من الآخر بل على ان التأخير من نوارم التقديم (قوله
ان سبب التعقيد يجوز ان يكون الى آخره) ويكون اجتماع هذه الامور سببا
للتعقيد اطلقوا الخلل عليه مع شيوخ كل مذهب والطلاق الخلل على مثله
هي مدارك البلاغة فلا حاجة الى جعل قوله خلل خارجا عن التعريف
بأنه ليس انما هو نوحها لكلام المصدر ثم قد توجهت لما سمي من
قوله هذا التقديم شائع في الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعقيد وبه
رد اعتراض الزوزني حيب من لا حل في تقديم المشتق منه الى آخر
اذ يجوز ان يكون لا خلاف منهم ووجه الرد ظاهر (قوله ويجوز ان يكون
التعقيد آه) معطوف على ما قبله بحسب المعنى كما قد قيل قال التعقيد يجوز
ان يكون حاصل من اجتماع امور ويجوز ان يكون حاصل من بعض منها
(قوله قد كرر صنف التأليف) دفع لاعتراض اخبرني بان ذكر احد الامرين
من صنف التأليف والتعقيد ينطلي نفى عن الآخر وما سبق كان توطئة
لهذا الدفع وانما لم يتعرض لعدم اعماء ذكر التعقيد الا على من ذكر صنف
التأليف لوضوحه ووضوح اعمى التعرض له فان قولنا حامي جدد بالتنوين
مشتق على الثاني دون الاول وقد سبق من اشرح في واهر الديساجة
انه اغرض عما وقع لبعض متاعلي هذا الكتاب من غير بصاعة وانه ما عرض
على نفسه منهم في تطويل الواحشحات فاصبح الحشني على الطعن في
الشارح لا يلتفت اليه (قوله والا فاختار البدل) لما ذكرنا من الحاجة في
الابضاح من انه لو نصب على الاستثناء يلزم الاشكال في عامله بخلاف
ما لو جعل بدلا لان الاشكال والاختلاف في عامله لا لا لغرب ونحن نقرأ

كلامهم بل لقصد التلحاق بيده وبين المستثنى منه في الاعراب مع امكانه
ايداناً بكونه من تمام المنسوب اليه ولأن الدل مقصود في الكلام وجزمه
بمخلاف الاستثناء فله فصله (قوله يوجب قلنا في المعنى) أي اصطراباً بنقل
عن الشارح أنه قال لأن العرض يفي أن يمثله أحد ويقاربه وهذا بعيد في
أن يكون المماثل له جيب يقاربه أو بالعكس وهذا في الظاهر متدافع لانحصاره
وجود المماثل والمقارب مع عدمه ويقتضي أن يقال هذا الطلب على
عدم المحكوم عليه وكفى بهذا فلقا تم كلامه وهذا منى على أن المقاربة بمعنى
المماثلة كالإيجي وربما يفتش فيه ما من المقارب من أشي ما يكون قريباً منه
لا ما يكون مثله فلا فاق في التوجيهين لصحة في المقارب من المماثل وعكسه
ويجوز بالاشتاء لا يصح حينئذ لانحصاره أن يكون المماثل مماثلاً ومقارماً
غير مماثل على أنه لا شبهة في أن المقصود في المماثل للدوح ونفي المماثل
عن المقارب وعكسه لا بعيد من هذا المقصود شيئاً هذا وقد يفتش أيضاً
بعد تسليم أن المقاربة بمعنى المماثلة ما من أنه وصف المحمول ههنا معنى الحى
المقارب مستتر لا ساء الموضوع وهو المماثل ففيه نفي للزوم نفي لارمدو هو الابع
كما أشير في قوله تعالى ليس كاله شئ فكيف بعد قنقاراه من باب البلاغة فتدبر
(قوله فيه فصل بين الدل والمدل منه) يعني أن فيه مما آخر لتعقيد غير
ماد كره (قوله لحل في انتقال الدهن) الاظهر أن يراد دهن المتكلم ليناسب قوله
لحلل في النظم فالتعليل بقوله وذلك الحلل يكون لا يراد الاو ازم إلى آخره مع أن الأمر
بالعكس باعتبار معنى الظهور أي يظهر ذلك الحلل لا يراد ادكور ويجوز
أن يراد دهن السامع فتعليل عدم ظهور الدلالة به مع أن الأمر أيضاً
بالعكس بالاعتبار المذكور أيضاً وأن يراد الأعم من كل منهما ذلك أن يحمل قوله في
انتقال الدهن على حذف المضاف أي في طريق انتقال الدهن السامع واعتراض
على الوجه الأول بأنه يلزم منه أن يكون الحلل في كلامه سبباً على حلل في
دهنه وهذا مجموع لجواز أن يكون تأليف الكلام على هذه الكيفية مع القدرة
على التأليف على وجه لا تعقيد فيه ولا حلل لأعراض تتعلق بذلك كافتحان الافهام
والالهام في الكلام والتعبية في المرام ونحو ذلك والحواب أن قصد التسمية
والالهام بالكلام الموضوع للإفادة بعد حلل في تصرف الدهن عند الطهارة
ولهذا صرحوا بأن شيئاً من المعينات ليس بصحيح واقتصر على تعريف البيان على
ذكر الموضوع منه على أن مقابله محدود كما صرح به الشريف في شرح المفتاح

وقيل قوله يكون لا يراد
الوازم تفسير للحلل
لا تعليل له والمعنى أن
ذلك التحلل يكون
بالإيراد المذكور

فتأمل (قوله لا يراد القوارم البعيدة بفتقرة الى الوسائط الكثيرة) يجوز ان يكون
الجمع المعروف باللام في الموضعين محمولا على الجنس على ما ذهب اليه ائمة
الاصول حيث لا تصح الاسراف في ولا عهد فلا يرم تعدد القوارم والوسائط
في كل مادة ووصف الوسائط بالكثيرة بالنظر الى المواد وان يكون فيها على
معناه ما يراد بتفادله الجمع . لجمع اقسام الاحاد على الاحاد فان جوار ان لا يكون
ذلك الانقسام على السواء بل يكون على الاختلاف والتفاوت مثلا اذا قبل
ماع القوم دواهم يكون المراد منهم ان كل واحد منهم ماع ماله من الدابة
سواء كانت واحدة او متعددة وهو الظاهر للكلام سالم عن المحذور الاشبهة
ادلا يرم توحيد اللازم والواسطة في كل مادة وان لم يعمور فكذلك لانه حينئذ
يكون احدا لا قل كما في قوام الكلام ما يسمى كثنين بالاسناد على انه اذا علم
من البيان المذكور وجود التعقيد في اراد لارم واحد مفترق الى واسطة
واحدة مع خفاء القرينة فلان يوجد في اراد اكثر من ذلك مع حملها
اولى وكذا فيما قصد ما لفظ ما ليس من اوارم معناه في الكلام تنبيه بالادنى
على الاعلى فان قلت اذا اور دلارم واحد غير مفترق الى الواسطة مع خفاء العلاقة
بيده وبين الزوم يحصل التعقيد ولا تعرض له في الكلام قلت عدم التعرض له
لندرة مثله بقى في قوله وذلك لا يراد ٦ القوارم البعيدة تحت وهو ان هذا لا يلائم
مذهب المصنف فان الانتقال في اصناف والكسابة عده انما هو من المبروم
الى اللازم والفرق باشتراط انقرضة الصرافة عن ارادة المعنى الحقيقي
في الاول دون الثانية فالانصب لذهبهم ان يقول لا يراد المبرومات البعيدة
فيتأمل (قوله ساطف بعد امدار حكمهم لتقربوا) احتسار المبراة الدالة
على الاستقلال وصفا اعني انبى دلاله على ان البعد وان كان وسيلة
الى القرب الذي هو المقصد الاقصى لا مشاق الا انه من حيث انه بعد
في نفسه حلق بل يسوق طده ومثل هذه الائمة اصناف البعد الى امدار
والقرب الى ذات المخطوط (قوله وهو الرواية الصحيحة) اشوته بالقل الصحيح
عنده ولان ما ذكره اشبع من معنى البيت هو الصحيح عده وهو معنى على ارفع
(قوله من مكاتبة والخرى) المكاتبة سواء احب والاكسار من الحرب وقد كذب
المرحل يكاتب كملهم كاتبة لم كاتبة وكاتبة مثل رافع ورأفة (قوله انكاف الدهر
وبارما الى آخره) معنى البيت انكاف الدهر بما به خطى ويقوم قفا مسمى
بما يرص والباء في قوله يرص من نفس الكلمة لاياء المتكلم ما يكون قلها

وما يقال من انه يصدد
بسان التخلل وكثرة
الوسائط بحسب الحال
لاتوجب التخلل في
الانتقال بل الموجبه
هو كثرة في محل واحد
فجوابه ان خفاء القرينة
يوجب
٦ والحق ان قوله لا يراد
الوازم تعليل للتخلل
لا يراد سبب من الاحباب
الموجبة له لاحصر
سبب التخلل في الاراد
المذكور

من الوثابة دليل مطلع القصيدة وهو الرلى الدهر على حكمه من شح حال
 الى حفص (قوله لكه احصا في السكاة الى آخره) تحققة ان كل حقيقة
 حوت مادة اسلمه في التصور منها الى معنى دائم كما من الحمود الى محلها
 بالدهوع او ان ارادة السكاة فالانقل الى غيره وان كان مع علافه متحققة
 كما منه الى عدم اسكاه مطلقا وعنه الى السرور مختل ليس بقول لانه
 غير مقبول حتى يرد عليه انه لا يشترط النقل في اتحاد الجار عند المحققين
 بل لان تعارضهم على خلافه مع لادخال عن الالتفات لمت هذا الانتقال
 فيما بينهم فاعتبر المنع في حقهم مانعا مطلقا واما ادالم بعدم تعارضهم
 فيه فيجوز الانتقال عنه الى محله في المحور المتغير ايا ما كان كذا في فصول
 البدايع ونهاية التحقيق ظهر وجه تحفظه الشعر وان حمله من استعمال
 المقيد في المطلق لا بعيد ٣ (قوله قال الخماسي) اثبت الخماسي منسوب
 الى الخماسة وهي في اللغة الجماعة والمراد بها ههنا الكتاب المشهور
 المنسوب الى الامام ابي تمام حيث ان اوس الطائي جمع فيه اشعار العلماء
 الذين يشتهرون بالامم فادخل هذا البيت خماسي برأيه انه مذكور في ذلك الكتاب
 فادخل اطلق الخماسي فالمراد به احد الشعراء المذكورين في ذلك الكتاب ثم البيت
 المذكور لابي عطية السدي يروا في حيرة وهو الذي احبب الامام الماحضة
 رحمه الله على ان يكون حاتم في يده ولا يسهله كتاب ولا يصرح شيء من بيت امال
 الامانة فامتنع الامام فامر بحسنه وصره فقال دعوى حتى اشاور اخواني
 فامر بتعليقه في كتاب مطبوعه وهراب الى مكة (قوله يجاري دمعها) اي دمعها
 الجاري واضافة اليوم الى واسط وهو ولد لقنوصج وفاق المعنى ظاهر (قوله من
 باب استعمال المقيد في المطلق) قيل عليه فعلى هذا لا يكون في البيت ايراد اللارم
 البعيد واردة المروم لان مرتبة الاولى ايراد المروم وهو المقيد واردة اللازم
 وهو المطلق وقد يجب بحمل الاوارم فيما مر على التعليق وبان البيت مثال
 لمطلق انخل في الانتقال لا اخلل في الانتقال من اللارم الى المروم (قوله
 ثم كنى به عن المنة) اورده عليه ان الصواب تبديل المنة بالسرور لان المنة
 مصدر متعد التة سره منة واما السرور فقد يحمي لارما ايضا كما يشهد بهما
 تنوع كذب اللغة واحب بان المنة ههنا مصدر من نحو صر متبعا للفعول
 كما ذكره الشارح في التعميد وبان المعنى ان الحمود كناية عن منة شيء لم يأم به
 هذا الحمود وبان المراد بالمنة اثرها مجازا المعنى المرح والسرور (قوله

قوله حال ارادة البكاء
 هذا القيد مفهوم من
 عبارة البخل والمذكور
 في النصاح ان العين
 الحمود ما لا دمع لها
 مطلقا فمضمة

لظهور ان الدهن لا ينقل الى هذا بسهولة وهذا بخلاف الابهام الذي
 عمن المحسّنات للكلام البليغ لانه مما بعد محسنا بعد وضوح القرينة على المراد
 وهو مفقود في البيت لان المصراع الاول وان دل على ان المراد بالحمود
 السرور لكن شهرة استعماله في الحسن يعارضها كاستحقاقه والاعتراض
 بان سهولة الانتقال ليست شرط في قول الكليات والالزام حروح اكثر
 الكليات المثيرة عند القوم من حيث الاعتناء خارج عن حيث الاعتناء
 لان صعوبة الانتقال في تلك الكليات ان ادت الى التعقيد فلام اعتناؤها
 عندهم كعب وقد صرحوا بان المعنى وكذا الفرغ غير معتبر عندهم لاشتغالها
 على التعميق ولهذا لم يذكرها السكاكي والمصنف (قوله حتى يغفل الى السمع)
 انه فهمه من حاق اللفظ اي يرفع في خيال السامع انه فهم المعنى الثاني
 من وسط اللفظ والمراد انه فهمه قبل تمام الكلام لمساواة ظهوره على زعمه
 واعتراض عليه بانه يفهم من لزوم كون الخاطيء في الاستعارة ظاهرا وصيّد كر
 ان الخاطيء اذا ظهر بحيث يفهم غير الخاصة يسمى متدلة وبشروط
 في قولها ان يكون تمامها مضمنا دقيقا مسبب الكلامين تدافع واجيب
 بان عموم الاستعارة ودقة جامعها لا يساق وضوح طريق الانتقال بان
 لا يكون مانع لصوى اوعرفي (قوله واما الكلام الذي ليس له الى آخره)
 جواب عما يقال من ان هذا انما يتم اذا كان للكلام معنى فان واما اذا
 لم يكن فلا (قوله فعند هذا اطلب البعد الى آخره) اورد عليه ان البعد
 والفراق ان كانا حاصلين حال الاخير يرم طلب الحاصل وان لم يكونا
 حاصلين فالواصل حاصل فلا وجه لطلب البعد لحصوله للزوم طلب
 الحاصل اجيب باختيار ان البعد حاصل حال الاخير لكن المطلوب
 استمراره ليستمر الوصال على ان طلب البعد يجوز ان يكون في الاستقبال
 كما يدل عليه قوله فعند هذا اطلب الى آخره واما الانتقال منهم
 لا يدري انه زمان القرب او البعد فيطلب فيه ما هو خير وسيلة الى التماس
 عنده (قوله وان رفضته) كما هو الصواب يدل على انه رواية النص خطأ وقد
 بينا وجهه بان سكب الدموع حينئذ يدخل تحت الطلب في الانتقال
 ويكون المعنى اني لست اطلب النكا الآن واما اطله في الانتقال ولا يخفى
 ان النكا والحزن يدعي ان يكونا شعاعير العاشق المهجور غير مفك عنه
 في حال من الاحوال فلا يليق بحالته عدم طله في الحال ويكون خطأ في النظر

اللعناء واستحبر ما لا معنى لطلب الحزن في الحال لارواء تحصيل الحاصل
 بناء على وجوده فيه (قوله لكه ا ك عليه) هو قبل عبده عايد الاتصال
 من ا ك على وجهه فقط عليه ثم هذا الاستمرار معونة المقام (قوله ولا يحمي
 ما فيه من التكلف والتعسف) قيل لان عادة (ما من الاثنان يقرب من غاطل
 في الواقع لا الاثنان يقرب من يظهر المراه مطبوعه ورد ما من من تطرقات
 الشعراء انهم يسهروا طلب امر يكون مرادهم خلاصه بناء على ذلك
 الامر التحصيل فلا معنى للاعتراف عليه قال ابو الحسن الساخرى
 وكنتم تميمت الفرقاء مع لظا * واحتلت في استنبار عرس وداى * ولطمت
 منها في الوصال لاهما * تنى الامور على خلاف مرادى * وقيل لان السنين
 الاحتقالية معثرة في تسك فإرادة الحال من تسك مع وجود علامة الاستقلال به
 وإرادة الاستقلال من لجمدا مع عدمها مع جرح عن القساوي وفيه نظر لان
 إرادة الحال من تسك على انقضاء الزمان كما صرح به الشارح وحينئذ يجوز
 ان يعطى على مجموع ما طلب ويراد الحال من تسك وانما إرادة الاستقلال من
 لجمدا فلاحظ انصاء سك الدموع اليد والاصناف ان ماد كره القوم في معنى
 البيت ليس بابعدا ذكر ما اشارح وان اكنه في حلية الحال بنوعه على انكش في
 حال الشاعر كما صرح به في اصل الحشى وقد يقال مراد الشاعر ترك مراد
 نفسه لمراد مجروره لان مراد الحب الوصال وما يبرمه ومراد المحبوب
 المجارى الفصل وما يتبعه كما قال ارد وصاله ويريد هجرى * شعرا ترك
 ما يريد ما يريد والمقصود من ذلك الترتيب ان يترجم له لطيف فيقسم بذلك
 الى الوصال وبها يظهر معنى قوله لتفروا (قوله ذكر الشئ * مرة بعد
 اخرى) وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحد دفع ما بنوهم من ان التكرار
 مجموع الذكريات فلا يحد بدكر الشئ * ثلث مرات فضلا عن ان يكثر
 فلا وجه لعدم البيت من كثرة التكرار وجه الدفع ان التكرار هو الذكر الاخر
 لا مجموع الذكريات وان المراد بالكثرة ما يقابل الوحدة فيحصل التكرار وكثرته
 بتثنية الذكر وقد يجب ان يدرك الشئ ثلث مرات فقد كثر التكرار وان كان المراد
 بالكثرة معناه العرف بناء على ان ذكر الثاني تكرر بالنسبة الى الاول وتكرر آخر
 بالنسبة الى الثالث وكذا الكلام في ذكر الاول والثالث وبان الاضافة في كثرة التكرار
 من قبل اضافة السبب الى السبب اى كثرة ذكر الحاصلة من التكرار فيحصل التكرار

و كثرته على كلا الوجهين من حيث الدكر قطعا (قوله تسعدني آه) الاسعاد الالمانية
 وتأيت الفعل لان المراد بالسوح العرس وهو مؤنث سمى بكادى اليه الشارح
 بقوله يستوى فيه اى في السوح فذكر واؤنث قبل المراد بقوله تسعدني
 اسعدني لانه اراد الاحصاء عما صدر عنها في بعض الحروب لكنه عدل
 الى المصارع استحصرا الصورة الاسعاد والاقراب ان مراد الاستمرار التجدد
 بقرية انقام (قوله والمراد الشدة) من قبل ذكر المروم واردة اللازم
 (قوله وهو شدة عدو العرس) قبل هذا تفسير مفهوم اللفظ بانظر الى
 المراد لان لم ينظر الى اصل اللفظ فان السوح في اصل اللفظ من الساحة
 في المد والخلقها على العرس بطريق المجاز كما صرح به في الاساس بقوله
 ومن المجاز عرس ساح وسوح وأشار اليه الشارح اذ حقق ههنا بقوله
 كانتا تجري في الماء ومنه تأمل لان المفهوم من كلامه ان المراد بالسبح في
 هذا المقام حسن الجري لاشدة العدو والحق ان كلامه ههنا لا يحلو
 من تكلف واواكتفى بقوله و اراد بها الى آخره ولم يتعرض للشدة كما في
 المختصر فكان اولى (قوله و اراد بها صاحبة الجري) وفي بعض النسخ
 حسن الجري جلا على المعنى (قوله وعليها متعلق بها) اى شواهد لكن
 تخصيصها معنى الدلالة فلا يردان الشهادة المدة على ان يرد الا في الضرر (قوله
 فاعل الظرف) ويجوز ان يكون متداو اظرف حراة دما عليه (قوله حامة
 جرحى) بصب حامة لانها ماضى مضاف (قوله وهى ارض ذات رمل) كذا
 في الاساس واما الصحاح فقد قال الحرياء نفس الرمل المستوية التى لا تفت
 شيئا (قوله قصرها للصورة) اى لصورة الورى والا فالاصل جرماء
 بالمد كجرماء وبيضاء (قوله وهى ارض ذات حجارة الجدل) يسكون النون
 وقبح الدال نفس الحارة كما صرح به في الصحاح واما الارض ذات الحجارة
 الجدل يقبح النون وكسر الدال لكن لما جمل الجرماء على نفس الارض فاعب
 ان يرد من الجدل نفس الارض ايضا بطريق اسم الحال على المحل فالتفسير بالظر
 الى المراد (قوله هدير الخمام) هدير الخمام هديرا اى صوت (قوله كذا في الصحاح)
 اشارة الى الرد على الزورنى قال مصاب فالت بحيث ترمى سعاداتا تحمين
 كلامها وقد صرح في المختصر بانه محال للفعل ايضا ووجهه كما قيل
 انه لا معنى لطلب التكلم من التكلم لكونه بحيث يرى المضطرب وسمع كلامه
 واحب بان الاقرب ان يرد الامر بالصعق اظهار انشراط كاللال فتزعم

عدها هذه الاوراد فاعني حينئذ ماد كره الزور في وماد كره الشرح اعم
 بقده اذا كان المرص من الامر ما سمع السمع الصوت واما حديث نسخة
 حديث الصحاح فهو ايضا مدوخ بـ ماد كره في الصحاح وهذه القوي
 وماد كره ذلك القائل بالمراد الى المقصود وهو المعنى ان كسافي لان جعل
 فلان كاشا بحمل رؤية فلان كناية عن كونه رايها به (قوله لان كلام
 كثرة التكرار الى قوله فلا يخل بالفصاحة) اعترض عليه انه قد استصعب
 قول من وجه نظر المصنف على من يشترط في فصاحة المفرد الحدود
 من الكراهة في السمع مثل هذا الكلام فرد ذلك مع قول عدل بالاولى له
 واحب بار الكراهة في السمع معنى مناسب للاحلال لان انحصار الكلام
 يحدون عن استعمال ما ينقل على اللسان يحدون عن استعمال ما يكره
 في السمع فلا يرم من عدم انحصار الكراهة في السمع الى النقل على اللسان
 عدم احلالها بالفصاحة بخلاف تابع الاصناف والتكرار فانها من حيث
 هما لا جهة لاحلالهما بها واما احلالهما لا فضاتهما الى النقل شهادة
 الذوق لا يقال التكرار مثل الكراهة في السمع ادكا يجب الاحتراز عن الثاني
 يجب الاحتراز عن الاول صوت الكلام انحصار عن القو والعت فالنكرار
 من حيث انه تكرار يخل ابصا لاما بقول ليس المراد من التكرار الذي
 يدعي احلاله بانصاحه ان يكون الثاني لغوا بمحض استبعاد من الاول ما يستعاد
 منه كما يشهد به امثلة بل المراد منه صورة التكرار ورمه انفسج لكتة
 ولا يخل فصاحته بخلاف الكرية في السمع بقى فيه بحث وهو انه يجوز
 ان يكون كثرة التكرار مؤديا الى الكراهة في السمع لا الى النقل على اللسان
 فيخل بالفصاحة وبه يشعر قول الشيخ لكن اذا سلم من الاستكراه مع
 عليا مل (قوله ان الكريم بن الكريم الحديث) قال صاحب النهاية الكريم
 هو الجامع لاتواع الخير والشرف والفضائل ورصف يوسف عليه السلام به
 لانه اجتمع له شرف النبوة والعلم والحال وصدقته وكرم الاخلاق والعدل ورئاسة
 الدنيا والدين (قوله قال الشيخ) العرض من اراد كلام الشيخ تعوية
 لماد كره في وجه المرر وتوطئة لقوله وما الورده المصنف في الابصاح (قوله
 يا على بن حرة) البيت عبارة تصم العين الممثلة علم شخص والخيارة القناء
 وليس تعري اصيل ثم الاظهر المعنى على القلب اي انت خيارة في ثلجة
 والمقصود وصفه بالبرودة لان الخيارة الطاع بارد فاذا وضع في وسط الثلج

بصاعف البرودة واما ازدياد برودة الثلج بالوضع على وسد الحجارة حتى لا يحمل
على القلب صير ظاهر الا ان يحمل في معنى مع وفي بعض النسخ خيارة بالخط
المجتمعة المتشوقة والبهاء الموحدة وهي ارض رخوة فالقصور جيتد
وصفه بالصف لان الثلج اذا وضع في الارض اليمة اسرع في الاصحلال
(قوله ثم قال لاشك) اي قال الشيخ لا الصاحب صرح به في الايضاح
(قوله كقوله فظلت الى آخره) البيت لاس المعتر من قصيدة مطلعها «دهنا الى
الجمار والشم عاثره علاله ليل طمرت بصباح عاثره اي صارب والعلالة ثوب
رفيق يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا استعيرت ههنا لليلة الليل
وانصابه على الطريقة والمعنى دهنا الى بيت الجمار والحال ان الصوم
بصدد العروب وكان دهايا في وقت يق من الليل بقية رقيقة كالعلاله لاحت
فيها شايخ الصبح كالطراز ظلت نامة اي دامة وهو مع تدبر تازعا في ابدى
جأدر والجأدر جمع جؤدر مفع بال دال وضما وهو ولد القرية والعشقي جمع
عشقي صفة مشبهة بمعنى الحليل واصافة دناير الوحوه من قبل اصافة
المشبه به الى المشبه اي وحوه كالدناير في الصفاء والمعان وملاح جمع ملبح
صفة بعد صفة للمأدر لا الفتاق لان الصفة المشبهة لا تقع موصوفة كما
صرحوا به في قولهم شجاع حامل وحواد فياض (قوله ومه الاطراد) وهو
ان يد كر اسم المدح مصافا الى آتاه واجداده على ترتيب وحودهم ٩ ولادتهم
والبيت له بيعة بن ابي دواب قاتل هنية المذكور اوله ان يقتلوك فقد نلت
عروشهم اي هدم في الصحاح نل الله عز وجل عرشهم اي هدم ملكهم
ونلت على صيغة الحكاية او الخطا (قوله وما اورد المصنف في الايضاح
الى آخره) ما ذكره الشارح ههنا من قوله وفيه نظر الى قوله ملاح هو الذي
اورده المصنف في الايضاح والصير في ماله جعل ونظائر المصنف واحد
الاشعار الاول انه اورد كلام الشيخ استشهاده به قد جعل قوله
يا على بن حرة بن عمار من تابع الاضافات مع عدم القريب فيه لان الابن
الاول صفة لعلي والثاني صفة لخمرة ووجه الاتهام ان الثاني انما هو
الاضافات لغير المرتبة انما علم ما يرد كلام الشيخ مستشهاده به قد علم ما يرد ذلك
التناول عدم المصنف انما اورد الحديث بعدد كثرة التكرار وتابع الاضافات
مثالا لهما جميعا ووجه الاشعار الثالث انه جعل يا على بن حرة البيت
وقوله فظلت تدبر الكاس من قبل تابع الاضافات مع انها فيهما مشاة

٩ من ضمير تكلف في
السبب حتى يكون
الاصماء في تحدها
كالماء الجاري في الحراة
وسهولة اسجانه اي
صيلانه نحو الجاناب
المخض كذا في الايضاح
نسخه

هذا وقد يقال لضرورة تنجي الى حل كلام المصنف على انه اراد بتتابع
 الاضافات ما ذكر بل اراد به تنابع صورة الاضافة سواء كان في ضمن حقيقة
 الاضافة كما في اليت اولا كما في الحديث فانه في صورة اضافات مؤتية اذ لا فرق
 بين كون الال صفة لقله كما هو الواقع وبين كونه مصافا اليه له في الهيئة
 والصورة اذ لو كان كذلك لم يتغير حاله عما هو عليه الآن نعم الاشعر الثالث
 مسلم لكن لا باعتبار جعل قوله يا علي بن حجر بن عذرة من تنابع الاضافات
 اذ الاضافة الصورية فيه مثلية كما لا يخفى بل باعتبار جعل قوله صدق ذناب الوجوه
 ملاح من فان صورة الاضافة ايضا فيه مشاة اذ لو اضيف الوجوه الى ملاح
 لصدق اللام منه بخلاف الكريم في الحديث لكونه صفة مشبهة وبخلاف
 الطائر في اليت لكونه في صور غاسم الفاعل فأملى (قوله لا يقال ان من اشترط
 ذلك الناح) القائل هو الخصالي ودلت اشارة الى الخلو من كثرة التكرار وتنابع
 الاضافات وقد يجب ان احلال تنابع الاضافات بما يميزه من تالي الالاء المضرورة
 مثلا وهو حاصل في الوصفة كما هي عليه فالعرق بين المرتبة وبينها في الاخلال
 بالافصاح تحكم (قوله وبشاعة شئ شئ) أي كره الطعم (قوله والاملاحة
 لا حلالها بالافصاح) كيف وقد وقع في الترتيل يعني ان الدوق شاهد
 صدق على ان كثرة التكرار وتنابع الاضافات بما يخلل بالافصاح لاجل
 ما يؤد ان الية من التقل لا لاجل شئ آخر فاما لم يحد الثقل فلا وجه
 لاعتبار كونهما صلة تامة للاخلال والالواق في الترتيل وفيه نظر لا (قوله
 ورسم القدماء الكيف فانها هيئة) انما قال رسم لان الصافية في احساس
 العالي بالرسم النافس فانها لسلطانها على قول بانها تتركها من امور
 متساوية لا تتحد اصلا ولا ترسم رسمه فانهم تأييد الصبر في بانها مع رجوعها
 الى الكيف باعتبار الخراب واعتبار انه مقوله والهيئة في الية التشارة
 والصورة وكذا في الصحاح ولما كان شأن الصورة ان يكون حاصلة الذي
 الصورة اعتبر الحسول في معنى الهيئة المطلقة على العرض (قوله قارة
 فيه نظر لانه يجرح الكيفيات الغير انقارة كالاوصات عن التعريف
 (قوله الا ان العرض الى آخره) الدوق السليم يقتضي ان يقول بدل قوله
 الا ان لان لانه صلة للتقارب او يقول بدل قوله متقاربا المفهوم متحدا المفهوم
 حتى يظهر وجه الاحتشاء (قوله والفعل والانفصل) لان الفعل عبارة عن
 تأثير انشيء مادام مؤثرا والانفعال عن تأثير انشيء مادام متؤثرا وهما بالسا

اذا دلل دليل في كلام
 القائل على جعله اياهما
 صلة تامة للاخلال ولو
 لم يحمل على الية التامة
 لم يكن وقوعهما من
 الترتيل قادحا في عليهما
 في الجملة بل واز ان يعرض
 هناك ما يمنع الاخلال كما
 سبق نظيره عند

بقارب كاد كرى الكتب الكلامية (قوله ما في الاعراض) اما ان كانت النسبة
خارجة من ماهياتها لارمة لها ظاهرة واما ان كانت داخلية فيها فلان
كلامه نسبة خاصة والخاص يستلزم العموم ويقتضيه ٣ (قوله والاحسن
مادسكهم المتأخرون) نقل عن الشارح ان واحد الحسن ما في لفظ
الهيئة والقدرة من الحياء وان النقطة والوحدة واردتان على تعريف
التقدم وان الحركة ان جعلت من الكيفيات فلا يوجد لاحراجها وان
جعلت من الازن فقد خرجت بقواهم لا يقتضى نسبة وكذا الفصل
والاعمال وايضا يخرج الزمان بقولهم لا يقتضى فمعة لانه نوع من الكم
نم ككلامه والاحسن والطاهر منه ان يحدد الفعل التفصيل اعم احسن
عن معنى التفصيل لكر قد تقرر ان نمرده التام يصح ان لم يكن مستعلا
بأحد الامور الثلاثة (قوله عرض لا يتوقف تصوره) برده على الاعراض النسبية
على المذهب المشهور وهو ان النسبة لارمة لتلك الاعراض لادائية لها
ادخل حيث تصور تلك الاعراض توجب تصور غيرها ويستلزمه
ولا يتوقف عليه ويدخل في تعريف الكيفيات وانما يتم على المذهب الغير
المشهور وايضا يخرج الكيفيات المركبة عن التعريف لتوقف تصورها على
تصور اجرائها وانصا ٦ يخرج تلك الكيفيات بالحد والرسم الا ان يصر
الحد بالخراج وتصورها بتصور كنهها فيدفع الاشكالان الا ان مقام
التعريف يأتي من مثله ٩ قيل عليه فيه نظر ادلا اقتضاء هناك اصلا غاية
ما في الباب ان تلك الكيفيات المقسمة بواسطة محالها وحوايه ظاهر اذا جمل
الاقتضاء على الاستزمام فتأمل (قوله واللاقمة) احتراز عن الوحدة
والنقطة على رأى من يجعلهما من الاعراض ويخرجهما من الكيفيات من
المقولات التسع قائلا ان لم يحصر الاعراض فيما دل الاحساس العقلية
وهما ليسا بخسب لما تختمها (قوله اقتضاء اولياء) هذا القيد متملق في
التحقق باقتضاء اللاقمة ايندرج الكيفيات التي اقتضت اللاقمة
بواسطة وقد يتوهم تعلقه بالاقتضاء مطلقا ويجعل قائده في اقتضاء
القسمية الاحتراز من خروج الكيفيات المقسمة بسبب حلولها في الكميات
لاولا وبالذات وهو مرفوع مانه لا اقتضاء هناك اصلا فلا حاجة الى التقييد
(قوله ان احتض بدوات الاعمس) قيل المراد الاعمس الحيوانية والاختصاص
اصافي اى بالسفر الى الجهاد والذات فلا تحده ان بعض تلك الكيفيات كالعلم

٣ قوله ليدخل فيه
الكيفيات المقسمة
لقسمة قيل فيه مراد لا
اقتضاء هناك اصلا غاية
ما في الباب ان تلك
الكيفيات مقسمة
بواسطة محالها وحوايه
ظاهر اذا جمل الاقتضاء
على الاستزمام مطلقا
فتأمل نحوه

٦ وايضا يخرج
الكيفيات المقسمة
بالحد والرسم نحوه

٩ ويمكن ان يجاب عن
الاخير بان توقف
النظرى على النظر
ليس في حد ذاته والا
لما جاز انفكاكه مع انه
ليس كذلك الا يرى انه
قد لا يكون نظريا
بالنسبة الى شخص
آخر نحوه

والارادة ثابتة للمجردات والواجب على ان القائل يشوتها فواجب
والمجردات لم يجعلها مدرجة في حس الكيف ولا في الاعراض وقيل
المراد ما يقاوم الدعوى السببية اتصالا من جملة الكيفيات المناسبة
الصحة ومقابلها وهي يوحدان في الذات ايضا بحسب قوة التعدية والتقية
(قوله ان كانت رخصة) اي مستعكمة فيه بحيث لا يرول عنه اصلا او يمس
زوالها (قوله اشعار بان العصاحة اخ) يعني لو لم يقل ملكه ان يوحده في اللفظ
اشعار ٢ بذلك وان امكن ان يستند من اللاء الاستعرافية الكائنة في المقصود
على تقدير تسليمه ٣ (قوله حالي اسطق وعنده) هذه صيغة لا يصح ولما كان
معدة ان يتوهم في ظاهرها انه لو قال يتنزل لم يعدم تسمية المنكلم قصيها حله
السكوت مع ظهور مصادره بمرها بقوله اي سواء الى آخره دما لذلك الوهم
ثم المراد عدم نطق بعد حصول المنكفة والا فالمنكفة انما تحصل بكثرة
اللامعة واعلم ان في قوله او لا يطاق به فط من مباحث الصعيب لان فط
انما يستعمل في الماضي واشتقاقه من فط منه اي قطعة ومعنى ما فعلته
فط ما فعلته فيما اخطع من عمرى واحتماله في التصارع لمن صرح به ابن
هشام في معنى اللبس وان السند في كتاب المسائل لم ملازمة لاني ليس امرا
مستمرا وان ذلك هو العلة قال في التمهيل وربما شتمل دونه لفظا ومعنى
يريد دون التي ومنه قول بعض الصحابة قصرا مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم الصلوة اكثر ما كذا قط وامد واما ملازمة لما مضى من المطلع على
حلاف فيه (قوله وذلك لان اللام في المقصود للاستعراق) قيل واما
الاستعراق الحقيقي ما يعتبر اول انقييد المقصود بمقصود من له ثواب لمنكفة اي
بمقصوده في زمان من الارمنة او في زمان الماضي بالذات الى حال التعبير
واما الاستعراق العرفي اذا لم يعتبر ذلك وفي عدم حوار ارادة الاستعراق
الحقيقي اذا لم يعتبر التقييد المذكور تأمل فان قلت اي حاجة الى حمل اللام
على الاستعراق مع ان لفظة المنكفة يعني عدم لاستعراق تلك المنكفة الاقترار
على التعمير عن جميع مقاصده بلغة فصيح قلت الاستعراق بموضع حوار
ان ينحصر الشخص ملكة بالنظر الى نوع من المعنى كادبوح والدم او غيرهما
واوسم في الحمل على الاستعراق اشعار صريح بان الاقترار على التعبير
عن بعض المقاصد بلغة فصيح غير كاف في ككوار المنكلم فصيح
(قوله بكلام العصب الى آخره) الانسب للساق ان يقول بمركب فصيح

٢ اشعار باعتبار الرسوخ
في تعريضها مع انه مقصود
فلا يندح فيه ان يستفاد
الى آخره نسخة
٣ اشارة الى مع
الاستعانة لاحتمال
ان يعتبر شخص عن كل
مقصوده بتأمل دقيق
بلارسوخ على ان الدلالة
الالتزامية مبهورة في
التعريضات

وكذا التمس له ان يقول في معنى دون مركب فصيح (قوله ان تنق
على الحساب اجناسا مختلفة الى آخره) فانه لا يمكن التعبير بالفرد ولو قيل
مثلا الاول دار والثاني علام او قيل الكتب دارا لم يكن الملقى عصر الاجناس
فقط كما لا يخفى على المصنف ثم الحسب في قوله ليدفع حسدها مصدر
حسبه بحسبه بالصم حسبا وحسا وحسدا وحساء اي عدده ويزعم اما
على صيغة الخطب اي ان ترفع اليها الملقى وتبلغ عدد تلك الاجناس عليه
اي على الحسب من قولك رفع فلان على الفاضل ربيعة هو ما يرفع من
قضية ويلعبها او على صيغة العائذ اي ليرفع ويبلغ ذلك الحسب عددها
الى صاحب المال مثلا (قوله سهو ظ هر) وجهه رجاء الله فيمنعه من عباده ان يس
صاحب الدول عن لفظ بلع هو مجرد ارادة استمول بفرد واما كذا في
قوله فاعلان كذا ليدخل كذا ويخرج كذا لا لورحسا عدم استمول
لما صرح ايضا ان يقال بلع لان الاقتدار على الامتداح اللع ليس
شرط في الفصاحة اصلا واجيب عن طرف ذلك انه يجوز ان يكون
الحكم واحد سئل متعددة ويتنصر على ذكر بعضها فقدم ذكر لفظ
بلع يجوز ان يكون لارادة استمول ويجوز ان يكون لما ذكره الشرح في
الجواب وقد دفع ما في العرف والدوق بقتضيان من الدول عن قبلة
في التعريف الى آخر لافادة استمول اي هو حيث يصح وقوعه الا انه يعوت
فائدة استمول (قوله فان قلت هذا التعريف غير مانع الى آخره) الظاهر
انه اراده تعريف الفصاحة الا ان صدقته على الادراك ونحوه مما يتوقف
عليه الاقتدار بموضع الخروج فبعد الملكة فلا شيء من المذكورات ممكنة وان
ارادته تعريف الملكة على ان قوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود
صفة كاشفة وضعت في موقع التفسير للملكة فلا يصح اصلا هو صفة
مقبدة للملكة النفوذ هو ظاهر جدا (قوله قلنا لا نسلم هذه اسباب الشرط)
السبب هو المؤثر والشرط ما يتوقف عليه تأثير المؤثر (قوله مطابقة
لمقتضى الحال) المراد المطابقة في الجملة ان لا يشترط في اصل البلاغة المطابقة
الثامنة (قوله الحل هو الامر الداعي الى آخره) معرفة المركب الاضافي محتاج
الى معرفة الاضافة لانها بمنزلة الجزء الصوري له والى معرفة انصاف
والمضاف اليه لكن لا يتعرصون لتعريف الاضافة لعلم ان معنى اضافة
المشتق وما في معناه اختصاص المضاف بالمضاف اليه فاعشار بمعنى المضاف

مثلا مقتضى الحال ما يختص بها باعتبار كونه مقتضى لها ويقدمون تعريف
المضاف اليه لان معرفة المضاف من حيث انه كذلك يتوقف على معرفة
المضاف اليه ان قلت معرفة المضاف اليه من حيث انه كذلك يتوقف على
معرفة المضاف فلم يعتبر هذه الخيبة قلت لان الاضافة تقيد المضاف
لالمضاف اليه ثم انه تسامح في تفسير التكلم الذي هو هل العار باعتبار
الذي هو فعل القلب بالمعنى في التنبيه على ان التكلم على الوجه المخصوص
الخاص بمقتضى الحال اذا قرئ بالقصد والاعتبار حتى اذا اقتضى المقام
التأكيد ووقع ذلك في الكلام بطريق الاتفاق لا بعد مطابقة مقتضى الحال
واعلم ان الافصح في لفظ الخصوصية نفع اذ حيث يكون المخصوص صفة
ولسا كان المعنى على المصدرية الحق اليه المصدرية والتاء للماضي كالي
علامة واما اذا ضم الحاء انجزة فيحتاج الى ان يحذف المصدر بمعنى الصفة
او الى ان يحذف اليه النسبة سالفة كما في اخرى والتاء للماضي فافهم (قوله
وهو مقتضى الحال) ليس حراً من التعريف حتى يرمي الدور بل هو تعيين
للمضاف بعد تفسير المضاف اليه ثم الصبر اما راجع الى الخصوصية باعتبار
الظهور وتؤيد قوله وانما كيد مقتضاه او الى نفس الاعتراض سالفة (قوله الحال
والقمام متقاربا بالمعنى الى آخره) الفرص من هذا الكلام ربط الدليل اعني
قوله فان مقامات الكلام منه وثمة بالدعي وهو اختلاف مقتضى الحال ثم
تخصيص ذلك الامر بالدعي مطلق المقام عليه دون المحل والمكان اما
باعتبار ان اتمام من قيام السوق بمعنى رواحه فذلك الامر الداعي مقام التأكيد
اي محل رواحه او على تشبيه حسن التأكيد في مقام التردد مثلا باستقامته
وانتصابه من قيام العود بمعنى استقامته وانتصابه اولانه كان من مادتهم
القيام في نشأة الاعتبار وانما له فاعلق المقام على الامر الداعي لانهم
يلاحظونه في محل قيامهم (قوله وايضا اتمام بعض) اضافته الى مقتضى
حكم اكثرى والا قد بصر الى مقتضى بالكسر نحو قوله في سياقي فصار
المقام مقدم ان يتردد المخاطب ثم اضافة اتمام الى مقتضى لامية واطافة الحال
الى مقتضى بالكسر ينية (قوله عند تعاقب المقامات يختلف مقتضيات
المقام الى آخره) قبل هذا ايضا حكم اكثرى اذ قد تعاقبت المقامات ويحدد
المقتضى كما ان مقام التعظيم ومقام التخصير يقتضيان التذكير وقد يقال التذكير ان
مختلفان بالاعتبار فان معنى الاول بلوغ الشيء في الارتضاع ملما لا يمكن

١ قوله مع فصاحته
قيل لو قال الا اذا اقتضى
الحال لخلاف ذلك
لكن احسن لان الحال
قد يقتضى ما ينافي
الفصاحة كالاعتقاد
في العميات فحينئذ
رعاية الطباق اولي
من رعاية الفصاحة
اذا رتاع ثان الكلام
بالطباق المطابقة لكن
بني الكلام على الكثير
الشائع ولم يعتد بالنادر
القليل والجواب منع
بلاغة الكلام المذكور
نسخه

ان يعرف ومعنى الثاني عدم المراد بالاعتبار في قوله ضرورة ان الاعتبار اخ
المعنى المصدرى فيكون تعليلا لاختلاف اعتبار باختلاف الاعتبار فلا دور
فإنه على ان قوله ضرورة الى اخره في الحقيقة تفصيل لقوله لا تعين ٢ (قوله
ثم شرع) معطوف على متوهم اي قال كذا ثم شرع ومثله سابق شيع (قوله
اما الى نفس الاسد) الى اخره قدم الاعتبار الراجع الى الاسد لكونه حرا
صوريا به يحصل الخبر وعنه ما لا اعتبار الراجع الى المسد اليه لانه اعمدة
الكبرى لكن فيه بحث وهو ان الجملة في اصطلاحهم من اقسام اللفظ
فلا يجوز ان يعد الاسد من اجرائها لانه ليس بلفظ فلا يكون المركب منه
ومن اللفظ لعمليها المهم الا ان يقال عدم ايها من اقسام اللفظ باعتبار
اكثر اجرائها اذ التعليل ما واسع (قوله مأكدا واحدا) تفصيل لقوله
وحوا (قوله ككونه محدوقا) او ثانيا فيه نظر لان هذه الاحوال ليست
محصنة باجراء الجملة بل تجري في غيرها وان لوحدها في الحكم بالاختصاص
المدكور اضافة الكون الى ضمير المسد اليه لم يستقم قوله اوالى اسد كما
ذكر ويمكن ان يقال انه على حذف المضاف اي كمثل ما ذكره في هذا المعنى
بتمامه من نفس الكاف فليتام (قوله وغير مخصوص) كالنظر في قولك
في الدار رجل وكالفاعل في نحو جاءني رجل وما ذكره ابن الجاحظ من ان
الفاعل مخصوص بالحكم المتقدم مردود بان الحكم عليه اذا اختص
بمعنى الحكم كالحكم على غير المختص ان قلت لا الفرق بين الفاعل والمستأ
حيث يجوز تكثير الاول بلا تخصيص دون الثاني في مثل رجل في الدار كما هو
المشهور قلت الفرق ان في تكثير المستأ خلافا لعارض من الكلام وهو
الافهم لانه اذا كان منكرا محمولا وهو متقدم على الخبر ينفر السامع عن استماع
حديث المنكلم بخلاف الفاعل لانه لا يسمع الداعل انقصي الامر وتم فلا يمكن
ان يقال بعد ذلك ان السامع لا يصحى الى كلام المنكلم (قوله على المسد اليه)
اي الذي اسد اليه وهو المسد فانصتة مسد الى ضمير المشتق راجع الى
الموصول لاني اعرف الذي بعده حتى يرم قصر الشيء وهو المسد اليه
على نفسه (قوله مع زيادة كونه مفردا صلا او غيره قبل) اي كونه مفردا
موصوفا بالانقسام الى القميين وهذا لا يوجد في المسد اليه قطعا ولذا حمل
رأيا على اعتباراته فلا بد ان كونه مفردا غير فعل ووجود في المسد اليه وقد
اشير اليه بقوله الى غير ذلك فلامعنى لجملة زيادة على اعتباراته على ان الكون

٢ قوله باجراء الجملة
فيه بحث لان الاجزاء
ان اريد بها الاجزاء
المصطلح عليها وهي
التي تعتبر في التقاد
اصل الجملة خرج منها
المفعول ونحوه وان اريد
اهم منها لم تنص
في الاسناد والمسند اليه
والمسد كما ذكره
نصه

معددا غير فعل من اوارم السد اليه فلا يبعد من الاعتبارات المناسبة للقيام
 وادام يتعرض له في امر فلا شكك أصلا فتأمل (قوله مقيدا بمتعلق)
 المراد بالمتعلق ما يسمى في هذا من متعلقات الفعل بكسر اللام في المتعلقات
 على الاظهر والافيس كما سد كره في موضعه ان شاء الله تعالى ولا يرد ان
 يقال قد يكون للسد اليه متعلقات نحو الصارب ريدا في الدار بالسوط ضرها
 شديدا عمر ولان المتعلق في الحقيقة هو الحدث الذي يتصميم الصفة وهو
 مسد لا مسد اليه بل ذلك الى احوال المسد ولو سمع فاذا كرهه على الاعمال
 الاعلى (قوله على الوجوه المدكورة في مد) الصاهره قيد للايجار والاطاب
 لا الاموات ايضا لا اقسام لها (قوله مصاص كل الى آخره) هذا اشارة
 الى تقسم الاول وهو المختص باحراء الحملة وقوله ومقام الفصل اشارة الى القسم
 الثاني وهو المختص بمهملين مصاصا وقوله ومقام الايجار اشارة الى القسم
 الثالث وهو ما لا يكون مختصا بشئ بماد كره ثم المفهوم من قول الشارح
 ثم شرع الى آخره ان العاد في قوله مقام للمصميل ويحوز ان يحصل
 للمقابل (قوله اي خلاف كل منها) ظاهر العادة مشعر بان الصميم في حلاوه
 راجع الى كل المدكور سابقا الا انه يستدعي كون مقام التكبير ميايا لمقام
 خلاف التقديم وفاده ظاهر فالصواب ان يقال اي خلاف نفسه الا انه
 تسامح في العادة فصرح خلاف نفسه بخلاف كل ما اشارة الى ان الصميم
 راجع الى كل واحد من هذه الاربعة على سبيل الدل وملاحظة الخصوصية
 واعتمد فيه على ظهور المراد (قوله وقد اشار في افتتاح الى آخره) العرض من
 نقل كلام افتتاح التنبيه على مراده لانه قد خفي على بعض شراحه والصميم
 في قوله لكونه راجع الى الايجار والاطاب او الى بعض كل مبالا الى المعنى كما
 في قوله تعالى كل في ذلك يسجدون (قوله وكذا حطاب الزكي) فصله عما قبله
 لان هذا باعتبار الغير وما قبله باعتبار نفس الكلام ثم الطاهر ان المراد من
 الحطاب ما هو مذهب لالمعنى المصدري ليكون مقتضى الحال وبما سمع
 الامور المدكورة التي هي مقتضى الحال فلا ضافة لاذن النابس اي الحطاب
 الذي له تعاقب ما معنى يشبه المذكورة في ان مقدم الاول بيان مة م التي (قوله
 وكان الانسب الى حره) انما لم يقل وكان الصواب لان الدكاء على ما ذكره الشارح
 اخص من القطاعة محمرا ان يريد به ذلك اطلاقا لامر الخاص على العام
 بقربة المقابلة وانما لم يقل ان يذكركم مع الذي البليد لان انفسه السب

بالخطاب لانه قد اعتر في معيها ورود الكلام من الغير وقد يحاط به ذكره
 الشارح ما اتمه هو بحسب اللغة واما بحسب الاصطلاح فقد يستعمل الدكا
 في القطاعة يقال رجل دكي وفلان من الاركيه يريدون المسالعة في قطاعته
 مع ان قبحا احتساره المصنف رعاية حجب عن السمع ثم هذا ليس من مدحاته
 بل نبع فيه صاحب المذبح (قوله ولكل كلمة مع صاحبها) مع متعلق انصاف
 محذوف فداي لوضع كل كلمة كذا في شرحه تفساح او سأل من كل كلمة او صفة
 لها (قوله اي مع كلمة اخرى) الاظهر ان يقول او ما في حكمها واما ترك
 اعتمادا على كلامه اللاحق وباء على الاكثر (قوله صوحبت معها) اورد
 عليه ان حق الصارحة صوحبت معها او صوحبت بدون معها لان صوحبت
 ان جعل من قولهم صاحب ريد مع عمرو فالعبارة هي الاولى على ان يكون
 الفعل مضافا الى الطرف كما في قولك هدمرور بها وان جعل من صاحب
 ريد عمرا فالتانية واجب بالنصير اي نصيب صوحبت معنى الحمل والتصبير
 اي جعلت مصاحبة مع تلك الكلمة وبان صوحبت مستند الى مصدره
 بالتأويل المشهور اي اوفقت المصاحبة معها ثم المقصود التيسر على ان
 المراد بالمصاحبة المصاحبة الحقيقية الحاصلة بسبب التائب لا بالمصاحبة
 الكائنة بحسب الاصل من جهة الاشتقاق او غيره (قوله ليس لها مع ما
 يشارك الى آخره) تعاربت القامات في هذا القسم يدل على نفيها فيما لا يشترك
 فيه بالطريق الاولى ولهذا لم يتعرض له (قوله افتراه بالشرط) اي مادانه
 وقد يقال المراد بالفعل هو الحرف فلاحاحه الى تقدير الاداة الا ان السوق
 يؤيد الاول (قوله ان المراد بالمصاحبة) اي آخره دفع لما يتوهم من ان التمثيل
 بالمجمل غير مطابق لفصوص لان الكلام في كلمة مع صاحبها والظاهر ان
 المصاحبة ايضا هي الكلمة (قوله هكذا يدعي ان يفهم هذا المقام)
 اورد عليه ان ذلك التوجيه يسر ان يكون قوله ولكل كلمة مع صاحبها
 الى آخره اعادة لما سبق ادريس حاصل ما سبق الا ان المقام يقتضي به المسند
 مع المسند اليه المعرف باني المقام يقتضي انه مع المسند اليه الذكر وعلى هذا
 ولما كان اعادة حيزا من الاعادة كال اوجه ان يجعل القول المذكور اشارة
 الى ما حدث الدرع نورا الى ان المحسنة اذ به كالتطابق والمقابلة والتعويض
 وغيرها مما تنافي بعمل كلمة مصاحبة لآخرى وان يجعل قوله وهكذا
 خطاب الدكي الى آخره اشارة الى مثل اليان بباء على ان الجبال يتعلق

السند وتعرفه وتكبره
وكونه جملة اسمية
او صلية وغير ذلك
ومنه ما يقتضي
مصاحبه كلمة مع كلمة
لمصاحبه ان مع
الماضي والمضارع
والماضي مع اذا وان
او غير ذلك ولا يخفى ان
ما يقتضي الا حوال
الاول لا يدخل له في
كونه مع كلمة اخرى
وان لمه ذلك فان كلا
من افراد السند
او تعريفه او تكبره
او غير ذلك لا يكون
الاعم السند اليه ثم
المصنف اشار الى
بعض تفصيل الاول
فيما سبق وقوله واكل
كلمة مع صاحبها
اشارة الى الثاني فلا
تكرار لكن الشارح
لما نظر الى لزوم
الا حوال الثانية
للاحوال الاول عم
قوله ولكل كلمة واتم
بعد التفصيل لا
تكرروا اثبت على
التكرار بالنظر الى
اصل القصيدة

بأحوال الدلالات من حيث الوضوح والظن وذلك باعتبار فهم المعط
ولا يخفى ان قوله مقدم التكبر الى قوله وكذا حطاب الركي الى آخره اشارة
الى مسائل المعاني فيحصل الاشارة الى العنود الثلاثة على الترتيب لبيان هذا
التوجيه يستلزم ان يكون تطبيق الكلام على المحسات الدينية داخل في
اللاعة وهو حال المحسن الداني وهو خلاف المشهور فمحمدي عبد المعاني لا يقال
ليست البلاغة الامطابقة الكلام الفصحى لمقتضى اخل سواد كل مقتضى
المحسات الدينية او غيرها من حيث تلك المحسات من حيث انها للمحسن
العرضي الزائد على اصل البلاغة من الديق ومن حيث انها للمحسن
الداني باعتبار تعلقيها بمطابقة مقتضى الحال من المعاني نعم لما كان
اقتضاء الاحوال ايها لا يخلو من ضرورة لم يشتهر منهم القول بمصاحبه المحسن
الداني اسقاطا للمادر من درجة الاعتناء مع انهم سواد كرههم في المعاني
من المحسات ما يكثر اقتضاء الحال اياه كالاتفات والاعتراض والنصب هل
على ان سائر المحسات ايضا يجوز دخولها في اللاعة احب ان ذكره في اول
فلا يبتزعه الظن السابق مثل ان لا مع المصارع مقام ليس له مع
الماضي وللفعل الواقع شرطا مع ان مقابل ليس له مع اذا الى غير ذلك مما
لا يخصص فيه تعميم ولا يسمى في مرهم اعادة على ان حمله اشارة الى
صاحته انديع لا يخلو من بعد لعدم ظهور اطراذه في كثير من المحسات
مثل التورية والابهام والمالعة ونحوها بما لا يكون بين اسكتين فليثمل
(قوله وارفع شأن الكلام) اعتراض على المقدمة الاولى بان نفس المطابقة
لا اعتبار المسبب سبب نفس المحسن الداني وقول المعط لا الارتفاع
شأن الكلام فيها ونما هو زيادة المطابقة وعلى المقدمة الثانية بان انتفاء
المطابقة سبب لانتهاء المحسن رأسا لا لا انحطاطه في المحسن المستلزم لثبوت
اصلها ولهذا قال السكاكي وادانقران مدارحس الكلام وقيمه على انطاق
تركيب الكلام على مقتضى الحال وعلى لا انتفاء اجيب بان اصل المحسن
الداني عند المصنف يحصل بالعصاذه فيرفع شأن الكلام فيه بالمطابقة
ويحط بعندها وقد يجاب بان المراد بقوله في المحسن من جهته وما يقاس
اليه فلا يلزم الزيادة على المحسن في الارتفاع ولا ثبوت اصل المحسن في الانحطاط
وفي احدها المعنى من العساة تنكلم واقرب منه في الجواب عن الاول ان يصار
الى حذف المضاف في قوله عطافته اي محسب عطافته فكلما ارداد

المطابقة اراداد الجنس ولا يرم منه تحقق الارتعاع في الحسن في الاول
مرنة المطابقة وعن الثاني ان المراد ماصفة القدم الى المطابقة الجنس
ار ياتي الاضافة المعنى التي ياتي لها اللام كما سيأتي فيكون عمله الا تحطاط
جنس عدم المطابقة لعدم حسن المطابقة وهذا الجنس يتحقق تحقق فرد منه
ما يتركب من واحد فلهذا (ن) قوله اولاً بالذات (ا) او لا منصوب على الظرفية
معنى قن وهو حينئذ منصرف لا وصية له ولذا دخله التوسيع مع انه فعل
التعصيل في الاصل دليل الاولى والاولى كالتعصيل والافاضل وهذا معنى مقال
في الصحاح اذا جعلت صفة لم تصرفه تقول نقيته عاماً اول واداً لم تجعله
صفة صرفية تقول لقيته عاماً ولا مضاف في الاول اول من هذا العام وفي الثاني
فمن هذا العام والباء في الذات معى في وهو معطوف على اولا اي في ذات
المعنى للاواسطة (قوله لكونه اشارة الى ماضى) المراد ماضى هو الكلام
المقيد بالمصاحبة في قوله واللاغة في الكلام الى قوله مع مصاحبه والدليل
على ان الاشارة بعد التقيد وان كان الكلام حينئذ ماضى مطلقاً انه
لا ارتعاع لغيره اصحى قال قلت له لم يجعل اشارة الى الكلام اللبس قلت لان
قوله وانحطاطه بعد ما بعده الا معنى لان يقل انحطاط شأن الكلام
اللبس بعدم المطابقة وهذا طاهر (قوله الجنس ادنى من حل في البلاغة) اراد
الجنس الدنى الجنس الذي يشوبه ذات البلاغة لا ان الحسن داخل في ماهية
البلاغة وانما وصفه بالادخول في الالفة محضاً بمعنى ان مشأه لا يخرج
عن حد البلاغة ويحتمل ان يكون باعتبار ان مشأه اعنى المطابقة داخل
فيها لان البلاغة هي المطابقة مع القصاحة (قوله به بصرح لعدم
اللاح) اي يكون مقتضى الحال انكبد والاطلاق ملال الكلام المؤكد
والمطلق وصحى تمام البحث في تعريف علم المعاني (قوله لان اضافة
المصدر تعيد المحصر) لا ذكره ارضى من ان اسم الجنس اذا استعمل
ولم يقم قرينة تخصه بعض ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستعراق الجنس
اخذاً من استقراء كلامهم فيكون المعنى ههنا ان جميع الارتفاعات حاصل
بسم مطابقة الكلام للاعتبار بالنسب التي في ماد المحصر اد لو جار
ان يحصل ارتفاع غيرها لم يكن هذا الارتفاع حاصل تلك المطابقة لم
يصح تلك الكيفية فان قلت لم لم يجعل كل من المقدمتين قرينة على عدم
ارادة الاستعراق في الاخرى فلا يحمل على المحصر لثلاخصى الى الثاني

٦ بان يكون هذا العام
مثلاً عام ثلث وخمسين
وتمار مائة والعام الاول
عام اثنين واما في المثال
الثاني فيصدق الاول
على عام خمسين
او اربعين او غيرهما
من الاعوام القديمة
على عام وثلاث
وخمسين

والاطلاق قلت لانه ان يكن ما يرمي جلهما على تفرعهما وهو كون مقتضى
الحل هو الاعتبار المناسب محدودا (قوله فمحم ان يكون المراد اعتبار
الناسب) ومقتضى الحال واحدا لتعدد من الكلام ولما قول عنه في الحواشي
ان المراد هو الاتحاد في المفهوم عني محسوب عرفهم لا محسوب اللغة
فحيث يكون قول بعض مقتضى الحال ما هو الاعتبار المناسب من قبل
هو الطل للمعنى وحيث تعينه وصير الفصل في قوله هو الاعتبار
الناسب للدلالة على ان الوارد بعده جزء لصفة وتوكيد الحكم دون الحصر
ويمكن ان يراد بكون المراد منهما واحدا ما يذول للمساواة (قوله والا
لطل احد الخصريين او كلاهما) لانه لا احتمال اجتماع الحصريين حدفا
فاما ان يكذب احدهما او كلاهما قال الناصب المعنى بطلانهما على
تقدير التبيين بين الاعتبار المناسب ومقتضى الحال او العموم من وجه
و بطلان احدهما على تقدير العموم مطلقا ان يطل الحصر في الاخص
وفيه بحث لان معنى الكلام على ان الحصر في الشيء يسري وحواله المصهور
في جميع امراة وانما من غيرهما ولذا اورد عليه النظر فلانك ان بين
الحصر في الاعم والحصر في الاخص تناقض لا يخفى ان احد الخصريين
ليس اولى من الاخر في الصدق والالام يرم بطلانهما على التقديرين الاولين
ايضا علم انه لا فرق بين ثلثة درر الثلاثة في كون الارام بطلان احد الخصريين
او كليهما ولا مدفع الا بالنسبة اولوية احد الخصريين بالصدق في صورة
العموم المطلق دون التباين والعموم من وجه فليشأن (قوله وفيه نظر)
وجهه على تقدير ان يكون المراد بكونهما واحدا ما يناول المساواة ان
الحصر في الاعم مطلقا ومن وجه لا يوجب تساؤل جميع امراة حتى يرم
على تقدير عدم الاتحاد بالمعنى السابق بطلان احد الخصريين او كليهما
ووجهه على تقدير ان يكون الاتحاد في المفهوم هو المدعى انه لم يشرع
في الدليل لنفي المساواة ومع احتمالهما لا يثبت الاتحاد وقد يجاب عن النظر
على التقدير الاول بان معنى الخصريين ان مطابقة الاعتبار المناسب مطلقا
هو سبب الارتفاع ومطابقة مقتضى الحال كذلك فيلزم التساوي بينهما
او الاتحاد كما لا يخفى وعلى التقدير الثاني بان معاهما سببة مطابقة
الاشارتين من حيث هي مطابقة الاعتبار او سببية مطابقة مقتضى من حيث هي
مطابقة مقتضى ويرم اتحادهما في المفهوم وهذا يتم ان يسا اعد الخصم

٩ ويمكن ان يجاب بانه
لا شك ان بطلان الحصر
في العام باعتبار جزئه
الايجابي و بطلانه في
الخاص باعتبار جزئه
السلبي حيث تقول اذا
بطل الجزء الايجابي من
الحصر في العام لم يمكن
ان يبطل الحصر في
الخاص بواسطة لان
بطلان الحصر هنا
بواسطة ثبوت الحكم في
غيره وحيث لم يقتضي
ذلك واذا بطل الجزء
السلبي في الخاص لم يمكن
ان يبطل الجزء الايجابي
من الحصر في العام
بواسطة بخلاف العموم
من وجه فان بطلان كل
من الخصريين به اعتبار
الجزء السلبي و بطلانه
بهذا اعتبار لا يمنع ان يبطل
الجزء السلبي للحصر
الاخر بواسطة خفية
جزئه الايجابي والله اعلم

على أن المسمى المذكور يعمهم من الحصريين (قوله هو الذي يستلزم التخي
عند انه قد جرت حيث يقول الى آخره) حاصل الاستدلال ، التخي حصر معنى
النظم في مواضع من كتابه في وضع الكلام موضعاً يقتضيه علم النحو والعمل
بموجب قواعده وهو معنى التصديق المذكور فظهر ان مراده من النظم
المصر بالتوخي هو ذلك التطبيق وكذا المراد بالتوخي ايضاً ان قلت
التوخي هو الطلب فكيف يراد به ذلك الوضع قلت اقامة السبب مقام
المسبب كما في تعريف علم المعاني مانع ثم المراد من وضع الكلام الموضع
الذي يقتضيه علم النحو ان يكون ذلك بحسب الاعراض التي يضاف لها
الكلام كما أنه عليه بقوله ثم ليس هذه المذكورات الى آخره وبطل عليه ايضاً
تصريحه بذلك في التفسير الآخر وايضاً لما كان تمام علم النحو بعلم المعاني
والبيان كما ذكره الشريف في مفتتح شرح المفتاح يمكن ان يقال ان اراد الشيخ
علم النحو بما نعلمه ثم لا ينبغي ان معرفة تلك المعاني لا تنوقف على معرفة علم
النحو واسطلاحاته حتى يزم بما ذكره من تراكم الكتب العلمية السليبية من حلية
النظم وهذا ظاهر (قوله فيما يترجح من ان يكون وبين ان لا يكون) الظاهر
ان من طرف لغوي متعلق بترجح بمعنى يتردد ولو مجازاً كما نقل عن
الشارح وجعله طرفاً مستقراً اي دائراً من ~~كلمة~~ قبل يحتاج الى تقدير
لا في يترجح والا فلا يستقيم اد استعماله ان في المشكوك لا في الراجح وفي
بعض النسخ يتردد بدل يترجح ثم لا ينبغي ان بين الثانية مقصودة اد الدور
بين مجموع الامرين لا بين كل واحد منهما (قوله واما فيما علم)
عدا ان الحروف على سبيل التعليب تم وقع في كلام غير الاسلام وغيره
وهما منهم ان اذا استعمل في امر على خطر الوجود كقوله واذا نصت
خصاصة قصص يكون حرفاً لا امياً لكنه اذا استعمل فيما علم فهو اسم
باتفاق على ان استعمال الحرف في معنى الكلمة شائع في عبارات المتقدمين
(قوله في الحمل التي تسرد) اي تسمع وتناق متشعبة بعضها مع بعض يقال
فلان يسرد الحديث سرداً اذا كان حيد السياق له واصله من سرد
الدرع سمجها (قوله بل وهذه العطفية الى آخره) معطوف على قوله وهو في
لغة آخر في غاية التبع انما اثبت الواو بعد بل لثلاثتهم ان المراد انطال
الكلام السابق كما هو الشائع اذا تلاها جلة (قوله والى هذا) اشار المصنف الى
ان الامور المذكورة ليست ثابتة للالفاظ اعلمها من حيث هي بل

تعرض لها حسب المعاني والاعراض التي يصاغ بها الكلام (قوله بالتركيب
 ذهب السكاكي الى ان الافادة في المرددات صلي هذا يكون قوله بالتركيب
 تأكيداً للمعنى الافادة (قوله وذلك الامر ان) يال يوجد تعرض رجوع البلاغة
 الى اللفظ واعتبار افادته المعنى الثاني على تعريفه السابق (قوله او غير
 مطابق) اراد به عدم المديقة عما من شبه ذلك وهو المصنوع في مرادهم من
 الوصف بعدم المطابقة اذا لو احد معنى السلب مطلقاً فليزم ارتفاع
 التقييد اعني المطابقة وسابا (قوله على ما ذكر في الكشف) مرئط يكون ما
 لتأكيد معنى الكثرة وكون العدل ما يليه لا بالانتصاب على الطريقة فان صاحب
 الكشف ان جعل قليلاً في الآية صفة مصدر محدود اي شكراً قليلاً
 ولم يذكر الشارح ذلك الاحتمال هما مع ان وصف التسمية بالكثرة على معنى
 الاطلاق كما في الـ ريد يسمى انساناً شاع لاحتياج تكبير الوصف اعني
 كثيراً حيث لم يقف نعمته كثيرة الى تأويل بلا ضرورة وهذا حور فيما بيننا في
 من قول المصنف وكثيراً ما يخرج الكلام على خلافه كلا الامرين على
 ان انتصاب على الوصفية في مثله معروف لا يحتاج الى التعرض فلهذا
 اشار الى وجه آخر من الاعراب (قوله وفي هذا اشارة الى اخرى) اي في قوله
 بالبلاغة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى بالتركيب مع قوله ويسمى
 ذلك مصحفاً ايضاً (قوله الاعجمي والعربي) الاعجمي منسوب الى العجم
 وهو الذي لا يفصح وان كان من العرب والمراد بالعربي خلافه وفي شرح
 الكشف للقطب ان العرب سكان المدن والقرى والاعراب سكان البادية
 والمواصي فكثرت اللمة ان العرب هو هؤلاء الصنف المقابل للعجم والاعراب
 منهم سكان البادية خاصة والنسبة اليه اعرابي لانه لا واحد له ولو انقطعت
 الواو العاطفة ليكون تصبوا للعرب والقروى لكن احسن كما لا يخفى
 (قوله وحيداً لا معص) لتعابر على النبي والامات حاصل توفيق المصنف
 على ما ذكره في الايضاح ان الشبح اراد قوله مصبلة الكلام للمصنف
 للمصنف ان البلاغة نائمة للفظ صفة له باعتبار افادته المعاني عند التركيب
 لصفة لمعناه وازار رجوعها الى المعنى دون اللفظ صفة ان وصف اللفظ
 بها باعتبار افادته المعاني عند التركيب لا من حيث انه لفظ مفرد من
 عيراء ان التركيب وهذا ظهر التوفيق بين في كونها من صفات الالفاظ
 وانما بين في كونها من الصفات المعنى وانما في كلام الشيخ وهم

الناقض من وجهي والشرح ان تعرض لدفع الوجه الاول وقد يقال
في وجه التوفيق بين كلامي الشيخ سواء على اطلاق الفصاحة على
اللازمة به اراد بالفصاحة حيث حكم بانها راجعة الى اللفظ دون المعنى
المعاني المشهور لا ارادها حيث ذكر انما صفة راجعة الى المعنى معنى
اللازمة وانت حير بان قول الشيخ ان فيصلة الكلام للمعنى لا معناه حتى
ان المعاني مطروحة ان ياتي عن حل الفصاحة على المعنى المشهور تأمل
(قوله ولا راع ايضا في ان الموصوف به عرفا هو اللفظ) فان قلت لما كان
محل تلك العبارة هو المعنى الاول كما يصرح به فكيف يوصف بها
اللفظ عرفا قلت وصف اللفظ بها كوصف الرجل بحسن علامه على معنى
كون اللفظ بحيث يدل على تلك العبارة ككون الرجل بحيث يحسن علامه
لا يقال فيحصل كلام المصنف على هذا المعنى حتى يستقيم جملة وصفها
للافاظ المطلوبة لا مفعول هذا وان صح في هذه لكن لا يصح توفيق الكلام
الشيخ فان مراده ليس الا بـ محل العبارة (قوله والشيخ يكر على كلا
التعريضين) اي يكر على اطلاق كل منهما ويحصل (قوله على معناه
المعنى) قيل عليه يرم منه ان لا يكون كثير من الاحوال الدالة المشبهة على
المعاني النواني المحتوية على المعاني الاول الشرعية او العرفية مثلا بلعبا
واجب بان معنى التوفيق بالمعنى على ان هذا انقسم اكثر فلا يبقى وقوع
المعارف والكليات والمعاني الشرعية والعرفية معاني اول (قوله دلاله
ثانية) اي واضحة في المرتبة الثانية بالدلالة الى دلاله اللفظ على المعاني الاول
لا ان للمعنى الاول دلالتين وقيل معنى قوله بذلك المعنى لاحله وبواسطته
قال دال على ان معنى المقصود هو اللفظ ايضا لكن بواسطة المعنى الاول
فوصف هذه الدلالة بالدلالة بالنسبة حيث تدل على دلاله المعنى الاول
على الثاني عقلية قطعا كما يصرح به الامام في بهمة الاعتراض والشيخ في
دلائل الاعتراض واما دلاله اللفظ على المعنى الاول فتدبركون وصعوبة وقد يكون
عقلية كما بهت عليه الآ ومن حكم بانها وصعوبة لانك فكاه اراد
بالوصعفة ما لو وضع مدخل فيها في الجملة فافهم والمراد بالمعنى المقصود
هو الذي يريد التكلم انشائه او بعده وبسبب توفيق في قصده الدال وغيره
كانت الشجاعة مثلا (قوله دل على ترتيبها) ثم ترتيب الالفاظ في النطق
على حذوها اراد بترتيب المعاني جعلها في مرتبتها التي هي المناسبة للمحل

٧ وهو حلوص الكلام
عن ضبط التأليف
وتأخر الكلمات والتعقيد
مع فصاحتها كما مر
✽

والقيام ثم الشئح اذ أطلق على ترتيب المعنى المعقب بترتيب الالفاظ
على حذفها اسم الظن مع انه الترتيب الثاني ارشاد الى ان العدة في باب
اللاعة اسم هي للفصد والاعتد دون الفصد والاتحاد كما يطلقون
مقتضى الحال على اعتبار الخصوصية مع انه من الخصوصية المعبرة
فلا يبا في ما سبق من ككون نظام توخي معنى ايضو فيبين الكلام
حدث د على كونه من عوارض لفظ (قوله وخواص والمراد بالخصيصات
المشهور) ان خواص عبارة عن الامور المستعدة من التراكيب لا تتجدد
الوضع وان امرايا والخصيصات عبارة عن خصوصيات المعبرة لتلك
الخواص فاطلاق هذه الامور على المعاني الاول من قبل المحار واصطلاح
الشئح كما يشمره قوله والشئح يطلق الى اخر فافهم (قوله من الاوصاف
الراحة البيا) قبل عيه كيف يكون الفصاحة واللاعة ونحوهما من
الاوصاف الراححة الى المعاني الاول وهي المعاني العموية ولا نصيلة
انها اصلا احب بعد تسليم ان المعنى الاول هي العموية فان المعاني
الاول محل العصبلة لان ترتيبها في الهمس ثم ترتيب الالفاظ في النطق
على حدودها على وجه يتقل منها الدهن توسطها الى خواص في
الاطادة فلا حلال ولا تعقب هو اللاعة فيكون ترتيب المعاني الاول على
الوجه المخصوص منشأ الفصلة ومساط الراحة بلا شك (قوله لاق
الالفاظ المنطوقة) التي هي الاصوات والحروف هي على ان المقامسوت
يعتمد على محارج الحروف والمضار انه كيفية مارة فاسوب الذي هو
كيفية تحدث في الهواء من نوحه ولا يلزم قيام العرض بالعرض الموضع عند
المتكلمين لانهم يسمون كوا الحروف امورا موحودة (قوله فبحث بحث
انها من صفت الالفاظ او المعاني او آخره) ولا وجه لبحث تعليق انصف
على هذا ما يريد باللفظ في قوله فاللاعة راجعة الى اللفظ المعنى الاول ويكون
المعنى فاللاعة صفة راجعة الى معنى الاول باعتبار فادته المعنى الثاني ولا يحمل
المعنى في قوله باعتبار فادته المعنى على المعنى الاول حتى يكون المعنى فاللاعة
راجعة الى اللفظ باعتبار فادته المعنى الاول لان تفرع قوله فاللاعة
راجعة الى آخره على تعريف للاعة بانه فان اللاعة صفة اللفظ باعتبار
فادته المعنى الثاني لكونها عارة عن مدد الكلام لتصبح مقتضى الحال
ومقتضى الحال هو المعنى الثاني كدوم الشك ورد الانكار (قوله المعاني

التواني) التي جعلت مطروحة في الطرق توصيفه ان المعطى اذا كان
مكررا للمع وغيره يشتركان في ان كل واحد منهما يخطر بباله رد انكاره
لكن البيع يعرف كيفية ترتيبه في الاول المعطى ترتيبا لا بد حتى يروى
انكاره بخلاف غير البليغ فترتيب المعاني الاول هو شرط للعصبة لا ريب
(قوله والسبب انهم او حصوه) يعني ان سبب في ارتكاب العصور انهم
لوحملوا الفصاحة واللاعة وراعوا ما في كل ذلك اوصافا لمعاني لم يعم
انها صحت للمع الاول لا يحتل ان مراد الله في اسوان فيجعلوها لغويا
للاعتد و ارادوا بها المعنى الاول واعترض عليه من المعنى كما يحتل التواني
حين اطلاقه **كذلك** ثلاث الالفاظ يحتمل في ذلك اختلاف الالفاظ المطبوعة
من اولي ملائم من بين سبب الترتيب لانه المعنى مشترك بين المعنى الاول
والثاني واللفظ محذور في المعنى الاول وقد تقرر ان افعال جبر من الاشتراك
مظهر فائدة العدول لا يحوز معنى ذلك ان الله المستعمل في معنى اذ كان
دارا بين كونه مشتركا بين ذلك المعنى وغيره وكونه مجازا في ذلك المعنى حقيقة
في غيره كان الحمل على كونه مجازا فيه اولى لان التعبير عن معنى بلفظ يدل
عليه مجازا اولى من التعبير عنه بلفظ يدل عليه للاشتراك بعد فهم لفظة العينية
مراد في كلا الاستعمالات ٢ ويمكن ان يراد به انهم او حصوه فاصوات
الله في لم يعم الله ما ظهرا به صحت الله في الاول لان المعنى التواني
دخلا في المعاني اللاعة حتى ان الكلام اسي يس به معنى ان قد صحت في درجة
الاعتبار عند الله لا في غيره فتردد الله في الاول والتواني بخلاف
ماذا جعلوه صحت اللفظ بعدم كون المعطى المطوق مشاء للعصبة
اظهر في ذلك ان الله في اللفظ ليس مراد اللفظ نفسه ولا كان العلاقة من الله
والله في الاول وما يحدث في القوى والظاهر في ذلك ان الله في هذا القدر
يكفي لترجيح (قوله فيجعلوها كادو صعد الى قوله والخاصة) التي تعددت
فيه قبل عيه المفهوم بما سبق استعمال الالفاظ في نفس الله في الاول
والمفهوم من هذا استعماله في الصورة الحادثة فيها وباللهما توفى فكيف
يجعل هذا الكلام نتيجة لاسبق على ما يشعر به الله في قوله فيجعلوها اجبت
ما الشح يطبق على المعنى في الصورة الاول لخصوصيات والعصور
ويصيرها من الله تعالى على انهم وان كانوا يطلقون الالفاظ على نفس
ثلاث المعنى ويصعبون الالفاظ باللاعة وما يشكها الا ان مدارجها

٢ على ان كون المعنى
مستتركا لفظيا بين
المعنيين ثم واذا كان
مستتركا معنويا كان
الطلاق على احدهما
مخصوصا مجازا ايضا
ع

على معنى تلك المعاني في السور والخواص فكان المعاني الاول من
الخصوصيات ولهذا صرح التعرّيع وفيه نظران هذا الخواب بشر ما المراد
ههـ بالصورة واحدة من المعاني الاول وقوله حدثت في المعنى وتحدثت
فيه مانع من الجمع على ذلك والظاهر في الخواب المصير الى حذف المضاف
الى معنى الصورة والحدسية (قوله وفوق صورة الى حرمه) دفع لا ينوهم
من ان المعنى ليس له صورة فكيف يصح قولك وهم يريدونه للصورة التي
حدثت في المعنى (قوله وهذا مدح كرمه شجع) اي قليل واعلم ان الكلام
الذي نقله الشارح من دلائل الانحياز لم يذكر فيه على هذا الترتيب بل بعضه
مذكور في اوائله وبعضه في واوله ولهذا حكم البعض بان في مثل الشارح
احتلالا ولا ينبغي ان ينظر هذا بمثله (قوله مدافعة الحروف وصلاتها)
مدافعتها ملائمتها لطبيع وسلاستها سهولة النطق حرا (قوله والقصاحة
عدارة من كون اللفظ الى آخره) هذا هو الاعتدال الذي حدث من المعنى
التساقط للقصاحة فهو من عداده والافان جعل معنى ثالثا للقصاحة اطل
المصير الذي يقاد من كلام الشجع فتأمل (قوله كما يمنع ان يوصف بانها
دل) قيل اراد امتناع الوصف بالدلالة على تلك الفصيلة كادل عليه الساق
او اراد بالدلالة ما للدلالة مطلقا لكن المعنى المشهور الذي اثبت لفظ القصص
اعنى الدلالة العقلية وهو فهم المعنى من اللفظ فلا يفتى في ماسق من قوله
ثم نعد لذلك المعنى دلالة نافية على المعنى المفضود (قوله اليه ينتهي اللاعة
كذا في الابضاح بسببه الى الابضاح نوطنة لدفع ما بهمه قول المصنف
من كون قوله وما يقرب منه عطفا على حد الاعمار كما مباني (قوله وهو
ان يرتقى الكلام في بلاغته اي آخره) يشير الى ان اصحاب كلام الله تعالى
ارتقاه في بلاغته الى ان يخرج من طوق البشر على ما هو الاري الصحيح
لا يخاره من امبيات ولا مطلوبه العريب ولا يصرفه العقول من المعارضة
وامراد البشر بالذكر بساء على انه المشتهر باللاعة والمتصدي المعارضة
والا فالعبر ما يكون خارجا عن طوق جميع المخلوقات من الجن والانس
والملك (قوله فان قيل ليست اللاعة الى آخره) فان قلت ان جعل السؤال
على مع تحقق الاعجاز في كلام الله تعالى كما بشر به قوله لم لا يحور الى آخره يكون
الجواب خارجا عن القنون لان مع السد لاسما اذا كان احصى لا يفيد اصلا
وان جعل على المعارضة يتعد انه لم يذكر دليل على تحقق الاعمار حتى

يعارض قلت اشتهر دليل بحقه فيه اعني عن ذكره فهو ملحوظ واعلم انه
لا بد ان يحمل علم البلاغة في قوله وعلم اللاه كقول ماعام هذين الامرين
على المعنى العام لان المعنى المشهور وهو علمه رتبة اختصاصه باللاعة
اعني على المعاني والبيان غير كقول ماعام الفقه حجة بل يقول ان الكلام بعد الحمل
على المعنى العام تعليلي لان كقول ماعام هذين الامرين هو المعلوم بخصوصه
مع الجنس السالم كما يسمى ان شاء الله تعالى (قوله وكثير من مفره ان حره)
الظاهر انه يتعلق بالخواب الاول الذي هو مع كون علم البلاغة كقول
باعام اللاعة فالاول تغديد على قوله وانوسم ولو حصل المهارة اهم من الاضافة
فلاناس في تصنف بالخواب الثاني (قوله شئ لايعهم من اللفظ) فيه بحث
وهو انه ان اراد بعدم كونه معهودا من اللفظ انه لا يستفاد منه صريحا علم
ولا يصح وان اراد به لا يحتمله فهو مع (قوله واما الثاني) لا يدفع الفساد
اما اذا احد الاعلى حقيقيا فظاهر واما اذا احد نوعيا فلان ما يقرب من نهاية
الاعجاب لا يتناول المرتبة الاولى بل لا يتناول الا مراتب التي بعد المرتبة الوسطى
لان القريب من النهاية ما يكون اقرب اليها من الوسطى كما لا يخفى على العطن
وجعله من قبل التعبير عن النوع ما فراده لا يستقيم اما اولا فلان ذلك
اتما هو في الاحكام التي لا تخص طبيعة النوع اذ لا يصح ريدو عمر وكر الى آخره
افراد الانسان نوع والسكون طرفا اعلى نوعيا اما هو اذ يبعد الاعجاب لان عدم
المجاورة ما حود في مفهومه كما سبق وكل فرد من طبيعة الاعجاب سوى نهايته
يحاوزه فرد آخر واما ثانيا فلان التعبير عن النوع بافراده ان صرح بمصعبها
لا يعضها ومن ههنا صدر ان قوله على ان الحق الى آخره وجد آخر لا يبطال
الجواب الثاني كما هو المتبادر لا يان للمعاد المذكور بمعنى بيا على ان الحق
الى آخره (قوله ويؤيده قول صاحب الكشاف اح) وجد التأيد ان القياس
رجوع الصمير الى المضاف اليه لانه المقصود بالذكر كما سبق في قصير عنه
في قوله وبعضه قاصرا عنه راجع الى حد الاعجاب ولا يخفى ان الانسب
حمل قوله يمكن معارضته على الصفة الكاشفة حتى يتحقق استقصاء مراتب
الاختلاف فقد اثبت بمجرد القصور عن حد الاعجاب امكان المعارضة
ولا يستقيم الاحتمال الحد بمعنى المرتبة ثم لما جار في الجملة ارجاع الضمير
الى المضاف اليه وحمل الصفة على مخصوصة لم يجعل قول صاحب الكشاف
دليلا على المدعى بل مؤيد له هذا واعترض الشرح في شرح الكشاف

على قوله لكان الكثير منه مختلف ما ظهر الظاهر ان المأثرة صفة الاختلاف
 وقد جعلها صفة للجنس من غير ضرورة قل كون لبعض منه محذوف
 لبعض صفة لكل ولا معنى لتخصيصه بالكثير منه (قوله وكان بعضه مضافا
 لحد لا محذور ونقصه قاصرا عنه) فيه بحث اما اوله لان الاختلاف يكون المعنى
 واقعا في مرتبة الاعجاز وبعض قاصرا عنه بوجه واحد في امر ان ابصافا من مقدار آية
 او آيتين لا يجب ان يكون معجزا بالاتفاق فكيف يستدل بانعاده على ما ليس
 من عند غير الله على ما هو المقصود من الآية وما يابا فلان قوله وكان
 بعضه مضافا لحد لا محذور ببدلت في قوله غير الله على الكلام المعجز وهو ظاهر
 الفساد واجيب عن الاول بان المراد بالعص ما وقع في المعنى وانه ثبت
 آيات وذلك لان المقصود الاختلاف الذي ليس في القرآن وهو يكون
 بعض قابل من القرآن غير معجز مشهور كفت شهرته مؤنة تقييد البعض
 بالآية عليه ومن الثاني انه مسمى على التمثل وارجاء الصانع على نطق قوله
 تعالى وان يث صافا بصلك بعض الذي بعد كم كما قبل ومن المقصود
 في كون القرآن من عند غير الله كلا وبعضا والمعنى لو كان القرآن من عند
 غير الله فلا أقل من ان يكون بعضه منه ويلزم الاختلاف المذكور اى يكون
 بعضه الذي من الله بالماحد الاعجاز ونقصه الذي من غير الله قاصرا عنه
 (قوله وما اهتمت الى آخره) لا يخفى ان المراد بالاعلى على توجيه الشارح
 الاعلى الحقيقي وبحد الاعجاز مرتبة ثم الاقرب ان يجعل وما يقرب منه مدنى
 محذوف الخبر وما يقرب منه كذلك اى هو حد الاعجاز ويجعل من عطف الجملة
 عن الجملة وهذا اولى بما ذكره الشارح بحسب اللفظ وان اتحد المؤدى لسلامته
 من العطف على ابتداء بعد معنى الخبر والعطف على اتمد المذكورين وما
 حذف الخبر بعد قيام القرينة فاشيع هذا وقد يعترض على توجيه الشارح
 بوجهين احدهما ان سوق كلامه ليس يدل على ان مراده بقوله وهو حد الاعجاز
 بيان الطرف الاعلى كما ان قوله في الطرف الاسفل وهو ما دعى الى آخره لبيان
 الطرف الاسفل وعلى ما ذكره الشارح يهوت هذا المقصود بل يتعين حد
 الاعجاز بانه الطرف الاعلى وما يقرب منه وثانيهما ان لا تصوات في الالاعة
 القرآنية وسره ان الله تعالى عالم بكميات الاحوال وكيفياتها فيزوم ان
 يكون كلامه المشتمل عليها في اعلى المراتب الا ان بعضا منه لمسته يمكن
 لايشتر الاثبات عنده وان لم يتم فان قلت لا يمكن انكار تضاد الآيات

القرآنية في تلاعه كما اشار اليه من قال * دريان و در فصاحت كي بود يكسان
 مض * كز چو كسو سده بود چوون * جاحه و چوون اصمعي * در كلام
 ايزد يچوون كه وحى برست * كي بودت بدا مانند ارض اسي * قلت
 التفاوت الحاصل في الآيات بالنظر الى ان الاحوال تقتضية للاعتراف
 في بعضها اكثر من مقتضيات المراجعة فيها او من مقتضيات المراجعة
 في الاخرى وذلك لا يقدح في ان كون كل منها في الطرف الاعلى اى في مرتبة
 من اللامعة لا تلافة فوقها بالنسبة الى تلك الآية لوجوب اشتغال كل آية
 على جميع مقتضيات الاحوال التي في نفس الامر سواء على احاطة عز الله تعالى
 بجميعها فتأمل وفي بعض شروح الايضاح ان قوله وما يقرب منه مطلق
 على الاصحاح والمراد بمقدار الالامعة في مقدار سورة وما يقرب منه
 البلافة في مقدار آية او آيتين مكانه قال ولها طرفان اعلى وهو اللامعة
 القرآنية فعلى هذا تنعش الطرف الاعلى بانه اللامعة القرآنية كما هو
 المقصود (قوله ولا يمتحن ان نفس الآيات) ما يند لسان كرم من ان حد الاصحاح
 هو الطرف الاعلى وما يقرب منه فان جميع الآيات واقعة في مرتبة الاصحاح
 مع ان بعضها اعلى ثم المراد ببعض الآيات التي حكم عليها بانتفاء المعارضة
 ما يكون مقدرا اقصر سورة والكوت من التقييد لشبهة كانت عليه
 فيما سبق (قوله اى طرف تلافة) نقل عن الشارح انه قال صرح بذلك اى
 بالطرف تنبها على ان الطرف ايضا من البلافة احترازاً عما وقع في نهاية
 الاصحاح من الطرف الاسفل ليس من اللامعة في شئ هذه عبارته لا يقال
 طرف الشئ بحسب المعنى المتعارف فنهايته فلا يكون داخل فيه لانقول
 الطرف الاعلى داخل في اللامعة قطعاً فالانصب دخول الطرف الاسفل
 ايضا على ان قول المصنف ادخيره الى مادونه التحق عدداً لبعضها باصوات
 الحيوانات صريح في الدخول لدلالته على ان الكلام الواقع في الطرف الاسفل
 غير ملحق بدهم باصوات الحيوانات وكل كلام غير ملحق بها فهو عند العلماء
 بليغ ثم المراد بقوله الى مادونه كل مرتبة كانت من المراتب التي دونه او مرتبة تحتها
 بلا واسطة فانه المتبادر عند الاطلاق وعلى كلا الوجهين لا يصدق ما ذكر
 في تعيين الطرف الاسفل على الطرف الاعلى ولا على المراتب المتوسطة (قوله
 باصوات الحيوانات) حرف الحيوانات اشارة الى ان المراد بما عدا الانسان وقد وقع
 في عبارة المفسح مكرراً والانصب حلها على ما ذكرنا يجعل التكبير للتكبير

او النوعية ولعله اقرب بمد كره الشريف من ان التكثير لقصد الى غير محين
وقوله تصدر عن محلهات حان من الاصوات لا يقال يرم احتلاف العامل
في الحال وديها لان العمل في الاول هو العمل وفي الثاني الجار لا يقال العمل
فيهما هو العمل لان حرف الجر اداة توصل معنى العمل الى مجروره والمجرور
وحده منصوب المحل بالعمل وبهذا الاعتبار وقع ذالحال وما يقال في
امثاله من ان الجار والمجرور في محل نصب ساهلة في العبارة انكالا على ما
تقرر في القواعد كذا في شرح الكشاف الشريف وما يجب ما يتفق اما
مصدرية اى بحسب اتساق الاصوات وحصولها بلاعة مقتضية لها
قاصدة ايها او موصولة اى بحسب ما يتفق معها من الامور التي لا تقتضيها
(قوله سوى المطابقة والصاحبة) هو غير متعرف بالاضافة ولذا اوقع
صفة لا وجوده اشارة الى ان اخرية تلك الوجود بالظن الى المطابقة والصاحبة
والمراد تنوعها وجودها تعاريفها فلا يلزم كون كل منهما تابعة للباقة سواء
اعتبر اول الحكم على الوجود بالمتابعة ثم اعتبر تفيد تلك الوجود بالعبارة
للامرين او بالعكس (قوله وفيه اشارة الى آخره) صرح في المختصر بان
الاشارة والاشعار المذكورين لفظ تنوعها وسوق كلامهما بشعران الاشارة
الى بامر آخر واصنادها الى توصيف الوجود بآخر لما لا يلتفت اليه ويتأمل
(قوله عرض خارج لانه ليس بمجمل المتكلم موصوفا بصفة) نقله من رجه
الله ان المراد انه لا يبعد وصف المتكلم بهذه الوجود بصفة ولا يسمى
ببداها باسم في العرف كما يسمى بـبدا البلاعة والصاحبة يقال ببلغ فصيح
ولا يقال مرصع ومجس فلا يرد ان وصف من صدر منه الترصيع بالمرصع
صحيح وقد يقال بعضهم من هذا الكلام ان هذه الوجود لوجعلت المتكلم
موصوفا بصفة جار ان تجعل تابعة للبلاعة المتكلم مع انه ليس كذلك لان هذه
الوجود اوصاف الكلام فلا محالة تكون تابعة للبلاعة الكلام لا للبلاعة المتكلم
سواء جعلت المتكلم موصوفا بصفة ام لا واست خبير ببحوار تعدد المنع من
جعلها تابعة للبلاعة المتكلم فتأمل (قوله ملكة يقتدر بها على تأليف
كلام بلع) اى في نوع اراد من المعاني والقريبه هي ارادة هذا المعنى
ما تقدم في تعريف فصاحة المتكلم فان ملاحظته يكشف عن المقصود
هو طريق مقايسة وهذه الواكيات عينية في التعريف لكن لا يد من
يصير اليها اد الملكة التي يقتدر بها على تأليف الكلام البلع في نوع من

المعاني كالدخ مثلاً لا يجعل صاحبها يلجأ على أن التبادر من الملكية هو الكامل ذهب وهو ماد كرماء وتعريف يحمل على التبادر واعتبار العموم في الكلام اللبغ بناء على أن النكرة قد تم في الأثبات بقرينة المقام أوفي التأليف على أن إضافة المصدر بعد العموم مذكور فيه لاستمراره انباء اللعنة في البشر مثلاً لأن من الكلام اللبغ وهو واقع في طبقات الأجبار والافتقار على تأليفه خارج عن طوق البشر ولئن قيد بوسعهم يرم أن لا يكون متكلم بلبغا إلا أن لا يكون موقف بلع لأن الالبغ بقدر على كلام بلع لا يقدر عليه من هو دونه في اللعنة وفساد بين (قوله) انحصار عم (اللعنة في المعنى واللبس) أي علم له رتبة اختصاص باللعنة كأمير ادوار عده امر هدى العيني لم يكن للانحصار المذكور معنى وليتأمل (قوله) وانحصار مقصد الكتاب في اقسام الثلاثة (لأن اللعنة لما علم بها لا يتجاوز عم ذكر وعم ايضا ان لها تواع عم ان مقصود الكتاب الذي هو في علم اللعنة وتواعها لا يتجاوز من اقسام الثلاثة (قوله) وفيه تعرض لصاحب (المعاني الى اخره) وذلك لانه عرف لللعنة بلوغ لمفهوم حد له اختصاص بتوبة خواص الزاكيين حقها وابراد انواع التشبه والأجبار والكسبية على وجهها ولا يخفى أن الأول يستعان من المعنى والثاني من اليبس فلا يتوقف اللعنة على العصاة وماد كره انصرفت مأخوذ من كلام ابن الأثير في المثل السائر لكن رجع قول صاحب المعاني بأن اللعنة كمال موع للبلع به يمتاز عن غيره ويحصل إلا ناز المنحصرة ورصده فصاحديست كالأموال والبلع من حيث هو بلع لى امر مشترك بينه وبين غيره وبه نظر ادعابة ما في ادب ان يكون العصاة للبلع كالحبوان للانسان (قوله) ان كل بلع كلاما كان او متكلما (هدام نعم مشترك سؤيل أي كل مسمى بلع) (قوله) أي ليس كل (فصيح بلعاً) يشير الى ان المراد بالعكس العموى لا الاصطلاحى ادا موحدة الكلية لا انعكاس ما معنى الاصطلاحى الا الى موحدة حرية (قوله) وهو ما يجب ان يحصل له (هدام من قبل الاستخدام لأن المرحع هو مصدر مسمى لاسم مكان بدليل تعدية لفظ الى والتفسير المذكور انما هو المرحع بالمعنى الثاني وبه يكشف تفسير المرحع بالمعنى الاول ثم لم اراد الامكان الامكان الوقوعى المثل للاشباع بالمعنى لا الامكان الذي المثل للاشباع الدقيق فلا يتعدى ان امكان اممكن لا يتوقف على شيء (قوله) الى حد في الحكم (لواقع ولا يطابقه قبل هما من

الصديق والكاذب فكيف يكون مرجع حاله بالمعنى المذكور احبب من
 الصديق والكاذب بهما من مطلقه الخير لا واقع وعندها ومطابقة الحكم له
 او عدها يصح مرجعها (قوله عن الخطأ في تأدية المعنى) المراد الكلام
 في الخطأ للعهد والمراد به ما لا يكون سبب التعقيد المعنوي بقية قوله
 وما يحترز به عن الاول يعني الخطأ في التأدية عمدا في ذلك لا يحترز به عن التعقيد
 المعنوي على انه قد يعمل الخطأ بسبب التعقيد المعنوي ليس في تأدية بل في
 كونه ولو كان عن الخطأ في طقس الكلام على مقتضى الحال لكل اظهر
 (قوله والا رعا ادى المعنى بى حرة) اعراض عنه بان الظاهر ان المراد
 بالاعتراض عن الخطأ عده فعل تقدير انفس ذلك عدم اعني وجود الخطأ
 بمعنى تأدية المعنى اراد الكلام غير مطابق لمقتضى الحال الشئ فلا وجه لابرار
 كلمة رعا ههنا سواء جئت على التعديل او التثنية الا ان يحمل على الثمر
 والاخذ بالاسنى فيكون المعنى وان لم يكن مرجع اللاعة الى الاحتراز عن
 الخطأ المذكور فلا اقل من تأدية المعنى اراد الكلام غير مطابق لمقتضى
 الحال في بعض الاحوال وهو في اللاعة والجواب ان تلك التأدية على تقدير
 ذلك الالة اما ان معن لا من كان الثاني فالامر بدهر وان كان الاول
 فيحصل رعا على التحقيق فاما عدته فله كما قلناه الشرح في ما بحثنا شرط
 من ان الخطأ ويمكن ان هذا المراد من كون مرجع اللاعة هو الاحتراز
 ان الاحتراز لازم فادنى المنع من قوله والاهو بى فاروم اى ان لم يكن
 الاحتراز لازما لم يكن كان معنوا ما وكل خطأ متحققا وقد بحثنا ان المراد بالاحتراز
 عن الخطأ المذكور محذوفة في نفس هذا المعامعة لانه ان ادل امره بمجرد
 عدم الخطأ ان لم يكن من محذوفة وفصدة والتأدية بكلام غير مطابق ليس
 لازما لانتهاء هذه المحافظة الشئ بل قد يوجد معه فلعنه رب ادنى في محزه
 ويكون للتكثير (قوله وادى عيبر الى حرة) الانسب اقوله الى الاحتراز عن
 الخطأ ان يعمل المرجع ههنا الاحتراز عن اسباب الاخلال بالعصا حة
 (قوله ويدخل في تمييز الكلام الفصحى الخ) قيل قد مر موصوف الفصحى
 ان الكلام حتى يحتاج الى حد القدر فلو قدر المصطلح ليخرج اليه اصل الاحب
 بان ملاحة الكلام على توفيق الذات على تمييز الكلام الفصحى وتوفيقها على
 تمييز الكلام الفصحى بواسطة توفيق تمييز الكلام الفصحى عليه فلهذا
 قدر الكلام وايضا قد بقي ان فصاحة الفرد والكلام كانهما حقيقتان

٩ فان قيل هذا يوجب
 ان يوجد قيد المحافظة
 في تعريف اللاعة وهو
 مطلق قلت قيد المحافظة
 يفهم من لفظ الحال فانه
 على ما مر هذا الامر
 الداعى الى ان يعتبر مع
 الكلام خصوصية ما
 والاعتبار هو المحافظة
 والزمية

مختلفان فلو قدر الموصوف ما يتناول الكلام والفرد لكل لفظ أصبح كالجمع
بين معنى المشترك بلا ضرورة فاحترز عن فهمه وايضا لم يسبق وصف
مطلق لفظا بمصاحفة حتى يضمن قرينة على تعديده (قوله على ما صرح
به) اي في الايصاح قبل علمه مرجع بلاعة المتكلم انما الى دليل الامرين
عدا وجه تخصيص بلاعة الكلام يكون هذين الامرين مرجعا لها احب
بان وجهه هو الايمان الى مرجعيتها بلاعة المتكلم باعتبار مرجعيتها
لبلاعة الكلام ويمكن ان يقال وجهه ان الخطأ في تأدية المعنى المراد مثلا
فدقيق بحسب مقتضى الشبهة في حين من اجاب الدع ولا يدل على انتفاء
بلاعة اعنى الملكة انه كوره كان عدم معرفة المتكلم بعض الاحكام لا ينافي
الاجتهاد فلا احتراز عن هذا خطأ ليس مرجعا لبلاعة المتكلم ولا ينافي
وجود الخطأ بعد كور اياه بل بما في بلاعة الكلام الواقع هو فيه ولا
بعد في ذلك الا يرى ان امره القيس يلج بلائحة مع ان كلامه قد لا يكون
يلج كقوله عذاره مستترات اليت (قوله وقد ربه و صبح) اذا العرض
من التني ما يتأخر عنه ويقرئ عنه وانه في الخطأ المد كور وكذا تفسير
الفصح من غيره موقوف عليه لبلاعة الكلام متقدم عليها كما ان الله رالبه
في تفسير المرجع وتوسل تأخره وترتد عليه لم يستتم الفرصة ايضا ادليس
البحث على البلاعة الاحتراز عن الخطأ وتعمير الفصح من غيره وهو ظاهر
حدا بل العرض من حمل الكلام ليلها وانصافه بالحس الداني وارتفع
شانه على ان البلاعة وصف الكلام وتعال وصف الكلام عا ذكر لا يخلو عن
سمحة كما لا يخفى على الفهم (قوله لا غاية ما علم عدم الى آخره) يعني
ان العلوم من تعريف بلاعة ٩ لمستكم اعادة بلاعة المتكلم هذين الامرين
ان اريد بالاحتراز والتبر من الفعلين او توقفها عليهما ان ريد بهما
انتمكس منهما ولم يعلم كونهما عرضا معهما ففسر المرجع بانه انصاف
لا ينافي التبرع قوله فعل (قوله على انصاف مدين الموصفين) ارد به
الانصاف بالفعل بل حقيقة الانصاف اذا لاقدار المد كور عذرة عن بلاعة
المتكلم وهي لا تتوقف على الاحتراز ما قبل على كونه بحيث يحتز
عليه (قوله فهو انه مركب) يصير الاور راجع الى التحقيق والثاني
الى التبريز والجملة اعنى اخرؤه تميز الله لم صفة المركب هذا وما قال من
ان تعبير الفصح من غيره كاي لا كل وان هذه الامور حرياته لا اخرؤه بدليل

٩ فان بلاعة الكلام
لما توقف على الاحتراز
والتبر المد كورين كل
التمكن من الموصوف
موقوفا على التمكن
من الموقوف عليه
ولا يقدح فيما ذكر ان
تفسيرهما بالتمكن
لم يعلم بما تقدم فليتأمل

ع

صحة حمله على كل واحد من هذه الامور والجزء لا يحمل عليه كله فليس
 كلاما معناه لان المراد تغيير انفسهم من حيث انه فصيح لا تغيير دونه من
 حيث هي ولا دله صدق على كل واحد منها ولو سلم فليكن محمولا على
 الشدة (قوله) كالسراج معطوف على اجتماع (اي وبخلاف لفظ كالسراج
 وهو ناظر الى مبرجا كما ان اجتماعه ناظر الى تكاثر كاسم) قوله مع ما بين الى
 آخره (ظاهر العبارة ان بعضا واحدا يبين في احد هذه الاشياء مع ان
 المنسبين في كل واحد منها بعض آخر فبعض هو من قبيل العرب والنسب متكلمة
 او كما في قوله انه لي وقالوا كويوا هودا او نصارى فيكون كلفا كسيفة عن جميع
 التغييرات الحاصلة بهذه الاشياء او يحصل لكل منها بعض من تلك التغييرات
 واعترض عليه بان اثنين الاعلام فلا معنى لاعلام التغيير الذي هو بالمعرفة
 ادليس المقصود العلم بالعلم واجب بان مراد ههنا اظهار وجوده الطبيعي
 وهو في انفي عبارة عن الاتحاد الا ان هذا لا يستقيم في قوله او يدرك بالحس
 فيه في ان مراد يحصل بالحق على سبيل النور (قوله) لان من شئ ان كنت
 المتداولة الى آخره (ردلاورد عليه لزورني من انه لم يذكر في متن الفقه ان
 من الاعطاء ما يحتاج في معرفته الى ان يبحث عنه في المطولات وكيف يقال
 ان تغيير اسام من غيره يبين في علم متن الفقه ووجه الرد ظاهر لكن المناسب
 بهذا التقدير ان يقول المصنف منه ما يستفاد من علم متن الفقه كما لا يخفى
 وايضا لفظ الثاني عبارة عن التغيير وليس اقوال التغيير يبين في علم كذا كثير
 معنى على انه لو قال ما يستفاد ولم يخرج الى زيادة بذكر بل كان قديما في ان
 يقال ومن الحسن (قوله) قد يطلق على جميع اقسام العربية (اي ولو قال
 في علم اللغة) لتناول جميع اقسام العربية ولم يبين المراد (قوله) او في علم
 التصريف الى آخره (اعترض عليه بان المحل بالمصاحفة هو مخالفة ما علمت من
 الواضع ودال على من علم الصرف اجيب بانهم يذكرون الالفاظ الشواذ
 الثابتة في اللغة ويقولون انها شاذة فيعلم منه ان ما عدا هذه الالفاظ خلاف
 ما علمت من الواضع (قوله) التعبد للفظي (رد عليه بان التعبد اللفظي
 قد كون بسبب اجتماع امور كل منها شاع الاستعمال جار على اقوالهم كما
 سبق وادلم بحسب ان كون بمجموعة لقولهم انهم في علم النحو
 وعامة ما يقال لان النحو يباحث من الوضع الاصل لكل كلمة وان الاصل
 هو اثبات كل شئ في موضعه وان حار خلافه فيمكن الاستدلال منه ضعف

٦ الفقه في اللغة والتلفظ
 بالا يعني يقال لغايلغو
 لغة اذا تكلم بما لم يفد
 وفي الحديث من قال
 يوم الجمعة نصاحبه
 انصت والامام يخطب
 قد علموا في الاصطلاح
 عبارة عن لفظ وضع
 لمعنى مفردا كان او
 مركبا كذا في شرح
 البديع للاصبهاني

التأنيب كالأبهي (قوله والعرض من هذا الكلام تعيين ما بين إلى آخره) ي
من قوله والثاني من ما بين إلى آخره وقوله ويعتزل عطف على ما بين والصغير
في بهار جمع إلى ما يقدر است لكونه عبارة عن المدح والحمد ولا بد من اعتدال أمر
وهو معلومية كية الأمور أي يجب أن يعتزل عنها بتركها على ذكره قوله
ليعلم أي آخره إذ بمجرد تعيين ما ذكره من غير اعتبار الأمر المذكور لا يعلم أن
الذي في أي شيء (قوله أمكان مراد الحذف من) المصدر ميمى بمعنى اثبت
أو اسم مكان على أنه من باب التكرار مثل قولهم حيث عنهم مقام
الذهب (قوله يعنى الخطأ في التسمية) الأقرب في توجيهه عبارة عن
المصير إلى حذف المضاف أي باعتزله عن معنى الأول (قوله ولا يبحى
ووجه التسمية) إذا تسمية الأول بالمعنى فلا بد من إفاضة التراكيب
خواصها التي هي معاني مخصوصة في التسمية اعتبار تعلقها بالمعنى وإن
تسمية الثاني بالبيان فلا بد من تعلقها بالمراد المعنى الواحد وسأله بطرق
مختلفة في الوصوح وأما تسمية الثالث بالمدح فلا بد من تعلقها بأمور مدحها وأشياء
غريبة كالترجيع والحمدس ونحوهما وأما تسمية الجميع بعم البيان فتعلقها
بالبيان أي إطلاق التخصيص للمعنى في الصغير وهو تقييد واحد تسمية
الآخرين بعم البيان لأنه إذا ناسب الكل ناسب البعض بالضرورة
ولا حاجة إلى اعتبار المعليب والله تعالى أعلم (قوله العن الأول
علم المعنى) إن أراد بالمراد الأول الألفاظ والعبارات كما يدل عليه قول
الشارح في: في رتب التركيب عن مقدمة وتسمية دون خفيج في تعبير
المصنف أنه في الأول وفي الثاني أي معاني المراد الأول علم المعنى وفي الأول
الفاظ علم المعنى وإن أراد به المعنى وسمي المعنى لانه تسمية المراد الأول
باسم أفعال أو عكسه فالمرطاهر وفي بحث سبق في مساحت المقدمة
فلا حاجة إلى الإعادة (قوله لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب) كلمة من في
الموصفين ابتدائية إلا أن الاستدراك باعتبار الاتصال والمعنى لكون المعاني
حال كونه ناشيا من البيان متصلا به بمنزلة المفرد حال كونه ناشيا من المركب
ومتصلا به ولم يخصه أن اتصال معاني البيان ونسبته إليه مثل اتصال المفرد
بالمركب وسببته إليه (قوله بعد رتبة انطباعه لقتضى الحد) زيادة هذا
القيود على البيان لا يعتد به إذ لم يراع المعايير لقتضى الحد إلا أن علم
البيان متوقف على علم المعنى فإن من له مدخله بها يعرف أراد المعنى الواحد

نصريح مختلفة يكون عندنا وبين وان لم يكن المؤدى مطابقا لمقتضى الحال
 جازية ان لا يكون بليغ (قوله طبع) الاقرب انه صفة مصدر محذوف بتقدير
 ياما انفسه اي عندما طعنا ومثله شابع وجمله تميم الا يحلو عن تصكك
 (قوله وقبل اشروع لي حرة) مضمرة وقبل الشروع فيهما اي في مقاصد
 العلم والتميز الاتي مع ان الاشارة مقدمة على اشروع فيهما لان التنبية
 الاتي من تحت وسط الابواب كما سيظهر ثم الاشارة الى المقامات بالتصريح
 كثيرا ما يستعمل في معنى الاعم الشامل للتصريح فلا رد ان شريف
 ووسط الابواب مخرج فيهما بليغ قال شار (قوله هي مسائل كثيرة) ان جعل
 على مذهب الاحضن وهو حوار ريادة لقاء في الحظر فظاهر وان اردت تطبيقه
 على مذهب الجمهور فبقدر الصفة فمراد المقام اي كل علم يعدر بالندوس
 فيكون السدأ بكرة موصوفة بعد ظهور دحون لقاء في حرة (قوله فليد
 ان يعرفها تلك الجهة الى آخره) اراد معرفة تلك الجهة معرفة
 مخصوصها بها وبالحجوب امر في الذي ما له اعتبار الاولى والاعلاق
 ادلا مادم عقلا من ان تصورهما بما بينهما وعبرها ويدفع الى طلبها من
 حيث انها حرقى لذلك مفهوم المقام او يتوجه الى تصور كل واحد
 من تلك الكثرة بخصوصها سيما اذا كانت الكثرة محصورة ثم انتهاء معرفة الكثرة
 احوال تحصيلها بمعرفة الوحدة المختلطة واما ما تقدمت معرفة اصلا وهو
 ظاهر الاطلاع ان يمتنع طلبه حيث لا بد من تعريف له واما ما تقدمت معرفة
 بخصوصها بان يعرفها امر شامل او تصور كل واحد من احادها بالتفصيل
 وعلى التقديرين لا بأس بوقت ما تقدمت ونضجع وقته فيما لا يمتنع اما على
 التقدير الاول بعد تسليم امكان اشروع فظاهر واما على التقدير الثاني
 فلا ان الكثرة اذا لم تكن محصورة بصرف اوقاته الى تحصيل شرط الطلب
 اعني تصور المطلوب ولا تخرج منه الى تحصيل المطلوب في وقت ويصعب
 الوقت في غير المطلوب وان كانت محصورة فلا بد بصرف كثيرا من الاوقات
 الى تحصيل شرط الطلب فريما لا يسع باقي الوقت تحصيل المطلوب او يميل
 عن تحصيل الشرط فيتقاعد عن الطلب ويلزم الامر ان لا يقال الطالب
 ان تصور الكثرة بما بينهما وعبرها ويدفع الى طلبها من حيث انها حرقى
 لذلك المقام فادى الطلب الى عبرها كيف يقال فان مطلوبه اعني تلك

الكثرة وتلك الكثرة انما يكون مطلوبة اذ تصورها بطاير مخصوصها
والافروض تصورها بوجه عام فليس المطلوب الا ما جعل هذا مفهوم
العام مرأه للاخذه لانما يقول ان احدا اذ اردت تحصيل ما يصعب دمه
عن الخطأ فلا شك ان مطلوبه في نفس الامر وحيد هو انطق وان اعتقد
ان هذه العصمة تحصل متى علم كان من العقولات فشرح في الهندسة باعتبار
انها علم من العقولات فلا شك ان مطلوبه في المثال وهو العصمة اذ كورة
قد كانت وهو ظاهر (قوله اي ممكنة عندنا على درك حريه) حول العلم
هنا على الملكية يحوج الى اعتبار الاستخدام في قوله ويحصر في ثمانية
اواب على ما ذكره اليه الشارح هناك ثم المراد بالادراكات الحسية اما لا تعان
المخصوصة المتعلقة بالاصول الكلية فان كلا من الالتفات ادراك
واولنا حرقى باعتبار ان متعلقه حرقى من مطلق الاصول وهذا
هو الدامد لقوله الآتي بما يمكن من استحصارها والالتفات اليها وتصيلها
واما ادراكات حربية متعلقة بعود مخصوصة مستفادة من تلك الاصول
فان الملكية لما كانت وسيلة الى استحصار الاصول وتلك الادراكات مستفادة
منها صح ان الملكية يقتدر بها على تلك الادراكات الجارية لا بقل اطلاق
اعلم على الملكية يعني ان من علم مسائل المعاني بدون تلك الملكية لا يسمى عالما به
مع طلاله لانما قول اثبت طائفة بالمعاني معنى حصول مسائله له لا باقى
عنه بالمعنى الاخرى على الملكية واعتراض على تعريف علم المعاني به صادق
على البلاغة المكتسبة الا ان يقيد بالحقيقة اى من حيث يعرف بها تلك الاحوال
فمما تخرج اذ لا يصدق عليها انها ملكة من هذه الحقيقة بل هي ملكة من حيث
يعتد بها على تألف كلام لمع لكن يلزم على هذا ان يكون علم المعاني
بمعنى الملكية واللازمة في التكلم ههنا بالدات ومختصين بالثبوت (قوله بيان
ذلك ان واضع الى آخره) مفهوم من كلام الشارح حيث حث على الملكية
على ملكة الاستحصار لا على ملكة الاستحصال ان لا يحصل لاحد علم المعاني
بمعنى الملكية الا بعد تحصيل جميع المسائل وسيرورتها بخروجه اديه والظاهر
انه يمكن ان يحصل كبره له من غير ان يكون من استحصار ما كان مخروفا عنه من
المسائل واستحصال ما كان مجهولا له منها كما اعتبر التمسك في دفعه هذا
فان قلت يلزم من هذا ان لا يكون واضع العلم عالما به فمت غاية ما يلزم ان
واضع هذا حصل له ملكة الاستحصال ووصفه بالاصول واستبطلها بتحتم

٩ وقد يجاب بان المراد
بالادراكات في تعريف
الملكية هي الادراكات
المتعلقة بالمسائل المستندة
هي منها واللازمة ليست
كذلك فادراكات متشأ
لتلك الادراكات يصدق
التعريف عليها قبل
ولا يحصى سوى الزام
الاحكام الداني
والاختلاف بالحقيقة
للمام

كسب جديد وفي حصول مسكه الا-فحصاره لا يسمى علمه بهذا المعنى وان كان
 جاء بمعنى آخر وای محذور في ذلك (قوله كونها جهتي ادراك) ادخل اعلم على
 الاصول ونقود صرح تشبيهه بالذوق ايضا لانه طريق موصلة الى الادراكات
 الحسية فالخصر المستفاد من تقدم لنا بالنظر الى كون العلم المشبه بمعنى
 الادراك انما لا معنى لكون الاسرار المطلق جهة بل الادراك المطلق نعم الادراك
 المخصوص قد يكون جهة لادراك مخصوص اخر كما ان العلم بالدليل جهة
 للعلم بالدلول فليست من (قوله فلا يعلم ليعلم) يعني ان المراد بالعلم المتعلق بالهو
 ههنا هو المسكة وان كان الصو عبارة عن العلم بل (قوله ان له حاله بسيطة
 اجابة) يمكن ان يقال مراده التمسك على المسكة المذكورة كما يحصل منها
 من العلم الاجمالي لا التثني اهـ فلا يرد ما ذكره انفاصل الحاشي (قوله
 والعلم للكل او المركب) سواء كان معتبرا تصور ماها ثلها او التصديق
 ما هو العلم وهذا الكلام في المعرفة (قوله دور هذه مقوس) قوله عليه
 السلام ان من العلم كهيئة السكون لا يعلم الا العلماء بالعلم الا ان يقال بعد
 تسليم ثبوت هذا الكلام من رسول عليه السلام او من علي رضي الله تعالى عنه
 ان العلم بمعنى اللام محارا لاحصاء العلم اي العلماء المتخلصون كما اشار اليه
 بقوله عليه السلام من احصى الله تعالى اربعين صابحا ظهرت يابج
 الحكمة من قلبه على لسانه والله اعلم (قوله ثم دخل منه ثم ادرك ثاب) قيل
 المراد دهول بعضي الى دسبان محووح الي كسب جديد والا فالخاصل بعد
 الدهول الثقات لا درانه الانحجار والمحقق ان الدهول روال انصورية من
 المدركة فيكون ابو حود بعده ادراكا وان كان بلا كسب جديد نعم ذكر
 الشارح في اوائل ادب الاول ان الالتفات الدهن الى ما هو محروس عنه
 واستحضاره اياه لا يسمى علما الا انه امر عرقي والتحقيق ما ذكرناه ولهذا
 ما در الشارح هـ انك الى تسليم عليه (قوله وادصف) قد جرى على استعمال
 المعرفة في الجريبات لدليل قوله في الايصاح الذي هو كالتريح لهذا الكتاب
 قيل يعرف دور يعمر طاعة لما اعتز به بعض لفصلا من تخصيص العلم بالكلمات
 والمعرفة بالجريبات والقاء في ههنا تعرف الى آخره لتتربع لادليل
 حتى يورد عليه ان مجرد استعمالها في الحرف لا يوجب اختصاصها به
 لصحة على تقدير الترادف ولا شك ان هذا الاختصاص معتبر في ذلك
 الاصطلاح وقد سحاب فان ترد العزم الى العلم هـ يستدعي مسكة والحال على

٦ لامن قبيل حذف
العاطف دون المعلوم
على ما قال ابو علي في
قوله تعالى ولا على
الذين اذا ما اتوا
لعملهم قلت لا اجد ما
احلکم عليه اي وقت
وحكى ابو زيد اكلت
مکا لبنا اي ولبنا اذ
لا يحسن ههنا ان يقال
كل فرد وفرد ٥٤

ذلك الاستعمال يصح نكتته (قوله اذ اكلت حرثه) هي معرفة كل فرد فرد
من جزئيات الاحوال المذكورة حرثه مدرك يستلزم حرثه
الادراك بالاصالة الى ادراك الكل لان لادراك الكل كل لادراك وله
تعميم حرثه الادراك وتشار متعبر الى ان حرثه الادراك بحرثه
ادراكات والافضوي الاستصلاح اسبق بحسب اظاهر كون
متعلق المعرفة حرثا نفس الادراك ثم لا قرب ان قوله فرد فرد
من التاكيد القضي وقد جعل من قيل ٦ وصف انتهى هذه الصدا الى
الكل او اراد كل فرد بمفرد عن لآخر وحاصله معرفة كل فرد على سبيل
التفصيل والامراء دون لا قربان وقد ترك لفظ كل في مثله مع ان العموم
مراد كان يقال معرفة فرد فرد والظاهر ان العموم مستبعد من حرية اقام
ما لا ذكره في الاثبات قد سمع كما ينبغي ان شاذلة تولى وبحقول ان يحل
على حذف المضاف وهو كل تلك القرعة المأمور به قوله بمعنى اي فرد الى اخره
شاذ الى ان الاستعري عربي وان المراد مكان المعرفة لا المعرفة فانه عمل
(قوله او البعض الغير بعض) اراد بالعض الغير بعض مثل اسلث والرابع
ولاكثر لا البعض المطلق ادلاجه له فيه دل واحد المبدأ فيه حصول
هذا العلم عرف مسألة منه كما لا ينبغي (قوله لكل من عرف) مسألة منه
قيل المراد منه مسألة منصبة لثلاثة احوال لان المذكور في تعريف احوال
اللفظ تصبغة الجميع فلا يلزم من ارادة البعض حصول العلم بالعارف بمسألة
واحدة مطلقا (قوله وقد حسبت ادسفة) هذا معنى على المشهور
واما على ما تحققت مما سبق من ان المصنفات الدبغة قد بقى فيها الخلل
فلا يخرج مما ذكر وعلم الدوم بما يخرج من التعريف حينئذ بالخطبة
المراد كعلم الانسان منه (قوله وهو حرية حرية) بمعنى وصف الاحوال
بما ذكر اما كونه قرعة فلا نعتيق الحكم بالموسوف بصفة وما في حكمه
بعبء العلية كالتعليق بالمشق فادقل كرم ربح العالم افاض راحة الاكرام لعلم
فيعيد ان معرفة تلك الاحوال لكون اللفظ نطاقا بها مقتضى الحظ فيس في
الدهن الى اعتبار الخطبة واما الخلق فواضح (قوله عارده من معرفة هذه الاحوال)
هذا على حذف المضاف اي عن ملكة معرفة هذه الاحوال ولو قال لارم ان يكون
معرفة هذه الاحوال غير هذا المعنى لم يخرج الى ذلك (قوله وهذا واضح زوما
وقادا) قد ناقش فيه ما لا يحرم ما لا يحل مراد بمعرفة احوال الماعظ معرفة
احكام الاحوال الحرثة على حذف المضاف وانت حير ما علم في ليس

عسارة عن معرفة تلك الاحكام من حيث هي من الحقيقة المدكورة
فلاحتياج الى قيد الحقيقة باق فتبين (هونه) ويس مقتضى الحال
الاتك الاحوال بعينها (حاصل السؤال انه يلزم انه مطابق و مطابق
به وقد يجب ان اراد دخول لافد لخصوصيات اخرى كما كبد
المختص في ان زيدا قائم وبمقتضى الحال لخصوصيات الكلية ككبد
الكلام مطلقا وبالقول ان اراد مقتضى الحال الهيئة العارضة
للافاظ بسبب الاحوال كالهئية الحاصلة في زيدا عرفت من عدم المعقول به
لما لم يذهب اليه احد (قوله قلت قد تسامحوا الى اخره) حاصل الجواب ان
لا اتحاد لان المراد بمقتضى ٢ حال هو كلام الكلبي بانيب بكمية مخصوصة
لا بغير الاحوال وبالمثل بعد صدق المدعى بنية معقول على المطابق
رمة التعامل على عكس اصطلاح المقول فانهم يقولون الكلبي مطابق
للمعروف بمعنى صدقة عدة فاصدق عددهم هو المطابق بنية عدل ولا يلزم
تطابق الاصطلاح من حال المعنى الاحوال التي بسبب شدة الكلام لخرق
عليها يكون من حريثت الكلام الذي هو مقتضى الحال (هونه) والاقتضى
الحال بعد التحقق (لام) (ؤكد) استدل عليه في شرح افتتاح بقوله في
تعريف هم المعنى في تطابق كلامه على غاية مقتضى الحال بذكره فان
المدكور حقيقة هو الكلام لا الحرف والتقديم او التاخير عورض من
قوله انكار الخطأ وتردده وحلوه به يقتضى تأكيد الكلام وحوجه
و شتمه ما وتعريفه من المؤكد وقول صاحب المصباح حاله انقضية
لادكر للمعروف للتعريف للتكثير الى غير ذلك محكم في ان مقتضى نفس
تلك الاحوال والمتمم بحمل على الحكم سبي اذا كان اعلى على ان اقتصر
الحال في الحقيقة انه هو بالنسبة الى تلك الاحوال لا الكلام المكلف واما
ما ذكره من دلاله التعريف فقد اجاب عنه لشريف بان بعض التقنيات
كما تؤكدت و دد التعريف بميدكر فوجب حال الذكر على التعريف
وطاية لم يصرح به في الاجاب والتفصيل والقول بان مقتضى نفس
التأكيد والتعريف لا اذا فهم مدعوع بان مرجع انصافهما انصاف
الانصاف وبانه كما جعل الانصاف معمولا لتعلقه بالسموع جعل انصاف
ما يتعلق بالمدكور مدكورا على ان المدكور حقيقة هو الكلام لخرق لا
الكلبي الذي جعله مقتضى الحال فلا احتياج الى التاويل على التقديرين

٢ قبل او جعل مقتضى
الحال معنى الكلام
المكلف بالكميات
المعروفة اني هي معنى
الكميات اللغوية لكان
معنى المطابقة في غاية
الظهور لان كل لفظ
موافق للمعنى المقصود
منه معنى انه لا يزيد عليه
ولا ينقص منه شيء

كان احسن التاويل الموفق لتصريح في عدم لواضع اول وان وحده
 التفاوت بين التأويلين من في عدم اعطاء الكل حكم الخرق الذي هو
 عيب في التحقيق وفي الآخر اعطاء العيب حكم العيب الذي هو غيره
 ويرد على الاول بعد تدبره ان يقتضي ادانته انه ينبغي ان يكون العيب
 مخصوصا بزيادة كنهه او نثرة ونحوه وليس بطهره والظاهر حله على
 تقدير المصنف او العور في السنة الايقافية او جعل الذكر مجازا عن
 الايراد من قبل ذكر المقصد واردة المطلق بقية ما ذكره في الاجمال
 والتفصيل وعلى الثاني انه قوس بالحرف والطى ونحو ذلك ادلائصحه
 منطبق ما ذكره محمله مدكورا اللهم الا ان يحمل على ان الحرف مثلا
 متعلق بالحفظ وهو من شأنه ان يكون مدكورا في هذه الحالة ولا ينبغي بعده (قوله
 انه كلام مؤيد) قبل اعلم بقول كلام مؤيد حكمه فيه ثبوت القيد ليدل على
 الى ان الحال انما يقتضي خصوصية في الكلام لتقتل على الحكم الذي
 يقتضيه شيء آخر ولا يدخل لها في اقتضاء خصوص الحكم الا انه جعل
 يقتضي المؤيد لانه التأكيد لا مردها اليه على ما سبق (قوله واحوال
 الاسناد ايضا الى اخره) جواب عما يشوهم من ان احوال الاسناد غير مدرجة
 فيما سبق لعدم كونه لغوا مع انه باب من ابواب هذا الفن وضمير الماراجع الى
 احوال فقط (قوله تارة حواصن ترايب الى اخره) تحقيق معنى التعريف وهو انه
 قبوده يستدعي نوع بسط فليطلب من شرح المفتاح للتعريف (قوله او جهين)
 لمزيد كر الوجه الثالث الذي اشار اليه في الاصحح وهو ان قوله هو غيره منهم ويجب
 صيانة الحدود عن الاطلاق المسمى بالمصنف لمزيد كراهة استقلال بورد الوجهين
 السابقين حيث قال على ان قوله هو غيره منهم لم يقتض مراديه فكأنه لم يعتد به وقد
 حقق الشريفي في شرح المفتاح من المراد عدم الاختصاص (قوله والثاني انه
 غير التراكيب الى اخره) حاصله لزوم تعريف لغوي بالمجهول لا بد منه
 ترايب اللغات ومعرفة ما ينوقف على معرفة اللغات المتأخوذة في تعريفها
 التراكيب وان اراد بها ترايب اللغات فلهذا الدور في تعريف اللغات وعرفت
 بمهولة لان التعريف الدوري لا يصيد معرفة يعرف وادانته اللغات
 جهلت ترايب اللغات المتأخوذة في تعريف المعاني لتوقف معرفتها على
 معرفة اللغات وان اراد غيرها ولم يبيد كانت الجهة له محلها وعلى هذا
 التقدير لا يرد ان يقال لزوم الدور او ذكر المجهول في تعريف اللغات

لا يكون سهوا للعدول عن تعريف المعاني عما ذكر ولا احتياج الى بيان
 لزوم الدور في تعريف المعاني نعم رد ان قوله وقد عرفها في كتابه الى حرمه
 يشير الى ان لزوم الدور لقومي معنى على تعريف السكاكي لا للاعتد
 بما ذكره فلا يصح سبب الدور لمصنف عن تعريف المعاني عند كره عدم
 تعريف الملاعة بمعرفتها السكاكي وقد بوجه ما انه لما كان لزوم الدور
 في تعريف المعاني على تقدير استنده وهو تعدير تعريف الملاعة بماد كره
 صاحب الفتح حد في الحرب عن الدور بعدل عند (قوله كما صرح به
 في كتابه) حيث قال في آخر القسم الثالث وادفد تحققت من علم المعاني والبيان
 معرفة حواصن ترايب الكلام ومعرفة صناعة المعاني الخ ثم تعريف المعاني
 بالمعرفة المذكورة من قبل الماهلات التي لا تخفى بالقصود لاشتهار ان العلم
 اما عبارة من الملكة او الاصول والقواعد او ادراكها والمعرفة ليس شيئا
 موهبا والعرض ان المعاني ملكة مقيدة انك المعرفة او اصول وقواعد
 مقيدة ايها واواريد بالتشع الملكة الماية عليه لكان اظهر (قوله تبينها
 على انه معرفة خاصة الى اخره) معنى على احد المذهبين وهو ان اذا استعمل
 السبب في السبب او بالعكس فالمراد السبب المخصوص او السبب المخصوص
 مثلا اذا قيل رعيها العث يكون المراد الثبات الطاصل بالقيث لا مطلق الثبات
 (قوله حتى ان معرفة الحرب الى اخره) وكذا علم الله تعالى وعلم ملائكته
 ثم هذه العنود وان كانت تخرج من اتعريف حوله بصغر اذا جعل حرا
 منه الا ان المراد الاشارة الى الخروج من اول الامر على ان في ذكر التمتع
 هو انما حرم مثل الاشارة بصعوبة الطلب والتفكير على طريق العلم (قوله
 بعد تسليم دلالته كلام السكاكي) اشرافى مع ذلك ما يقال قوله وهو ترايب
 البلفاء ليس جزءا من التفسير بل التفسير قوله الصادرة عن له فصل تمير
 وهذا بجلة معترضة لبيان ان هذه الترايب في لواقع ترايب المعاد لا يبرم
 منها احد البعد في تفسير الترايب (قوله واول لا يفهم من قوله توبة حواص
 الى آخره) حاصل الجواب اختيار الشق الثاني من التزديد المذكور ومع
 لزوم التعريف بالمجهول فانه عزم ولولم يكن في الكلام ما يشير الى المراد
 ما ترايب ترايب ذلك الكلام وهو غلط في الفهوم من ان ترايب كذا الايراد
 حيث كانت مصاحبه الى التكلم ان يكون الترايب اصدا هذه اشارة
 اذ او قبل مثلا الملاعة هي بلوع الكلام في أدلة المعاني حداله اختصاص

جعل كلام غيره على معنى على معنوية الدورية بالنظر الى تركيب
الغير لكان تركيبا لهم الا يجعل تأدية على تقريرها وكشفها على الغير
موا. كانت مقاصدهم ان لا على ان لشرح تصدد دمع اعترض انصف
وكيف له تد در ترا كيب المتكلم من التركيب المذكور في التعريف ولا حاجة له
الى ان يبي انهم غير ما مطع ، ففوله لا يعمم الى آخره محمول على المسألة
في مقام المعاصرة كالمسوق مثله وانما فتنة في عبارة بعد وصوح المقصود
ليس من باب التلخيص (قوله ان يكون في شك) الاظهر في عبارة يقول
ففي شك من ان يكون بكن ماد كره ملائما في الفتح حيث قال من ان يكون
مقصودا به في الشك (قوله معنى تطبق الكلام مقتضى الحال) اراد به
معنى تطبق كلامه له والافقد ذكر في شرح المعاص في قوله تطبق الكلام
على ما يقتضي الحال ذكره من الكلام اعم من الذي يؤده وتبديده
ان يهدده على ما ينبغي ومن للكلام الذي يهدد وتطبيقه ان يجعله على ما ينبغي
فكيف يكون تطبق الكلام على املافة معنى التوفيق وقد صرح من المراد
توفيق خواص ترا كيب نفسه فامل (قوله ترا كيب ذلك المتكلم)
قال الشريف في شرح الفتح وليس شيء اذ لم يعرف لها خواص
حتى انصف اليها وقد يحسب من الاصل في تعريف الاصناف وان كان
هو المهد لكنه يستعمل في غير الاصل كثيرا ما كما سمع في احوال المسند
من هذا الكتاب (قوله وليس معنى على به ورد وشبهت اسلم) قبل
لا محذور في هذا المعنى اصلا اما اراد بالتشبهات والمجارات انواعها
عظاير واما اذا اراد انحصارها فلاز ان يسمي يان وان اراد امثال التشبهات
والمعارات وامثل هذا كثيرة مستعملة في ان صحت ، فعلت وقالت ، قلت
ولا يشترط ارادتها على حذله مسكته من الادوات فصور ارادتها في التعريف
وكذا الحال في توفيق خواص التركيب فانها بمعنى توفيق انواعها وانما لها
ان ترا كيب المتكلم معنوية من قوله تأدية معنى ان معنى دوح المتكلم
في تأدية المعنى ، تركيبه حداله اختصاص توفيق خواص ترا كيب
المذكورة في علم المعنى حقها واما انواع تشبيهه والمعارك ، فاعلم ان في
علم البيان على وجهه (قوله كيفية تطبق) اي كيف يؤلف الكلام حتى يصير
مطابقا يقتضي الحال (قوله وانحصر المقصود الى آخره) لا ينبغي ان يصير
ينحصر في عبارة انما راجع الى علم المعنى لكن لما قال المصنف في الاصح

٩ قبل في قوله ثمانية ابواب
مضاف محذوف اي في
مدلول ثمانية ابواب ولو
اريد بالابواب للانواع
لاما هو جره الكتاب لم
يخرج الى هذا التقدير

الدى هو كاشر لهد الكتاب ويحصر المقصود ٩ اخ اورد الشارح لفظ
المقصود ثمانية وتبين على ان المحصر علم المعاني باعتبار كونه مقصودا
اصليا وبهذا يظهر خروج الاشياء الثلاثة وان عدت مدرجة في علم المعاني
تعلينا لشدة اتصالها به حيث دومت معه لفظ من بيانية في التحقيق
وبهذا التوحيد يظهر كون الكلام من قبيل المحصر الكلي في الاحراء واراد ط
قوله والا لصدق علم المعاني حيث لم يعمل لصدق المقصود من علم المعاني
بما قبله والمدغم ما قبل ان المحصر هو المقصود في علم المعاني وصدقته
على كل باب ظاهر فلا محذور انحصار الكلي في الجبريات لا غير وان الاشياء
الثلاثة خارجة من علم المعاني للقطع بان تعريف العلم مثلا خارج عنه
فلا احتياج الى عدم المقصود لاحرازه وان احراء العلوم ثلاثة كما نقرر
الموصوعات والدى والمناش فلا يكون الكلي اخص علم المعاني فمحصورا
في الاحراء الثمانية و لو جلت من على التعيين والمقصود على جمعه
بدل المقدم ومعنى جميع المقصود الذى هو بعض من علم المعاني المتداول
ويجب التعليل والقانع به وبغيره من الاشياء الثلاثة والدى والموصوعات
لاستقام الكلام احدا (قوله وحده هذا الكلام) وحده الظهور ان المذكورات
في الابواب الثلاثة اصول وقواعد واورد لفظ الله هراشارة الى مكان جل
العلم على الملكة والمحصر على حصر السبب في السبب كما قبل مع بعده فتأمل
(قوله لا محله) مصدر ميمي بمعنى التحول من حال الى كذا اي تحول اليه
وغير لا محذور اي لا محله مو حور والجملة معترضة بين اسم ان و خبره
مقدمة تأكيدي لحكم (قوله فانه بمن انكم) لاثبات ان تلك النسبة في الخبر
اتبع نفسه او انزعها وفي اصرت مثلا هو طلب الصرب بمعنى قيامها
بمن التكلم كونه صفة له موجوده فيها وجودا متصلا كذا رصرت
النفس الا انها معقولة له حاصلة صورتها في ذهنه للقطع به لا احتياج
في التصديق الى تصور الاتباع او الانزع وانما الموجود في نفس من قال
اصرت طلب الصرب ويحبه لا محذور تصوره كذا نقل من الشارح في قوله
هو تصديق احد حرم الكلام بالآخر مسامحة اد النسبة بهذا المعنى قائمة
بأحد الطرفين لا غير والحق ان اعتبار قيم النسبة بعض التكلم باعتبار
العقاب او بحسب الظاهر او المراد قيامها لولا الدافع او بهما شائنا
لقدم بها والمرءة ما يصرح من قول الشافعي والجور والشمع السامى

كلام آدم بين ادلاقيم نسبة على المعنى المذكور بنفس شيء ههناها (قوله
 لأنه لا يشتمل نسبة الانشائية) ولو اريد ما يقع النسبة احدتها في الكلام حتى
 يشمل الابدان فان من اوجد انكم باضرب اوجد النسبة المشتغل هو عليه
 للمعنى ذكر الانواع بعوامتها للمعنى مع انه محل للاستعمل ولو ارجع الى
 في قوله ولا فاشتهى الى القيد واعيد جبهه خلاف الصاهر لكي يسهل
 ان كان له نسبة فغير والاشياء فمثل (قوله سواء كان يحاط به) المصنف
 بحروف اى تعلق احباب او سلب ولا يعنى التعلق المذكور ليس بانحباب
 ولا سلب كما لا يخفى (قوله في احد الاربعه الثلاثة) فمدفع لمنزهم من ان الاحبار
 الاستقلالية نحو سبقهم يريد يلزم ان يكون كاه كادته ان لانسبة خارجة لها
 في الخلال تطابقها (قوله تطابقها) لانها (تكثر للمادة) وتفيد للمباحث
 المذكورة في النسبة الا ان لا اله مدار الفرق بين الحروف والاشياء كما لا يخفى (قوله
 فان الكلام حبر) اى من حيث احتم به لصدق وانكسب كما انه فصيحة ومثله
 ومعدمة ومطلوب ونسبة من حيث هو مشتمل على الحكم ومسؤول عنه
 وحرف دليل ومطلوب به وحاصل منه (قوله وان لم يكن لانسبة خارج كذا) ف
 المقصود ارجاعه الى القيد ٢ الاول بقرينة ما نشأه ان لا خارج لانسبة
 (قوله اذا كان فعلا او في معنى) اراد بالعمل الفعل الاصطلاحي ومعناه ما يميز
 المتعارف وهو ما يميزه معنى العمل لا يصيغته كحروف التسمية واسماء
 الاشارة ونظارها رشده الفعل وهو ما يستند منه ذلك تسميته (قوله ولا وجه
 لتخصيصه بالخبر) احبب بان وجه التخصيص بالذكر كونه اسبق في الاعتبار
 واو في الاشتغال من القلائف كما سيصرح به عنه في قول احوال الاسماء
 (قوله ولا حاجة اليه بتعريف الكلام بالابح) احبب بان لغرض التمييز على
 ان هذا القيد مأخوذ في مفهوم الاسماء واولا قيدانية يكون للمادة لم يميزهم
 اعتبارها في مفهومه وان كان كذلك في حسن الامر (قوله فالتدري فيهم
 الى آخره) قيل بيان الدف والتعليل وظهوره الشارح ولا على المصنف الا
 الاشارة الى المسائل ايجالا ولذا قال فالأقرب دون فالصواب (قوله ومن رام
 الى قوله بعد كلامه اكثر واظهر رغبته في الخصال واشاره الى ان كلام المصنف
 انصافه في تصاريح الفهم منصوصه عن اقامة ما يميزه (قوله فالحمل به) فاما
 هذا بالنظر الى تفهيم الشرح واما الخطر الى ترتيب المصنف قالاب السادس هو
 الانشاء وكذا الكلام فيمعه على ما يميزه من ترتيب اسابق اذكر في انى

٢ اعني خارج لا الثاني
 اعني كذلك الذي اشبهه
 الى ما يطابقه اولا
 يطابقه بعد

ولا يحلو الكلام عن الاشارة الى ان الترتيب الاقرب هذا الذي ذكر لاماد كره
 المصنف (قوله وسد لم يفرض احوال تقصير) اي لكونه اعصر والفصل
 والوصل احولا في نفسه او اما الاثنا عشر وسط يذهب لاقتضاء سوق الكلام
 اياه قصد فيه المشاكلة لطريقه والظهور لم يتعرض له (قوله ومع هذا
 البعث بالنسبة) اي اعلم من وجهه وسمو سمعة اذ اريد سمعة وكى والله عوض
 من الواقع في قوله لانه قد سبق منه ذكر ما اشار الى ان النية اي يستعمل فيما يتعلق
 به ضرب من العلم بما يقاوم كافي حكمه كالدينيات او انه يستعمل فيما لا يحتاج
 الى الدليل كالذهب وما يتعلق به علم سابق في حكمه (قوله فلا دور كما توهم
 صاحب الفتاح) حيث ابطال تعريف الخبر بما يحتمل الصدق والكذب
 بان الصدق يعرف بخبر عن شيء على ما هو به فيوقف معرفة الخبر
 على معرفة الصدق المتوقفة على معرفة الخبر واعتراض عليه الشارح
 في شرح الفتاح ٧ بان الارزاق قد تعرف خبر او الصدق لزوم الدور
 لا مصاد تعرف خبر على التعيين كما هو المدعى وانت حير بان ماد كره حق
 بحسب نفس الامر واما بحسب الازام فيمكن ابطال كل دهما على التعيين
 مثلا يدل فيما نحن فيه احد الصدق في تعريف الخبر غير صحيح لانه معبر
 بالخبر فاحده في تفسيره يكون دورا وكذا نقول لا يصح تفسير الصدق بالخبر
 لان الصدق مأخوذ في تفسيره فاحده في تفسير الصدق يوجب الدور ثم
 المراد من الاحار المذكور الكشف والاعلام ولهذا عدى عن لا الاثبات
 بالجملة الخبر به حتى يعود الدور وما شئ على ما حثناه في شرح الفتاح السفة
 قال وتوضيحه ان كل نسبة اعلى ووجه الاثبات او على وجه التي فلا حار
 والكشف ههنا على ما هو عليه صدق وعلى خلافه كذب وهذا صحيح
 بحسب المعنى بعيد بحسب اللفظ لان انحصار في الاستعمال اخبرت
 من زيد دون اخبرت عن نسبة القيام ليه (قوله واما الصدق والكذب)
 ظاهر هذا الكلام يوهم ان اعتبار الصدق في كاف في الجواب مع اتحاد
 الخبرين ودا غير مقصور والازم تعريف الشيء بمسايته فامراد ان
 اختلافهما في الاعتبار اختلاف الخبرين وبالعكس وان استمر
 اختلاف احد ههنا اختلاف الآخر ظهرا (قوله تعريف لما هو صفة
 التكلم) اورد عليه ان معنى صدق التكلم صدق كلامه فقد اتحد
 الصدقان والعرض في هذا الجواب اتحاد الخبرين بالدور بحاله واجب
 مع اتحاد الصدقين وقد اجاب المصنف الحاشي بان الصدق والكذب

ولا يمكن ان يقال ان
 قد مر كلام الفتاح ان
 هذا المذكور في تعريف
 الخبر لا يصلح تعريفه
 في نفس الامر لان
 سوق الكلام انما هو
 لبيان مصاد التعريفات
 المذكورة للخبر
 في الواقع وانه عدم
 صلاح هذا لتعويل
 وبؤيد ذلك انه ابطال
 بعضها فانه ليس
 مطرد وبعضها بكونه
 غير معكس وجبته
 لا يفي الكلام الازامي
 فليشأ من

٩ اهتم الا ان يحمل
لا حصر صفة الكلام
ولو مجازا او يدعى ان
الاخبار وان كان صفة
لكلام لكنه لا يتوقف
تصوره عليه فبينا مل
عبد

وان احدث في التعريف على ذلك بقدر يمكن الخبر متعدد فيهما كما ذكره
فلا دور وفيه بحث اما ولا فلا و حدة الصدق في التعريف يسنم
وحدة الخبر فيهما الا لا حصر صفة الكلام فلا يصح كونه معرفا لما هو
صفة الكلام لان كل صفة الكلام غير صفة الكلام تعصب الظاهر فيصح
تعريف بحسبه لا يكون تعريف اخر ٩ الصدق والكذب يابيه واما ثانيا
فلا عرض لمعترض من قوله فالدور لازم لزومه بالنظر الى الوجه الثاني
وتلخيصه ١ الوجه السابق اسي على خلاف الصدق لا يصح دفع
الدور فليس فيما اعتراه اعتراف بوجود الافتراض فان قلت ان القول بان
المعرف بالخبر عن الشيء على ما هو به صفة الكلام يقتضي ان يكون اشتغالا
عنه لا يتهم وترتبه ما فهم ان الوجه تعريف الصدق الذي وقع حرا
من اجراء تعريف الظهور هو صفة الكلام لا تعريف صفة الكلام (قلت
هذا اوسع لا رد على اشرار واما ارد من صرف صدق المتكلم اذا ثبت
ان هذا التعريف في صدد بيان اخر ، معرف بالخبر فليس (قوله اي
مطابقة حكمه) قيل المقصود بهذا التفسير هو التخلص عن الدور في
تعريف الصدق والكذب فان ثبت صميم حكمه راجع الى الخبر فيدور
قلت ذكر الصميم تدبره لبيان ان الحكم لا يوجد الا في الخبر ولا في التعريف
في الحقيقة مطابقة الحكم لواقع والحق ان المقصود هو الايمان الى ان
المطابقة وعدمه صفة الحكم اولا وبالله وبواسطة يتصف الخبر بهما
(قوله وهو اخرج يدعى الى اخره) اراده اخرج ذات الامر لا ما يراى
الايمان كما ينبغي وقد اشر به في شرح المقصد (قوله لا ذلك الى اخره)
المراد بوقوع نسبة حصولها سواء كانت ايجابية او سلبية ثم الظاهر
ان حراية قوله لا بد وان يكون وان شرط الامر بالاسم باعت ر ان مفا شيئين
الذين ارجع اليه صميم بينهما عبارة عن طريق الكلام فانه في قوله مع قطع
المراد احية عليه حكم الحكم لما قدم عليه معونه هو الطريق المذكور
ووقع موقعه داخل عليه الفاء هي في الحقيقة فترتبه في الخبر على مرهف
الاحتمال وقوله ما اشوت في وقع النسبة بقدر ما يعنى ان على وقوع نسبة
وقوعا ما هذا ، طريق وقد شوب ووقى لا بد وان يكون هي امداحية
يبي اسم لا وحدها كما ان المقصود اول المقطع على مقدار مناسب للقيام
(قوله مطابقة هذه النسبة الى آخره) الظاهر انها هي النسبة التي يدل

عليها الخبر والكلام في كنهه يدعي أنها وقوع النسبة أولا وقوعها
والشريف حرم في شرح افشاح ما الموصوف بالصدق والكذب ليس
الا الايضاح وكذا الموصوف بالاحتمال ووجهه ان الظاهر لا يدل الاعلى ان وقوع
الواقعي هو النسبة المفهومة والآخر حجة ايضا فكيف يتصور تطابقهما
مع اتحادهما ويمكن دفعه بان الوقوع له اعتباران احدهما كونه موهوما
من الكلام مع قطع النظر عن الواقع والاخر كونه في الواقع مع قطع
النظر عن الكلام والوقوع باحد الاعتبارين غيره بالاعتبار الاخر فيجوز
ان يتحقق المطابقة بين المعبرين بالاعتبار ويؤيده ان ارباب المعقول يصرحون
بان احراء القضية اربعة الموصوع والمضمول والنسبة الحكمية والحكم
بمعنى الوقوع او الا وقوع وقد اعترف به الشريف ايضا ولاشك
ان القضية محتملة للصدق والكذب على تأمل (قوله للفرق الظاهر
اي احراء) في الخارج في امثال الاول بمعنى خارج الدهر وفي الثاني
ما يرادف الاعين وحاصل الجواب ان المراد بالخارج في قولنا النسبة
خارجية خارج النسبة انه ههنا ان دل عليها الكلام بدليل الساق لا
ما يرادف الاعين بقوله للفرق الدهر ههنا لاعتناء القدر وقوله فاما
لو قطعنا الى احراء بيان وجه الفرق وسكت عن بطلان امثال الثاني مع ان
الفرق يتم به لسهولة واتخاذ المراد بالخارج في الموصوف وان كان هو
الظاهر الا ان صرف الكلام من ظهره صدد لالة القرينة عبر غيرهما
بيهم ولو اريد بالخارج في قولنا النسبة الخارجية ما يرادف العين لم يتحقق
الصدق مثلا فيما حكم بالا من العقوبة على العقوبة بما ادليس شيء من
طرق الحكم موحودا خارجيا فلا يمكن ان يثبت احدهما الى الآخر في
الخارج بالضرورة فلا يتحقق مطابقة الخارج بالمعنى المذكور وكذا صدق
قولا الانسان يمكن ان ليس بمطابقة الخارج المذكور لانه منصف
بالامكان سواء في الخارج ولم يوجد ولا ضرورة الى حل الخارج في
عارة الخارج على ما يرادف العين حتى يرد خروج امثال هذه القضايا
ويحتاج الى الجواب بان المعبر في اللغة والمعارف الواقع في محاورات
العلماء هو التقيد بالخارجية فلا يصير في خروج غيره عن الصانعة تأمل
(قوله وقيل مطابقتها لاعتقاد المعبر) قيل على النظام قولا صدق الخبر
مطابقتها للواقع اما ان يكون صادقا او كاذبا فان كان الاول ثبت المطلوب

وان كان الثاني بطر قولا صدق الخبر مطابقة لاعتقاد المفسر لانه مطابق
 لاعتقاده وقد كدته حوايه ايا بخلاف الاول ويقول صدق هذه انقصية
 المخصوصة عطفتها لاعتقاده ذلك لا يستلزم ان يكون صدق جميع القضايا
 بمطابقتها للواقع حتى يتم مطبوث وانما يرم ذلك لو كان صدق هذه
 عطيفة الواقع فليس (قوله اتهم الا ان يقال قد حررت القعدة) باستعمال
 هذا القضي في ثبوته ضعف وكأني استعن في انه بالله تعالى ووجه الضعف
 هو انه خلاف المتبادر وانه يوجه تعريبان للكذب في لاث ثبات وهو محال
 للاجتماع فليأمل (قوله فكلامه حر لصدق تعريضه عليه) وهو كلام لهبته
 خارج اذا بشرط كون تلك المسألة كاشفة في اعتقاد القائل بد قوله ونسك
 النظام الى آخره) التعريضات وان كانت من قبل التصورات ولذا لا يحري
 فيها الجمع كما تقرر في العقول الا انهم تصمي دعوى ان هذا حد لذلك
 الشيء اورسم مثلا فالتمسك الذي هو اقامة الرهان بالنظر الى الدعوى
 الصمى ولا اشكال (قوله هو كان الصدق عبارة الى آخره) فيه اية او ان
 الآية وان اثبت مذهب المستدل في جانب الكذب حيث حمل مطبوعه عدم
 مطابقة الاعتقاد لشرائط مسابقة الواقع معه لا يذهب اليه وهم
 لا يثبت في جانب الصدق انما ظاهر الإلزامي مذهب الخصم ولا يثبت
 مذهب المستدل لاحتمال كون الصدق عبارة عن مطابقة الاعتقاد الواقع
 جميعا ثم اذا انضم اليه عدم القائل بالفصل بين كونه الكذب انما
 مطابقة الاعتقاد وكون الصدق مسابقة لاعتقاده في الجملة (قوله وهو ان
 شاهد شاهد عن صميم القلب اريد ان يكون هذه الشهادة عن صميم القلب
 كما انه خلاف معتقدهم فهو خلاف الواقع ايضا فاحتمل ان يكون تكذيب
 الله تعالى اياهم راجع الى كونه خلاف الواقع لاني كونه خلاف معتقدهم
 فلا يصح الاستدلال بالآية لاحد الفريقين وقوله انه ان واللام والجملة
 الاسمية اشارة الى ما سياتي من انه قد يؤكده الخبر بالنظر الى لارم فائدة اذا
 كان المخاطب مكراله مثلا لاصل الحكم هذا وقد يدل التواكيد انما تؤكد
 الحكم الذي دخلت هي عليه كد لارم ذلك الحكم وان لم تدخل في شهاد
 بل في انك لرسول الله فالوجدان يعمل احكام الخصم الذي اشعرت به
 التواكيد هو ان احارهم به رسول الله صادر عن صميم القلب كما ذكره
 في شرح المفتاح بحباب ان التواكيد وان دخلت في الشهادة فكيفها تشير

من الشهادة من صميم القلب ولا مفاة بينهما (قوله ليس شئ) لظهور
 انه ليس بحجج بل انتفاء مدصرح فيما ساقى بان حاصل الجواب منع كون
 التكذيب راجعا الى قولهم انك رسول الله تعين حل قوله ليس شئ على
 ان المذكور لا يصلح للسدية كما هو المعروف في امثله لكن يرد ان يقال يجوز
 ان يكون نشهد اختيار الشهادة في الحال او على الاستمرار كما ذكره في شرحه
 المفتاح لا يشاء له واوسم كونه اشعار رجوع التكذيب اليه باعتبار
 نصية احدا بصورها صم كاحوز في شرح الكشاف مثله في قوله تعالى
 ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون (قوله وفيه نكر لان مثل هذا يكون
 عطفا الى آخره) احب ان تسمي هذا الاحار الحالى من المواظفة شهادة
 بتصديق قولهم هذا معني بالشهادة اي من حرياتها كما يقال الانسان
 والفرس يسمى كل دهما حيوانا ولا شك ان هذه القضية الضمنية كاذبة
 نظرا الى مدلولها المعرفي وهو صدورها من علم وموافاة ولذا قال
 في الموائد الصافية ان تسمية شهادة الزور بالشهادة مجاز وهذا مراد القائل
 من المعنى المذكورين في تسميتها شهادة وان فتحة في الصارة ليست من دأب
 المحققين فاندمع النضر وقد مضى لامي رجوع التكذيب من الله تعالى
 الى كون الاحار سمي بالشهادة عرفا غير جمع الى مدلوله فلا يكون عذرا
 آخر بل يرجع الى لوحه الاول (قوله فظهر بعد كراما ماقيل الى آخره)
 ان لا معنى لان يقال لا نسلم رجوع التكذيب الى قولهم انك رسول الله لم لا يجوز
 ان يكون راجعا اليه بالنظر الى رجوعهم حيث رجعوا ان قولهم هذا غير مطابق
 لقولهم هو صك كذب وبرد عليه ان صحة استدلال النظام موقوفة
 على رجوع التكذيب الى المشهود به اعني قولهم انك رسول الله بالنظر
 الى الواقع في صل الجواب اما لانهم رجوع التكذيب الى المشهود به بحسب
 نفس الامر لم لا يجوز رجوعه الى الشهادة او التسمية او المشهود به لكن
 بحسب رجوعهم وهذا كلام لا غير عليه غاية ما في الباب ان القائل المذكور
 لم يصرح بقيد في نفس الامر اعتمادا على انه انتادر كما لا يخفى على المصنف
 وبهذا القدر لا وجه للحكم بفساد قوله مع ان الوجه حل انؤمن هي
 الصلاح (قوله واعلم ان ههنا وجه اخر) لم يذكره القوم هذا الوجه
 مأخوذ من ذكره الامام في التفسير الكبير كما يشهده النضر فيه والخلف
 بكسر اللام مصدر حلف من باب ضرب والزعم بالحركات اثبت في الفاء

يحيى معنى القول ويشتمل في الحق والباطل لكن استعماله في الثاني أكثر
وفد يحيى معنى الضم يتعدى الى مفعولين وإيراد رجوع الكذب الى قويمهم انهم
لم يقولوا ذلك والانفصاف التفرق وسنول اسم الله تعالى وهو غير مصروف
للعينة والتأنيب وقوله ما ردت الى ان كذبك اي شيء اردت حتى انتهى
الى تكذيب رسول الله اياه والمفت العض هذا وقديس معنى الآية الكريمة
ان المنافقين قوم عادتهم الكذب ولا تعتمد عليهم يا محمد بمجرد ان صدر
عنه كلام صادق وهو شبهتهم رسالتك قال كذب قد صدق (قوله
الحديث انك ربما لاصل المعنى) واما وجه التركيب فانه هر انه فاعل
حذف فعله اي قال لم يحاط لان حذف المصدر اسمهم من حذف الجملة
(قوله هذه قسم ستة الى آخره) لا يصل المفهوم من كلام الابصاح ان
الاقسام اربعة حيث قال في تقرير مذهب الحنابلة انهم لا يوافقوا الواقع
مع اعتقاد الخبر او صدقه واما غير مطابيع مع الاعتقاد او صدقه فالاول هو
الصادق والثالث هو الكاذب والاربع كل منهما ليس بصادق ولا
كاذب لان القول كل من اتى وارانع بشئ قسمين لان عدم اعتقاد ذلك بصدق
اما ما بعد من الاعتقاد او صدقه مطابقة وقس عليه عدم اعتقاد
للمطابقة فالاقسام المذكورة في الابصاح ستة ايضاً (قوله مطابقة
لواقع مع اعتقاد صادق) انشأ الى ان صميم مطابقة الخبر لواقع ثلاثين
نظم الايام لان صميم مطابقة في تقرير المذهبين راجع الى الخبر باعتباره
حكمه ثم ان قوله مع الاعتقاد طرف مستقر حال من دلال الصميم والمعنى
موافق في الابصاح لصدق مطابقة الخبر في حكمه لواقع مقروء بذلك
الخبر مع اعتقاد مطابقة به ثم لصير في مصدر جمع الى صدق الاعتقاد
المذكور وكون متعلقه في جانب الصدق مطابقة لواقع وفي جانب الكذب
عدم مطابقة معلوم عموم ما تقدم فلا يبرم اختلاف راجع وارجوع اياه (قوله
ويبرم في الاول) الى قوله ضرورة نوافي لواقع ولا حجة حيث دعوا اسؤال
مقدر تقديره ان الصدق عند الحظ مطابقة الواقع والاعتقاد جميعاً
والكذب عدم مطابقة شيء مع ما لم يثبت هذا كما ذكرته حيث لم تذكر
مطابقة الاعتقاد في الاول وعدم مطابقة في الثاني وتقرير الجواب به يبرم
في الاول اي مطابقة مع اعتقاد المطابقة مطابقة الخبر للاعتقاد المعهود في
مذهب الحنابلة وهو الشرع في المطابقة لواقع وبخصاله لزوم مطابقة

٢ قبل التحقيق ان
الاقسام ثمانية لان
اقسام الواسطة ستة
اذا اعتبر في كل من
الصدق والكذب امران
فانفاه كل منهما
يتصور بوجود ثلثة
اعتاد الجموع واعتاد
كل من الامرين واعتاد
خبر ما لم يعتبر
التداخل فلها جعلها
ستة فليسأل

المجموع فوجه التعليل في قوله ضرورة توافق الواقع والاعتقاد على هذا
ظاهر اوله لم يتقدم فيلزم مطابقة للاعتقاد المعهود بمرية انقسام وكذا
القياس في حط الكذب ولا يرد ان تعيين الروم بالتوافق يرد لان اعتقاد
المعاصيه يستلزم مطابقة الاعتقاد والواقع والواقع والاعتقاد كما اذا اعتقد
مطابقة الحق، تحسنا للواقع ويصح ان يسمى ان لم يراد التوافق في القدر المفهوم
من الخبر فلا يرد مثل انك اذا رايت رجلا واعتقد انه عمرو وقت رأيت
رجلا فهو مسبق عند الجاحظ مع عدم توافقي الواقع والاعتقاد فليتدل
(قوله فكثير ما يقع الخط في هذا انقسام) اشارة الى رد ما ذكره بمصهم
في تقرير مذهب الجاحظ من ان الخبر انطبق الواقع واعتقد المعصير تلك
المطابقة فصدق وان لم يتبينه واعتقد عدم المطابقة فكذب وان طامعه
واعتقد عدم المطابقة ولم يتبينه واعتقد المطابقة فواسطة ووجه الخط
تركه قسمين من انقسام الواسطة وهم المطابقة مع عدم الاعتقاد اصلا
وعدمها مع عدمه (قوله في تقرير مذهب الظالم رد على الخصال) حيث
زعم ان مذهب الظالم يحتمل الواسطة واما الخط فاعتبار توهم ان
المشكوك ليس بغير تحررا عن روم الواسطة مع انه خير ولا يبرم الواسطة
فليس خطيا في نفس تقرير المذهب وهو المفهوم من العبارة فتدل (قوله
وقد وقع في شرح المفتاح الى اخره) عبارة المفتاح في ان مرجع الصدق
والكذب ههنا وعند بعض الى سابق الحكم لاعتقاد المعصير او ظنه والى
لاطافته لذلك سواء كان ذلك الاعتقاد او الظن خطأ او صوابا ثم ذكر ما يدل على
ان قوله تعالى والله شاهد ان الله اعلم لكادرون متمسك هذا النص
قد ذكر السلامة في شرحه ان ما ذكر مذهب الجاحظ وان اراد بالحكم هو
المعهود بعني المطابق للواقع والصحيح في قوله لا طمسه راجع الى الحكم
الغير المطابق له وعمل من قوله سواء كان ذلك الاعتقاد خطأ
او صوابا لا يعلمه ادعي تقدير كونه خطأ كيب يكون الحكم المطابق للواقع
مطابقة له في صورة الصدق مثلا ومن ان الآية المذكورة لا يكون متمسكاه
مع انه لم احتلاف الراجع والراجع اليه وقوله يقتضي منه المصحب اي يلزم
الى مبيته او يؤدى منه المصحب او يحكم به (قوله واستدل الجاحظ بدليل
قوله تعالى اعترى الالة) هذا حاصل المعنى والاقوال اقرب ان قول المصحب
بدليل متعلق باحوال المحدوفة اي قال الجاحظ كذا مستدلا بدليل وقوله تعالى

افترى بفتح الميم اصله افترى حدث الميم اشدة وابقيت الاولى لانها
علامة وقد يعكس (قوله بالخشر والخشر) يدل على الايصاح حيث
قال فانهم حصروا دعوى النبي عليه السلام للرسالة الى آخره لما في ظاهره
من الاشكال اذا انكفروا عما حصروا في الامر من حركات بدليل قوله تعالى
حكاية هل يدلكم على رجل يمشي اذا مر بكم كل فريق انكم في خلق جديد
افترى الآية وعاية ما يقال ان حكم حر الميث و دعوى الرسالة واحد عدد
هؤلاء الكفار فزبد احدهما بين الامر من يستدعي ترديد الآخر فانهم
(قوله على سبيل مع الخلو) اراد به انهم لا يسمون الا بغير الله ولا الاتصال
الحقيقي كما ذكر في كتب الميراث واما الميث على سبيل الاتصال الحقيقي
وان كانت القضية من قبلة في نفس الامر لانه لا عرض لهم في نفي اجتماع
الامر من واما مطمح نظرهم مع الخلو و قد بحث عن الاستدلال بان الترديد
بين مجرد الكذب والكذب مع شاعة اخرى وليتأمل (قوله لكان اظهر)
اشار الى ان هذا اظهر مما ذكره المصنف وما ذكره المصنف ظاهر ايضا
اما الاول فلان عدم اعتقادهم صدقه لا ينافي تحويرهم اياه حتى ياتي الترديد
بمخلاف اعتقادهم عدمه واما الثاني فلان مراد المصنف كما اشار اليه الشارح
ان الصدق بعيد عن اعتقادهم عانة العد بحيث لا يجوزونه فلا يصح ان يراد
باجدثي الترديد لانه يستلزم التحوير نعم في احد هذا المعنى من انه نوع
خفا (قوله وايضا لادلاله بقوله انه به جسة على معنى ام صدق) فيه
بحث اذا لا يلزم من عدم ارادتهم بقوله ام به جسة ام صدق ان لا يكون
مرادهم ما صدق عليه الصدق ولا ينبغي ان الميث للاستدلال هو هذا وليتأمل
(قوله فيكون مرادهم حصره في كونه خيرا كاديا وليس بخير) قيل الاولى
الواو مكان اولان المصور فيه انما هو مجموع الامر من لا احدهما وهو مثل
قولهم بمقتضى الصدق والكذب وهذا انما يرد او كان المراد بالحصر معنى
الترديد واما اذا كان المراد معنى حصر احبارة عليه السلام بالميث على
الاتصاف باحد الامر من فالظاهر لفظ اواد القضية متصلة حقيقة
في نفس الامر كما سبق فلا يتصف احبارة عليه السلام بغيره الا باحدهما
على ان اويحيى بمعنى الواو (قوله وفيه بحث) قال المصنف الحشى وذلك لان
الاتصاف في الانشاء والخبر انما هو فيكون كلاما حقيقة وقول المحور
ليس بكلام حقيقة على رغم هذا القائل وان الاتصاف بهما باحد هذه

ان نعم كلام المؤمن واسطة بينهما انتهى وفي اوجهين بحث اما في الاول
 فلان الكلام عند ربات المعنى ما يستلزم على لغة المسند والمصدق اليه
 كما يدل عليه قولهم انشأوا و هو مخرج على ما صرح به لشرح ولا شك
 ان مخرج المصوب كذلك فلامعنى لرفع القائل واما في الثاني فلان الحصر
 فيها حصر عقلي لا واسطة بينهما ، والتقسيم هكذا ، الكلام ان كان
 نفسه المدلوله خارج فمخرجو لا فاشاء فلان كانت اصلا الا ان يعتبر اصطلاح
 فلا يسمع (قوله ان عمرها بكلام تام يسمى حرا) لا يذهب عليك ان مقصود
 هذا المعنى نفي التعرق بين النسبة الخرية والتقييدية في احتمال الصدق
 والكذب لا يميز بين الخرية والاثبات فالمراد بالنسبة في قوله لا فرق بين النسبة
 ما يتوهم كونها مورد الابتناء والتي في الجملة حتى يخرج النسبة الانشائية
 من اليمين وضمير عنها راجع الى تلك النسبة فلا يحمى على قوله ان عمرها
 بكلام تام يسمى حرا ان النسبة في اضرب برده المتأخر مع انه لا يسمى حرا
 (قوله وفيه نظر لوجوب علم المخاطب الى آخره) توجه النظر ان الصاهر
 من صدارة ذلك المعنى حيث اورد لاني لني المجلس والاستثناء يقتضي
 لعموم المستثنى منه نفي التعرق بينهما من جميع الوجوه سوى التعبير والمفهوم
 من قرينة المقابلة المشهور نفي فرق يختلفان به في الاحتمال وعدمه و اشار
 الى رد الاول بقوله لوجوب علم المخاطب الى آخره والى رد الثاني بقوله
 ثم الصدق والكذب كما ذكره النجاشي واما وحيد في بعض النسخ من قوله
 فظاهر ان المعلومة من حيث هي معلومة لا يحتمل الصدق والكذب
 وجهل المخاطب بالنسبة في بعض الاوصاف لا يضره من عدم الاحتمال
 من حيث هو كما ان عمله بها في بعض الاخبار لا يضره من الاحتمال من حيث
 هو فقبل صرب المخرج عليه الخط لعدم استقامته لان المدعى احتمال النسبة
 التقيدية لهما من حيث ذواتها وماهياتها ومعلوميتها للمخاطب وكذا كون
 تلك المعلوماتية مستفادة من نفس اللفظ لا يندرج في ذلك الاحتمال كما ان الاخبار
 الدينية مختلفة لهما مع كونها معلومة وان كانت تلك المعلوماتية مستفادة
 من خارج اللفظ وقيل حاصله ان العلم بالنسبة امر داخل في ماهية
 ادب التقيدية بحسب الوصف خارج عن الخبرة فعدم احتمال لهما
 ليس لاعتبار امر خارج عن ماهيتها الوضعية بخلاف الاخبار الدينية
 فالنسبة التقيدية من حيث هي هي اي من حيث معوماتها وماهياتها

الوصفية لا يتخللها وخرية من حيث هي هي تحتلها خروج اسامع
 اندكور اعنى المعاوية هي ما بهتها بحسب الوصف قدس قوله حتى قالوا
 ان الاوصاف قبل العلم به احسن (فيه بحث من وجهين الاول ان
 صاحب المتنازع صرح في بحث اعذار التقدم وتأخير مع العمل ان امثل
 المشهور اعنى ان معنى نصب انحرشته من قبل القصر اراد ان قدس فعل
 ان لاوصاف قبل العلم بها قد تكون او صافا لان قوله لا حرشته صفة
 مبررة لضبط فلو كانت معلومة لكانت لم يتصور ان يرغم ان غيره مبرر
 بالصيد او مشارك فيه وحواله ان امثل يجوز ان يكون كلاما ثانيا فان
 ينزل المتناظر العالم من له العمل او حود محتمل جهل الثاني ان صاحب
 الكشف اشار في قوله تعالى هدى للفقير الذي يوهى وامايب الى ان المتفقين
 ان جعل على المعنى الشرعى فان جعل خطأ من عرف تعصبه كانت
 الصفة مادية ولا كانت كاشفة وقد صرح به الشريف في حاشيته انه
 يفهم مدان الاوصاف قبل العلم قد تكون او صافا كاشفة اللهم الا ان
 يخص الاوصاف في عرفهم بغير الكاشفة وحواله ان عدم معرفة التفصيل لا
 باقى معرفة الاجال فليأمل (قوله كما ان الاخبار بعد العلم او صاف) فيه بحث
 لان الاخبار بعد العلم بها قد تكون احسار كما اذا كان المراد الارم فائدة النظر
 نحو است حاشية التورية ويمكن ان يقال مراده ان الاخبار بعد العلم قد يكون
 او صافا لانها كذلك دائما بقرينة ان هذا الكلام ناظر الى عدم وجوب
 العلم بالصفة الطرية المشير الى حوار وحوار الذين لا الى وجوب عدمه
 وابقول الاول محمول على الكلية بقرينة انه ناظر الى وجوب العلم بالصفة
 التقييدية فالعنى فيها انها اخبار التفة لا اوصاف (قوله الساب الاول
 احوال الاسماء الطرية وهو صم كله الى اخره) ٢ الصم قصد من المعنى للمعول
 معنى الانضمام ويكون صفة اللفظ بلا مراد المراد تاخرى محرى الكلمة لمركبات
 التقييدية والاصابة والحمل الواقعة موقع للمردات والحكم المعنى المعوى
 المصدرى لا المعنى الاصطلاحي المصدر بالاسماء حتى يوهى اسود وهذا القيد
 يخرج النسبة التى هى اسم العامل وعمله ونظائرهما والمفهوم فى قوله المفهوم
 الاخرى ما بههم فى اللفظ لامية ابل الدات حتى ردد المراد من طرف الوصوع
 هو الدات لا المفهوم ثم المفهوم اعم مما هو بطريق المطابقة للقطع من الثالث

٢ فان قلت هذا التعريف
 لا تناول الاسماء التى فى
 ضرب فى يوم الجمعة وفى
 الدار ولتأديب لان
 شيئا منها ليس بمضروب
 قلت بل يتأوله لان يوم
 الجمعة مضروب فيه
 وكذا الدار والتأديب
 مضروب له فتأمل

في صرب ريد هو الحدث الذي هو حره مفهوم لفظ صرب ثم الظاهر
 ان التعريف منى على ما سيذكر اشارح من ان الجملة الشرطية عند النجاة
 بجله حرية هي الحره مقدرة بقيد مخصوص هو الشرط محتملة في بعضها
 للصدق والكذب فان الحر عندهم محصور في الجمل (قوله للقطع بان
 المسند والمستند اليه من اوصاف الامم) هذا القطع بحسب متعارف الصفة
 وما يقتضيه ظاهر الصدقة واما ما يظن الى العرفن الاصل والمقصود الاولى
 وما يراه ارباب المعاني من ان الخواص والارباب تضر اولاً وبالذات في المعاني
 وماعتها في الاله ط فالاستناد هو الحكم المذكور والمسد والمستند اليه
 من اوصاف المعاني ثم اشارات الاسد تجري في كلاميه واما اعتبارات
 المسند والمستند اليه فاعلم بانها في لافط هذا يصح وجها
 للاولوية المذكورة في الشرح كالآتي (قوله هو الذي تصور على السواء
 من تصور شئ) اي صاردا صور (قوله اظهارا للضمير) استعمل الكلام
 المذكور في اظهار الضمير والضمير بطريق المجاز وتحققة ان الهيئة
 التركيبية في مثله موضوع للاخبار فاما استعمل ذلك المركب في غير ما وسع له
 فان كان العلاقة المشبهة فاستعارة والا فمجرد مرسل والآية المذكورة من
 قبل الثاني لان الشخص اذا اخبر عن نفسه بوقوع صد ما رجووه بزمه
 اظهار الضمير والضمير هو من قبل ذكر المزموم واردة اللزم والى هذا
 اشار الشارح في بحث الاستعارة التثنية ثم قوله اظهارا تعلق بقدر اي
 قالت ذلك اظهارا (قوله وقوله تعالى لا يستوى القاعدون من المؤمنين)
 عدم صكون هذه الآية للاحسان على ان الحكم كان معلوما
 لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والمؤمنين والتأنيب الاستنكاف
 والبراء في نفسه للتعدي اي يرجع نفسه (قوله ومثله هل يستوى الذين
 يعلون) اشار بالتصريح على التثنية ان الاستعظام الانكاري لدى
 في حكم الاخبار التي منظم في ذلك المذكور (قوله وامثال هذا اكثر
 من ان يحصى) رد عليه ان ما بعد من لا يصح ان يكون مفصلا عنه ادليس
 مشاركا لما قبله في اصل الفعل اعني الكثرة اجاب الشارح بان كلمة من
 متعقبة بفعل يتضمه اسم التفصيل اي مساعدة في الكثرة من الاحصاء ورده
 الى اصل المعنى بان من اداهم يكن تفصيلا فقد استعمل الفعل التفصيل
 بدون الاشياء الثلاثة ولا شك ان التفصيل مراد ثم اجاب عن اصل الاعتراض

من المعنى اكثر مما يمكن ان يحصى الا انه سويح في العادة عيدا على ظهور
المراد ويمكن ان يوجد جواب الشارح ايضا من من القصد به محذوفة
كقوله تعالى نعم السراويلي والمعنى اكثر من حلاها تسمى (قوله فومى هم
قتلوا الخ) المصراع لحث من دعة الدهلي الى آخره فاد ربيت يصيبي
سهمي . وبعد هذا البيت من عيوب لاصون حذلا ولن سطوت لاوهي
عظمى . قوله امية اسم امرأة كانت تلوم عني ترك الانقام من قومه وقيل
اسم رجل وحرف السدا محذوف اي يا امية واهي معقول قتلوا وربيت
مع يصيبي تاريخا في سهمي واللام الاولى في حكل من مصراحي البيت
التالي موثقة تقسم والاحيرة منه داخلة على جواب القسم والحيل من
الاصداد يقع على المصري والكبرى والتي هو المراد في البيت والسماو
الاحد نصف كافر وحاصل المعنى حذر (قوله اما احلتم او ثوبه طلبة)
اورد عليه ان افادة الحكم مبروم واطه كون الخبر . به لارم ولا يصدق
الاصصال بينهما لاحقيقا ولا مع جمع وهو ظاهر ولا مع حلولاهم
صرحوا بان قبض كل من الطرفين يجب ان يستمر فيه عين لاخر ونقبض
الارم لا يستمر عين المروم بل يقصد به لو كانت اداة الاتصال داخلة
على نفس القصد كان يقال التمت في الخبر اما قصد افادة الحكم . او قصد افادة
لارمه م رد ارا لا لارم بين القصدتين ولا يجوز انقائهما مع يكون نص مد
الاخبار لكن العادة لانسانه احب ان ماد كره من وجوب الاستمرار اذ كور
في المفصلة الرومية والقصة فيما نحن فيه اتفاقية وان اشيع ان على اثار
في الصح ٧ الثالث من مطلق الاشارات الى ان المفصلة عبر الحقيقية اقسامها
غير مادة الجمع ومادة الملو كقوله رأيت اما زيدا واما عمرا والعلم اما
ان بعدالة او يقع الناس فيكون ما نحن فيه من هذا القبيل (قوله لا متاع
ان يقال انه لم يمع الفسة) قد بحث لانه ان اراد بانقاع السدة ضم إحدى
الكلمتين الى الاخرى فهو لا بعيد لان البحث ليس في افادة ماهو من وصف
اللفظ وان اراد ماهو حقيقة الابقع اعني ادراك السدة واقعة او ليست
بواقعة فلا سلم انتاج القول بسدده من دلالة الجملة تخشيه على ذلك
الابقع دلالة وصعبة لاعقلية جواران يتخلف مدلولها عندما والحواب
حول الادراك على المعنى الاعم قد آمن (قوله ما فدت قد اتفق القوم على
ان مداول آخر الى آخره) لا ينبغي ان المراد بالمدلول هو المدلول او صهي كما

٩ في التقرير المذكور
اشارة الى رد جواب
الاستناد بان اصل
التزكيب هكذا قصد
الخبر خبره اما افادة
الحكم او افادة لازمه
ووجه الرد ظاهر عند

٧ وبان القضية كلية
شبهة بالمفصلة
لانفصلة يعتبر الثاني
بين جزئها بحسب
الصدق لا بحسب
الوجود فينسخي
ان يكون احد الامرين
صادقا على مقصود
الخبر على سبيل منع
الخلو فتأمل عند

يدل عليه لئلا يرم احلاء العظ عن معناه اندى وصع له في ترتيب السؤال
على ما قبله نظر لان المذكور قد ان المراد بالحكم الله هو الوقوع وهذا
لا يقتضى كونه مدلولاً وصعب الخبر حتى يتوجه السؤال فان القائل يكون
مدلول الخبر هو الابعاع قائل بان انقصود بالافادة هو الوقوع الذي يدل
عليه الابعاع بطريق الاشعار كما صرح به الشريف في شرح المفتاح
عليهم (قوله والا لا وقع) ادخال اللام فيه اصلة بين جواب ما ينقص
للشرط وما ينقص معناه على جواب ان الشرطية التخصصة له سواء على
تشبيهها بلوشاع في عبارات المصنفين (قوله من معناه اندى وصع له) الاولى
ان يدل من معناه اندى عليه ادلا محذور في الاول مطلقاً كما في المحار
(قوله وحيد لا يتحقق الكذب الظاهر) انه بين لطلان التال اعنى قوله
وما صعب ضرب زيد الا وقد وجد منه الصرب لا يقال هذا مقوس بانه
اوصح لم يكن الابعاع او الامتزاع ابصار مدلول الخبر اد لو كان الابعاع مثلاً
مدلوله لم يصح صرب زيد الا وقد وجد من التكلم الابعاع لئلا يرم احلاء
العلم من الوصوع له وحيد لا يتحقق الكذب لتحقق مدلول الخبر في الواقع
لانا نقول ليس كذب الخبر عند من يقول بان مدلوله الوضعي هو الابعاع مثلاً
مانتبه في الواقع بل بانتهاء النسبة التي يشعر بها ذلك المدلول وان تحقق
معناه فلا محذور (قوله وقروم التفاضل في الواقع) الظاهر من العبارة انه
معطوف على قوله لما صبح هو ثالث الوحوه التي استدل بها على ان مدلول
الخبر حكم الخبر بالثبوت او الانشاء لانفسهما وظهور المعنى يقتضى ان يكون
معطوفاً على قوله لا يتحقق الكذب المتخرج على قوله لما صبح الى آخره لان
زوم التفاضل من عدم صحة ضرب زيد في حال من الاحوال الا
في حال وجود الصرب كما لا يخفى وهما بحث وهو ان هذا المحذور لازم على
تقدير كون مدلول الخبر الاثبات او النفي اد لما لم يجر اخلاء العظ عن معناه
الوضعي لم تحقق النفي والاثبات عند الاخبار بامرين متناقضين فلا يصح
سببا للمدلول لا يقال لانفاض بين النفي والاثبات الا يرى انها برتجان عند
الجهل البسيط والتفاضل لا يجوز ارتفاعهما لانا نقول لا خفاء في وجود
التناقض بينهما واحتمال التناقض كاحتمال القيصير اللهم الا ان يجمع التناقض ايضا
سواء على محل النفي والاثبات على الادراك بالمعنى الاعم فليتأمل ثم في قوله لم

التناقض مساحجة لأن التناقض لازم السنة والأظهر أن يقال للزم اجتماع
 النقيض ولا يدفع المساحجة قوله في الواقع إذ التناقض لازم في الواقع إلا أن
 يكون المراد لزومه من أمور المحققة لمتضمنه في الواقع لكن العبارة لا تستلزم
 كالاتفي نعم يمكن حمله على حذف مضاف أي وجود التناقض في الواقع
 على أن المصدر أعني التناقض بمعنى المصاعف أي التناقض لكان تعسفا
 (قوله فنت مدهر أن العلم بثبوت الشيء آخرا) تقرير الجواب بهذا الوجه
 لا يخفى من نوع قصور لأن من جهة ما بهم المحب تصحيح حوار اشك
 هذا سمع الجهر على تقدير كون مداولة ثبوت المعنى وإسناده وليس معنى
 استثناء هذا الحوار استلزام العلم بثبوت الشيء ثبوته في الواقع حتى يتم
 التصحيح بمجرد مع هذا الاستلزام كلف وتوسل استلزام العلم بثبوت الشيء
 الجرم بقاء بعبارة وان لم يثبت في نفس الأمر مكان عدم جواز الشك
 بحاله فالأظهر في التقرير أن يقال كون مدلول الجهر ثبوت المعنى أو انتفاءه
 لا يستلزم الجرم بثبوت مداولة في الواقع حتى يفي الشك بخوار تخلف
 وقوع مداولة منه من يستلزم العلم به بالمعنى الأعم الجامع للثبوت فنت مدار
 الجرم بثبوت الشيء أو انتفاءه بقصد عدم فهم ذلك الثبوت من الجهر وكون
 مداولة ذلك مثلا ليس بالأعدم حوار تخلف المدلول من الدليل ومن العلم
 بثبوت الشيء يستلزم ثبوته ففهم حوار الشك وهو ظاهر على أن ذلك
 أن نصير إلى حذف المضاف أعني لفظ الجرم والمعنى أن العلم بثبوت الشيء
 اللازم عدم سمع الجهر من كون مداولة ذلك الثبوت مثلا لا يستلزم جرم
 ثبوته في الواقع حتى يفي الشك لأن ذلك العلم بمعنى الأعم فتأمل (قوله وكما فهم
 أرادوا إلى آخره) هذا إنما يبعد توجيه فهم كون مداولة الجهر الثبوت مثلا
 لا توجيه حكمهم بأن مداولة الحكم بكذا مع أنه مذکور في السؤال مدعى
 اتفاق القوم على ذلك اللهم إلا أن يقال هذا الاتفاق أي استبعاد من اتفاقهم
 على ذلك التي لعدم المائل بالواسطة لأن نصير يحتمل به لنا وحده
 مرادهم من التي ظهر انعدام الاتفاق المذكور بالمعنى الظاهر فذكر (قوله
 فلم يصح قولهم بين مفهومين ريد قائم إلى آخره) هذا مسمى على مذكوره
 سابقا من أنه يتمتع أن يقال أنه لم يقع النسبة وقد عرفت ما عرفت على أن معنى
 التناقض بينهما هو التناقض لا يكتمان وقد عرفت أن الصدق
 والكذب ولو عدالة ثل ذلك مفهوم الجهر الاتباع أو الاتباع يحقق النسبة التي

يشترطها حدهما لا يتحقق معه فلا يبرم فيبادر صدق المنة قصير (قوله بل
 المراد انه يختلف من حيث هو الى آخره) ولا يحتل بهذا المعنى ووجوده ليس الى
 ان صدق ايضا بانه ان لا نسوي وليس الاحتفال فلا يجوز في غير هذه
 يحتل صدق وانكذب (قوله ويسمى الاول قاعدة الخبر الى آخره) اشار باللفظ
 النسبية الى انه اصطلاح لاهل هذا الفن فلا يرد عليه ان قاعدة الشيء
 ما يترتب عليه والحكم الخارجى ليس كذلك بل يترتب على الخبر علم
 المخاطب بذلك على ان قاعدة اللفظ ما يستفاد اى يعلم منه وهو الحكم الخارجى
 ولو سمى قاعدة الخبر على متعتها لا يجوز بعد (قوله وهى بدون الاولى
 لا تمنع الى آخره) ذكر هذه المقدمة ههنا استطرادى اذ لم يذكر في المثل
 اعني الارام المذكور حتى يحتاج اليها بل المذكور فيه مجرد القروم بينهما
 وقد ثبت بقوله ان قاعدة الاولى بدون الثانية تمتع بم ليس باستطرادى
 في كلام المفتاح لانها لم يذكر في صورة التعيين (قوله اى اللازم الاعم بحسب
 الواقع او الاعتقاد) اراد ان فيه كيفية بالارام عن القروم فان محولية
 المساواة لازمة للارام الاعم ان لا مساواة الى آخره فيه فلا علم بها وانما
 جازاه على ذلك لان الارام الذى نحن بصدده اعم بحسب الواقع مطلق
 عمومه ولم يقل كما هو حكم الارام الاعم لثلاثتهم اختصاص الحكم بالاعم
 الواقعى المتبادر من تلك العبارة مع انه يتم الاعتقادى ولان الكيفية الملع من
 انصرح كما تقرر وقد يقال ان يمنع ولا يمنع بمعنى حكم العقل بالامتنع
 وعدم حكمه به فالارام المجهول المساواة محمول على مفهومه الظاهر متناول
 لقسميه اعنى المساوى ولاعم وفى هذا الجواب عليه على ان القروم فيجوز فيه
 باعتبار العلم لا باعتبار التحقيق فى نفس الامر اذ لا يبرم من وجود القروم اعنى
 الحكم فى نفسه ووجود الخبر فضلا عن كونه عائد الى ان يقال حكم الارام
 المجهول المساواة هو ان العلم بوجود القروم يستلزم اعم بوجود الارام بدون
 العكس والعلم فيه نحن فيه ان اعتبرنا نسبة الى نفس القروم واللازم لاول
 وجودهما ولو قيل لقاعدة هى الحكم من حيث وجوده فى ذهن المخاطب
 ولارامها كونه المتكلم عاينا من حيث وجوده فيه لاصح معنى القروم ولا
 كلمة (قوله وهو بدون القروم لا يسمع الى آخره) اعترض عليه الاستناد
 من حكم الارام الاعم وجوب وجوده بدون القروم لاعداد امتناعه بدون
 فان تحقق معنى العموم انما يظهر فى صورة لوجوب الجواب ان وجوب

الوجود يستلزم عدم الامتناع فكل منهما حكم اللارم الاعم اد ايس المراد
بحكم الشيء ههنا الامتناع عليه (قوله و رغم العلامة الى آخره) لما كان
الاروم بين الامر بين المذكورين باعتبار العيين كان المروم والاروم في
الحقيقة نفس العيين فلهذا عبر العلامة بالارم والمروم بالاستفادتين
يعنى العيين ثم ماعله الشارح من العلامة وكذا عبارة المفتاح ظاهرة في
ان المستفاد نفس الحكم والاستفادة المصادفة اى الحكم ايسب الاعم به
والاحاطة بنا الى صرف الكلام عن ظاهره ولهذا قال الشارح في شرح
المفتاح كون قاعدة الخبر نفس الحكم هو الموافق للعلم فان قاعدة الشيء
اعما تطلق على ما يستفاد منه لا على نفس الاستفادة وحكم فيما بعد
بان ماد كره العلامة موافق لما اوردته المصنف هكذا يدعى ان يفهم
المقام اعلم ان موافقة كلام العلامة لنا اوردته المصنف بالمر الى
الظاهر الكافي في انعامات الخطاية فان الظاهر من المصنف انه حل
امتناع الاولى والثانية على امتناع الوجود ويرم منه حل الاولى والثانية
على العيين الا بطريق القطع بطوار ان يكون تعرضه في التعريف للعين
تنبيهها على ان الاروم باعتبارهما وان كان اللارم والمروم نفس العيين
فانهم (قوله بذلك الحكم من المصنف ههنا الى آخره) فبذلك لان علم الحكم
بالمشاهدة مثلا لا يستلزم وجود الخبر فضلا عن علم المقاطع يكون الخبر
طائبا (قوله لان العلم يكون الخبر) اى بالحكم المخصوص من حيث مخصوصه
ولا يرد ان الله تعالى اذا احمر بالشيء علم بالحكم من المصنف ههنا مع ان كون
الخبر طائبا معلوم لنا قبل ذلك لعلنا بان الله تعالى قد احاط بكل شيء علما
وان عمرا اذا احاطا بكلام لا يفهم هذا انه عالم بما اخبر به ثم ادا امره
لنا بفهمه حصل لنا العلم بالحكم من الخبر نفسه مع ان العلم بان عمرا طائبا
حاصل قبل ذلك ووجه عدم الوجود اعم يجمع في الصورتين علمنا بان
التكلم عالم بالحكم المخصوص من حيث هو مخصوص على ان الصورة
الثانية لا يحلو عن مباحة لان ادا لم نعم كلام عمرو بن ابي فلهذا ان ماتكم
به جملة خبرية وهو عالم بالحكم الواقع فيه (قوله ولا يخفى) (لا يصح)
قولكم ان سمع الخبر من الخبر كافي في حصول الثاني منه ولا يشك امتناع
عدم حصول العلم الثاني عند حصول الاول (قوله وفيه نظر) ووجهه مع
كون مباح الخبر علة تامة لما ذكرنا لا بد من التفتت النفس وتوجه العقل

الى حال المصير فليس الى الخبر والصواب في اصل الجواب ما ذكره
 الشريف من ان المتبرع بهم الماني المقصودة من المتكلم فاذا حصل
 للمخاطب من الخبر علم ما حكم اي اعتقاده قطعي او ظني فانه يسمى عينا
 في العرف كان ذلك لربيب علمه بان المتكلم عالم به فاصد بخبر تفهيمه اياه
 (قوله وان يقرب الى آخره) انما هو مراد جعل الفائدة على هذا التقدير
 عبارة عن العلوم ايضا موافقا لما في الفتح واعتبر الروم بحسب تحقق
 الفائدة عن وتحقق لارها منعه وانما اورد لفظ الامكان لما في اعتبار
 الملازمة بهذا الوجه من نوع تكلف لكنه دون التكلف الذي ذكره
 انما حصل الخشبي في تصحيح الاحتمال الاخير لان فيه قواك التسلسل انما
 ولعن هذا المحتل لكلام اشرح اقرب ذكره ذلك العاقل لان في ذلك
 قواك التسلسل وبحاله كلام الفتح ولا تسمى منها في هذا وانما بحلقه
 نصير المصنف مشترك وكونها فيما ذكره من وجهين لا بدح لان احدي
 المختارين تونس بالآخرى كما لا يخفى عليه من (قوله مختصرا بالخبر
 الى آخره) اي لمصوبه على حذف المضاف (قوله منزه الجاهل) ذكر العاقل
 الخشبي رحمه الله ردد وان تناول بحسب مفهومه انما ثمة الا ان انما
 ان المراد به تبرئه منزله حال الدهر كما صرح به في الفتح وفيه بحث لان
 الخاطي في عبارة الفتح بمعنى الخاطي من العلم بالهدة فيناول الخلو من الحكم
 والقرود والاشكال فليس فيه تصريح لما ذكره ولا نصريح لغيره انما هو لو لم
 عدوله عن عبارة الفتح مما يرجح قصده الى التعميم ثم انما هو ان يبقى
 هذا على مفهومه ويقتصر على خبر المسكر في قوله وغير المسكر كالمسكر بمشتم
 العدم لا بالعكس كيلا يكون كثرع انتع قبل الوصول الى المساء كما هو
 دأبهم في مثله والله اعلم (قوله وان كان عابا بالهدة) مثل هذه ان المراد
 ما بهم لازم فائدة الخبر لانها فائدة ايضا فلا يتوجه ان مجرد العلم بهما
 لا يقتضي عدم الفائدة بالخبر لئلا يكون المقصود لارها ولا يتخاضح الى
 الجواب بان معنى التخصيص على انها هي العمدة وفي بعض النسخ
 بالفاصلة فالامر اظهر (قوله ومثله هي عصا) غير الاسلوب ابناء الى
 انه ليس من تنزل العلم مرة الجاهل بل مثله في ان في كل منهما سوق
 العلوم مساقى غيره ومثل هذا لا يخلو عن سوء الادب والاعاثر ان يقال
 امراد من السؤال استحصار ماهية العصب بصفاتها ليظهر المباشرة العجبة

بين المقلوب والمقلوب اليه والمجيب ليس تصدد الاحصار والاعلام بل
 تصدد حوائج (قوله وتقدموا الى آخرة) اللام في تقدموا جوار قسم
 محدود وفي لم اشتراه لام اشتراء كما في عنت لريد قائم ومن اشتراه مبتدأ خبره
 ماله في الآخرة من حلاق والحلاق النصيب واللام في نفس حوائج قسم
 محدود وحرأ الشرط محدود كما اشترى اليه اي لو كانوا يعلمون لا متهموا
 ويشتمل ان يكون لوفى الآية التثنية منه في قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون
 الآية عقبه ايضا نفي لهم بطريق آخر وكيف نجد اما حال من صير عبيدك
 او من كلام رب العزة اي مقولا في حقت او مقولا في حقد واما حال من صير
 نحد وهو استيف في موقع حوائج الامر وحاصل معنى الآية والله اقدم
 اليهود ان من اشترى كتب النحر والشعوذة اي استدله واحتياجه من
 كتب الله تعالى ماله في الآخرة نصيب من الثواب اصلا والله انفس ما
 ما عوا به انفسهم اي حطوطه لو كانوا يعلمون ذلك الشراء اي ثمرته وما يترتب
 عليه من انه لا حلاق له في الآخرة لا يشتروا عده واعم ان مساق الكلام
 تقصص حالهم يقتضي تعلق بعلوم متعلق به علموا وان معنى الآية هي ما
 اشترى اليه ان من اشترى كتب النحر ماله في الآخرة نصيب اصلا لا انه
 ليس له نصيب واخر على ذلك الشراء ولا ينبغي ان هذا بهاية ابدوميد يقتصد
 متعلق العلم المثبت والعلم الذي واندمع ما يقال من ان متعلق العلم المثبت
 عدم الدفع ومتعلق الجهل عاية المصرة المستفادة من كلمة نفس الموصوفة
 لعدم العلم فلا انحاد بينهما لوجود الاول بدون الثاني في المناجات (قوله
 يعني ان شئت ان تعرف ان آخرة) لما كان عبارة تنزيل العلم بعائدة الخبر
 معرفة الحاصل بها باعتبار جعل العلم بالشيء منزلة الجهل به مع قطع النظر
 عن خصوصية المتعلق بل باعتبار جعل وجود الشيء منزلة عدمه مع قطع
 النظر عن خصوصية العلم اورد بين اثبات هذا الامر التبرير والمراد
 بالعموم مجرد عدم الاختصاص بالفائدة وعلى هذا قياس زيادة التعميم
 في الآية الثانية فتأمل (قوله لا اعتبارات حطية) اي اقامة تعبدات يكونه
 غير عالم (قوله لان هذا كلام يلوح عليه اثر الاهل الى آخرة) تعالى له في
 كما ر قوله بـا تعليق الذي ووجه لاهل ان هذا الخبر ليس متعلق اليهم بل الى
 الرسول واصحابه عليه وعليهم السلام وايضا استعملهم بزيادة الشراء في
 اثباته في صدر الآية على انه لا وجه لتبريل علمهم بحملهم بزيادة الشراء

ممره الجهر لان ارتكاب الشراء السبب به اعم من معمله اعنى جعلهم
 بذلك اجهل واما اعتبار القدر هذا اخبر اصمى اليهم تصف (قوله
 لان هذا الخطأ لمحمد عليه السلام اى آخره) قد عرفت حرر هذا
 التعيين فى الاول ايضا (قوله) توافق فى لفاح اى آخره (لانه صريح
 فى ان اعم اعنى هو اعم المتفق لم يتراء منه فى الآخرة من خلاف بخلاف
 اوجهين وان الاشتهاد معوى (قوله) وما رويت درميت (روى انه عليه
 السلام بالتقى الجمعان يوم بدر روى نفسه من الخصاء فى وجوده اشركين
 وقال شاهد الوحوه هم بقى منرك الاشعل بعبه ههروا ههروا وما رويت
 ادرميت ووجه ترتيب الرمى اصداره عنه عليه السلام ممره عدمه ان اورد
 الرمى لئلا يكفى كذا على من النثر حصن الرمى الصادر عنه عليه
 السلام صورة حكاية غير صادر عنه حقيقة فالى باعتبار الحقيقة
 والاثبات باعتبار الصورة وهو مراد من قال اى وما رويت حقيقة ادرميت
 صورة نصي راسيد بن النسي والاثبات لائى والاثبات حتى يرد له وعدم توارده
 النسي والاثبات حتى شئ واحد واما من قال فى معناه وما رويت كثيرا ادرميت
 كسبا فعين مراده استوجبه على مذهب المعتزلة فان اصل العبادا لاختيارية
 وان كانت محبوبة لهم عند معتزله الا ان خصوص هذه الرمية محمودة مخلوقة
 لله تعالى خارجة عن طوق النثر وقيل مراده بان سبب التبريل لا ما توارده
 عليه انسى والاثبات لظهوره ثم اراد فى الآية والله اعلم بنسبه المؤمنين على انه
 لا يسعى بهم الدهول عن الله تعالى والانهاج مثل هذا العمل الدبيع الذى
 يبطش بعله وبوكسا اولو للاحلام تقتضى الجدية فيظهر كنهه انحصار
 ولا يرد حريته فى جميع الافعال فتأمل (قوله) واداكال قصد المحرم كرىنى
 اى آخره (اشارة الى ان الله فى معنى للتفريع وقوله حذرا عن القوم اشارة
 اى وجه التفريع توصيح المعنى ان قصد المحرم اداكال افادة اصطط احد
 الامر بنسبته ان يقتصر من التركيب على قدر ما يحصل به افادته لا انقص
 منه حذر عن الاحلال ولا يريد منه حذرا عن القوم وانما يريد كراهة المنع عن
 انقصال وان كان المراد بالانقصار على قدر الحاجة ان يكون على قدر
 اقتضاء انقام الاريد ولا يقص لظهورها ويحتمل ان يريد بالانقصار على
 قدر الحاجة مع الارتكاب للزيادة عليه وترك مع انقصال لظهوره هذا
 والمفهوم من شرح الشريف لفتح ان الحذر عن القوم علة للصور كلها

حيث قال فانه اذا لم يكن مقيد اصلا كان لغوا محضاً وان كان ناقصاً عن
 قاعدة قصده كان في حكم اللغو وادان كان رائداً عليها كان مشتقاً على اللغو
 والمجلة فقد ظهر بهذا التقرير نزع هذا الكلام عما قبله ولم يحتاج الى ابطال
 في توجيهه انما ذكره من الاقتصار حكم بمن قد فصل بقوله فان كان المحطوب
 الى آخره ولا شك في نزع هذا على ما ذكر من ان قصده المحرر الى آخره فان قلت
 اذا كان هذا الكلام متعلقاً على ما ذكرته كان الاولى تقديمه على قوله وقد
 ينزل العالم لهما الى آخره فوجه توبيط هذا القول قلت وجهه ان هذا
 كالحواب عن اعراض يرد على قوله ولا شك ان قصده المحرر الى آخره
 ما يقال لو كان الامر كما ذكرته لكان ينبغي ان لا يحوز الفاء الخبر الى العالم
 بالعادة المذكورة ولارمها ضرر الاصل او لا يدفع ما يرد عليه ثم اشتمل على
 الفرع واعلم ان المقاصد المحشى ذكر ان اعتبار هذه الاحوال يسمى الخلو
 والتزدد والاسكار ظاهر بالقياس الى قاعدة الخريص الحكم واما بالقياس الى
 لارمها فيمكن اعتبار الخلو وتجزيد الحكم من المؤكد دون اعتبار التردد
 والاسكار وقد حققه بما لا مزيد عليه ذكره في بحث لا اعتبار التعرُّد لا اعتبار
 الخلو مما يظهر اذا كانت الجملة المقيدة محلاً لتأكيدها لا سيما الى ما يقصد بالقائما
 حتى يصح اعتبار الاقتصار على قدر الحاجة حذراً عن اللغو والفواصل
 المحشى اخرج تلك الحمل من المحل بالقياس الى لارم القاعدة فكيف يمكن
 اعتبار الخلو والتعريف بالنسبة اليه قدر (قوله هل هي واقعة الى آخره)
 قد تقر في كتب النحو امتناع ان يؤتى لعل بمقابل وصرح المصنف في
 اوائل الباب السادس بمتاع قولك هل زيد قائم ام عمرو بين الشارح
 هناك وجه الامتناع بهذا التركيب من الشارح اما بناء على ما ذهب اليه
 ان ما قبل من ان هل يقع موقع اهمرة فيؤتى لها بمقابل مستنداً عليه بقوله
 عليه السلام هل تروحت مكراماً ام ثياباً وان احبب عدم يجوز ان يكون ام في
 الحديث متقطعة بان استعمل اولاً ثم اضرب وقال بل ثياباً واما من قبل الملاحظات
 المصنفين وسماعتهم في تراكيبهم كاستعماله قط في المصارع المنق
 في تفسير تعريف فصاحة التكلم وفي قوله هما لا يختصان قط مع انها
 انما تستعمل في الماضي المنق (قوله ليس شيء الى آخره) لا ينبغي ان توجه
 الشارح معنى على ان مراد المصنف من احكم ادراكاً ان النسبة واقعة او ليست
 بواقعة ومن صميم فيه الراجع الى احكم وقوع النسبة او لا وقوعها على

٧ واما توبيط قوله وقد
 ينزل العالم الى آخره
 بين الاصل والفرع فلانه
 لدفع ما يرد على الاصل
 من ان قصده المحرر لو كان
 ما ذكره لما جاز الفاء الخبر
 الى العالم بما ضرر الاصل
 او لا يدفع ما يرد عليه ثم
 اشتمل على ذكر الفرع
 انتهى

٦ قبل الدليل على كون
 ام في حديث متصلة
 وقوع المفرد بعدها
 وسيصرح الشارح في
 باب الانشاء بان المفرد
 بعلام دليل كونها متصلة

سبل الاستخدام لا معنى للتردد في التصديق و مرادنا هو انه لا ضرورة الى ذلك فليرد بالحكم المعنى الثاني وليتبرع عن قوله والتردد فيه بانه على ان يحلو الدهن منه يتناول اختلافه عدم التصديق وعدم تصوره اياه ولا يخفى ان ما ذكره الشارح لا يذهب من حواجه ان يحلو الدهن عن تصور النسبة ليس بشرط للاستعانة من المؤكد فانه اذا تصور اصططبت النسبة ولم توجه الى حالها ولم يلتفت الى شيء ورائها كان في حكم حال الدهن وما ذكره ذلك الواهم يشعر بان الاستعانة من المؤكد انما هو ادخال الدهن عن تصورها ايضا وليس بصحيح (قوله على لفظ المعنى بمفعول والفعل مسند الى مصدره بالتأويل المشهور) اي حصل الاستعانة وقدم ما في اوائل الكتاب اشارة الى مثله مع تعيين ما فلا تعلق ثم احكم المذكور من الشارح معنى على انه الرواية وانه انما يستلزم لقوله فيما بعده حسن تفويته حيث لم يتعرض فيه للتكلم والمصاطب والافاسا لفساد فيه وكذا في ان يقتصر حاشا ايضا سواء ارجع الصمير في معنى الى التكلم او المصاطب (قوله واسمى الحملة الى آخره) اي صيرورتها اسمية وهي في مقدم العدول من انقلبية فلا يلقى من المصنف في الابصار اسمية الحملة من نظائر الحملة الابتدائية وقد يقال فيها اعتبار ان اعتبار افانها اصل الحكم الدوامي اثبت واعتبر تأكيد الحكم بواسطة تلك الافادة واعاؤها الى حال الدهن انما هو مع قطع النظر عن الاعتبار الثاني من ضرورة اداء الحكم الدوامي الذي هو منتهى المقام وعدا من المؤكدات بانظر الى الاعتبار الثاني فلا مضافة (قوله وحروف الصلة من قبل اضافة الموصوف الى الصفة) اي الحروف الواصلة معاني الاصل الى معمولاتها من وصلت الشيء وصللا وصللة كذا قيل والاشبه ان يقال اصططع النجاة عن تسمية حروف معدودة مقررة مما بينهم مثل ان وان والباء في مثل وكفى بالله شهيدا ونظائرهما بحروف الصلة لانها تأكيدي الاتصال الثالث وبحروف الزيادة لانها تراد في الكلام فان قلت يجب ان لا يكون رائدة اذا افادت فائدة معنوية اعني التأكيدي قلت انما سميت رائدة لانها لا تعتبر بها اصل المعنى من لا تريد شيئا الا تأكيدي المعنى الثالث وتفويته فكأنها لم تعد شيئا وما لم يلزم الاطراد في وجه التسمية لم يعمد ظهر اعراض الفاصل بانه يلزم ان يردوا على هذا ان ولام الابداء والفاط التأكيد انما كانت اولار واند (قوله يردد في طالع الى آخره) فيه استخدام لان اراد بصمير فيه

٩ واما ما ذكره الفاضل
الحشي من ان المراد
بالحالي من يخلو ذهنه
عن التصديق بالنسبة
الحكمية فيما بين طرفي
الحملة الخبرية وعن
تصور تلك النسبة
فالمراد تصورها حال
التردد في وقوعها وهذا
بملازمة فيه

لرسول (قوله مؤكداً باسمه وان والام واسم محمد بن حرة) ثم بعد انصف
 في الاصح نعم في الآية من المؤكد بفعله قصد ذكر مؤكداً
 التي من حده حراء لكلام النبي وقوله رسماً حجة مستقلة (قوله فأنشريعة
 في عبادهم انما في الرسالة في حرة) لا يخرج عن عموم ان لا مبالغة
 بين الناس ورسول بعد هذه وتعلق الان ولا يجوز استنباط بين تلك
 والاسان الكامل فيكون ان يكون الله رسولا من الله تعالى ومرسلاً
 الى اسان كامل وهذا اسقط عن ان يشترطه كان في الرسالة من الله تعالى
 تأتي الرسالة من رسول الله تعالى وجوب كون الرسل من جنس المرسل
 فيسمى ان يكون رسول الرسول من جنس المرسل ايضا لا محاسن المحاسن
 محاسن (قوله مني على تكذيب الاثنين منهم تكذيب الآخر) هذا التأويل
 اى بمحاسن اية على ما هو اظهر من العبارة وهو تعلق النظرى اشأن
 اعنى في امره الاولى بقوله اذ كذبوا وتعلق كذبهم عند هو في موقع انفعول
 لحكاية اى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام قولهم اذ كذبوا في امثاله
 الاولى وما اذا تعلق يقال كمال عليه كلام الاصح او حكاية فلا ادليس
 في الكلام على هذين الوجهين دلالة على ان تكذيب الجميع في المرة الاولى
 ان يكون المعنى كما قال الله تعالى حكاية عن الرسل في المنزلة ان اليكم مرسلون
 واما اليكم لرسول وانتم في القصد بين مرتين لاسا في ارادة هذا
 (قوله لا تجد المرسل والمرسل به) قيل عليه يكفى في كون تكذيب الاثنين
 تكذيب الثلاثة اتحاد المرسل به لان تكذيب الغير تكذيب للمخبر سواء تعدد
 المخبر او المرسل او لا دلالة في ذلك لانكار المرسل ان يكون لخصوصية
 المرسل مدح فعدم تجد المخبر واجب مع ذلك فان مبلغ خبر رجل مخصوص
 قد يقال لا افكار سواء اعتقد في ذلك لرجل فادائع الخبر احد عن قبل
 كلامه من تع الاكار على ان المرسل به اذا كان مطلق قولهم انهم مرسلون
 لم يكن بدم ملاحظة وحده المرسل فمثل (قوله وكل مضى الظاهر
 الى حرة) فيه بحث وهو ان هذا انما صحيح بوجه نص في مقتضى الحال
 اقتضا حقيقة الحال لكنه معتبر ولا ينص تعريف بلاعة الكلام
 وهو ملاحظة مقتضى الحال مع فصاحته يكون الكلام على وفق مقتضى
 ظاهر الحال دون حقيقة فان هذا الكلام ليس بلع مع صدق التعريف
 عليه ٧ ويمكن ان يقال بعد تسمي الاسماء على ذلك اسقدر لاشك

٧ فيكون وان ان يكون
 نفسه

٧ اللهم الا ان يقال
 لا شك ان التبادر
 نفسه

ان التبادر من مقتضى احوال مقتضى حقيقة احوال والتعريف يجب حمله على
 التبادر ومدكره ههنا هو النسبة بين مقتضى الظاهر ومقتضى الحال بحسب
 مطلق مفهومه لا بحسب مفهومه التبادر المراد من التعريف (قوله على انه
 لا معنى لحمل الانكار ان آخره) قيل عليه اذا اراد بحمل الانكار كعدمه
 ملاحظة ان مع المكرم انما هو ارتدع عن انكاره ينصح المعنى ان مقتضى
 هذه الملاحظة ترك التأكيد كما ان ملاحظة الانكار يقتضى التأكيد وعدم
 معرفة الملاحظة والاعتبار لا بالتأكيد لا في ذلك على ان ملاحظته
 واعتباره محصوران ببحارته (قوله فيجعل غير السائل الى آخره) اى يجعل
 احوالى كالسائل لان تقديم الملوح اعم بعشر القياس ايدى كذا التأكيد وحوالي
 للدلالة على التبريل المذكور وان لم يجب في السائل ابتداء وان عكسه
 اعنى حمل السائل كالحال فلا وحده وان اعتبره العاقل المحشى
 في الصانعة التى ذكرها وان ترك التأكيد محصور في السائل فلا ينحل بالملح
 فلا يعلم به تنزيه مزله احوالى فتأمل (قوله اى بحسب) على هذا يكون اللام مرادة
 كما قد رددت لكم او على تصميم الاستمرار معنى التهوى اذ لا يجوز احوال
 لام التعدية في المفعول به اذا قدم عليه الفعل ولو ارجع صيرله ان الملوح
 لم يخص الى هذا الوجه (قوله لانه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته) الظاهر
 ان هذا الذى بالنسبة الى الملوح مطلقا بالنسبة الى جميع صورته فلا ينافى
 كون الاشارة في بعضها الى خصوصية الخبر واللفظ ههنا الآية انكر بمة
 من هذا القبيل اذ الامر يصح ان تلك تعدد ما نوح عليه السلام بقوله رب لا تدن
 على الارض من الكافرين ديارا من شانه ان يحمل الخطاب مزدنا في خصوصية
 الاعراق قيل ولقائل ان يقول قوله تعالى لن يؤمن من قومك الا من قد آمن
 مع قوله تعالى واصبح الفلك ماعيا وقوله تعالى ولا تخاطبوا في الدين ظلموا
 بعدد ما نوح عليه السلام بقوله رب لا تدن على الارض من الكافرين ديارا على
 انهم محكوم عليهم بالعرف فلا يكون الخطاب كالسائل فان قلت امد كورات لا تدن
 على سبيل القطع على انهم يستحقون العقاب لانهما محصوران تكون على سبيل التهديد
 قلت ذلك مدموم فلا اعتبار به مع ان الامر انما هو انما هو بعدد ما نوح بقوله رب لا تدن
 على الارض من الكافرين ديارا فريضة قوية ليرول العقاب عليهم ابتداء لا ولى ان يرجع
 فائدة ان فيه الى التكلم بان يدل على عظم محط عليهم فتأمل (قوله وقال الشيخ
 عبدالقاهر الى قوله وبمعنى عاااااا) فاعلم ان ما ذكره الشريف في اواخر الفصول
 من شرح المفتاح من ان لادلاله له على الحقيقة الاعد قوم من الاصوليين

يقال اثبت عليهم المكسورة الدالة على التحقيق فقط ان استوحاة
 المقدرة دالام الدالة على التعليل محل بحث فتأمل (قوله من عرض العود
 على الآلة) وقد تضمن من عرض الطارئة على السمع فيكون انحرور على هذا
 برحمته ووجه تأكيد انه من عرض الرمح من حيث الحرف الا ان معناه واحد
 فكانه اعتدال مع بني عمه يعصار بماء واحد او انكر تعدد مدحهم حتى صار
 معرورا وجاء بهذه النصفة والفصل لتقدم كما لا يخفى (قوله امرة انه يعتقد
 ان لا ربح فيهم) اعترض عليه من دلاله على الانكار غير متعطف لحوار ان يكون
 امرة حلو دهم من هو السب بعراع مانه واقوى يظهر حاله ومثل هذا
 يورد على قوله لان تمدد في لفظة والاعراض عن العمل بعده من امرات
 الانكار والحوار ان عرض الرمح كما يكون ازا لفعله منر عا عليها يكون
 اثر الانكار ايضاً ثم انعدم خط في لا يثبت فيه التبر فكم يتصور تنزيل
 عارض الرمح مثلاً منزله الخالي يمحور تبره مبره انكر انكر الثاني السب
 لزيادة تعبيره فلهذا جعل السب عليهما وكذا الكلام في الآلة الكريمة
 اعني ثم انكم بعد ذلك بينوا ولحق الآلة على تنزيل عبر انكر مرته
 وجه آخر ظاهر وهو تعدد المؤكدة قلتم لم بعد اسمية الجملة في الآية
 من امك كدات قلت ما تحققت من ان مؤكديتها في معاد العدول عن الفعلية ولا
 ضرورة في جعل الآلة عليه (قوله ويضمن انكر كغير انكر الى آخره) لاشك
 في شموله لتبرين انكر منزله الخالي لكن انظر ان ترد التأكيد لا يدل على هذا
 الاحتمال تبره مراسل فان التأكيد معه غير واجب فربما على مطلق التبريل
 بخلاف تبريل السب بل مره الخالي لا يعلم فيه اصل التبريل فصلا عن وصفه اللهم
 الا ان يقر اذا نزل انكر مره اسائل يجب توكيد ان الكلام المنقبي اية دلالة على هذا
 التبريل مخصوصه وبه ان الظاهر كون الكلام جاريا على مقتضى الظاهر
 الذي هو التأكيد مع المضاطب انكر ويختص تبريل اشد الانكار منزله اصعبه
 فليتأمل (قوله ان يكون معلوماته او محسوساته) اراد بالدليل مصطلح
 الاصول وهو ما يمكن التوصل اليه في الظرف الى المطلوب حري لا مصطلح
 العقول وهو ما يدر من العلم به العرشى آخر يظهر وجه توقف الار تداع
 على التأمل وتجويز كون الدليل محسوسا ولم يكتب في الحقيقة بوجوده معه
 في نفس الامر لا ربات الدليل اذا لم تكن معلومة للكر ولو كانت بحيث ان
 تأملها تدفع عن انكاره لم يحسن جعله كغير المكر لان التأمل انما يتحقق بعد

٩ والحق ان المراد في
 بعض المواضع
 لا يستفاد من نفس
 اللفظ بل من القرائن
 الخارجية الا يرى انه
 اذا اتى الكلام المؤكد
 بتأكيد واحد لم يعلم
 ان المضاطب مؤدد
 او منكر ادنى انكار
 واتحصان التأكيد في
 الاول ووجهه في الثاني
 لا يفيد اتضام الفرق
 من نفس اللفظ

فيؤلف المعنى الى ما ذكره وقد يوجه من اعمدوف هي الالة والمعنى
 مانع الرب لان احدا لا يرتب فيه ويره انفصال المعنى رجه الله تعالى في
 حاشية الكشف على الوجهين بان عبارة الكف آفة عنه وذلك لان اسبق
 حينئذ متوجه الى التفسير او افعلة فلا يفتد به قوته وانما المعنى كونه ان آخره
 بل الواجب ان يقال وانما المعنى كذا او على معنى كذا ثم ذكر الوجه الذي
 اشار اليه هو بقوله وفيه ان في آخره وحكم بان المعنى لا يصح حينئذ
 الا ان الكلام في الاستعمال الذي بهذا المعنى وفيه تحت لان معنى في قوله
 وانما المعنى الى آخره ليس بمثل المعنى فلا يصح المعنى ظاهرا وانكشاف
 في الصحيح الاول اقل من الكلف في هذا فأن (قوته لكن يكره كثير من
 الاشياء) قبل الظاهر ان الآية ليست مثالا لمعنى فيه اصلا لان مقدر الرب
 العنصرية في الاعتبارات المذكورة ليست ان الخطاب لا يسمع
 مطلقا والظاهر ان الخطاب بقوله ذلك الكتاب لرب فيه هو الذي عليه
 السلام بمرية سبق الآية حيث قال عز من قائل وانما يؤمنون بما
 انزل اليك وما نزل من قبلك على انه لو حمل الخطاب الاول لكل من سلفي
 الكلام لاحتمل تعقيب غير امرناين وهم المؤمنون على المرتابين (قوله لكن
 ترك تأكيدهم لانهم حملوا كبر الامر) لا يفسد ان لا التي لقي الحسن واسمية
 الحجة فيقيدان التأكيد كما صرحوا به فكيف يستقيم ما ذكره لانقول ان
 لا المذكورة فيقيد تأكيد استمرار النبي واتره راجع الى المحكوم عليه بمعنى
 ان لا يخرج شيء من مراده ولا يدخل له في تأكيد الحكم واسمية الحجة
 قد عرفت انها انما تكون مؤكدة في مقدم العدول ولاخره ذلك في الآية
 فحكم بتيقن وقد يحتمل بان تأكيدها ليس على سبيل الاستعلاء بل على
 سبيل التسمية فانه ان كان هناك مؤكدا آخر يجعل اسمية الحجة من المؤكدات
 والا فلا ومن انكارهم بقصى زيادة التأكيد فلو لم يجعل كلا انكار لكل
 ينبغي ان يؤكد بعد ذلك ايضا بآياته كما للزدد والسائل وهذا السابق جعل
 الانكار كلا انكار فأنزل (قوله وهو انه كلام محرم) قبل ان يصير ليس راجع ان ما
 معهم حتى توجه عليه ان المفهوم من كلام السابق جعل الدليل على
 مصطلح الاصول ومن هذا الكلام جعله على مصطلح اهل النظر بل راجع
 الى مصدر تأمونها اي تأملها والنظر فيها وترتيبها بهذا الطريق (قوله انه
 عبارة التأكيد المعنوي) يعني فانتقل صحيح لان التأكيد المعنوي لا يؤكد

الحكم ولا يدفع انكار المحط بل السهو والتعمور وقد رده بما نقده من اشبح
واشار الى انه يدفع الانكار كالتاكيد القطعي بعبه بمذكره بعض اصحاب
الخواشي من ان هذا الجواب لا يدفع اصل السؤال اذ ان كيد المعوى كالعطى
في الامر من الاشكال بقوله ليس امر او راه ماد كره الشارح فتأمل (قوله
دها توهم السهو او التعمور) فان دعوى المحشى فيه سهو لان التاكيد المعوى
لا يدفع توهم السهو كما صرح به فيجيب بعد فلا دفعه ماهو بمنزلة من حيث
هو كذلك والجواب ان الاسم نصريح اشرح بذلك على اطلاقه بل انما
صرح في بحث تاكيد اسد اليه بان التاكيد في مثل جادى ريد نفسه لا يدفع
التوهم المخصوص وهو الجاني ريداً وانما ذكره على سبيل السهو وقد
اشار اليه بلفظ هذا حيث قال بعد تصوير التوهم المذكور ولا يدفع هذا
التوهم بالتاكيد المعوى ولا شك ان التاكيد نفسه وكذا كنع وانصاع لا يدفع
التوهم المذكور لانه لا يدفع توهم السهو مطلقا كيف وقد صرح هاتك
بان كلاهما في قولك جادى الرحلان كلاهما يدفع توهم ان يكون الجاني واحدا
مهما والاسد اليهم انما وقع سهوا وصرح في مساحت الفصل وانوصل
بان لا ريب فيه لئى توهم ان يكون ذلك الكتاب صادرا من غير رواية مع
تصريحه هاتك ايضا بانور ان لا ريب فيه وان نفسه في جادى ريد نفسه
ولا يبحى ان الصدور من غير رواية هو السهو لا يجوز ثم لا يبحى ان اصطب
اذا كان من يستبعد صدور فعل من زيد ينشأ منه نصب التكلم وتوهم ان
مثل هذا الفعل ان صدر فن ملابس ريد لاسه وانما اسد التكلم ان ريد
طريق السهو لم يستبعد دفع التكلم بقوله انعى ريد نفسه ذلك التوهم
عمومة المصاد فتأمل (قوله لكن المذكور في دلائل الامهار الى آخره) قال
الاستاذ الجواب الحاسم لمادة السؤال ان يقال اثبت على قوب من يجعل
لا ريب فيه حرد ذلك الكتاب كما ذكره صاحب اسكشاف ومضى الفصل وانوصل
منى على محضاره ولا يبحى ان طاهر عبارة المصنف آت عن هذا الجواب
حيث اعتبر الجملة المصنوعة من لا ريب فيه قال المصنف لهذا الجواب
ان يقول ٧ نحو ذلك الكتاب لا ريب فيه وقد يجاب عن اصل السؤال بانه
لا شك في تعبير صريح مفهوم ذلك الكتاب ولا ريب فيه لكن ثبوت احدهما
يستلزم ثبوت الآخر فانظر الى هذا المعنى جعله الشيخ من قبيل الاعداء
للتشيت والقوم انما عدوا من المؤككادات الاعداء الصريحة فلا اشكال
فتأمل (قوله قلب لعل وجهه ان اراد الكلام الى آخره) يمكن ان نقول

٨ لان الكلام في اخراج
الكلام لاعلى مقتضى
الظاهر ونفس لا ريب
فيه ليس بكلام على
ذلك التقدير لكونه
واقعا موقع المفرد
وان كان جملة ٩

هذا توجه الكلام السكاكي على مقتضى تعريفه انكائية وهو ان تذكر اللارم
وتريد المروم وبتأجير الكيفية على الابرار اند كوراعى ذكر الكلام الدال على
اللازم مراداه مبروه ويمكن توجيهه على تقدير ان يجعل انكائية عبارة
عن نفس اللفظ على ما هو المشهور فان الكلام المجرد عن التأكيد في مقام
انكار المحاط به لا يستعمل فيما يستلزم معناه فان معنى هذا الكلام في عرف
اللسان هو انكاره واداء استعمال في هذا المقام لم يقصده هذا المعنى بل
ما يستلزمه وهو تبريل المكر منه غيره فانه يستلزم ما ذكره استلزاما واصحا
ولو ادعاء وعلى هذا انفس الكلام المؤكد المورد في مقام حلودهن المحاط
بنفس الكلام المؤكد كناية على تقدير كونها نفس اللفظ وذكره على تقدير
كونها ذكره كما عرفها السكاكي ثم قوله بلزمه ايراد الكلام معناه يلزمه معنى
الكلام المورد وقوله لان سوق الكلام مع المكر على معنى لان معنى الكلام
المسوق مع انكره على هذا لا يرد ان يقال انكائية في الاصطلاح ان يذكر
اللفظ الدال على اللارم ويراد به المروم وليس فيما ذكره الشارح الا الانتفال
من نفس اللارم اعني الايراد اند كور الى المروم اسى هو التبريل ولما كان
الانساب ان يدل الكيفية على ما هو المقصد الاصلى للتكلم وكان مصب العرض
من ايراد لفظ يدل على عدم انكار المحاط مثلا فبه على ان تأمله بربيل
انكاره لان التكلم برله منزله غير المكر فان امر من هذا التبريل ايضا
ذلك التنبه مع ان في تقرير الشارح نوع قصور كما تحفه لم يلفت اليه الفاضل
الحشى وقال مشيرا الى ان كلام الشارح ايضا لا يحلو من توجه الاوجه
ان يقال الخبر المجرد عن المؤكد مثلا يدل في عرف اللسان دلالة واضحة على عدم
انكار المحاط فاذا اتى الى المكر اريد ان معه ما يستلزم ذلك العدم ونو ادعاء
فقد اطلق ما يدل على اللارم اعني عدم الانكار و اريد ما يستلزمه اذا تأمل
وعلى هذا القيس نظائر هذا غاية توجه كلام الفاضل الحشى وفيه
ابحاث الاول ان عدم الانكار المطلق لازم لما هو مدلول عرفي لمجر المجرد
لانفسه والالكان الفاؤه الى اعطاء على مقتضى الظاهر عندهم واما المدلول
العرفي له حلودهن المحاط عن نفس الحكم والتسعة بين طرفيه وهذا
المدلول ليس بلارم لمطوية ما تأمله ارتدع عن انكاره بشرط التأمل
من ماف بها فلا يتحقق الكناية الاصطلاحية لانها اما تتحقق اذا اطلق
ما يدل على نفس اعني العرفي و اريد ما يستلزمه وكذا الكلام في الفاء المجرد
الى المتردد على انه ربما يدعى ان ماد كره من قبل مستبعد التراكيب

لا يستعمل هذا القدر ويمكن ان يدفع مع لزوم يكون معنى العرفي مدلولاً مطابقاً
 الثاني انه يجب في الكيفية عند السكاكي ان يكون الانقباض من السمع والتسوع
 وعاية الوازم المكثي بها على تقديره متشابهة بل هو متشابه لا يرى ان المدروم
 المكثي عنه في صورة انقباض المحركة الى اعدام هو عدم حرية على موجب عنه
 وامكثيه للارم حلوده عنه فالاول سماع والثاني تسوع لان عدم سماع سماع
 عدم العرف وان المدروم في انقباضه انما يؤكد ان اعدام ملازمة لاسرار الانكار
 الظاهر والارم انكار المحاص والملازمة سماع واسبق تسوع كما لا يخفى ويمكن
 ان يدفع عما فصل في شرح افتتاح من ان نلزم في الكيفية بغير كونه مساوياً
 لمدروم او حصص منه حتى يصح الاشتداد منه ان المدروم فيكون متشابهاً بهذا
 الاعتبار اللهم الا ان يقال ان عدم الاتساق في عدم مجرد ان العالم مرداه عدم
 العمل لان الجهل عندون خبر المجرى على حلول الدهر اخص من عدم العلم
 فلا يحتاج فيه الى ما يجمعه متشابهة بخلاف الدلائل ان حوار ارادة المعنى
 الحقيقي شرط في الكيفية ومادالك الامتناع ان يربطه البعض عن ارادته وانقرية
 اربعة موجودة في نفس واحد لان عدم انكار المحاصب مثلاً فربما نسا
 على انه مرداه اخر مجرد انه موجوده فكيف يكون الكيفية اصطلاحية
 والحوار عن هذا ان انكاره بحسب الحقيقة لا يساقى الخلو بحسب التبريل
 والاعتبار ولهذا القدر يظهر امكان ارادة المعنى الحقيقي الذي هو شرط
 في الكيفية واصطلاحه الذي يبقى انه المجرى مجرد يمكن ان يكون حاوياً الدهر
 في الجملة فمصور اراده معناه الظاهر وان كانت متمتعة بشرط انصافه فانعلم
 على ان المعنى عند السكاكي حوار ارادة المعنى الحقيقي في الجملة ولو في محل
 آخر باستعمال آخر ولا يصح عدم حوار ارادته في المحل الذي استعمل فيه
 كما في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى كناية عن املاك مع امتناع
 معناه الحقيقي وهو انقود على ممر من ممر لا يكون ما شئت على فريسة
 نقطة كناية بطريق اندكوز من ان يقال انها العالم بصورة واحدة
 وحواله لمع لان محل الآخر الصلوة واحدة بدون انها العالم (قوله في اتمه)
 بطق البت وتعد ان اهلل اذا رأت يومه ادمت سرأ منه في النص
 احد تصح الخيم تحت واحدة اكرم وساطع الرهال من قبيل اضافة
 الصفة الى الموصوف اي الرهال ابو اصح من ساطع اصح ساطع سطوعاً
 اذا ارفع ثم قوله اثر المحبة متداخلة ساطع برهال (قوله اشرف)

في الصحيح انهم انى شئ اشرف بعد عطف لفظ ايه (قوله دفع
 لتوهم انحصص) قال قلت قد صرح بان لا يرب فيه من قبل الامثلة
 دون انصاف و لذلك صحح استناده هو من قبل انى دفع حصص دفع
 التوهم حرما بلا شبهة قلت دفع التوهم حرما بلا شبهة انما يحصل اذا
 حصل الحرم بلا شبهة يكون لا يرب فيه من الامثلة وقد سبق انه ظاهر
 في التمثيل والاشياء بذلك الا عسر لانه في توهم انحصص بان بلا
 شبهة هذا وقوله وهكذا اعتبارات التي معطوف على ما قبله بحسب
 المعنى كأنه قيل ما ذكر اعتبارات الاثبات وهكذا اعتبارات التي (قوله
 وكذا انفراد من التأكيد) لى لا يثبت ان يكون له عدم من كون انحصص
 غير ممكن ولا يتردد (قوله كان من ممكن في لى كان انه لا يكون) الظاهر ان
 كان الاولى بصفة حرمة ان لا يكون بتدبيره او تقديره وان جعل الظن
 بمعنى المصدر ولا تقديره ان كان بمعنى حصول وهو مع اسمه وحررها
 خبره والآخر بان تسمى وقد تضمن الاولى بصفة عدم رتبة قوله
 انه لا يكون حرما (قوله بان لا يصح دونه) معطوف على ما قبله من حيث
 المعنى كأنه قيل لا يثبت صير الشار بدونه بل لا يصح ثم هذا الحكم محض
 بالجملة الشرطية والمصدر شئ كما اشار اليه الشيخ رحمه الله تعالى ٢ في دلائل
 الانحرار ودليله الاستقراء فلا يرد عليه قوله تعالى من هو الله احد على رأى
 من جعله صير الشار كما توهم (قوله لان جميع مند) كقوله ان شواء البنت
 اراد ما يستداه المحدث عنه طريق ذكر الخاص و رتبة ابناء بعبارة ان
 النكرة ههنا سمى ان وليس عند اصطلاحى و سبب لثبات رتبة
 والشواء اسم من شواء اللحم شب وان شواء السكر و حب صرب من الصب
 والدول ههنا العير ادى اشق منه ذكره كك او انى وذلك في السنة
 التاسعة و قد كان في التامة و اخبر ان كحمر و رل لكبح والوارث والامور
 الموثقة الحق لى امت من ان يكون ضعيفه و حرما قوله بعد رتبة ابناء
 من لدة العيش وانهى للدهر والدهر دوفون يريدان كل مدكر وان كان
 يلتدبه العيش بكر انتهى مهدي للدهر و الدهر دو صروب نارات كما هي
 بر جمع وكما يسم يقال وكما يصق بكدر (قوله ان دهر ايقب انى آخره) اشتمل
 المنفرد امتنر وله جمعه ومعنى اسم جملة اشعر وفيه اسم موضع
 فالناء على الاول سببة متعقبة سبب اى سبب وصلها او يشتمل سبب

٢ قال الشيخ في دلائل
 الابهان فان قلت اوليس
 قد جاء ضمير الامر مبتدأ
 معرى عن الموامل في
 قوله تعالى قل هو الله احد
 قلت وان جاء ههنا الا انه
 لا يتكاد يوحده مع الجملة من
 الشرط والجزاء بل تراه
 لا يحمى الابان على

فراقها وعلى الثاني معنى في والتعلق بحاله اى يجمع في هذا الموضع التفرقة
الكاثرة او يجمع التعرقة الكاثرة فيه (قوله و منها حذف الخبر اى آخره)
سبحي في اوائل الباب الثالث ان شاء الله تعالى (قوله وقد يترد تأكيد الحكم
الى آخره) لا يحق انه لاحاجة الى اخراج المثال المذكور عن الصانطة
السابقة فان قولهم مع المؤمنين آما من قبل حصل المكر كغير المكر مامعه من
مريل الانكار رغم التكلم كأنهم ادعوا ان ايمانهم امر ظاهر لا ينبغي ان
يشك فيه ثبوته بالادلة الظاهرة فلا حاجة الى التأكيد وقولهم مع شياطينهم
انا معكم من باب جعل غير المكر كالسكر لاشتمال الخلال على ما يوجب الانكار
وهو ترك مجالستهم و التزام احكام الشرع النبوي فكان مظنة لعدم
تصديق شياطينهم اياهم (قوله ليس حذرا أقوى الكلامين و اوكد هما)
عبارة الكشف هكذا قل قلت لم كان يحاطونهم المؤمنين بالحيلة الفعلية
وشياطينهم بالاسمجة محقة ان قلت ليس ما يحاطوا به المؤمنين وفيه نظر
لان السوق يدل على ان يحاطوا به شياطينهم حذر ان يكون أقوى الكلامين
واوكد هما يدل على ثبوت القوة والوكادة للكلام الذى يحاطوا به المؤمنين
مع انه لا تأكيد فيه قطعا وتحرير اصل التفصيل عن المعنى التفضيلي انما
يحوز في المشهور اذ ان يستعمل واحد الامور الثلاثة وقد اشتمل بها بالاصافة
الهم الا ان يقال ليس المراد بالوكادة هو التأكيد الاصطلاحي بل معانها القوى
ولاشك ان الكلام الصادر عن العاقل الغير اللاعى قوة ووكادة في الحيلة
(قوله او حديون جمع او حدى) ملحق به النسبة للتأكيد كاجرى كأنه
منسوب الى الواحد تنبيها على عرافته في معنى الوحدة واستقصاؤه ان يعتبر
عنه بالواحد وينسب اليه (قوله ان لا انفسهم الى آخره) اما تعليل
لقدر اى تركوا التأكيد ام لكذا واما لى الاستفادة من قوله لافى ادعاء
الى آخره والاول اظهر بحسب المعنى والثاني هو الظاهر من لفظ الكشف
حيث قال وذلك اما لان انفسهم اشارة الى انهم ليسوا في ادعاء انهم
او حديون (قوله مثنة لتأكيد) اى موضعه الذى يتحقق ثبوته فيه مفعلة من
معنى ان التأكيدية لاسم لفظها لان الحرف لا يجوز الانشقاق منه قال ابو زيد
انه مثنة من ذلك اى محلفة ومجدرة وفي الأساس فلا مثنة للخبر ومعبأة
اى موضع لان يقال فيه انه خير وعسى ان يصل حيرا (قوله لانه لدفع الابهام)
اى ايهام رجوع التكذيب الى كونه عليه السلام رسول الله لكن فيه بحث

وهو ان هذا الابهام الذي يدفع به ذكره لو كان في الآية الكريمة ما يشعر
 بكون قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله من مقول الله تعالى لا بطريق
 الحكاية ولا مشعره فيصور الوهم ان يكون هذا من مقول المفسر
 بان يجعل جاريه بحري القسم كاقيل في ريبا يعلم انما الحكم مرسلون ويكون
 قائده بالظر الى لارم قائدة الحرك في المؤكدا المذكورة في الآية والحوار
 انه اذا قيل ريد ارسل عبده الى فلان وهو يعلم انه ارسله كان لهوام الحديث
 غير مستعمل في انعرف اصلا واما اذا قيل ريد ارسل عبده الى فلان وعمرو
 يعلم ايضا انه ارسله اليه كان مقولا مستعملا في مقام تأكيد الحكم عرفه وقوله
 والله يعلم انك لرسوله اذا حصل من كلام المفسر كان من قبيل الاول بخلاف
 قوله رسا يعلم انكم لمرسلون فانه من قبيل الثاني لان المعنى مرسلون من رسوله
 والفرق ظاهر فلا تغفل (قوله ولدا ذكره بالاسم الى آخره) يريد ان وضع
 الظاهر موضع المصغر يقتضي نكتة وهي انها انبى على ان مورد القسمة
 غير الاساد المذكور اولا وقد سلك هذه الوتيرة في عنوان بحث التشبيه حيث
 قال التشبيه الدلالة على المشاركة الى آخره وصرح اشرح هالك
 بان المراد بالاول التشبيه الاصطلاحي والتأني المعنوي فلما اباد اسمه
 المظهر وان ما قبل المعرفة اذا اعيدت معرفة كانت عين الاول ليس على
 اطلاقه وبهذا التقرير سقط ما يقال الاصل في المعرفة المعتادة ان يكون
 عين الاولى كما ان الاصل في الصغير ان يعود الى عين ماسبق ثم ان الاصل
 الثاني يحور بحافته كالاصل الاول ان يعود الى ما في ضمن المذكور من
 المطلق فلا رحمان لاحيانا المظهر على المصغر لا يقال قول المصغر
 فيما بعد وهو يعني الجار غير محتمل بالخبر يدل على ان مورد القسمة هما
 هو الاساد الاخرى لا مطلق الاساد والا لما وقع الاحباح الى بين عدم
 الاحتصاص لا ما نقول بل هو قريبة مشهورة بان مورد القسمة مطلق الاساد
 احتيج اليها ازالة لبعضي توهم من كون المراد بالمعرفة المعتادة عين الاول
 غفولا عما استمر عليه ذاب المصنف في مثله فليفهم (قوله فكانه قال بعضه
 حقيقة وبعضه مجاز) اشارة الى ما اختاره في شرح اكتشاف عدالكلام على
 قوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا بالله الآتيقن ان مضمون الجار والمحرور
 في مثله متدا وما بعده خبره لا بالعكس وقد شيد اركانه هناك فلا يراد ان يقال
 محط القادة هو الخبر كما تقرر مع انك لو قلت في هذا المحل ثم الاساد الحقيقة

العمدة منه والحد الذي منه لكل كلام مجتهد دون ولا يبعد معنى مقصودا
 من مثل هذا التركيب كاللحنى (قوله كما جعله عندنا ههنا) حيث كان في دلالة
 الاعتراف في حد الحقيقة اعني كل جهة ودفع على ان الحكم يعطى على ما
 هو عليه في الفعل واقع موقعا وفي حد الحد الذي كل جهة حررت حكم
 المذهب عن موضعه في العقل بصرف من سؤيل (قوله وفيه نظر لان
 علم المدعى ان حرة) حاصله ان مجرد كون الحقيقة والحد عقليين مما
 يقتضيه الحد لا يقتضي دخولهما في تعريف عمليين ولا ان كان اللغويان
 ايضا داعيين فيه فقد يقتضيهما الحد بل يجب فيه ان يكونا بحيث
 عنهما من حيث انه يطابق لهما اللغة مقتضى الحد وليس كذلك
 وبهذا تظن ما ذكره الاقرباني في شرح الاصباح دخولهما في تعريف
 المعنى من ان بحث فيهما بحث عن الاحوال التي يقتضيها الحد قال
 الاستاذ في وجه النظر ولا لاسم انه من الاحوال المذكورة فانه من
 احوال الاسد حقيقة كما عند المصنف وليس كائر احوال الاسد
 مثل انكيد واستريد حتى يرجع الى اللفظ كاللحنى وفيه نظر لان الحقيقة
 مثلا A قسم من الاسد فاذا كان الاسد من احوال اللفظ كان مذهبهم له
 من احواله ايضا واليه نظر المصنف وام اللغويان فهما نفس اللفظ
 لاس احواله وكان هذا هو مناط الفرق عند المصنف فان (قوله او معناه)
 قد سبق ان معنى الفعل قد يطلق على اسم شيء الفعل ايضا وهو المراد
 ههنا ولذا عد منه ما فهم منه العقل بصيغة قوله معنيان نظري لبيان
 عن يامله وقد يفترون لعمل في مثله مثل الطرفين وادل واحد (قوله يمكن
 بقى خارجا عنه لا يطابق الاعتقاد) سواء طبق الواقع لا ذكر الفصل المحتش
 ان نسبة بقا الخروح الى ما طبق الواقع دون الاعتقاد باعتبار تعليق
 ما لا يطابق شيئا فهما عليه والا فهو ما كان خارجا عن الحد قوله مذهبهم
 حتى يكون باقيا على الخروح بعد زيادة قوله عدم انتكاه هكذا ذكر الفصل
 المحتش وقيل لاحاحه الى اعتبار التعليق لان فاعل بقى ضمير التعريف
 وقوله ما لا يطابق ما عن خارجا اي بقى التعريف على هذه الحالة وهي ان
 ما لا اعتقاد خارج عنه وانت حير من المفهوم الظاهر من بقا التعريف
 على حالة مخصوصه نبوت تلك الحالة له في رماين اعني قبل التقييد بقوله
 عند التكم ونعده ٣ واب اعتبر التقييد ما حصل بالنظر الى الرمان الثاني

٨ واما قوله فيما سبق
 وجعل الحقيقة والحد
 صفة للاسد على
 سبيل المسامحة والمراد
 كونه حقيقة ومجازا
 ٤

٣ وليس الامر كذلك
 بالنسبة الى ما طبق
 الواقع دون الاعتقاد
 باعتبار التعليق لازم
 كاللحنى نسخة

ان يكون المعنى وحد التعريف في رمان خارجا عنه في الزمان الثاني
 ما لا يطابق ابي آخره على تقرير تسليم صحة بعيد لا يضر اليه مع ظهور
 اعتبار التعيين فتأمل (قوله وذلك ان لا يصب فريضة الى آخره) كأنه
 اراد بصب فريضة ملاحظة دلالتها على المراد ينول مثل قرابين الاحوال
 فانهم (قوله سواء كان مخلوقا لله تعالى او لعير الى آخره) الظاهر انه منى
 على مدح المعتزلة من ان افعال العباد مخلوقة لهم والمراد بالصدور عند
 انشور منه فيتحقق الصدور بهذا المعنى في الموت وبطريقه واما ان يكون المسد
 مصدرا بمعنى صرت الص الجلال رفع الجلال (قوله كقول المؤمن
 است الله القل وقول الجاهل است الرسع النقل) ينبغي ان يستر في هذين
 المتشابهين عدم احفاء اشكلم حاله من المحاطب كبل لا يحمل على الجصار فتأمل
 (قوله لم لا يعرف حاله وهو يخفيها منه) لا ينبغي ان القيد الثاني يكتفي في كون
 الكلام المذكور حقيقة لان المعتزلي اذا احق حاله من المحاطب وقال خلق
 الله الافعال كلها لا يصب فريضة على عدم ارادة الظاهر فيكون حقيقة
 سواء عرف المحاطب في نفس الامر حال المتكلم ام لا وكان مراده لم
 لا يعرف حاله في اعتقاده لان لا يعرف حاله في نفس الامر في ههنا تأمل وهو
 ان المعتزلي اذا انقضى قوله خلق الله الافعال كلها الى ما لم يحاله وجاهل بها
 يلزم ان يكون الكلام ابواب حقيقة ومحررا في حاله واحدة المهم الا ان يعم
 استحضارنا منصر الى شخصين (قوله والاول لا يكون اسادا ابي آخره) فيه
 نظر لان المسهوم من كلام ان هذا القسم ليس بحقيقة قطعا وبس كذلك
 لان التعبير السابق بقوة عند المتكلم في الظاهر قد يتناول هذه الصورة
 ان لا يصب القرينة من قبل المتكلم في بعض صور هذا القسم فيسعى ان يكون
 حقيقة (قوله بل ينسب قائله الى ما يكره) اي الخفاة والحيون (قوله بناء على
 سهو ونسب) الفرق بينهما ان السهو بما ينسب صاحبه ما في نفسه لانه رواه
 الصورة عن المدركة فقط دون البيان فانه رواها عن المدركة والحافظة
 معا فيحتاج الى تحصيلها ابداء وافهوم مما سيأتي من كلام العلامة في
 توجيه قول اسكاكي غير مشوب بغير وسهو وبيان ان السهو يطلق
 على الجهل الابتدائي بان يعتقد على ما لا ينبغي وبهذا قد يجاب عن مناقشة
 انقص الحش بالنسبة لا السهو وكان قول الحش في المشهور اشارة اليه
 فتأمل وقد يطلق السهو على الجهل الابتدائي بان يعتقد على ما لا ينبغي

وبهذا فديحاج عن ماقسمة معاصل الخشي فتأمل (قوله والمصنف
 للأساد) فيه تعريض اي صفة للأبد فلا يلزم العطف على معمول عامدين
 مختلفين مع عدم تقدير المجزوء على انه اي يلزم بوجوب كانت انصارة
 والمصنف الاساد تأمل (قوله أعمدا على انه يعهم) بمد ذكر في تعريف
 انصار فانه يعهم من ذكر قيد التأول فيه انه لا تأول في تعريف الحقيقة لتقابلهما
 وادالم يكن فيه تأول ونصب قرينة على ان المراد خلاف ظاهره يفهم منه
 ان ماد كره على وفق اعتقاده (قوله على نحو مولها) فائما هي اقبال
 وادمار * المصراع للماء من قصيدة تروى بها امهاها صغرا حيث يقول *
 فتعول على تطيب به بها حبيب اصغر و اكبر * لانسأ الدهر منه كل
 دكرت * فائما هي اقبال وادمار * يوما بحر منى حين فارقت *
 صغر ولقد هزلت واهل واهل وان صغر التاتم الهداية * كانه علم في رأسه نار
 العمول البقة الواهية التي عمدت ودها والوحد فصل يخشى تما لتدر
 انبافة عليها تسليها مهابة * وتطيب من الاطافة في الصحاح المطاى به
 اي اتم به وصغير تطيب راحح ان العمول والمجزوء في به الى السو
 والاصمار والاحكام حمل الشيء صغيرا وكبيرا وهم هما بمعنى المفعول
 بين الجبين والاحلام التي جعله حموا وامراره جعله مرا ولا يتم الاقتداء
 قال بعض اصحاب قوله تطيب صفة ب و وصغيره للعمول والزر كبير
 باعتبار اللفظ من قولهم حلال الجبال يطيب طيفا ومطافا وهو
 من قيل انصار العقلي لانه اسد الصف اليه وهو طفاه والمصنف
 محذوف لاس قولهم طاف حول اشئ لان مصارعه يطوف ولم يرد
 تطيب هذا كلام ولا يخفى ان فيه سهوتين في نظر ارباب الصناعة
 اد لا ينصار الى الحار ما لم يتعد الحقيقة وهما يستمتعة اذ قوله تطيب
 من الاطافة في الصحاح اطاف به اي الم به وفي تاج انصار الاطافة كد جيري
 داره وصغير تطيب راحح ان العمول والضروري في به الى الو فلا ضرورة الى
 الخن على المصدر وتأويل تدكير اصغير المجزوء على ان طيف الجبال محبة
 في اليوم صرح في الصحاح ود عليه موارد الاستعمال قال فقامت للتطيب
 مرتان وارقتي قلت اهي سرت ام عادي الحكم (قوله وقال ثم سري
 طيف من اهوى فارقتي والحب يعز من اللذات دالام) وليس امراد في البيت
 محي جبال الواح العمول في اليوم كما دلت عليه الايات هذا ويروى بدل

(قوله لا يسأم الدهر الى آخره) ترفع مارتعت حتى اذا او كبرت مارتعت اي
 مادام رتعت والاصعار والاكثار جعل الشيء صغيرا وكبيرا وهما ههنا
 بمعنى المفعول يسأ الدهر للحسين واحلاء الشيء جعله حلوا وامراره جعله مرا
 والايتمام الاقتداء (قوله الى شيء مفعول) اي حال عن المرابا والخصوصيات
 كالشيء المقوش الذي عمل مذهب نقوشه المسحة والنبانة العالم
 بالانساب والثناء والثناء (قول وحواله ان لفظة ما في التعريف) عبارة عن
 الملائس والقرينة عليه قوله فجا بعد وله ملائسات شي يلائس القاعل
 والمفعول به اي آخره فانه اشارة الى تفسير التعريف كما يدل عليه قوله بعده
 فاساده الى الفاعل والمفعول به اذا كان مبالغة حقيقة اي آخره (قوله والاسناد
 الى المشدأ صده ليس بحقيقة ولا مجاز) فيه بحث من وجهين احدهما ان
 المراد بالملائس الذي هو الفاعل والمفعول الحقيقي لا اللفظي وانما قالوا
 في عبثية راصية مثلا ان الاسد اي الملائس الذي هو المفعول مع ان ضمير
 العبثية فاعل بظني وفي حري الدهر وصاد بهاره وبي الأمير المدينة انه
 اسد فيها الى الملائس الذي هو المكان والمراد واسد معلوم انهار من
 ومكان ومنه بحث حقيقة لا بحث اللفظ بل فاعل محض ولا شك ان
 اناده فاعل حقيقي للافتان فيدخل قولها هي اقبل في تعريف الحقيقة
 ولا يرفع جعل مفعولة عن الملائس المذكور فالاول ان يصار في احراره
 الى ماد كرهنا فصل المشي وتبينهما ان المفهوم من قوله ساف في صدد دفع
 اعراض المصنف عن انسكاكي وكعكك قول الشيخ عبد القاهر الى آخره
 ان كلامه حجة على المصنف ويعترض عليه لما تقدم فكأن الاساد الى
 المشدأ خارجا عن القسمين عند المصنف لا يدفع الاعتراض بتصریح الشيخ
 تكون المثال من قبل الجار المقضي وقد يحتاج من الاول ان المراد بالفاعل
 هو الفاعل الحقيقي الاصطلاحي لا الحقيقي الذي يقابل الاصطلاحي
 والمفعول ما وقع عليه فعل الفاعل وكذا ان الكلام في البواق والاساد الى
 المشدأ ليس من هذا القبيل فلا شك في التعريف وعن الثاني ان قول
 الشيخ لا يكون حجة على المصنف وانما ذكره في سبق سد المع ان قولنا الانسان
 حسم لا يسمى حقيقة في الاصطلاح (قوله فمت ومايل انطى سائم) صدره
 لقد لشي يام عيلاني السرى السرى هو السير في الليل ومعنى البيت ظاهر (قوله
 وحواله ان معناه الى آخره) برد عليه انه يتلزم ان يكون ما صدم التبار

بل الأسناد فيه محار الآله لو أدى بصورة ثلاث وقبل صام النهار فكان
 الأسناد الى غير ماهوله قطع مع انه حقيقة والصواب في الجواب على ما نقل
 عنه ان يقال تختار اثنى اثنى من اسؤال (قوله فقد دخل في التعريف
 من اصغر العقلي ان آخره) بموجب اسؤال بتامه بهرى اضطره الى لم
 يكن اسناد الى ماهوله فلا بد حل في تعريف الحقيقة قطعاً وان يريد في
 الصوم عن النهار حقيقة فهو حقيقة داخل في تعريفه ولا يصير وامامه من صام
 فان اريد به الاستفهام عن ثبوت الضوء للمصطفى في النهار فمجرد وان اريد
 الاستفهام عن ثبوته نفس النهار حقيقة كما في قولك انهارت صائم امام
 وكون الصوم الذي انهارت معنى واحد في صورته ليس بقدرج
 في المقصود (قوله ويسمى محاراً حكيم ان آخره) امسسه محاراً حكيم
 وان كان الصار يقع في الاصطلاح والابقع فمعقولة بحكم امه هرا او مقدارا
 اولان احكم اشرف وامسسته محاراً في الاثبات وان كان المحار يقع في الي
 ابص فلان المحار في سبي فرع الصار في الاثبات على ما ذكره الشرح اولان
 التي سلم بمحض معنى الاثبات لا يكون محاراً على معنى عدم ما سميت سدا
 محاراً ظاهراً باعتبار الاشرف ولان لاسد معنى مطلق النسبة ثم ان المحار
 خص به كره هذه الاسماء وان مكن امثاله في الحقيقة اعتناء بشاه كثرة قوائد
 (قوله ي غير الملائس ادى) تعدد ماهوله فلاس بالواقع اذ لو كان
 ملاس غير ماهوله وهو ملاس غير ملاس هوله وانما يقبل الى ملاس
 لا يكون له ابناء الى انه لا بد في المحار بمعنى من فعل او مقول به اذا سمى اليه
 يكون الاسناد حقيقة كما سمى ولو قال اسده الى ملاس لا يكون له لمهم
 هذا المعنى (قوله بتأول لا يخفى ان قيد التأول) يعني عن قيد غير ماهوله
 اذ لا تأول فيما هوله وكأنه انما يكلف به لان دلالة على المعنى المذكور
 التزامية معصورة في اشعاره (قوله تطلب ما تأول اليه من الحقيقة
 او الموضع ادى بتأول اليه من العقل) يريد ان التأول طلب انما وانما اما
 مصدر مجبى بمعنى المفعول الى الرجوع بمعنى المرجع اليه على الحدف والابصال
 او اسم موضع ومن في من الحقيقة بانية وفي من العقل ابتدائية ومن العقل حال
 اي تطلب الموضع كاشاً من جهة العقل محض وان لم يكن له تحقق في نفس
 ومحصل الكلام ان تطلب الحقيقة او حودة ان كانت موجودة او موضع
 العقلي اي ان موضع ماهو وكلف يدعى ان يكون حتى يكون على ماهو عليه

في العنق ان لم تكن موجودة على ما جوزه الشيخ وسيأتي فان قيل لو اقتصر
 على انشئ الاول لم يرد منه ان يكون لكل محار حقيقة في نفس الامر لان
 طلب الحقيقة لا سلبه وجوده لخواص ان يطلب ولا ينظر فيها فالحاجة
 الى انشئ الثاني قلت نعم يمكن في اراد انشئ الثاني عليه على ان المأل قد يكون
 عقليا صرفا لا محققا في الخارج ولو اقتصر على الاول لم يرد على عمل السامع
 عنه (قوله وحاصله بصدق قرية الى آخره) ان اراد ان يطلب انقرية
 ليس معنى التأول ظاهرا لانه تطلب الحقيقة كحقيقة وهو ليس عين نفسها
 لكن تطلبها بعد الاسد الى ملاس غير ماهوله ليس الا تصب قرية مائة
 عن ارادتها وجه تحت اما اول فلان ادعت حري انهر واراد اثبات
 الجري له حقيقة بصدق عليه انه اسد الى غير ماهوله تأول على ما حقه
 لان قرية الجواز منصوبة وهي استحالة قيام الحزين بالهر مع انه حقيقة
 وان كان كلاما كاذبا وامانا فلانه اذا جعل التأول على نصب القرية لم يكن
 لهوله ولا بد للمحار من قرية فائدة نصده فلا بد ان يجعل حاصل التأول
 ملاحظة ملاس ما اسد اليه ماهوله في الحقيقة وماسنه اياه كإشعرية
 قوله فيما بعد نحو قول معتزى حقيق الله الاصلان كلها بالتأويل وانقصا الى
 انه اسد الى السب فالظاهر ان قوله والقصد بيان للتأويل وعلى هذا لا
 يلزم دحوى المثال المذكور في تعريف المحار كالأبغى وامانا فلا نصب
 القرية انما تحت اية من جهة المصطلح للتأويل المقصود بالكلام عليه
 والتأويل انما يصحاح اليه لتصحیح اصل الكلام وكونه حاريا على القوايين
 فكيف يكون احدهما حاصل الآخر ويمكن الخواص عن الاول مما سبق
 من ان اراد نصب القرية ملاحظة دلالتها على المراد وهذا مقصود
 في المثال المذكور وعن الثاني ان ذلك القول ذكر توطئة لتفسير القرية
 الى لفظية وغيرها وعن الثالث ان علماء هذا الفن صرحوا بان وجود القرية
 حرة مفهوم للمحار المعنوي وان كان شرطاً عند الأصوليين فالظاهر ان
 الامر كذلك في المحار المعنوي فيجب ان يجعل التأول على نصب القرية على
 الوجه الذي ذكر ولا يصدق في هذا كون القرية لاجل فهم
 المصطلح (قوله اي للعقل) ان اراد بانفصل معناه لاصطلاحه ولم يلحق به
 معنى الفعل ورد ان التمثيل بعثرة راضية واحواته لا يسموا ان اراد الاكتفاء
 عليه لكونه اصلا و لكون المراد اي الفعل ومعناه ورد عليه ان معنى الفعل

تأول المصدر ولا معنى لعله ملأه لعله على أن معنى الفعل يشوب اسم
التفصيل والظرف وهما لا يلبسان المفعول به أذهب لا يتصل به ويمكن أن
يختار الثاني إذا لزم من القول بملأه انفعال ومعناه ملأه المذكور ملأه
كل منهما لكل منهما من التفصيل فيه موكول أن لسمع العلم بالفعول
والصا لا يلزم اتحاد اللبس واللباس حوار أن يكون تعبيراً عن كل
مصدرين كما في قولك اعصى قتل الصرب فبهم (قوله لأن يعنى ليس بهما)
وذلك لأن المفعول معه مثلاً هو الواقع بعد الواو تعنى مع وعد اسناد
الفعل اليه لا يبقى هذا المعنى قطعاً وإنما المفعول به فليس إلا وقع عقيدته
انقاعاً وبعد اسناد انقاع اليه لا تعبر هذا المعنى أصلاً وإنما تعبر بضمه وهو
ليس بماخوذ في مفهومه ولو سادته مأخوذ فيه فالتعبر بعد الابداه ليس
الانصب وإنما في المفعول معه تقع تعبر بضمه بلسان انقاع اليه تعبر
شيء آخر مقرر في مفهومه فكذلك القيس في البواقي وهذا السر يكفى جهة
لتعوير الأسد الى احدهم دون الآخر (قوله اساده ان الفاعل) اذا كان
مباله حقيقة اراد بالفاعل ميقوم به الفعل عند المتكلم في الظاهر فلا يراد
قوله الخاطل استأنفه النقل محذور مع أنه اسناد الفعل لشيء للفاعل اليه (قوله
وغير المفعول في اسمي للمفعول الى آخره) فان قلت قولنا صرب في يوم الجمعة
في اندار لتأنيب حقيقة مع انه اسناد الفعل لشيء للمفعول الى غير المفعول به
هيشكل التعريف طرداً وعكس قلت بل هو اسناد الفعل المذكور الى
المفعول به بواسطة (قوله واسد هما الى غيرهما لملأه) محذور يرد عليه
أن قولنا صرب في يوم الجمعة في اندار لتأنيب حقيقة مع انه يصدق عليه
أن الاساد فيه اسد الى غيرهما ويمكن أن يقيد المراد من غيرهما هو الزمان
والمكان والسبب بقية السياق وقرئ بينهما وبين ظرف الزمان والمكان
والخار والحرور التي السد اليها انفعال فيما ذكر على أن قيد لملأه بمعنى
الذي ذكره يدفع الاعتراض لأن الاساد فيما ذكر ليس لأجل المشابهة
وانت حير بأن هذا الخواص يدفع دحواله في المحذور ولا يدفع حروجه عن
الحقيقة فلا يجد أن يحمل قوله واساده الى الفاعل الى آخره على انتمثيل
وبأنه على الظاهر الأعم الاعلى (قوله يعنى لأجل ذلك تعبر شبه) انفسر
الملأه بمشابهة ذلك الأمير مأهوله ومبصرها بملأه الفص لغير ما
هوله مع انها يكفي لاساده اليه لأن المصنف اقتفى أثر صاحب الكشاف

في جعل هذا المصدر بطريق الاستعارة حيث قال في الابصاح واسده الى
 الى غيرهما لمصداقه له هوله في ملاسة الفعل مجاز وطريق الاستعارة
 ان يكون علاقتها المشابهة وامل الدعث الى اختياره ان ملاحظة المشابهة
 المذكورة ادخل واتم في صرف الاسناد الذي هو حق مدهوله الى غيره
 وان كفى فيه مجرد الملاسة المذكورة (قوله واما العرض تشبيه الى آخرة)
 لان فيه استعارة اصطلاحية لانها لفظ استعمل في غير الموضوع له بملاسة
 المشابهة والاسناد ليس سبط (قوله كقولهم عيشة راضية) مذهب الخليل
 انه لا يحذف من الراضية معنى رضى حتى تكون بمعنى مرضية فهو بطريق
 لاس وتامر وهو يشاكل مدحول التاء لان هذا التاء يستوى فيه المدح
 والمؤثث ويمكن ان يحذف بجواز كونها للناقطة لانه ثبت كعلامة (قوله فهو
 معنى المفعول) اي يحذف المعنى تنصافا انشدا الى المعنى وان حذر
 ان يكون بمعنى التثنية ولهذا لم يرد وانصواب ان يمثل الى آخرة (قوله
 وداهية ذهب) الداهية الامر العظيم وداهى الدهر ما يصيب الانسان
 من عظيم بونه قال ابن السكيت داهية داهية ذهب ودهواء وهو تركبها
 (قوله احدهما وصف الماعل الى آخرة) السؤال الاول مع حوايه قد
 اشير اليه فيما سبق واما ايد ههنا لان العرض الاصل في سق كال بيان
 عدم الطراد تعريف الخفية والمقصود اصابة ههنا بان عدم انعكاس تعريف
 المصدر وكما بينهما (قوله والايه هو المذهب) فوصفه بصفة الام الوهم من جعل
 الايه بمعنى الآء على صيغة الماعل اي انشجع فالمذهب على صيغة المفعول
 واطلاق فعل المذهب على المذهب مع انه فعل المذهب على صيغة المفاعل
 بملاسة وقوعه عليه ويحتمل ان يراد من المفاعل وان جعل بمعنى المولى اي
 الموجه مثل السميع بمعنى السمع كما اشار اليه في الصحاح فالمذهب على صيغة
 المفاعل لكن صاحب الكشف اشرف في تفسير قوله تعالى يدب السحوات
 الآية الى ان المعين معنى المفعول ليس بثبت (قوله واسد الى المفعول بواسطة)
 فيه تحت وهو انه لو جعل المفعول الذي ذكره المصنف في الملاحظات شاملا
 للمفعول ٧ بواسطة لادرج فيه الرمان والمكان والسب لان الكل مفعول
 بواسطة وبلاسة الفعل بواسطة اخرى فاي ساحة الى اخر هذه الاشياء
 بالذكر اللهم الا ان يقال انكته في التصريح اراه الهمة واذاولى ان يجعل ذلك
 من قبل المكان ٥ على احدهم من الخفي وغيره (قوله وانصر عند

٧ ويمكن ان يقال
 المفعول وان عم لنا
 بواسطة لكن المراد به
 المفعول به ولا نسلم
 اندراج الامور الثلاثة
 فيه فان المفعول به ما وقع
 عليه الفعل وشئ من
 الثلاثة ليس كذلك
 حامل

صاحب الكشف الى آخره) يدل على ان اسير عنده هو نفس الماعل المحررى
 بالفاعل الحقيقى مطلقا مذكرة في توجيه الضلال اميدوا بعدد الابهى على ما
 نقله الشارح عنده بهذا الظاهر ان الاقرب من الاحتمالين اميدى ذكرهم الماخذ
 المحتى هو الثاني كالاخفى (قوله يد رق لئلا هل امدار) الظاهر ان اتصاف
 اهل الدار بمقدراى حذر اهل الدار وقد يجعل مفعولا او بس رق بدل
 مرفقه مالا (قوله او مطلقه باعتبار ان يجعل الاسد اميدى كور ان آخره)
 حاصل هذا الوجه ان المحار عقلى و ان كان يوجد في النسب الاصا فيه
 واليقعية الا ان اشريف الما كور يتاوله ايضا باعتبار نعم الاسد
 الما كور فيه بحيث يدول الاسد اميدى عليه بصريح الكلام او استلزامه
 ومخلصه مع اطلاق اسير العقلى على ما لا يشمله هذا التعريف وعلى هذا
 التوجيه يصح ما اوردته عليه من ان نعم الاسد للصريح واللام ينافى
 كون التعريف لطلق لانه حينئذ يكون للمصدر العقلى في الاسد خاصية
 ثم يتحاج الى جعل اسير في قوله وهو اسد ان آخره راجعا الى المحار
 العقلى المذكور في صير المحار في الاسد السابق حيث قال ومن الاسد
 محار عقلى لا الى نفس المذكور اذ الظاهر ان افراد من هذا الاسد معاه
 التبادر لا مطلق النسبة وان القسم مساو للقسم فحين قال قلت كيف يوجد
 الاسد الصمى المحررى في مثل قوله كوكب اخره فانه محار عقلى عند الشارح
 قلت باعتبار ما تقرر من ان في النسب الاصا فيه اشارة الى نسب حرية
 فالاسد الصمى في امثال المذكور مثلا هو اميدى عليه بقولك الكوكب
 لخرقه اذ معاه الكوكب مختص بها على ان الهيئة التركيبية في الاصا فيه
 الامة موضوعا للاختصاص الكامل المصحح لا يحجر عن انصاف فانه
 لمصايف اليه وهذا اصح مما توهمه الاسد من ان اخواب الثاني فاسد
 لعدم حرية في بعض صور الاصا فيه لادنى ملائمة كافي كوكب اخره
 (قوله وقد يكون كاية الى آخره) لا يخفى ان قوله سل المعلوم من قبل
 لا تطيعوا امر المرهبين ونحوه في الكلام اشارة الى تحقق اسير في مثله
 باعتبار ان جعل الامر مطاعا وجعله امرا فالاول صريح ابقاى وانتاى
 مكنى اسادى وربما يدعى ان لس فيه الامحار واحد وهو المكنى الاسادى
 لان ابقاع التولية على المعلوم مثلا بما يكون محار تصميه كونها محرمة (قوله

على مبهم من ظهر كلام السكاكي والصف (أي من اختصاص المحر
العقلي بالأساد واما انهاه من ظاهر كلام المصنف ظاهر واما انهاه
من ظاهر كلام السكاكي فانه من المحر بكلام المصنف به الى آخره
واظهاره من كلامه على المصنف في المصنف (قوله اعادة لخلاف
لا بواسطة وضع) أي ابعاد لفظ خلاف يظهر بعلق به بواسطة ولا يبعد
عن متعلقه وذكر المصدر اعني الاعادة لمتعلقه الالاء في لخلاف وبعبارة
له هو مخالف بما عدا المتكلم بواسطة العقل لا بواسطة انوضع (قوله ولعائل
ان يقول الى آخره) اعترض عليه انه مخالف بكلام السكاكي لان يحو قول
الدهري انت لربيع انقل بدرج حيث في عند العقل لانه حاصل عند
وثبت لديه فلا يطل طرف التعريف له لو قال خلاف ما عند العقل كما رعه
لجروحه بله خلاف لان يحور ان يدرج قول الدهري فيما عند العقل
بالعبارة المذكورة ويذكر في خلاف ما عند العقل ايضا بعد ان المتطابق
هو الواحد وفي عقله انت الله تعالى العقل لا يقول يحو كسي خليفة الكلمة
يذكر في خلاف ما عند العقل بمن الاعبار ~~بما~~ كور من انظر
بالنظر الى المعارف كور الحاصل في ذهن المتطابق كما رعله مع ان
السكاكي حجه لا يدرج فيه هذا حكم بطلان العكس وتصور كلام
في صورة تصور السماع مجرد كما الخليفة من غير ان يخطر بباله كبر رسله
نكاف لا يتبع الله وقد يكلف ويحجب عن اصل الاعتراض من اراد
بقوله لئلا يمنع طرده وعكسه ووجه انعدول من خلاف ما عند العقل
الى خلاف ما عند المتكلم انه يثبت عليه هاتان التمان معاني عدم امتناع
العكس ولا كذلك انعدول عند اعني قوله خلاف ما عند العقل ما وان حصل
من احدهما وهو عدم امتناع الطرد لا يحصل من الآخر (قوله وعلى هذا
كان الانسب الى آخره) فيه اشارة الى ان عبارة افتتاح ايضا لا يحو عن ماسة
وذلك ان يكون اراد عدم امتناع الطرد ماسة الى هذا القيد لكن ما
كان خلاف اظاهر كان الانسب لبقاء الكلام ان يقال ليجرح قول الجاهل
ويقول بدل قوله وعكسه وثلا بمتنع عكسه اد لا يصح ان يقال ليجرح نحو
قوله الجاهل وعكسه واما م تعرض له الشرح لظهوره مع عدم تعلق
الاعتراض به كالايجي (قوله ماد كرت من تقرير الى آخره) قال الاستد وحده
الاشعار ان المصنف لما سد خروجه نحو قوله ثاب اعترض من دخوله في قوله

٧ قوله ما ذكرت من
تقرير قول المصنف
مشعر الى آخره عبارة
الشارح صريحة في ان
اشعر بما ذكر ما ذكره
الشارح من تقرير كلام
المصنف لا كلام المصنف
نفسه فاشعر قول
الشارح في اثناء تقرير
كلامه بل يخرج قول
الجاهل ايضا فلا يطل
طرد تعريفا فنحو قول
الجاهل فأمل نسجه

غير ماهوله فلا بد وان يكون معناه غير ماهوله في نفس الامر اذ لو كان معناه
غير ماهوله عند التكلم يخرج به ذلك فلا يصح اسناد خبره الى قوله تناول
فقد ران بعضهم قد تحير حتى قال والاظهر ان كلامه عن هذا الاشعار
عار انتهى وفيه بحث لان هذا بعد اشعار كلام المصنف بعبارة
لاشعار ماد كره اشراح من تقرير كلامه على ماهو مقتضى العبارة فالاولى
ان يقال وجه الاشعار قول الشارح في انه تقرير كلام المصنف من يخرج
نحو قول الجاهل ابصب فلا يظن طرد تعريف بنحو قول الجاهل في مثل
(قوله وان اراد عند التكلم في اظاهر يعرية ذكره في مقابلة الحقيقة) يعني
ان الغير في تعريف الحمار وقع موقع ماهوله في تعريف الحقيقة فتقيد
ماهوله في تعريف الحقيقة بقوله عند التكلم في الظاهر قرينة على تقيد
غير ماهوله في تعريف الحمار بذلك وهذا ظاهر عند من له ذوق سليم (قوله
فقد خرج نحو قول الجاهل الى قوله واسناد اخراج نحو قول الجاهل اليه
فائد) فيه بحث لان قول الفيلسوف لم يعرف حاله العام حادث قصدا الى
الكذب بصديق على الاسناد الذي فيه اسناد الى ملاس غير ماهوله عند
التكلم في اظاهر مع انه ليس بمحذر فلا يصح قيد التأويل ويصح اسناد
اخراج قول الجاهل اليه لاشتراكهما في اخراجه مع انهما كل منهما بمادة
خاصة غاية ما في الباب ان اسناد الاخراج الى التقيد الاول كان اوضح وبهذا
القدر لا يتأتى الحكم بضائع القيد الثاني وهذا اسناد الاخراج اليه اللهم
الا ان يقال الكلام في الاسناد المعتد به ومنه ما ذكر غير معتد به (قوله قلت
اراد بالاسد الى آخره) قال العاصم الحشبي يرد عليه ان قول ماهوله اذا
اطلق يتبادر منه ماهوله في نفس الامر كما اشترطه لانه هو اعم منه ومساو
للاقسام المذكورة وان صح تقسيمه اليها فلا يصح ان يراد في التعريف وقال
الاسناد الحق انه غير وارد لان غير ماهوله غير ماهوله لانه سلبه ونقيضه
وقد نقرر ان نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم وفيه نظر لان تفسير الغير
بالمعير حيث قال اعمى المعير في الواقع او عند التكلم من على ان اشراح
لم يحمل الغير على معنى البق كما في قولك صر بنى من غير دس اي بلاد دس بل
وجه على شيء معابر اشى هوله فتصيرة الشارح بان غير ماهوله سلب ماهوله
ونقيضه دس مما لا يرتضيه المصور كما اظهر ان يقول الفصل الحشبي
يرد عليه ان قولنا غير ماهوله يتبادر منه غير ماهوله في نفس الامر لان غير

ماهوله هو الذي اعترافا شارح اعموم فيه كمال عند قوه اعني اعمير في الواقع
 او عند المتكلمين في الحقيقة اوفي غير مكانه اراد كمال اشد من ماهوله ماهوله
 في نفس الامر كذلك المتصدر من غير ماهوله انغير في نفس الامر (قوله) وحيث
 يدعي نحو قول (ادخل) ارادته ماهوله معطوف على اطلاقه وهو امتد برسع
 انقل (قوله) ماهوله غير او مفعول (مفعول انفس) حرف انفي في نفس الامر
 ان التركيب من قبل عطفت انفي على انفي ارادته على عموم سبب النظر
 وهذا اعموم انما يتحقق بذلك كما في قوه معاني (ولا تطلع آتاء او كهور) ولو كان
 لم يعمى بهم ان مجموع احده والمحروم معطوف على منه وان انفي على احد
 القين ويادها اشارة اشارة بعض محروم معطوف على نفس محروم
 لامر مفعول معطوف على مجموع احده والمحروم وقد يحسن او يحسن ان كما
 في قولك لا زميت او تعطلي حق او لا كما في قولهم لا قبل انتم معني ان
 اجمعت متفاد انفي انفي الا ان يتحقق النظر او ان يتحقق فان اخل
 يوجد حيثما ايضا (قوله) يعني لم يعر ولم يستند (فيه) تحت لان قوله بعد
 عدة آيات انظر لعمى اوصى به واوصيت عمر او نعم الوصي على من على
 ان انصت انصدي موحده لم يقصد بالاسناد الاشارة والافاء ان كر اعادة
 ومرة المعنى طهارة من دلالة اظهر من دلالة قول اني اعمى اعمى اعمى قبل الله
 على ان انعم على لم يرد طهر مذكوره اذ قد يفتش فيه بانه انما يصح لو لم يكن
 اسناد الافاء ان قبل الله بغيره على انه السبب لحدب البالي وان كان
 مدحها مذكوره لان (قوله) وانه المدي والعيد اني اخره) ووجه الدلالة
 ان من قال بمر الله وارادته وان طلوع الشمس وعروبها في كل يوم بمره تعالى
 وتقدس يكون مسل والمسلم فاعل من الانشاء والاعادة والانشاء والافاء
 من الله تعالى فان قلت لم ينعكس بان يحمل قوله في الله على الجحد قلت جلا
 لكلام العاقل على الصلاح وما يقتضيه النظر الصحيح واحسن امكن (قوله)
 وصعبين (قوله) لان امثلة التي ذكرها المصنف من هذا القين والافاء
 ان يكونا حقيقيين عقبيين نحو امت الله فصل الربيع وبحرين عقبيين نحو
 اخرى النهر اطاعة امر فلان ومختلفين نحو اخرى النهر اطاعة فلان
 واخرى به اطاعة امره فان الاستد وامت حير من الشارح اذا اعترف
 بان قوت احبي الارض شهاب الرمن من قبل النحر المعوى فقد اعترف بساد
 الجواب الذي ذكره سابقا عن السؤال بقوله فان قبل كثيرا ما يطلق الجحد

اعني وبفتح الخواص ابدى احتره يعنى كون اسميه من قبل المحرر العوى
 وفي بحث دلائل دفع بين القوي يكون احب الارض وشب الرمال من المحرر
 العوى به على ان ينس المراد بالاحد والثب معهما العوين وبين
 القول بان حرى اهر لاصفة ولا تطيعوا امر اشرفين من اهر يعقلى
 به على ان المراد من انظر من هه معهما العوين وهذا ظاهر جدا (قوله
 وكذا المراد بثب الرمال لردده فواها اسمية) قبل ثب الرمال ما يفهم
 به وارياد القوا ان يفهم به لا بالرمل ولا يصح ارادته منه واحب للصير
 الى حذف انصاف اى وقت ارياد قوة الارض وبس شئ اذ الوقت ايضا
 لا يقوم بالرمل من هه فالخواص ان يحمل الازدده على المتعدى فانه قد يعنى
 متعديا ويحمل مصفا على المفعول والمراد ارياد الرمال للقوى بقى في كلام الشارح
 بحث وهو ان نصير الاحياء تنجح القوى الدمية في الارض لاسبب نصير
 ثب الرمال ارياد فواها اسمية اذ لا يعنى لقوله ارياد فواها اسمية
 تنجح القوى الدمية بها من تلك الاددات غير هذا التخرج والاولى ان يقتصر
 في نصير الاحياء على احداث الصخرة وما سببه من انصاف اثر ثب الرمال
 بالعمى اذكر (قوله وانحصار الاقسام في اربعة) سهر على مذهب المصنف
 فيه بحث خواص كون طرقى اهر يعقلى او اذهب كدية والكدية عدد
 المصنف قسم لكل من الحقيقة والمحرر والاكاب في عدد الحقيقة عند
 السكاكى فلا يصح قول المصنف واقسامه اربعة على قصد اخصر فان
 قلت مراده حصر اقسامه باعني حقيقة بطرى او محاربه لا اخصر
 باعتبار استعمال الطرى مطلقا فت حينئذ لا اشكال على مذهب السكاكى
 ايضا ولا يدفع بحمل المحرر على غير مصطلحه وهو مستعمل في غير الموضوع له
 مطلق لا يدفع الاشكال عنه عن السكاكى انصافا من (قوله واما على
 مذهب السكاكى فانه اشكال) وحده الاشكال انه يجوز عده كون المسند
 في الجمار يعقلى حله كافي زيد صام بهره او نهره صائم واجهة من حيث
 هي حلة لا تكون محاربا لقوى ولا حقيقة لقوى عده لانه صرح في تعريفهما
 بالكلمة فلا ينحصر الاقسام عده في الاربعة وحل الكلمة على مطلق اللفظ
 ينبو عنه مقام التعريف اذ يحمل على التامر ويمكن ان يحجب عن الاشكال
 بان التعريف المصريح فيه بالكلمة انه هو للقسم اخص اعني الحقيقة

والبحر المزدرد سد على النهم أكثر دوران وأشهر استعمالا على قياس ما
قال اشباح في تعريف البحر المعنى من انه تعريف البحر المعنى في الاساد
خاصة او يقول المراد بكلمة القبط الواحدة وما في حكمها والقرية على
كل من الامرين انه فم البحر المعنى الاسعرة وغيرها والاسعرة الى
انتحية وغيرها مع انه مثل للشمس مع هو مركب قطعا مثل اراث تقدم
رحلا وتوخر اخرى وتقول بحوار كون القسم اعم من انقسم من وجه
كلام ظاهري كما يقرر عندهم واذا نت وصف الحجة بحارنت وصفها
باحقيقة لان كل ما يوصف بالبحر باعتبار الاستعمال في غير موضوع له بوصف
باحقيقة باعتبار الاستعمال في موضوع له وقد ثبت ان هذا الحكم الذي
يرجع به بحر على هو سد حده في ماره وسد سوانه على اني صميره
لا اساد الحجة الاسيد او انقصه الى ربه فانهم (قوله نص على انه
مفعول به) لثقلوا ولكفرتم على تأويله تجدتم او على انظرية ي كيم لكم
بالقوى في يوم القيمة ان كفرتم في اديب ولمذكرهم اشراح لكثرة التقدير
فيهم بالنظر واما قال انهم على سكر لان المحدث لا يده هو الكثرة فاعني
على بقا سكر وقوله يوم يحصى بوبدان تبدل من يوم القيمة او نص تقدير
اعني وذكره ان تخمين شذ ذلك اليوم وهوله (قوله فهو هل لله حقيقة) قال
بعض اصحاب الخواشي اي هل ملك الامور مرا الله والاصح لله غير معتقر
الى امكان وليس شئ اذ امكان في نفس الامر للمخرج سواء رجع
الصغير الى المخرج المدلول عليه بالاحراج او الى الاحراج على سبيل المخرج
انعقل في الاضافة لم يدرم افتقار من لله الى امكان قطع (قوله ومداخرى
انه) فصل هذه الامثلة عما قبلها لان الموحود في الاولين يقع امر
ولهم على غير ما حققه ان يوصفا عليه لان دهما كما في السابق وفي الآخر
اشياء معبر بلامر والهي (قوله اي من جهة العقل او من جهة العادة)
اشارة الى ان عقلا ومادة معصومان على اتميز من سمة الاستحالة الى القيام
قد سبق ما في تحقيق قوله ولم آل جهدا انهم صرحوا بان الفعل اسند
الى المميز في الاصل قد يكون ملاقى الفعل المذكور في الاشتقاق لاسمه
وما يحسن فيه من هذا الفيل فان العقل والعبادة هو المحيل ويبدأ يدفع
كلام الفصل الحثي ولك ان تقول ايضا المراد ههنا باستحالة الشئ هو
الحكم بكونه محالا وعده كذلك ثم ان المصدر اعني الاستحالة مصفى الى المفعول

وانفعل محدود وهو السامع بعينه ان قرية المبحر عند السامع ظاهر
الكلام محلا فصوله عملا او عادة تميز عن هذه الفة اعني الفة الى الفاعل
المحدود اي عند عمله او عادته بامل (قوله لان العقل اذا حلت وسه)
وفي بعض النسخ لان العقل اذا حلت وطعمه وهو سهو من فم الناسخ لان
الشيء الذي اذا حلت العقل وسه بعد محلا لا يكون بحيث تدعيه جماعة
فلا يصلح مثله قرية للمبحر مطلقا ولا يكون الدليل مطلقا على ادعوى الاشعل
(قوله وصدور عن الواحد) المراد صور الكلام عن علم انه لا يعتقد مدهره
و اما ذكر الواحد لان من لا يعتقد ظاهر الكلام المذكور نظري التمثيل هو
المحدد وهذا ظاهر (قوله يستحيل على العقل) اي بسببه على ما هو
معنى الاصلية العقلية تفسيره ههنا وان كان قول الدهري مما يستحيله
العقل بالنظر الصحيح (قوله حوار ان لا يسمي به فنع) فين عليه يلزم حلو
الوصف عن الصائفة ويكون عشا وانما نحن والحواس مع انحصار الفاشدة
في الاستعمال فربما كانت صحة القول او مع تطلان الارام اذا نعت مرداه
ما لا يقصده فأنه غير لازم ولا يترتب عليه غير محال (قوله لمعرفة فاعله
او مفعوله) اما اول معرفة فمعرفة معرفة على او المفعول الحقيقي لان معرفة
الحقيقة اعني الاسناد اي مفعوله امر ظاهر فلا يثبت وصفها بالظهور
والغفاء وقبل لانه يلزم ان يكون لكل محر عقلي حقيقة عقلية كما ان الامر
كدلت في الوصفين ورد بان الكلام في المعرفة لاني اوجود ومعرفة اشئ
لا يتوقف على وجوده (قوله اي قول ابن العربي) اشارة الى ان معنى الايضاح
من انه قول اي بواسيس كما نفى وقبله بواسيس كية لان الامر فلا
مجانفة (قوله اي يريدك الله حسني وجهه) قبل الزيادة مجاز عن الاظهار
اذ لا معنى لا يضاع زيادة الله على الحسن الكاش في وجه المصوب وقبل المصاف
مقدراي يريدك الله صرحه (قوله سوى الحق) قبل الشرح المحقق رحمه
الله بخطه بانه على ان المراد بفاعل الفاعل الحقيقي بدل انحصار فلا يصح
استثناء الحق منه وانت حبيب بان الجمل على الاقطاع بماله مساع (قوله
فلا اعتبار ادن ان يكون اعني ان الذي يرجع اليه الفع موحودا في الكلام
على حقيقة) قبل المراد بالفعل في قوله يرجع اليه الفعل مسد في الكلام
كالاقدام والمعنى لارمه الذي يرجع اليه ذلك الفعل المسد بالظر اي
المقصود كالقدوم ولا يلزم من انقضاء الاقدام عدم استعماله القصد فيه حتى

ا اشارة الى ان ليس
المراد معرفة نفس
الحقيقة اعني الاستناد
الى مفعوله لان معناه
امر ظاهر فلا يناسب
وصفها الخ نفسه

يلزم الجار في اللفظ مخصصه ان الاقدام متعين في معناه انما صوغ به سكون
 لانه ما طالع والاثبات ليقول منه ان التقدم الذي هو المقصود الاصل
 حينئذ لا يكون اقدم محار بل يكون كسبية والكسبية من قبيل الحقيقة دون
 انصر كما اشر اليه السكاكي بقوله والحقيقة في المفرد والكسبية يشتركان في
 كونهما حقيقيين ويعتزل في التصريح وعدمه وهذا التبرير سقط ما يقال
 ان اراد معنى اللفظ مثلا في اقدمي جعله قاربا فلا سلم انه موجود على
 الحقيقة وان اراد به القدوم كما يدعي عليه قوله فلا اعتبار ان اى آخره سنا
 وجوده لكن لا يشترط تعدد الجار في اللفظ وانما يلزم ان كان الموجود المعنى
 الحقيقي للاقدام والحق ان هو الشرح واذا كان معنى اللفظ موجودا
 على الحقيقة لم يكن محار فيه بعد بدل على ان مراده بالمعنى الذي يرجع اليه
 الفعل هو الاقدام وان قوله فان التقدم موجود حقيقة لا يطاق ان يطل
 الا ان صير الى معنى من الشرح من ان الاقدام السد اى الحق مجازا
 حاصل معناه التقدم لاحل الحق فالتقدم هنا معنى حقيق لا تقدم
 السد اى الحق محار ولا يتبع فيه من التصرف والا وضح ان يقال اراد
 بمعنى اللفظ المعنى الذي يرجع اليه اللفظ اعني اقدمى وهو التقدم بقرينة
 مسبوقة قبله من (قوله اد لا معنى لقول حلق من شخص يدق الماء) قيل
 لا سبب لذلك خوفا ان يقال خندق الاس من ايه كقوله تعالى حلقكم من هس
 واحدة اجيب بان هذا المعنى وان كان صحيحا في هذه الا اى هها ما يجمع
 من احل عليه وهو وصف انه يكونه من بين الصب والزائب اد لا معنى
 لوصف الشخص بذلك وهذا هو مراد اشرار من قوله اد لا معنى لقولنا
 اى آخره اى لا معنى بذلك القول في الآية المذكورة لو حود ما يجمعه وانما
 لم يصرح بذلك لكتفاء ما يظهر (قوله ولو يومئذ بقوله فام ونحلى لبي همى)
 كان ارفع للشعب اوله يارب قد فرحت عني همى والشعب يشكك العين
 المعصية يهيج الشر وهو شعب الحد ولا يقال نفتح العين المعصية (قوله
 كما لا استخدام) اى كما هو حكم الاستخدام وهو في الاصطلاح ان يراد بلفظه
 معيان احد هما ثم نصيره الاخر او يراد باحد صمير به احد هما ثم بالآخر
 الا حرقيل لما يكسر الهاء معيان لان الهاء الذي ادعى كونه صادقا ليس شيئا
 غير الهاء جعله شيئا باستخدام لانه وقيل الكاف فيه ليست لتثنيه

سواء كان المعيان حقيقين
 او مجازيين او احدهما
 حقيقيا والاخر مجازيا

بل هي كما في قولهم الاسم كريد وفيها بحث اما في الاول فلا سوق
الكلام على ان اراد بالهزار الر من المعين وتصيره صاحباً وهذا عين
الاستخدام واما في الثاني فلا الكاف في الاسم كريد للتشبيه وهو باحقيقة
تعريف التشابه الى بين ذلك المعروف وبين امثال كما ذكر في احواف
فلا حرب في الجواب الجمل على حذف المضاف اي كاشر الاستخدام على
ان صحة تشبيه الماهية الكلية بجزئتها يستلزم صحة العكس فلا يجوز ثم
المشهور في انصارة الاستخدام الى الحاء المحممة واندال المحممة من الخدمة كما
حمل المعنى المذكور ولا تلهي وحاشا للمعنى اراد وحوار ان يكون بالندال
المحممة واحاء المحممة والمهممة وكلاهما بمعنى انقطع كان انصير قطع عما
هو حقه من الرجوع الى المذكور (قوله وبطلان ان لا يكون الامر بالناس
الله من) كان يمكن ان يحجب السكاكي عنه وعن تقديره بحمل المسد على
انصاراي يا همدان مرلي باسمه وكذا الكلام في قوله يا همدان اوقبل على
الطبي فاجعل صرحا اي بهما مرلي بالافاء فصح النداء به واخطاب
معه (قوله وحواله ان منى الى حرة) كقول مذهب السكاكي ما ذكره اشرار
المحقق طاهر من نظر في انصاف وبه يدفع اعراض اصوات المصنف ثم يرد
على السكاكي ان الايات الخفية يمنع قيامه بالقدر الادعائي حقيقة فيصطر
الى القول بالحدس العقل بالآخرة وبصير سعيه في نبي انحصار العقل بغيره
في تلك الاسطورة بالكفاية صديقا (قوله اعراض قوى) هو انه قسم انصار
الى انصار امرئ والاستعارة وقسم الى المصراحة والمكينة فيكون المكينة
بجرا مع ان انية في قول اهدى واذا انية اثبت اظهارها مستعملة في
الموت دائما بالسعي له فيكون مستعملة في وضع له بالتحقق وفي غير ما وضع له
بالثبوت والحدس عنه ما يستعمل في غير الموضوع له بالتحقيق وربما يحجب
عن ذلك ما ليس بخارج عن المعنى الموضوع له اذا اعتبر معه امر خارج
صار خارجا عنه دون لعكس فيكون لفظ المية مستعملا في غير ما وضع له
وفيه نظر الالمية حملت فردا من السع لانه احدث مع السعي حتى
يكون مركبة وهما بحث وهو انه يمكن تقرير المصنف على وجه
ينفي عن الاعتراض القوى المذكور في علم ابيان ان يقدل كون هذه الامثلة
المذكورة من الاستعارة بالكفاية يستلزم عدم السكاكي ان يراد بالند ككور
المشبه به لانه لو اراد ان يشبه لزم كونها من اقسام حقيقة على ما هو المذكور

في علم السبب لكنه غائب بها من المحر فلا يرد أمته بل المشبه وإذا أريد
 المشبه صرح مدكره المصنف ههنا من مبي النظر المذكور في هذا
 المقام على اعتبار من أقوى الموعود به في علم البيان (قوله) ولا يجوز
 (له) وحده من التشبيه ظاهر إذا لمعنى الاعتبار الاستعارة فيه قطعا
 فتعين أن المقصود منه التشبيه بخلاف قول بهاء صائغ قائم مع ما يقال من
 أن بهاء صائغ وجب إمامة كلاهما بشرط أن يكون في التركيب الاصناف والاشتغال
 على ذكر طرفي التشبيه غاية الأمر أن الأول من باب إضافة المشبه إلى المشبه
 والثاني عكسه فالفرق بين اسماء أحدهما عن التشبيه دون الآخر تحكم (قوله)
 قد رار رار (على القمر) أوله لأنهم من بلى علته البلى بكسر الهمزة
 والقصر مصدر بلى الثوب بلى بلى أى صار حلفا فادأقمت به المصدر
 مددت قال الجراح وإبراء بلبه بلام السرمان كسر الهمزة واختلاف الأحوال
 والعلالة شعار بلس تحت الثوب ونحت اندرع أيضا ورد معنى شدة من زردت
 القميص ارره المصمرا ارراشدت اررازه عليه والارزار جمع رر رر رر رر رر
 جمع ثوب أو جمع رر المصم كافر جمع فرور رر رر رر رر رر (قوله مع
 الشبهة من ذكر الطرفين) إذا دار جمع صمير اررازه إلى امدوح فظاهر وأما
 إذا جمع إلى العلالة فتاويل القميص كما قبل ذكره الاقصر إلى في شرح الإيضاح
 فلا صمير علته راحم إلى امدوح قد ذكر الطرفين حاصل باعتبار
 (قوله) أى هي في صمير راصبة به (تحت لأن الاستعارة إذا كانت في صميرها
 لم يصح جعلها صفة لعيشة الأعداء جعل العيشة بمعنى الضاحك أو
 التقدير خلاف الظاهر فلا يصار إليه بل دليل وجود المصدر (قوله من
 اصافة المسمى إلى الاسم وقيل بالعكس) ورد على الأول من المصنف البه
 صمير والصمير قد لا يرجع إلى الاسم وعلى الثاني من الصوم يتبع أن يسد
 إلى القميص (قوله) لو صح ذلك لوحب عند التثنية إلى آخره (مع الملازمة
 لحوار أن يقولوا يحتمل لاحتتملة بها آخر غيره كالمحرر العقبي والحوار
 أنه قد اشترط في أنواع المحاراة التسميع ومجرد الاحتمال لا يقوم جهة التسماع
 على نوع لا محذور واجب أيضا من مسمى الكلام على انكار السكاكي
 المحار العقلي حيث اعتمد أن ما صدر عن البلغاء محذور من المجاز العقلي
 ليس فيه محذور في الأصل من في سده الله وفيه نظر ادليس معنى انكاره
 المحار العقلي أن أحدا لم يدع أن موقع في تراكم النعاه من مثله من قين

المحار العقلي بل ان النعم لم يصدوه بل قصدوا الاستعارة وان حل
 البعض كلامهم على المحار العقلي فتراد اسمع انه يحور ان يكون عدم
 توقفه مثل هذا التركيب عند القائلين بالتوقيف على اسمع لادعاء كونه
 من المحار العقلي وان كان هذا الادعاء مردودا عند السكاكي فمن (قوله
 اعني الامور العارضة له من حيث انه مسداه) اراد بالامور عارضة الاحوال
 التي بها يطابق التوقف مقتضى احد اي يكون سافرا ثلث ابطافة
 والقريبة على ذلك مناسق في تعريفه في فلا يزال ان الرفع من الامور
 العارضة ليس اليه من حيث انه مسد اليه مع انه ذبعت عنه في هذا الباب
 اصلا (قوله مداته) اي لداته اسد اليه من حيث انه مسد اليه بهرية اسياق
 وقوله لا بواسطة الى آخره توصيح وتبيين لا ريب الخفية احراز عن
 الامور العارضة بواسطة المذكورة وما ذكره بعض اصحاب الخواشي من
 ان مرادهم بالعرض ما ينفك عن العرض والرفع ليس بهذه اشارة فليس
 نشي اذا اسد اليه في باب ان وعنت ليس بمرفوع ولا حادثة الى اعتبار
 الرفع الصي (قوله لا بواسطة الحكم) واسد في موضع التفسير بقوله لداته
 ومبه على ان امراده سد بالسد من حيث انه كذلك (قوله معرف او مكر)
 قيل هذا مفقوص بالبحث من ان المسد اذا كان معرفة لانه ان يكون المسد
 اليه ايضا معرفة فل التعريف هو عار من سد اليه لاداته بل باعتبار كونه
 مسدا اياه مسد معرف والجواب انه لم يقع في ابيات الثاني من هذا الكتاب
 ما ذكرته من التصح ولو كان بحثا متعلقا بالمعاني وليس فمرس اشارح الا ان مراد
 المصنف بالاحوال التي عقد ابيات الثاني من هذا الكتاب للبحث عنها
 واوردها في الامور العارضة لسد اليه من حيث انه كذلك (قوله وهو متقدم
 على الايات) ان حرو حود الخدرث عن عدمه (اراده عدم السابق وانما
 لم يضر عدمه اللاحق المتأخر عن الذكر مع ان الحذف اسقط فاسيته
 لعدم اللاحق اقوى لان الواقع ههنا في نفس الامر هو ان عدم السابق
 اذ التحقيق انه لم يؤد بالسد اليه صلا الا انه اتى به ثم اسقط في لغة الحذف
 اشعار بذلك كما سياتي لكن اجاب هذا اللفظ بالمد الى ان السد اليه لكونه الركز
 الاعظم كانه اتى به ثم حذف لانه كذلك في نفس الامر ثم هذا الوجه لا يقتضي
 تقديم الحذف على الذكر اقتضي تقديمه على ذكي الاحوال بكونه متفردا على الذكر
 في اعتبارهم (قوله وهو ان يكون اسد مع) فالو حود الفرائ (الظاهر هو راجع الى

قابلية المقام عند رآه أحد الأمرين أو باعتبار عدمه عن كون انقام قابلا
وصغيره راجع إلى الخذف فهي هذا لاحاجة إلى أن يقبل انقاف الخذف
أي قابلية انقام بمعنى المذكور، كثرى ودفيعت القرية الدالة على المصدوف
لنذهب نفس السمع إلى شيء ولا إلى أن يقبل إرادته حذف مسوى الفاعل
في معنى للمفعول، سيد كراهه لا يحتاج إلى القرية بل العرض ادعى خطأ
وذلك لأن قرسه الخذف متحققة في الصور بين عامة معنى الدلالة أن القرية
الدالة على تعيين المصدوف معقوده ويرد عليه عدمه في إطلاق القرية
بالنسبة إلى الخذف المعلوم، ما يوافق من الركائف هي تلك القرية لا تكون
بالنسبة إلى عامة المواضع بل لابد من قرية تدل على حصول المصدوف
فلا وجه للكونت عنها (قوله مع إشارة صحيحة إلى الأول) إذ قوله للاحتزار
عن الصمت مشعر بوجود القرية وقد يقبل الإشارة الصحيحة أن تظهر
بملاحظة عموم هذه السكتة يعني الاحتزار عن الصمت ويهدر أدنى الإيصاح
صاروا المصرد حيث قال أما حقه فاما المصرد الاحتصار والاحتزار عن الصمت
وهذا معنى على أن قوله ولاحتزار مطلق على انصاف إليه والحق أن
عموم السكتة المذكورة عبر ظاهر كما يشير إليه وأن تحقق إشارة ما يكفيه
تحققها في أول النكتة قطعا فمن وثقت هذا يحمل كلامه بها على
حذف انصاف المذكور فمن (قوله والاهو في الحقيقة الركن الأعظم
فكيف يكون ذكره عث) فيه بحث ادلا ما عامين كونه الركن الأعظم من كلام
وكورد ذكره عث لتحقيق القرية المعينة إياه وأما المناقاة منه وبين عدم
الاحتياط إليه منه والحوار ظاهر فتأمل (قوله وقيل معناه أنه عث نظرا
إلى ظاهر القرية) أي اظهر الذي هو القرية والفرق بين التوجيهين
أنني بحث في التوحيد الأول بناء على كونه الركن الأعظم وفي الثاني على
حوار تعلق العرض به وأن في التوجيه الأول حرم بانفس الصمت نظرا
إلى أنه الركن الأعظم وفي الثاني حوار انتفاء نظرا إلى حوار تعلق العرض به
(قوله وما في الحقيقة فيصور أن يتعلق به عرض إلى آخره) فيه بحث لأن
الكلام في مقام حذف وعلى ما ذكره من تعلق عرض استكماله به يكون المقام
مقدم الذكر اللهم إلا أن يراد بالعرض معنى العائدة فقط والصمت ما لا يرتب
عليه فائدة (قوله من حيث الظاهر) أي قال من حيث الظاهر لأن التحويل
بحسب الحقيقة تكون عند اندك أيضا على شهادة العقل إذا لفظ يست
إلا إمارات بعضها الواضع تختلف باختلاف الأوصاف لا شهادة لها

في بعضها ولا دلالة بحسب دواها كذا في شرحه بمقتضى ما علم يدكره السيد
اعني من حيث ان يظهر في قوله وعند اخذ على دلالة الفعل اي
كثير مدح العقل فكأنه مشتق (قوله لا استدل به بدلالة) في الجملة كما في
التقنيات انصرفوا بدكن مستقلا ههنا فلا بد فيه قوله فمما يثني ولا عند
اخذ على العقل (قوله لا بدال عند اخذ اي هو المقصد المدلول
عليه بقراين) انصرف المستند من صميم مقصص اصدي اي ليس ادال
عند اخذ مجرد العقل فلا بد في هذا لخصر ما شرابه سابقا يعوله من
حيث ان يظهر من عدم استقلال الله بدلالة ما قنت انصرف غير صحيح
في هذه خوار ان يدان بقراين على ذات الله اي مع قطع النظر عن
اللفظ قنت هذا وان كان امرا محكما في هذه الا ان ما ذكرناه على ما
اكثر في عبارة من انهم انما في قد سب عن تحيل اللفظ حتى كان
انفكر ياتي في هذه باللفظ بحيلة بقراين انما تدل بحسب العدة على لفظ
المستدله بواسطة على دانه ففهم (قوله لا حرة على وزن ثمة) معنى
الاخير يقال ما عرفت الا بحرة اي اجبر كذا في الاستبحاح وفي لغة اخرى
وهو الآخر نصيب (قوله لا كيف انت قنت على) آخره سهر دائم
وهو طويل اي حالي سهر دائم (قوله لا حزارو اتحيل اند كورين)
اول لصورة اشهر اولية على ان شايه الراس ومصائب الهواء جعله
بحسب لا بعدد على انكم تريد ما بعد انصرص (قوله هل منه ام لا) ليس
فيه حذف المعلوم وانما لا حذف لان المدحوف حرة المعلوم لا منه
وهو المحكوم عليه بالطلاق عند تحقق انتهاء على ان ام حرف احوال محذوف
الحال بعد هذا كثيرا وبقوة هي في اللفظ مقام تلك الحال فكل الحال ههنا
مذكورة لوجود معنى عنها كذا في معنى التلبس واما حديث ابي انما
لام المتصلة ههنا في الكلام فلا يعيده (قوله او انهم صوبه عن سنك)
قال الشارح في شرح المفتاح الانهم الابداع في الوهم وهذا مجرد اختلاف
في العبارة لا في الاول من الصور احيائية والثاني من المعاني الوهمية وقد يقال
اراد بقوله لا بهام ان الصورة اند كورة امر وهمي محض لا تحقق له اصلا
يختلف المدلول ان اقوى البليين ههنا شائبة ثبوت في الجملة ومما يعي
ان يعلم انه كما يجوز ان يعتبر من مقتضيات حذف المستدله اي بهام صونه

اي سبق الكلام عليه
في اوائل احوال
الاستناد الجبري
*

عن سبائك أو عكسه يحور ان يعتبر انها صومعة عن سماع المحاطب او عكسه
 (قوله او عكسه) فان قلت رافض المسد اليه كان حذره احترازا عن الفت
 فكان ذكره عيبا قلت لا شك ان القصد الى اتعين معار للقصد الى الاحتراز
 عن امس حذر ان يقصد كل منهم مع الدهول عن الاحراز ان يقصد معاوقس
 على ذلك ما ذكره كذا التي يمكن اجماعها ٧ (قوله ريبه من غير ان) في مستقصى
 الامان بجزء الله ١٠٠٠ من فقه الحكم من عدم موت وكان من ارى الناس ذلك انه
 لم يربح من مهة على المعصاة من فراه صيدها ايا ما في حكمه وكان يرجع
 محتجب بلا صيد وكان من عكسه لعمدة به مطم فرجع الى المصيد فرمى الحكم
 مهاتين مخرلاهم فلا عرفت انهم رماها مطم فاصحابها بعدها قال الحكم
 ذلك قصار مثلا نصرت لصدور الفعل من غير اهله (قوله شدة اعرها من
 احرم) المصراع لاني احرم الطق في شدة اعرها والطبيعة وواحد احرم حدسات
 الطق او حد حذره وكان له ان يفتل احرم مات وترك بين فونيو او ما
 على حذره ان احرم وارموه فقبال ان يرمي رملوني بالدم شدة اعرها
 من احرم شير الى ان احرم كان عاقا نص واسر من التلغيب بالثبات (قوله
 او على تركه نصرت) الفرق بين اتاع الاستعمال الوارد على ترك المسد اليه
 واتاع الاستعمال الوارد على تركه نظائره الاول لا ينصور من تكلم ذلك
 الكلام او لا يتعلل اشق واما الاول يتناول القياسي وغيره فانك اذا سمعت ٦
 من العرب كلامين حذف فماد اليه من غير قياس ومثلت به في مرامك
 على هيتهم فدر اعيت الاستعمال الوارد على تركه واداسحت منهم كلاما
 حذف فيه المسد اليه قياس وتكلم به نفسه في غرض من اعراضك
 فدر اعيت الاستعمال الوارد على تركه احب وام الذي في محض بالقياس
 (قوله فامر لا تكادون يدكروا فيه المتد) وجهه ما اشار اليه الشريف
 في شرح الكشاف من ان ارفع وادح او الدم مثلا وصف ما قبله في انفس
 خولف فيه الاعراب للاتصال والعرض من هذا الاتصال اظهر الاهتمام
 بالذكر من جهة ان فيه زيادة ايداد السامع ونحو ذلك رغبة في الاستماع
 وذلك الاهتمام انما يكون مدح او دم او نحوهم بما يقتضيه انقام ولديته
 وبين ما قبله من شدة الاتصال الترموا حذف المتد ليكون في صورة
 متعلق من متعلقات ما قبله وايضا في هذا احدى تقوية للاتصال في الدلالة

٧ وهذا الجواب اولي
 من الخواين الذين ذكر
 هما الشارح في المحض
 كما لا يخفى

٧ قوله من غير السامع
 من الحاضرين لاحفاء
 ان الظاهر ان يقول من
 غير المحاطب لمحض

٦ فانك اذا سمعت من
 العرب كلامين حذف
 المسد اليه في احدهما
 قياسا وفي الآخر غير
 قياس ومثلت بهما
 في مرامك على هيتهم
 فدر اعيت الاستعمال
 الوارد على تركه واما
 الثاني في محض بالقياس
 نص

على ما ذكر في اللاحق (قوله أي المدة التي أن آحره) اعرض عليه من انموصل
لكونه اسما لاصفة لا يقتضي ذكر موصوف فيه فلا حذف هناك ولا شعر
المدكور اعناه من ايهام الموصول الحذف وقد يجب ان الحذف على قسمين
احدهما حذف ما لا بد منه في تصحيح القصد والآخر ما لا بد منه في تصحيح كسوف
الفاعل فيما ينسب للفعل مثلا وقوله يهدي التي هي اقوم من قبل الشئ ونظيره
مع يار الكنت كثير في ابوار (قوله ولا يقتضي العدول عنه)
قد سبق ما في اوائس الكتاب ان الطرف في امثاله ليس متعلق باسم لا والا كان
مشابها للقصد فحذف الصب فيه ولا يجوز سؤله على ان يقع بل متعلق
بمقدر والحر محذوف فارجع الى ما ذكر فيه ونس عليه من قلت سباني
ان هذا كله مع قيام القرينة فالاحتمار عن العتس على اظهار مقتضى
العدول قلت ان مقتضى قصد الاحتمار بالفعل لا يحدد صحة ذلك القصد
ولا ينجح انه غير لازم (قوله ومنه او انك هم المفلحون) اي من ذكر اسد اليه
لزيادة الابصار والتقرير قوله تعالى وانك هم المفلحون يجب ان يحذف
فيه المسد اليه يعني اسم لاشارة الثانية باعلام المفلحون خيرا عن اسم
اشارة الاول وفيه اشعار بان امرار من ذكر المسد اليه عدم حذفه مطلقا
سواء كان مسده عد حذوه مسدا اليه آخر ام لا (قوله كانت لهم الاثر)
قال الشارح في شرح الكشف كانت في موقع المصدر لقوله تامة والعاء
في هي رائدة والاثرة بفتح الهمزة والتاء التقدمة والاستبداد اسم من استأثر
بالشيء استنده وقوله في تغييره متعلق بمحلت او بالطرف الواقع موقع المفعول
اعني بالثانية وهي في الاصل الموضع الذي يشاء اليه اي يرجع اليه مرة
بعد اخرى ويقال تكرر مثابة لان اهلهم يصرفون في امرهم فميسرون اليه
ومعنى على خيالها على امرادها واستقلالها واصلة حواله يعني حول الشيء
وقعدت خياله وبجباله اي ماراة انتهى ولم يتعرض بتعقيد الفلاح فقبل
هو ابتداء اعني هي لرجوعه الى الاثر التي تصلح ان يكون عاملا ولك
ان تقول الاقرب حيث ان يتعلق بالصغير المستكر في اخر اعني تامة باعتبار
رجوعه الى الاثر ايضا كبل يلزم الفصل بين نظرف ومتعلقه بالاحبي
الذي هو اخر ولا يحتاج الى جعل المذكور مقصرا بمقدر فن الحز كاقبل
وحاصل المعنى ان تكرير اولئك اقدا احتصاصهم اكل واحد منهم على حدة

فيكون كل منهما ميراثهم عن عدايتهم ولو لم يكرر لزم منهم اختصاصهم
 بالمجموع فيكون هو الميراث لكل واحد (قوله حيث الأصـ مطبوع)
 لو بدل الأصـ باسمع لكان احسن إذ الأصـ لا يستعمل في حق إحدى
 تعني فلا يلزم انتفاء بقوله هي عصى عن المسائر (قوله هذا كله مع قيام
 القرينة) إذ يوهب في شيء من الصور لئلا كورة لكان ذكر اسمها واحدا
 لانفاء شرط الحدف لا تلك سكتة كما سكت مثله الآن (قوله ان يكون
 اخر عام النسبة الى كل مسند له و آخره) المراد العموم نسبة اخر الى كل
 مسند اليه ان يكون اخر منه كور في ذلك المقام صحتا لا نسب الى متعدد
 اما بعدم قرينة معينة واما معارضا العرائق ٧ واما ما ذكره رحمه الله في شرح
 المفتاح من ان المراد العموم النسبة الى كل مسند اليه في تلك الحالة اشارة
 واحدة بما يصح انصافه به في نفسه فله ان عموم النسبة لبعض ما يصح له
 مع ارادة التحصيل كاف في انصاف الذكر فلا وجه لقوله عام النسبة
 الى كل مسند اليه اللهم الا ان يقال ما ذكره حله من الحالات المقتضية لئلا ذكر
 فلا ينافي ان يكون العموم لبعض ما يصح له من المتعدد و ارادة التحصيل
 يعني من هذا البعض حانه مقتضية اخرى منه كره (قوله نحو حاق كل شيء)
 قد عرفت ان المراد العموم النسبة عمومها في المقام الذي ذكر وقد دل عليه
 في شرح المفتاح على ذلك وما اشعر به تنبيهه ههنا لا يكون عام النسبة
 بقوله حاق لما يشاء من ان المراد العموم النسبة عمومها في ههنا ما على ان
 الواقع في المثال خصوص اخر في نفسه فالمناسب للاحتراز عن الخصوص
 في نفسه هو العموم بنفسه فيبقى ان يوجه ان المثال لئلا كور كما هو حاصل النسبة
 في نفسه حاصل النسبة في هذا المقام فالاحتراز عنه ليس بملاحظة خصوصه
 في نفسه بل بملاحظة خصوصه في هذا المقام فصحيح ما ذكره الشارح من ذكر الجواب
 وادفع براد الفصل الخشبي (قوله والجواب ان مقتضى الى آخره) اورد عليه
 ان ذكر اسم اليه حيث يكون تصحيح الكلام لا لاختار امرائه عليه
 وقد تقرر بينهم ان بحث عم المعنى انما هو عن الخواص الرائدة على اصل
 المراد وسمي لهذا حريه بحث (قوله وحقيقة التعريف) حصل الدات
 مشارا به الى خارج قديمه اخرج بقوله مختص و يجعل قائده الاحتراز
 عن انصاف الرائدة الى ما يخص شيء فله نحو ان حل قائم ابوه واطي كان
 امثا ام حار ونحوه رحلا ونحوه رحلا والهاقصه ورحل واحد فانه هذه

٧ واما حله على ظاهره
 فيه ان عموم النسبة
 لتعدد مع ارادة التحصيل
 الى آخره فلهذه

الصغار تكرات اذ لم يسبق احصاؤه المرحوم انه محكم وموقوت رب
رحل كريم واحيد ورب شه سواد ومحمده لم يحرك لان اصغير معرفة لرحله
الى نكرة مختصة بصفة هذا هو اند كور في شرح الرضى على ما نقله
الماصل المعنى وفيه بحث من وجوه الاول ان معنى التعريف هو التعيين
الى الإشارة الى معلوم حاصر في ذهن سامع من حيث هو معلوم وان كان
مستلما في نفسه وهذا المعنى موجود في اصغير لعند اى النكرة فلا وجه
للحكم بكونه نكرة الثانية انه لم يعتبر مجرد الإشارة الى اخرج باعتبار
التعصيص الامير ابو الحسن الى حد التعيين مستند جدا على ان الفرق بين رب
شخص كريم واحيد وبين رب كريم واحيد تحكم بحث ادلا اعتبار بالتعصيص
اللفظي التالسان المعروف بلام اخفية اشارة الى حقيقة الغير الخارجية ومعنى
الخصوص فيها تكلف الرابع انه كثيرا ما عثر في انوائى ما لا يعترف في الاوائل
٧ من ذلك كل شاة ومحتلها بدهم ونى فنى هيئات و حارها ولا يحور
كل محلها ولاى حارها ادلا بصف كل واى ان معرفة مفردة كما ان اسم
التعصيص كذلك نص عليه ابن هشام في القاعدة الثامنة في اثبات السدس
من كتاب المعنى فلا يدل صحة رب رحل واحيد على كون اصغير نكرة
على ما شير اليه سوق الكلام على انالام صحة رب رحل واحيد عبد الجهور
وامتناع رب رحل كريم واحيد اما الاول فلان المذكور في كتب النحو وجوب
نعت محرور رب ان كان اسما ساهرا قال الدمامي وهذا مذهب المرد
وان اسراج واكثر التخرين وفي السبابة مذهب الصريين وحالف
في ذلك الاخفش والفراء والرحاح واساطير وحروف واماشق فما شير اليه
من القاعدة اللهم الا ان يثبت انه لم يرد في الاستعمال (قوله شاة وصعبة)
قبل هذا احتراز عن النكرات المتعصبة عند المحاطب نحو حادى رحل تعرفه
او رحل هو احوك لان رحلا لم يوصع للإشارة الى مختص وفيه نظرا لان الإشارة
فبادكر بالوصف اعنى تعرفه او هو احوك والكلام في الاشارة باللفظ اللهم
الا ان يقال الاشارة باللفظ الوصف له مدخل في تلك الاشارة (قوله تعريه
لاعادة المحاطب) جواب شرط محذوف والتقدير اذا عرفت مد كرفقول
تعريف السد الى آخره وكلا رداد اسد والسد الى تخصيص
ارداد الحكم بعد انما نسب العدها الى نفس الحكم وقياسق الى احتمال
تحققه تعسا في العبارة قبل لا يصح دعوى هذه القصيدة الكلية استفادة من نقطة

٧ مره انه اذا كان ثانيا
يكون ما نقله قد وفى
الموضع حقه فيما يقتضيه
فجاء التوسيع في ثانى
الامر بخلاف ما
بالتوسيع في اول الامر
فاناح لا يعطى الموضع
شيئا مما يستحقه

٦ واعلم ان القضية الكلية
الاستفادة من لفظ كما انما
هى باعتبار العال والالا
فيجوز ان يكون السد
من الموارد النسبية الى
آخره نفسه

كل حوار ان يكون اسد في الحوار البينة قد ايد فلا يكون مفيد العدا الحكم
كقول الناس هو الروح الذودون انراد حكم في قوله رداد احكم بعدما
يشمل لارم فائدة خبر ما حكم احدا كما صرح به لا احكم الذي من ذلك
اسد ايد والسد فقط على ما يبادر من الوقى وذلك لان تخصيص السد
واسد به كما يبعد بعد احتمال تحقق احكم الذي هو فائدة الخبر كذلك يبعد بعد
احتمال تحقق لارم فيه فيوجب كون افادته اتم فان لارم افادته في قوله ريد
يحاطه للنور بفائدة في احتمال التحقق بالمسة الى لارم افادته في شيء مما هو حود
والفائدة في افادة لارم في الاول اتم منها في اسى (قوله لانه وصي بخلاف
تخصيص اسكرة) يريد ان التخصيص والتعنى في المعرفة بحسب الوصف لانها
موصوغة لتعنى من حيث هو معنى بخلاف اسكرة فان مدلولها وان كان معينا
في نفسه الا ان التعنى ليس بمعنى وصفا (قوله وقد نزل اى اخطاب مع معنى
الى غيره) اشارة الى ان صير نزل راجع الى اخطاب ويحتمل ان رجع الى الاصل
اى نزل الاصل دهانا الى غيره ثم حوى المصدر على ما ذكره في شرح المفتاح
ان يقال لمعنى اذيق حاطه وهذا الخطاب له ولا يقال حاطب معه اللهم الا ان
يكون المقرب مستقرا اى كان مع معنى او الكاش معه فيسبى ان يجعل الكاش
معنى ما من شأنه ان يكون كالاكتفى على الدوق السليم وقوله الى غيره اى محالا
وجه الى غيره (قوله على سبيل اسد) اما اذا كان صير الحاطب واحدا
او منى فكون العموم على سبيل اسد ظاهر واما اذا كان جمعا فالظاهر ان قصد
غير اربعين انهم جمع الحاطبين على سبيل اشعوى لكن قيل لم يوحى في القرآن
ولا في كلام العرب امره بخطاب عام بصيغة الجمع وفيه نظر واعلم ان صير
الخطاب موصوغة بالوصف العام لكل معنى يمنع عن ارادة الغير حين ارادته على
ما هو المختار او موصوغة للمعنى كللى لكن بشرط استعماله في حركاته المعينة
فاخطاب ادله بقصد به المعنى يكون محارا على كلا التقديرين (قوله تناهت
حالهم المعطية في الظهور الى آخره) المعطية الشبهة الشديدة من طمع
الامر بالصم طاعة فهو طمع اى شيع شديد حاور انقدار ومراد المصنف
من الحال في قوله تناهت حالهم طاعة امرهم وقناعة شانهم ووصف
اشارح اياها بالصاعقة لبقاء على ما فيه من المروى في اثناء التمثيل للمجاز
العقلى من ان العرب اذا ارادوا المسألة في وصف اشئ يشقون من لفظه
ما يتبعون به تأكدا او تنبها على تنبيه كشر شاعر وامثاله ويجوز ان يعتبر

حذف النصف او حصة اى فصاعة حالهم فطبعة او حالهم الفطعة
 من حيث صدقته وعلى كل من التوجهات لا يرد ان بعض صدق اشراطية
 لا يقضى صدق انقده فصدق قوله وبتوى مع جوابه محذوف اعني رأيت
 امره ضيق ونحوه لا يقضى وقوع معدها وهو رتبة كل احد ليس على ثابة
 ظهور حالهم بل انما كان انصد بخطاب ترى ان المموم على كمال
 ظهور اشاعة حالهم لدلائلها على ان فصاعة حالهم لا يختص برؤية احد
 دون احد بل كل من يراه يراه فصاعة (قوله بعد انقضى) اذا العموم في المعلوم
 عما اعني ان اكرمه او احسن اليه اظهر من الاخراج في صورة الخطاب يدعى
 العموم الا ان يخص على خلاف بظاهر وتعين المعلوم عن اظهر بعبارة
 بعبارة اظهر المعلوم عنه اظهر من اكرمه المعلوم اليه ادى هو خلاف
 الظاهر فانه يخص كما ترى هذا وقد يوحده تطلق الطرفين بالاجراخ في صورة
 الخطاب بان افسد منه تحقق صورة الخطاب من غير تحقق معناه الحقيقي
 فكأنه من اكنى بصورة الخطاب من غير ان يوجد معناه ليقيد العموم
 اعني ان عرّب هذه الصورة عن المعنى الحقيقي ليقضى ان صدق العموم ولو كان
 الخطاب على معناه الحقيقي لم يأتى لنا هذا (قوله يشعر بذلك لفظ افتاح)
 حيث قال فلا تريد محط لغيره بل تريد ان اكرمه واحسن اليه فصدا الى
 ان سوء معانيه لا يخص واحدا دون واحد فان قوله فصدا بمنزلة قول
 المصنف ليقيد العموم ولا احتمال لتعلقه بغير لا يريد (قوله ما وضع لشيء مع
 جميع مشخصاته) ودلت بانهم لاحظوا الشخصيات بما يسمونه تصور الشخص
 عن وقوع الشركة مثلا فوضعوا القول لذلك اشيء مع تلك الشخصيات التي
 حصل هذا المفهوم الكلى مرآة للاحاطة فلا يبصر تفاوت الشخصيات
 زيادة ونقصا بحسب الارادة على تقدير تلجه ولا يلزم تعدد الازواضع
 ولا كلية الموضوعات كما توهم بعض اصحاب الخواشي (قوله لا احصاه اى
 المسد اليه) وقد سبق ان المسد والمسد اليه هما من اوصاف اللفظ ولاشك
 ان المحضر هو المعنى فقوله احصاه محمول على الاستحصاء او على حذف
 المضاف ولعل المراد باحضار المسد اليه ما يكون سبب للاتفات اليه في
 الجملة ولاشك ان النفس اذا سمعت اللفظ ملتفت الى المعنى وان كان احصاه
 فيها كما صرح به في حاشية انطالع فلا يرد انه اذا قيل جاء زيد حال حضور
 المسد اليه في ذهن السامع لم يوحده احصاه ولا ان اسمه اليه في قولك جاء
 زيد وهو راكب ان كان احصاه في ذهنه فلا احصاه ثاب بصير العاقل والا

لا فائدة في الاتيان بالصغير ولو قال بدل الاحضار للاحضار عنه نعم باسم مختص به
 لكان اظهر (قوله نفيه حال من مفعول امصدر) اي ملتصقا بعبء وشخصه
 (قوله انه يمكن احضاره بعبء اسداء بكل واحد منها الى اخره) قيل
 المعروف بلام بعد الخرجي وكذا الموصوف والمعرف بالاصافة اذا راى بينهما
 اليهود الخرجي يحتاج الى العلم باليهود وان سلم انه لا يحتاج الى تقدم الذكر
 فالاحضار في هذه الثلاثة يكون ثاب لا ابتداء كإعرابه واعتذر بان الاحضار
 ثاب التامض او يحسن اذا كان بعد الاحضار ولا يكتفى بكونه بعد الحضور
 في الجملة (قوله هذا القيد معنى عن الاولين) فيه بحث لانه اذا ترادف القيدان
 الاولان يكون الكلام هكذا وما هيبة لاحضار اسداء به في ذهن السامع
 باسم مختص به اي باسمه ايه فلا سمى ان قوله باسم مختص به يعني من قوله
 بعبء وابتداء كعبء واحضار معنى الرحل في قولنا رحل حامي له درهم باسم مختص
 لان لفظ رحل مختص بمرد لا بعبء بحسب الوضوح كما ان لفظ زيد مختص بمرد بعبء
 وانما لا يكون مختصا بوارد بل لفظ الرحل مرد معين من افراده من حيث هو معين
 وحينئذ يكون محارا ومضنا في الحقيقة وكذا المعروف بلام احسن في قولك
 ان رحل حير من امرأة مثلا مختص بالجنس لا بطلق على غيره بحسب وضوح
 واحد فلا يخرج بهذا القيد ولا بقونه ابتداء بل بقوله بعبء وما اجاب به
 الشريف في حواشي شرح انفصاح عن الثاني من ان المعروف بلام الجنس
 قد يقصد به فرد منه لا على التعمين بوضع واحد فيخرج بقيد الاحتصاص
 ايضا كثر المعروف والكلمات فيه نظر لان المعروف بلام الجنس حين ما
 يقصد به الفرد امشتر مستعمل في الجنس الموصوع له وانعقد الى الفرد
 انما يعمهم من الغرائخ الخارجية على ما يثبت في الحقيقة لا يعمل فليكن الكلام عند
 ترك القيد الاولين هكذا والعلية لاحضار المسند اليه في ذهن السامع باسم
 مختص بالمعنى اي الشخص اذ مع نصوره عن وقوع اشركة في دفع تحت
 لا ما مفعول سؤال الاعضاء انما يتوجه اذا كان فيه قيد من قبود التعريف على
 الواحد انتهى ذكر فيه معني عن قيد آخر مدكور فيه لا اذا امكن ان يقيد بعبء
 على وجه سقط الاحتياج الى قيد آخر واثبت قد تحققت من كلام الشارح
 ان صغير به في قوله باسم مختص به راجع الى المسند اليه لا الى المعين من حيث
 هو معين على ان في الصورة المذكورة ايضا اعتبار قد التعمين متحقق
 فلا عا ولا ولا بهذا التعريف ظهر ان قول الشارح في تقريره اسؤال لان الاسم

المخصص شيء معين ليس إلا العرفية سمجة واما مقتضى السوق فيقول
 لأن الاسم المختص باسمه (قوله فمما لا يسمي بذكر القيود إلى آخره)
 توجيه الجواب أن الاسم المختص بالاسم المختص في غير ما مر من اختصاص
 الاختصاص في جملة والرجح المختص به تعالى بطريق انعكاس والاستعمال
 وإن كان في الأصل موضوعاً لانداب الرجح التامة مطلق مع أنه ليس به
 لوقوعه صفة من الرجح لا يخرج قوله باسم مختص من قوله به انظر في
 أن مفهومه كلي في الأصل أو قوله ابتدأ انظر إلى الخصوص والعرض بحسب
 الاستعمال كما هو اندهر ولو سأل الاسم المختص بشيء ليس إلا العرفية على
 أن يراد بالاختصاص الاختصاص بحسب الوصف فيمكن العرض الأصلي من
 ذكر الفيدس السابغ تحقيق مداه النعمة بانه في انساب انهما بعد ما ذكرنا
 لذلك العرض اندا شرح ايها يكونها سبغ في اندا كرا حراج بعض
 ما يخرج بالمد الأخير وقد هت فيم سبق على انه ليس بمحدود ونداشره
 اليه من توجيه الجواب اني المدفع لزوم السداس احد الفيدس الأوبس
 اعني بعبه وانداء بخلاف ما وجهه به الفاصل المختص فانه لا بدفع استنداء
 قد الاندء اصلاً كما لا يخفى لا انه يلام اذا ريد بالانداء او ربما اندا كرا
 فامل (قوله لا ما فوض هدا موقوف إلى آخره) أي حرج الأمور اندا كورة
 بقيد الاندء موقوف إلى آخره وفيه بده اني بعد التفسير اندا كور ووجه
 المعدام اولاً فله لا بد من انداء الأولية في معنى الابتداء وقد فقدوا ما
 تاب فله لا بد من معنى احصاء انداء احصاء نفس بتقديم بحسب
 تفيد ذلك ما من مختص به لظهور ركائسه واما انك فمما اندا بده قوله ولو
 اريد بذلك إلى آخره لكن هذا الأخير موقوف على أن يراد بالاختصاص
 الاختصاص بحسب الوصف والافلا احصاء بالرجح احصاء باسم مختص
 وليس نفس لفظة توقعه على ملاحظة اعلة وخصوص الاستعمال
 ووجه توقف حرج الأمور المذكورة على تفسير انداء عند كرهه لو فسر
 بول مرة كما ذكره لشرح لم يخرج به تحقيقه في الاعتبار اسبق (قوله بعد
 التبا والى) التبا تصغير التي على خلاف نفس لا قياس التصغير ان يصم
 اول المصغر وهذا اني على قبحه الاصية لكرم عوضوا عن صم اوله
 برادة الالف في آخره كما مضوا ذلك في تفسره من الدنيا وديودناك والمعنى
 بعد الخط الصميرة والكبرة التي في فداة شت بهما كيت وكيت حذفه

الصلة بينهما لقصور العبارة عن الاخذ بوصف الامر الذي كنى بهما
 وفي ذلك من لخص امره بالحق (قوله وسواء ان وضع بينهما في شيء
 بعينه) فان قلت تعريف متعلق بغيره سبب بقوله ووضع ليس عمل
 في شيء لانه يدل على دخول العرف فيه وقوله هب وسواء انما
 وضع الى اخره يدل على خروج امره عنه فقد تنافض كلامه قلت انما
 من ان عرف سابق ان عرفه موضع بهذا عرضي سواء كان موضوع له
 كليا او جزئيا ومما ذكره هب وسواء انما وضع بينهما كلى يستعمل
 الى اخره بقرينة المقام فلا تنافض ثم كلامه مبني على مذهب مرجوح
 وان تحقق ان الموضوع عام والموضوع له خاص وهو عينات اني جعل
 المفهوم الكلي مرة بلا حمله عند الموضوع فبهم (قوله ولا يخفى
 على المتصفح) بل لو حده مذكرا، اولا وذلك لا قد الاندباء على مذكرا
 ههنا من يخرج من انصار ولا يكون لقوله اسم مختص فائدة سوى تحقيق
 المقام وانما على مذكرا اشرحه لاسم المختص وان كان محجوزا لكن
 يكون لكل من نفسين لتفسير بعد تحقيق المقام مقاس سبب انه احراجه
 لتقديمه في مذكرا على ان الاحتصار في العلم ليس في اول زمان ذكره بل بعد
 تذكر الوصف لانه مسوق لتقديم العلم به ولذا اعرض عن ذلك فالاحتصار
 اول زمان يذكر تحقيق في صبرى استكم والمخاطب ادل بغير سهم به الا
 التعيين فثبت من (قوله فهو قد هو الله احد) يختص ان يكون هو متدا والله
 حده وحدثا انما لا من الله ساء على حسن ابدال الكره الغير
 الموضوع من لفظة اذا سعد منها ما لم يستفد من المنكر منه كذا ذكره
 الرضى ويختص ان يكون صميم الشأن واحتمل حده ويعتبر الاحدية بحسب
 الوصف بمعنى انه احد في وصفه مثل النوحوت واستحقاق العادة ونظائرهما
 ونحسب الذات اى لا تركيب فيه اصلا وعلى الوجهين يظهر فائدة حل
 الاحد عليه تعالى ولا يكون مثل رب واحد (قوله والله اصله الآله حدثت
 الهمة وعوضت منها حرف التعريف) قبل علمه لما كان الاصل هو الآله
 معهما باللام يمكن حرف التعريف عوضا عن الهمة المحذوفة لاحتياجها
 معها في الاصل وحواله بعد تسليم عدم حوار اجتماع العوض والعوض
 عنه ان حرف التعريف في الآله من قوله اصله الآله من الحكاية لاسم المحكي
 ومراده ان الله اصله آله مكر كما ذكره في تفسير القاضى وانما دخل حرف

تأبىث ثروان صفة
مشبهة بمعنى كثير العدد
من الثروة بمعنى كثرة
العدد والاصل ثرووا
قلبت الواو ياء وادغمت
احدى اليائين في
الآخرى سميت الكواكب
المخصوصة بذلك لانها
دات الثروة **ع**
٩ الفلية قبحان تحقيقية
وتقديرية فالصقيفة
صبارة عن ان يستعمل
اللفظ اولا في معنى ثم
نقلت الى آخره
والتقديرية عبارة عن
ان لا يستعمل من ابتداء
وضعه في غير ذلك المعنى
لكن يكون مقتضى
القياس ان يستعمل لمن
الاول الصغرى وهو
صفة مشبهة لمصاصاته
الصاعدة ثم غلب على
خويلد بن نصيل ومن
الثاني الثريا ولفظة الله
على القول بانها صفة
في الاصل لانه الآله
يحذف الهمزة والتعويض
فقتضى القياس صحة
الطلاق على كل معبود
ويحق ٦

التعريف في حرم المبدأ افادة للمعصية كما في زيد الامير اشارة الى عدم ارتصائه
قول يسوبه انه يحور ان يكون اصله لاه من لاه يبه بمعنى تميز واختص
ووجه عدم الارتصاء مذكرة في شرح الكشف من ان كثرة دوران الاله
في الكلام واستعمال الاله في المعبود واطلاقه على الله رجم حاش استحقاق
من الاله ولو حرر حرف التعريف من احتكاك فقول لمصاف محدود اي
عوصت منها لامية حرف التعريف ادلاياك لاه كما صرح به النقطة
في ترجمه الهم الا على سبيل التدوير والاول هو الا وهو في هذا الوجه غير
كون حذف الهمزة على غير قياس ادقاس حذف الهمزة قبل حركتها
الى ما قبلها ونقل الحركة متوقف على وجود اللام المتوقف على حذف
الهمزة لان العوض لا يؤثر في الاله بعد العوض عنه فلو كان حذف الهمزة
بعد نقل حركتها الى اللام لم يلزم الدور (قوله ثم حمل عند) اي بعد حذف الهمزة
واما نقله قبل الآله معرنا باللام من الاسماء المتعدي لكر لا الى حد العيبة وقيل
هو ايضا عم له بالنقل لكن اريد تأكيد الاحتصاص بالنسبة لحذف الهمزة
وصار الله محدود الهمزة مختصا بالمعبود باحق قاله فن الهمزة وبهذا
عم تلك الدات اعني الآله قبل الحذف اطلق على غيره اطلاق النعم على
غير الثريا ٣ فيكون اللفظ تعميمية وبعبارة اخرى يطلق على غيره اصلا فيكون
الفلية ٩ تقديرية (قوله لاه واحد) اي بحسب دلالة اللفظ (قوله فيجب
ان يكون الاله بمعنى المعبود باحق) اي بقرينة المقام فان ابراء والحداد اما
هو في المعبود بحق وهو المقصود بمحصر الوجود فيه لكثرة العبوديات
الناطقة فلا يخالف ما في شرح الكشف من ان الاله بالتكثير بمعنى المعبود مطلقا
والآله بالتعريف بمعنى المعبود باحق فاه هالك يصدر بيان المعنى بحسب
الوضع (قوله في الوجود او موجود) اشارة الى ان حرم لا محدود والاله يدين
من محل اسم لا ولم يجعل الاله خيرا لان المعنى على بي الوجود عن آبهة سوى
الله لا على بي معارة الله عن كل آله وهو الذي يصدر استثناء الفرع الواقع
موقع الحرك لا يحق وانما لم يقدر ٢ اخرى الامكان او ممكن مع بي الامكان
يستلزم بي الوجود بدون العكس لان المقصود بكلمة اتوحيد هو اثبات
الوجود لله تعالى وصيه عن غيره واثبات الامكان لا يستلزم اثبات الوجود
واما الوجه ادى اورده الشارح في التلويح توجيه النبي تقدير في الامكان
وهو ان هذا ردا لخطأ المشركين في اعتقاد تعدد الآلهة في الوجود فبها

الواجب تعالى وتقدس
فهو من الاعلام الخاصة
بالنظر الى الاستحالة ومن
الاعلام العالية بالنظر
الى الاستدلال كذا في
شرح الكشاف للشارح
الحق

٣ وانما لم يقدر التجري
الامكان او يمكن مع ان
فيه ردا لخطأ المشركين
في اعتقاد تعدد الآلهة
على وجه ابلغ وهو
سلوك الطريقة البرهانية
لان بي الامكان يستلزم
بني الوجود بدون العكس
لان المقصود بكلمة
التوحيد هو اثبات
الوجود لله تعالى ونفيه
عن آله غيره واثبات
الامكان لا يستلزم اثبات
الوجود فان قلت فالكلام
لا يبي الامكان عن غيره
تعالى قلت ذلك النبي
مستدل عليه بدلائل اخر
وليس بمقصود بآيين
هنا على ان المتكلم لا
يدعون امكان غيره تعالى
بدون الوجود نفسه

يبحث لان رد خطئهم في اعتقاد تعدد الآلهة في الوجود بي الامكان ابلغ لما
فيه من سائر النشئة نسبة ما هو الطريق به برهانية فدل (قوله كما في لآفتاب
الصالحه نوح ووده) توصيف اعداء بمد كريس لتخصيص بل للكشف
والتوضيح لان لقب غير شمر مدح اودم مقصود منه قطع واما الكية
فهو غير مصدر باب اوام وما سواهم من لاعلام يسمى سما والفرق بين
اللقب والكنية باحقيقه فاشعر بعض الكية مدح او اندم كما في غصن وابي
ابنجل نابصر (قوله وفي شمر تمت ما اتي لهب) غير الاسلوب لان
انهم ههنا مقصود اليه في الظاهر واتخذ مجرد كون تقدم مقدم كية وقبل
بخطا بدلتهم فاعلم مسد ابيه في الحقيقة وسكر جهنم للتحويل كما في قبل
اي جهنم (قوله انقل من المروم ان يلزم الى حرة) سكر انقل عنه
معنى محذرى للعط اربلس معنى اتي لهب بحسب الوضوح ملائمة بل والده
وسمى في من البيان ان شاء الله تعالى ان الكية قد تكون مبنية على الحصر
و بالعكس (قوله انما هو بحسب الوضوح الاول) اعني الاصافي دون اثنى اعني
اعني ان اشارح في شرح انقلح في قوله تعالى تحت يدي اتي لهب
لم يطلق الاسم الاعلى لشخص يسمى اتي لهب لكن ينتقل منه الى ملزم
الله ينتقل منه الى الشخص ههنا عذرة في ذلك اشرح وعذره لا يست
قوله ههنا وهذا المروم انما هو بحسب الوضوح الاول دون اثنى فان المروم على
ما ذكره ههنا كان بحسب الوضوح الثاني سكر الوضوح الاول فيبي
ان يحتمل قوله ههنا انما هو بحسب الوضوح الاول على الحصر الاصافي
ليتلزم كلامه اي ليس المروم بحسب الوضوح الثاني فقط بل بحسب ان
يلاحظ الوضوح الاصافي ثم هذا معنى على ما هو الظاهر من ان مثا اشتهر
اني لهب يكونه جهنم ما عهده من المعنى الاصافي اعني ملائمة الله الحقيق
وما اذا حور الاشتهار المذكور مع قطع النظر عن المعنى الاصافي كما في نظر
حاتم على ما قرره الفاضل المحشي فلا احتياج الى توبيخ الوضوح الاصافي (قوله
و بحسب ان اعلم ان الله) انما اشتمل ههنا في الشخص المسمى به ينتقل الى
الشخص اي بواسطة ملاحظة الوضوح الاصافي على ما حققته مما ذكره في شرح
الافتاح ولا ينافى قوله سائر الا ان هذا المروم الى حرة واعتراض عليه ما عهده
شرطوا في الكية ان يكون مقصودا وهو المعنى الكافي والمعنى الاصافي وسيلة
اليه و تراهم كون اشخص ههنا وسيلة و وصف كونه جهنم هو المقصود

الأصلي و ما طائفي والآثان بعد حدا و احب ان توهم بعد انما اشاء
من العلة عن وجه العدول عن الاسم ان انكبه فلا حجة الى ان يعمل فهم
الوصف بعد اطلاقه على الشخص من قيس مستبعدات الزا كيب و اطلاق
انكابة عليه على سبيل التشبيه او استعمال معنى الكنية في مجرد
معنى الخفاء فتأمل بقى ههنا بحث و هو ان قوله و يجب ان يعلم الى
آخره ما قضى لما صرح به في البيان في انه تحقيق فوائد القبول المذكورة
في تعريف الحقيقة من ان القول يكون الكنية حقيقة غير صحيح لان الكنية
لا يستعمل في الموضوع له و احوال ان شارح ذكر في شرح المفتاح في
مفتح الاصل الثالث من علم البيان ان لهم في تقرير انكابة طريقين احدهما
انه استعمال اللفظ في غير الموضوع له مع حوار ارادة الموضوع له و ثانيهما
انه استعمال اللفظ في الموضوع له لكن لا يكون مقصودا بل يسفل منه الى غير
الموضوع له اللام المقصود فادكره الشارح في البيان متى على المذهب
الاول بناء على ان انصف مال الله كما اشر اليه الشارح في بحث انكابة
من هذا الكتاب وما ذكره في قوله و يجب ان يعلم ان آخره مبنى على المذهب الثاني
(قوله او ايها الاستداده) ذكر الشارح في شرح المفتاح ان الاحسن ترك
الايهام الى الاعلام و نحوه و عنه اطلق شارحه و قد بحث اد في لفظ
الايهام بكثرة سرية مفقودة في لفظ الاعلام و هي الايما الى ان الترتك
والاستداده في كونهما من الاعراض المطلوبة و ذكر والاحوال المتضمنة
له بحيث يكفي في اقتضاء اندكراهما حتى يتبين الحكم في الاعلام و نحوه
نظري الاولى و لو بدل لفظ الايهام لعلام لفت هذا الايهام (قوله و غير
ذلك) مما يثبت اعتباره مثل التبع على عدوة اصحابه بانه لا يتبين عنده
المسألة الا باسمه اندي بمحصه (قوله لان اصحابه يعرف مدونه بالقلب
و انعين) اشارة الى ان التعريف انما هو بحسب معرفة المخاطب و لا قال الاداء
المعرفة ما يعرفه بمخاطب (قوله ثم الموضوع و دو اللام سواء) خلافا لاس
كيسان و ابن اسراج فان دا اللام اعرف من الموضوع و هو الكو فيكون
صدهم الموضوع اعرف من دي اللام (قوله و بدا صحيح جعل الذي يوسوس
الى آخره) هذا انما يدل على ان الموضوع ليس ما عرف من دي اللام بناء
على ما قرر من ان الموضوع لا بد ان يكون عرف من الصفة او موصوفا
لها و لا يجمع اعرفية دي اللام كما هو مذهب ابن كبر و ابن السراج و كما به

في الكلام على ان انباء اعرفية رى كلام من الوصول ظاهر ويدا لم يقل
 بها غير من بخلاف العكس فالاستدلال بالآية ماضية اليه (قوله وتعريف
 انصاف كتعريف انصاف اليه) خلافا لمراد من تعريف انصاف اقصى من
 تعريف انصاف اليه عنه لانه يكتسبه ويدا بوصف انصاف اي انصاف
 ولا بوصف المتعبر (قوله مذهب وان تخصص نكوه مقصود بالث) اشارة الى انه
 لا يلزم في التعيين ان يصير حريضا حقيقا من يحصل خص الشروع
 (قوله لانه موضوع لاسان لا تخصص فيه) اي لما مر في اصل وصفه
 التعيين وان جاز ان يخصص بحسب اعراس كما في الصورة المذكورة
 (قوله لعدم علم المحط بالاحوال المختصة به سوى انصاف) الكلام على تقدير
 اقتضاء المقام كون المسند اليه معرفة والمقصود تعيين وجود التعريف
 كما اشر اليه الشرح في موضع البحث فلا يرد ان يقال جاز ان يجعل تلك الجملة
 صفة للمعرفة فلا يتعين ان الوصول بمجرى الجملة كاف في تقتضي فلا يوحى
 ان مدركه لا يقتضي كون المسند اليه موضوعا لحوادث ان يكون ما يجري
 عليه لموضوع نحو الرحمن الذي قدم عينه كريمة اذكر الوصول لما كان
 لازما لا يقتصر عليه مع افاده المقصود ارجح على ان امر الوصول لا محالة بما
 يكون على قسم من اقسام المعرفة غير الوصول فهذا ايماننا اذا اقتضى ان عدم
 خصوصية ذلك القسم والمفروض عدمه كما لا يخفى فتدبر (قوله انى
 كان مع امس رجل عام) ينقص يمثل قوله معصيا امس رجل عالم
 فلا بد من امر آخر يرفع طريق الموضوعية والظاهر ان مقتضى اما
 موجب او مرجح ولا يكتفى بمجرد الملازمة والاساسة (قوله نحو الدين في ديار الشرق
 لا اعرفهم ولا يعرفهم) هذا المثال صاهر في عدم علمهم معا وان جاز
 ان يلاحظ فيه تارة عدم علم المتكلم فقط وتارة عدم علمها كما بينى عنه الخبر
 والاولى ان يمثل عدم علم المتكلم بقولك الدين كانوا معك امس لا اعرفهم
 (قوله لقلة حدودى الكلام الى آخره) وانما لم يقل عدم التعرض لما لا يكون
 المتكلم او لكليهما غير غير انصاف به اذا لم يكن متكلم غير غير لا يأتى
 به حكم على الوصول شئ والاك ان الشئ معوم الثبوت عنه
 الوصول فيكون له غير محال الوصول غير انصاف لان اراد بالاحوال
 انى تسلب علم المتكلم هو الاحوال انى يصح اعتدالها في جانب المسند اليه
 عند افاده الحكم للمحاطب لتعيين المسند اليه غير ثبوت المسند اليه لا يصير

بانه اذا لم يكن المتكلم علم
 بغير الصلة لا يأتى منه
 الحكم على الوصول بشئ
 والا كان الشئ معلوم
 الثبوت له لان المراد
 بالاحوال التى فرض
 ان عدم علم المتكلم بها
 هى التى يصح اعتبار
 في جانب المسند اليه
 لتعيينه عند افادة الحكم
 للمحاطب و مفهوم
 الخبر لا يصح ان يجعل
 عنوانا للموضوع والا
 لفى الحمد فتأمل فنه

في الخبر اذا يصح جعل مفهوم آخر وصفا لغيره او ابدا لموضوع والالهي
الحكم فأمثل (قوله او استعمل التصريح بالاسم) فيه إشارة الى ان المراد
بالعرض ما يكون دائما على ايراد الموضوع سواء كان غاية يقصد حصولها
وقائده يترتب عليه كزيادة التقرير او لم يكن كهذا وهما بحث وهو ان مجرد
استعمال التصريح بالاسم لا يبيد اختيار الموضوع لحوار ان يصرحه لطريق
آخر لا استعمال فيه فلا بد من التصريح بشئ الى الاستعمال ليرجح اختيار
الموضوعية على ما سواه من حرق ثم قد ذكر رحمه الله تعالى في شرح
افتتاح ان الافتضاء يتحقق بمجرد الملازمة واماسة فلا تراحم في مقتضى
والمقتضى لكن لا يعني ان المناسب ان لا يعلق الافتضاء الا اذا كان مقتضى
رحمته في الجملة كما ينبغي عند قوله في مقتضى ذلك ان مقتضى ان مقتضى اعم من
الموجب والمزج المهم لان مقتضى المرحم بالاضافة فكذلك كان لمقتضى
اليه اكثر كان لافتضاءاته وافر (قوله اي تقرير العرض الى آخره)
وجه تقديمه على القولين الآخرين ان المقصود من استكمال هو العرض
المسوق له وكل من السد والسد اليه لافادة ذلك المقصود فحسن التقرير
على تقريره اولى (قوله وورد حكاه شريح) وهي ان رجلا اقرعه شريح
شئ ثم انكر فقال له شريح شهد عليك ان احت حالك اثر شريح
انطويل ليعدل عن التصريح بمسألة الحق الى المنكر يكون الاسكار بعد الاقرار
ادحالا للمعنى في رتبة الكذب فهذه الحكاية متبعة باستعمال التصريح
فان جعلت الآية مثالا لزيادة التقرير واستعمال مع كل نظم الكلام
رصيا وان خضعت بزيادة التقرير كما توهم وقع من الحكاية ومعلقه فاسل
احسن ان قلت ليس في مظهر يجب استعمال فكيف يصح جعل الآية
مثاله قلت استعمال تصريح اسم المرأة في الحكم بالزوجة والاحتياط
في طلب الموافقة (قوله ولقد نهرت مع العواء نهرت بالو) اي صرخت
بها الماء في البر وحركتها جملي و لغوة جعوا و الاسماء اخرج المشبه الى
المرعى والمرح امان لاسم و الفتح معنى اسفر والاضافة من اضافة نصف الى
الموصوف و قيل شرح المثل بمعنى نظر السريع الى ما وقع المقصد
عليه من قوته امر سريع اي سريع كذا في النديون وفي صحاح باقصة سرحة
وسرحة اي سرعة والعصرة بضم العين والصاد الملهمة ما ليس من

عصر العيب ونحوه والمراد احصوا واجلصوه لانهم نفتح الشهرة لانهم كذا
في ايدى ان في الصحاح انه حرره الانمو حاصل المعنى صاحب مع العواء وسعيب
في تحصيل لهات هوى النفس حتى بلغت اقصى ما سمع الابرار في شدة معاجلات
ووقفت ان حاصل ما سمعت كان انما وضلا لا وذا و لا (قوله من الذين تروهم)
البيت تروهم بصمة الخطأ من الاراء التي تعدى الى شدة معاجيل هو اثر
وايد وهو لا يستدرك ايضا وان جار اصحح بان يكون الرؤية بمعنى الاعتقاد
والقليل ما يحده الانسان من شدة العيظ وحرارة العطش والصرع في اللغة
اللقاء على الوجه للاهلاك فالهلاك فيما عمن فيه امر حقيقي او عبارة عن
هلاك الاموال او عوارض النفس كالامراض على حيل المصار فاشتر الى
الاول بقوله اي نهكوا واي الذي بقوله او تصبوا (قوله وحواله ان العرف
وايدوق اي احره) وقد احسب ايضا ان اسببه على الخطأ الذي ذكره هو
اما ان يحصل من ذكر النفس اشعر الخطأ او بهم في العرف خطأ الصاط
في هذا النص من مثل هذا الكلام وصلى كلا اغديرين لاحقا في لروم نحقق
الايمه وهو انكاره مع اثبات انسيه اندكوه متدافع وان ان يحصل من مجموع
الكلام فيرد عليه ان الكلام في معنى الموصولية ومقتضياتها لا في معنى
الكلام الذي فيه الموصول (قوله ٧ الى وحدها الخبر ان حرى) على طاهره مساء
على ان النساء طرفا واحسا باعتبار اضافة الى ماله طرف واحساس اعلى الخبر
او على ان المراد انوجه الذي بين احس اخر عليه فالصاف في قوله فان
في ايماء الى ان اخر المتى عليه او من حسن العقبات محذوف اي الى
ان مساء الخبر ايماء الموصول اذا كان مسد اليه اي الخبر من حيث ايراد
المتكلم وناؤه اياه على اسد اليه كما قيس مثله في تعريف انهم يحصل
صورة اشئ وتعريف النقطة بتفصيل عدم الانقسام فلا حاجة الى
اعتبار حذف النصف في الثاني (قوله كالارض صديق عم الدبع) وهو
ان يجعل قس النحزم لفقرة والبيت مبدل عليه اذا عرف الروى نحو قوله
تعالى وما ظنهم ولكن كانوا انفسهم يظنون (قوله الى التعريض بالتعظيم
الى آخره) اعترض عليه القضاة الحشوي بان حصول هذه المعاني

٧ قوله الى وجه بناء
الخبر ظاهر قوله فيما
يبقى فان فيه ايماء
الى ان الخبر المتى عليه
امر من حسن العقاب
وتظاير مبدل على
ان المراد هنا الى
وحده اخر المتى وانما
قدم البناء اشارة الى
ان ايماء الموصول
الى الخبر من حيث ايراد
المتكلم وبنائه اياه
عليه كما قيل مثله في
تعريف العلم بحصول
صورة الشئ نصد

أتى حمل الأبناء دريعة أيها يحصل ملائمة بمعنى المذكور كما إذا أحر
الموصوفين وبذلك الوجه لا يتغير بتغييره فلا يتغير جعله دريعة أيها أحيب
أن هذه المعنى يمكن تخصيصها من مجموع الكلام ومن نفس الموصوفين مع
صلته والاول هو المعنى عن اعتبار الأبناء واما الثاني فهو موقوف على
اعتبار الأبناء فقط مثلا تعلم شعب عليه السلام على وجه التعريض يحصل
من مجموع الكلام أعني من سنة خبر أن إلى مكديته ولا حاجة في ذلك إلى
عبار الأبناء ومن نفس الموصوفين أيضا بأن يعتبر إمامه إلى أن أحر من
حسب الحجة والخبر أن فتوى من ذلك إلى التعريض بتغييره ولو لم يعتبر
هذا الأبناء يمكن أن يصل إليه من نفس الموصوفين كما لا يخفى ولا شك
أن الكلام في معنى الموصوفين لا مجموع الكلام الذي يكون الموصوفين من جلته
مادة الاعتراض (قوله فاشكل عليه الأمر في محو الذي سمى إلى آخره)
حاشا على المصنف أن يفتي بأن مراده من العلة علة الأسد أحر أي الشدا
بأنه عليه لا علة لثبوته فلا إشكال كما فصله وفيه بحث أما إذا قلنا أنه لا يريد
بأنه إلى علة ساء أحر الأبناء أن ذات العلة فيه أنها مصرحة بها فلا
يخص الأبناء وأما يريد الأبناء من عندها من جهة أن ترتيب الحكم على المشرق
وما في حكمه بعد علة واحدة فيه أن ذلك الترتيب إنما يدل على علة
المتحد ثبوت الخبر لا لآله وأساده على أنه يعوق حشد جعل الأبناء دريعة
إلى التعظيم مثلا لأن التعظيم إنما يوصل إليه بذكر العلة كما اعترف به بعض
سواء أوصى إلى العلية أم لا وأما تأييد فلا الظاهر أن السامع في نفس الأمر
على أنقذ الخبر في قوله تعالى (الذين يكبرون) الآية بيان سوء عاقبة
المستكبرين وفي قول الشاعر (الذي يملك أسماء) أثبت بيان رفعة شأن
الشاعر وهكذا في السابق لأنه لما لاحظنا شككم استكبر الكفار بحث مجرد
ذلك على ربط دخول جهنم بهم ولا حظ بملك سمى من مجرد ذلك
على ربط ببيت الشرف له قال هذا بعيد جدا كما لا يخفى على المصنف
فأما (قوله ومن الناس من اتقى أثره إلى آخره) إرادته العلامة المتردى
وقد بهما في أوائل تسميم الأسد أي الحقيقة واليغار أن التارح المحقق
يعتبر في مثل هذا التركيب مضمون إيثار والمحرور متداوما بعد خبره أي بعض
الناس يقول كذا لا ينعكس حتى يرداه لا يتصور لأن هذا الإحصار فائدة
ويمكن أن يجاب في هذا الحمل بوجه آخر وهو أن الإحصار بالعضية للذهب

واستعظم ان يختص بعض من الناس باتباع غيره في مثل هذا الكلام فانه
 يبقى الانسانية بحيث كان معنى ان لا احد من تصعبه من حسن الناس
 لكن بوجه صحة هذا توجيه لا يترد في جميع اوضاعه كما لا يخفى بخلاف
 التوجيه الذي ذكره الشرح (قوله وسوق الكلام سادى على هذا هذا
 الرأى) رانما نعلمه سم واسم الاشارة القريبة في قوله بمنعرج على هذا
 الاشارة البعد في قوله وان يرمى ذلك الى جعل المسد اليه موصولا
 يكاد يصرح بالاشارة الى الامة (قوله وعوض غير مشاهد) في اشارة
 الى ان حق ترفيع تقدم المحسوس على المشاهد وان تبع انقوم في العكس
 حيث فان الى مشهد محسوس وفيدل به بعدم امشاهد على انه يكون
 وحده لا شذذه على معنى محسوس ثم ذكر المحسوس دهالوهم ان يراد بالمشاهد
 المعلوم به لكن اذ استعماله فيه ولو يجر (قوله واما العرض اموجه
 او ابرح فقد اشار الى تفصيله في آخره) فيه نظر لان كل ما اشار اليه انصف
 غرض من رجم لا موجب ثم قد اشار الشرح به في آخر انتمت حيث
 قال او لانه لا يكون طريق الى احصائه سوى الاشارة الى العرض الواحد
 اللهم الا ان يقال فصد اكل التغير عرض موجب فنامن (قوله من بدل
 شين) شين بن ثعلبه وبن رهن فينبال صكدا في القاموس والذى
 في الصحاح وشيان حتى من دينار بكر وهما شيانان شين بن ثعلبه وشين
 بن رهن بن ثعلبه وقد حور ان حتى في انفسه على شكل الخمسة ان يكون
 وبن شيان فعلا من شين يثبت وان يكون فعلا من شين شوب
 ليعرف او او بعد فقهه به كافي ميت وهما قوله من شين شيان اما حذر
 نال او حال على سبيل التداخل او الترادى و ما جعله طرفا هو ان ينفذ به راد
 اى يشار اليهم فليس محسوس لان مقدم المدح يقتضى ان يثبت لمدوح الفردية
 في المحاسن بالقياس الى كافة الناس لا بالقياس الى بدل شين هذا كما لا يخفى
 الا ان يلى الكلام على ادعاء شهاب ان بدل شين محذور عن مواهم بالمحاسن
 فننصر (قوله وهما شجران سارية) يمكن ان يقال انهما من شجران مع ان
 الفصل بتحقيق الالام واسم نوع من اشجار فالاول شجر السدر ابرى
 والثاني شجر القصب وهو شجر له شوك عظيم وانعرد الصفة والسمة ايماء
 الى ان المراد الفصل والسدر القدس حكمه على بدل شين فانهم مقيمون بينهما
 فردان من حيث انوعين يعنى انهم كانوا كذلك في بعض الامر وهذا كما تقول

رأيت رجلا اذا رأيت رجلا (قوله وهو رائد على اصل المراد الذي هو الحكم الى آخره) هذا يشعر بان رائد على اصل المراد المحبوب عنه في المعاني لا يلزم ان يكون رائدا على ما يصدره الوضوح واللمع فهو مع ذلك يشعر به فلا تعبد له في تقرير السؤال عدم تفهيم تعين نظر عم معاني مما تقرره الوضوح واللمع بانه بحث عن رائد على المراد من لرومه والحق ان العرب والعدوان واثبتوا ان جعلت داخلية في معنى اسماء الاشارة كان هذا بحثا هو يورد ذكر توطئة لم يتفرغ عليه من مدحنا اخواص كاد كره في الجواب السلي و ان جعلت خارجة عنها بقصد هذا المعنى بحسب مائة الاشارة في قلة الحروف والكثرة واثبتوا كل من غير المعنى (قوله عقب اشار انبه وهو الذي يؤمنون) قبل عليه ان الذين يؤمنون من جهة ما يدل على الاوصاف فلا يثبت ان يجعل مشارا اليه لعدم صحة اسمعيب بل انما يثبت ان يقول وهو المتقون احبب بان المراد ذات الموضوع من غير ملاحظتها بمصون الصلة بقرينة عدم الايمان من جهة الاوصاف انني عقب بها المشار انبه وانما يهتدى عن تلك اموات نفس الموضوع نفع ذكره بدون الصلة واما عدم حمله المشار اليه هو المتقين فـ على ان الذين يؤمنون يمكن ان يجعل مقطوعا عن المتقين على سبيل الانساف مرفوعا بالاسماء مجزا عنه باؤثبات على هدى وان يجعل جاريا عليه كاد كره في الكشف على التعديل الذي يحسن ان يجعل الاشارة الى احدهما اشارة الى الآخر من غير تكلف لان الصفة والموصوف في حكم واحد واما على التقدير الاول فليس بذلك احسن لان المراد بانشر انبه هو المعنى الذي يشير باسم الاشارة الى لفظه كما ينبغي عنه قوله عقب اشار اليه ما وصفت وذلك المعنى هو معنى الدين يؤمنون لا معنى المتقين وان اتخذ في الواقع ذاتا فثبت مل (قوله اول نحو ذلك) عقب على قوله لانه وذلك مثل ان يقصده تحجيل المحاطب والاستهزاء كما هو كماله محاطا لا معنى هذا يشير الى ان المحاطب يدركه بالحس حق تحجيل هو مستهزئ به بسب عدم قدرته على ذلك ومثل ان يقصده شدة ذكاء المحاطب وقوة ادراكه كقولك في مسألة يحير فيها المقول هذه المسئلة بحقيقة عدك تشير الى ان المسئلة التي تحير فيها المقول كالحسوس امثله هذه ونحو ذلك قال الشارح في شرح المنقح واما يجب التنبيه له ان ما يورد في امثال هذه النقاسات من الآيات والامثال امثلة لا شواهد حتى يتم باحتمال العبرانية لا امتناع في جمع مشوا واحدين كثير من الالف والاعراض

وقوله عطف الى قوله
على ذلك لم يوجد في
بعض (النسخ)

حتى يتوهم احتمال
(نسخة)

فان مسمى تلك الاقتصار وكون انما صكيب يدكر من الاعراض
على مجرد اساسات والافق من البشر ان مقصود - ابتكار - نسب ايده من
الاعبيات ان يثبت على هذه الكت هذه مواضع يقع (قوله واحد اكل
او اثنين) الظاهر انه اراد فردا واحدا وفردين وافرار كايمل عبده قوله
في شرح المفتاح واما ان حصه معينة من احببه فردا او فردين او اكثر فعبه
من جهة ادالظ هو ان الفرد هو المركب من الشيعة بكلفة وما يصم بها
من اشخص لا نفس الحقة والعروضة الا ان يحمل الحقة في سق على
المجموع المركب مجازا من قبل اطلاق اسم اخره على الكل اذ قد
تقرر ان معهود في العهد خدشي هو الحقة مع العوارض فحينئذ لا تنبج
في قوله واحد اكل الى آخره (قوله او كنه) قال بعض اصحاب اخواني
اراد بالكيفية معناه المعوى اي معان اصرح لامعناه الاصطلاحى اعنى
ذكر اللام واردة المبروم او عكسه وفيه نظر من هو من احد قسمي الكتابة
المطلقة وهو كنهه المنسوب بها مبر صفة واذنه وهو ان يعين في صفة من
الصفات الختص من موصوف معين يدكر تلك الصفة يتوصف بها الى اوصوف
قال التحرير من لصفاء الحقيقة بالذكر كذا اشار اليه بقوله لكن التحرير انما
كان يدكر يعنى ما كان التحرير مختصا بالذكر غير ان المطلوب كان هو
الذكر وهو ليس بذكر صريح بل ذكر مدعو وهو التحرير (قوله او بلاشارة
الى نفس الحقيقة ومفهوم السمي الاضافة اما من قبل اضافة الصفة الى
الموصوف ٧ او ساية اى مفهوم هو مسمى الاسم الفرد من اللام ثم اقتضاء
الاشارة الى نفس الحقيقة التعريف باللام انما يظهر اذا لم يوجد غير الجنس
ولا فعبه ايضا اشارة الى نفس الحقيقة لكن بحوهر اللفظ لا الآله (قوله يعنى
يطلق المعرف باللام الى آخره) دفع لم يقدر من صاهر قول المصنف وقد
تأثى بواحد الى آخره من ان المعرف باللام حقيقة في العهد الذهني مستعمل
في مجموع اناهية والعوارض فهو من قبل اطلاق اسماء واردة الخاص
ووجه ادفع ظهر من كلامه (المتحدة) اما على صيغة اسم الداعى من الاتحاد
بالحاء والدال المهملتين كما يعنى عنه قوله فعبه اتعبد باعتبار الوجود او على
صيغة المفعول من الاتحاد بالمحتمتين ومعناه واصح بقى هها بحث وهو ان
مدلول الاسم لما كان هو الفرد المشرع عند اشاره كما سيصرح به ولا شك
ان مدلول اللام هو الاشارة الى مدلوله صحيح الاشارة نفس الكلمة اى الفرد
المشتر واطلاق المعرف باللام عنه من حيث هو حقيقة فاقى حاجة الى

قوله قال بعض اصحاب
اخواني الى قوله بل هو
من احد قسمي الكتابة لم
يوجد في بعض (نسخة)

٧ ولا يندج في الاضافة
البانية كور السمي اعم
من المفهوم لان المفهوم
نفس ما وصع اللفظ بأرأه
دون الافراد والسمي
يعمهما كما لا يندج فيها
الفضة اعم من الخاتم
في حاتم فضة منه

فاى حاجة الى ما ذكره من
القرينة فتأمل (نسخة)

اعيان العربية الى حقيقة باعتبار بوجود فامل (قوله فبعض التعدد باعتبار
 الوجود) انما جاء التعدد باعتبار ان المراد انفراد المنبر الذي يصح ان يكون
 هذا وذلك لالتمين الشخص (قوله واليه اثر قوله وهذا في المعنى كالمكره)
 اي ان يكون المحرود في الالام سبعا في العربية سواء (قوله حتى تكلموا ما تكلموا)
 حيث قالوا الحضور الذهني معتبر في معنى دون المكره وقبل حيث قالوا
 بالمعروف ما وقع صفته من المحل (قوله كما يتغير به بظهر لفظ الابصار) حيث
 قال والمعروف باللام فديني بواحد باعتبار عهديه في معنى بعد ان قال
 وان كان باللام فاما الاشارة الى مفهوم منك وبين محاطك واما لارادة نفس
 الحقيقة (قوله يعامل معاملة المكره كثيرا) واعلم ان المصدر اي بس فيه شائنة
 الوحدة كد كرى ور حسي و شري اذا عرفت بالام الجنس وقصد بها
 الى الماهية من حيث هي لا فرق بين معرفتها ومكرها الاعتراف ان في المعرف
 اشارة الى حضورها دون المكره على قبس ماسبق في اسم الجنس المكر
 والمعروف بالام ان عهد الذهني فكما يجوز ان يعامل المعروف اذا
 اريد به انفراد المنبر معاملة المكره كما هو المشهور بمعنى ان يجوز ذلك في هذه
 المصادر الا ان ورد في الاستعمال غير محقق بخلاف الاول فانه مشهور (قوله
 ولقد امر على التيم بسبب آخره) فصيت ثمة فقت لا يصبى ثم حرف عطف
 اذا لحقها علامة التأييد يختص بعطف المحل وقوله لا يصبى بمعنى لا يربى
 بل يريد عبرى من عاى اي قصده وارادته ولا يصبى الاشتغال به والانعام
 منه من عاى في الامر اي اهمى واثمة ثم في التثان تعاضل الامر من اعنى
 المرور والامضاء كان الثاني اعظم من الاول تشبيها لتساعد ما بينهما
 في الفضل فاعلم ما بين الحادثين في الوقت (قوله لا توقب ود) اي لا تعين
 يقال وقت اذا حدد وفيه فان تعين الحوادث بالاقوات وحاصل المعنى انه
 لم يرد بالدين التعمت عليهم فوما باعتبارهم فصيح توصيفه بغير مع كونه مكره
 وان كان مصافا الى المعرفة لتوعله في الانعام وقد يحمل غير معرفة ما على
 اشتها المسم عليه بمصايرته للمصوب عليهم فيعرف حيث كافي قوالك
 عليك بالحر كة غير المكون هي هذا الوجه ايضا يصح حمله وصفا
 للوصول سواء كان فيه توقفت ام لا (قوله فقت بل حقيقة) حقيقة حرم مستأ
 محذوف والحكمة عطف على مقدر اي بس هو المحر كما قيل بل هو حقيقة
 واعتبر من علمه بان الموضوع له الذمة المطلقة والمستعمل فيه هو الماهية

المحلوطة ولائق في تعاريفهم فسعى ان يكون محاراً واجباً من مودوحه
هو اياهيه لا بشرط شيء وهي تحقق في صلب الالهية المخصوصة بمسعى
فيه ليس الالهية لا بشرط شيء وانريد ان يشر انهم من مودوحه وانما
سمى معهوداً باعتبار مطابقة مذهبيه معهودة فله عهديه بهذا الاعتبار يسمى
معهوداً ذهب هذا (قوله) وبتصريح عدائي تحت الاستدعاء (ذكر هذه انه
اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل - عشر عمومه فهو
ليس من الجواز في شيء كما اذا رأيت ريداً فقت رأيت الماء اورحله منقطة
السان اورجل لم يستعمل الا بموضع به لكن وقوعه في الخارج على ريد
وكذا نطق الانسان في قول الانسان حيواناً مطلق بهذا الكلام يدل على
ان العلم اذا اطلق على اخاص باعتباره خصوصه يكون محاراً (قوله دليل
صححة الاستدعاء) قال بعض اصحاب اخواني صرح انشراح في خواشي
الهدية من الاستدعاء لا يمنع كون الالهة الخمس لان مجرد انهم والناول
كاف في صححة الاستدعاء وهذا المعنى حاصل في الخمس ايضاً والله اعلم (قوله
ومنه كل مصداق انكره) مصداق حال من كل لاه فاعل في المعنى اني يملكه
كل هذا على مذهب الجمهور وانما اذا حور الخال من حرم انشراح فالامر
ظاهر ومائدة التعيد انه كان مصداقاً الى معرفه كان العاكس كونه لاحاطة
الاجراء لا الافراد كما ينبغي ان شاء الله تعالى (قوله وحواله ان الاسم الى آخره)
كان الاظهر ان يقال في جواب السكاكي ان اردت بعدم التغير عن تعريف
العهد عدم الامتياز مطلقاً فبالارادة مجموعة كيف وانشار اليه في احدهما
هو الحقيقة وفي الآخر الخصة وان اردت عدم الامتياز في معنى التعريف
فالتفاهة التالية مجموعة وكيف الامتياز في معنى التعريف ولا معنى للتعريف
الا لتعيين والاشارة الا ان الشرح المحقق سلك بجادة التحقيق وسكت
عن التزديد اعتماداً على ظهور انهم مادعوا الفرق بينهما لا بحسب الاضافة
حيث قسموا التعريف الى تعريف الجنس وتعريف العهد وبنوا الخصر
ليهما بان المشار اليه ان كان هو الخصة فتعريف العهد وان كان الحقيقة
فتعريف الحقيقة فكانه جعل عدم بطلان التالي على الشق الثاني ظاهراً
مفروضاً عنه وهذا لم يتعرض له وبهذا ظاهراً ان اعتراض الفاضل المحشي
ليس بقوى فتأمل (قوله وهذا المعنى غير معتبر الى آخره) اورد الفرق بين
المعرفة والتكررة مع انه بصدد الفرق بين المعرفتين اشارة الى جواب سؤال

هذه الحاشية والخاتمة
الآية تهم توحد في أكثر
السخ

مقدر وهو انه لا كان الحضور اندهى غير معتبر في اسمه الاحساس ومعتبر في
المعرف بلام الحقيقه لم يعتد ادخال لاه حقيقه عليها لانه جمع بين التبيين
فانبر الى دمه بان عدم اعتبار الحضور من اعتبار ابعده وانما المرافاة
بين اعتبار الحضور وعدم رده لا غير (قوله واستغرق المفرد اشمل) قد
سبق تصريح اشرار بان اضافة المصدر بعد الحضر وحقن هالك ان
مباه كون المصدر انصاف من صيغ العموم فهذه القضية كلية لا مهمة كما
توهم ولذلك تبين وجه الاعراض الآتي ثم عذرة افتتاح مشعر تحريفة
الحكم حيث قال واستغرق اشمل يكون اشمل كما حقيقه اشرار هاء ومن
لم يفرق بين العرتين فقد قال ما قال (قوله دليل صحة لارحام في الدار الى
آخرة) اقتصر في البيان على ذكر الجمع لانها حال انني مضموم بعكس لال الجمع
قد يطلق على لاسين مثل وقد صحت قولي كما بخلاف العكس (قوله اهل
دالمعي وقته ترا ان آخرة) ولا تفتنه مضمون صر المعنى انزل ووفيه على مضمونة
المجهول اي حقيقته وامني يا اهل دار النزل وقاكم الله من جميع الشرور وقد
يقال عود الشر به على تاويل وقته بانني اي لا اصابكم وابقية المنفعة
بذلك اعادة التي في قوله ولا تفتنه (قوله ومقدرة نحو لارحام في امدار) اشارة الى
ماد كره انصاف في توجيه به اسم لاهه اراكال مقردا من انه مضمون
المعرف اعني من وهذا ظهر ان لا المنفعة ليس ليس من في الاستغراق
كما ظله في الكشف وان قيد لاه التي في الحفس في قوله وان اورد البيان الى
آخرة للاحتراز عنها (قوله واقتل ان يقول بوجه ان آخرة) قد تحققت
ان القضية السابقة ظاهرة في اسكينة وان الاعراض منى عليه وفي قوله
لوسم اشارة الى مع كفاها بالاصل انحش مؤنة تفرسه وقد تقررا منع اشارة الى
بوجه آخر وهو ان يقال ان ربه رخلو رجلا عامان فهو ظاهر الفساد
والالكان لارحام ولارحام في انهم وان اريد انني رخل عامان
فلا يلزم الا ان يكون في المفرد اشمل من في الجمع وهو لا يلزم ان يكون المفرد
اشمل من الجمع وما كان حواه ظاهرا ان يقال ان ربه رخلو رجلا عامان
في حكم التي والمفرد اعلم واشمل بمعنى انه يقول في حكم التي ما لا يتوهم الجمع فيه
بادر الى التسليم ولم يصرح بانني والمراد بقوله فلا تسلم دلالة في المعرف باللام من
في صورة الآتات وانما لم يصرح بذلك اعتمادا على ظهور ان الثمر لا الاستغراق

وبعد اليك المذكور
قد وقع الليل الذي كثرها
الى ذراكم شعنا مغبرا
وه
الاكعهار العوسى
وشدة الظلام

في صورة اسى مستندة صامع لاستفادة الاستعراق من التكثير في مباح
الى (قوله وهذا صحيح بلا خلاف جازي القوم) في قوله مع امتناع
قولك جازي كل جماعة الى آخره فيه بحث لا المحققين من اصحة حملوا
قولهم له على عشرة الا واحدا وقولهم صرحت ريدا الاراسه من الاستثناء
التصلي فظهر بهذا انه لا يشترط في الاستثناء التصل كقول المستثنى
من افراد المستثنى منه بل يكفي كونه من احرائه فلا بد من صحة استثناء الواحد
عن الجمع احراف باللام الاستعرافية على ارادة كل واحد واحد وهذا ظهر
ان امتناع المثال المذكور مجموع والافلا بد من وجه التفرق منه وبين المثالين
الذين حور فيهما الاستثناء انحصار مع ان المستثنى ليس من افراد المستثنى
منه في شيء منهما وعامة ما يقال في وجه تفرق ان احكم اما بالظن ان احرار
المستثنى منه او اني حرثانه فلا يستثناء المتصل في الاول بالنسبة الى كونه
المستثنى حره وفي الثاني بالنسبة الى كونه حرثا فقولك له على عشرة بالظن
الى الاحرار فيصح ان يقال الا واحدا على الاستثناء انحصار وقولك جازي
كل جماعة بالظن الى الجريبات فلا يصح الا ردا على ان الاستثناء المتصل
لان حرثي الجمعه جماعة فليقل (قوله فليقل في احرار) اشارة الى مع
ما سبق من ان الجمع لا يقتضي الاحتياط المجموع حتى ان معنى جازي الرجال
جازي كل جمع ولعل وجهه ما اشار اليه الترميز حيث قال هذا المعنى
يستلزم تكرارا في مفهوم الجمع المستغرق لان الثلاثة مثلا جماعة فيدرج
فيه نفسها وحره من الاربعة والخمسة وما هو فهما فيدرج فيه ايضا
في صحتها بقول الكل من حيث هو كل جماعة فيكون معراني الجمع المستغرق
هو اعتراف كل واحد منهما ايضا لكل تكرارا محصا ولذا ترى الائمة يعصرون
الجمع المستغرق اما كل واحد واحد وان المجموع من حيث هو مجموع
هذا ماد كراهة ما صلا المعنى وفيه بحث لان مثل هذا واقع في التبرين نحو
كل حرب تدبر فرحون وكلما التي فيها فوج وكلما دحنت امة لعب احتها
الى غير ذلك فلا وجه للعدول والتعصيص ان يقال ان اريد بمرور التكرار
في مفهوم الجمع المستغرق لروحه في المعنى الحاضر في ذهن الحكيم على معنى
انه يلزم ان يلاحظ الحاكم ثبوت الحكم للتلازمة مرارا متعده تعصيفا فهو مجموع
وبو سلم فقد يكون الملاحظات انه كورة معصودة بالنسبة الى الحكم
في بعض الصور كما اذا قصد افادة ان هذه الخسبة تحملها كل جماعة

٩ اشار الى المنع فانه
الظاهر في الصورة
المذكورة ان يكون
اللام العهد الخارج اذ دخل
التفسير كما في فان
السوق اذا انحصر السوق
في واحد منه

حتى انه قد يكون املا
حظت المذكورة
مقصودة بالنسبة الى
الحكم في بعض الصور
كما اذا قصدت اعادة ان
هذه الحشة يحمله
كل جماعه من ثمة الى
غير انتهائه منه

٨ قوله واعلم ان الفاصل
الحشي الى آخره من
النبوات لحرره

٤ اللهم الا ان يقب
الحكم المذكور متحقق
حيث يصح الاستعراق
الافرادي ايضا بناء
على انه مجاز متعارف
وعالم كما صرحوا به
نجد

في الاسداد والسد او في
الهبة العكسية كما صمد
الفصل الحشي في بحث
التكيد (منه)

من ثلثة غير نهيه وان اراد لروى بون حكم في نفس الامر لثمة مرارا
معدرة بحسب مقتضى التفظع انه ليس كذلك فهو انص بموع وان اراد
ان لا ان لغو دخول الشئ في الحكم باعتبار ان لا يصح ولا يكون ما عا
للعقول عما هو ظاهر حاله في الاستعراق على قياس حد انفراد على انه يجوز
ان يشترط حيث عدم تداخل الحيات واخرتها ككلا يلزم التكرار
ان يذكره فان قلت لو كان معنى الجمع استعراق كل جماعه ص
ان يقب حد في الرجال عدمه من انحصار الافراد في الثلثة قلت ٩ بوسون في
حين الجمع على الاستعراق في الصورة المذكورة لكان ما ذكر مناقشة العبارة
يدفع ص بمقتضى جماعه المراد جمع لاجتماع خارجة عنها كما صرحوا بمثله
في تعريف العلم ص بجمع ما يتوقف عليه شيء مع حوار كونه بسطة وهذا
الغرض لا يصح من الظاهر ٨ واعلم ان القاص الحشي ذكر في حواش الكشف
بعد ان بين استعمل المجموع المعروف باللام مرادا بها كل واحد واحد ولما
ستفيد منها اسباب الاحكام الى كل فرد فرد كما في المفردات المستفرقة نفسها
حكم بعض الاصويين ص لجمع المعروف باللام الجنس نظر منه الجمعية وصار
لجنس وفيه بحث هو لان ص المصون ص قالوا سطلان الجمعية وكون
الجمع المعروف محذرا عن الجنس حيث لا يصح الاستعراق بل نفس
المجهول لا يات اسفد منه اسباب الاحكام الى كل واحد ٤ (قوله حتى
صحيح حتى جمع من الرجال او آخره) بحسب صحيح على انه غاية لدخول
كل جمع في الحكم باعتبار ثوب احكم بكل فرد فهو مرط قوله ككلا
ورد في قوله دون كل فرد (قوله فظهر بطلان ما ذكره صاحب المنهاج
او آخره) قد يوجب ص مراده انه ص يدل ومن العطف ككلا يتوهم انه من
قبيل اسداد القاص ان الجمع بطريق التعميم في الاسداد في السد او في
الهبة انز كسفة كما جمعه اعدا ص الحشي في بحث ص كد على عطف فلان
تركب الحين وسوف لان قد ورد بها بحذر منهور ووسع شيع ولاظهر
في الخوات ان بعض مراد السكاكي ان الجمع الحشلي باللام كثيرا ما يعم
في شكل من حيث هو كل مجموع من المجموع عمدة عن روال قوة المجموع
ولاشك انه يمكن روال قوة لبعض هو قيل ومن اعطاه ص يتحقق شمول
وهو لكل عظم بطريق انقطع فليس مراده ص شمول في قوله لظمت شمول
الوهم الاسود عظمي (قوله غير ص من تفسر) لان السد مع هو لله

٧ المذكور في التوضيح لاسم ٢٣٧ هـ هو غيره ان عالمي جمع لاجمع عام واستدل عليه

ان عاد بطلق على كل
موجود سوى الله تعالى
وعالمون لا يطلق الاعلى
العقلاء والمفهوم من
الجميع انه جمع وان لا
يختص بعقلاء

٨ وللاصويين في حجاب
العدة ايضا ما فقه حيث
يقولون انه بطل الجمعية
وبني الحس وخلق
الحكم به حتى ان حجب
لا يزوح اسد حيث
بزوج واحدة الا ان
ينوي العموم فتح لا يحسب
فقط يصنف ديانة وقصا
لانه نوى حقيقة كلامه
والنبي يعتقد لا التزوج
جميع النساء متصور
وعن بعضهم انه لا يصدق
قصا لانه لا يثبت حقيقة
الاسسة فصار كأنه نوى
المخاروع على ارادة البعض
المطلق الى الواحد وقوله
تعالى لا تحل لك النساء
من بعدى واحدة مهن
فهذا يورد نقضا على ما
ذكره الشارح والجواب
ان الكلام فيما لم يسلم
عن معنى الجمعية

تعالى (قوله انه جمع ليس كل محس) اعترض عليه من هذا المعنى غير صحيح
لانه هذا التناول موجود في المفرد المستغرق ايضا احب من مرد لتناول
تناولا طهرات في صيغة جمع من الاشارة الى العموم (قوله لاحد من حقيقة)
اي من احس حجب اد لا يطلق لعدم غنى كل فرد او يقول هذا المعنى على
استفاد من خصوص الموضوع لان العالم اطلق ٧ على كل فرد من لان عدم
العلم للحس يستلزم عدم العلم شيء من احاد (قوله وان حمله بالمفرد
ان الجمع الى آخره) فيل عليه ان اراد ان كل جمع ~~مكمل~~ فهو
كيف وقد عرفت انه انما يستقيم في المجموع اني يستلزم ثبوت الحكم
لها ثبوت لكل من احاد مفرداتها وان اراد اجزائه فمعد لكها عين مدعى
صاحب الفصح فانه لا يدعى الا الجزئية واحواب ان يحذر الثاني وهو ان ليس
الكلام بظرا الى الرد على صاحب الفصح بل على من حكم بان الجمع مطلق
لا ينضى الاستنباط للمجموع ولا ينافيه خروج الواحد والاثنين (قوله ثم
فرق بين المفرد والآخره) لا يخفى ان الكلام كان في الفرق بين المفرد والجمع
المفردين بلام الاستعراق ٨ و يفرق اسي اداء في جانب الثقة ليس بهما
فان اللام في ادب المذكور ليس للاستعراق وكيف يصح ارادة الواحد من
المفرد استعراق فكان التفريق مجرد اتصال لاه احس على لام الاستعراق
والعهد فتأس (قوله ولم يعقد به مذهب) انه قول ان عدس رضى الله
عليهما على مذهب غير مذهب الجمهور ومخالفة صاحب انكف انه ليس
بامد من عدم كون بعض القراءة السبع المتواترة على مذهب جمهور النخبة بل
على مذهب الاقلين كالاجبي (قوله مجردا عن الدلالة الى آخره) اعترض عليه
بان دلالة المفرد على وحدة معناه بحسب الوضع اذا قيل بوضعه للمفرد امشتر
فانما حال الدهن من المفرد الى الوحدة ضروري فاسف ان اعلم بالوضع
فما معنى تحريم المفرد عن الدلالة على معنى الوحدة احب من معناه عدم
اعتبار دلالة على معنى الوحدة ولا يخفى في انه على هذا التقدير لا يلزم الجمع بين
المتساويين في الارادة بل في الدلالة ولاستحالة فيه عند قيام القرينة على تعيين
المراد فقوله مجردا عن الدلالة معناه مجردا عن اعتبار الدلالة على الوحدة
ولا يلزم من عدم اعتبارها احبوعها (قوله للمحافظة على التشاكل
اللفظي) اراد من التشاكل اللفظي اواح محفظته في بصورة المذكرة
دلالة كل من الصيغتين على الجماعة فلا يرد وصف اسماء المجموع كالتقوم

وقد اشار القاضى
البيضاوى فى آخر سورة
الحديد الى مثل هذا
التوحيد

٧ وذلك موضع لا يكون
موضع الضمير ولا
التعريف باللام ولا
الاشارة ولا يكون نحوه
٩ اى لانهم لا يجتمعان
وقال سيويه وبعضهم
يقول يحانى بالتشديد
ذكره العيني فى شرح
الشواهد

وبعد البيت المذكور فى
الشرح وهو هو اى مع
الراكب العائني مصدا
• جنيب و جفاني بمكة
موتى • بجنت لسراها
واى تخلصته الى واب
الجهن دونى مطلق •
البيت بجنت ثم قامت
فودعت • مما تولت كادت
النفس تزهى • ولا نحسب
انى خشعت بعدكم لشي •
ولا اى من الموت افرق •
ولا ان نصى يزدهيا
وعيدهم • ولا انى بالمشى
فى القيد احرق • ولكن
عزتنى من هواك صباه
• كما كنت التى مث اذا • مطلق

والر هط بالجمع الصبي (قوله ولهدا المتع وصفه بجمع) اى يكون المعرد
المتعرق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد نعم انظر ان هذا الامتناع بانظر ان
ظاهره يستفاد من القيد واما بالنظر ان تضمن كل فرد الدلالة على كل الافراد
فليس حوار وصفه بجمع الجمع مبالا الى المعنى كما فى الاحرار مثل قوله تعالى
(وكل فى ذلك يستحقون اللهم الا ان يفرق بين البصعة والحر فتأمل (قوله وان
حكاه الاحقر نحو انديار الصفر) انديار اصله الدار بالنصيف دليل بجمعه
على دابرو كذا الدياح اصله الدماح ولد يجمع على دابج وقد اشار اليه فى
الصباح و من قواعدهم من احد حرقى النصيف به اذا اكسر ما قبلها
ووقع فى ساء يند وهذا سهران اسيت فى قول عمر بن عبد العزيز لكاته
وقد حكاه صاحب انكشاف طول ال • و ظهر اسيات وور المير جمع سه لسي
ساء على لقاعده المنهدة وللم يسه شارحوه لهذه الدقيقه صاروا الى الحار
واست حبر من الحار مشروط بالعربية الصرفة عن الحقيقة والارتفاع
الوثوق (قوله فلا التوب مؤلف الى آخره) الاشتداد جمع شمن بالتحريك
وهو اخفق ثم لا يحى عليث ان مثل هذا الاعراب يمكن فى الديار الصفر
والديهم البص ايضا كل ديار مثلا مشتمل على احرا او حواس كل منها صفر
(قوله لانها احصر طريق) ٧ اما لا يكون الجمع عارفا باسمه العلم او يكون
طريق الاصافة احصر بالصفة ايد ايضا قال هو اى احصر من عد الله
و يحوه مثلا (قوله نحو قون حفر من عبه الحار الى آخره) هو من شعراء
الحجامة قبل قال الايات حين اخرج من اسس ليقتل والله اعلم وبعد
البيت المذكور • بجنت لسراها واى تخلصت الى واب اسس دونى
معنى • وقوله مهوى نمت يأت لان اصله مهوى ومع القلب
والادعاء على القاعدة المعروفة اصبقت الى باء المتكلم والركب اسم جمع
لراكب والبيدين جمع يدي معنى يدي حذفت احدى اليدين وعوضت
عنها الالف المتوسطة وقد بقي الهوى على معناه الحقيقى ولا يؤى بالهوى
ويراد به ان العرس سائر بالعرس حيث يسير بحبه الفائم هوىه وهو القلب يسير
متعلقه وهو احبته فكانت تارة روى مع الركب البيدين داهب وحسى بمكة
موتى (قوله نشان المصاف ايه او المصاف) تقديم المصاف ايد على
المصاف لكونه مقدما فى الاعتبار وان كان متأخرا فى الذكر ثم لا يخفى ان هذا

النقص قد يوجد في غير صورة الاضافة كما في قولك الذي هو عند السلطان
عندي وكذا في نظيره فالوجه ان لا يرجح الاضافة الا بصحاح الاختصار ايده
وانما اقتصر المص في جانب التحقير على مثال تحقير المصاف لانه مع سبق يشتر
بمثال تحقير المصاف اليه وغيرهما ولذا اطلق التحقير ولم يفيد شيئا منها تأمل
(قوله) ومنه قوله تعالى لا نصار واسد يودها (خ) فاصله ما قبله لا انصاف
ليس بمعداليه فمفعوله نصار ان كان في الاصل نصدر على الماء للفاعل بمعنى
نصر والباء من صلته اي لا نصار انو ائدا بالولد ان يعرط في بعد هم
ويقتصر احيى بمعنى له فوجه قوله انه ما هيئت المرأة الى آخره ظاهر وان كان
الباء للسنبة او يكون نصار على الماء للمفعول اي لا نصار روحه روحها
بسبب ودها ان تطلب منه ما ليس بفعل من الرق والكسوة وبحود ذلك
ولا يصير روح روحه بسبب ولده ان يجمعها شيء مما وجب عليه من رزقها
وكسوتها ونحو ذلك ومنه انصح اعني على كون الماء للمفعول فوجه ان
اصرار لروح والزوج هذا والعكس بسبب الولد يعود الى الاصرار بالولد (قوله)
تخون رسوكم الذي ارس اليكم بحور (لشعرا) يحصل من الاضافة
لعدم قول اعمال للكلام اند كور ربته وحلة الموصول مع صفة مؤكدة له
كما لا يخفى (قوله) نحو كوكب الحرفاء (تسبح الى قول الشاعر اد كوكب الحرفاء
لاح بسفرة سهيل اذاعت عرلها في اقرائب الحرفاء المرء انى في عقلها
حفة وبها حفة وكانت هذه الحرفاء امرأة نصيح وقتها طول انصيف
فاذا طمع سهيل وهو كوكب سرب القطب الحوى بطلع عند انتهاء البرد
تنهت بمضى الشتاء ورفق قطبها الذي يصير عرلا في يؤا اليه في قرانها
استعدادا له السفرة بالضم السحر سهيل رفع بدل من كوكب او عطف
بان واذا عت بمعنى فرقت (قوله) اولاه لا طريق الى احصاره سوى الاضافة
قال بعض الافاضل المراد به لا طريق حاصرا عده في ذلك الوقت سواء ولا
سلم ان حصول طريق الاضافة بشرط حصول طريق الموصولية وان امكن
فاندفع اعتراض المؤدى في شرح المفتاح وهو الذي نقله الفاضل المحشي هما
وانت حير من يبحث في تراكيب اسعد والقول ان طريق الاضافة يحور
ان يكون حاصرا عده دون طريق الموصولية مما لا يتكاد يصح (قوله)
وليس له عن طلب العرف حاجب (يمكن ابقاء عن على معانها الظاهر
فانصاف محذوف اي عن احسان طلب العرف اذ لا معنى يمنع عن ذات

يصح المعنى لضعف
قوله الذي يصير عرلا
اشارة الى ان قول
الشاعر غزلها مجازا
باعتبار ما يؤول اليه

٧ كما في قوله واسى سرية
القوم حيث نقيتهم* و
لأنك من جل الرابطة
وانباء بدليل قوله تعالى
ولا تاتى ذكرى على
ما قبل صح

قوله على ما قبل اشارة
الى انه يمكن منه فان
الظاهر ان معنى وى عن
كذا بجاوزه ولم يدخل
فيه ومعنى فى فى كذا دخل
فيه والرابطة نحووم الجملة
وهى ما ينكمل به من مال
الدية وأنصوم تاريق
ما يؤدى منبعا واسى امر
من المواسات وهى
الانصاف ومراة القوم
ساداتهم وروى سرية
الحى ايضا منه

الطالب ويمكن ان يجعل معنى فى فى ش طالب العرف ٧ ثم وحده جل
التكثير فى الثانى على التحقير سلون طريقة اخرى فى اداء بعض المقصود مع
حسن مقابلة توبى التعظيم سوين التحقير فلا وحده ذكره بعض تلامذة
الشارح من ان التوحيد حده على ظهريه حتى يكون موقوفه انصرح
اتقاء الخاضع مطلق عظيما كان او صغيرا لوقوع السكره فى سياق اسنى
(قوله او التعجيل نحو ورسوا من الله اكبر) قبل الاولى من التكثير فى رسوا
للتعظيم وهو مستاء واكبر بعينه واخر محذوف اى لهم رسوا الى آخره
والجملة عطف على جملة وعد الله المؤمنين والمؤمنات الى آخره وذلك لان
فيه دلالة على حصول الرسوا بهم صريحا بخلاف ما ذهبوا اليه ولا
المقام مقام تعداد المعبودين عظم بعبادته وحودته ان كنهه فترحم شئ
من الاشياء عليها نظربق المقصود لا يثبت انهم وان كان رسوا قبل
من الله تعالى اكبر من ذلك كله فى نفس الامر واما انما جميع المستفاد من
الموصف فهو نظربق السمية (قوله ومعنى التحقير والتفصيل) اى التكثير
مفطلا فصيح انتميل بقوته اعطى شيئا مع ان انكر ليس مبدء اليه (قوله
لعدم عدم المتكلم بحجة من جهات اسريف) عدم صلح مخاطب بحجة
من جهات التعريف كعدم عدم المتكلم بها فى كونه حجة للتكثير يقتضيه
المتكلم ليس به كثير فائدة (قوله احتزرا عن النصريح بسبب السأمة الى بين
المدوح) فليت من هذا النصريح كما يوجد فى صورة الاضافة يوجد فى غيرهما من
طرق انحراف امثاله تعيين اثنين التى نسب اليها السأمة من المهدى
البيت اسسوب الى المهد وقوله لم يدل عند ذكر لاحد اقسام المعرف
نظربق انتميل فلا يرد ان الكلام فى وجود المانع عن مطلق التعريف
وما ذكره انما يدل على وجود المانع عن التعريف بالاصفة (قوله من بناء
المرة ومن الكلمة) اى من نحو وعلم او من كل معنى بواسطة انضمام
الآخر فلا يرد ان الوحدة المستفادة من بناء المرة لا يثبتى التعظيم نحو انصاف
الواحد بالعلوية فكيف يدل على التحقير والتجريد ان نفس الكلمة دللت
على التحقير جلست الوحدة المستفادة من بناء المرة عليه ايضا على ان مجرد
الاحتمال وانصاف المقام كاف فى الخلق (قوله وحواله به ان اراد ان نسب المرة
الى حرة) اعترض عليه بان التكثير ليس علة تاممة للتحقير والالم يكن جملة
على التعظيم فى موضع ما بل شرط افادته للتحقير اقتضاء ان مقام له و اذا

أوفي المقدم حقه نسب الحكمه او الصيغة او سبهما معا اتفق الشرط فبني
المشروط وجوبه ان المصام يلازم ادالة في التقدير كما لا يخفى فايها حقه انما
يحصل بحمل التكبير ايضا على التقدير وهذا هو مراد صاحب المفتاح
وحاصل حواشي الشارح عن طرفه فتأمل (قوله اي كل فرد من افراد الدواب
الى آخره) قيل آدم وحواء وعيسى عليهم السلام وكذا العراب والعارة
والعقرب والعقس على ما مر جوابه في حكم المنفى سكنت عن الاستثناء
شبهة امرهم وقبل المراد بالدابة معانها المعرفي واصمير في فهم من يمتنى
الآية الى آخره راجع الى الدابة فالمعنى المعوى على طريقة الاستخدام وقيل
معنى الآية على تنزيل الأكثر مرة الكل (قوله اذا تقدر كل ادانة خلقها
الله من ماء) فيه ان المتبادر من كلام السكاكي اعتبار التكبير بالتسوية وقصد
الافراد في المسد اليه نفسه وفي هذا التقدير انما اعتبر فيما اصيب اليه
المسد اليه لانه نفسه وساء الكلام على الاتحاد الداني بين المصاف
والمصاف اليه لا يخلو عن نصف (قوله بل قصد صاحب المفتاح ان
آخره) معنى على ما ذهب اليه انصف من توجيه كلام السكاكي واتساع له
والا فقد صرح في شرحه للمفتاح بان الافراد اشتمل على لا يلازم التقدير
بقوله فهم من يمتنى على بطءه وان عذر المفتاح ظاهرة في اعتبار النوعية
وبما ينبغي ان يتبدله ان معنى اعتبار الافراد وانوعية في الطرفين هو
الملازمة بينهما والافهم اعتبار الافراد في حساب ادانة والوعية في جانب
الماد بمعنى ان كل فرد من افراد الدابة مخلوق من نوع من الماء اي يخص
نوع ذلك الفرد (قوله يحتمل من حيث توهم المحاطس الى آخره) فيه
ان الاستثناء يقتضي التمول المحقق ولا يكتفي فيه احتمال المحقق فضلا عن التوهم
ولذا استدلل بما سبق على ارادة الاستعراق من اللام في قوله تعالى ان
الانسان لى حسرة بصحة الاستثناء فافهم (قوله وللتقليل قوله ميوما يحيل
الى آخره) لا يخفى ان في حمل توين الحيل على التقليل مدحالة واشماعة
وهو امدح للملوك من المدح بمرط الملك وكثرة الخلود المستفادة من حله على
التكبير امدى ربما لا يكون مناسب تقدم كما لا يخفى واما حمل توين الخلود على
التقليل فهو امدح من حله على التظيم ثلاثه حقا على ارس الدوق السيم
(قوله ومثله قوله او يرتبط بعض القوس جامها) هذا مجرئت ليد
صدره تراك امكة اذ البار صهاى ابي تراك امكة وقوله تراك حر ثالث

قوله ولذا استدلل اه
يظن من المنهات لانه
لم يوجد في اكثر النسخ

قيل انيب المذكور في اودتكس مدرى بواذنى * وصان عقد ص من
 حداثه وقوه اورنظ مجرده معطوف على بعض بواقع بعدله
 (قوله نظرا ان ان صير انقص و شيئا من اعتبار ان حره) كون صير
 القصر مع تعريف المسد اليه لا غير مذهب الجمهور وهو مذهب المصور
 واجار مراء وعتبه ومن تعبه من يكون فيه تبعه لمساليه المنكر والمداة
 مبسوطة في معنى لليب وغيره وراذلكير من اعتبارات متواتر مثلا كون
 الوصف للذبح والذم والترح على ما لغيره انقص والتأكد كل واحد على
 المسد اليه المنكر لانؤكد صير الاعد بكوفية بشرط ان يكون محدودا
 (قوله لكثرة وقوعه وعتباته ان حره) من عتبه لعطف ماخرى اكثر
 واعتباره او مرر فلا يهض ما ذكره تقدم ذكره انوصف على ما ذكره
 (قوله لا يلبس قوه و...) قال تدر من هذه الصورة معنى المصداق
 واما مع انقص من قشع فيه عطف على لا غير (قوله كقولك
 احسن الطوبى من من اعمق يحتاج ان يراى مثله) قال تدر ح في شرح
 يحتاج امره يقول ان هذا الامتدادين او الامتداد المفروض اولاً وبالعرض
 انقصهما او المفروض ثانياً وانحقق ما يصدقهما وقد يطرأ لا من تعريف
 الطوبى والعرض يتدعى لا يطرأ الاسم الذى يورب مداته لثبوت معنى
 قد من ان ماضى هذا المثال على رأى المتزلف والحكماء فان ذلك الوصف
 حد الحكم اى تعريفه على اى مرفعه مع ذلك اشارة الى غلة الاحتجاج
 اى مرفع مكان حال شعبه ان اعمد في خصل است لا تصور الا في مكان
 وهذا اى مرفع الجور يعرف ذلك اى مرفع الطوبى وما بعده الجوهر
 ان انوصف المذكور بم الاحياء المعينة وخصوص احدها على ان
 الوصف هو احسن القسعى ولا مكان للقسعى من ثمة وبهذا
 ظهر ان كون الوصف المذكور اشارة الى غلة الاحتجاج لا يلقى على مذهب
 الحكماء قطب واما على ما هو اختاره فمضاه غير طرأ انصا لاهم
 قائلون الجوهر اشرد ونحوه كون خير عتبه عن اشرع هو هو مع انه
 لا امدانله ايه الا ان يصر ان يصر اعم وسان اشر ايه هو غلة
 الاحتجاج ان اشرع بمبدأ مفسى اشرع فاهم (قوله الا اعمى ندى
 بطنك انظر كال قدرى وقد سمع) فين معمو لا يصر محدود فان اى
 بطنك متصف بصفه وبقو من مرفعه انلازم وقوله ان سبب موضع

٧ ابو افق رحمه

بعض وكان قدر رضى وقد سمع حال من طاعن يظن اى افس مشها بالرى
 والسبع وهو ولى من جعله حالا من طاعن اى من نظر مشها بالرى
 واستوع كالأبحى (قوله اورى فلا سمع الاثارة اى حرة) ودى اى
 هلك والاثارة احدى من امر كائن لا يحاط به والسمع جمع مدعة وهى الامر
 العربى وانعنى لاسمع طلب الامور الغريبة احدى من امر كائن لا يحاط به
 (قوله فاشد البيت ورمديه) واداد جعل الموصول مع صلة خبر الانعنى
 ليقيد المحطوب والكان فى البيت وضاحاله كذا ذكره الفاضل الكاشى (قوله
 وعند النجدة) جمع روح من بعد نحو اراهم فى غير النجوة ونكلم فيه (قوله
 واثو صبح عيرة من رفيع الاحمد المخصص فى المعارف) قال احدى من اصنى
 مثنى احتمال اسكرات هو انعنى لان رجلا يصح ان يطلق على معنى كلى
 هو الماهية واعمد انتشار على اختلاف الرتب وذلك انعنى تخلف ان يعنى
 فى خصوصية هذا الماهية وفى خصوصية فرد آخر واما احتمال معارف فانه
 نشأ من اللفظ وفى هذا الاطلاق نظر لان الانتزاع فى الاعلام الحديثة
 والمعارف بلام الحسن بل بغير المعرف عند قصد الحسن اعمد من
 المعنى كما صور فى اسكرات واعمد ان احدى من انصى حقى فى اسكرات البيت
 معنى كونه اوصع تاما واما اوصوعه خاص واثوانه المثل والحق فى شئ
 من الاسماء انى ذكره الا فى قسم واحد وهو انى ذكره بقوله ورا تصور
 اوصع مفهومه كليا وعين اللفظ بانه كان كل من الوصع و اوصوعه عام
 قال احدى ان يكون اوصع اعم هو اوصع بواحد ما اعم متعدد فمما
 اذا كان الموصوع له مرا كليا يكون اوصع خاص به تعدد اوصوعه
 بهد اوصع فيكون اوصع و اوصوعه عامين غير متصور الا فى لفظ
 وضع لعمد كلفة باعتبار معنى اعم منها هو احدى الا ان ذكره الفاضل
 المحمدي امر راجع الى الاصطلاح وحاصله ان المشير الى اوصع اذا كان
 عاما يسمى اوصع عام اصطلاحا سواء كان ذلك باعتبار ملاحظة شئ
 آخر او لا يكن كذلك من كان مجموعا سمى فيهم (قوله مثلا بصير
 الوصف بمحض) قيل لم يرد ان يكون الوصف بمحض مانع عن الخل على
 المدح والذم ونحوهما اذ اظهر ان لا مانع فى امثال هذه الاعتبارات بل اراد
 انه اذا لم يكن اوصف بمحض انصح ان اراد المعانى المذكورة (قوله بيان
 ان قصد فيهما الى الحسن دون الفرد) واد بالفرق الفرد الواحد حتى يرد عليه

قوله قوله فاشد البيت
 لم يوحى اكثر الشرح

ما هو فيه الاستدراك من ان المراد ليس بمحتسب ههنا اصلا ما سبق في بحث
 الاستعراق ان الكثرة تنفك مع من يص في الاستعراق من اراد مقصدا للعدد
 لدى يقارن الاستعراق اعرفى واسدى عليه ما يد كره الشرح في بحث
 عطف البيان من ان الوصفين في الآية يدل بها على ان المقصد اى الجلس
 دون العدد وهذا نفيه ما كره صاحب المنهاج في هذه الآية فان قلت
 كما ان اردة فرد واحد يفي الاستعراق كذلك ارادة الخمس دون العدد
 يفيه اد الاستعراق المصطلح لا ينافي الا المقصد اى العدد قلت الاستعراق
 متحقق بانعراق الاحساس كما في قوله تعالى (وما الله يريد ضد المعاني) و اراد
 بعدم المقصد اى العدد عدم المقصد اى الاحاد والواحد والعدد فلا ينافيه
 المقصد اى الاحساس او يقال انما تكونها نص في الاستعراق عدم حوار
 خروج فرد منها عن الحكم ادى اخرى عليها في الآية وان اراد بعض
 احسن لزوم ان لا يخرج فرد منه عن الحكم فيحقق الاستعراق بذلك المعنى
 ومنهها قيل بانحد مؤدى كلامي اشخص وان امرض من مكر الوصف
 المقصد اى احسن عاينه الامر ان كلام الكشاف مطلق من عموم الارض
 واحوالهم وكلام المنهاج ما كت عن ذلك نظموه لمخلص الكلام ان زيادة
 التعميم والاحاطة ناشية من اعراض الخيفة وهي ناشية من اعراض الوصف
 التام بل خمس والعموم الثاني من احدية سارية في عموم الارض واجووه
 ظهر وحده زيادة العموم مع ان الجنس مفهوم واحد واستحير ما حل
 عبارة الكشاف على الجنس نعم "امل" (قوله يجب صحة وقوع الفرد
 مقامها) نفس ما حمله الواحد حرا عن ضمير اشكال قاله محلا من
 الاعراب مع عدم صحة وقوع الفرد موقعها ودفع من المراد صحة الوقوع
 بحيث تمام الكلام لا يحسد بالامس قدم (قوله قلنا مراده ان الصلة
 اى اخرى) ولت ان تقول مراده ان المجموع صلة تقدير انقول اى وان
 مكمل بقاى حقه والله لبطل (قوله كما ان الشرطية حرة) ارادها حلة
 احراء فانه يصدق عليها انها حلة مسبوبة اى الشرط وقد يطلق
 الشرطية على مجموع الشرط والجراء (قوله لان الآية في سورة التبريم زلت
 او لا يمكن) اعترض عليه العطف في شرح الكشاف فانه باقى ما سبق ان
 سورة التبريم مدنية وما قال في سقى ان كل شئ "زل فيها يا ايها الناس مكى
 و يا ايها الذين آمنوا مدنى احبب عن الاول نحو ان يكون تلك الآية في سورة

٩ لكن قد يجب ان مراد صاحب ٢٤٥ الكشف بان توحيد تعريف النار في سورة النجم

مع انها ذكرت في الآية
الآخرى كانه قال انما ينكر
ههنا مثل ما ذكرت في
التحريم لقصد الاشارة الى
المعهود واما لو حده التنكير
في التحريم فقلت ان تقول
لقصد التهويل والحاصل
ان مراد صاحب
الكشاف انما هو بيان
وجه التعريف في
احدى الآيتين واما
بيان وجه التنكير
الآخرى فلا يدخل
تحت القصد وحيث
لا يتوجه الاستدلال
افاصل المتن على
الشارح وانت خير
بان ظاهر عبارة
الكشاف لا يساعد كما
يشهد به الذوق السليم
فدبر نفسه

التحريم مكة بيته ان يكون الحكم بان السورة مدنية بناء على التعليل وعن
الثاني بان ما سبق كلامه عن ابراهيم عن عقمة لا انه مختاره فان الجمهور
على ان سورة النجم مدنية وقد يجب ان الاول فيجوز قولها مرتين كما قيل
في فتحه ولا يجرى بعده ادلم نقل عن احد من المفسرين واما هو احتمال
محص و عن الثاني بان المراد ان كل حكم وحطاب رل فيه ما اما الدس
فهو مكي اى متعلق بمشركي مكة وكل حكم وحطاب رل فيه يا ايها الذين
آمنوا فهو مدني اى متعلق بالمؤمنين الكاشين بالمدنة سواء نزلت الآية بمكة
او بالمدنة وفيه ما فيه ٢ (قوله قد يمكن ان يقال الى آخره) اعترض
عليه انه من المعنى انه حيث دعوت عن من اعلامة وقد فصله و اوصحه بالآ
مراد عليه لكن قد يجب ان مراد صاحب الكشف بان توحيد تعريف النار
تعريف العهد الخارجي في احدى الآيتين وعدمه في الاخرى ولان هذا
التعريف يقتضي تعيين المقصود وسبق الذكر تحقيق او تفردا فقصود
صاحب الكشف بان سبق الذكر في آية اسفرة وعدمه في آية التحريم حتى
يظهر وجه التعريف في الاولى والتكبر في الثانية اد لاقرية فيها معينة
للمقصود بحسب سياق الآية وسنده ولا يجب الخال وهو ظاهر من ادعى
صدقه ابيان واما سماعهم من اننى عليه السلام فلا يكتفى في تعريف العهد
الخارجي لان مجرد علم المخاطب بدان المشارية لا يكتفى في الاشارة تعريف
العهد بل لابد ان يعلم ان المراد وبمعين عدة بقرينة من القرائن ولذا لا يقال
لث اذا عرفت ريدا شخصه وصرفه المتكلم صرحت الرجل الا اذا عهد
بينك وبين مخاطبك فقد استبان ان لا يفوت على توحيد الشارح عرض
صاحب الكشف اصلا (قوله وانتم كنون لاسمعوا الآية اى آخره) انفت
الظاهر ان المشركين لم يعتقدوا بكون الآية من عند الله تعالى ولذا بقوا على
الاشراك و قد مروها فكيف علموا ذلك بسب سماع الآية قلت بئس المراد
لأنهم جزموا بان هناك مارا موجودة متصفة بالصفة المذكورة بل انهم علموا
انساب تلك الصفة الموصوفى المذكور وموصوفته بها سواء طابق
الواقع ام لا ٣ (قوله ولم يبين اى موضع اى آخره) قد يجب ان مراد العلامة
من احكم المحكوم عنه على ان المصدر معنى المفعول بواسطة فانه محار شائع
لا يمتح الى نقل وسماع في احاده كاطلاقه على المحكوم به ونظيره استعمال
السكاكي منه في اول الفل الذي انبرهن معنى ما برهن عليه وانصاع معنى

الحاصل باسماع كان في ذلك ولا حاجة الى ان اجبر صوابه

ما يصل عليه فيعلم (قوله وهو خلاف ما صرحوا به) وفي كلام صاحب
 الشك في الفصل على ان التأكيد بعد تقرير الحكم حيث قال وجدوى
 التأكيد ان اذا كررت قد قدرت المدكروا ومعنى به في نفس السامع ومكبيه
 في قلبه فان صمير به راجع الى المؤكد في صورة التأكيد لئلا يفسد مثلاً تقرير
 الحكم المتعلق به وان حذر منه خلاف قول الجمهور فنشأ ان رجع صميره الى
 ما هو عليه عن نفس المؤكد وان جعل المتعلق بمسألة ان الحذر والعروض
 فلا بد على ما ذكرنا من (قوله من في حرج محب دحير المسد لغيره) ان
 تحقق تعوى حكم مدكور في حرج محب الحجة بنفسه كحيز المسد
 وليس كذلك كما يدعيه الغير في اقتراح ان هو مدكور في دواجر
 احاله المتضعية لتعريف المسد فاما محب دحير المسد معى تعوى اى التحدث
 المتعلق بحيز المتعلق في نحو قوله اسعد في حرج (قوله والاشهر ان قول
 اسكاكى ان آخره) وفي قوله كما يصحح بين معك بقوله ويرى كان
 المقصد مجرد التقرير كما توهمه اشارة من قوله و قوله رأى كان
 عزاضى كانه قيل راية دفع توهم التهور واليهو او من بعضى تأكيد
 المسد به كما يطعن عليه ذلك الفصل فانه ذكر مسد قول سميت
 ما في حرج بنفسه دفع احتمال التهور واليهو واسان (قوله وبهذا
 يظهر ان سبب من ان معنى كلامه) اى كلام انصاف كما يدعي عليه
 كلامه في المحصر لا كلام اسكاكى (قوله او دفع توهم التهور ان آخره)
 فان قلب جعل دفع توهم التهور ونظيره معاناً للتقرير بين على ان لا تقرير
 في هذه الصورة مع ان التأكيد تابع تقرير امر المسود في المسود او اشعوب
 قلت التقرير وان كان لازماً في التأكيد الا ان الفصل الى مجرد التقرير معاريف
 للفصل الى الامور المدكورة واما بقوله فلان تقرير الفصل الى مجرد التقرير كما
 سبق من اشرح اشارة اليه فلا اشكال (قوله فلا يوهوم ان سدا اعطى اى
 آخره) فالحكم ههنا معنى نفس القطع ثبات مقرواى المقصود تقرير المسد
 اليه فليس فيه اعزاف بل التأكيد قد يكون تقرير الحكم كما طه بعض
 اصحاب اخوانى (قوله ولا مدفع هذا التوهم ان آخره) اشارة الى التوهم
 المخصوص السابق وهو توهم السهو في الاصل فان توهم السهو في بوصف
 مثل الانسية في الرحا والعبية في رد مدفع به كما يشير اليه في اشرح (قوله
 وهما محب ان آخره) احب ان كونه محب مختلف قد قال بعضهم

او حده ظهور كونه غلط
 هو ان تقرير الحكم في انا
 عرفته ليس من التأكيد
 بل من التقديم ولو سلم
 سبق كلام المس في
 التأكيد الاصلاحي ولو
 سلم فلامر في انا عرفت
 واما سميت حتى يعمل
 الاول لتقرير الحكم
 والثاني لتقرير المحكوم
 عليه والمراد من الوجه
 الصحيح هو حال التأكيد
 على المصطلح ولتقرير
 على تقرير المحكوم عليه

تعمده حقيقة واسميه حقيقة خاصة فعله انصف منه ومن لا
 الخصة به بمعنى لا يقبل انحر طبق كانه في سبوح واسمه ثا
 اثنا عشر من جن المحور المذكور من المحور يعني فمده ص لا
 التمر من لدفع المحور العقلي مع بعض محور موهى وعدم تعرض لبعض
 الاخر من غير ظهور مر جمع مفسر حد هذه الامور فخصر استبعاد من
 قوله لان كاهم انما يكون تاكيدا كان سبوح في حرم مجموع خواص يكون
 احسن عدم استبعاد في سبوح مفرق في تصور كاذم في حرمه لرحل
 كلاهما مع ان اوصاف مفرق في نفس في مديونه لا يتحقق على غيره
 لا حقيقة ولا انحر خلاف انحر وغير ذلك مفرق على مديونه رفع اسهوى
 كلاهما لا انحر رفع محور في كاهم وقد اشار بعض المحققين الى مع
 المذكور بقوله ويمكن ان يقال فعل هذا الى حرمه فلا من (قوله لا منى من
 في مديونه) لا يتحقق على الواحد صلا مع ذلك مفسر بقول السمع
 ٨ جعله دفع فافهم انما ٩ وحسن مفرق من سلا ١٠ حسب طبق ياقين
 و امتن على حد ياقين ١١ و جعله مفرق موهى (ولن حاف مديونه
 حاش) من هذا القس وموهى عنه اسلام داسفر وار مديونه كذا
 قال صبر يؤمك للوحد لا احد انحصار ذلك كان امه وذا موه
 و احد وقديسه نسبه موهى مولى انخرج منهم الموه و مديونه (دلا بخرج
 الا من القدر المدح وقوله مديونه) التي في جهنم كل ثمار عبيد (اريس الخطاب
 ثلاثين كذا في التفسير وسحق م حقيقة رضاء الله تعالى وقدره
 من اشبه بمحمد اسعد وانكار وان كان فوق الموه كاهم حواه في قوله
 تعالى فارجع انصر كرتي (قوله عامي مدفع ذلك ساكيد المسد) فيه بحث
 ان المحور في مثله قد يكون في الهيئة التركيبية لا المسد كما اشار اليه الفصل
 المحتى فاحصر المستبعد من قوله عامي مدفع مجموع (قوله واذنه وان كان
 انيس حاصل مديونه في حرمه) قال فافهم انني وديلا لا يدا اسم غيرهم
 مخصوص بهم فليس هناك ايها تحقيق حتى يحتاج في دفعه الى عطف
 السن قال قلت عبارة الكشف في تفسير سورة المجره كذا في بعض
 عامي عوض نازم نسام سبوح عند اسلام ناصحكم يقال سي هاشم
 هاشم ثم قيل تلاوين منهم عاد الاولى ودم سميده بهم باسم حدهم ولن
 بعدهم عاد الاحيرة فارم في قوله تعالى عاد ارم عطف على عاد واد

٧ والخاص انما اذا كان
 المراد من المحور المحور
 العقلي فاندفع بالتاكيد
 المحور العقلي والمراد من
 الثاني المحور الموهى
 فاندفع بعض منه كما
 دارت من حاشي القوم
 متلاتوت الحكم لبعض
 ولم يندفع بعض آخر
 كالمعار في الهيئة التركيبية
 والمفرد كاحققة قدس
 سره
 ٩ اي جعل ثلث مديونه
 المدح كورات سابقا
 واندفع واحد اندفع
 وهي الاماكن التي
 تجري فيها المادسة دفعة
 والامز المكان الصلب
 الكثير الخصى والارض
 مرا ابيب الامر مه

رانهم عادانقديمه اسمى كلامه ومثله في التعبير اكبر فظهر بهذا ان النصير
 الى كون عاد اسم عدلهم مخصوصا بهم نصف وان قيل قول صاحب
 الكشف في تفسير سورة هود و كان اسبلا سدونه ان البيان يحصل
 من سبق الآية حيث قال عر من قاش والى عاد احاهم هودا الآية فتوجه
 مادكره الشريف قلت عدرة لكشف في تفسير سورة هود هكذا قال قلت ما
 اشتد في هذا البيان واسبلا سدونه فقلت انما سدونه توسموا به ما بدعوة
 وسبلا ويجعل فيهم امرا محقق لانها قد توجه من الوجه ولا عادا
 عاد الاولى القديمة التي هي قوم هود والقصة فيهم والاحرى ارم فتوجه
 قوله وان البيان حاصل سدونه على ان البيان يحصل في اسباق لم يكن الجواب
 الثاني حواما لان مدعى السائل حصول البيان من اسباق فلا يصدره اشتراك
 لفظ عاد في نفسه ولها مني سؤال على احتصاص من لفظ عاد والجواب
 الاول على انتم لم تمل في كلام انكشف تحت وهو ان مادكره في
 سورة النحر محال لمادكره في سورة هود كما سبق بقله وفي سورة النحر حيث
 قال فيه عاد الاولى قوم هود وعاد الاخرى ارم فان استناد مادكره في
 سورة النحر ارم هو عاد الاولى ومادكره في السورتين ارم عاد الاخرى والجواب
 ٧ انه محمول على اختلاف الرواية (قوله وما يبدل على ان عطف البيان الى
 آخره) ان اراد به الاعراض على المصنف حيث يؤهم كلامه لزوم
 اختصاص عطف اسبان بالتسوع وهو ظاهر الادفاع اد لو سب ان مراده
 الاختصاص على الاطلاق يكون به على الاعم الاعب وتفسيره مادكره
 الشيخ ان صاحب من ان قولهم عطف البيان اعرف مني على الاعم
 الاعب وان اراد بحقيق المقام وارائه ما عسى ان يؤهم من ظهر كلام
 المصنف قله وجه (قوله والمؤمن العائدات انظر بمسحها عمره ركبان
 مكة بين الفيل والسد) والواو في والمؤمن للمؤمن والمؤمن من اسم الله تعالى
 ما حود من الاسم والعائدات جمع العائدة من العود وهو الالتصاق والظير
 منصوب على انه عطف بيان او بدل ان جعل العائدات منصوبة بهما
 مقبول المؤمن او محرور على احد الوجهين ان حصلت بحرورة على انها
 مضافا اليها له والفيل والسد موصفان (قوله قلت ليس في كلام
 السكاكي) كيف وقد عرف عطف البيان في قسم انتمو بما يكره بعد
 الشيء من الدال عليه لاعلى بعض احواله ما ناله لكونه اعرف ولا شذ في ان

٧ اللهم الا ان يحمل
 على اختلاف الرواية
 نفسه

٩ عطف البيان بالتسوع
 بجوابه بعد تسليم كون
 مراده الاختصاص
 على الاطلاق اياه على
 الاعم الاعب نفسه

هذا الحد لا يقول واحدا وان في هذين المثالين (قوله وكذا لفظه حامل
 معنى الجنسية والوحدة) اما الاول فظهر واما الثاني فلا التوس لأفراد
 الشخص مربية لمقامه لوحدته المذكورة ههنا غير الريدية انطقت المعترة
 في اسم الاجناس وصفا واستمالات (قوله على الجنسية والعدد
 المخصوص) ان صير العدد مما يقع في اعداؤه يساويه فالامر ظاهر وان
 صير مصدح مجموع حاشيته فالكلام مسمى على التعليل اذا الاسم الخاص بمعنى
 الافراد غير دال على العدد بمعنى مذكور (قوله من الوصف المؤكد) جعله
 مثالا للوصف المؤكد باعتبار صلاحية له في المقام الصالح لانه معين
 لذلك لحوار ان يجعل وصفا موصحا كما قرره اشرحه في انه واحد (قوله
 لانه لا يقوم مقام اعدل منه) لان اعرص اسوق له الكلام في الاول التي
 عن اتحاد الاثنين عن آله وفي الثاني ان الواحد منه كما مر وليس الاثنان
 والواحد مفردين مفسودا بالنسبة فتوفت لا تتحدوا اثنين وان هو واحد
 لا حلت ذلك اعرض كما لا ينبغي (قوله وفيه نظر لانا لا نسمي اى آخرة)
 اشارة الى ان المقدمة المشهورة نقده بان اعدل منه في حكم السقوط ليست
 تلبية على ما يندرجها قال اعاضل اعرض ولا كلام في ان اعدل منه ليس في
 حكم الطرح فقط لوجوب عود التمييز اليه في مثل العض والاشمان
 وايضا في يدل ان كل قد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني وهذا ليس بطلان ما
 ذكره صاحب الكفا في قوله تعالى ما قبل لهم الا ما امرني به ان اعدوا الله
 من ان قوله ان اعدوا الله لا يجوز ان يكون دالا من التمييز بضرورة في به ظا
 منه ان اعدل منه في حكم السقوط فيبقى الصلة ملائمة على انه يوصل تلبية
 المقدمة المذكورة لم يضر لان العائد موجود حسا فلا مانع والصح انه قال
 في المنص قولهم اعدل في حكم نتيجة الاول ايدان مهم باستقلاله بعينه
 ومعارفته لتأكيد والصفة في كونهما تبيين لما يتبعه لانا اعداد الاول
 واطرحه واحدا لاثبات قول ريدار أنت علامه رجلا صالحا فلو ذهبت
 تهدر الاول لم يبد كلامك (قوله من لا يعد ان يقال انه يدل الى آخرة) هذا بناء
 على انه لا يجب صحة قيام العدل مقام العدل منه ولهذا لاحظ العدل منه
 حيث قال عن اتحاد الاثنين من الاله فلو اعتبر صحة قيامه مقامه لزم اعداؤه
 بالكلية ولا يمكن اعتباره مع اعدل اصلا وهذا التوجيه اندفع اعتراض
 مولانا يوسف الا وهو رجه الله تعالى بانه ان لم يعتبر تقييد الاثنان بكونه من

الآله لم يخص المتعمود من هو اسمي عن اتحاد الاثنين من الآله وان
 فيه فيقد احس في قوه تعالى وحمو لله احس بقوه من شركاء حتى ظهر له
 معنى فاستثنى (قوه بحو حاء في حو حاء في يد في يد الكل) الاحسن ان يسمى
 هذا اسوع من احس من مضافي كما سجدت في مالت في لافه لا يدل
 لكل لو فوعه في اسم الله تعالى بحو حاء في صراط التعرير الحيد لله فيمير في باخر
 فان اندر من اكل شعص والتعري وردت بمنع هنا فلا يليق هذا الاطلاق
 بحس لثرب وان حاء كل على معنى حر حرس (قوه وسكت عن بدل
 العطف) لانه لا يقع في فصيح كلام لافه في من عطف لافتي تتبس فان
 العطف هو امس منه وقبض يسمى به العطف من حيث العطف ولا بد من ان
 العطف وقبض في عدم وقوع من اصدق في فصيح كلام به تدارك العطف
 وانه في اسم الله تعالى السابق كما في قولك حاء في زيد بل عرو بمعنى انه
 وقع عطف في ركز زيد وان حاء في عرو وفي لا يقع في كلام الله تعالى لانه
 يستلزم عدم العطف من عدم حو حاء وقوع العطف عنه سبحانه (قوله
 قلب قد حدها في آخره) يمكن ان تحب عنه العطف من في اسم حرس
 التسوع وهو اسد منه وميرير حكمه احسا كونه في حكم تكرار العطف
 واما في التأكيد فعليه تقرير اسوع وهو يؤكد لا غير في اس ردة تقرير
 يس في التأكيد (قوله فكان الاحسن يعول لزيادة التقرير والايضاح كما وقع
 في انفتح) قال الفاضل الحنفي واحسن منه ان يشهد مع ذلك ان ما يتفرع
 على اختلاف العذر وهو ان سكا في الجمع من انشور والايضاح ابتداء
 في التثنية بدل الاشتراك وازداده بدل احص وحر عطف من الكل
 ساء على ان الايضاح في بدل الاشتراك اظهره في بدل العطف كما انه في بدل
 اعص اظهره في بدل الكل مع ان كلامه في محصص اسد اليه
 وانحصص في لاوبين ظهر وانصص رجه الله ما انصص على التقرير
 اساء في التثنية بدل الكل اظهره فيه وغمه بدل اعص لانه اقرب
 اليه في ذلك من بدل الاشتراك وعرض عليه من هذه الاحسية ان يتم
 لو ذكر الايضاح وحده في عذر الايضاح واما ارجع بهما فلا ادلتر حرج
 للايضاح على التقرير والجواب ان قوله مع ان الكلام في محصصات
 اسد اليه حرم من لعله من هو انصوع في اعليه شهاده مع فلا عارض
 اظهره في الايضاح بالظهور في اسفر من هم (قوه مجمع انصق)

٧ اللهم الا ان يراد
 بالقصاصة البلاغة فان
 العطف ينافي بالبلاغة
 ظاهر باعتبار اتقاء
 المطابقة للقضي الحال
 الا في بدل البدأ لما قل
 انما هو الحنفي محله

المرص من هذا الوصف سلب تقدير الجمع موحده من اوجوه لا تقيد به
 بعيد الاطلاق كما في قوتهم المذهبة من حيث هي هي والمفعول المنطبق
 فلا رمد ماد كره ان هشام في معنى اليبس ان قول بعضهم معنى او او
 الجمع المطلق غير سديد لتعريف الجمع بعيد الاطلاق وانما هي بجميع بلا تعيد
 (قوله اي شوب حكم لا يع وانشوع اي آخره) هذا التفسير انما يظهر
 في عطف امر دعي المبرر واما في عطف الجملة على الجملة من قام زيد وقد عمرو
 فلا وحده ولعل التفسير بالنظر الى المثال المذكور في المتن قال رحمه الله
 في شرحه فافح قد تقرر في غير محمول او او وانما ونحوه حتى تشتت
 في افادة الجمع في ذات مثل قد وقع زيد او في حكم من جازي زيد عمرو
 او في اوجوه بل جازي زيد وذهب عمرو وجه نظر لان سلب لاو اعني
 فام وقد زيد يعني ان يعد من قبل الجمع في اوجوه - اعني انه من عطف
 الجملة على الجملة فانه من باب تدرج واما في احد المعنى مصمم فان قيل
 انما جعله من قبل اشتراط في ابدان من جهة المعنى فليست بغير
 ان تجعل كل زيد وشرب من قبل الاشتراط في ابدان لاني اوجوه وهو
 خلاف ما صرح به المحققون (قوله من غير تعرض لتقدم او تاخر او معية) فيه
 اشعار به لو وجدتم من ثمة لكأن فيه تعصب المسد وماد كره الفصل
 المحكي واشعر به كلام اشرار في بعض من ان مصر في باب العطف هو التعدد
 واتمير بحسب الوقوع في الازمنة اما على سبيل التعاقب او الترتيب يدل
 على ان الوقوع بعده ليس من التفصيل وانما انما في بعد تسليم ما ذكر
 انما ليس على سبيل الاشارة اذا حكم بان المعبر من التفصيل في باب العطف
 هو التعدد بحسب الوقوع في الازمنة على احد الوجهين انما هو بالنظر الى
 الواقع به على ان ليس له حرف عطف يدل بحسب الوضع على
 النعية في الرمان المستلزمة لتعدد السد لانها لو وجدت فيمكن المفهوم
 مهت من التفصيل المعبر في شيء ويؤيده قول السمر في تحقيق
 ان او ولا تعيد تعصب السد واما انما اعني قد تم ما ذهب عن المعنى
 القام بالآخر فانه يستفاد من دلالة العقل دون تركيب فان المفهوم منه انه لو
 تعيد هذه المعري في التركيب لكأن فيه تعصب السد نعم قول السمر انما
 في باب العطف الى آخره مقوض بحقي فان المعنى المذكور غير مصر
 فيه - صلا على ما حقه اشرار به ان يقال فصد انما هي بان

قوله ويؤيده الى قوله
 ثم من انشوب المعنى

الامتيار بحسب اخبار يقدس عليه ما بحسب الله هو المعتر
في حتى او يفسد ان حتى لتفصيل المسد بحسب الوقوع في رمان مزاح
انص الكبح بحسب الله وان اعسار حال المتعلق قوة وضعف فامر خارج
عن الوضع يراعى في بعض مواضع بحسب تقدمه بعد لا حتى فليتأمن (قوله
واحد بموله مع احتضاره الى حرم) قد يشارح في شرح المفتاح وقد بهت
فيما مضى انه لو لم يقيد في اصور تير معنى في تفصيل المسد والمسد اليه
لكل مستقيماً الا انه مع التقييد افوه وانما عن الاشياء وقد اشار به
الى ما ذكره في اول احوال المسد اليه من ذلك الشرح من ان المسألة
هي المعتر في هذا الباب وليس بلارة ان لا يحصل ذلك امر في الابهة
الخصوصية ولا ان يختصر المقصود بها في يدكر من الوحد ثم قال
فاحفظ هذا الاصل ولا يلتفت الى اعتراض ما انقصي قد يكون امراً آخر
سوى ما ذكرنا وان ذلك انقصي قد مرتب على حده اخرى (قوله واحترره
عن نحو حادي ريد وعمر وعده يوم اوسه) ريد ان قيد تفصيل المسد مع
ان مشاء بين العطف على المسد اليه اصلاً فلو لم يقيد بموله مع احتضار
توهم ورود ان يقال قولكم واعطف على المسد اليه بكون منشأ
لتفصيل المسد على ما هو حاصل المعنى ليس مستقيم لتحقيق ذلك التفصيل
من غير ان يكون العطف منشأ له فلا يكون هذا التفصيل حاله مقصية
بدلت العطف لخصوله مدونه ولك ان تقول في توحيد الاحتراز
على ان احتضار المسد صاطفة للعطف بغير الواو كما لا يحق ما ان المعنى
ان العطف بغير الواو لتفصيل المسد قد لم يذكر قيد الاحتضار توهم
ورود ان يقال ان ذلك التفصيل حاصل في مثال امذكور مع انشاء العطف
بغير الواو كما في قاعدة الاحتضار الاول ولوغان واحترره عن نحو حادي ريد
وحادي عمرو وعده يوم وسه كما في مختصر لكل الظاهر (قوله ترتب احراء
ما قلها ده) التمرص للاحراء نظر في التثنية لا الحصر اذا المعتر في حتى
صكما صرح ٧٤ في معنى القلب وغيره ان يكون معطوفها بعضا من جميع
ما قلها كقده الحاح حتى امشاة او حرم من كل نحو اكلت السمكة حتى رأسها
او كما حرم نحو اعجنتي اجرية حتى حديثها والجملة ان يكون مشوعها
اذا تعدد في الجملة حتى يتحقق فيه بعض ولو اشترط الحرثه بخصوصها
لاحتجج الى تأويل المثال المذكور اعني مات كل اب الى حتى آدم بان المراد

٧٤ قال الدمامي في شرحه
اراد اما حرياس كل
بقربة مقابلة في الجرة
من الكل فلواريد بالبعض
ما هو اعم اعم لم التداخل
بين الاقسام المتعاقبة
وليس المراد بان خارج
الصموع من حيث هو
بمجموع والا كان المشاء
حراً لاجرياً

آثى حتى آدم (قوله وكذا الآيات) إذا دخل على كلاء فيه عيب واحد
ما يتوحد به تلك العيب (المراد من الدخول المذكور التوحد في العيب
والملاحظة لآله وجه عيبه أولا ودخلت له ثمة بحسب الحقيقة
حتى يرد عدم ثبته في مثل قولك طائر يري يوم الجمعة أدلا يصح ربه يوم الجمعة
حتى يقال أنه كان كذلك ثم حتى تعارض (قوله من غير تعيين بلد) لا يقال
أسماء المفعول مدة إلى الصغار المستمرة العائدة إلى اسم الموصول فيه
تفصيل المسد لأنهم معنى تعيين المسد شير إلى تعدد المسد الواحد
وترتب إرادته لا إلى تعدد مصاديقه (قوله لآله في معنى أدنى
يأكل فيشرب ماء) فيكون من عطف الجملة على الجملة لا من عطف
المسد إليه (قوله ولو سلم فلا دلالة فيذكره إلى آخره) قيل فيه تعسف
لأن هذه صوابه وإظهار أنها مبنية عليه شهرة القود والاعتراضات
فالروم في مثله واضح وقذاش تشرح فيدعبل عنه في فائدة قيد لأخصاص
إلى اندفاع أمثال هذه الاعتراضات ولكن على ذكر من واعترض
ابيض من التقسيم السابق يدل على أن العطف على المسد إليه أدنى يمكن
لتفصيل المسد يجب أن يكون تفصيل المسد إليه على تقدير تسليم أن أمثال
من قبل العطف على المسد إليه وإنه ليس بتعيين المسد وحب التزم
أنه تفصيل المسد إليه مع أن المسد إليه ههنا واحد لا يمكن التفصيل
واجب بعد تسليم وجوب أحد الأمور بالتزام أن لعطف ههنا
لتفصيل المسد إليه على سبيل التفسير بالوصف مبره التعارض بالذات
على ما تقرر في مثله فتمل (قوله أو ألقها حاد حجة) فيكون قصر أفراد
كما أن الأول قصر قلب وسكت عن قصر التعيين لأن المصطلح فيه شاذ
فلا حكم له حتى يرد عن الخطأ فيه إلى الصواب كما سيظهر إن شاء الله تعالى
ثم إنه حوار استعمل لاقى قصر القلب والأفراد وفي دلائل الأغمار أنها
تستعمل للقلب فقط (قوله لم اعتقد أن المحيى متب عنهم جميعا) لم يرد
بالاعتقاد من يكون حار مثل ما يناول أنظر انصعب الذي هو الوهم انعاسد
(قوله لآل اعتقد أن يري أجاى دون عرو على ما وقع في المفتاح) فإن قلت
لأنه لا يمكن الكلامين لأن مراد الأصحاء من الاعتقاد المذكور اعتقاد انتفاء
المحى عنهم بعد تنبيه عن ربه مثلا ومراد المفتاح اعتقاد محي ربه دون عرو
في صدر الكلام والاعتقاد أن على الوجه المذكور يمكن احتجهم قلت

وما ينبغي أن يعلم أنه
يندفع بهذه المساعدة
استدلال الشافعية على
وجوب العمرة بقوله
تعالى وأتموا الحج والعمرة
لله جللا للأمر على
الوجوب كما ذكره في
تفسير القاسمي أدنفول
بعد التسليم أن الآخر
للاوجوب يحور أن
يصرفه الإثبات أعني
الإيجاب إلى التقييد أعني
لله فإن الإتمام لوجه
الله تعالى واجب في
كل عبادة إذا خلاص
لأبد منه في جميع العبادات
مرضا أو نفلا ولا يلزم
من ذلك وجوب الأداء
تدبر منه

التبادر منه صرف الحكم
يعنى المحكوم به صرفه
متكفيا بكيفيته من الاثبات
والنفي لا صرفه مجرد
عهما ولهذا اعترف
بكونه تكلما وقد اذيع
بالتكلف الذى ذكره
ماورده فى نحو جاءنى
احد الازيد بان الازيد
لا يصلح ان يكون بدلا
من البذل هو المقصود
بالنسبة والنسبة هما
فى الكلام السابق لنى
والفرض من ذكر لا ثبات
اجبى لزيد فاعلم ويمكن
ايضا بان زيدا وان كان
بدلا منه احد المذكور
الا انه فى الحقيقة بدل
من واحد موجب وذلك
لان العامل فى البذل هو
العامل فى البذل منه
فيكون العامل فى زيد
هو جاني الا انه انتقض
معنى ما لا تقدير الكلام
ما جاءنى احد زيد فزيد
كان مقصودا بدلا عنه
احد موجب فى الحقيقة
فيكون مقصودا بما
سبب الى التوسع قدر

[illegible]

وهو ظاهر في معنى اسمها ان هـ في الاولى ووجه تخصيص
غير ظاهر هـ هـا بحث وهو اسكاني جمع هذه الآلة من قبل اسمع
الخطير بحق على وجه لا يريد عصم وهو ترك تخصيص طائفة بالهدى
وطائفة اخرى بصلال ٨ بنفكروا في هـم يؤذيهما اسطر الصحيح الى ان
يعرفوا انهم هم سكان في صلات من فأنسب لهذا المقام هو التشكيك
لا الالهام لان الموصوف بالجهل انهم لا يأتون منه انظر كما موصوف بالعلم
القبي صرح به في موقف وغيره حتى حصل بعضهم اشت من شرائط
العرفان رادسي عنه اسلمه تعاليم عن ورطة الجهل المركب هـا هم
اي طريق اشتك سأل في منهم الطر الصحيح انهم ان لمق (قوله والفرق
بينهما ان اعتبر به ثبوت الحكم لا حكمه فقط) قال قلت قد مثل العلماء
لتصنيف تآبي الكهارة والقدية مع امكان الجمع فب لا يجمع الاطعموا واسكوة
واضربوا الا في كل ٧ من كعادته من جمع واحد من كعادته والبقى قدية
مسئلة خارجة عن ذلك وكذا الكلام في نه انقدية (قوله عطف بيان)
لما قبلها وعل من (قوله لا يميز به ولا) قد يعالج دخول لام الابداء عليه
كافي قولك ان يريد لهو فانه يدل على انه من احوال اسد وانتم مفساه
ويدهم به راعى كونه بوطمه وتهدد لغيره لانه فانه مقدمه (قوله محضه اندكر)
لفظ مختص هـا وفي قوله محضه بنفسه مسد ليس بصرح في المقصود
وهو دخول هـا على مقصور واولى تدبيرة مفردا (قوله من سببه اسد)
لفظ يشب على صفة المعلوم من اشوت لاعلى صيغة المجهول من الاثبات
لان اسد من صمرا بعض هو مقصور في ثبوت لا الالاب واعرف طاهر
ويهد طهر ان مذكره الفصل المحتى حيث قال كانه قبل واما الفصل
فهو التميز المد اليه من من لاشد الصلحة بكونها مسدا اليه بالاثبات
اسدنه وهـا هو معنى قصر اسد على المد اليه من نظر تحت تصحيحه
الى سكتة ٩ بعدوا انصواب ثبوت اسدنه فأمس (قوله من صرح في هذه الآية
من فائدة الفصل ان آخره) هـا بحث وهو ان الفصل في هذا المقام وان
من يحرر من بعيد انقصر بحسب ثبوت والصدق لكن لا يجوز ان يهد بحسب
ملاحظة العينة مثلا ان اعتقد ان مع ان انخذ بحسب النفس المحامي
هو عمرو لا يريد قلت ريد هو الطن المحامي يكون قصر فب بعد رابعة
وعلى هذا قياس هم المقطوع وانسدر من ككلام الفصل المحتى وغيره

٨ و مد يكلفه بانه لا بد
في جعل اول الابهام من
قصد التكم اليه وقد اعتبر
ذلك في الاول فلا
حاجة الى اعتباره في
او الثانية لان اعتباره في
واحد هـا يفي عن
عن اعتبار في الأخرى
قال قبل هل لا اعتبر في
الثاني دون الاول اجيب
نه اعتبر في الاول
لتقدمها ولان العرض
الابهام محل الهداية
والصلال والاول هي
الواقعة بين محديها
فيهم مند
٧ منها نسخة

٩ وهو جعل الهزة
في اثبات الضرورة
ووجه العدائه سماحي
نه

ان صميم انفصل في مثله لا بعد القصر اصلا ثم افادته بقصر الامراء ليس
 بظاهر فتأمل (قوله وفيكون لمجرد التأكيد) اذ كان انحصيص حاصل
 بدونه سوق الكلام بين على ان اراد بتأكيد ٢ تأكيد ثبوت المسند ليس
 اليه لكن ظاهر الصارفة يشعر بان كونه مجردا كيد مشروط بكون الكلام مشغلا
 على تحصيل حاصل بدونه وانت حبر به لا منع من كونه للتأكيد وان
 لم يعد في الكلام اثر التحصيل اصلا اللهم الا ان يقال اراد انه قد يكون
 لمجرد التأكيد في صورة يوجد فيها التحصيل اذ كان التحصيل حاصل
 بدونه او يحمل التأكيد على تأكيد التحصيل وفيه بعد (قوله او قصر
 المسند اليه على المسند) سياق كلامه يشعر بان هذا القصر لو لم يحصل من غير
 الفصل لا يمكن جعل الفصل مع انه قد انكر سببه رغم من يدعي ذلك فاجيب
 بان مسمى الانكار في سياق تعليقه لكلام اكثر من افادة اصله الا ان في جملة
 قول اصف فتخصيصه بمسند على قصر المسند على المسند اليه ثم رده
 على من رغم ان انفصل بمعنى للعكس بعض سورة عمد وجملة جل الفصل
 في مثل قوله انكرم هو التقوى على التأكيد ليس تمنع لجوارحه على افادة
 قصر المسند على المسند اليه ار لا منع من قصد الاحتصاص فيما يستقيم
 فيه ذلك (قوله اي تقدم المسند اليه) يريد به اراده مقدما على المسند على
 ما هو اصله كما قبل سبق في الركنة اي جعله من اول الامر سبق لا واسعا
 لانه يكون واسعا ثم سبق (قوله ومراد صاحب الكشاف به) اي حيث
 قال انما يقال مقدم ومؤخر للرجال لا لقار ٦ (قوله ويعرف فيه معنى
 اي يعرف في ذلك النفي معنى مناسب لانتفاء العاية والحاصل
 انه لا بد من اسد العاية اي شيء ان يكون ذلك شيء مقتضى للعاية وعلة له
 بحسب المناسبات (قوله ولا بد من تحققه قبل الحكم) ان جعل قوله ولا بد على
 معناه الظاهر اعني الوجوب فالحكم معنى وقوع اسد او لا وقوعها
 والمصافان محدودان في قوله قل ذكر الحكم عليه اي قل ذكر مأخذ
 معروض الحكم وهو ان يحكم به لان الحكم تعرض للبيان الحكمة استفادة
 من المسند كما لا يخفى او يقال اسد انه ذكر اي الحكم بخار عنده ما عدم معروضة
 وحاصل المعنى ان الراجع تقديم اسد اليه على المسند لانه لو حجب تقديمه
 على الحكم يترجح تقديمه على المسند الذي منه وبين الحكم علاقه قوية

(لكون)

٢ اراد بالتأكيد
 الذي جعله صاحب
 الكشاف فائدة الفصل
 تؤكد الحكم لدلالته
 على ربط المسند بالمسند
 اليه وقيل توصيف
 المحكوم عليه لانه راجع
 اليه فيكون تكريره
 منه

٤ فلي هذا انحصيص مول
 المصنف فلتخصيصه
 بالمسند بحمله على قصر
 المسند على المسند اليه بناء
 على غالب الاستعمال
 منه

٦ قال هذا في تفسير سورة
 المائدة عند الكلام على
 قوله تعالى ان الذين
 امنوا والذين هادوا الآية
 كما انه اطلق التقديم
 على الضرب الثاني في
 اول سورة الانعام حيث
 صرح بوجه تقديم ما قبل
 مسمى على عنده منه

لكونه معروضة مستقدا منه ولا يحى عليك ما فيه من التكلف واقرّب منه
 ان يقال ان اراد بقوله لانه الاولوية التي في حكم الواجب في نظر العلماء بصفة
 ان العرض اثبت الاصله التي تعني الرخص ووجها الاولوية لشعره العرفه
 لان المسد اليه لما كان محكوما عليه كان المسد مطبوعا لاحقه فالاولى
 ان يلاحظ فيه حاله في الموضوعين تعني المحكوم به والعرض دفع ما ورده
 الفاصل الحشوي رحمه الله تعالى فتأمل (قوله ولا مقتضى للعدول) قد سبق
 ما في اوائل احوال المسد اليه الاشارة الى وجه التركيب فلا تفعل عنه
 (قوله يرفى ما قبلها جميعا نوناً ما يبد كره) من ان المراد من قوله حيوان
 مستحدث هو المعاد الجسماني (قوله يعني تحيرت البرية الى آخره) اعترض
 عليه من البعض فائق بالعث والعص مكرله وكل من افرق بين حارم في
 مذهبه فكيف الحيرة اجب ان الحيرة في كيفيته لا في اصله كما يدل عليه
 قوله وفي ان اساء الاموات كيف تنجي من الرفات على ان الاختلاف الصادر
 من المجموع من حيث هو مجموع ارجحته وان كان كل من الفريقين جازما
 في مذهبه فبأن (قوله من الرفات) الرفات على وزن الفرات الخطام وهو
 ما تكسر من بس (قوله كذا في صرام السقط) السقط في الاصل ما يقط
 من الرمد عند الانقراض سمي ديوان المعري به وانصرام بالكسر في الاصل
 اشتعل اسر ودقاق الخطب الذي يسرع اشتعال النار فيه يصح معنى به
 شرح ديوان المذكور لصدر الافاضل (قوله تعني بعضهم يقول بالمعاد
 وبعضهم لا يقول به) لا بعد ان يكون تقديم القول بالمعاد في تعبير البيت مع
 ان الظاهر هو العلف واشهر المرتب ايماء الى ان مراد الشاعر بالداعي
 الى الضلال هو القائل بالمعاد به على ما اشتهر وبين في كتب التواريخ ان
 ابا العلاء محمد مكر لشعر ويومى اليه بانه اشتهر عند من له روق سليم
 وهو قوله * يد تحبس ما بين عمه وديت * ما مالها قطعت في ربع ديار
 والله در من رد عليه بقوله * عن الامامة اسلاها وارحصها * دل الحجة
 فافهم حكمة السري * ٧ (قوله ولا القفس هو على ما قيل) طائر في بلاد الهند
 يصرب به اش في السحب له مفار طويل وهو حسن الادب يعيش الع
 سنة ثم يهيمه الله تعالى به يموت فيجمع الخطب حوائيه فيصرب بحاجيه
 على الخطب الى ان يخرج منه النار فيشتعل الخطب فيتحرق هو ويحلق الله من
 رماده بعد مدة وقيل بعد ثلثة ايام مثله (قوله لانه لا ياسب اسبق) بياض الشدة

كما دل عليه

٧ ورد عليه ايضا من
 قال في جوابه وقيمة اليد
 نصف الانف من ذهب
 وتعدت هيا تسوى
 بياره مظلومه عانت
 نفيتها وهما ظلت
 هانت على الباري منه

(قوله واما تعجيل

المسرة) او المساءة

للتناول او التطير بحسب

نفس الامر واما تعجيلهما

فلا تعلق له باصل

التناول او تعجيل المساءة

كالصلة من التطير ولما كان

تعجيلهما متضمنا لتعجيل

سببهما لم يتعرض له

المصنف ويحتمل ان يكون

علة لتعجيل نفسه واياما

كان في اقسام لفظ التعجيل

ايماء الى قصور عذره

المقتض حيث قال واما

لان اسم المسند اليه يصح

للتناول حاصل سواء قدم

المسند اليه او اخر

ويؤيده قول المعري

سأثر فكنت مقصدا سعيد

فكان اسم الامير له

فلا حيث جعل اسم

السعيد تفعالا لشوق مع

تأخر فكذا المقرة

المسيبة عنه فالتقصي

لتقديم المسد اليه تعجيل

المسرة تعجيل التناول

والجواب ان التناول قد

يكون باللفظ المسموع

في مستهل الكلام كلفه

سعيد مثلا وهذا

هو الذي

٤

من تحت وهدى السبق . . . موحدة ما بين شي وواسق بشة ايمو هو

المره هه (قوله واما تعجيل المسرة واسباب التعجيل ويطير) يحتمل ان يكون

قوله للتعجيل والتعجيل للمسرة والمساءة بناء على انها انفسهما مسبيان عن

التناول والتطير بحسب نفس الامر واما تعجيلهما فلا تعلق له باصل التناول

والتطير على رعمه وحاصل الكلام ان تقديم تعجيل المسرة احسنه من

تعجيل او تعجيل المساءة خاصة من تطير وما كان تعجيلهما متضمنا لتعجيل

مدهم لم يتعرض له المصنف ويحتمل ان يكون علة لتعجيل نفسه واياما كان

في اقسام لفظ التعجيل ايماء الى قصور عذره ايماء حيث قال واما لان اسم

المسند اليه يصح للتناول فقدمه في اللفظ لتسره او تسوؤه وتوجيه القصور

على الاحتمال الاول ان التعجيل حاصل سواء قدم المسند اليه او اخر ويؤيده

قول المعري . . . سأنقص مقصدا سعيد فكان اسم الامير له فالا . .

حيث جعل اسم السعيد تفعالا لشوق مع تأخر فكذا المقرة مسبة عنه

فالتقصي تقدم المسد اليه ايماء ايماء تعجيل المسرة تعجيل التناول مثلا واخواب

ان التناول قد يكون باللفظ المسموع في مستهل الكلام كلفه سعيد مثلا

وهذا هو الذي ينصى تقدم المسد اليه وقد يكون بمحصول الكلام كإعجال

وسعد في ردائه فالتناول يكون معه في داره ونفس هذا التناول حاصل

سواء قدم المسد اليه او اخر فلا يقتضي تقديمه على المسند والمصنف اشتبه

عليه اعراف بين التناولين وعلى الاحتمال الثاني ان المسرة مثلا يغث عن

التناول ان قد يحصل بذكر الاسم في اسم الكلام فالتقصي للتقديم تعجيل

المسرة الخاصة من التناول فلهذا واخواب بعد تسليم حصول اصلها

بذكر الاسم في اسم الكلام ان مراده المسرة الكاملة المضمومة من الاطلاق

فتم (قوله والصح في بار صديك) الصح في الاصل عن لسفالكتم

هو لقب اول حده من كع من رضى الله عنه (قوله من اظهار تعظيمه)

باء هي ان اشهد في ذكر السبق شعر اشهد في الشرف والرتبة العلية

ثم ان الاسم ربما يشتمل على الشفيع نفسه وسبب وصفه فار قدم بيني

تقديمه بحسب انقسام عن ان المقصد ان التعظيم يستند راداه تعظيمه

ورحل فاصل من هذا القيل وربما لا يشتمل عليه بل يستند اصل التعظيم

من نفس التقديم من حيث اسببه المذكورة (قوله او تحقيره بخور حل حاه

في الدار) فيه بحث لا بالاسم ان التحقير في رجل جعل مستند من اشهد

٤ يقتضي تقديم المسند

اليه وقد يكون بمضمون الكلام كما يقال سعد في دارك فانه قد يقال بكون سعد في داره وتقس هذا التقاؤل حاصل سواء قدم المسند اليه او اخر فلا يقتضي تقديمه على المسند والمصنف اشبه عليه امرق بين التالين على الاحتمال الثاني من المسرة مثلا يعني من التالين اذ قد يحصل بذكر الاسم في ان كلامه يقتضي لتقديم تعجيل المسرة الحاصلة من التالين لانه واجلوت بعد تسهيل حصول اصلها يذكر الاسم في اشبه الكلام ان مراده المسرة الكاملة المفهومة من الاطلاق فتأمل نحوه

٧ قوله لم يرد جواب لقوله

واما اذا كان مراده الخ

(مه)

قوله لا يقال قول الى

آخره لم يوجد في اكثر

النسخ

بل من الوصف حتى يوخر مسد اليه بخص التحقير ايضا ولو حذف الوصف لاسعد التحقير اصلا وعكس ان يعد اصل التحقير يستند من المقصد بكون تقديم مثل هذا المسد اليه في مقدمه الالهة بغير رده تحقير فتدبر (قوله هذا معنى قول صاحب الفتاح اول كونه متصفا الى آخره) يعني كونه متصفا مستمرا عليه بحيث يعد من المتضمن اشتماله (قوله لم لو قيل على الفتاح ان حرم) هذا لما يرد ان كان مراد السكاكي ما ذكره واما اذا كان مراده اول كونه موصوفه المسد به بمضمون آخره هو المطلوب دون وصية اخره وهما اعتبار ان تلازمان لكنه قد يقصد الاول كما اذا كان الكلام في الراهد وانه هل يصعب بالشرب فيلزم الراهد يشرب وقد يقصد الثاني كما اذا كان الكلام في اشرب وانه هل يقع وصفا لمراد فيقول يشرب الراهد بـ ٧ لا يقال قول السكاكي لانه اخر في عر هذا ان يوجد انفس ان يقول لا وصية اخر لا دعوى معنى قوله لا نفس اخر لا نفس الاخر فلا انه فتأمل (قوله من نهر ربي قطر من اخره) انما التحريك والعب وبوفظ قلة والعوائق جمع عائق وهو موضع الرد من اسكب ورزق جمع رزق ككرام جمع كريم من رزق الرحمن لانه فهو رزق اي وفور والادام الزول وصفهم بنصي في الامور كأنهم مبيوف وباشعة حيث لم يبق قوا سلاح وبالكور واوغار في اخصر وبالسراخ بانفسهم في حمة الاصب وقرامه (قوله اي بحر الاستشهاد هو قوله بهم حقوق) لا قوله حلوس لاحتمال تقدير مسد اليه فيه مؤخر اول قوله صيف لان صيف فاعل فمن يفسره بالعدة ولا قوله تحدهم سواء اربس تقديم المسد اليه فيه كذلك (قوله لا حقوقا جمع حاف) في بعض شروح الاصاح او جمع حفيف كظروف جمع طريف (قوله واحب مع الاشراف) قيل عليه هذا اسم خارج عن قانون المناظرة فلا يهد اصلا لانه في الحقيقة مع مسد اسم وذلك لان حاصل الاعتراض اما لانه ان التقديم في البيت يعيد التحصيص وانه يكون كذلك بولكل هذا وهو مجموع فالاول الاستدلال بقول ائمة التفسير دون التخصيص بـ (قوله وما اب عيب لعريز) صرح في المباح بوجود الحصر فيه وان انصبي ان ادعريز عيب رهفت لانهم من اهل البيت لانت يا شيع والذليل على ارادة هذا المعنى ان قول شيع عليه السلام ارهفتي امر عنكم من الله اي من رب الله ليس جوابا لقولهم ولولا رهفت

٣٠ وهذا يدفع خذل البيت على قصر القلب. فاعلى انه ذو صفهم - ٣٦٠ - او لانه لو حلوس في محالهم

لرجح ان استعد منه بعبوة انفع ان مقدم ان مساعهم عن رجه كان دعة
رططه عليهم لالخوفهم منهم ولا يستعد منه اشترا انهم به وبين رططه
فلا يلايمه ان رططى امر عبهم لاقتضاه ثبوت لعة له عليه السلام بل هو
جواب لقولهم وماتت عينا بعزى على ان التورن للتعظيم فلو لم يقصد به
تخصيص العرة انكائه رططه ويرمه تخصيص عده به ما طبق
اجواب قائلهم خلاصه ما في شرح افتتاح وفيه بحث لا يشرط التخصيص
عند السكاكى ان يتران المقدم كال في الاصل مؤخر على انه فاعل
معوى وان يدعو ان هذا لا يتر ضرورية في المحنة ولما لم يقن بالحصر
في زيد عرف كاسياتى واعده انات على تعذر تحيره ان يقن ما عير
انت ما عن الصفة ولا ضرورة الى ارتكاب الوجه البعيد اعنى ان يتر ان
استاكيد يمتري في عارف هدام قوله على متعلق بغير لان الحر اعنى
المراد به فيجوز تقديم ما في حره عليه وان يلب فمقدّم بغير بغير (قوله
وماتت عليهم بركين) اى تكميل تحفظ اعمالهم (قوله غير مناسب للمقدم)
من انما منه تنوى والتعريف وتحقق انهم حقوق ادار لهم الضيف
اعترض عليه بالاسية عدم مناسبة الحصر تقدم فان المعنى
انهم يباشرون امر المصيفة بهم ولا يكلو به ان خدمتهم كما هو انداء
في اكرام الضيف وتعظيمه ٣ اقول بل وجه عدم اناسه ان كمال اكرام
الضيف ان يباشروا امر المصيفة بهم ويخدمهم لان يسرع خدمهم
ويباشروا بهم مع ان بعده ما في عه لا كما يحكى على انصف على انه
يعوت حينئذ حسن التقابل مع قوة حموس لاسية الحصر فيه ولو اترم بغير
اسد اليه بعدما قصدا انه احصر وتبها على كمال رفقتهم مع انه ركبت
لا يستقيم في در ان كالا يحكى (قوله من التخصيص ما ذكر) فبداهه جبر لا تعرض
في كلام الفناح للتخصيص احصرى كما في مثل اناسه كما ذكره في مقتضيات
تقديم المسد وانت حير من حسن التخصيص ههنا على القصر مع عدم
اظهاره في مثل اقل سكتا ودعوى كونه مشروحا يكون الخبر فعلا لاشاهد
لها بل هي مردودة نصريح ائمة التفسير (قوله بتخصيصه ما خبر الفعلي)
اى سى الخبر انفعلى على حذف انصف لان المقصور على اسد اليه المقدم
في امثال اسدى ذكره بى اقول كما في انما قلت لكن هذا الكلام من المصنف
هوية على عدها كاسير به الشارح في انه التبع ثم المراد به الفعلي

ور ان نهاية الوقار كان
مقتضى ذلك ان ينوهم
السامع انهم لعاية
وقارهم لا يحفون حين
المام الضعيف بل
ياأمرون الخدم بخدمته
فجبرى على ذلك التوهم
وقصر الخدمة للضيف
عليهم قصر قلب اى هم
انفسهم يتخذون
لاخدمهم

وقد يقال المراد بالخبر
انفعلى في ما ما قلت عدها

المعاني بى الفعل وان كان
عدها لصفة مجرد قلت
ومر تعبر الاصطلاح
حتى ان من القضايا
المسئلة ان التي انما توجه
الى النسب والصفات
دون الاعيان والذوات
فما لم يظهر حكم القى
السابق الا فى الفعل
اللاحق وكان المعنى
مطلع نظر اهل المعاني
اعتبروا الخبر ذلك الفعل
المنق و كان قصارى نظر
النسبة تصحيح الالفاظ
اعتبروا الخبر مجرد قلت
وانت خبير بان اثبات
امر جديد لاهل المعاني
بمجرد قوله تخصيصه

بالخبر الفعلي عنه مدوحة كما ذكرته من حذف المضاف التابع فتأمل (مه) (آخر)

آخر أدى اوله صل وقاعله صمير المنأ لا التحصن لعنى العمل لتصرفه
 ان اصفه المشبه في قوله تعالى وماتت علف نزلت حراصليا (قوله
 وصاحب انفتح الى آخره) قال الفصل اعشى وهذا هو الحق وذلك
 لان التقديم الى آخره وات حبر من ماد كره يقتضى حوار التحصين
 فيما اذا كان المقدم اسما مظهرا على نحو حوار في غيره والكافى لا يقول به
 على ما سيجى (قوله لان التحصين انه هو نسبة الى حره) القصر المتبادر
 من قوله انه هو اى كايذل عليه قوله لا لالسه اى جيع من فى العلم فلا
 يقدح فيه حوار ان يكون التحصين بالنسبة الى من تردد فى قائل كفى قصر
 التعبير ثم لم يترجم له عهد وفجأتى فى مواضع نقلته بالنسبة الى مقابله
 وعدم ظهور خطأ اصطط فيه كانهت عليه فى بحث العصف على
 المسد اليه (قوله ولا ارايت احدا) اى لا يصح هذا المثال ابصارا
 على ما يتبادر منه وهو الاستعراق الحقيق وان امكن تحصيله بحمل البكرة
 الواقعة فى سبق الي على الاستعراق العرفى ولذا ذكره فى انفتاح لفظ
 الاستعصار (قوله لانه قد سقى عن التكلم الرؤية على وجه العموم) نقطة
 على متعلقة سقى لا الرؤية بدل عليه قول الشارح فيما سقى فالتقديم بعيد
 بى الفعل عن المذكور ونونه لغيره على الوجه الذى بى منه من العموم
 والخصوص (قوله وفيه نظر لان لا نسيم الى آخره) احب من كلام المصنف
 بى لحاصل المعنى ان يكون مراده ان الذى هو الرؤية انوافضة على كل احد
 بعد تبليط النى وملاحظته فيكون من قبل عموم النى لاسى العموم وان كان
 المتبادر منه ذلك فكأنه قال الذى هو الرؤية الواقعة على ريدو الرؤية الواقعة
 على عمرو وهكذا فأنس (قوله اذا لم يكن همزته مدلا عن انواو) بان يكون
 مضمورا الفاء وهذا احتراز عن احد فى قوله تعالى قل هو الله احد قال اصله
 واحد معنى واحد ولذا استعمل فى الايجاب بدونه وقديس ما همزته اصلية
 لا يستعمل فى الايجاب اصلا كلفظة اربم وارم بل المستعمل فيه ما همزته
 منقلبة (قوله ردا على من رعم انشأيت كل احد) واذا كان ردا عليه يسى ان
 يقدر فى المثال المذكور لفظ كل لطابق الرد المراد و فيصح قول المصنف لاسى
 هو الرؤية الواقعة على كل احد هذا توجيه ماد كره ذلك المقتر و فيه نظرا ما
 او لا فلا تك تحققت ان مراد المصنف تخصص بى اخر المعنى والا فستقر
 كلامه اصلا فسعى ان يكون مثال المذكور على ما رجمه ردا على من اعتقد

٧ معنى الاختصاص
يكون توجيها لما ذكره
المصنف كما لا يخفى نحوه

قوله ولعص اصحاب
الطواشي الى قوله يقي
ههنا لم يوجد في اكثر
النسخ

ان غير واحد من اهل الاشارة كان في عدم رؤيته احد اد لا يخفى ان
خطا ان الخطاب في مقابلة المخصص في ما عين الفعل المخصص به او اشار
وبهذا فان الفاصل المحشى فكانه لم يفرق بين ما قبلت هذا واما ما قبلت هذا
ثم لو عمل لهذا احد في ذلك المذكور وان جاء بدون كل اياته في الاشارة
فلم يتحقق معنى الاختصاص لان يكون لامه مذكور معنى مثله المذكور غير
راى كل احد من بعده وان فلا بالوساطة ان الرد لم يعم يقتضى ان يكون الزعم
قد تعطل بالقبضية اذ به عيى بعد حتى يكون اسم احد في كلامه فلا كل غير
صحيح لاسم وجوب التصديق هناك فليس بمحطك رأيت شخص ما
فصل لك ما اذا رأت احد يكون حوالا صحتها ثم لا يحسن ان يراى
التطابق انصوري فاقبل (قوله لان هذا الامتناع حذر الى اخره) هذا
رد للوجهين مع وقوعه وايضا بخصوصى بوجه الاول وقوله وان لا يكون
بالوجه الثاني ولعص اصحاب الطواشي ههنا ليس بين حيث توهم
ان قوله لان هذا الامتناع يرفع لوجه الثاني من وجهى المعتذر وقوله
وايضا تريب لوجه الاول ثم شغل بيان وجهه بتدريج تريب الوجه الثاني
على تريب الاول مع ان مقتضى التركيب عكسه واشهره متى بقي ههنا
مقتضى وهى ان حريص لا امتناع في غير الصورة المذكورة لا يكون وجهها
لضداد مذكور المعتذر لجوار ان يكون وجه الامتناع متعددا مختلفا وانما
يظهر الضداد اذ اخرى الوجه المذكور في صورة وجوده فيها الضداد
كما لا يخفى وقد بحث ان المصنف ههنا يصدد بقل كلام الشيخ وقد ذكر
الشيخ ما ما قبلت شيئا مع قوله ما انما رأت احد في قرن واحد وفرع عدم
الصحة في الجميع على كون المتي عام كما يسمى فيكون المخصص في الدب
عطا صرنا عدل نصف قلنا من (قوله لا على جميع دس) وان من الامر
على كون جميع بكرة في سياق النفي يكون وسيط كون احد معنى اجمع عوا
كما لا يخفى ان مقتضى لم لا يجوز ان يراى اجمع جمع مخصوص هو بكل قلت عدم يكن
الامتناع مختصا بتلك الارادة مع كونه خلاف التدرج من حيث اليه اشار
اذ يمكن ان يقال ابتداء ان احدا بكرة في سياق اني نعم ويكون المتي الرؤية
الواقعة على جميع الناس (قوله بل بكعبه ان يكون رأى احدا) هذا الكلام
مردود عند اشرار بما يستحقه وانما اورده ههنا من طرف القوم وبهذا فان
فيمتد هذه هي الكلمات الدائرة في هذا المقدم على الستهم (قوله وهى

١٩ عز من عليه الفاضل
 اعني في شرح الفتح
 بعد ما قدح في رجوع الا
 مستثناء الى الاثبات وقد
 تنس ما فيه ثم احب ان
 هاتين وجها وجبا وهو
 ان يحسن الاستدلال راجعا
 الى الثاني بان يعتبر ان
 اصل الكلام ما ضربت
 انا الازيد فيكون معناه
 مستقلا على ضرب المتكلم
 لزيد ونفي ضربه عن
 سواء ثم تقدم الضمير
 قصدا الى التخصيص في
 جرتي المعنى اعني في كل
 واحد من الاثبات والثاني
 فكأنه قال انا ضربت
 زيد الا فيروا انا ضربت
 من سوى زيداى ضربه
 فغيري فيكون هناك من
 ضرب كل واحد سوى
 زيد فيطل انتهى منه

مقدمة ما دامه عن بعض المحققين من تركه على ان اصل الكلام هو ما ذكره
 فيما سبق بعد قوله مدح من حيث قال قوب ما ان ربه احد اور خلا
 بعيد موم النبي الى آخره محذوف في مثل وهو انه ذو وجه من اصل
 المذكور مختلف في التقرير متغاير فيه كما لا يخفى (قوله فرع غير
 اواب بمشاركه غير) انت من امثلكه شركة المعنى في الكلام
 ادراشدة ان قصر النعم ومنه سأل في كلام انصت انصت
 ووجهه من حيث عدمه في تحت عطف و قد فعل اراد من امثلكه
 ركه اعم من شركه المعنى والعلل فيكون شذوذا الى انواع تقصر
 لكنه مكلف كما لا يخفى (قوله فرع انه انت وحدك اواب بمشاركه
 الغير) يريد انه ان قصر قرب او قصر افراد نعم ان المعنى انحصار
 من تقدم منه من المعنى دوى طبع مستقيم و ذلله تقدم امدايه
 يرمى ان ان لم يطلب اسباب في اصل الحكم واحاطة في هذا بعيد فكان
 اهم عدم استكلام مقدمه والمعنى انحصار اسبق لاني انحصار من
 قولك ما سمعت كاهنهم استمرار لا مسمع لا مانع الاستمرار من المتصارع
 الداخلة فيه لوو المعنى دوام الانشء لا ينفك بالدوام من الجملة الاسمية
 الداخلة عليها لو كما جعله الشرح في تحت بو (قوله فلا مانع يقول) الواو
 داخلة في خبر المبدأ بعد حول اسوا سمع الاشعار بمزيد الاشتك في الاعمال
 عند الجمهور وللعبد على الخبر بقصر عند البعض فاعني فلا مانع ان يدع
 خطئه وان يقول (قوله وفي هذا شارة الى لورد ان آخره) اي في قول المعنى
 ولهذا لم يصح ما ضربت الا زيد اما ان تقدم لفظ بهذا بعيد القصر يعني
 ان على الامتناع مدكرته لا ماد كره اشغال ولا كان دلا على التقديم على هذا
 المعنى ما معوى لا ما توسع لم يفعل وفي هذا تصريح بالرد على الشيخين على
 انه يجوز ان يكون وجه الاثر عدم التصريح بالشيخين فيهم (قوله وحواله
 انه قد سبق ان مثل الى آخره) رده شارح الايضاح بان الفعل المتسارع فيه
 ما اعتبر فاعنه ههنا وقوع انصرت على كل احد غير زيد واما زيد فمسلوك
 عنه لانه الا لا يصح ان يكون بالاستثناء لعدم صحة الاستثناء في الاثبات
 كما عرف في المعنى فيكون غيره وادان كان كذا فيمكن في الكلام اشعار بان
 زيد ضرب او لم يضرب فلا يبرم التناقض اصلا وفيه نظر اما اول فلا
 قول الثالث في هذه الصورة يجب ان يكون المحط بمصدر في اعتقاد

٩ وقد يجاب انه اشهر فيما بينهم وشاع ارسا للانع ٣٦٤ مذهب له ان مع يستند

لالبس عنده تدبر (مه)
٧ ذكر ابن الحاجب ان
الاستثناء المفرع يقع في الا
جواب بشرطين احدهما
ان يكون فضلا لاعدة
والثاني ان لا يحصل به
فاشدة فلا يجوز صرحت
الاريد اذ قرأت القرآن
اليوم كذا لانه يجوز ان
يقرأ في جميع الايام الا في
ذلك اليوم (مه)

٨ فيه ايضا الى دفع اعتراض
الفصل الحثي في شرح
المفتاح حيث قال بعده
ما نقل ذكره الشارح هما
من ان الاستثناء من الاثبات
لا من النفي واما ثانيا فلا
ان الاثبات فيما اضرحت
الاريد ليس بقار لان
المقدر احد فلا يتناول
ريدا فلا يصح ان ينتهي
منه الا ان يقدر مع احد لفظ
كل ثاء على انه لا يستعمل
في الاثبات الا مع هو
مردود عند هذا الزاعم
يعني الشارح ووجه
الدفع ان تقدير كل احد
لنكون الاستثناء مفرقا
على عط صر به الاريد
لأما توهم من ان لفظ

وقوع الصرب على من عدا ريدا ليس مثبتا على اعسر الاستثناء من الاثبات
وذلك اذا قلب ما اثاريت احدا فالفعل المذكور هو الرؤية لكن اعتبره
مثبتا لما هو على وجه وكيفيته هي عليها في صورة التي وان استبعدت
ذلك الكيفية من ابي ولد اقبيل المثبت قد هو الرؤية بعمدة معنى قياس ذلك
ان فعل المذكور هو هو، صر و هو متكيف لعمومه لى عدا ريدا ان عدا
ايضا الاستثناء من التي فيجب ان يثبت ذلك الفصل على تلك الكيفية واما
ثانيا فلا ان الامتناع على غير اذ اكل الموصوف معها مذكور افلا يقال حثي
الاريد معنى غير ريدا صرح به كتب في المعنى والموصوف هو غير مذكور كما يحتمل
اذا من كلامه فلا يجوز حبه عيبه واما ثالثا فلان الا لم يكن للاستثناء
لم ينعى هو م المقدمة فلا يتم ما ذكره المصنف ايضا في وجه فساد المثال
فيم كلام الشيخ الرام عليه (قوله هو يوجب الصرب الذي وقعت ادا فطرة
في ماله) هذا هو معنى التامس قال تم تم الدست ولد اقبيل اشترى في
شرح افتتاح وحدة الصرب على التامس على ذلك انقرض نكس ظاهر
كلا نهم يدل على ان الامتناع كلي ومطلق والقرض المذكور ثانيا فيه
(قوله وعدي ان قولهم انقص التي بالاه) ليس المراد ان هذا ٩ اعتراض
حق حتى يتوجه عليه انه راد في كسر القارورة كما ذكره الفصل
الحثي بل ان هذه المقدمة احمق بان يعترض عليها من المقدمة التي
اعترض عليها النص من مقدمتي دليل الشيخ لان تلك المقدمة ظاهرة
الصحة ظهر المدافع ما اورد عليها واما هذه المقدمة فمعها موجه طاهرا
بحيث يحتاج في دفعه الى اعمال دبقو لوسل لى فصله فيما سبق اطلاقه
على مراد الشيخ وعدم اطلاع غيره لعدم نصصهم كنه لا بتحقيقه كلام
الشيخ بحث لا يرد عليه مع ذلك (قوله بالاستثناء انما هو من الاثبات)
٧ الاستثناء المفرع من الاثبات وان لم يحرم فيم لا يستقيم فيه المعنى الا ان مراد
الشارح لزوم ذلك فلا يجوز ان يكون من اسرار حوجه الى انفعالية لا الفعل
لقتضى القاعدة السابعة ولا يجوز ان يحتمل الاعلى غير بعدم ذكر الموصوف
فتعين كون الاستثناء من الاثبات واستثنى منه المقدر كل احد لان الاستثناء
مفرع على عط صر به الاريد فان قلت الاثبات ٨ في ما اذا صرحت الاريد ليس
بسام لان المقدر احد فلا يتناول ريدا فلا يصح ان يستثنى منه الا ان يقدر
مع احد لفظ كل ثاء على انه في الاثبات لا يستعمل الا معه وقد عرفت انه مردود

عدالت رح قنت من المتفر كل حد لحد كونه من ان لا يستشهد مفرغ
 على خط قوا صرته (قوله وكذا اذا كان معنى معاً) معطوف
 على معطوف معنى فقد انى وكذا اكل من وكد اذا كان معاً (قوله
 وليس اقلت سميت الى اخره) اسم ليس صميم اثنى وحره اجمه اشرطه
 او قوله يحب واذا طرف لغو متعلق بليس وفاعل يحب ان يكون وعا عن يكون
 وهى تامة ان مع اسمع وهو وجود سعى وحره وهو عدم اسمع وقد وقع
 في موقع الحر صفة سعى وانو وى وقد وقع على ساقى بعض السمع من
 تصرف اسمع بعدمها في عذرة الفتح فتقصص بالنصب معطوف على
 ان يكون من ان السكاكى انى انو حوب هه اشارة الى و حوبه فيما اذا قدم
 لا ينفق الخوار (قوله غير مشوب حال من السعى) قد عه سماحه لان الغاء
 المشوب بهذه الامور هه للفاعل اسى هو المؤكد لالسعى كذا في شرح
 المفتاح للشرىف والى ان تعمله حالا من كاف مث انى مفيدا وجود سعى
 من حال كون غير مشوب في فادته وان انه ينفور الى آخره فيدخل عدم المشوب
 تحت الافادة (قوله واشترح اعلامه وادور الى حره) نقل عن اشترح اعلامه قال
 لاثبات هذا الكلام من الشرح العلامة الا انه ردده من التهور وسهو
 والسيان باعتبار مث كلمة سوق الكلام (قوله انى يسمي لرد الخطأ في
 النقص) هذا الحصر اصي كاشم به قوله لا افادة وجود السعى فلا ينوحه
 عنه ان هذا انزكيب كما ياتي للتخصيص ياتى لتقوى فلا وحده للتخصيص
 كما عه بعض اصحاب الخواشي وحوله من وحده التخصيص والتحقيق في كلام
 العلامة (قوله فاما ان يكون باعتبار لار معناه) قد عه ان يصير في اهر ارجع
 الى وجود اسمع لال الافادة ولذا ذكره والمراد من معنى التامية قصر
 السعى على التكلم وسمي به يحصل رد الخطأ في الفاعل لال معناه رد
 الخطأ ابتداء وهذا ظاهر فالقروم اعم هو من وجود اسمع وبين قصر
 السعى على التكلم لا بين رد الخطأ في الفاعل وافادة وجود السعى لانهما
 لا يمتزمان اصلا فكيف يتحقق القروم بينهما وبهذا ٧ ظهر ان قول نفاص
 المحشى الا ان لزوم رد الخطأ في الفاعل لا افادة وجود اسمع غير ظاهر
 وعكسه كالظاهر ايجل بحث ومحتاج الى توجيه على ان القروم بين الرد
 والافادة اسم في الجملة فاما سبب لزوم افادة السعى لرد الخطأ واما عكسه
 فلا وحده في اعتبار قصر الافراد اصلا لاثبات الحكم لاحداث ريبين

٧ هو ان يقال افادة
 وجود السعى من
 الفاعل المخصوص لار
 لرد الخطأ في الفاعل
 وان كان افادة وجود
 اصل الشيء لا يجمعه
 مع

٩ واما في قصر الحكم
 يستلزمه رد الخطأ
 ان كان الخطأ موجودا
 فلم ان عدم الظهور
 انما هو في الثاني واما
 في الاول فباطل

في اعتقاد المحاط لانه عن الآخر فستدبر واسم حير هل هو ان شرح
 العلامة يستعمل لرد الخط في نفسه عن الالفة وحوذ السعي في آخره
 بل على لزوم احد الامور استنف من المتكلم معنى التحور والسهو والسيال
 على تقدير استعمال اسميت لرد الخط في الفاعل واداءه يحضر رد خطا معناه
 بحسب عرف النصارى واستعمل التركيبه كاي بر ومه لعله اذ لا فرق من يرد
 الخط في افعاله وادة وحوذ سعي في عدم كونها معنى اسميت فالفرق
 تحكم اللهم الا ان يرد رد الخط في افعاله من مستبعدات التوكيد لا يستعمل
 فيه المفعول وانما هو عزم من محض فلازم لاحد الامور اشبه ولا كذلك وحوذ
 السعي فتأمل واعلم ان الترخيع افعاله حال في شرحه ويحتمل ان يعم مع ما قد
 علم ان استعماله الاولين يعني سميت وسبب استعماله ان يكون في صورة
 علم اسم مع كاستعمال الثالث يعني اسميت بل حار ان يكون في صورة جهله
 فيصور ان يكون في استعماله في صورة علمه ويحتمل حكمهما حكم
 الثالث في الرد بل في كون السعي فهما منزهة تحور او سهوا وسبب هذا
 كلامه على هذا قول الفاضل المحشي وسكت عن بيان حال سميت الى
 آخره بحسب بحث لا لا سيما انه يتعرض لاجل المثال في الاستدعاء بل قد
 تعرض لهم ايضا بقوله ويحتمل ان يرد الى آخره وحواله ان السكوت عنه
 لزوم احد الامور استدعاء كونه من المتكلم اذا استعمل الثاني المذكورين
 في الاستدعاء وانما تعرض له العلامة ولزم من جعل حكمهما في الاستدعاء
 حكم الثالث ثبوت احد الامور الثلاثة للمحاط ولا عذر على كلامه في المحشي
 (قوله فيكون محرا) قد ناقش فيه ما ان الحار ان يكون باعتبار التقى عما هو
 معنى ابو صوغه لا ان هو المعنى عند ادراكه انما هو معنى اللفظ لانه
 بل انما يعمده بحسب المقام كما صرح حوايه والجواب ما ذكره الشريف في توجيه
 كون الاحراج على خلاف مقصدي يظهر اسمى في علم اسيد بالكتابة من
 ان الحقيقه والحار والكتابة تكون اوصافا للانفاذ بالقبس الى الاعراض
 الاصلية في عرف النصارى ايضا وكلام العلامة مسمى على عرفهم فلا اشكال
 (قوله او باعتبار انه معناه فيكون سهوا الى آخره) يظهر ان السهو هو
 ان يعرف معنى اللفظ لكن استعماله في غير معناه غفلة والسيال لعدم الطيرى
 على المعرفة لا ما ذكره العلامة من معهما (قوله فان كان قدسسه الى الغير
 لمسهة كالنحور) هي ان كان اعتقاد المحاط انساب الفعل الى الغير

قوله وانتحير بان الى

قوله فتأمل من المنهات

٣ ويمكن ان يقال قول

الشارح العلامة انما

يستعمل لرد الخط الى

قوله ولا كذلك وجود

السعي فتأمل

قوله وحواله الى آخره

من المنهات

باعتبار محذرى نفسه الى غير ذلك الاعتبار كان تحورا وفيه بحث من
 المتعاطب اذا كان له ان ينسب الى الغير مباحة لم يكن محطاً اذ لا خطئ في
 المحذور وقد ذكر الاول ان هذا التركيب انما يستعمل عند حط المتعاطب في التفاعل
 ومن هذا الاتهامت ومنحله هذا التركيب انما يستعمل اذا اعتقد انكلام ان
 المتعاطب حطاً في التفاعل وانما اعتقاده به الى الغير مباحة فلا (قوله
 ولا كان سهواً وليسار) وهو يعرف عدم انسحاب الفعل اليه من كان
 اعتقد بدكوره اصاب كان سهواً وان عرف او لا عدم الانسحاب المذكور
 فطرا اعتقد الانسحاب كان بسببا على ما سبق (قوله ادنى الفعل على
 معروف) اشارة الى تعيين المعطوف عليه لقوله وان سى على مكر ولما سبق
 امثله من على المعروف دون انسه على المنكر اختار في الاول لفظه ادنى لانه
 على التحقق والاثبات وفي الثاني ان تحقق لفظه ادنى اشارة الى عدم انسحابه
 لان ان انصبي تقدم اسمي عليه سى هو كالاساس (قوله تخصص من احسن)
 المراد بالخص من اثنين الكثير على ما هو معنى السكى الطبيعي سواء كان حسا
 ماصطلاح المطبق او بوجاه او غير ذلك كالرحن وانراه فاذا قيد بسكى آخر
 تخصصه كفى رحن طويل صدر بوجاه ثمان انما بقوله او الواحد مع الخلو
 لا الجمع وقد كان وجه تخصيص الواحد من لخص مدهرا حيث كان السكونه
 دون تخصيص احسن فقد والواحد فقط منه مدله من اشيج لكن قوله
 همداني وقد ثبتي للتقوى لكن بشرط ان يقصد به لخص او الواحد كفى
 ان تخصص بقدر في هذا لارادة من (قوله رحن حاشي) المحذور لو فوج
 انكره مشد كونه فاعلا في اسمي لان المعنى مطابق الارحل كايين في كتب
 النحو (قوله بهذا الكلام) اخذ ٧ على معناه وانظر انه متعلق بصاحب اي
 الذي حوط بهدا انكلام وحمله معنى في متعلقا بمحذوف حالا عن
 الاعيد امدلول عليه لفظ اعتقدوهم كاتوهمه بعض اصحاب الخواشي (قوله
 او اعتقد انه امرأة) ان اراد اعتقاده امرأة فقط كما هو الظاهر لا يكون في
 انكلام اشارة الى قصر الافراد وان اراد اعتقاده امرأة سواء كان فقط
 او مع اعتقاده رحن ايضا في انكلام اشارة الى القصر فانواعه الثلاث
 وهو الواحد وان كان الاول انظر مما تاتي قصر الافراد لا يظهر في صورة
 وفوج القصد الى الواحد لان اعتقاده ان حاشي رحل لا يجمع اعتقاده
 رحل واحد كما لا يخفى ومن شرط قصر الافراد حوار الاجتماع حتى تمكن

٧ فيه رد على اشيج
 وجه الله حيث توهم
 ان الياء بمعنى في وهي
 متعلقة بمحذوف حالا
 عن الاعتقاد المدلول
 عليه بلفظ اعتقاد قائم
 به

اعتقاد المحاطب به فتأمل (قوله ولعلنا نورد كلامه) لما كان الاسم غير
متكلم على عمره شبه حاله بحال من يترجى الفعل مع حرمة وعمره على الفعل
في المختل فاورد صيغة الترجي اندالة على ترجمه من عهد على سبيل التحريم
(قوله فلا يكون التحصيص التثنية) ظهر عبارته يشعر بعدم احتمال المظهر
للتحصيص عده فلفظ وقد اشترى في ترجمه بفتح ح اي اختياره اياه عده
مخرجوا وان في عده المفتح اشارة الى ذلك وقد اشترى محس فبمسق
الى اربعة افادة التحصيص اي ذكره وحار في مظهر انقدم ايضا قد ذهب
اشيخ الخرجاني هو الحق الحقن بالقول عدوا في يقول (قوله من انصور
الثلاث) يعنى هو عرفه وورد عرف ورجل عرف وارجل عرف حكم هو ان
الاول يحنل الاعتراض اعنى التحصيص والتقوى على اسواء وحق الثاني
أجل على التقوى وايواحب في الثالث أجل على التحصيص ووجه الاتفاق
عده ان نطق هو في المثال الاول يحنل ان يكون متدا عن اسمه من غير
اعتبار تقديم ونحوه فلا عهد حيث الاتفاقى وان يكون في الأصل مؤخر
ان يكون الأصل عرف هو لا على انه فاعل لانه يس من مواقع حوار اتصال
صير الفاعل من على انه تأكيد لفاعل المستتر واذا لم يكن فاعلا حار تقديمه
عده فبعد حيث التحصيص واما ريد عرف فلا يعتبر فبدل صلة عرف
ريد لان اعتبار الصير المستتر في الفعل والاداء الاسم المظهر منه فقبل جدا
في كلام العرب فعين فاعنفره فلا محور تقديمه ولا عهد التحصيص من التقوى
واما رحل عرف فلا يحمل الابتداء لقوات شرط التدا اعنى التعريف
والتحصيص فعين أجل على انه كان في الأصل مؤخره لاسم الصير المستتر
في عرف ثم قدم بعد التحصيص اسفة واستخير من رحل عرف يحنل
ان يكون من قبل الاصح والتفسير فلا ضرورة في ارتكاب ذلك الوجه
ادعي الله الا ان يقال قول السكاكي بالخصر فيه صد كونه متدا في كل
تقديم من (قوله وامتنى السكر) اي من عدم حوار تقديم كونه مؤخره كما في
ريد فاه وحاصل الكلام ان اداء الاسم المظهر من نصير المسم المستتر في
الفعل ان سم وحوذ فلا يحق انه فاعل في كلام العرب كما سبق فلا وجه
لحمل الكلام السابع الكثير الظاهر عليه مما لا ضرورة فيه فلدا بحكم
عدم الحوار وادعيه ضرورة في محور هذا التقديم ويحمل عده (قوله اي
على القول لا اداء) وقبل ١٧ من ظهوره متدا فده حره وقبل نصب على

٧ اسروا النجوى الذين
فيه ستة اوجه احدها ان
موضع رفع على البدل
من واواسروا والثاني
ان موضع رفع باضمار
الفعل تقديره يقول
الذين آه والثالث ان
يكون حرمتا محذوف
اي هم الذين آه والرابع
ان يكون محله رصا
باسروا على لفة من قال
اكلوني البر اغيشوهذا
اربعة اوجه في الرفع
والخامس ان يكون في
موضع نصب اصحار
اعنى والسادس ان
يكون في موضع الجر
بدل الاسم في قوله تعالى
اقرب للناس حسابهم
وذهب بعضهم الى انه
نعت للناس منه

آدم او رفع عنه وقد الواو حرف دال على كونه الفاعل جمع كما في
 اكلوا ابراهيم (قوله على ارجل) بدل من اصمير فان قيل انقول
 رجل في عرف رجل من اصمير محم بقوله احد كف وانه سترم ان
 يقال رجلان وعرفوا رجلا ولم يرد به الاستعمال الشيع فصلا عن احوال
 قلب ليس المراد ان المعروف في مثل عرف رجل من ان رجل عرف
 مقدر بعرف رجل على ان يكون بدلا حتى ان رجلان عرفا يكون مقديرا
 بعرفا رجلان فهو دائم في التقدير دون التعقيب كذا في شرحه بفتح وقد
 نهضت على ان الكلام في ابدال الاسم مستظهر من اصمير استتر في الفعل فلا يرد
 ان هذا النوع ورد في الترتيب وان قل لم لا يجوز الخلل عنه (قوله ادلا مسله
 اي للتخصيص سواء) اعترض عليه بعض اصحاب الحواشي ان صاحب
 المتاح قائل بقصر المردي فلا حاجة الى ما ذهب اليه رابعي رجل واحد
 عرف لارجلان ولا رجل واحوا ان قوله بذلك مبي على اعتبار التقديم
 والتأخير كما يدل عليه سياق الكلام في المتاح وبشره قول الترح
 فيما بعد (قوله امر داب) هرب الكلب صوته عند مأذيه وعمره مما
 يؤديه وقال في الصحاح هو صوته دون صاحبه من فله صره على الرد
 (قوله لا المهر لا يكون الاثرا) طهره ان الامتناع مبي على ان الامر ار
 يختص في نفسه بالشر لا يتجاوز الى غيره واعتراض عليه ان اسكاكي اشار
 في مساحت القصير الى انه يجوز مجتمعه لامع التقديم ابدال على انصر مع كون
 الصفة في نفسها ماله اختصاص بالموصوف ومهم منه ان امر الاختصاص
 لا يمنع القصير فكيف مع ههنا براد ان المهر شر لا خير به على الاختصاص
 اندر صكور وقد يجب بان الامتناع ليس مبنيا على مجرد الاختصاص
 في نفسه بل على ان ذلك الاختصاص معلوم لكل عاقل كادل عليه كلام
 العاصم المحشي بل على ان ذلك الاختصاص ملحوظ مأخوذ في مفهوم
 الايراد كادل عليه كلام الصحاح ادلا بخفي انه اذا كان ملحوظ في مفهومه
 لا يستقيم اعتبار اعتد اصطحاب ان المهر خير حتى يرفع خطا بالخصر (قوله
 ولا يفرعه) من الافراع او من التفرع وهو من الاصداد تعني الاضافة بمعنى
 الاضافة بعل فرعت اليه فافرعي اي خلف اية فأتايتي وفرعه الاضافة
 وفرعه اي كشف عنه الخلف وفي الترتيب حتى اذا فرغ عن قلوبهم ي كشف
 عنها الفرع (قوله وادقد صرح متعلق بمحذوف) اي لزم طلب وحله

واحد في الوجه مريع عنه ورعي خور كون الماء حواء لا تشبهه بان
في الحركة والسكون وعدت الخروف على ما صرح به بعض النحاة (قوله
ساعت مع تقدمه اذى) * لان الامتناع ههنا من وجهين احدهم لروم
تقديمه على متبوعه واشي لروم تقديمه على ما منع تقديمه عليه وهو
انفعل واما امتناع تقديمه على ما هو من جهة واحدة (قوله تحكم) اى
قولاً بالحكومة واشتد من غير وجه يقوم به (قوله واهم مقدمه صميم) اى
مقرر لا غير شح ولا يلزم منه انقل بلا فاعل ثم الفرق بين فتح لتبع
والفعل من في الاول لا يفتح ان عمل اخر تغلف الثاني فانه يحتاج فيه
الى الاتيان بصميم الذى هو احدى لا تحدى في هذا المقدم ٩ (قوله يثبت ما قبل
الحق بيلة) قيل استلشى من صميد المحو عجموا تزوجها لارها
محللة ثم اكتسبت مؤنث بعد اتزوج واول القصيدة * عجموز تحت ان تكون
فئة * وقديس احسن واحذود الطهر * تزوج الى اسند تعنى شها
* وهن يصنع عصب ما قد اندهر * وماسرى الاحصاء نكحها * وكمن
نعيه وتواها اصغر * يلبسها السامعوا اراء الكيرة الس ولا يش
عجمورة والعمة يهوب وجها عجم نصيب والاحدياد اعوجح اظهر
واصمير في راجع الى عجمور وفي الصحاح من غلظ على اهله وهو العام
يقول بهله وهو خطأ وكل الاصل فيه ان راجع بهله كان مصر
عليه فئة ليلة ٨ دخولها فقبل بكل راجع بهله من هذا كلامه
هذا فظهر ان حق الكلام ان يقول يثبت عليه واقول به ضمن من معنى
الانثى والامنى يثبت عليها مثبت به فانه يثبت على الدخول معرو
بالدخول متضمن عنه والحق نشأ ايم من اخر اشهر وبحاق القبر حلو
وحده المواجدة لنا عن سور الواقع عليه من الشمس صب وقوعه في كل
الارض والشهر واحد اشهور وهو مأخوذ من اشهره سمي به لشهرة
امره خات الس البه في عداهم ومعاملاتهم وغيرها والمراد من قوله
فكان محافا كاه اخلاء الشهر كاه عيه من كمال العزم (قوله عيبك ورجة الله
السلام) اوله * الا بالتحفة من ذات عرق * ذات عرق اسم وصبر وقوله على
وجه اشارة الى وجه آخر وهو جعل ورجة الله معطوفا على المستكن في علك
فيل وفيه بعد فروم العطف على اصمير المرفوع اتصل من غير ما أكد
ولا فصل بين المعطوفين وفي اواخر اب السادس من معنى اللب ان عدم

٩ فانه فكان محاق كاه
ذلك الشهر (منه)

٨ ويمكن ان يقال انه
ضمن قوله يثبت معنى
دخلت فلدت عدها
بالباء (منه)

٣ قيل التساوى م
مضلا عن الاولوية
والسند هو ان الفاعل
المعوى لا يتغير عن كونه
فاعلا في اللفظ مع بقاء التقديم
بمخلاف الفاعل اللفظي
فانه يتغير عن كونه فاعلا
في اللفظ ان كونه متدا
فان قلت المؤكد اللفظي
يتغير عن كونه مؤكدا
في اللفظ الى كونه متدا
احب ان المؤكد للملم
يكن مقوما لاجل الكلام
لكونه فضلة جور تعبره
لا فائدة التخصيص بمخلاف
الفاعل اللفظي فانه
مقوم له فافترا فليتامل منه

ماخوته رب الرمان
فامسى بيضاء البند والبتين
الند كورين في الترح
هو قوله لو كان يشكى الى
الاموات مالى آل احياء
نعدم من شدة انكسار
شكيت لا شكاي وساكنه
قبر بفسخار اوقبر على
هدد

اصله مالى الاحياء لان
آل من نصف البيت
الاول و احياء من النصف
التالى فذلك حصلت منها
في الكتابة اشارة الى
نصف البيت

وبعض الدفين هي
انكسار البيضاء تنشق
صبا الارض طاقوا
اندواب بصرت بها
المثل في الذل

اي انت ايها الصلوة
غضت ماء هذا الحوض
بعدموت اخي جارولو
كان حيا ما قدرت على
الشرب منه ابدأ و جار
امم اخي الشاعر وكان
قدمت وكان شاعر
يعزبه في حياته وامراده
باجر الادب الادامى هو
آخر الاوقات فيكون

الفصل اسم من هذه المعطوف على المعطوف عليه نوروده في اشهر
كمر من حوض سواده و قوله حتى قد به قدس انتهى كلامه و ارماد كره الايقى
من ان الاسم عدم الفص فان عيبك فقص في الحقيقة لان اصير مقدم رتبة
من نظري معطوف فقص محور للعطف فلا يخفى انه نصف و يحتمل ان يكون
قوله على وجه اشارة الى حوض تقدير السلام بعد قوله عيبك ان يكون السلام
الثاني مفسر له وان يكون اشارة الى كون و رجة الله حجة معترضة على
حدوث الخبر اي عيبك و رجة الله عيبك السلام والوجه الاول من ان حوضه
هو الذي ذكره في شرحه (فوه لو كان يشكى الى الاموات ٩) اسم
كان صير اشياء و حرة الخلة التي بعدها و ان متعلق يشكى يصل شكوت
الى فلا و في اشركي و حري اي الله و مالى مالى مؤصوله
قائمة مقدم معن يشكى و من سأل له و تكلم اخر امكنوم كذا في الترح
ثم انكسار عطف على كان لا شكاي جواب لو و المهرمة تليق اي الى
شكاي و صخر و هذا محال لموصفين و اعلم ان كون قوله و بكه عطف
على قمر ملى على ما هو المظهر شدد و قد يقرب به فاعن هل محذوف
يد عليه اندكورد فهو من عطف احسن و التقدير و اشكاي بكه او يكون
و ساكنه باخر على القسم و اصير للمع و اب حيرى في الاول الترام بعد
العطف قد تمام المعطوف عليه على مطاوع و حوى عمرو زيد و في الثاني
بجده رواية الثمت من هو ت كد اصطلاحى بعدم و الخلة فعليه (قوله
و كذا راجع به في باب اصطلاحى) فالسكاكى حالف اجمع المدة في نحو
تقديم التوامع في اسعة كما حالف عيب في انكاره المخر المعنى و ورد
على هذا القائل ان السكاكى صرح بان الارتكاب انوجه العبد في راجع
بما في لغوات شرط الانشاء فكيف يقال انه بدل اصطلاحى عدم و كد
الكلام في غيره حيث من الكلام فيه على ان الاول متدا و مسد اليه على ان
كلام السكاكى في اوائل امر الرابع حيث قال قوله عيبك و رجة الله
السلام يلزم ان يكون عديم الظير وان لا تسوعه الآية التقديم و ان خبر
يد على امتناع تقديم التوامع في سعة و يد كلامه ايضا في اوائل الخلة
القصية تقدم السد على ان اسعت لا يجوز تقديمه و بذلك لتعين انصرف
في مثل قولك في اند راجع بحريه و بعض مصراكية في قولك حالى راك
رجل (قوله ثم لا تسر انفسه العحصص) معطوف على ما قبله بحسب المعنى

كناية عن المداغة في تأكيد منه قوله انت حيرى الى آخره لم يوجد في اكثر النسخ

قوله يعني الى آخره لم
يوجد في اكثر النسخ

كانه قيل وفيه نظر ادلاسل حوار تقديم الفاعل المصوى ثم لاسلم انتقد
اي آخره (قوله لا يقله التكثير الى آخره) جواب عن مع المصنف اعني قوله
ثم لاسلم قيل انه كلام على اسد فله هو ما و مع في رعه يعني ان التكثير
لا يدل على التخصيص معي الحصر بل انما يدل على النوعية واحصر انما
يستفاد نعدوه بتقديم فصيح قول السكاكي لاسب للتخصيص اي الحصر
سوى اعتبار التأخير والتقديم (قوله لا نقول قد ذكرنا اي آخره) يعني ان
من مدير التأخير على الوجه المنعقد في المصنف لتحقيق احصر انما يجوز
عده في فيه ضرورة ولا ضرورة في اسكرا المخصصة بالوصف صحة وقوة
متنا كما مظهر المعروف والحصر فيها يستفاد من الوصف كما سبق فلا اعتراض
بانه يقتضي ان يمنع تقدير التأخير في ما قلت ايضا لصحة وقوعه مبتدأ كالعرف
وهم محض (قوله والافلا توجبه لكلامه) اي وان لم يجب ان يكون
الحصر مستفادا من الوصف بل يكون من تقدير التأخير فلا توجبه نقول
السكاكي ذلك الوجه بعيد لا يترك لاعمد الضرورة ولا ضرورة
حينئذ في صورة المكر لمصول صلاحية الاداء بالتخصيص بالوصف
(قوله اذ ادم يقصده التخصيص اسوي اي آخره) قد سبق ان قصد
التخصيص المردى ايضا يحتاج الى اعتبار التأخير فلا يفتل (قوله ثم لاسلم
امتنع ان يراد امهر شر لاخير) قد احبب الفصل المحتى بقوله اذ قيل
الى آخره لكن يمكن ان يفسر في الجواب بان مذكوره من فحة الحصر
مع معي مقرر انما هو اذا اخرى الكلام على مظهره وان اذ كان بطريق
النزول لا اعتبارات حده فلا حقا في امكان اعتبار الحصر وحده
ثم لا ينبغي ان العاقبة اذا جمع هرير الكتاب يحرم عند سمعه بان سده الشر
فائقا ما يعبده اليه يعني ان يكون بطريق اسيريل لا اعتبارات مناسبة
وهذا القدر كاف في تصحيح كلام السكاكي على انه مفسر الهرير في
الاساس بصوت الكلب مطلقا (قوله ثم قال ويقرب اي آخره) قد بينا
في اوائل الكتاب ان تمام ادخلت على الجملة يعني للترتيب في الاحبار وهو امر
ههنا والمعنى بعدما اخبرتك عن قول السكاكي التقديم بقيد الاختصاص
شرطين آخرين عن قوله ويقرب من هو قام الى آخره فلا يرد ان حديث
القرب في كلام المفتاح مقدم على حديث الاختصاص فلا وجه لكلمة ثم
(قوله بل يفتوت في الحصر الى آخره) بل المراد في عدم التفاوت

قوله وجه التعسف
ان قوله وهو ان المفعول
معه لم يوجد في اكثر
النسخ

على تقدير موصوف اي انار حل قائم واسترحل قائم وهو حل قائم (قوله
ولا يتحقق ما فيه من التعسف) وهذا التعسف على ما نقل من ان لا يطابق
كلام المفتاح في الاداء وان طاعة تعسف المعنى ان لا يسلك في جعل مجرد
تصميمه اصمير علة للرب ثم اورد شبهة اخرى محتملة مستأنفة وهي قوله
والتعسف يقترب دون ان يقر بوضوئه وهب وجه اخر للتعسف وهو ان
المفعول معه مقصور على السماع عند بيوتيه وهو اخر فصات السبق في
مصدر العربية خلافا للاحقش واي على والراجح فيما جاز فيه العطف
واصحب هو العطف بالاتفاق خلافا على الاصل في جعله مفعولا معه
مضمر اي المرحوح اختص به وترك للراجح انتفاء عيبه مع ان المقام
لا يستلزمه لان ائمة المحو صرحوا بان المفعول معه هو المقصود بالنسبة
في جملته قال الشيخ في شرح المب واعد ر تحقيق معنى المفعول معه
على حرفين مقيدين احدهما كذا وكذا واستقى ان المفعول معه في جملته
مقصود بالنسبة والمفعول الاول الذي تصاحبه هو غير مقصود بالنسبة
بل تابع له فيها مثلاً فبت مثل اوردنا بالضم مكان معناه ان يريدنا في المعنى
اصل وان تتبع له فيه واذا اريد استواءهم في المعنى فبت انا اريد بالرفع هذا
كلامه دائر هذا يقول الاصل في المطول فيما نحن فيه وهو القرب
في النعوى ثبوت النعوى وعدم الكمال تميزه والاصل في العلة هو نصيب
الصمير وشبهه بالحل تميزه كما صرح بذلك في فصل المحتش فادخل
وشبهه مفعولا معه يستفاد منه ان الاصل في العلية هو الشبه وهو خلاف
الواقع وهو وجه التعسف والرفع توجيه انفاصل المحتش (قوله لكونه
فيها معلا) عدل في صورة الاسم فان قلت اسم الفاعل حينئذ صلة
ولا اعراب للصلة بل لهب مع الموصول في وجه الاعراب الجارى عليه
قلت لما كان بصلته في صورة الاسم الواقع في التركيب واللام في صورة الحرف
اخرى الاعراب على الاسم المركب (قوله ولا عوم مع مذهب في الباء
حيث اعراب في نحو رحل قائم) اورد عليه انه ان اراد بالدي لم يحكم عليه
بانه حجة ولم يعمد مع مذهب في الباء قائم مع اصمير كما صرح به اشرار
فالاعراب في مثل رحل قائم ورخلاف قائم ورخل قائم لا يدل على اعرابه بل الظاهر
ان الاعراب انما هو قائم ادى هو اسم نركب ادى هو مع اصمير ويتصح
ذلك عامة الوصوح في نحو مررت رحل قائم اوى فان المحرور بالوصفة

هو قائم فقط وان اراد مجرد قائم بدون اصمير فهو غيره حرة الجملة لا الجملة
فلوحه لانه ولا معنى حديث المشابهة وتروا الحكم واجب بانهم قطعا
ان اخر في مثل زيد قائم هو قائم مع اصمير وان الاعراب اخبارى على قائم
هو الذى استحقه المجموع بسبب كونه حرا لكن لما منع اخر اؤه على اخر
الثانى اخرى على الاول ولا شك ان ما اخرى عليه اعرابه ادى استحقه
لا يكون ميبا وليس لقائم وحده استحقاق الاعراب الذى اخرى عليه
حتى يقال لا يفرم من الاعراب اخر الاول ان يكون المجموع معرا والوصف
في رجل قائم اؤه هو المجموع المركب من اسم الفاعل وفاعله الا انه اخرى
الاعراب على اخر الاول لما ذكر (قوله واما اشيء فان لم يجعل جملة) رد
عليه الشارح في شرح الفتح بان اؤه عدم كونه جملة على مجرد شبهه
بالجى عن اصمير من غير ان يبين معنى يجر عنه عن الكلام خارج عن
الاعانين فالتحقق ان يعمل الكلام ما شئت على به اصدمة مقصودة بديان
والجملة ما شئت على به اصدمة مطلق اسم الفاعل مع فاعله ليس جملة
الا اذا وقع صلة بلام «هـ حقة مقدر بانفس فيكون بـه اصدمة او وقع
في مثل قائم الريدان فانه مع كونه جملة كلاما واما ما عدا هـ فديست بـه
اصدية بل على حين التثنية بانفس لاشتماله على معناه وقد يجب ان يرد
بانه لا يجر في التصرفات فانه يجوز تعدل حكم واحد بعمل محسنة واساس
متنوعه وجه مادية (قوله وآتاه في حكم افراد) يجوز به عارف اؤه مفعول
اتاه اعنى اصمير الدار راجع الى عارف اسد اى اصمير وفاعله نحو عارف
اؤه الا انه تسامح فقال يجوز به عارف اؤه بـه اصدمة انقطع يكون المفعول
الاول للاتباع فانه يش من خصوصية اوهم وقد يكون الامر بعكس كما في
قوله تعالى (واتعوا في هذه الدنيا لعة) فان لعه وهو المفعول الثانى تبعه
هدا وفي قوله اى جعل لها يعرف المسد الى اصمير اعرف مسد الى
انظر من حيث اذا المراد على قياس مسد لعرف المسد اى اصمير مع صميره
عارف المسد الى انفسه مع ذلك انفسه كما لا يخفى (قوله وبه سهو)
اذا الكلام في ان عارف اسد الى اصمير بسبب جملة بل هو مع صميره مفرد
لشبهه بالحالى عنه فالقول بان عرف اذا اسد اى الف مراد لا يثنى ولا يجمع
وكذا عارف اذا اسد اليه بحث آخر لم يقع فيه الكلام ولا يسهل ان يقدم وان كان

صحيحاً في معناه على ان يعرف اذا اسد الى اظهار فلامسح لشيئته ووجهه
كالقفل فلا معنى لجعل افراجه بطريق التسمية (قوله عظمش وغيره) واما
لفظ نظير وشبه ونظائرهم ففصل الاستعمال في المعنى المذكور ولذا
لم يذكرها ثم الصور بوقوع مش وغيره من تخصيصهما بالصفة وان لم
يتعرفا به لتوحيدهما في الالهام على ما ذكر في كتب النحو واعلم ان الفصل
المشتمل على استعمال مثل وغيره مما ذكره في قوله في آخر البحث
وايضاً لا معنى لتعريض معنى غيريه ولا ما شابهها محل بحث اذ قد يكون
للتعريض بهما معنى مضمون اذا اضيف غير الى ما يحتمل اتصافه مثلاً اذا
ادعى معتزلي معين به غير قدرى هو من الاسرار تحت قوله عليه السلام
القدرى بخوس هذه الامة كما يعرفه فطلب له غير القدرى ليقول
تعدد الخلق مردي بغير مطلقه حصل التعريض بذلك المعنى في التعريفة
وحصل التكييف في باب القول تعدد الخلق بما اضيف اليه غير وادادعى
انه ليس غير سوى مع بعضه ان ~~يذكر~~ رضى الله تعالى عنه بعينه غير انسي
بعضه ان يكر رضى الله تعالى عنه حصل التعريض له ما شابه اميرية
والكسبة في ذات عدم البعض من اصحابه غير وهذا القدر يكفي ^{تصحیح}
اصل ٧ كلام الرازي قدس (قوله لزم اثبوت لدائه او النقيض له بالظرف
الاولى) فان قلت ان المراد ان من كان على الصفة انى هو عليها كان
كذا لم يلزم الثبوت لدائه او الانتفاء عنه بغير من الاولى عاينه التسوي قلت
المراد بالكون على الصفة التي هو عليها هو الاشتراك في اصل الصفة وان
كانت فهي اضيف اليه المن اقوى فحيث معنى الاولوية ظاهر لانه ما ثبت
الفعل مثلاً شارك في اصل الصفة فتوهمه مع كون تلك الصفة فيه اقوى
بالظرف الاول ويدل على اعتبار قوة تلك الصفة فهي اضيف اليه مثل
لفظ مش حيث كل المتأخر كون واحد الشبه في امثله اقوى وذلك ان تقول
واحد الاولوية ان اثبوت له او انتفاء عنه يعني بطريق الزمان كما هو حكم
الكائنات (قوله من غير فصل الى ان اسد الى آخره) هذا القيد معتزلي جميع
صور الكسب بغير ذلك اذ قصد بقوله غير لا يجوز سلب الانتصاف بالحدود
عن غير معين لا يلزم انتصاف اصطفاً به جوار ان يكون التصفيه اعتباراً آخر
(قوله بان يراد بمثلك وغيرك انسان غير المتماثل بمثله او غير مماثل) يعني
يوحد في هذه الارادة التعريض بالمعنى المعوى اعني ان يكون في الكلام

٧ ولا يخلو قول الشارح
بل عن اضيف اليه لفظ
مثل هو نوع اشارة الى
ذلك

٧ لان غير المخاطب اذا

لم يريد به معنى معلوم

لاحفاء فيه

نوع حصول اداء ارادة السامع فصار لان ذلك لا يمكن ان يكون
 رداً وعبراً اما اذا اراد ان ينطق بوجه التعريض في مثل ذلك فاعتبر ان ما
 صدق عليه مفهوم انشأ من معبود من هذا النوع حصل فيه نوع حفاً
 وامر في غير ٧ غير ظاهر (قوله ان يثبت في ارادة التعريض) حاصلة انه
 لم يقصد تعريض هذا مرصوداً بصدق هو اريد من ارادة معنى لا ولم
 يرد نكوة بقت فنقول ثانياً من عدم ارادة التعريض الا انه ليس بشئ
 انشأ من على سبب الكنية كإي صريبي من غير دس ونوحه نكبة
 فيه ان يثبت ان هذا القول ليس بميثاق من كل ما في وجوده من بعض
 الاشياء ليس بميثاقه قطعاً فمما جعل غير ارادة التعريض ميثاقه يعني
 ان ارادته ليس بميثاقه وعلى هذا انفس بوجه الكنية في قولك صريبي
 من غير دس (قوله لا يثبت من الكنية) المطلوب به من الحكم حينئذ
 ان الكنية على نية اقدم من بطلانها من صفات كقوله طويل الجهاد
 فان المطلوب به طول اقدمه وما يثبت به اي اثبات امر لا مركبات
 الخرد وعدم انشأ من صواب ايد بغير ومن في غير لا يعود ومثل
 لا يثبت وما يطلب به غير صفة وذات كإي قولك حي مستوي القائمة
 عرض الاظهار في الكنية عن ذات (قوله معاً ان مقتضى القياس الى
 آخره) فليس معنى قوله كإي انه قد يقوم وقد لا يقوم من المراد ان كان
 مقتضى القياس ان يجوز التأخر لكن لا يرد الاستشمال الا على التقديم كما
 نص الشيخ في لاش الا عجز (قوله قبل وقد يفهمه السد الى آخره)
 ان قوله وقد يفهم لا يدل على اهموم عطف على قوله فيسبق وقد تقدم
 لصدقه فخصه بالمر انفعي يوم بوسطهما من الاحداث فهو من تسمية
 المعطوف عليه فاقول انه معطوف على ما منه من حيث المعنى على ما ذكره
 بعض اصحاب الخواشي غير واضح موقعه فان قلت المعطوف عليه مقول
 قول عدائهم والمعطوف مقول قول ان ماتك ومن تبعه فكيف يعطف
 احدهما على الآخر قلت هو من قبل عطف التقديم كما يعمل لك ساكنات
 فتقول وريداً اي فان وريداً اثر اليه العلامة في تفسير قوله تعالى (قال يا
 يا عاتك للس اسما فان ومن دريتي) ثم ان الصغير في قوله وقد تقدم يتخلل
 ان يكون راجعاً الى السداية المسور وكل يعرفه سابق الكلام كما هو السادر
 من كلام الشيخ ويتخلل ان يكون راجعاً الى السداية المطلقة الا ان لفظة قد

قوله قوله ولا فرق بينهما بل يوجد في أكثر نسخ ٩ وهذا يظهر ان مدرك القطب في المحاكات معترض على الامام حيث قال احترأ شيخ لفظ ٢٧٧ قد الدالة على حرسة الحكم في قوله الحر الطبعي قد

يعرض له الانفعال و
الافتكاح من الاعلان من
ان قد انما يدل على بعض
الاقوات لا على بعض
الاحكام فليس مدلول
الكلام الا ان الجسم
يعرض له الانفعال
مع بعض الاوقات لان
الانفعال لبعض
الاجسام مردود في نفسه
وما قد اذكره في شرح
المطالع حيث قال احقرز
لفظ قد المقيدة بالربط
الحكم في قوله لا تنقضي
الخاص قد يكون اعم
غير العام من وجه
من الامور الشاملة
فان تنقضي الاخص منها
لا يكون اعم منها والتحقق
ان لفظ قد لا يدل ظاهرا
على تبويض الافراد
لكنها ليست مخصوصة
ببعض الاوقات بل قد
تكون لبعض التقادير
ايضا وربما يلزم منه
حرية الحكم كما في قولك
الحيوان قد يكون انسانا
فانهم

٨ يعني رفع الایجاب
الكلي كما يشير اليه تقرير

٩ ما فادت حيث حررته الحكم وكان يكون تعديده لعادة العموم هو المنسور
كل صرح به اشرح بيان في اواخر (قوله فان تقديم في عموم السلب) لم يذكر
ههنا اضافة خصر كما ذكر في صدره لا غير لان عموم السلب يستلزم سلب العموم
تخلاف اعكس (قوله واذ فرق بينهما عدم وجود او صوغ) واما عدمه
فيصدق اسدله فمقتضى دون موحده بعدوله لان الحكم لا يتحقق حكم ثبوت
شيء وهذا الثبوت فرع ثبوت المثل له قال علاء بن القوتبي في شرح البحر مرددا
على ما تقدم من ان يثبت ذلك على وجود المصنف في اواخر ولا يبي
الحكماء اثبات الوجود الذهني اصلا لا تاثيرا قطعا ان شريك ابي سمع
واحتجاج التقيض محال ولولم يوجد ذهن ولا قوة مدركة هذه حكم ثبوت
شيء لشيء على تقدير فيلزم ثبوت المصنف في اواخر حال اعتبار الحكم اقول
فيه ثبوت ابي مخرج في فرض عدم وجود قوة مدركة عدم الواجب تعالى
عن ذلك عنوا كبير فلا سلب انصاف شريكه بالامتناع على ذلك التقدير
وهو صاهر من انصاف اجماع السبطين بالاختصاص احداه على ان المحال
حار ان يستلزم المحال كما هو مشهور وان لم يصرح فلا بد لو ثبت ثبوت شريك
ايناري في الخارج خوار ان يكون ثبوته في رات الباري تعالى وجود كل
وقد صرحوا بان اراد بوجود الذهني وجود لا يرتب عليه الآثار سواء
كان في قول المدركة او في موضع آخر ولا شك في ثبوت على الله تعالى بجميع
المحمولات وان الله حصون عند البعض على ان يعلمون فلفظ هو ان
انصاف شريك الباري بالامتناع بين مصدر المصدر وفرض العارض وان
انصافه على تقدير عدم قوة مدركة فلفظ اخصم ادعى ان ثبوت لشيء
فرع ثبوت المثل له لا يستلزم ودعوى الضرورة في محل النزاع سيما في حكم
اصحح غير من اعتقلا على خلافه لا ينفك اليه يكون معناه ثبوت انتفاء
القيام بذكر اعي كلام المصنف حيث قال اسدله معنى الحكم عن الجملة فاعتر المعنى
اللازم (قوله يكون معناه في انقيص من جهة الافراد) مذهب الفسرة ان يقول يكون
معناه ثبوتها القيام بذكر اعي كلام المصنف حيث قال المستلزم معنى الحكم
عن الجملة فاعتر المعنى اللازم (قوله قد حكم في الجملة في القيام) اي بدعاه
على ان يكون مصدرا من المبنى للفعول او قول معناه قد حكم بهذا الطريق
فان الحكم من حيث هو عام يلقى في الاسباب فليس مدحولا اياه بحكمومه (قوله
المستلزم في الحكم عن الجملة) ٨ لان قول ليس بعض الاسباب قادرا على

اشرح لا معنى لثبوت الحكم عن المجموع من حيث هو مجموع فلا ينقض لعدم صدق مثل لا يحمل هذا الخشب
انكل مع صدق ليس يحمل البعض

تحريك هذا لخل مثلاً سأل به حريثة استلزم في الحكم عن جملة الأفراد
 لظهور ان الجملة يقدر على ذلك لا ما يقول اذا صدق ليس بعض الاسان
 يقدر على تحريك هذا الخن صدق ليس كل اسان يقدر على ما هو معنى
 ومع الانحدب الكافي فهذا هو المعنى في الحكم عن الجملة (قوله انما يقدر في
 العموم لا عموم النبي) هذا كما سيهرح به به على الاعم لا عسوا الا بعد تنوحيه
 القد في مثله في النبي قصد عموم النبي وان شئت فقل (و الله لا يحب كل محسن
 فخور) وظاهره (قوله فاطا اصل ان التقديم في كل ان آخرة) قيد بحث وهو
 ان قولك انسان لم يقم في عموم القياس بغير ان ٧ الاحتمال فلو حل
 على في العموم بغير ان الخصوص من بعض بعد دخول كل لم يلزم ترجيح
 التاكيد على التأسيس على ما ذكره اثار فائدته ان سبق لانه في الجملة
 على عموم النبي ولا عدم الخن على في العموم وان قولك لم يقم نسب في عام
 فلو حل على في العموم سلفا بطريق من مبرم ترجيح التاكيد على التأسيس
 فيجوز عدم الخن على عموم النبي ولا ينعى الخن على في العموم بطريق
 الاحتمال ويمكن ان يقال ان الخن من حيث اللفظ عندنا من احدهما
 جعل كل داخل على القضية السالبة والتي جعلها مدخوله النبي واندلول
 الصريح في الاول عموم النبي في العموم بطريق الاحتمال ادلا
 دلاله في اللفظ على الخصوص من بعض في الالباب فاما في احدهما من الآخر
 فليت من (قوله قد وافهم في بيان كيد امر الموصوع) قيد لدافقه واشارة
 الى ان الحكم في الجملة على الافراد اذا التدر منه ان يكون هذه افراد لم
 بين كيتها فيخرج القضية الطبيعية وهي اني حكم فيها على نفس الطبيعة
 كقولك الاسان نوع (قوله وهما يجوز ان يكون هيئة القضية في آخرة)
 قبل عليه كون هيئة القضية سور الكلية انما استعمل لود يصح بطريقه
 وهو مجموع الامر من الفرق بين لارحل ما فتح وانه بالرفع فانه يحتمل عدم
 العموم ايضا بخلاف الاول فالحكم بعموم النكرة ابواقعة في سياق النبي يجوز
 على الاعل احب ان المدعى في كل ما بعد العموم فهو سور الكلية سواء كانت
 تلك الافادة في جمع الصور او بعضها بحسب اقام وهما لما اعترف القائل
 المذكور بكون النكرة في سبق النبي مفيدة للعموم تحت كلية القضية ولا يصح
 عدم افادة ذلك في صورة اخرى (قوله كما انه في الموجبة سور اخرى)
 هذا بالنظر الى الاعل والافتد سبق ان النكرة المتوفا قد تم في الابواب كقو
 لهم نعمة خير من حراده وقوله تعالى علت نفس ما قدمت و احرت (قوله على

٧ اي احتمال ان يكون
 متفيا عن الكل وان يكون
 متفيا عن البعض ثانيا
 لبعض
 ٥ اي بن متفيا عن البعض
 ثانيا البعض

ذكره النوى في شرح
للهدى ان اسمه حريق
من عمرو بن حفص
مكسورة بوحدة وقاف
وكان الخلاف مبنى على ان
ذا البدين هل هو
ذو الشمالين الذي
استشهد يوم بدر كما روى
الزهري وتابعه الطنطا
او غيره كما هو المختار
بعد الاكثرين ويدل
عليه كون الراوى
ابا هريرة لانه اعلم
بام خير بعدد خمس
سنين بالاجماع والله
اعلم

على الاسم والقول كهي بغير خلاف موان فانها لا تختص صحتها وتعمل
صارا كاحرمه فيكون تقديمه في حيزهم عندهم كذا ر تقدم معمول انفس
لننت عليه واملا لانه وان كانت في الدخول على القيتين كما لا يها حرف
كثر تصرفهم فيها فكما بعض ما قبلها في بعض في قولك صرني ملا
دمب وقولك عرمت عليكم ان لا تصرفني يعمل منعه في قلبه واعلم
ان الوحد ادى - كره الشارح - مما مضى وحيا بعدم ايراد مثل كل الدراهم
ما حدث في الامثلة لا لعدم ايراد مثل ما كل اندراهم حدث كما بهد عبيد
وذلك لان الفرر في النحو متاع الاول لا الثاني ثم يظهر ان امثال المذكور
من القسم الثاني لا الاول لان حرف اسى داخله حكم على بعض المعامل
في كل قائل (قوله وفيه نظر لانا نحدد حيث لا يصلح ان يحرم) انظر
مى على ان قوله لا يتضح الا حيث يراد بعد اسكوية كما شهد به انفس السهم
واحق ما ذكره في معنى القيد من ان دالة الصورة المذكورة على نى العموم
وثبت البعض من قبل دلالة المفهوم وهي ان يعتبر بعدم المعارض
والمعارض موجود في الصورة المذكورة اذ قد دل الدليل على تحريم مطلق
الاختيل اى التكبر والعجز على انفس بغير حق تكبرا وعلى ان الله لا يحب
مطلق الكفار الا انهم اى الواحد تحريم الرما وبهي عن اطاعة مطلق
الخلاف المهي اى الذى هو كثير الخلف في الحق واساطيل قليل في الرأى
والتميز او حقيق عدا انفس لاحد كدته من المهانة وهى القلفة والحفرة مراد
الشيخ اذ انما في بعض الكلام حيث يخلو عن الدلائل الخارجية وجدة الامر
على مد كرو هذا المعنى بعيدة نقطة ادلاله على بعض التقدير انقيدة الحريثة
الحكم في بعض الصور على قياس لفظه قد عمل (قوله ان قدمت على
اسى لفظا) اشارة الى ان الذى استبعد من نقطة والاموحد الى القيد اعنى
الدخول في حيز اسى فيقد وجود النى في الكلام مع تقدم كل عليه ولا يرد
ان انتهاء الدخول في حيز النى فيكون ان آخره قد يكون بانفسه في الكلام
اصلا فلا يصح قوله ثم اسى على اطلاقه (قوله لدقاله دواليدى هو عمرو بن
عدود) وسمى بذلك لانه كان يعمل بكتنا يديه وقبل لطول يديه روى ابو هريرة
رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صلى احدى
العشاير في الحصر وسد في الركعتين قيام دواليدى وقال اقصرص الصلوة
ام ديت يا رسول الله فقال عليه السلام كل ذلك لم يكن فقال دواليدى

في كذا ذكره الشيخ الكليني في شرح مشرق وفيه بحث ذكره بعض استيلاء وهو ان جواب ذو الدين
بقوله بعض ذلك قد كان ذلك ٢٨١ **مجمع** وأصح على ان احدث بمحول على معناه الخفي منه

اهل اللسان عارف مراد
الرسول عليه السلام
ممكن مراده عليه
السلام المعنى المحمدي
لما احبب بما هو جواب
عن المعنى الخفي لا يقال
لعله قصد لكلامه المعنى
المحمدي ايضا لانما قول
يدفعه مؤلفه عليه السلام
عن صحابه رضي الله تعالى
عنهم بقوله انما قال
دو الدين ادلا معني لان
يقال اشرفت فالحق
هو الجواب الذي ذكره

الشرع في شرح ٧ المتنازع
وهو ان المراد كل ذلك
لم يكن في ظني ولا كذب
في هذا ويمكن ان يدفع
النكت بان حاصل كلام
دو الدين انكم وانكنتم
ما شئتم شيئا مما لم يكن
بعض ذلك قد كان ومثله
متعارف كما لا يخفى على
المتصف (صح)

٧ اي في اواخر الباب
الرابع في النهي فراجع
عنه

٣ وان كان هذا التأويل
محل بحث واشكال لان
تحريم الكلام في الصلوة

بعض ذلك قد كان فاقبل اني عنه بسلام على شوم رضى الله عنهم
اجمع وفيهم اوبكر وعمر رضى الله عنهم فصل احق يعقوب بن ابي
فدايم مقام النبي عليه السلام واتم الصلاة ثم سجد محمد بن الهيثم واشتد كل
احد من يوحى الاول ان قوله عليه السلام كل ذلك لم يكن بسبب
للاواقع فكيف صدر عنه عليه السلام والثاني ان الكلام مفسد للصلوة
لم يسمعها و جواب عن الاول قوله عليه السلام كل ذلك لم يكن محمدا
عن قوله لما شئتم شيئا مما لم يكن عندكم كونا شيئا شئتم عنه شعور فكون
من قبل ذكر المعلوم واراده نلارم في وعن النبي انه كان قد نسخ
الكلام في الصلوة توقف بين الدلائل ثم احتج بحدث ثالث واشتد معني
واحد على ان الكلام المعيد في الصلوة ممنوع من قبله بسبب انها لا يظن
بكن بولاه عند اذنه فذكر ٣ (قوله على من السجود) اشارة الى ان ابرار
من الدس في قوله تدعى عن دس هو اندوب بقرينة انصاف بعد ما ثبت
ان دسا امر حسن يقع على القليل وكثير كذا ذكره السيرافي (قوله قال
المتصف المعيد في ثبات المندوب لحدث وشعر اني انهم) فسد نظر لان
المطلوب هو القبيحة انكسره كما لا يخفى فالتل احرفي لانه قد قبل (قوله
واشاع فيما را لم يكن الفعل الى احرم) بعد ان شاع على حوار الرفع
في مثله والمذكور في معنى لاس وغيره امسح يريد صرحت بالرفع فيه
من نهضة العامل للعين وقطعه عنه وذلك غير حائر عندهم الا ان ما نقله
الشارح عن سبويه في قوله ثبت كلهم فثبت عندا بل على حوار التركيب
المذكور (قوله فوكان انصب مقصدا لذلك المعلوم والرفع غير مفيد) اشارة
الى ان الاحصاح شعر اني انهم على كلا حرفي المدعى اعني اغاده كل بقى
الشمول اذا دحت في حيز النبي وشمول النبي ان لم يكن داخله فيه وانما
الاحصاح بالحديث فعلى الثاني خاصة وفيه حث ان يقال ان يقول يجوز
ان يعيد النصب بذلك المعلوم على سبيل الاحتمال والرفع على سبيل القطع
مردول اشاعر لا قاعدة القطع بالمقصود او لا يعيد النصب اصلا ويعده
الرفع على الاحتمال فلا يثبت شي من حرفي المدعى لان المعبر فيهما انكسره
والقطع كما لا يخفى (قوله ولقال ان يقول انه مضطر الى الرفع) احب
ان ما ذكر بمحول على الاكثر الاعلى وليس تكفى لاندلس قول على كرم الله

كان مكفة وحدث هذا الامر ان كان بالمدينة لان راويه ابو هريرة وهو مشاعر الاسلام وقد رواه عرس
حصى بطريق اخر وهجرته متأخرة بل ذكر النووي في التهذيب انه اسلم في عام اسم ابو هريرة (صح)

ووجهه فذهب الهمدي كان كف على طاعة الرحمن والبر وثنى لا خذل
 ان يكون كان شاة وحيلة هي احسن من بسبب قومه فيصدر عنه كاهنوهو
 مأهل كما صرح به في معنى لئلا وان لا يكون احكاما كذا كذا من جاز كونه
 معمولاً بعدل بعضى احب قومه نكر الرقة بعدا لما قصده اشعر من شمول
 اسى كادل عبه سباق كلامه لا احاره واب حير ماله لوتحسب على طر
 الذين من مدعى لا على الاول طور . ان يكون انصب انصب مقصد شمول
 البو والعدول ان الرقة لم يرد وقوع معمولاً لبعضى (قومه عز من
 عليه ان احب الى آخره) احب عنه ان سيبويه انما مع الضرورة
 الشعر لا مطلق فلا توحده عليه ثوب الضرورة من وجه حر وليس
 بشئ لان قوله وحذف صميم من حذر حذر على السعة من على بوا ضرورية
 المطلقه ههـ (قوله الا ان كهدا ان لمرقه عدا بصريين) وبهذا حصل
 سيبويه كاهن في البيت المذكور مبتدأ لان كيد وحوار الاحسن . ان يكون
 كونهما ما كيدا الكره محدودة (قومه في احراء ما صعب . ان عدا ابر الصميم)
 حذ لم يقل اصبحت هي اليه منع ان الفعل حذر على غير من هو له لما تقرر
 في انهم من عده لروى الارار عند الامن من اللبس في الاصل . ان لم
 في الصفات مطلق (قومه كان احسن) اراد حيلة ما اشتبه على الاحراء دالا
 يؤكد كل الاما اشتغلت على احراء بصح اقزامها حقيقة وحكم كما صرح به
 في كتب النحو (قوله او في حكم التقدم) كما اذا حذف المؤكد في التأكيد على
 ما حوره سيبويه والخبيل او قدم التأكيد على المؤكد ان حوره في ضرورة
 الشعر كما سبق من في كلتا الصورتين . ان يقدم ذكرها ام لا لانها من ذكر
 ذكرت متأخرة لكن في حكم التقدم (قوله عاهى عبيد) وهو كونه غير معموله
 لصامل عطى ظاهر (قوله هذا الذي ذكر) تنبيه على ان لفظ هذا اشارة
 الى الحالات القصصية على ناول ما ذكر (قوله كذا مقصي الظاهر) سى على
 التعليق والافترى الخطاب المعين الى غيره الذي ذكره في بحث الاصطاح
 من خلاف مقصي الظاهر (قوله كقولهم) اى قول العرب ابتداء من غير
 حرى ذكر لفظا او تقدرا فقيه ايضا وصح الصميم موضع المظهر . ان على
 وصوح الامر والكاف اسم بمعنى الما في موقع المصدر اى وضع مثل موضع
 في قولهم وقد تقرر عندهم ان المثل به لا يلزم ان يكون مدخول الكاف
 بل يكفي ان يستفاد مما في جزها (قوله ليحصل به الاتهام ثم التفسير) المناسب

لو صم هذا الباب أو أحره جاء ثم تراجى التفسير وتعدده في الرتبة عن الإبهام
 هذا ووجه الدلالة المذكورة هو أن المراد بالمدح والدم الغامض في هذا
 الباب هو الملائمة فلما روي رايده لمدحه والتخيم انهموا الله على أو لا يتشوق
 النفس اليه وترعب في طبعه (قوله) وتترجم تفسيره سكره أو أحره (قالت) فثبت
 في صحيح مسلم من حديث جابر رضي الله عنه أن المليس يضع عرشه على الماء
 ثم يبعث سيده وساق الحديث إلى أن قال ثم يحيي أحدهم فيقول ما تركت
 حتى فرقت منه ومن أمرته قال فيديده منه ويقول نعم أنت فابن ذلك التبر
 استترم وابن المحضون قلت يخرج الحديث عن أن يكون
 فاعل بم صميرا مستقرا وبها ممر سكرة محدوده دل عليها السباق أي لم
 فأنشأوا بم شيطانا وأب هو المحضون بالمدح وبطريقه في حذف التبر قوله
 من قوله يوم الجمعة فيها ونعت أي فالرحصة أخذ ونعت رحصة
 لكن ذكر في معنى الباب أن حذف التبر شاد في باب لم (قوله) ثم رحلا
 (السلطان) فإنه يوقل بم السلطان حيث لا فرقة لالتس اللطال بالعن
 لتحقيق شرط انفعالية وهو التعريف الذي يكون الكلام المقيد بمدح أو الدم
 ادعائين معد مصوغا في الظاهر على وجه لا تنكر من أول الأمر لأن مدح
 شخص غير مذكور من الأشخاص أو دمه فيه فائدة قال قلت هلا التباس
 في قوله تعالى لم انصد حيث لا يعلم أن الصد فاعل أو محضون بالمدح
 قلت لا لأن سوق الآية يدل على أن المحضون محدود وهو أيوب عليه
 السلام وفي مثله يتصور عدم كإصر حوا حوايه (قوله) حرم منذ محدود (لأنه
 لما تقدم ذكر العائن منها قدر سؤال عنه من هو فاجب بقوله هو زيد وفيه
 وجه آخر ذكره ابن عصفور وهو أن يكون المحضون متدا حبره محدود
 أي زيد بمدوح وبعل وجهه أن الحدف بحر الحلة السب لكن المشابه
 للتفسير هو الأول لأنه إذا تعرض تخصيص المدوح باسمه في جواب السؤال
 عنه مع أنه معارض بأن الخبر يحط الفائدة فلا يثبت الحدف وانصب الخبر
 لا يحدف وجوبا إلا إذا شدت مسده صرح به ابن هشام في الباب الخامس
 من معنى الباب (قوله) لاحتمال أن يكون الصمير يأنذا إلى المحضون (إنما ذكر
 الاحتمال لأن الصمير حيثما أيضا يأنذا إلى متعلق معهود عند أكثر النحاة
 كما صرح به في شرحه للفاح فيكون مما نحن فيه (قوله) درعها سبعون ذراعا
 أي ذراعها إذا المصدر لا يجبر عنه بأنه سبعون ذراعا ومنع سبويه كون التبر

التأكيد على أن وضع الخبر لرفع الأهم وحكمه من درجتها مصدر تعني
 المفعول أي مدرو عنها هي جوهر سموي (قوله وقوله هو أو
 هي يريد أنهما على حد سواء صريح هو ريد مع أنه لا يأتى في الجملة
 أبو نصر جرحه لأن هذه الجملة في حكم التردد أي الشأن هذا الحكم الأول
 فائدة العلة أن يرتبط خبره بالمتأخر لأن الجملة من حيث هي جملة مدح أو علة
 و لا يوجد فيها رابط له يرتبط بالمتأخر وصير الشأن اسماً عين مضمون
 الجملة فلا يحتاج إلى الرابط وكذا لا يحتاج إلى الصير في كل جملة تكون
 عبارة عن ابتدأ نحو قول ريد مطلق وقوله عليه السلام أفضل ما نسب
 أبو اسبيون من على لاله لا لله (قوله مكان الشأن أو القصص) خبر أي
 التذكير باعتبار الشأن والتأخر باعتبار القصص (قوله ويختار تأييد هذا الصير
 أي آخره) يقول صاحب الكشاف الصير المصدر في قوله تعالى أن سلكم
 الجملة ضمير الشأن والتقدير أنه سلككم أحد يس كاسعى (قوله ولم سمع
 هي ريد عالم) ثم نص في تصحيح جيب قال أو هي ريد عالم وقد يجب عن هذا
 بأن التذكير والتأخر في معنى سوى ما نسب من السماع وقوله يس صحة
 على ريد عالم (قوله فقصصهم سمع سموات في يومين) أي تحدثهم خلقاً بائعاً
 وأنشأ أمرهم أو حصص والصير في قصصهم منهم بمصره سمع سموات وقبل
 الصير للسماء السابق ذكره على معنى وسمع سموات حال وفيه استبعاد جمع
 سماء والوجه الأول هو المعنى الصحيح (قوله يتكلم ما نسب في ذهنه استماع
 أن قلت فلا يحصل التمكن الحاصل من ضمير الشأن في قولك استماع ريد
 عالم من غير التام خلاف الظاهر قلت لأن الاستماع بهم من المظهر
 مفهومه مطلق بخلاف الصير العائد فانه لا يفهم منه إلا أنه مراد في ذهن
 السامع وأما ذلك المرجع هو الحكم أو غيره فلا يفهم من نفس هذا الصير
 نصب أو وضع فيكون التناول من الشأن وبهم منه وإذا كان بهم منه يحصل
 فيه فصله عنكم لا يخص من الشأن (قوله أبو موسى تحدث استماع) أبو موسى هو
 المخصوص مدح على مدحه وقوله تحدث من منه وإنشاء رائد والأقرب
 أن أبو موسى مدح تحدث خبره وإنشاء رائد في الخبر على مدحوره الأحسن
 مطلقاً وحكي أحول فوجدنا مدحاً ريدتها في مدح فوجدنا له على شاهد
 وخصوص مدح مدح على خط قوله تعالى نعم العبد أي نعم جده هو
 وهذا أولى لشبوحه خلاف تعدية المخصوص مع أنزله في موقعه (قوله استماع)

يصح في صميم الشان) فنلاحظ ان في صميم الشان شيئا مما ذكر في
 مستهل الكلام لان البمع اداسمع صميم الشان بعينه او خروج الى ما تقدم
 تحقيقا او تفسير او لا يخطر ما يصح اصمير واعبر بقوله ويصحي ابي برداه
 الشان اعني يمكن بعينها موضع اصمير موضع يصح عنى ما ذكره وهذا هو
 الشان حرف التعليل في قوله هو واحد ما اذا تكلف وحسن بعينها
 لقوله وقوله هو او هي زيد تام فلا ورده وعدا صحر (قوله رال مع صم
 صمير المصراي آخره) فنلاحظ ان في حوار بعينه بعينه اخرى وبعين
 فيما عدا ان صمير اولم يعلم انه لا شيء هو (قوله لا شتهره) ووصوح امره
 حقيقة او ادعاء ٧ تخير بان القرينة الدالة على وجود الضمير قبل سماع
 المفسر في عامه افعأ من لا يظهر الا ان يقول التكلم للسمع اشد اذ لا ورد
 الفاعل في كذا في ثم ينكم بالحمله فمثل (قوله كقولهم في مطلع رارث ه) صدر بيت
 بحره ومن انعم فلا بد وبعين ه وبعده ه هو الطوق من لبس الختام عهدته
 هو ه وحرمة ما هو اق ه ومن ه المحدثان حديث من ه وبعين من سرق
 الحرير لعاق ه ولقد اشار بقوله في مطلع ان تحقق كونه من قبيل وضع اصمير
 موضع المظهر والرواق من زيد دون سبع وهو متدا عليها حرة كقولك
 في الدار رح والجملة حال من صمير رارث وقوله لظلام حال من الرواق وفلان
 جمع فلانة وهي معروفة والطلق شبه من له ه حرة ولا سق ولا ساق
 تأخذ المرأة بها فتشدها وتربل اعلاها على اسعها الى الركة والاسفل
 بحركته على الارض وقد براد سق المطعة التي تشد على الحاصرة وهي السب
 بالترصيع بكر شقة يبقى بانراة شبه ما في فلانها وبعدها من التاي بصوم
 واعني رارث الحسية وسحب بوصولها والخطاب عليها ٧ رواقها كائ من
 السلام التي كانت مستترة بسلام من الايام وفلان ويطبق من الصوم والسرق
 شبه من الحرير والعلق ثوب يعنى من ثوبين (قوله كذا في ٢) كم الحريرة
 المصعة الى يميزها المبردى موقع الرقيم على الاتداء والجمه اعني اعيت حرة
 (قوله رنديه) في معنى الرندي الرندي والرد اسم كبر مردا الذي يهرق
 رمن قبا دوا ح الفروح فقتله او شروا (قوله كافر رديا لصانع)
 او قاتلا تاتى حريق الشرو حريق الخير والقدر فثبت مثل هذه الامور الى حلق
 الشرو لمن مراد الف حر داهم الحرير به الحينة والاهن يكون عاب
 عارفا بان الدنيا بوا كانت ترن عبد الله تعالى حياح بعوضه لما سقى الكافر فطرة

٧ قوله وانت خيراه لم
 يوحد في اكثر النسخ

٢ كم عاقل عاقل اعيت
 مذاهبه وجاهل جاهل
 تلقاه مرزوقا هذا الذي
 ترك الاولاهم حيرة وصير
 العام اصمير رنديه
 ٩ حرة الارار بعينه
 وحرة السراويل هي
 التي فيها التكة واليهي
 الموضع المتسع من
 السراويل والعامه تقول
 يعنى كبر النور
 ٥ زارت عليها انظام
 رواق
 ٧ رواقا
 بالرضيع نصه

قوله نعل مراد الى قوله
 ولقد رد على ابن راندلم
 يوحد في اكثر النسخ

مادوا ان راد في انسا تخص في الآخرة كيف تريد في كيف يتصهر قال
الله تعالى (من كان يريد حرث الآخرة بترده في حرته ومن كان يريد حرث الدنيا
بومه مهو مانه في الآخرة من نصيب) ولقد رد على ابن راودي من قال وحي
المقال في كد الاربع وطب عيش ادهن قدر تداك الى حكيم كامن (قوله
ولا تخفي ما فيه من التعسف) لان المفهوم من اختصاص شئ بشئ هو اعمارة
بين الشئين على ان تعبر السبع بمد كره لا يجوز عن العدا اتصال السبع
هو المخرج لا على مثل قال الجوهرى ادعت اشئ احتر عته لا على مثال والله
يدع السوات والارض اي يحترع كدلت وكونا مطلق محر وماو الخه
مرروا كثير الحريات والظفر في كل رمن وايض الحكم اديع هو الامر
العرب سواء كان صداما يلقى املا (قوله عطف على كان العديف) كان
الظاهر ان يكون مطلقا على اختصاصه ويكون صكون من التهمك
والا اختصاص مدان كمن العديف كما صرح به في التناح حيث قال وذلك
اد اكنت العصابة بحره اما لانه اختصاص بحكم مدع عجب الشان واما لانه قصد
التهمك بالسمع الا انه لما كان بورر عليه ان قصد التهمك بالسمع لا يقتضي
كالم العصابة ما تميز بل يقتضي اسم الاشارة سواء قصد به كالم العصابة ما تميز ام لا
حمله عطف على كمال العصابة حتى لا يتوهم ورود السؤال اذ كور
ولا يحتاج الى الجواب بل اسم الاشارة بعيدا كمن تميز ولاشئ ان التهمك
يزيد بزيادة التميز فاذا قصد التهمك اعني ما تميز بقصد اكل التميز واورد
اسم الاشارة فقط بهذا ما ذكره بعض اصحاب اخواني من ان هذا ليس
بل هو مطلق على اختصاصه (قوله تعاليت كي اشئ) اي سب وما قيل هذا
البيت قوله « في من وشك البين بالثمة مالت » ولا تحرم في نظرة من جالته
« وما بعد ما في دكرائي لي عساة » فقد سرى اني حضرت سالك « قوله
في امر المحمدي من الوقوف وشك البين قرب اسعدوا لوا في وسك علة حالية
وتريد من قتل في موقع الحال او الاستيف او اسد وقد ظهرت استيف جواب
هل ظهرت بهذا المراد (قوله ول هو الله احد الله احمد) لم يورد العاطفة بين
المخلص كمال الارواح بينهما فان الثانية كالثمة الاولى وتعريف الصمد مع تكبر
احد يعلم بصمدية بخلاف احديته (قوله اي ما تميز انظر الى الاصلحكمة
انقصية لاراله وما تميز الا بالصلحكمة) فيه اشارة الى ان تقدير المحرور في اموصعين
اعني بالحق بعيد الحصر ثم كون المثال من قبل وضع الظاهر موضع الصغر

٣٣ تمامي اشجى وما بك علة
تريد من قتل قد ظهرت
بذلك وقبل هذا البيت في
قبل وشك البين بالثمة
مالت ولا تحرم في نظرة
من جالته قال ما في
دكرائي لي عساة فقد
سرى اني قد حضرت
بالك

٤ يقال تكده شيم بالكسر
يكده كذا اي صاق عليه
وكده رؤساء حالهم و
تكدت الركبة اي قل
ماؤها
اي البئر وجعها ركابة

إذا قرر الخلق الثاني بمصره الاول كإيدل عليه قاعدة إجماعه المعروف معرفة
 وإسناداً من بالواو امر وإسواهي على حقيق فلا يكون محقق فيه لأن كلا
 من الحقيقين حقيق معنى على حده كذا في شرحه تصحيح قبل الخلق أنه
 لا حياض إلى هذا الاشتراط لأنه إذا احتب لمعهم كان انصاف المتبين
 بالصير أصلاً يكون من باب الاستعداد واثبت حير به مردود لأن الاستعداد
 خلاف الظاهر فلا يكون موضع موضع الصير في ضاهرو الكلام فيه (قوله من
 يرجع هو راجع) معاً من انصافية أحرار فهو من مجرى التوقف كذا في
 شرحه تصحيح (قوله انصافية أثبت) أو رده عليه أن حق إجماعه أن يقول
 انصافية أن لا انصافية لا كان بدلاً كان هو المقصود منه فلو كان هو مرصفاً
 للصير احتب أن المقصود الآخر من نفسه وما كان العاصي عبارة عن
 التكلم بنفسه أو رد صير التكلم ميلاً إلى المعنى (قوله على أن يكون العاصي بدلاً)
 هذا مذهب الأحفش والجمهور يرون أن الال الظاهر من صيرى انشكاف
 والاعطى مستدين بمرموم انصافية الدل من المدل منه كإحقاقه الفاضل
 المحشى بكر دليلهم مفوض بجمعهم على حوار ابدال المعروف باللام من
 صير معاش وكون المعروف باللام انصاف من الصير مطلقاً (قوله وهذه انصاف
 تمكين من وصفه) فيناقض في هذا أن المقصود في هذا انصاف الوصف انصاف
 لا الال انصاف في قولك ان العاصي انصاف تمكين من الوصف المقصود من الظاهر
 أن يقول وفيه تمكين من وصفه انصاف (قوله كأننا من كان أنا أو غيري) كأن
 حال من الرسول ومن موصوفة في محل انصاف حيران كأننا والمعد محذوف
 أو كأنه وانصر من ما منع حذف حرف كان نص عليه أن هشام وصفه صاحب
 اللسان وغيرهما واحتب به ههنا صحت على خلاف القياس ولوقين
 كأننا وعلله راجع إلى من لم يمتنع أن يكره وأما حير منداً محذوف أي
 هو أنا أو غيري ويدل من كان على أن تكون من قبل استعارة الصير المرفوع
 للصير كاستعارة المجرور في ما أنا كانت والنصفة اسم من الانصاف (قوله
 هذا أعني من الكلام الخ) هذا التفسير مصرح به في كلام السكاكي ولولاه لا يمكن
 جعل المشار إليه مطلقاً المقول بالانصاف (قوله في إجماعه ادنى تسامح لأن)
 معناه الظاهر أن اسفل عن الحكاية إلى اللعبة لا يخص بهذا القدر أعني القدر عن
 الحكاية إلى اللعبة وفاديهين (قوله من يبيد إلى مثله) وقيل ما حود من التفتت
 الأسان عفة وبسرة وهو الأنسب وانفرق ظاهر (قوله وبهذا شعر كلام

٦ وكذا الفاضل المحشى
 في تقرير حواشي الأحفش
 أنه لو انشد مدلول هم
 لكان انشائي تأكيداً للاول
 وألحق أن يقول لكان
 الثاني عطفاً بيان لأن
 التأكيد اللفظي يشكر
 اللفظ الاول والمعنوي
 بالفاظ مخصوصه وأن
 حل التأكيد على مجرد
 التقرير لم يكن منافياً
 للندية كما مر من وجود
 التقرير في البذل اللهم
 إلا أن يقال مراده أنه
 ح تقرير حرف الأبدال
 حرف النسبة عن الاول
 اليه فأمل عه
 ٩ ويسمى هذا الالتفات
 بالشعاع العريضة عه

(الابصاح) اى «الشرط المذكور ووجه الاشعر انه قال فى جواب سؤال
اوردته لا ما يجمع المحصر الالفات عدة فى خلاف مقتضى الظاهر بالتقدير
يقوله عدة بشعره لا محصر عند الجمهور كما يصرح به فيما بعد (قوله نظرية
لثظه) النظرية للهمزة الميراد والاحداث من طرفه عليه اذا اورد وما لا
التحديد من طريق الثوب اذا عملت به ما يحمله طريقا كان حديدا وانما
بالفتح حركة اسرور (قوله ما يريد واسرور وحرر حال) قيل فيه
نظر لعدم اتحاد معنى فيه وهو شرط فى التعبير لانه احسن لشيء
لتعريف عن معنى واحد بل نظير تحتصين فأنزل (قوله نحن اللدور صحوا
الصباح آخره) يوم اعيد عارة منحة البيت للعقيل قال من مالك فى شرح
النسبين عراة اندس فى نعة طي مشهور يقولون نصر اللدور انما
على اندس كبروا وهى بعد عدد من نص فان كنت ما سر فى ان اللدور
على هذه المعنى يكسب الامن بخلافه فى بعد من لرمه انشاء فى جمع الحالات
فقت فى امر فيه هو انما كان به شدة بالحروف واللام للتعريف على فون
ومشاهدة به على القول بان تعريفه بالبعد اندس فى الصلة فأتروا عدم
مهورها جحد فى حانه ابه ككبارى حرف التعريف او شبهه فمما هو
شبه بالحروف واظهروها فى حاله الاعراب لان شدة الحرف الهى فأنزل
ثم الظاهر ان اصحابنا نصح بحرف معنى صحوا بانكيدا من صحبه اذا اناه
صاحبا ويحور ان يراد الانباء انطق بمرية انصح فقصه فى الوجهين
على الطريقة ويحتمل ان يكون صاحبا مفعولا مطلقا لصحوا من قبل
انبت نانا وتنبلا ومفعول صحوا محذوف اى صحوهم والعبارة نص
على الخلل اى معبرين او على اسفين اى لاجل الامره وحاصل المعنى نحن
اللدور انما روا صاحبا فى ذلك اليوم على انصدى وانصح صيغة اسالعة
من الاصح كالمكندر حال على الزراف او الداحل (قوله بعد اسفير عدة
طريق آخر) اى دسة الى الطريق الاصل انتقدم على الاطلاق (قوله
وماسق الى بعض الاوهام الى آخره) قد سبق ان الامم المظهر طريق
الغيبه فلانصير فى التعبير حتى يتحقق الانصاف فى الآفة ولعل المتوهم من كلامه
على ان اسفير وان كان لغيبه الا ان اسداء لمخطبات فأنزل (قوله ان اندس
سمتنى اى حيدره) اسبت على كرم الله وجهه والخيدر الاسد وكانت فاطمة
بنت اسد ولدته و ابو طالب عاتب سمته اسدا باسم ابها فلما قدم ابو طالب

٧ قال مقتضى الظاهر
يكون بمنزلة ما يواوجه
الانسان وخلافه اى
خلاف مقتضى الظاهر
يكون بمجره الانصاف
بيننا وبينه

في محض الفرق بين التعميد والاتحاد ٦٦ في دفعه فيقال الاتفات اي شخص اد و في كلام حقه وهه مدون في محلو
 الصلة عن الصير ان نظنه في موصوف - ٢٨٩ - وحلاصة دفعه في لوط كونه صير ان كلامه عبارة

في المعنى من الوصول
 وقريب منه قوله تعالى
 ان الذين آمنوا وعملوا
 الصالحات اننا لنصنع اجر
 من احسن عطايتهم قالوا
 استغنى عن الصير الصير
 الرابط للجملة الثانية
 مبتدا الموم من اى
 في قوله تعالى اننا لنصنع
 اجر من احسن عطا
 قائل مد

٩ المشهور ان الايات
 لامرى القيس بن جر
 الشاعر المشهور وقال
 ابن دريد هي لامرى
 القيس بن عاص وقد
 ادرك الاسلام والامد
 نفع البهرة وضم الميم
 ونكسرهما ايضا اسم
 موضع على ما نقله
 صاحب الكشاف ولا
 يافد كونه على الثاني
 اى على كسر البهرة والميم
 اسم الخبر يكتصل به بوضع
 آخر منه

٧ اى المعبرة الدابة
 لكه ادعاء لتحقيقا
 فلا يرد ما ينوهم من ان
 مبنى الصير على
 المعبرة الاعتبارية

كره هذا الاسم فعمد على و بعد هذا الصراع اقبلكم بالسبع كيل السدرة
 والسدرة صاع كبير (قوله وهو مع ذلك فتح عدائهم حتى قال المرقى
 الى آخره) وفيه تحت ٦ ان الاتفات من اتهم وجوده تحييد الكلام فلا وحده للتفج
 لانه التفات من العبة ان التكلم وفيه تعيب جانب المعنى على جانب اللفظ
 كما يصر في قوله تعالى * وانتم تحمونها على اى يورد عليهم بل انتم قوم
 تجهلون لان الصفة كالصفة في وجوب العدة والاسماء اظاهرة كلها
 غيب سواء كانت موصولة او موصوفة صرح به في شرحه بفتح ففتح هو كان
 في امثال ما ذكر فاحتمل ما وقع في كلامه هو على اعل طفت البلاغة (قوله
 ٣ فلان اول بيت) الايات ٩ لامر القيس في مربية ايه واخى اخى من ايم
 واخرى والرقاد اليوم وله حال من بيلة اذ لامعى لتعفه بنت واليه الذى
 جاءه هو قتل ايه وابوالاسود كبته كذا في شرح التبريد بفتح ففتح
 سمع ذلك الخبر منه قيل قوله تلك تحريد فلا يكون العتاة واحبب له الامايات
 بهما كما اشار اليه الشارح في شرح الكف ورد ما منى اتهم على معايرة
 ٧ المتزع لمتزع منه يترتب عليه ما قصده في السانعة في الوصف ومدار
 الاتفات على اتحاد المعنى ليتحصل ما يريد من ارادة المعنى في صورة اخرى
 غير ما يستحقه بحسب ظاهره و يؤيد ذلك ما منه القامص البنى من اى اى على
 وابن حتى وان الاثير حكموا ان ليلت تحريد وليس الفات فانصواب
 ان يلك ان جل على التفات لم يكن تحريدا وان عد تحريدا لم يكن التفاتا
 كذا ذكره الفصل انتهى في حواشى الكف وفي التأييد المذكور بحث
 لاحتمال ان يكون معهم الاتفات لاشتراطهم فيه سقى التعبير بطريق
 آخر كما هو مذهب الجمهور ومع ظهور هذا الاحتمال تحقق التأييد بمسوع
 كما لا يخفى على المصنف (قوله او يكون التالى في ذلك) اى في لفظ ذلك
 ويرد على الوجهين ان المتأخر من كلام الكف تورع الاتفات على الايات
 (قوله من هو حدس لم يلق منه الكلام) اى بأحد الكلام من التكلم كذا
 في الاقناع فان قلت لو كان كذلك لو حجب في قوله تعالى * قدسك الذى
 لستى فيه * ان يقال قدسك اى قدسك ما ذكره في الجواب اعناه هو على سبيل الاحتمال
 او يكون ذلك فيه فلا يرد ما ذكرته (قوله حيث لم يقل من بعد ذلك) لا يخفى انه
 في موقع الاستدلال على كون الخطأ في ذلك لم يبق الكلام لا لخطأ
 الاول والاتفات ذلكم فيه بحث اذ يبرم منه خطاب الاتير في كلام واحد

على الاتفات ومبنى الاتحاد الدانى (١٩) فلا ما قال محمد فلا يرد ما ذكره

٣٠ الإيات المذكورة
هي هذه وما الخلى
ولم ترقبوبات وانتله
ليلة كلية ذي الصاير
الارمدي وذلك من
ناه حاق وخبرته من
ابى الاسود منه
٣١ فان قلت مراده بما ذكر
في التلويح انه يجوز
ايراد كان انطاب في
كلام خوطب به جماعة
ويكون المراد بهذه
الكاف خطاب من تلق
الكلام لاهذه الجماعة
الخطابية في الكلام قلت
يلزم ان يخاطب بكلام
واحد اثنان كما قررناه
ودا في مثله لا يجوز
ع
٢ في قوله وما الى لااعد
التفات من الخطاب
في قوله يا قوم اتبعوا
الرسلين الى الحكاية
اي المتكلم ع
بمجتاز انضمار
بنقط الجمع للواحد تعظيم

من غير تنية او جمع او عطف وسيصرح في بحث التعليب عطائه على انه
ينقصه ظاهرا مد كره ٣١ في انشويج من افراد الكاف في او ثلث من او ثلثهم
القاسمون لا يجمع عطفها على حنة فاحلوا وان كل الخطاب بها الائمة
لان افراد كاف الخطباء انتمس باسم الاشارة حائر في خطاب الجماعة
كقوله تعالى **ثم عفوا عنهم** من بعد ذلك **ثم كفلامه** (قوله فنت
ام وسكن المراد بقوله وما الى لااعد ٣ المخطون) لا يخفى ان المتكلم بهذا
الكلام اعى وما الى لااعد هو حبس اسرائيل النصارى وكان من اولياء
تعالى فليس المراد بقوله وما الى لااعد الائمة مفهومه انصاره من المراد
وما انكم لاتصدون لكن ابرار الكلام في معرض الصحة لنفسه وهو يريد
ما صحتهم على سبيل التعريض بتلطف لهم وبنارهم والهاء
المخصوصة موقف هذا الالتفات التعريض والاعلام من المراد من اول
الكلام المخطون (قوله وهذا الخطاب مثل المتكلم في قوله من بعد)
يعنى ان كلامهم تعبير موافق لاصل المقصود بان من جاءه الخبر المذكور
هو المتكلم وقوله حاقى يوافقه والذي قصد به رحومته الى الله هو
المخطون ختالهم على عدة حالهم وقوله وابيه ترحمون يوافق هذا
المقصود لكن من حيث كون كل منهما تعبير الاسلوب الذى قلته يكون
على خلاف مقتضى الظاهر في التصق (قوله وقد قطع النصف بانه وارد)
اصحبر راجع الى قوله من بعد حاقى (قوله فصل لربك مكانك) فائدة الالتفات
في الآية ان لفظة الرب حشا على فعل الامر به لان من يرتب يستحق
العادة وفيه ارايه الاحتمار ايضا لان قوله تعالى **انا اعطيتك**
الكوثر **ليس صريح** في مادة الاعطى من الله وايضا كلمة ايايحق
الجمع كما يحتمل الواحد اعظم **ثم انتم** بقوله فصل لربك ران هذا
الاحتمال (قوله ود يحيى) ذلك للعث وانما يصح في الكلام القديم
قبل اى في ضمير والاء الجمع من الاسم انما هو قد جاء في القرآن الواحد
كما قالوا في قوله تعالى **فصادته الملائكة** مع ان اسنادى **صكان**
حرا بيل وحده وفيه نظر لان الجمع المحلى بالكلام يستحق عده في مثل
هذا الموضع معنى الحماية فيكون مفردا في معنى ولا كلام فيه ثم المراد بالكلام
القديم كلام القدم من المعناه الدويق لا القرآن المجيد بدليل منعه (قوله
واعا هو اسمعيل المولى) فان قلت قد جاء مثل ذلك في القرآن المجيد

حيث قال عرس قائل * يا ايها النبي اذا طلقتم النساء * فكيف يستقيم
هذا الحصر وجهه على الاصاق لا يدفع لزوم ككون القرآن
واردا على اسلوب المودين ولو في بعض المواضع ولا يلزمه مره ادق
مسكة قلت هو من باب تعليق المحاطب على العائب اي اذا طلقت است
وامتك وانما حص النداء وعم الخطاب بالحكم لانه امام الله وداؤه كدائهم
اولان الكلام معه والحكم بينهم بقى ههنا بحث وهو ان صاحب الكتاب
والتقاضي حوارا في قوله تعالى * فان لم يستجيبوا لكم فاعلموا * ان يكون
الجمع لتعظيم رسول الله عليه السلام واستشهاده الزمخشري بقول الشاعر
* فان شئت حرمت النساء سواكم * وذكر القاصي في قوله تعالى * ان والقلم
ومسطرون * ان صمير يسطرون راجع الى القلم والجمع لتعظيم ان اريد بالقلم
القلم الذي خط الوحي وقد وقع كلا الامرين في القرآن الجيد وجهه على
اسلوب المودين لا يلزم العاقب على ان اصاهر ان است الذي ذكره الزمخشري
في موقع الاستنها من كلام القدماء فكيف يصح قول الشارح
ولم يحمي * ان آخره تأمل (قوله طحايا) است ٧ يقال طحاياه قلما اداد هببه
في كل شيء والباء للتعبية وانطرب حفت فتمزي الاناس لشد سر وراو حرن
وبعيد تصغير بعد للتقريب وهو ظرف طروب او طحايا وعصر حان
او حين حان على الزواجر بدل من بعيد الشاب واثار بتغير بعد الشاب
وعصر حان مثب الى انه لامباقية بين ككون بعيد الشاب
وككون عصر حان مثب طرفين لشيء واحد على الابدال وانما
لم يجعل الخطاب في طحايا للحمية اعني لبي اي ذهب بث قلب حتى يكون
في قوله تكافئ لبي التفات من الخطاب الى العيبة لانه محالف للاستعمال
الشائع وهو طحاياه قلته ثم الصاهر ان يكون انكاف في طحايا مفتوحة لانه
وان كان خطأ ٤ لعله ان الخطاب ليس للعظ العسر بل لدلوله والتأنيث
انما هو في المنظور يؤيده ان العلامة صرح في قول الشاعر * تدكرت والد كرى
٦ تميم ديب * ان التاء مفتوحة خطأ لفسد قول القاصي في تفسير قوله تعالى
* فلراى الشمس * رغة قال هذاري * ان تدكير استأبني هذا باعتبار
الحر يعني ربي محن نظر ادلا مقتضى تأنيث التاء حتى يحتاج الى جعل
التدكير بالطراى احمر فان الاشارة الى داب الشمس والتأنيث انما هو في بعضها
ولذا يقال لها مؤنث لعطى والجواب ان يقال اذا اشتهر اسمى في ضمى

٧ انما قل في الحشا
طروب وبعده بعيد
الشباب عصر حان
مثب بكلفى لبي
وقد شط ولها ومادت
هواد يثنا وخطوب
٨

﴿مصحف التأنيث اللفظي﴾

٤ قزل ذاته بمنزلة انسان
آخر فخطبه ويسمى عديم
التجريد ٥
هذا الاعراض لمولانا
خسر وواورده فيما
جمعه على تفسير سورة
الا نعام لقاصي
والزمخشري وغيرهما
٦

اطلاق لغة المؤث عليه بلا حد ذلك المسمى في صحت هذا العهد بهذا
 الاعتبار بعد التثبت في الإشارة اليه ورجع الصغير بهذا قال الله تعالى
 في الآية المذكورة من افلت واحتاج صاحب الكشف الى توجيهاً كبير
 اسم الإشارة في قوله تعالى ذلك الكتاب مع كونه إشارة الى كتاب السورة وأنه
 باعتبار الكتاب (قوله او على انه حطاب للرب) قبل اعتبار الالتفات في تكلفي
 بانظر الى طبعيت لا يحتاج اعتباره بغير ان القلب اسد كور اذ من شرط الالتفات
 صحة حرمانه على العدم هو مفقود ههنا لانه لا اعتراض حطاب القلب في تكلفي
 لم يمكن به الكلام على اسلوب صحته اذ يكون التقدير حينئذ تكلف
 على ان يكون الخطب في تكلف العدم في الكاف للنفس وهو متسع واجب
 فان الشرط هو احرازه على الاصل في الجملة وههنا يمكن ذلك على تقدير
 رجوع النكات المتب الى اصله وان لم يمكن مدونه فانهم (قوله وفوضه وبه)
 جملة حالية والمعنى يكلفي وصحب والحد انه بعد مرها او بياض قريبا
 على حذف انصاف والخطوب جمع الخطب بمعنى الامر (قوله حتى اذا
 كنتم في الفلك الآية) فانه لا يلتفت في قوله وحرى بهم الله تعالى الله
 تعالى يرى حالهم غيرهم ويقسمهم منها ولعلنا الانكار عليهم (قوله الله
 الذي ارسل الروح الآية) فانه الالتفات في صفة التعظيم لانه صل
 عظيم لا يقدر عليه الا ذو العزة ابهرة اذ لم يستعمل في كلام اللب صفة
 الجمع في اعقاب لتعظيم حتى تفي هذا المطلوب من غير الالتفات من يقول
 فسفوه (قوله ان يكون انما ص. كلام) اي من يلقي اليه الكلام ومن يتلقاه
 من انكم موا كان في الكلام حرف حطاب اذ لا واعم ان تلخص ما ذكره
 شارح ان في الالتفات اربعة مذهب ووجه القسط ان يقال لا تلحق اما
 ان بشرط فيه سبق التعبير بطريق حرام لا الثاني مذهب الرمحشري
 واسكاكي ومن تعهما على الاول لا تلحق اما ان بشرط ان يكون التعبير في كلام
 واحد او لان الاول مذهب بعض النس وعنى الثاني لا تلحق اما ان بشرط كون
 المخاطب في التعبير واحداً لا الاول مذهب صدر الاصل واشي مذهب
 الجمهور (قوله ومن عدا حيفة ه. تحاج) اجر متعلق بفتح تحاج المفسر
 بماعده او بهه لكونه اسد كور انما نهت عليه في قوله تعالى وما انت

والى ما ذكرنا اشار
 الشريف في شرح
 الكشف فاندفع الابرار
 المذكور على القاضي
 وظهر انه يجوز التثبت
 في طبعك فتأمل

مخلص نفسه
 محصان في الالتفات
 اربعة مذاهب
 هاول البيت في الله ليس
 له شرك ومن عند
 الخليفة بالبحر اغتنى
 باقدار ابي وامى بسبب
 ملك انك ذو ارياح
 ع

عيب لغوي * اي ثقي بسفور عنه من عند خليفة واسدى في قولك ياخذك
 محسوف اي يحلبف والسبب الاعطاء والارتياح البسور كانه اراد انك
 دو نشاط في العطاء (قوله فهذا احص من نفس الجمهور) لانه اعترف به مع
 ما اعتبره الجمهور قيد اعرابي وحدة الخطب واطانة العمة التي ذكرها
 الجمهور لا يدل على اعشارهم هذا التقيد لان المحص الاول اذ لم يكن سامعا
 للخطب اشق انتوجه الى غيره من بوحالات لغات وان كان سامعا تحقق تلك
 التهمة لوحدة اسمع الكافية فيها وادقول الترح فيما سبق عموما يترقه
 الخطب نظرية بنت طه فالعري في الاعم الاعلى (هل يزجر نكم
 البيت) اوله اي كسره ان خشوك بني بل بها من الرحا هلوك هل يزجر نكم
 الى اخره ٨ السكتة هي التي توضع فيها انسان ويشدها الاساس على
 وسطه والنيل الاول السهم والثاني جع من السيل او الناقة بمعنى
 النصل وقد يقبل بل بالصم فهو بيل والجمع بل وانهلوت مصدر هلك
 كانه حول بمعنى الصاعل والاولون يفتح اثمرة الرسالة (قوله ورهق
 الباطل) اي ذهب يقبل ذهبت معه اي ذهب وحرحت (قوله صرمت
 الله قلوبهم الآية) واردة في حق المنافقين وقد كانوا صرف الله
 قلوبهم عن الايمان فمراد بقوله تصالي صرف الله قلوبهم تنبيه
 على الصرف ومثله تابع فلا يحسن الحاصل (قوله قصم القمر) القصم
 بالقاف كسر اشق حتى بين والقصم بالقاف كسره من غير ان بين (قوله متى
 كان الحيام البيت ٧) المراد اظهر القمر على قوت ذلك اليوم واعصاه نصلا
 اي تحلى والمراد بالعارض الاساس بعد الثبا والتبايست من العارض
 قاله ابو بصير وقال ابن السكيت العارض الباب والصرس الذي يليه وقال
 بعضهم العارض ما بين الشبة الى الصرس (قوله والثاني ان كراي آخره)
 الفرق بين المعين ان كور المذكور حلة مستقلة ليس بشرط في الثاني
 بخلاف الاول واراناله توهم نشا من كلام سابق بشرط في الثاني دون الاول
 (قوله فلا صرمد يدو البيت ٩) صرمت اشق صرما اذا قطعته وصرمت
 الرجل اذا قطع كلامه والاسم الصرمد بالصم (قوله اي تجديدا
 واحداثا) قدسق ان النظرية اذا كانت مضمرة انلام يكون بمعنى الاحداث
 واداكات ناقصة يكون معنى التحدد وفي ذكره الترح تحيط بين (قوله
 للاصفاء اي) متعلق بالابقاط على تعيين معنى الحث والتخصيص

٨ هل يزجر نكم رسالة
 مرسل ام ليس يقع في
 اولك النوك

٧ متى كان الحيام يذى
 طلوح سقبت البيت ايها
 الحيام اتسبى يوم تنصل
 طارضيها بفرع بشامة
 سقى الشام الشام شجر
 طيب الدائمة يشاك به

٩ فلا صرمد يدو وفي
 الباس راحة ولاوصلة
 بصقول فتكرمه

ويحور أن يكون على حذف النصف أي لصاحب الأصغر ثم
 هذه القاعدة العامة التي ذكرت لمطلق الالتفات سواء كان على مذهب السكاكي
 أو الجمهور لا يطلق على مادة تكون السامع فيها حصرة الناري حن وعلا
 لتعاليه عن النشاط والابتطاف والأصغر، فلو ذكر شي مما يجمع في حقه تعالى
 أيضا لكل اسم وقد يقال المراد أن الكلام الالتفافي إنما وقع صالح لأن
 يفصله هذه القاعدة بانظر إليه بعد مع قطع النظر عن الموانع الخارجية
 فيهم (قوله وقد يختص موافقه على رتبة المجهول) لأنه متعد وقد التحق
 والد في بطنان داخل على المقصور (قوله على طريق الانساع) وهو
 أن يجرى الطرف مجرى المفعول به كقوله * ويوما شهدته سبوا عامرا *
 * وفي شرح الكشاف للقطب ليست شعري لم لم يجعل هذه الأصافة حقيقية
 بمعنى في كسر اليوم قلت ليحصل غرض المصنف لأن قولك فلان مالك
 ٦ الدهر وصاحب الزمان الملح من قولك مالك في الدهر وصاحب في الزمان
 وهذا ظاهر (قوله والمفعول محذوف دلالة على التعميم) فمن عليه لو قيل
 مالك الأمر كله يحصل الدلالة على العموم أحب مالم مستقدا باحتمال
 حمل الأمر على المهودو والتأكيد بكل نسبة أي ذلك المهودو على أن فيه هوت
 الاختصار المطلوب (قوله ويمكن أن يقال أن رد يد ذكر وارم أشي إلى
 آخره) ملخص الفرق بين قاعدة الالتفات على التوجيهات الثلاث أو القاعدة
 المتناحية هي التبيه على أن من أخذ في قراءة القاعدة يجب أن يكون قراءته
 على وجه يحد من همه ذلك المحرك والقاعدة الكثيرة هي الأشعار من
 المحفوظ في تخصيصه تعالى بالعادة هو الانصاف والتميز بالصغات المذكورة
 يجب أن يكون حاصرا في أغلب أو العادة التي هي مظنة القول هي التي
 في مقام الاحسان وحاصله أن تعدل كالك تراء وتشاهد (قوله بأنواع
 لم الديونية والأحروية) انه دهر نه جن الرجن على أنهم بدم الديونية
 والرحيم على المم بالهم الأحرورية ووجه أن الرجن ائبع من الرحيم ما
 فيه من زيادة استاء كقطع وقطع فاعتر الاسعة باعتبار الكمية كما قيل يارجن
 الذبب لأنه يم المؤمن والكافر يارحم الآخرة لأنه مختص المؤمن وقد
 يلاحظ الاسمية باعتبار الكيفية فيحمل الرجن على أنهم بالهم الأحرورية

(لأنها)

٥ قاعدة قرئ في القراءة
 الشاذة أي لا يعد على
 صيغة النية ميبا للمفعول
 ووجهه ماد كره صاحب
 القاموس أن ضمير
 النصب وضع موضع
 ضمير المفعول أي است واتي
 بالياء الثاني القضية
 التفاتا فوقع فيه الالتفات
 في جملة وهو غريب على
 ٦ ذكر في نصير الكواشي
 أن اليوم هو المرة من
 طلوع الشمس إلى غروبها
 مرثا ومن طلوع القمر
 الثاني إلى غروبها مرثا
 وهو الوقت ليلة لكان
 أو نهارا طويلا كان أو
 قصيرا والمراد بالآية
 الوقت لعدم الشمس في
 ذلك اليوم على
 قوله فوله ويمكن أن يقال
 أنه لم يوجد في أكثر النسخ

لأنها كلها حياء وأما سم الذبوية فغيره. لئلا يسهل (قوله أن ينطق
 أنتكم المحاطب) إشارة إلى المصير أي سبي مصدق إلى المنقول والقصد
 محذوف ولم يحسن رجعا ضمير يرفد أي لا يذكور (قوله أي ذلك الغير)
 الظاهر أن يقال أي خلاف مراده لأنه مالم إلى جانب المعنى الذي يصدق
 على خلاف مراده أنه غير معني أنه غير راده (قوله كفوا بقعثرى) أصل القصة
 أن القعثرى أشعر كل صاحب في سنان مع جاعده من الأدكيه وكان آذون أو أن
 الحصرم قد ذكر الخ ح فقال بقعثرى اللهم سود وجهه واقطع عنقه واستنى
 من دمه فاحر طر ح بذلك فاحصر القعثرى وهدده فقال القعثرى أردت بذلك
 الحصرم ثم قال له الخ ح لا حيث على الأدهم صاحب بقعثرى مثل الأمير
 جل على الأدهم والأشهب حين كلامه على خلاف مراده ثم قال الخ ح لا
 ثانيا أنه حديد فعل لأن يكون حديدا حير من أن يكون بلدا تحمل الحديد
 أيضا على خلاف مراده فانظر إلى ذكوة القعثرى قد مضى الخ ح لا هذا
 الأسلوب حتى تتجاوز عن جرمه واحسن إليه على ما يحسن من قلت كان
 المناسب لعرض الخ ح أن يقول لا حين الأدهم عليك لأن القيد بوصف
 على الرجل لا يعكس قلت هذا الاستعمال والتعديدية امر وصحى يقال جل
 على الأدهم أي قيد ولوسر فلنكن من قبل القلب كما تعرفه أو تشبه القيد
 بتركك على طريق الاستعارة (قوله من الأصعد) وهو من الصعد بالهزبت
 وهو الأعطى (قوله من صفه) أي بيده من الصعد بالكسر وهو ما يوثق به
 (قوله الأولى بحاله) أي العدم أهيبه لجلوب ما ثله أو لعدم الفائدة فيه
 بالنسبة إليه (قوله سألوها عن سبب في اختلاف القمر) قال قلت قد روى
 أن معاد بن جبل وتعلب ابن عبيد الانصاري هم المحدثان قال لا يرسل الله ما كان
 الهلال إلى آخره كذا في الكشف وغيره فكان الظاهر أن يقول سئلوا فواحه
 الخ ح قلت أن كان الأشكال أقل ما ينطبق عليه الجمع كما قال به جماعة منهم
 الزمخشري فالأمر ظاهر والأفضل من قبل هو فلا تفتلوا ريدا (قوله
 حيث قالوا ما بال الهلال إلى آخره) دلالة هذا القول على أنه دسؤال عن السبب
 دون الحكمة حتى حدا كما أشار إليه في شرح الكشف (قوله فاحيوا بين
 العرض) إطلاق العرض على حكمة فعله تعالى على سبيل التشبيه والمجاز
 باعتبار كونها على طرف الفعل والافاضل الله تعالى ليست معللة بالأغراض
 عندنا (قوله وأنصواب فخرج) وأما الآية التي وقع فيها قصق فريد كر

﴿مطلب القعثرى﴾

ذكر الامام في التفسير
 الكبير عد الكلام على
 قوله تعالى استوى باسماء
 هؤلاء أن كنتم صادقين
 أن هذه الفضة وقعت
 بين ابني مسلم صاحب
 الدولة ونبي سليمان بن
 كثير ويحتمل التكرار
 والله اعلم

٩ لأن الغرض من الأجله
 يقدم الفاعل على الفعل
 فهو حلة لعملية المصلحة
 الفاعلية فادخل اضاله
 تعالى بالأغراض يلزم
 كون عليه سبحانه وتعالى
 معلولة لغرض فيلزم
 نقصانه في الفا عليه
 واستكماله بالغير تعالى
 عن ذلك علوا كبيرا

فيها اسوم بل نظم تلك الآية ونصح في انصور قصص وقديس مراده مجرد
 احتسب لاعلى انه من القرائن وندا لم يقل نحو قوله تعالى (قوله لا تقوله تعالى
 وان الدين لواقع) اي اجراء احوال (قوله وحينئذ يكون معنى لواقع يقع) قد
 هذا غير مستقيم لان اللام تحذف بمصارع الحال وامرؤض هاء كونه
 بالاستفصال والجواب بعد تسليم ان التحجيز المذكور هو مذهب الصرية
 مذكر في كتب النحويين ان اللام ربما يكون لجر التأكيد كما في قوله
 تعالى * وان ربك بحكم بينهم (قوله قلبتم ولكن فيهما من الدلالة
 على تمكن اوصاف الى آخره) كانت عبارة الجواب في اصل النسخة هكذا
 وياتوجه عليه النظر المشار اليه بعموله والكلام بعد محل نظر بان يقال لما سلم محبتهما
 معنى الاستفصال بقوله ثم فجرد التحدث بينهما وبين الفعل في الدلالة على تمكن
 الوصف وثانها لا يكون التعبير عن المستقل بينهما من خلاف مقتضى اظاهر
 كما لا ينبغي بدله بعموله قلت لا خلاف في ان اسم الفاعل الى احرمو اعترضوا لاعلى
 النسخة المعبر اليها لما تشعر بكون كل من اسم الفاعل والمفعول موضوعا
 لزمان الحد فلم يطلان تعريفي الفعل واسم طرفاوا عكسا واجيب تارة
 بان كثرة الاستعمال حارية مجرى اوصاف مجامع البدر ففر عن التبادر
 بالخلفية وعن عبره بالمجاز فبحورا او اخرى بان زمان احاد معتبر على القيدية
 للموضوع له لا الجريسة فلا ينبغي ما فيه من التكلف وقد يقال اعتبار زمان
 الحال بالنسبة الى الاستعمال الفاعلي على اصل الوصف لا اليه نفسه لكن بعض ائمة
 الاصول صرح بان اسم الفاعل مثلا فيمضى وانقضى وفيما لم يقع بعد
 مجاز يعوى فهذا يشعر باعتبار زمان الحال في اصل الوصف ولا يخلص حينئذ
 الا بالتركيب اعتباره بالقيدية على ما فيه من التكلف ولذا انفرق بين
 مذهب اهل العربية والاصول وثانيا قد صرح صاحب الفتح بكون
 الاخراج لاعلى مقتضى الظاهر من قيل انكساية على ما سبق فكيف يصح
 قوله اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع مجاز والمحد قسيم للكيفية احب بعد تسليم
 حصره فيها بان المقصود مجرد بيان كون ما لم يقع غير موضوع له فصوره
 فيما اراد هو انهما محازا وظهر منه الحال في الذي اراد انهما كتابة لتشارت

المعنى الجارى والسكتى في كونهم غير موضوع عنهم في ههنا من وهوا
حاية ما لزم من جواب الشارح كون اسم الفاعل والمفعول محذوران في نفس
ويؤتى بهذا تقدير كون الأمثلة المذكورة من خلاف معنى الشارح على
المعنى المصطلح عندهم لكل كل محذور كذا وبسبب هذا قوله وكذا
عند الأكثرين (أى وكذا اسم الفاعل والمفعول محذوران في ههنا من وهوا
الأكثرين وقيل حقيقة وأبوه ذهبات صفة واحدة عبد القاهر وأبو هاشم
وقيل بجار وأبوه ذهب أبو الحمية وقد ان كان الفعل لا يمكن نقضه
كالهرك والمتكلم ونحو ذلك حقيقة والامحار (قوله القلب) من قلب الجواب
جعلت طاهره بط وطه ظهرا (قوله وهو في موقع استنارة) سواء
كانت محضة أو مختصة فإن كون استنارة محضة أو مختصة سواء
كان قبل دخول السوايح أو بعده مع أن يكون المحرر معرفة لم يقع في الجملة
الخبرية في كلام العرب وأما الجملة الاستفهامية فقد حوزة سيويه حيث
رغم أن من في من أوك وكى في كذا متدا ما بعدهما جمع وان كان
الامر عند غيره بالعكس وما ربه اشرح في شرحه يفتح من انهم اتفقوا
على أن من في من أوك متدا وأوك خبره وهو من من قلت قد ورد ذلك
في الخبر أيضا نحوه قوله تعالى أن أوك ست وضع ليدس لكى سكة ونحو
قولك مررت برجل أفضل منه أبوه فإن سيويه ذهب على أن أفضل
متدا أبوه خبره قلب ل أن محتمل انص من باب التثنية والكلام في ههنا
على الأصل بقى ههنا تحت وهوا إذا حوزة يكون المتدا نكرة في الجملة
الاستفهامية على ما صرح به الشارح في شرح افتتاح وفى تحت تكثير المد
من هذا الكتاب على ما سبق لم يوجد داع من جهة اللفظ أى اعتبار القلب
في قوله اظنى كان هناك لكونه جملة استفهامية مع أنه صرح بحلله اللهم إلا
أن يقال المراد أنه واقع في الجملة الاستفهامية وهو في جملة يكون
المتدا نفس الاسم التخصيص للاستفهام لا في كل جملة استفهامية قدر
(قوله في قول ٧ التفرق) البيت لفظى عمرو بن سليم التلبي من قصيدة يمدح
بها زهير بن حارث الكللى وقد كان أسيراله فاطلقه وأعطاه ماله ورأه
مائة من الابل والاربع في صاعا لاطلاق وهو مرجح صيغة اسم بنت صغيرة
للدوح وقوله ابوداعا تقدير مصاف أى موقع الوداع فى السجاح التوديع
عد الرجل والاسم الوداع يفتح والمراد ابتداء بال لا يكون وداع وفراق

٧ في قول التفرق باسماء
ولا يك موقف منك
الوداعا
أ قال الشريف فى
جوانحي شرح المقتض
٢٢ مما تلاتيهوهم ان الشاعر
يتشبهها وفيه نظر لان
ما بعد هذا البيت يدل على
التشبه وهو قوله تفرق
دارى أسيرك ان قومي
وقومك لاراي لهما
الجنما اللهم الا ان يصار
الى حذف المضاف أى
السيرايك وفيه بعد
لا يفتي على الدوق السليم
فأتمل
٢ أى لكونها بنت الممدوح
وكونها صغيرة منه

(قوله لان المعروف عليه ههنا) اي فان ههنا إشارة الى ان المعروف من نده
قد لا يكون راد الزور ذلك اذا كان انفراد العرض المعنى البحارى اعني مجرد اذ كان
بالعرض الى المعروف عليه لامعة الخقيق واعيان كون عرصت اسفد على
اخص من قيل القلب قول بجاعه منهم اخو هري وانكفى واور محشري
وفى كتب التوسعة ليعقوب بن اسحق لكنت ان عكس الشك اند كورو هو
عرصت الخوض على الناقة معنوب وقال آخر لاقب في واحد منهما
واحداه ابو حيان (قوله فانك لاتالى بعد حور ٢) البيت (الخول اسنة
ويؤيده انه يروى اوله فانك لاتصرك بعد عام وفي الخول اسم رجل
كانه يقول لمن هجمه فانك لاتالى بعد موت حول مادعيت بك من شريف
او وضع لان هذا هو اندى كان مع الاديب مبدعونه وقده فادع ماشئت
وفى حواشي المفصل للمحشري الظنى من فى اصعب والحمار من فى القوة
وبدل على صعب مالى الخواشي ما بعد هذا البيت وهو قد حق الاسف
بالاعلى * وماج المؤم واحتللت البحار * وزاد بعد مثل انى فليس * وسقى
مع العنقة انشار * ماخ المؤم انصاره من قولهم ماخ البحر بموح موجا
اذا اضطربت امواجه والتمار بكسر التاء وتحقيب الخيم الاصل وماذ
معنى صار والماقيس قيل اراد به ان قابوسى وهو النعمان بن مندر ملك
العرب نكح صغر المضاف اليه تصغير الزعيم وقيل اراد الحسن الذى
يمكته شرفها الله تعالى يؤيده رواية انشد بكسر الفاء وسكون
النون مكان العدو وهو الجبل العظيم او قطعة منه طولاكدا فى انقاموس
والصعبة تأييد المصنف وهو النعمان من الرحل وغيرهم يقال رحل
ههنا اي ابوه حبر من امه وبررور ههنا اي غير عتيق والعشار بكسر
العين المهملة جمع عشارا تصم العين والد وهى الناقة التى انت
عليها عشرة اشهر من يوم ارسل فيه الفحل وحاصل معنى ظاهر
(قوله لان اسم كان صمير والصمير معرفة) قيل عليه الصمير العبد
الى اسكرة نكوته كناية عن المرحوع اليه فيسمى ابن يكون فوقه
فى الاتهام فكيف يكون معرفة احب بان فيه من الصمير والاشارة
ولوالى منهم الا يرى انك اذ اردت تصير الصمير الصائد الى شئ مالى قولك
اعطى شيئا ما قلت ذلك الشئ لاشيئا ولهذا تحرى عليه احكاما يعرف
(قوله والحمر معرفة) فان قلت الحمر هى الجملة لا امث والجملة لا يكون

٢ فانك لاتالى بعد حور
اطهى كان امك ام حار
مه

٦ العتيق الكريم والخبار
من كل شئ ومسمى عتيق
اي رابع اى فيه زيادة
كرم ونجاسة على غيره
مه

على هذا التفسير نسخة

معرفة قلت كان امك ليس محملة ولا صير في كان على هذا التقدير لانه
مفسر لكان اختدرو ولا صير فيه فكذا في مفسره لان مفسر الحدوف
يجب ان يكون مثله من غير مده عليه فاحر يس الامث وهي معرفة (قوله
والعني اطيب كان امث) حق العبرة ان يقال كانت امك لان الفعل مبد
الى مؤنث حقيق من الآدميين بلا فصل لكنه نظر ان عدم الخراب كور شعله
كالصير الواقع بين المذكور ومؤنث بداهة واحدة فمحور تأنيده وقد كبره ثم اختار
ما وافق نظم البيت (قوله وفي الحريق) كقوله نعتي عكو كمرقة به اهلكها
لقد هذا ساء اذ المعنى جاءها ساء اهلكها لان انسان يكون ساء بلا هلاك
فيتقدم عليه لكس قلب الكلام مبالغة في تعلق الاعلان بهم حتى كانهم
هلكوا قد يحى الساس اى اعداد اليهم (قوله غير نفس القلب) عد
نفس القلب لطيفة مقبولة مع كونه من خلاف مقتضى الظاهر وهو غير مقبول
الا سكتة باعتبار ما يلزم من الملاحة بما وقع (قوله يصف بافته) وقبل
يصف حفة مملوءة بالزبد امدهن كذا في شرح الايضاح للا فسر انى وهو
علط فاحش شأ من تعذيب احسن بكسر السين وقمع اليم باسمس بفتح
السين وسكون اليم فان بعض آيات القصيدة صريح في انه يصف ناقة كما قال
فما ان مضت تبتسرها وصارت حقة تطلو الجدايا عرفا ما يرى اصصرا
فيها فآلية عليها ان تايها وقصا مملوءة التدها لكن ترداد لسفرة الطلوع اذ ان
حري سمن عليها كما ثبتت بالعين السيام البيت (قوله كما طبت) وفي الصحيح
بطلت مدن طيب والمعنى ايضا واصح لكن يجرح البيت من ما انقلب لان
العصر بطله السبع لا يمكن (قوله اى الطين المملوء بالطين) كذا
في الصحيح وفي اساس السباع الكسر ما يطيبه ويعبر به بالفربية كل
ماله وما فتح الطين وفي اندجوان السباع الكسر ما يطيبه والطين اصلا
(قوله ولما ان ان يقول انه متضمن الى آخره) هذا الابهام مسير كذا لالط
بهذه المبالغة في التشبه به ادليس المقصود من التطين التكثير فانه بالتكثير
يكون مستقصا من الشمس ورفع اخشاب فاحوا هذه اسانعة رده
وان البيت محمول على تضمين التطين معنى الانصاف والمعنى كما انصفت
السباع بالقدس على طريق التطين فلا قلب اصلا (قوله على انه محمول
الصير في انصرفت) لكون الاصل فيه لفظه فلا تعرف المصروف
(قوله اقدام عرو اى) اى محرب رحد غير الكسر اى غير محرب

٤ الجدايا جمع جذع
وهو من الابل ما دخل
في السنة الخامسة منه
٧ التنى من التوق الى
وصفت اطيب وثبها
ولدها وقوله ثبها اى
لوقت ثبها وذلك يكون
في الابل في السنة
السادسة منه
٥ طلوع التنى مملوء منه
٥ اصطلاحا ٣ نسخة
٣ من اصطلاح اداقوى
والمعنى لى ترداد قوة
لسفر منه

والحرب مثل المحرم وانصر من ادى قد حربه لأمور واحكامه من كسرت
 الرأ جعلته داعلا اذ ان العرب تكلم به بالفتح (وقوله لان ما قبله من
 الاباب يدل) الب ٢ نظري من الجمعية وما قبله لا يركن احد الى الاجام
 فتحققا يوم النوى الحمد وتقدير اى للرمح درية من عن يمين مرة
 وامام حتى جعلت بتعدد من دى اكتشف سرى او عن حامى
 ثم انصرمت انيت الركون اين والاعام عالجيم قبل احد الملهه وانعكس
 اثنا من الحرب والنوى حرب والجماء بالكسر موت وارانى صبغة انكلم
 من الرؤية والدرية على ورر الحيفة حلقة نعر عليها الطمس قال الاصمعي
 هى مهوره كذا فى تصحاح عن اسم معنى الحاس بقريه رخو من عندها
 ومن هذه اعنى الداحلة على عن رة عدد اس مالك ولانتهاء اعنية سد
 عبره قالوا فاذا قيل قدس من عن يمينه فاعنى من جانب يمينه وذلك مختل
 للاصفة وخلافه فاذا حث عن نعر كوا المعود ملاصقا لوانه حبة وهى
 فى البيت متعلقة بعمل دل عليه الكلام اى اتى الرخ من حب اليين ولم نعرض
 للب والظاهر تمويلا على العرب بالمقايسة واو فى قوله او عن حامى معنى الواو
 (قوله جعل فرسة على اسم اصص معنى م اخرج) فيه نظر اذ لا يعنى كون
 ود اصص بمعنى خرج حتى يصلح قريه مذكر بل الظاهر ان يكون بمعنى
 انعت على ما صرح به فى الجواب امرضى اسقول عن الامام المرزوقى والمعنى
 وقد نلت من الاعداء ما اردت ولم يزلوا منى ما ارادوا لحدود المعصوم قصدا
 الى التعيم لم كان الانسب حينئذ ان يقول ولا يصعب الا انه يكون من قبس
 الاسد المحارى منهم (قوله والجواب امرضى ما اشار اليه الامام المرزوقى
 اخ) قال قلت بلوح من هذا الكلام ان يكون الجواب الذى اشار اليه فى انشاء
 البحث غير مرضى مع انه لا يلزم به الفصل بين اخل ودينها فاسرى ذلك
 قلت اسرى فيه هو انه اذا حصل جدع الصيرة حالا من الصير في لم اصص
 او مفعولا ثانيا به ينهم منه انه لم يكن جدع اصيرة فارجح الاقدام حال كونه
 محروحا او حين العاقبة انه قطع صر كذلك بعد الجراحة وبعد الفء
 بسبب كونه محروحا فكون اسكلام قاصرا عن افادة المقصود فاذا حصل

٢ فطرى بفتح القاف
 والطاء المهملة وكسر الراء
 بعدها ياء متاة تحبة
 مشددة خرج زمن
 معصوب بن الزبير لماولى
 اعراق نيابة عن اخيه
 فهد الله بن الزبير وكانت
 ولاية مصعب سنة ست
 وستين فبقى فطرى
 عشر سنة يقبل وسلم
 عليه بخلافه وكان
 الخراج بستر ايه حبش
 بعد حبش وهو اظهر
 عليهم ولم يزل الحال
 بينهم كذلك حتى توجه
 ابيه سفيان بن ارو الكلبى
 فظهر عليه وقتله سنة

في شرح الكشاف

الشرح

٩ أول البيت دماك

الهوب والشوق

ترعت هتوف الصبي

بني الفصون طروب

نظاوبها ورق الحمام

لصوتها فكل لكل مسعد

ومحب الهتوف جمع

الهاتف من الهاتف وهو

الصوت وخس الصبي

بالذكر لانه وقت شغل

كل احد بنفسه والعمل

بمقتضى ما في قلبه

وطروب صفة الهتوف

لأن اصغره لفظية وانما

م يقل طروبة لاستواء

اندكرواؤت في صول

او يدل منه وان كان نكرة

لأدته ما لم يقده اسدل

مسه والورق جمع

الأورق وهو الذي في

لونه باض يضرب الى

السواد واللام في

لصوتها للوقت أي وقت

صوتها كما في قوله ليس

لوقتها كادية والمعنى

دماك اشتوق الى عزم

الارتحال الى الوطن

لما ترعت الهتوف

حدا من اصمير في انصرفت يكون الكلام حلوا عن هذا القصور فلذا
احترحوب امر وفي سكر لا يتجنى منه من اشعث لأن صكون بصيرته
اي كان عدي احياسب وصفه القروح لا خدانة وهذا ظاهر والاخس
في الخواب على ما هو الملايم بقوتهم اقدم غرور أي محرب بالاصف
في كايهم ان يقال وصف الاقدام بفروح اشارة الى ان اقدامه ما كاله
حان كونه غرا ووصف بصيرته باخدانة اشارة الى ان رأته بصيرته امر
حديثه وحسن بعد الحرفة لا ما كاله قل تدرب الامور والسر عليها
(قوله اي قور صافي بن حارث امر جبي) قال انصاصل الحشي يقرب
صبت في الارض صا وصبوا ان احداث فيها وقد ورد امثال
هذا التركيب بالنسب اما يقول من يقرب او اي احداث بين اد احداث
ووجه ماد كره ظاهر سكر اي شغفه لوم يقراء صا ان ملا على صفة انصاصل
على صيغة التكلم ف من (قوله ومن بك امسى باعدي فرجه) اليك من شريطة
حذف حراؤه وافيه غيره مقدمه اي من بك امسى باعدي فليس فاني لا امسى لاني
عريسوا عريس عا على الارحاح وبك اصله يكون حذف الواو لاجتماع ال كبر
الخاص من سقوط حركة الواو من شريطة وحذف الواو انصاص لكثرته
استعمل هذه الكلمة وقبل تشبيه بالتسويين وعلى امسى امصير جمع اي من
والجملة الاسمية اعني رحله بالمدينة حال منه او عطف رحله بالمدينة وعلى امسى
(قوله لا مت ع اعطف على محل سم ان من معنى الخمر) هذا عند الصيرية
لأن العامل في حرا انشأ عندهم هو الانشاء وفي حرا ان انصاص على
بمعنى الخمر على محل سم ان انصاص عندهم من رفع بالانشاء يرم احب مع
المؤثرين على اثر واحد وهو رفع الخبر واما عند الكوفة فالعامل في حرا هو
الانشاء الذي كان عاملا قبل دخولها فلا يلزم في العطف اسدل المصدور
اندكور (قوله حدهما اعطف على محل سم ان) هذا عند بعض النحاة وعد
بعضهم ومنهم صاحب الكشاف اعطوف عليه في مثل هذا محل ان واسمها
اسدل الطريق لأول من الاسم هو اندي كان مرفوعا قبل دخولها ودخولها
كلا دخولها وبداشعل لفظه انصاصل بقى على كونه مرفوعا لكن محلا واستند
الفرق الثاني ان اسمها وحده لو كان مرفوعا المحل لكل متدا
وليس بمبتدا لعدم تجرده عن العوامل اللفظية وهذه نظر لانه باعتبار رفع
محرد لأن باعتباره كاعدم صكدا في شرح البسيط (قوله ولا يلزم

الصحي منه في مقدمه فاني وفير به عريب فبار اسم جن الشاعر وقيل اسم مرسه وقيل اسم علامه منه

مختص نفسه

هو في الآية وجه آخر
قال به البرد والكسائي
وهو ان يكون الصائون
معطوفا على الضمير
المتصل في آمن فان العطف
على الضمير المرفوع
المتصل بلا تأكيد ضمير
فبيع حذم ونظم الآية
هكذا ان الذين آمنوا
والذين هادوا والصائبون
والنصارى من آمن بالله
واليوم الآخر وعمل
صالحا فلا خوف عليهم
ولا هم يحزنون وقوله
من آمن متداخرا
فلا خوف عليهم والجملة
خبر ان متأخير الصائون
عن النصارى مع رفعه
سهو من قلم الناسخ
على

ارتفاع الخبر نعمتين (فيه بحث لان الخبر المقدور عطف على خبر ان
يلزم كونه خبرا لان ضرورة اعادة العطف التثنية في حكم الاعراب كما صرح به
في مباحث الوصل والفصل فيلزم كونه مرتعا به وانفروص انه خبر
للمتداخلى المعطوف على محل اسم ان فالجودور بق بجه وعاية يقال
ان المعطوف على خبر ان في التصوير انه كور معطوف عليه باعتبار محله
وهو الرفع ايضا لان الرعين محضان بالاعتبار كالصم في ذلك مفردا ومجموعا
فيكون المعطوف خبرا للمتداخلى لا خبرا لان ويؤيده انه يوم يحمل على هذا
يلزم العطف على مفعولى عاملين تحتين (قوله وانصرف حرمه) لا خبر ان
لان قوله تعرب لا يجوز ان يكون خبرا متداخليا لان دخل اللام على خبره الا
ان يقال اللام رائدة كما قيل في قوله تعالى ان هذا لسحران الان الحق ان زيادة
اللام في الخبر يختص بالشعر صرح به في معنى القليب او يحتمل من قبل
ام الخليلس لصور شعره اعني تعديرا لمتداخلى ويقضى المعنى وفار بهو غريب فيكون
في المعنى داخل على امتداد لكه خلاف الظاهر فلا يرتك بلا ضرورة
(قوله وهذه امواله هو الذي قطع به صاحب الكشاف) اي الوجه الثاني
من وجهي ارتفاع قبار هو الذي قطع به وفي الآية ٥ وجه آخر غير ان وجهين
انه كورس في ارتفاع قبار وهو ان يكون الخبر انه كور للصائون وخبر ان محذوف
مقدر قد الصائون وانما حذف لدلالة خبر الصائون عليه وربما رجم هذا
على ما قطع به صاحب الكشاف بان فيه مخالفة امر وهو حذف الخبر وفي ذلك
الوجه مخالفة امرين هذا وتعبير الموضع وان مذهب سيبويه في قولك زيد
وعمر قائم ان الخبر لثنى وخبر الاول محذوف ويمكن ان يعارض الوجه
الاول للترجيح بان في تفسير الموضع بكتبة شريفة في جميع احتساب مجاز البلاغة
(قوله مع كونهم اين اند كورس صلا لا) انصائون على القراءة بالهمزة
ولونها على الاعلال اي الخارجون من صبا اذا حرج وهم قوم حرجوا عن
دين اليهودية والنصرانية وعدوا الملائكة فيهم مشركون ولذلك كانوا
اين المذكورين صلا لا وفيها اقوال اخر واصم ان المراد من آمن في الآية
من صحبهم الايمان فلا يردان اند كورس في صدر الآية الذين آمنوا
فكيف يصح ان يقال من آمن منهم لان المراد بما في الصدر المائقون (وقيل)
ان المراد المذكور في الصدر المؤمن على التحقيق وبمن آمن آمن وثبت
على الايمان ومات عليه والخبر المحذوف للصائون كذلك

٩ حكى الخطيب عن أبي عبيد بن قيس قال قال الشاعر ما معنى لا يصل اليه وكان شديد المحب فكتب اليه وهو يقول اذا كان الجواد له محب فافصل الجواد على محب ٣٠٤

فافصل الكريم على
الاثم فكتب اليه
اذا كان الكريم قليل
ماول لم يندر تطل بالحجاب
فقال الشاعر آيسى
من معروفه ثم ارتحل
منصرفا واخبر
بانصرافه فارسل اليه
بشرة آلاف درهم
والبيت المذكور للحسين
بن مطر من قصيدة
مطلعها الساعلى من قول
لقبره سقت القوادى
مر بعام مريضا قبر من
انتاول حفرة من الارض
حطت للسحابة مصصا
ويقر مع كيم واريت
جوده وان كان منه امر
والبحر مثرما بلى قد
وسعت الجود والجود
ميت ولو كان حيا صفت
حتى تصدعا فتى عيش
في معروفه بعد موته
كما كان بعد السيل بحراء
مرتعدا لما مضى مع مضى
الجود واقصى فاصبح
عزيرين المكارم اجدا
قوله المايحوز ان يكون
خطانا لاثين وهذا
ويحوز ان يكون خطانا

امثلا واربع. ومعنى راشد شمس ٩ كان من احوال العرب مدو حال شعراء
رماه حكى محمد بن ابي نكر الزارى في باب بيع الحكم ان شاعر احضر باب من ولم
يقول له اليه وسيله وكان شديد المحب فاحدثه فكتب عليها يا حود من
تاج معايج حتى فسد اى من سوانث شعاع والقدح في اية ادى يجرى الى
داره فم انصرها من واحدتها وقرنا البيت ادى عليها استعصر اشاعر
واعطاه الف درهم ووضع الخشبة تحت ساطله وكان كل يوم يخرج الخشبة
من تحت الساط ويبرء البيت ويعطيه مائة الف درهم حتى استكمل الشاعر
اربعة الف درهم في اربعة ايام وذهب في اليوم الخامس فمطلعه من لم يجده
فقال كان حق على ان اعطيه كل يوم مائة الف درهم حتى لا يبقى في الخرافة شئ
(قوله كقول كان مقامه وعمرو قاعدا) قال الشريف في بحث الحالة المقتضية
لنزل المسد من شرافته في عطف مفردى حله على مفردى جملة اخرى كاقى
قولك كان زيد قائم وعمرو قاعدا رقة فستأمل يريدا في هذا ان عطف اثنينها
يحتاج دعه ان دقة لان عطف عمرو على زيد يوم كونه مسد اليه لقائما
وعطف قاعدا على قائم يوم كونه مسد اليه زيد وطلب الدقة ان يعترف عطف
عمرو مجرد كونه مشتركا لزيد في كونه اسم كان وفي عطف قاعدا مجرد كونه
مشاركا لقائما في كونه حركا فليس عطف احدهما وحده مقصودا بل
ما حودا مع عطف صاحبه ليرتبط احدهما بالآخر الارتباط ادى بين المعطوف
عليهما ولو جل عطف ههنا على تقدير تعامل دون الاستعجاب لكان الامر اظهر
كذلك حقيقته في حواشى شرح المناسخ بقى في تشبه بصورة المسئلة التي ذكرها
فانثال المذكور بحث اسوقه بعد حذف العطف كله كانه مائة في عمرو الزم
وفي قاعدا انصب لم يكن الامرات عطف الجملة على الجملة وان لم يقدر يكون
من عطف المفرد على المفرد فكيف لا يكون مثالا لمسئلة اذ بس فيه جتان
عطف المفردان من احدهما على مفرد من الاخرى بل جملة واحدة عطف
بعض مفرداتها على بعض الا ان يحمل على التنظير والتشبه بطلق عطف
المفرد على المفرد وان لم يكن المفردان من جملتين (قوله وقولك زيد مطلق
وعمر) وخور استرح في شرحه لفتح بعد تقرير اسد ان يكون من عطف
الجملة على الجملة وان يكون من عطف المفردات ولا يحى ان الله لا يتانى على
مدح سبويه لان الله في الله هو الاتناوى في الخبر هو المتأخذه فتح يلزم
ان عطف على معبوى عامين محققين في غير صورة الحوار (قوله انفا في

لواحد وذلك على وجهين احدهما قول المفرد هو ان تكرير الفعل كانه ام امام التأكيده وقد (فادا)
وحده انجاد بردى في شرح الكشف فانه حدى انفع انانى ثم اتى ما عله وفاعل الفعل الاول على صورة صمبر ٣

٣ الآتين متصلا بالفعل الاول وثانيهما ان العرب اقر مرافق الرحمن منهم من فكر على السنتهم ان يقولوا
خليلي وصاحبي وقفا واسعدا ﴿٣٠٥﴾ حتى خاطبوا الواحد خطاب الاثنين فليكن هذه القاعدة

ذكر منك والموادى
جمع غادية وهى صحابة
تنشأ صاحبا وهى فاعل
سقت والقول يندرج
العدوة ظرف لسقى
كاد كره بعض المشين
وهو والرابع بمعنى الربيع
سمى بالوسمى وهو المظ
الاول على ما حكاه
اخليل وهو مفعول به
لسقت وحطت بمعنى
عبثت من الخطا بالكسر
وهى ارض يخطها
الرجل نعتا بهم عليها
علامتهم بهم انه قد اختارها
ويسمى عليها وتصدعا
اصلا تصدعا بتائين
حدثت احدهما تحفها
ومعناه تشقق من
الصدع وهو الشق فى
الشيء الصلب والمرنع
اسم مكان من رنعت
انامية اى اكلت ماشيت
والرثنين بكسر العين
ما ارتفع من الانف والا
جدع الدال المائلة من
الجدع وهو قطع الانف
مه

وهذا لا يحسن الى ان اذا
لها هذه حروف ورجح

مدهد معجزة الله كور لاس (٢٠) د. يحمل ما بعدها في فيها واجاب اشكو من عن ذلك انه يمكن ان يكون
العامل في الظرف مع كسر الالكلام انتهى فيه ان قيل العمل بخدوى تقديره في خرجت فادان عن امطارى وهذا
المحذوف مبتدأ وان ما بعدها مقسرة لعدالة علمه

فارقيل السمية وعن الزيادة اب حوار شرط محدود وعن اسدى
انهار ايده ولا يرد عليه عدم حوار حذفه لان حوار الحذف ليس من لوازم
الزيادة صرح به ان شاء في معنى السبب (قوله فتح يكون مفعولا به لا ظرفا)
هدامسى على ما ذهب اليه بعض النحاة من عدم لزوم الظرفية لانه على انه هو
الظ من حيث المعنى بالسمية اى انصرية واما على ما ذهب اليه الجمهور من ان اذا
انظرية غير متصرفية على الصحيح فهو حرف لغير انقدر لا مفعول به (قوله
فتح لا يكون مصدرا الى الجملة) كلا نعم عن حر. انصرف اليه في المصاف
(قوله لكنه لا يطر في نحو حر حر فارقيل دلالت) هذا الكلام مشعر
بان انوحيين الاولين من الاعراب مظهران وهذا يستقيم في المثال المذكور
واما اذا صدر في ان الا لا يجوز في قولهم حر حر حر حر ان يريد بالاب
بكسر ان كور اخر مثلا لان ان لا نمن ما بعدها فمقلها ولا معنى لتقديره
متقدما كما لا ينبغي ثم انه قد يعترض على عدم الاطراد اسدى ذكره بحوار كور
بالاب دلا عن بالمكان بدل اسكل من كل وقد حذف ما انفصل بين اليدين
والس من ما بعدها غير جائز والمصير ان الاصمير وتفسير حلافا انه هذا
وقد يجوز ان يكون بالاب حالا او حبرا بعد حر واعلم ان ما ذكره المرد
مذهب السيرافي ومن معه انص وقال الزجاج ان اذا انصاحه طرف زمان فعلى
هذا يجوز ان يكون دافى قولهم فارقيل حبرا بعد ما تقديره مقصود اى اذا
حصول يريد لان طرف الزمان لا يكون حبرا عن اخصة (قوله وان في اسفر
ادمصوا مهلا) روى مثلا مكان مهلا اى ان فيه مثلا واعتبر المرنق ورى
ان في كتاب سيبويه في اسفر مصصوا مهلا على ان ما مصدرية اى مصيهم وقوله
اد مصصوا حورا ان يكون حالا من اصمير في يعرف اى حال مصصهم وقيل مصصوب
بعل محدود تقديره اعنى وقت مصيهم ويحور ان يكون تعيلية اى ان فيه
مثلا لانهم مصصوا مصصا لا رجوع بهم ولك ان تقول انه ظرف مقدم مهلا
ان حور تقديم معمول المصدر عليه اذا كان ظرفا وان لم يحور فهو ظرف
لتقدير يسره المذكور يعنى اى السرفى نعدا في رب مصيهم وطولا ولك
ان يحطه خبرا بعد حر وقه وجه اخر ان ذكره ان شرب (قوله اى بعدا
وقبل المهل بكثرة) (قوله لا رجوع لهم) عدم الرجوع مسند من اهل
بقية المقام (قوله لم يحس او لم يحرك) قيل عدم الحس على تقدير وجود
المرسوق عد اخوار على تقدير اسدى وقد نصرت والله ان كاه او تخيير في التعبير

لأنه يشعربانه يجوز حذف
الخبر مع وجوده عند
عدم القرينة مع ان تحققه
من شرائط الحذف وحمل
نفسه ان قرينة خصوصية
الحذف لا يتصلو عن بعد
عنه

٩ ومن جهة ترحيم
حذف المسدودان حمل
الصبر في هذا المقام
مسدا اليه كثير حيث
يقال الصبر خير من حله
على حذف المسد اتباع
للاستعمال الشائع عند
ه على ان قوة الاقتضاء
تقتضي قوة القرينة
للمحذف فتأمل عند

لان ما لم يحس في عرف السمع لم يحزن عدهم (قوله لانها الخاصة) اي الخاصة
من حقت انظر في حقه ان يصح ان يحذف تحت حاجيد (قوله تقدير ولو تملكوا
تملكوا) في فيه جمع بين المفسر والمفسر وهو غير جائز فالصواب ان يقول
تقدير لو تملكوا احب بانه متى عني قانون تقدير صاحب الفتاح حيث
جعل الفعل الثاني في مثله تأكيداً على تقدير لو تملكوا تملكوا لئلا يؤكد
ثم حذف الاول اقتضاه اورد في قوله ان المقصود من الايراد هذا التفسير
المقدر ياتي هذا الجواب اللهم الا ان يكون او كلامه متبياً على تقدير السكاكي
ولما كان غير مرضى عنه عدل في آخر الكلام الى ما هو المختار عنه الثاني
مفسراً فتأمل (قوله وفيه دلالة على الاختصاص وان اساسهم المختصون
بما شاع من بيع) فيه بحث وهو ان يرور قوله وانتم تملكوا في صورة المتدا
واخر على قيس اعرف ان يبعد اختصاص انتم بالصطين واما اختصاصهم
بما شاع المتدا من قوله تعالى لا مسكنكم خشية الاذيق فلا يبعد البرور
المذكور قطعا كما لا يخفى على المصنف وهو اعتبر الشرط في تملكوا فقد لا مع
انتم بان يكون التقدير انتم لو تملكوا لهدر الاختصاص بالبيع وعاية ما يقال
ان الله في ما شاع داخلة على المقصور عليه لا المقصور وقوله ان اساس الى آخره
ليس تفسير لقوله على الاختصاص لحاصل معنى الآية والله اعلم انه لو كان
مطلب الجرايم مخصوصاً بكم لا مسكنكم خشية الاذيق ولا شئت ان يبدى على كونهم
متابعين في البيع مقصورين عليه لا يبدونه الى خلافه وان لم يدل على ان
اشع المتابع مقصور عليهم ادلاله في الآية الكريمة على ان غيرهم ليس بهذه
الحظية حتى يفهم ذلك فليتأمل (قوله ورحم حذف مسدا اليه اي آخره) فيه بحث
وهو ان الواو حوالة المذكور من حيث حذف مسدا اليه على حذف المسد اكثر مما يتأتى
بالنظر الى المسد المحصوص اعني اجن ادلوه جعل المسد المحذوف حاصل ولم
يتأت الا التوجه الاول والسادس وتدير جمع ٩ حذف مسد من المسد اية اقوى
ركن في الكلام واعظمه الاحتياج اليه فوق الاحتياج الى سائر الاحراء ولا كذلك
المسد به كالمركب الرايد مسدا اليه ٩ هو كالمركب الاول والجمع ومعارض بان
المسد محط انقضاء ولا يمسد احدى ٥ (قوله ووجهه على حذف المسد واقفي له) اما
بحسب المعنى مما ذكره ان حصل الخشي واما بحسب اللفظ فلا الصبر في كل
سهم محكوم به (قوله وانقر به هو هو انه ان اصاب الانسان مكروده) قيل هذا
معارض بانه كثيراً ما يقول الانسان اداسهل عنه عند اصابة مكروده وما

امرك في هذا امرى صبر جميل واذا احتمل الامر فلا يصح احدهما قربة
 (قوله على وجه يكون استه معرفة ولي) قبل هذا معارص بان الاصل في
 خبر التكثير المحض حمل الكلام على وجه يكون اخر بكرة محضة من يكون
 المقدر صبر جميل اجل اولي الله الا ان جمع كون اصل الخبر التكثير المحض (قوله
 وليس انعى على هذا بل على انه اجل من اجرع وث اشكوى) فيه بحث
 اما ولا فلانه اذا فهم من الكلام كون صبر الجميل اجل من الصبر الغير الجميل
 فهم كونه اجل من عدم الصبر وهو اجرع وث يشكوى بطريق الاولى
 فسلوك طريقة برهان من من التلافة و ما تبا فلان مثل هذا المحذور لازم
 في تقديم استنباط لان المقصود من الكلام انقيد الرايد سواء كان في الانساق
 او النقي وانقيد بطر اي نفي ميقظه فيهم من قوله امرى صبر جميل ان امره
 ليس بصبر جميل وليس انعى على ذلك بل على ان امره ليس بالجرع وث
 الشكوى على انه صبر الجميل فيما سقى منه الذي لا شكوى فيه ان خلق
 فيكون معنى قول صبر جميل اجل ان الصبر الذي لا شكوى فيه الى اخلق
 اجل ولا شك ان المعهوم منه انه اجل من الذي فيه ث الشكوى وهو عين
 الجرع فالقول بانه لا يفهم من الكلام المذكور كون الصبر الجميل اجل من الجرع
 وث الشكوى محض نظر من الناح ان يحمل جبين في صبر جميل صفة مادية
 لا مخصصة واما ثالث فلان المعهوم من قوله اجل من الجرع وجود الحمل في
 الجرع ولا يجوز التعرید عن معنى التعيين لكان الاقتزان عن الهمم الا ان تحمل
 الجملة على ما فيه من نفع الصدر (قوله يا اوى الوجود آلهة ثمة) فان قلت
 انك تدرك فيما اجتمع فيه النبي وانقيد رجوع النبي الى انقيد مع ثبوت الاصل فيكون
 امسى هو القول بتثيبت الآلهة لا يقول لا آلهية مطلعا فيا في التوحيد قلت
 ما بعد الآية اعني قوله تعالى انهوا حبر الكم انما الله آله واحد قربة واصحة على
 ان المراد نبي انقيد وانقيد مع (قوله كقوله ربك عندك ام عمرو) وقال
 ان شرح في شرح المفتاح لهدال ان يقول لا لا يجوز ان يكون ام عمرو في هذا
 المثال معطوفا على ربك عطفا معرود على مفرد بتشرك في المسند المذكور كما في قام
 ريد و عمرو من صبران يحمل على ترك المسند بناء على العرض المذكور واجاب
 القريب بان انظر في مثل ام كور مشتعل بصبر ريد فلا يصح خراص عمرو
 كما لا يصح في قولك ريد قام و عمرو بخلاف قام فيما ذكره المعترض من المثال
 فانه دال على مطلق التقسام وليس فيه ما يقتضي ربطه بزيد فقط ومن جوز

٣ ومن حوز ذلك ليس
في مثل زيد في الدار
وعبروا ان يكون في الدار
خبر اعني قد جاء له
وليس لك ان تقول ان زيد
المذكور احترازي بناء
على مذهب جمهور
المأخرين لان قوله عام
منقطعة معناه ان الاولى
ذلك على ما اشار اليه
الفاضل المحشي واستفيد
من دليله اعني قوله لانك
تقدر الخ فالولوية
الاصطاع عدمه اد
الحق الاشتراك في احد
الجزئين اذ لو لم يتحقق
نصب الانقطاع وحبوا
لان هذا مبني على ان
الاولوية التي حل عنها
قوله قام منقطعة مقابلة
للو حوب مع انه لا يستقيم
ح عدمه في صورة
اختلاف الاسمين بتقديم
الخبر في احدهما بما فيه
اولوية الانقطاع اذ
لا خلاف في كونها منقطعة
كما صرح به الفاضل
المحشي فتأمل

٣ - لك فقد حوز ان بعد اكلام هذا يدحصولا وحصولا في الدار وعبروا
فيكون ان يحوز يدقام وعبروا في ذلك صورة نظري غير متعين
لعله حرا عن الواحد والتعدد اشتبه الخلل على المعترض هذا حاصل ما ذكره
في شرح منقح وحوثيه وقد بحث في ذلك من رواه ارجع معطوفا على زيد
في قولك اريد عند ام عمرو وحصل نظري هو الخبر فيضمن نظري ام كور
صغير زيد مخصوصه من ضمن صغيرا يعودان كل واحد ان زيد وعبر من حيث
هو احد ام كورين كما في قولك اريد ام عمرو فتم وقد عني يدقام وعبروا
بمن فتح لاني لفظ بالواو والاكلام انه هو في بعضه ثم اني هي لاحد
اشبهت ام الاشبه وقد نشر في الحواشي ان رفع هذا البحث حيث قال بوقين
ريدا وعبروا في الدار حرا ان يكون في الدار حرا اعني في قولهم وكذا
اداءه في الدار وادامع توسطه فلا مانع ذلك بذكر صرح ابن هشام في معنى
السبب من الخبر في نحو زيد في الدار وعبروا ولهما معناه فان قيل لو صح ما ذكرته
بصح زيد فانهم وعبروا بعد زيد وعبروا فان قيل ان سببه ففتح اللفظ
وهو متب فيمن يصدره ولكن شاهد لحوار قوله ويستمر معا لالرجال
ظلامه في دار عني الا كرم من وحا (قوله جند مشتركتين) في ليس
قوله مشترك فيما احراز اذ لو لم يوجد الاشتراك اصلا كما في قوله اقام زيد
ام قد عمرو واشبه نكال يصدر منقطع من جميع ما جرى النقص الا ان
الحج والاملي كما صرح به الفاضل المحشي وان تعرض للاشتراك
لان من السابق كدالك سطر كلام يتبرح ينير الى ان قولك ام عندك عمرو
ان كانت منقطعة لوجود الاشتراك بين الخمين في احد الجزئين وقدره التشكك
على ايقاع مفرد بعد ام مع عدمه والحق ان الانقطاع لو حود لاختلاف بين
الجزئين بغيره اخر في احدهما وحبيرة في الاخرى مع امكان الاتفاق
كما اشار به الفاضل المحشي فان ذلك من الانقطاع وتوجيه كلامه اشرح
ان الدليل لدى ذكره يرجع لانقطاع من حيث هو وعدم انضمام الاختلاف
صرا الانقطاع بحروسة فامل (قوله عام منقطعة) المتصلة لامتصاة للسؤال عن
تعيين ما عمن ثوبه على الالهام ويردهم الاستعانة وان يكون احدا سنويين في علم
استفهم بينها والاخر على البهمة وانقطعة قد يكون بمعنى بل والبهمة اي
للاضراب عن كلام سبق استفهما كان او حبرا والاستفهم عن كلام لاحق
وقد يكون ام للاضراب المحض سواء دحج على حرف الاستفهام نحو
ام من سنوي الصدق والحق ام لا قال انقرا يعونون من لك عدا حق

مطلب

أم أنت رجل ظالم يريدون بل أنت وعند بعض لاسمى م ح مقطعة ولا
متصلة ثم كون م مقطعة في صورة الاختلاف بين خمسين بالاسم والفعلية
حقيقة أو تقديم آخر للاختلاف فيه أربست هي وأهمرة داخلين على
المسويين وهذا طوبى لصاحب الكفى على أن أم في قوله تعالى فلا تصرون
أم أحيرة متصلة لا يقدح في كونه لأن أعدده نيت لا عذر إقامة اسبب
مقدم المسبب لأنهم إذا قالوا به شجر كما هو أعمده بصر ففوقه أم حير ما
يقولون أم تصرون فلا اختلاف في الحقيقة حتى لو أن بصره أنت بصره
كأن مقطعة كما صرح به سيوه في الكتب هذا وأما في الصور فالأولى
أن يكون مقطعة لأنه كونه بصره بصره أو حره بصره (قوله لا هذا الكلام
بعد تقدير ثبوت مفرصة) (لاحظة أن هذا التوجه لأن بصرية هي ذات
السؤال وهي محققة مدكوكة في الآية وإن كان وصف السؤال مفروضا
والمتأخر من قول المص سؤال محقق وإن كان أن هناك سائلا صدر عنه
السؤال وتحقق منه الأمر ترك المصير إلى المتأخر والطرأى ما يقتضيه
المعنى أحسن وذلك ما نحن نحقق السؤال على تحقق ذاته سواء تحقق
وصف السؤال أم لا هذا خلاصة ما ذكره الله صل الحشى وفي بحث
لأن هذا التوجيه لأن سبب كلام بعض ما جعل القرينة وموقع الكلام
حوال السؤال محقق فاعتبر بصف الجواب إجابة وتبليغه أعر انصاف
السؤال بالسؤال فالمراد بتحقيق السؤال تحقق السؤال أصلا فالوجه
هو ما ذكره الشارح على أن الظاهر أن الآية حكاه به بصدور عن الكافر عند سؤال
البي عليه السلام فقدر الكلام لو أنتم قائلون كذا يقولون كذا فاحذف في الآية
التي وردت بطريق الحكاية المذكور في المحكي لأنكوه حوال السؤال فكونه حوال
لسوان بطريق المحكي فلا بد من تقدير ثبوت الشرط والخرق فيه مل (قوله ولا
القرينة فعلية) لأن القرينة في الحقيقة جملة حقيق السموات والأرض لأنه مشتمل
على المسد وهو الذي يدل على وجوده في الجواب وقوله السؤال قرينة إنما هو
باعتبار حرته الذي هو حقيق السموات والأرض وقيد في حذف مسد استد
أكثر من حذف مسد إنما على فالجمل عليه أولى (قوله كقول الله خلقها
يؤدى هذا المعنى أقبل بل يؤديه أيضا قولنا الله خلقها ولا يثنى الجواب
عنه لأنه المحم على جلئين لأن اسم المفعول مع فاعله ليس بحملة ويمكن أن يقال
تعد تسليم أن جواب عن النظر هو في حكم الحمل في الاشتغال على الزيادة على

أ وهو أقرب لما يقابله

اعنى كونه السؤال مقدرا

غير مذكور في الكلام

✽

ه ونظير ما ذكرته هنا

ما ذكره السيد في مباحث

الفصل والوصل في

قوله وقال آيدهم رسوا

زاولها فليطلب التفصيل

منه لأنه السبب بما ذكره

الحشى هناك لا بما ذكره

الشارح ولذا أورده

تحت البحث ولم يجعله

وحها مستقلا ✽

٢ هذا البحث ليس من تاريخ
خاطر الفاضل المحشي
بل نفسه الاقصر اى
في شرح الاصحاح من
شرح الهامى ع
٣ اللهم الان يقال وجوب
ايلاء المسؤل عنه الهمة
مختلف فيه كما انه اذ مسمى
في شرح المعنى اليبى في
بحث خروج الهمة عن
الاستفهام الحقيقي والمسئلة
مذكورة ايضا في شرح
الرضى في بيان كلام
الشريف عليه وقد يقال
الوجوب بالنظر الى
البلاغة والجوار بالنظر
الى الجوز ع
٩ لان القصص هما من تصور
لاحتمال ان يعتقدوا
الانجاء بركة الاصنام
وليس متصورا في قوله
تعالى قل يحيا الذى
انساهما لانهم مكرون
لاصل الاحياء فلا
يسندونه الى الاصنام
وكذا خلق السموات
والارض بما لاخلاف
يشتركون فيه ولا تردد
عليهم ع

ان القرينة بعيد ترجيح تقدير فعل على تقدير اسم فاعل واما القصور
من الجواب المذكور ترجيح تقدير فعل اذ فعل على تقدير خبر المبتدأ (قوله
لظهور ان السؤال) تعديل للسؤال المستند من كلمة الحصر في انما يدل اى لايد على
ان تقدير فعل مقدم اولى لظهور ان السؤال (قوله ومن ثم قيل الى قوله
لظهور ان السؤال) قال انما صحت المحشى المطابقة لحالة معنى عن تقدير اسم على
حذف الفعل انما الى الفعل المذكور لان السؤال وهو من خلق وان كان
اسمية صورة فهو فعلة معنى ان الاصل في من قام اقام يريد ان عمرو ام حان
لكون الاستفهام من اولى واما وضع كلمة من الداله على تلك ادوات
المفعلة اجالا للاقتصار ٢ وفيه بحث ماقرر في باب الالف ان المسؤل عنه
بالهمة ٣ مسدده فلو كان انما يريد انما كان شئت في الفعل وليس كذلك
بل في انه على موجب ان يذكر انما قام ام عمرو فانسؤال اسمية فقط ومعنى
ثم انه مقوض بما اطلقوا عليه من ان ما صحت اذ احسن حجة اسمية بحسب
الاسمية التامة ومذكورة في شرح المفتاح من ان الاعتبار المذكور في من قام
لايتنى في ما صحت اذ احسن اسمية وبه في اخواشى ان الفعل ههنا مسد
الى اسم طلب وليس في ما صحت معنى انما عليه بخلافه في من قام ومما عفاه
المجرب عنه بقوله عفاه كذا من بحث لان مذكورة في من قام من ان الاستفهام
بالفعل اولى لا يختص صورة الفاعلية فان قولك من صرته تقديره اصريت
يريد ان صرته عمرا وبخلافه الفرق بين ما صحت على تقدير كونه حجة
اسمية ومما عفاه حتى يحسب بالاسمية في الاول والفعلية في الثانى فتحكم
والا فلا بد من الفرق فليمل (قوله واخواب ان احسن الكلام) الاولى انه
حواب عن المعارضة المذكورة بقوله ومن ثم قيل لاعتراضه وان
لمدعى جهورا حجة دليل آخر لا يتجبع للدليل السابق المنظور فيه وهو ط
(قوله وان اواقع عند عدم اخذ حجة صبية) عورض به كما جاء حجة
صبية كذلك جاء حجة اسمية كقوله تعالى قل من نجيتكم من ظلمات البر والبحر
قل الله يجيكم اجاب عنه انفاصل المحشى بان فيه مانعا من تقديم الفعل وهو
قصد التخصيص وهذا الجواب انما شاق على مذهب صاحب الكشف
ومن ثمة واما على مذهب السكاكى فلا ادلايقول بوجود التخصيص
٩ في اثن الصورة مذكورة كما تقدم (قوله في مرتبة يزيداه)

٧ قالوا اسم الفاعل مثلاً اعمى بمل حنظل ٣١١ يفتحه على فعله اذا اعتد على احدا شياء استة التي هي ابتدا

الرتبة على وزن محمودة مصدره وتشييد به خطا ثم انصكور
في شرح المفتاح للعلامة ان البيت لحارث بن حمران التهملي وفي شرح
الرضي انه لحارث بن عبيد والله اعلم قال بعض انشأ حرس يحتمل
ان لا يصكور البيت من الحذف والكلمة بان يكون يريد مساري اي ليس
بازيد لفقدته ويكون صارع هو الفاعل عن كانت الرواية تفتح ياء
بيت او التاء عن الفاعل ان كانت الرواية تصحبه وقد يجب ان يفتح ح
مع فتح ايه من بيت الى ان بيت الرواية تصحبه في هذه الحالة يكون مبدى
والا فاعرف مع بيت للفاعل فتح ياء على به معقول فكون من محمدا
لكونه في رواه لرفع التاء عن الفاعل لا مبدى (قوله اي يكيه صارع)
وقبل اي يكيه وهذا البقي نفس وما ذكره اشرح انب لؤب المندر
(قوله و لم يعتد ٧ على شيء لا احرر وانحرور) فان قلت بل قد اعتد على
الموصوف انصر اي شخص صارع من تعدي اشتراط الاعتماد في تعلق
الخارطة لا محذور بصا قلت ان كفي في عدم الاعتماد على موصوف مقدر
لا يتصور ٦ الاله لعدم الاعتماد لتصریح شرح في شرح الكشف بذكر
الموصوف مع اسم الفاعل مترم لفظ او تقديره تعبد لمدات التي قامت بها
المعنى وهو محام لتصریحهم اللهم الا ان يعد الاعتماد على موصوف مقدر
انما يكتفى بعمله اذ قوى مقتضى تقديره كما في باطلا جلا وبارا كما عرفت
لانضمام اقتضاء حرف انداء الى اقتضاء نفس اسم الفاعل لكن تأتي اعتبار
من هذا المقتضى في كل موضع محل نظر (قوله ليس بقوى من جهة المعنى)
لان مطلق الحصومة ليس من الكاء بل هي توصف بالطوية فاهم (قوله اي
يكي لاجل اهلاك لا يزيد) فيه بحث وهو انه قد سبق ان ارادة الواحد من
الجمع المحلى باللام لا يجوز فكيف يصح قوله لاجل اهلاك الما يزيد ولا يهلك
الشخص الواحد الامية واحدة والجواب ٣ ان المراد بالمدى اسباب الموت
الطلاق اسم المسبب على السبب لا يخفى كثرتها (قوله وفصله اي احره) ايما ان
المقتضى للحذف بعد ان المحور وهو القرية (قوله فاعل هات يا كيا) كذا
في اكثر النسخ واستخير بانه لا يجوز انه في جواب لما الاعتد ابن مالك

والموصوف والموصوف
وذو الحال والاستفهام
واسي لان طلبة للعمول
على خلاف وضعه لان
الواضع. ثم اوصفه للذات
المقتضفة بالمصدر وهي
من حيث هي لا تقتضي
فاعلا ولا مفعولا وانما
اقتضاهم صميم بمعنى
المصدر فاشترط في عمله
ان يكون واقعا عند العمل
موقعا هو بالفعل اولى
وذلك اما يكون مستندا
كما اذا اعتد على احد
الاربعة الاول منه ح
لا يجوز ان يكون محمدا
عنه فصار كالفعل او
توقوعه عندما هو بالفعل
اول كما اذا اعتد على
الاستفهام او النبي ٤
٧ ولا يحمل ايضا الا اذا كان
بمعنى الحال او الاستقبال
لبنم مشابهة للفعل معنى
ولفظا لانه اذا كان بمعنى
الماضي فقد شابه معنى
لا لفظا وشابه المصارع
لفظا لا معنى فلا يتم مشابهته
شيء منهم ٤
٦ وان تصور فاعله

اقرانه بالحال او الاستقبال ٤ ٣ اي بعد تسليم سبق ما ذكره ٤

اذا كان جلة أسمة والجمهور منعوا وقوعها في جواب لما قالوا جدان الجواب
محدوف واشتد لزم الاحال هم ان هذا كذب و على هذا قوله فساد
ان معص قال قلب قوله ليك مجردا عن السند اليه يدل على موضوع غير معين
سواء كان معنوه او محمولا فيحصل تكرار الاسد في صورة ساء للدع
ونصب زيد قلت امره ليعلم من الجملة المتمة والسكام المستندة على ما لا يحق
(قوله واشتدله على هاهنا اجمع بين الفص) فان قلت ذلك الايهام موجود
في صورة الخلف لان ساء نفس تقول مشعر من الايهام به لا للدع وذكر
نه على بعده هدم لهذا العرض قلت ذكر الدع في جملة اخرى انه هو
نسب سؤال اش من الكلام السابق فالتعويض من ساء الفعل للمعروف ان ذكر
الفاعل في الجملة الاولى ليس بمقصود حصول الايهام به في الجملة الثانية
لانهم العرض المذكور يقرب منه ما يقرب في باب القول بهم تهم الامر
لكل من يصح اسكاه منه حذرا عن الرجوع و هذا معنى ساء في قوله بل في ايديهم
الاجمع بين الفص حيث دل اول الكلام على عموم الامر واخره اعني صارع
على خصوصه فانهم (قوله بخوفه تعالى) وبنسبتهم من حق اسموات
الآية) فست وقوع الكلام حواء سؤال محقق قربة على حذف المسد والمخاطب
هذا الكلام ومخاطبه هو المسد من قوله تعالى ولئن سألهم من حق اسموات
الآية واحد ولد كرى احدهما الصعب القول على اعرابه وعدمه في الآخر
مع اتحادهما واتحد المخاطب بما لا وحده و بصواب ان يذكر ههنا
لزيادة تقرير المسد قلت ما احتلف تعطف المخاطب باختلاف العوارض
والاحوال لو حظ هذا الوجه في بعض المواضع وذكر المسد مع اتحاد المخاطب
والقربة حرا على سق اللغة في عنهم (قوله ومه قوله تعالى بن فعله كبيرهم)
وههنا بحث وهو ان ذكره من التعارض يكون ساء بد كرا مسد لكن السؤال
ههنا تسمية نطق ومعنى والجواب فعليه محضة في عدم رعاية التطابق
التي او حوها فمما دأبت و امثاله ويمكن ان يقال السر ههنا ان الفعل
المذكور مستند عند انكسار في وجوب تقديم المسد (قوله وحصول الجمع
بدون الذكر ثم) اراد حصول قصد الجمع من التركيب نظري كونه حاصلة له
على معنى ان يستفيد المخاطب ذلك منه ثم هذا اشارة ان دفع ما ورد به النص
في الايضاح من ان الجمع يحصل بغير القربة فلا حاجة الى ذكره وحاصل
الدفع ان مفهوم المسد كقفاو منه الاسد مثلا اذا كان مقصدا للجمع من المسد انه

٤ وفي شرح المواقف
الشريف في الفصل الذي
مقد تصحيح النظر الى
التصحيح والفساد ان
جواب لما قالوا قليل وهو
شعر بالجواز

٥ وايهام الجمع بين المفسرين
من الصايغ البديعية
ع

٦ العرض من هذا التقرير
دفع المتقدمة بين هذا
الكلام وبين ما وقع من
الفصل المحشي في تقريره
فان كلام ذلك الفاضل
يدل على عدم حوار
ووجه الدفع ظاهر
فليتأمل

وكان هذا مقصده داله على استدل به كرههم استدل الى استدل به واما قصد
التعجب منه فلا وادرك مع كونه مسعى عنه في انظاره من كنهه وحيث
كان قصد التعجب مناسب حتى عنه وقد دفع الامراد من عارضة افتتاح هكذا
ادافقصد التعجب من الاستدلال به مذكوره ومراده من التعجب الحاصل بلذكر
مع وجود امرين اقوى من التعجب حاصل بمجرد تحقق الفرائض فادافقصد
هذا التعجب فلا بد من ذكره وقد قبل مذكوره المص على تقدير تسجيده واد
عليه في سائر اسباب ذكر المسند لان جميعها مشروطة بحدوث نظرية فمحض
الاعراض بالنسبة والحق انه غلط فان التعرض بعدوه السائل والاستدلال
وسط الكلام كلف يحصل شي منها من القرائن وكذا الكلام في غيره
(قوله فلكونه غير سمي مع عدم اعاده تقوى الحكم) عترض عليه من الجملة
الواقعة حصر صمبر الشال بمقوله تعالى قل هو الله احد غير سمي ولا يصيد تقوى
الحكم فبدح في صابطة الافراد مع كونه جملة لا واجب منه مفرد معنى
لكونه غيره عن المتدا ولهدا لا يتباح اي الصبر كما سبق وان كان جملة
صورة وقد اشار اشرار في المختصر الى جواب آخر حيث قال المراد
ان افراد استدل يكون لاحد هدا المعنى ولا يلزم منه تحقق الافراد في جميع
صورة تحقق هذا المعنى وفيه تأمل ٣ (قوله اذ لو كان سبب فهو جملة قطعا)
لا يرد عليه محورية فانه اورد به على ان استدل ههنا سمي مع انه ليس بمحملة
لما سمي من انه ليس بمحدود من المسند السببي وان القياس يقتضي ذلك
وذلك محقق على الصب في اقتضاء سببه استدل كونه جملة (قوله بطريق
المخصوص) وهو تكرر الاستدلال مع وحدة الفعل (قوله ليشمل صورة
المخصص) ان ليشمل الاحزاز والاحزاج تلك الصورة وارجاع الصبر
الى ما ليس بمذكور صريحاً نظرية المقام ليس بعيد في توجيه الكلام واما
قوله عدم افادة التقوى اعم من عدم قصد التقوى فعليه على ما نقل من
الشارح المحقق انه اشتمل لانه فيه نفي لقصد الى التقوى ونفي افادة التقوى
بدون ان قصد احصاء بخلاف عدم قصد التقوى فانه لا يدل على نفي التقوى بدون
القصد واحاصل ان العموم يسحب الصدق على الافراد بل من جهة
التعقب والاحاطة حيث اصعب النفي الى الامرين والعموم هذا المعنى يستلزم
الخصوص بحسب الصدق وكذا الحكم في كل ما هو بقبض اعم فانه اشتمل
من يقضي الاحصاء بانفي امد كور وان كان احصاء منه بحسب الصدق

هذا الجواب ذكره
رجال الدين الاقتراب
في شرح الايضاح وفيه
تأمل لان الصابطة
ضابطة جلية المسند
وافراد على الاصطلاح
فلا يصيد كون الجملة
المذكورة مفردا معنى
٤
٣ لان الضابطة تقتضي
انكسرية

بأشوت المستند اليه في تعريف المستند الفعلي الثبوت اما صريح كما في قامريد او كساية اى بطريق الضمير كما في زيد قام لم يرد اعتراض المص الهم الان يقال لافريقة على خصوصية هذا المراد

فيه بحث لار القاضى المحشى صرح في اوانل البيان بان قيام الال ليس صفة لزيد مثلا بل يدل على ماهو صفة له وهو كونه بحيث يكون ابوه قائما فلما كان المآل التسامح لم يحتاج الى العدول عن الظاهر وتأويل اطلاق ابوه مطلق الال لا مكان التسامح ايضا اللهم الان يقال كونه مطلق الال صفة لزيد اظهر من كون اطلاق ابوه كذلك لار في مطلق ضميرا راجعا الى زيد ولقد ايتبع ماقله في التذكير والتأنيث فيقال هذا حامله الوشاح وهذا القدر يكتفى في تأويل المذكور فتأمل

ومع ظهور هذا توحيد لادوجه حكم بفصل المحشى كونه سهوا من طبع القم (قوله واحب صحتا فتح) هذا لحوب صعب كما عرفت به نفسه ولوقيل مراد السكاكي لم يكن انشؤى مقصودا مطلقا لى ذى هذا المقام ولا فى غيره فمدفع الاعتراض لكنه بعد والا قرب ان كلام الفتاح محمول على حدى احدى اى يمكن انقصود من نوع نفس المركب فلا محذور اصلا (قوله محكوما به ناشوت) قال الفاضل المحشى هذا اجبى قوله ناشوت يدل اشتغال تكرير المعنى وانظار المحكوم به نظر مركب وقع فى الاصطلاح معنى المحمول وقوله ناشوت من طريق المحمولى اعنى كونه محكوما به كما يقال انتم محمول طريق اشوت (قوله وط انه لم يحكمه) ناشوت مطلق وانطبق يريد) من فتن ارايد يحكمه ناشوت كقوله مسد سبيا وقد مر الاسناد بالحكم ناشوت اشى لثنى او بعبه عنه فلتا مراد ناشوت المذكور في تعريف الال داعم من اشوت التحقيق وانعنى واعتبر في تعريف الفعلي المحكوم به هو هو ناشوت التحقيق ولو اذ من لا يدل على بى الال فلا محذور (قوله فتواردهم) ناشوت مطلق حقيقة لا ينقص الى آخره) قيد بعمل لاطن تحت فبعهم (قوله واداكالمجموع مسدا فعليا قد عمل الى آخره) احب ان معنى التعريف مسد يكون كذا والمجموع المركب من الال والانطلاق والسمية المحكمة في زيد ابوه مطلق ليس مسدا حقيقة بل اسند تحقيق هو الانطلاق في مسد نظر الى الال ومع تقيده به نظر الى زيد وهذا يؤلريد الصلوق ابوه ليريد مطلق الال ولما نحن الخلة حرا من الاتساعات انى لا يتنس معانيها ورد بان كلام السكاكي فى بى صيغة افراد المسد وجلته هو قائل انه اذا كان فى الكلام مسد سبى فسد ذلك الكلام جملة فكون الخلة في زيد ابوه مطلق مسدا ان يرد عنه فيصدق عليه تعريف الفعلي مع جزمه بطل قاعدة افراد المسد والحاصل ان ما ذكره المحب اعتبار بحاسب المعنى مع قطع النظر عن اللفظ ومدكره الشارح بل جميع اهل العربية حيث اجعوا على ان المسد فى زيد قام وامثاله هو الجملة رعاية بحاسب اللفظ مع ان فيه رعاية بحاسب المعنى ايضا فى الجملة كما هو المناسب للفر حيث يبحث فيه عن خواص الالفاطولا يقطع النظر عن حاسب المعنى وغاية ما يقال لازع فى ان الجملة مسد بناء على الظوالاصطلاح ولا فى انها ليست كذلك بحسب الحقيقة ولما كان غرض الجيب اصطلاح تعريف السكاكي كانه ان يقول مراده

مسد حقيقي يكون كذا مخرج الجملة ولا يصح كونها مسدا اصطلاحيا على
ظن التوسع (قوله ثم استدل على ان اسد الى آخره) هذا امر عجب اذ بعد القول
بان المسد هو مطلق بدون اية والاستدلال عليه كيف يحكم بمعية المسد
مع انه محكم بثبوت مطلق في زيد بل على ما عرفت في المعنى من زيدا (قوله وهذا خطأ
ط لا ان الاراء محركة الى آخره) احب بان نحاس استدلال ذلك الفاصل هو
انهم قد اتفقوا على ان اسم الفاعل مع فاعله من جملة تعين ان اسد عن في هذا
الرب بمنزلة اعدام فكل المسد هو اسم الفاعل فقط وبهذا ظهر انطلق دليله
على انه معنى وان يجوز ان مطلق اية لا تكون واسطة بين المسد والسبي وان المعنى
المدح في السبي وليس شيء من معنى تحضيه من ان اسم الفاعل مع فاعله
انما لا يكون عندهم جملة بعد اشتغاله على بسطة اصبية وهذا لا يقتضي
ان يجعل فاعله في حكم اعدام وان يكون ذلك ولو لم يعتبر اشتغاله على بسطة
اصلا وليس كذلك كما لا يخفى على المستصف (قوله وانطلق مراد السكاكي ان
المسد في زيد مطلق اية ليس بمعنى) لا يقبل اهل السكاكي ادرجه في تعريف
الفعل بل ان اراد منه ما يكون مفهومه من غير انتساب الى غيره انما جليا
محكما بالثبوت للمسد اليه او انتفاءه عنه لا ما نقول تكلف لايهم من
انعساره ثم بعد اذ اردته عدم ايراد من هذا التفسير واما ما ذكره
الاستاذ من ان هذا التفسير يقتضي ان يكون انطلق في زيد انطلق اية عند
السكاكي من قبيل المسد الفعلي وقد جعله من اسم السبي فليس شيء لان
المراد بالانتساب الجملي للانتساب الذي في الجملة لا الانتساب الذي للجملة
حتى يرد ما توهمه وهو (قوله في الجملة عبارة انص او صح) ان حول
زيد مطلق اية في صيغة الافراد في عبارة المص دوى لا عبارة انص او صح (قوله
وقال بالتقدير استقر بها او حصل) رد عليه بان المسد فعل سواء قدر
انظر في نفسه او باسمه اتقاعن ثمانية التعليل بتدبير الفعل وايضا قد ذكرنا
ان الخبر اذا كان فعلا مستقيا مثل زيد قام لم يصح تقديره والجواب عن الاول
ان ليس المراد انه سيقدر باسمه اتقاعن لم يكن مسدا فعليا بل كان امثرا في
المسد الفعلي هو الثبوت الحقيقي او انتفاءه لم يكن ذلك ظاهرا في الدار زيد
اراد تقديره بما يكون ثبوته للمسد اليه ثبوت حقيقيا الا انه قدره بما هو المختار
عنه ومن الثاني بان سبب عدم الجوار الانتساب لما هو ولا التماس هما
لان الطرف غير معتد فلا يجوز اعماله على المختار (قوله كان اسد في الثاني)

١٧ ويحتاج فيها الى ما اشار
اليه انفاصل المحشي من
انه مراد بالفعل ما يكون
مفهومه من غير انتساب
الى غيره انتسابا جليا
محكما بماه بالثبوت للمسد
ايه وانتفاءه عنه وهذا
يعيد فهمه من عبارته في
تفسير الفعلي واما ما يقال
من ان هذا التوجيه يقتضي
ان يكون انطلق في زيد
انطلق اية هذا السكاكي
من قبيل المسد الفعلي
وقد جعله من قبيل المسد
السبي فليس شيء لان
المراد بالانتساب الجملي
الانتساب الذي في الجملة
اعني الانتساب الذي
يجعل المتسبين جملة لا
الانتساب الذي للجملة
فليتأمل

٢٠ اي واذا كان المسد
جملة وحصل التقوى
فلا يصلح مثالا لافراد
المسد مع ان الكلام فيه

جمله (وتخصص تقوى) راجع مخرج في عدم ابداء رد قائم بالتقوى حاصل
في رد في امدار اعداد التوفيق في اصبية والخطاب والتكلم مثل هو في الدار
وان في امدار وان في لدر قلت انما في التقوى حاصل ان تقدير حصص
وحصصه شمع وحصلت بالضم وهذا كاف في الاقادة (قوله لم يصح
التركيب) لان مقتضى راجع مستند بغيره وقوة استدراكه مع انشاء اخر
وان راجع خبر بغيره تحقق لغيره لا مستند اذ ليس ههنا شيء يقرر وانما قال
حتى يكون حاد من قوماه لانه مذهب الكوفة ادى الى الكلام عليه
(قوله وجعل ذلك خيرا) لان مقتضى على ان هذه الامثلة امثلة لافراد المسد (قوله
لم يفسره لاشكاه وتفسيره ضيقه) اراد بتفسير التفسير المتعارف وهو ذكر
مركب تعبدى من على ماهية المعروف والافعال تقرر في القول ان قوله نحو
رداوه مطلق تعريف بالامثلة في التحقيق (قوله ويمكن ان يفسر انه جمله
عليه الى آخره) رد عليه الفاصل المحتى من هذا التعريف يقتضى ان يعرف الاول
كون المسد جمله حتى يعرف كونه سفا مع ان جعل النسبة احدى صبطات
معرفة كون المسد جمله يقتضى ان يعرف او لا كون المسد سببا حتى يتوصل به
الى معرفة كون المسد في الكلام جمله فلا طائل تحت هذا التفسير احاط به
نقص الافاضل ناراضى به مقتضيات افراد المسد وجليته ويكون المعنى
على انه ان قصد جعل المسد سببا او قصد تقوى الحكم يؤدى الى المسد جمله
والا فيؤدى به مخرجا فذكر الجملة في تفسير المسد اسبغ ادى قصده حاله
مقتضى لانباء المسد جمله لا يؤدى الى محدود اصله وفيه ان قولك المقتضى
بحمية المسد كون المسد جمله عقلت على ما هو مان المعنى لا يخفى عن صحاحته
(قوله هو ان يكون مفهوم المسد مع الحكم عليه) ان رجع اصمير الى كون
المسد سببا فقط وارجع الى نفس المسد احتج الى تقدير اى دوا يكون كذا
وقوله مع الحكم عليه معنى على ان كل جزء من اجزاء الكلام عادة كان او فصلا
قد حكم عليه صح ما هو له فالمسد مثلا حكم عليه به ثبت مسدا وهو ان يقول ما
واقع عليه فعل واعلم ان بعض الامثلة التى اندرحت في تفسير الشارح للسبب خارج
عن تعريف السكاكى له مثل زيد مرت به وما بعده اذ ليس ما بعده الفعل اعني
فاعله متعلق به فله لئب ما يفسر هذه الامثلة من صانعة الجملة مع كون
المسد فيها جمله وقد يجب عنه التزام التقوى ساء على ان التفسير مطلق بصرف
الخر الى استدراكه فيكنى الحكم قوة على ما يصح واستبعد ان كون المسد

وهو الحاصل ان كون
المسد سببا ليس احدى
صابطات معرفة كون
المسد جمله حتى يلزم
المحدود

ان يريد جهة في هذه الصورة ميثاق من قصد التقوى حتى لا يقصد كذا
 ايضا مسدا ان يريدوا ان يكون مفردا كما في معرفته كرهه اصل
 الخشي في شرح المصاح (قوله يكون مسدا فعلا بمعنى راحة) قبل ان
 يحسب الفا او يحسب الحقيقة لما في قوله لا يدخره ان اسد يدخر
 ابوه وانما صير الى ذلك لان الفرق بين اسد من جعله مسدا دون الآخر
 تحكم ورد مع الحكم للفرق بين طيب وريد وجب بعد وان كان مستفادا
 من جهة انه فان ثبت بهم من التفسير ان اسد في يد طيب نفسه من المسد
 السبي مع له في يد طيب معنى و الفرق حكم لان يدى اسد به الفعل في كل
 من اثنين من ريد في ذات احسن العسير لا حقا رشي اسدي فالاسد
 الى ذلك الحصر وانما نفس فليس في سب اسد فان قال بفصل الخشي
 وانما يعرف كل قسم على حده وعرض عليه انه يويد اسد بالاسد وقيد
 يكونه بغير رعي نحو ما مر في رعي انما لم يخشع ان ذلك العصب و خواب
 انه كان يرد عليه ح ما ورد الخشي على تعريفه شرح يورد عليه انه يويد اسد
 بالاسد بالاصالة يخرج عنه نحو منقذ ابوه لان الاسد الاصل في خبره الفهم
 وانما اشتقاقه بالاسد بالاشد والاشد واصب بر على قوله لو قيد المسد يكونه
 فعلا الى انه لا يحدو في حروف نحو ابوه مطلق لان لما سال المقتضى لاحصره
 في ان يكون ولد اترام في كتاب يردو في مقتضى ويقصون (قوله متمقا
 بما قبله حسب ما اعلمنا التعلق قد يكون انه في صميم كقولك ريد امسك ابوه
 وقد يكون ريد منه الى صميم صيب الى صميره فدخل كور يد اخوه صرب
 علامة لكن يلزم ان يكون صرب مسدا سبي ريد اسد ريد اخوه مع (قوله
 فالاول نحو ريد ابوه مطلق) وورد عليه ان اسد في مثل ريد اخوه عمرو
 وبشكل جهة سب اد لا معنى لتعريف ذلك الجاهل بالجدأ تطبيق اثبات اجيبه
 يا اول يسمى عمرو فيظهر صحة تعيقه بزيد اذ كما يصح زيد مطلق الاب او مطلق
 ابوه يصح ريد مسمى الاخ عمرو او مسمى اخوه عمرو (قوله ولا يخفى انه سهو
 والالكان اسد ساء) فان الفاصل مخشي وايضا لا احتج في صيغة افراد المسد
 الى قيد ثالث يخرج به نحو اطلق ابوه لان المسد هو ليس فعليا كما تحققت
 وليس المقصد من نفس لتركب تقوى الحكم فلا بد من اخراجه بعيد آخر
 ويرد على ظاهره ان اسد انما لم يكن فعليا فقد خرج عن صابطة افراد
 المسد معونه فعليا فاي حاجة لاحراجه ان قيد آخر وعامة ما قال في الخواب

وهذا يقول يستدعي
 ان يكون معنى تعريف
 الشارح شرط ان
 لا يكون ذلك الصاعل
 مسدا ابوه اما بحسب
 الظاهر او بحسب المال

ع

انتم لو ثبت ان نحو ابوه
 مطلق من المسد السبي
 عد السكاكي لكان
 لما ذكره وجعل لكن اول
 المسئلة فانه لم يصرح
 بذلك وانما يصار الى ذلك
 بجعله السبي ضابطة
 الجلية فامل ع

بحث تعريف من الـ صي
والاستقلال والحال
٧ أي توهم مولا محسرو
٧ حيث قال كلمة اداهها
ظرف مجردة أي هذه
الحالة ثابتة في وقت كون
السامع مستحضرا له
ويعلم منه ان خصوصية
الحالة هي مصحوب ما
اضيف الظرف فيهم عند
٥ واما الاعتراض بان تلك
القبليّة لا تتابع مع
البعديّة وهو التقدّم
الزمني فهو اعتراض
آخر لا يتوقف على كون
قبل ظرف زمان يجب
عنه في كتب الكلام منه
٨ الظروف اللازمة الطرفية
والظروف الغير المتصرفه
بمعنى واحد وهو ما
يشتمل الامصوبا
بتقدير في او مجرور بي
قال الفاصل الرضي
ومن ادخاله على
الظروف الغير المتصرفه
اكثرها بمعنى في نحو
جئت من فلان ومن
بهذا ومن بيننا وبينك
بجانب الخ عنه

ان السب في قوله بس فعل متوحد اي انما عني كتحققه فيعد ثبوت الاصل
عني بحيث يعنى ان اسما لنعبة عن اسد المذكور اي صبح على ما تحققت
واما على رغم التوهم فهو فعل لانه شترط في السد السبي انفسه الى شئ
على وجه اسد اعني بعد ما عني عليه هل فعل اسد شانه بما يس كذا وكذا وهذا
السب صدق بالانساب لا على وجه اسد فيذكر ان المذكور في صانطة
الافراد على رعدو محتاج الى قيد حر يخرج (فوله ويمكن ان يقال ان في قوله هو
ان يكون مضافا محذوفا هو انما) هذا بناء على ما ذهب اليه بعض النحاة في
مرايب حقوق النعم من تقدير الوقت واما على ما ذهب من جعل انصدر
بمعنى الوقت فلا حذف والا فلهي مذكور ان في كتب النحو هذا وقد يقدّر
للمعنى في قوله ان يكون اسد على كثرة حذف احاد من ان وان (فوله والمعنى
ان السد سبي يكون اذا كان) فاندر صرف الزمان المتصاف الى ما بعده
قدره عاملا ضرورة وقت المصارع ما صبح حيث لم يقدر ان يكون اسد على
ان اشاع بعد اداهو الـ صي والمصارع فليس انما هذا المعنى على تقدير رجح اصح
الى السد وقوله او وقت كون السد اسد على تقدير رجحه الى قوله اذا كان اسد
سدا واعلم ان منشاء السد الشريف هذا لتوجيه هو ان اد ليس بمذكور
في الكلام وان المصارع معدلين جدا وهذا قدر الصدوف عدل من يكون اي كان
فلا يرد عليه انه اختار تأويلا من حسن هذا استويل في حق قول السكاكي
واما الحالة التي تقتضي طر كرك السد اسد فهي اذا كان اسما مع الى آخره كما توهمه
(فوله وهو الزمان الذي قد مر من تكلمك) كان الاستدلال بقول لوقري قل
بصم كلام لم يرد عليه انه ظرف زمان فيلزم ان يكون شئ ظرفا لفسد او ثبوت
زمان آخر من وهذا انما لم يرد على قول لوقري وقدر ذكر الفاصل
الرصي في بحث المعول به ان في بعد ٨ من الظروف الغير المتصرفه ثم انه يعود
المهروب عنه في قوله وجوده بعد ٨ هذا الزمان سواء حين يترك على الاستدلال
او على الحال ادلا وجوده بها لتوجيه الذي ذكر في فن والالكان اساس
ان يصرح بترقب وجوده ويقال لذي بعد هذا الزمان ويتبع انهم انه لو حل
يرقب على الاستدلال فلم محذور آخر لان كون ترقب في الاستدلال يقتضي عدم
حصول الزمان مستقل بعد زمان التكلم وقوله وجوده بعد هذا الزمان يقتضي
حصوله بعد فليزم اجتماع لقيضي على تقدير اتحاد الزمان وحروج الزمان
الذي يحصن عقب الحال على تقدير تعديري كما لا يخفى على المتأمل ثم ان
ما ذكرته من التقدير وهو ايراد المحذور بانظر الى قوله وجوده بعد هذا

أي لا يلزم من كون
الزمان المستقل ظرفاً
للتزقب ان يكون ظرفاً
بالتزقب فيصور ان يتزقب
في الزمان المستقل نفس
وجود الزمان لا في زمان
فلا يلزم شيء من
المحدورين فقام منه

الزمان احسن من تقدير الفصل المحشي حيث قال وكذلك يتزقب دان
على زمان مستقل فيلزم ان يتزقب وجود المستقل في المستقل فيلزم احد
المحدورين اذ يدور عليه ان يكون التزقب في المستقل لا يستلزم كون التزقب فيه
حتى يلزم احد المحدورين قال شارح في شرح افتتاح وهذا تدقيق فلسفي
لا يخطر اليه العرف واللعنة على انه يجوز ان يكون هذه الطريقة بطريق احتمال
اذ كل على اخره بمعنى ان كل زمان هو من اجزاء الزمان ابدى قبل زمان ما مضى
وقد يقال التعابير الاعرابية الصحيحة للزمنية في الجملة (قوله والحال هو اجزاء
من اجزاء ابدى وواو المنقبة) تعيين مقدار الحال مفوض الى العرف بحسب
الافعال ولا يعبى له مقدار مخصوص به بقدر ما ياكل ويشرب ويمشي ويحجو بكت
القرآن ويعد كل ذلك حالاً ولاشك في اختلاف مقادير ازمته وهذا المذكور
على مذهب المتكلمين القائلين ان الزمان هو هو محض لا وجود له واما
عند الحكماء والقائمين ان الزمان موجود متصل والحال عندهم وهو الآن
عرض حال في الزمان لا جزء منه قال بحسب ظاهر مقولاتهم عرض موجود
وحال في زمان موجود ثم ان ما ذكره الشارح من تفسير الحال لا يستقيم في اشتاء
الزمان وانتهائه ولا نسبة الى الامور الآتية الا ان يقال الوقوع في الاجزاء
المذكورة وبني واحدة معها وقوع في الحال (قوله بخلاف الاسم محو به قائم)
فيه انه مخالف ما سلفه في تعداد اتملة خلاف مقتضى الظاهر من اسم الفاعل
والفعل حقيقة في الحال وبحار في الاستقبال ولعلك اذا تأملت في ما سلفه
هناك تطمع على التوفيق (قوله مع افادة تعدد الذي هو من لوازم الزمان
الى آخره) المراد ما تعدد لخصوص بعد ان يمكن ان افادة تعدد لا رتبة لدخول
الزمان في مفهوم الفعل ان لم يقصده ذلك مجرد افتراض حدث الزمان بل حدوثه
فيه فذكر افادة التعداد تحقق تقدم لا تنبيه للاحتراز كما في شرح الفصح
للشريف (قوله يقتضي تعدد الكل وحدثه) رد عليه الفصل المحشي بان
هذا انما يدور على تعدد المجموع المركب من الحدث والزمن وانما المقى بتعدد
الحدث المتقرر للزمان واحاط به بعض الافاضل ان المدبوع عليه هو المقصود
لان الكلام في اخلاله انقصية كونه اتمم فعلاً لا حدثاً معاً فالزمان وقيد نظر
انه ان لم يرد بالسند في قوله فليقتيد السند ما هو السند حقه اعني احدث عن
ما شرابه اتمم في اليك يمكن غفاسية في بحر لا احد لا رتبة حرة فعمل
لا يقدم على ان جعل الارض اداة الصراخ للزمان على ما هو ان يعمل

٣ اي الاندراج في التقيد
عـ

٤ انما قال ظاهر الاستثناء الخ
لجوار ان يحمل الاستثناء
على عدم الدخول كافي
الاستثناء المنقطع عـ

٦ الضمير في انه مستثنى
راجع الى التقيد في باب
كان عـ

٣ وهو قوله مستثنى من
هذا الحكم عـ

٧ قال الفاضل الرضوي
تسمية مرفوع الاصل
النافذة اسمها اولى من
تسميته فاعلاها اذا الفاعل
في الحقيقة مصدر الخبر
مضافا الى الاسم ولهذا
لا تحذف اخبارها غالبا
حذف خبر المتدا لكون
الفاعل منصوبا
مضافا الى الاسم فكما
لا يسمى منصوبا المشبه
بالمفعول مفعولا بالقياس
ان لا يسمى مرفوعا
المشبه بالفاعل فاعلا
لكنهم سموه فاعلا على
القلة ولم يسموا المنصوب

عن التحقيق كيف وقول الشارح اي تفرس الوجود وثبتها يحدث منه
ذلك التوهم شيئا فشيئا ونصدر منه لحظة فليحظ يدل على ان المراد افادة
تحديد الحدث فامل (قوله) او كذا ورد عكاط (الهمزة للتقرير ان قدر اعطوف
عليه استحصروا في ولا تكثر ان قدر لم يعرفوا واعلم في كل على وجهين
يعنوا (قوله شيئا فشيئا) يشعر ان المراد بالتحديد فيسمى التقيد والحق انه
خارج عن مفهوم الفعل وصفا واي فهم من خصوصية الحدث او انهم
لم يقصد من انصرع الاستمرار المتعدى بحسب المقدم كما سيظهر عن اشبح
ويمكن ان يقال غرض الشارح بان اراد من اليك بحسب افادة التمام
والتحديد المطلق الذي هو مدلول الفعل وصفا وهو المقصود بالبين فهم
في ضمن التقصي فلا عيار (قوله) رى على كل قبلة حارة وقين انما يعنوا
اليه لانه لا يتم لهم اظهار مدحهم الا بخصرته لانه الرئيس على كل شريف
و القاضى على كل ذي مجد سبب (قوله) ولا عادة عـ (الاشهر ان يقول فلا عادة
مطلق الثبوت حتى لا يكون الكلام حاليا عن افادة المدلول الوصفي بلاسم
صريحه فان الاسم لا ينفذ عدم التقيد وعدم اعادة التحديد بل هما مضمومان يدل
عليهما فامل (قوله) لا بد من ان حرة من است الحماة فانه حرة من
نصر اوله انما اجعت يوما دراهم طفت ان طرق اخبارات تستق في قوله
لكن يجره تكميل حسن اذ قوله لا ناف الى آخره رى بوجهه لا يحصل له حسن
الدرهم فاراه (قوله) يزجيه (الترجية دفع الشيء بالرفق كاتزجى القرة
ولها) (قوله) اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم فان قلت : ط الاستثناء
يعتصى الاندراج وذلك بان يوجد التقيد انهم من اظهري والتعقيب ما ذكره
الشارح ٢ جواب تسليمي واللام كلام امس ان يصح لاسم الاندراج
والانقضاء فان اسناد من التقيد كون الفيد فصلة غير محتاج الى في تحصيل
اصل الجملة وهو مفقود في باب افعال اساقصة بالنسبة الى اخبارها قد انط
ان مراده بهذا الحكم تقيد الفعل بنحو المفعول والاستثناء عدم الدخول فاذ يمة
على هذا ظاهرة فامل (قوله) لتقرير الفاعل ٧ على صفة) اطلاق الفاعل
على اسم كان اسم على سبيل امثلية او تفسير الفاعل بما اسد اليه الفعل المعلوم
او شبهه (قوله) غير مصدر ذلك الفعل قال الفاضل الحشى راد الشارح هذا
التقيد تع لغيره ولا حاجة الى هذا الزيادة لان المسادر من قوت موضوع
لتقرير ان التقرير عـ او موضوعه فيدل على خروج الصفة عنه كقوة

مفعولا فاعلا هـ او من كل فعل لا بد له من فاعل وقد يستعني من المفعول فليهم عـ (وهذا)

٧ ويدل عليه قول البعد الله في شرح البعد عن التعريف المراد صفة غير صفة مصدره عند ٣ دلالة
على الاستمرار مذهب البعض وورد ٣٢١ ان حصل لرضي ذلك اذا قلت كان زيد صار بالم نقد

الاستمرار الا ترى انه يجوز
كان زيد يصعب ساعة
فانقضى واما الاستمرار في
قوله تعالى وكان الله سميعا
بصيرا فاما استعبد من
وحوب كون الله سميعا
بصيرا الا من لفظ كان فعلى
هذا حال كان على خلاف
حال الافعال التامة فانها اذا
استعملت في الامور المستمرة
كقوله تعالى كان الله سميعا
من هذه احجية كما صرح به
الفصل الماضي في سابق
ودل عليه قولهم بدلائلها على
التحدث والحدث وجملة
لا شك في عدم دلالة كان
على الحدث سواء قبل
بدلائلها على الاستمرار
او على ان يكون المطابق
فهو مستثنى من قولهم ان
الافعال تدل على الحدث
ولا يصير في ذلك فان
الدليل على تلك الدلالة
فهم اهل اللغة منها ذلك
وتفسيرهم ايضاه وهذا
الدليل لا يخفى في كان
وبهذا التقرير ظهر بطلان
مدكره بعض النحاة من
ان الافعال السابقة سلت
عها الدلالة على الحدث
وبداسيت ناقصو لذلك
لان الانتقال الدلالة عليه
صار حدث بلا خلاف

وهذا انه هو في الافعال السابقة لالتامة لدخول الصفة في معنوها
وفيه نظر اما ولا فلا اشرار لم يرد هذا القيد على التعريف المشهور
ان اورد في تفسير قيد في التعريف مشهور بان ما هو المراد منه في الواقع
ويمكن ان يحذف عنه بدو وجن على ذلك لزم تفسير اللفظ بدلالة عليه
ومثله غير مقبول سيما في التعريفات فلا بد ان يحذف على الرتبة يخرج
الافعال التامة واما ان لا يقال انما في قوله ليس هو انما على صفة لصفة لاصلة
لا موضوع كما ربح المحتج بدل عليه قول الشرح على انها على تلك الصفة متصفة
بغير تلك الافعال فان الصفة مشتركة اليها انما يتصرف بالكوثر وهو غير
التقرير وايضا قد اعترف المحتج صريحه ان كان دلالة ٣ على الاستمرار
ونصار على الافعال والتعريف المذكور لا يشتغل على الاشتغال ولا على الاستمرار
فكيف يكون محذوف معنى الفعل انما في كذا ولو كان كلاما على ذلك
المصدر الذي انما به يخطى الشعر على انما في كذا من وجه آخر اذ المراد
داخل في معنوها فلا يكون التقرير تمام الموضوع له هذا ثم عرّض اشرح
من ذكر ان وجهين اثبت كون كان متلافا بدفعه الى كل واحد من حرفي معناه
اعني الزمان على ما في وجه الاول ويكون المطلق على ما في الثاني فلا وجه
ووجه الحكم بالاستعفاء عن الثاني كما لا يخفى (قوله وهذا معنى قولهم انما في كذا)
انما يكون ما ذكر معنى هذا القول اذ جعلت انما في كذا الحكم على انما في كذا
واما ان المراد من ذلك كما بد عليه قوله فانما في كذا من وجه آخر فانه اعترف بما سبق
انصرف حيزها معناه لا تحكم معناه انما في كذا على حذف انما في كذا
وهو الحكم (قوله او عدم ارادة انما في كذا مع) اراد انما في كذا مع
المخاطب معناه قوله او غيره من الخصمين فتأمل (قوله اكرمك ان نكر مني
اكرمك حراء اشترط صد الكوفة والاقول انما في كذا بقوله انت طالق
ان دخلت الدار سواء احدثها ام لا ودال على الحراء عند الضرورة وليس نفسه
للسبب الآتي من ثبوت الصدارة لحروف الشرط ولا يلزم المحذور
السابق اذ لا راع في الارتباط انما في كذا من بعض النحاة شرطوا كون الشرط
ما صيا اذا تقدم عليه ما هو حراء في المعنى واحذر بعضهم عدم الاشتراط
فهذا انما في كذا معناه (قوله فاحراء ان كان حراء فاحملة حرية) من عده
ان الحراء في قولك انما في كذا مني حراء مع ان حمله انشائية وردت حرف
الاستعفاء داخل في المعنى على الحراء كما صرح به الرضي في شرح

وكذا الاستمرار الدال على عدم ابدان واحوانه ٣١ والاشارة الدال عليه ليس والكون المطلق الدال عليه كان عند
البعض والاشارة عر ٢٢٢ كذا في نسخة ٣١ والنحو المذكور ان في عبارة الشرح

و قد ظهر ان التصرف في تعبير الجملة شرطه اجراء وليس معنى من دلالات التعبير ضروري ومندرج عند استباح
 لان المقيد بقيد مخصوص وهو ان شرط نفس الجملة ٣٢٢ الخ الحاشية لا المجموع المذكور ٤٤

قال مولانا حيدر تامل
 وظهر لنا ان العذر مقبول
 لانه لو قال اصل الجرم
 بوقوع الشرط وان
 ان عدم الجرم بوقوع
 الشرط ولا وقوعه اي
 الزيد ليان وجه
 الاشتراق فان الجرم
 والتزيد متعين فلا
 معنى للاقتصار على احد
 شرطي معنى ان و انت
 خبر بان المقدم حاصل
 يكتفي فيه بما يقع وما
 ذكره الشارح يكون
 وجهه للاقتصار على
 ان فيه اجماع الى اشتراك
 عدم الجرم ولا وقوع
 ولو قال ذلك لقات هذا
 الائمة ٤٤

وقال ايضا و انت خبر
 بان ما ذكره لا يصلح عسرا
 بل كل ما ورد على النص
 فهو وارد على صاحب
 المفتاح فكان عليه ان
 تعرض بجانبه لا وقوع
 كانه عليه في المثال
 و انت خبر مدافعة على
 ما حرره في الحاشية
 السابعة ٤٤

٨ وقد يقال الاضافة

(قوله في معناه تصديق و تكذب) شارح قوله في معناه الى ان الاحتمال
 محتمل ان يطلق فيه انظر عن خصوصية التكلم و خبر اصل (قوله) على
 انه في حيث يقيد به خبري او لا يجوز ان يكون ملاحضة ان قيل على
 ان يكون معنى قولك ان خبرك قد فاكركم ان خبرك قد فاكركم
 لان ذلك التوسيع انما يصار به عند اعتبار تعلق و امتداد معناه كما هو مذهب
 الشارح كافي فلا ان لا ضرورة داعية به (قوله) ان الخرف قد اخرجته الى
 الاثبات يجوز على حذف المتصرف فيه السوق اي الى حكم الاثبات
 وهو غير كلام واحد ب معنى معناه تنسيق الى عدم احتمال التصديق
 والتكذب فلا يزال نفس شرط دخول خبره ليس كلاما فصلا عن كونه اشياء
 (قوله) وهذا لا يسد في خبره عند (انما خبر) معنى الجملة كالاستفهام
 واحد ب معنى شرط و قد تقرر ان كل ما خبر معنى الجملة وكان حرفا
 لم يرد به خبر بغيره او ان الامر ان الكلام من نوع من قواعد (قوله) معص
 (مع) خبرها كلامه اح على ما عليه اهل الميزان تخليطا للاصطلاحين فقول
 الشارح وتحدثه في وقوعه ان واحد التصرف (قوله) في انها قول جازم
 موضوعه التصديق و التكذب (قوله) ان تصديق و التكذب (قوله) ان عدم الجرم
 بوقوع الشرط او ان اولهم ان مات زيد افضل كلما مع ان الموت مجزوم الوقوع
 قد وجهه لم يجرى في وقوعه ان كان غير معلوم انفسه دخول
 ان معناه (قوله) او على خبر من ان (قوله) ان لا يكون له موضوع متعلق
 بكونه تعصفا او كون خبره خبره من ان قد سمع في سبب انما
 كما يعمل اما التفصيل الجمل او مع في معناه او غير ذلك من معنى تعصفا
 (قوله) و اصل الخبر في آخره (قبل المراد بالجرم مصداق الحقيق و اما المظنونات
 فانها تصح ان لا يكون خبر حقيقي (قوله) و ان لا يكون (قوله) ان لا يكون
 ان عدم الجرم لا وقوع شرط في وقوعه ان لا يكون خبره بوقوعه
 (قوله) في حال (حذف) امر (قوله) و ان لا يكون (قوله) ان لا يكون
 الجاهل لعدم جرمه على واحد ب معنى من مرعاب حقه (قوله) انما هو بوقوع
 شرط (انما يتبين انما يتبين على حذف المتصرف اي بوقوعه انما يتبين الشرط
 بقرينة المتص (قوله) انما يتبين انما يتبين (قوله) انما يتبين انما يتبين
 تحقيقا و توصيفا انما يتبين انما يتبين (قوله) انما يتبين انما يتبين
 انما يتبين انما يتبين (قوله) انما يتبين انما يتبين (قوله) انما يتبين انما يتبين

٨ وقد يقال الاضافة
 في وقوع الشرط لا في ملائمة هو عالم بوقوع من شرط في الجملة ويكتفي في انفس كونه معناه (عليه)
 و معناه ان الشرط و انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين

عبد الله وقرنه وادفد من عبد الله تعالى يس في قوله ووقوع
 او لا وقوع (قوله و) بعدهم حصون (ص) كرم فقص من الله (أما
 لا حصون في لا بد الزوني احصوا ورحموا) ان يقرن في اليهود حتى تشاءوا
 رسول الله عم فاصو بعد اذن الله فصحت (هو) فثبت انهم قد
 الله عنهم بكونه في كل من عبد الله (انقص في) انما في (انقص) و (انقص) على
 ذلك (هو) وقع في مقابلة قوله (ص) كرم مصيبة في من وهرية بتهمة فله
 اعني يانه الذي اموا احد واحد كرم واهروا (ت) واهروا حيفا وان مكرم
 من ليطال (لا) به واما استعمل في قوله (ص) كرم فقص (ان) شرط مع
 اللام المتوسطة بمره انصبي فقص (ان) احوب (ان) بانقسم لتقديم بدل
 على انهم قد قدموا ان لا يكون حرف شرط عاملا فيهما واحدا والله تعالى
 دو فقص المقدم (هو) انما (هو) حق اسوع (هو) يراد بكونه فقص من الله
 واما الشك في قوله او لا وقوع (ص) كرم فقص (هو) مذهبهم او لا وقوع
 اشرار (هو) يس (هو) فخر في (هو) كرم فقص (هو) فخر في قوله انهم ان حره
 (قوله) انهم قد قدموا (هو) كرم فقص (هو) فخر في قوله انهم ان حره
 وهو وانما جدها ان وقوع (هو) فخر في قوله انهم ان حره
 تقدير (هو) كرم فقص (هو) فخر في قوله انهم ان حره
 مشهورا بينهم متداول لديهم بحيث لا يفتقر (هو) فخر في قوله انهم ان حره
 السوق اذا لم يكن في البلد الاسواق واحد وهذا الاشارة في حصة
 اذا شاعرت ثمة (هو) فخر في قوله انهم ان حره
 ان قوم موسى عم (هو) فخر في قوله انهم ان حره
 كثره وقوع (هو) فخر في قوله انهم ان حره
 كثره وقوع (هو) فخر في قوله انهم ان حره
 يس كثره وقوع (هو) فخر في قوله انهم ان حره
 شاور الاستكثار فان كثره الوقوع ستلزم الاستكثار عرفا على ان الفصل
 الرضي (هو) فخر في قوله انهم ان حره
 ارادة المعهود على مذهب الجمهور ظهر فخر (هو) فخر في قوله انهم ان حره
 ان شئت فيها (هو) فخر في قوله انهم ان حره
 حصن البيعة لقليلة غير قطيعه (هو) فخر في قوله انهم ان حره
 وان القلة المستند من الشك في (هو) فخر في قوله انهم ان حره

او قد جعل منصوبا على
 اشير او على المصدر اي
 بكثر كثره وقوع
 وتسعون اسما على
 ٧ وفيه اشارة الى دفع
 ما ذكره البعض من ان قوله
 البيعة تؤكد كونها
 قطعية الحصول وتقتضي
 كونها بهذه الثابت فلا
 يظهر ح دلالة على فضل
 الله وعبدية فضلا عن
 كونه اولى الا ان يجعل
 القليلة منصوبة على انها
 مفعول الجعل المذكور
 وقوله غير قطعية
 الحصول مفعولا بعد
 مفعول لكن الطاهر انها
 محرورة لا به صفة على

قوله فلو قدمه إشارة
 الى توحيد الكلام ودفع
 لما قيل انه لو كان القصد
 الى هذا المعنى لكان
 مقتضى الترتيب تقديم
 ذلك على الشق الثاني
 من شق الترتيب **جـ**
 قوله والدليل الخ فيه
 إشارة الى رد ما قبله
 في شئ من كلامي الشارحين
 ما يقتضي اختصاص
 العهد بالعهد الجمهوري
 فليأمل **جـ**
 لان قول العلامة في
 تفسير الحسنة وهو
 الحصب والرخاء صريح
 في الجمل على العهد على
 مذهب الجمهور وقول
 الترمذي حقها ان ثبت
 فيها حار محرى الصريح
 في ذلك فقدر **جـ**
 فيه رد لما قيل مدار
 الاسوية وترك الشك
 لما كان على العهد وعلى
 اعتباره فجعل اللام للعهد
 ابتداء واعتبار الشك
 عليه بلا واسطة اقضى
 لحق البلاغة **جـ**

قال الله تعالى الاول فليس مع مع يوم ان الوقوع ثم لا يبقى ان العلة تدعى
 انه كور يؤكد الوقوع ان يد له لا يخ احد عن سنة مدعي اراد ان يادنه على
 عدم قطعية الحصول مراد منه ان قص الله على بلا شبهة (قوله وان اراد
 العهد على مذهب عبي ان احسنة يقتضيه لآخره) انظر من كلام اشباح
 اعسر اليهودية بنفسه اني قوم موسى عم يكن قد نظر لان هذا الاعسر
 عبد الكاكي بالنسبة الى الحصب والحصب هم غير قوم موسى عم واثملة
 لام العهد ان يدل على غير الحصب يعني وقوم موسى نسوا الحصب
 فلا يكتفي عنهم بالحسنة في العهد وهذا الاعتراض وان دعي العلامة انصب
 وامن (قوله وسيد اطل مدكره بتسارح اعلامه) ان يدكم من ان اشتر
 ان امراد حسنة انطقه او من بطلان ارادة العهد على مذهب الجمهور واما
 لم ينظم بطلان كلام العلامة في ذلك بطلان كلام الترمذي مع اوجه القصد فيها
 واحد لان كلام العلامة طوبى الذين فسدوا عن اشيى من ان يزيد
 له عند احد اشياء من ان آخر وفي اختيار لفظة هذا دون ذلك إشارة
 الى -وب- مشار اليه وانه انما يقتضي التوجيه اليه وحضوره لدى الناظر
 كونه محض بالانظر على توحيد هذا المصنف احصا على انك ان تعمل هذا
 اشياء ان مجموع مدعي من رر شمس لان بطلان هذا انما هو ما عسر
 الشق الاول وان يدل على ان لعلامه وكما الترمذي من العهد على
 مذهب الجمهور وتعرف احسن على حسن احسنة مطلقا وان شراح
 حسن كلامه على هذا من ان في كلامه (قوله هذه الحسنة) انظر
 من احسنة (الجمع ما عر حوت الحصب) (قوله فيكون اسوا) مدار
 الاسوية على ان في احسن على احسن بروم رر اشكر على اليهود وغيره
 لاشك انه اسوا من تركه على اليهود فقط (قوله وامر من حيث تمتع برر)
 عليه ان مراد العلامة هو ان اليهود قد عتروا كثرة اندوز فيهم وحضوره
 لديهم فيكون واقعا موجودا خلاف احسن ديس فيه ذلك الاعتراض ثم
 يش على الوقوع دلالة اليهود عليه وهو معنى قوله من حيث هو اى مع
 قطع النظر على الاعتبار المذكور لانه فهمه الشرح اعني احسن من حيث
 هو لافي حسن الانواع ولا في حسن الافراد (قوله ويمكن الخواب فان معنى
 كونها معهوده) اورد عليه العاقل محشى ان احسنة اذا اراد بها مطلق
 الحصب والرخاء لم يمكن ان يكون تعريفها بهذا المعنى تعريف حسن ضرورة

كونها من افراد جنس الحسنة وقد حورد السكاكي فلا يمكن حمل كلامه
على ذلك واحب ما به يجوز ان يراد بحسنة مجردة عن الالام الحسنة انتداء
بمحرم لقدر نظرية سمعته حورد الالام عليها فكان الالام قد حدثت على الحسنة
انتداء بمحرم ان يراد تعريف الحسنة وان يراد من حقيقة ثمرته المعهود الخ
كأهو مذهب السكاكي في العهد قاربا رتبها مطلق الحسنة يكون تعريفه
تعريف جنس وردد فورا شرح معنى كونها معهودة انها عارضة عن حقيقة
معينة صريح في جنس العهد على مذهب الجمهور فيجب ان يراد ما حسه مكررة
مطلقة حتى يتضح من المعروف على العهد الجمهوري وديكتات في احوال
عن الاراد بال اطلاق انتداء في عارضة الحسنة بعد من اطلاق الجنس
واطلاق اسوع فارجح تعريف الحسنة على الجنس تحمل الحسنة المعلقة
على اطلاق الجنس فالمراد بالحسنة حاعم وماد كره انا شرح من معنى اطلاق
على تقدير انتداء العهد نظرية سياق الكلام ولا يجوز فتأمل (قوله
وبهذا كثرت بيد كبيرها على غيرها) اراد تعدل اسئلة ما عارضا بها
بمعنى ان يكون شيء سيرا فقه انه ح فوه وبهذا كثرت في محرم
لان قدرة الوقوع لا يكون بعدد لا يعرف انتداء فصلها في حرداتها
وان اراد تفصيلها بحسنة وقوعها ففيه ان تكبير لا يدل عليه اللهم الا ان يحتمل
على اسوع المخصوص انهم كانوا يشبهوا به فمضى (قوله في قوله فانما من
اساس صردنا هكذا في اكثر النسخ ونظم اسريل واذا من الاساس
صردنا فانما من لفظ اساس وهو في بعض النسخ لاسان من الناس
فيهمع الثاني (قوله فلا من اللفظ اس) قل هذا من اللفظ اسعة في تحت
تكبير المسند اليه لانه لا يلائم اللفظ ليس على العقل بدليل قوله لمحكم فمما حدثت
فيه عذاب عصموا وحيث ان يكون ههنا قول عن لا يصح وسكت عن اعادة
الجمع اكتفاء بمسعى ومن معنى فمضى دلالة لفظ اس على ترجيح ارادة شيء
من اعداد في قوله فعلى ان احادى عانت عذاب من الرحمن لا من الاساء
عن القلة الاظهر هو احوال الاول رالا عن اعادة اذ كان مستند دلالة نفس
هذا اللفظ على اس حجة فليتأمل (قوله فلان عصموا في مسه لاس من مرض المنكر)
اي لاس من عقيد من حيث هو عقيد كما صرح به في شرحه فاصح والاس على
ان عصموا اجمع اليه لا اى المطلق دعت ان من من مسه مقطوع به لان مسهم
الخاص الى الله تعالى كما قيل عذر د لاس من دماء اخير وان مسه

١ يؤيده ما سبذكره في
جواب السؤال الذي
ذكره بقوله والى تكبير
ضر القيد للتقليل
٢ واما التقليل في قوله
والى تكبير ضر القيد
للتقليل فالمراد منه التقليل
بحسب الذات لا بحسب
الوقوع

اشترى فيؤس قنوط قدر اور رنق ان مع اصغير هسانك راجع ان يخلق
 الانسان فلو كان اصغير في الآلة انى كلام فيهما راجعا الى مصدق الانسان
 انصاف ظهر في مدونه كنه ان اذا كان الانسان ان يوحظ لانسانية
 لم يكن من اشرايه معصوماته وان ذلك فصيح ملاحظة امر حر كالاخفى
 (قوله ودين محله) به لى محله انى لنفسه كالخاطب معهم وانهم بعد
 معه وذهب بها عن محله مقدمه بكر او تعفى (قوله كقولك لمن يدينك)
 ذكر ان الحسنى كيب في نصريه ان تعوى صفت فلا ارادته له صدقت
 وكنته ادانف له كدت ولاحق انه لا يستره حرم القائل يكون فلان
 كانه حتى رد على انصاف ان الكذب نصريح من ان المحاطب حارم الاوقوع
 اشترط فلا يكون من موافق ان على انه قديم من جور ان يكون الكذب
 كسايه عن عدم تصديق له لانه مكذب وهو لى ان كان مكلم حارما
 ماوقوع وانصاف باللاقوع ترضى الزهاتان قناط فبقى التساوى
 ولاحق انه واحد حر من عدم اخر من انطط وامن (قوله كقولك
 من يدينك) ان ان تعفى في هذه الصورة من ان مكلم من ان يدينك ان
 من ايداه ايد كانه اوصه في الشا وفي هذا ملاحظة حال التكلم
 كما هو الاصل في ان (قوله ان يدينك) مضرب عنكم القرآن واعلم ان هذه
 لاسمها ان كانت في حلة معطوفة او او والى او ثم تدوا او لى و مضرب
 عنكم الذكر انما ادا موقع و نظيرها في يديه والجمهور على ان الهمة من الحلة
 معطوفة قدمت على انطط تنبها على انصاف في انصاف واحوانه ان اخر
 عن انطط كما هو القس من نحو من يدينك فان يدينك ان يدينك ال
 انقوم القسور وسعهم في ذلك جده او بهم الزمشرى فرموا ان الهمة
 في الصورة ان كورة في موضعها لاصلى و حلة معطوفة على حلة مقدرة
 بها و من العطف بقول ان شرح ان الهمة مضرب عنكم القرآن ان
 الى هذا المذهب ونريد قول الجمهور ان الامر لو كان كما قال الزمشرى
 ومنعوه لحر وقوعها في اوب الكلام من ان هذه تكون معطوفة عليه
 ومنه نرى ذلك في الاستعمال من لا بد وان يكون متبعا على كلام مقدم ثم ان
 الزمشرى حرم بمشوقه الجماعة في مواضع فقال في قوله تعالى انما من اجل
 انما نرى انه عطف على فاحدهم بقية وفي قوله تعالى انما معوثون او او
 الايون فيمن قرأ انصاف ان او ان ٣ عطف على اصغير في معوثون اكنى

١ اعترض عليه بوجاه
 ونعمه استغنى بال
 الهمة ان تدخل على الحلة
 لا على الفرد ولو دخلت
 على الفرد المعطوف لكان
 العامل في المعطوف
 عليه مائلا فيما بعدها
 بواسطة همزة الاستفهام
 لا يعمل ما قبلها فيما بعدها
 فعين ان يكون او ما
 مستأجرة محذوف اى
 معوثون لدلالة ما قبله
 عليه ويمكن ان يدفع بانه
 يقتصر في التابع ما لا يقتصر
 في المسوق كما تقرر عندهم
 فليأمل
 ٣ به انه اذا اعتبر الهمة
 في الحلة المعطوفة لزم
 عطف الانشاء على
 الاخبار (مده)

عمر بن الخطاب وعمر بن
عبد العزيز رضي الله
تعالى عنهما
٤ وما ذكره الشيخ في
شرح المعنى من ان المعنى
المذكور جعل وجهها
قرا ادليس ذلك الا
لاضائه واشراقه و
الاجرام المضيئة المشرقة
لا تنطع فيها الصور وهو
مردود من ماد كره
ادعائى ومبالغة فلا
يقدر فيه ماد كره
وهذا ظاهر
مجتبى عموم البحار

وحد آخر غير التعليل وهو ان مصدر موصوف عام له كوز واليات مذكر
اللفظ كاجمع والقوح (قوله بل اشداء المعية) فلابس ان يعبر ح ادلاديس
على ارادة امهات (قوله لا اعرض مدحها بها صدف) يعنى ان اعرض
مدحها بحسب ذلها (قوله كاهمير) قبل ان اراد عمر بن الخطاب وعمر بن
عبد العزيز فلا تعليل يرد به على عثمان عند الرصاص لان سيره بهميرى به
قال قد رده اعني انهم ان في البحر من اخفاء امهات الاوادم وهذا اراد
به عمر وعمر (قوله والقمرى للشمس والقمر) وعلى قول الذى واستقبلت
قر السماء بوجهها فارى القمرى في وقت معا اراد الشمس ٤ وهو وجهها
وفر السماء يعنى ابو وجهها لصفته ونسبته صفاته انصبت صورة القمر فيه
لما تنقلته كما طلع الصورة في اراءة فرأى العشق رؤية وجهها الشمس
والقمر في واحد وقال النيرى يحور به اراد فرأى الا انه لا يجمع فرائ
في ليلة كما لا يجمع الشمس والقمر تنهى ومدرك ما امدح واصلا القمران
في الفرق للشمس والقمر (وقوله فانه تعليل على مؤنث) اى و كان ان
ووجه كون قمر اقل من شمس تحرك وسطه (قوله ولا يخفى عليك ان ابوين
وقرب من قوله ومنه ابوان) وفي بعض نسخ ابوان وقرا فالاول يتحول
على الحكاية من قوله ومنه ابوان والثانى على الاراد واح (قوله وتوسد فليكن
بحارا واحدا بحار ان يجعل احدهم سمي باسم الآخر اما ان يؤول الاسم على
السمى به يحصل مفهوم من وتوسد فليكن باعتباره فيكون معنى الابوين
الشمس والاب كافي بالمعنى وفرد بعضهم هذا القول في اعبر انه قبل بخلاف
تبيينه وجمعه فالاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعماله وكونه حقيقة مطلوبة
فيها كفى في تبيينه وجمعه مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف أسماء الاحساس
(قوله وجميع باب التعليل من باب المحر) قال في شرح المفاتيح واما بيان
بحارية التعليل والعلاقة فيه وانه من اى انواعه فمما لا راد حوله وهما
اشكال وهو ان التعليل مطلقا من باب المحر كما صرح به ولا يخفى ان فيه جمعا
من الحقيقة والمحر لا يفتن الكل معنى بحرى اذ لفظه يوضع له لا يسهول
فلزم ان لا يوحدا لجمع اصلا لخرين هذه اللغة في كل جمع والحوار ما اشار
اليه الفاسل الخفى في حاشية الكشف وهو ان الجمع انما يبرم اذا كان
كل واحد منهما مراد باللفظ وهما اراد معنى واحد تركب من المعنى الحقيقي
والمحارى ولم يستعمل اللفظ في واحد منهما من في المجموع بحارا ولا يبرم حريان

ذلك في جميع المعاني حقيقه و محرمه حور لا اوله - - -
 يجعلهم معنى ه حذرا فاعصوا الله و اطيعوا الله و حذروا في سبيل الله
 (قوله او تعوبون في سبيل الله) يمكن ان يقرب اليه معنى سبيل فلا يكون
 في الآية تعصب و لا ابناءه قوله تعبدوا الله و اطيعوا الله و اطيعوا
 سبيل الله في كماله الى الشرح في شرح الحديث ج ٧ و قد بينا حور
 ان يكون معتقدا الكفار ان شيئا علمه اسلام كان به سكونه به عن الظاهر
 قبل البينة فلا تعيب في تعيوب من عدا و حذروا المعنى عن ان يعيب
 الخواص و ابراء في مثله في المعنى و الداعية في حكاية فمن (قوله
 ان و انت فعلنا و ان وريد صرنا) اعني من عدا - - - جميع من التعبد بحور
 كاستحق و كون عدا و صرنا - - - بحور في عدا المعنى به ذلك منكم مع اعير
 كما هو و صعد و خواب انه عدا اوله عن رد في قولك ان وريد صرنا فقط
 انما يصح صرنا معير عن سبيلكم و عدا بطريق الحكم في قولك صرنا بطريق
 الصرنا ثم يوم بعد عدا و لا بطريق اعداء من قبل اعداء صرنا مراد به
 النكاح مع غيره لا كمن يحرم و يحرق و كذا القياس في ان و انت فعلنا
 (قوله من قرأ كتابا خطبا) و ما قرأنا منه فلا يحمل على تعيب غير اعداء بعد
 في كلام الله تعيب ما سوا ان كان اكثر على الله تعيب ولا يفسد احد من على
 انتمكم (قوله من يكافرون غيرهم) الله و قدر ان الله حث سبيل الا تعيب
 احاطة على معنى كل شيء ثم لم يفسد غيرهم اعير المهر من اعداء ما تعيب من قوله
 من سوا على الاستعمال في كافي قوله تعام و منهم من ينشئ على اربع و اذ حمله
 على التعيب (قوله اذ لا معنى بقوله اعدوا و انكم تعوبون) اي لا وجه لتعيب
 قوله تعالى لعلكم تفنون بقوله اعدوا اما لعلكم عدا ذكره اشارح في شرح
 الكشف ردا على تعوير العاصي كونه حلالا من صير اعدوا على معنى اعدوا
 ربكم راجح ان ينضم طوا في سبيل التقين القانين بالهدى من ان قوله الذي
 جعل لكم الارض فرثا موصول بربكم صفة له او مضافا بمصوب او مرفوعا
 فيكون عبره اعدوا ربكم اخلق راجح منه التقوى الرارق فهو بسيط
 الحال من فاعل اعدوا بن وصى بفعول كالتوسط بين انصفي و حانها
 مع ان قد تعليقا عن الاقرب بالاعد و اما معنى فلا البلاغة العربية بضمي
 و الله اعدا من سبيل الاول عليه عدا ربهم ما هو سبيلهم اعني اثواب لا شئ عليهم
 و هو التقوى و ان كان مقصدا ان الثواب على ان التقوى عدا ربهم عن الاثواب فجميع

٧ و اما عدا كره صاحب
 المرائة من ان عدا لو كان
 بمعنى صرنا بقرين فهو من
 ان ذلك لان عدا يعدي
 من لاقى لخواصه ان عدا
 ان كان بمعنى صرنا لم يكن
 من صرنا فهو من يكون
 غير العاد لصدقه

الأمور سواء أكانت من جنس إلهي أو من جنس إنساني فمقتضى إلهيكم يقول
 «عدو صار يعني أعدوا أنفسكم أعداء» وهو غير صحيح كما ذكره
 لأقربائي ولوجه أن معنى تحذركم ويكون عمل من جهة لا ردة يعني
 مجرد طلب فلا يراد أن سألهم ففهم بالقوى أنه لا تمتنع بخلاف
 مرا عن لارادة (قوله في خطبة بعد) قبل عدله بغير اجتماع بحرين
 في كلمة واحدة وهو ممتنع أنه قاء واحوا ان الانام اجتماع حتى يح
 في انطا واحدا له معين مح بين منه والمحدودة هو الذي دون الأول (قوله
 فخطاب مختص بهم) استدل عليه أنه لو كان الخطاب ثلاث والتكثير عام
 للانعام انما لزم من ركاه الاناس في جهة الله والتكثير فلا سبب
 الامتناع على الانسان كما لا يخفى فيه نظر لان ما كان الانعام بالانسان
 في جهة الله والتكثير ثالث في نفس الامر موضوع منه كره سبب اصل
 الامت ن سواء جعل الخطاب عاما او خاصا فكل امت لا تهم له لسان
 كما يدل عليه سوق الآية حيث عطف قوله ومن لانعم عن قومه من انفسكم
 المقيد بعد مقدم عليه اعني لكم وقد قرر ان الله لا يتقدم على المخلوق
 عليه معتر في المخلوق كالامت ن في وقعه ولا يعزب ذهاب عموم الخطاب
 وخصوصه ادليس سوق الآية لانسان على الانسان يعمله محلا للخطاب
 حتى يعوت مثب كذا لانعم به في محبة حسن تلك الامتنان كما لا يخفى فأم
 (قوله لكم مهدى) في الصحيح انما هو في قوله وسواء هو ما يقع به و امراد
 هما مطابق اسما وما يقع به اراد كور هو الانعام بوجه انما هو
 السبب مظم الكلام محذور (لا يخفى بعد هذه الآيات والامام حلقه لكم
 فالسبب لهذه الآية ان يكون قوله تعالى ومن الانعام مخلوقا على من انفسكم
 ويكون الخطاب في قدرة كذا اناس فقط ويكون من وجهين لكم
 من الانعام ارواها فلا يكون الآية ح من قيل سلب (قوله مهدى برة)
 على ان يكون طرفا لعوايه لكونه عمارة عن حصول اشراط كائنات بصير
 الراجع انما صحيح للعمل عاملا في مدبره ويحتمل ان يكون له وصفة له
 لتقدير المثلث بكرة او معرفة من وكا أنه مدبر كرمقه الامر للروم انفسه
 بين الموصوف وصفته لا ضرورة واجبا الاخترا حصول الاستقبال في المعنى
 دون المعلق عنه بل مقتضى ادنى داخل وهو مح عقلا (قوله ولا تخور ان تعلق اه)
 قيل التعبد المحيى من مدبره مقتضى لان مدبره حمل النبي متعلق بغيره

قوله ثم لما كان الخ
 شروع في الكل بعد
 البعض

ف قوله في الاصل لا يجوز ان يعق بحرقه الاول على خص له في الحال
 لكن لا يمنع لعدله بحرقه الثاني على السبق (قوله انه مقروص من الحصول
 في الاستئذان من حره) وقد يحصل من بعض الامثلة ان على الحره لا على سبوت
 وهي ان حرها فله بحرقه مقروص كحرقه في الحره من حره
 فاسبق فاصغر عن امره (قوله انه مقروص من حصول ان حره من حره من الصديق
 اي الحق في الاستئذان لا يجوز في الاصل) ولقد انصوب في قوله مقروص
 الصديق في مركب ، يراد لانه شرط اخر حقه عن كونه كلاما
 وهو خلاف المذهب اللهم الا ان يقال المراد كونه كذا في غير الاصل
 وما كان عليه كذا قال الحصادي (قوله ان جعلت كذا في حره) ظهره
 بمعنى حوار كونه شرط جعله اعمه وعدمه في احواله من حره وصرح به
 في شرحه لمصاح فممكن ان يكون ميب على ما ذكره الاحسن ووافقه اني ما كنت
 في شرح التمهيد من حوار ووقع في حرقه لاسا وان لم يجر لان ويمكن
 ان يكون المراد من حره اعم من حره هو الحزاء بخصوصه (قوله فافند باكرام
 اياه) هو نصحه الامر على حره اشرار في حوار كونه الحزاء
 صفا لان و من و اما على ما ذكره انه من الحشى فهو نصيحة الصديق المشكك
 واما ما ذكره في شرحه انه من حره على صفة الامر فيكون طلب الاعداد
 باكرام الله كالم متعلق بمحصول عدله انحرافه لرامه فلا حاجة في الانشائية
 الواقعة حره الى ان يؤول بالحرقه منى على ما ذهب اليه السكاكي من كون
 الحره كلاما مستقلا وكونه شرطه له او قوله يكون حسا الى آخره) من
 ماهو المفهوم من الجملة اشرطه نظر الى الله والاولا يعق حقة على اصل
 السكاكي فلا يخالف بين كلامي الشريف كما ظن (قوله و من حره او آخره)
 و قد ذكر هذا الكلام في هذا الموضع مع ان السبوت ذكره بعد قوله
 ويحب ان ينسب الى آخره انما ذكره في حوار محققا على كذا في رد من حص
 وقوع الطلبي جزاء من هذا القيل وفيه تحت لان ما ذكره هما محبات
 لما ذكره في شرح الكشف في سياق تفسير قوله من فسيق آدم من ربه فكان
 من ان وقوع الجملة الاستفهامية حره شرط مح محبت اللهم الا ان يعرق بين
 الامر والاستفهام (قوله كما في قول ابن العلاء هو طي الى حره) من قسيمة
 لا مطلقا معاني القوى في شخصك اليوم اطلاق في و معنى من حجاب محلات
 وبعد البيت المذكور في الشرح فان استطع في الحشر من ربه و هو -

لا و تمام القلم في الدور
 معنى من خبات محلات
 و تمام البيت المذكور
 في اشرح ان فاني مك
 سابق من الدهر فليتهم
 لسانك البال وبعد هذا
 فان استطع في احشر آتيك
 راما و هيبت اي يوم
 القامة اشعل عله
 معاني جمع معنى وهو
 المنزل و القوى منقطع
 الرمل و اطلاق جمع طلل
 وهو ما شفع من آثار
 الدار و محلات صيغة
 منة من الحول يقل
 مكان محلات اي يحل به
 الناس كثيرا عله

في يوم القيامة اشعاع قوله فليس يدان على الجراء وهو محذوف اي لم يبق حيا
 واشتدقه من يوم اشعاعهم او يوم كمل اي صدر سدا والاس القرب (قوله
 اي على اظهار الرعدة) ورد قوله تعريظا لظهور الرعدة في حق تعريظ محرم
 لارمه اعني اظهار الرعدة وقد مراد اظهر كقول اشعاع مرعوب فيه في نفس
 الامر لاظهار الرغبة القوية بسكلم (قوله الاول لاعم) عدم الانقضاء
 بطريق انقطع مسير لكن لا شئ ان اشهد في اللغة من قولك ان صيرت
 صيرت هو الرابط في جاني الوجود وعدم (قوله لا لانه) وحاصله
 ان في التعبد تسهلا على تحقق الارادة في هذه الحالة فعلى هذا التوجيه لا يكون
 الآية من ايراد غير اختصاص في معرض اختصاص بكر المظهور به دفع
 الاشكال من الآية اكرهه فان قيل قد يقرر في الاصول ان اربعة مسموم
 اللفظ لا خصوص السب ومما عثر في هذه الجواب خصوصه قلت المسموم
 بالنظر الى ما استفيد من اللفظ صريحاً فاق على حاله ولم يخص بعض مخصوص
 السب وهو المراد في يقرر في الاصول نعم سب مفهوم بصفة ظهور فائدة
 اخرى للشرط على ان اشرح شافعي بغير خصوص اسب فلا يرد عليه
 السؤال وامل (قوله او التعريض) في ٦ في ملو طريقة تعريض فائدتان
 الاولى ان من هو اعني مرتبة عبدالله اعني نبي عدم ادراكه بالاشراك بحيث
 عمله في حال غيره والثانية اذلال المشركين حيث لا ينعفون في مرتبة الخطأ
 ٣ واعترض على انه ثمة الاولى بان اشركين لا يعتقدون سوء محمد عدم ولا تصحيح
 تلك الصفة وخطاب ان ان ثمة لا للظهور على ان المشركين في قول سورة غير
 محمد عدم من الدين من قوله (قوله بان سب النفس اي احدا) لانه وان يكون
 تلك السب عني وجه يفهم منه ما قصد ولا نقولت حادي ريد مراد انه ليس
 من التعريض في شئ (قوله فان خطاب لمحمد عدم) قيل عليه سوق الآية
 يدل على عموم الخطاب لان الوحي اليه عدم وان الدين من قوله هو هداية به
 اعني ان اشرك فاطا ان يكون الخطاب له والدين من قوله وخطوب ان افراد
 الخطاب باعتبار كل واحد فصيح ان الخطاب له عدم وان يقول ان
 الوحي الي الذين من قوله هذا الكلام لكن بعبارة يليق بهم فكان استقدر
 ان اشرك لم يعط عملك وان اشركتم يعطى عملكم والله اعلم (قوله
 ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض لمن صدر عنهم الى حرة) راد لادعاء الجاهل
 من ان ان رخص تمام لمن صدر عنهم الانشراك في الماضي وعنه وما حصل له صفة

٦ فائت هذا ان قبل حال
 الدين الاقصر اى عدم

٥ اعترض من حصة شاة

امصارع اعني للشرط ووجه الرد ان من شرطه ان يشرط في صورة ادعى سبب
 التعريض بالوجه المذكور فلا وجه للتعميم والخاصية تحته (قوله ولو ذكر
 امصارع في التعريض) لان استعده التعريض في صورة ادعى سبب
 ان الفعل الواقع في الشرط يمدد كمنه ادعى الدال على وقوع مدلوله
 بحسب الوضوح مع القطع به لا يعم عن استداليه طلب له وجه وبسبب
 ان يكون هو التعريض خلاف ما اذا ذكر بلفظ امصارع على ما هو الاصل
 في الشرط كذا في شرحه بفتح الحاء في ان المدخل على اشكوك كما سبق
 واثبات الالفاظ مجردة عن الوقوع فيها صحيح لا على لفظ اشكوك في الشرط
 بوقوع بعض الشرط هو وان كان معنا طلب اشكوك في استعمال ان يكون
 التعريض لا صحيح بكتبه وانما يصح لو كان الاشارة نسبة الى التعريض له
 مشكوك الوقوع ومن كنهه مدخلة من ان التعريض من صفة منهم الاشارة
 فاعل (قوله من كنهه وانما يصح) اي عند ادعى المدخل هو وانما انصاف
 ما يدعيهم من ان ذلك التعريض يخص من صفة المصارع وقد عرفت المدعاة
 عند الشرح وانما ذكره المؤيد من ان كلام المؤيد هو ان كون الشرط ماصيا
 للمقرر في ان يكون من الخواتم لكان القسم لعمدة ادان على الاعتماد به قصد
 ان لا يكون حرف الشرط دالا بلفظ فلا مدخل في التعريض يكون الشرط
 ماصيا وهذا انما هو موعود كذا كررنا مرارا من انه لا ينافي من مقتضات محذور
 تعدده على به فبقيدل المقصود من الاشارة كلام وانما المصفي في الشرط
 هو التعريض (قوله على وجهين) قبل هذا اشارة الى به مدعى تعيين على
 وجه لان الوجه الاول بين يترك التصريح والوجه الثاني هو نسبة الحكم
 الى نفسه لترك التصريح بنسبة اليهم فقط فاعل (قوله ويسمى ايضا
 الاستدراج) يقال استدراجا كذا اي فرقه به على تدرج (قوله اي تمسوا
 ان ترموا واعرديكم) اشارة الى ان لو هاهنا مصدرية اي يجعل ما بعده في تأويل
 المصدر منزلة ان الالفاظ لا يصب واكثر وقوعها بعدد و يوجد واكثر اربعة
 لا يتوهمها على قلت كيف يصح القول بمصدريتها وقد دخلت على ان في قوله
 تعالى يود لو ان يديها وبه امداد بعيدا قلت العمل بعده مصدر تقديره
 يود لو ان يديها وبه (قوله وتبينها وهو المذكور في افتتاح) يرد عليه
 انه يخالف بذهب اليه في شره افتتاح من اتحاد كلام استيجين حيث قال هالك
 بعد تقرير كلامه افتتاح وهذا حصل ما في انكشاف ويمكن ان يقال الحكم

بالتحدوا الاحلاف في الكلام . نظر الى الله تعالى فيه بوقيل مؤدى
 منى اكتفى الى الحكمة هي ابدته على ان يوردهم كقرائن من سبق على
 . سواء من اظهر العداوة وسعد الابدى وغيره من سائر ما ومؤدى
 منى انفسه . اح ان لزوم واداء كقرهم بان شرط المذكور او صحيح واهوى
 فعبر عنه بخاصة الدال على التحقيق واشوب كان انفسه من غير
 وبوقيل انما انفسية في تقرير اكتفى الفدية ارتقت على ان لزوم او ادائه
 المذكورة بحيث لا يسلح لزوم الاول مرتبة ويكون فيها كالمقدمات
 هذا انك الاظهر هو العبر (قوله انه) واصحح الاروم بالمدى بها
 فان قيل المدعى يدل على تحقق مدلوله لا على تحقق لزومه بهر فكيف يدل
 اختيار الماضي على تحقق اللزوم ووصوحه قلنا الماضي اذ وقع حرا . دل
 على تحقق مدلوله على تقدير وقوع شرط وهو معنى حق لزومه له
 (قوله انه يجوز انشاءهما مع) صدق في آخره) اعترض عليه لا يجوز
 ان يشرى . ثم قلنا . لا لم الكذب في حذر الله تعالى ان يشرى الكلام في اخر
 . معناه ان في حذر الله تعالى ما لا ريب . واصحح الاروم وحراب ان الكلام
 في ترجيح احد الاحتمالين على الآخر . نظر في معنى العبد فلا يتصور (قوله
 اذا ملك ما صحيح) الاستصحاب . الحزم وحق . المهمة حسن المعنى . واما انفسه
 واداء كقرهم جواب عما قال ان في هذا لزوم شبهة اجاب بخوار . مع
 الرداءة المذكورة بالسلام . المشركين فلا وجه للعدول الى الماضي
 (قوله يكون مجموع الخ من ذلك لزم) واحد . ثم صحيح . منى انفسه
 لاسية على كون اخر . حيث لا يمتنع ان يكون بلا واسطة . لو كان لزومه له
 بواسطة الاول . لو كان في لزومه . شبهة . لكن الدال واصحح الاروم . بالمدى
 ايها واما قوله يكون مجموع الخ . است . فاستطاع ان اجرائين
 الاخيرين اذا كان لزمين بلا . كما . تبينه له فيرجع حاصل مجموع تلك الخ
 الى لزم واحد ولا يكون واحد . مستقلا . وخص . ان صحة كلام
 انفسه . منى على است الترومات المتعددة . بالمدى ان المزمع الاول اعني
 الشرط حتى يتصور كون نفسه . او صحيح . بالمدى ان بعض وعاية ما يوجد به
 كلام انفسه . ان بعض مراده ان انفسه يلزمه العادة بلا واسطة . لزمه لزمه
 ويلزمه البسط بواسطة العداوة لزمه لزمه ضعيفا ايضا . بمعنى انه غير قسري
 عند تحقق الظاهر والعداوة ويلزمه بزيادة بواسطة البسط . لكن فيه لزوما

وهذا يندفع كلام
 القاضل الهنشي

و منهم اسكاكى و لا يوجد في كلام العرب ارجاع اصغير الى احراف و ليسها
 و لا يسم و قد ارجع لها فمحتس فيه و يدور هو ان من محس محطت (قوله
 لا يتعلق احكامه) المراد حكم ما يربط على سببه و هو هو يتعلق المذكور
 في عبارة المتبحر و الوصف هو الجمع ايسر عليه امتنع (قوله وهذا
 معنى يعنى متعنه) لا انا اريد كرم اعملا حقيقة رجوعه الى كرام الى غير
 العام و ان جعل المكرم محسب القدراته ليس بمحسب فكذلك المعنى ما حقيقة
 فمحتس فيه نفس الامتناع و ان كان بحسب الظافات المتعنه بسبب امتناعه
 (قوله و قد يمدى نعتي الامتناع عن الامتناع اعطى) قد يمدى كونه الامتناع
 ماري سرطه و لا ان العرفي طرفه الامتناع من اراد ان لو لا اعادة لتعلق
 اى للربط حرمان الامتاعين وهذا صادق على تقدير لزوم القطع بالامتناع
 اخر الامتناع عاشر متعلق الشرط اى هو مفهوم بوضوح فاعتراض
 الفاصل المتشبه وهذا وان كان قد اورد من مفهوم بوضوح اى
 ان بعض الثمرات من بعض و استخير من قول المتشبه رجحان الاشارة
 الى احتمال احد (قوله و اما لو اريد) فان قلت كلام السكاكى على توجيه
 اشرح بمعنى صحه فورد ان و قد اورد و قد اورد و قد اورد و قد اورد
 الية مرتبطا بالوجوه الخدرو لا صح على تقدير تعدي اشو و اشو و
 مع انقطع بالانفاد فكيف صح و قد اورد و قد اورد و قد اورد
 معنى المرتط و جودا و عدمه على ما حققه فلا صحة عندئذ المذكور قطعاً بل
 (قوله و استند بكونه اعم من اعم) هكذا وقع العبارة في اكثر نسخ هذا
 ان امكن ان صحح بان يكون المراد بالمفهوم كثرة الامراء لكن المذكور في نسخ
 الرضى يلائم ان ارجح و استند بكونه اعم من اعم و هو الصواب
 فامل (قوله و اما الاول فلا) بشرط عدمهم اعم من ان يكون سبب و الحواش
 ان لا يلاحظه تشبه ان احد حب في اتقاء اعتراضه على الجمهور دعوى انحصار الشرط
 في سبب ان يكسبه ان الشرط و يكون سبب للمراء و اعم و السبب الاعم
 لا يرتب على اعمه انما استند فلا يكون دعوى اسكاكية على ما هو المشهور
 بين الجمهور صادقة فماده ان الاول سبب في بعض الصور و المناقشة في ط
 انصارة ليس من ادب المحققين (قوله و اما الارام يوجب انفس المروم
 من غير عكس الى آخر) طاب الله اسد الله من ما قاله استعاضة في الشرط اعماهو
 بحسب الله لا يحسب حكم العقل قد حتى يلزم عليهم الاعتراض ان الله

٣ و يؤيد حكمه فيما بعد
 بوحدة الدال

المبروم لاستلزام انتفاء الارام بخوار عمومه فانك اذا قلت ان قام زيد قام عمرو
فهو دال بحسب عرف اللغة على انه ان يقيم زيد يقيم عمرو لان الاصل في
عنى على شئ ان لا يكون مطلقا على غيره ولهذا فهم عدم خوار القصر
في السفر عدمه اذ هو من قوله تعالى ليس عليكم حرج ان تنقصروا من
الصلاة ان حقت معي هذا اذا قلت لو حثني اكرمك فقد دلت على ان المعنى
مستلزم للاكرام وعلى انه يمنع ففهم منه ان الاكرام انما يمنع ونقص
اخبار بقولك مثلا ان كل هذا انسان كان حيوانا فانه لا يصح ان يحمل
هذا على انه اذا لم يكن انسانا لم يكن حيوانا انهم الا ان يكون المثال المذكور
ونظيره واردة على قاعدة المقول غير صحيحة بحسب اللغة (قوله هي انتفاء
مصنوع الشرط) الفيض بقولك لو كان هذا انسانا كان حيوانا محاله اذ ليس
فيه انتفاء الحيوانية في الواقع لان انتفاء الاسباب لا يخصوصها وبالجملة هذا لا يتم
في صورة كون الشرط معنويا والخرافعة تعلق لواصف العالم بطلعت الشمس
وكذا في صورة كونه علة خاصة يمكن ان يوجد المعلول بحري نحو لواصف
النداء بطلعت الشمس فان عدم العلة المعينة ليست علة لعدم المعلول اللهم
الا ان يصار الى ما اثره ما اليد من ان مثل هذا الامثلة واردة على قاعدة ارباب
المقول (قوله وودامت كانت الدولات كانوا كبيرهم) من قصيدة
مطلعها ولقد كان ان يشي الجروح خدما وان يملك الضعف الا في رماهم وبعده
اوعدنا بالروم ناس وانما هم اشدت والبص الرقاق سواء قوله كبيرهم
خير كان وقوله رماهم اعطف باللكاف كذا ذكر صدر الاقاصل ومعنى البيت
يختم ان يكون لودامت الدولات كان جميع السلاطين رعايا للاول
والاقراب ان معناه لودامت دولات الدين يرغبون من طاعة الممدوح
لكانوا محروطين في سلك رعيته لكن لما بقدر دواهم عصوه فاستأصلهم
(قوله لا يتبع شيئا على ما تعذر في المطلق) وهما قد اتبع حيث حمل انتفاء
سواء الدولات علة لانتفاء كونهم رعية فهم ان ليس المراد بها الاستدلال بانتفاء
الاول على انتفاء الثاني (قوله للمدانة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم
بانتفاء الاول) سوى الكلام بعصبي اقول او على ان العلم بوجود الاول
علة العلم بوجود الثاني لان استثناء قبض الدال كما يتبع قبض المقدم كذلك
استثناء عين المقدم يتبع عين الدال وانما لم يترضى لهذا لان اعرص تميز العلة
والمعلول في صورة الانتفاء فانه السارع فيه على ما سبق (قوله لكن قد يستعمل

وكذا الكلام في كل
موضع يكون الجزاء
فيه عاما عند

تمامه رعايا ولكن ليس
لها دوا

على فاعلتهم (لا وجه لعل الآية على مقتضى اوصافهم من حيث هي كذلك
 بل من حيث انه استعمال محاري بسبب ان اهل اللغة لم يجدوا في قول
 الآية على هذا الالتماد في وقوع الاسماء المجازية بالنسبة الى اهل اللغة
 في القرآن و قد يقال تخصيص الثاني بربب انعتوب يكون استعلاهم
 مقصورا عليه لا لبي كونه معنى بوعدهم من عداهم وح لا ينافي ورود الآية
 على وضع اهل اللغة حقيقة نصا (قوله وكم من نبي قال لا تصعب) صدرت
 عنه وافته من الفهم اسبقه ان كان كحكمة ويحتمل الاستهانة وقوله لا يفعل
 عايب لا يعتمد على حرف آخر عند الامم المزبور في معنى الموصوف انقدر
 عند جمهور النحاة وقد سبق تفصيل متعلق بهذا المقام في اوائل احوال المسند
 فلتذكر (قوله في نحو قوله عم) وقع في عدة من صاحب في شرح انقص
 ان ذلك في الحديث وطهره عن ابي عم فان الناصبي قد سلك في
 في شرح الشخص دار هذا الكلام في شيء من كتب الحديث لا مرفوعا ولا
 موقوفه ولا عن ابي عم و عن عمر بن عبد الله بن ماجة عن رجل قال لما بيني
 سألت عن رجل من بني النضر فاجاب في رواية عن رجل قال نعم فاجاب
 بعد ذكر في الحديث لا في نعم خذ مرفوعا من طريق من احطاب رص
 قال سمعت رسول الله عم يقول انما شديدا لطلب الله ورحل لو كان
 لا يخاف الله ما عصاه (قوله لان الفرض مدح صاحب رص) ان رصا اعتصان
 على الخوف غير معقول انما المقول ترتب عدم العصيان عليه (قوله من مدح
 تكلم الله تعالى) اي تكلم الله والخكمه والامر معلوم الله وهي غير مسعدة
 بالاتفاق كذا ذكره الرضا عن (قوله فوجوده عدمه هـ) ان شرط
 بصرى الاولى (وقد ستمن لولفرب احوال على كل حال من غير تعرض
 للاو بوبه وولور ذو العاد والمناهضه هـ) امثاله يعرف ثبوته بامثلة اخرى
 مستمرة على التقديرين والمنصود في هذا تحقيق جواب الثاني وان الامتناع
 في الاول هـ وان كان حاصله انك بسبب انقصود (قوله وقد ستمن بهذا
 المعنى لولا ان يصح لولا ذكره الى اخره) فان قلت ان لولا في قوله عم لولا
 ان اشق على امتي لامرهم بالسؤال عند كل صلوة يس هذا معنى ولا يصح
 المذكور من قول في قوله لا معنى له بل امر آخر يرتبط به في وجود الاول
 والا لا يعكس معناه ان يمنع امتعة ووجود الامر معها فبالتقدير
 لولا ان كان في على امتي لامرهم امر آخر يرتبط به في وجود الثاني

مطلب ثم العد صبه

صحت لولا

لو خود الاول ومن مشكلات لو لا ايضا ما في قوله تعالى ولو لا فضل الله عليك
ورجته لمحت طرفة بهم ان يصوب ذلك لان القاعدة ان يكون جوابها
منه بقصبي ان يمتي بهم بوجوه النفس وقد هموا واخواب ان المعنى
ولو لا فضل الله عليك ٢ ورجته لا ضلوت ادهموا واست غير مطمع على حقيقة
الحال قوله وليس كل ماله دحل في لزوم شيء (ان آخري) يعني ان الارتباط بشرط
وان كانه دحل في لزوم آخره له مكن لا يبرم ان يكون ملاحظ للعقل وفيد
بغيره حال الحكم لزوم بشرط (قوله هو نفس الاكرام) وفيه تحت لان
المراد نفس الاكرام ان كان الاكرام انطبق لزوم ان لا يصح قولك لو دخلت
الدار لادعوك من دعه في غيره ومن الدرس انه ليس كذلك وان كان المراد
الاكرام بخصوص فقد تم الكلام لان نوع الاكرام لا يخص في شخص بخصوص
مرتبط بالشيء ولا يلزم التكرار لان مراد انما الاكرام بخصوص دست
بزمه الارتباط ولذا عبر عنه بالمرتبط ولا يلزم من العبر عنه ارتباطه لان التعبير
يتم ان يكون تعهدا اخرى مثل يكون في اليوم ووجه فليثا مل (قوله ورمع اس
الحاجب ان آخري) سرفقة المذكورة على تقدير صحته مبنية على عدم
اعتبار اسبق الصبي والا فاشتبك في صبي واسمى منب صمما فاقبل (قوله
تخلف اسبق عاب بعيدا موهوم) عه تحت اذ قد يكون الجراء على الكل لا ياتي كل
فلا يصيد اموم فندر (قوله في نفس) اي يقع التناقض اذ بوقدر انفاء عدم
العصيان موهوم لكل العصبين ثبت على كل تقدير وقريبه امدح يدل على انه
غير ثبت فذا نقض الذي ادى بهم من القربة اذ يمتي الذي فهم من جواب
(قوله وان لم يصبر من حري على اطلاقه) قد اشبه الى انه لا يلزم من عدم
اعتبار الارتباط الاطلاق لحوار ان يخص تعهدات اخرى الا انه منافسة لا يصبر
لانه يكر ان يقرر هكذا ان اعتد بخصوص في التثبت فليعتبر في الذي وقد يقف
مراد ان ادح ان الارتباط لحاصل قربة على ان انطبق في التثبت ان يتحقق
في صبي ورد والحقيقة هو الجراء فانفاه فرد لا ياتي ثبوت فرد واقع واما المنفي
فاخرا وفي عدم شيء وعدم التي من حيث انه عدم مصدق لشيء بخصوص
في من بخصوص في زمان بخصوص لا يندر امراده وهذا كلام حق لا يرد عليه
اعتراض الشارح رح واست حير ما انقوت بعدم تعدد افراد التي بما لا يسم فاقبل
(قوله فاستحالة النتيجة مجموعة) ان استحالتها على تقدير وقوع المقدم واما
قوله واصال حذر ان شتره المح فاسطر الى استحالة في نفسه فلا تدفع بينهما

٢ حاصله ان الجواب
مدلول عليه بالمذكور
لالمذكور عليه

قوله اي يقع التناقض
اشارة الى ان الفعل
مسند الى مصدره
بالتأويل المشهور

(قوله وهذا عبط اي آخره) يمكن ان يدعى ان عبط هذا اشارة الى السؤال
 السابق لا الى الجواب فهذا تعبط السؤال وتعوية الجواب فتح لا يراد تشييع
 الفاضل المحشي وهذا التوجيه وان كان فيه نوع بعد نظر اي سبق الكلام
 لكن الترامه اهلون من الترام عبده (قوله وارادة على قاعدة العبد) ويجوز
 ان يسمي على طريقة قوله تعني لو كان فيهما ايهة الا الله لقد دنا ارشاد
 الى انه خير فيهم بل هم انما اراد (قوله كلاما اخر على طريقة لو لم يحف الله بعصه)
 اعترض ان المراد من الاستماع ان كان مطلقا فبعد تشريك الكافر والمؤمن
 غير ان يكون في الكافر خير وان كان اجمع ابتغاء لا يتصور التولي على
 عرصه فلا يكون من قبل لو لم يعف الله لم يعصه اجيب ان المراد استماع حقيقة
 فيجوز ان يوحد التولي في الجماعة المذكورة اعني من عباد الله من قصص عباد
 ومكارمة (قوله واقول يجوز ان يكون التولي) رد ان بعض التولي لانقاذ
 سبه لا مدح له في دمه بل المقيد كون استماعهم سببا لتوليهم كما ان ابيد له
 في قولك لا خير في فلان لو كان له قوة لقن المسد كونه قوة سببا لقتله المسد
 لانقاذ لا سببا وحين كلام الحكيم على معنى لا يكون بعض مشبه لذي
 هو المتبادر بكونه مطلقا في لو دحل اسم كان في السابق له الكلام مع
 وصوح الوحد الصحيح المقيد لان اسم الامكار على ما سبق الكلام بلامكار عليهم
 لا يترجم من له قدرة في صفة التلاسه وهذا حاصل مدركه الفصل العاشر
 ويمكن ان يجاب ان بيان كون بعض اسم التولي عدم الاستماع به مدحل في الدم
 باعتبار دلالة على ان عدم تواليهم ليس من صلاحهم بل هم في الدرجة
 القصوى من الفساد لانهم يحبون سمعوا التولي وانما يقولوا عدم سمعهم فتأمل
 (قوله يعني لو جعلنا الرسول ونكان في صورة رجل) والحكمة في ذلك
 والله اعلم ان اجلس اي اجلس اميل وان الشر لا يطق رؤية الملك وذكر
 الامام في تفسيره اكثير من حلة وجود الحكيم ان النبوة فصل من الله فيخص
 بها من يشاء سواء نشأ او منكا وفيه بحث ط لا يظهر كونه حكمة ما ذكر
 وقد نوحه ان بعدا المصور الذي قدر كونه به لا شتم على جهة البشرية
 صورة والنيكية حقيقة لانه تدل منه لم بعد ان يكون دلا على ان النبوة
 فصل من الله تعالى يخص به من يشاء من عباده سواء كان ملكا كهذا المصور
 فانه كان ملكا او بشرا كهذا المصور انما نشأ الآن ولا ينبغي انه تسبب
 وقد ذكر من حلة وجوهها ان طعة الملائكة قوية فيستحقرون طاعتها

الشرور لا يندرج في الأقدام على المعصية وفيه ابصار بحث طلاله
 أعانتم ارتدل حقيقة الملك المقدر برونه حقيقة الشر وهو مع كونه من انقلاب
 الحقيق خلاف ما يفهم من كتب التفسير فإن المفهوم ههنا تبدل صورته
 بصورة الشر لا حقيقة تحقيقه فتأمل (قوله ويحتمل أن يكون) لا يحق على
 المصنف أن يسبق الآية فلا يلزم ههنا معنى فتأمل (قوله نحو اطلبوا العلم
 ولو بالخير إلى آخره) لا يحق أن يظن من قول المصنف في عدم الثبوت والمعصية
 في حلتها لروايتها في أسهمهما على قاعدة العفة وهي انعاده جعلتها لانه
 المذكور في المتن وهذه الأمثلة التي ذكرها الشارح لاستعمالها في الاستقار
 على سبيل الدرة واردة على استعمال آخر فظهرها لا يابس لعدم وكان
 الشارح اشارة بمرادها إلى أن جميع الاستقالات السابقة في الماضي (قوله
 في مصى وقت فوقنا) اشارة بقوله في مصى إلى أن لوعلى معناه وأن انصاره
 الواقع موقع المصى اشارة الاستمرار فيما مضى وقوله وقتا فوقنا أي أن الانقضاء
 ملاحضة بحسب اوقات ان وجوده في الاطاعة بوحده في اعرف وقتا فوقنا
 فيلاحظ انقضاءه كذلك فيكون المصارع الذي كانت في أن الاستمرار المتعاقبة
 تجددى لا ينفك (قوله يدل قوله في كثير من الامر) هذا كلام الكشف
 وقد بحثنا المفهوم من هذا القول مرادهم اطاعة الرسول أيهم في كثير
 من الامر لا كدفعه كيف تبدلته على أن مرادهم انه كدفعه بهم رأي في امر كان
 معمولاً عليه الا أنهم الاستمرار الاطاعة معاملة الاطاعة في قبل من الامر
 ويحتمل قوله عن لهم إلى آخره على المبالغة (قوله وتحدده وقتا بعد وقت) فديقال
 هذا الاستمرار الملع من الدوام الذي يعطيه الجملة الاسمية لأن النفس اذا اعتادت اشئ
 الفقه ولا تحت مفارقتها (قوله هذا محال في لغتنا) قبل ما ذكره صاحب المفتاح
 غير موحده بحسب المعنى فلا حير في محالته وذلك لأن امتناع صهي ليس باستمرار
 امتناع عن طاعتهم حتى لو لم يستمر بل اطاعهم في بعض امورهم لوقوعوا في العت
 وانما وقوعهم فيه اذا استمر على الشيء عم على ما يتصورون كما هو في اراستهم
 فيجتمع الوقوع بامتناع الاستمرار وانما حيز ان امتناع الوقوع لامتناع الاستمرار
 لا يندرج في اعتداله استمرار الامناع ايضا لجوار تمدد الاسباب فتأمل (قوله على
 الملع وحده واوكده إلى آخره) لا يهمل ادعوا احداث الايمان معه ههنا مؤكدا
 فعنه تأكيدي ولو جعل قوله ومهم يؤمن على في الاستمرار والثبوت
 لما كان كذلك لا يهمل ما ادعوا استمرار الايمان بل حدونه (قوله وجواب

٣١ الوقوع في العت

ج

٤ أي الاستمرار على

الطاعة ج

(لو محدود) أي لآت امر واحد لا يتحقق إلا الأولى أن يفهم احرامه مقلا
 مستقلا مع ما لشرط أي لنزى وكنة البرن والاشخصار المذكور أن
 (قوله لا كلام من لا خلاف في خبره أي آخره) هي أن في دعوى
 المصارع تنبيه على أن لفظ استعصا صادر عن لا خلاف في احرامه بمزله
 الدعي اعطوهم تخفص معناه واحصا بما كانت تلك الامور ماضية تأويلا
 مستقلة تخفية روعى احصا معافى ذو وصية المصارع (قوله وان جعل
 الخطاب لشيء عام ولو قلتمى فلا استنهاد) عرخص الشارح في الاستنهاد
 اذ جعل قلتمى ولا مدخل في ذلك لخصوص خطاب بل انما عرخص له بما
 لما في الواقع من أن الحق كونه المحاطب خاصا مدخل بولتمى لا انتهى هما
 للمحاطب قطعا لا يستحيل من انكم كانه قال لست ترى والنزى للرسول عام
 كما كان الترجيح له في علمهم عندون لا يتخرج عنهم انقص من جعل الله تعالى له عام
 تعالى ان يراهم على تلك انصه القطعة يشتم بهم ثم الحق ان الآية تنبئ
 لا استنهاد فان احتمال كون لولتمى رفع الاستنهاد (قوله بعد رب الكفوفه)
 مذهب البصريه الى ان حرف والكوفه والاحض الى انها اسم فعل
 مرفوع محلا بالانتهاء ولا حمله وقبل لا يحمل لها من الاعراب ادلائع لها
 لانها صار على النى والى لا يعمل فيه عامل (قوله في احد قول البصريين)
 والقول الآخر لهم مادكره او على في عبر الانصاح او مادكره بقوله واما
 حمل ماكره (قوله فلا يتحقق ما فيه من التصحيف ويزعم) اما الاول
 فلا فيه تغديرا بالضرورة راعية الله والله الذي هو اب حسان قوله
 لو كانوا مسلمين بماله كما لا يتحقق (قوله ويندور ان يكون مستعذرا للكثير) وه
 الودادة المستعذرة من رب في التوحيد المذكور او لا يلبسه أي عدم الودادة
 نظرا الى غلبة اندهشة عليهم والكثرة استعذرة في هذا التوحيد كثيرة
 الودادة في معناه فكل وجه ولا يلقى بينهما هذا وفي اسرار على التعليل
 بالتوجيه الذي ذكره الشارح بكنة وهي الايماء الى ان معنى الفعل
 ان يحذر الشخص عن كل ما فيه سوء عاقبة ووال وان كان مادرا فكانه ادعى
 انه يكتفى في مقام الروع عن الكفر والعريض على الاسلام ان الكفار يتنون
 في القيمة احيانا كونهم مسلمين مطيعين لاوامر تعالى منتهين عن بواهي عروحل
 حين عاينوا فوايد الاسلام من المماقيم وثهدوا مصرة الكفر من الدحول
 في دركات الجحيم (قوله كما قال الله تعالى فتشير سبحانه) يحتمل والله اعلم ان يكون

التعريف بمصروف يكون دونه اسحق مشتق من اللفظ الى زمان ارسال
الرواج وان كانت ماضية بسببه الى من سلك كما اشار الى مثله الخشحي ر ح ٢
في بحث الفصل والوصل (قوله ان جعل الجملة اشبه اسمة كقوله تعالى
ولوا لهم مواالاة) معنى على راحة الاسمية جواب هو وليس كما سعى
ان يعطى فلا طبق محقق انهم على انه لا يكون الاسمية مصوبة معنى فقط
بحو او لم يحسم الله له حصه او عطف احب واما معنى فلان حرية الثبوت
لا يقيد بايمانهم وانفسهم ولا يسيء في شئ فالحق اذ امرهم لولم يمتنى ان الخواص
يخسوف وهو لا يشيوا بما شئ الجملة الاسمية على سبب جواب لقسم مقدر
(قوله دلالة على ثبات الثبوت) استمرارها (فيه بحث لار الاسمية) انما
على ثبات مدبوتها وهو كون الثبوت حيرا لا على ثبات الثبوت وما ذكر
انما تم لوقول لثبوتهم وقد سكت وبعال الاصل في الآية الكريمة لانهم الله
ثبوت فالحواص لا مصوبة تعبير ثم بعد ان ثبوتهم فدلالة على ثبات
الثبوت لهم واستمرارها على تعديرا الايمان والتقوى ثم ان ثبوتهم من عند الله
خير تحمير الهم على حرماتهم اخير و رغب من سواهم في الايمان والتقوى
فادفع الاعتراضات الثلاث لانه ط (قوله لانه ط) علة لعدم التعرض
ما ذكر واما عدم استمراره ليعود الى الماضي الى انصارع في الحراء فدلالة
لعدم وجود ان مثاله في تلام النعم او لا اكتشاف ما سبب بكتفه بما ذكره
في حاشي الشرط (قوله واما الجملة اندون فلا يقع الاسمية) واما قول المتن
ولوقول انقبت في شئ رأيه من انصاع ما عبرت من خط كانت قتل حش لانه
لا يمكن ان يعال و يوالي فم ورده ان هشام بن الرقع تعديره هل دل عليه
امعنى اى ولو حصل فم او يولاس فم وقديروى فم بالنصب فالامرط اذ التقدير
ح و يولاس فدهد وقال الرضى ان شرط لوجه اسمية في الضرورة قال
لو تعمداء حلق لا شرف و اعلم ان تقدير الفعل في مثل قوله تعالى ولوا لهم
اموا اى ولو تحقق انهم اموا يوجب احدهما ما ذكره الشارح ر ح من
ان الجملة الاولى لا يقع الاسمية والثاني ان الشرط جلة وان المفتوحة مع اسمها
و حره في : و ان المفرد (قوله فلا راء عدم الحصر والعهد) فيه بحث
اذ قد سبق في بحث تعقيب اسماءه بصير الفصل ان لا قصد للحصر والعهد
في قولك هو اطل المحمي مع وجود تعريف المسد ومثله مثل رأيت بكاء الحسن
الحيلة على مساقى فالاولى ان يزداد قيد يخرج امثله (قوله نحو ما يريد شيث

٢ اى اشار الى مثله في
توجيه و حو قد في
الماضي الواقع حالا سبه
٧ وهذا التحقيق للشارح
في حواشي الكشف
وقد احده من القاضي
البيضاوى ح
٧ وقد يحاج بان اثبات
الصفة اعنى انجبرية
تقتضى ثبات الموصوف
وفيه ما فيه فأمثل ح

اي هو ملحق بالمعومات فليس ثلثا حقيقيا فصلا عن العظيم (قوله يكون
مراحها عل وما) المصراع حسن من ثبات رضى من قصيدة يمدح بها
النبي عم وانجسوا اناسيين صدره كان منه من يبرئ من و يروى كان
سلافة و بيت رأس قرنه بين عزة و رملة اشهدت بخودة الخمر يقال لها
مولد الشافعي والسيئة فمره الخمر المشتراة للشرب واما المحموله من مد
الى مد فهي سبعة زليه لا غير على ما صرح به الخوهري وتعد الشارح في
شرح المفتاح وفي انقاموس ان اخوهري وهم في ذلك هذا والرواية في البيت
انهر والسلافة والسلاف مسائل من عصر العرب قبل ان يعصر و يسمى
اخمر سلافة وسلافا و يروى البيت برفع ابراج ونصب العرس على الاصل
فارتفع ما يقدر و حالطه ماء و يروى رفعه على اصبغ الاثر واما قول
ابن اسد ان كان رايده خطاه او لا يرد منه مصارع بقياس ولا ضرورة
تدعوا الى ذلك هـ ثم حرر كان قوله بعد البيت المذكور على اسمها او طم
عص من التفاح حصره احتيا شه رتعا خمر مرحت بعض وماء او علم
تفاح طرى كسره احتساؤه من الخمر كمال صحة و لطفه (قوله لانهم
بحورون كون المستاء بكرة اسم استفهام) قد سبق ما في او آخر الباب الاول
في بحث القلب تمصيل متعلق بهذا المقام فليندكر (قوله لاستلزام الحكم
على الشيء العميه) ان قلت الحكم على الشيء كايستلزم العلم بالعمه عليه
يستلزم العلم بالعمه به فلو تم الدليل المذكور لزم كون اسد ايضا معرفة
قلب الظ ان ذلك البعض لا يدعى في هذا الدليل وجوب تعريف المسد اليه
بل اصاتته و جهان به على وجوب العميه و كون المعروف بالمعوية اقرب
و بملاحظة اصالة التكثير في جانب المسد ولزوم تحذفه الاصلين في تعريضها
يثبت مدعاه على زعمه ثم الدليل المذكور على اصالة تعريف المسد اليه في
جانب المسد معارض بما هو اقوى منه وهو لزوم انتهاء القيد في الاخبار
بالمعرفة على زعمه فلا و ردد لمدكر (قوله الثاني ان العلم يحكم من احكام
الشيء ان آخره) قيل الظ انه يريد العلم بالحكم على وجه انه حكم له لان علم
دات الحكم لاستلزام الخوار اند كور ثم العلم المذكور يستلزم الحكم
على ماله الحكم بالفعل اي يتصور الا انما كنى بالخوار لكفاه في المقصود
يقى ههنا بحث الاول انه لو صح الدليل الثاني لاستلزم وجوب كون الفاعل
معرفة ايضا الثاني انه سدره وجوب تعريف المسد به لانه الحكم

بحث مولد الشافعي

لستدعي انهم بالطرفين على سواء ولا في الاعتدال المذكور ههنا كما لا يخفى
 الثالث انه يستلزم وجوب تعريف المسند اليه وان كان المسند بكرة الرابع انه
 لو صح سكتي ان يقال المحر عالم المحر عنه لا متناع الحر عن المجهول المطلق فلا حاجة
 الى توسط الاحد ح معلومة المحر به الخامس انه باحوال الحوار على عدم
 الامتناع مطلقا لأم الدات ولا من غير بدفع قوله على قوله حوار الحكم
 الى آخره (قوله في انفع اصب شيوع لا فقلت حسن رد الى آخره)
 في احب قوله ان احتمل للكون على حاته الركوب وغيره انه هو المسمى المستعار
 من جاني وهو اسم الاجنبي وكذا احتمل في طاب ريد لا يكون من جهة
 النفس او غيره انه هو انصب المستند من طاب لا مجرد طاب فلا يكون
 الشيوع في الحقيقة الا بلام ولا يكون التعيل وهما وفيه نظر لان التقيد
 للفعل باحسان وغيره انه هو باعتبار ما فيه من الحدث فكذلك صحيح تفيد اعتبار
 حر معه كذلك الصحيح تخصيصه بمعنى الشيوع ذلك الاعتبار فلا فرق
 بينهما من هذا الوجه فانهم (فونه قوله باحر اشارة الى آخره) لا يخفى
 ان مجرد التعاير لا يكفي في الاثارة بوجوده مع عدمه في الحيوان والناطق
 حيوان بل لابد من عدم اشتغال المحكوم عليه على المحكوم به وان اريد الاحرية
 حر او كلال لم عدم اثارة قول الناطق حيوان باطلاق ثم التعاير في الفهوم
 شرط لا اعادة واشتراط للصحة اعادة الطرفين في الوجود الخارجي او في الذات
 فلا يرد على قوله بكون الكلام مقيد بالدمى بكون الحر شمر لان الاثارة
 بعد الصحة (قوله انما هو اسم وشعرى) تمامه لله درى ما حسن صدرى
 تمام صبي وفوارى امري مع العقاريت ماضى فمر نقل عن الشارح ان
 اما اشع قحة ابون بكون مصرابا واحسن من الاحساس والعقاريت
 جمع عقريت وهو الخبيث من الجن والمراد ههنا الجبال الفاسدة قوله
 قول ابي فراس فان يكونوا راء الى آخره او فراس كسبة الفرزدق والبراء
 بكسر الهمزة على انه جمع رى مش كرام وكريم او فقضاها على انه مصدر في
 الاصل ولهذا لا يثنى ولا يجمع او تصح على هذا الصم من انكسر كرحا
 وزب على ما ذكره صاحب الكشاف في تفسير سورة الممتحنة ثم لا يخفى انه
 نحور ان يتم البيت من قبل هو النطق المعنى وما يدعى ان من ان الحراء
 في البيت محدود وعلته قائمة بقاءه والله في فان تكونوا راء من حديد في
 رعيكم ههنا كدتم لان من نصر الخاني هو الخبي (فونه واند كور في دمى

الاول انه لو صح الدليل
 الثاني لا يستلزم وجوب
 كون الفاعل معرفة انص
 اشق انه يستلزم وجوب
 تعريف المسند نفسه لان
 الحكم يستدعي العلم
 بالطرفين على السواء
 ولا يثنى الاعتدال المذكور
 ههنا كما لا يخفى الثالث
 انه يستلزم وجوب
 تعريف المسند اليه وان
 كان المسند بكرة الرابع
 انه لو صح سكتي ان يقال
 المحر عالم المحر عنه
 لا متناع اخر عن المجهول
 المطلق فلا حاجة الى
 توسط الاحتياج لمعلومية
 المحر به الخامس انه اذا
 حل الجواز على عدم
 الامتناع مطلقا لان
 الرات ولا من العير يدع
 قوله على ان قوله جواز
 الحكم الخ فليتا مل على
 الجواب لونا حيدر
 ونقد بعض محشى هذا
 الكتاب على
 رحل بالراء الهملة
 والحاء الصحة جمع رحل
 وهو الاثنى من ولد
 الضان على

الكتب (أي آخره) أقول فيه تحت لانه ان را معلومة معلومة تسمى
 من طرق التعريف تعريف اسم بالاصافة بمعنى معلومة بالاسد نظري
 من طرقه وان اراد اليهودية في الحكم اندكور لا يخص بالاصافة بل يسمي
 واسم تعريف بالاسم والوصفية (قوله لكن قوله من معلوم أي حرمه)
 هذا قل فبمعنى ان ليس بغير الكلام في هذا الكلام الكتاب والاصحح على
 هذا الأسلوب (قوله فقط الكتاب بآخر أي حرمه) اصل اوضح وما في
 الاصحح ان هذا الاستعمال قد ارتفع بهذا الوجه المقتضى من الاصحح
 والتحقيق لكن بقي الصحت في الصلة من كلامي الاصحح فانه قال ولا
 واما تعريفه فلا فائدة الجمع اما حكمه على امر معلوم له بترقي من طرق
 التعريف بامر آخر معلوم له كذلك واما لانه حكم من امرين كذلك ثم قال
 تفسير هذا انه قد يكون للشيء صفت من صفات التعريف وسرد الكلام
 الى ان قال كما اذا كان للسامع اسم يسمى ريدا هو يعرف به واسمه لكن
 لا يعرف انه اخوه فيقول له زيد اخوك سواء عرف ان به احد من عرف
 ان ريدا اخوه او لم يعرف ان له احدا صلا فقد صرح ولا بمعلومه بغير
 مطلقا سواء كان تعريف اسم بالاصافة او غيرها وحكم احرا بالاسم
 اذا كان معرفا بالاصافة لا يجب كونه معلوما للسامع والجمع من كلامه
 في انفسهما وان امكن عما اشار اليه الشارح من ان الاول نظر الى مقتضيه
 الاصافة بحسب اصل وضعها والثاني ان سطر اعليهما في الاستعمال لكن
 برده عليه ان ذكر الكلام الثاني تفسير الاول فالتفسير لا ينافي النظر والتحقق
 من ان المفسر يدل على ان آخره في الصورة المذكورة معلوم كذلك والتفسير
 بودن بخلافه على ان قول الشارح فقط الكتاب بآخر الى اصل الوصف
 الى آخره مبني على ان المراد بمعلوم اليهود و اليهودية خاصة في اصل وضع
 الاصافة وقد تقرر عندهم ان انصاف الى المعرفة ودي الاسم والوصول
 سواسية في الاقسام فكلامه يشعر بان الاسم الحقيقية ليست من الموضوعات
 الاصلية بل من انطورية بحسب الاستعمال وظهر بكتات انهم لا يساعده
 فالصواب ان ينظر الى ما ذكره الفصل الحثي في وجه التلخيص وحاصله
 ان المراد بالمعلوم ما بين اليهود وغيره ولا مفاة بين ان يكون اسم في قولك
 ريدا اخوك معلوما للجماع بطرق من طرق التعريف وبين ان لا يعرف ان له
 احدا صلا ما ذكره (قوله صفت من صفات التعريف) الاصافة لانه ملازمة

وقد يقال قوله كما
 اذا كان للسامع تميز
 لقوله حكما على امر
 معلوم لا غير ولا يخفى
 انه تكلف فامل

سواسية جمع سواء على
 غير القياس عند

٢ هذا اشارة الى طريق اسم الا ٣٤٧ اشارة عدد ٣ هذا اشارة الى طريق اعية عدد ٤ هذا اشارة

الى طريق الاضافة عدد
٥ واذا كان كذلك فقيه
فان كان بيان موجب
الاخير وبيان موجب
التقديم لان تأخير احدهما
موجب تقديم الآخر
بانه كس عدد

٦ وما ينبغي ان يعرف ان
مقتضى ظاهر السوق
ان يقول بل قوله واذا
عرف حاله ولا يعرفه عن
التيين واذا عرف حاله
ولا يعرفه سم لان الكلام
فيما اذا كان شيء معين
وصفان يعرف السامع
احدهما ويجعل الآخر
عدد

٧ ومثله قول اني تمام بين
ان الحق طالت بدالعي
وقامت قلة الدين واشتد
كاهنه هو العسر من اي
النواحي اتيت فليجته
المعروف والبر ساحله
فكار الظاهر ان يقول
وساحله البر لان السامع
يعرف ان قصر ساحلا
واعطى طلب تعينه والبر
يكسر اليه الموحدة
هو الاحسان عدد

٨ وهذا التقرير قد دفع ما
قبل من ان جواب السيد

اي صفات معلومت بطريق من طريق التعريف كقول الانسان مسمى زيد
٤ وكونه احامرو ٢ كونه مشارا اليه واث لها (قوله وانهما كان بحيث
يجهلوا) اراد بيان كنه التحير على وجه الاستقلال اهتماما والافيان مدد
٥ تقديم احدهما المتعارف من قوله ٤ مما كان بحيث يعرف السامع اما ان يتصو
ر بان سبب تأخير الآخر (قوله واذا عرف حاله ولا يعرفه على التبيين
اي قوله ولا يصح زيد اخوك) عدم صحة زيد اخوك ليس بمجرد
ان السامع عارف ان زيدا احا وان يعرفه على التبيين فيجب ان يقدم فقط اذ قال
عليه كذب وقد صرح في الاصحاح ان تقول زيد اخوك سواء عرف ان زيدا
احا الى آخره كما انه قال بل المحنى بل ان مراد المتكلم في هذا التصوير
تعيين الاحاد اسماع وهذا يقتضي موضوعية ذلك وبحولية مبه التبيين
كريد كما ان مراده في زيد اخوك ان يعرفه ان زيدا اخوه وهذا يقتضي
حمل اخوك على زيد واحد من اسماع اذا عرف ان زيدا احا محور تقديم
اخوك وتأخير كسب الاعتبارين وبهذا التقرير سقط ما يقال به من
قول امين في الاصحاح سواء عرف ان زيدا احا به يقال زيد اخوك في صورة
معرفة السامع انه احا مع انه قال وان عرف ان زيدا احا في الحجة وادرت
ان تعينه عمره فزيد اخوك زيد وهل هذا الاناقص (قوله ولهذا قيل في بيت
اسقط نحو من يحرا الى آخره) ٢ قبل ان يله من باب القلب وقبل المؤخر مستأ
قدم عليه اخر يعرف اعتمادا على قربة المقام (قوله بل نظر) لان قوله اولا
ان يله ان اسب من اهل بيتك تاب يد على انه عرف ان اسب تاب فلا بد
من ان يقدم اللفظ الدال عليه ويقرب الترتيب على ما يقتضيه القاعة الباقية
٨ المقررة في اخوك زيد والحواس عن طرف الر محترى ان في تعينه الانسان
مكونه من اهل طائفة اشارة لطيفة الى ان عرضه ان ذلك الانسان ممن يعرفهم
باشهادهم واعيانهم واسماهم قد استوى السد والسدانية في المثال المذكور
اعني زيد الثالث في الملوحة بطريق من طريق التعريف وليس مقصود النقص
الا انهم بالانساب تلك اسأل ان اي شخص من تلك الاشخاص تمت وله
هذه التوبة المعهودة وان نسب ان الثالث المعهود هل هو زيد او عمرو
ثم انه اعتبر من في السؤال المذكور اعني من هو مستأ واصمير ان الثالث
اعني هو حمرانه على ما هو المشهور وهو مذهب سيويه وحمل الجواب زيد
الثاني ليلام المقصود الذي هو اراد اسير لقوله تعالى واوثلهم المعطوف

بالنظر الى قوله من هو وكأني علم عن قوله اولا اذا نعتك ان اسب من اهل بيتك تاب فانه يدل على انه عرف
ان شخصا تاب فلا بد ان يقدم اللفظ الدال عليه بقدر التماس ما ذكره في قولنا اخوك زيد عدد

(قوله على طريقة است الرجل كل الرجل) قيل حق العبارة ان يقول كل الرجل ان قد تعرف ان كلمة كل اذا دخلت على المفعول باللام يكون لاحاطة الاجزاء كما تقول كل الرمن ماء كقول وامرأه هذه الاعراء اي كل فرد من افراد الرجل وايضا اللام بعيد الكلفة فلا حاجة الى اجمع بينهم واجواب اجمع عليه هذا الحكم كيف وقد قلنا تحت كلمة كل ان عدم كان حالاً في اسرائيل وامرأه الخربات لا الاعراء وقال عدم كل التلاقق واقع الاطلاق المصنعة ثم اذا دخلت كل على ما فيه الالف واللام ويريد الحكم على كل فرد فمن يقال حرف التعريف بعيد الغموم وكلنا كبدها او انها ليس الحقيقة حتى يكون تأسيباً كلا الأمرين محتمل في ههنا تحدث الاول انه على تقدير ابتداء القصر على الاتحاد لم يصح ان يقال ان كانت الحيوان ان يراد قصر انكسبة على الحيوان لانه يستلزم ان يكون كل حيوان كائناً ما كان في سائر القصر لو تم لدل على وجوب القصر في كل مفعول باللام الجنس مع ان قوله والتحق قد بعيد بعيد حريفة الحكم الثالث انهم صرحوا ان المصادر موصوفة بصفات من حيث هي ولذا لا ينبغي ولا يجمع خصوصاً مثل رجعي وشري ودكري ونصارها عديمي ان بعيد جعلها على موصوفاتها حصراً عليها ولم يقل به احد ذلك ان يحمل وجه النظر هذه الموصوفات الرابع ان ماد كره اشريف من ان المصنوع في صورة كونه مكرراً بخلافه ان كان يوكل ماصدق عليه الفرد وكان غير مريد لم يكن حين حقيقته ليس بعد لان تغير وصفي الموصوع والمصنوع كان في الحقيقة الجمل عد اصحاب الف تأمل) (قوله واما محضها واما عشار) الخاص الحيوان من الوق ولا واحد لها من هذه والعشار بالكسر جمع عشار وهي الدابة التي انت عليها من يوم ارسل فيها الصعل عشرة اشهر ويزول عنها ح اسم الخاص ثم لا يزال ذلك اسمها حتى يجمع وبعد ما يصح ايضاً (قوله ليس معناه انك تكامل في المصوبية الى اخره) الفرق بين المعين المعين ان في الاول ادعاء قصر جنس صفة المصوبية على المحاط بقصر حقيق او ادعاء في الثاني قصر صفة المصوبية على فرد كل كامل منها وهو محبة المسكلم قصر حقيق او ادعاء ايضاً لا يقال ليس في المعنى الاول قصر جنس المحبة على المحاط حيث صرح بان المعنى الاول ان التكامل في المصوبية وليس قصر المصوبية المطلقة لما نقول هذا الذي صرح به ما لمعنى في قصر الجنس ادعاء كما اشار اليه عيسى بن قنوله او ما لمعنى التكامل فيه هذا

٦ نعل الدماميني الحديث
هكذا اي باللام وفي
كتب الفقه كل طلاق
واقع اي بغير اللام
فليظن

٣ اي حتى يكون كل
تأسيباً

٤ ولذا كان يريد مطلق
باعتبار المهد قضية
وخبراً عندهم

ثم لا يخفى ما اشار اليه كور يمكن ان يجعل من قبل و و اندر العديدي ان انصاف
 تصويبة امر ط لاشت فيه (قوله كما في قولك انت الطموم) لا يخفى حوار
 كور هذا المثال من قبل ان انصاف ذكر اشيع في الاستعمال وانظر
 بعدهم هو ما ذكره الشيخ (قوله اذ افصح الحكاء على تقييد اليه) اوله الا يصح
 ان يكتب عبي هذا اصحكتني دهر اطويلا يكتك في ساء معولات وكت
 احق من امدى دويلا دفعت بك الحليل واسحق من دافع الخطب الجديلا
 اذ افصح اسكاه البت (قوله لان العصر وعدمه المتبادل المحفوظ تعاضل لعدم
 وامتناع) اي وعدمه قصر عما من شبه ذلك فلا رد ان قيد ذكره ارتفاع
 القيصيص واعتراض عليه الشريف به مع هذا الكلام مستدرك في البين
 قطعا ويترك ان يعتد بانه يتحقق اعتسار العموم لانه اذا وحب فيما به
 ان يقصر كان و حوله فقد قصر بعض اولى بقية تحت وهو ان اليهود يجوز
 ان يكون كلب كما اذا قيل الحيوان يطلق فان بلاد فيه تعهد و اليهود بعض من
 مطلق الاخوان وهو اندر لكاتب نعم فيه شبهة الحسية لكن لا ملام
 العهد عند ارباب الفقه فممكن يقصر في مثل هذا اليهود (قوله ورد
 المعنى الشخص الذي ان حره) قل اطلق لهذا المعنى صر كالاسم في دلالة
 على الذات و شخص ويريد معنى المذكور صر كالصفة في دلالة على معنى
 قائم بغيره فاستدأ هو الاسم او مافى و هو هذا امر ان قل ٢ المذكور لا انصاف
 كور المصدق ويحوى منه و امتع كور زيد ويحوى حرا مطلقا لتحقيق
 ان ابراع عطى (قوله و ان اليهود عدم انصافه يكونه صاحب سم زيد)
 فيه بحث ان قد نعم الانصاف يكونه صاحب هذا الاسم فلا يحتاج الى التأويل
 ان قلت المراد انصاف المصدق قلبه لا غير عدمه اطلق اليهود ان سمع ان شخصا
 من اهل بلده انصدق فاشته علمانه اي من الاعيان ثبت مل (قوله لان الحرق
 الحقيقي لا يكون نحو الآلة) فيه بحث لان الحمل في غير ما يكون محمول و هذا امر
 عدميا مصر بانحداد التعابير و هذا بحسب الوجود الخارجى فحين يصدق
 هذا التعريف يسعى ان يصح ولا شك ان التعابير و الاتحاد من الجانبين
 فكما يصح زيد اطلق فيصبح اطلق زيد فلا تأويل المهم الا ان يقال ما ذكرته
 خاصة اضافة الحمل فهو مصير بالاعم لا بسوى فان قلب لاشت ان المراد
 بالاطق دانه لكونه موضوعا فيكون حمل زيد عليه فلا تنووس حمل الشيء
 على منه و هو ليس بتعبد قلت لم لا يكتفى بالتعابير باعتبار الوصف العوائى على

و تمامه رأيك تكافؤ
 الحسن الجميلا
 ٢ قلت هو الامام الرازي
 قال في نهاية البحار
 ٧ قال بعض اصحابه لا بد من
 تأويل زيد في قولك هذا
 زيد بمعنى به لتحقيق
 الافادة (منه)

ان عدم صحة غير عدم اذقادة (قوله واثباته ليس ثباتا في نفسه فلا يكون
ثباتا لغيره) فانه تحت اما اول افلا من دون الكلام اعلى هو الطب الثالث
في نفسه لا المطلوب الذي هو ليس حاصله واما في فلان الاحار انوارية
على المستحق غير ثابتة اتماما مع ثبوتها لغيرها على معنى انصاف الغير بها
ويمكن ان يقال المراد بعدم ثبوت الاشياء في نفسه انه مع قطع النظر عن اللغة
ليس ثابتا لانه لا يجد معنى بلغة نفسه فلا يمكن ان يحضر ثبوته لثباته لانه
يقتضي اثبوت قبل الاحار ثبت من (قوله لا ما يحتمل صدق والكذب)
للافتقار على ان اصله الامر ادوات احتمل الصدق والكذب انما هو من صفات الجملة
(قوله انما هو في الخبر والقصة) اي في الكلام الخيري والقصة الموحدة
(قوله الا يرى ان الطرف في جوابي يريد واني للشهادة مني القلب) هذه الامثلة
ونظيرها بيئت مما ابراع فيه اي مما اخرج فيه الاشياء لان الاستفهام في الحقيقة
داخل على السمة بر الثبوت المذكور والخبر المقرر لاعلى الخبر وحده (قوله
وكذا في قوله تعالى بل انتم لامر حاكمكم) حكم انما هو من الخشي بوجوب تقدير
القول في الاشياء الواقعة حرا ابتدأ لكن بعد بحث لان الله ان قوله تعالى
بل انتم لامر حاكمكم انشاء لدعاء على الصاطين لا اخبر عن استحقاقهم بلحج
وقد سبق ما في بحث وهو حسي واما الوكيل بحث آخر فليته كر (قوله يريد
كأنه الامد) ليس المراد التشبيه والاحتمال الصدق والكذب بل الثالث مما عدا
في شخصه بل يقول المراد من انشاء التشبه لا الاحار عن شبهة اياه فلا يتحقق ما
على هذا التقدير اصابه فهم (قوله بحال ما هو ههنا) امر الخفاء والوصف
مصدر والاول اولى لان الخبر ليس تصدر ومقتضاه ان لا يكون بوصف
مصدرا ايضا على ما لا يخفى (قوله فارجاء بعده) اعقاب بعده لان الاصل
العديد ويمكن ان التقدير في مثل في الدار رحل على ما لا يخفى (قوله لصغير
القيده) يخرج عن ظاهره بل قولنا يريد صرب ذلك لان يقال امراد الصغير
وما يؤدى معناه مؤداه (قوله معنى هذا يخص التقوى اي آخره) سبق
الكلام يدل على ان المعنى على ما ذكره صاحب الفتاح لكن يرد عليه
ان تخصيص الصغير في التعليل عما يتداليه انقل تقيده بلا دليل فان ذكر
فيه هو الصغير مطلقا ولا دليل في الكلام على ذلك التقييد كيف وقول
السكاكي في زيدا عرفت ان الرفع بعد تحقيق انك عرفت زيدا ليس على
ان ما ذكره في تعليل التقوى يحول على اطلاقه وقول في المثال في المذكور يرد صرف

في المثال الذي حكم
الشارح بخروجه من
اقدام التقوى وهو زيد
ضربه (مه)

الى نفسه مانعه وهو وقوع الصرب عليه ثم صحت الخبر اجماع انصرف
 على صيرته تحسفا تكرر اسباب الوقوع منه وتقوى الحكم وقس على ذلك
 نصيره وجملة ان حصل استسكانى الصغير المذكور في التعليق عند سد اليه
 الفس او لا كان نصيبا بلا دليل وان يقيد وانزعه وحوادث تقوى في من يريد
 ان يوه مطلق ويرد عليه انه حمل اسم السبي قسما بدراجه التقوى فانهم
 (قوله كما سمع اليه الاشارة) يعنى في شرح قوله وانراد بالسبي محو ربه
 ان يوه مطلق (قوله وهو الاسم لا فرق في معنى الى آخره) لا يعنى ان الحكم
 بعد اسوطه وسمعه ثم مثل ان يريد اقامه وما ربه تقسيم وكان زيد قائما
 وامثال ذلك ومن من اشجع من يحصر في مجرد عن العوامس المعطية
 لكن يرمي ان لا يوجد التقوى عنه في من في الدار رجل (قوله قلت هو داخل
 في التقوى اه) فيه بحث اما اول اطلاق اللام في قوله للعرض يرشد كما يرشدك
 اليه تفهيم ان كانت تكون اخر جملة وقد سبق ان لا قصد للتقوى في صورة
 التخصيص فانهم ان يعاد بقصد انتهى وهو خلاف مقابلة قياسه واما ما
 فلا بد من احتساب التقوى في رجل حدث عن عدائهم كما صرح به الشارح في صاحب
 تصدير اسم اليه لانهم اذا ان يحمل مسبق على انهم منى في عمل كلام النج
 لانه مذهب بعض منسبه (قوله وتعد تسليم المرفأ لاحاذ الى آخره)
 ان كيد حواء ان يعرف اسم هو المطلق وانؤكد هو المرفأ انصاف
 الى استنار او غيره (قوله فاعرف) اي لفصل اندوام واشتوت في الاسمي والتعدد
 والحدوث في الشبهة والاعتداد بالصفة الخاصة من ادوات الشرط
 في بشرطة (قوله لا انتمل في المعنى هو العمل) وذلك لان العامل
 انتمل في فعله غير وانتمل اشد اعتقارا لانه حدث يقتضى صاحبا
 ومخلا وما وعله فيكون اعتقاده من جهة الاحداث ومن جهة المعنى
 وليس في الاسم الاثنى هذا ورجاعه منهم ان مالت على من قدر الفعل
 يصح قوله تعالى انهم مكر وقولت اما في الدار فريد لان اذا اشعائية لا يلبس
 انهم و ما يقع بعد فعل الامر و بحرف الشرط نحو فلما ان كان من
 من امره و ادب عنه ان يشهد بان الفعل بعد مؤخر (قوله ولانه
 قد ثبت ثبوتهم) الصغير في تعنيها اجمع في انظر في المعلومة بقرينة ذكر النظرية
 ويساق مدعى انه من خط استلحق ان يقاتلها ويرد على ان يدعى المذكور
 انظر في انواع صلة وان موقعا لاني عنه المفرد بل ادوقع فيه مفرد يؤوب

بالجمله وانظر المحبره واقع موقع هو مفرد لا صاله واذا وقت
 قد حله بآول ما مفرد فلا يصح ان يساملا احدهما معامله الآخر (قوله وكان
 يسعى ان يقول انظر مفرد بالفعل) لما اعترف بصحة المعنى على هذا القول
 فيصل صيرهي في عبارة النص راجع ان الطرف الدال عليها لغة انظرية
 لمساعدته المقام وليس في ذلك كثير تكلف ورنك تصحيح الكلام وليس
 في عبارة الانصاح ايضا ما يوجب ارجاعه الى العرفه المذكورة بطريقه
 الاستخدام (قوله لا فيها عول) في الصحاح عاله اشئ واعتاله اذا احده
 من حيث لم يدر وقوله تعالى لا فيها عول ولا هم عنها يعرفون اي ليس فيها عاله
 الصداق لانه قال في موضع آخر لا صدعون عنه ، وقال ابو عبيد العول
 ان يصل عولهم (قوله اي بخلاف جوار الرسا) فيه بحث لان هذا ما قص
 لمصرح به في تحت المساواة ردا على ما رجم ان تقديم اخر على المتأخر في
 ولكم في القصاص حيوة لا اختصاص من ان تقديم الخبر على المتأخر المكر
 في مثل في الدار رجل لا بعد الاختصاص ثم لو لم يجعل قوله تعالى لا فيها عول
 معدولة بل سائلة لا مكر ان عرق بين اثنين من المعدل للاختصاص تقديم
 ما حقه التأخير كما صرح به انصاره في تحت الفصل وحق اخر في نحو
 في الدار رجل التقديم يتخصص ابتداء المكره فلا بعد الاختصاص واما
 فيما نحن فيه فقد صرح وقوع الكره به متأخر الوقوع في سياق اسبق فكل حق الخبر
 التأخير ولذا افاد تقديمه الاختصاص لا يقال العول مصدر فصيح
 وقوعه متأخر وان لم يقع في سياق اسبق كما في سلاء عيبك وثبت ان في الآية
 تقديم ما حقه التأخير لا العول ذلك مخصوص بالمصدر المدعوه على ما في اللب
 او اراد به التعجب ايضا على ما في معنى اللب فان قلت التووين في عول
 للتووين ادليس اراد انقول اطلق كما بهت عليه وهذا المصدر صحيح وقوعه
 متأخر لا تقديم اخر عليه فكان تقديم الخبر عليه تقدما لما حقه التأخير مقبدا
 لتخصصه المذكور بخلاف قولك في الدار رجل اد مصحح وقوع رجل
 متأخر تقديم الخبر عليه حيث لم يعتبر فيه كون التووين للتووين والا فلا
 ثم عدم افادته الحصر ايضا قلت فلا يلزم من عدم افادة في الدار رجل
 لتخصص عدم افادة قوله تعالى ولكم في القصاص حيوة اد قد صرح ان
 التووين في حيوة للتووين في دفع النظر الذي اورده في تحت المساواة (قوله
 فهو من قصر الموصوف على اصفة نور العكس) لان الحمل على العكس يستدعي

٢ والمراد بالظرفية
 المذكورة المعنى المصدرى
 ويخرج الضمير على ما
 تحققت الجمله الظرفية عند
 ٢ اشارت الى ان الضمير ان
 راجع الى الظرفية
 المذكورة يلزم الحمل على
 الاستخدام لانها على
 المعنى المصدرى وليس
 المقدر بالفعل ذلك فندبر

٤

جعل التقديم لقصر المسد على المسدانية والتقانون انه لقصر المسدانية على
 المسد كما دل عليه سياق كلامه وصرح به انفاضل المصنف ايضا بجواب مولانا
 يوسف اعين ساء على ان التقديم قديم بقصر المسد على المسدانية بما لا يتدبره
 الا اذا ثبت بطل من الثقة (قوله وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولا فيها عول)
 قديم بما سبق ان القصر في لايها عول غير حقيق ولعل ذكره ههنا لانه ذكر
 الساعث ان الحل القصر على غير الحقيق في نظائره فاشار الى وجود مثل هذا
 الساعث فيه ايضا بذكر ما سبق (قوله من الاختصاص) ههنا ليس على معنى
 ان دينكم اه معنى على انه يلزم من الاختصاص بالمعنى المذكور ان لا يتجاوز
 دين رسول الله ص الى غيره من المؤمنين ودين الحاطين الى غيرهم من الكفرة
 وقد اشار الشراي رحمه الله بان انقصر اصناف (قوله من على معنى ان المختص اه)
 الظاهر العلامة م يرد بالتحصيل ههنا معنى القصر بدليل قوله في التمثيل
 معنى قائم يريد ان المختص به القيام دون القعود فان قائم يريد معناه قصر يريد
 على القيام وما ذكره اذا حل الاختصاص على معنى القصر قصر الاختصاص
 بيزيد على القيام بل مراده بالاختصاص هو التعلق كما في قولهم الحلول هو
 الاختصاص الساعث مراده ان معنى قائم يريد ان انما تله القيام دون القعود
 على هذا يدفع عن العلامة الخط الثاني الذي ذكره العاقل المصنف فتمثل
 (قوله لتوهم انه يقتله لآخر) اي توهم قويا لتعاصد الامر في ذلك
 استدعاء المكر في تقدم الابتداء الوصف وصلاحيه الطرف له فلا يرد حوار
 يريد القيام ونحوه مع وجود الاتباس بالعت على ان الله في التقديم فيما حصل
 رفع الاتباس فلا يرد وجود حوار ماد صكره لتحقيق الناس المتداء بالحر
 على تقدير تقديم اخر ثم كون قوله لا انتهى لكتارها صفة لهم لا يشدح
 فيما ذكره لان احتمال الوصف بعد وصف اخر يكفي لما ذكره ولتقديم صرف
 في ايت احتمال اخر وهو الاهمية لكن لا يصر في التمثيل فافهم (قوله حوار
 ان يكون قائم متدا ورحل بدلا منه) اي ويكون اخر محدوقا نحو في الدار
 ونحوه ولا يجوز ان يكون رحن فاعلاله لان الاعتماد شرط لعمل الرفع
 والصب عند تحقيق الجهة وندار كر في اليك في تعريف المتدا او مسد تمت
 رافع ظهرا بعد همة الاسعهم او ما الناجه فيرجع الى شروحه لا يعمل قائم
 لا يصلح الابتداء لكونه بكرة محصنة والدل ليس من المحصنات لان دون
 بعد الترتيب عند ذكره ان برهان تقدير الخبر مقدما نحو عدى او في الدار قائم

رجل أو يحمل ثوب قائم على الأقدام أو غيره فخصص التحصيل كما في شراهم
دأب على أنه قد حور جهور منحة الأبداء الكره إذا كانت موصوفة
أو حلف من موصوف كما قالوا في قوتهم ضعيف ما يعرف منه أي رجل ضعيف
فحكم أن جعل الناس من هذا الجنس أي شخص قائم رجله من (قوله ولا لهم
اتبعوا) معطوف بحسب المعنى على قوله ما به تعين (قوله فلا يجب التقديم)
كقوله تعالى وأحسن مسمى هذه الألف الأكثر في الاستعمال تقديم الطرف على
اسكرة الموصوفة يقل عددي ثوب جيد ولي عند كس ودلالت لانه بواحر
لاحتل أن يكون وصفا آخر فانه لا يعدم في الآية الكريمة لأن المعنى وى أحد
مسمى عدة تفصيلا لأن اللفظ قد تضمن معنى الاستفهام معنى الشرط
المقتضى للمصادرة (قوله ضرورة أن تخصيص لا يحصل إلا بعد حصول
الحكم) فربما كلف في الجواب عن الإيراد أن التخصيص يجب تقديم الحكم
أي الحكم عليه عليه أمر اعتباري اعتبره حكمه في رده وجعل تقديمه في الذكر
دليلا عليه بحيث يعرف السامع أن حكمه راجع على تخصيص وليس المراد أن الحكم
حكم أولا على غير تخصيص ثم يقدم الحكم عند تخصيص المحكوم عند قدر
(قوله على نصير شرقي معنى هل متعد أو على كونه معديا بقصد على ما في
الكشاف) أو هب بكنهه معنى أن يتعدى وهي اللفظ في صورة خصيص
مستعمل في مصد الحقيقى والمعنى الآخر مرار بلفظ آخر محذوف دل عليه
ذكر ما هو من متعلقاته فلا يبرم الجمع من الحقيقة والجبر فترى تجعل المذكور
اصلا والمحدوف حالا ونرى بعكس فإن قلت إذا كان المعنى الآخر مذكورا عليه
لفظ محذوف لم يكن في ضمن المذكور فكيف فين أنه متضمن ما قبله كان
ماسة المعنى المذكور معوضا لركضه قريبة على اعتباره حمل كانه في صفة
(قوله وهو سهو) أم هو السهو في الشرح الأول فهو المرص أصالة
الذي نسبت هذه الاشتقاق إلى السالفة مدح وعلى الواحد والجمع هذا المعنى
كما لا يخفى وأما وجهه في الثاني فلا يشرى بمعنى معديا نفسه كما ذكر صاحب
الكشاف في قوله تعالى وأمر من الأمر من مو ربه على هذا بعد صحة المعنى
لا احتياج إلى التخصيص سوى في ٣ وجه حذرناهم دوا الشراقي وندبنا
مشرقة لمجتهم وانعكاس اشعثهم سواء قصدوا الترافف أم لا وعلى هذا الوجه
أنهم مقلدون على اشرافهم ما رتبوا الأولى قال الشرف في شرح المفتح
وقد يقال الأولى أن يجعل ثلاثة مئة وخمسة محذوف أن لثلاثة موصوفة وكذا

٢ من المتأخرين من قال
يجوز أن يكون ثلاثة
مئة وشمس الصمى
بدلانه وخبره تشرق
والخصوص هو الأداة
أو التعيين على مذهب
أبجرجاني فلا يكون
مما نحن فيه ورد من المدل
إذا كان عين المدل منه
لا يجوز توسط الخبر بينهما
لأنه كالحكم على الشيء
قبل تمامه وهذا احتمال
آخر بحسب ماذى الراى
وهو أن يكون ثلاثة
موصوفا بقوله تشرق
وشمس الصمى خبره
وهو فاسد إذ لا يجوز
كون الخبر معرفة والخبر
وأن كان مخصصا كما سبق

٢ هذا التوجيه مقول
من مولانا حضرت بك
جليل ع
٣ لأن اللفظ إنما يستعمل
في تقرير الأشياء المقررة
ولا يستعمل في المقيدات

فيكون شمس الجنى ومعتصم عنده لا أويده ويكون انشء حارحا محس
فيه ولا بعد ان ياتي ان به صفت تدرك ان يكون معرض الاصل
مدح ان عرفه كالاتي (قوله لانه كلام مر عن حطوا انشء وذلك لانه قاله)
اكثر فلا يحس ان ادى اليه وكان تقديره عن تصدع معنى كلف هذا
وقد بقي عهد تحت وهو لا حلال ولا انشء في اصل مدعي السكاكي
وان الاشكال في ما تصدع مفصليه بهذا الذي ذكره اسر انما يتحقق وحقها لعدم
ايراد اصل قول السكاكي بدمه لعدم عدم قصد اعادة التجدد من مقتضيات
تقديم المسد والظاهر ان ترك اصل ذلك يظهره فافهم (قوله حارجه بقوله
في الدرجه) قال الفصل بحثي اد كان الاسد الاول في هذه الامثلة هو اسد
الفعل ان استأكل هذا الاسد في الدرجه الاولى فكيف يصور خروج هذه
الامثلة بهذا التقيد من تحت ان يكون داخله فيه وارده مقصدا على مدكره
من بقاعدة التقييد ان الفعل يقدم التفة على ما سدا اليه في الدرجه الاولى
وقد بحث ظاهر هو ان قاعدة ليست كما ذكره من ان جمله ان اقصد بها الصد
يتمتع مسد فلا يقدم التفة على ما سدا اليه في اسر حة الاولى حتى اذا قدم
ما سدا اليه انقل في الدرجه الاولى على الفعل كما في هذه الامثلة لا بعد ذلك
الجملة العدد فخرج الامثلة بهذا التقيد وقدق في توجيه ٢ كلام الشريف
كلام السكاكي ويقدم التفة على ما سدا اليه في الدرجه الاولى بيان جعل المسد
فعلا بمعنى اد جعل المسد فعلا يقدم التفة على ما سدا اليه في الدرجه الاولى
واحصل ان ص طه كور انما من اجملة افاده العدد دون اشوت جعل
لمسد فعلا على الاطلاق وقوله ويقدم التفة على ما سدا اليه في الدرجه
الاولى بيان حال جعل المسد فعلا بقرينة قوله التفة على ما يشهد به اسوق
اسليم والطبع المستقيم فلا عذر على كلام الشريف واس خير من عبارة السكاكي
ليست بصافيها حتى يراد اعتراض الشريف ان يجوز ان يكون معنى التفة وحب
تقديم الفعل على ما سدا اليه في الدرجه الاولى وفشار ادة العدد لا مطلقا والحق
ان كلام الشريف هما محس نظر وان اساد اسكاكي الاحترار المذكور ان قوله
في الدرجه الاولى من قبل اساد انشي الى اخره الاخير من سبه وان كان
المختاره مجموع قوله ويقدم على ما سدا اليه في الدرجه الاولى تأمل
(قوله ولا طيب حيل) انصب معطوف على اصمير منصوب في لمره وطيب
الحيل محذوف في النودو المصدا ان المعترض لمر مقصود السكاكي ليعه ولا يصورته

الحكمة (قوله فانهم بان كل حجة اسمية بعيد اشوت وهم) انقول ما ذكر
 وان لم يكن مصرحا في شرح الشرائع الا انه ما ذكر ان كلا من الامثلة الثلاثة اعني
 ما عرفت واسم عرفت ويريد عرف بعيد اشوت وما ذلك الا لكونها اسمية
 لزم منه ان كل اسمية بعيد (قوله بل انما يكون ادا م يكن احتر حجة فعلية)
 يريد ان ذلك الحكم الكلي انما يصدق اذا كان موضوع مقيدا بما ذكره
 اي بعدم كون الحجة حجة اسمية واما اذا كان كذلك فهي بعد التعدد الا ان يصح
 قربه على اشوت كالعنود عن النصب فانهم (قوله بل لا يخفى بطلانه) لان
 المسند اليه واحد بالذات وبسبب المسند الواحد الى شيء واحد لا يكون
 اشوت وان تعدد مع وجود صاهر ومقابل من انه ما عرفت حجة العرفان
 فهو ثابت وان اعتبر ثبوت امراده فهو متعدد فلا يطلع فكيف عدم حصة
 بما لا ينفع اليه لان اعتبار حقيقة العرفان في احد الاسدين وبعده في الآخر
 تحكم مع انه مخالفة لاحلاق الحكم باعادة التعدد بمسار في القصر في اثنين (قوله
 كالحرور في قولنا دخلت على زيد فقام) فان يريد ليس بمسند اليه اصطلاحا
 لانعدام الرفع فيه لفظا ومجلا مع لزوم احدهم (قوله ليس الا ان مسند
 والخبر) وبين الفعل ونامله واسد حجة عرفت مثلا الى ان من الاول واسد
 عرف الى الصبر المتصل من اسدي واما اسد مجرد عرف الى الصبر المتصل
 المقدم اعني ان ليس شيئا من القصر (قوله فلا بد ههنا من رتبة اعسار ما)
 يعني ان الشئ لم يترجح لذلك الاعسار الزيد وحاصل هذا الاعتراض ان ط
 كلامه غير واف بانقص (قوله لا يخفى عن اعتراف بذلك) حيث قال ان ليس على
 اوية اسد الفعل الى الصبر (قوله واحتر بموله في الدرجة الاولى
 عن زيد عرف) حاصله ان الاحترار عن الخروج لا يدخل على ان لو قال
 ويقدم اسد على ما بسد اليه بلا تقييد بموله في الدرجة الاولى لورد عليه
 نحو زيد عرف فانه بعيد التعدد مع انه حرج عن الصانع لانه لم يقدم على
 ما بسد اليه وهو زيد فاما في الدرجة الاولى عيم من هذا التقييد ان اعادة
 التعدد انما يقتضي وجوب تقديم المسند الذي هو الفعل على ما بسد اليه
 في الدرجة الاولى لاعني ما بسد اليه مطلق وهو موجود في نحو زيد عرف
 (قوله لان كل فعل مسند دائما) واما الافعال المكشوفة بمثل قد يكون
 فله لم ينفذ اليها لانه قد تكون (قوله واسم سابق) يعني ان اسم لو قال
 بجمع ما ذكر في هذا الباب والذي فيه غير مختص باسم لزم ان يكون

مبحث احوال متعلقات
الفعل

جميعه من غير معنى كل واحد واحد جاريا في كل واحد واحد بما يصدق
عليه من غير هذا السبب وليس معنى من مراد ان هذا انه من عدم حريان
الجميع في غير معنى بقوله كما عرفت في احد وانحر طار التعريف بحري
في المفعول به وهو من غير معنى الذي وكذا الحال فليست مع ان الحريان
في غير معنى ليس معنى عند هذا المعنى ان يحري في كل واحد واحد من غير معنى
الاسم غير بعيد عن (قوله السبب الرابع في احوال متعلقات الفعل) المحققون
عن كسر اللام في متعلق وان صحت الصحاح ايضا والمراد بها معمولات الفعل
وامعروف ان المفعول يتعلق بالكسر والفعل متعلق بالفتح وسرمان المتعلق
هو التثنية والتثنية بالكسر هو المفعول الضعيف والفتح هو العامل
القوي (قوله قد سبقت اشارة احواله) معنى في التثنية السابق بقوله كثير
مذكر غير مختص بغيره (قوله واراد بالاحوال بعضها) بقرينة المقام
وان كان الجمع المضاف مذكرا في العموم (قوله الفعل مع المفعول كالفعل
مع الفاعل) انه ان اطرف مفعول بمضاف مقدم اي ذكر الفعل مع المفعول
كذكره مع الفاعل فادخل ههنا كلمة مع على التثنية اعني المفعول والفاعل
الذين كل منهما قيد للفعل مريدا به مجرد المصاحبة فانها قد تشمل في هذا
المعنى كما صرح به الشريف في حواشي المفتاح وان كان التبع دحوبا على
التسوية رداية لامر حجابي وهو ان الكلام في متعلقات الفعل من حيث هي
مضافة اليه وحق مصاف اليه ان يقدم في الذكر التفصيلي ثم يحري على
الاستعمال اشاع من دحولها على التسوية والوحدة هو الاول وان كان الثاني
فيه رعية امر لفظي معن لوصوح الفهم وهو راجع الاولين من الصماير
الاربعة الى شيء واحد وكذا الذين ووجه الحاجة التي احوالها على التأمل
ما يفصله الفاصل الحاشي غير ان القائل ان يقول لاسم ان قوله فيما بعد فاد الميزان
متعلق بمفعول به لا يجوز ان يتعلق بالفعل كما هو المناسب لقوله الفعل مع
المفعول ويكون الذي منوها الى القيد اي اد الميزان الفعل مع المفعول بل ذكر
وحده وصحبت ان يرجح تعلقه بالمفعول بقول المص في الايضاح الذي هو
كالشرح لهذا الكتاب بعد قوله هذا حال الفعل مع المفعول كانه مع الفاعل
وان تقرر هذا فقول الفعل المعدي اذا اسد الى فاعله ولم يذكره بمفعول
وبان مطلع النطر والمقصود بالسبب فيما نحن فيه عدم ذكر المفعول مع الفعل
والمتعلق بالمفعول صريح فيه على ان فيما ذكره هذا القائل بمقتضى الاستعمال

التابع اعني دخول مع على التبوع في مواضع وفي ذكره اش وانشى
 مخالفتي في موضع واحد نكتة حذيفة مفتضة كما هو عليه (قوله)
 اي تلبس القفل بكل منهما في اعادة مسجده اذ ليس امرض من ذكر
 كل منهما مع اعمل اعادة تلبس القفل كل منهما فالظاهر ان دخول اي تلبس
 الفعل بماد كرمه وانقص واصح (قوله ومن هذا) ان ماد كرمه مفعلا
 على الاصاح من ان تلبس بالمفعول من جهة وقوعه عليه وان لم تصرح بكونه
 بعلاعه وكان الاولى تصرحه به لان تصرحه في الاصحاح تحته التلبس
 بالمفعول هو المحذ في صحة حل المفعول في كلام المص نفسه على المفعول
 (قوله مطلقا اي من غير اعتذار عموم في انه من اء) هذا الكلام ماد كرمه المص
 في الاصحاح وفي حرة لا سلب اعتذار عموم العمل لادخله في تراب
 الحراء المذكور اعني التبريل مرله اللارم حوار ان يقصد التعميم المذكور
 ويرل العمل مع ذلك مرله اللارم كما لا يخفى فامل (قوله و يكون كلاما
 مع من انبأ له اعطاء غير الدماير) كانه مني عن ان التخصيص بالذكر عرفا
 واستعملا بدل مني في الحكم بماعدها كما قالوا ان التخصيص بالذكر
 في الروايات يدل على تغير ماعدها بالاحلاف لكنه نصف مستعني اعتباره
 في تعيين المفعول اذ هو اريد بالتخصيص لعل الدماير يعطى بتقديم المفعول
 ويمكن ان يجعل قوله الدماير صفة للاعطاء على حذف انصاف اي غير اعطاء
 الدماير والمبرية باعتبار ان الاعطاء المثلث اعطاء معقول المتفق فكور
 معابر الاعطاء مع متعلقه فانه الدماير فيقول المعنى ان ما اشترائه الفاضل
 المحشى فامل (قوله لا مع من يبي ان يوجد له اعطاء) يدل على ان قوله هو
 يعطى كلام مع من يبي الاعطاء ان قلت فيكون ملقى ان المكر فابن التاكيد
 قلت اسمية الحملة ما كدة ان قلت لا يجوز القاء الاسمية اي حالى الدهن قلت
 قد سبق جوابه في الباب الاول (قوله اما ان يجعل الفعل مطلقا كدية عنه
 متعلقا بمفعول مخصوص) جعل المطلق كدية من انقيد مع انها الانشال
 من الماروم الى اللارم ساء على ان يطلق الماروم ولو تحسب ادعاء كاف فيها
 كما سيجي تفصيله ان شاء الله تعالى (قوله ان مؤمن غير كريم) العبد الكرم الذي
 يفرح بسهولة ثقلة تحاربه والحب يفتح اعاء وكبره هو الرجل الخداع
 الحزن تقول منه حنت يدرحل نحب خا لكن الرواية بالصحة ثلاثا يشته
 بالمصدر الذي هو الكسر لا غير (قوله بعله انهم ان القصداء) المعجم لا يهجم

انه الى حوار وجود مرجح من على البعض في موقع وان اسكل
 في تحقيق الحققة وصحة التعميم عليه (قوله) قد من انهم اخطى او افعال
 (مذكور) لانه اي كون اعرص ثوبه بعد عداه (فيه بحث من وجهين الاول
 ان بعد كون المقصد من اثبوت لا كون العرص ذلك الذي ان اثر المقصد
 يخطى افاده عمرة التعميم في اقرار بعض ولا دخل له في افادة اخرى الاول
 وكل من الامر هو المقصد افاده التركيب بواسطة المقصد الخطاى وما ذكره
 من كون العرص كذا من مستنبعات التركيب التي يفيدها وان لم يستعمل فيها
 وهذا بين سقوط الثاني نص فافهم (قوله) تصدر هذه بعض معرف
 بلام خفيفة) لان المقصود من الحقيقة وفي اسكر دلاله على انفراد ولهذا يظهر
 ان مصدر اعرص عن الدلالة على انفراده ولو مكررا كرحى ود كرى
 يمكن ان يحمل في تقدم الخطاى على الاستعراق لانه يبره المعروف بلام الحقيقة
 وحق ان بعد ان يكون البعض والمصدر من حقيقة فيمكن اعتبار الاستعراق
 عمومه المقام الخطاى من غير حاجة الى ضم التعريف (قوله) لائق ان افادة
 التعميم اه) فليحجب عنه ان انفراد ان المقام اذا كان خطابا برار في صورة
 التبريل من الحقيقة لكن الامر حيث انها معتبرة بعضها بل لا يوصل بها
 الى التعميم وهذا لا اعتبار ليس اعتبار حقيقة البعض في ضمن جميع افراد
 الذي اعتبارا معاؤه فبعد الاحلاق اذ فرق بين ان يقصد الحقيقة في ضمن
 الافراد وبين ان يقصد من حيث هي لئلا يوصل به الى افادة التعميم كناية فان
 الثاني المع (قوله) معر في معرض اه) او المقصود من نفس الكلام وان كان
 داخلا في المقصود من الكلام والمقام فلا يرد اعتراض الفصل الثاني
 واستحير من طي بيده ورعيه ومع الا لام من الكلام لا يبرصد او ثلوا الاحلام
 (قوله) لان ما ذكره من احصاء لا يشهد به عقل ولا عقل فلان عن ان) انه قال
 اعلم ان الفرد عقل ولا هو اجتماع الحصر في من فلا يعطى على ما رغب
 انش العلامة اما الحصر الاول اقد حققناه على وجه صحيح عند صاحب
 المصاح ايضا وان الحصر الثاني فلا وجهه اصلا على التقديم فلا يصلح
 شرحا لكلامه على ما عرف من مدعاه انتهى كلامه واد بقوله واما الحصر
 الثاني على التقديم اه ان افاده التقديم للحصر عند اسكانى انما هي اذ كان
 المقدم مصبرا او يظهر مكررا كما سبق فلا يسر بل هو معرود بكونه
 على حسن كما صرح به في شرح اناب للسيد وعبره حصر الاول بين عدد

السكاكي باعتبار تقديم اسند ليد من اعتبار عموم الاعطاء المستند من اسند
 المحول في انقام الخطابي على الاستعراق وهو الذي مراده ان يقولوا واما
 الحصر الاول فقد حققناه في وجه يصح عند صاحب المقاصح (قوله فلم
 ان لا يكون غيره موحدا للاعطاء) والآخر ذلك انه من الاعطاء عن كونه
 موحدا لعلان مع ان المفرد من انه يوجد كل اعطاء (قوله اما انه لا يوجد
 الا الاعطاء مما لا سعة له) اجاب القائل الهروي بانه يمكن ان يحصل
 الحصر من المقام ومرص الكلام في صورة تدل فرائض المقام او الوقوع
 في جواب السؤال عليه فاما ظهر خطأ من مصنف في مسألة دقيقة وقت
 هو رحن نحوي وبهم ان لا يصح غير النحو بماله دخل في تعمق ابدان
 او سأل عن شان فلان وعاشته من جهة في الاصل وقلت يعطى
 او يكتفى او غير ذلك فهم انه مقصود على ايجاد ما ذكرت في جوابه ورد
 بان ذلك لا يصح مطلقا ولا قرينة هي على التقييد فلا يصح تأمل (قوله
 فان هذا المقام موقوف به لبعضهم خطأ عظيم اراد ان يخصص الحاصل منه سلك
 سلك الش العلامة (قوله ان يرى مصر وسمع وبع) هذا بحسب الحقيقة
 سب لمصر والعصب الكامل لكن حمل حرامهما نسبها على كاله في السب
 فكانه حرج عن السب وصار غير المسب (قوله بل لا يصح الرائي
 الآتية اه) وجه الترتيب ان الرائي يوانصر غير آثاره ليكن انصر آثاره
 لازما لمطلق الرؤية كما هو المدعى لتحقيقها بدونه في تلك الصورة وعلى هذا
 القياس سماع انواع وفيه تأمل (قوله فالفريقين تميم اه) جواب عما توهمه
 الخلفاء من ان تميم اراد الفعل يستلزم تميم المفعول فلامعى تخوير ارادة
 تميم الفعل من غير اعتبار تميم المفعول (قوله وهم وان عرض اه) يجوز
 ان يكون الجملة الشرطية حراما لمتدا والواو رايدة بينهما تأكيد للصوق
 ويجوز ان يكون الخبر قوله فلا تلام والف رايدة في الخبر على ما مر
 الاحض والشروط على هذا لا يحتاج الى اجراء كما يرد في قوله وان عرض
 لازمهما اشارة الى منع التلازم في اواقف حوار تحقيق تميم اراد الفعل دون
 تميم المفعول بان يفعل كل اراد الاعطاء في حق شخص معين فلا تلام بين تميمين
 لاني الوجود ولا في الاعتبار (قوله فلا بد من ذكر المفعول اه) متى على
 المستحسن عند اللغاة في حكم الواجب عندهم والافادات على ما حذف بكتة
 وقامت قرينة قوية على تعيين المفعول جار اخذ كاشا اليه اشيع

في دلائل الاعتراض بقوله ان كان تعلق المشد بمفعوله غريباً غير مستحسن
 (قوله على ماسق اي الوهم اه) على هذا الوهم معنى ان يعمل في تفكير
 اور الفهمين اسرع من اعنى انكى لاننا بينهما اعنى نكت في العرانة في تعلق
 المشد بكاء التفكير ومشده تعلق الكاء بالتفكير فاجعل العرانة سدا لذكر
 مفعول المشد بسبب ان يدعى استعانة ما هو المشد العرانة بمدرك صريحاً
 (قوله بكاء مطلق) يحتمل ان يقى المراد ان انكى مدعى مفعول الاختصاص
 فلا يكون انكاء الذي اراد ايفاع اشية بكاء مطلق (قوله وهو محار
 عن تمكيدهم واصدارهم) بدليل قوله تعالى ان الله لا يأمر بالفساد والمنكر
 قيل اراد امرهم بالطاعة على سائر رسول نشاء اليهم فلم يمتثلوا ويحتمل
 ان لا يكون له مفعول منوى كقولهم امرته مضاف وفيه وجوه اخر مذكورة
 في تفسير القاصي وغيره (قوله متفق بقوله توهم) اعلم بمفعول متعلق بالدفع
 لدلالة قوله ادبوا ذكر الحكم لمعات توهم قيل ذكر ما بعده على تعلقه بالتوهم
 ولا تعلق بالدفع توهم ان يكون اندفع لافى الاسماء غير خاص كما ان التعلق
 بالتوهم يدل على ان التوهم في الاتشاء اعنى بعد ذكر الى العظم غير متحقق
 مع ان نكتة هي الدفع المطلق اعنى انتهاء وبقاء على ان نفس اندفع بشر
 بالانتمائية لان الط ان لا يكون في نافي الحال هو اندفع وان جار استعمل
 احدهما في مقام الآخر مسامحة وقد اشار ايضا الى جوار التعلق بالدفع
 في الجملة بقوله وصور في نفسه من الاول الامر (قوله وكررت قد يروى
 نصيحة الخطاب ظلمي قد قد يروى نصيحة النكاح مع نصف نفسه بالثبوت على
 الحسن واوراوا يفهم بحسن صرعه على الواقع والابا (قوله حرر) انما قال بلغة
 اللحم وان كان راجعاً الى السورة لان لكل يوم منها سورة (قوله محذوف
 المفعول اعنى اللحم ادلوا اه) فان قلت هذا التوهم يدفع بذكر المفعول بعد
 قوله الى المضم فلا محذور الى الحدف فنت من حق المفعول والا واسطة التقديم
 على المفعول بواسطة وقد عرفت ما فيه مع ان ذكر اللحم ادلوا لا ما قبل تحته
 على انه لا يلزم الاحراد والامكان في القنصيت هذا وقد بينت البت من تيل
 الذريل لا الحدف كما قد در اليه الدوق السلم من قولهم منع الكين العظيم
 (قوله على وجه انصاف انصاف الحق على صريح نفسه) سواء كان الفعل المقي
 اي بعد غير الفعل المحذوف مفعوله كما في قولك ضربت ريد وصريرت عمرا
 او غيره كما في قول انصافى فان وبت حذف المفعول سوق الكلام على خلاف

مقتضى الطراد اسقى عليه فيذكر مصدره انصرف ثاب حصن له سنة
ولا يمتح ان حذف المقول او لاقت حذف اهل كثرته في المقول
هو فصلة (قوله وعكس دو الرمة) لم يصح الراء فصلة من حسن
والجمع ريم ورمم وبه لقت انعر واسم علال وسبب من قصده في بلان
بى رده بى ابى موسى الاشعري نصف الشعر بقده بمواجعة وفله خصوص
والطبع من الدس وبعد ولكن الكرام لهم ساقى فلا حرى اذا ما فليس فلا
(قوله ان يكون اصابت ما) اى وقت ان يكون او لا يكون وانما قال يكون
يلفظ المصارع لتصوير حال اصيبه المال واستخصرها (قوله سكن الدمل
الذوق بشهداه) يؤيد ذلك ذكر المقول في فريضة اعني ويهدى من شفاء
الى صراط مستقيم فان المتبادر الى الذوق ان مقتضى تعميم الدعوة للكل
وتخصيص الهداية وهذا التعميم المحاط به مهورا لما بقدر المقول اعم
لا يتربى بل كما لا يخفى (قوله وهذا تحت اه) يدفع هذا التعميم عن
في حذف مقول الامام حيث ذكر ان الحذف يذهب عن السامع كل مذهب
وقد وقع صريحا في شرحه للمصاح بـ فصلة الفاصل الحشى فانرا عدم تميز
احد الوجهين عن الآخر الذى ذكره ذلك الفاصل الحشى عدمه في هذا
الشرح هذا وقد ورد على الفاصل الحشى ان مذكوره بصرة تخص لا يسه
تمثله بقوله والله يدعوا الى دار السلام لان عموم المقدر فيه يعهم من فريضة
عقوبة هي حكم العقل من دعوى الله غير محض بعض المكلفين اللهم الا ان يعم
حصر الانهزم في كونه من تلك القرية فثامن (قوله ولا حاجة اليه) فيه تحت
لجوار ان يكون المراد من قيام قرية غير الحذف على عموم المقدر فحصل
التعميم من عموم المقدر المدلول عليه بقرينة غير الحذف فيكون الحذف
لجود الاختصار وانقرية على ارادة هذا المعنى ذكره عقب قوله واما التعميم
مع الاختصار وعدم دلالة لفظ الكتب على مذكورته نص صريحا لا يندح
(قوله وقد مرست هذا البحث) اشارة الى الاشكال المذكور بقونه وهذا
بحث اخر من قوله واما لجرد الاختصار مع امثله لشدة اتصال هذا القول
بالبحث السابق كما يدل عليه سبق الكلام (قوله اد بولان الدنيا معنى الداء
المتعدى الى المقول اه) المفهوم من انكشاف ان الدماء المتعدى الى المقول
واحد قد يكون بمعنى الذكر حيث قال في تفسير الآية سموها بهذا او بهذا
او اذكروا اما هذا واما هذا ويؤيده ما نقله في سبب قول الآية وهو ان

اهل الكتب قاتوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر الرجل وقد اكثر الله
 في انورية هذا اسم مرت في دعوا الله او ادعوا الرجل انه تدعوا منه
 الاسم احسن فلا يترك الشر ولا يعطى شئ على نفسه و صحح اطلاق ايديهم
 لو جعل السماء بمعنى الندى فكان كاد كره على انه قد جعل بقية او التحير بين
 ان يدعوا بهذا الاسم تارة وبذلك اخرى كذا في شرح النبين واعلم ان جعل
 اندياء بمعنى التسمية المتعددة ان معقوبين مناسب ما روي عن ابن عباس
 في سبب نزول الآية هو ان ابا جهن سمع الله يجمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يا الله
 يا رحمن فقال انه بهاء ان بعد آله هو يدعوا اله آخر ما جعل الاسم على
 العميين فرددان امراد الاسم لا التسمي وحمه بمعنى التسمية التسمية الى مفعول
 مناسب ما مر من سبب الترويل وكلا السببين مذكوران في اشراف (قوله
 وان صحح بالواو باعتبار النصب اه) ان طلب ليجار تعاطب انصاعت بالواو
 ولم يجر عطفت الصفة على الموصوف مع ان الاتحاد بحسب الذات والتعارف
 بحسب المفهوم جار في انوصفين قلت ان جار تعاطب انصاعت لانه لم يقصد
 نشئ منها اذات التي هي هذه الاتحاد بل المفهومات المتعارفة بخلاف
 الموصوف والصفة فان سبه الاتحاد مراد بالاول القوم السيد والهمام كثير
 الجملة واليها الاسد والكتيبة العسكر والمردحم موضع القتال (قوله
 ولم يورد ما مذهب الآية) صميم ورد راجع الى موسى ع ومدى قرية شعيب
 عم والامرأتان مائة عم واندود الطرد (قوله حتى لو كانتا سوران غير عمهما)
 للشيخين ان لا يقولوا لالترحم باعتبار ان اسقى من الامة لاجل انفسهم والدوديين
 المرأين لاجل انفسهما فلا مدخل بملاحظة خصوصية المسقى ونزول الفعل
 منزله اللزم بالنسبة الى المفعول الصريح المعين لا يفي عدم التبريل باعتبار
 المفعول بواسطة فلا فساد في المعنى على زائنها كإزالة الفاصل المحض وتطير
 هذه ما ذكره الفاضل في قوله تعالى امرأه باسم ذلك الاعلى على ما ينبغي واجاب
 بجال الدين الاسمراي في شرح الانصاح ان الوضع كان مجتمع الناس للسقي
 ومجرد عدم اشتغالهم بالسقي واشتغال الناس به مع ذكر صعب اليهما كاف في انجاب
 الترجم وفيه ما فيه (قوله فكان على المص ان يذكره بل كان الاحتمال ان
 يقول اه) حكم الشا ولا يوجب ذكر قصر الافراد ثم اضرب عنه على
 وجه ارتقى مدعى احسية العارفة الثانية اعني لا فائدة الاحتصاص لاشتغالها
 على قصر التعيين ايضا وقصر الاشتغال بالاشتغال الشريف او لا عن دعوى

٢ وتوصيحه ان اصل
الفعل لما كان مسلما عند
المخاطب فاتباه لمن اراد
اتباعه توكيدا بنفس
الحكم اثبات اصله عند
المخاطب ثم راني عن
غيره ويعتوى ان توكيد
ضرورة ان الفعل اسم
شئت اذا لم يثبت لغيره
ثبت له البتة عند
٣ قال في شرح اللسان
قوله تعالى وربك فكر
محول على ومهما يكن
من شيء فكرر بك فيكون
الشرط مقدرا قالوا
داخلة على الشرط
وانفاء الجرائية الرابطة
لغيره بالشرط ولا يكون
الفاء للعطف عند
مبني ان اما يقع مقام
الشرط واداته على
مذهب ومقام اداته
فقط على آخر
٤ بل يعتبر الاختصاص
المذكور في المعنى بم
المصدر والمصدر عند

وحوب ذكر قصر الافراد وبيان من احسن راج قصر لانه
الكلام حول الاعصار عليه ثم الواقع في اكثر النسخ بدل ما اعصر
بأنواعها لثلاثة وكان ثابته ضمير ماضى ناس وبقصر حقيقة القسرية
(قوة لاغ عن تكلم) وهو ان في ان الاشتداد مستبعد من حرة
ما خطه في اعتقاد المحقق نسبة الى تلك التوارم فيغير مثلا ان ادخل
يعتقد ان التكلم صلب لا كرام عمرو وآمر به او لمجموع اكرام زيد وعمرو
فيقول التكلم زيدا كرم زيدا خطأ المخاطب (قوله ومعلوم ان ليس بصير
الان توكيدا على ما كبد) سيجي تفصيله في مباحث القصر في تحت و
انتى بدأ عيسى بن عيسى الرعي بن اعمو القصر (قوة فتدوى رديده لا كبد)
اعتز من عليه زيدا كرم الفهم في مثل هذا يكون لحرر التفسير للمحدوف روى
التأكيد والفرق وهذا لا يجوز الجمع بينهما والحوط ان مصدر ادق اوجه
في حكم المعطوف فمسألة تكرار معنى بعد توكيد ولا بد ان يوسع ختم
المصدر والمصدر صريحا (قوة انه من باب زيدا رهنة) يريد انه من باب
الاختصاص على شرطه التفسير وفيه تحت لما ذكره عنهم ان ما لا يمكن تيقنه
لا يصير عاملا فيه والفهم المشعول ما يصيرها لا يصلح ماضى الاسم اسبق
على تقدير التسلط لا يتسع توسط الفاء بين المعطوف والفهم لان يحمل
على انه مثله في كون الاسم منصوبا فعل مصدر يدل عليه المذكور كافي
الاختصاص والتفسير والحوط انه مقصود بمثله وركب فكر وهو كثير
في الكلام من غير خلاف في ان المنصوب مقول بالفعل ومصدره ان الفعل حقيقة
داخلة في اسم اي مما يمكن من شيء فربك كرم وانما اخذت الى الفعل ليعلم لاسم
في موضع الشرط كافي اما زيدا فاصرت كذا في شرح ابن كثير والشويعر ان في
اما مقدرة الفاء فاه حواها اذ قد تقرر ان حذف اما مطرد اذا كان بعدها
امر او بهي وان لا محصية حوار بينهما ما بعد ثابته فليهم (قوله وقد صرح
في المفتاح بان الفاء للعطف على المحدوف على تقدير كون الفاء للعطف لا يظهر
كون واياي فار هون او كذا في اعادة الاختصاص من اياك ده وان جعل
المصدر متعلقا بالصير على وجه الاختصاص تعلق المصدر بالظاهر على ذلك
الوجه كذا ذكره الفاضل المحنني لا يحذف مقتضى التفسير الشخصي
والاختصاص في شخص لا يقتضي قوة الاختصاص اخر اللهم الا ان لا اعتبر
خصوصية الشخص في الاختصاص المذكور (قوة لان المعنى ارضى واسعة

فان لم يحضروا العدة اه) فيه بحث فيه كره الش وهو انه يرد فيه عطف
 الاشارة على الاحار وقد صرح في بحث تقديمه بشرط واحدا ان كان
 اشارة فاجبة الش انه مع قوله على ان اصى واسعة حجة احرية ومن
 في حواله عن بعض الافاضل بعد تسليم ان لو لم يعط ان قوله رضى واسعة
 في معنى الاشياء وهو ما حروا فتشعر اعطى فلا تكلف على انه قد سبق
 ان الش يجوز (قوله واقيم متدبر ما روى عنه وهو يريد ان يثبت هذا
 مناف له فيقدم في شرح داحفة كذا من ان ما مات منه مما يمكن من شيء
 اذ قد علم من تقريره اه ان ما يقع الاموقع اشارة بشرط وغيره من تقريره
 في صدر الكتاب اللهم فمما وقعهم جرحا في هذا على النذهب كما فصل
 ابن الخاضع في الايضاح (قوله ولهذا يقدم على انه من جراء اخراء
 ان يقول والظرف ه) هذا التقديم انما يجوز ان كان المقدم هو الفاعل
 من جرحي الجراء لا بد يتعلق بغيره اعراض وما اذا كان فاعل جرحا
 فلا ٢٢ مع ما يريد من ذلك فاكل واحذر اما طعمك فريد آكل صرح به
 الفاضل الرضى وغيره وهذا يظهر ان ما اشار اليه صاحب الكتاب
 وانما صى وصاحب المذلة في قوله تعالى فاما الانسان اذ ما اذبه ربه
 فاكرمه ولهم فيقول ربي اذكر من من ان الظرف يتعلق بقول
 محل نصب وانما كان اذ يلزم بفصل بانه وممحل بعض التصويت
 والله اعلم ان بعض الظرف متعلق بقدر والتقدير فاما ان الانسان
 اذ ما اذبه ربه فيكون انصرف من منه جراء الواحد التصويت انما يكون له
 ولا بعد امر اذ ما كان في قولك اما احسن يريد للفقراء محسن (قوله ويظهر ذلك
 هذا المحقق ان من هذا التقديم ليس للتخصيص اه) اي ليس الغرض الاصل
 في هذا النوع هو التخصيص وان افاده في بعض المواضع والعرض من هذا
 الكلام رد قول المصنف انما يجوز وما محمود فهدبهم فلا يعرف الا التخصيص
 (فريد لانهم يكن جارا فاشوب اصل الاكرام والاهانة) فيه بحث لان هذا من
 على كون انقصر في كل واحد من المتأخرين المذكورين اصنافا بالانحصار
 كل واحد من احد بين ما يقاس اي الآخر لان كون القصر ميبا على حد
 الب مع انه هو في الاصل في كذا حواله فيح لا يكون هذا التعليل ماف للمحقق
 اللهم الا ان يدعى انه لا يتبع تقديم معمولات يفعل عليه الا انقصر الاضافي
 كما يبي عنه ط قول المصنف سابقا وتقديم مفعوله ونحوه عليه لرد الخطاء

مبحث ١ مباحث مقدم بشرط
 مبحث لا يرفع من جرحي
 الجراء جرحا فاصلا
 ٢ وذلك لانهم التزموا
 حذف الشرط لزم دخول
 اذاته على الفاء الجواب
 وذلك مستكره وقد
 عرفت ان ضرورة الفصل
 بينهما مما بعد الفاء
 والفصل الواحد كاف
 في دفع ذلك الامر المستكره
 فوجب الاقتصار على
 انما قال اللهم لانه بشكل
 حول تقديم اياك على بعد
 مثلا على القصر الاضافي
 انما يجب ليس يجوز
 عليه اطلاقا وهو شرط
 في الاضافي على

وان احتفل به على الاكثر (قوله من لم يرد الالهية) ايراد هذا الالهام كونه
 انقدم نصب عن شككم في نفسه من مطلق الالهام بصرفه اليه كما في
 ذكر الله اهم لاسيا وعدوه من عهد بقره والاستعداد وغيرهما والالهام
 الذي م يرض الشيخ الافتصار على ذكره في باب واحد بتقديم كما سيجي
 ما هو بمعنى الالهام (قوله وان عليكم خافض) ان جعل عليكم صلة لخاصة
 وانتقل ط لانه بقي ان لا يخرج مذكور فصاح ان تقديره وان جعل حرا
 فلا ظهر ان يحمل على الظير دون انتقل لان الكلام ههنا في احوال متعلقات
 اعين وان كان تقديم ما حقه التخيير مطلقا فتعبد انحصار (قوله بما
 لا يحس فيه اعتبار انحصار) في الحسن لا يقتضي بقاء الصحة ولهذا جعل
 صاحب الكشف والمصنف قوله تعالى ثم الخبيء سموه على انحصار
 اي لا تنصوه الا المحم وبمكر حرا لا يذوا واصح على التخصيص ادعاء ما لعله
 لتبرين ظنهم غيرهم بسببه ان ظنهم انفسهم بمرة لعدم (قوله مراعاة حسن
 ادعاهم اسمعي الصواب ندين بفظ اسمعي بامانة الادب (قوله
 استشهد بما ذكره اثمة التفسير اه) الظ من عبارة النص ان ما ذكره تفرع
 لاستشهاد بالانكسار الانسب ان يقول ولهذا فان ائمة التفسير وهو ط (قوله
 اهتماما بالقدم سواء كان ذلك من جهة الاحتصاص او من غيره ولا ياتي هذا
 المعنى قوله وراة التخصيص كما لا يخفى فيسقط الدليل اعني قوله لانهم
 يعدمون اه على امدي (قوله وفيه نظر) وجهه على ما بين منه واشهر اليه
 فيسبق باللام ان القول بالتقديم لرعاية القافية او الفاصلة خطأ (قوله بعيد
 مع الاحتصاص الالهام) ولا به لوقدر مقدما بعد على موضوعه ما يفض
 اذا حذف بنى عن عدم الاعتداد بنسبه والتقديم بنى عنه فاجمع بينهما
 كالجمع بين الصب والنون (قوله لانها اول سورة نزلت) قال الزهري اول
 ما نزلت اقرأ اني ما لم ازل وقل اول سورة نزلت هي المدثر وقيل هي الفاتحة
 واهل الحديث ٩ وعقواس اقرأ اول ما نزلت مطلقا والمدثر اول ما نزل بعد
 بداية الوحى من الآيات والفاضة اول ما نزل من انشور (قوله فكان الامر
 بالقراءة اهم دون تخصيصها) المتوقف على انهم يصلحوا وايضا المصاحف به
 التي كما هو الظ لا يتصور تخويره اقرأه لغير اسم الله تعالى حتى يقصد بالتقديم
 احذو حواه القصير كذا في شرح المفتاح للسيد وهذا مما يظهر اذا جعل باسم الله
 حال اى متر كما سم الله اذا لا يتصور منه عدم التبرع لغير اسم الله تعالى وانما جعل
 مفعولا كما توهمه اش من ط عبارة المفتاح فلا ادب تنصيره منه عدم ان يكون

محض ان الامر بالقراءة
 اهم من الامر بتخصيصها
 دون الامر بتخصيصها
 وفيه اشارة الى ان الالهية
 بالنسبة الى الامر
 بالتخصيص فلا يرد منه
 اهميتهما من الامر
 بالتخصيص لزومه كون
 غير اسم الله تعالى اهم من
 ولا يحتاج الى دفعه بانه
 لا فساد في رجحان غير
 الالهام بحسب المقام
 وتوجه القصد الى بيان
 وكونه اهم منه وان كان
 اهم في نفسه كما سبق
 من الش في بحث الحمد
 على
 ٧ على ما ذكره فيما سبق منه
 الامثلة به على
 ٩ قبل يمكن وحده التطبيق
 بين الروايتين ان اول
 ما يدعى به من الامر
 بالاشياء وهو اقرأ ومن
 الامر بالانذار هو يا ايها
 المدثر قم فانذر على
 محض اول ما نزل من
 القرآن

مقروه اسم الله وغيره على ان فيه بحث الاثبات قد تحققت ان اعتبار حال
 الب مع انه هو في القصر الاصافي فلنعمل انقصر على المعنى بالحدود
 اللهم لا يبين الاحتمال الذي اشرب اليه من عدم محي تقدم متعلقات
 الفعل لا الصافي (قوله وهو ي على ان يعمى باسم ملكه) لاثبات ان حال
 اناء على ما هو معمول بلا واسطة دلالة على التكرير واندوام امره لا يحس
 تخرج النزل على ذلك فانوجه هه مدكره اعاضل الفنى وان كان
 فيه صرف عبارة افتاح على صهره في مواضع لا صرف عبارة اسكاكى
 عن طاهره صرافا سيرا فافصا انقدا احسن من ساء تخرج الآية على امر
 بدر فان المحققين من اجماعة معوه وقد اشار اليه ان هشام في باب الحاس
 من معنى التيب وفي مواضع اخر (قوله والله بالاستعانة والاملاسة) رجع
 الثاني بكونه اكثر في الكلام من الاستعانة والان في الاول جعل اسم الله
 بحره الآله ان لا يكون مقصودة مناد فبترت التاديب (قوله اى اقراء
 الفرار) قد في اسوره كانت اول مرلب لم ساء هذا المفعول الذي قدره
 اللهم ان يصير الى الروايس الاحرس في اول النزل واستحير بان الجمهور
 على حوار اخير ايس من وقت الخطاب وان يدى تخرج اجماعه من وقت الحاجة
 الاعد القانين حوار اشكرك بالحل فلا عذر في التقدير المذكور فتأمن
 (قوله فلا يبر عن اذهب تصحيحه) اراد به مذهب الشافعى قال اش
 شافعى اذهب ثم هذا التوجيه انما قرب اراى كى التخصيص باب من انقام
 ان يضمن على الخفيق على مدكرته والاضاحل لتقديم على التخصيص الاصافي
 قد عرف ما فيه وان جن على مجرد الالهتم فهو واضح الاله موهم
 يدهوات عن الله م صير ذكره الش نصيب انقدا فضلا عن عدم الاستعداد
 (قوله كانه عن نحو صرب زيد عمرا) اعتراف عن نحو صرب غلامه زيد
 فان في هذا مقتضى العدول عن ذلك الاصل (قوله والمفعول فعلة يسمى عنه)
 اى قد سمي عنه الفعل من حيث هو فعل وان كان الفعل المتعدي يحتاج اليه
 فعلا ووجورا كاحتياجه الى الفاعل بخلاف ما عن وهذا القدر من الفرق
 كفى في تقديم الفاعل على المفعول مطلق (قوله فحين الاصل تقديم المفعول
 المطلق) لانه حره مدلول الفعل من المفعول به لا طلب الفعل المتعدي له اشد
 من طاهره ووجه تقديم ما هو معمول بلا واسطة على ما هو معمول باظهار
 ثم المفعول فيه الرمن دلالة انفع عنه نصيغته ثم المكان لان الاستدراج اليه

مبحث ان ادخال الباء على
 المفعول دلالة على التكرير
 والدوام لمر نادر
 مبحث ان الشارح شافعى
 المذهب

أشد بخلاف العلة والمصاحفة كذا ٨ من ثم المفعول له لا أنفع الذي لا علة له
ولا عرص منه قليل بخلاف المصاحفة وقيل تقديم المفعول به على المفعول
المتعلق أولى فكأنه نظر إلى قوة الفيد في المفعول وأعم من أن يكره الش
هنا من عدة انما عيل على مذهب الجمهور ولذا أوردنا مفعول معه والمفعول له
مع أن الزجاج أسقطهما وأسقط المفعول به مع أن السراي في المنته كايين في كتب
البحر (قوله الأصل تقديم البعت) لأنه مع المفعول كشيء واحد فيكون
عبرة الجهر ثم أكد لكونه أرسخ في الناحية من بدل أنه موصى بالنسبة
دور متبوعه به في حكم المحي والمصروب عدو لهذا صرح صاحب الفتح
أولا بأن الدليل ليس بموضع للعطف لفقدها شرط العطف وهو تقديم المفعول
عليه وبهذا تيسر أن يكره الش والتشريع في توجيه قوله ثانيا ليس واحد
من الأنواع الأربعة بمعنى الدليل وأوصف والبيان وأما كيد موصى للعطف
بالواو من أن التقيد بالواو بناء على أن بعض الأنواع الأربعة صاحب للعطف
ماي على رائه وبطل نحو اعني زيد أي حبه أو من حبه محل بحث وأشكل
لأن ما ذكره السكاكي من فوات شرط العطف حكما وكون تقديمه سلب ريد
نونه على تقدير العطف سلب ونونه قائم في العطف بل وای طالبا شيئا من
الأنواع الأربعة ليس بخلا للعطف مطلقا فان قلت مرادهم الصلوح بحسب
تأدية أصل المعنى قلت أن صرح قائم صرح في أي دور من تعبير المعنى عند إظهارها
فالصواب الإضمار على أن التقيد بالواو بناء على أنه موصى بالبحث هذا وإنما
دخل أو في قوله أو البيان تبنيها على أن عطف البيان مع الدليل من واد واحد
حتى أن بعض النحاة لم يجره من بدل الكل من قلت لما اعتبرتهما من واد واحد
لم يبق شيء من التوابع حتى يقدم أحدهما عليه فكيف يصح تقديم أحدهما
على ما هو مأل المعنى قلت بل يبق العطف بحرف المتأخر عن الكل ثم ٣ رد
ما ذكرته في قوله ثم المفعول معه إلا أن يبي عن أمث كلمة أو يعبر هذا ثم ذكر
المفعول معه قائمهم (قوله فراد معي بالاحسن هو هـ) وقد ندر لأنه قد عطف
عليه أو قوله أولا في التأخير احتلا لبيان المعنى أو التماس وهذا العطف
بأنى تلك الإرادة إلا أن يبين فائدة يعتد بها في الأفراد باند كر (قوله لتوهم
أنه من صلة بكم) عكس أرى في تقديم الصفة الثانية لأنها أهم وأقادة فيها أكثر
لأن إيمانه مع كونه من آف عر عون مستند قافادة أهم (قوله وحسن السكاكي
التقديم للعامة مطلقا هـ) عبارة السكاكي هكذا وللعامة الناحية تقديم

بحث ترتيب المقاصيل
٨ إشارة إلى أن قوله
بخلاف العلة محل تأمل
أذ لا يتصور فعل بدون
العلة وجوابه أن المراد
بالعلة العينة وتعلق الغير
الاجتزائية بكونه حال
صه ع

بحث ترتيب التوابع
٣ لابق اعتبار تقديم
المفعول معه بالنسبة
إلى التوابع لانا نقول
قوله وأما ترتيب المفاعيل
بأي حنه ع

٤ ثم أنه ليس في عبارته
فيدا لاطلاق كاتوهم من الش
عبارة الش إلى أنه يفهم
من سياق كلامه ع

ما قدم و قد تقدمت به نوناً أحدهم ان يكون اه) فادغم الى قسمين في عذرت
 نفس العبد الا ان احدهما الى القسمين يتسع انضمام التقديم لاحدهما فلهذا
 قال الش وحل السكاكي التقديم للعبد بما في قوله احدهم ان يكون اصل
 الكلام اه مسبوحة لان ما ذكره من العناية والتقديم لا قسم منهما فقديم
 اللام اي احدهم لان يكون و قد يحل على السالبة في اقتضائه التقديم وهذا
 لا يدفع التسامح فان قلت ما هذه تقييداً ابتدأ ودي الحال ما عرف باللام قلت
 الاحتراز عن المكر المحض و ذلك لان التثنية لجمع قوله الاصل هو التقديم
 ولا مقتضى للمدول عنه كابدل عليه انظر في البصاح فلو كانا مكرتين محصيتين
 لو حد انشغلي للمدول عن التقديم وان كان اصلهما التقديم ايضا كما في قولك
 في الدار رجل وجاني راكبا ورجل وانما لم تعرض للمكر المحصية لان
 التخصيص بمحلها في حكم معرفة (قوله نصب عيبك بضم الون وقهه)
 اي مضمون قد اريد ان تصدت الشيء افته وحملته بحدة عبي ثبيت
 لا يعب عنها كالي اسرار له راجع (قوله لن قالك ما الذي تمني) الاول
 لا يذكر ٧ اوصوص وبع ما عني حتى يكون ما مفعول تمني فيكون اسؤال
 بجهة فصفة مطاوعة الجواب بالصفة على ما صرح به سبويه في ما صحت
 اد على تقدير ذكر الموصول يتعين كون ما ابتدأ لان مفعول انصلة لا يقدم
 على الموصول كما مر في الاصول جمعا (قوله وتقدم المفعول الثاني على
 الاول في قوله تعالى وحموا الله شركاء لا يذ) متى على ان الله مفعول بواسطة
 قدم على اندي لا بواسطة اعي شركاء وانصب احسن مفعول مصر دل عليه
 اسؤال انقدر وهو من حموا شركاء وهذا مختار السكاكي والهل انصور
 على ما حقوقي شروح اقتراح وذهب عنه مذهب صاحب الكشف الى ان
 احسن مفعول اول حموا شركاء مفعوله الثاني والله يعرف بمو متعلق بشركاء
 فيجوز ان يخل بالآية على أي هؤلاء ايضاً بحسب ان انظر في متعلق بشركاء
 قدم عليه فان قلت هن يجوز على تقدير ان جعل مفعولا ثانيا ان يعطى تقديمه
 على المفعول الاول اعي شركاء فان الاول مكر يستحق التأخير قلت حوزة
 الشريف وكذا الش في شرح المفاج وحلاء من قبل في ابدال رحن لكن
 لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون تقديم المصن محصيا كما ان تقديم اخر
 تخصيصه على ان اعتبار الابتدأ والخبر به يصل في اخل ولذلك قيل قد دفع
 المكرة المحصية اسم ان كما سبق اشارة الش الى ذلك في قوله ان شواء وشوة

٧ كما لم يذكر في عبارة
 الايضاح فان عبارته
 ما تنفي
 ٩ و يؤيده ان السكاكي
 اشار الى قولك علمت
 مطلقا زيدا لا يبيد
 الاختصاص بل الاهتمام
 وقد اشار اليه الشريف
 في حواشي اقتراح

البيت (قوله بتقديم الحال) اعني من قومه على اوصاف اعني الذين كفروا
 فان قلت يحتمل ان يجعل قوله من قومه وصفا ايضا اما تقدير متعلقه معرفة
 ان يجعل اثبوت لا لمحدوث ويكون اللام الداخلة عليه حرف تعريف ٣ لاسم
 موصول لكيلا يترجم حذف الموصول مع بعض حملته على ما مررت اشارة
 الى مثله او يجعل اللام في الملاء للمعنى فلا حاجة الى تقدير المتعلق
 معرفة لا يقال لو اعتبر الملاء في حكم النكرة لم يقع ادين كفروا صفة له
 لا يقال ثم ادله حظ من التعريف فكيف ان يجوز ان يعامل معاملة انكرة
 يجوز ان يعامل معاملة المعرفة على انه قد سبق ان الموصول قد لا اعتبر فيه
 التوقيت ايضا فيقع صفة للنكرة فثبت هذا الاحتمل لا حصر ما خطر ابي اصل
 المقصود ادلائك ان المقصود الاصل هو الوصف بالكفر كما في الآية الاولى
 بتقديم اوصاف الآخر ههنا العارض واما الحكم فان قوله من قومه حال
 وادفع ان الظاهر الذي لا يبعد عنه بلا ضرورة (قوله مسوق بلا انكار
 التوبيخ) ان عرق يده وبين الانكار لا يعلق ان التوبيخ يقتضي ان مدعيه
 واقع وان فاعله معلوم على ذلك والاطلاق يقتضي انه غير واقع وان مدعيه
 كاذب نحو ما صيغكم بكم المدين وانعم من ملائكة انا كذابه كرفي معنى المايه
 (قوله فبمع ان يكون تعني حملوا) فديعان تعني الانكار لاحدهما
 باعتبار الآخر لا ياتي ان يلاحظ احدهما المتعلقين اصلا ومهما وان شئت فقل
 قولك اعطيت ديارا سائلا فار في اعطاه الدار ريدة مبهمة يقتضي تعديده
 وان كان لخصوصية المفعول الاول دحر في طلب الماهة والحكم هو اسوق
 (قوله والحوار انه ليس في كلامه) رده بعض شراح الاختصاص بان مفعولي
 حصلوا يجب ان يكونا حاضرين في الدهن وقت الانكار لتوقفه عليهما ويكون
 كل واحد منهما نصب العين في ذلك الوقت واذ كان كل واحد منهما نصب
 العين في ذلك الوقت لم يصح كون احدهما نصب العين علة بعدد كفاعله
 صاحب افتح لان علة تقديم مقدم يجب ان يكون مختصة به ونصبه العين
 مشتركة بينهما كما تحققت واقوى حمل اسكاكي ضد التقديم كون المقدم
 في نصب العين وكون كل واحد من مفعولي حصلوا حاضرا في الدهن
 وقت الانكار لا يقتضي كون كل واحد منهما نصب العين عامة ماني
 اسب ان يكون كل منهما نصب العين باعتبار تعلق الانكار وهذا لا ياتي
 كون المقدم منفردا بكونه نصب العين باعتبار آخر مقتضا لتقدمه و

بحث ان اللام الداخلة على
 بعض المشتقات موصول
 عند البصريين وعد
 غيرهم حرف تعريف
 مطلقا

٣ هذا توجيه الكلام على
 مذهب البصريين والا
 قبل اللام حرف تعريف
 مطلقا لاسم موصول
 كما صرح به في معنى اللب
 ع

بحث العرق بين الانكار
 التوبيخي والابطالي

اسكان في قد صرح بهذا بقدر معنى نفسه وانتم مني عنى عنه او عن مدته
فان نصب الاهتمام اشئى عن كون احد المعقولين نصباً معين في نفسه لا يعنى
التقديم على مجرد المعقول بل على جمع اخره الكلام وانما يقتضى له الاهتمام
الاشئى باعتبار تعقّب الفعل به وقد عرفت ان هذه قد لا يخرج في انصراف
العقبة اندوئية فيصير في ربح المعقول الثاني عن العامل تقدم مرتبة العمل
وايخر في تقدمه على المعقول الاول كونه في نفسه نصباً معين فلا يتحدور اصلاً
(قوله وحواله) سمع فان الاحتراز المذكور (فهو مبدئية) وهي الاحتراز
المذكور كما يفتق بالمقدم يعنى بانها خرج موجب كونها نصباً معين فيلزم
ان يقدم صاحب الرعي الذي في الآية الاولى وموسى في الآية الثانية لا يبدل
الاحتراز بوجوب كون تعميم احدهما وحكماً تأخير الآخر نصباً معين
لانما هو ان ثبت ان نصب العين يكون فقدم يلزم ان يكون تقديم احدهما
وكذا تأخير الآخر مقصود وليس كذلك وانما ان تقول الموجب للتقديم
هو كون الشئ نصباً معين من جهة التقديم فأمثل (قوله وان كان مبدئية
في المثال سكه حق) به يدفع المناقشة بان صاحب المفتاح لم يدع انه مفهوم منه
اعمالاً مما يحتمل قال بوجه انه من صلة الداء والتقديم لدفع هذا التوهم صحيح
وانت حير من عبارة صاحب آب عن هذا الدفع حيث قال لا يحتل
ان يكون من صلة الداء واشتد الامر في هذا فممن من قومه ام لا كف ومنه
لا احتمال العبد الصالح يدعى تأمل لا يكون من صلة الداء الامر على من له ادق
استعداد لان يحاطب الكلام لله تعالى ودخلة القرية اعدائه على ان من قومه
ليس صلة الدنيا اقوى من كثير من القران الحديث الصحيحة للاستعمال اجازية
(قوله وقد ثبت انه منه) اشار بلفظ قد الى صفة لانه منى على ان يكون
الكلام في تقديم بعض التعمولات على البعض فقط وليس كذلك والاحتمال
لا يقطع حرق الاعتراض لانه ان يكون حوالة عن وجه الحب اعني دون سائر
الامثلة من تقديم المبدأ على اخره ودعى الحال على الحال وتضارهما في اسب
الامس في مباحث القصر فيقال فصرت القبة القبة مكررات الكلام
والمفوضة بفتحها هي الدقة الخلوب (قوله وفي الاصطلاح تخصيص شئ
دنى) بطريق معهود اما على الاطلاق او على سبيل الاصطلاح اى معبر صرح به
الشريف في شرحه للمفتاح فكلام معبى القصر حقيقة اصطلاحية (قوله
انما ان يكون بحسب الحقيقة ونص الامراء) الحقيقى هو مقابل الاصطلاح

كما صرح به فيقول التعريف لفصل الحقيقي الأدنى وقد مره بوجه آخر
 ظاهرا وكأنه نهر الى ان الحقيقي هو الاصل ولولا ذلك لكانت
 لان تخصيص الشيء بشئ اسبقه عن جميع ما عداه او من بعضه وقد يدل
 قوته على الحقيقة وعلى الامر انما هو كذلك حقيقة او دعاء فقول
 التعريف الفصل الحقيقي الأدنى ولا ينبغي انه خلاف المناسبات ثم انه غير
 الحقيقي مفيدا للاصناف دون المحدود مع ان اطلاق التخصيص على الاصناف
 بحر تحت اللغة كما فصله الفصل الثاني لان الاصناف فصل حقيقة بحسب
 الاصطلاح كما اعترف به هذا الفصل في شرحه بفتح وحل تقسم ارباب
 الاصطلاح على اعتبار اللغة غير مفولة مع ان اعتبار اصناف الاله في
 على قسمه دون المحدود ثم ان ارباب الادب استعملوا الاصناف في المقصود
 او المقصود او التخصيص في مقابلة الحقيقي واما اهل البراء استعملوا الاسمية
 البديهة الخاصة في مقابلة الباطنة ولا مشاحة في الاصطلاح فان قلت الحقيقة
 الاصطلاحية في المعنيين على ما فهم من شرح المفتاح لعل المقصود لا لفظ
 التخصيص وكلام الشريف في اسحاق احمد من الاصناف في قوله في هذه
 التعريف فونه اسمى فصول وتخصيص (قوله نعمة حدود) اي ملة حدود
 التصريح فانه سابق الكلام على وجه ودون قيد التخصيص والمصريح بالتقسيم
 قبل المدة وقد يقال ان يكون قد دلل الحدود وفيه دفع توهم خلاف
 المقصود واربابه بعملة الا يرى كيف اشبه الخلال على صاحب الاصباح
 سبب انقضاء تلك التصريح على ذلك التقسيم وسيلة الى انفيه على عدم جريان
 الاله في الاراد والتميز والقلب في الحقيقي فانه فائدة عظيمة بها مع
 في مواضع وفصل الصمير في حدود راجع الى الخصي والمعى لم يصرح
 بالتقسيم لعله جديوى احد القسمين يعني الحقيقي لان بعض اقسام هذا القسم
 وهو قصر الموصوف على الصفة تكاد يتبع وتسمى لاجل ذلك كان حائرا
 الا انه غير وارد في الكلام وفيه ان المقصود الحقيقي الادنى لتقسيمه كثير
 في الكلام والقسم ان في منه موجود وان كان فيلما تخفف نحو لا وحسب
 بالادب الا الله (قوله وهذا الصمير شمس الحقيقي وغيره) رد عليه
 ان عبارة اسكاكي هكذا وحاصل معنى تصريح راجع الى تخصيص الموصوف
 عند السامع بوصف دون وصف ثل كقولك زيد شاعر لا يمكن من اعتماده
 شاعرا ومحمدا او كقولك زيد قائم لا قاعد لم يتوهم زيدا على احد الوصفين

من غير ترجيح فقله عند السامع شعر بان ارد هو انقص غير الحقيق
 كما شعر به انص فوله لم يعتقد مشاعرا ومنحما الى قوله من غير ترجيح فان
 القصر الحقيقي لا غير فيه اعتقاد السامع ولا تردده اصلا (قوله مثل زيد
 شاعر لا غير) اي لا غير زيد فهو عن هذا التعبير من قصر الصفة على
 الموصوف ويحور ان يعدر لا غير شاعر فهو ح من قصر الموصوف على
 الصفة ويرد عليا استعمال لا غير في كلا القصرين و على هذا فالتاكون
 بقصر حقيقة او ادبائيا او احراز من قصر اوصاف وكذا ما بعده من الامثلة
 (قوله اني هي معنى لا غير) ان ارد بمعنى مفسر اللفظ كما هو الظاهر يصح
 قوله لتصرفهما على العلم فان نسبة لغيره باعتبار الصدق هو انسية
 ليس الا وان اراد به نفس اللفظ نسبة للدال باسم المدلول او على حذف
 الموصوف اي ان معنى ذلك القول لكن الدال اطلاق الصفة المصوية
 وكذا اطلاق تقييد بمعنى المراد ١٤٥ على نفس اللفظ من البهجات الشائعة
 (قوله مانع من عن ذات ومعنى فيها غير اشمول) المراد بالذات ما يقوم به غيره
 لا ما يقوم بنفسه ولا يخرج عن التعريف است في قولك اعني هذا السواد
 الشديد وبالمعنى ما يقوم بغيره ان قلت ويرد انقص بالذات في المعنى زيد حسه
 لانه يصدق على احسن اعداد حيث يقوم به العرصة مثلا وانه معنى حيث
 يقوم عوصوفه قلت لفظها يدل على وجوب التعريف بين اعداد والمعنى
 امدويين ٧ وقد كان الاول فان قلب احسن يدل على معنى بلا شبهة وعلى
 اعداد ادلايه من محل يقوم به قلب ما ذكرته دلالة التزامية غير معتبرة
 في محس فيه فان قلت التعريف غير معكس حروح اوصف في جاني القوم
 المجتمعون اذ اعني امدلوله عليه التناول قلت المراد من التناول امدى اصيب
 اليه غير في التعريف ما هو معبر في باب التأكيد وهو ان لا يشد فرد من افراد
 المتبوع والاجتماع امدلول عليه ما اوصف فيما ذكرته غيره فانه معنى عدم التفرق
 وهذا المعنى الثاني وان توجه الزحاح والمرد كونه مدلول التأكيذ الثاني
 في قوله تعالى سبح الملائكة كلهم اجمعون الا ان الش رده في تحت التأكيد
 (قوله وكذا من البعث والصفة المصوية اه) قال انفاصل المعنى واما الفرق
 بين معبى المصوية فانه هو المانية الكلية اذ المعنى الاول هو نفس الامر القديم
 بالغير كالمعلم والمعنى الثاني هو ذات مانع انساب ذلك الامر اليه كما دام
 هذا كلامه ولك ان تقول ان اجل معبى المصوية على ما يتبادر من تعريفها

٣ كيف ولولم يعتبر هذا
 القيام في مفهومه لم يدل
 على الذات من حيث هو
 ذات على التفسير المذكور
 ولذا ذكر الفصل الحش
 ان حسنه يدل على معنى
 في ذات ولا يدل على ذات
 عند

محس الفرق بين معاني
 الصفة

٧ ولك ان تقول المراد
 بالذات ذات المتبوع
 بقرينة المعنى فلا شبهة
 ان التعريف انتم الذي
 يجب حله وصدقه
 على المتبوع عند

محس واحب بالذات

كانت اشارة ظلال ذكره انقص المحشي الاول يكون نفس المعنى والمعنى
 الثانى نفس اللفظ وان جعل اول معنى معنوية على اللفظ ايضا على مثل التوسيع
 كانت لان المعنى المستقر على ذكر ذكر لكن يدعى ان ينسب الى الحرف في
 الموضوع من عبارة المحشي من يقال المراد ان المعنى الاول هو ان نفس الامر
 القائم بالعبارة والمعنى الثانى هو ان ذات ما مع انفس ذلك الامر اليه بقية
 تحت وهو ان لفظ الامر من مثلاً يصدق عليه انه معنى قائم بغيره على اوجه
 المذكور وانه يدل على ذات ما غير معنى هو المقصور فقد تصادق فيه مع
 المعنوية فالسنة بينهم المعلوم من اوجه فوجه الحكم بالسنة ولا يتحقق
 ان اعتبار قيد فقط في الاول في معنى المعنوية تعصب لا اعتبار به للاصروية
 فتأمل (قوله والاول اسب) لان اعتبار المعنى الثانى في مثل مراد الايقوم
 اوقام وغير ذلك من صيغ الاصل فتخرج ان انفسه تقدره الاقاييم وان
 المقصود عليه مفهوم القيد لان نفس القيد ولا يتحقق (قوله ان قصر
 الموصوف على الصفة) معنى على ان التأويل في حاسب المقصور عليه هما
 هو ان يكون حراً او قد يعكس ويعبر تأويل في حاسب المقصور على معنى
 قصر الموصوف على ريد والكون ريداً على احبب والسنة على ان مع يكون
 من قصر الصفة على الموصوف كنه لا يتبع عن لكاتب (قوله بعد احاطة
 المتكلم بها لاكثره) حتى يتوجه عند امكان الاحاطة الابدائية وكفايتها
 في القصر كما في ليس في الدار الاريد بل لان الصفات امور حقيقة خصوصاً
 انسية فلا يمنع من العقل المتحرى للصدق است واحدة منها وبقي ما سواه
 مطلقاً واما في ليس في الدار الاريد فالحس حاكم (قوله الا ان يراد الصفة
 الوحدانية) فيه تحت لان من الصفات الوحدانية ما استلزم نفى احدها
 عن الاخرى كحركة جسم ومكون فلو ذلك المحل فيصعب من (قوله نحو ما
 في الدار الاريد) فيه تحت لا قصر الكون في الدار على ريد ان يكون
 بالسنة اي في امر ادالات ضرورة تحقق الهواء والاسطوانة قول الى العصر
 الغير الحقيقي فالظن في التثنية ان بعد الاو احب بدات الا الله فان من التقرير في المثال
 المذكور ما في الدار ان ان الاريد لان المقدر في الاستثناء المخرج من حاس استثنى
 منه ويكنى كون في هذا القصر حقيقة انفاء الكون في الدار عن جمع من سوى
 ريد من امر ادالات فلما تحقق قصر الموصوف على الصفة قصر حقيقة
 في مثل قولنا هذا الثوب الاسود اد التقدير ما هذا الثوب ملوناً الاسود فيكون في
 كون القصر حقيقة انفاء سائر انواع الانواع عن هذا الثوب ولا يجوز فيه معناه

بحث قصر الجوامد

بحث ان المقدر في
 الاستثناء المخرج من
 جنس المستثنى

قد دعي بقا انصاء هذا اسوخ من انصاري المحل (قوله اي ماني) ارجع
 الصمير الى الحقيقي معينه كما ذكره انه صمير محشي من الى مطلق القصر وصح
 واشتمل الى سامع من اعتبار انصاء لا دعائي في الاصطفي المهم الا ان جعل
 لم يقع مثله في كلام سعد وان جاز واذا عقلا (قوله متحورا صفة اخرى)
 اشارة الى ان يكون وقع حالا ودواحل اما ان يكون امورا وهو الامر وام
 العمل وهو انحصار فانه مراد بحسب المعنى فهو في قوله استفوظ واما مكانه
 فقبل حال وبعده حال كونه مكان اخرى وفي شرح المفتاح الشريف انه
 منصوب على انطوية اي بصفة واقعة في مكان صفة اخرى واحدة كانت
 او اكثر (قوله اوفي مكان من الشيء) الحر متعلق بذي باعتبار اصل المعنى
 كما يقال ادنى مد وافر منه لان انصاء المعنى التفصيلي فلا يبرم استعمال الفعل
 التفصيلي لا بصفة ومن (قوله ولقاتل ان يكون) قوله ام) يمكن ان يحذف
 ما ان اراد هو الشق الذي وما كان الحقيقي معلوما فله اراد ههنا ما لا يكون
 على الوجه المعتد في الحقيقي اعتماد اعلى ما ذكره فله كما براده اعم من الواحد
 والاثني والجمع لكن لا الى ما لا يهانه حتى لا يتناول الحقيقي وما يمكن المن
 بصد التعميم كما سيذكره الش الآ مبال بهذا القدر من صرف الكلام
 عن الله (قوله فان قلت تخصيص امر بصفة ام) حاصل هذا الجواب
 كما حقق الشريف ان التخصيص بالمعنى الذي ذكرتموه غير واثق لا يثبت
 على ما لا يوجد اصلا وفيه بحث لان المعتد في التعميم المنع عن جمع الاعيان
 الواقعة وغير الواقعة ولذلك لا يكون الجنس نعتا للوع انحصار ذلك
 الجنس فيه اللهم الا ان يقال ان تلك قاعدة العقول ولا يبرم توافق القاعدتين
 هذا ولان ان تقرر هذا الجواب بوجه يدفع عنه قوله قلت هذا الانصاء ام
 وذلك بان تقول قول المعنى او مكانها بعد قوله دون صفة اخرى يدل على اعتقاد
 المحاطب عكس الحكم او تحويره الامر كما سيصرح به الش في السطر الآتي
 في الصفحة الثانية بمعنى دون اخرى بهذه الطريقة هو التماور بحسب اعتقاد
 المحاطب ايضا قد حرج القصر الحقيقي لاعدم وجود التخصيص فيه مطلقا
 بل العدم التخصيص المستفاد من دون اخرى او مكانها وبهذا الوجه اندفع
 قول الش قلت هذا الانصاء وكذا قوله ويمكن ان يحذف ولا يرد على هذا بحث
 انفاصل محشي ايضا بان حال القصر الحقيقي الادعائي داخل فيه لان حال
 المحاطب فيه قريب من كاشيثيريه (قوله فلب هذا الانصاء محض ام)

١٩ لا يكون امر مكان آخر
 اما بحسب اعتقاد المتكلم
 وهو ظاهر بحسب اعتقاد
 السامع وهو المظالم
 ٧ فالعاريف المذكورة
 في العلوم الادبية يكفي في
 اطرافها عدم صدقها
 على امر محقق غير المعروف
 ولا يندح صدقها على
 امر معروض مستحيل
 عند

محض ان تعاريف العلوم
 الادبية يكفي اه

وَمَا سَعَى أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ لَا يَحْصُرُ الْقَصْرَ الْأَصْدَقِي فَقَدْ كَرِهَ أَنْ يَسْمَعَ بِمَعْنَى
 كَذَا وَيَتَرَدَّدُ فِيهِ بَلْ رَمَى أَعْدَاءُ الْكَلَامِ أَنَّ السَّمْعَ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ اعْتَقَدَهُ مَعْنَاهَا
 وَتَعَرَّضَ أَمَّا أَوْ اعْتَقَدَ عَلَى خِلَافٍ مَهْوَ عِنْدَهُ مِنَ الشَّعْرِ وَالْجَنَمِ أَوْ تَرَدَّدَ فِي أَمْرِهِ
 فَعَوْلَ مَا نَسِيَ الْأَشَاعِرَ سَاءَ عَلَى طَهْ حَطًّا أَوْ سَوَاءَ وَمَنْ قَوْلُهُ تَعَالَى أَنَّ أَيْتَمَ
 الْأَتَكِدُونَ كَأَيْتَمٍ بِهِ عِلْمًا حَصَلَ الْخُشْيُ إِلَّا أَنَّهُ هُوَ الْقِسْمُ لَقَدْ لَمْ يَتَرَصَّ لَهُ
 (قَوْلُهُ وَبِهِدِ التَّقْسِيمَ لَا يَجْرِي أَيْ) مِنَ الْمَدْعَى عَمَّ حُرْمَتُهُ فِيهِ عَلَى الْإِطْلَاقِ
 وَهَذَا كَلِمَةٌ أَيْ فِي جَمِيعِ أَقْسَامِهِ وَالْأَعْدَاءُ يَدُلُّ الْمَذْكُورُ أَعْنَى قَوْلُهُ أَدَّ الْعَاقِلُ
 لَا يَعْتَقِدُهُ أَيْ لَا يَدِينُ عَدَمَ حُرْمَتِهِ فِي الْقَصْرِ الْحَقِيقِيِّ الْأَدْعَاةَ بِمَنْ يَكُنْ أَدْعَاةَ
 الْأَعْتِقَادِ الْمَذْكُورِ فِي جَمْعٍ لَا فَمَ الْمَذْكُورَةِ (قَوْلُهُ يَدُلُّ ذَلِكَ) أَيْ بَيْنَ الْأَصَافِ
 بِجَمِيعِ الصِّفَاتِ عِزْ صِفَةٍ وَاحِدَةٍ وَبَيْنَ الْإِتِّصَافِ بِثَلَاثِ الصِّفَةِ الْوَاحِدَةِ
 (قَوْلُهُ وَالْمَحْطَبُ الْمَأُولُ) أَيْ كَوْنُ الْمَحْطَبِ كَذَلِكَ لَيْسَ يُعْتَبَرُ فِي مَعْنَاهُ
 الْقَصْرِ بَلْ هُوَ شَرْطُ الْإِسْتِمَالِ بِحَسَبِ الْعَاقِلِ (قَوْلُهُ وَمَنْ الْأَصْحَاحُ صَرِيحٌ
 حَيْثُ قَالَ وَالْمَحْطَبُ الْثَانِي أَمَّا مَنْ يَعْتَقِدُ الْعَكْسَ وَأَمَّا مَنْ سَاوَى عَدَمَهُ الْأَمْرَ
 وَأُولَا عَدَمَهُ الْأَصْحَاحُ لَا مَكْنَ تَوْجِيهِ عَارِضَ التَّخْلِصِ مِنْ قَوْلِهِ أَوْ تَسَاوَا
 مَعْطُوفٌ عَلَى مَا قَدْ لَمْ يَحْسَبِ الْمَعْنَى كَأَنَّهُ قَدْ لَمْ يَحْطَبْ فِي الْعَجَمِ مِنْ أَعْتَقَدَ
 الْأَمْرِ كَذَلِكَ أَوْ تَسَاوَا عَدَمَهُ (قَوْلُهُ وَيَسْمَى قَصْرَ تَعْيِينٍ) قَالَ فَلَمَّا أَدَّ اعْتَقَدَ
 الْمَحْطَبُ أَنْ يَدَّ فَايَمَ وَأَنَّهُ وَصَفَا آخِرَ أَمَّا الْكَلِمَةُ أَوْ الشَّعْرُ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ
 أَحَدُهُمَا فَقُلْتُ لَهُ مَا يَدَّ الْأَكَاثِبُ عَدَّ أَجْمَعٍ فِيهِ تَعْيِينٌ أَحَدًا تَسَاوَى وَيَنْ قَطْعُ
 الشَّرَكَةِ أَيْضًا فِي أَيْ أَقْسَامِ الْقَصْرِ هَذَا قُلْتُ أَلَا يَقْصُرُ التَّعْيِينُ أَدْلُو لَوْ حُطَّ
 فِيهِ بَلَى الشَّرَكَةِ يَنْبَغِي أَنْ يَفْعَالَ مَا يَدَّ الْأَكَاثِبُ أَوْ شَعْرًا لِأَنَّ اعْتِقَادَ الْمَحْطَبِ
 هُوَ الشَّرَكَةُ بَيْنَ الْقِيَمِ وَاحِدِ الْوُجْهِينَ لِأَنَّهُ وَبَيْنَ وَصَفٍ مَعْنَاهُ (قَوْلُهُ
 وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا مَدْفَعُ لَهُ) وَقَدْ يَحْتَدِرُ عَدَمُهُ لَمَّا كَانَ مَعْنَى التَّسَاوَى الْمَعْتَبَرِ
 فِي الْقَصْرِ التَّعْيِينِ تَحْوِيزُ أَحَدِ الْأَمْرِ لِيَحْوِيزَ الْأَمْرَ مَعَا كَانِ الْمَقَامُ إِنْ رَاجَ
 قَصْرِ التَّعْيِينِ فَيَسْتَبْدِرُ فِيهِ قَصْرُ الْقَلْبِ لِأَنَّ عَدَمَهُ قَدْ حَرَّمَ الْمَحْطَبَ
 أَحَدَ الْأَمْرِ وَهُوَ "سَمْعٌ" فِيهِ مَكَانٌ فَيَا لِيَبْدُرُ فِيهِ قَصْرُ الْأَفْرِادِ
 يَحْطَبُ بِهِ مِنْ بَعْدِ الشَّرَكَةِ وَهُوَ "سَمْعٌ" فِيهِ لَقَطٌ دُونَ لَأَنَّ الْمَقَامَ لَا يَعْتَقَدُ
 الشَّرَكَةَ تَحْوِيزَ الْأَمْرِ وَهُوَ هُيَا مَقْشُودٌ لَا تَحْوِيزَ أَحَدُهُمَا الَّذِي
 هُوَ أَوْ حُودُ قُلْتُ لَمْ (قَوْلُهُ وَتَعَالَى بِمَنْ يَكُنْ أَدْعَاةَ) قَدْ أَشْرَفْنَا فِي سَبْقِ
 إِلَيْهِ أَنَّهُ مَكْنَ تَوْجِيهِ عَارِضَ التَّخْلِصِ بِمَا فَيَدُ هَذَا الْمَعْنَى تَوْجِيهِ

أخر احصا بكل عبارة ان تصاحبه عن كلا الوجهين كما سبق في الكلام من
هذا الوجه في عبارة تصادف من قد تصادف له كماله انما انما في قصر
العين حقا وانتهى امره في آخر حركته مذكورا في كماله انما انما في قصر
بالعين قصر العين في القسم المشتمل على كتابه واصرب عن ذكر ان في
اعتدرا على الوضوح (قوله بشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا من
هـ بشرط) عوان بشرط قصر الصفة على الموصوف هـ افرادا عدم تقي
الانصافين ادلو كان الوصف لا يصح فله محليين لم يعمدهما محط
ثبوت الموصوفين ونسبته من هـ (قوله ومن تحقق تبيين) هذا من
قبل العطف على معمول عامين محققين مع عدم مجرور والاحتمال
يخبره مطلق (قوله واحد يخرج اه) قبل اشتراط تقي موصوفين في قصر
القلب اعما هو اكثرى لا كلى وقوله ليكون استه ام معه ان الاصل ذلك
لان الاستقراء الصحيح شهد بوقوعه في الموصوفين اكثر وفرد احصا
المتاخر في الثاني ليكن الاستدلال من احد جرتي اعصر وهو محذور الالباب
مع قطع النظر عن جزئه الآخر وهو الثاني على انقضاء هذه الاخرى خصوصاً
اذا كان اعصر بطريق التقديم نحو فوسهم تسمى اهل ابي فبه حتى والالباب
صرح بشرط الثاني يشب المقصود في جميع المواضع وهو انهاء الاخرى
بطريق اصرح واؤكد قال قد فائدة اخرى الآخر لقصر مع حصول
المقصود من محذور الالباب احب منه لانه على رد حظه للباطل وكل ذلك
نعم لا يخفى (قوله من هـ بعد الاصح) حيث قال في بشرط الاول
ليصور اعتدال المحط اجتماعهم وفي الثاني ليكون الثاني مشعرا لغيرها
فقد اطلق الشرط في الموضعين وساق الكلام على وبقرة واحدة فعمل احدهم
على شرط الصحة والآخر على شرط الحسن تصفط (قوله ان لا يتحقق
فيه الوصف) اي في نفس الامر لا ما يصدق عدم حوار اجتماعهما كما يصدق
من انه في في الاعصاد ادلاوحه لهذا الشرط اصلا وبهذا يظهر صحة قوله
لانه قد علمه وادفع استعجاب من اعتدال العكس لا تلم اعتمد الثاني
(قوله وتعريف المسد) المحض تعريف المسد مادكر مخصوصه مع
ان تعريف المسد اليه اصلا هذا بقصر توطئه لقوله مع نفع من فهمه فيما سبق
لان المحض لم يذكر فيما سبق افاده تعريف المسد اليه بقصر ان ذكره الش
ولا يصح ان هذا اعتمد المحض ذكره هـ ان تعرضه له فيما سبق (قوله فكلمهم

هـ لان افرادا ان جعل حالا
من القصر ٣ مبالا الى المعنى
فالعامل فيه لفظي وهو
شرط لانه معنى ما يتوقف
واعمل في عدم تقي
معنوي وهو الابتدائية
وان جعل صفة مصدر
محذوف اي قصر افرادا
فاختلاف العامل اظهر
بذلك

٣ انما قال مبالا اي المعنى
لان اطلاق من المصنف
اليه لا يجوز الا بشرط
مخصوصة مفقودة هـ
كما سبق تفصيلا
اي الاحتمال مجرور العطف
المذكور تقدم المجرور
ام لا وسبويه لا يجوز
مطلقا وكثير من التأخرين
حوروه ان تقدم كما
فصل في معنى الباب

جمعوا القصر بحسب الاصطلاح اه) هذا الكلام مرتبة بعبارة واحدة كقول
 اربعة والمراد ان الاختصار على تلك الاربع في الذكر امدان الكلام في قصر
 الاصطلاح وهو عبارة من تخصيص يكون بطريق من هذه الاربعة لا غير
 وان لها طرق عامة له (قوله سكتهم نعم غير اسد اليه واسد كالطرق المذكورة
 ههنا) وعلى هذا كان الانسب ان يورد امثال الهماس غيرت مسداليه واسد
 ليظهر عمومها على ان عموم طريق التقديم كان قد عم في اسب الرابع فهو
 لا يصح بكتبة لا إعادة ذكره والاولى ان يقال ذكره تهديد ليس احكام له
 غير المذكورة فيمنسق ثم انظر في الصادرة ان يقال كالطريقين المذكورين ههنا
 (قوله منها العطف) قدمه على الطرق الثلاثة السابقة لان اسب والاثنت
 فيه اصرح بخلاف غيره فان النبي ههنا يسمى بـ اسب والاستاء اصرح
 من اما واخر التقديم عن انكل لان دلالة على القصر دوفيه لاوسعية
 وههنا بحثوه ههنا قال في معنى اليبس فقديم العطف على لفظه وعلى اتمل جميعا
 نحو ما يريد قاعدا لكن اولى قاعدا لان في العطف على اللفظ اجماع في الوجه
 وفي العطف على العمل اعتبار الاستاء معرواله بدحول الداسخ قال والصواب
 الرفع على اعتبار مسئة قبل بل هل في مثله ليس بمطابقة وانتهى حرف استاء
 فلامعى لجعل ما يريد كاتبا بل شاعر من قبل القصر بالعطف ولا عطف فيه
 لا على اللفظ ولا على العمل هذا ويمكن ان يدفع بعد التبرل عن اعتبار عطف الجملة
 بالترام العطف على العمل وروال الاستاء بدحول اسب سمح لا يصح عدم
 بصريين ولهدا حوروا اعطى على عمل اسم ان مد مصى الخبر كما سبق في
 اوائل احوال السد والمسئلة ايضا معصلة في معنى اليبس (قوله وقدر بدقايم
 لا قاعد) اقتضاه على القصرين بما يوجب عدم حريان طريق العطف في قصر
 التعيين لكن المفهوم من دلائل الاعمار حريته فيه فالأقتصار لا يصرح به اس
 (قوله فلطريق القصر دلالة على هذا المعنى) قد صاع لجوار ان يستعمل الطريق
 لقصر التعيين ولا اعتقاد عكس ح اللهم الا ان يقال طرق القصر يد على
 ان المحاطب يعتقد ثبوت اسب او تجويره والفرقة بينهما حاله (قوله وقد اجمع
 النحاة) كانه يريد اجماع اكثرهم والا فان عصور على ان اخر المقدم اذا كان
 ظرفا لا يظن عملها وان اوعلى ان قوم حوروا اعمالها لا تقدم ظرفا كان
 او غيره (قوله اما لان اصل العمل) واما ليوافق اللغة العاملة بمعنى انه ما اتمتع
 تقديم خبرها على اسمها عند العمل ما على صفتها كانتقرر في كتب النحو

مبحث جى بل للابتدائية
 مبحث ان قوما جوزوا العمل
 ما اذا تقدم الخبر ظرفا
 كان او غيره

امتنع التقديم اذا لم يعمل ايضا اما عند انحرافين فلان اصلها العمل وان انحراف
ان لا يعمل لم ينع من الفصل بان وغيرها فاحرى حكمها في جمع مواردها
على ما هو حكمها في اصلها طردا للباب واما عند سبب فلاها وان كانت
غير عامة الا انه قصد موافقتها للغة العمالة مع التقديم كما سمع في تلك اللغة
(قوله فان مثالا واحدا يجمع بينهما) قد اشترطنا فيما سبق الى ان القياس يقتضي
اشتراط اشتراطين في قصر الصفة افرادا وهذا لان عدم الاشتراط للدرجة
(قوله كقولك في قصره افرادا سرمد الاشعر) اعلم ان الشيخ صرح في موضع
من دلائل الانحراف ان قولك ما يريد الا ان يعصر القلب لا يعصر الافراد ومن ههنا
توهم بعضهم ان اسى والاذن مطلقا محصور من عنده بقصر القلب وليس
الامر كما توهم من صرح الشيخ في ذلك الكلام بحديث لكل من القصرين
امانته لعصر الافراد في المثال المذكور من خصوصية ذلك المثال وسره
ان الثاني فيه عرفا مناسب في القدم من الاوصاف مثل الاصطباح والاكاء ونحوهما
لا مثل السوار والكتفه ونحوهما فلم يحقق شرط قصر الافراد وهو عدم
تباين الوصفين وان هذا الذي ذكرته اشار الشيخ في ذلك الكتاب ايضا
كما لا يخفى على الساطع منه (قوله ومنها انما لوحظ القصر في انما) بالكسر قائم
في انما ما فتح من قال سمع اعادة انما القصر نصيبها معنى ما والا قال بذلك في
انما لوجود هذا السبب فيها ومن قال ان السبب اجتماع حرفي انما كبد قال به
في انما ايضا كذلك ومن ههنا فتح الزمخشري ان انما ما فتح تعيد القصر
كأنما بالكسر وقد احتما في قوله تعالى قل انما يوحى الى انما الحكم آله واحد
فالاولى لقصر الصفة على الموصوف والتسمية بالعكس وقول ان حبان
هذه شي امرده الزمخشري مردود بما ذكرناه وقوله ان دعوى القصر ههنا
باطلة لاقتضاها انه لم يوح آية غير التوحيد مردود ايضا فانه قصر اساسي
اذ حطاب التي من التبركين فالعنى ما ووحى الى في امر الربوبية الا التوحيد
لا الاشرار دون الافراد ذكره تشبها على ان المراد به دلالة عنده على قصر
الافراد لاني دلالة على قصر التعيين (قوله وذلك لان ان لا تدخل الاعلى
الاسم) ان قلت ما الكافة حرف فكيف دخل ان عليها على المذهب الصحيح
قلت هي رابطة فلم يدخل ان في الحقيقة الاعلى ما بعدها بخلاف الكيفية قال
الفصل المحتشئ وايضا يلزم تحوير اعمال ان اراد ان تكف عن العمل فان قيل
ان فصل ما منع من اعمالها قلنا ان صحت ذلك لم يمنع من اعمال حرف التي فمحذور

بحث محي انما بالكسر
وانما ما فتح كليهما القصر
في الآية الكريمة

اعدايد قائما على لغة غير بني تميم وفي بعض النسخ على بعد بني تميم وهو سبو
من القلم فان العمل لغة اهل اخصر لا خلاف وقد يقال عليه ادفع من عملها انه
ليس به حين على المذكور في المعنى ولا ينبغي ان هذا المعنى مدركه بحيثى بقوله
ويُدفع هذا ردنا من سبي بمعنى الا فتأمل (قوله وحرم مفعليا) للفاعل الظ
ان مفعليا حال من المفعول على حر التند وبحور تقدير كونه موصوف ان حرم
ليكون هذا حرمه (قوله ادنو كاتب موصوفه سبي ان لا حر اه) وما
انصير اى حذره كما في ان محلا وحذف ضمير المفعول انما يد اى الوصول
وحمل اصحاب ائمة تقدير اعنى او على بدلته من اسم ان اى ان الذى حرم
الله عليكم ائمة باب فتعسف لا يصح منه مع موصوح ابو حنيفة الصحيح (قوله
لا نه بها موصوفه اه) واما جعله من قبيل انما ينبغي انا بان يجعل جلة حرم
حررا مقدما باعتبار ضمير محذوف بايد الى استند انقدم رتبة فيه تكلم
منعنى عنه موصوح ابو حنيفة الصحيح (قوله نحو مطلق ريدو زيد المطلق) ذكر
المثال الثاني اسطرادى والمقصود هو الاول فان استطلق ريدو والذى التابق
ريدو واحد في ذلك (قوله سكب مفعول جعله موصوفه اه) اتع في هذا القول
ان على بكر رسم كتابة ما الموصولة الانفصال ولهذا اختار الش في شرح
الكشاف كون ما في الآية كانه ذات خبر ما رسم انحرى لا يحرى على القيس
المقرر في انكساره بل هو سنة تقع وكه فيه من اشياء خارجة عن قيس اخذ
المصطلح كما اشار اليه نقضى في تفسير واحد ان عبر ان ثم واحد موصولة
قوية فالج عليه اولى (قوله ولقول التهمة اى لا نه اه) لا ينبغي ان قول
التهمة التبدل على وجود معنى القصر في اى لا خصوص تصمى معنى ما والا
وكذا المسئلة التى سبغها اسر عن على بن عيسى الرعبي وانما هى مسألة
افادة القصر لانصمها خصوص ذلك المسمى الهم ان لا نه تصمى معنى
القصر انما هو تصمى معنى ما والا فبب على وجود لاول بدل على وجود
الثاني وكذا ما هو مسألة لذلك مسألة لهذا فتأمل (قوله ولا يجوز ان يقال
انه محمول على ضرورة انه كان صحيح اه) هذا مبنى على ما ذهب اليه
ان ماقت من الضرورة الشعرية عبارة عما لا مدوحة للشاعر عنه ورده
الدماسى في شرح معنى الهميب بان هذا يقتضى عدم تحقق الضرورة دائما
او دائما لان الشعراء قادرون على تغيير الراكب والابتسب لاساليب الخلفه
فلا تحقق تركه معيد لا مدوحة لهم عند غمضه والاحتسار في غير الضرورة

مبحث ان ما الكافة حروف

هذا الجمهور

مبحث ان رسم القرآن

لا يحرى على القياس

المقرر في الكتابة

مبحث تركيب اسكن است
وروح حث الحنة

عندهم ان يعقل هي ما يبرد الا في شعر سواء كان اشعر عنه مدو حة ام لا
(قوله على ان انما كيد) فان قلت كيد يحور عطف او مثلي على المستقر في
ادفع مع به لا يصح رافع مثلي قلب كما يحور عطف روح حث على ضمير
المخاطب في قوله تعالى اسكن است وروح حث الحنة مع به لا يصح امكن وروح حث
و حلاصة من يعنى في التواقي لا يعنى في الاوائن وان شئت عثر قوبهم صرني
هدد وريد مع عدم جواز ضربتي زيد على ان حذف اسم و حسن استعطف في منه
من قبل عطف الحنة بان بعد ادفع مثلي منه عا (قوله لان قوله اما انى اداءه)
يعنى انه يد على كون اسكنام محير عنه في هذا الكلام فهو حسن مود موصولة
كاد كركان محير به فلا تنحس (قوله في العدول عن لفظ من الى لفظ ما)
قد يوجه ذلك العدول بان امرار الوصف اى ان قوله يدافع بان كما اشار اليه
صاحب الكشف في مآلات سورة الكافرون وغيرها (قوله قلب لا من
العمل عا) فان كان في الجواب مني بوج بعد امله في شرحه لفتح و قد يجب
ايضا بان ضمير انه عن كان مفصلا مع ان الاصل الاتصال اعلى ذكر الاسم
انظاره فاصبر الى العمل انه ثبت وان يجوز الالاء يصح معنى لا غيرى
فيكون اسكن يدافع اليه كانه قد من يدافع غيرى ولا ينبغي بعد هذا
(قوله بدل الضمة او افعه بعده) لا لا احتمل اعتماد على منى سوى ابي
(قوله عن على بن عيسى الرضى) وهو من اكار عدة تعداد مسوقة الى قبلة
ربيه كمنى وحيفة (قوله وذلك لان قولك رد حاء لا عرواه) فان قلت
ما ذكر من الثبت الصريح والسمى اى يظهر في صورة ما عطف دون قولك
ما شاعر الاربعة ونجيب ان قلت في جميع اداسه يكفه بعض الصور (قوله
اي تقديم ما حقه اخير) سواء بقى بعد التقديم على حاله كما في رد حاء ضرت او لا
كما في كمنى كمنى كذا في شرحه لمصاح وهذا قانون السكاكى حيث يعنى
في المحصين كون ابي الاصلان كيدا كما في حقيقة الا انه غير مد على رأى اصل
وان تقديم اسند اليه بعد الفصر عنه وان كان من قبل القار ففقد التقديم
يكون ما حقه اخير غير مناسب ههنا الا ان سبي على الاعم الاعلى (قوله
يجب ان يكون حاكما حكما مشورا) قد سبق ما اشار الى ان هذا الوجه
يادطر الى الاعم الاعلى وان كان في انصر الاصاق قال الش في شرح
الفتح هذا الاروم في كثير من الصور اعما هو بطريق اخر من والتقدير بمعنى
ان اسكنام لو كان من يحور عليه الخط لكان كذلك لا بطريق التحقيق لا متاعه

في مثل اياك بعد اياك استعين وفيه نصر لا انشأ المذكور من قبل انصر
الحقيق لا ينشر فيه حال المحاطب فالاولى في التخييل قوله تعالى حكاية عن
عيسى عم ماقلت لهم الا ما امرت به فانه قصر قلت اني (قوله والخطا
تخويز كل منهما على النسوي) فالفصل اعشى ان كان التحويز عبارة
عن ترده وتثبته فيهما فذلك ليس حكما حتى يوصف بالصواب واخطأ بل
الاشك باني الحكم لانه يقتضي رجحان احد الطرفين الذي لا شك وفيه بحث
لان مني ما نحن فيه على الامور العرفية والصواب واخطأ لا يختص احكم
في العرف بل قد يوصف لهما الفصل بقول الاساءة ان من نقص البت الخطا
والاحسان الى المحتاح صواب ومنه قولهم في اكتب الصواب في العبارة
ان يقال كذا حيث لاحكم وقد صرح في بعض كتب الاصول في مساحت
هل ان الانشاء يصف باخطأ مع انه لاحكم في الانشاء فادعى ان اعتبارهما
فالاولى ان يقال في رد هذا اني نفس التردد عند عدم دليل ادعى لاحد
الطرفين فعل لا يوصف باخطأ بل لا يعد ان يقال الخطا ح عدم التردد (قوله
ريديهم انهم لا غير) حكى صاحب الاماموس عن السيرافي ان الحذف عند التثنية
اذا كان غير معد ليس ولو كان مكابها غيرها من اللفظ الجعود لم يجر الحذف
ولا يتجاوز ذلك مورد اسماع وتعه في ذلك ان هشام وحكم في معنى اللبس
بان قولهم لا غير حل والخصار انه يجوز فقد حكى ابن الخاحب لا غير وتعه
على ذلك شارحوا كلامه وفي الفصل حكاية لا غير وليس وانشد الامام
جمال الدين بن مالك في باب القسم من شرح التسهيل مستشهدا على حواره
حوالاه بنحو اعتمد فوربا لمن عمل اسفلت لا غير بل وهو انه لا يستشهد
الاشاعر عربي فتأمل (قوله والسطور في كلام بعض النحاة) ايراد
على النص حيث عدها من طرق العطف وامراد بعض النحاة هو الفصل الرصي
(قوله واجيب بان ترك النص اه) لا ينبغي ما في هذا الجواب من التكلف
وصرف الكلام عن التبادر لان السابق الى انهم من اعضاء كراهية
الاطباب ترك النص على المشت والحق في طريق العطف كون اعطى
موحودا والاصل متروكا لكنه اهون من حل كلام السكاكي على الفساد
فان قلت اي حاجة الى هذا التكلف فيجعل ايراد المثال المذكور اشارة الى تعميم
الحكم فانه قد يترك النص عليهما في طريق النفي والاستثناء ابص كراهية
الاطباب وله نظائر كثيرة في انقاس قلت الكلام في طريق العطف لا غير

مبحث لا غير وليس غير

بقربة المقابلة للطرق اشنة الاخيرة واعيان كفة غير في ليس غير في محل النص
 ضد البرد على انه خبر ليس واسمه مصير لا يظهر وتقديره ليس معلوم
 غير انحو وفي موضع الرفع عد الزحاح به اسم ليس وخبره محذوف والتقدير
 ليس غير انحو معنومه (قوله وفي التثنية الناقبة الص على اثنت فقط) بمعنى
 ان الاصل منهما واكثر الزاحج هذا وكايتز الاصل الاول كراهية الاطبات
 كما سبق بترك هذا النص في مثل ما ريد صرحت وما رقت اذ المقصود به قصر
 الفعل على غير المذكور لا قصر عدم الفعل على المذكور كما هو الحق فيكون
 ادس بمعنى لا يثبت (قوله ان حكم مختص بلا دون بل فيه بشاعة)
 لان المقصود ان الحكم لا يجري في بل لانه غير مختص به كما يشعر به العبارة
 (قوله لانه موسوعة لا ينبغي بها ما واحد بنسوع) فان قلت هذا الموضوع له
 لاساق في نحو قولك زيد قائم لا فاعل لا يثبت هو الفاعل واسبق هو الفاعل
 لم يحد مورد الاتحاد و سلب على ما يقتضيه وضع لا العاطفة فكان هذا
 الاستعمال على خلاف لوضع مع شوعه قلت بل هو وارد على الوضع
 والمثبت في اسم المذكور بنسوع على قائم هو الاسناد الى زيد وهو النقيض
 من واحد (قوله وكان احسن ان يصرح به) اذ قلت ليس في الدار غير زيد
 يتبادر منه ان ليس فيها احد غيره فقول امص بغيرها يتبادر منه ما يركب
 الذي لكن الاحسن هو ان يصرح بهم فهذا واحد غير ما ذكره الشريف
 (قوله فقولاه بغيره) يعني ان ضمير غيره ليس راجعا الى العاطفة بل طرفة
 حتى يتوهم انه يجوز ان يكون معها معا قلها لا العاطفة الاخرى بل
 الى العاطفة المخصوصة التي اوردتها في كلامك صحت بها شيئا ومعلوم انه
 لا يمكن في الشيء بهذه المخصوصة قل ارادها (قوله على ان يكون الثاني
 تأكيد) فيه نظر لانه اذا كان تأكيدا لم يكن الكلام فيه اللهم الا ان يقال انه
 تأكيد للثاني وعطف على الاول (قوله احسن) بين الفاعل والخشي ووجه
 الاحسية وظهر بمذكوره ضعف قول ان في هذا المقام من شرح افتتاح
 من ان قوله هو ياتي لا عمرو فيه احتمال التخصيص والتقوى على السواء
 (قوله فيع ان يعمى لا يعمى) فان قلت ضد اجتماع الطرفين او اكثر الى انها
 ينسب افادة القصر قلت الى الاسبق الاقوى في مثل ما جاء في زيد لا عمرو
 الى اني والعاطفة مؤكدة لذلك القصر وفي مثل زيد صرحت لا عمرو
 الى التقديم وفي مثل ما صرحت وان يعمى انما الى التقديم حتى يكون زيدا

معنى عند اجتماع
 الطرفين او اكثر الى
 انهما ينسب افادة القصر

بحث الحروف العطف
لا يدخل بعضها على بعض

هو المتصور ونعمي لان تقديم اقوى كذا في شرحه للفتح وحكم الشريف
ان قصر في اعني اسعد من اعدوا في اس في النقي وان شئت فخرج
الى شرح الفتح (قوله غير مصرح) فان قلت كيف حذر قولك ما حاشي ربه
ولا عمرو مع تقدم اسبق المصريح به في الكلام في لا يعطف ولا فيما ذكر
من ان من حروف الصلة لان حروف تعطف لا يدخل بعضها على بعض
(قوله وينتم اعنا من الله الا الله) وانما احد هو يقول ذلك قد وجد في اكثر
الاسم حروف الاسماء في موضعين اعني الله والاهو وقد حطبه في السمعة
المصحة من سمعة الش وهو التوجه المناسب للسياق اذ لا يخفى ان معنى التي
والاثبات مستند من انما فالاستدلال قطع الا ان يقال اني بها على سبيل
التركيب ان كان انتم لا يدرى على ربه مائة طهارة وهي ان لو وقع
الامصرح بها لم يفعل اني في حكم مصرح به فيعمد زيادة من ووقوع
احد كما جعل اني في حكم امصرح به في قول اني ربه الانقياس لا يعود
حتى اسمع كما سياتي الان (قوله بمل كلامهم يقتضي حواياه) انما ظاهر
الكلام نحو ان يكون امراد في النقي خفيف او ثوبلا (قوله لعدم ما يفيد
في ذلك عند الاختصاص) مع رتبة الاختصاص الواقعي لا سترم العلم به
مصور ان يكون المحاط به اهلا او مكرا ويحصل انه يدرى ذلك وعادة ما يقال
لا شك ان اصل الدليل الاستعمال وما ذكره اما من جهة فيمكن ان يقال
اذا كان الوصف مختصا بموصوف في نفسه وانما يدرى ذلك الاختصاص
بلفظ قوي في بدالة تاليه كان عام في فاده الاختصاص فلا بد في تصريح
التي لا يعطفه وانما اني احد الامرين في نفسه عائدة فاسرفي ط فامل
(قوله الامن سمع ونعم) فيه اشارة الى امره ما سمع في الآية ما يكون
مقروا بمقتضى المستوع فان قلت فاما كان هذا الحكم معلوما لكل احد لما
المعينة في انما اعمرو القصر الذي يقتضي كون حكم المحاط به متروكاً في الجملة
الاشكال الذي سيورده الش على ما نقله المن من دلائل الانجاز واردها
قلت اما القصر فحق لا يقتضي ما ذكره واما منس الاقراء فلعله بطريق
التحويل لاعتبارات حطاسة وحل اني في جميع موارد على التحويل بعد كل
بعد واما اول كلام اشبح بوجه اخر (قوله فكان دلالة على القصر
اصعب من اني) اعترض عبيد به ما قصه ذكره في شرح الفتح من ان دلالة
التقدم على القصر اقوى من دلالة اني حيث حكم ان انه دلالة في دوا

انما يبدأ صرحت هو التقديم على ما علم انما وقد يفتق بين كلاميه ما في كل
 منهما صغفا من وجه وقوة من وجه آخر فاهوة في انما باعتبار ان دلالة
 على القصر بحسب الوضع بخلاف التقديم وفي التقديم باعتبار ان القصر
 بهم من بالدوق السليم وهو ادخل في الملاعة او اقدم احتياجه الى التأويل
 بخلاف انما استخير ما ن كلامها اذا اشغل على قوة وضعف لم يثبت بما ذكره
 ما ادناه اعني تعيين اسناد القصر في انما يبدأ صرحت الى التقديم فان قلت قوة
 التقديم باعتبار ان كما اشترى اليه فيصح وحها نزع حجج اساده ابيه قلت فلا يتم
 ما ذكره من قوله ولم يدكروا هذا الشرط على ان جعل الاسناد الى الدوق
 السليم سدا للقوة تارة والاسناد الى الوضع سدا آخر لا يخفى من تعسف فتأمل
 (قوله انما انت عليهم بمسبط) في الصحاح المسبط والمسيطر السط على الشيء
 يشرف على الشيء ويعهد احواله ويكتب عنه واصله من السطر (قوله
 وفيه بحث لان الكلام في اسبق بلا الف طعة اه) قد يحتاج منه ان الشئ
 حصص الكلام او لا ياتي بلا الف طعة نعم نعم ولذا قل ثم ان الشيء في معنى فيه
 الشيء حيث ذكر الاسم الله ولم يزل نمانه مع تقدم ذكر اسبق بلا الف طعة كما يدل
 عليه النظر في دلائل الامور (قوله بما جعله المحاط ويكره) ان قلت جعل
 المحاط بما لا يد منه في جميع الطرق فلا وجه لتعويض الوجه الرابع بالطريق
 الثاني قلت يدفعه قيد الانكار لان المراد به الانكار التام والاحترار
 كما يظهر من محققه كلام الشيخ (قوله فكان مراد الشيخ انه يعني اه) من نظر
 في دلائل الاعجاز يظهر له ان مراده ما يستفاد من ظاهر كلامه وان تطبيق
 كلامه على ما ذكره الش لا يكاد يصح (قوله او قل نحو انهم الا بشر مثلا)
 يمكن جعله قصر افراد كالا يعني وقصر نمين به على ادعاء ان شان العاقل
 التردد الا ان الاول اظهر (قوله ولا مسكن لذلك) يعني ان يزداد قيد اخر وهو
 والتكلمون كانوا عالمين بعدم جهل المحاط لان اعتسار التنزيل انما يصح
 مدعهم بذلك (قوله واما اثباتها بطريق انقصر فليكون على وفق كلام
 الخصم يعني ليس المراد بالحجة انقصية قصر اعصم على البشرية بل انما
 اثبتا مدعنا بطريق القصر وصورته قصدا الى مجرد الموافقة الصورية
 مع كلام الخصم هذا ويمكن احراء انقصر على ظاهره ما يقال قصر الكفرة
 الرسل على البشرية بالنظر الى الملائكة وحاصل كلامهم انكم مقصورون
 على البشرية لا يتعدونها الى الملكية فليس رسلا لان الملكية لازمة لرسالة

٤ لان الرسل يدعون
 الجمع بين الرسالة
 والبشرية والكفار
 يقصرونهم على البشرية
 فيكون قصر افراد على

وانشاء اللارم يستلزم انشاء اللاروم والرسول عليهم السلام سموا كونهم
مقصودين على القسرية لا بدوئها الى المذكرة فكيف معوا لاروم الملكية
لرسول الله حيث قالوا ولكن الله يمس على من يشاء من عباده فتأمل (قوله
والاول اوفق بحواب المن) حيث قال لا لتسليم انشاء الرسالة فان المناسب
التقرير اننى ان يصل لان المحطيين يذكرون ذلك (قوله ان انتم الانتم
مثلا) عطا ان هب وفي قوله ان انتم الانتم فصر قلبه هو من قلم الناصح
فان علم الآية في سورة يس ما انتم لا ان انتم (قوله على ان قطعهم الى قوله
بل عاية امرهم ان يكونوا مترددين) قيل يقال فلا متردد بين الصديق
والكذبة عدى ، ما متردد في صدقه وكذبه وهذا الاستعمال اكثر من
ان يخصى فسمى كلام الش ان عاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصديق
والكذبة عدى ، ما متردد في صدقه وكذبه وهذا الاستعمال اكثر من
المدعى على هذا لا يرد عليه ما الوردة الفصل المحتجى من لاروم ركا كذا يعنى
الا ان احد هذا المعنى من العادة المذكورة اعنى كما هو ظاهره ان تكلف فليتنامل
(قوله فالاولى ، على ما ذكرنا) المرار بمد كره الاشكال الذى اوردته على
ظاهر ما استفد من ظاهر كلام الشيخ ثم توجيه مراده وانما قال والاولى
لاحتمل ان يكون المراد بقوله تعلم ذلك وبقوله نعم وبقوله نادى تنبيه
(قوله مشتركة رابعة) كما مر هي وجوب كون حكم المحطط مشوبا
باصواب واطفاء (قوله كاشف نراة الاحسن) في صحة الجماعة وكاشف نراة
الاولى في عددها (قوله انه يعمل بها احكامها) لاحقا الى هذه المرة
ثبت للتقديم ايضا وانه ثبت مدكر مره ثلث مرته على اسق والاستثناء
ايضا لان العلة المذكورة مشتركة بينه وبين العطاف (قوله واحسن واقفها)
فيل وجه الاحسن ان اعمد بحمل في حكم معدوم عند المحطط وبقوله
على ما فهم من ط كلام الشيخ فلا جادة ان في العصر بالنسبة الى مدبري الخلة
والمعنى التمرضى فائدة جديدة فحسن موقع الكلام بمكانه حسبا لا يوجد
بدونه (قوله ثم قال الشيخ اعلم ان ان استقرت) بمعنى استقرت
محدوف اي ان استقرت موافق ان وصير وحدتها . اجمع اي اعم وافوى
متدا خيرة اذا كان والجملة مفعول ثان بوجد وما في الموضعين مصدرية
وكان نامة ومعنى اعتق اشتدعت بالقلب ويحور ان يكون اقوى وما اعتد
عليه بدلا من المفعول الاول وانفعول ثان في انصر والمعنى على الاول وحدث

المتصرف من أقوى الكوفا، إذا ريد الكلام بعد التعريض وعلى أن
 وجدت أقوى الكوفا حاصل إذا ريد التعريض (قوله سوى المفعول
 به) إذا شئت لأن المفعول معه لا يجر بعد لا يجر لأنش الأوريد، فاعلم
 الرصي ولعل ذلك لأن ما بعد الأكله مقصود بمقتضى محذوفه نصيا وإشارة
 فالأمودن من حيث المعنى سوغ اتصال وكذا أوأو ما سيجب عمل الفعل
 مع حرفين مودين بالفعل ولذا لم يقع من التوانع بعد الألف التوق فلا يقال
 ما قام ريد أوأو عمرو كإيجع الصفة وأما وقوع الحذف بعد في نحو ما جاءني
 زيد أو علامه راكب فمعدوم ظهور عن الفعل لفظا فيمد الوأو بل هو
 مقدر انتهى كلامه هذا ولذا يقول في الفرق بين قول ما جاءني ريد أوأو عمرو
 وبين قول ما جاءني ريد أوأو عمرو حيث جاز الأول دون الثاني أن أوأو
 في المفعول معه ليس إلا أنه للاختلاف اشتراكا في الفعل وليس معها
 مستقلا بالمفهومية فلا يصح انقصر لأن انقصور عليه يجب أن يكون معنى
 مستقلا بخلاف مع فانه اسم متصرف مفهومية فافهم (قوله ومه قول
 الشاعر لا انتهى) أي من قبل تقديم محالها لأنه من قبل قصر الفاعل
 على المفعول أو على العكس وانصاف ما على أنه مفعول لا انتهى لأعلى أنه
 مفعول كارهها لأن الإفعال المحاذي يفسده فافهم (قوله كان لم يمت حتى سواناه)
 البيت لا شمع السبي من قصيدة أولها معصى ابن سعيد حين مر بق مشرق
 ولا مضرب الآله فيه مدح ونعده وما كسادري ما فواصل كفه على الداس
 حتى عبه الصفيح فاصبح في لحدس الأرض ميتة وكانت به حيا تصبغ
 الحصى صحت بكيت ما فاصت دموعي فاعلم نص فاحسنت مني ما نفع الجوايح
 وما أنا من درؤ وأحل حارغ ولا سرور بعد موث فارح كان لم يمت حتى
 سوانه ولم يتم على أحد الاعليك الجوايح لأن حسنت بيت المواتي وذكرها
 لقد حسنت من قبل بيت المدائح الصفايح الأبحار الفراض التي سب بها فرف
 والصفايح جمع صفايح وهو أكلان مستوي وكذا الصفايح والصفايح
 والجوايح الأصلايح التي تحت التراب وهي ما يلي الصدر كالصلويع بمبلي
 انظر واحد جاعحة والزر المصيبة (قوله لا استرامه فصر الصفة
 قبل تمامها) الأقرب أن يحمل على حذف مضاف أي الإهم استرامه والا
 فلا استرام في نفس الأمر لأن الكلام انما يتم ما حره (قوله واعلم أن تعديها
 بما معه نص الأصا هم الأكثرون واختاره ابن الجاحظ حيث قال لا يستقيم

محسنت أن المفعول به
 لا يقع بعد

ما صرت الامروا زيد ولا صرت الاريد عمروا لانه ان حور تعدد الاستثناء
 انفرج حتى يكون التقدير ما صرت احدا الامروا زيد وما صرت احدا
 احدا الاريد عمروا كان القصر فيهما واسكلام في احدهما انقصر في احدهما
 فقط وان لم يحور لزم في ما صرت الامروا زيد بقية العمل بفاعل لا ريدا
 مرفوع منصوب على ما صرح به المحققون من النعمان من ان لا يتنع ان يعمل
 ما قبلها فيمنع امتثالي بها كما سمع ان يعمل ما بعده فيقبله. وفيما صرت
 الاريد عمروا ان يكون عمروا منصوبا منصوبا منصوبا لم تحققت وتصير اسكلام جلتين
 ولا يكون من تعدد انما عمل على المفعول في شيء واجب الش في شرح المفتاح
 عن الاول ان الفاعل منصوب قبل الذكر كافي ضمني وكرمت ريدا ما بعد
 الثاني او ضمير عائد الى مصدر الفعل وعن الثاني ان المفعول في ية التقديم
 فلا يصير الكلام جلتين واعلم ان نسخ النسخ هما مختلفة وقد ذكر في بعضها
 الدليل اندي نعلته من ان الحاحب مع تفصيل كايدي عبيد اطر في النسخ (قوله
 الطرف في قوله اه) النسخ الى هذا التوجه هو ان الطرف في الآية مفعول
 اتبع فيكون من حلة والصفة المنصورة على الارسان هي الاتبع المتعلق
 سادى الرأى فقد قدم انقصور على انقصور انكر قبل تمام انقصور
 الذي هو الاتبع المقيد وكذا القيس في سائر الامثلة كما مر (قوله اي لا انتهى
 باب الامير) لا يخفى ان المناسب لتقدير فاعل في سبب الذي ان يقرر هو . انتهى
 بدون لا وكذا وقع في شرحه بفتح وا كان لتقدير لا انتهى ايضا وحده ظاهر
 لنأمل (قوله والوايح في اسيت الذي قد وقع في بعض النسخ بعد قوله)
 اي قامت الوايح هكذا وقد مر لان بعض الاول بيقى الفاعل واعتبار
 المصير لا يخ عن تعسف ثم يفتح هذا في اقدم المرفوع وآخر المنصوب
 ومن هذا قبل ان عمروا في قول ما صرت الاريد عمروا منصوب بمنصوب كانه قبل
 (قوله ففرع الفعل) فيه اشارة الى ان المفعول في الحقيقة هو العاقل والتمية
 الاستثناء به محذرة الاولى ان يقول فرع العاقل يكون اشمل (قوله ولتلازم
 التخصيص من غير محض) هذا ايضا دليل على وجوب تقدير المستثنى عاما
 محصولة ان الاتخاذ على مخرج من مصلحا والسبب الى جميع الخواص
 على السوية فلو قدر خاص دون خاص لزم التخصيص لا التخصيص فهذا
 اندفع ما يقال لما كان تقدير امتثالي منه ضرورة امتثالي محتراما
 وقد تقرر ان ما ثبت بالضرورة يتقدر بقدرها وبذلك الضرورة يدفع

مبحث الاستثناء المرفوع

بقدر حاصل له يمتنع الى تقدير العام (قوله وذلك نراه) اى ولاستفهام
 الا العموم في المستثنى منه انقدر كذا في شروح المفتاح وهو المستفاد منه
 والتحقيق ان منشأ الحكم ان تأييد الضمير بالنظر الى اللفظ مجموع الاحكام
 الثالث فكللام المفتاح وشروحه لا يمتنع عن نصف منها تحت وهو ان تأييد
 الفعل في الآيتين وفي البيت لا يمتنع ان يكون بالنظر الى اللفظ الخوار ان يقدر
 المستثنى منه في الكل مؤبداً ان يقدر في الآية الاولى فعلة وفي الثانية اشياء
 وفي البيت اعضاء فبما مل (قوله وفي باب دي الرمة وما ثبت ام) صدر
 بيت دي الرمة على ما في شرح المفتاح طوى الشعر والاحرار ما في غروصها
 نصف النوى بالهرال من اسير والقصيف طوى اى اصغر واصغر بالون والحاء
 المهملة والراء المعجمة انصرفت بالاعتق واخذت على السير والاحرار ما في
 والراء المهملة والراء المعجمة اندحور في الارض من الحرور هي الارض التي
 لا يناف بها وقد يفتح همزة الاحرار على انه جمع حرر وهي اسنة الحدية
 والعرض بالعين وانصاف المصنفين على وزن الفليس له حل كالحرام للبرج
 والصلوح الخواصع الاصلاخ اعطية القويق والخرشع من الابل هو العظيم
 القوي (قوله وفيه اشكال) احبب به سمي علامات التأييد صمير
 على سبيل الصبر من سبب اطلاق احد المتحورين على الآخر اعتمادا على فهم السامع
 (قوله فكيف يستدل بفعل النوى) هذا الكلام وارد في الدل فان زعم
 وجه الجوار انقاض اننى بالافق الماعل كذا (قوله على مدح به يكون)
 رد التبريد هذا التوجيه في شرح المفتاح ما قول السكاكي بالنظر الى ظاهر
 اللفظ يأتي عنه ادعى تقدير الابدال لا يكون الفعل في الظمير الى المؤنث
 المذكور بعده فكيف ثبت بالنظر اليه وقد تنكف بعضهم في دمه ما معنى
 الكلام انه استضمير العائد الى ذلك العام بالنظر الى ظاهر اللفظ المذكور
 بعده كانه المنسند اليه ظاهرا لان الابدال غير منى على الصاهر قال فقول
 بالنظر الى ظاهر اللفظ ما مقام الظاهر مقولا منى واعلم ان هذا الدل في باب
 الاستثناء بخلاف سائر الابدال من وجهين الاول عدم احتياجه الى ضمير
 العائد الى المدل منه مع وجوده في بدل البعض وانما يمتنع لان الاحتشاء المتصل
 بعيد ان المستثنى حرم من المستثنى منه فيكون الاتصال قائما مقام الضمير
 والثاني محال لمدل منه في الاحاب والملك مع وجود الاتفاق في غير
 باب الاستثناء (قوله كذا على حال من الاخوان) ظاهر يدل على ان امثال

من قيل انقص الحقيق وهذا اشكل لانه ودى الى اصل واحب به
من باب التأكيد والسلف يحمل ماسوى الركوب في حكم اعدام (قوله بل
المراد احصر من ذلك) اى من كون المتن منه بحيث يصح اطلاقه على
المتن والاصل انه لا يدفع ذلك مناسبة مخصوصه يقضى المقدم رعايتها
فلا يقدر في ماصنى الاريد شئ ولا جسم ولا حيوان بل يقدر احد وفي
ما كسوته الاخيه يقدر كسوه وملس وفي ماصليت الا فى المهد يقدر
في مكان وموضع وعلى هذا القياس وقد بحث في هذا باب على ان التقدير
الضرورة كما عرفت بان الضرورة اذا ادعت بالبعد فلا حاجة الى تقدير
اقرىب فان فيه زيادة على قدر الحاجة ولت ان تقول هذا اعمد اذا كان
في تقدير الخاص زيادة تقدير بحسب اللفظ وليس كذلك مع ان المقام شاهد
صدق عدم من له ادنى ذوق على تقدير امسب فتأمل (قوله وفي الحديث
مناس الشيطان من بي ادم الا انها من قتل النساء) في الحديث اشكال مشهور
من جهة دلالة على انه لا يأس الا فى حال ايقان من قتل النساء والقصد والعكس
وهو انه لا يأس الشئ في تلك الحالة فلو اردت الحديث واندر الى جواب
الاشكال كما ترى هذا ويمكن ان يراد بالحديث السوى ان يأس الشيطان
لا يوجد الا مع الاتيان من قبله على ان الشيطان يعتمد عيها اشد اعتماد
حتى لا يخطأ كذا قل ان يأتى اى جهته قادا اليه ولم يقدر على الاصلال
من جهته ايضا فعصم الله سبحانه حصوله القبول اسكلى وعلى هذا
لا حاجة الى جعل الحال حال مفردة ولا الى تفيد جهة مع جهة النساء (قوله
ودلت لانه قصد لزوم تعصبه) انما يراد به وقوع هذه الحال ماصيا
بجردا عن قد والواو حاصله ان الذى والاستثناء يدل على لزوم التثنية
للاول كالشرط استعماله فيه واريد كما تيسر من جمع جهات اتيانهم اناهم
من قتل النساء (قوله الاعلى نؤمن العزم) قل عليه هذا التثنية لانه يحتاج
اليه لواعتراف مقارنة حدوث مضمون اسماء لمصنوع الحال واما اذا اعتبر
مقارنة حدوثه او بقاءه فلا لان اليأس باق وقت ايساره من قتل النساء
وان كان حدوثه سابقا عليه وقد يقال يجوز ان يراد باليأس في الحديث
الشريف قريه كما يريد بالموتى في قوله عم لسوا موتكم الدس قروا من اموت
فانما ما قرب يأس الشيطان من بي ادم الاحال اتيانهم اياهم من قتل النساء
فانه اذا اتاهم من قبلهن علم انه فرغ من جميع اسباب الصلال وما انتفع

بحث في الانشاء

نشي منه وهو بقى رجاؤه الا في هذا هو احداهما من مجموع ايضا اعطى رجاؤه لكليه
وحصل تمام اليأس منهم في لسانه قدس في قوله الانشاء كالاحبار) انه ايضا
قد طلق على نفس الكلام على مخرج به في التلويح وقد يطبق على فعل
المنكاه هو انط (قوله وان اراد هـ - ي) لتقبل ان يقول قد يقدم في سائر
حصر النص الاول في ثمانية ابواب ان الانشاء بانفسه من تلك الابواب
وقد حصل هناك عبارة عن نفس الكلام فالتسبب ان يراد بالانشاء هـ - ي ايضا
نفس الكلام وكذا ما قسمه التي هي التثني وغيره بان يرجع صميمه في قوله
واللفظ الموسوعه ان يعنى المصدرى على طريق الاستخدام (قوله وان ارادها
معينه المصدرية) يعنى الفاء الكلام مشتق على التثني وانما الكلام مشتق
على الاستعظام وهكذا (قوله بظهور ان يرب موسوعه) لا يحكى ان التعليل
ليس للبي فقط على قوله لا الكلام مشتق عليها والى انكى ان يقال لظهور
ان يرب ليس موسوعه لا الكلام الذى فيه التثني هو التثني والتثني جعلا على
قوله وان ارادها معاينه المصدرية مع قوله لا الكلام وبحصل الاستدلال
ان قول النص واللفظ الموسوعه اه لا يصح ادخال الانشاء على الكلام
اصلا ولا يصح ادخاله على الالف الذى هو من حركات الالف المروم له
ولا يحصل الالف بدونه بان يحكى الالف على الالف هذا وقد عرفت هناك
وحده الصحة ايضا وهو المحل على الاستخدام (قوله بالانشاء ان كان ملنا)
قد سبق ان اراد بالانشاء الفاء الكلام الاثني وانما ان الالف ليس نفس
الطلب فانما ان يكون المراد بالانشاء الفاء كلام يدل على الطلب وانما ان يقال
الطلب الصاعدي لاراد بالالف المدكور قد اجمعت في العبارة مسامحة
لانشائه او يقال المراد بالطلب معناه الاصطلاحي اعنى الفاء الكلام
المخصوص لا العموم الذى هو فعل الطلب وهو مذكور انفس حجة ومنهم
من يجعل التثني معاينه ومنهم من اخرج التثني وانما من اقسام الطلب
بانه على ان العاقل لا يطلب من غير استعماله حتى ليس طلب ولا يدرمه وان طلب
الاقبال خارج عن مفهوم البناء اذ هو صوت بهتفيه الرجل وان كان يلزم
(قوله والاول ان كان امطيه حصول امر في ذهن الفاعل فهو الاستعظام لا يحكى
ان اراد ان كان ملنا يكون انط اه) على ما يدل عليه جملة من اقسام الطلب
ولا ينقص مجموع على وفهمي وان لم يعتبر قد اختلفت ان الطلب نفس عمدهم
لا مجموع على وفهمي ولا عمدهم وفهمي ادل على حصول امر في ذهن مطلقا

لا في الدهن الطاب والمحللة لو اعتبر التقيد بالمفعول المخصوص حرجا بغير
الطلب ادلا دحل لتقديره وان لم يعتبر خرجا بقوله في دهن الطاب واماماد كره
الفصل المحتش من ان الاولى ان يقال ان كان المطلوب مطلوبا من حيث
حصوله في الدهن الطاب فهو الاستفهام اه وفيه نظر لان الانقاص وان كان
مذهب ح الا انه يتقص تعريف الامر ح لان المط يعني على هذا الخواص
حصول امر في الدهن لا في الخارج اللهم الا ان يقال المتقصد عند ذكر صحيح
تعريف الاستفهام وتصحج تعريف الامر امر حمله ان يجب في تعريف الامر
بالخواص الآخر او يكون مراده ان يجب تعريف سباني كلامه ح بان يقال بل
قوله وان كان المط حصول امر في الخارج والا اي وان لم يكن المطلوب به
مطلوبا من حيث حصوله في دهن الطاب نأمل (قوله وان كان المطلوب به
حصول امر في الخارج) اي في خارج دهن الطاب فلا يتقص من اعلم
واهم فان المط لهما وان كان حصول امر في دهن لكنه خارج عن دهن
الطاب بقي فيه بحث وهو ان المط في الهى وكذا في بعض الاوامر هو نفس
الامر الخارجى لاحصوله سواء احدث حصول بمعنى الحصول في نفسه
او بمعنى فهمه والحصول لغيره لان الحصول امر في الخارج وان لم يقتض
حصول الحاصل فيه حوار ثوت العدميات لموصوفاتها في الخارج
كما في ريد اعنى لكنه يقتضى حصول الموصوف فيه ويمكن ان يجب ان المط
في الهى مثلا حصول انشاء الفعل عن المط منه اعنى المحاطب في الخارج
ولاشك انه موجود فليتأمل (قوله فان كان ذلك الامر انشاء فعل فهو الهى)
هذا على مذهب من يحمل العدم مقدورا مطلوبا وامام على مذهب من لا يحمل
كذلك فالط مالى عنه امر وجودى وهو كمال العسى (قوله والافهم امر)
فيه بحث لان الدنيا والافهم من اقسام الطلب حقيقة والمطلوبان حصول
امر في الخارج وليس فيهما احدى حروف الداء مع التماسا من اقسام
الامر حقيقة عند العسى كما يسمى وان كان امرا عند الهمة (قوله منها التمس)
قدمه لعمومه وحرثاته في المنكر والمتنع وعقده بالاستفهام لكثرة ما حثه
ثم بالامر لاقتصائه الوجود ثم بالنهى لما استدله في الاحكام (قوله وهو طلب
حصول شئ على سبيل الهمة قيل ينبغي ان يقيد الهمة بالحرمة) اي عن الطمع
احترازه عن الاوامر والواهى والسدات التي وحدث الهمة فيها وقيل
قيد الحبيثة المرادة يكنى في اندفاع العصى بها (قوله واللفظ الموضوع له ليت

فدتحقت أن اللام للعاية لأصله الوضع فأما وضعه ليت الهيئة الجريئة
 المتعلقة بالنسبة الجزئية من حيث تعلقاتها وتلك الهيئة ملحوظة لأفصا
 أو بالذات بل من حيث كونها حالة متعلقة بلك اسمه فلذا صارت كلمة ليت
 حرقا لأسماء هذا على قانون تقرير الفاص المحتشى لكن فيه بحث وهو أنه
 لا بد في الأسماء من أن لا يتغير مدلوله عن لفظه ومن هذا قبل الأسماء
 ابتعاد معنى بلفظ بقرانه وظهر أن اللفظ لم يثبت ردائيم لا يجب كونه داهية
 مذكورة وأما إذا كان الموضوع له نفس الطلب الصوري فلا بد شيء لعدم
 التحلف قدس (قوله وصحة) هو تحريف ابن علي ورن كراهية مصدر
 يقال طمع فيه طمع وطمة عيه وطمة فهو طمع وطمع كسر اسم وصحة
 (قوله والأصغر ترجيا) أو شغل يدل على أو على أن كان فيه يتوقع يستعمل
 فيه لعل وإن كان فيه طماعية يستعمل فيه على وأعرف بين التوقع والطمع
 أن الأول الملع من الثاني وأهذا آخر الطمعية عن التوقع وفيه بحث لأنه
 كما يصير ترجيا لو لم تحقق فيه الطلب إذا طلب في الترجي كما يصرح به ثم
 يصير طمعا مقروا بطماعية وليس ذلك ترجيا (قوله لونا بني قعدني)
 بالنصب والتقدير بناتاء مثله حديثي ولا يحتاج له ح إل الجراء لخروجه
 معنى التعليق وبورفع بعض حرج اسماء عن الباب وح يجب أن تقدير الجراء
 لقاء لو على معانها (قوله وكأمرص بلو) هذا بيان للنسبة بين لو ولت
 حتى يظهر جوار استعمال الأول في موقع الثاني (قوله بعد فعل فيه انتهى)
 وقد يسمى بخلاف ذلك كقول امرئ القيس تجاوزت أحراما عليها ومعضرا
 على حراما لوسرون مقتلى (قوله وكثيرا ما استعنى أه) أي يستعنى بها
 عن ذكر فعل التمي وإن كان مقدرا يدل عليه قوله أي أود لو كان (قوله
 بقلب الهاء همزة) فيه صعب لأن عادة العرب أن بدلوا الألف من الألف
 وهما يرم أن يكون الأمر بالمعكس (قوله مركبتين مع ما ولا أريدتين)
 اعترض عليه أن هذه الحروف إنما أحدثت من هل وبوقبل التركيب لآي حال
 التركيب إذا لافرق بينهما عند التركيب فيرجع المعنى على ما يقتضيه قوله
 مركبتين إلى أن هلا ولولا مأخوذة من هلا ولولا ولا ينبغي فإداه اجب
 أن قوله مركبتين حال مقدرة لا محقة حتى يرد الاشكال والمعنى أنها مأخوذة
 من هل ولو حال كونها مقدرتي التركيب مع ما ولا أريدتين (قوله لتصمها
 معي انتهى) فإرم الصم الصم فيه وهذا المعنى أعنى الروم هو المقصود

والركب والافاص انتهى موحود في هل ووقل التركب والافاص هل
ولواذا كانتا معردين مفيدان مجرد معنى انتهى على سبيل جوار وادراكنا
مع ما ولا الرمت معنى انتهى لا لافادته بل ليتولد منه التديم في الماضي
والخصيص في المستقبل (قوله على ما كان يجب ان يفعله المحاط) اي من
حيث تركه ولو قال على معنى انه كان يجب ان يكون ياء اللول لكان اظهر
(قوله ان يكون كل منها) في معنى السمع كل منهما نسبة الصمير باعتبار
الوجه اعني هل المركبة ولو المركبة (قوله وقد تمى فعل اي قال قد تمى
نظرا الى ما يتولد والافاصم وهم الترجي على ما شعره قوله بعد امر حو
عن الحصول (قوله والانه في ارتعاب امكروه) داعي الاشفاق عن يكون
بمعنى الخوف واداعى على يكون بمعنى العطب (قوله وهذا يظهر ان الترجي
ليس بطلب) اي مدحول الاشفاق في الترجي ووجه الصهور ان انما
لا تطلب ما يكرهه (قوله لا تقع اريد قام كما تقع من يد قام) قد بمعنى شراح
الانضاح تقع ايشل بما اذا قصد به التخصيص فانه قد بقي لذلك عند الشيخ
بعد العاهرو المص وادعاه دعه لما يشير اليه ايشل من انه لا يجوز ان يكون
تقديم ريد للاهتمام وهل لطلب التصديق وجه نظرا لان ايشل ح يكون بمنها
لا ميمنا وسيجي تحقيق الكلام فيه (قوله وهذا قد في عمروا عرفت واما
في اريد قام فلا اه) فيه بحث وهو ان تقديم المرفوع كما يجي للتخصيص
والاهتمام كذلك تقديم المصوب فالقول بان مدكر في تقديم المصوب قد دون
تقديم المرفوع تحكم فان قلت الاختصاص في تقديم المفعول قد دون تقديم
المرفوع قلت سيجع الشكون علة الاختصاص علة تقع مثل هل عمروا
عرفت اللهم الا ان يقال قوة الدلالة على الاختصاص في تقديم المصوب
بحيث يجعل الاهتمام غير محتمل له فالوجه في الفصح دون الامتناع ان يحتمل
على الاصدر والتفسير كما سيجي (قوله لا يج عن نصف) وجه التفسير
ان معنى كون السؤال مما يلي المهمة كونه متعلق به على وجه لا يتعلق به
كذلك فان السؤال في انت صررت ريد متعلق بالفعل على معنى ان الضرب
المتعلق ريد هل صدر منك ام لا وقولك اصررت ريدا على طلب التصديق
ليس كذلك لان السؤال كما يتعلق للصرر يتعلق ريد لان المعنى هل تعاق
الصرر ريد او هل صار ريد متعلقا للصرر (قوله وبما يؤيد ذلك)
اي كون السؤال عنه ما هممه ما يذهب (قوله وهل لطلب التصديق)

أي لطلب اصل التصديق والافاضلة ايضاً لطلب التصديق في التحقيق
كحقيقه الفاضل المشتق والحاصل انهم اطلقوا التصور على مايم نوعاً من
التصديق والتصديق على مايرد معنى قولهم ان هل لطلب التصديق انه لطلب
نوع من غير النوع المخصوص فتأمل (قوله امسح هل يريد تمام ام عمرو) قدسقى
م في او ث انما كانت الاسناد الخبرى ان ابن مالك استشهد بقوله عم هل
تروحت تكرام في على انه نفع هل موقع انعمه فيوتى بها بمعدل واشترط
هنا انى الجواب بخوار كوراه في الحديث السوى مقطعة والمعنى هل
تروحت فينا (فونه لان التقديم يستدعى اه) فيه بحث لا ينعى الاستدعاء
كليا بل على احتمال الاهتمام في احوال فان كانت الاهتم فليس بعد فكاه غير محتمل
قد لا وجه للقبض في الخن على الاضمار وانفسير سوى العدد والقلة
فيلزم قطع وجه الحبيب انمى على ما رعه فيجاستنى ولا قابل به فليهم (قوله
وقبه نظر لانه لا وجه ح لصبغه اه) اي لا وجه على التعليل المذكور فلا يرد
جوار كور وجه التصريح كونهما معنى قد على مايجبى والجواب عن النظر
ان وجه التصريح على ما ذكره هذا القابل هو لزوم تحصيل الحاصل ما على
احتصاص هل لطلب التصديق واستدعاء التقديم حصول اصل التصديق
بنفس الفعل على ما هو العادى من التقديم بلا اختصاص اي بعد ذلك ولا يلزم
من هذا تصحيح وجه الحبيب انمى على قصد الاهتمام لعدم حصول سبب التصحيح
المذكور فيه وهو لزوم تحصيل الحاصل بالمر الى العادى ويدل على عدم
اتخاذ هذا النظر انه اورد هذا الوجه في شرح المفتاح ولم يصرح لهذا
النظر حيث قال وانما لم يمتنع هل يريد اعرفت لاحتمال ان يكون يريد معمولاً
محدوداً مقدماً وان لم يكن الفعل بعده مشعولاً بصيغته او يكون معمولاً
للمذكور مقدماً لكن لا للتخصيص بل يصرح آخر لكن ذلك قليل بعد قطع
ولم يمتنع على ما ذكرنا يكون معنى قول امسح لان التقديم يستدعى حصول
التصديق بنفس الفعل انه يستدعى ذلك بالنظر ان الابهام الاعلى فلا يرد عليه
احتمال كون التقديم مجرد الاهتمام كيف ولو لم يوجد احتمال غير التخصيص
لكان المثال المذكور ممتداً لا قبيحاً (قوله لاحتمال ان يكون راجعاً فاعل
فعل محدود) لكنه بعده مستقيم (قوله وهذا نظراً الى تلك المسئلة) كونهما
معنى قد في الاصل كما يجنبى الآن وهذا انظر ا. يرد اذا لم يكن علة التصحيح
محصرة عند ان كاكى فيما ذكره وط عباره بعد الانحصار حيث قال

ولاختصاصه بالصدق فتح هل ريدا عرفت الا يقال تعديم قوله
 لا اختصاصه لا للاختصاص بل لمرص آخر (قوله اهل عرفت اسير
 بالمرص) العريان فتح العبر المحمودة وشديد الراء المكسورة وايه هم قرا مالت
 وعقل نديمي حديمة الارش (قوله وحش الى الالف الماثوية حش) التعقيب
 بمعنى مالت وعطفت من حتى يحبو حواو والتشديد بمعنى اشتدق من حش
 يحس حشيب (قوله انصرف ريدا و هو احوش) اراد من الاحوة المصادقة
 والثاني لا الاحوة الحقيقية والالكات الجملة الاسمية حالا مؤكدة في بحر
 دخول الواو عليها كما يقرر في النحو (قوله قال محسني ساعد ادبت) انقصاء
 اصله الحتم والايحسب ثم شتمل في كمال الضم والرفع من التي وقصاء
 بروي بالرفع والنصب فادارسته يكون فاعلا لجالا ومفعوله ما كان حاله
 ويكون القصاء بمعنى الحكم والتقريب والمعنى ساعد العار عن دعوى استعمال
 اليف في الأعداء في حال جلب حكم الله على اشئ الذي يجلبه وادابسته
 يكون مفعولا لجالا وفاعله ما كان حاشا ويكون اراد بالقصاء اموت المحتوم
 والقدر المقدور والمعنى حال الموت على حاله وبعد البيت المذكور وادهل
 عن داري واحمل هدمها • لمرص من في المدة حاشا • ويصغر في عبي
 تلادى اذا ائت • يعنى ادراك الذي كنت طابا • يريد انى اترك داري
 واحمل حرابها وقاية لمرصى ويحب على فنى تركها خوفا من حقوق العار
 ويقل في عبي يلادى اى مال القديم عد انصرف يعنى جائرة لفظ (قوله
 لما سكره في بحث الخال) من ان الخال ادى بحسبه و الحال ادى يساق
 الاستقبال وان يافيا حقيقة الا انهم استنعوا عم الاستقبال في صدر الجملة
 الحالية لتساق بحسب اللفظ وفي الجملة ولو بحسب اللفظ (قوله وهو يادى
 على خطابه) لانه بدل على وحوث تحريد الجملة الحالية لا على تعريد الفعل
 القيد بالخال (قوله كان لها مریدا اختصاص) اى قال مرید اختصاص لان
 الاستفهام مطلق نوع اختصاص ما فعل كما عرفت في النحو (قوله • • • • •)
 ويجوز ان يكون موصوفة فاختلصة صفة (قوله اذا صارع لا يكون الافعال)
 فيه بحث لان غاية ما علم ان هل اذا دخلت على المصارع يختصه بالاستقبال
 ولا يلزم منه مرید اختصاص بها بالمصارع ولا يكون دخولها عليها اكثر
 من دخولها على الاسماء وغيرها حتى يتم مادكره ونظير هذا ان قد يضرب
 الماصى من الحال ولا يلزم منه كون دخولها على الماصى اكثر من دخولها

على المضارع وعاية ما يمكن ان يقال مراده ان الواضع وصحها بالاستفهام
عن غير حاصل لمرس تخصيص المضارع بالاستفهام فيه بالنسبة الى العرض
مريد خصوصية بعض والكلام بعد محمل تأمل فاعل (قوله والنبي
والانبياء) اعني توحها ان انصفت التي هي مدلولات الافعال لا الى ادوات
قد اشتر العاقل المحشي الى تحقق هذا الكلام ان اراد بان ادوات ما يستقل
بالمفهومية وبالضوابط مقاديرها وهي النسب الحكيمية ومنطوية بعض اسطر
الى ان قال الافعال محض مسا حكمة يصحح ان يوارد عليها النبي والانبياء
وبها النسب الازمنة واحكام اختصاص بعضها وسما بخلاف المشتقات
فان نسبها تقييدية لا يصلح لذلك لكن قد بحث لان توحه الانبياء والنبي
الى النسب الصالحة لذلك انما يدل على مريد اختصاصها بالفعل بالنظر الى
المشتقات لا بالنظر الى الحمل الاسمية والمشتقة على تلك النسب تأمل (قوله ادل
على طلب الشكر) اي حصوله في اخرج لانه اراد بكون حقيقة الاستفهام
لا منهج من علام المبوب (قوله وفي هل انتم تشكرون) لانها داحلة على
العمل تقدير آاء) لا ينقدس في اوائل احوال المسدال رور قوله تعالى
لو انتم تعلمون حرام درجة ربي في صورة الجملة الاسمية اخذة الاختصاص
كما بعيد الجملة الاسمية فم لا تكون رور هل انتم تشكرون في تلك الصورة
وان لم يكن اياها حقيقة بعيدا لارار ما يتحدد في مرس الثالث لا بقول
حقيقة الجملة الاسمية فم نحن فيه اعني هل انتم تشكرون لا بعيد الثبوت بل
التحدد لكون خبرها صلية فكذا ما هو في صورتها فظهر الفرق على انه لاشك
ان ما هو بحسب الصورة والحقيقة معا ادل على المطعما هو بحسب الصورة
فقط فثبت ان هل انتم تشكرون ادل على طلب الشكر من هل انتم تشكرون
وهو ادعى بقى ها بحث آخر وهو ان هل انتم تشكرون بعيد الاستمرار
التحديدي اما لروره في صورة التدا والحر اولكونه اياهما في الحقيقة
على راي والاستمرار التحديدي اسن المقام من الاستمرار الثبوتي لدلالته
على استمرار الشكر على سبيل التحديد الاشق على النفس المتدعي لزيادة الثواب
كما مررت ابد اشارة في قوله تعالى الله يستهريهم فواجه العدول ان ما بعيد
العموم في الاستمرار الثبوتي ولذا ان تقول ما ذكر في الظن ادل على كمال
عبادة تعالى تعاده حيث رصى منهم بما هو اهور عليهم والله اعلم (قوله
كقولك هل الحركة موحودة) لا يحق ان الوجود اذا كان محمولا كان النسبة

الرابطة ووجوده موضوع تعني التصرف الموضوع به فيها أيضا ثلاثة أشياء
 لكن ما كان المحمول والرابطة ثابتا واحدا بالنظر إلى الظاهر عد قول الحركة
 موضوعا بسبب دلالة قولنا الحركة دائمة (قوله وجودشيء لشيء)
 أراد بالشيء الأول غير الوجوده بقراءة المتصلة والافعال بهل البسطة أيضا
 وجودشيء هو الوجود لشيء وأعم من المفهوم من تحقيق الفاعل المحشي
 أن لا يثبت بهل الحركة عن الأحوال التي تعرض أهمية من حيث هي موضوعا
 كانت في الخارج أو معدومة ولعل ذلك بحسب وضع اللفظة (قوله فان الظاهر
 وجود الدوام الحركة وفي بعض النسخ أو لا وجوده لها فعلى البسطة الأولى
 يكون بما للحال مثل المذكور في المثل وعلى الثانية به ولصم اليد بقوله
 أو لا دائمة (قوله طابا ان يشرح هذا الاسم) هكذا وقعت العبارة في النسخ
 التي رأيت والاسم يقول أن يقال طابا ولعله أراد ذلك بكل ما وجد
 صميم الجمع على الواحد العظيم وهذا وإن كان شاملا في التكلم
 إلا أنه يدور عنه بقاء (قوله أي حقيقته التي هو به) إشارة إلى أن أراد
 ماهية هي الحقيقة أعني ما الشيء هو هو باعتبار التحقق للمعنى المشهور
 الذي لم يتر فيه التحقق بقراءة حكمه بقاء مطلب من البسطة عليه
 (قوله يعني أن مقتضى الترتيب الطبيعي أن يطلب أو لا يشرح للاسم ثم وجود
 المفهوم في نفسه) فيه بحث فإن الظاهر الشارحة للاسم بحسب الاصطلاح
 تمام ماهية الاسم حتى يقع في جوابه الحد التام ولا شبهة في أن طلب التصديق
 بالوجود غير متوقف على تصور ما نوحه المذكور وعلى تقدير أن يراد به
 الأعم من المعنى الاصطلاحي لم يكن بل من أن يكون المقصود به نوع مخصوص
 للمفهوم الاسم ويحور أن من ر لهذا اللفظ مفهوم وقيل أن تصور ذلك
 المفهوم بخصوصه يسأل عن ذلك المفهوم هو موجود أم لا ثم بعد ذلك لم
 بوجوده تصور بخصوصه وبالملة لا بد من تصور المفهوم قبل طلبه بقاء
 الشارحة للاسم على أي معنى حل لم لا يكتفي بهذا التصور في طلب وجوده
 لا يقال ما ذكره من الاقتضاء بقاء على ما هو الأول لأننا نقول قد صرح الفاضل
 المحشي بأن هذا الترتيب قطعي وأحب في نفس الأمر لا يعتبر أن الأول
 وأحب في نظم اللفظ وقد حمله مبالا لا أولى فتأمل (قوله لأهمية له
 ولا حقيقته) كان اللاحق عطفاً على لافظة (قوله والمعدوم لا هو بقاء له)
 أي ولا وجود فإن انهوية كما يطلق على الحقيقة الجزئية يطلق على نفس الوجود

المخرج وحلاصة الكلام بان الهدية بزيادة هبة مائة اشئى بمعنى ان تعزى
اعنى الوجود وهو هو وانعدام لا وجود له فلا مائة اشئى بالمعنى المراد هها
(قوله صار تلك الحدود) تعينها حدودا بحسب ادوات الحقيقة اما
اذ تصورنا لو اضع حقيقة اشئى وعين الاسم بآرائها فعدو اما اذ تصورنا
بعض عوارضها واعتباراتها ووضع الاسم بآرائها فالتعريف انما يكون
حدا اسميا بالنظر الى تلك الاشارات فعدالها بالوجود يكون حدا حقيقيا
بالنظر اليها بلا اشتاء واما بالنظر الى نفس ذلك الشئ فمرسم اسمي قبل العلم
بالوجود وورسم حقيقي بعده فلاحاجة هها الى التقيد بآرائه الفاصل الحشئ
هذا اذ اريد بالحد والرسم المعنى المصطلح بين ارباب العقول واما اذا اريد بالحد
المعنى مطلقا فالامر الظاهر (قوله ومن اعراض الشخص لدى العلم)
لم يقدر لدى العقل ليشاؤون ان يرى عن اسمه نحو من ركب واعلم ان السائل يسأل
ونحوه مما يطلب به التصور سوى الهمة بالمتصور خصوصية زيد او عمرو
بمعنى هذا السؤال كان مطلوبا اسماءه تصور اخصوصية وكان التصديق
بنوت شئ ولد ذلك الشخص من تعلقه ولهذا حكموا بان هذه الكلمات لطلب
التصور فقط واما الحكم بان الهمة في مثل اريد في ابدال ام عمرو لطلب
التصور مع ان مطلق الظرفية لطلب نوت شئ لشيء بعبه فامر لوسعي
وهذا خلاصة ما حققه الفاصل الحشئ وامر به بالتأمل وهذا دفع
اعتراض بعض الفصلاء بان الارام من تحقيقه ان من واثله يكون لطلب
التصور ولا يلزم ان لا يكون لطلب التصديق فلا يستعمل حكمهم بانها مختصة
بطلب التصور (قوله اى اى احساس الاشياء عدت) يوقف في عبارة بانه
لو صرح ذلك بكان مطلب ما عين مطلب اى وح بحس احساس حوائج السائل
عن الفصل وهو ط الطلاق وقد يحاط بان السؤال ماى احساس الاشياء عندك
لازم للسؤال بما عين حس ما يحصل عند المحاط فان السائل اذا طلب بما حس
ما عند المحاط كان طالبا بالضرورة لتبين هذا الحس من بين الاحساس
فلهذا صرح ان يذكر الثانى يعنى ان الارام لسان الاول يعنى القروم فلا محذور
(قوله قد سبق الامر برون اه) امس الافراد اول تقريده على الروايتين ومعناه
الحاقلون انفسهم فردا بمفردا عن غيرهم بكثره الطوائف والاشتهار بذكر
الله تعالى او احاطوا بالله تعالى فردا في المذكر من لا يذكر معه غيره
وانما لم يقولوا في السؤال ومن اعقدون على ما هو انطال مرادهم السؤال

عن صفة المفردين وهي ليست من دوى العنوم قال بعض الفضلاء جوابه عم
يقوله انداكرون من باب الاسلوب الحكيم يعني دعوا سؤاكم هذا لان
معنى الامراد ط واسئلوا عن اوصاف المفردين (قوله وفيه نظر ادلائم اه)
خلاصة النظر منع ورود من في اللغة للسؤال عن الحسن وقد يستدل
على وروده فيها لذلك بيت الكتاب * قوله اتوا ماري فقلت مورا اثم *
فقالوا الحسن فقلت عمو اعلاما * فان الجواب دليل على ان المسؤل عنه الحسن
وفيه بحث اذا نظر ان الشاعر ظمهم اناسي فسالهم عن شخصهم فردوا عليه
باناس الحسن لاناس الذي ظمنا منهم (قوله فعباده يظهر من جواب
موسى عم قوله اه) فيه بحث لاحتمال انه يكون جواب موسى عم لبيان
انه لا محالة له تعالى مع غيره لانه حلق كل شئ وهاديه وليس كمثل شئ
والحكمة يجوز ان يكون من باب الاسلوب الحكيم لانه دع السؤال عن الحسن
فانه معلوم بطلانه لان دانه تعالى لا تدخل تحت حسن بل الالباق بحسبه
ان يسأل عن صفاته الكاملة (قوله احد المتشاركين) وهو هي صيغة انشئية
احدا بالاقول والافديكون السؤال عما غير احدا مشاركات وقوله يعينها
زيادة توكيد والا فالامر اشراك فيه ليس الا كذلك (قوله كفولنا انهم
يعمل كذا ان قلت لو قال) اي هؤلاء يعمل كذا لكان اظهر لان المضاف اليه
فيما ذكر من المثال صير الاسم اشاره فقلت لم يقل اذا اصبحت اسم الاشارة
بل قال الى مشار اليه وهذه الاضافة لتحقيقه بحسب المعنى فيما ذكر
لانهم عبارة عن الاشخاص الاسمية التي من شأنها ان يشار اليها اشارة
حسية تأمل (قوله بجوابه اسم متضمن للاشارة الحسية) الط صحة الجواب
بالعرف بلام العهد وما في حكمه من الموصول ايضا وتعميم الاشارة الحسية
نريد (قوله واذا اصاب ان كل شئ كافي) رد عليه بانه معوص بقولنا
اي رجل ضحك فيجاب بهذا او يزيد فالحق انما اضيف اليه اي يكون كليا
دائما لعل الاشتراك في امر عام ليشركين فصاعدا واما الجواب فقد يكون
حرثا اذا ارد بانميز التعيين الشخصي وقد يكون كافي اذا لم يقصد ذلك
(قوله والعرض من ذلك السؤال التقرير) لاحقيقة استفهام الرسول عم
عن كفة المهرات لان المقدم بآناه فلو ذكر مثالا كانت فيه كم على اصله نحوكم
درهمالت وكرحلا رأيت لكان اولى واعلم بان ما يراد المحر لانه مع الحقيقة
فالغنى الموضوع له ملحوظ ههنا ايضا (قوله كما في الحريية) الفرق بين كم

الاستفهامية وكما اخبرية ان كم الاسفهامية بعد منهم عند التكم معلوم عند
المخاطب في ظل التكم وكما اخبرية بعد منهم عند المخاطب ويرى يعرفه التكم
واما المعدود فهو محمول في كليهما لهذا احتج الى الميز الميز المعدود ولا يحذف
الالدليل وان الكلام ٧ مع الخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا لانه مخبر مع
الاستفهامية وان التكم مع الخبرية يحتمل الصدق والكذب بخلافه والتكم
فلا استفهامية يستدعيه لانه مستنصر وغير ذلك مما هو مذكور في معنى اليب
وغيره (قوله واقول سبي اسرايين كم انبأهم من آية بيضاء) رد على ذلك البعض
وهو الفصل الرضوي وقوله بيضاء مرفوع على الخبرية متدا ما قبله من النعم
بتأويل هذه الآية واما ضرور على انه من عند الآي واقول بمعنى افرأو كان
الآية لو صوحها في هذا المعنى مجردا عن كافيتها فديجات عن هذه الرد بعد
تسليم ان الرضوي يجوز كون كم في الآية استفهامية كاحوراء التي يخبرى ان مراده
عدم العثور على حره من ادا لم يفصل بيده وبين كم جعل متعددا قد دل عليه سياق
كلامه حيث قال او لا و ادا كان الفصل بين كذا اخبرية و يميزها جعل منصوبا
الايتين من ثلاثين الميز مفعول ذلك استدعي نحو قوله تعالى (كم تركوا من
حبات وكم اهلكنا من قرية) وحال كم الاستفهامية المبرور يميزها مع الفصل كحال
كم الخبرية في جميع ما ذكرنا فقدر ادرج في هذا العموم وحوادث من ادا فصل
بيها جعل متعددا ثم قال ويدخل وفي يميزها ما في الخبرية فكثير نحو كم من ملك في
السموات وكم من قرية واما خبر كم الاستفهامية ثم اعثر الى آخره واستحبر ان
عارة ذلك الفاصل اعني قوله وحال كم الاستفهامية المبرور يميزها مع الفصل
لا يلزم ما ذكر من الادراج ثم لو قيل وحال كم الاستفهامية و خبر يميزها على
ما نقله هذا المحيى فكان الادراج ظاهر والحق ان قوله وحال كم الاستفهامية
المبرور يميزها مع الفصل يؤيد الجواب بان المراد عدم العثور على حره عن ادا
لم يحصل فتأمل (قوله و بين ٩ عن الرماز المنقل) فمن اصل اياي او ان
محذوف احدى اليائين من اى و الهمة من او ان فصار ايو ان فقلت الواو ياء
واذغت الياء في اياه فصار ايو ان كسر الهمة فيه لغة مستعملة وهو باي
ان يكون اصله ذلك لانه تغل في مقدم التحفيف اللهم الا ان يقال الكسر عوض
عن الياء المدوغة والحق ان كون الاسم غير ممكن باي التصرف المذكور وان
قلت ادا سمى اياي هل هو مصرف فقلت ان جعل فعلا من اى وهو مصرف
وان جعل فعلا من اى كما قيل هو ايضا غير مصرف للالف والنون المرتب
مع العمية (قوله مثل مثل اياي يوم القيمة) المصاف محذوف اى وقوع يوم القيمة

٧ وان الكلام مع الخبرية
يحتمل الصدق والكذب
بخلافه مع الاستفهامية
وان التكم مع الخبرية
لا يستدعي من مخاطبه
جوابا لانه مخبر والتكم
بالاستفهامية يستدعيه
لانه مستنصر وصير ذلك
الى آخره نفسه
٩ فان قلت اذا سمى بايان
هل هو مصرف فقلت ان
جعل فعلا من اى فهو
مصرف وان جعل فعلا
لا من اى كما قيل هو ايضا
غير مصرف للالف
والنون الزيدتين مع
العمية

فلا يلزم وقوع طرف الزمان حبرا عن غير الحدث (قوله بعد ان يكون الماتى
 موضع الحدث) وهو انقل دون ان يدرك الآيه رد على اليهود حيث كانوا
 يزعمون ان من جاءهم امرهم من درهما في قلها كان الولد احب (قوله وبعضها
 يختص بطسائص) كذا في الاسماء الاستفهامية فان مقتضى صرح ان هشام
 ما ان من كلمات الاسماء وصرح بعض النحاة بان ام المنقطعة تطلب التصديق
 فقط وكلام انا شرح يشعر باحتصاصها بطلب التصور فواحد ذلك
 قلت مراد الشارح تفصيل الكلمات المدكورة ههنا ولهذا قال فظهر ان كلمات
 الاستفهام اعم من ان يظهر عند ذكر من او اسب الى ههنا وام لم يذكر ههنا فمما لها
 سكوت عنها ولهذا قال كسائر الاسماء الاستفهامية على ان كون ام من كلمات
 الاستفهام نظرا لما اتصله فلا بد من دخولها معطوف على مدحول النمرة فيشت
 مشاركتها لما قلها في كونه مسهبا عند مصيبة العطف كما في اريد قائم او عمرو
 واما المنقطعة فلا تسمى الاستفهام حبرا معناه ولا احد معنيها من ان يبدله النمرة
 المقدرة (قوله ولهذا يجوز ان يقع مدام ساو كذا الاستفهام سوى النمرة) اي
 لمرافقه النمرة في الاستفهام لم يحرم وقوعها بعدها لا لزوم الاستفهام عن الاستفهام
 صورة كما ذكره الاستاذ الاداري في الصورى حذر في الكل كما لا يخفى على المصنف
 بل لاقتصاصها كمال التصدير كما صرح به في معنى المصنف ولهذا ادخل في حلة
 معطوفة الواو والفاء وتقدمت ايضا على المعطوف كما مر تحقيقه (قوله ان كيف
 يقع ما يعطى الملقوق به) آخره من محاور الامام ابن ابي عمير هذا البيت يشهد
 بعد الجبل ولا يعطى لا بطوارق عليه على صدره وقد انشد الكسائي في مجلس
 الرشيد محصورة الاصمعي فرجع محمد بن عبد الله الاصمعي وقال انه بالصبي عدل
 الكسائي اسكت ما استوهذا عور الرقع والصب والجزمك ووجهه ان
 الرقع على الابدال من ما والصب يعطى واحضض بدلا من الهاء وصوت ابن
 الشعرى انكار الاصمعي قال لا يرتاحها لئلا يسهما هو عطية اياه لا عطية
 لها صبره فادار مع طريقا لها عطية في البيت لا رقع احلا يعطى من فاعول لفظا
 وتقدير او فبادكره ابن الشعرى نظر لحوار ابن بش من طرف الكسائي الى معنى به
 رائدة في الممول والتقدير ما يعطيه الملقوق او يصح عطى معنى يحود فحينئذ
 يكون العطية نفس الرقمان كما في صورة انصباو يعال بل معنى ماله اللارم
 كما في بخر ح في عراقيها يعلل واعلم ان الرقمان اذا جعل بدلا من الهاء لم يلزم من
 كونه في حكم القواط حيث تدفد الصلة لا يثبت لكداية وحوه حوا وروهم
 الزمخشري في عور في قوله تعالى (ما قلت لهم الا ما امرني به ان اعدوا الله)

ان يكون عسوا لله من اهل في يد الله على ذلك على ان امر الله قلوبهم المثل
 منه في حكم اسقوط هو الابدان استقلال الله عنه فهدى الاول واخر احده
 والارثان كمر الرء واسكنهم ارضهم الله في شرح المعنى (قوله
 وامهه المعنى ب) وليست متصلة ولا مقطعة كما صرح به في حاشية الكشاف
 (قوله فلا وحده لوقعه بالاستفهامية بعدها) فيحتاج الى اثباته كيد لاوى
 اشار اليه ان هشام في المعنى (قوله) ثم يحتمل احد حوله (قد نصدى الفصل الحشوي
 لذكر ما يتضح به وجه الضرر في الكل لكن فيه بحث لا بهم يرد على ان بين الروم
 بين المعنى الحقيقي والمعدى ولا يحتمل على المعدى من المعاني لا تكفي في تعيين
 العلاقة لان مطلق الروم معتبر في جميع انواعه فالحق ان العلاقة في البعض
 علاقة اسمية في الاستثناء مثلا استعمل موضع نصب في السبب بوسائط
 وفي التسمية على الضلال بالعكس كل ذلك ظاهر للتأمل الصادق فيمد كرم ذلك
 الفصل في تحقيق الروم واماماد كره في صورة التخصيص حيث قال الاستفهام
 عن سبب عدم رؤية الهدى يستلزم الجهل به المناسب للتخصيص من استنبط فجه
 جهه لا الاستفهام من استنبط من الجهل به والجهل به ليس بمنسب
 من التخصيص بل استلزم عكسه فليس من استنبط ما وضع نصب في السبب
 ولا عكسه بل تركب من الامر على ان الاظهر في بيان الروم ههنا ان يقال
 لما كان عدم رؤية الهدى امر اعراضا وكان الاستفهام عن سببه يستلزم العلم
 بوقوعه والجهل يستلزم ادراك العرف مع الجهل بالسبب يستلزم ان
 التخصيص لكن هذا ايضا لا يفيد خصوصية العلاقة وما ذكره الاستاذ ان
 الاستفهام من استنبط لامر اعراض هو التخصيص وهو عدم الرؤية والاستفهام ليس
 ربما لا ادراكه كيف والاستفهام ليس الاستفهام الادراك منه الرابع التخصيص
 كما ظهر من تعريفنا الالهم الا ان يقال الاستفهام قد يكون من ادراك العرف كما
 اذا كان من ذات المستعمل ويكون سببا على اذهب المرحوح من ان ادراكه ربما
 البعث جار ان يراد مطلق انبت وان لم يرد ان كانت الاصل من انظر وجميع
 تحقيقه في علم البيان ان شاء الله تعالى فتأمل (قوله الامر) فيم يقار كات الى
 آخره) مطلع القصيدة من احسان معان تحت اتصال به اقبال قوله
 معان الاول اسم موضع معنى والمعان الذي المرل والمعنى ان المنزل اندى
 يقال له معان هو منزل احسان يترأون بها ولهم حيول تفصل احسان وفان تعنى
 وبعد انبت امر كور في الترح فتمرها على الحسى واهل لما ظنت خلافتك
 الحسان بقول الى متى وفي ماد انبرسا هذه المطا وتوحد ان يكون لتفاوت

تحرره على احسانها و قوله حلائف سند آخره هن و داطت متعبد ي
 حلائف حليفت تحقيق رحاته فيث واعبر ان من في قوله الامر استعماله
 فانه يجب حذف الف ما الاستهامة اذا حرت و ابقا الفحة دليلا على عرقاين
 لاستعماله و اخرور مما تعبد الفحة لالف في الحذف و تنكر اليه و ذلك مخصوص
 بالشعر و قد صرح صاحب الكشاف في سورة الاعراف حيث تكلم على قوله
 تعالى فقال و ما اعونني لاقصصهم صراطك المستقيم ان اذات الالف اذا دخل
 عليها حرف الجر قليل شاد و رددت حل ما في الآية كسورة على الاستهامة
 يقتضيه بياق كلامه و هذا القول الحق اذ لا يجوز حل القراءة المتواترة على
 الوجود الشاذ الدار بلا ضرورة بكنه حور في سورة س حيث تكلم على قوله
 تعالى و ما عفرل رني ان يكون ما استهامة و قال الاقولك ثم عفرل بطرح
 الالف حدود و ان كان اسانها جائزا فالعرض بين كلاميه ماهر مكشوف
 و الوجود ما في سورة الاعراف و الله اعلم (قوله و التهج نحو ما لا اري اهدهد)
 انما حل من التهج و قد تقرر ان الحل على المصدر فيتم ذكره الحل على الحقيقة
 بناء على انه لا معنى لاستهامة العاد عن حان نعه (قوله و هو الذي قصده
 المصنف) يدل على ذلك لقائه دلو حل على المعنى الاول لقول «لا اله الا الله»
 (قوله و احبب عه انه يدل عليه اي حره) قال لا تفر في شرح الاصباح ردا
 لطوباب و اقول لادلة شئ في ذكر على علمهم قطعا و يجب كيف و قوله تعالى
 حكاية عنهم من هل هذا انما صرح في السؤال عن الكاسر حتى قيل لهم سمعنا
 حتى يدكرهم و السؤال عن الكاسر دليل على عدمه لم يظن ماد كره هذا كلامه
 و انما حير ان كون قولهم من هل هذا سؤال عن الكاسر لا بعيد عدم علمهم
 وقت قولهم استصحت الى حره لان هذا القول بعد ما قاله بعضهم سمعنا و في
 يد كرههم يقال له اراهم و اظهر تحقيق الظن بعد ما سمعوا هذا مع مصدر منه
 من الخلف على ان اهل التفسير دكروا في قوله تعدر (وعدوا و رعون) اي
 يسرعون ان بعضهم قد شاهدوا الله يكسر الاصل و مرعوا اليه بمعنى كاد كره
 الشارح (قوله و الاسكار) داخل عطف على ان تقرر و قوله كذلك حال من الانكار
 اي حال كون الانكار مثل لتقرر في حديث الاله (قوله و ما غير هو ان صح
 بحينه الى آخره) رد عليه بعض اصحاب احواشي انه تركه في جواب امه مع انه
 في سعة الكلام و يمكن ان يقال الف محذوف مع الجواب و التقدير و ما غيرها
 فليس كالمهمز لانه و ان الى آخره و قد سبق في اوائل الكتاب بيان شيوع من هذا
 التركيب و في بعض النسخ و ما غير هو ان صح بحينه للانكار فلا تحري و هذا

انفصيل فلاشكال (قوله من اين جرى ما عرار من الرد) مصرع بات
صدره وتصو الى رد الحى وعراره و قوله تحليل ان الحب ما نعر فانه فلاشكر
ان الحب من دو حدها من ولا يصح بالعبور حذو ادركت او طنها برعنا نجد
يحمل ان يكون ما نعر فانه دقيقو يحمل ان يكون موصوله والاضاء جمع لضمو
وهو انه رول والعبور موصوع ريد موصوع هو في الاصل المظلم من الارض والاضاء
المرتفع منها والرد لرد الالهه صخر طيب الرابحه ونصواى عمل (قوله في قوله
ايقتلى وشرقى مصححي) مصرع صدر بيت لامر القيس آخره موصوفه
ررق كاسات اعوان المشرقى سيف قال ابو عبد الله بنى مشرق وهى قرى من
ارض العرب تدوم من الربيع بقدر سبع مشرق ولا بد من مشارف لار الجمع
لا يثبت اليه اذا كان على هذا الورى كذا في التخيخ وقبل المشرق موصوف الى
مشرق وهو قديم كان من السوف كذا في صاه السقط المسوطة المدة
يقال من من لبيب اذا جده وصمها يدرفه لدلائها على صفائها وكونها
محمولة (قوله فامسك هو من انكار الالهه) يد الى المرق منه وبقوله
تعالى (استر الله انك لو انك من اشرار من رفع اعراض توهم وهو المكر اتحاد
الاصم ٦ لا يطلق الاتحاد مصدرا من انص ما اتحدوا الله على عطف قوله
تعالى اعبر الله انصوب توصح المدفع ان مكرى الآية الاولى احد المفعولين
حتى لو اسقط دلت المنكر صح ان يصح عدم ما هو غير المنكر وجب ان يقدم
ذلك المفعول ومكرى في الآية الثانية كلا المفعولين حتى لم يكن مثل الاسقاط
السابق فلا يجب بعد ما احدهما على الفعل وهذا الميعل اصناما اتحدوا لالهة
تتحد اصناما مثل (قوله كما به يتفقد قدرته على ذلك) هذا منى على ان قوله تعالى
(افانت تكبره) افانت تسع لانكار القدرة على الاكراه والاسماع على معنى
افانت تفقد على الاكراه الدس افانت بعدد على اسماع الصم لانكار من
الاكراه والاسماع كما هو المتأخر من ظاهر الآية والافلاتر يرب حمل شعفه
كاعتقاد القدرة (قوله مراد منه تعوية حكم الانكار) بل انكار التعوية مع
ان الظاهر هذا لا الذى دخل على كلام مفيد التعوية كما سبق تحقيقه في بحث
لوحيت حور حل قوله تعالى (لو تطيعكم فى كثير من الامر) على استمرار
الامتاع مع ان الظاهر امتناع الاستمرار (قوله فكأنه منى) هذا على مذهب النجوم
واعتراف بصدانه اراد ان في الآية ما يعاوى ما تقدمه وان قوله في القر الثالث
في باب تقدم المسدود ما حور يد عرف ور حل عرف طيب من قبل هو عرف
في احسن الاعتبار من على اسواء من حق المرف حله على وحد تقوى الحكم

ولا يكون محلا لانكار
كاذا قيل اتفخذ ولها
فلم ان مصب الانكار
خصوصية احد
المفعولين مصب تقديمه
بخلاف الآية الاخرى
فان اى المفعولين اسقط
وابقى الآخر كان محلا
لانكار كما اذا قيل اتفخذ
اصناما واتفخذ لالهة فلم
ان كل واحد مصب
الانكار فلا يجب تقديم
احدهما على الفعل
عد

وحق المكر حنه على وجه التخصيص بشر إلى أن يدعى بحتم اعتبار
التخصيص من حواجا كالأشياء فيسبق (قوله قل الذكري حرم أم الآتين)
الهمزة للامتنان والمراد بالذكري الذكري من الجن والذكور من المعروف والآتين
الآتين منهن وكانوا يجرمون ذكورا لأنعام نارة واثبات أخرى وأولاد نارة
كيف ما كانت ذكورا أو إناثا أو محتلفة وكانوا يعملون فحرمهم الله فذكر ذلك
عليهم والمعنى لو وحدوا التحريم لكان التحريم أمهنا وأما الذكري فالحرم في شيء
منهم فلا حرمه أصلا (قوله افوق الدر موصلي هار) مصرع لاني العلاء
المعنى تمامه من الجوراء تحت يدي وساد الأسهم لتقرير أم قطعة قرر
أولادها وأما من فرأى فوق الدر ثم أصرت عن ذلك وترقى إلى حمل
الجوراء وسادة لأن الجوراء في رءسهم في تلك الدنيا والدر في تلك الأول
(قوله وقول الشاعر وهل يدخل امرء أم البيت لاني العلاء) من قصيدة
مطعمها يروى من الجوراء دون مرامه + عدو يصب الدر عند نومه + يقول
يظلمك العدو بالمصادفة أو العادة أو الجور أو انجيل مرامه لا يصل إليه إلا بعد
الوصول إليه لا في قدرته مرتبة من العلوم به لا يصل إليه فكيف يصل
إليك وهذا الذي في عيبه أبان كيفه بدر عند نومه (قوله والأفكل مصبغة
فيه أي لو لم يكن) المراد أن الجميع بل كان الأسهم على حقيقة لم يصح لأنه سؤال
عن خصوصية الوال قريبة على ولا وال فيه بل كل مصبغة فيه (قوله من
فرعون تفخيم) فرعون على أنه مستأد من الأسهم من حرماو بالعكس
على اختلاف الرأي وليس المراد حقيقة الاستفهام ادلا معنى له وهو ظاهر بل
المراد أنه لو صفت العذاب ما شدة العذاب عذر آدم فهو لا يقول من فرعون
أي هل تعرفون من هو في فرط عنوه وشدة شكمته فأنظروا يكون أعدبه
مثله (قوله أي هم الذكري وقديما هم رسوس من ثم نواعه) أول الآية
فارتقب يوم تأتي السماء بدخان مبني يعني الناس هذا عذاب اليمرنا كشف عما
العذاب أنما موقنون أني لهم الذكري) الآية روى أن حبيبه قال رسول الله
ما الدخان فقال مسمى المشرق وأمر بيمكث أربعين يوما ليلة أم المؤمنين
فيصيبه كهيئة الزكام وأما الكافر فهو كالسكران يخرج من محبته وأذنه ودره
ومعنى الآية والله تعالى أعلم كيف يدكرون ويعطون ويوفون بما وعدوه ومن
الآمان عذر كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو أعظم وأدخل في وجوب
الادكار من كشف الدخان وهو ما ظهر على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
من الآيات البينات والكتابات المحررة وغيره فذكرها وأمر صواعده (قوله

ولا يخصص المتولدات فيذكر المصنف (، قد سولنا اظهار معادة المحط
 كقوله تعالى (و ما سئل ان لا تسجدوا امرتك) واظهر تعظيم الشا كقوله
 تعالى (ثم سألون وغيره) قوله على جهة الاستعلاء (واما قوله تعالى حكاية
 عن موعود ما دام موعود فمخار عن ما تشيرون وقد قال الله احتصم فقل
 معه ماله الاذي (قوله وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو الكف عن القتل) احاط
 الشارح عند في التوزيع ما اراد غير كف عن الفعل الذي اشتمت منه صيغة
 الاقتصار وردد عليه نحو كف عن الكف الهم الا ان يراد غير كف عن الشئ
 منه من حيث انه مشق او يقال ليس اسأل على الشك عن الشك نفس الكف
 بل المجموع كما مر صيره (قوله رويدك) حركته الدن لا لبقاء الكبي
 ونصبت نصب المصدر وهو مصدر مأموره لانه تصغير انتر حيم
 من اردو وهو مصدر اردو معنى ريدع الرودع اي امهله ورويدك يكون
 صفة نحو سار وسيرار ويداو قد يكون حالاً نحو سار القوم رويداو قد يكون
 مصدر تعور ويدعرو مالا صفة كقوله عرو حل (مصدر الرقاب) وادا
 اتصل به الكاف نحو رويدعرا فهو اسم فعل بمعنى امهله لا غير (قوله ويخص
 بالفاعل غير المحط) هذا الاختصاص نصب باب الاستعمال وقد استعمل
 نادرا في امر الشا ط كاد كرفي كتب الصرف (قوله وفيه نظر لا ما لا بد من
 الامر الى اخره) عبارة المصنف في الاصاح هكذا وفيه نظر لا ينبغي على التأمل
 وما ذكره الشارح هذه الحوادث مل في وجه الظهور ومقتضى هذا الاصل فذا لاندل
 على كون اللفظ حقيقة في الطلب المدكور لانه انصح بادي ملائمة وانه يجوز ان
 يكون الاصل في الامر الشهرة انصبه فيه مع كونه حقيق في غير ها ايضا (قوله
 بدليل انهم استعملوا ذلك في مقابلة المصنوع والمصارع) قد يقال الاصل وانما يقع
 في هذه الاصافة هو الاضافة الى الدلول الحقيقي كلفظ الاستفهام وحروف
 الشرط وحروف الداء واسم الاوصاف المعروفة ونحو ذلك لان الوضع
 احصى المسببات في اللغة والمعنى ولهذا قال الفاضل الرضي نعمتها واما
 ونظيرهما بحروف النية اولى من تسميتها بحروف الاستفهام لاقتصاصها مصدر
 الكلام وما ذكره الشارح من الاحتمال بعيد صحيح اذا التبادر من لفظ الامر
 هناك هو المعنى المعنوي ندى هو الحقيقة الأصلية وهذا القدر كاف في الامداد على
 ان يكون اصافة اللام بيانية مستعدة جدا (قوله وقد استعمل بغيره كالارادة الى
 آخره) عدم عدم انصب الدب من الاعار شعر ما الطلب على جهة الاستعلاء
 شامل للدب عمده وان الاظهر عمده كون الصيغة موصوغة للقدرة المشتركة بين
 انو حوب والندب وان كان محتملا في الجمهور من حيث كونها موصوغة

مبعض رويد

الوجوب فقد عدهم فلا بد اعراض الله عن المحنى على ان اشرح حيث اعترض
 القدر المشترك بين الوجوب والدب ان يطلب على سبيل الاستعلاء لا مطلق الطلب
 ودلالة كلام المصاح على ما اشتهر كذا لا يصير جهة عليه على ان السكاكي من علماء
 المعاني لا الأصول وكلام اشرار موقوف على اقول اللهم فمل (قوله لا بد من الاعمال مع
 محبوب) قبل الاظهار ان يقال مع الاعمال (قوله فتوان سورة من مثله) صدر الآية
 (وان كنت في ريب مما رزقنا على عهد فتوان سورة من مثله) المراد من الامر استعجيز
 لا طلب الاتيان بسورة من مثله لتكونه محلا وقوله من مثله متعلق بقوله تعالى
 (فتوانا) واصحير المحرور ولعله لا يؤول في ما روي لا بد يقضي الى ثبوت مثل
 هذا القدر في الاعمال وعلو الطلعة شهادة الدوق اذ التعجير بما يكون عن ان في
 به فكأن مثل هذا القدر ان نسب لكمهم عمرو اعوان فتوان سورة او هو سورة
 والصغير لعله او للوصول ولا يبرم المحذور السابق على هذا التقديرين لان
 المحذور هو السورة الموصوفة بغير انهاء او هو ما اما الصغير ما تشار انهاء
 الثاني منه فاحتمل نفس لا سبق ان اعلمهم ولا مساعلة في استعمال اللفظ ولا اعداد
 به (قوله حاشين في المحج حاشات الكتب حساء طرته وحاء الكتب بحقه
 يتعدى ولا ولا يتعدى (قوله والتقي نحو قول امر القيس) هذا التقي من القم
 الاول انشربا فيما تعاد الطلب مع انه من اقسام الطلب كما مر على ان الطلب الذي
 في القسم الاول هو الطلب من المحاط به يشهد ان به انه قال هذا فليس العرض
 طلب الاجلاء لا به لا بد على ذلك وقال في اشجيرة والاهانة ليس العرض ان
 يطلب منهم كونهم فردا او سجارة لعدم قدرتهم على ذلك فلا حاجة الى ما ذكره
 انما فصل المحشى في اخواب من اعتذر امكان المطلوب (قوله من تارح الخوى
 ولو اعمع الاشتياق) تارح اشتوق توهمه واجوى الحرفة وشدة او حدة عن
 عشق وحرر الواعج جمع لا عجم يعان لعمه انصرف الى انه و احرق حله ويغال
 هو لا عجم الحرفة الفؤاد من الحب (قوله حقه الفور) امر اده انفور وجوب
 تعجيل الامور في اول او قال الامكان ومعنى التراخي حوار تأخير عنه
 لا وجوبه حتى لو انى به لا يعتمد اذ لا قائل به فانه من غير القيدس جميعا (قوله
 مع تراخي احدهما) معنى القيام لان الامر بالاصطلاح مفيد بالاستمرار الى انهاء
 ولو لم يكن مفيد الاحتمال هو تراخي ايضا كالقيام (قوله والتكرار) الفرق بين
 الامر والشي في ذلك ان الامر يدل على طلب الماهية مطبق كما هو مذهب الجمهور
 وماهية الفعل يتحقق مرة واحدة والمقصود ما سبى انهاء ماهية الفعل والسيار
 من ذلك انماؤها في جميع الاوقات (قوله وان كان راجعا الى اتصال الواقعة)

فالاسبب الاستمرار المزار من الاستمرار مواظبة محض على العمل وانتزاع
مداامت قدرته موحودة واتصال الواقع انهم به فلا يكون غوى الكلام
التيها اذا افاد استمرارا فالاشبه الاستمرار حتى يكون تكرارا كما ظنه الكافي
في شرحه تأمل (قوله اللهم لا تشمت في الاعداء) اشتماته العرج سلبه العدو
ويقال شتمته بالكسر شتمت شتمانة ومات فلان ليلة اشوامت اي سلبت شتمت
الشوامت (قوله لطب الدوام والثبات) لعله اراد بالدوام ابقاء العمل
الصادر مرة وبلا استمرار حدوثه من مرة بعد اخرى فذهب فرق ولهذا
لم يصح هذا الاستتمار في قاعدة الاستمرار السابقة نعم حمل الامر في
الآية على طلب الثبات انما يحتاج اليه اذا اريد بالصراط المستقيم ملة
الاسلام واما اذا اريد بها طريق الحق على وجه السكينة تحت بعد
كآل النفس تحت قوتها فالطلب على حقيقة (قوله مفهوم) من دلل
الطلب) لا ينبغي ان المفهوم من ذكر الطلب وجود الثبات احاطل واما كونه
مست عن ذلك الطلب في الخارج فليس مفهوم من نفسه بل من مقدمة
احتمية وهي قوله لا اله الا الله العلي الى اخره لكن هذه مقدمة مشهورة مقررة
فكما ذكر الطلب فهم ذلك والمراد بالسبب في قوله ودل عليه ذكر السبب
هو الاشياء المحرومة بعد اربعة صمير صمير راجع الى السبب وصمير عليه
راجع الى الطلب (قوله واما قوله تعالى قل لعددي الدين الآفة) جواب
سؤال قدر وهو ان اقامة الصلاة لا تكون مسبقة عن القول اذ كثير اما ان يكون
مختلفة عنه فالدكتور بعد الامر اعني يقيموا لا يصح حرمانه فكيف الجرم
ودهب الفراء في الآية الى ان الحرم باصهار اللام الحرم مع التقدير قل للدين
امنوا قول بيقبوا الصلاة ورد بان اصهار الجارم في الاصل به كاصهار الجار
في الاسماء وهو سبب لا ينبغي عيب نظم القرآن وان وقع في الاشعار نحو
محمد تعددك كل نفس اذا ما حفت من امرتي لا وقد يحجب ايضا بان
الجرم على تشبيهه بالخواب كما قل في قوله تعالى (كن فيكون) بالصب (قوله
عرض انزول) ودل على عرض محبة الرسول كما يدل عليه كلام السكاكي حيث
قال اذا قلت من تراء لا يرل الانزل فتصيب حيرا امتنع ان يكون المطلوب
بالاستهلام التصديق بحال رسول صاحبك لكونه حاصلا وتوجه بمعنى
قربة الحال اي نحو الانحب النزول مع محبها اياه (قوله فلا يحسن الا بالواو
الحالية) تقتضيه بعض اصحاب الطواشي بانه ودفع بالفاء في قول ابن تمام
احاولت ارشادي فعلى مرشدي ام استمت تأديبي ودهري مؤدبي وحوالي

ان مراد الشارح عدم حسن مثل قولنا انضرب ربدا وهو احوك على ان يكون
 الفاعل تعبلا لمي ضمنى والندبة ذلك هو الذوق السليم كما اشار اليه اشرف
 في شرح المفتاح ولا نقض لذلك في قولنا في تمام حوار ان يكون انباء فيه تعبلا
 للمقدر اي لاحاجة الى ارشاد لان على مرشدى كبر كروا مثله في قوله تعالى
 (ان من ربي له سوء عنة فاعلم ان الله يفعل من يشاء) حيث قالوا انهم يدبر
 لا حدودى للحشر وقوله تعالى فان الله الى آخره تعبلا للمقدر هذا وقد وجد
 الشريفي في شرح المفتاح عدم حوار كون الله في قوله تعالى ان الله
 الله اوليا فانه هو الولي تعبلا لمي انفسى فاقوله فانه هو الولي ليس معنى
 المصطفى فلا يصح ان يعمل به ما هو ماض وقد بحث ادبكي في صحة التعليق
 استعادة الدوام من الجملة الاشارة المذكورة التي حرمها صفة مشبهة بمعية
 المقدم نحوونه الماضي على ان يقربه فانه من مصب الانكار في تغاد غير الله وليا
 من غير تبيين بالزمان فتا من (قوله واي وانهما للقريب) وهل ان الحار
 من شيعه انه للتوسط وانما يدعى القريب بوجه واحد لا يحل مع الجمع وهل يعتبر
 اجتماعهم في الامور القولية تردد فيه بعض العبد (قوله مكانهم من الاراء
 البيت) نعمان الاراء يقع الون واد في طر في الطائفة بفرج الى عرفات
 والاراء جمع اراكة وهي شجرة طيبة الرابعة بمكة من السواك والرمع المبرك
 (قوله واما يفيض الى آخره) القول الاول قول ابن الحاجب والثاني قول
 الزمخشري والاول اقرب لاسمه الى القريب والعبد على السواء ودعوى
 البهار في احدهما خلاف الاصل فان قلت لم يذكر اشار ح ما هو موضوع لنداء
 المتوسط ولذا اكثر انباء فكانه لم يوضع له حرف من حروف النداء مع انه
 معنى ظاهر يحس الحاجة الى التعبير عنه قلت بعد تسليم ان ليس المراد ما بعد
 خلاف القريب المعنى الظاهر قد ينفع عن الوضوح له حاصه بالحوار ونحو
 كخصوص الروايح والطعوم التي اكنى في التبريد بالامانة وكرامه
 المسك (قوله اما لا تقصص الداعي صفة استعادة عن مرتبة اندعو بحول الله)
 هذا كلام الكشاف وقد بحث لان ادعى انما يقول في دناؤه اقرب غير بعيد
 ويرى ما قال يامن هو اقرب اليامن حيل المورد فلا يحسن فيه الاعتناء المذكور
 فالظاهر هما قول ابن الحاجب على ما اثر به اليه (قوله لكن مجموع في محل
 المص في الحال) رد على اني بعد السير في حيث قال يا ايها الرجل مستأ
 حرم محدود اي مراد او بانه كس اي المراد الرجل (قوله اقرب الى الله)
 اي اكثرهم قري وهو الصباغة (قوله نحو انما شر الابد) اشار الى قوله

عليه السلام انما شر الالباء في تكاء اي قلة كلام و التكاء على وزن القرب او الى
قوله عليه السلام نحن معشر الالباء لا نورث ما تركناه صدقة (قوله يكشف
انصب) انصب بالفتح جمع صبة وهي صفة تعني الارض كالارضان تقول
منه اصبت يوم (قوله قال ان الح حبال يعرف ليس معولا ان اخره) قال الفصل
الرضي الاولى ان يقال الجمع مقول عن الداء وانصبه انصب المادي اجراء
للب الاختصاص على مجرى واحد ثم يقول لكن حوزو انصب ودخول اللام
في نحو حوز العرب لانه ليس بمدى حقة ولانه لا يصر في باب الاختصاص
حرف الداء المكروه بحاقته مع اللام (قوله في قوله اناني بهش) ليت لبشامة
من حرر البهشلي من قصيدة او بها ان يحوزك يا سلمي خيبه وان سببت كرام
الناس فاسقيا وان دعوت الى حلي ومكرمة يوم امرأة كرام ان غادينا
اناني بهش لا ندعي لابعه ولا هو بالاساء بشريا يقول اما مسلمون عليك
ايها المرأة فعاديت بنته وان خدمت الكرام وسقنتهم فاحريا بحرهم فانما هم
وحلي ليت الاحل وسراة كل شيء ظهره ووسطه الجمع سروات او سراة
الناس حيارهم وادعى فلان عن فلان اي عدل به منهم وادعى فيهم اذا
انفس البهم والشراء يحكي معنى البيع ومعنى الشراء وهو من الاصدار
والمراد ههنا البيع (قوله وما يشتمل فيه الداء للاستعانة بحوياته من الم
الفرق ومنها التخص بحوياته الى آخره) وقد تقرر في كتب النحو ان اللام
الحارة الداخلة على المستعانة والتخص من الماسب مع ما هو الاختصاص
بمعناها باعتبار ان المستعانة والتخص من مخصوصان من بين امثلهما بالدعاء
وبالاختصاص لتعديده ادعو القدر عند سيويه بسبب صحة ما لا ضمير
او حرف الداء القائم مقامه عند البرد حقها ان تكون مفتوحة حرفا من
المستعانة والمستعانة له وبين التخص والتخص له اذ قد بلى حرف الداء
المستعانة له على حذف المادي بحويته لمعلوم بكرة اللام الداخلة على المظهر
ليوافق عليها وان كان اصل ما هو على حرف واحد الباء على الفتح فمعها
والتحليل يركس لان لدعو مادي واقع موقع الصير فيهم (قوله يا ناني حدي)
البيت لاني العلاء من قصيدة كتبها الى ابي حامد الاسفراحي عند كونه بعدد
مطلبها لا وضع لرحل الاندلسي في كعب شاهدة احقاق و ارماعي
الاصابع السير المربع فكيف شاهدة حطت لدفقه تشكو من قورها
والاحقاد بالهمة والهاء من الحقي مقصورا ينال لمدى رقت قدمه وحامره
من كثره المدي وهو حرف بين الحقي وحقه غيره والارباع على الشيء العزم عليه

وجدى امر من الحدو والآله على وزن القعدة الثاني والاحلاس جمع جلس
 وهو كسبه يطرح على ظهر العبر والاناع جمع نبع بكسر النون وهو المسح
 عريضا التصدر اى الحرام فى صدر صغير (قوله كقوليه يافتر من الت) قد سبق
 فى اوائل احوال اسد شرح هذا البيت مع عدة من ايات القصيدة فلا حاجة
 الى الامانة (قوله وكقوليه يا عين بكى عند كل صباح) مما مدحودى باربعة على
 الطراح * ولعدة قد كتبتى خلايا بورصة * فتركى اصمى بحر دصاح *
 قوله يا عين بكسر النون وحذف الياء وقوعها موقع ما حذف فى اسداء وهو
 التوب لان الكسرة تدل عليه باب الداء وباب الحذف والايحار كذا ذكره
 المروى وقوله بكى اما معنى اكثرى السكاه واما معنى كركبه فان تضعيف العين
 ادا بكى للتعدية يعنى سكتها وفيد السكاه بفتح الصاد امدانه يريد احطى
 متدناها لئلا تلت او لان هذا الوقت كان وقت تكاد بالاعداء وشى عبارات
 على التثنية وقوله حودى باربعة اى باربعة قنن الرأس وحواشيه واندمع
 يخرج من الشؤن وهى مواصل قنن الرأس وملعبها جمع شئ اى حودى
 بدمع كفه وقوله قد كتبت اسفل من الاحرار الى حطاب الطراح على مادتهم
 فى حطاب المولى والاحرار الامس واصبحى الدرد (قوله اى بسب اليه
 انكذب) إشارة الى ان يكذب فى عبارة ابن على صيغة المجهول من باب
 التفعيل (قوله فاخبر فى هذه الصور بحار علاقة) الاول اليه ما ثبت فى قولك
 وقت الله مثلا استعملت اللفظ الدال على المضمون قطب فيما سيحصل فى
 المستقبل كما فى قوله (تعالى اى اراى اعصر حرا) (قوله ويخفى ان) وكسبه
 فى العصى) كما فى المثال الثالث فان حصول النظر الى بعد من الموى فى المستقبل
 لازم لظنه فسر بالارم عن المروم كما هو طريقه اى كسبه (قوله وشعور ذلك
 من الاعتبار) كما ترى يقصد فى قولك وقت الله للتقوى بدل قولك اللهم
 وفقه للتقوى الاحتراز عن نسبة المخاطب الى ما يكره عدم انصافه والتقوى
 ينظر اى ظاهر المعنى وانحال المرور فى قلبه كقوله اعطى ريد مقام
 يعطيك الى غير ذلك مما بهتدى اليه بالثأمل فى الاعبارات (قوله الاشياء
 كالخبر فى كثير مما ذكر) قيل انما قال فى كثير لانه قد لا يكون كالخبر فى بعض
 احواله فان مسدلاته مثلا لا تكون الامور مختلفة مسددا كما قد يكون
 جله وهذا انما تم فى مسد الامر وانتهى واما المسد فى انتمى مثلا فقد
 يكون جله (آب السامع الفصل وابوصل) (قوله لانه الاصل والوحش

طر عليه ولأن مدار انفصل عن جهتين (اعني لا متحد واسية ومدار
 الوصل عن جهة واحدة وهي الوسط ولا يقدح في المدارية الضعف على
 سبيل الدرة كما وصل لدفع الأيهاام مع اسية والوصل للاحتياط مع
 التوسط (قوله لأن الكلام مانصير الاسد الاصل) قيل طهره بحذف الـ
 ذكره ابن الخاحب من أن الكلام مانصير كثير بالاساد حيث لم يقيد
 بكونه مقصودا أصليا وانت حبر مانصير الاساد فيصير بمخصص الكلام
 بالمعنى الخاص على أنه يحتمل أن يكون ابن الخاحب ساق الكلام على الترادف
 كما هو مذهب النحاة ودر عنه طاهر قول صاحب المفضل وبمعنى الجملة
 وبين الشارح على الاصطلاح الشهور ثم المراد بالاساد ما لا يكون متشابهة
 فخرج اساد المصدر الى قاعه لانه مما يمتنع مشابهة الفعل باعتبار أنه
 بتقدير أن مع الفعل وهذا لا يتقدم معموله عليه ولا يعمل المصدر المصدر
 وأوصوفوا المنقرن بالخال والعرف باللام على الأكثر كما فصل في شرح البيت
 لسيد وكذا خرج اساد اسم الفاعل والمنقول لأن عملها احسا
 لما يمتنع الفعل ولهذا يشترط اقتران معاهما بالخال والاستقبال يتم
 مشابهتهما وكذا خرج اساد الصفة مشبهة لأنها مما يمتنع لسانتهما
 اسم الفاعل طر على العمل (قوله فانصدر والصفات المسندة الى قاعها
 ليست كلاما) مراده ان انصرفت المسندة الى قاعها من حيث انها صفات
 ليست كلاما ما عرفت من الاساد الاصل من عدم اشتغالها عليه فلا يرد
 اقترانها بـ يدان لأن اساد الصفة به باعتبار ما قبلها بالفعل (قوله فانه اذا قصد
 تشريكه الى آخره) وان اذا لم يقصد التشريك فلا يعطف وان وجدت
 اشتركة في نفس الامر كما في الخبر بعد اخبر والصفة بعد الصفة ونحوهما
 (قوله الا وهي واقعة موقع المفرد) اي واقعة موقعا بكون الاصل وقوع
 المفرد فيه وان لم يكن هذه الجملة تنويع المفرد فلا يرد القص بالجلل او واقعة
 خبر عن صير الشأن ولا بالجملة الخالية الخالية عن صير كقولك انيتك والخيـش
 قادم اذ قد تقرر ان الاصل في كل من اخبر والخال الايراد (قوله مقولا بالواو
 ونحوه) اي نحو الواو مما يكون مدلوله الجمع المطلق كما والفصل التي بمعنى
 الواو الواصلة ثم ادخله على الجملة كما نقض في اول الكتاب عن الامام الرروي
 وغيرهما من حروف اعطفت بالمسند عن معانيها استعمال في مجرد التشريك
 بحرف اقصد بهذا ما ورده اخبر بقوله وهذا فائد (قوله لاني اسكتنه

والشعر من الناحية) ونفسه ان كلاهما مشتق على ما يفيد كعادته
 في اوائل الكتاب (قوله لا لكل من اعاد ونحوه حتى شعر بوقوع حتى
 في عطف الجمل ٣ كما يشعر به قول السكاكي في بحث العطف ولابد في حتى
 من التدرج كما ينبغي عنه قوله وكنت في من حداد ليس عارني في الحد حتى
 صار ليس من حدى وبصرح الاز في التفصيل الا في من حتى لا يقع
 في عطف الجمل الا ان يحمل على اختلاف القولين لكن المختار على ما قبل
 ما ذكره في التفصيل لان شرط العطف بحيث ان يكون ما بعدها حرفا
 قلها اما اصعب او اقوى ولا يتحقق هذا المعنى في الجمل (قوله بخلاف
 الواو اى اخره) حاصل الفرق ان لكل من حروف العطف سوى الواو
 معنى منها مقصودا في ما يستدعي ذلك المعنى ميبا من الجمل مخصوصا
 يشتمل ذلك ليس على فائدة العطف وكونه مقولا لعدم توقف القول
 فيها على امر غير يحصل معانيه وان الواو فانه يدل على معنى مهم غير
 يحصل هو مطلق الجمع في معنى من المعنى على احتقار الفارقة والتعقيب والمهلة
 والجمل المشاركة في التحقيق مما لا يكاد يحصى واكثرها غير مناسبة بحيث اذا
 تعاطفت حدث من قبل الهرل والجلون واودعت كتب المصاحف فلا بد
 بين التعاطفين من خصوصية جامعة (قوله ولهدا عيب على ابن تميم قوله
 لا والذي هو عالم ان النوى الى اخره) الصبر تكسر الاء هو الدوام المعروف
 ولا يسكن الاء الا في ضرورة الشعر واعتذر عن نصب ما كرم ابي الحسين
 بسرفع مرارة النوى فكأنه قال والذي هو عالم بمرارة النوى ورافعه وان
 كرم ابي الحسين حلوا وسوى مرهبتنا مقالة ولا ينبغي ان نصفه والاقرب
 ان يقال الجهة الجامعة هي محور ان يكون حباله ان يكون ان تمام من كان
 في خياله هذا ان الامر ان مرارة النوى وكرم ابي الحسين وتوصيحه ان من
 عادة القدماء من شعراء العرب الافتصاب وهو الانتقال بمبدأ منه الكلام
 من تشبیه وغيره الى المقصود اعني المدح بلا ملازمة ثم كما ان عادة متأخريها
 التلمص وهو الانتقال مع رعاية الملازمة كما يصح في الدمع ان شاء الله
 فلو تمام لما اراد اختيار هذه الطريقة عطف كرم ابي الحسين على مرارة
 النوى لتقاربهما في خياله عليهم (قوله رعت هواك عفا بعدا الى اخره)
 هواك وعفا مفعولا رعت وامساك ظرف عفا يعنى اندرس وفيه ايدان بقر
 الانكسار وضعير عنها الديار وهو حال من طلال بان قدم عليه على خطبة ووحشا

٣ اى تأليف الكلام قال
 الكتابة في حرف الادباء
 انشاء النثر كما ان الشعر
 انشاء النظم ع

طين قديم وطلال فاعل عنه الثاني والثوى اسم موضع والياء فيه بمعنى في
 ورسوم عطف على طلال والسن انطريقة لأعذب أي لاصارت وقوله
 على انب أي مأثور معلق بخوم أي تطوف به وتدور وهو خير عدت (قوله
 لانه يان لانه معكم) أراد ليس المعنى المعوى وهو الابصاح وهو موجود في
 انما نحن مستهزون سوا نحن على التأكيد او على الاستيفاء واليدل كما حصله
 القاسم المحشى اما على الاولى من مظاهر واما على الثالث ففاسق في احوال
 المسد اليه في بحث الابدان منه يظهر ان الشارح ذكر البيان لعمومه فان
 قلت البيان يجب ان يكون او صرح من البيان واما ان يكون بعد الابهام
 ولا يهيم في انما معكم قلب فيه ابصاح بالنسبة الى الابهام التقديرى ما على
 احتمال ان يتوهم ان معناه انما معكم طهرا كما ذكر ذلك في قوله تعالى الانعدا
 لعاد قوم هود (قوله على معنى عاطف سوى الواو) واما العطف بالواو في الجمل
 التي لا محل لها من الاعراب فاما لدفع توهم الاصرار من الجملة الاولى الى نية
 واما للقصد الى بيان اجتماع مضمونى الجملتين في التحقق بحسب نفس الامر
 تقوية للدلالة المعينة بالوصفة اذ يدور العطف بوجد الدلالة من تحقيق
 مضمونيهما فعلا وان دس من انفسد ان به (قوله واو واما واما انى آخره)
 لا فرق بين الواو وبين اما لانحسب العطف ويشترط في اما ان يقدم قبل ما
 عطف بها عليه اما الاخرى ولا خلاف في ان اما الاولى ليست عاطفة
 لا اعتراضها بين العامل والمعمول وبين احد معمولى العامل ونقل ان عصفور
 الاجاج على ان اما انفسه غير عاطفة ايضا للارتمتها عالة الواو العاطفة مع
 انه لا بد محل عاطف على عاطف والصحيح ان الاجاج بل الكثر على ان اما
 عاطفة وفي ابصاح انفس ان المعطوف في مثل حاقى اما يريد واما عمرو هو
 محتوم واما حيث فان لا يعد ان يكون صورة الحرف مستغلة حرقا في موضع
 ونقص حرف في آخر كما في امورهم بعضهم ان اما عطف الاسم على الاسم
 والواو عطف اما على اما عطف الحرف على الحرف غريب واما الفرق بين
 او وام فهو ان وصع ام للعلم باحد الامر بين واو ليست كذلك فانت في اريد
 عدك ام عمرو علم بان احدهما عنده مستفهم عن التعيين ولذا يكون الجواب
 بالتعيين ولا يستقيم فيه نعم وفي اريد عدك او عمرو مستفهم عن ان احدهما
 عنده ام لا ولذا كان الجواب بعدم او لا مستقيما (قوله وقوله مائة الف او يزيدون)
 اختلف النحاة في هذه الآية فالقراء على ان الواو بمعنى بل كما ذكره

اشارح وقال بعض الكوفيين يعنى انا وعل بن ابي انشعري عن سبويه
 انه تصحير اى اذارهم الراقى بحجر ان يقولهم مائة الف او يقولهم اكثر
 ورده ابن هشام انه لا يصح التصيير شيئين الواقع احدهما وفيه بحث
 ادع حصل مانع عن سبويه انه يجوز ان لا يكون عددهم فى بعض الامر شيئا
 من اقسام المذكورين بل يكون عددا كثيرا جدا بحيث اذارهم الراقى
 كارله ان يقولهم مائة الف وكان له ان يقولهم اربعمائة الف ولا كذب
 فى شئ منهما ادليس المقصود بيان كفة العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص
 وانما المراد بالغة (قوله وحكم لكن حرف عطف) اى فى تحت العطف
 على السند اليه (قوله وقد يعيد كون المذكور تعددا الى آخره) قال الفاصل
 الرضى بعد ذكر هذا الكلام وقد يعنى الفاء العطفية للفرد يعنى الى على ما حكاه
 الزجاج يقول العرب مطرنا ما بين زمالة فانطبة يعنى ما بين زماله الى
 التلمية (قوله نحو وادى نوحه قتل) وفى الآية واحدة حر وهو انه يريد
 باداء ارادة العناء (قوله فجاءه ناسيات او هم قائلون) يشتمل والى ذلك
 مصدر المبتوتة وقائلون من القبوله وهى النوم اى الظهيرة يقال قال يقبل
 قبلا وقبولة ومقبلا والجملة انضما حال معلومة على بيتا كانه قيل
 جاء اهلها ناسيات او ظنين وايضا يعنى هذين الوقتين لانهم وقتا
 العملة والراحه فيكون رول العذاب اشد واقطع (قوله فان الاحضار
 او يندى عقيب رول انظر اللهم الا ان تعمل ووجه التحمل على ما كتب فى
 الخواشي ان غير العقيب اسما لها فليس له الى آخر الاحضار او انت حير
 ما حواه هذا يستدعى جوار استعمال الفاء فى كل ما يترتب على الشئ
 ولو بعد الفسة واهل اللغة والعرف بانونه بل الجواب ما ذكره اشارح فى
 تحت الاستعارة من ان الفاء موصوفة بعد فى اسماة مترتبة تراخى قال وهذا
 يختلف باختلاف العادة فقد يقصر الرمان والعدة يقتضى اعتبار الملة وقد
 يكون بالعكس كما قوله تعالى (وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فاذا هم ظنون)
 فان رمان النهار ان توسط بين احرارح النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن
 دخول بعد اصابة النهار وكونه مما يعنى ان لا يحصل الا فى اصاب ذلك الرمان
 هذا الزمان قريبا وحصل الليل كانه يخافهم عقيب احرارح النهار الليل بلا
 مهلة هذا كله كلام اشارح فى تحت الاستعارة (قوله ونحو ثم ادس كعروا
 ربهم بعدلون) حور فى انكفى عطفه على حجة احمد لله على معنى ابالله

حقيق، حمد على ما خلق له، ما خلق ما خلق الا نعمه ثم الذين كفروا ارجعهم يعدلون
وعلى حلة خلق السموات على معنى، به خلق مما لا يدر عدده احد سواء ثمهم
يعدلون به مما لا يدر على شيء منه والظاهرة ان يعدلون على الوجه الاول من
العدول ورسهم صلة كفروا وعلى الثاني من العدل بمعنى التسوية وتقديم
الصلة للاهتمام ووجه تخصيص ٩ برعاية المسنة من المعطوف ثم الاستعادية
وبين المعطوف عليه كالايجي واء لم يحمل على التراضي لعدم طاقه المقام اذ على
الوجه الاول فلا، استحدته الحمد امر مستمر يوحد قبل المعطوف وبعده
معه فليس المعطوف ههنا متراجعا بالزمان عن المعطوف عليه لسة ولو سلم فلا
فائدة معتد بها في الحمل على ذلك واما على الثاني فلاه من قبل توصيح
الواضح وهذا مما لا حاجة له (فونه فلا اقسم العفة الآية) اعترض عليه
بال لا يدر هل على المصطفى الامكررة نحو (فلا صدق ولا نبي) ولا تكرير
في الآية اجاب الشيخ ابو على الفارسي بان لاهه بمعنى لم فالتكرير غير
واحد كالايجب معهم وان حار كما في الآية المذكورة واخرون بان لاهه
مكررة فقدروا لاه قال الله تعالى (وما ادريث بالعفة فك رقعة او اطعم في
يوم ذي مسعدة) ههنا فك الرقة وبالاعطام فالمعنى فلا اقسم العفة ولا فك
رقعة ولا اطعم مسكيب ووجه بعد اسيرة من اليمين وفك الرقة طاهر فان
اليمين هو السابق المقدم على غيره ولا يشت عمل صامح الاله (قوله كفوله
ان من ساد ثم ساد ابوه الميت) قال الاستاد الاحسن الالبق بلطائف البلاغة
ان يقال ما في البيت من قبل ادعاء الزنا في السيرة ما يدعى الحد اياه السود
من قبل الاب والاب اياه ذلك من قبل الاب كما قال ابن الرومي قالوا ابو الصقر
من شيان قلت لهم * كلالهمرى ولكن مه شيان * كم من اب قد علا بان
درى حسد * كعلا برسول الله عدلان * واقول هذا الخواب لابي منصور
نعله ابن هشام في معنى البيت وقدر دواعيه قول الشاعر قبل ذلك تصرح
بما في هذا المعنى وذلك لان مصعبون الكلام على ما جاز به ان سودد الاب
سابق على سودد الجد كما ان سودد الابي سابق على سودد الاب وهذا طاهر
واحباب الاستاد عن هذا الر دانه انما يعرفوا داخل قبل ذلك متعقبا باد وليس
كذلك بل هو حال من حده قدمت عليه وقد صرح احياء بحوار تقديم الحال على
ذاتها اذا كانت معرفة وفيه بحث ظاهر لاه اذا جعل قبل ذلك حالا من
حده وحب ان تصعب الحد بالسلفية وقت انصافه بالسيادة لاه من لهيئة

٩ وهذا تخصيص من غير
مخصص لتأني التفسيرين
على كل من الوجهين كما
لا يخفى وبالحكمة انما لم يحمل
على التراضي آه لخصه

الفاعل حال كونه فاعلا واجدا لا ينصف بالشيء الا في ان يعامه. لا في
الوجود اذ لو جامع له ان عليه الى انية كما صرحوا عنه في تحوير تعدد
الاصفة على الذي حل وعلى حيث قالوا انه ينصف بكونه في العالم ثم
يرول هذه الاصافة ويتعدد امية ثم يتعدد لعدة فالمدات المذكورة باقي
تعالها ثم يمكن ان يكلف في خواب عن اصل الرد ان سيادة اجدوا حصلت
عند سيادة الاب الا انها امتدت واستندت الى اول وجود الخلد فالترتيب باعتبار
ال الحصول والقلبة باعتبار الامتداد فلا يبقى قوله في ذلك المعنى الذي
ذكره ابن منصور فليأمل (قوله) احتمل ان يكون قولك بصر في آخره
غير هذا انما يكون اذا لم يكن اشارة الاولى لارمه للشيء ولم يوجد دليل آخر
على عدم ارادة الرجوع. ولو وجد لم يدرم المعنى كما في قول لا اله الا الله
محمد رسول الله وقد يقال اراد بالانصاف ليس الاحتمال في حكم ان يكون عنه
وانتالزم لا ياميه (قوله) تكلم به العرات) كناية عن الاشكال بحيث اذا
لم نعرفه. اسأل بكى بمره (قوله) وهو ان خذلهم الى آخره) خذلنا
اذا ترك عونه ونصرته وخذل عنه اعجابه بخذلا اي خذلهم على خذلاه
والنسيول التريين قال سولس له نفسه امر اي يرتفعه واستدراجا حال من
الصغير المعلن في خذلهم حال درجه الى كد واستدراج اي ادبه مدعى
التدريج وفي الكلام ابناء الى ان حقيقة الاستدراج لا يصور منه تعالى لانه
عبث وجهل (قوله) وبعد تسليم ان العاصم في اذا الشرعية هو الحراء فلا نسلم
٧ الى حراء) المشهور ان اذا الشرطية مصدقة الى شرطها فالعامل فيها هو
الحراء وحوار بعضهم كالشيخ ان الحدب عدم اساقها كنى فيصح ان
يحمل شرطها فيها كما عمل في متى اتفاقا قال حين اذا في قول اذا خلوت
قرأت القرآن مثلا ظرفية مجردة كانت مصدقة الى ما بعدها وممولة لقرأت
فيكون الحصر مستعدا من التقديم وحده وان جعلت شرطية ممولة
لحراء اعني قرأت كما هو المشهور كان الحصر مستعدا من التعليق بالشرط
كما في قولك ان خلوت قرأت وحين ان يتسار التسليم عونا للتعيين في
اعادة احصر باعتبار ان الشرع ممول الحراء وحق الممولات حروها
لا يبقى ازامهم لتقديم الشرط لاحسن بكنة اخرى وان جعلت ممولة للشرط
كما ذهب اليه جمع كان التعليق مستعلا ما فاده اذ ليس اذا حينئذ ممولة
لحراء متقدمة عليه حتى يستعد حصر الحراء فيها (قوله) سواء جعل ذلك

٧ هذه الغاء ليست للعطف
والالزم اجتماع حرفي
العطف اذا التقدير حيث
وفلانسلم بعد تسليم الى
آخره بل هي الرابطة للجراء
بالشرط والتقدير مما يمكن
يكن من شيء فلا نسلم
بعد تسليم الى آخره وقس
عليه نظائره كقوله تعالى
وربك فكر والمسئلة
مستورة في اللاب منه

باعتبار مفهوم الشرط يعني كونه اذا لشرط لا يضر بالشرط في مقصود
الاصلي وهو حصول الاحتصاص اذ يعبر عن العصف واسبق قول فيسبق دمر من
ان تقديم المفعول ونحوه من الشرط وغيره بعيد الاحتصاص فالمراد الى
الظاهر الغالب من كونه اذا طرفه وقد سبق من ان مثل هذا يسمى به وهو
مقبول في المطرة (قوله نعم انديس مقطعي) قد سبق في اوائل الكتب
الشارح ذكر في شرح الشافعي في قوله تعالى (وما على الذين يقولون من
حبهم من شيء) الآية ان القاعدة كلية بحكم الاستعمال لا يجوز الاستعمال
بمخالفة وان الشجع ايضا بـ انقول بذلك في دلائل الاعتدال (قوله فهو عبي
ضريين) قبل هذا صرحت بالت وهو ان يكون الاول موقفا على الثاني نحو
ان عاد ان من السعصعيت وتوصات ووقوع منه في كلام العلماء مجموع
(قوله فلم لا يجوز ان يكون عصف الله يستهريهم من هذا اميل) فيه
بحث لان الظاهر ان المقيد بالبعد بالشيء مقيد بذلك انتهى فيلزم ان يقيد
الاستهراء بالمقيد بالقول المقيد بخلافه (قوله لاصلي احبارهم من
انفسهم) ان مستهزون بدليل انهم الى اخره) فيه بحث لا لاسلم ان
الجراء هذا ليس مرتبا على مجرد الاحبار نكوه بهم لان الاحبار
المدكور هم احبار صدر عن صميم القلب بدليل ما ذكره صاحب
الكشاف في وجه الكذب في قوله تعالى (انا معكم) حيث قال واما مخالفة
احوالهم في الاخبار من انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق
رغبة ووجود نشاط وهو رايهم عنهم متفق منهم فكان مظنة التحقيق ولا يخفى
ان الاستهراء يترتب على هذا المدكور فان قلت مراد الشجع انه لو عصف الله
يستهريهم وعمن من الصرب الثاني لتوهم زبنا لجراء على مجرد القول
والاحبار يكونهم بهم ففصل لا يوههم خلاف الواقع قلت هذا انما يتوهمه
دو بطر قاصر حافل عن فائدة الكذب في انفسهم ودفع توهمه لا يكون مقتضيا
للعصل على وجه الوجوب فالوجه ما شرنا به اليه (قوله فان كان بهما
كل لا يقطع ملا ايام او كان الاتصال) فيه بحث وهو انه يمكن اعتبار الايام
مع كل الاتصال كما يمكن اعتباره مع كل الانقطاع والوجه حينئذ هو العطف
ايضا لم يشر ولم يعرض له ولم يجعل الاقسام سعة مثلا اذا استلقت هل شرب
حرا هلكت لا تركت شره يكون قولك تركت شره تأكيدا للشي السابق
ولو لم يؤت بالاول لتوهم تدفق اليك بالترك كما في قولك لا وابتدأ الله ويمكن

من ان الفصل بناء على ان
المختار على تقدير الاصل
وجعل من الضرب الثاني
بمخالفة منه

ان يخاف منه لم يعتز به، دفع الالهام كما عذر في حال الانقاص فلا يتصور
عطف احد المتعدي على الآخر حتى يعطف لدفع الالهام فليأمن
(قوله اما الاول والثالث فلعدم المسند) اي مع عدم الالهام وانه تركه
لدلالة السوق عليه والافهم المسند ايضا موجود في احسن مع وجوب
الوصل (قوله فلعدم المعيرة اعتقده الى اوردته) فيه بحث وهو ان
هذا المعنى يمازج الحجة والمفرد فيلزم ان لا يصح اولا بحسن العطف البصري
بالواو في المفرد مع انشاع حسن الهمم الا ان حال حسه مجموع عند العلماء
وشيوحه في عبارات المتصنفين لاقى كلامهم (قوله وكل حثف امره يحرق
مقدار) ادخال الكل على احثف مما هو باعذر الاسباب من كونه مريض
وبالسيف والرمح وغيرهم والا فاحذف الحذف الى امره من واحد
وانما يقل الحذف كل امره مع ثناء الورى لان ما ذكره هو المناسب لمقام
الحرب حيث ياتي فيه اسباب الموت من السيف والرمح ونحوهم في كل جانب
ان قلت فقول الشرح فان موت كل من يحرق بمقدار الله لا يلائم عرض
الشارع وان كان معانفا للواقع فبب مرد الشرح الاشارة الى وجوب
اعتبار العموم في المصنف اليه اعني امر في كما افتر صريحنا في المصنف
ايضا وهو الحذف لان المعنى حتى دخول الشعر وغيره من اهل السيرة فيه
وقد تقرر فيما سبق ان النكرة في لائب قد تم بواسطة انضمام وتمام تعرض
في بيان حاصل المعنى للعموم باعتد في المصنف لصوره فقول الشرح
بلائم عرض المشاهر جدا (قوله اي حيثها بالمرء) المرءاءة الارساء
وهي الخديعة التي تلقى في البحر عند السفينة ويدل لها ما ذكره في الكبر (قوله
والصغير يحرق فانها مؤثمة اسمعني) يقال وقت بينهم حرب عظيم قال
الخليل تصغيرها حرب بلاها رواية عن العرب وقال غيره حرب عديد كره
وقيل الصبر للكتيفة وهي الخيش (قوله وعد المسند) ويعر من عدم العموم
للملاحين ارسوها اي السيف ولا تخزوها لاني رديها وادخلها ومنعها من
الاموال (قوله والوجد ما ذكره) وهو الايجاع الى الحرب لان امصرع الذي
يلامع اشد ملاحة (قوله فبب ما ذكره بكونه) قال ابن هشام في المعنى لا احقاني
هذا الجواب لان كلاما من الخليلين على الامر دل على انهم لم يسمعوا من الاعراب ان في كلام
الحاكي فلانها حرب من الحكي اذا حكي مما هو مجموع محقق ودون محتمل هو
الحكي لآخره واما في كلام الحكي عنه فظاهر وكان هذا يمكن ان ينسار اليه

هذا لو لا عدم موصف في سبقي قوله تعالى (ومعكم) بماله محل من الاعراب
 واعلم ان خلاصة مراد الشرح في هذا المقام والله اعلم ليس الا ان يقول ههنا
 امران الاول كان لا يقطع و الثاني و خوف اتصال عند اتصال محل له من الاعراب
 والموصف من الامر الاول و قد يعرف من ذلك في اصلا انه لو ورد في المثال
 الا انصراع و ليس فيه انصاف في محلها كمال الانصاع هو ان يصل بمحني
 في آخر هذا تحت مرتبة الموصف في محكاية لهذه العلة لا كمال الانصاع كما
 توهمه الشرح بوجه محض ادس في كلامه في بيده قصه بل ما اثر ما اليه
 من ان تميل الموصف ثم ذكر كمال الانقطاع لان ذكر الموصف لاحله ولو كان في محله
 محل من الاعراب و هو الشرح فيما سبق ولما كان ارسوا انشاء لفظ و معنى
 الى آخره فتتفق منه و وجه الفصل في المحكي لا توصف لئلا الموصف و مراده
 و سابق كلامه بكاد ياتي عليه من كماله سمع و هذا التوجيه يدفع الاعتراض
 الاول ايضا من اعترضا من ذلك الفاصل ثم يرد على هذا القدر اعتراضه
 الثالث قدر (قوله) و لانه لا جامع بينهما) هذا على تقدير اتفاق الجملتين في
 الحرية و الاشياء لان عدم الجامع بينهما اما بعد هذا للاختلاف على
 تقدير هذا الاتفاق و الا فالاختلاف سبب مستعمل كمال الانقطاع بحيث
 اذا جامعهم عدم جامع لم يتقدمه ولا يعال اجتماع هالك للانصاع من ان كذا
 في شرحه لفتح (قوله) ما كان الاتصال فليكون الثانية مؤكدة للاولى
 قال بعض اصحاب الخوضي ذكر صاحب الكشاف ان توسط حرف العطف
 بين الجملتين في قوله تعالى (انه فكر و قدر) الى قوله تعالى (ان هذا الامر يؤثر)
 منى على ان الجملة الثانية حرت من الاولى بحرفي التأكيد من المؤكد و هذا
 نظيره مقوص بما نحن فيه لان كون مرتبة التأكيد للاولى من اسباب
 الفصل وقد جعله ههنا من اسباب الوصل هذا كلامه ولا يخفى انه خطأ
 في النقل لا ادري كتب وقع فيه ايماء عبارة الكشاف في قوله تعالى
 (وان هذا الامر يؤثر) ان هذا لا قول البشر هكذا ظن قلت لم توسط
 حرف العطف بين الجملتين قلت لان الاخرى حرت في الاولى بحرفي
 التأكيد في المؤكد وهذا عين ما نحن فيه (قوله) مؤكدة للاولى او بدلا
 عنها او بانها) قيل اراد بكل واحد من هذه الامور ما يريد فائدت ذلك
 الواحد كما ظهر من التفسير في موضع كل منها لامعاء الاصطلاح لا بكل
 واحد منها من التوابع والتابع وهو الذي في اعراب سبقة فلا بد ان يكون

للتبوع محل من الاعراب مع ان الكلام - عمل غير التي لا محل لها من الاعراب
ولك ان تقول المراد من قولهم هو الذي ما عراب ساعه كونه كذلك فيما
سابقه اعراب او انه اعراب سابقه فيها واسما وان كان خلاف الظاهر فزيد
ان الدمامي صرح في شرح بلعي بان قوله تعالى (امدكم بنعم و -) يدل
اصلاحي من قوله تعالى (امدكم بما تعملون) مع انه لا محل لها من الاعراب
كما سمعته (قوله وهذا المعنى مما لا يخفى له في الجمل) قال الامام الحنفي
اي كونه تابع و الا حاصل كلامه ان الجملة ان لا تحرى بحرى العت
والا يلزم ان يكون محكوما عليها لكونها دالة على بعض احوال متبوعها
مع انه باطل لان المحكوم عليه حقيقه يجب ان يكون مفهوما مستملا لمعطوط
في معناه اسمائه والجملة بمنزل عن ذلك وجه نظرا ما لا فلا هذا التعديل
مقصور بوقوع الجمل بدلا وعطف بيان مثلا يقول لو كانت الجملة عطف
بيان لزم ان يكون محكوما عليها بكونها دالة على نفس التبوع وهكذا يقول
في البدل ولما تأتيا فلا انحدور لزوم صحة الاحراز عن معنى الجملة معبرا
عنه بمجرد لفظها على قياس ما قبل الفعل لا يحزر عنه ولزومها مجموع واما
ثالثا فلا هذا البيان يدل على عدم حوار كون الجملة صحة للمفرد ايضا
وقد صرحوا بحوار توصيف الذكرة بالجملة وان لم يحز توصيف المعرفة ونقل
عن بعض الاصول ان صمير له راجع الى بعض احوال التبوع والمعنى لو حصلت
الجملة الثانية بمنزلة الميت من الجملة الاولى لزم ان يدل الثانية على بعض احوال
الاولى فيلزم ان يكون الاولى محكوما عليها بالثانية كما يجوز حل بعض احوال
الشيء عليه ويرد عليه ايضا الوجه الذي والظاهر في عدم وقوع الجملة مع
الجملة ما ذكر في شرح العوائد العاصية وذكره الشريف ايضا في حواشي
الفتاح وغيره من ان المعنوت يجب ان يكون دالة اي مفهوما مستقلا اي ملحوظا
في معناه والجملة ليست كذلك كما تشهد به الوجدان ولكن هذا ايضا لا يتخلو
عن اشكال اذ قد سبق ان ليس المراد بالميت والبدل وغيرهما معانيها
الاصطلاحية بل المراد كون الجملة شبيهة بالميت ونحوه ولا مانع في ان تصور
الدوق السليم بين الجملتين تصورات مختلفة حسب اقتضاءات مفاهيمية شأن
مما اعطيت متفاوتة فتارة يصير الجملة بمنزلة الصفة لاولى وتارة بمنزلة
عطف البيان وهذا وقد كرر اشبح في مواضع في دلائل الانوار الاشارة الى
هذا من اجل ان قال في موضع ومن اللطيف في ذلك قوله تعالى (وهذا

• دالا على بعض احوال
التبوع مما لا يتحقق في الجمل
والالكان الجمل محكوما
عليها به لكن الجمل من حيث
هي لا يصلح لذلك هذا
كلامه والتبادر من عبارته
ان صمير به راجع الى
كون التابع والا حاصل
كلامه نفسه صحيح

بشرنا ان هذا الالهة كريم) وذلك ان قوته ضد الالهة كريم مثلك كقوله
ما هذا بشرنا وداخل في صمته من ثلاثة اوجه وجهان ٦ هو في شبيهة بان كيد
ووجه هو فيه شبيهة بالصفة ثم قال بعد ذكر وجهي الشبه بان كيد ووجه
هو فيه شبيهة بالصفة فهو انه اذا اتى ان يكون بشرنا فقد انشأ حس
سواء من عند ان يخرج من حس ليدرك ولا يدرك في حس حروا كان
الامر كذلك كما انه ممكن بعد ذلك حس اني اريد ان يه به به لو صح
ذلك نوع بعد كيف ولو حل على المعنى الاصل لا يجرى ان يكون
جولة عدم بين شاة دهر كرسه في معنى اللب ان ما لا يعت
لا يعت به عصف سار لان عصف الس في احوال دهر العت
في اشتهت وايدى بل عن ان مالك ومحمد بن السيد فليرجع اليه (قوله
ان يكون المحلة مستقلة وذاته من حروف الهمم مستقلة) الاول ان يكون
الم اسم السورة والقران والى على ان بعد المازاب من هذه الحروف ثم
في اماره مستقلة لان كون لم طرفة من حروف الهمم مستقلة لا يعت كونه
جولة مستقلة دعى كل من انه يدبر من امدد بحروف الخار او بالعكس
فالتدبر على الاول ابداه وعلى الثاني هذه الهمم بالمهم اما اسم مفعول صفة
محدوف على حروف احد الذى وقع عليه الاعمام وهو لفظ او مصدر كالاعمام
وعليه فاطلاق حروف الهمم على الكل من باب التعليل وحور ان يرح في
شرح الكشف ان يكون معنى الاعمم اراءة اجمعة بالقصة وهذا ان يتم
اذا كان الهمزة لاسب ميبا او مسموما في هذه الكلمة (قوله وهوها وحوها اخر
خارجة عن المقصود) مثل ان يكون لا يرب منه حروف الالهة الكتاب او اعراضا
او حالا وغير ذلك فهو مدكور في الكشف وغير لهضى وغيرهما (قوله وانه
الذى سبتهل) في الصحاح يقال فلان اهل لكدر ولا تفل مستأهل والعامية
تقوله لكن العلامة الرمحشرى قد صحح هذه العارضة في الأساس (قوله ما يرمى
حرفا) الحرف بالكسر مصدر جازى معرفة اى احد بغير تقدير ومعرفة
بالكمية فارمى بمرتب كراف واحبا به التكلم من غير حرة وتيقن ونفسه على
المصدر اى يرمى بمرمى حراف اى رميا بمرمى الحراف (قوله هو راءه وراا
نفسه) الوراء مصدر قولك وارس الشئ اى ساواه في الورى وقد يطلق
على الطير باعتبار كون المصدر بمعنى الفاعل وقد يقال على مرتبة الشئ
اذا كان مساويا لمرتبته شئ اخر في امر من الامور وهو المراد بها (قوله اى هو

٦ وجهان هو فيهما شبيهة
بالصفة ثم قال بعد ذكر
وجهي الشبه بان كيد واما
الوجه الثالث الذى هو فيه
شبيهة بالصفة فهو انه اذا اتى
ان يكون بشرنا الى آخره
لشبهه

هـدى اشارة الى ان هدى حذر متداً محدود وانما لم يحمله متداً محدود
احذر على تقدير فيه هدى لقوات المدلعة المملونة (قونه قوارانه ورايد
الثاني) اعترض عليه الفاصل المحشى بان الاسبب حينئذ عصب هدى تثبتين
على لا ريب فيه لاشتراكهما في التاكيدية لذلك الكتاب ثم احبب عنه
بحواب حسن بين منه وجه عدم لعطف ٦ في قوله تعالى (فمجدد لللائكة
كلهم اجمعون) مع اتحاد كلهم واجمعون في التاكيدية لللائكة فليتأمل
(قوله ولكل ذكره الشج) بمعنى ان كلام الشج يدل على ان لا ريب بمرة
التاكيد المقصود فيكون محض لا عليه انصاف ومن تنفع من كونه مرة
ان كيد المعصوي (قونه اي القسم الثاني من كمال الاتصال ان يكون الى آخره)
قال في شرح الفوائد العبدية وفي كونه الفصل في المدل من باب الاتحاد بطر
لامه ليس للاتحاد من لانه في حكم الجملة العربية عن المعصوف عليه اللهم
الان يقال ذلك الحكم اي كونه المدل منه في حكم المطروح في امردات
والتوابع الحقيقية بخلاف هذه فاعلمها كالتوابع هي كلامه (قوله وهذا
المعنى مما لا يخفى له في الجمل لاسيما التي لا محل لها من الاعراب) اي التغير
بمجموع الامر من اند كورين لا يخفى في الجمل لاسيما التي لا محل لها من الاعراب
فانه لا يخفى فيه التغير بشئ منها وقد اشار الفاصل المحشى الى تحقيقه
فلا يرد ما قبل من ان هذا الكلام يدل على عدم دوق سليم على ان عدم
تحقيق كونه الثاني مقصودا بالنسبة الى جميع الجمل سواء كانت دوات محل ام لا
مع انك اذا قلت صرنا من رجلا صرنا احوذ صرنا يد صرفا لعصا بالنسبة
اليه يتم معنى بدل الكل بالامرية هذا وفي شرح الفوائد امثلة ما يدل على
جوار حل الجملة من الجملة بدل الكل من الكل مثلا من التاكيد الاعشار
الثاني حيث قال وفي نحو قولنا قمنا بالاسودين معاً مائة والقران كان
المقصود ذكر الجملة الثانية وذكر الاولى توصفها كانت الجملة الثانية بدلا من
الاولى بدل الكل من الكل وان كان المقصود ذكر الاولى وذكر الثانية
ليتها كانت الجملة الثانية عطف على الاولى او ما كيدا لها (قوله نحو امدمكم
بما تعلمون امدمكم ما تعلمون) فان قلت الكلام في الجملة التي لا محل لها من
الاعراب وقوله تعالى (امدمكم ما تعلمون في محض الصلابة) (واتقوا
اندي امدمكم ما تعلمون) قلت لو سلم ان الكلام من ذلك فلا نسلم ان الجملة
الاولى هيما بماله محل من الاعراب فان الاعراب بمجموع الوصول والصله

٦ وقد يجاب ايضا انه لو
عطف ثوبهم انه عطف على
ذلك الكتاب في العطف
ايهام بخلاف المقصود ولذا
تركه

على ما اشر اليه الشريف في اواخر الخلة انقصية لتقديم المسند من
شرح الفتح او بالوصف وحده والصفة لا يحل لها كما ذكره اس هـ ثم
رحمه الله تعالى في الباب الثاني من كتاب المعنى (قوله فدلالة عليه بالانتم
دون ابدانها) قال : فاصل المعنى يمكن ان يحل عنه ما معى على مذهب
من لا يفرق بين الطلب والارادة فيقول طلب الفعل من الغير ارادته
فيكون مدلول الامر هو الارادة ومدلول الهى هو الكراهة وفيه بحث لان
مقتضى عدم الفرق بين الطلب والارادة كون مدلول الهى اندى هو من
انتم الطلب بلا خلاف اما ارادة الكف او ارادة عدم الفعل وايضا كان
فالكراهة لارادة مدلول الهى لانفسه اللهم الا ان يقال مراده ان ذلك
مضى على مذهب من لا يفرق بين طلب الفعل من الغير و ارادته منه لا بين
الطلب والارادة مصغرا تدبر (قوله وان كيد بالون دال على كان هذا المعنى)
فيه بحث لان هذا شرح لا يطابق المتروك اذا المفهوم من هذا الكلام
ان يكون التنا كيد بالون ما لاصل الدلالة اعنى ان يكون اسفاده الكمال
في لا تنمين من الون والمفهوم من قول المصنف اوفى شاذية ارادة لدلالته
عليه بانطافه مع التنا كيد ان يكون التنا كيد سبالوصف الدلالة اذ الظاهر
ان التنا كيد كالمسبقة وحده كونه اوفى لاوجه اصل الدلالة اللهم الا
ان يقال مراد الشرح من الكمال في قوله والتنا كيد بالون دال على كان هذا
المعنى اكمال الدلع لان درجات الكمال متفاوتة ودلالته على الكمال البالغ
ميروحه كونه اوفى شاذية اصل الكمال فيصعد مؤدى الكلامين تدبر (قوله
ويمكن ان يقال انه) مضى على ان الامر بالشئ يتضمن الهى عن صده بمعنى
انه حرؤه كما ذهب اليه جمع وقد صرح بهذا الشريف في شرح الفتح
فلا يرد عليه ما اورده بعض اصحاب الخواشي من ان معنى تضمن الامر
بالشئ الهى عن صده اقتضاؤه واستلزامه عقلا لا ان هذا الهى حره
ذلك الامر لم يرد على هذا التوجه ان مقتضاها انما هو دلالة ارجل على
اظهار الكراهة صما وهو ليس بمقصود بل المقصود دلالاته على كان ذلك
الاطهار والمرق ظاهر واعلم ان مجرد كون الامر بالشئ مصعما للهى عن
صده لا يكتفى في كون التصم ابد كور اصطلاحيا بل هو موقوف ايضا
على ان مدلول الهى هو الكراهة وهذا طاهر ثم ان قوله وهو اظهار كراهة
اقامه لا يوقع المراد ما عرفت الا ان يحتمل على حذف المضاف اى وهو

كل اظهر الى آخره وفيه ان السوق لا يلزمه فامل (قوله وقريب من هذا
 ما يصل الى آخره) لا يخفى ان ان كيد واصناعة في هذا النوع اقرب واحد
 كون المقصود اولى باثنية المراد بخلاف ظاهر لوجه الاول فان قرب اقرب
 لمرض المصنف وتقريره ثم انه قد بين القاصد في معنى وجه اقرب
 الى آخره ان المقصود ان فهم منه قصدا او صريحا غير الموضوع له فاما لكونه
 حقيقة فيه او بخارجا مشهورا وان لم ينصل الى حد الحقيقة لكن فيه نظر لان
 القصد بحصول استعمال اللفظ في المعنى فاذا استعمل اللفظ في غير الموضوع له
 وكانت القرينة في عاينه الموضوع حقيقة الصراحة ايضا وان لم يكن
 اللفظ حقيقة ولا بخارجا مشهورا فاذولى ان لا يقتصر على الامرين المذكورين
 بل يقال هم غير الموضوع له قصدا او صريحا اما لا حد لامر من المذكورين
 اولئك كون القرينة في عاينه الموضوع بقرب بمد كراهة اذ راجح لان الخارج مشهور
 الخارج مع كل وصوح القرينة قريبا من الحقيقة في هذا (قوله وان حسبا
 في انعكاس الدار تحب) يريد انه في حكم بدل الاشتغال وهذا هو على توجيه
 المصنف واما على قول من يقول الامر بالشئ يتضمن النهي عن صده بالمعنى
 المتبادر فهو في حكم بدل المعنى من الكل (قوله لان عدم الاقامة معيار
 للارتحال) اراد لمعبرة دائما ومعهود والدات ومن لم يتحقق في الجملة الا انه
 اعتبر حاصل المعنى قول مرثيا فلا يرد ان المصنف بحسب المفهوم لا يفي
 كون الثاني بدل الكل من الكل ان هي شرد (قوله فوسوس اليه الشيطان
 الآية) عدى الوسوسة بالى شدة معنى الانهاء ولاه واصناف الشبهة
 الى الخلد ادعاء ان الاكل منها صفت خلود الآكل ومعنى ملك لا يلبس لا ينطبق
 اليه القصص فضلا عن الروا (قوله لاما اذا قطعنا النظر الى آخره) قيل
 عليه لم لا يجوز ان يكون الوسوسة لادم عليه السلام مبد بقول مخصوص
 وهو الفعل المفيد بالفعل والحاصل انه يجوز ان يفسر الفعل المفيد بالفعل
 مع فسخ النظر عن الفعل فان قلت المفسر عام قلت المفسر بعد اعتبار
 الماعل اعنى وسوسة الشيطان لادم عليه السلام عام ايضا فتأمل (قوله
 اقم بالله ابو حنيفة عمر) قصته على ما ذكره العلامة في الفائق ان عمر ايا
 اتى عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فقال ان اهل بيعة وبنى على رقة
 دراهمهم بقاء واستعمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانساق الاعراب في حجب بعيره
 ثم انقل البطحاء وحصل يقول وهو عيسى خلت بعيره اقم بالله ابو حنيفة

عمر مسمي من قبل ولاد بر اعمر له اللهم ان كان خروجه مقل من اعلى
 الوادي لعل اد قال عمره اللهم ان كان خروجه صدق حتى انقذ
 فاحديه قد صم عن راحته فوضع فاذ هي بعد تحت لحيته على غير
 وزوده وكساه وفي بعض الروايات ما به مكان مسمي اندر حراقة
 الظهر والحب الهزال والندبة بالضم وب مايد ومن خرب قنعا متفرقة
 (قوله يسومونكم سوء العداء) يقال منه حفا ان وجهه يورده عنه (قوله
 حيث صرح ابو ابي آخريه) هذا ظاهر لكن في الكلام في وجه تخصيص الآية
 الاولى نزل الواو ان به ب اراده ويكر ان كان وجهه تخصيص انه عدمه
 وفي سورة اراهيم قوله تعالى (ودكرهم بيب الله) ي سمى وب لانه كايين فاس
 العطف على سوم العدا ان لبذل على انه نوع اخر ويكون منه اذ انواع
 السم والمخس انتي اشير اليها بقوله تعالى (ودكرهم بانام الله) ولا كسلك الباقى
 في سورة البقرة كالايجي ولك ان تقول ان آية البقرة من كلامه تعالى لهم فم
 بعدد المحس وانه اراهم من كلام موسى عليه السلام فعددها ويختص انه
 لما تعددها ذكر اسم حمل بدخون بيا لبسومون وفي اراهم عطسه
 يحصل نوع من تعذيب السم لياسب قوله تعالى (اذكروا الله الله عليكم) فتأمل
 (قوله فانه بين عذبه الله اليوم الكبير الى آخره) وفي الآية وجه آخر وهو حمل
 الى الله من حكمه هذه اليوم تقدير العائد اى فيه وقد سبق ما في بحث الحمد
 تفصيل للمول في حذف العائد المبرور فلينذكر (قوله وشه هذا تكمال
 الاستدعاء به يشمل على مانع من العطف) يدعى ان يراد ويقال مع العبارة
 التكميلية والا فالدفع من العطف موجود في كل الاتصال ايضا (قوله ويسمى
 الفصل لذلك قسما اسما له قاطعا فلوهم اولان كل فصل قطع فيكون من
 تسمية المقييد باسم المطلق (قوله اراها في الصلال تهيم) قال الفصل الكاشي
 اراها فصل مجهول من ارى يرى لكن يستعمل بمعنى الفعل المعروف وحقيقة
 ذلك ان ارى بمعنى طر متعدي الى معمولين فاذا ارى بصير مصدرا الى ثلثة
 معاويل ويكون معنى ريدارى خالد امرا فاصلا ان ريدا حمل حاله انما امرا
 فاصلا ويارم هذا المعنى طر خالد امرا فاصلا هم كثرى استعملوا ارى في معنى
 لارمه يقال هام على وجهه يهيم هيماء هيماء ذهب من العشق وغيره
 (قوله فان بين الخملتين ماسقة ظاهرة) فيه بحثان هذا ناقص ما ذكره
 سابق عيب ذكر الاقسام الستة بعونه اما في الاول والثالث فلعدم التماسك فان
 ذلك نصريح بان الخملتين في شبه كمال الاقطاع ليس بينهما ماسقة وما ذكره

هذه صريح في خلافه ثم لو قال هناك امر في الاول فعدم المسألة واما
في الثالث فثبتة الاول من انتقاله على ما مع مع اعتبار التهمة لم يرد هذا
لا يقال مراده هذا عدم أساسه عدم الوجه للعطف بتحقيق ما مع سواء
كان ما مع ٦ خارجا ام لا فالف المانع موجود في الثاني والرابع ايضا فلا وجه
لحطهم قسما الاول والثالث (قوله لا لا يوهى انه عطف على قوله ادعى)
فيجب ان لا يفي المانع احتمال كون المقطوع حر بعد حر واحتمال كونه
تأكد ادعى او يسهله او بدلا منه في كل من الفصل والوصف وانما هم
خلاف المقصود فلا يتبعه تعليل الفصل بهم الوصل خلافه ويمكن
ان يصح الامر عند الفصل مؤكل في الفعل والعطف بهم الاحتمال المذكور
بالتأمل في السابق وانما الاستدلال يظهر في الجملة لانها مستفيدة منها
واما عند الوصل فالقصة باللفظ والعطف على الغريب كالمسألة في الواو
فلا احتمال الثاني اقرب من الاحتمال الاول ولهذا رجع دفعه على دفع الاحتمال
الاول على ان اشجع ذكر في مسائل مشكلة ان ضمن ما وقعت حرا بعد
حر فلا بد من الواو يرشد اليه من مكتبة ترك العطف في قوله تعالى (الرحمن
علم الغرأ خلق الانسان على السبيل) فهم (قوله لا لا يوهى كإعمال السكاكي
لانه لم يبين الى احرمه) وحده الفصل العطف ربه السكاكي وبين وجه
عدم ذلك البيان الا ان كلامه ان آخر الى ان عدم عطف الله يستهزي
بهم على قالوا مع انه ادعى وحدت فرس على عدم اشتراك العبد جاز اعتبار
العطف على اخراء العبد بدون ورود لاشتراك بين المعصوفين في القيد السابق
لعدم ظهور قرينة على ان المعصوف عليه نفس العبد اعني قالوا بدون
اشتراك في العبد وهو الخلو فصوره في قوله تعالى (اذا جاء احلهم
لاستأخرون ساعة ولا يستقدمون) واستحير بان عدم الاعتماد على القرينة
الصعبة على الاحتمال فلا يدل ما ذكر على وجوب الفصل (قوله لا لا نقول الاول
مجموع فالعطف الشرطية) بين رعاية التسمية واحدة في الكلام الليمع فلا يجوز
عطف الجملة الاسمية على الجملة الشرطية ولا عكسه لتحقق التسمية بهما دائما
من حيث ورود الشك للشرعية ولزوم عدم الشك للاسمية وكذا لزوم القطع
للاسمية ولزوم عدم القطع للشرعية وحوار عطف الاسمية على العطفية والعكس
لتحقيق اصل التسمية بهما من حيث ان كلامهما جملة مقصوع بهما امام الورد
من التالى فلا يدل على مدعى لان الاول محمول على تقدير البدأ والشرطية
خبره فلا يكون المعصوف جملة شرطية واما الثاني فلحوار ان يعطف ولا

٦ سواء كان المانع عدم
الناسبه او كون العطف
موهما لما يؤدي الى غشاد
المعنى قلت الى آخر منه

٤ كالمص في الواو فاحتمال
خلاف المقصود في العطف
اقرب منه في تركه فلذا
اختير الفصل لمخه

قوله فاذا جاء احلهم
لايستأخرون ساعة
ولا يستقدمون) قد يقال
يجوز ان يعطف ولا يستقد
موس على لا يستأخرون مع
اعتبار اشتراك القيد اعني
اذا جاء احلهم بناء على ان
معنى قوله لا يستأخرون
ساعة ولا يستقدمون لا
يستطيعون تغييره على خط
قوله تعالى (ولا رطب
ولا يابس الا في كتاب مبين)
وقولهم كتبه فارد على سوداء
ولا يضاء فنهجه

يستقدمون على الاستأخرون مع أكثر - أكثر - القيد أحيى - حيا - أحدهم
 على - بمعنى قوله تعالى لا تسأله ولا يسألكم ولا يسألونكم لا يصحون
 تعبيره على ما قوله تعالى (ولا تسأله ولا يسألكم ولا يسألونكم) وقوله تعالى
 فارد على - سوداء - ولا يصح (قوله تعالى لا يسألكم ولا يسألونكم) وقوله تعالى
 (المناسخ) ما كنت لا تقرب هذا الاستدلال فانه انما يشعر بوجود الخاطيء
 بين جملة الله يستهزئ بهم وبين جملة المؤمنين والذين آمنوا بالحق والذين
 الخاطيء بين جملة الله يستهزئ بهم وبين جملة المؤمنين والذين آمنوا بالحق
 من آخر - لترجيح ما جمع فيهما جامع فيها فاهم (قوله تعالى فاهم) فاهم
 أسوال - قصته الأولى - صرح استمع في دلالة الأمر لو حوت تقصص في هذه
 الصورة وهو مفهوم من شرح من شرح واما خلاف في منافع فهم من
 يقول - ليس هو كمال الانصاف لا اختلاف في طبع وحرا ومنهم من يحمله
 كمال الاتصال وهو ارتباط الحق بالحق بالحق بالحق ومنهم من يحمله
 بان حقيق ان يكونا كلا في تخصيص فلا مجال للعطف اذ لا وجه للعطف
 التلخيص هما وربما يقال لو صح بالواو لفهم انه من جملة السؤال وعلى كل
 وجه فهو مقصود من قولته تعالى (ما كان لابي والدني أسوالا يستعروا
 للمشركين ولو كانوا أولى فري من بعد ما تبين لهم انهم أصحاب الحليم)
 مقتضى لسؤال وقع قوله تعالى (وما كان استعصار ابراهيم لانه الآية)
 جوابا له وهذا ساهر انهم لا ان كان الواو استيعابية لا جامعة فلا شك
 وقد يجيب بان المعنى في صورة الاستعصار انما هو في حال السؤال عنه ما حاله
 كما انما هو المعنى من السؤال المعنى في الآية الكريمة ونصرتها المعنى
 فليس من صورة الاستعصار وبقية واضح فان القول في الأول بان
 اجن فيصير كمال اتصال الموحى بالمعنى وفي الثاني دفع ما اورد فكان كل
 واحد من وادي اليه العرض من السؤال وخطوب في طرف فكان انقام مقام
 فصل يقتضي المناسخ من وجه ومعرفة من اخرى وفيه ان لية القطع وهي
 الوجوه الثلاثة التي ذكرته فيما سبق بطريق في هذه الصورة فالوجه فيها انما
 انقطع اللهم الا ان هذا لم يقدر السؤال في الآية الكريمة لاستعداد حضوره
 في الادهاش وعاء خطوب عن البيان وحين لم يقتر الاتصال بين الخطين
 من يلاحظ كانه بان آخر لكنه مناسخ ما في الأولى فكان المقام بهذا
 الاعتبار مقدم وصل وفيه انما يتصف لا يحق ادلايل من هذا الاستعداد
 ذكر الجواب والله اعلم بالصواب (قوله تعالى ذلك) قال لفصل المعنى مثل
 عليه المتكلم على كمال فطنه وادراكه ان الكلام الباقى مقتضى السؤال

لان شبهه لكون الكلام السابق مقتضيا للمؤمن اذا كان كمال القطاعة او على
 ملاذد السامع وعدم ثبته لذلك الاعتبار اذ اجواب و فيه تحت كابدل عليه اول
 كلامه لالكون عدم شبهه ملاذد فلا يصح الاستدلال الثاني المهم الا ان يجعل
 الاضافة في كل قطاعة بينة او يراد من الملاذد عدم كمال القطاعة (قوله اي ما كانت
 عبيلا) قال في الصحاح ما نال شيئا ما حاله و السقوال عن احوال بعد الالم يكونه مرصا
 يكون عن سبه فضاء احمرارة تشتعل بك ام رطوبة تغلب حال كون عبيلا (قوله
 لانهما بعد اسباب المرض) اي سبب بعيد بحسن الوقوع لانه سبب السب (قوله
 وعدم التاكيد صامتر بذلك) هذا اذا اخرى الكلام على مقتضى الظاهر
 واما اذا حل على حاله فيمكن ان يكون السؤال عن سبب خاص وترك التاكيد
 بناء على ادعاء ان كون سبب حلقه العنات سهر او حرا امر متعين لا ينبغي
 ان يكره العقل او يشك فيه (قوله فالتاكيد دليل على ان السؤال عن
 السبب الخاص) هذا ايضا مبني على سوق الكلام سياق مقتضى الظاهر
 المبادروا الاطلاق كيد معان غير رفع الشك ورد الامكان (قوله وهذا يبلغ
 الوصلين و اقوى بهما) يوقش فيه ان كلام هذه الاقسام امر يتعلق بالمقام وكل
 منها ابلغ في مقدمه من الاخرين منلاد اقتضى انقام او صل الساهر
 يكون قولك فالعسارة حقوله ابلغ من قولك العسارة حقوله فكيف يحتم عليه
 بانه ابلغ الوصلين على الاطلاق والجواب ان مراده ان المقام اذا اقتضى
 مطلق الوصل بهذا التوكيد ابلغ ما فيه من تقبل المعنى وتكثير المعنى
 (قوله نحو قالوا سلاما قال سلام) يحتمل ان يكون تنويعهم بلمعة يعتبر
 فيها مثل ما يعتبر في اللمعة العربية ويحتمل ان يكون بها لاهم كانوا على
 ما قيل عالمين باللمعة العربية ثم شيوخ هذا اللمعة انما كان من اسمعيل عليه السلام
 (قوله رعم العوادل البت) فيه راعى اكثر من ستمل في الناطل ولهذا
 قبل رعم واطلبة فلا ياسب المقام ولو بد رعم يعلم لكل احسن (قوله جمع
 عادية) يعنى اهل ليس جمع عادل لان فاعلا صفة لا يجمع على فواعل وقدم فيه
 الكلام في شرح الدباحة فليذكر واما كون عادلة صفة جماعة فبنى على
 الظاهر الذي لا يمدل به الا لصارف اد القول بانه يجوز ان يكون جمع
 عادلة بمعنى رجل عادلة على ان النساء للجماعة لا لا يمت اليه لانه ليس
 بقياسي (قوله اي اوقعه على الاستنباط) يشير الى ان المعنى في كلام المصنف
 اعني استوقف مسد الى مصدره بالتأويل اشهور كما في قوله وقد حيل بين

الغير والنزوان * والله يقول هو مد الى الخوف بعده كما شر به (قوله وان
اذا عنت المستأف عنه الى حرة) وقد مر الاشارة الى حور الوحيش
في مثله (قوله الى اعادة ذكر ذلك الذي الى احره) لا مهران يقال ان
قوله ما عاده صفة من ماسات كاة على محذ قوله * قالوا اقترح شيئا تحذلك
طبعه * قلت اخصوا الى حرة وقبضا * على ماسيحي في الدبع ان شاء الله
وان ارد بدكر الصفة وقد مر ان دلاسم العزو هو موضوع للذات مع جميع
المتخصصات فاد ذكره ولا كان لصفة مذكرة فالتع داد كرت بعده وحدث
الاتادة بمحصل الدلالة (قوله قلت وجهه انه اذا انت انتي حكم) اور د عليه
الفاصل اعني لم اراد السؤال المتطاب غيره عن سب احاطه بما لا وحله
اد هو اعلم بالاستحاطة على فعالة الاختيارية ثم بين ما هو الصواب بعصيل
فان قلت ليس في كلام الشارح ما يدل على ان السؤال المقدر من جانب المتطاب
حتى رد مذكرة * ان قوله لما احسن اصفة الماضي دون لما احسن يدل
على ان السائل غير فصيح فمت قول اد تكلم في الخواب صديقت ما خطاب
يدل على اعتبار السؤال من المتطاب فالحمل على خلافه نصف طاهره فان قلت
رد الفاصل اعني انه يتوجه لو كان كلام الشارح في المثال المخصوص
السابق وليس ذلك متعين بل صهر قوله فان قلت ان كان السؤال
في الاستيفاء عن السب الى آحره يدل على ان كلامه ليس في خصوص
المثال ولما لم يقل فان قلت ان كان السؤال فيما سبق من امثال فيمكن ان
يصور السؤال والحواب في مثل يمكن ان يتقدر فيه السؤال عن السب
مثل ان يقول احسن ريد الى عمرو صديقه القديم اهل له ثم انه لم يرد
ان تقدير السؤال عن السب واحب في كل مثال كيف وقد سبق منه
تحويل تقدير السؤال عن الاستيفاء فمقصوده الاشارة الى الخواب
بالسبة الى تقدير واحد فيما يمكن ذلك التقدير واحالة الخواب بالسبة
الى تقدير آخر الى المعايضة قلت هذا لا يعيد لان قوله والسؤال المقدر
فيما لم ادا احسن نص في حوار اعذر السؤال عن السب فقوله فان
قلت ان كان السؤال في الاستيفاء ولم يكن مخصوصا بامثال السابق لكه
يتاوله قطعه فيراد اعراضه اللهم الا ان يقال لفظة او في قول الشارح * وهو هو
حقيق للاضراب بمعنى بل وهو هي الاضراب انما تقدر السؤال المدكور ردا
على من رعم ان المقدر هو يني في كلام الشرع بحثا الاول ان قوله

ثم بين ما هو الصواب
بتفصيل واحاب صه
الاستاد وغيره بان ليس في
كلام الشارح ما يدل على ان
السؤال المقدر من جانب
المتطاب بل ما يدل على
خلافه حيث لم يقل في تقرير
السؤال لماذا احسن اليه
بل قال لماذا احسن على صيغة
الماضي الجهول لا على صيغة
الحكاية المصارح لانه
لا يثبت قوله احسن الى
ريد بصيغة الماضي فراه
ان اهدم مقامه بان يسأل غير
المتطاب المتكلم عن السب
وفيه نظر اذ قول المتكلم
في الخواب صديقت
بالتطاب يدل على اعتبار
السؤال من المتطاب فالحمل
على خلافه نصف ظاهر
فان قلت يمكن ان يدفع رد
الفاصل اعني بان ما ذكره
اتما يرد لو كان كلام
الشارح في المثال المخصوص
السابق وليس ذلك متعين
بل ظاهر قوله فان قلت ان
كان السؤال في الاستيفاء
عن السب الى آحره يدل
على ان كلامه ليس في
خصوص المثال ولذا لم يقل
فان قلت ان كان السؤال
فيما سبق نسخته

- نعم يجوز ذلك اذا نسي او اراد ان يمتنع غيره عن حرف ذلك انما لا يمكنها
 عما نحن فيه على مراحل محل مع لان الاصل اعني قوله احسنت بطريق احصاء
 ليس الاضافة لارم فائدة الجبر وحقيقة الكلام اني اعلم احسنت اني يريدو لا يمتنع
 ان الاسباب بقدر السؤال والحواب مناسبة للاصل علوقيل معنى السؤال
 المقدر هل تعلم لماذا احسنت اليه ومعنى الجواب اعلم انه مستحق للصدقة
 القديمة لم يكن بعدا لمرحلة فصلا عن مراحل الثاني ان السؤال اذا كان هل
 هو حقيق بالاحسان استحسن التاكيد في الجواب لكونه جملة ملغاة الى السائل
 المتردد ودكر موجب الاستحقاق المعنى عن التاكيد انما هو في القسم الثاني
 والاول حال عنه فيكون انما الاول حينئذ مستبعد وهذا هو الذي جعل
 الشارح على تقدير السؤال عن السبب، فوله السؤال المقدر لماذا احس او هل
 هو حقيق بالاحسان لم ينشر مرئنا بل فيفيد ان سبب استحقاقه فلها الحكم
 هو هذا الوصف فيكون الجواب حينئذ مكتنفا للسائل ومعنى عن السؤال
 الآخر بخلاف الجواب في الوجه الاول فالتا اذا قلت رب حقيق بالاحسان
 ر بما احتاج السائل ان يقول لم قلت انه حقيق به فقول لصدقتني القديمة فلكونه
 مكتنفا كان هذا الملع (قوله وليس يجرى هذا في سائر صورة الانبياء
 فتأمل) اي ليس يجرى كون الجواب ما احدا الامر بس اعني ما عاده الاسم تارة
 واعاده الصفة اخرى في جميع صور الاستيفاء بل يجوز ان يقع جواب عن
 السؤال عن السبب او غيره بدون اعادة اسم او صفة واعا من التاثل لثلاثوهم
 من قوله منه ما ياتي ما عاده الاسم ومنه ما ياتي على الصفة المحصورة في المقيد
 لذلك اما واد دون منه ومنه وهذا التوجيه سقطا ما ذكره بعض اصحاب
 الحواشي من ان قوله ليس يجرى في سائر صور الاستيفاء لما لم يكن ظاهر
 الاسفامة مع قوله ولهد قال مفسره الشارح بخطه وعمره هكذا فليس
 جميع صور الاستيفاء منحصرة في هذين القسمين على ان قوله ولهدا قال منه
 ههنا نحمد في السمع (قوله بالعدو والآصال) العدو في الاصل تقيض
 الرواح والمراد ههنا العدوات صدر بالفعل عن الوقت كما يقال آتيت
 طلوع الشمس اي وقت طلوعها وانما لم يجمع اعتبار الاصل لان
 المصدر لا ياتي والآصال جمع اصيل وهو الوقت بعد العصر الى المغرب وقد
 يجمع على اصل واصائل كما يجمع اصلية ويحمل على اصلال مثل بعير
 ونمران (قوله كما قيل من سمع الى آخره) قد سبق ما الاشارة في احوال

المسند الى ان الشيخ صرح في دلائل الاعمال بان اسؤال المشتغل عن الفعل اذا كان مقدرا لا يجوز حذف الفعل في الجملة الجوازة فيذكر (قوله لهم الف وليس لكم الف) الف مصدر القرب الفم اي سكر اليه واحد والالف مصدر آفقه بؤ آفقه والالف مصدر آفقه بؤفه (قوله مؤكدا للحواب او بآله) لان المراد تكديهم اليهم يخالفون لهم في مقتضى الاخوة لحاصل معنى قولهم لهم الف وليس لكم الف عيب معنى قولهم كذبتكم (قوله فلندفع هذا الوهم) حتى قالوا العاطفة يحكى عن صاحب ان عاد انه قال هذا انوا واحسن من واوات الاصداغ على حدود الرد اللاح (قوله وقد نوههم به فذهبهم الى آخره) توهمه الزورنى ووجه كونه خطا انه يحتاج كما اعترف به الى ان يقدر اصل الكلام هكذا واما الوصل فاما لدفع الابهام واما للتوسط فمقدّر تعدر محدود ليس لخدمه نظير بلا ضرورة داعية اليه (قوله لان لاتعدون احدا في معنى الانشاء) اى لاتعدوا لان احدا لىابق يقتضى الامر والنهي والمعنى على تعدير القول اى قائلين لاتعدوا وقيل احدا الميثاق في قوة القسم ولاتعدوا حوايله فلاحاجة الى تعدير القول وقيل لاتعدون مقدما المصدرية بدلا من ايتىاق فلما حدثت ان عاد الفعل الى الرفع معنى هذا يكون قولوا صله لا يكون الآية بمعنى فيه بل يكون من عطف انفراد على المرد لان الامر حينئذ مأول ما صدر مقطوف على خبر مأول به (قوله لان مجي آمو الاتؤمنون) اشارة الى الصلة المحبة وتعليم لها والتمار في التعليم هو الامر والهي دون الخبر (قوله الاعد التصريح بالقدار) فيه بحث لان هذا التصريح في مثله انما يلزم اذا لم يوجد قربة واصحة على تعابير المحاطين ادلو وجدت لحسن العطف لا تصريح بالنداء كما في قوله تعالى يوسف امرض عن هذا واستغفرى لدنك ولا يخفى ان افراد احداه ملين وجمع الاخرى في الآية قربة على اختلاف المخاطب فلا لس (قوله فلا يصح عطف بشر عليه) اجاب صاحب كشف الكشاف انه لا مانع للعطف على جواب السؤل مما لا يكون حوا اما اذا ناسه فيكون لاحوا وريادة وكانهم قالوا دنابر فقل آمو سكر لكم كذا وكذا وشرهم يا محمد سقوته لهم وقد يحتاج ايضا الى خطاب يا ايها الذين آمو عام لى عليه السلام وللمؤمنين والتمارة المدلوله به ايضا لكسها في شأنه عليه السلام نوع تشهير وفي شأنهم نوع الايمان المذكور فيجوز ان يقع يؤمون مع شربا بالكلية

بوعها قد در (قوله ليس اعتمدنا عطف هو الامر ان حرد) اراد ان ليس اعتمد
 بالعطف الامر من حيث هو امر اى الجملة الانشائية النحوية من حيث خصوصها
 بل الجملة من حيث انها وصف ثواب المؤمنين وازاد الجملة في قوله واما المعتمد
 بالعطف هو جملة وصف الى آخره ما ريد بها في قولهم والجملة وقولهم وجملة
 الامر واما المعتمد هو الامر الاجالى اى الحاصل كإيشير اليه قوله من وخذ عطف
 الحاصل من مضمون الى آخره والمعنى اعتمدنا العطف بمعنى حاصل الامر
 والحال حاصل الكلام الذى هو وصف ثواب المؤمنين اى ان يطور في العطف
 هو ذلك لخصوصية الجملة الامرية من حيث هي كذلك حتى يطلب لها
 مشاكل واما قول صاحب الكشاف وقت ان تقول هو معطوف على فانقوا
 الى آخره فهو منى على عطف الجملة من حيث خصوصها لان شمره مراد
 عن فاعله معطوف على قوله فانقوا كذلك كما هو منه الفاصل المحشى وبهذا
 التوجيه نبي ان لا عار على كلام الشارح وادفع اعتراض انه من المحشى
 واما اعتبار عطف القصة على القصة على الوجه الذى ذكره هذا الفاصل
 فهو مما افاده الشارح ايضا في شرح الكشاف ولكنه لا يخلو عن نصيب لان
 الاسباب حينئذ التصريح تلك الجملة لانها ساط الحوار وهذا غير حتى على
 من له تدرب في درية اساليب الكلام فيذكر كره الشارح في هذا الكتاب توجيه
 آخر لكلام الكشاف غير ما ذكر في شرح الكشاف (قوله لكن من شرط اتفاق
 الجملتين) قال ابن هشام في معنى القيد عطف الاشارة على الاحبار وادعكس
 منه البيايون وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب المنهول واما
 مصنفه في شرح الابصاح وانه عن الاكثرين واحده المصدر وجدة
 مستدلين بقوله تعالى (واشر الدين آمنوا) في سورة البقرة (ونشر المؤمنين)
 في سورة الصف قال ابو حيان واجر سيويده حتى يبدو من عرو العاقلان على
 ان يكون العاقلان خبر مبتدأ محذوف مما ورد عدة اسباب مستشهدا بها على
 حوارهم لا يخل له من الاعراب واحاب عن الكل يقول لقدر المحشى شرط
 اتفاق الجملتين خبرا بانه في عطف الجملتين لا يخل لها من الاعراب بما راع
 فيه يخل نظر الهم الا ان يقال مرادها لا تراعى فيه من المحققين من عند القيد واما
 ما نقله ابو حيان عن سيويده صرح ابن هشام به عطف عليه واما قال سيويده
 وادعاه لا يجوز من عند الله وهذا يرد على الخبرين الصالحين نعم او يصح لان
 لا تنبى الاعلى من الله وعنده ولا يجوز ان يخلط من غير من لا يخلطها

عنزلة واحدة وقال انصهر لمعها يدويه من جهد العبد عمل وان انصهر
 يتصحرها فتصرف الوحيين في كلام الصغار فوهم فيه ولا حجة فيه ذكر
 الصغار ان قد يكون للشيء ماضى ويقتصر على ذكر احدهما لانه انما
 اقتضاه المقام واعلم ان الشيخ بهاء السنكى حاور التوفيق بين كلام الوحدة
 وبين كلام الباطني في هذه المسئلة مما حاصله ان اهل هذا الفن يعني اهل
 البيان متفقون على معناه وظهر كلام كثير من الصفاة حواراه ولا خلاف
 بين الفريقين لانه عد من حوراء تحور لعقولا تحور بلاعة قلوبهم (قوله فكانه
 امر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بان يؤدي معنى هذا الكلام) في نقطة كان
 ايماء الى توجيه آخر وهو ان يقال امر النبي عليه السلام ان يلقى الكلام
 علي سبيل الحكاية اي قل لهم قولي هذا بعينه على طريقة قراءة من قرأ
 (قل الذين كفروا ان يتوبوا) الآية بآء العيبة كما صرح به صاحب المفتاح
 في بحث الانعاز وذكر الفاصل انتمدي في شرحه (قوله وتصرف فيه
 بما جعله اني آخره) فيثاق في آخر البحث في بيان كيفية تصرف المصنف
 ووجه جعله الكلام محلا (قوله من القوى المدركة للعقل) اراد بالقوى
 المدركة بالقوى التي كمل به الادراك سواء كانت مدركة او مميعة في الادراك
 (قوله وهي الحاكفة بين الحسوسات الظاهرة) كالحكم بان هذا الاصغر هو
 هذا الخلوقية تحت لاسمها التي يراد بها في المثال المذكور معنى
 جبر في مدرك بالقوة الوهمية عند المنفى للقوى الباطنة والطرفان محسوسان
 مدركان بالحس المشترك والحاكم عندهم لابد ان يدرك الطرفين والنسبة
 حتى يتمكن من الحكم ولهذا اثنوا الحس المشترك فلا يحور ان يكون الحكم
 في المثال المذكور للحس المشترك كما ذكره الشارح ولا لقوة الوهمية
 كما صرح في المواقف فان قلت الحاكم هو النفس لكن يمنع انقسام صور
 الحسوسات فيه فوجب ان يكون هناك قوة يرسم فيها صور كلها بالحس
 المشترك في المثال المذكور آله فمفس في الحكم باعتبار الطرفين والوهم
 اله لها باعتبار اسمها محارفة الحكم الى كل من القوتين محارفا اعتبار
 كونها آله للحكم قلت فالصور عدلها كما لا يجب ان يكون بالاحتجاج في قوة
 واحدة بل ربما يكعبه الارنسم في آلات متعددة كالحواس الظاهرة فلا
 يقبض الحس المشترك بالدليل المشار اليه على ان الاقرب ان الحكم في المثال
 المذكور هوهم لا بالحس المشترك لان القوى الباطنة عند منتهى كالمرايا المتعاقلة

تعكس الى كل واحد منهما ما رتب في الاخرى و توهمة هي سطر
تلك القوى فيها تصرف في مداركها عن لها تسط على مدارك اذلة
فيسرع في ويحكم عيب بخلاف احكامها (قوله فان استعملها بواسطة
القوة الوهمية فهي المتجيلة) اي ان استعماله النفس في محسوسات
مطلق بواسطة القوة الوهمية بحيث متجيلة كاصرحواه فان قلت كيف
يستعمل نفس في المحسوسات مطلقا - فله القوة الوهمية وانحصر
المحسوسات ليست مداركها هو هرقفت لهيب عيبه انه من ان القوى الباطنة
كالربا التفاضل فان نفس (قوله وان استعماله بواسطة لقوة لعللة) اشارة
الى مداركها عمل نفس الباطنة فان نفس الباطنة جوهر موجود في المحسوس
والفعل عرص - يعود وهو بعضهم رعبه - كحد يذهب كاي في موضعه
(قوله مثل الاتحاد في الصرعين احره) انتم بالحسوسات استعملها
بأنه في قانون الحرك (قوله وكذا حكمه بان هذا اللون غير هذا الدم)
طهره محذوف لاسق من ان احكم هو الحسن - مشترك - الا ان يريد بما في
ان احده هو العقل بواسطة الحسن اشتراكا شرت اليه مع ماله ومعينه
(قوله وهو نظر لان التصرف الى احره) يمكن ان يقال مراد بالشرح
السلامة لا الفية والاكثره قد كونا محسوسين وذلك بعد كون معروفين
محسوسين لا يعني انهما محسوسان بالذات بل معنى انهما من المحسوسات
بالعرض كالخركات وامثالها سواء على ان العقل يحكم بمجرد الاحساس
بمثله في الامور المحسوسات مثلا - كثر من اس في صفة وهذا لعلل كون
شيء من الامور المحسوسات - فاعلية لشيء فانه لا يدرى بمجرد الاحساس
(قوله نوع واحد يريد في احدهما عارضا) ارادته الصفرة والسواد
فكان التوهيم يدعي ان الصفرة باعض زيد فيه شيء يسير لا يخرج من حقيقة
وكذا السواد صفرة زيد فيه شيء يسير (قوله وسوهم) ان هذه الثلاثة
نوع واحد متب اشتراكها في شراق الديق - بانها اشراقا حسييا - الاول
والثالث وعقب الثاني لا فاصلة نور العبد والاحساس (قوله وتقدم) وهو
التفاضل بين امرين وجوديين متعديين على محل واحد بينهما طاية اخلاف
تخرج بقوله وجوديين تفايل المتساويان - فبالانعدام والملكة ودخل
بقوله على محل واحد التصاد بين الجواهر وهي اخصر الوعية لخاصة
ومن لم يثبت التصاد بينهما اعتبر الموضوع بان الحسن في زعم ان بقوله

يعاقب على محل واحد حرج لظهور التفاضل فقد هي و صواب
دخل الجوهران المتقابلان وبهذا ظهر ان المراد بالتعريف على الجنس مأم
التعريف باعتبار الخمول وقوله يسمى بانه اخلاف تخصيص للتعريف
بالتصاد الحقيقي معي هذا يكون اسهل يراود والخبر مثلا فمما
حاشا في معنى انه بل يسمى بالتصاد وقد لا يعتبر هذا المعنى فيتمثل التصاد
تقابل السواد والخمرة ويسمى تصاد مشهور او محصور التقابل في الاربعه
بقى ههـ بحث وهو ان تعريفه للتصاد الحقيقي ابدال عنه غاية اخلاف
لا يابس انهم ان اسكا في اورد اخلاوة و الخوصه من جهة امثلة
التصاد ويسمى بانه اخلاف ان غاية اخلاف انما هو بين اخلاوة
و المرارة اذ لا يخفى على منصف ان تصاد اخلاوة و الخوصه ليس هو انهم
تصاد اخلاوة و المرارة وقد صرحوا ان صد ان واحد اذا كان حقيقيا لا يكون
الا واحدا ثم اشهر ان مراد اسكا في هو التصاد الحقيقي انه لم يجعل
البياض والصفرة متصادين بل عرهما من قبيل شبه امثاله ولعل هذا هو
الباعث للشرح على اعتبار غاية اخلاف في تعريف المتصادين لا يمكن
من الجواب الاول عن الاعتراض على عد السكا في الاول والثاني من شبه
التصاد لانه كارهه الفصل المعنى (قوله لكهما لا يواردان) على
المحل اصلا لكونهما من الاحكام دون الاعراض فظاهر هذا الكلام يدل
على ان التوارد على الجنس انما هو في اعراض وفيه نظر لما عرفت من ان
المحل اعم من الموضوع والمخصص بالاعراض هو الثاني لا الاول فظاهر ولذلك
اختلف الصور الى آخرة اى لاختلاف اسباب التقابل وقوله ترنا اى
احتمالا على هذه مخصوصه تنجز من شبه اختلفت الى فاعله وقوله حكم من
صور لا يمكن اشارة الى اختلاف الصور في التزام وقوله من صور لانعيب
اشارة الى اختلافها في موضوع واختلاف الصور ترنا وان كان يتضمن
اختلافها وصوحانكة قصد التنبه عليه اصاله (قوله و ظاهر انه لا يمكن)
جعل صورة مرتبطة في الخيال قبل هذا انما يتم اذا لم يجعل تقابل الصور
معنى الصور المتقابلة ولا يخفى انه تعسف لا يساعد عداه السكا في فان
عدته هكذا و الخيال هو ان يكون بين تصوريهما تقابل في الخيال (قوله
للقطع مسمع) عطف في نحوهم الامر الجدل الى آخرة (رد عليه الشريف
في شرح انفسح بقوله قلب لا نسلم ذلك الامساع مطلق فانه اذا قصد

بيان الأمور الواقعة يوم الجمعة جاز العطف لأن المقصود الأسى هو هذا
 القيد فادقصد بيان وقوع تلك الأمور في الواقع وجعل يوم الجمعة قيدا تابعا
 لمجر العطف لآله ليس جامعاً له لأنه جامع غير ملتفت إليه كما صرح في حق
 صبيح قلت على هذا يكون هاتان حالتان ثالثة مقتضية كمال الانقطاع هي أن
 لا يلتفت إلى وجود الجامع ولم يتعرض له السكاكي وغيره اللهم إلا أن يتعسف
 ويقال مراده بعدم الجامع المذكور في الحالة المقتضية لكمال الانقطاع عدم
 الجامع الملتفت إليه سواء كان هذا لعدم مانع أصح الجامع أو مانع الالتفات
 ظاهره (قوله ونحو الشمس واللب بادعائه ومرارة الأرض محدثة) هذا
 نقل بالمعنى وعارة السكاكي هكذا الشمس ومرارة الأرض وسورة الاخلاص
 والرحل البصري من الضمير ودين المحوسى وانب بادعائه كما بالحدثة فلفظ
 كما بال دليل قاطع على أن المثال من قبيل عطف المفرد وأما المثال على الوجه
 المذكور الذي أورده التارخ والمحتشى فليس تعيين كونه من عطف المفرد لاحتمال
 كونه من عطف الجمل بخلاف الخبر في الأولين فظهر أن جرم المحتشى يكون المثال
 من قبيل عطف المفرد بالنظر إلى عارة السكاكي (قوله مقوض إلى ما قبل هذا
 الكلام وما بعده) فدين الفاصل المحتشى ما قبل الكلام وما بعده ثم أورد بحثا
 في كل منهما لكن في البحث الأول بحث لا التاخير الذكرى لا يجمع التقديم بحسب
 الاعتبار وهو كاف فالتاخير قد تعدد الأمور الحادثة والحكم عليها بالحدوث
 فالظاهر أنه يكفي في صحة العطف أن يجمعها صفة الحدوث فلا وى أن يحجب
 هما أيضا به الجامع غير ملتفت إليه (قوله وانصب لداعته ان كلامه
 إلى آخره) حيث قال في الابضاح وأما بشعره ظاهر كلام السكاكي
 في موضع من كتابه أنه يكفي أن يكون الجامع باعتبار أصغر منه أو الخرافة
 من قبودهما فهو مقوض نحو ما مر يعني زيد شاعر وعمر كاتب فانه غير
 صحيح كما عرفت ونحو قولك هرم الأمير الجند يوم الجمعة وحاطر يدي ثوبى
 فيه ولعله سهو فانه صرح في مواضع أخره مانع عطف قول القائل
 حتى صبيح على قوله حاتمى صبيح مع اتحادهما في الخبر (قوله فظهر الفساد
 في قوله الوهمى إلى آخره) يريدان المصعب لذكر مكان الخلتين الشينين وأقام
 قوله اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد في تصور مثل الاتحاف إلى آخره فظهر أنه أراد
 بالتصور الذى اعتبر فيه الاتحاد المعنى المعارف وهو العلم فظهر الفساد
 في القولين المذكورين وهذا القيد اعتمد من تعبيره ولا يرد على نفس عبارة

اسكاكى لانه مثل الاتحاد في تصور الاتحاد في الخبر عنه وفي الخبر وفي قد
 من قيودهما هم ان مراده بتصورهما في قوله الوهمي ان يكون بين
 تصورهما واحد ان يكون بين تصوريهما متصوراهما على قياس ماسبق
 (قوله فهو عللا لا قدر هذا الكلام الى آخره) فيه بحث لان المصنف بعد
 ما حل في الاصحاح كلام اسكاكى على السهو وخرج منه قال ثم قال الجامع
 بين الشئيين عقلي ووهمي وحيالي اما العقلي فهو ان يكون بينهما اتحاد في التصور
 الى آخر ما ذكره فلا ينبغي ان قصد به هذا الكلام اصلاح كلام اسكاكى
 بل يجوز ان يريد بهن كلامه عبارة احصر منه فلا يعد ان يريد بالشئيين
 الحملين والتصور العلوم التصوري ويقصد به كره معرطا الى حسن العلوم
 التصوري المتناول لكل متصور سواء كان محرا عنه او حرا او قيدا من
 قيودهما كيف واو لم يحل على هذا لم يصح قوله قال اسكاكى الجامع بين
 الشئيين الى آخره ولهذا قال جمال الدين في شرحه المراد بالشئيين الحملان
 لانه تعدد بين الجامع بين الحملين لطلب احدهما على الاخرى ولانه قد
 صرح اسكاكى بلفظ الحملين فوجب حل كلام المؤلف عليه والام بصح
 النقل (قوله ولعمري انه كلام في غاية السقوط) اما اذا حل على مذهب البصريين
 فلا إشاع تقديم الفعل حال كونه فاعلا متعاقبهم واما اذا حل على مذهب
 الكوفيين فلا ان توجب عبارة صدرت من اسكاكى مذهب ضعيف لا يقول به
 مع الصفاء عنه بوجه حسن في غاية السقوط هذا ما عدا ان هذا الف لا
 ما يستقيمونه في خبر الامشاع هذا غاية توجيهه وانت حذر ان احتمال التركيب
 لا وجه له ولو عند البعض يكفي في الفصل (قوله ولا يحصل اماسة بان يؤتى
 بالثانية فعلية صرفة نحو قام زيد وقعد عمرو) والاسباب لسباق الكلام ان يقول
 اسمية صرفة بخور يد قام وعمرو قاعد وهو ظاهر (قوله وهذا سني على ما ذكره
 السيرافي ومن تعد الى آخره) الظاهر ان الامر الابداء بالعكس اعني ان
 ما ذكره السيرافي مني على هذا المذكور (قوله والذي يشعر به كلام بعض
 المحققين الى آخره) اراد به ابن الخاحب حيث قال في ابصاح الفصل واما
 الموضع الذي يستوى فيه الامر ان يكون الجملة الاولى ذات وجهين مشتبهة
 على جملة اسمية وجملة فعلية فيكون الرفع على تأويل الاسمية والنصب على
 تأويل الفعلية وفي هذه العبارة مكلفان احدهما في معنى الاشتغال على جملة اسمية
 لان المشتغل عن المشتغل والثاني في معنى التأويل لاسمية فان الاسمية صريحة

لا حاجة فيها الى التذويل اللهم الا ان يدل على ان كل (قوله تدب)
 قبل الفرق بين التدبب والتدب مع اشتراكهما في ان كلاهما يتعلق
 بالمباحث المتقدمة ان ما ذكر في حيز التدب بحيث يوثق من ذلك في المباحث
 المتقدمة يعبر منها بخلاف التدبب (قوله وهو حمل شيء عليه في الصحاح)
 الدماء بالكسر عقب كل شيء ودابة الوادي ابو صبح الذي انتهى اليه
 سبله وكذا الدابة بالضم وانما سالت مع (قوله عن مكاتب متعلق آخر)
 بالكسر اي شيء آخر مقصد للتدب ان قلت هي حاجة الى اصح فاب قبل
 محيى اصح ليس للربط بل لتصريه كونه اذ لم يعرف مستغنى (قوله تدب)
 بالخال المعنى اذى الخال) وانما الجملة في قولك آتيت والخش قد بهى حال
 وبيان للارم الفاعل وهو من الاثبات فكانها بيان للفاعل (قوله لا حالان
 المقصود من الخال المتعلق) بيان ان الفعل صدر من الفاعل ووقع على المفعول
 معيدا تلك الصفة والهبة والتقدير اعياضه اذا كان بالصفات المتغيرة
 المتبدلة لان كون الفعل صادرا او واقعا عن امثالات والصفات اللازمة
 امر معلوم (قوله فلا اصح الثمر وامسى) وعريه وتمدده ولم يبق سوى
 العدد وان دماهم كادوا * واليت لثمل من شتان من قصدة مطلقا صمما
 من نى دهل وقل القوم اخوان * على الايام ان يرخص قوما كاسى
 كانوا * صفحت عنه اى عقوبت من حرمة وصرح الشراى طهر
 واكتشف دماهم اى جارياتهم (قوله تنبى بالخال) وجه الشبه كونهما
 حكما لصاحبهما (قوله يكون سكرة محصورة) يريد ان بالخال الذى
 لم يتقدم عليه الحال كما يكون معرفة يكون سكرة محصورة ودو الحال هما على
 قرينة نسب وقوعه في سياق الذى يخص لانه في حكم الموصوف والمعنى
 على قرينة من القرى ولذا لم يجب تقديم الخال عليه كذا في شرح المفتاح
 ورد هذا التوجيه انه لا يأتى في قوله تدب سعة ونامهم كلهم صفة سعة
 كما يشهد به اخواه اعنى ثلثة راعهم كلهم وجمه سادهم كلهم اذ لو حمل
 على الخال لخرج النظم عن الانظام ولا شك ان معنى الجمع يماس معنى
 المصوق واثبات المحاذق ممتنع فبحمل الواو عليه تأكيد المصوق المذكور
 فيكون هذه الواو ايضا قرينة على كونه الواو الخالية والاعتراضية
 وهما بحث وهو ان المذكور في كنى محو وحوط تقديم الخال
 على صاحبها لا يختص بكثرة بقاء على انها لو تأخرت لالتبس بالصفة

في حانه النصب نحو قول صرت وحللا كما تقدم في حانه الرفع والحل
وان لم ينس طررا للنب وهذا الات من جاز في اركان دولان نكره
مخصوصة نحو ان النصف بعد النصف فلو ان حب تقديمها عليه اصلا
والا فلنفرق نعم الواو رفع لانه من افعال بالوصف ولهذا تقدم على غيرها
في الآية الا ان الكلام في سبب عدم التقديم على كون ذي افعال في حكم
الموصوف ولت ان يفرق بين الانسان واداك كان روي ان نكره محصنه اش
لان افعال من الهبة والوصف بين افعال والنكره ان بين افعال احوج
منها ان سبب ان نكره نجل على الوصف حيثذا رجع وانما اذا وصف مرة
فقد حصص من افعال وسبب ان بين الهبة بعده فالجمل على افعال حيث
ارجح في ان يفسر ان كفي مطلق تخصيص ذي افعال في دفع وجوب تقديم
الفعال عليه من حيث ذلك القديم في مثل ما في اكار حل بل لم تصور تخلف
تكبر ذي افعال لتخصيصه به من الحكم عليه وهذا خلاف ما صرح حوايه
ولا يرد على هذا ما ورد على القول بتخصص الفاعل في مثل ما في رحل
تقديم الحكم من ان التخصيص لما كان بالحكم كان التخصيص حاصل بعد
الحكم فالحكم كان على غير التخصيص وهذا ظاهر فلتأمل والا وحده
ان نعلن حوار افعال في الآية لا تقديم فيها عليه مما اثرت اليه من كون
الواو رافعا لانه من كاشف اليه الشارح في آخر هذا الباب فيشذ لا يرد قوله
تعالى (و ما هم كاهن) او من (قوله كما هو مذهب صاحب الكشف سهو) ادلم
نفسوا وانهما افعلى (قوله ولا نكره محصنه) يسعى ان بعد عدم تقدم افعال
ادتمور ووقع ان نكره المحصنه افعال اذا قدم عليه افعال نحو ما في ركا
رحل على ما هو مشهور الا ان يقال الجملة الخ لانه اخبر عن انصير افعلى
بالواو لا يجوز تقديمها على غيرها رعايه لاصل الواو انى هو اعطى لكن يصح
ان اصح على حوار بعد الجمهور وان بعد افعال من بعد انما من (قوله
اولى بالروم ذلك الكلام الب) (قوله لذلك الكلام صرف مسفر ومعنى الكلام
اولى بالروم ان سبب لذلك الكلام لانه متعلق بالروم حتى يرد ما كرمه لاصل
المعنى من ان لا يجمع ان لا يلائم وهذا الوجه وان كان لا يخلو عن نوع
حدثه على ان يفهم من كون صدر شرطه كور اولى بالروم كونه افعلى
بالانصاف والروم ان ذلك الكلام في (الصفحة ٤٤٠) كما خرج الكلام
عن حصص الفاعل وهو وحده اخرى نحو ما في الروم مصدر

من ان فعل المني للممول ومصاد الكون ملو وما نصبره تفسير التعقيد فيما سبق
 يكون الكلام معصدا وثانيها ان قوله الكلام السابق مرفوع بقوله اولي لانه
 اصل التفصيل وذلك اشارة الى الصدد والتهمة مرفوع باللام لانه مصدر
 واعمال المصدر المعرف كثير (قوله اكرمه ان لم يشئ وان يشئ) والطلبوا العلم ولو
 بالصين (اعلم ان كلمة لو وان في امثل هذا المعنى ليس لانها الشيء لانها غير مولا
 لخصي ولا لقصد التعليق والامتناع بل كل منهما مستعملة في تأكيد الحكم البتة
 ولذا ترى القوم يقولون انها لكيد (قوله فانت طلاق واطلاق الية) آخره بها
 المرء فهو من شأن الطوامت الالية الخمين والشارح الحائل والاطوامت
 الخمين من طمئت المرأة اي حاصت وفي وقوع هذه الجملة متوسطة بين
 احراء الكلام كما هو الظاهر من كلامه نوع حذو اذ الظاهر ان قوله بها
 المرء الى آخره كلام مستقل وزعم الاستاذ ان احراء صراع المدكور ثلثا
 ومن يخرق اعق واطلم لكن الرواية في هذا البيت عريضة مكان ايدولن فيه
 رواية اخرى لم اطلع عليه وما قبل هذا البيت على ما ذكره الاستاذ فان ترفق
 يا بعد فالرفق ابر وان تخرق يا بعد فالخرق اشأم فانت طلاق البيت
 قال الجوهري الخرق مصدر الاخرق وهو صد الرفق وقد خرق بالكرس
 يخرق الخرق بالصم وفي القاموس انه يقال خرق كايال فرح وخرق ككرم
 واشام من الشوم وهو ضد التبر واعق من القموق بمعنى انصباب (قوله ترى
 كل من فيها وحاشاك قابا) المصراع لابي الطيب انشئ في مدح الكافور
 الاحشبدى صدره وتحتقر الدنيا احتقار بحرب وروى في اكثر الكتب ما يدل
 من (قوله اي لا تعط حال كرمك تعد ما عطيه كثيرا) هذا على احد ابو حنيفة
 في قراءة الرفع في تستكثر والوجه الآخر فيه ان يحذف ان ويحل محلها
 واما اذا قرأ ما يلزم على انه يدل من يمن من المن اي لا تمن ولا تستكثر فليس مما نحن
 فيه وفي الآتي وجوه آخر مذكورة في التفسير (قوله فيمنع فيه دخول الواو كما
 يمنع في المردة) انما عدل عن عار فالايضا حبت قال فو حبان يكون بالصغير
 وحده كالحال المردة لانه يرد عليه بحسب الظاهر انه لم يدكر دليلا على
 كون الوصف المذكور في الحال المردة مؤثرا في وجوب الاقتصار فيها على
 الضمير ليم كلامه ووجه عدم الواو على ما ذكرها هو ان ليس المحوطة
 اصالة الخاق المصارع المتب بالمال المردة في وجوب الاكتم بالصغير بل
 الحاقه بها في امتناع دخول الواو وقد دل سابق كلامي على امتناع دخول

أو أو في الحال المفردة حيث استدل أو لا على أن أصله مطلق أن لا يكون
 مع الواو بعبارة على الجبر والعت ثمس وجه محذوف الأصل في الجملة فبين
 بقاء المفردة على الأصل وأما ما ورد عليه أيضا من أن هذا قياس في اللغة
 وقد منه كثير من المحققين فيجوابه أن ما ذكره الخفاء من قيل الجملة
 على أنظير لقياس فقهى وهو موصول إذ قد صرح في الأصحاح المفصل
 وغيره من أن التعليقات المذكورة في أمثال هذه المباحث بيان مساواة
 والأفصل الدليل هو الاستعمال (قوله ما على أن يكون مشتركا بينهما
 أو يكون حقيقة في الحال بخارجا في الاستقلال) وإنما يدكر أنه ذهب إلى أن
 وهو أنه حقيقة في الاستقلال بخارجا في الحال لأنه بعد عن إعادة طلبه وهو
 دلاله المصارع على المعارضة وهذا ظاهر وإن دهل عنه النص فتمسك العراقي
 الأول بأن المصارع يطلق عليهم كما يطلق الأسماء المشتركة على معانيها
 وأنه وضع للاختار عن حدث ماض لفظ الماضي وعن حدث حاضر لفظ
 المضارع فلو لم يكن هو مشتركا في الحال والاستعمال لزم أن يكون ما هو من
 أمهات المقاصد لم يوضع له لفظا يلزم القول بالاشتراك وتمسك العراقي
 الثاني بأن المدعى به الحال وفهم الاستعمال يحتاج إلى قرينة وأن المناسب
 أن يكون للحال حقيقة كما للماضي بمحوصرت وللمستقبل نحو أصرت وتمسك
 الثالث بأن وجود الحال حتى ذهب كثير من الحكماء إلى أنه غير موجود
 والفصل المتقدم كما لا يخفى (قوله وهو لا يخلو الحال إلى آخره) جواب
 الظاهر ما سبقه الفاصل المحتش في وجه وجوب تصدير الماضي الواقع
 حالاً بقدر (قوله وأصل وجهه) الصك الضرب قال الله تعالى فصكت
 وجهها أي ضربت (قوله ففأخشب أظافيرهم البيت) الأظافر جمع أظفار
 وهي جمع ظفر ويراد به الشوكة والقوة وقيل المراد بالأظافر الأصابع ومالك
 اسم رجل قال التعلب الرواة كلهم على أن هتفهم ما عينا على أن أرهته
 بمعنى رهنه إلا الأصمعي فإنه رواه أو أرههم على أنه مصارع وحاصل معنى
 البيت لما حشيت منهم هربت وحلصت وحطت بالكلام هو أن أعدهم
 ومقبي لديهم (قوله ومثله قوله تعالى لم تؤدوني الآية) في شرح الفهيد
 عند الله أن وجوب الاختصار على التصير في المصارع المثلث إذا لم يكن
 مصدر افتدوا أما إذا كان مصدرا به فيدخل الواو كقوله تعالى (لم تؤدوني
 وقد دعوتني رسول الله الكريم) وما ذكره لشرح الظاهر (قوله ومعناه

ن بعض (ان ما كان في الزمان الماضي الى آخره) واما يفعل هدا في
العمل الماضي المستقر كأنه يحصره للحضاط وبصوره ينحصر منه كما تقول
رأيت الأسد فاخذ السيف فاقتله ثم ان قوله فعصره فقط بصره باظر
الى المثال الذي وقع الكلام فيه لان مطلق حكاية الحال الماضية هدا
ادق يكون التعبير عن الماضي لفظ اسم الفاعل من قبيل حكاية
كما صرحوا به في قوله تعالى (وكلهم باسط راعيه ولو صيد) ولهم من باسط
في الممول مع انه يشترط في عمل اسم الله على كونه معنى الحال والاستعمال
والجمله ليس معنى حكاية الحال بل معنى هذا اللفظ الذي في ذلك الزمان المتحرك
الآن على ما لفظه كما في قولهم دعني من غيري على ما راعه اها من الصبي
في حواشي شرح الفصاح ان المقصود حكاية المعنى هذا وذكر الابدالي
ان معنى حكاية الحال الماضية ان تعذر بعث كائن موجود في ذلك الزمان
او تعذر ذلك الزمان كأنه موجود الآن لكن ما ذكره اشرار ما حو من كلام
صاحب الكشف حيث قال معنى حكاية الحال ان يعذر ان ذلك الماضي
واقع في حال الكلام كما في قوله تعالى (فم يظنوا انباء الله من قبل) وقد استحسنه
الفاصل الرضي (قوله دون الذي شوب ابون اني هي علامة الرفع
فيكون احرارا) قال ابو الفداء في القراءة بالتحريك وجهان احدهما انه يهي
ايضا وحذف النون الاولى من التثنية تخففاً من تعدد النايه لانهما يوجدان
لحذف متحركة فاجتاح الى تحريك الساكنه وحذف الب كنه اقل تصيرا
الثاني ان الفعل معرب مرفوع وقيد وجهان احدهما انه خبر في معنى الذي
كما في قوله تعالى (لا تصدور الا الله) والثاني هو في موضع الحال والتقدير فاستقبها
متبعين هدا وقد يجوز ان يكون لا تنعان بها لفظه نون ان كيدا لظيفة على
غير مذهب يونس فكسرت لالفاظ كسب حينئذ اجسا تنعان انشوي بحور
العلم فظهر ان الاية لا يصح للاستشهاد بها للمثل (قوله واهي
ما يصح حال كونه الى آخره) اشره الى ان العامل في الحال ما في اللام
من معنى الفعل (قوله حلوه من حرف الاستقلال كالس والى) قد يوجد
كلام القوم في هذا المقام ما مل الحال قد يكون مقترنا زمان التكلم فيجب
التحريك هناك من حرف الاستقلال وفيما عداه طرد الباب فلا حاجة الى
التوجيه المستبعد الذي ذكره اشرار (قوله لتناقض الحال والاستقلال
في الجملة) فيه محشو هو ان التناقض في الجملة كما هو ثابت بين الحال والاستقلال

لكن قالوا اذالم يوحدا لو اوفى الماضى الممتد هذه الصريخ لانه
من قد كذا ذكره الحارثي واعلم ان وجوب قد في الماضى الممتد الواقع حالا
اذا لم يكن بعد الا والا فلا كتمان نصير وحده من دون قد والواو اكثر نحو
ما لقيه الا اكرمى لانه يتاوبل الامكر ما لان الاعلى في الا ان يدخل على الاسم
ولم يقد لا يدخل عليه وقد سبق في آخر اسباب الخامس من الشرح نبد
من الكلام فيه فليند كر (قوله او مقدره كما في قوله تعالى او جاءكم حصرت
صدورهم اي قد حصرت وصدقت) وفيه خلاف سيويه فانه لم يحور
حذف قد في الماضى المتشعواول الا في قوليه حصرت لم يقع حالاهم
بل هو صفة موصوف محدود اي جاءكم فوما حصرت صدورهم ورد
ان الموصوف المذكور اذا قدر يكون حالا موطئة وصفه الموطئة باصا اذا كان
ماصيا يجب تصديرها بقدر لا سيما اذا حذف الموصوف فانه يكون في صورة
الحال القائمة مقامه (قوله لان قد تقرب الماضى من الحال) فيه لان
قد تعيد المقارنة بالناء لا المقارنة بالون والمطلوب في الحال هو الثاني لا الاول وقد
اشار الحارثي الى دمه حيث قال انقارنة بمنزلة المقارنة فان القريب من الشيء
في حكمه ولذا اطلق الآن على الزمان اقرب من الحال وفي بعض نسخ شرح
السيدي لفظ قد يقرب الماضى من ذلك لوما فيكون المعارنة بمنزلة المقارنة
والكلام بعد لا يخلو عن شوب لان الظاهر المعبر في الحال حقيقة انقارنة
لاما هو في حكمه ولذا قال الفاضل المحشي اذا قلت جاءني ريدرك كان
المفهوم منه كون الر كوب مأخذا بالنسبة الى الجي متقدما عليه فلا يحصل
مقارنة الحال لعاملها واذا دخلت عليه قد قرب في الجي ويفهم انقارنة
بيهما وكان ابتداء الر كوب كان متقدما على الجي لكن قارنه كيف ولو كوي
المقارنة في الحال لم يمتنع في مثل قولك جاءني ريدرك صحت الى قد اصلا
لان المفهوم منه على تقدير التسليم مجرد كون الر كوب ماصيا بالنسبة الى الماضى
متقدما عليه لا كونه بعدا منه فليقهم المقارنة من جهة قيد العامل ولا فرق
في ذلك بين وجود قد وعدمها كما ذهب اليه الكوفيون ثم لو اطراد الاستعمال
ولم يوحذف ماضى ممتد وقع حالا دون قد لا يمكن اداء الماسة بين المقارنة
في جاءني ريدرك قدرك يعبر من قد وحصل الحال قيد العامل وفي جاءني
ركب من الثاني لا يعبر عن قوة الدلالة عليها والتحرر الاخبار لكن وقوعه
بدون د كبر في الكلام فاي حاجة الى التقدير فتأمل (قوله قول

الى الغلاء صدقه في مريه اليه من قضيدة يودع فيها تعداد مطالعها
 اي من اعران ليس يدى شرم يتغير لان الشعوب الى الصدع اراد بالنبي
 البحر وعران جمع عراب واسترع الطريق المستقيم والتغير الاخار والشعوب
 جمع شعب تفتح اشبر وهو الجمع والصدع اشق والمراد التفريق وهذا مبني
 على عاده العرب من استطيع العرب في ائتمل اشأم من عراب اليه اصدق في مريه
 اي اصدق هذا الذي حال كوني في شئت بما حمره لاستيلاء حوى القراق على معان
 حمره غير حقيق بالصدق ويمكن ان يقال اصدقه استفهام ابتكاري على حذف
 النهر من الاحش بقيد في الاحبار عدان المنس والاول ظاهر والمراد بالآيات
 التسع ما شير اليه في قوله تعالى (في تسع ايات الى فرعون وملأه) وهي اليده
 واعصاه واندوقاه والخرده والقمل والضفادع والدم والطامة وهي
 انقلاب امواتهم الى الحجارة بدعا موسى عليه السلام ربنا اطمس على اموالهم
 والحداب في نوادهم اما الايات الاخيرتان وهما القلق والعصاة في مزار
 عهده الاول لم يست بها موسى عنه السلام اي فرعون والتابع من قيل
 الحرب في ابرار وبعدها دفع اعتراس الكثر على الآية السابقة من
 الآيات احدى عشر (قوله فيحصل به ادلاله عليها) به نظر اقدس في الاعتراض
 الدلالة المطلوبة ولهذا قل ان من المصارح لا يدل على الحصول وتحققها
 هي نحن به مجموع (قوله اذا استمرار العن اصعب) بـ سرافع انعكس
 اعني قصد الاستمرار في الآيات والاكفاء من التي بالانصاف في الجملة (قوله وكان
 بي) اي اثباتا مثل سران وما يملك ونحو ذلك لا يخفى ان الاصل الداله على التي
 من سران وما يملك ونحوه يدل بحسب الوضع على التمدد واصل التحقيق كالاصل
 الداله على الآيات مثل وحدو تحقيق وهذا كان سران ونحوه انما دلتا لاثباتها
 في الجملة والتدبر من كلام الله صلى الله عليه وسلم ان يكون رال عمره الآيات بعد
 ورود التي عليه عني انه قد يعترض على احوال الذي ذكره ذلك العاقل بانه
 لا ياتي على عوموه والاطلاق لانه اذا نسب في جواب ما رال عيا لارد على من
 يدعى دوام العي لا يكون التي التوجه عليه بمره الآيات وان امكن ان يدفع ما
 ما ذكره في الحقة من قيل ورود التي على الآيات فتأمل (قوله والافهم
 مقترن ان الله اعلم وحود) هذا على حذف المقصود وامني الى استمرار انشاء
 علة وحود كما لا يخفى (قوله قد عرف ما منه) من ان المطلوب في الحال مقارنة

حصول معصومها لمصوم معصوم العامل ولو كان في الاستقلال لا مرد
التكلم فإن هداما ذلك (قوله في رفع عوده وقوة على الابتداء) الرفع رواية
سيويه وقد نص عليه الشيخ عذافه أيضا فاعتراض العاقل الزمدي
على السكاكي ما رواه الرفع ليس بثبت وأنه يحال على حصول المعول
من القول وفي شرحه للفتاح وقد روى عوده على يده نصب الاسم الذي
هو صدر الجملة الحالية تنبيه من أول الأمر على محال وهو في التحقيق من
نصب المبدأ للقطع بأن الحال هي الجملة ومحور أن يكون نصب عوده على
الطريقة أي رجع في عوده على يده أي ذهب في طريقه لدى حاد منه وان
يكون على المعنوية فإن رجع قد جرى متعديا كما في قوله تعالى (فإن رحمت الله
إلى طائفة منهم) وذكر ابن الأمازي في الأسرار أن عوده من المصدر التي أقيمت
مقام الحال نحو أرسلها امرأته وصلته جهنم وطقت (قوله بعدم دلالتها
على عدم اشوت إلى آخره) يريد أنه إذا اتى الدلالة على عدم اشوت بل دلت
عليه لم تكن دالة على حصول صفة غير ثابته بل على حصول صفة ثابته
وكانت معالجة المحال المفردة من هذه الخيبة مع ظهور الاستيفاف
فكان دخول الواو أولى (قوله مع ظهور الاستيفاف) عند في الإصحاح
ظهور الاستيفاف في الاسمية باستقلالها بصفة توهب بحث وهو
أن الاستدلال على أولوية دخول الواو على الجملة الاسمية من تركها
أما كل واحد من عدم دلالة على عدم اشوت وصور الاستيفاف
أو لجموعها لا يدل على الأول أدكل من التعليل بل حجبنا أما الأول
فلأنه أحسن الدليل الذي ذكر على حوار لا مربوب وفي مصلته الشق الآخر
وهو دلالتها على انصرافه فكيف استدلاله على أولوية دخول الواو مع وجود
معارضه وأما الثاني فلأن ظهور الاستيفاف في الاسمية كظهورها في الفعلية
لاشترائ الدليل وهو الاستقراء بصفة أنهم إلا أن يثبت أنه في الاسمية أظهر
منه في الفعلية ولا يدل على الثاني نصا والآن كما يحسن انصراف الشيء وكذا
الماضي ثبت أو مفيا بالواو أولى تحقق ظهور الاستيفاف مع وجود حقيقة
معامتهما للمحال المفردة كما مر (قوله أي وأنتم من أهل المعرفة) أو وأنتم
تعملون ما يهتد إلى آخره الأول على ما يدل على مبرله اللزم والثاني على
حذف المفعول وقوله حتى ذهب مرتب في معنى على قوله وإن دخولها أولى
وجه خلاف ابن سب فمعه لا كنفاء بالصغير أليس من الأكثفاء بالواو تشبها
بأخبر والعتور ووده في كلام رب الأسرة كثيرا نحو أبطوا بعضكم لبعض

عدوا والله يحكم لامعبي حكمه وفي العلم نحو قوله ما مال علك ومعهما
 لا برقا، وحكي عن سيويه الاستثناء عن الواو بنية الصمير اذا كان معلوما
 نحو بيع النمر موان بدرهم اي منه (قوله حتى تدخل في صلة العدل) امراد
 من الدخول في صلة العاص ان تجعل قيد من قيوده فانعاله في الآثات وعدم
 حمله، ثباته مستغلا والمراد بالاستيفاء المعوى الذي ذكر عكسه (قوله قرب
 في المعى من قولك وحدته الى آخره) يريدان مجموع الجملة في البيت لا يظهر
 تأويله بالمعنى لعدم السبق الدهر الى ذلك كما يشهد به الدوق السليم لكن
 بسبب تقديم الخبر على المبتدأ الذي هو فاعل في المعى صار كانه مسدداً الى
 الظاهر ومفرد في التقدير هدام التوجيه الذي ذكره الشيخ، مما يحتاج اليه
 اذا جعل الواحد معي، لا صانه والسبيل متعدداً الى مفعول واحد كما ساعده
 حراله المعنى، اما اذا جعل من افعال القنوت والمعنى وحدته متصرفاً بمضمون
 الجملة فلهذا وقد يجوز ان يكون الخود والكرم فاعلا لخاصة وحقوق الالف
 لبيان حال العدل وهو قد عين في الظاهر لاعتمده على دي الخال فلا حاجة
 الى تكلف وهذا وجه وجه اذا جعل حقوق الالف في مثله مقبلاً او مضموعاً
 فيه (قوله والذي يلوح منه الى آخره) كأنه عراض على انصف كما اشار اليه
 الفاضل، انتهى هذا، والذي يفهمه الشرح من الشيخ انما هو قوله وقال في موضع
 آخر انك دافقت الى آخره بلوح من ان الاولوية بالعكس والذي يلوح
 من مجموع كلامي الشيخ ان يحتمل قوله بمرية في انوصعين على المناسب
 والتشبيه (قوله حدثت الواو) اي وهو طلبة كابدل عليه سياق الكلام في
 الآية امد كورقة كلام الشرح انصافه، اورد كلام الكثف دليلاً على ان تحرد
 الجملة الاسمية من واو الخال بصرت من ان وبل والتشبيه بمرية (قوله والذي
 يريد ذلك) اي كونه حادق ربه هو فاريس حيث (قوله اذا اسكرتني بلدة
 الى آخره) على حذف انصاف اي اهل بلدة او على الاسناد المصري واسكر
 وسكر بكسر العين واستسكر كاهم بمعنى واحد حال سكرت الزحل سكر او سكر
 اذا استسكره هو الناري سكون اليا ماطر معروف ووجهه برافة الدار لعة في الناري
 وجهه ازار وزار (قوله اسكر الغيور) سكرت واسكرت وسكرت سكرت او سكرت
 سكر كاهم بمعنى واحد (قوله وان مرأ أسرى البيت ودومه) موضع الاستنباط
 قوله ودومه مومته والاسراء السير في البيت لا في بعضه كاطل فقال اسرى بعضه
 وامرأه غيره تعدي ولا يعدي واسراءه كما يقال اخذت الحطام وحدثت الحطام

والمومة واحدة ابوامي وهي المفردة قال ابن السراج المومة اصله مومة
على معدلة وهو مصاف قلت الواو لم تحركها وفتح ما قبلها ودكر
صدر الاقاصل في صرام السقط ان تسمية المفردة بالمومة على انه ما فيها
من المخاوف والمهالك يوصي بذلك الى البعض ولا يقدر على رفع
الصوت حدرا عن حقوق الهلاك بهم والبداء المفردة من ما يبدى هلاك
وتسميتها بالمفردة من باب تسمية العطش دحلا والديع سمي واستحق الدع
الصفصاف وهي اسوى من الارض لانت فيها وجهه اشفاق والسلق
بمعناه وجهه اسفلان كذا وحذف (قوله فلو احب ان يدكر ساسة يقتضي
اختيار الافراد في حال على الخصوص دون اخصر والعت كذا عليه قول
الشيخ ان يقدرها خصوص) اي بخلاف خبرواعت وفيه بحث لان هذا
المراد اذ جعل خصوصه احتزر عن اخصر وعت وماذا جعل احتزر
عن الطرف الواقع صلة لموصول كما هو مشهور فلا مل (قوله واخفى) نحو
على كنهه سبع في آخره) لا يخفى عت ان هذا ليس نوحه كلام الشيخ
فانه لم ينبس من هذا وجه اختيار الاعد في اذعل على الخصوص بل هو
بان المقام نوحه لا يرد عليه شيء (قوله ففتت صي ان تصري الى آخره)
كانه يحاطب امرأة بدلته على اعماسه بشئ منه يقلق قد واحوله وحوله
وحواله ولا يقل حواله مكسر كلام كذا في الصحاح (قوله برد في تعظيم
وتحجيل) اي مشغلا علب التعظيم والتجليل اشتغال البرد على صاحبه (قوله
وقال بعضهم) هو الاندلس نقله عن الفاضل الرضى (قوله نصف النهار لما
غامره) تمامه ورقبه بالغيب لا يدري البيت لم يرب بن عيسى نصف فواصا
طال مكثه من ايام وقد انشده ابن السكيت في كتاب التسمي ما صلاح
المنطق والنهار يروي بالنصب عني ان نصف من قولك نصف الشيء اي
بلغت نصفه فعامل نصف صميم مستتر فيه عائذ الى العائض وعني هذا
فلا يكون في البيت شاهد على حذف الواو اذ الجملة احادية مستقلة على
صميم ذي الحال وهو كاف في لفظ وقد يروي بالرفع من نصب الشيء بمعنى
انصف فالجملة الخالية حينئذ حالية عن الصميم فيحتاج ما ي تقدير الواو
اولا تقدير صميم يعود الى النهار اي غامره فيه فيس فيه شاهد على حوار
حذف الواو الخالية على هذا تقدير ايضا كما يشعره كلام الناصب المشي
في شرحه للفتاح ثم لا رشح تقدير الواو حتى يكون واردة على الاصل

(قوله في الإيجاز والاطباء والمساوات) قدم الإيجاز قبيلها على أنه يباسه
 انشدهم في الكلام وردده بالاطباء لكونه مقابله (قوله في الإيجاز والاطباء)
 من تعرض للمساوات مع أنها بسيطة أيضا لأنه لا فصيلة لأوساط الكلام فإ
 يصدر عن البليغ مساوياله لا يكون فيه مكثفة يعتد بها كذا في شرح الشريف
 المفتاح وفيه بحث لأن عدم الاعتدال إنما يكون إذا كان قصد البليغ التعبد
 من المكث وليس بمعنى حوار أن يكون في انقاص مقتضيات وخصوصيات
 لا يراعى غير البليغ وما البليغ من حقها أن يراعى وبشير إليها مع كون
 لفظها متطابقين ويؤيده ما يشر إليه من حوار كون الوحد بالسة إلى
 مقتضى انقاص مساويا معارف الأوساط مع برهته اللهم إلا يقال مراده
 أنه ليس بليغا من حيث أنه مساويا لتعريفهم أن قلت فكذا في الإيجاز والاطباء
 أدليس بلا عذر موحى مثلا من حيث أنه أقل من متعارف الأوساط بل من حيث
 اشتباهه على خواص قلت كونه أقل من متعارفهم بشر بوجود خواص بخلاف
 المساوات قل (قوله في كلام أربعمه) يشير إلى أنه لا يفتح في كون الكلام
 موحدا كونه أريد على كلام آخر وكذا الكلام في كونه أنفس وقد يحتمل من
 قبل الشئ أورد من الصبب والصلح أحلى من الحل (قوله ولا عي وهاهنة)
 كلامهما عي واحد في تصحيح المعنى خلاف البيان وقد عي في منطقته عي أيضا
 عي فهي عي وهي على وزن فعل وفي المثل اعني من بافل والهة والهة
 المعنى ورحد هو امرؤة (قوله من حكم العبق) البقي صوت الراعي في
 ضئله وقد نطق الراعي بعينه بالكسر نطقا ولفظا أي صاح به ووزجرها
 وحكى ابن كعب نطق العرب أيضا بعين غير مجمة (قوله من عارة المتعارف)
 أي من عارة الكلام المتعارف وكلماته ولا صفة بية (قوله والاطباء أدنو بما كثر
 منها) الاطباء في اصطلاح السكاكي هم المساواة كما سيأتي وهذا التفسير لا يلائمه
 اللهم إلا أن يقال هذا على اصطلاح آخر (قوله أي إلى كون عارة المتعارف
 أكثر منه) لم يقل أي إلى كونه أقل من عارة المتعارف مع أنه لمذكور فيما سبق
 لأن هذا صريح بمعنى الاختصار فلا وجه للقول بوجوه الاختصار إليه وما
 حديث السبق فهي لأن هذا المعنى أيضا قد سبق صحا وهكنا الكلام في قوله
 وأخرى إلى كون الكلام حقيقا بوسطه كما ذكرنا (قوله وليس المراد على
 الخصال) ووجه الرد أنه لا معنى لأن يقال مرجع كون هذا الكلام موحدا إلى انقاص
 خديق بسيط من متعارف الأوساط إلا أن يلاحظ أن هذا الكلام على متعارفهم

فيؤثر بعدده التثكل الى ماد كره الشرح واسماء كره في وجه الرد من لزوم
التكرار بلا فائدة لان هذا هو انصبي الاول تبعه فلا وحده دائمى الثاني
يشتمل ما كان مساويا المتعارف الاوسط لكن يكون الكلام حقيقيا وسطا
من هذا المتعارف (قوله لكنه انحرى اليه الى مقتضيه المقام) فان قلت
اذا كان المقام حقيقيا ماسط كان هذا امورا ليدى كره غير مطابق له فلا يكون
بليغا قلت مقتضى الصاهر الاسم لكن عدل عنه لمرص كالتسه على
تصور العارة عن وصف اعراض الشد ولم يثبت (قوله فمع ان الانحرار
الى آخره) هذا منى على ماد كره التزمى وغيره من انه لا فرق بين الانحرار
والاحتصار عد لسكاني فهو - تشمل الانحرار تارة والاختصار اخرى
وقوله فيما سياتى لم لوفيق الانحرار احصى الى آخره بان حاصل اليه الشرح
نفسه (قوله تحذف حرف البدء وباء الاضافة) مذهب كلامه بشعر بان حذف
كل منهما بعيد كونه اقل من عارة المتعارف وقد سبق منه الاشارة الى ان
الياء محذوفة من عارة المتعارف مما ان يكون للاوسط عارتان او راد ان
وجه الاقنية حذف نحووع الامر من لا كل منهما بالاستقلال (قوله اذا قال
الحجيس) ثم صدره لا بعد الله النسب في العارات النسب التثنية والتثنية
والحجيس الجيش الذي له حمة ركان فداء وحلف وعين وسار وقلب
والمنى لا بعد الله التثنية والاحد اذا قال هن جيش بمعهم لمص
هذا ثم فاعبروه (قوله والنسب بين الاصلين الصاعوم من وجه) قديين
الفصل المحشى مادة الاحتجاج ومادة الافتراق الا ان اعتبار المناسبة
الحقيقية في الصورتين اثنتين ذكرهما بمائيس بصرورى في داء المقصود
وانما اعترضه ثلثين الفرق في صوره بلاغة الكلام (قوله وحواله ان امراد
لعدم تيسر الى آخره) فوفش فيه بان قول لسكاني قد كونه تسمين
لا تيسر الكلام فيهما يدل على انه يستدل على مدعاء بمطابق النسب ولائث
ان مطلق النسب لا يقتضى ذلك كاد (قوله انى طارت من حلة الشكرى
الطارة مكسر) هذه الجملة وتشديد اللام وكسرها وراء الفتحة المقصودة
(قوله وفيه نظرا له فداشتهر الى آخره) قيل هذا ليس لا يدفع الاحتلال
المذكور لان غاية ما فهم منه ان يكون العيش في طلال النوى كسابقة العيش
الدعم والعيش الشاق كسابقة عن عيش المعتلاء يكون مدعاء العيش لاسم
خير من العيش الشاق وليس هذا مقصود الشعر بل مقصوده ان العيش

الدعم وان كان مع رده الخلف وانه قد حير عدى من عبس الشق
 ولو كان مع عصية العلم والعقل والاختلاف ان عدته قاصره من ادء هذا المعنى
 قد تم (قوله) ومنه على ذلك ان (الضلال) لا يشعر بحسب لعل ان يكون
 حظيرة يستحق ان يلازمه وفساد معنى به وهذا هو (قوله) نحو قول عدى
 اس الارش (الارش في الاصل مكنت صغار في شعر العرس ثم عذب تولوه
 والارش من رحل كانه رخص ذكوانه عنه كذا في الصحاح (قوله) يذكر عدى
 الرية تحديدا من الارش) لانه من كدو حديثا اسم ملك كان قد دفن اياه وبيع
 زوجته واستولى على ممتلكته وبعد رجوعه شئت ربه على ممتلكته ففعل
 فاستل الى حديثا في عتبيت واراد ان يروى حتى قصص ملكي ان ممتلك
 فمر بذلك وشاور هل يرى من ثباته وهو يومئذ من شتى امر فاجعوا
 على ان المصلحة ان تسيروا اليها وحالفهم قصص من بعد وقال انتم لم تكتف
 اليها وتصدف فبالله وسار اليه واستخف عني مدكم عمرو من عدى قد
 قرب قال لقصير ما الرأى قال عدة خلف الرأى ثم دخل بعد التناو التي
 على ربه فامر به فاقعد على دمع وحى نطت من ذهب وشهد عصفاء
 بالديم كما فعله العصفاء دون فصف ر هباء فها صنعت بقاء من سبلان
 الدم صنعت ففطر بعض الدم خارج الصنب فالت لا تصبغوا دم ملك
 فقال حديثا دعوا دما صبه انه هذا خلاصة القصة في لها قصة
 في شرحه موب (قوله كد وبي) ورعه نعمتهم من الرواية كد ميب
 فالتعبد (قوله ولا تله في الجمع بهما) فيه لعل ان هذا من فيس عطف
 احد امتزاد بين على الآخر وانه تقرير لعل في الادب ان كالتوكيد
 ولا يخفى انه مناسب لتقديم احلانه باللائحة (قوله اسم كيه من السعة)
 وهي العرقه سميت اسم شعوب لانها تفرق وهي معرفة لا بد منها
 الالف واللام كذا في الصحاح (قوله من شها هلا) قال قت الأهلان
 لا يتصور على تقدير عدم الموت فمعنى قوله من شها الأهلان قلت لا يلزم
 من ان الأهلان عن شىء بالفعل ان لا يكون من شها الأهلان (قوله وهذا
 بعينه معنى اشباعه) لا يخفى ان اصل القصص من اشباعه لان من يختار
 هلاكه في رضى محبوبه لا يعد شحنا لغة بل من شت حبه بالذلة والاضاعة
 وقد يختار هلاكه حسا ووهما ولو سلم لا تجد فيها انه يرد اذا كان عرض
 القائل تفصح كلامه في العيب والكلية واما اذا كان مقصوده احراره

عن رتبة الحشوا المقصد فلا ادعاه مازم من كلام الشارح كونه من التطويل
 (قوله فاعلم علم النجوم) البت من قصيدة مضمونها امر اوراق دمنة تكلم
 بحكومة الدراج فانتم ولعمري دار لها رقتين كأنها مراجم وشم في بواشر
 معصم وقدم مشرح الدبح و لرفقة حاسب الوادي والمراجم جمع
 من جوع من رجمه رجمته مازم جمع وكرر يقبل فلا يرجع صوته اي مكرر
 والوشم اسم من وشم السداد عررها نارة ثم ذر عليه النور وهو النجم والمعصم
 موضع السوار من اليد وبواشر المعصم عروقه الواحدة ناشرة وقوله
 علم النجوم اما ان يجعل نصب على المصدرية اي اعلم علما متعلقا بهذين
 اليومين او يجعل مفعولا به بن يقبل اعلم بمعنى احمل كما ذكره الشريف
 في قول صاحب المواقف والبدى يخاف ان يعلم بغير العلم تصور حقيقة العلم
 وقوله عني صفة مشبهة فعل رحل عني القلب اي جاهد كذا في الصحاح
 (قوله فعاد انه قوب لا يعصده برهان) يريد ان قوته باقوا هم نادبة اصل المعنى
 لا التاكيد وهو ظاهر (قوله قدمها لانها الاصل والمبني عليه) في الاولي
 ان يدكر وجه تقديمها في الصسط والاحد في السابق اعني قوله والاقر
 ان يقال الى اخره فانه المنصبي لسان فائدة القول عن اسلوب قوله بان
 الاحجار والاصاب والساوات واما التقديم فيما نحن فيه صريح التقديم
 في الصسط والاحد (قوله ولا يتحقق المكر بالشي الا بهله) حاق به انشي اي
 احاط به ووصف المكر بالشي اي بهله اي بعض المكر ليس شيئا كما في قوله تعالى
 ومكروا ومكر الله لان مكر الله جزا بالشي وحرر الى ليس شي (قوله عن
 واسع) المشهور ان اسم المكان لا يعمل لافي الظروف ولا في غيرهما لظرف
 متعلق بالخراشي واسع على تصميمه معنى الصدور حور العنصر عمله في الظروف
 ماء على ان التوسع فيها الخار عليه ان يتعلق بهشتي (قوله اعتذر ذلك امر
 لعصى الى اخره) فان قلت لو سلم ذلك في الآية فلا سلم في البت ادل شرط
 يفتر الى الخراء البتة فان كان مذكورا والاتحدوف بحسب تقديره ادل ولاه
 لاحل اصل المعنى فتقديره ليس الامر نحو لنفي بل لثدية اصل المراد قلت
 معنى الخراء بعضهم من المصراع الاول بلا احتياج الى تقدير بحسب تأدية لمراد
 (قوله ما فصاعا اصل المراد مجموع) ثم هذا نسخ مني على جعل السؤال المذكور
 معارضة كاهو الظاهر من تقرير الشارح واما ادخل معوضا فلا وجه له
 (قوله حتى لو ذكر لكان تطويلا) الاحسن ان يقول حشوا لان الزائد متعين

(قوله اي رحمان قوله تعالى ولكم في القصص حيوه) الاحسن ان يقول اي
 رحمان في القصص حيوه كالايتي (قوله والمعتبر الخروى المنقوصه) ولهذا
 لم يعتبر الالف في القصص والباء في مع الله موحودان في الكتانه (قوله
 والنص على المطلوب) يدرسه كون سلوك طريقه البرهان منا من البلاغه
 (قوله والوعد) حثيه النوعه غير الخيافه التعظيم وان كانت الحيوه العظيمة
 نواعلدار كرمه (قوله فاقول في هذا التكرار رد العجز على المصدر) احب
 عنه بان المعتبر في مصدق رد العجز على المصدر او في هو من المحسبات منه ما
 يكون في الوسط اكثر من العجز و مصدر كما يشهد به النظم وهه ليس في
 الابن الا كلمة واحدة (قوله قد حسه ليس من جهة التكرار بل من جهة
 رد العجز على المصدر) فيه تحت لان امر حو حيه بسبب التكرار اذا كانت
 معارضة بحسن بسبب رد العجز على المصدر لم يثبت المدعى هذا واعترض
 عليه ايضا بان الصغير في حسه راجع الى رد العجز على المصدر فيكون حاصل
 المعنى حسن رد العجز على المصدر من جهة العجز على المصدر ولا يتحقق كما كتبه
 واحب بان المراد الاول اعني الاصعلاحي والثاني المعوى (قوله ورحم ايضا
 ما فيه من العراء) معارض من قولهم ايضا مشغل على نوع عرارة حيث
 حمل النبي ناعيا لعمه بحسب الصاهر كما يشهد اليه الشارح (قوله وسلامته
 عن توالي الاسباب الخمسة) هي ان يجمع حرفان فيهما ما كان محوفا وفل
 (قوله في موضع واحد) هو لام الفعل الاول والباء في (قوله وفيه نظر لان
 تقديم اخر الى اخره) قد سبق ما في او اخر احوال اسد حواب هذا النظر
 بان حل توير حيوه على النوع او حب نوع تخصيص صحبه ان يقع مستد
 فيه تقديم ما بعده ان خير لمزيد للتخصيص بخلاف قولك في الدر رحل
 حتى لو حل تويره ايضا على النوع افاد الاختصاص قد ذكر (قوله وفل
 ان الصفة اذا كانت جله الى اخره) فانه الداصل الرضى والحق ان عدم
 الحذف في غير ما ذكر انما هو في النثر واما في الشعر فهو قال * ما لك عدى غير
 سهم وجره * وغير كده شديدة الور * ترمى بكى وكان من ارمى الشراى
 بكى رحل * وكده قوس غلاء مقصدها الكف وقوله ترمى صفة كده
 ويرمى جادته مكان يرمى اي صارت جيدة (قوله بنت اخوانى يريه طما *
 عليا لهم فديد) سبب من التثنية بعدى الى ثلثة مقادير مع قوله الاول صير المتكلم
 اقيم مقام فاعله واحوال مع قوله الثاني ونبي يريه بدل من احوالى او عطف
 بانه اوصفة ويزيد يحكى بالضم عن رد في قوله الما ليزيد لا يريه الما

فلا يتغير حاله في اوضاع ثلاثة وغيره فيدري صياح في موضع سر داي
فادس معقول ثالث لغش وقوة حله معقول له ولدس منه معنى قوله لهم فديده
اي يصحون لاحظ طم وغلبه معنى حله وهدية على نصحه معنى اخور
ويحور ان يكون حلا معقولا بل سلب معنى طافين ومنعده كالتفسير له
(قوله كما في اخر باب الاشياء) اراد به قوله وهذه الاربعة يحور تقدير
الشرط بعدها ويحور في غيره بصرية (قوله وكذلك) اراد به قوله (شبح
بالجانبين الملتصين الذي في صوتة تحة وهي حاة مشعره كبر الس
وعده القوة وقيل هو تعبير الجيم على احسن التهمة معنى الفرح يقال
يجمع بالشيء الكسر ويجمع ما شخ وهو لغة صبيغة ويحتمل معنى تعجبا اي
فرحته ففرح وعلى كلا الوجهين يسعي ان يحسن اذا معنى ادمى كافي
قوله تعالى (حتى داسع بين الدس) قوله ومنه قوله تعالى حتى ادحاؤها
وقامت اوابها) فتمت بما قلها لان بعض التهمة حور كون قمت
اوابها حراء الشرط والواو ارادة التأكيد انما صوق كما مر بصره (قوله
والسكنى نحو حاء في) ليس الا في اخره (التعدي في المثال الاول ليس الجاني
الاريد في التاش والاربع يارب وباعلام في الخامس ليس دليل قوله تعالى
الم تر الى قوله تعالى (فصبت عليهم ريث سوط عدب) وفي السدس كان
ما كان ومعنى (تله تحمين) صرعه على شقه فوقع احد حديه على الارض
واحب من بين الجهة وتخالها والتعدي في المثال الثاني وهو غير بيت
للعزذقي صدره من رأى نازبا اسره * مختلف فيه مذهب لردومس
نعه الى ان المحدث وهو المصنف اليه الاول والتعدي من دراغي الاسد
حذف اكتفاء بدلالة ما صيف الجهة عليه وذهب سنويه الى انه من الثاني
والاسد اند كوري الآخر هو ما صيف اليه دراغي اخر ليكون كالمعوض
في المصنف اليه الثاني ادلوفده وقيل بين دراغي الاسد وجهة لم يكن الثاني
مضافا اليه ولا مبهوم مقامه ومختار مذهب لردومس مذهب سنويه بشمل
على كثرة الاعتار مع عدم الاطرار تعرض الصحاب يعترض في لافق
واسر مصرع مني لمعول اي احسن من حاسر وراولدر اعل كو كان يرا
يرلها ممر وجهة الاسد اربعة احمر يرلها اقمر يصا و نادى
محدثو اي بالقوة ومن استهامية ويحتمل ان تكون موصولة وهي
المادى فلا حذف (قوله واما الجملة الى) اراد به الكلام التام الذي لا يكون

حرأمن كلام آخر ولهذا بعد كلام الشرط و آخر ، حجة (قوله قال صرت
فقد انصرفت) فان ان شاء في معنى المصير حور لم يحتمل و من تعدها ان يكون
فاد انصرفت فاد ، الجواب ان قال صرت فقد انصرفت و برده ان ذلك يقتضي
تقديم الانصراع على الصير من (ان يسرق فقد سرق) ح له من قبل (الا ان
قد انصرفت) حكم يرتب الانصراع على صيرك انتهى كلامه وفيه بحث لان
مد كره في الاستثناء لا يصح في الاعتراض شيئا من جهة انه اقرب الى ما صير بعد
محقق معنى فلا يصح ان يكون حورا ثم يستقل من اجواب عدي عن
السؤال هو ان حرف الشرط في ان صرت خلقت لاداعي الدخالة عليه قد
التحقيقية للاستقبال وائدة قد فيه هو تحقيق ترتب الانصراع على الصير
ونظيره اعادة لوقى قوله تعالى (لو جئكم في كثير من الامر لعنتم) استمرار
الامتناع وقد سبق تحقيقه في ما حث الشرط فينبذ كرم يحتاج الى التأويل
في قوله تعالى (ان يسرق فقد سرق اح له من قبل) لا ترد و فوع الحراء
ما صير بعد ان انصرفه نسوه ان الاح كانت متقدمة في نفس الامر على
السرقة المسبوبة الى نوصف عليه السلام كما يدل عليه لفظ من قبل على ان لسان
يقدر حكم قبل قدو لمعني ان صيرت حكما مانه فدا انصرفت وكذا في الآية
الثانية فلا يلزم و فوع الحراء فعلا ما صير بعد قدو (قوله و حار كلام
الكشاف ان تسميها فصحة الى آخره) عاره الكشاف في سورة البقرة
هكذا الفاء يعني فاد انصرفت متعينة محذوف الى قصر فاد انصرفت او فان
صيرت فقد انصرفت كما ذكرنا في قوله تعالى (فاد انصرفت) وهي على هذا
فاد فصحة فيهم من ظاهر قوله على هذا به شارة الى التعديل الثاني الاقرب
وليس بمعنى حوار ان يكون شارة الى تعديل محذوف و ذكر صاحب
افتتاح ان الفاء في فاد انصرفت ، فصحة تم قدر قصر فاد انصرفت ولم يصر
للتقدير الآخر فيهم من ظاهره ان يكون الفاء فصحة انما هو على عكس
ما استفاد من ظاهر كلام الكشاف والصواب خلافه لان العلم عنهم في ان
انصرفت اليك في الشرح اعني قوله قالوا حراسا الى آخره وهو تقدير
الشرط وفاقا وانما اقتصر السكاكي على اختيار العطف لانه التقدير به اولان
الفاء الجزائية لا بدخل على الماضي المتصرف لا مع لفظ قد و اصحابه صعب
واعلم ان المختار في وجه تسمية هذا الفاء فصحة كونها منته من ذلك
المحذوف بحيث لو ذكره يكن بذلك الحسن مع ان حسن موقعه ادق لا يمكن

الشعير عنه (قوله خراسان أقصى ما يراد به الى آخره) البيت للعاس ابن
 الاحب وكان الرشيد بالفتح حرج الى خراسان يستجبه معه وحال مقدمه
 بها ثم حرج الى ارمينية ومعه العاس فاشق الى امداد مصر من الرشيد في طريقه
 واشده قالوا خراسان أقصى ما يراد به * ثم القول بعد حرج خراسان *
 ما قدر الله ان يفتي على شحنة * سكال دخله من سكال حجاجا * متى يكون
 الذي ارجو وآمله * اما الذي كنت احبب فقد كان * عبيد ارمين اصاغنا
 فلا ندرت * وسدت بصوفى بخر الوان * ويروي بدله لقب الهائم
 المكور احيانا * فقال الرشيد اشقت عاس ودله بالعود و امر له سلاطين
 القدرهم القبول الرجوع وقوله صدر اللهاني آخره فحب من كان قدرته تعالى
 وينتفى من الاديان من النور هو اقرب والى الله * كفة مع تقدير المحصب
 ضروره وهو قليل واشحنة يشبه ادمجه وخذ الشهادة بسوختين العدد
 واصلا كفة الله لا به مصدر شحنة شحنة بفتح العين فيهما ولكنها حركت
 للضرورة ويكون اشحنة بالنسبة مصدر او تحريك است (قوله ومه
 بيت السقط طرب الضوء الى آخره) البيت مطيع القسبة وقد ذكرنا
 بعض ابيات في بحث لواء الصمير في طرب راجع الى الان والى في اعداد
 تعنى في متعة به واعداد الدال المهمة والدال المهمة والى ايضا كذا
 في الصحاح وكان الاصمعي اسمها مدينة السلام وبهى عن ان يقال اعداد
 لاه سمع في الحديث ان نعصر وداد بالارسية عطية فكان معه عطية
 الصمير والوهى نحو من نصف الليل وانصابه على السرفية ومضى
 ابو صعب لا تنحب وما حصل البيت بقوله * * * ولم يقل ونحو لاحتمال
 ان يكون المعنى امد كورة معنى مالهن وماى لم يفتد لا يكون البيت من ايجاز
 الحرف في شئ (قوله فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية اى
 آخره) المسئلة حويلة مدكورة في كتب الاصول وما ذكره الشارح
 مدعيا معتزلة والرافعي من اهل السنة وامدعى مذهب جمهور اهل السنة
 تعنيها بالاعجب حقيقة يراد به تحريم العين كاخرو وخزير ونحوهما (قوله قد
 شعها حيا) في الصحاح الشفاء علف القلب وهو حلة دونه كالخشب يقال
 شعها الحب اى بلغ شعافه (قوله والعادة دلت على الثاني) قال الاسد
 فيه بحث لان الموافق لمرض رليها تعدير الحب لا صير لانها لا من رليها
 وكانت مفهومة المشق معلومة الهوى ارادت ان تظهر لهن ان لومهن

ايها لم يقع موقعه لانه محال للعادة فكانها (قالت فذلك الذي لشي)
 في حقه لو ما محال للعادة قدر طه في حجة اللطف الهى كلامه ولا يخفى
 حيث انما اللطف واليداع الخبث نادى السائل في حرام الشرح فلا شك
 ان المقدر يجب ان يكون موقعه في اليوم في بعض الامور لان كان كذا
 والعادة تدل على ان يومه انما كان في امر او دة لاني بعض الحب الذي
 لا اختيار فيه وانما ذكر الحب حيث (قل امرأة امرير راود فتدعى بعينه
 قد شعبه حيا ان لم ي في صلاته) لا لاجل اليوم على بعض الحب فينبذ
 لا لطف بل لاجواز لتقدير في حقه على ما يقتضيه العادة من انهن
 ما لنها فيه في نفس الامر (قوله اي مكانا يصح للفتان) اي انكم تاتلون
 في موضع لا يصح للفتان ويحتمل عنكم من ويدل عليه بهم اشر وا على رسول
 الله ان لا يخرج من اديته وان الحرم اعتال فيه وانقصه في عروة احد
 مشهورة (قوله كفولهم ثم مرس بالقاء والسبي) هذا دعاء الجاهلية
 حيث يحذرون السبي عن الله وقد ورد الهى عنه (قوله او هاربة
 اصطط بالاعراس وتندبه من على ذلك) هكذا في بعض النسخ وهو
 انما سب السباق وما يوحى كزها فكان تركها كفاء بقوله سابقا او اصطط
 بالفعل (قوله يعال رفات الشوب ارفاؤه اذا اصلحت ما وهى منه) قد ذكره
 في مفتاح الباب الثالث حيث تكلمنا على قول الفاضل الحشى يعال صانت
 في الارض صمته وصموا اذا احتج بها ان المطر يرد في شرح الكشف
 امثال هذا التركيب انما سب ان يعال مثلا تقول رفات الشوب بدل يعال
 او يقال اي اصلحت بدل اذا اصلحت واشره هالك الى انما ذكره انما يرد
 اذا قرأ الفعل بعد يعال عن صيغة الحكاية واما اذا قرأ على صيغة الخطاب
 فلا شك هذا جواب لا يثبت في معنى فيه لا يتعسف لان المسب لرفات على
 صيغة الخطاب رفاؤه لا ارفاؤه وهذا طاهر فلا بد ان يعترف بها ومن امثاله
 كقول القائل هو اصطط ومع ذلك هي عذرة قلقة كما صرح به الشارح في
 حواشي الكشف (قوله وما يوحى ذلك من قوله تعالى (هل يطرون اذا ان شتمهم
 الله) وحده اوحاة ان في كتابهما حصول شى عقيب ما ينافيه وهو اقوى تأثيرا في
 النفس فالله عقيب الالم اكل واقوى فكانها لدنا لده الوجدان ولده
 الخلاص عن الالم فكذا اتين العذاب من مظنة الرحمة فان فيه المبر الم
 العذاب والم اليأس من الرحمة والظلال جمع طلة كعلة وقلل وهى ما خلطت

قال القاضي في تفسيره من يصرون اسمهم في معنى اسى وذلك حده بعده
 (لان يا لله) اي يا نعم مرء او يا شه كقوله تعالى (ويثق مرسل
 ١٢٠) واي انهم الله يا شه فذلك الثاني به دلالة عليه بوله الله عزير
 حكيم وصوابه فاعلموا ان الله عزير وقد وقع في هذه السورة في صاحب
 الكشف والصفحة اورد الالة التكرية في نفس هذا السطر من على ما هي
 عليه فكيف عمل عندها (فوه لان السورة) من حيث لا يحتسب كان
 اشرو في بعض الامور كان من لم ولاور بسبب قوله تعالى في جانب
 خير كان اسرل بين القطبين من التجميع الخطي (قوله تحتل ان يكون
 للاغراض الثلاثة) يعني ان هذا الترتيب من شأنه ان يبيد الاغراض
 الثلاثة (وان امتنع اعتبارها في بعض المواضع كافي لانه من انما هو
 الله تعالى فلا يتصوره حرص لا حير وتحيته ان القرآن راعى
 اسلوب العرب فلا بد ان يكون في نفسه حيث يريد ما لو حوط به بلع
 ما لا فاده مع قطع النظر عن خصوص المحاطب وقد مر منه عبرة (قوله
 كقوله تعالى وقصص له ذلك لان دار هؤلاء مقطوع متحصن) في الكشف
 عدى قصص بال لانه ضمن اوجه اليه مقتضى موافقة ذلك الامر بقوله من
 دار هؤلاء مقطوع وفي اياه وتفسيره تفسير ذلك الامر وتفسير له هو ودار
 العوم آخرهم متحصن اي من دخولهم من الضيق والامراد مقطوع بسلام
 بهلاكهم مرة (فوه ي من الايصاح بعد الايهام) لان من الايصاح
 للايصاح بعد الايهام مع انه لانسب للتبيين حصص (قوله وقيل
 الاحاب والتحصين) اشار بقطعين الى انه لا يتخو عن حصص لان
 لان الاحاب وللمفضل غير الايهام واذ صرح بهذا التفسير لا يتلاءم
 قول المتصنف سوى مدد كقول ان تقول انما يراد بقوله سوى مدد كرم
 الايصاح بعد الايهام الامور الثلاثة المذكورة واذ صرح بعد الايهام باعتبار
 ما فيه من العناية المستطرفة غيره باعتبار الامور الثلاثة المذكورة فلا يتحدور
 (قوله نحو بشيب ابن آدم الى آخره) لم يعمل نحو قوله عنه السلام لان من
 الحديث على مدد كرم في جامع لاصول وغيره يرم ابن آدم وشيب منه اناس
 الحرس على المال واخرى على نعم وفي رواية يكر ابن آدم ويكر منه
 اثنتان حب المال وطول العمر فكان قوله في الايصاح كالحاء في حديث شيب
 ابن آدم اه بناء على انه فعل بمعنى وقوله بشيب بالكسر من شيب العلام

(قوله بمرّة لب القطع بعد الدف) فان قلت التصير عن المعنى الواحد
بالمثلي بمنزلة اللف والنشر وتفسيره باسمين متعاطفين بمنزلة الدف فكان
الاظهر ان يقول بمرّة بلف القطع بعد اللف قلت لاشك ان اللف
المقصود في النقص متأخر عن دفعه ثم ان المثلثي نعمومه بحسب مفهومه
وشيوعه بمرّة المدفوع وتعين المراد منه بالاصح المتعاطفين بمرّة
لف فيكون التوسع من قس اللف بعد الدف ولا احتياج الى اعتبار القلب
وغيره (قوله صلوة العصر على قول الاكثرين) اختلف اللف فيها
ودهب الى كل صلوة سوى صلوة العشاء فذكره بعض المتأخرين لانها
بين صلوات لا تقصر ان قال بعضهم هي احدى الصلوات الخمس
لانها فيهم الله تحريف للعد على تصديقه على اداء جميعها كما قيل
في ليلة القدر وساعة جمعة (قوله ان لصارة) باب من الصر المصاراة الصر
في مثله لعدو (قوله لا بد من سنة لعله) محذور معطوف على التثنية
او مرفوع معطوف على رده انشد قال صاحب الكشف في تكرير
المدح زيادة تبيين لهم ويقطع عن سنة العمدة وفيه انهم قوم وعشيرة
وهم فيما بينهم وهو علم وحده خلاصهم وبصحتهم عليه واحب فهو
يخبر لهم ويطلب لهم ويستدعي ذلك ان لا ينجوا فان سرورهم
سرورهم وعلمهم غدير لولا على صحته لهم كما كرر رايهم عليه السلام
في نصيحة به بالث (قوله وكافق قول الشاعر لقد علم الحى الجنون) ليت
لصاحب بن رفرن اناس من عدو شمس وهو الذى يضرب به المثل
في النصيحة دخل على معاوية وعنده خطبه الاواق فلما راوه خرجوا
من عنده اعلمهم بمصيرهم عنه فقال القد علم الحى الجنون الى آخره فقال
معاوية احسب فان اطروا الى عصي يعيم من اودى فقالوا وما تصنع
بها وانت محصرة امير المؤمنين قال ما تصنع بها موسى وهو مخاطب
ربه فاحدها وبكلم من انظر الى ان قرب موت صلوة العصر فانتهج
ولا يوقف ولا اثناء في معنى فخرج منه وقد بقيت عليه فتيته فيه ومال
عن المجلس الذى هو فيه فقال له معاوية انت خطب العرب وذل العرب
وحدها من اخصب الجن والانس فقال انت كذلك الحى القليلة والحدود
جمع بين كاسق في بحث تعريف المسند اليه بالاضافة (قوله وبه تين
بظلال ما قبل الى آخره) ووجه تين ان عبود الطيلاء حال حيواتها سود

فلانته الحر الذي في سواد باص (قوله بأنه لم يسله مالت متكرر) قبل
 امره بخل اشامه فانها تغير لون الشعر وحيث يكون قوله نعم بتقبله حال
 من بيان انتدیل لا الایعال لدفع توهم خلاف المقصود وفي ضرام النفع الحال
 هو المختار وعنى به ههنا انك التكرر وحقيقته ان الحال بمعنى الكبير
 يقال رجل ذو حال اي ذو كرم فاطلق على التكرر مبالغة كقولهم رجل عدم
 شه فاهي الطم والاستدارة الكاس الا الكاس يكون هذا مخرجاً اعم غير
 صيغة والعم ليس كذلك فمدارك ذلك بان شه ماضية بفتح الحاء لكن احاطها بما
 يكون شيئاً لا يشبه الشعر فتلاق ذلك من جعل خاتم من الدرهم الكاس في اتصال
 يكون متدلة بحيث تكرع فيها من هل انكس كل واحد حتى كانه يظنها
 فمدارك ذلك بوصفه نعم بأنه لم يسله ملك عظيم اشياء فكيف غيره
 (قوله دفع ذلك بان وصفه بأنه لم يسله ملك كبير الى آخره) فان قلت
 اذا كان المقصود مع توهم غير خلاف المقصود كان البيت من قبل التكميل
 فلا معنى لاراده في الایعال قلت ان بين الایعال والتكميل عموم من
 وجه وخصوصها من آخر قال الایعال اعم باعتبار الفائدة بلوار
 ان يكون الفائدة فيه غير دفع توهم خلاف المقصود واخصها باعتبار
 الموقع لوجوب كونه في آخر الكلام وليس هذه الاقسام اقساماً متبينة
 فان الشارح صرح بان بين انتدیل والایعال عموم من وجه فلا محذور في
 اراد ما هو من قبل التكميل في الایعال (قوله وهن بجاري ذلك لجرء
 الخصوص المراد من حرء المخصوص ارسال بين العزم عليهم وفي ذكر الكفور
 دون النكار ايدان من ذلك الحرء المخصوص لمن بالغ في العناد والكفر (قوله
 واحترر به عن الوحه الآخرة) في الآية وجه ثالث وهو ان يقال المراد
 بالكفور وهن في قوله بجاري الا الكفور العامل كنه عزمه بالكفور اي اكل
 قوله بما كفووا لعلوا على هذا الوجه يكون الآية من الضرب الثاني (قوله
 وكل منهما تدبيل على ما قبله) المتبادر من هذا الكلام ان قوله (كل من
 داسف الموت) تأكيداً تأكيداً وتدليل لتدليل ويحتمل ان يقدر كلاهما تدبيلاً
 لقوله وما جعلنا بشر من قبل الخلد (قوله ولولا قوله اصل توهم الى آخره)
 قيل انقول بان ايضاً تسميه على ان التقسيم لمصن انتدیل تحكم لا دليل عليه
 ولا يذهب اليه الدوق السليم اذ لو ارجع ضمير هو الى الصرب الثاني لكان
 المعنى الصرب الثاني يقسم الى قسمين كما ان مصطفى انتدیل يقسم الى قسمين

وهذا معنى صحيح لا يابى أدق (قوله وليست مستحق إلى آخره) عن عمر بن
الخطاب رضي الله تعالى عنه أنه قال مجمعة أي شعرائكم القائل وليست
بمستحق البيت قالوا هو المأبذة قال هو شعر الشعراء (قوله وعن ضمير الخطاب
في لست) لا وجه لتعصب ضمير في لست بكونه داخل لجواز أن يكون
لأنه حالا عن ضمير في مستحق اللهم إلا أن يبي الكلام على الاتحاد الداني
بين الصميرين فنذر (قوله يعني من لا يندبر على استقاء مودة أخ) يشير
إلى أن قوله أبا على حذف الموصوف وأعضاء الموصوف إليه أعراه كافي قوله
تعالى واستل العزة والتعزير لست مستحق مودة أخ (قوله لأن زول
المعز قد يكون سدا إلى حره) فيه نكتة أدلاني في إنباه خلاف أنه سود
مجرد الاحتمال بحسب نفس الأمر كاشهده الأوصاف والأمر أن يكون
أكثر صور التمييز داحلا في التكميل من لانه من نوع سبق إلى الدهر ولا سبق
من سبق إلا الإصلاح لشوع الاستعظام فيه وكثرة وقوعه على وجه
الإصلاح وإذا ترى الله يكونون في مقام الدماء بذكر السبق فكأن البيت
من قبل التكميل محض تأمل قال قلت نادر كونه سدا خراب البير ليس
بمجرد ذكر السبق بل باعتبار دواء المضرا في قال الدواء معتبر في مفهوم
الدعة قال في الصحاح الدعة الممر الذي ليس فيه رعب ولا ريق وأقله
ثلث النهار أو ثلث ليل قلت ثم قد تقدم قوله غير مفصلا على قوله ودعة
فهمي يدفع هذا التوجيه كالأصح (قوله ولد عدي لدل على) والأهوه مدي
باللام بقدر ذلك (قوله ويعتبر أن يكون تعديته إلى حره) أمروق بن
أشأوبين أن الأول باعتبار التصحيح والثاني باعتبار التدن لكونه من العالي
إلى السافل يدل على حصول معنى املو في التمدل فلاحاجة إلى التصحيح
كذا في شرح الأيضاح (قوله وفيه نظر لا لا يندبر إلى آخره) قال بعض
الفصلاء لا يندبر أن هذا النظر غير وارد لأنه إذا وصف واحد من
الملوك بأنه ليس بحليم يندبر منه المدة ستة ووجه نظر لأن مهانة الملك
كما يندبر عند وصفه بعدم الخلق بالدية إلى الرعايا وما بالدية إلى أعدائهم
وهم الملوك فإن أعداء الملوك ملوك غير مسلم كما يشهد به أدق السليم
وبهذا يدفع ما قيل بصره بلص أن مافله الشرح باعتبار رهاص
العقل والغلب يكتفي في مقدم أخطاءه والأفدع تأمل (قوله حتى
دلت التوهم بقوله مع الخ إلى آخره) قد يناقش فيه بأن حال الدناشة

والواضع يذهب مهية الشخص ولو كان حياره معصم مع ان لا يدل مطلقا
على ان الخلق بوجه حالة المهية ان يثبت ان يكون معصم مهية في غير العدو
وغير حليم في وقت مصافته اياهم مع ان له حيل ووسائل مع الاحياء
وحوانه ظاهر فان ما ذكره الشارح امر حط في الدنيا وادهاب
النشأة مهية الشخص باعتبار العاقب ولا قرب دي سلطان ينسط مع
مع من يحاطه وسطفا به ومع هذا لا يرفع اصحاب رأسه من مهية وهذا
لما لا يخفى على النصف وعدم دلالة مع انه يعترف بالقطع على ما ذكره لا يصير
اذ حور حله عليه كاف في مثل هذا انما نعم انصر النشأة وطلاقة
الوجه بالنسبة الى الاعداء كما يقتضيه كلام الشرح لا يخلو عن دكا كة (قوله
عصية لكتة) اراد بالفصلة نحو المعصية او اخل ونحوه مما ليس بمعصية
مستقلة ولا ركز كلام لا يثبت اصل لهي بدو به كيد عليه السر في الامثلة
التي ذكرها لصف في الانصاح (قوله ولتقليل لمدة) في قوله تعالى (سبحان
الذي اسرى عبده ليلا) الآية هذا مأخوذ من كلام الكشف واعترض
عليه بان المعصية المستعدة من التكبر هي المعصية في الافراد لا المعصية
في الاجراء فكيف يستعاد من قوله ليلا ان الاسراء كانت في بعض من
احراء ليلة واحدة اجاب صاحب الكشف بان ما ذكره مأخوذ من قولهم
سرت ليلا وسرت الليل فالتالي يقتضي الاستيعاب والاول يصح على
التقديرين وذلك لانه حينئذ يصير محدودا بدخول حرف التعريف عليه
والليل وان كان موضوعا لمجموع الرمن المعانوه ان مسكره يقع على البعض
والكل فيصل على المتعارف واسرى في الغالب لا يكون الا في بعضه وقد
يجاب عنه ايضا بما ذكره الامام المروفي من انه يجوز ان يراد بدكر ليل
مسكرا بواسطة الليل والدخول في معصية يقال جاء فلان ليلا او ليلا اى
في معظم طمته فيستعاد المعصية بهذا الوجه فلا اشكال والاوضح
ان يقال اذ حل التنويم على التقليل يكون الكلام في قوة اسرى تعبده
ليلا قليلا ومثله يستعد منه القلة بحسب الاحراء على ما يشهد به موارد
الاستعمال وقريب منه ما ذكره بعض الافاضل وهو ان التكبر ياسب
التقليل فان التقليل يحتمل عالم والكثير المسكر على الحس يعرف عالما فاسب
التكبر التقليل بهذا الوجه وانما ان الاسراء كان في بعض الليل فيهما
بحث وهو ان تبي ما ذكره المقصود بيان وقوع الاسراء المذكور في بعض

الذين قاموا على كل قدرته وعلى ولوا كنى ذكر الاسماء لثوبهم بخلاف
 المقصود فلا يكون من قبل التتبع اللهم الا ان يقال لابد في الابهام المتبادر
 الى الذهن في الجملة كما ذكره فيجاسق والاسماء المطلق لا يتبادر منه وقوعه
 في جميع المثل بل لا يعد ان يتبادر منه وقوعه في بعضه كما يفهم من صاحب
 الكشف فامل (قوله ان المتدين وطلعتها قد احوحت معنى اى ترجان
 الترجان على وزن اربعان ويقال ترجان بضم الخيم ولفظ ان تصم التاء
 بصحة الخيم يقال ترجه كلامه اى فسر له بلسان آخر كذا في الصحاح والكلمة
 رابعة وعظموها الخوهري في جعل التاء زائدة وذكره الكلمة في فصل رجم
 ومعنى اليب ان عيسى سنة النبى انتهى اليها سى احدثت في نسخة نقلها
 بخطى معه صبه الكلام فصاح الى مترجم بلسانها و يكرره عليه من قريب
 وما احتج في ادراكه المسموع ان يسهله الكلام بصوت جهر جعل الاعداد
 منزلة التفسير بلسان آخر فاطلق عليه الترجان قيل الدعاء للمدح
 بلوغ التبيين فيه تأكيد تحقيق معناه الشرح لانه اذا سمع المتدين صدقه
 في احتياج سمعه الى ترجان واعتزم عليه بانه موهم للدعاء عليه بالصبرورة
 الى ضعف سمعه واحتاجه الى ترجان فلا يحسن كالايجب قدبر (قوله
 لاهل آتاهما واخواته) فمدح امرأ الفرس ان تملك بفر الصبر في آتاهما
 راجع الى ام امرأ العيسى وتلك اسمها وبغير اصل من معنى قام في الحضر
 والالف للاشباع والياء في ان زائدة (قوله وافتق ديقا اشر اليه صاحب
 الكشف) قال ان ملك في شرح سهيل وتميز الاعتراضية من الخالبة
 امساع قيم المفرد معهما وحوار فترها بالفاء وان واليب ولى وحرف
 نفس وحوار كونها صيغة وإحالية تخالف الاعتراضية في جميع ذلك ومن
 جملة العارفات القعية وان لابد كها ان ملك حوار اقتران الاعتراضية
 بالواو مع تصديرها بالمصارع انشت وقد سبق انه يمنع في الخالبة مثله قول
 ابى الطيب باحادى وعبرها واحسى اوحده مبنفيل انقدها فما قليلا بها
 على فلا اقل من نظيرة ارودها قوله انقدها على اصمير وقوله اقل يروى
 بالرفع وحصب هذه هي الفرو في اللفظية بينهما واما الفرق المعوى هو
 ما اشار اليه صاحب الكشف من ان الخالبة قيد لعامل الحال ووصف له
 في احدى بخلاف الاعتراضية فان لها تعقبا عما قلنا في الجملة لكن ليست بهذه
 ادرسة (قوله وصمير الثن محذوف) هذا على مذهب الجمهور ويحذفون

يكون المذنب صير بمخاض ثأمر بالعلم أي أنك سوف بأنيك كل ما قدركما
 حوره سيويه وجاعة في قوته تعالى (أن إبراهيم قد صدقت لرؤيا)
 (قوله قوته تعالى أن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين) اعترض ما كثر
 من جملة (إلى آخره) اعترض عليه الشيخ بهاء الدين السبكي أن المراد
 بقوله أكثر من جملة واحدة أن لا يكون إحدى الحملين معمولة في الأخرى
 والأصح في حكم جملة واحدة وقوله يحب التوابين حبرون وقوله يحب
 المتطهرين معطوف على آخر فلا يكون مع ما قبلها جملتين معترضتين ولك
 أن تقول عطف الشدة على حران ليس تنص لحوار ككونها حر منأ
 محدود والجملة عطف على الجملة الأولى استأنف فيحمل أن يكونا متمثلين
 وقع على هذا الوجه التمثيل والآية مثال لادبيل (قوله وحقوق قلب
 البيت) الحقوق والحقق صطراب انقلب وهو مراد معطوف على فاعل
 فعل في البيت السابق والله ما انتهت من السار والمراد نهت ما في قلبه
 من حرارة الوجه وشدة الانقباض (قوله ومات مسيد إلى آخره) البيت
 لصد الملك من عبد الرحيم الذي وقيل سئل من عاذيا اليهودي ومطلع
 القصيدة « إذا لم يندس من تلوم عرصه » فكل رذلة برئيه جبل
 وبعده إذا لم يندس من تلوم عرصه « فليس إلى حسن الشاء
 سبيل » تعبر « أما قليل عديد » « فقلت لها لكرام قليل » وما صرنا « فقل
 وحرار ما عزيز وحرار الاكثرين دليل » « لاجل من يحبر » « ميع يرد
 الطرف وهو كابل » رب « اصله تحت الثرى وسنائه » « لي انعم فرع
 لا يال طوبى » « ويزوى بعد قولك جعل إلى آخره هو لا يدق انفراد الذي
 ساد ذكره يرد على من دأبه وهو طوبى ولا مات من سيد البيت وفي الصحاح
 قال ابو زيد يقال طل دمه واطل دمه ومله الله ومله الله هصره ولا يقال طل
 دمه ما فتح واولعيده والكافي يقولانه وحاصل معنى البيت الثاني مرعيت
 من رئيس الا في الحرب ولا اصل دم قليل ما في موضع كان وعلى يد من يعق
 والفرض التصاهر ما اجتماعه ودمي يحمله يده ويرب فيه يحبره في مدحله في
 حوارنا وحفظا ميع أي تمنع على طلبة لاسمحكامه يرد لعرفى هو مشرق
 عال بحيث بكل طرف انظر اليه وسوق لا يبدل على من اراد من اجل
 حل العروا سمو كما ذكره المرزوقي في شرح الخمسة لاجل الحقيق كما ذكره
 شارحوا المصاح فلأمل (قوله فيحمل بعض صور استعير والتكبير) وكذلك

المعول كالسرحل

بعض صور التبديل لكن لما كان اصل التفسير شاملا له ايضا وكان المراد من ههنا
 ذكر ما يخص تفسير البعض لم يعرف من له ان يكون غير جملة وغير الجملة لانه من
 الاعراب المحدود من محور بعض الاولين (قوله وتقدير كلامه على ما ذكرنا طاهر)
 حيث اقتصر على قوته وهو ما يكون واقعا في اناء الكلام او بين كلامين
 متصلين معنى ولم يزد قوله ولا محل له من الاعراب جملة كان او اكثر كما زاد المصنف
 فورد عليه الاشكال وقد يقال الاصح قول سيبويه (قوله فهو لان ما هو
 اقل من الجملة آه) يمكن ان يتكلموا يقال قوله جملة كانت او اقل او اكثر ترددي
 بما كان واقعا في احد الموقفين بعد اشتراط ما وقع اذا كان جملة عملا محل له من
 الاعراب وليس ترديدا عملا محل له من الاعراب فاعلمى فيتمثل من التكميل ما كان
 واقعا في احد الموقفين سواء كان الواقع جملة او اقل او اكثر والحاصل ان قوله
 جملة حال من ضميره وحركان محدود ان يجوز حده وان لم يجوز حده
 يحمل هذا خبر كان ويقدر جملة اخرى حالا ما ذكر والتقدير ولا محل له
 من الاعراب حال كونه جملة كان الواقع الى آخره ولا يحق ما فيه من التخصيص
 قوله لان ايمانهم لا يكره من بينهم) وايضا تسجيهم وحدهم المستعاد
 ان من قوله تعالى (يسمحون بحمد ربهم) بدلان على ايمانهم به تعالى (قوله
 وحسن ذكره اظهار شرف الايمان) باعتبار ان الله تعالى لما ذكر هذا الوصف
 في شأنهم مدحهم فيه ان هذا وصف عظيم شريف بحيث يمدح به
 جملة الملائكة ومن حوته هذا الملع ترعيا هذا ويحتمل ان يكون قوله
 تعالى و يؤمنون به ابعلا على مذهب من لم يشترط فيه اليقين الكامل (قوله وفيه
 نظر لان هذا داخل في التثنية الى آخره) اجيب بان مراد المصنف ان هذا
 الكلام قد يقال في امر يعظم شأنه فممدح عظم المظهور يقال رأيت بعيني
 وعند علم القول يقال قاله بعبه وهذا لا يعمه من ان يكون قلنا كيد بحسب
 اقتضاء المعام فيه وفيه (قوله ولما لبس بطار الى جانب المعنى الى آخره) وما
 بعده واتي افسار على ما سويي * وحسبك ان الله اتنى على الصبر * (قوله
 وقول الحماسي وكران شدا الى آخره) هذا البيت من ايات قصيدة ادمرا
 لم يدنس من اللوم عرسه * وقوله ونحن كماء المرن ماني محابنا * جهنم
 ولا فبا بعد تمثيل * * * وبعده اذا سيدنا خلاقام سيد * قؤول بمقال الكرام
 صول * الجهم الصحاب امدى لاما * فيه (النس الثاني على البيان) قد اشير
 في اسر الاول الى ان المراد من امن المعاني او المصانف محدود من

الاول اواله في قصد كره (قوله وهو على حرفه راد بمعنى الواحد
 اي آخره) اورد على هذا معناه ان معنى لا يمكن قل من عرف
 علم السب من راد اي معنى كان في طرق مختلفة في و صوح ان ذلك مع
 في انيس له لازم بين معنى لا حسن اوله لازم واحد قصو وحواس
 الايراد ان راد ملازم ما مع انك كما تصور اعلى مدعو اصطلاح
 وبتصح ان المراد احد من ذلك ووجوده من راد لواءه بمعنى لانهم
 (قوله فليس التقدير علم موقوف على) اي من المراد بالعلم الادراك الاحدية
 اي تقدير متعلق بلا ضرورة داعية الى انفسه وحيث ان راد
 التقدير راد على الادراك هو معنى لا يصح للعلم لانه في معنى الآخر
 اما حقيقة عرفة واصطلاحه او غير مشهور وكل منهما راد راجع
 اهل الامر على الحقيقة الممونة فلا قل من لا راجع عليه ثم ان خروج
 علم راد السلفه على مصدر من العلم على لا محذور واما راد الادراك
 المتعلق بها طهر لانهم لا يعمون احوالهم متصلة واما كانوا يعمون
 مقتضياتها في لواءه لانهم واما على تقدير حله على الملكة فلا الملكة
 على سابق من صريح شرح ان يحصل من ادراك القواعد وحيث
 (قوله واد راد بمعنى الواحد على ما ذكره القوم الى اخره) قال الفاضل
 انشى في شرح معراج يريد بمعنى الواحد معنى واحد مركب وروى فيه
 معناه مقتضى ان اما حار المركب قد عرف من ابد معركو
 الاعمال لفردة مقيدة لمع مع هب لا فادنه حذرا من لزوم الدور
 كما هو المشهور واما راد راد انفسه في مر من السلفه شعرة
 من علم معنى لانه ما تحت على وجه على عن كيفية اعادة لتركيب حوصها
 التي بحث في المعاني من افادتها اياه انتهى كلامه وفيه بعد راد الدور
 على مدعى السكاك انما هو في الموضوعات انحصار لا بدوعه والا
 فالمركات موضوعة بوجاهة (قوله على راد كل معنى لاجل في قصد
 المتكلم) فان فساد المعنى التي محمد لهما غير مدعاه عن احوال هت فعلا
 وكما الاطاعة لا لا يتبها على مع كمال لا حاطة بالاسباب هي
 عرفا فكيف يقتصر تعلم الاسباب على احصائه قلت الاستدانة في احصاء
 على لا يتبها ايجلا كما في سائر العلوم (قوله يراد معنى فوق راد حو) اي
 لا يوجد مع كل ملاحظة ويقصد اليه كيلا يخرج باسمه في معنى فاعمل

قوله يمكن العلم بالبر الى آخره (في سياق كلامه يدل على من كان له هذه
الملكة لم يعرف لاراد انه كور كان عالم بالبر مع انه ليس كذلك ادليس
الاراد انه كور علم بالبر حتى يكون العرف به عالم بغير البر واحتمل ان
البر في العلم بالبر سببه لاصح والمعنى ليس عالم بالبراد بواسطة علم البر بل
باعتبار معرفة البر داند كور العلم بغير البر قائل (قوله لان كل
واضح هو حق بالبر الى ما هو وصح منه) فقلت من قدر على اراد المعنى
الواحد نظري في نهاية الوضوح ونصري آخر في نهاية الخفاء عالم بالبر
مع عدم صدق التعريف عليه ادلا ووضوح في نهاية مرتب الخفاء
ولا حقه في نهاية مراتب الوضوح قلب العبرة على ما ذكر بدون القدرة على
الاراد نصري متوسط بين اليمين غير مسلم فلا شك ولو سلم فلا سلم لان
وضوح في نهاية مراتب الخفاء ولا حقه في نهاية مراتب الوضوح لان اصل
الدلالة لا يعمى عن وضوح ما وكذا لا يتخلو عن حقه ما لا يحتاج الى مدح
المفهم والعلم بالوضوح الوعي (قوله ان بعضه وصح بالدلالة) قبل الوضوح
صفة ابدلوا وصف به الدلالة ثم وقبل صفة له لاختلافها بالظهور
في نفسها على حسب تفاوت اساسها في القوة (قوله فلا حاجة الى ذكر الخفاء)
بل لا وجه له لان الخفاء من حيث انه حقه لا يدخل تحت القصد والارادة
اولا وبالذات (قوله يخرج ملكة الاقدار على التعريف الى آخره) اي يخرج
الملكة اندكورة عن كونها مشمولة لعلم البر وحره من معناه والا فذلك
بالنسبة الى معنى واحدا صدق عليه احد نظري الاسفلان اصلا لان المراد
بالمعنى جميع المعاني الداخلة تحت القصد والارادة ومن جعلتها المعاني
التركيبية (قوله اولي من تعريف معرفة اراد المعنى الواحد) لان البر ليس
بمعنى معرفة اراد المعنى اندكورة بل به يعرف اراده ووجه صحة ذلك
التعريف ان يحمل على انهور بذكر المسب وهو معرفة ورادة المسب
وهو الاصول والعواعد او الملكة المسببة من تلك الاصول وتعريف المصنف
حال عن هذا انهور فلذا حكم عليه بالاولوية (قوله ودلالة الاثر على
المؤثر) اقتضاه في تمثيل الدلالة الغير الغضبية على نوعين من امثله اثارة
الى اختصارها في الوصفية والعينية كاذل عنه كلام المصنف المعنى
في حاشية شرح المطالع وانحاز على ما صرح به ائمة المحقق في شرح
المطالع وغيره من المحققين وحوادث الدلالة السبعة في غير المقصود انص

فإن أحد السمع للسمات الصبة في الرقص على ورائها يدل على تأثير تلك
السمات في نفس ذلك المرتقص وعلى أن طبعه يقتضي أن يتحرك تلك
الحركات إذا تأثر من طيب الأحوال وملازمة الأصوات وقس على ذلك
عروض بعض الأوصاف لوحه المألوم وحاجبه عد شدة له (قوله أما
أن يكون الوصف مدخل فيها أولا) وقد يجمع الدلالة الوصفية والعقلية في لفظ
واحد بالنسبة إلى مدلول واحد كبراعشاري مثل قول الفيلسوف من وراء الجدار
أنحى (قوله بحسب مقتضى لسمع) أي الطبع اللاطف أو طبع لاسط أو طبع
السمع كالحققة الفاضل المحتش في حاشية شرح المعالغ (قوله كدلالة
آخ على الوهم) قيل هو فتح الهمزة وصحبه وسكون الحاء المنجمة المشددة
يدل على العسر وأما الذي يدل على الوهم فهو بالضم لا غير (قوله ثم عرفوا
الدلالة العقلية الوصفية بأنها بمعنى من اللفظ عند اختلافه بالنسبة
إلى من هو عالم بالوصف) قال القائل المحتش في حاشية شرح المطالع مستندرا
بما نقله شارحه من عبارة الشفاء طريق العلم باللفظ هو السمع ونحن ارتسامه
الخيال وطريق العلم بالمعنى متعدد ونحن ارتسامه هو النفس وبه بحث
من وجوه أما أولا فلأن حصر طريق العلم باللفظ في السمع بخلاف لما ذكره
سابقا من نفوس الكائنات دالة على الالفاظ وأما ثانيا فلأن اللفظ المستوع
وإن كان جريا ونحن ارتسامه الخيال لكن اللفظ الذي يدل عليه نقش الكتابة
كأنه لعدم اختصاصه بشخص مخصوص فحمل ارتسامه النفس فاطلاق
القول بأن حمل ارتسام اللفظ هو خيال مسمى على حصر طريق العلم في
السمع وقد عرفت ما فيه وأما ثالثا فلأن المعنى كثيرا ما يكون من الحريات
المسوسة ويكون محله الخيال والحق أن الشج بنى كلامه على الأكثر (قوله
لعدم توقفهما على العلم بالوصف) لا يخفى على المتدبر أن المتبادر من قوله
فأنه إلى من هو عالم بالوصف الحصر والقيود التي ذكر في التعاريف
يجب أن يحمل على المتبادر منها ما يمكن فلهذا احتذر بالفيد المذكور عن
الطعية والعقلية فلا يتحقق ما قيل من أن التوقف وإن كان مستمرا عنهما إلا
أنهما لا ينافيان العلم بالوصف بل كل منهما متحقق سواء وحد العلم بالوصف
أو لم يوجد وحده حيث كيف أصبح الاحتراز عنهما بهذا الفيد (قوله واعتراض
بأن الدلالة إلى آخره) قرر الفاضل المحتش الاعتراض على الوجه
المشهور ونقل جواب الزاوي في شرح المطالع بوضوح وتحقيق محصله

انه تعريف للآراء الدلالية بالقياس الى احسن لكن فيه بحث لانه لا يرام غير
 محمول واشتهر عندهم عدم حوار التعريف به فلا بد من تأويل آخر
 انه ادعى ان تعريف بالآراء غير المحمول فلا حاجة الى اخراج
 الفهم عما هو المتأخر من كونه مصدرا من الشيء لا عدل فان فهم السامع
 ايضا لازم لتلك الاضافة الى رصده لاحل الوصف اعني الدلالة اللهم الا ان يقال
 اعترض ما هو قريب في الدلالة تحجب الروم ولهذا عدل عما هو الصاهر ثم
 ان يد كور في شرح المتأخر ان الوصف الشيء من الدلالة اذ قيت
 الى المعنى كور المعنى معهما عند اطلاق اللفظ والمعهوم من كلام الفاضل
 الحنفي اولانه كور المعنى تحت معهما من اللفظ والبرق ظاهر فتأمل (قوله
 وحواله بالاسلم انه ليس صفة اللفظ الى آخره) قدر الفاضل الحنفي هذا
 الجواب بتعريف خلاصته ان فهم السامع من اللفظ ليس صفة له لكن
 صرح في ما تحت الفصل من حواشي شرح ان تعريف بان عدم اللام عن الحمل
 صفة للمعنى فاقطعه في كلامه في كتابه نواف صرح الان يقال ما ذكره في
 حواشي شرح ان تعريف بقول الكلام يقوم لانه مختاره (قوله لان دلته عليه) اعني
 من جهة ان العقل يتحكم به اي من جهة هي متكون العقل كما فصص التعليق
 وسقط ما قبل ان التعليق غير واضح اذ ولا ملاحظة العقل فمعا لا الحزم ولا الكل
 ولا اللام ولا المروم فضلا عن الحكم بالاستمرار لكان امر الدلالة تعالى ولو قال
 في التعليق لان دلالة عنده من جهة الاختصاص والاستمرار العقلين لكان
 او صرح (قوله ودرجته الكل واشتر دلالته الى آخره) انما اعترض الارادة مع انه
 مستدرك في بيان الانقضاء اذ يمكن ان يقال اذا كان اللفظ متزكيا بين
 الجزء والكل ودل على الجزء بالتصميم يصدق عليها الى آخره ليتضح
 الكلية والخرية وما يبرع عندهما زيادة اصحاب ولثله الحزم لفظ الاعتراض في
 قوله واعتبر دلالاته الى آخره فافهم (قوله وحينئذ يتفحص تعريف الدلالة
 بعضها بعض) اي يتفحص تعريف بعض الدلالات بعض الدلالات
 لا يحدود بعضها كما يشاء من جهة العبارة وانما يتعرض لانتقاض كل واحد
 من التصميم والالتزام بالآخر لعدم الاطلاع على مثال مع انه يمكن تصويره
 فيما اذا كان اللفظ موضوعا لكل واحد من اللزوم والمروم ولحموعهم معا كما
 فصله في شرح الرسالة (قوله فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات
 الى آخره) ولو سلم انه قصد التعريف لم يمكن ايضا تأني في ترك قيد الخيبة

لشهرته وسميق الذهب اليه كاد كره في حريف حقيقة وأحضر فلا
 يتقاضى أصلاً (قوله الى ان اتضمن هم اجزاء في ضمن لكل) فان قلت اتضمن
 صفة اللفظ ولا كذلك هم اجزاء في ضمن لكل فكيف يكون اتضمن
 نفس الفهم قلب هذا من قبل قولهم الدلالة هم المعنى من كلمة الى
 آخره وقد سبق من الشارح والحشى توجيهه فزوج له لآلئاده (قوله وانه
 قد قصد الى قوله لا تضمنوا التزاماً) قال المحضر اتضمن هذا يفسر من وجه
 الفصل بقطر وتفصيل لكن محمداً ذكره بحث من وجوه الاول ان اتضمن
 لما كان هم اجزاء في ضمن الكل لم يكن اتضمن الثاني وهو فهم ملتصقاً
 ومحضاً بالنال قصداً بواسطة العربة الدالة على انه اراد تضمناً ادليس
 في ضمن الكل وهو ظاهر عدم القبول به مطابقة فان قلب يلزم حيث
 ان يتعدد الدلالة بمطابقة وتضمن فلا يصح قول الشارح لا تضمناً قلت مراده
 بقوله صارت الدلالة مطابقة لا تضمن ان الدلالة عنه من حيث انه مقصود
 صارت كذلك كما يدل عليه السياق او راد بقوله لا تضمن لا تضمن قطعاً وكذا
 القول في الالتزام واحتمل لاشك في كون الفهم الثاني دلالة وان كان بواسطة
 القرينة لان اهل العربية لا يشترطون في الدلالة التكليف ادليس تضمناً لما
 ذكره ولا التزاماً ادليس مفهوم خارجاً عن الموضوع عنه تعيين كونه مطابقة
 الثاني ان ماد كره من العربية في مثل هذا المحضر لا يتعلق لها بالفهم بل بالارادة
 بنافي ما اشتهر بينهم في الفرق بين الامر والمشتك من العربية في المشترك ادفع
 مراعاة المعبر وفي ابحار الفهم المعنى ابحارى حتى اهم اجزاء المحضر عن
 ان يكون موضوعاً باراء المعنى ابحارى بان اعتبروا في تصرف الوصف قيد
 نفسه وادخلوا المشترك وقالوا الفهم في المحضر بواسطة القرينة لا مطابقة
 بخلاف المشترك على ما سيجئ في بحث الحقيقة وابطار النال ان قوله
 ماد كره الشارح من صيرورة الدلالة على اجزاء والزام مطابقة لا تضمن
 والزام مبنى على مقدمتين احدهما ان اللفظ موضوع باراء المعنى ابحارى
 وصحة نوعياً الثاني ان اللفظ اذا دل على معنى بالمطابقة التي هي اقوى لم يدل
 عليه في تلك الحال باحدى المعنيين محل نظر لان مساق الكلام يدل على
 ان نبي تضمن لعدم اهتمام اجزاء في ضمن الكل لانه لم يفرق بين الفهم
 والقصد وكان القصد لاقى صحته وبهم صحت الفهم اصلاً لاقى صحته
 بالضرورة لا يكون تضمناً مع عدم التفرقة بطل كاحتماله لفصل الحشى

وكون المقدمة الثانية مسمى ماد كره اشرح مجموع الهمم الا ان هذا مراد
الحشي ان مسمى ماد كره على ما مرانه من مسمى في مسمى الامر وفي كلامه ان قوله لا يعنى
ماد كره اشرح نفسه (قوله لا يعنى مسمى مضافة ام مسمى) فان الفصل
الحشي قد يفهم بها مطابقة لا يجوز ان يكون نصيبا فينتفى بها حد انحصار
وكذا الحال في لازم والضرر انما اعترض على اشرح فيه بحثا اما لا فلا
هذا انما نزل صرح بان حقيقة الدلالة انحصارية الدلالة على اخرى ايراد
وحقيقة الاثرية لدلالة على اللزم ايراد وقد صرح ايضا بترامه نظيره
لفقضى التصريح الاول كون الدلالة على اخرى ايراد نصيبا وعلى اللزم
المراد اثرها ومقتضى التصريح بان كونها مضافة فلا وجه ان تقول بان
الدلائل متساوية بالتصريح الذي في الجملة جعل الخيب بعد كور الارادة
مدارا للدلالة لم تصور له ان يعنى احدها في الصورة المذكورة ولقد قال
الشارح لا يعنى مطابقة ام نصيب وهذا مذهب جدا واما ثانيا فلا نصيب
كون الدلالة فيما ذكر من الصور من مضافة كان نصيبا على استلزام انحصار
والاثرية اما كما صرح به فيما سبق حيث قال لا نصيب ولا اثر اما لاستلزامه
الدلالة لمطابقة على الكل والمعلوم وقد انقضت لاعتناء الارادة وهو اشرح
لا يظهر انما مطابقة ام نصيب مسمى على تسليم جميع ما ذكر من توقف الدلالات
على الارادة وما يلزمه من امتناع اجتماعها والجملة الكلام ههنا مسمى على التحول
فلا وجه للاعتراض (قوله وغير ذلك مما يحرى بحرى عرف خاص) كما مر
البحر والحدود في مقدم التلميح وانتهكم (قوله وكلام ان الخيب في صولة
مشر الى آخره) عارته هكذا ودلالته القطعية في كمال معانيها دلالة المطابقة
وفي حرمة الدلالة انحصارية وغير القطعية التام وقيل اذا كان ذهبيا (قوله
الشرح كثير من معاني المحاربات والكليات الى آخره) جوابه ان امر اشتراط
التكليف في الدلالة لم يجعل تلك المحاربات والكليات دائمة على تلك المحاربات
والكليات دائمة على تلك المعاني بل الدال عليها غيره هو المجموع المركب منها
ومن قرائنها الحالية او المتعالية ثم من لم يشترط ذلك حمل الدال نفس تلك
المحاربات والكليات كذا ذكره الفصل الحشي واعتراض عليه بان الدال على
لمعنى محاربات ان كان هو المجموع المركب من القيمة والقرينة لم يكن المحاربات
في رأيت اسدا في الحمام مجازا في المقرد لم يحز بل لم يوجد بحرفه وهو
خلاف ما صرحوا به واجيب عنه بان المحاربات هو المقعد المستعمل في غير المعنى

اموضوعه ولا شك ان المستعمل في الكتاب المذكور في المعنى المحررى الذى هو
الرجل اشخص ام هو لغة الاسد ولا دخل للقرينة اعنى لفظ في الجملة في ذلك
الاستعمال وانما هو لاحل فهم المعنى المحررى مع ما حصل منه لا يلزم من كون
القرينة حراً من الدال على المعنى المحررى ان يكون المحرر هو لمصوغ المركب
لخوار ان يكون المستعمل في معنى المحررى هو لغة المستعمل فيه وان كان
الدين عليه التصحيح المركب من اللفظ المتعارف من القرينة في كون المحرر
مجردا وان كان الدال مركب على انه لو سلم ماد كره في مثل اسد
في الجملة فلا يلزم انه يلزم ان لا يوجد محررى لفرد وانما يتمد كره في القرين
القصبة لا العقيمة وان جعلت القرينة العقلية في حكم لفظ تقديرى او يقال
الجموع المركب من اللفظ والقرينة العقيمة ليس بلفظ والمحرر هو اللفظ فلا
يسلم ولا يكون المركب محررا فصلا عن ان يكون محررا في المفرد فصلا عن ان
لا يوجد محررى المفرد فلما قد سبق ان اللغة اذا استعملت في حرة الموضوع له لم
يكن للقرينة تعلق بفهم المعنى المحررى من الارادة فالفهم في مثله محار مفرد فلا
يلزم انهاء المحررى المفرد مطلقا صدر (قوله بل لم تنس دلالة الاسم الى
آخره) رده انما حصل المعنى بان لازم لازم اشئ وان كان لارما لذلك
الشيء لكن دلالة اللفظ على لازمه اظهر من دلالته على لازم لازمه
وقد حققه عما لا يريد عليه لكن فيه تحت لاه اعنا يتم اذا كان لازم
لازم الشيء لارمائه كما صرح به وليس بالارم سواء كان لزوم بيا بالمعنى الاعم
او الاخص اما في الاول فمما هو اكد كناية تصور (ا) وتصور (ب) في اخرم بالاروم
بيهما او كناية تصور وتصور في اخرم بالاروم بين ب و ح لا نستلزم
كناية تصور وتصور في اخرم بالاروم بينهما بل ربما يحتاج في هذا اخرم
الى اعتبار لزوم ب لا وروم ح لئلا يماقى اشئ فلا تصور للشيء اعنا يستلزم
تصور لارمه تعا غير ملتفت اليه قصدا والمستلزم لتصور اللارم الثاني
تصور اللارم الاول مقصودا محض في نفسه اللهم الا ان يثبت لازم يستلزم
تصوره ولو تعا غير ملتفت اليه قصدا لتصور اللارم له في بعض المواد ولو لم
يكن كذا فاقا مل (قوله لاث في الوضعية) فان قلت التفسير اوضح دلالة على
المقصود من المقصر مع اشتراكهما في الدلالة الوضعية قلت التفسير
والمقصر اما مختلفان يكون احدهما دالا على الهيئة التفصيلية والآخر
على الاجالية فلا خلاف فيهما راجع الى نفس المدلول لا الى الدلالة

(قوله واللام تكن كل واحد دالا ان حره) لاثبت ان الموصوح وانحاء
معتبران بالنسبة الى السمع وقد ابدت المرادة هما اعني (لاشارة يعتبر بالنسبة
اليه فلا يراد ان يقال دلالة معناه بالنسبة الى نفس الامر لا بالنسبة الى السامع
فلا يلزم من انحاء قوله بالوضع انحاء الدلالة (قوله مقام كل كلمة بها) اي من
مكاتب الكلام السابق (قوله ما يراها) اي رادف ثالث الكلمة لا كل كلمة اد
بما رادف كل كلمة (قوله ويحتمل ان يكون بعض مهادالا) فان قلت قوله
ويحتمل معصوف على قوله لا يكون وهو مفيد بقيد متقدم عليه اعني قوله وعلى
التعديس بقيد احتمال كون المعنى دالا على كل من التقديرين مع انه لا دلالة
لشيء منها على احد التقديرين وهو ان لا يكون عالما بوضع شيء منها قلت قوله
ويحتمل معطوف على مجموع الفيد والتفيد والحاصل انه لو حط التقييد او لاتم
الضبط فيكون الفيد حرا من احراء المعطوف عليه لاحكام من احكامه حتى يلزم
اشتراك المعطوف به وانما يلزم لو كان المعطوف مقيدا بقيد سابق والفرق ظاهر
فاهم (قوله وقريب مما يقال الى آخره) الفرق راجع الى ان المعنى في الاول
التيار بحسب الاطلاق والتقييد في الثاني التعار بحسب ارمان (قوله وقلة
تكرر المعنى على الحس والمعاني على الفعل فان قلت الكلام في اراد المعنى
الواحد بطرق مختلفة وانحاء الاختلاف بالموصوح وانحاء بالنسبة الى معنى
واحد وصحي فلا مدخل لقلة تكرار المعنى على الفعل ولا وجه
لذكره قلت لم ادعى ذلك لكن الدليل السابق اذا كان عام فانه كما
بدل على انحاء الاختلاف بالموصوح بالنسبة الى مدلول واحد
وصحي كذلك بدل على انحاء بالنسبة الى مدلولين وصحيين اعني
ان يكون دلالة لفظ على معناه الوصعي او صريح من دلالة لفظ آخر
على مدلول آخر وصحي له والسؤال على الدليل على انه يمكن ان يراد
بقلة تكرر المعنى على العقل قلة تكرر معنى اللفظ من حيث انه معنى له فهو كان
الكلام في دالين على معنى واحد وصحي لكان ذكر قلة تكرر المعنى على العقل
ايضا في محرم (قوله فيمكن تأدية ذلك المعنى المعلوم بالالفاظ
الموصوعة الى آخره) فيه مناقشة وهي ان دلالة الالتزام دلالة اللفظ
الموصوع للمعلوم على الالتزام ولا دلالة للارم من حيث هو لارم على
المعلوم فتأدية المعلوم باللفظ موصوعة لتلك القوارم المختلفة امرات
ليست بطريق الدلالة الالتزامية اللهم الا ان يراد بالمعلوم النعجة والمعلوم

استمع واللام شمع وملاح في كل منهما مبرومة بمعنى المعتز في دلالة
الانترام عند اهل هذا الصنف من (قوله من كونه كذا الرمد وحسب
الكلمة ومهرول الفصيل) يستل من كثرة الرمد الى كثرة حرق الحطب
تحت القدر ومه الى كثرة الصبيح ومه الى كثرة الاكل ومه الى كثرة
الصبيان ومه الى انقصود اعني الخود ويتن من حب الكلب في كثرة صبره
ومنه الى كثرة الوارث ومه الى كثرة الصبيان ومه الى انقصود ويتن من
هر الى الفصيل الى قلة لبن امه ومه الى كثرة حبها ومه الى كثرة لاقة ومه
الى كثرة الصبيان ومه الى انقصود او يستل من هر الى نقص في غرامه لاجل
الصيف ومه الى انقصود كما يدل عليه قوله من امره لامة العوف بالفصل
ولا تاسع الاقربة الاحل (قوله فان قيل معنى ان يكون الامر بالعكس) قد فهم
من الكلام السابق ان دلالة الشيء على حرته اوضح من دلالة على حره
الحره فالعكس المذكور بالنسبة الى هذا المصنف لا ينبغي لاداسه الى ما ذكر
في الكلام صريحا من ان دلالة الجوار على الحزم اوضح من دلالة الانسان
عليه وهم فيه بعض المنحصر فان نسبة حره اخرى الى اخرى كنسبة الحره
الى الكل صفة الامر ان يتحد في مرنة الوصوح لان يكون دلالة لكل
على حره حره اوضح من دلالة الحره على حرته والى هذا انفي يشير كلام
الفصل المنحصر في حاشيته فمثل (قوله فاما الامر كذلك لكن العموم
صرحوا الى قوله فكانهم سوادك) رد الفصل المنحصر هذا بحسب
نماطت بحسب مطابق لقواعد القوم لكن في كلامه تحت الاول ان الفصل
ان يقول يجوز ان يكون مراد الشارح بالمعنى هو ليس باللامر بين ومدكره
الشريفة على ما ذهب اليه انرايون في هذا المقام علة الامر تحالف
الاصطلاحين فلا تأمن به وحواله من ما ذكر اصطلاح حديث لاهل عليه من
اهل البيان فلا وجه لحل الكلام عليه مع ان الاستشهاد بقول لرئيس في الشفاء
بما تصرح بان اراد من القوم ان يطبقوا الشيء ان مدكره في الجواب
المطابق لقواعد القوم من ان الاختلاف الذي يوجد في التصني ليس
باعتبار فهم الحره الى اخرى مما لا حاجة اليه فقد سبق منه ان تأني
الوصوح واحدا في دلالة الانترام على مذهب ارباب يعقوب ان ترتب
الملاحضات ولو لكانت بعد تعاقب الترتيب في الوصوح فالدلالة على
حره اخرى اوضح من الدلالة على الحره اللهم الا ان يراد ان الاختلاف

اعتبر فيما من هو موجود في الشيء بين ما يشر به حره في صحت
 ارجحه على كونه (قوله ومعنى الوضع من الى حره) فهو ليس في
 وضوح معنى موضع ما من الاجزاء لا تفصل والاخصوصه بالمال
 مفصلا بدون حصول خمس محل وفي هذا شار بقوله ودرج خمسة
 يذهب في هذه المسألة الى خمسة من حسن له حره من حيثها والمراد عدم
 اعتبار القصص (قوله وهو عدم موضع غير) وجود النظر قد اوردتها
 لتفصيل الخشني على توجه لدى من من التخرج الا في الاختلاف التي
 اوردتها من عدم احوالها من قوله في توجه من التخرج اقول حسنة
 يتصور اختلاف في مصداقه الى قوله الا في غير في ان يعرف بهذا العهد
 يدل على ان الاختلاف المذكور ليس حسب نفس الدلالة وليس مرد
 التخرج مذكرة في الاختلاف الدلالة فالمراد الى اختلاف العلم بالوضع
 اختلاف بالنظر ان نفس الدلالة انما هي في معنى الاختلاف بالنظر
 اليها في تحصيل حسب الدلالة فيجب الدلالة انما هي كالمزوء في
 الاثر كرم ولو كان مراد التخرج ما فانه احتاج الى اعتبار
 كونهه ليس في الوضع انما هو في نفسه عن وجه يوجد في العلم
 خارج على ان قوله وري هذا لا يتصور في مصداقه اختلاف وضوحا
 وحقه الاختلاف في العلم بالوضع مع غيره مع احصاء اذ يجوز
 ان يكون الاختلاف حسب كثرة امومه ونحوه كما سبق من اشرح
 الاشارة اليه فان هذا راجع الى تذكر الوضع فيقول الى العلم بالوضع
 قلت هذا الاثر في يمكن صدقه بالنسبة الى ارباب العلوم والخصائص
 واصحاب الفروع والاهل خاصة لعدم الاختصاص غير مسلم حينئذ
 والجميع غاية الامر عدم تضاد خصوصيات مراتب العلم وهو لا يستلزم
 مجرد المطابقة يمكن الاختلاف على مراتب العلم من اليقين والعلم الخي
 وما دونه بدلالة لفظها وانما يحفظ قدر يوجد من لكيفية بعينه الثالث
 ان معنى قوله وري هذا الى آخره انه يقبل ذلك في بيان عدم تاني
 الايراد المذكور في الدلالات الوضعية في دفع المداخلة المذكورة في نقل
 عن الشارح بقوله اما اولاً الى آخره كما هو صريح في هذه القول بان
 لاختلاف المذكور بحسب الاختلاف في العلم بالوضع فكيف يدفع المداخلة
 الرابع ان قوله ثم ادكال المقصود مشتركاً الى حره مخالفة مذكورة في شرحه

للفتح من ان لا تفاوت هناك في نفس الدلالة من هناك تراجم يحتاج في دفعه
الى فريضة وحواله ان معنى ما ذكره في الفتح ولا تفاوت في نفس الدلالة
كما صرح به ومعنى ما ذكره هو انه لما ذكر في التعريف اشعار بذلك المقيد صرح
بوجود التفاوت في المشترك بالطر ان افراش اخامس ان قوله وايضا وسلم
ما ذكره دل الى آخره قد اجاب عنه في شرحه للفتح بان التراكيب
التي تدل على معانيها الوصفية فقط بمرلة اصوات الحيوانات فلا اعتداد
بالوصفية لا ووحدها ولا مع غيرها (قوله ثم طاهر هذا الكلام يدل
الى آخره) انما قال طاهر هذا الكلام لانه تصدد بيان حال الجار مطلقا
فيستبعد من ماقى الكلام انه لا بد في كل محار من ان يذكر المروم ويراد الارم
وليس عارته نصا في هذا لانه قوله ثم المراد به الارم ما وضع له الى آخره
يقضى بحرية هذا المقط لا القاطية المذكورة في كل محار (قوله وهذا
لا يصح طاهر الى آخره) انما قال طاهر الان علاقة المروم وان كانت تدكر في بعض
اقسام الجار الا ان مرجع جميع العلاقات هو المروم والحق ان هذا الكلام
واه (قوله وانت حيرت عاقيه من الاضطراب) قد بين الفصل المعنى
وحه الاضطراب الا ان في كلامه كنهه ينبغي ان يسهل لها وهي ان قوله
وله مراتب في الوضوح والخطاء مع ان دلالة مطابقة الى آخره توجيه
للكلام بناء على ما اختاره الشارح في شرح الفتح من ان دلالة التشبهات
وضعية لا انه يختاره كيف وقد رده في شرحه لفتح حيث قال وما يقال من
ان المقصود في التشبهات هو المعنى الوصفية فقط ليس بشئ فان قولك
وحه كالدرد مثلا لا تريد به ما هو بمعنى موصفا بل تريد ان ذلك الوجه في غاية
الحسن ونهاية الطهارة لكن ارادة هذا المعنى لا ياتي اربعة المفهوم
الوصفي وقد اشار اليه بها بما فعله من كلام كمال الدين هيثم النيراني وعصمه
بالقائفة فلا بد من ان يتوهم المخالفة بين كلاميه في كتابه ولا يعترض عليه
بان انقائده التي نقلها عن بعض الافاضل بعيد فساد ما ذكره او لا كما فهم فيه
العضي بقي في وجه الصسط الذي ذكره بحثوه ان المعنى المراد في التشبيه
على ما ذكرنا معنى كون الوجه في غاية الحسن ليس مشابها للمعنى الموضوع له
انما المشابهة بين الوجه والدرد فكيف يحمل كون العلاقة مشابهة مقسما
للتشبيه والاستعارة وحواله ما ذكره نفسه في حواشي شرح افتتاح من ان
ارادة هذا المعنى متفرعة على تلك المشبهة فنعم صرح ان العلاقة هي

المشبهة (قوله) بظاهر هذا التصريح من نحو (الآخره) قيل ليس مراده
 الاعتراض على تعريف التشبيه الاموى شموله الامثلة بمذكورة كما يدل عليه
 كلام الله صحتي مما استعاد من غاهاه اذ دخولها في تعريف التشبيه
 الاموى ليس بمحدود بل ممتد وانما مراده التوضيح للاعتراض على تعريف
 التشبيه الاصطلاحي الذي استعيد من كلام المصنف كما يشير اليه قوله
 ويستغنى ابزاد ان حرم ثم ورود الاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي
 يتوقف على ان هذه الامثلة ليست منه وان قصده به اشتراكه التي هي لازم
 معناه وقد عني ذلك بناء على انهم عدوا قوله تعالى (اتخذ آلهه هواء) من
 قبل التشبيه وكذا قول النبي صلى الله عليه وسلم (فان نفق الامام طاعتهم) فان المثل
 بعض دم الهراء * وسماوا مثله تشبه صم فالظاهر منه ان من قاتل
 ربه عمرا اذا قصده التشبيه من قبل التشبيه الاصطلاحي الصمى (قوله)
 ويسمى ان يراد به قول بالكاف ونحوه) لا يخفى ان هذه الزيادة تعني عن قيد
 لا على وجه الاستعارة الى آخره فان (قوله) لان الاستعارة ان تطلق حيث
 يطوى ذكر المسه ربه بالكلية) مرده مذكر المستعار له هو ذكره على وجه
 يقى من التشبيه لا مطلق كما مر اليه الاشارة في آخر احوال الاساد المطرى
 (قوله) صلتا لا يراد به المقول عنه والمقول اليه لولا دلالة الحال او نحو
 الكلام) اراد بدلالة ادخال القرينة اذ اليه ومحموى الكلام القرينة ايقالية ثم
 الكلام معني على ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به حتى كانه من افراده
 يصلح له لفظه كما يصلح لافراد الحقيقة واشترط في القرينة عدم صحة ارادة
 المعنى الحقيقي ولا يرد ان كون اللفظ صلتا لارادة المقول اليه وهو المعنى
 الضاري على تقدير انشاء القرينة غير مستقيم اذا لم يشرط بالقرينة المانعة
 وقد يحتاج ان يصح ما من عدم القرينة بوجوب عدم الارادة لعدم احتمال الارادة
 وصلاحيته اذ قد تقرر ان كل حقيقة بمقتضى المعار وان كان احتمالا مر حوفا
 غير ناش عن دأب وهذا لا يفي اعادة الحقيقة القطع بحسب الظاهر كما
 تقرر في الاصوب (قوله) واطلاق الأركان على لارادة الى آخره) يعني مع
 حروجا عن التشبيه اصطلاحى انتهى هو معنى الدلالة (قوله) لكنه قد استمر
 في المعنى ان يقال انصرف الورد وشملت العذر الى آخره) فيه بحث
 ادلايحي ان ليس المراد تشبه الكلمة التي هي رابطة الهم بعن العذر الذي
 هو مشعور عن في بل رابطة فلا يكتفى انشئت بالمعنى في دفع التبع بالكلية

عن هذا المثال يقال شمت بالكسر شمر، شمع وشمع، شمع اسم بالصم
 (قوله لانه عدم الحية عما من شانه) انما لم يقل عدم الحية عن انصب
 بها مع انه انصبه وانما كور في عامة الكتب لا عاصه بقوله تعالى (وكنتم
 اموات فاحيكم) ولا اصل الخصة واما بقص تفسير بقوله تعالى
 (لحيه بلدة ميت) لقوله انصبر الى المجر بالحق اهل لانه (قوله وادا
 كان المحسوس سلا تقول فشيء به يكون جعل الفرج صلا والاصل فرجا
 وهو غير حازر) فيقال ليس كل محسوس صلا لكل معقول فيكون ان يكون
 بعض المعقول او صبح و قوى عبد العقل بواسطة كل وصوح صله الذي هو
 محسوس مخصوص فتنبيه محسوس حريص باصله ولا يوصح مثل
 وصوحه بذلك المعقول وحواله ان وصوح المعقول اي معقول كان لا يبلغ
 درجة وصوح المحسوس اي محسوس كان فصلا عن يكون اقوى منه فلا يصح
 تشبيه المحسوس بالمعقول الانطرق الادعاء والبرهان وهذا هو عند المصنف
 قدر (قوله قد حل فيه احيال) يمكن ان يقال انما جعلوا انشائيات من قبل
 الحسيت لانه يشتركان في ادراك الصور غير ان الحس يدرك تصور
 المادة والخيال يدرك (قوله وهو مدونه) يدرك الى آخره) تسمى
 هذه النوع بخيالي لاجتماعه من صور مجموعة في احيال الذي هو حرفة
 الحس المشترك لدى يدرك اليه جميع المدركات الحسية (قوله ولكنه
 بحيث لو ادرك لكان مدركا لها) اعترض عليه مولانا حيدر خان المراد بالادراك
 المذكور في الشرط ان كان مطلق الادراك على اربعة انواع لا محسوس
 قد يدرك ادراكا على يد الحواس ومن كان المراد لادراك الحواس اتعد
 الشرط والجزاء وجوابه ان المراد منه الادراك موجودا او الادراك نفسه
 لا تصوره فلا عذر (قوله بخلاف لذة والادعائين) يحصل تفرق بين لذة
 العقلية والحسية ما يكون ادرك بالكسر من الحواس و يدرك ما
 يتفق بالحواس واما العقلية فهي ما يكون المدرك فيه العقل وادرك من
 العقليات كالادراكات وقس على هذا الفرق بين الادب (قوله وتحقيق
 ذلك ان اللذة ادراك ويل لها هو عند ادرك كل وحير من حيث هو كذلك)
 تحقيق هذا التعريف ذكرته في اخواني ابواق فليطلب منه واعلم ان
 المصنف لما افتق السكاكي في التفسير و يراد الامثلة على اصل الفلاسفة
 عرف الشرح الامثلة على ما عرفوا اما فاعلمه في اراد اصل هذه التحقيقات

عليه. لأعلى اشرح (قوله فكأدراك اعوة اعصمه او اشهوية) القوة
 العصبية هي مبدأ الأفعال والشجى أى التسلط والرفع
 والقوة الشهوية هي مبدأ جذب المدفع وطلب الملذات من الأكل والشرب
 وغير ذلك من الشهوات (قوله ككيف ارايه أى حره) مثال لما هو خير
 وكان عبدالقوة الشهوية لا ادراكه كما هوهم من خذره (قوله وهو ادراكها
 المبررات ايقينه) المبررات مفعول الارادة وايقينه بالرفع صفة ادراكها
 (قوله فالمرء المعنى الذى الى حره) نقل عن الشارح ان هذا اذا كان
 وحده الشبه امرأ خارجا اما اذا كان داخلا او تدم ماهية الشئ فلا ينفع ان
 يشترط هذا القيد اعنى رتبة الاختصاص (قوله واعصير ليلى او صوم)
 اراد بالليلى اللبالي المستعادة من رب الله على التكثير وانعقد المذكورة
 في البيت السابق والاصافة في دجاءها على تقدير ارجاع الصمير الى الصوم
 لادنى التنبس وهو كقول النجوم بينها هذا ورأت في نسخة مصحفة مقروءة
 على الشارح بعد قوله او اصوم هكذا والرواية الصحيحة دجاء والصمير ليل
 في قوله * رب ليل قسعة تصدود * او فراق ما كان فيه وداع * موحش
 كالثقل تقضى به * العبر وبني حديثه الاسماع * الصدود الاعراض والاه
 فيه لليلة وصمير فيه ليل او العراق وبني وجود الوداع فيه مع ان مساق
 الكلام يدل على ارادة وصف ذلك الليل بصفة الانحاش بناء على ان وجود
 الوداع يستدعى سابقة التلاقي فيه فعدمه القصصى لعدم ذلك التلاقي
 عن اصله مورث لزادة الملل وموحش بالخراى مورث وحشة صفه ليل
 كالثقل أى الرجل الثقيل تقضى به العبر أى يكون ذات ومعجم محمد رؤيته
 وتبقى أى تمنع ولا يثقل الاسماع الحديث الصادر عنه (قوله ولم بطريق
 انعكس الى حره) هذا اول من اعتبر كل من الشبهين اصلا على حدة
 كما هو السكاكى لما فيه من تقليد الأصول ومن جعل تشبيه النسبة بالنور
 اصلا وتقرع تشبيه البدعة بالظلمة عليه كما صرح به الشارح في بحث الاستعارة
 من ان الظلمة اصل والنور طار عليه (قوله بين الدجى) صفة النجوم لاطراف
 الاشتراك واعطاه قوله في كونه أه (قوله وعلم ان قوله من لا يجتنب بينهما
 ابتداء من باب القلب) لا يعمى القلب في هذا المصراع لاحتمال ان يكون
 في المصراع الاول والمعنى وكان النجوم بينهما دجاءها وكأني لم يذكروا لان الكثرة
 اعطاه في القلب الثاني كما فيه (قوله حتى كان البدعة) هي انى تقع من

بها لا ينفي ما في أصل المعنى إلى الدعة التي هي كاطمة من الركاكة وقيل
لا ينفي الطرفين إلى معنى الاشتراق بل إلى مجرد الظهور وإتمام العمل ابتداء
متداخلة بينهما والجملة صفة للمعنى لأن الظاهر حيث لا تحت (قوله) وهو
ذلك بما يصدق الكلام) مثل أن يكون في الكلام وجود من الأعراب بعضها
مؤدية إلى المعنى المراد وبعضها غير مؤدية إليه قال جل على الوحد المؤدى
كان تعليلا للمعنى مصلحا وإن جل على الجمع كان تكثيرا له مقصد (قوله) في
كونهما كراما أو نونا أو قط (فيه بشر على ترتيب ألف) (قوله) وكالاتمة
والأصحاء والتعديب والتعديب الداحية تحت الشكل الاستقامة والأصحاء
غير الخاطئة بحسب العرف حيث يقال فلان مسقيم الصامة ومنحيتها وإن
التعديب والتعديب مجسما بحسب الحقيقة أيضا قال للفكرة المعقولة سطحا
مقرا أو محذورا به لاحظ فيه بالفعل لعدم نهى سطحه وصفا (قوله) كما
في أو تارة الأعيان الممتدة (الأعاني في الأصل جمع أعين بمعنى النعمى وهي بحسب
متعارف أهل الآله دوات الأوتار كالعود والقصور ونحوهما والمراد بمرادوات
أنهم كاللوق ونحوه (قوله) وأصولها تسعة أحرار والمراد إلى آخره (العلم
لأنه من فاعل وهو الحرارة والرودة والكيفية المتوسطة بينهما من قال
هو الكثيف أو الطيف أو المتوسط بينهما وإذا ضربت أقسام الأقسام
في أقسام القابل حصل أقسام تسعة ينقسم الطعوم بحسبها فالحرارة إن
ضلت في الطيف حدثت الحراة وفي الكثيف حدثت الحرارة وفي المعتدل
حدثت الملوحة والرودة إن ضلت في الطيف حدثت الحموضة وفي الكثيف
حدثت المعوضة وفي المعتدل حدثت القبط والكيفية المتوسطة بين الحرارة
والبرودة إن ضلت في الطيف حدثت الدسومة وفي الكثيف حدثت
الخلوة وفي المعتدل حدثت التفاهة هذا خلاصة ما ذكرنا وألحق أن مباحث
الطعوم دماوى حالية من الدلائل كيم والاعيون من ردد والعمل حلو
حار والزيت وسم حار وله وجود آخر لا يمكن المقام قوله والمعوضة
والقطن (الفرق بينهما أن القطن بعض طاهر اللسان وحده والعفص
يقتضى طهرا واطهرا فلا خلاف بينهما بالشد والصف ولهذا اعترض
عليه من الاختلاف بهما أن اقتضى الاختلاف النوعي فالأنواع غير متحصرة
في التسعة وإن لم يقتض فلان معنى لعددهما نوعين (قوله) والتفاهة (قد يقال
التفاهة لعدم الطعم ويسمى حقيقة وقد يدل الكون الجسم بحسب لا بحسب

طهره لكسفه احراره فلا تحسن بهما ما يحيط الرطوبة المعده فدا احسن
 في تحيله احسن منه نظم وانعسود من انطواء هو اسنى على ما هو المحذور
 (قوله من شأنها تفرق المحتضات وجمع المنتبكلات) ما انها تفرق
 المحتضات فلا فيها قوة مصعدة فدا انوت في حرم مركب من احرار مختصة
 بالطفة والكثفة ولم يكن الاتيم عرب بطها شديدا في الساية يسكن اللطيف
 منه فيتادر به الى الصعود الالطف فالالطف دون الكيف فيلزم بسبه
 تفرق المحتضات وما انها تجمع انتشاكلات فمعي كونه معدله وذلك
 لان الاحرار بعد تفرقها تجتمع فاطع قار الحسية علة للصم والحرارة معدة
 لذلك الاحتجاج فيسب اليها كايست الالطف ان معدانيه (قوله والرودة من
 شأنها تفرق انتشاكلات وجمع المحتضات) ذكر اشيع في الشفاء ان الرودة تجمع
 بين انتشاكلات وعبر المنت كلات وهذا هو الصاهر فامل (قوله وكون هذه
 الارفة من النوسات مذهب بعض الحكماء) واما عدم غيرهم فاللاسة
 استواء وضع الاحرار واخشونة عدمه فلسا الاس الاعراض السببية
 والصلابة هي الاستعداد الشديده نحو الاعراض هي من الكيفيات الاستعدادية
 واللبس عدم الصلابة مما من شأنه ذلك (قوله كالثلة والخصف) قال الفاضل
 انحشى الثلة هي الرطوبة الجارية على سطوح الاجسام والخصف يقاهاها
 وجه نظر لانه صرح في حواشى التحرير بان الدلة بمعنى الرطوبة الجارية
 على سطح الجسم مثل حوهر فلا يصح عدمها من الكيفيات والحوار ان
 البلة وكذا الرطوبة قد تطلق على الكيفية المعنوية لسهولة الانصاق
 ايضا ولا يلقى هذا المعنى وصف الرطوبة بحرياتها على سطوح الاجسام
 وهذا هو المراد بماد كره المحشى ههنا والد كور في تلك الحواشى معنى آخر
 (قوله والاعانة والكثافة المشهور) ان الطافة انى تعد من النوسات معنى
 رقة القوام والكثافة التى تعد منها ما يقابل المعنى المذكور وقال بعضهم
 الطافة بهذا المعنى من الرطوبة وكذا الكثافة عين اليوسفة (قوله على
 استعماله وصوغات) اراد بالوصوغات آلات ينصرف بها سواء كانت خارجة
 كافي الحياطة او ذهبية كافي الاستدلال (قوله وهو حركة النفس مبداء ارادة
 الانتقام) هذا ظاهره لا يلائم قوله في تصوير الجسم لا يحركها المصطفاه يدل على
 ان المصطف محرك النفس لا نفس حركتها فاما ان بنى تفسير الغضب على التسامح
 والمراد انه حاله توجب حركة النفس مبدأ تلك الحالة ارادة الانتقام

او يراد بقوله لا يتحرك العصب لا يتحرك اسباب العصب وقد يدل على
تعدد كون العصب نفس الحركة امراد ان الحركه اطمينان النفس بحيث اذا
حصلت فيه حركه هي العصب لا يتبعها متحركه بحركه اخرى (قوله
كالصورة الوهمية الشهده بالحدس) المقوم من كلامه ان حركه الاعتدال
الواقع في المصاح على الاعتدال انحصار ونسبي على الاعتدال انسي ويكون
تقدير قوله ويرى اعتدالي ونسبي واعتدالي انحصار واعتدالي ونسبي وقال انه من
الحشي في شرح المصباح لما كان الاوصاف الاعتدالية نسبية لان اسباب
والاضافات ماسرها لا وجودها في الخارج عدهم عطف النسبي على
الاعتدالي مطلقا فربما من اعطف التفسير (قوله كالتصديق انسي) يكونه
مطلوب الوجود او العدم (مثال النسبي ان مطلقا مطلوب بسبب وصفها
مفرا في باب المطلوب بل هو وصف اعتداله العقل بالنسبة الى اطلب القائم
بالنسبة (قوله او كالتصديق انسي) تصوري وهي محض مثال للاعتدالي
النسبي (وفي هذا التمثيل نسبة على ان العقل في وحدة اشدية ونسبي كما
يتاوله في الطرفين (قوله وبها يشعر بعتدال المصباح الى آخره) اي مجموع
ما هو بعينه الواحد الحقيقي ثمانية من امور مختلفة واليهذا من عدة
امور يشعر بعتدال المصباح حجب من وحدة انشاء اما ان يكون امرا واحدا
او غير واحد وحيث ان الواحد انما يكون في حكم الواحد يكونه اما حقيقة ومنه
واما وصفا الى آخره (قوله وفيه نظر كما سطره) ان في هذا التعميم المستفاد
من المصباح ووجه النظر مدركه في ان قوله والمركب الحشي ان آخره
وحاصله ان الحقيقة الملتزمة بالاحسانية مثلا من قبل الواحد دون انزل
مراله الواحد وحواله الى امراد من الحقيقة الملتزمة من حقيقة للطرفين
ملتزمة من كثرة التباين بحيث اعتدال انسيكلم انسيكلم مع بعض
وقصده الى مجموعها حتى يصير تلك الكثرة بالآخرة كثرة واحدة وقد صرح
بهذا المعنى في الوصف حيث قال واما اوصافها فمجموعة من مجموعها
الى هيئة واحدة (قوله والتعدد الذي تركب عنه ما هو بمنزلة الواحد
ايضا اما حشي او عفي او محض) الذي يقتضيه السر المتناهي انه لا يحال
تزيك الحقيق من الحشي والعقل نعم قد ينسب الامر على المسامحة وبعد
الانسان في العرف حرك من نفس مجردة ومن مدي فالاختلاف المذكور
انما هو المركب الاعتدالي دون الحقيق (قوله والحشي مازا) حيث ان

لا غير يوحه منه حركه حبيب لا غير وهذا حكم اعني وجوب حبيب
 بطرف واحد في ووجه شبه تركب من حسي واعقل وان لم يدرج في قوله
 احسي طم فاد حبيب اما في فلان تحقق ووجهه في الطرف يستدعي
 تحقيق كل من حركته فمهم والحسي لا يتحقق في العقل والعموم به واما عدم
 الاندراج فلان ووجه شبه هو تركب ووجه شبه ليس به فلا صدق
 على اخرى ووجه شبه الحس في على المجموع لانه ووجه شبه عقلي فال
 المجموع مركب من شعوس ومعقول من حبيب المركب ومجموع لا يكون الا
 معقولا سواء كان تاما جدا او عددا مختلفا فعني قوله والحسي ابووجه الشبه
 الحسي هو قال مفسرا للادوار ووجه شبه حركه المتعدد واما حركه تركب
 فليس بوجه شبه فلا يدخل فيه فافهم (قوله ولست يقال التشبيه بالوجه
 العقلي اهم من استنباطه بالوجه الحسي) لدرجات اعني قوله بالوجه العقلي
 وقوله بالوجه الحسي في موضع اول واما في فمما اهم هي التشبيه كانه
 بالوجه العقلي اهم كانه بالوجه الحسي (قوله يترى السؤال الى اخرى)
 يريد ان يترى السؤال موصولا الى تركب من قياس اولهما من الشكل
 الاول مؤلف من موحسين كلتيه يتبع موحته كلية وبنيهما من الشكل
 الثاني مركب من موحه كلية صغرى هي نتيجة القياس الاول وسابقة
 كلية ليرى نتيجته كانه هي المطلوب وهو لا شيء من ووجه شبه يحس
 (قوله ياتي هو ان يكون غير محس) مضافا ضمير اعني هو لدفع توهم رجوعه
 الى التحقيق (قوله لكن وجوب كون طرفي حسي حين سقط اثني عشر
 قسمي) فيكون ووجه شبه واحدا حسب سقط ثلثة كون الطرفين عقليين
 وكون المشبهه عقب ووجه شبه حسب وعكسه ويكون مركبا حسب سقط
 ثلثة اخرى ويكون المتعدد حسباً سقط شبه اخرى ويكون مختلفا ثلثة اخرى
 (قوله وفيه نسخ) لان الحقه ليس بمجموع بل المجموع هو الحق ومثل هذا
 التبني موحود في طب الرابطة وبه العلم لان المشهور هو الرابطة لا طبها
 واندوق هو العلم لانه فالوجه ان تجعل الحقاء بمعنى الحق وان يجعل
 اصفه الطبيب اي الرابطة من اصفه النصفه الى الموصوف اي الرابطة
 ابطه وكذا الكلام في لغة العلم ان الحق انه لا احتياج الى التوجه
 المذكور في الحقا وتنبني اصلا لان المراد منه ههنا ميعاد الطهر
 فيكون مجموعا مثله (قوله والحقه على ورن الحقة) وفي قوله ههنا

حرة مثل كرة كما قالوا المرة مرة (قوله محضة مدوات الانفس) اى الانفس
 الناطقة بقرينة آخر كلامه والاطلاسد نفس حوايه (قوله وادافنت
 للرحل القليل المعاني) المعاني بالعين المحضة جمع معنى على انه مصدر ميمي بمعنى
 العناء بالفتح وهو ادفع (قوله فاسمع يوصل الى الحق الى آخره) ادفع بها
 ما قيل الطاهر ان العلم ليس بضرورى الاتصال واما سب ان يفسر
 الهداية فيأمر بالدلالة الموصلة سالفة في مدح شأن العلم ووجه الارتفاع
 ان العلم ليس بضرورى الاتصال العمل لكنه ضرورى الاتصال الى الحق
 والعرق بينه وبين الباطل والام بكسر عا فأنس (قوله وفي وحدة بعض
 الامثلة تسامح الى آخره) حواه انه يفسد في شئ من تلك الامثلة اى هيئة
 مترعة من عدة معان حتى يبقى الوحدة بالمعنى المراد ههنا بل قصد في كل
 منها اى معنى واحد لكنه قيد بمعنى آخر جعل تلكا وتعمده وكما من التقيد
 والتركيب فتأمل (قوله وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة) قد تقدم ما في اول
 الفصول الاول انه يجوز ان يراد بالعلم المشه بالخبرة والاصول والقواعد ولا يجوز
 ان يراد الادراك فليس كذلك (قوله ويعرب من ههنا بصل ان المراد بالعلم) هو العقل
 لان العقل آلة الادراك كما ان الملكة كذلك (قوله محل نظر) هذا هو النظر الذى
 اشار اليه الشارح في مفتتح فسيم وحد الشبه الى ابوابه وغيره بقوله وفيه نظر
 ستعرفه وقد اشترى الى حواه ههنا والحاصل ان انهية المركبة معان قسم
 ينزغ من الاشياء المختلفة وقسم ينزغ من الاوصاف المختلفة لثنى واحد
 كاد حكره الشارح فاما صاحب المنهاج الى الاول بقوله اما حقيقة
 ملتزمة والى الثانى بقوله واما وصفا ان اخره لافساد فيه فليعلمهم (قوله احية
 ان الجلاح) لفظ احية بخائين مملكتين مفوحتين بينهما ياء ساكنة
 والجلاح بحيم مصبومة ولام مشددة وحاء مهيالة (قوله وقد لاح في الصبح
 التريا كما ترى) الكاف في مثل قوله كما ترى ليس بتشبيه بل مجرد التقيد والمراد
 ان اتصاف التريا بمشاهدة العهود امر جلي لا حفا فيه ولو كان قوله كما ترى
 متأخرا عن قوله كما تنقود ملاحية لكان اظهر في افادة هذا المعنى وفى اعراب
 كما ترى وجوه اقربها انه فى موقع المصدر اى ظهر ظهورا مثل ما تراه (قوله
 وقد ساء بشديد اللام كما فى هذا البيت) قال ابن قتيبة فى ادب الكاتب لا اعلم
 اهولة ام ضرورة وقال شارحه الديبورى وليس بمصيح (قوله اى تصيح
 يوره) والور مفتوح الون الزهر (قوله فكانه اراد بمقدار مخصوص بمحوم مقدار

الثريا لاماد كره الشيخ مثلا يلعو ذكر الكيفية و اراد مجموع مقدار الثريا
 و مقدار العمود (قوله و سحى ان امره قد يكون مقيدا الى اخره) دفع
 ما يتوهم من ان المشدده وهو عمود ملاحضة حين كان كذا مركب لا مفرد
 (قوله كائن مشددا) الثريا بضم الهم اسم معمول واصافته الى القمع من
 اصناف الصنف الى لوصوف اى القمع الذر (قوله قد احسن كثيرا من اللطائف
 افراد من اللطائف ما سجد كره من المعاني المختلفة ومن احلال انماضى بها ان تلت
 المعاني ان يعظم اذا جعل المشدده الليل انقصارا لتمامه حال كونه مقارنا له
 وهذه المقارنة انما يستفاد من صيغة المصارع الدلالة على الحال واما اذا جعل
 ماضيا فاستدرك حيث هو انشده طين نهوى كوا كره في الزمان الماضي
 بالنية اى حال اعتبار النية وهذا ظهورا في تفسير الفاعل المحتفى في شرح
 امتحان نهوى كوا كره بقوله اى نسب فطنت لس كانه يفتنى فانه يشير الى
 جعل نهوى ماضيا كما لا يخفى (قوله يجمع اليها و كسر الواو وتشديد الياء)
 واما ضم اليها فهو معنى الصعود (قوله في حكم الصلة المصدر) اقم لغا
 الحكم ولم يقل صلة المصدر اشارة الى ان صريح الصلة لاسم المفعول ولكنها
 صلة للمعلول الذى في صمد اعنى المصدر حكم (قوله فهو لم يقتصر
 الى اخره) الصاحبة القمع ومن السيف اى اخرج والاعتماد جمع غمد
 وهو غلاف السيف وترس من ركب الشئ في الماء رسوبا اى سهل
 وحمله من ركب السيف اى مضى في صرته لا يلازم قوله يطلو وقوله
 والارتفاع والانخفاض وفي بعض النسخ ترسوم رست اقدامهم في الحرب
 اى نشت والاول اظهر واحتمام الحرب اشتدادها يقال احتمم النار بمعنى
 التهب واحتمم صدر فلان عيظا ويوم محتمم شديد الحر (قوله بل هو
 كما يتعلق به معنى الامارة) اى يتعلق المقاربة والصاحبة لانه سميت عليه
 حكم الامارة كما سميت على نكر في المثال المذكور حكم الضرب (قوله
 سحى في البيت) ظاهر هذه العبارة بعيدا ان وجه الشدحى في البيت
 لانه معهما مع انه اراد كما صرح به اشارح ودل عليه بان المصنف الموصول
 في الموصفين بالهيئة فلا يقال هذا من قبل اعتبار العام في الخاص كما يقال
 الخواص سحى في الانسان اى يحقق فيه وهذا التكلف اعلم من تفسير عبارة
 الشيخ فانها تفيد بيان حال الشدحى وصريحه سحى فيها عائد الى الشدحى لا الى وجهه
 ويعلم منها كون الهيئة واحدة الشدحى بلا شدة ضعف (قوله احدها ان يخرن

ما خركه غيرها في التركيب احتج الى استندار الالاف في الجملة اخبرية الى المتأخر
 لان فاعل يفتقر هو غيرها والتصغير في غيرها جائد الى اخره فيق المتأخر اعني
 احدهما بلا يائدا فلا بد ان يفتقر لفظه اي ان يفتقر فيه بالحركة غيرها او بعد
 اللام في الحركة عوض عن انصاف اسمه اي تحريكه فتحصل الربط للاحتجاج
 الى تدبير فيه وهما مع وهذا صانع يلزم من تعبير عبارة شيخ لان صغير يفتقر
 فيما عدا الى استندار للاحتجاج الى كجائز لا بد ان يفتقر المصدر الغير الصريح
 المتولد من ان المصدرية مع لفع في قوله ان يفتقر بالحركة غيرها اسم الفاعل
 يصح حمله على استندار اي هو عبارة عن وجه الشد وهذا التقدير لا رمي عبارة
 الشيخ ايضا لكن لرومه في الوصف انما هو اذا جعل قوله على وجه
 معي انه على نوعين وان كلامه هو قسم من ابيته معها وامدادا فيها معناه
 انه مشتمل على صفتين فلا لزوم لانه كلاً من الامتنان والتعبد معناه التوكل ولا
 حاجة حينئذ ايضا الى اعتبار الرابطة في كلام النصف لان اخره عن المتأخر
 فتأمل (قوله اعني يرداد في التشبيه دقة ومخبر ان يعني في التبيين الى اخره)
 لفظ ما في قوله مخبر داد ليس عبارة عن وجه الشد حتى يلزم فيه يلزم في عبارة
 النصف بل هو عبارة عن الاحوال اي من الاحوال التي يردادها التشبيه
 دقة هذه الحال هي المعنى المذكور (قوله والثاني ان تعبد هيئة الحركة)
 اعادة لفظ الهيئة اعني عن ذكر صغير يائدا ان استندار لآخرها مع المتأخر (قوله
 والشمس كأمارة في كف الأش) لم يرد بالاشل المألوف بل امره ان يرق كفه
 يؤدى المرأة الهيئة المقصودة (قوله مع نحوح الاشراف) من وضع الظهر
 موضع انصهر اذ مقصى الظاهر ان يقول مع نحوحه وهو حال عن الحركة اي
 كاشة رمان نحوحه (قوله يقال مداه اذ ادم) ومصدره بمدود يقال مداه مداه
 وقوله والمعنى ظهر له رأى غير الاول اشارة الى ان فاعل مداه صغير راجع الى
 الرأى المعلوم بدلالة المقام (قوله فان الشمس ما احد الانسان انظر الى اخره)
 تعليل بمعنى الكلام اي شد الشمس بأمارة فيجاد كرم من الهيئة لان الشمس اذا احد
 الانسان انظر اليها ليعلم حردها الى اخره (قوله بمدود الهمة اي قارى)
 قلت الهمة ياء ثم صل به مداهل بقاص (قوله فانطقا مرة وانعاشا) الفاء
 السببية كاشته جواب لسائل عن وجه الشد بين الرق والصحف وقيل معني
 ان لتعليل كما صرح به الشيخ في دلائل الاغتر ثم الاطلاق والاحتجاج الحقيقي
 للصحف الذي يخرج منه الرق لانه يفتح فخرج الرق ثم يطق

فيتم احراقه وليس انما هو البرق ظهوره من خلال اسحاب مدثر اصوه
وانطافئه الصدم احراقه بحيث يصح عن الابصار بالكلية (قوله ومن
لصنف ذلك قول الشاعر في صفة الريس حفت سرواه) صير حفت اي
احبطت راحح الى الوضوء والسرو شجر معروف واحده سروه والقبان
جمع قبة وهي الخرد مصفة كانت ام لا وبعض اداس ظل انجبه العبة
وليس كذلك وقوله لمحت اي عطط حال من اتقان او وصله ان حفت
اللام به لا عهد به في ابر لمحت على نسبت اية في احضار
السرو غمامه فان المصنف ما ستر امره من رأسها اي قدمها وحضر احبر
من اسافة الصفة الى الموصوف ونصه يحذف الجذر وايصال الفعل اليه
اي بحضرة احبر وقوله على قوام في موضع اذل من صير لمحت وقوام الرجل
تفتح انقاف فامه وحس طوله وانفا في فكأنها لتعقب والترتيب بمعنى
اذا حصل تشبه السرو فانقاس فيه على التشبه الذي والواو في الريح جاء
بملها لحن وتلايم جاء مع ان الريح مؤنث سمى قال الله تعالى (ريح بها
هداب اليم تدمر كل شيء امر ربه) على تلويلها بالذكور كانهوا
الهاب وبملها حال من صير جاء احرجا، تهيئه معنى الصيرورة والحمل
تفتح الحبل مصدر اما بالكسر فهو صفة مشبهة لاسباب المقام والمعدل
وان كان تكسر ابدال الا ان حركه ما قبل حرف الروى لا يلزم رعايتها ومن
وحوه لطلبه ما فيه من التفصيل الدقيق وذلك لانه راعى الحركتين
حركة التهيؤ للدو والنفق والحركة الرجوع الى اصل الافتراق وادى ما يكون
في الثانية من سرعة رائحه نادية لطيفة لان حركة النخلة المعتدلة في حال
رجوعها الى اعتدالها اسرع لامحاله من حركتها في حال خروجها عن مكانها
من الاعتدال وكذلك حركه من يدركه الحمل فيرتفع اسرع من حركه
من يهيم بالدولان ارجاح الخوف المداقوى من ارجاح الرجا كذا في
الابصاح (قوله من جدل الله لامن جدل الانس) اشارة الى دفع
التناقض الظاهري بين قوله بمجدوله ومن قوله لم يجدل (قوله قول
الشاعر في صفة مصلوب كانه عاشق الى آخره) انبت للاخط والصفة
الخطب والمراد به ان يوقل المصوف الى سبق وهو المار ب المصلوب
والعاس هو ما يقدم السوم من الصور عاود ريح تقوم من اعشية السماع
فاد وصلب الى العن فزت واد وصلب الى الغلبه والموثة الاسترخاء

والنظر وانطى اتحد وفي تشبيه المصلوب الذي لا اثر بطبقة فيه بالحس
الذي يحمل حبيبه وهو بعد صفعته لاجل توديعه لطافة لا يمانه الى ان الحب
في هذه الحالة في حكم الاموات (قوله ثم لم يحسنوها ان لم يعملوا بها) قد كرر
العمل بلفظ الحمل على طريقة امث كذا اولائهم لم لم يعملوا بها كأنهم
لم يعملوها جعل حبيبه كلاجل لعدم عملهم (قوله وان الحار حاهل بها
فيها) وكذا في جانب الشبه اراد بحمل الحار عدم انتفاعه لان الحار يستلزم
عدم الانتفاع ~~فد~~ كسر المروء و اريد اللزوم وهو المقي في جانب امثله
ايضا وهذا يدفع ما يقال (ان الدس جلوا التورية) يادون بما فيها فكيف
يستقيم قوله وكذا في جانب التشبه (قوله يقال ارق القوم) ذكر حال الذين
في شرح الانصاح انه يقال ارق العبيد قوماى اظهرهم رفاقا ان اراد استعمال
هذا بالطريقة الخدوف والابصال فلا بد من النقل عن التقاب وان اراد
الاستعمال تلك الطريقة الى الى ماد كره الشارح ولا نزاع فيه (قوله فلانوها
(افشعت) يقال فشعت الريح السحاب فافشعت اى صاردت فشح كايصال
كبه فاك والهمزة ههنا للضرورة لا لملطوفة اذ لم يحسن اصل مطووع لفعل
بل مطووع فشع وك اعشع وانك كما صرح به الرمحشري في تفسير سورة
الملك (قوله ريذة ترح) الترح صدارح (قوله فالتا في قوله ما اتصال
ليست التا التي تدخل في التشبه) اى ليست التا صلة للتشبيه بل للتاسه كما في
كنت فالتا (قوله قال قلت هذا يعنى آه) حاصل السؤال انه يلزم بمد كونه
في البيت ان يكون بمعنى التشبهات المتجمع التي من قبل المتعدد تشبها مركبا
وليس كذلك وحاصل الجواب مع التروم والهاء افرق بين التشبه المدكور في
البيت وبين التشبيه المتعدد في المثال المدكور في بدل التوضيح واراد ما واحد في
قوله تشبها واحدا ما يقابل التعدد فصدق على ما هو عمر به الواحد (قوله يريد
يصفو ويكدر) الكدر ضد الصفو وانه طرب وسهل (قوله وليس في قولنا
يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفو) قيل فيه نظرائه لما اعتر في قولنا
يصفو ويكدر عدم دوام احدي الصفين ومعد ان يريد ينقل من
احد لهما ان الاخرى كان ذلك رايدا على الجمع بينهما لان الانتقال من
احدهما الى الاخرى امر ورايونهما (قوله ولا يخفى ان قولنا يريد يصفو
ليس من التشبيه المصطلح) قال بجان الدس في شرح الانصاح بعد من
كلام الشارح والحواف عنه ان حقيقة التشبيه حاصل فيه وان لم يسم في

الاصطلاح تشييب والوثاب يريد به التمثيل في حقيقة التشبيه فلا يصح مدركه
 وفيه نظر ادليس عرض الشرح الا للتشبيه على ان هذا التشبيه ليس من التشبيه
 المصطلح واما سلم الحبيب ذلك فرحبا بالوقوف وليست شعري اى مقامة من
 مقدماته صارت مندهة بما اجاب (قوله فاذانك يريد كالاسد والاسد واسيف)
 لم يدكر وجه التشبيه في المثال مع انه مدكور في الانصاح وهو ان في الاول
 والحدوث في الثاني وانصاح في التثنية لظهوره (قوله روادك لر على الاى) قيل ان
 العرب يحبه وقيل ليس له الا الطعمة وفي كلامه على رضى الله عنه ان صح ما نقل
 انه لا سعاد في الطاووس فليس اعرب من مطعمة العرب (قوله بواسطة
 تملج او نهكم) التهمك يكون ملاحظة جانب المشبه بخلاف التملج كذا
 في شرحه لتعناج والمجلة التملج بالنظر الى حال السامع مطلقا والتهمك
 بالنظر الى حال المشبه بخصوصه فيندر (قوله وان قوله حاتم مثال للتملج
 دون التهمك) ليس في شرح العلامة سؤا انه رد على من حور كون مثال
 ما شهد بالاسد للتملج وليس فيه التصريح بان مثال هو حاتم اى هو للتملج
 فقط الا ان السكاسي لما ورد مثالي بعد ذكر ان المشبه قد ينزع من حسن
 التصاد بواسطة تملج او نهكم وهما ما شهد بالاسد للتملج وانما حاتم في
 التمهيل ورد العلامة على تخوير كون المثال الاول للتملج فهم منه انه يجوز
 كون المثال الثاني له ارفقت فلامهم منه بعبه كون المثال الثاني للتهمك
 فاما معنى قوله لا لتهمك قلت معناه لا لتهمك فقط كافي المثال الاول (قوله قال
 الامام المروفي ان آخره) في نقل مقائه اشارة الى ان قول المصنف بواسطة
 تملج او نهكم لفظ اول ليس لامتناع الجمع بل هو ان الجمع مثل الافراد (قوله اتاني
 من ابي انس وعبد) البت لتعقب بن سليك الاسدي سل على ربة المجهول
 اى اى داب والبيعة اعصب الكامن وفي بعض النسخ تغير اصصاك فل
 حيثد على ربة المعلوم معنى اى داب واصصاك اسم ابي انس كذا ذكره الامام
 المروفي وقيل اصصاك ملك من الملوك الماضية قتله اريدون الملك اطلق
 على ابي انس تملجا او هروا (قوله كاش لتثنيه) اى لا شاء تشبيه اسمها بغيرها
 (قوله لا ان الحر في اى هو المشد) اى لا ان الحر الواقع موقع اشد به
 متحد في الواقع بالاسم الواقع موقع المشبه علامته للتثنية هروم تشد اشي
 نفسه (قوله والحق انه قد يستعمل عند الظل الى اخره) وقال ابو كوهول
 والزجاج كاش معنى التحقيق ايضا واشدوا عليه فاصح بطل مكة مشدرا

كان الارض ليس بها هشا في ان كان الارض لا يحور . يكون ثلثيها
 لانه يس في الارض حقيقة والتعريف انما هو بعد انما جواب عن سؤال
 عن علة مفسر واجب . انما بالظرفية الكون في بطنها لا الكون
 في ظهرها . وحكي انه كان ينبغي ان لا يشعر بطن مكة مع دفن هشام فيه
 لانه بها كالعيت ورد يحتمل ان هشام قد حلف من سدسه فكانه لم يدر
 (قوله ان في تكاف ونحوه) يريد ان السلام على طريقة سكونه كما تقرر
 في قولك مثل ذلك لا يحسن لان في السلام بقدر (قوله اي حبه وقصدت الحجة
 الشريفة) انزل في لاسن يعني سنان وهو سبيح وصليكا انش كنه
 وشبهه به من ان يكون سائر انفس مصره عورده . استعير لفصه او
 الخال او لفصه اذا كان لهشاش وفيه عرو . صبح هذه الاسمعة لاهم
 لم تضرب مثلا ولا ذروة اهلا لثبته اذ قولاه مرابه من نفس الوحوه
 (قوله وكصيب من سماء) انصب فعل به صاب صوب او برن وطلق
 على المطر وعلى السحاب ايضا (قوله ولا تفرح امر سمع من سقوده) من
 ان يفرح كمثل ما ان يفرح كسبه على ان لا يفرح لان انزل يعني
 انصفه . صفة الحياه الدنيا لا تشبه بذات النبات (قوله من انصاري الى الله
 الآية) انصار جمع نصير يعني انصار كسرى و شرف وجمع الانصار
 نصركم صحت وصحت على يس راكب وركب وجمع صحت اصحاب كفرخ
 و افراح قال الفصل المحتش في شرح الفتح معنى من انصاري الى الله
 من حدى متوجه الى نصره الله فالله في نصارى من اساقفة احدى
 المشركيين الى الآخر كانه قبل من الانصار ان ينحسروا ويكفوا معنى
 في نصرت الله وكان معاه من يصيرى مع الله لم يلقاه الجواب اعى
 قولهم نحن انصار لله اي نحن ادين بصرو الله اللهم لا ان يقدر مصاف
 اي نحن انصار من الله اسمى كلامه من قبل يحور ان يجعل قوتهم نحن
 انصار الله من مصافه احد المشركيين في انصرة الى الآخر ومعاه نحن
 حد الله نصره معه . راجع يتوجه في الاصفه الاولى وادى وحده للمصر
 في قوله اللهم الا ان يضر مصاف قلت ام وحده ان رجح فهو ان ملا كونه
 معنى صرف كلام عن معرفه في موضعين الاول في قوله تعالى (يا ايها الذين
 آمنوا كبروا انصار الله) حتى لا تم التشديد المقصود من سوى الآية الكريمة
 مع انه صرف قبل انصرة وهو الذي في قوله تعالى (نحن انصار الله) ويقد كره

ذلك الفاضل صرف واحد بعد الضرورة لداعه واحد وحده حصري هو
 المحبة على الأصح في معنى الثالثة الى ابقاء الكلام على دهره وعدته في
 بوجه ما فأنس (قوله) ويرى من مقدار ان انت حقوق نعم (قوله) مذهب
 الجمهور انما هو عند علي بن القارمي ان المصدر مع في الارض فيجعل نعمة
 الكلام ارضا لا على طرفي حدف انصاف والمحموق انصوبة (قوله) الآية
 حيث لا يكون نظيرا (اذالمشبه به حيث لا يكون مدكورا لا مقدر) (قوله)
 ويستمره قوله هم نحن الله (المراد لا استمرار الانتقال من ذلك
 انقول الى ذلك انكون لا الاستمرار العقلي) (قوله) ادخاري الراس صفيه
 وخلصه (ادخاري من الخور وهو اسب من الخوص وقيل كان صاحب
 عيسى عليه السلام قصارى من يخورون اشبهت اي يبيصونها ويقال هو
 حصص وهم خلصوا اي حصصني حتى في الواحد والجمع والخص
 كالخص من الخصص (قوله) واصرب بهم مثل الخوة انما الآية اي بين
 لهم وصف ما يشبه الخوة الدنيا في هربها وسرعة زوالها ووصفها العريضة
 (قوله) فلا يدعي (نرح عليه) فاع عرح على انزل تعريحا راحس
 مطية عنه والتعريح على الشيء الاقامة عنه (قوله) فان صاصب المكشوف
 لو اطلب هاهنا صيرت مرجعا الى آخره (فيه بحث وهو ان الصورة المنزعة
 من انصيب وما بعده لا يصح تشبه بها بل اشبه بها الصورة
 المنزعة عن دوى انصيب معه فقد روى ضروري وممكن دونه قد روى
 (قوله) واما هو من في هاهنا (اي في ان ما في الكاف ليس تشبهه
 واما كان في هاهنا المعنى لان تشبه الناس بالدار مما لا يصح اصلا بخلاف
 تشبه الخوة به وانصاره بما يقدر على كثر ما يقرب ذكره
 في المشبه وانوار في قوله وانها من حابه وانها من أوتها خبرها وبوم
 حلوها ظرف لهذا الخبر وبلا مع خبر متدا محذوف اي وهي الاقاع
 واللاقع جمع لققع او نفعه وهي الارض انما التي لاشي بها وفي الحديث
 ان من الفاحرة تدرك الدمار بلاقع وعدوا طرفي لللاقع لا فيها من معنى الفعل
 ولا يجوز ان يكون جارا له لا تشاع الخبر بالظرف عن غير الحدث وهذه الجملة
 الثانية اصل حال من الدمار وانما هي فيها معنى التشبيه اي يشبهون الدمار
 حال كونها كذا واما بيت المذكور وما المثل والاهلون الاوديعه ولايت
 يومان ترد الوديعه وما القوم الا كاشتهاب وصومه تحولر ما انما هو

باطع * (قوله وفي كونه ان فعل من عا شيد نظرا حرم) يمكن ان يقال
استبعد الخجل من انفسه ذلك التشديد انه لا يكون ريدا واسد
مضروب لا يوجب الخجل كافي عنت ريدا اسدا قائل (قوله والمرص
منه في الالعاب يعود الى الله) لما كان احتمال التشديد بماله القياس في انهاء
شيء على آخر كالابوجه ان يكون المرص منه عابدا الى التشديد الذي هو
كالقياس ولذا كان عوده اليه اعلى واكثر وايضا الله محكوم عليه وسوق
السلام في كل حكم بين امر المحكوم عليه (قوله فلا انشدد في ذلك لان
استد بعض دم المزال) فيه اشارة الى ان جواب الشرط محذوف اقيم
سبه مقامه (قوله او مقدارها اي اذا علم مقدار حال التشديد دون الله)
وانما تركه لظهوره بما ذكره او لا (قوله مرهوع معطوف على بين امكانه)
لا يجوز معطوف على بين امكانه ادلاء على له (قوله ونحوه يشانه) اصمير
في شانه راجع الى الله ٧ والشان بمعنى الخجل فقوله شانه معنى تقوية حاله
(قوله من لا يحصل من سعيه على طائل) الدليل الفائدة يقال هذا امر
لا طائل فيه لاعداء ولا مزية وعلى هذه يحتمل ان يكون رائدة كافي قوله ان
الكرم وايك يعمل * ان لم يجد يوما على * من شكل * فطائل فاعل لا يحصل
ويحتمل ان لا تكون رائدة فاعل يحصل صمير راجع الى الوصول كما هو
الظاهر ويصمير يحصل معنى يطعم (قوله لتقدم الحسابات وعمرط العباس
بها) لا النفس في مدا الفطرة حالية من اعلموم ثم بعد احساسها
لجبريات بواسطة آلات وتذهب * من بينها من اشاركات والمباينات
اجالا يحصل لها علوم كثيرة هي العقليات (قوله متعمده في قوله ويوم كطل
الرخاخ) البيت لشرمة ان الطهيل او لا الطيرة ونعمه * ان غدوة حتى اروح
ومعنى * عصاة على اناهين ثم الماحر * كذا اباريق الشمول عشية * اوزيا
على القلب عوج الماحر * المراد بدم الزرق الحمر وعما حاله من اي تناول
دم الزرق صادرا عما او لم يتعلق بقصر والمراه جمع مره وهو العود الذي
يصرب به ويقال له بالعربية جارياره واصطكا كما صرب بعضها ببعض
وفي الصحاح اصطقاق مدلا اصطكاك وهو الطرب الذي يجمع له صوت
والعدوة ما بين صلاة العداة وطلوع الشمس فاذا لم يوس يكون معرفة
كسحر واذا تون يكون مكرة والرواح * يقصن اعدو والصحة ههنا جمع
صاحب مثل مرهة وفارة والشم جمع اشم من التشم وهو ارتفاع في قصة

٧ لا الى الخال باعتبار
كونه بمعنى الوصف

٩ وهذا الذهاب من
اول وقت الزوال الى
المقرب والعدو وهو
الذهاب من صباح
الى وقت الزوال

الآب مع الاستواء علاه والماخرج جمع مهر وهو في الأصل لقب لأب وشتم
 الأتف كناية عن الرضة والرطة والشعول على ورن القوب حجر والأور
 نكر المهره وقع أو أو ونشيد الزاء المجهة السطنة وقد جمعوه بالواو وأبوس
 وقالوا أورو واطب اسم موضع ساحة الكوفة والعوج جمع أعوج
 والخاخر جمع حخرة وهي الخلقوم ومثلها أخصور شبه أو أني الخور
 وقد رفعت واشتت بطور منه احتمت عشبة بأعلى الطب معوجة الخاخر
 (قوله طلب عذاب أن يعيم ظلك معي دخلنا في البهروا والسلفة باحبة
 مقدم العنق (قوله من أشد قوله أدام التي من عبده عزمه * اخ)
 البيت لسعد بن بشب ومقطع انقضبة قد سبق وهو قوله ساعسل عني
 العار بالسيف حاب * على قصه الله ما كان حابا * ونصده ولم يبدش في رأيه
 صبره * ولم يرضى الا قائم السيف صاحبا * المراد ما عزمه عزمه عليه ونكب
 بمعنى نكب أي انحرف وانتصاب حابا ما على الطريقة أي في جانب أو على
 الخالية أي متحصلا (قوله اعرف واشهر) لأعلى الاطلاق بل يكفي أن يكون
 كذلك بالنسبة إلى السامع فإن الأمر يتفاوت بحسب الرسوم والاعداد
 وقلا بوجد وصفه أمر اشتهاره كل الناس (قوله فلا لا متاع وفوق
 المشبه) قوله فلا مع قوله تشبه فم أو لا يراه وقوله لا متاع مع قوله
 لقل واللام دعامة وليست بحرف تعلق لقل الامتاع (قوله عند حضور
 المشبه) به تحت لال الاضطراب الذي من مدة حضور المشبه مع المشبه
 كما في حديث السبع لا نقل فيه لصورة الدرة إلى كثير أو وقوع أصلا لاه
 لا يحصل الأعد الاحتجاج فلا وحده ذكره (قوله ليستطرق اضطراب
 النواذر) رده العاقل المحشى في شرح الفتح بأن ليس بحسب مظهر الفتح
 في قوله ليستطرق فقيده بكونه لقل الامتاع بل هو مطلق نفعا فالتعير
 عن اضطراب الدرة منه مثل ما ذكره من الاضطراب لا يخلوا عن شاعة
 وفيه نظر لأن العلامة يحتمل أن يعثر لفظ المنل مقحما ويجعل الإشارة
 إلى محس ليستطرق وأما التفصيل الذي ذكره فإن الأمر (قوله وقيل
 معناه مثل ما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول) فيه حذف مصاف أي
 من امتناع تعريف المجهول بالمجهول ولفظ أشل في هذا التوجه مقم
 بلا شبهة كما صرح به الشريف في شرح الفتح ورد هذا التوجه بستراره
 أن يكون المشبه في التشبه الاضطرابي اما عرف بوجه الشبه أو أقوى

فيه وكيف يلزم ذلك مع ان المشبه به كما كان امدر حصورا في الدهر كان
 الاستطراف اقوى والمحملة معلوم ان البحر المذكور ليس اعرف بحجة
 اشتراك ولا اقوى بها من اعلم فيه بحر موقفه واستحير ما انزلوا من كور
 لا يختلف باختلاف تعبيرات قوله لئن مادكر لان قوله او عرض الاستطراف
 داخل في حيز قوله لم يصح الواقع حراء لانفسه كون المشبه به اعرف
 واخص واقوى كذا ذكره افاضل المحنى في شرح المفتاح (قوله وحيد
 لا يبعد ان يكون الى آخره) يعنى لم يكن قوله السكاكى ان حق المشبه به
 ان يكون اعرف بحجة التشبيه واقوى حلا معها كليا لانه لا يكون
 الا بما يكون التشبيه لزيادة التقدير لا يبعد ان يكون مراد السكاكى الى آخره
 بقى ههنا شئ وهو ان المفهوم المتبادر من قوله ثم لابد مما يكون للترين
 او التشويه او الاستطراف ان يكون المشبه به اتم في الاختصاص او الاستفاح مع
 قوله ووح لا يبعد ان يكون المراد بحجة التشبيه وهو امرض منه هو الاختصاص
 مثلا مع ان المرص نفس الترين مثلا والفرق ظاهر فذلك (قوله وح
 مجدور نسخة حائدة الى آخره) المجدور ما عليه انما اجدرى والسطحة المرار
 بقرنها اى تقعا بالبقار والديكة بكسر الدال وقمع الياء جمع ديث وفي لفظ
 قداسمار ما انما انقراق في السطحة بعد لانه يزول بالمرس وانما اشعر بقره
 لانه القريب (قوله ولا ورديه) الواو بمعنى رب ولا ورديه بالمراد المعجمة
 الحالصة لان التي اشترت سورة الشيب لا يستعمل في كلام العرب (قوله
 بمشاهدتها صاقي) الصاقي بكسر الصاء المعجمة مصدر بمعنى المشاهدة
 (قوله غص برف الغص الطري) ورف باناء من روف لونه اى ريق وتلاؤه
 قال الشاعر رمل هل ضمنت الطرية قبل الصبح او قلت فاهما وهل رقت
 هلك قروريا رفيف الاحزان في مداها (قوله كك تشبه الجنايع
 الى آخره) حكى ان قاصي مبيتان دخل على صاحب بن صاد فوجد
 الصاحب متعسا فاحد بحدده حتى قال وعالم يعرف بالسجري و اشار الى
 قدماء بان ينمو فاستطرف كل منهم حتى اتى النوبة الى شريف في البين فقال
 انتهى الى الفس من اخز قامر الصاحب بان يقوم له مائة (قوله وهذا
 الكلام مح نظر) ربما يتكلف ويقال المراد بالتافض التافض في الجملة ولو
 في الاعرابية او الاتمية لا التافض في وجه التشبيه فقط ثم يرد ان يقال بان
 الاهتمام عرض ما دل الى المشبه به ولا حاجة به الى ادعاء اكتمال قطعا

٦ قوله ام من غير في الخ ٤٩٧ ﴿ قبل قد تقرر عندهم ان العطف مام يقتضي ثبوت احد المتساويين

وا ان يطلب التبيين
فترتب قوله فواقه ما
ادري الى آخره على
اليات السابق يقتضي
ان يكون المطلوبين
ان المسيل به اما الخمر
او العبرة او تعيين ان
المشروب العبرة او الخمر
وظاهر اليات لا يبيده
فالوجه ان يؤول
المصراع الاول الى ان
الخمر التي اسيل بها
جعوى ام من غير في
اشرب المصراع الثاني
اي ام اسيت بغير في التي
اشرب والا قرب ان
المصادلة باعتبار اقامة
المرور مقام اللازم
لان اشروب اذا كان
عبرته كان المسيل به
ايضا هي ونظيره قوله
تعالى افلا تبصرون
ام انا خير فان الاصل
ام تبصرون فاقم السبب
مقام السبب لانهم اذا
قالوا انت خير كانوا
عنده بصراء صرح به
سبويه نحوه

ولا يرمي اليه - فقه وهو ظاهر (قوله من من ماني الكائن عبي بك *
قال قلت قوله من من يدل على انشبه وقوله تث على الشاه فيس قصاص
قلت لم يحد قوله من من انشبه من انشبه كما لا يخفى على المتأمل ولو سلم
فقد صرح بخوار انشبه عدا رده الجمع بين الشبهين في امر طول الكلام
اسدوس و سني اسدوس آخر فلا محذور (قوله من غير قصد الى المبالغة ام)
انما قد ارعد ان قصد الى ان اللفظ مع انه من جملة ما يوقى فيه ما يشبه لانه
اقل الاغراض المذكورة و حوبا كما اشار الى ذلك في الفتح بقوله ورعا
كان القصد الى آخره (قوله ووجب حمل العبرة مشها وانصح مشهية)
قال بعض الاصول الفهر ان يراد به كاي دل عليه ما منه من كلام اشجع انه
يجب حمل العبرة مشها وانصح مشهية من غير ان يعود العكس كما قال اشجع
فتي اريد شي من ذلك يسمى ان يعكس بقرينة ذكره عقب قوله قال
العكس يستقيم في ان يشبه الا يرى الى قول الشارح لانه اريد في ذلك ان قلت
كيف ذلك وقد تعود العكس ايضا اذا قصد المبالغة واهام الامة فت
مراده لا سيما العكس على الحقيقة و ارادة الخ انقص ما يكامل حقيقة
لا ادعاء فان اريد المبالغة واهام الامة و الخ انقص ما يكامل ادعاء يحسن
العكس ولا سيما الاصل منه بدت منه قد وقع للتشريف بها وهو
انتهى و قد وجه من اشريف كلام الشارح على مد كره من ماني كلامه
على اشارة الى حكمي الشاه و انشبهه بقوله مطلقا فرب ان يتعرض
لدوخي انشبه ان مدار معرفة بين انشبه و انشبه هو ان اشبه في وصف
مقصود في التقابل من الاول فليس مقتضى التشبيه غير انشبه و انشبه
بجلاف التشبيه اذ لا قصد الى المبالغة حقيقة او ارعاء لرد تعييبهم ضرورة
وانت خبير بان نقل كلام اشجع في هذا ما ذكره ذلك القاص قال اشجع في سرار
الاعانة حله القول هذا اي يوجد في بعض اشجع (قوله من العكس يسمى
في التشبه) اي من غير ان يشبهها مقلوتا (قوله من انشبه وهو الشمس
غير مفيد) ما نسب انشبه هو الشمس لا مصنف ان حركته فيكون مقبدا قلت
الحركة انما لا حظ في وجه التشبيه فلا يعتبر قيد انشبه مدور (قوله مؤمنة
تعرفة في اديم السماء الى آخره) المؤمنة الملا لانه و ديم اسماء و جهها
ورفعها لصيغة نصب على المصدرية (قوله واشترى قدومه بجملة اسمية
وقعت حالا) والعامل متى كان في شاع الرخصة اي محال الرخصة من قبل

القولية سمي به لان الكلام سوى يرشد الى اوا كثر في اشياءه (قوله فثبت
 الجمع) سمي به لان التكميم جمع به شئ فعدا في شئ منه وان كان المشد
 بهما على التقادير (قوله اعيد بمحول مكان انوشح) اعيد العوامة بش
 امرأة عبرا وعاده انصا اي دعة فيه اعيد والاعيد الوسوس انش
 الصق والوشاح نسخ من راجع عريضا ويرصع نشده ابراه بين عاتقها
 وكشها يقال وشاح ووشح ووشح بكسر واوهم واراها مكان انوشح
 الصدر وقيل الحاصرة (قوله كما نسم عن يؤن) صم نسم معنى تكشف
 فعداه نص (قوله يعتر من لؤلؤ رطب) يقال اقر من اسانه اذا تيسر بحيث
 اظهر اسننه والؤلؤ الرطب اخضر المستخرج من الصدوف والطبع من بكم
 وهو نور ايض مشتق من الكهرى وحسنه تشدات انش تطلوه (قوله
 انش بالامس اياته الى خره) عنه شئ بهمه كالمس انصى شئ من
 الطعام والروح بالفتح سيم الريح والروح الراحه ايض ويرد انش بضم
 الباء من قبيل طس الى ش ب المشد بالرد وهو الثوب في الطراوه
 والنصارى قوبل هو فتخ ابيه معنى انوم من يومه ب اطيف من يوم اشجوخة
 والاول اظهر والامان الامس وفي بعض النسخ الاطاف جمع ابيه جمع فاه
 الدار وهو ما انبسط حواسها والاول اسب بالامنى وهو جمع ابيه
 وعهد القدر مائه وامن جمع دون وصفوها حالها والقبال جمع فية
 وهى الامة كاسى (قوله غير حقيقى) اي غير متحقق حساب لا عقلا (قوله
 ولا يبال ان فيه تمثيل) هذا كقول الشجى في التمثيل من لا كون الوصف
 متحققا كما في انتقال اربعة مساكن وما ذكره الرمحى راجع من الكل
 (قوله قد هو ظاهر) وجهه قوله ظاهر هو المسمى وقوله وجهه من الشرح
 ولم يرد افعال ظاهر محذوف اذ قد سبق في بيت امرأ انقبس كان قلوب
 الظير الى آخره ان ابصرين ونفس الكوفيين لا يحورونه بل مراده ان
 اساد الظهور الى العمل بخارى وانما المراد ظهور وجهه فساد كره بال
 المعنى لا توجه التركيب فقدر (قوله مصمتة الخواص) المصمتة التى لا حواف له
 (قوله وهم ربيع اكامل الى آخره) قيد اشارح الكامل والوهاب بالرفع
 هى النما صفت باستقامتهما والخطا بكسر الخاء والقوارس بالجر على
 الاصافه لانهما لا تصلحان الوصفية لعدم حوار عملهما على ما يقتضيهما
 (قوله تكتنهن ان كنت) اعني تكتنهن على صيغة الحكاية والكل فقد ان

٢ من غير ان يعد تشبها
 مقلوبه والظاهر ان
 التعليل المذكور لا يفهم
 من الشريطة المذكورة
 يعنى ان الاختصار على
 الجمع المذكور اذ لم يقصد
 المبالغة او الخلق الناقص
 بالكمال اذ لو اريد شئ
 من ذلك لم يقصر على
 الحكم بالتشابه لئلا
 لا يربط بالثاني يقتضى
 حوار العكس من غير
 ان يعد تشبها مقلوبا
 والاول يقتضى عدم
 الجواز بقية بحثه وهو
 انه لا قصد الى المبالغة
 بين الامكان والحال
 والمقدار بل في التزيين
 والتسوية من غير استقامة
 العكس نصه

قوله ومصادره
لان جعلهم الى اخره
يمكن ان يقابل في قول
الشارح العلامة هو
الخلاوة مثلا براد لغه
مثلا دفع هذا اللام
لان فرضه ان الباعث
امثال هذا اللام
وقوله اخذت
الورد في الحرة المحسوسة
من الامثال حيث مل عند

منه واث (قوله في من كان) وصف ذكر وصف وعينه من
لحم والمقصود من واحد مختص به من قبل من له وحده لا يترك
وصف المذكور في مقصود من رده هو وصف اشعر بوجه اشبه
على ما صرح به وشرحه في كتابه في اعراف من اشعر به
كأنه من وصف حد ظري في اشبه من حيث هو كذا وصف
ما كرهه وحده اشبه هو وصف قد مر به من كره وهو مستخرج
في نظر السعد (قوله لا يترك من اشعر به) اي لا يترك
تخصيصها الا لانه بعد عن احد من (قوله فان وصف احدية يكونها
مفرعة) اظهر من فيه من محض وصف اشعر بوجه اشبه هو قوله
لا يترك من طرفه ولا دخل في باب من بعد بل هي قيد لاشبه لا يصح
اشبه بدونه اذ من اشبه هو احدية اشبه ل حقيقة امره كما
لا يترك من قدر (قوله سمح النفس في والمان عدوتي) انيس بالسن المملة
فان يصح و من معطوف على و في في لاعدته ومعنى اصباح
الغيب من عدالتي احدية من اياه وصف منصح (قوله كدونه فلا
كثر ان يترك يدى اي حرة) في في لانه من من فوه كذا يترك صفته
فلا من فيه من ان فلا من معرفه يكونه من حسن كما صرح به في شرح
اللب لسيد وغيره فكيف يقع احالة صفته وقد قرر ان احالة لا توصفهم
معرفة لهم الا انهم في حذف الموصوف اي فلا الذي كثر انما به
على ما حوروا لاحش و يكونه من يتركه من ان لكن شرط في من كسه كونه
معطوفا على موصوف آخر و في اعلام لاحسن علام تقديره انحور
ان من معاملة السكيات في انه موصوف من كما هو عومل لفرق بلام
الهمزة وهي ملك (قوله في سكا في وهذا شاع لا يكون في اخره)
وبل السكيات في احصا من السكيات بوجه من كذا من امر ساهرا
دل على مكانه بامور موجودة بعد رفته لخموا وحده اشبه هو
الخلاوة مثلا وهو من حسن (قوله كذا هو بوجه خلاوة لكلمة
لا احرية) (قوله وادي يحتمل من كذا السكيات الى احد) وانما
بشبه لاحتمال انهم من شهور التحقيق الذي كره هو السكيات على ما هو
المعروف من الجمهور من الحرة والسواد وابيض مثلا امور محسوسة
لا تفرقة بين ما هو حرق محسوس وما هو كلي معقول وهو كذا وهو ان

قوله ينتقل من المشه
الى المشبه الى آخره يعني
اذ لوحظ المشبه وقش
عن المشبه فانه ينتقل
اليه وكذا اذا سئل بان هذا
الشيء بماذا يشبه قول مع
عدة حضور اشبه اخ
اعترض عليه بانه جعل
اولا ظهور وجه المشبه
علة السهولة الانتقال من
المشبه الى المشبه فيكون
في المعنى علة لعلبة حضور
المشبه عند حضور
المشبه وجعل ثانيا علة
حضور المشبه به عند
حضور المشبه علة لظهور
وحد المشبه بين كلاميه
تدافع واجيب بان المراد
بما ذكره اولاً انه ينتقل
من المشبه الى المشبه من
حيث انه مشبه به أي
التصديق بان ذلك مشبه
بهذا الشيء فيكون ظهور
وجه المشبه علة لهذا
التصديق وعلة نفس
حضور المشبه به على
الوجه المذكور

اسكاني حرم من التبع به كور لا يكون الا حيث يكون وجهه اشبه
اعراباً والحجوة لكلمة نسب واجب به ادليس هيه غير متفرقة فكيف
يكون التبع في هذا من نفس التبع انه كور لا يجب ان لا يعتري
ما لا يكون موجوداً في الخارج في احره بطله كذا في تحقيق عدم الوجود
اسكاني الطبع في الخارج لا يكون فلا يكون نقول سكاني وهذا التبع
لا يكون الاحتال حرم فانه معناه في كل وجه مشبه عند اعتري
الهم الا ان يريد معونه وهذا التبع لا يكون به بجه نظر في المصطلح
لا يكون الا في الخارج (قوله) وذلك قبل النظر لا في حقها بل في
الحسن به التبع وحقه احسن (قوله) فلا ينعى الظهور به (قوله)
نقال امين القيس ان التبع في اعمى علامه لا يعتري في نفس لا فوق
والوجه غير حتى وانما معناه من غير قباله السهولة ما ذكره الجوهري
لانه ان لم يكن اي ان (قوله) معني لرحل من احره اي بمصه
يعال فمعنا الامر اي بمصه (قوله) فانه مع انظر من ومهما ينقل ايه
ان قلت فلم لم يعالوا عدم ظهور وجهه اشبه به عند حضور وجهه اشبه
كما علوا اي احره من المشبه به قلت لان المشبه به اشبه بالمشبه
بين الطرفين وهو وجوده اشبه به وعدمه اشبه به لانه لا الى المشبه (قوله)
جوهري (يف السب) فان الجوهري الاردن بالضم والفتح وهو كور ما عني
اشبهه الله بالدينه والريح الردي رعو الله منسوب الى امرأة سمج سمى
رديته وكان يقومان الفاحط هجره انظر ان قوله الله الرديته والريح
الرديني اسماء كلامي وبالله الله قال الرديته فونه رعو الله منسوب الى احره
بيان معنى الرديني من فهم منه ان معنى الرديني مع منسوب الى الاردن فقد
وهو يدل على ما ذكره قوله ورعو الله الى احره كما لا يخفى على من تهذوق سليم
قد قيل (قوله) او بعد الجمع كما مر من المشبه (قوله) فان قلت جمع
او صدى اشئ ظاهرة او بطله رطلع عليها احد حتى تأتي ان صر هدي
التشبه قبل ليس المراد ان جمع الاوصاف الوجوده في المشبه به
نبحث لا يشد عليها بل المراد ان يعتبر جمع الاوصاف الملحوظة في وجه
التشبه من حيث الوجود والالات وهذا يحقق في احره لانه اشبه
من حيث الوجود واراذه هذا غير حتى على من له ادنى مكره سجد ارا لوحظ
المقابلة فوالله ان تاحد بعض وتدع بعض (قوله) اعني ان قول الفصل عبارة

علة ظهور وجه الشبه
فلان افع وفيه بحث لان
الطور المذكور كما انه علة
لتصديق المذكور علة
لعلة نفس حضور المشد
به اذ لا يمكن التصديق
بدونه والا فرب ان يقال
العلقة المذكورة علة
لحصول الظهور اشد
والظهور علة للعلة
الحضور بقاء كما في العقل
المستفاد مع العقل بالملكة
والكلام بعد محل تأمل
سجد

الى آخره) قوله التفصيل نصب على انه بدل من قولنا بدل الكل من الكل
او عطف بين وقوله عبارة جبريل ولا يجوز ان يكون التفصيل رفعاً على
الاستدعاء وعبارة جبراله والجملة هي الياء لقولنا لان قوله مبادىء معن وصفين
الى آخره لا بلاية وهذا ظاهر من قبل القول هو ان كسبوا وتفصيل مفرد
فكيف يكون مدله من الكل او عطف بين ولا اتحاد في اندات
قلت لقول بحسب اللغة يتناول العربية من قبل انه مقبولة لفهلات اص
لانه بحسب الزمر في العام اختص بما عداها واما التفصيل فمركب
فحسب الامة طلاح البراني كما صرح به انه صل المحتش في بحث حدود الخبر
من حواشي شرح الفصح (قوله) ولا مسوحة عليه (الك) قد ذكرنا
في شرح الديباجة انه على حد في انصاف اي يوب الصاك لان
الصاك ماسحة لا مسوحة (قوله) ومعنى لعدم الظهور الى آخره) هذا
مرتبط بقوله واما بعيد عيب وهو بخلافه لعدم الظهور الى آخره وهو
في بادى اراى ودفع توهم ان هذا يورث التعقيد المحل بالبعد عنه بعبارة
في البلاغة فكيف تحسن التشبيه البليغ من هذا الضرب (قوله) لا يوجد
ليس انه حيا انتفاء مع غم من الحال تقديره لم يلق هذا الوجه شمس نهارة
متمتة بشئ الا متمتة بوجه ليس فيه حياء (قوله) ان الصحاب انتهى
الى آخره) انتهى العطف ومعنى است ان احصوا اذ انشرب الى عطيا
الممدوح فاست تلك العداى فيها من انعطاف تعين انها اكن من
قطراتها فتستفى لذلك واما فصل هذا البيت بقوله ومثله قول الآخر
لان التصرف في قول ان الطيب ما عدى وهما ما عدى (قوله)
وهي نمر من الصحاب) اي الخصال يود القيمة (قوله) لباله اسمعاريه فيه هو اجراء
الحواسر جمع ه حرة وهي ما بين الزوال الى العصر واصول جمع اصيل
فعل حصلت بمعنى است وحصل لها البصرة وقوله وشمس تعس
بجالة حاله ونعاس الشمس تغيرها عند قربها من الغروب كما انها تعصب
بكثره السير والمراد ان هواسر الربيع تشبه الاصل في الطيب والاطافة
(قوله) هكذا يجب ان بقدر الذهب والخبز الى آخره) لان ماد كره معنى
لطيف ومشتل على صفة مراعات الظير اعني الجمع بين الذهب والفضة
واما التوجيهان الآخران فلا ينبغي ورودهما اما الاول انتهى للخبز
فلانه لا معنى لتشبيه واحد به تطلق الورق استقامت الشجر وهو ظاهر مع

وقد ان ملك انصفه واما الشئ الذي لا يورث في ذاته لا احتصاص الورق
 المصفر ير بالخريف بالشجر الذي به اصل وعرق فلاحظه لاصافة الذهب
 او الاصب حديث ولا يخفى طلب ايراد القيد في قوله ان يقد الذهب
 والخمس لان القيد من الرتبة (قوله قال المشبه به مدكور قطعاً)
 اعترض عليه نحو ر ر ر في جواب قول القائل من شبه الاسد فله تشبه
 قطعاً اذ مدد به شبه الاسد به فقد حذر حذف المشبه به ولا يحصر امره ان
 في الثمانية احاط الشريف في شرح الفتح انه ليس بشبه اذ لم يعصد
 بيان اشتراكهما في امر من قصده ان القيد حواء للسنان واوله فالكلام
 في تشبهات النعماء ولم يرد منه فيها (قوله او كسر حال في الشبهة)
 قد سبق من الشراح ان الشبهة عند الحكماء مختصة بدوات الانفس
 ويجب صدورهما عن رتبة فالاصوب ان يدل التشبهه ماخراته (قوله
 وكان ريد الاسد) مدد ما لم يلبس في الكاف لانها كانت بطر الاتعدون
 ريد والاسد او امثلك فيه فالقول بان في لفظة كائن اقادة المشك المو من
 لامر التشبه وهم (قوله باعتبار متعلق بالاختلاف الى آخره) لانك
 ان قوله باعتبار صرف مستقر حال من المراتب والمعنى واعلى المراتب
 كانه بهذا الاعتبار فلاحظ ان ما شر به كلام الشارح من اعتبار
 تعلقه بالاختلاف الدال على سبق الكلام ولعل مراده ان يحصل المعنى
 لا التقدير في النعم مثلاً بل (قوله ثم اي اعلى بعد هذه المراتب) ينبغي
 ان يفرد الاعلى عن معنى التفصيل ويراد به اعلى اذ لا علو فيما بعد هذه
 المراتب الاربع كما يستصح من تقريره (قوله اما العموم وحده الفقه من حيث
 الظاهر) لا يجب الحقيقة لانه محسبها لا يكون عاماً ضرورة ان التشبه
 لا يكون الا في احص او صاف المشبه به واشهرها (قوله واختلاف المعنى
 وراجع الى تفسير التشبه والاستعارة المصطلحين) اذ من المعلوم لكل عاقل ان
 المراد بقولنا ريدانه ليس انما الهيكل المخصوص لزيد بل انما مماثلته له في
 صهي دعوى انه هو فان من غير الاستعارة باعطاء اسم المشبه به التشبه سواء
 ذكر المشبه تحقيقاً او تقدير او مد او لم يذكر وفي التشبه بالدلالة على مشاركة
 شئ لغيره مع كون ادائه مدكورة جعل المثال المدكور استعارة ومن غير
 الاستعارة باعطاء اسم المشبه به التشبه مع يكون اسم المشبه مطلوب
 الد كونه ميم او تعديراً او ينفو من التشبه بالدلالة المدكورة مع كون اطراف

مد كورس و بد بشرط ذكر الازالة جعله تشبها لقوله وان لم يكن ذلك
 محورا لتبريد ادا ان آخره (اي لم يكن اسم المشد حرا عن اسم
 اوفى حكم اخر بعد ان يكون مد كورس كان علمه مستحق ان كدم ولا يسمى
 استعارة بل مجردا وهو ان يرع من امردي صفة امر آخر مثلا في تلك
 الصفة مد لغة في كان تلك الصفة في موصوفه فكذلك قيل في استعارة
 اند كورس منع فلا في الازالة من ان تصح معها ان يزعج مد اخر
 فكان هناك ادبي من كمال الشهادة ونسب هذه التسمية وكذا كلمة
 من والى قد عوب بعد ان يكون مد كورس لانه ان ذكر اسم المشد فقط
 كافي للاعتباره بالكسابة او اسم المشد به فقط كافي للاعتباره بالتصريح به
 صدق في كل منها انه يمكن اسم المشد حرا عن اسم المشد ولا في حكم
 الخبر مع انه استعارة بالاقلاق (قوله وما المشد مكنو في اصمير) ان قلب
 فم لا يكون استعارة بانك اداة عدل الصبغ مع انها التشبيه المصغر في نفس
 عدمه قلب لا بعداء شرطه عنده وهو الدلالة على ذلك التشبيه المصغر
 بد كورس من لوازم المشد به (قوله وهذا الخلاف اي ان لفظي) قال من
 اطلق اند لانه اند كورة في تعريف التشبيه من كونها لا على وجه التبريد
 والاستعارة وعن كونها على وجه التصريح محاذ تشبيه وهو قيد لا
 لقوله قال امثالا ان تطلق (ان اسم من جمع الامور الا ان اطلاق
 اسم الاستعارة ومحصله ان اردت اطلاقه عليه (قوله ولا يحسن اطلاقه
 عليه) لان الاستعارة تعني تاس تشبيه الاداء ولو مدرة فنص في ذكره
 في بيان وانما في الحسن لاطوار اعدم الاداء صورة وعدم لزوم تقدير
 (قوله بان يكون اسم المشد معرفة) فيتحقق الفرق بين المعرفة والذكورة
 لكن يدعي ان بعيد المعرفة عما لا يكون موصوفا بصفة لا تلام اسم به
 ادنو كانت موصوفة بها لم يحسن دخول اداة التشبيه لاشتراك المعرفة
 والذكورة في موصوفيهما في غلة عدم الحسن الا ان يقال لم يوجد في كلام اللغاة
 معرفة مشد به موصوفه بصفة لا تلام اسم المشد به فتأمل (قوله وذلك
 بان يكون بكرة موصوفه بصفة لا تلام اسم المشد به) فهم من كلامه ان تقدير
 الاداء يحسن في المعرفة ولا يحسن في الذكرة الغير الموصوفة بها بل يحسن
 ملائمة المشد به ولم يفهم حال الذكرة الغير الموصوفة بها بل يحسن
 تقدير اداة التشبيه في الام لا لتحقيق انه لا يحسن فيها ايضا والفرق بين

٦ قوله على اختلاف
 المذهب اي في الاستعارة
 احدها المذهب المشهور
 المختار وهو وجوب
 احرا اسم المشد على
 ما يدعي استعارته بطريق
 استعماله فيه وثا بها
 المذهب المشار اليه بموله
 ومن الناس من داهب
 وهو كونه حرا على
 بطريق اثباته له

المعرفة والكثرة حيث يحسن تقدير في الأول دون الثاني ان انقصود من الكلام المبالغة في التشبيه والفرديّة المستفادة من الكثرة اعني اسدي زيد اسد كاسدة في تلك المبالغة لان التشبيه بالحسن الملع من التشبيه بمرده لان الحقيقة المطلقة لكل من الحقيقة المقيدة وكل كان التشبيه اكل في وجه التشبيه كان التشبيه الملع والمجمل اذا عرف الخبر باللام ينبغي ان لا يقصده بمجرد صدقه على الموضوع والانصاع التبرير ضهرا لخصول المقصود بانكرة ايضا كما صرح به الفاضل المحشي في بحث تعريف المسد وليس اراد ههنا الاتحاد كما في قولنا زيد العالم لظهور التباين فحينئذ على دعوى التشبيه لعدم احلاله بالمبالغة المطلقة واما انكر فالظاهر دعوى حمل الاسد عليه وانه فرد من افراده مدرج تحت مبالغة ولو قدر اداة التشبيه كانت المبالغة ههنا اذا كان المقدر هو الكاف مثلا واما اذا كان كائنا مثلا فالقصصان في المبالغة الحاصلة من التشبيه بالمفرد بحسب ما عاين من المبالغة لاشعارها بظن الاتحاد او الشك كما عرفت ولذا يحسن فيه تقدير كان بخلاف الكاف ويحويها كما صرح به الفاضل المحشي في شرح المفاتيح (قوله قال الشاعر شمس تألق) نصم القاف على انه مصدر حذف احدى تائيه ولو كان ما صابا لقل تألق قال تألق الرق اي مع والواو في قوله والعراق عروها عطفه بحملة الاسمية على الفعلية اعني تألق ويحتمل ان يكون تذكيد للصوق والحيلة صفة شمس ولا يحسن حملها عليه كما لا ينبغي على السوف السليم والصدود الاعراض واما ذكر الكسوف مع ان الشاع في القمر المدحوف واجار استعمال الكسوف فيه ايضا كما صرح به الخوهري واثار اليه صاحب الكشف في تفسير سورة العلق جاء على ان النور في الحسوف رائل فلا يحسن استعمال في الخيب (قوله فانه لا يحسن دخول الكاف ويحويها في شيء من هذه الامثلة اي آخرة) ادليس الجدر يسكن الارض مثلا واما يعب الخوار الخوار ان لا تكون المبالغة موحوا كما في ابياب الاعوال مثلا والتشبيه بالامور المدونة وان تصم اعتبار انطيف الااله خلاف الظاهر فان وجدت الاداة صريحا يلاحظ ذلك الاعتبار وشفطع النظر عن كونه خلاف الظاهر وان لم توجد يلاحظ كونه خلاف الظاهر ولا يلتفت الى تصمة الاعتبار القطيع وهذا كما ان المحار الملع من الحقيقة وتصم لغائه ليست فيها الااله اذا وجدت القرينة المصارفة يلاحظ ما تصمه ونصير الله والافتراف ولا يعتبر تصمه

للعائدة (قوله ما يحيل تقدير اداة التشبيه) اى مع معقوب ولا بد منه قوله في قرب
 من اطلاق اسم الاستعارة بناء على دلالة استحالة تقدير اداة على استحالة اطلاق
 التشبيه عليه ودلالة قوله في قرب اى حرم على حوارء على اى دلالة الاوى
 مجموعة كقوله فان تعق الانام الست ولو سلم فلا استحالة
 الدلخ وقوله في قرب (قوله كقوله اسددم الاسد الهرب
 خضابه موت فريص الموت منه ترعد الهرب الاسد القوي والقريضة
 الحمزة بين الجسو الكتم لا يزال ترعد من الدابة عند الفزع
 ومرائى وترعد على صفة المجهول من الارض عاد يقرب ارعد الرحن ادا
 احده الرعد فاعى الاصطراب واعم اسددم تقدير اداة تشبيه في هذا البيت
 المماهى باعتبار مدلول الكلام فقط على معنى قوله لان تشبيهه الى آخره
 والاستحالة في يدربكن الارض ليس مدلول الكلام فقط الى
 بملاحظة الامر الواقع وهو ان اسددم لا يسكن الارض ٦
 وبدر اضاء الارض البيت فهو مثل قوله اسددم الاسد الهرب حصاه
 من حيث انه مع كون الصفة فيه محالاً بلايم تشبيهه بحسين تقدير اداة تشبيه
 نفس المفهوم من الصفة ادم استحيل باده ان ماضى شرقا وعرب يكون
 موضع واحد غير متصى ومن موصاه غير اسددم وهذا بخلاف
 يدربكن الارض فامل (قوله لان تشبيهه بحسن اسددم المعروف الى
 آخره) هداية على الاعمال اغلب وكذا قال الشاعر طمناك في تشبيه صدعت
 باليك فقاعدة التشبيه والاعتد مرايه يجوز الجمع
 بين التشبيه في التشبيه ايضا فلا تناقض فان قلت حذر المت على الاستعارة
 لا بدع التناقض لان حمل المدح فردا من حسن الاسد يمتثل على مماثلته
 اياه والصفة المذكورة على فوقيه قلت المدعى على تقدير الاستعارة
 ان الاسد نوعان متعارف وغير متعارف وان ريد امثلا من اسوع الغير المتعارف
 ولهذا يلزم نصب القرينة المانعة عن ارادة المتعارف كما ذكر في المفتاح
 والمماثلة لغير المتعارف والفوقية على المتعارف فلا تناقض يقي فيه بحث
 وهو ان توهم التناقض في البيت المذكور على الاعمال انما هو اذا حمل الجملة
 المذكورة خبرا عن خبر للتدأ المحذوف او اريد كور في الايات المتقدمة
 والظاهر عندي انها صفة لاسد لان تشبيه المدح بالاسد الحسالى الذى
 صفته كذا وكذا الملح من تشبيهه بالاسد المعروف ونؤيده سكر اسد الاول

٦ كما اشار اليه بقوله
 موصوفة بصفة لا
 تليق المشبه منه

قبل مثل المصنف في لا يصح منكوك بقوله كأن زبانا طلق وتخلافه
الظاهر بقوله كأن زبانا الأسد وهذا ظاهر لأن الانطلاق ليس مقطعي
التوث لزيد ولا قطعي الانعفاء عنه فممكن الشك فيه وأنه شبيهة تشويها
لزيد بخلاف الظاهر فلا يشك فيه من يحرم تخلافه لا يتحقق في تشبيه
وإما مثل الشارح فبعبارة ما أقول ووجه ما ذكره الشارح من سوء المشاهدة
في صورة المعروف ومخالفة الظاهر في صورة المكر هو أن صوره في صورة
المعروف دعوى التشبيه لا الاتحاد ولا الجمع كما صرح به المصنف في
بحث الاستعارة ولذا لم يحسن تقدير إرادة تشبيهه كما مر وتشبيهه بالأسد
في التسمية ليس هو مخالفة الظاهر جدا فإنه ان تلك التسمية بما يشك
فيه وما في صورة المكر فالظاهر دعوى حول الأسد عليه وأنه قد مر إفراده
مدرج تحته من اللفظ ولذا لم يحسن تقدير إرادة التشبيه بها كما صرح به هذا
المصنف في ذلك المصنف فظهر أن ما ذكره الشارح هو التحقيق وأنه لا مخالفة
فيه وبين ما ذكره المصنف في الانصاف من أن يؤخذ واحد والاختلاف
في التفسير (والشك فيهما محتمل في غير تائنه) أي المكره أو هو قد يصفه عريضة
غير متعارفة التي كلامه فيه ليس شاك في نفس الأمر قد حول كأن وقد حثت
عليها كالمقاييس على المجهول وقد تقرر عندهم أن المشبه كالقيس والمشبه
كالقيس عليه (قوله وأيضاً هذا المراد أن ملئت) هذا دليل على أن ما عداه قد يدر
أداة التشبيه في النوع المذكور وهو ما كان المشبه موصوفاً بصفة معينة
والفرق بين الدليلين ظاهر إذا لاحظناه في الدليل إلى الملاحظة ليرد انقياس
على المجهول أو تعبير صورة الكلام في تقدير أداة التشبيه بل حاصلة أن
الذوق السليم يشهد بأن المقصود في مثله معنى أو قدر أداة التشبيه فأن ذلك
المعنى والفرق بين الدليلين بأن الأول لم يكن مسؤولاً عن معنى والتدقيق متناول له
غير ظاهر إذ لزوم أحد الأمرين حار فيه (قوله أي هذا بحث الحقيقة
والمتأخر) إشارة إلى توجيه امتزاج كنهانه حذف امتدأ وكذا المصنف في الخبر
وأبهم المصنف إليه مقامه (قوله أي هو تحت المحار) أدبه تأتي اختلاف
الطرق دون الحقيقة (قوله لما يذهبها من شيء تعادل بعدم والملكة) وأما
يكون بهما حقيقة تعادل بعدم والملكة لو كان المحار عدم استعمال اللفظ
فيما وضع له عامر شيء أن يستعمل فيه وليس كذلك بل هو لازم المحار (قوله
والطلق أن غيره) أي صرف المطلق إلى غير المعنى ويشترط فيه ذلك

تدرأ في الأسد من التقييد والتقييد وهذا يدفع ما قبل التقييد
 فاللهوى يوهى حروح اشري و اشري والاطلاق يوهى دحوى اشقى
 في كل محمولهم خلاف المقصود. وحده ترجيح احدهما على الآخر على
 ان يهوى حروح اشري و يوهى على ايهما دحوى اشقى (قوله) وفيه لفظ
 من الوصفية) معنى كون سواء من الوصفية الى الاسماء النقطية. صار
 اسمي متبعية بعد الاستعمال بعدما كان وصفا كان اسمية فربما لو صغيه فيشبه
 المؤنث لان المؤنث فرع اند كرفع الالف. علامة لفرعية كما حصل علامة
 في رحن علامة كثره العبرية على ان كثره اشقى فرع تحقق اصله (قوله)
 ولا يخفى ما فيه من اشكال المعنى (ان لا دليل على ان لفظ الحقيقة قل
 اسمية وان من لو صغيه الى الاسمية مستعمل لأنه بدون موصوفة المؤنث
 اوبه مع الاستعمال. عنه بلوجه اندى ذكر قال رحمه الله في شرح المفتاح
 وانما اختار السكاكي هذا التكلف جريانا على نصية اصله. بخلاف
 ما ذهب اليه الجمهور (قوله) لأنه لا معنى له عند التأمل سواء على ان التبادر من
 استعمال الحكمه في شئ اطلاقها و ارادة ذلك الشئ منها فاستعمل فيه
 نفس المعنى لا اصطلاح التخطط) وهذا اد احرس في على الظاهر
 التبادر منها وانما داحمت بمعنى على كافي قوله تعالى (ولا صلحكم في حدود
 احسن) فلا يلزم ذلك الا انه صرف الكلام من التبادر وايضا يلزم انتقاض
 التمرس بالحد الذي يحرجه من هذا القيد على تقدير تعلقه بالوضع بمعنى
 ان الانتقاض على زعم المصنفاته لم يعتبر فيه الحسنة واعمر من على تعريف
 السكاكي فيما سياتى بانه لم يعتبر فيه اصطلاح التخطط فيتمتع تعريفه
 بالحد الذي ذكره على هذا يدفع الاعتراض عليه مع الانتقاض سواء على
 اعتبار فيه الحسنة لكن سوي الاعتراض عليه معه سواء على ان الحد الذي ذكره
 ليس مستعمل في اصطلاح التخطط بالمعنى الظاهر المدعى بطلانه فيما
 سبق اللهم الا ان يحتمل الاستعمال في اصطلاح التخطط على معنى آخر
 يدخل فيه الحقيقة في احد هذا قيل ليس المراد يكون المعنى المستعمل فيه
 موصوفا له في اصطلاح التخطط حدوث الوضع في ذلك الاصطلاح
 والالزم ان لا يكون بعد الاسم الذي وضع في بقعة وقرر عليه في الاصطلاح
 وانعرف عند ما استعمله اللهوى او غيره من اهل الاصطلاحات الخاصة
 حقيقة ان المراد ثبوت الوضع في ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع فيه

ان لا يراه نظر لان خروج المحرر احدى اجزاء هذا
 التوجيه غير ظاهر كما لا يخفى على المتأمل فاقرب ان نفس اصطلاح المحرر
 ان استعمال المحرر الاسدي وسعيه لغة اصطلاح للغة ولاشب في حدوث
 انوسع ايد كور في هذا الاصطلاح فلا يبرم خروج من ان له
 الخلقه فتأمل واعلم ان ليس اراد يكون المعنى المستعمل فيه موصوفا له
 في اصطلاح المحرر طلب حدوثه انوسع في ذلك الاصطلاح الا ان يكون
 لفظ الاسدي وضع في اللغة وقرر عيه في الاصطلاح و يعرف عند ما
 استعمال المحرر او غيره من اهل الاصطلاحات احصاء حقيقة بل اراد
 ثبوت الوصف في ذلك الاصطلاح سواء حدث الوصف فيه ام لا (قوله لان
 الاستعمال وان كانت موصوفة ثبوت اول) وذلك التناول كما سيأتي في الاصل دخول
 المنته في جنس اشبهه وكونه فردا من افراد من يحسن فرد الاسد مثلا
 قسمين متعارفا وهو الذي له صفة اخراجه في ذلك الهيكل بخصوص وعبر
 متعارف وهو الذي له تلك اخراجه لكن لا في ذلك الهيكل (قوله اي ليدل
 نفسه) اشارة الى آخره ان قوله بنفسه متعلق بقوله للدلالة كما يدل عليه
 قول المصنف في اخره لان دلالة بقرينه لا بالتعيين والاقدمه من قوله للدلالة
 دعه ليس (قوله فمخرج المحرر ان يكون موصوفا) اي واحد المذكور وهو
 اعترافه بعبه واساره لم يعثر هو حد في اخبار وضع نوعي ثبوت قاعدة
 من الواضع داه على ان كل لفظ معين للدلالة نفسه فهو عند اقرب
 المانة من ارادة ذلك المعنى متعين لا يتعلق به ذلك لاني نعتها بخصوصا
 ودان عليه معنى انه مفهوم بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى
 لو لم يثبت من الواضع استعمال اللفظ في المعنى المحرر لكانت دلالة عليه
 وفهمه منه عند قدم القرينة بخلافها وانوسع اسوغى بهذا المعنى وان
 اطلق عليه انوسع لكنه ليس محسوس في كون اللفظ حقيقة بل الوضع النوعي
 العنصري هو ما يكون ثبوت قاعدة داه على ان كل لفظ يكون بقرينة كذا
 فهو متعين للدلالة نفسه على معنى مخصوص بهم منه بواسطة تعيينه له
 مثل الحكم بان كل لفظ يكون على وزن فاعل فهو لدات من يقوم به الفعل وقد
 صرخ الشرح في التلويح باعلاق الوضع على كل من المعين (قوله على
 معناه الافرادى) فدا المعنى بالافرادى لان اشتراط الغير في الدلالة على المعنى
 التركيبي مشترك بين الحرف والاسم فان دلالة ريد في قولك جاني زيد على
 العائلية بواسطة بيانى (قوله من ما اشار اليه بعض المحققين من الحياة
 الى آخره) رد الفاصل المعنى هذا لطوات تفصل الا ان ابطاله للشق

المرجع حيث قال وان اريد به تعلقه بمعنى العبر لزوم ان يكون لفظ الاستفهام
وما يشهد من القاطع بانه على معان متعلقة بمعنى القاطع خيرها حروف
نحن بحث لان ايسر ان مفهوم الاستفهام مفهوم تام غير متعلق بالعبر
وانما يتعلق به هو حركات هذا المفهوم التي هي الموضوع لها للكلمات
الاستفهام وعلى تقدير تسميته تعلقه بالعبر لا ورويه ايضا لان معنى التعريف
على هذه الارادة مادي على معنى متعلق مادير من حيث انه متعلق به ودلالة
لفظ الاستفهام على ذلك المفهوم من حيث ذلك التعلق فأمل (قوله مثلا
لكن معنى الدلالة عنه ان آخره) لاشك ان مسئلة هو الذي معه اولاهو
كون معنى الدلالة على معنى في غيره اشترط ذكر المتعلق في الدلالة على المعنى
الاخر اذ في ذكره ههنا مقصود مذكوره في مختصره لانه بعد ما عسر الدلالة
بمعنى ههنا يكون ايسر ما يعين صكها في فهم المعنى عند اطلاق
اللفظ حكم بان هذا شامل للحروف ثم قال ثم قال على معنى في غيره انه
مشروطة في دلالة على معنى الاخر ذي دحكر متعلقه فالمفهوم
من كلامه ها شمول التعريف بوصف الحرف اذا حمل معنى الدلالة نفسه
مادكر من كون العلم بالتعيين كافي في فهم وان عسر الدلالة على معنى في غيره
اشترط ذكر متعلق والمفهوم مذكوره في المختصر عدم شمول التعريف
لوصف الحرف على هذا التفسير قطعا وهذا يؤول اعراض الفاصل الحثي
ان بعد اشترط ذكر متعلق الحرف في نفس دلالة على معانيها كيف يقال
العلم بنفس من معانيها كفي في دلالتها عليه وهذا ظاهر اقمه الان يقال مراد
الشارح ان معنى الحرف بعد تفهيمه بالتعلق عبر الحرف برأيه وذلك التعيين
كافي في دلالة فان التعلق يحصل المعنى بعدم حصوله في نفسه لكونه
صارا عن اسسه بالخصوصه ولا مفصله في الدلالة ولا حمله ذكر المتعلق مما
اعترضه ابواصح فيكون هو ايضا من متعلقات العلم بالتعيين فلا يابا في اشترط
دحكر المتعلق كون العلم بالتعيين كافيا واخفى ان الاوصاف في دفع الاعتراض
ما ادله في بعض اصح كما علمه التعريف لكنه معنى فهم من الصارة
فان قيد نفسه يدل على ان فهم المعنى لا بواسطة قريبة ولكن تفهيم القريبة
مادبعة عن ارادة المعنى الاصل وهو الذي في دفع الاعتراض كما لا يخفى مما
لادلالة عليه وهذا هو مراد الفاصل الحثي وان عمل عه العصب ودفع
اعتراضه بالاسم ان هذا معنى لا يفهم من الصارة لان قيد نفسه يدل على ان
فهم المعنى لا بواسطة قريبة ثم قول بعد حصل الحثي على انه ان اراد

المعنى الى آخره محل بحث اذ يمكن ان يقرب المراد بالمعنى الاصلي المعنى
 المسمى بالمرتب عليه هذا المعنى ولا يخفى ان لكل محذر معنى اصلي بهذا المعنى
 فلا محذور فقام (قوله وعدم أدلاله على احد المعيين لمعارض
 الاشتراك اني آخره) الاظهر ان مراده بهذا الكلام ان الوضع هو
 المعيين للدلالة على معنى نفسه فالدلالة هي ما لا جعلها التعيين
 وعدم ترتب ما لاحيه التعيين لمعارض الاشتراك لا في وجود التعيين
 انتهى هو الوضع ويحمل ان يقال ان الاشتراك ليس على كل من المعيين على
 التعيين اربعة من جهة ما به ان احدهم ليس يتمتع الارادة لمعارض
 الاشتراك وعدم تبيين المراد مما لا مدخل له في تحقق الدلالة بنفسه وعدم
 تحققه قطع (قوله كالمرة مثلا مدلوله ان لا يتجاوز الظاهر والحيض الى
 آخره) انظر لفتح المعنى وصحتها وافتح فصيح وقوله لا يتجاوز اما تأويل
 مصدر بمعنى انفعال اي مدلوله غير المتجاوز وهو احد الدائر واما تقدير مضاف
 اي مدلوله وان لا يتجاوز (قوله وقوله بمعنى الظاهر او لا بمعنى الحيض الى
 آخره) قد اوردنا في فاسل المحتش هي حواء وسؤالا ووضوح الفرق بين
 قريبتي النصارى والمشرقة لكن الخواص الذي ذكره انما تحت اليد اذا اريد
 بالدلالة الدلالة على المراد من حيث انه مراد كناية هم من كلام اسكافي والا
 فلزم الوضع بالدلالة البصرية والارادة امر آخر معنى تقدير المراد بالدلالة
 على احد المعيين بالتعيين محقة ودونها المستعاد من القرينة لا مدخل له
 في تحقق تلك الدلالة قطعا ثم ان اطلاق قوله واما قرينة المصدر فهي معتبرة
 في الدلالة على المعنى الصوري الى آخره محل بحث اذ قد مر منه ان لفظ
 اذا استعمل في حرم معناه محراما يمكن له ان يكون في الدلالة بل في الارادة
 وطول اطلاق قوله وان المصدر لا يدل على معناه الصوري نفسه بل بقرينة
 ظهور عدم انضاح الفرق بين قرينة المشترك وقرينة هذا المصدر فيتأمل
 (قوله وحصل من هذين الوضعين وضع آخر صريحا) فيه بحث اذ استلزام
 الوضعين لما وضع انما استلزام استلزام الاوضاع الثلاثة للوضع الرابع
 وتقبل المعنى الرابع وهكذا فيلزم تحقق معان غير متساوية للمعنى واحدا وتعلقها
 اللهم الا ان يقرب استلزام الوضعين الصريحيين للوضع الصيحي لا يستلزم
 استلزام الوضعين الصريحيين مع الوضع الصيحي للوضع الرابع الصيحي
 فتأمل واعلم ان المفهوم مما ذكره انما حاصل المحتش هي حيث قال ان الواقع
 التردد بين المعين مطلقا عند من لا يقول بمفهوم مشترك وادراكا متساوين

كأنى أدب ابدكور اعنى الفراء عند لكل يدل على ان المراد بالتأني هو
التأني بحسب المفهوم والمعهوم من التوخي وغيره من كتب الاصول ان
المراد هو التأني في الارادة بان لم يكن الجمع بين المعنيين فيها مثل قولك اصل
مراد به الوجوب والا لاجته حتى لو قيل افترت هذه المعنى جهرت وحاصت
وفي الدبر الحيوان اي الاسود والاسم بخور عند هذا المعنى فليست بل (قوله
وعلى هذا لا يوحى اعراض بمصنفه لا يفسر ان مصنفه اخبرني اي آخره)
وحداد فاع هذا لاعتراض ما مر من التاخر الى التاخر من امارات الحقيقة
لكن يورد عليه ان ما هو من امارات الحقيقة هو بادر اليه بحسب الوضوح والا
هذه معارض لم يرد بادر حيوة لافقه مع انها ليست بمعاد الحقيقة والتاخر
فيما ذكر بسبب المراجعة لاسبب الوضوح اد الوضوح لكل من المعنيين
مخصوصه لا يستلزم الوضوح بمفهوم الواحد انطلق المشتبه سمى كالحقيقة
الفصل الثاني وانت حير ٧ في حق التاخر الى التاخر بسبب الوضوح
امارة الحقيقة ثابتة المعنى تكون المعنى المصدر بسبب الوضوح اماراة
الوضوح فأمس (قوله وان قوله الفراء بمعنى لظهر الى آخره) وجه اندام
هذا الوجه بمسوق هو ان هذه الفرية تدفع المراجعة لا تحصل اصل
الدلالة (قوله أي من غير قرينة مانعه عن ارادة الموصوع له) ارادة
الموصوع له ارادة ولو في محل آخر يستعمل اخر والا فالكفاية قد تقتض
بقرينة مانعة عن ارادة الموصوع له في خصوص محل كقوله تعالى (الرجس
على العرش استوى) وقوله عروجن (واستوى مصوب بجه) وبما ذكرهما
وقد حقه في مساحت ابحاث الكلام لا على مقصدي الظاهر فليست فيها
(قوله لا يقول الاول سنلزم الدور) قد اثبتنا فيما سبق الى انه لو اريد من
غير قرينة مانعه عن ارادة المعنى الاصلى السابق انصرف عليه هذا المعنى
لم يلزم الدور (قوله والثاني سنلزم تحصر فرية صدر في الحقيقة) وكذا
يستلزم التحصر فرية الكفاية ٦ في غير الحقيقة هو انصاف موصوع (قوله فان قيل
معنى كلامه به حرج عن تعريف الحقيقة محذور الكفاية) كان معنى
قوله فمخرج المحذور الكفاية على الوجه السابق به حرج التعيين الذي
في المجاز عن تعريف الوضوح دون التعيين الذي في الكفاية فانه يخرج وقد
تبين منه فلو ارد هذا انه لا يجوز ان يكون المعنى مخرج المحذور عن تعريف
الحقيقة دون الكفاية (قوله لا يفسر ان مصنفه اخبرني اي آخره) فانه هذا

٧ الظاهر ان لفظة اي مقصود
في عبارة الشارح لان معنى
بنفسه من غير قرينة لا اي
من غير قرينة لا

٦ لا يفتي انه لو قال والثاني
يستلزم ان لا يخرج المحذور
قرينة معصوية عن ان
يكون موصوعا لكان اشد
ماسة لا

ماقتضى ما سلفه في تعريف اسم الله تعالى من ان يكون المستعمل
في معناه الموضوع له وقد ذكره في التلويح ايضا وقد اشرنا على وجه
التلويح بان في الكناية مذهبين ومن الاختلاف في التوضيح بالنظر اليهما
والى ان من المذهب الى المذهب المذكور هما ولد من كتب الشرح في
توجيه موقعهما في اكثر النسخ الى لذهب الآخر مع انه يمكن تحصيله حدا
بذلك (قوله وهو انه نصر ان لفظة الاصباح الى آخره) فقد اوضح هكذا
وحياد كره نصر لا بالاسم ان معناه الحقيقي دللنا على ما الدليل على انه عند لاسلاق
يدل عليه ثم قوله اذا قيل القرء بمعنى الظهر اولا على خيصر فهو دال
بنفسه على الظهر بالعين فهو ظاهر فان القرينة كانت تكون معوية تكون
لعمية وكل من قوله بمعنى الظهر وقوله ولا على خيصر قرينة وقيل
دلالة على معناه لداته وهو صاهر الفد لاقتضائه ان يقع المعنى الى الحار
وحده على ووجهه ينصب دين كالحبوس للاسود والابيض طار من الدات
لارول بالغير ولاختلاف الدات باختلاف الاسم من نظر دال المعنى من
الحدائق وهو لفصل العلامة صدر الترتيب على ان قوله وقيل دلالة
اللفظ الى آخره مدكور غيب ذعترص هوهم ر هد من عدم اعترضه
على السكاكى حاجب بما فيه الشرح (قوله فقال ان مراد السكاكى ان
يكون العلم بالوصع كاف في لفهم) فمبحث لال السكاكى اعترضه بالدلالة نفسها
في تعريف الوصع على تقدير ان يراد به ان يكون العلم بالوصع كاف في لزوم الدور
كأمرت الله اشارة والاولى ان يقول اراد ان يكون العلم بالعين كافيا
(قوله حفصت شيئا وعانت عند اشياء) لعل الشئ المحفوظ لذلك البعض
هو الذى ذكره من ان مراد السكاكى بالدلالة نفسها ان يكون العلم بالوصع
كافيا في الفهم لا انه ان دلالة اللفظ دالة وبت قد يهت على ما في هذا
المحفوظ ايضا من نوع حلق (قوله والظاهر ان الوصع هو الله تعالى)
المخصص اما ذات اللفظ وقد انص وعبره فهو الوصع ثم الوصع هو
اما الله تعالى او غيره او مجموع التوزيع فالا احتمالات ربعة والفتى بالاول
هو عادى سيمان النصيرى والذى انو حسن الاشعري وسمى مذهبه مذهب
التوقيف والثالث وهو ان الوصع لفت كاهم سوادهم هو مشيوسمى مذهبه
مذهب الاصصلاح والثالث مذهب الرابع وهو ان يخصص في المعنى
وهو القدر الذى وقع به انشبه على الاصطلاح هو الله تعالى والى في مصطلح

٧ فان قلت ظهر من سياق الكلام ان الكناية خارجة عن الحقيقة عند المصنف علم لم يتعرض لظروجهما من تعريفهما قلت بمحتمل ان يكون المراد بالمجاز في قوله فخرج المجاز مطلق المجاز المستعمل في غير الموضوع له فيتمثل الكناية عند

المشتر الاستعداد او المحقق الاسفرائي (قوله او بحلق الاصوات واخروف
في جسم و استماع ٦ ذلك اجسم واحدا او جماعة من الهمس) فيه بحث لان
الكلام في اثناء تعميم الوضع مجرد تسماع لفظ من ذلك اجسم بدون العلم
السابق او مع ذلك اللفظ لا يفهم معناه فلا بد ان يصم اليه خلق العلم
الضروري وكذا الكلام في الوحي اذا كان قولا خفيا فلا يكون شي من الوحيين
الاوليين على تقدير كون واصع جميع اللغات هو الله تعالى مستغلا في كونه
طريق التوفيق ويمكن ان يدفع من دلالة الاصول المستلزمة في جسم ذاته
على معنى يجوز ان يكون بالوضع صرح به في فصول الدواعي كاد خلق لفظ
الوضع في جسم مع صوت بدل على معناه طعنا على مل واعلم ان الدليل
المحتمل جعل في شرح افتتاح حق علم ضروري طرف مستغلا للتوفيق
والالهام مزيج آخر والفرق بينهما حتى الهمس ان يشار الى ما ذكره
المفتاح من ان الالهام موهبة رحمة محضه لا دهر للاستعداد فيه
ويخص خلق علم الضروري بما يكون بالاستعداد والتوجه (قوله
لوحد ان لا يختلف اللغات باختلاف الالهام ولو حب ان يفهم)
الظاهر ان كلامهم وجه مشترك في الوجه الاول بحث لانه ان اراد
من دلالة الالفاظ ٢ ان كانت لفظية دائمة طريق وجه في كون بعض اللغات
لغة العرب وبعضها لغة الهمس ادليس وضع بعضها عرب وواضع بعضها
الهمس فلو حده تخصيص الالهام فهو مجموع حوار يكون تخصيص الالهام
باعتبار المستعمل الاول وان اراد ان لا يجوز ان تعدد اللغات حينئذ يجب
ان يتحد الدال على المعنى الواحد فهو ايضا مجموع حوار ان تعدد الدال
بحسب الدات على معنى واحد وان راد معنى ثالث فلا بد من تصويره (قوله
كما ان كل واحد منهم من كل لغة له لفظ) فيه اشارة الى دفع ما يقال
لعل هناك شرط فقد في حق البعض فذلك يمنع دلالة بعض الالفاظ
على معناه في حق ذلك البعض وتوجيه الجواب انه حينئذ لم يكن الدلالة
على المعنى مسددة الى ذات اللفظ وحده كدلالته على الالفاظ (قوله
ولا يمنع جعل اللفظ بحسب القرينة بحث بدل على المعنى الصارى دون
الحقيقي) هذا كلام ذكره السكاكي وحققه الفاضل المحشى ايضا في شرح
المفتاح ولم يتعرض لابطاله حيث قال ان كان يتبع فن ذلك اللفظ
مستغلا الدائق الى معنى آخر بحث لا يفهم منه ذلك المعنى اصلا سواء

٦ يحتمل ان يكون المصدر
مضافا الى الفاعل واحد
المفعول ليس محذوف اي استماع
ذلك الجسم تلك الاصوات
والخروف واحدا او جماعة
ويحتمل ان يكون مضافا الى
المفعول والابتناع مجازيا
والعامل هو الله تعالى اي
استماع الله تعالى الاصوات
والخروف القائمة بذلك
الجسم واحدا او جماعة
منه

٢ فان قلت لم لا يجوز ان
يستمر انما سبغة الدلالة
بشرط العلم بها كالوصفية
بشرط العلم بالوضع فيكون
التخلف بعدم العلم بها
قلت نعم تحقق العلم
بالماسة بين لفظ مخصوص
ومعنى مخصوص قد لا يفهم
ذلك المعنى من ذلك اللفظ
ولا يعلم انه مدلوله على ان له
جوابا آخر ذكرته
في نفس الكتاب منه

٤ ثم كذا في شرح المفتاح
للفاضل نحش وفيه بحث
اما اول فلان تعريفه علم
الصرف في صدركه
يشتمل قطعا وكذا سبق
كلامه في بابه واما اخلاق
اسم العلم على جزئه فليس
يندفع ونظيره قوله وما كان
تمام علم النحو بعلی الحد
والاستدلال مع ان اسم
الجموع المركب من
مباحث التصورات
والصدقات عنده هو علم
الاستدلال واما ان
فلان فاسمه بالكلمات بصرة
عن اصله لا بدال ونحوه
كما يقال قال اصله قول فان
هذا من علم الصرف مع ان
فيه البحث عن التباب
اخذهما الى الآخر بالاصالة
والفرعية فالرفع بشرط
ان يكون كل من الاصل
والفرع مستملا في الكلام
ولا استعمال لقول مثلا
النقض بالبحث عن الانساب
بالاصالة والفرعية بين
املت واملت لسمه

كان منه حسب قرأه على معنى الثاني كما في آخره واسم صفة كافي العلم
المشهور وفيه بحث في الدلالة عليه من باب القسط عند القائل بذلك
هي فهم المعنى منه لا فهم كونه من ادكلم وفهم المعنى الحقيقي ضروري
في كل بحر ولذلك هو معنى في البحر من المعلوم توجه ما الى الدرر لمرد
فلا بد مكان جعل بعد بواسطة اخرى بحث لا بد على المعنى الحقيقي
اصلا فان لم يجد لاشدال دلالة بلغة بواسطة التبريد على المعنى
البحري لا عدم دلالة على المعنى الحقيقي ومعنى قولنا شرح دون الحقيقي
مقصورا عن المعنى الحقيقي لا معنى عدم الدلالة عليه كما هو سائر من معنى
الدلالة على المعنى الذي يصح فيه عدم الدلالة لان مدعى الدلالة
بداية دلالة التبريد دلالة على المعنى الحقيقي لا عدم دلالة فامل
(قوله لا استلزام ان يكون المعلوم من قولنا هو علم وحوال الصفة بالمتعين)
فه بحث لا من جميع التبريد اشتراط من المتعين نقل منه دعه الى
ملاحظتهم مع ختم التبريد من ان ليس تلكم ما وقد ختمت ان
الدلالة الدالة من التبريد عند الدلالة هي فهم المعنى منه لا فهم
كونه مراد التبريد وانه انما كور على كلا المعنيين عند العلم بالوضعين
ثمة على مدعى صفة التبريد هو انما هو انما هو انما هو انما هو
هنا قدر (قوله على عية التبريد على الاسدي والاصري) هذا يدل
ان كلامهم على معنى حده وهو حق لا بد موضوع كل صفة على
موضوع آخر فصفة بصرة في موضوعات العلوم فهم التبريد
بحث عن مفردات التبريد من حيث صورته وهنائه وعلم الاشتقاق بحث
عنه من حيث اسباب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية ان املت
واملت الواقع في علم الصرف فان الاصل ايضا مسمى وعنه قوله تعالى
(فمن لذي عنه حق) وانما هو الاصل وانه من مخصوصان
اي التي بحسب الاشتقاق القوي قدر (قوله كالحرف والهمزة شدة
والرجاء والتوسعة بينهما وغير ذلك) فمن اخرج لذي هو وصفة
حرف لا يكف كلمة تكيفية اصول حتى يحصل صوت قوي كان حرف
مجهولا وان بقي بعضه لا صوت حتى معه كان مجهولا ولشدها
نحصر صوت احرف عند مكانها في بحر جهات انحصارها فلا يخفى
والرجاء ان يخفى الصوت حريتها والتوسعة بينهما ان لا يتم لاختصار

ولا حري وأمنه لكل قد مر في بحث التعاضد (قوله لا يعم السبب
 منهم فضاء حتى حكمه) لا يعم السبب ان غير السبب بين اللفظ والمعنى
 تعصب حواش اخرى و في تركيب - في في بعض النكبات كذا ذكره واما
 اعاده في جميع كلمات لغة و حده فالصاهر انه معتبر في صحت اعتباره
 في كلمات جميع اللغات (قوله كايروا و حيدى) البرون صراط النعم
 و اخيدى صفة مشبهة من حدى و حيدى حيدى و حيدى و حيدى
 طه لثقله و منهم احيوان و الحنف و اخوون (قوله و اشعر معص
 في الاصل من حار انكالي حرة) يريد به مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل
 اى اخذوا و لغوون في الخور (قوله و ربه انصف الظاهر في حرة)
 اشارة الى الواحد الاول غير صاهر و ليد قال انصف في الاصح بعد
 بقاء وفيه نظر و لعل وجهه ان جعل المصدر بمعنى اسم الفاعل و ان يقول
 خلاف الاصل لانه محاذ و اما الماشد ان ذكره لافتراق في صحة
 التحوير انه كور في التحوير المسمى بالسموع منه في غيره من المصادر و لا يلزم
 من صحته في غير المسمى صحته فيه فليس شئ لا يفتقر في صحته الخور
 انه كور و حود العلافه و سمع نوعها من العرب لاسماع شخصها و يسمه
 على الواحد الذى ذكره و ربه انه هو الصاهر انه لا يلازم ما ذكره في التسمية
 بالحققة لغو اللفظ فان التسمية بالحققة ما كان اعتبار ثوب الكلمة
 في مكانها الاصلى لزم في مقابله ان يكون تسمية مصدر بامصار متحويرا و كان
 في لغة العرب شارة في هذا (قوله و اعمر السبب في تسمية نبي الى آخره)
 كأنه دفع الى معرويه و هو به يلزم كذا ان يسمي الحققة باعتبار اصلها
 ايضا صريح الى تصور معناه و وجه لدفع ظاهر (قوله ولهذا اشترط بقاء
 المعنى في الوصف دون التسمية) ارد بالتسمية طلاق الاسم عليه كما انه
 اراد بالوصف اخلاق الحققة لا وضع الاسم كما يبادر من العادة وهذا ظاهر
 من مساق الكلام (قوله فلا يمكن جمعها في تعريف واحد) اى بحيث
 يخص معرفة تلك حقيقة كل معنى بخصوصها و لا يجوز جمع الانسان و الفرس
 في تعريف احيوان به و خصم الجنس المتحرك بالارادة (قوله من غلا
 كان او مفعولا او غيرهما) ان تحمل المفعول لا ماسسة و ان يقول ان يقول
 لماسسة و غيرهما ملائها فيه كاشتركت (قوله و هو متعلق بقوله و سمعت)
 ليس لراد من تعلقه به ان يفتقر حدوث الوضع في ذلك الاصطلاح و الا يلزم

ان لا يكون لفظ الأسد الذي وضع في اللغة وقدر عليه في الاصطلاح
والفرق عند استعمله التحويلي وغيره من هذه الاصطلاحات اخصه حقيقة
بل مراد بذلك كونه موضوعا في ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع في
ذلك أم لا (قوله فلا بد من لعلاقة) العلاقة بالفتح علاقة طردية التسمية
وتحويلها من المعاني والكسر علاقة السبب والسود وتحويلها من خصوصيات
قيد وعكس العروج والى قوله تعالى (لا يرى فيه عوج ولا ملت) فهي تدرب
من التأويل (قوله وقد يكون مراد بالى آخره) المراد بها قد
يكون من انقسام الحقيقة لان استعمال الصحيح في غير الاصطلاح وضع جديد
فيكون اللفظ مستعملا فيما وضع له فيكون حقيقة كما صرح به سابقا حيث قال
وقوله غير ما وصفت له عن حقيقة مراد بالى ومثولا وغيرهما وانما
حدها ههنا من انما اسمها في غير ما وضع له نظر الى الوضع ذوقا له اولى
بالاعتبار (قوله واسمها منه) سميت في معنى يحرى الى آخره (اي معنى
يحرى غير فرد للوصوع له ذوق بفرقة لفظ له ولا فالفرق من
حيث خصوصية معنى يحرى للكل والى الكل عليه من حيث خصوصية
بطريق المصرى كما ينصح ذلك ان شاء الله تعالى (قوله وفي الاصطلاح
المقول فيه بالعكس) المقول فيه صفة للاصطلاح ي. الاصطلاح
الذى وقع فيه العمل في ذلك الاصطلاح (قوله امد من حيث العرف فهي
موضوعة لها بداهة) وفي شرحها من القاصد المحتش ان الداهية حسب العرف
تطلق على العمل انما (قوله بخلاف الحقيقة وبخلاف المصر) اراد الحقيقة
الطالفة الصارفة عن العمل والمصر المطلق المستعمل في غير الموضوع له
لعلاقة ولذا جعله مقابل للمقول فانه حقيقة من وجه يحرى من وجه
اخر (قوله اذا استعمله لخطب تعرف اللغة) في قيد هذا مع اللفظ
الاسد ليس مما يغاوت بحسب عرف عرف حتى لو سمى التحويلي
او المشرع يكون الامر على حد الامر عند استعمال التعويى ما على ان
الطلاق لحقيقة التعوية عليه اى هو هذه الحقيقة اى باعتبار ان الخطب
تعرف اللغة وايضا يمكن ان يكون احترازا عن انعقاد اصطلاح طارقه
وكون الخطب باعتبارها وان لم يتحقق بعدتها مل (قوله وفي اللفظ واحدث)
اعترض عليه بان الذى يحى المعنى للخطب هو العمل بالفتح لا غير والنسب
بالكسر الاسم كما صرح به الشارح في غير هذا الكتاب وصرح به اخوه

ايضا قلت هذا انما يرد لو كان مراد بالحدث مدلول مصدر فعل يفعل وما
 المراد المصدر مثلا فتدبر (قوله) كما ذكر سقط الكرة الى اخره (كان المراد
 بلفظ الكرة صورة الكرة) ولم اراد الكرة في قوله ومدد كرم بكل سكرة الكرة
 صورة والا فكل لفظ في به صورة الكرة معرفة حقيقة اذا المراد من اسد
 وصلوة وفعل ورامة لاسمها وهي اعلام حقيقة عند الشارح لكونها
 موضوعا لالفاظ معينة فتسمى (قوله) وجمار مرسل ان كان العلاقة غير
 اشباهه) وتسمى مرسلا لان الارسل في اللغة الاطلاق والاستعارة مفيدة
 بادعاء ان المشبه من جنس المشبه به والمرسل مطلق من هذا القيد (قوله)
 والا فلا استعارة الاصوليون) ينفقون الاستعارة على كل جماد فلا تفعل
 عن تحالف الاصطلاحين كلا تقع في العنت اذا رأيت جماد مرسلا اطلق
 عليه الاستعارة (قوله) ان مصدر مها ونفس الى المقصود بها) الصمير في
 في مهار جمع الى اليد وفي به الى التهمة صرح به الشارح في شرح الفتح
 اي لدى قصداً صممة وهو اسم عليه فالعائم مقدم فاعل المقصود وهو الصمير
 المستتر فيه راجع الى اسم الموصول الداخل عليه (قوله) ومع هذا فلا بد
 من اشارة الى اسم (لما دخل به في الدهر من المروم الى اللزم فيكون الكلام
 موصوفاً بالتعقيد المعنوي) انما بالصحف هذا وقد ذكرنا في اوائل شرح
 الديباجة تفصيلاً متصفاً بالاسم والادنى حقيقة عربية في النظم
 فيظهر منه ان الاحتياج الى اسم فليتذكر (قوله) واما اليد في قوله
 عليه السلام) تفصيل للحجب في دهر السامع ومعنى يتكلم دماؤهم يتبادل
 في القصص من الكفو وهو من القصص الشريف على وسيع والده المهد
 ومعنى يسعى بدمنهم ادبهم ان دهر اي حفرهم ومن لادى العبد والمرأة
 اد اعطى اما ليس للدين قصه ووجه كونه حديث من باب التشبيه لا المحار
 المرسل طاهر لان العلاقة هي اشبهة وامر عدم كونه استعارة فذكر
 الطرفين (قوله) معنى ان في هذا التسمية محار مرسلا) ويمكن ان يوجه ايضا
 محذوف المضاف اي ومن ووجه المصدر المرسل وطرقه وهذا هو المصدر
 من الابصار (قوله) في العبرة تسامح) فان قلت المحار مصدر ميمي صفة
 للمحذور كما ان التسمية كذلك فلا تسامح قلت الموصوف بالمرسل هو المحار
 المعنى المصنوع وبوصف اعيى من ان يوصف بل نفس الجمال على المعنى
 المصدرى بصرفه الاستخدام تعسف يربو على ارتكاب التسامح كما لا يخفى

عنى المصنف (قوله وهى شخص الرقيب والله فاعلم) فى الصحيح رما
القوم رما، ورتناهم اى رفعتهم والرياسة صيغة الجمع الرية (قوله
والاعلة حرم من الانصاف لانهما شخ واحد الامس وهى رأس لصاع
(قوله قوهم فلا اكل الدم) ومنه قول لشعرى محطاً امراته اكلت دما
لم اركب بصره + بعيدة مهوى القرب صبة انشر + دعاء على نفسه + كل
الدم وهو الدية ان لم يزوج عيها واحد الدية عند العرب عار عظيم
ومراد بعيدة مهوى اقرب طويلة القدا وطويلة الصق (قوله وظاهر انه
سهولانه من سمجة اى حرة) قدحبت من مراده ان الاكل بحر عن الاحد
وهو سب الاكل هو من سمجة انسب باسم لسب وامر قوله اى الدية
المسببة عن الدم فاشارة الى وجود بحر بعد بحر ولا يتبعى على لدوق
الليم بعدة وقد يعال الدم ولا كال سب لاحد لدية لكن اكل لدية سب
لاكل للدم والتجمل بهذا الاختلاف من (قوله لانه لا يمتنع بعد اللوع) لان
القيم هو الفصل اى لا يمتنع ان الصى بالكسب يتم به وبما لا يمتنع
والصم مع السكين فبهم وعمر السمين فى سى ادم من قبل الاب وفى اسهام
من قبل الام (قوله ويحبه نحو فليدع بده) ونحو ان يكون الآفة من قبل
المحرر بالفصل على حذف الانصاف واعدا امرانه لمفسر له كما قيل فى
قوله تعالى وسئل امرية) لكنه لا يصح بالتمثيل (قوله قدت بضربى فى حبها
الروم بوحدها) خلاصته ان ليس امراد بالاروم امتنع الاسكان فى الدهن
او المحارح بل انصافه فى الجملة يمتنع بسببه من احدهما الى الآخر وهذا متحقق
فى جميع انواع المحار (قوله وما فى غيره وظاهر اى حرة) صمير فى غيره
راجع الى الاستعارة باعتبار انها عارة عن المقصود (قوله فاما ان يكون ذلك
الغير بما ينصف بالفعل باسمى الموضوع له اى حرة) فيه بعد لان الانصاف
بالفعل ليس بلازم فى المحار باعتبار ما يؤخذ من معنى توهم ٨ الانصاف فى مثل
قتل قتيلا وعصرت حرا بحرا وان صدر اسمى فى زمان لا حدر قتيلا
ووجرا حقيقة فان قلب قولك قتل قتيلا هذا لى امس بحر باعتبار
ما كان مع ان حصول الحية بشر الله ليس يسبق على رما، عتار
الحكم اعنى زمان انقضى من هى حاصلة له فيه قتل الحكم الذى يمتنع
ههنا سبق حصول الحية بالدية ان رما هو الحكم المدلول عليه باسم
الاشارة وهو اشير الى هذا حتى فان صدر فى هذا الحكم ادلوقلت مشيرا الى
قبل قتل هذا امس لم يكن محارا فاقبل (قوله فان الانسان لا يوجد

٨ كما فى عصرت حرا فارقىقت
فى الحال فانه محار ما عتار
ما يؤخذ مع عدم حصول
حقيقة المحرر للسمى بالفعل
اصلا فى زمان سابق او
لاحق اى زمان سابق على
حال اعتبار الحكم وهو
زمان وقوع النسبة
ولاحق بالنسبة اليه فقطع
بان الاسم فى مثل قتل قتيلا
الى آخره نفسه

بدولهما (فان قلت هذا يدل على سلبه الكل لجزءه وان دعي عكسه فلا
تقريب قلت لمراد بالاستلزام المذكور لاستدراج فيه التقريب لان
عدم وجود الانسان بدولهما يدل على ان كل منهما مألوم واصل
يعتقر اليه الاسباب ويسعه في الوجود وهذا خلاصة ذكره فخاص عني
وقد ذكره لشارح في سويج صوبه تحت ادلوح جل القروء في قوله شمع
ذلك شمع على لزوم تبعه يلزم ان يكون الاسباب في جميع انواع البشر من شوع
الى التبع كما ادعاء المسككي ولا يتقي ب دعاءه على تقدير صحة نصف محض
لا يقول به المفسرون الا في معنى صحة احوال المذكور وادلوح على اصطلاح
رباب المفسرين كان لمراد بالاستلزام ب لكل المعنى مصلح صا
والا ليمتد التقريب وتفرع قوته وهذا شرط الى اخره فحين لا يتم احوال
المذكورة من (قوله فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان) ي من حيث به
انسان وما اطلاقها عليه من حيث صدور معظم انفعال منه في موضع
يناسبه لا غير فهو ب كذا اطلاق اربابنا على العبر وادلوح ب محض
في قوله تعالى (تسبيحاً لبي) ان يراد باليه نفس (قوله فانه لا يوجد
بالله الى معني الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون محضاً من ب لا)
يعني ان اللفظ لو حذف اطلق على شيء واحد كما دافعت ريت منقرا
فيما دارت فيه شبه انسان يجوز ان يكون الاطلاق بصرف الاستعارة
وان يكون بطريق المحار المرسل فلا يرد ان يقال ان الشعر محض مرسل بالهبة
الى مطلق مفهوم الشعة واستعارة بالهبة الى خصوصية شعة الاسباب ولا
شئ في تعار العبيد وتعدد هم (قوله اي قول رهبري ي سلب) يوسلي بضم
السبب وارهير الشعر ويس في العرب اوسلي صيره واسمه ربيعة في ربح
من بني حارث (قوله عبد الصاحب) حمل على التحيل من شبه الخوف في التأثير
يرى ليس قاصداً للتأثير بل فيه فيمنع له حسنة صورة كالمس ونطلق عليه
اسم الموصوع ناهو متحقق (قوله من استدفع ثوب ورثة الهبة) الاستدفاع
تغير ثوب من حر او فزع والامنع مثله وهو احوال والرتبة ابداء
يقال فلان رثة الهبة اي سيئه (قوله فعلى هذا لا ينال قولنا اي اخره)
هذا تفرع على التعريب وشبهة الى انزال قول من قال الاستعارة
احراما لله على المشبهة اخلاقا او جلا مع حذف الاله وليس بفرع على
قوله وانراد تعبه ماعني باللفظ حتى يتوهم وكا كتبه لدلالته على انه

٧ لا يقال الجواز مشروط
 بوجود القرينة عن ارادة
 الحقيقة ولا قرينة ههنا
 ذكره من ان الحمل قرينة
 معه انه لا دلالة في الحمل
 على ذلك لجواز ان يراد
 الموضوع له ويقدر الاداة
 لا نقول يكفي في القرينة
 ما هو الظاهر ومسح
 الكلام بالتقدير بما لا يثبت
 اليه نفسه
 ٦ فيه منع اذ يحتمل انه
 قصد تشبيه ذات ماله
 التجمعة بالاسد وطلق
 اسم الاسد على هذا المفهوم
 الكلّي ثم اشتمل في فرد
 منه لا بخصوصه كما في
 قولك رأيت رجلا مع ان
 المرقى زيد بعينه ثم يلزم
 ضمنا من تشبيه الذات
 المطلقة بالاسد تشبيه
 الذوات المفصولة لكنه
 غير قصدي لتشبيه زيد الى
 آخره نفسه

لولا انه ذلك المراد لكان ذلك القول الله المستعمل فيكون مع عدم
 القول قطعا على كل حال (قوله من هو مستعمل في معنى اشبع فيكون محر)
 ٧ قال قلت لمحر مشروط بوجود القرينة مانعة عن ارادة الحقيقة ولا
 قرينة ههنا بل المحر لا يدل على دلالة في الحمل على ذلك لجواز ان يراد
 الموضوع له ويقدر الاداة لا نقول يكفي في القرينة ما هو الظاهر ومسح
 الكلام بالتقدير بما لا يثبت اليه نفسه
 الذهب من حيث وجوده وحصوله في لدن ادخله جمع تشبهه بالاسد
 مع انه مشتمل في الاستعارة من ادب اسمة تشبه بالاسد وتعلق طار بالاسد
 على هذا ما عدا به انما يطبق على تلك ادب ما حوته مع ذلك الوصف
 فكان الوصف جزءا من مفهومه نصري في الكلام في ان قولك زيد مدقوق
 لا تشبه زيد ههنا تشبه بالاسد قال كان لا بد هو تشبهه بالاسد
 في الاسد كما ادعاء الفاضل المحشي وان كان الثاني فهو استعارة على ما حققه
 الترح ولا فرق بين قولك زيد اسد واسد زيد وبين قولك زيد شير است
 وشير اسد زيد في احتمال الامر من انه يحسن ان يراد شير في الوصف
 مردى ههنا شير في قول الفاضل المحشي ولا تشبه قول زيد اسد واسد زيد
 غيره قول زيد شير است وغيره زيد فيكون يبقى الكلام ٦ تشبيه
 زيد فيكون اسد مستعملا في مصداق احقيق لا في العيب ثم ان قوله
 ههنا ثلاث مراتب الاول ادعاء تشبيهه باداء التشبيه عند اوتدبرا
 نحو زيد كالاسد وزيد الاسد الى قوله تشبهه ههنا محسن بحث في استبعاد
 منه دعوى الاتفاق على ان زيد بالاسد تشبيه وهو مجموع فكيف
 وقد مر ان التشبه اذا كان مذكورا او مقدورا وكان اسم التشبه به
 حرا عنه حقيقة او حكما فقد لعص سمي تشبيهه وعند البعض
 استعارة من غير فرق بين المعروف ومكر على ان قول اشبع قال ايست
 الا ان يطبق اسم الاستعارة على هذا القسم فان حسن دخول ادواء تشبيهه
 فلا يحسن املاقه عليه وذلك بان يكون اسم التشبه به معرفة بخوريد
 الاسد يعني ان المعروف داخل في انفس المختلف فيه اللهم الا ان يكون مراد
 المحشي ثبوت الاتفاق على ان زيد بالاسد تشبيه على تقدير ان يراد منه ادعاء
 المشابهة بقدر اداء التشبيه لا بيان حال المثال مطلقا ولا يحسن انه تصدق
 (قوله لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه) اي ملازمة بين زيد واسد ولا دلالة

للاسد عليه في المثال المذكور على رأيت اسدا يرمى ويفترسه من اسب سدا
في حمله دلالة للفرقة المذكورة على خصوصية ربه دفع موهبه ان
الاسد معتر في سب حمله هو الاسد في حمله وكذا الاسد دلالة على
المعنى الذي يدل به في حمله ولو تحسب المقصد وخرس وهذا المعنى
بما يمكن ان يوجد بين الاسد وخصوصية ربه فلا وجه موهبه لا دلالة
بدهم ولا دلالة عليه ٣ (قوله كقوله سد على وفي الحرب بدمه) بصرح
بهم من احسن معنى لخارج ويرى عدوه ودمه قتلهم من غير ان يصرح
انفسه السيرة الحربية واما من قوله بصرح السيرة بمرجح من
مجرد الصداق وبعد بيت المذكور فلا حرب بينه في اوى
قلبك في حصى من عراة امرأه سدا حصى وكل صرنا سدا حصى
تقل انها هجعت الكوفة في ثلاثين فارسا وفيه تنول اسب معز والوى
الحرب (قوله وكقوله والسر عر عيه) معز من سدا لاي اعلاه بصرح
في قصيدة يرى سب السيرة المظهر نوموى مظهر ودى قد
الحدثات كفى سب اسبف وبصراف ودمه بصراف اسبف ليه في
الشرح والسيرة عر عيه سدا فتح المرأة وسدا كسر اسبف وادى
اى هلك وقاعه مال المسيف وكفاف اسم معدون من قدم الكسب الذى
واستأنف الرجل اذا ذهب ماله ولسبف اسبف والفتح بالضم جمع
قصب من الفصح وهو اللبى سبف سبف سبف سبف سبف سبف
حاجبه وهذا لا يكون الامم لاسبف ولسبف سبف سبف سبف سبف
يكون فيها هديل وغيره وبضم الشين الميمه جبال بالشاء وصف حسن طوى
والمعنى ان كل الطيور في الحزن على المرتضى مثل الاعراب كيه عليه (قوله
فانه كثير ما يكون بحيث لا تعكس دحول راة اسبف عيه سدا فلا صبح)
كادا اقترن به بى حسن اسبف عيه سدا كاهل هو اسبف ولسبف سبف
وفي التبريل (ما هذا اسبف ان هذا الملك كرم) دلا على ان سبف هو سبف
بالاسد ليس بأدنى طان الآرامية عاتق الاسد به ذكوى السبف
بالاسد صرح بهذا الشج في اواخر دلائل الاعراب قل وهو سبف
على ان يجوز ربه اسد استعارة لاسبف عقل عيه اسبف حرو ودية
اما اولا فلا المقصود في المثال المذكور ومحوه بحسب المعنى
فردا من افراد الاسد كاهو المعنى في التشبيه الملح وبدا اسبف صبح

٣ قوله ويدل على ما
ذكرناه قال الفاضل
عشى ليس في تعلق الجار
به دلالة على كونها استعارة
بل لوجعل دليلا على كونه
حده لكان اولى لا بهم
المعنى الذي تعلق به الجار
على صدر كونه حقيقة
حده وفسه تحت لاس
وصد اسبف عيه في
الاستعارة مثلا ملئت اليه
الاسد الاصل الى المعنى
المراد الا ملاحظته بخلاف
مالوا بى على حقيقته فان
ملاحظة المعنى الحقيقي
كثير ما يعمى عن ملاحظة
اوصافه الخارجية فظهر
ان تعلق الجار اسبف
بالاستعارة وان صبح على
لحقيقة ايضا وهذا ظاهر
جدا نسجه

٩ قوله لأن بيان الخيط
 الأبيض بالفجر قبل عليه
 هذا التبيين لا يدل على
 التشبيه بل على الاستعارة
 لأنه يدل على أن المراد
 بالخيط الأبيض مثلاً هو
 الفجر فيكون ذلك المقام
 مستحلاً فيما شبه به
 وهو بيان الاستعارة وقد
 تنكف في الجواب بأن ليس
 المراد بكون الفجر بيضاء
 المحيط به بل به اعتبار دونه
 بمعنى أنه بين أن أي شيء
 أريد بهذا اللفظ بل بانه
 باعتبار ما يتعلق به بمعنى أنه
 بين أن المحيط الأبيض وإن
 كان في الظاهر فاعل يسي
 ليس فاعلاً في الحقيقة بل
 الفاعل في الحقيقة الأمر
 التعلق بالمحيط الأبيض
 والشبه به وذلك الأمر هو
 الفجر فيكون قوله
 من الفجر بياناً للمحيط الأ
 بيض في الظاهر وبأنه لذلك
 الأمر في الحقيقة فلياً مل
 في هذا فإن قيل فلا ترك
 الشأن ولم يقتصره على ٣

الحسن لادى عنه وهذا لا بد في كون من من قبل التشبيه في نفس
 الأمر وإدراكه فلا بد من دليل لوتنه على أن المثال المذكور ليس
 باستعارة أصلاً وقد اعترف هذا المحقق نفسه بأن معنى الفرق بين
 الاستعارة والتشبيه هو أنه إن صح حذف التشبيه وإقامه شبهة
 بحيث لا يعوت إلا أنه فاعل الاستعارة والافتقار ولا يخفى أن استحالة قولنا
 رجل شجاع وليس بأدنى أقوى من استحالة قولنا هو كاسد وليس
 بأدنى فأم (قوله ولاحت من روح لدر بعداً) روح لدر هي لى
 تحتها في مسيرة وهي لى عشر دويها من واحد الحوت وبعداً
 نصب على التخيير وبها جمع مائة وهي العرة الوحشة والبرح الظاهر
 المرأة ربيها وبها جمع من معنى م جمع الكنتن نهن بحبرات
 لا يبرر من لدر وبها جمع من أيها لأن أيها مبرحه تعلقات
 فإن ترجمهن استأثر فكان من قبل قوله حنة بانه صرنا وجميع وقه بصر
 لأن قوله ولاحت لا يلائم هذا المعنى لأن الوجه أن يقال وحه كون من جهن
 اكتنا من الناطر لا يستبعد حلاً هله نحر صفواً تحتها بل يكون المعنى
 أي من سرى في الأكتن بعد الترح حتى كان ترجمهن عن الأكتن
 قيل وهما معنى آخر وهو أن يرد بالبرح الدحور في البرح كما هو المناسب
 للدر والمعنى أي هذا ركن من الكوة وأسير فكان نهن دحل في رح
 آخر ولا يخفى معناه من التنكف (قوله وبصره أن هذا من باب التشبيه إلى
 قوله كما في قولنا رأيت أسداً في شجاعة) فإن قوله في شجاعة يصحى بقدر
 أمته أي رأيت رجلاً مثل الأسد في شجاعة ولا يصح أن لا يقد المشبه
 وبصره إلى الاستعارة إذ لا يصح وقوع شبهة موقفة لمشبهه فانه
 لو قيل رأيت رجلاً شجاعاً في شجاعة لكل لهو من الكلام ٩ (قوله وبعد
 من ذلك) أي من كون ما تركه المشبه وأن يوجه التشبيه كقولنا لا بين
 من قبل التشبيه على ما ذكره صاحب الكشاف ووجه الاستدلال أن المشبه
 بعد فهمه بخلاف الآتين ومعنى (ضرباً مثلاً) وصف وبين والمثل
 الأول مصروب مشترك والثاني للموحد وقوله رجلاً يدل من مثلاً ويحتمل
 أن يكون مفعولاً لا تنضم صرنا معنى صرنا فلهذا ذكرنا أو اثنا كسر التماس
 ومعنى سلاماً عن الشركاء والعرات الذي يكسر العطش والبرح الشرب
 الذي يسهل مدحله في خلق والأحاح صفة مؤكدة كما في أمس الدار

٣ الاستعارة التي هي المبلغ
وادرج في لفصاحة
احيد من في هذه
الاستعارة نوع خفاء
لاحتسا توهم الفصاة الى
المعنى الخفي وان كان
مرحوا احد فاحرج
الى ريدة بين في حكم
من الاحكام التي يحتاج
اليها لكل احد
نعمه

اشبه على من الاستعارة لأن قيل ليس الاستعارة كما توهمه الصي
وصحح السلف من قول الجوح الى امتحان في هذا المقام من الثاني
(قوله وهذا الكلام صريح في آخره) حيث استدل على كون الاستعارة
بحر العود من القياس موضوع تشبه ولا داعي فيه يدل على انه لو كان
موضوع للاعتراف لم يكن بحر العود (قوله وقد سبق في بحث التعريف باللام
اشارة الى حقيقة) حيث قلنا وحققت انه موضوع لطبيعة متعددة في
الذهن وانما المطلق على لئلا يوجد منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه
لحد العدد غير الوجود لا يقتضي توسع (قوله يعني ان لصرف في امر
عقلى) شاربها ليس الى ان امر دلت على انها غير مبرهنة
فيما سبق من غير الحكيم وهو صريح في امر دلت على انها غير مبرهنة
ويعنى هو لا بد او الكلام (قوله لكل كلام اسموية كبرى وبشكر)
استعارة (ولو فرق بين وضع في الاستعارة وبين اعتبارها كون العلاقة
منها تكون بحر اصلاح لا غاية نفى الاستعارة هكذا قيل وفيه
تحت ان الوضع يجعل اللفظ موضوع له صفة فلا يصح معنى الاستعارة
بمعنى يكون معنى استعارات كلها استعارة والعرق بالعلاقة حيث
كون بحر اصلاح (قوله وقد سبق ان يقال من قال رأيت اسدا واراد
يريد به جمعه سدا) فيه يحتمل ان يراد به جمعه شيئا بالاسد مشبهة بامته
هذا فيل يتدبر هذا لوجه ان قولهم جمعه اسدا بحري في يراد اسدا الى آخره
بحري في يراد مع انه يدور فيه الاداء لئلا كور ضرورة به تشبيه وليس
استعارة ووجه الاداء اسد كور يتحقق ان يراد اسدا ادليس المعنى
على تقدير داة التشبيه مسبق حقيقة بل جمعه هو من اراد الاسد ادعاء
مع ليس استعارة صلا حاد كراشه في الكلام كما سبق فان قلت ذلك
الاداء لا يتحقق في معرفة عن يراد الاسد المعنى على تقدير اداة التشبيه
مع انه يقال من قاله ايضا جعل يراد اسدا قلت انك قولهم بذلك في
الصورة اد كورة وان المعنى على تقدير الاداء يكون اراد به انه جعله تشبيها
بالاسد ولا بحري هذا في الاستعارة فمن (قوله فسر را راره على القمر)
قد سبق في بحث بحر العقلي ان معنى ذكر المشبه لاتباق الاستعارة بل
داكل على وجه يدعى عن التشبيه وان هذا لبيت من الاستعارة لا تشبيه
مستدكر (قوله وبهذا يدفع في آخره) في يبين ان القرية مانعة

عن رادة المعنى المتعارف لتبين غير المتعارف يدفع الى آخره ووجه
الاندفاع من الاصرار على دعوى الاسمية بالمعنى الغير المتعارف ونصب
الفرقة لا يمنع الاعتراف بمعنى المعارف فلا مضافة (قوله واما التخصيص والتميز
عنه فلهذا على تسمية التشبيه قضاء لحق المبالغة) فيه بحث لان محصل الرد
السابق تسليم الادعاء المدككور ومع كون الاستعمال فيما وضع له وصحة
التصريح وكذا التمسك به في غير ما يثبت على نفس الادعاء كما يشير اليه كلام الفاضل
في حاشيته لاحاطة بالاعتدال بينهما مبيانا على تسمية التشبيه قضاء لحق
المبالغة (قوله والاستعارة تعارف للكذب الى آخره) اي الكلام الذي فيه
الاستعارة يفرق الكلام الكاذب فلا يرد ما يفرق الاستعارة في المعنى والكذب
في الحكم فلا يشبه بينهما حتى يحتاج الى الفرق (قوله وورغم صاحب المفتاح
الى آخره) اراد بالدعوى الباطلة الدعوى التي لا تنطبق الواقع مع ان
صاحبها يعتقد مطابقتها للواقع صور حيث قد من صاحبها قصد التأويل
فضلا عن نصب الفرية ادعاء عن احراء الكلام على ظاهره واداء الكذب
ملا يتطابق الواقع مع علم الفاضل بعدم مسامحته فانه انما لا يصح تلك الفرية
كما ان ذلك ادعى لا يصح لانه الكاذب المدككور ليس مثل ذلك المدعى
في التبرع عن قصد التأويل لانه مقصوده ترويج ما دل عليه صهر كلامه
ولا يفسح في مقصوده هذا قصد التأويل بل نصب الفرية فلهذا اكتفى
بهما بل بنصب الفرية واقتصر في الدعوى الباطلة عن ذكر التبرع
عن التأويل لانه اذا تبرع عن التأويل كان عن نصب الفرية اشد تبرعا
فطهر وجه التخصيص في كل واحد من التبرع ونصب الفرية وكذا
في شرح المفتاح للشراف وليس مراده تفسير مطلق الكذب حتى يقال
ان في ذكره ميلا الى مذهب الخاطئ وعدولا عن مذهب الجمهور كانوا هم
بل تفسيره مراد السكاكي من لفظ الكذب وحاصله انه اراد بالكذب ههنا
احد قسميه عن ملايط في الواقع ولا اعتقاد بفرية انه سمي قسمه
الآخر وهو ملايط في الواقع مع اعتقاد بمطابقة الدعوى الباطلة
(قوله ولا يكون الاستعارة علما) لاحفاء في ان امراد غير علم الخسيس فانه المنابر
من اطلاق العلم (قوله وكذا مدر في النحل وخصص في لفصاحة وبافل في
الدهمة) قد سبق شرح محسن وحطته عند معاوية واسمادر فانه حل
من هلال بن عامر بن صعصعة قبل سمي مدر لانه سبق الاله من ما حوض

فلم فرع الأبل بقي في أسفل الخوص . . . من فسخ فيه ومذرا خوض به بحلا
 من ان - في من حوصه و ما هو فهو اسم رجل من العرب وكان اشترى
 ظيب واحد عشر درهم ففعل له نكح اشترته ففتح كفيه و فرق اصابعه و اخرج
 لسانه بشير بذلك الى احد عشر مائلا الصبي فصر به اشد في ابي قال
 جيد الارقه فهو صيغاله اما و مد به يمينه و انشده و عله بالدي
 هو قائل . . . قال ال عبد الله حتى كأنه . . . من لحي لما ان تكلم فاق . . . و اعلم ان
 اذا عرفت تشبهه به في العمر وفي الشكل والهيئة وقصدت المألعة في تشبيهه
 و ادعاء به عن عمر وكمال شهفه ففتت رأيت عمر . . . فلفظها استعارة
 لتكون علاقته انتهت . . . ومن هنا قيل اليوم اني تمرصوا لحسن في بيان
 الاستعارة . . . على ر كثر الاستعارة في لاجس لا الاتعاص ولها
 من القاصد المعنى في شرح المنح عدم حريان الاستعارة في الاعلام
 بان من الاستعارة على المألعة في حال انشده مدعوى به عن انشده وذلك
 لما يحصل اذا كان المنشده مشهرا بوجه انشده ولا شك ان الاجس
 مشهورة بوصف لها حتى ان اسمها تنقش عن اوصافها اسماء واما
 الاشخاص فقل تشتهر بوصف كذلك والنور به يمكن ان يحصل لفظ عمر و
 موضوع الداب به الشكل بخصوص اذ . . . و كان موضوع الدات معبر له
 شكل مخصوص حتى ياتي اعداء الحسن تعصب لاجل ابي لا المقصود
 بالمدول عن انشده الى الاستعارة هو المألعة في حال انشده اعني وجه انشده
 حتى كأنه يدعى به فيه وذلك يحصل من اجل انشده من افراد انشده
 دحلا في حسه ان كان انشده حسا او حس عنه اذا كان شخص ولا شهفه
 ان ادخله في حسه غير انه دعوى به عند قناعن والله اعلم (قوله فان تعافوا)
 من عوف عوف كعز على واصفه تعفون فقد النور . . . حرم يعف عاف
 الرحمن طعمه وشراهه . . . كرهه (قوله لدلالته على . . . حوب هذه الشرط
 تنكر بوزنهما) فان قلت لم لا يجوز ان يريد باليران حقيقة . . . بان يقصد
 نحو يهيم بالاحراق ففتت انما يدل على الاحد بالشرع وليس فيها احراق
 كاره العدل والايمن وامدع من البير على الرماح فته هذا العرف
 وعبارة الاستعمال في السوف (قوله من نفسه) . . . يوصل سيف الممدوح
 ويختص بالرجع الصمير الى الممدوح . . . لا صفة لادنى انفس (قوله على ارجس
 . . . لاقرا جمع قرب بالكسر وهو الكثرة في الحرب

وحسن سحاب فاعل شكى ولعل البيت المذكور تكاد المدي منها يقص
على العدي مع السيف في يتي ف وقوصب * نتي * وحد انه الشئ
اي قصه واف جمع قدة وهي ارجع انقواص القوصع (قوله اي انامه
أخمس) يحتفل ان يريد بالامس وهي رؤس الاصابع من الاصابع بحارا
ويحتمس ان يريد المعنى الحقيقي منالعه (قوله والمراد بالرؤس الاقراص جمع
الكثرة بقرينة مدح) وللشار تحمله على انه جمع فية لفيه من الاشارة الى قلة
اكفائه في الحرب وقلة امثاله فيها ولا يتحقق ما فيه من الخلف (قوله وهذا
اولى من قول المصنف ان الحسة والهداية الى آخره) بمعنى قوله في الاصحاح
ووجه الاولوية ان المستعمر منه هو الاحياء لاجية وانما قال اولى ولم يحكم
اكون كلام المصنف خطأ لاحتمال ان يكون مراده اجماع الاستعارة بين الاربي
الهداية والاحياء المتعدية فمراد من الهداية في كلامه ما هو المصدر المتني
للفعل وهو الاهتداء (قوله مع ان في كل من المرس والطيران خصوص
وصفه ليس في الآت والعدو) اذ في المرس فكونه اعد مرسوب وان
في الطيران فقطع المسافة بسرعة في الهواء (قوله ظم عدوها في الاستعارات)
الضمير في عدوها راجع الى وضع المرس في موضع الاعد وبحدوث اي الى
الجماعة ولهذا است او يكون ثابت اصغير باعتبار كون وضع المرس موضع
الاعد استعارة على الاحلاق المذكور (قوله الى حدس له كالمرس والاف)
قال كلاهما عصبو بمخصوص هو طريق الشم وانما الاختلاف بالاحتصاص
بالاسان وحاصل ذكره ان طلاق الاستعارة على هذا القسم من الجار
المرسل على سبيل الاستعارة لان نقل الاسم من المحاسن الى المحاسن مثله لنقل
الاسم من المشابه الى المشابه بناء على ان المحاسنة واشبهه من واد واحد
(قوله وفي يكون استعارة الطيران لعدو من هذا القبيل بطر الى آخره)
احتمل ان الطيران عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع تحريك الجاهين
الاختباري في الهواء والعدو عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع الصلطي
على الارض ولا يتحقق ان الجواب انما يصح اذا ثبت الفعل عن ائمة الامة (قوله
وهو صم خلق الدرغ) الخلق بفتح الحاء واللام جمع حلقة بالتسكين على غير
القياس قال الاصمعي الجمع خلق بكسر الحاء كسرة ودرج وحكي بوس
عن ابن عمرو بن العلاء حلقة في الواحد بالتحريك والجمع خلق وحفقت قال
تعلمت كاهم بحره على صعبه (قوله على ان الاسد موضوع للشجاعة)

اي للشجاع (قوله لا الرجل وحده) ما عرفت انه لا ملازمة بينهما ودلالة له عليه (قوله لا المجموع المركب منهما) . عترض عليه بان القول يكون المستعار له هو المقيد لا المجموع قوله متخالف قانون الخبر اذ قد تقرر ان الروم في الخبر انما هو بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي الذي استعمل المقص فيه وهما الروم انما هو بين المعنى الحقيقي وقيد المعنى المجازي لانه وجوه ان الروم كما يتحقق بين المعنى الحقيقي وقيد المعنى المجازي كذلك بين وبين المقيد لانه ينتقل من المعنى الحقيقي الى شجاعة ومعه الى لرجل الشجاع كما حققه العاقل المعنى فيما سبق وهذا القدر كاف في الروم (قوله واد، احني قرويه الى آخره) القرويه بفتح القاء ولا يحد لافي الشعران فملولا نادرا يأت عبر صموق وهو اسم العجمي غير مصروف للعبية وحمية واما خرنوب بفتح الخاء وهو بنت يندأوى به فصعب ولصعب الصم وكذا مصون وهو اول الریح (قوله وم ينظر لعدى الذي هو رايح) الطر اذا استعمل بلا صلة هو بمعنى الاسفار والعدى هو السائر من الصاح الى الطهر والرايح هو السائر من السهر الى اعراب (قوله بسر حنيث) اي مسرعا يقال ولي حنيث اي مسرعا خربصا (قوله واشه فيهما ماهر عامي) وجه الشبه قصع المسافة بسرعة وليس سلاسة (قوله ونين امرهما في الهوادي) الهوادي جمع هادي وهي المعنى يقال فلت هوادي الجبل اذا بدت اعناقها (قوله كما في قول مري العيس فقلت له ما تمضي بصله . الى آخره) مطلع القصيدة قصيدتي في ذكرى حبيب ومزل . سقط الاولى بين الدخول حومل . وقبل البيت المذكور في الشرح دليل كوح البحر ارضي سدوله . على انواع المصنوع ليلتي . ومقول قوله فقلت له ما تمضي قوله بعد البيت المذكور . الا انها ليل لا تحلي . بصح وما الاصح صحت . مثل . السدول جمع سدل او سديل وهو ما سهل على الهودج والتمضي التمدد والى في بصله للتعبية والاراداف الاتباع والاعجاز جمع بحر بفتح العين وصم الجيم وهو مؤخر الشيء بد كروية وهو الرجل والمرأة جميعا والهمزة للمرأة خاصة ثم المصنوع من تقرير الشرح ان ما . لكنه اصله ووجه فعل يقال ما يسنو ادائ خص بمجد ومشفة ويحتمل ان يكون مقول ما سني معنى بعد فوره فمع كما صرح به في الشافية والكلكل والكلكال الصدور تاحه في الشعر مشدد (قوله والظاهر ان هذا من قيل الاستعارة بالكناية) حيث شبه الليل بالانسان

المتخلى في الطول واثنت لوارم المشبهة للشبه وهي الصلب والنقص
والكلكال والاعمار واعمال والاضحارة وفي شرح التيس من المجموع
استعارة تمثيلية وقوله كالد لفتح الهمزة اي ماسيا في من قول امية وعداه
رمح قد كشفت وفرة * قد اصحبت يد شمر رماها (قوله من حتى لفظا)
احلى بصم الحاء بمهمة وكسر اللام مع ايه الشدة جمع حتى شمع الحاء
وسكون اللام كثنى وثدى وقد يكسر حاء الجمع لكلا الياء مثل عصي
والقسط اهل مصر (قوله فان كلامه في انصرحة لانه في ذكر الاقسام التي
هي اقسام الاستعارة التي هي قسم من النحار) كدال عليه مسوق كلامه
من اول الباب والاستعارة التي هي من اقسام المحرر لانصره المصريح بها قال
الاستعارة بالكسبية ليست من اقسام المحرر لانصره المصريح بها قال
في معناه الوصفي (قوله تشواذ النور) الشواظ الالهة الخالص الذي لا دخل
فيه (قوله والثاني تشبه اشهر الشب في الشمر باشتعال النار) فيه بحث
لان هذا الكلام من المصنف لا ينفع على قانون معناه لكون قوله اشتعل
استعارة تمثيلية وهي عدم حقيقة ولا تحقق فيه التشبيه فكله اعتبر
الاستعارة على مذهب الرمحشري وغيره ولقد الرمح لا يتخو من الاشارة
الى البحث المذكور (قوله وهم حسيان) فان قلت الازالة امر فعلي قلت
المراد الهيئة المصنوعة عند الكثرة والامه والكثرة الازالة يشير ان اليها
(قوله اي حصول امر عقب امر دائما وعكس) هذا التزديد لاجل بان معنى
الترتب من حيث هو لا يلزم اي حصول العام (قوله واجيب بحمل
عارفها على القلب) لكافي لا يشترط ان يكتب في القلب بسلها مطلقا
ولعل مذهب الشيخ انص ذلك فلا يخفى طلبها في هذا القلب ثناء على زومها
لقوله عند المصنف (قوله ومن المهور بها بمعنى ابروال) اعترض عليه
بان قوته المستعار منه ظهور المسلوح من حليته يأنه لان المسلوح
لا يزوم مع ان استعمال ظهر بمعنى رال يصح مع عن لامع من
وقد اشار لشرح اي انقطاع الثاني بقوله فافهم من مقام عن واد حواب
الاول فان يقال لانسلح المسلوح لا يرول من حليته بل اذ رال الحليته
عنه فقد رال هو ايضا عن حليته (قوله وديك عاريا ابن ربيعة ظاهر *
عمر بيت من ابيات الخماسة صدره * غيرتنا انما وحوهمه * وقوله
انتمى دعاي عن اذات مسلم * وقد سال من دل عليك قراقر * وسوتكم

في الروح بادو حوهم ، بحس ، ماء واما حرار ، لاستفهام لانكار و مسلم
 على صيغة انفعول اي يحلى من اجته اي حسب بنية وبين من يريد التكاية
 وقرره امر واد اي امتد بين الن حوثة فساله عليك فرائر و لروح
 اخوف بحس اي يقظ تلك النسوة امه لكونها مكشوفات الوجوه و حال
 انهن حرار في نفس الامر و لاستفهام في اعربت ايضا لانكار اي لم يعبر
 الى الان و حوهم مع ن قدس الان مسح و الاندفاع بحوهم و انبها
 حار في نفس والعف و تعريف في محتاجين اليها احسن و ذلك صر طاهر
 اي رائل (فوه و تلك سكا) استكناه ستم الشين المعجمة الشكابة (قوله و ذكر
 العلامة الى آخره) كلام العلامة يخالف كلام الشرح في ان الظاهر هي
 الاصل و المعروف و النور صر عليها و حرف ط الطاهر على صدر العلامة
 ان يكون المين حرفا و اسهر معروفا (فوه قد انفعول امر و العادة في مثله
 الى آخره) قيل لا ينبغي انه تكلم بل تحقيق ما حذره لي آخره من التويل
 و الحقيق يستدعي بلاغه الترمي ان يقال راد النهار مجموع ما بين الطلوع
 الى الغروب كاهو مفهوم من الشرح و انما في لكس اللغة فيكون الغاء
 لتحقيق الحقيق نورا الى سماء النهار و يستفهم معنى البصيرة نظرا الى
 ابتداء ظهور النهار و لا ينبغي على المستصحب ما في غير بضاعة بالنظر الى سماء
 ظهور النهار من التكلف فان المفهوم من الآية على توجيهه مدحاة الاطلاع
 لظهور النهار الذي هو مجموع ما بين الطلوع و الغروب على ان الآية مجرد
 ابراج النور من احاطة و اما خصوصية النور و اعذر كونه مجموع ما بين
 الطلوع و الغروب فلا نسلم ان دخل في المقصود فتأمل (قوله ثم لا ينبغي
 ارفاده ايضا حجة اي صرح الى آخره) قيل يمكن ان يصح ما حملته لاستمدادوام
 بمعونه انما فيه دفع لاثمة مدحاة عن المصنف و انما صرح على ستم في الحال
 اصل الاطلاع لا دونه و استمراره و فيه صر لان لاثمة انما حجة اي تصور
 فيما لا يكون متزفيا بل يحصل بعده فلا ترفك كما ذكره التبريز في حواشي
 شرح لمفتاح حمل اجته الاسمية على الدوام لا بد منها كالاخى على التأمل
 فتأمل (قوله و اقول تقوم لذلك و آخره) فيه تحس لان الآية على ما يصادر
 من نظم الآية صرح النهار بحيث يباحثه علاه و لا شك ان حمله مع بساطه
 التام بحيث لا يبقى منه ثمن يعدم في الحد و يربط عليه انعدام دفعة آية
 لكمال القدرة الية آية و استوفى لتي ذكرها لشرح ان صر لو كان الآية

٧ وقد يقال ما ذكره انما
يرد لولم يكن هذا فن باب
التشبيه المقصود ولا ينفي
انه لا يمكنه بعد بها في
اعتبار التشبيه المقبول
لنفسه

بعض مصاحبة الفلام قائل (قوله وهما بحث الى آخره) قد يقال لما كان
لرفد كثير او فوع في الحسن ومتكرر المشاهدة عندهم جعل عدم ظهور
العدم الذي هو لازمه اشتهر واقتوى ما هو في الموت وانت خير بان افادة
كثرة الوقوع بقوة محسوس وان كان افادتها للاشتهرية مما لا شك فيه ٧
(قوله وفيه ندر في الصبر ذا حصر حتى له الى آخره) يمكن ان يقال العت
المطلق في صدد ذكر محبة وحواليها بغير الصبر من موت فيصنع كونه قربة
للاستعارة على انه لا يبعد ان يدعى كون الصبر حقيقة شرعية في العت من الموت
(قوله والمعي من ذم له الى آخره) اي افرق بين الحق والباطل بحيث
لا يثبت احدهما الا حر كالا يثبت رجاح المكسورة (قوله والجامع الا حاطه
او الروم وهم عتبان) فان عت كان صبر العت على شخص محسوس
كذلك حاطه بغيره محسوسه فلم عت عت فلت انحدود من الجامع
العملي هو الا حاطه بصوبه لتعقده في الدية بالسند اليهم كما انهم متعقده
في العت بالسند الى الشخص حتى الا حاطه الحسية فيها ولا ينفي انها
عقده (قوله وهو مودل على نفس الة الى آخره) مرادهم بالذات في هذا
المقام ما استمر في انهو مية وفي تفسير اسم نفس اشارة الى انهم يرد
هها ما اصحح عنه محمد لان ذلك شامل للصفات المشتقة وسماء الزمان
والمكان والآلة ومذكره هها لا يتناولها (قوله من غير اعتبار وصف
من لا وصف الى آخره) اي من غير اعتبار وصف متعلق بهذا الذات فلا
يتوهم ورون لاشكال بان العت وصف وهو ملحوظ كيف وسياق الكلام يدل
على تعبير الذات والوصف (قوله وكذا ما يكون مت ولا باسم نفس كالعلم)
ولاشبهة في ان اسم حسن بالتفسير الذي ذكره لا يتناول العلم الشخصي اذ
مدلوله ذات لا حلقه لان يصدق على كثيرين والالكان كلب وذا نصيب
مفهومة نوع وصفه لم يصح كلب ايضا بل اشتهر دانه الشخص بوصف
من الاوصاف خارج عن مدلوله كاشتهار الاحساس بوصفها الخارجية
عن المدلولات لاصلية لاسمائها تحلاف لاسماء مشتقة فان يصدق المصدر
اعتبرة فيها داخلية في مفهوماتها الاصبه فلهذا كانت الاعلام ملحقة
باسماء الاحساس دون الصفات والحاصل ان اسم احسن يدل على ذات
صاحبة للوصفية مشتهرة معنى صحيح ان يكون وجه الشئ وكذلك العلم
اذا اشتهر بمعنى الاستعارة فيها صلبه والافعال والحروف لا تصح توصف

وكذا المشتقات (قوله) لا فتية القوم أي تعرضوا للاستعارة التبعية لمصرحة
والظاهر تحقق الاستعارة التبعية للحكية كما في قولك انحسب اراعة انصار
دم زبد ولعلهم لم يتعرضوا لها لعدم وحدانهم ايها في كلام الصمد (قوله)
اولكوبه متاركا للشبه في وجه الشبه (أي ذكر لفظة او اشارة الى) لا فرق
بين التعبيرين في الدلالة على المقصود (قوله) يصح لموصوفية الحقائق
أي الامور المتفرقة الثابتة الى آحاد (هذا التفسير ذكره العلامة في شرح
المفتاح حيث قال المراد بالحقائق الدوات الثابتة المتفرقة كالحسم والخاص
والطول لا غير الثابتة بمعنى الافعال فانها متعددة غير متفرقة اذ حول الزمان
في مفهومها وكالصفت فانها غير ثابتة ابصارا وان كان الزمان عارضا لها
فتجبه الشارح بها توطئة لرد عليه على ما اشار اليه بقوله بعد تسليم
صحته ووجه المبع كالمعنى من وجه الله تعالى عليه ان كلام الحركة والزمان
مع انه ليس من الامور المتفرقة الثابتة يقع موضوعا وقد صرح الشارح به
في شرحه للمفتاح بالدفاع هذا المبع عن اصل الكلام حيث قال بعد نقل
تفسير العلامة والحق ان الحقيقة هي اناحية باعتبار تحققها وثبوتها
في نفسها من غير تعلق باعتبار اعتبار ولا حتما في اللفظ والحركة كذلك
بحال الفاعل والمجرى وامام ذكره العاقل المعنى هو ما اشار اليه الشارح
من المبع المذكور حيث قال في دفعه الرد بالحقائق المعاني المستقلة
بالهوية لا ما توهمه من الامور المتفرقة الثابتة ففيه بحث لانه يمكن ان يقال
بعد الانعاش عن ان مطمح دعوى الرد على العلامة انما يعبر الشارح
بالحقائق بما ذكره هذا العاقل لان عرضة توجيه كلام الصمد على وجه
لا ينافي ما ذكره به في صاحبه الذي كالشرح لهذا الكتاب وكلامه
هناك آت من هذا التفسير لانه هكذا لان الاستعارة عند التشبيه والتشبيه
يعتمد كون المشبه موضوعا واما يصح لموصوفية الحقائق كما في قولك جهم
ايض وايض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها والحروف
انتهى كلامه ولا يمكن ان يراد بالحقائق ههنا ما ذكره الصمد لعدم
صحته مقابلته على هذا التفسير بالصفات ولهذا اسقطها الصمد من اليب
في السياق ترويحاً لكلامه حيث قال اولاً وبما قررناه لك ظهر
ان ما ذكره القوم من ان الاستعارة في الافعال والحروف سعة
الى ان قال واما يصح لموصوفية الحقائق دون معاني الحروف

والأصا والوثب فكل من الحركة والرمال حقيقة لاستقلاله بمفهومية دون
الإصا والخرى (قوله دون الأصا والصفات) كأنه اشار بالقيام لفظ
الحق الى اندفاع بحث لدى اوردته بعينه في شرح افتتاح وهو ان
الموصوف بالشركة مع المشه والمشبهه وهو لا يختلف باختلاف التعبي
عدم صلوح العبارة الدالة عليه للموصوف لفظ لا يندح في اتصافه
بالمشاركة فيصور ان يستعار الحق لكان باعتبار تشبه الدال بالناطق
واتصافهما بالمشاركة وان لم يصلح لفظ هما للموصوف ووجه الاندفاع
على ما ذكره في ذلك الشرح ان انغير في هذا المعنى مفهوم اللفظ حتى داقبل
لقبت صم عن الخير كان يستعار منه مفهوم الصم تعانفهم الصم لادواتهم
فيغير في صحة موصوفته وعدمها بالمدال الدال عليه به علم انه من الخلقابق
امر من تألمات العقل (قوله وعروضها لها) فيه تحت لان العروض ان
مع حريان تشبيه يعني ان لاخرى في اصدار اصلاان عروض الرمال
لها حقيقة اللهم لا انقال مفهوم الصفات يشغل على السببه ولهذا
عرض الرمال لها حقيقة بخلاف مفهوم المصادر ومايدلحظ نسبة
الصم مثلا الى شيء لانعرض له الرمال كالانحى على لامل اويقال المراد
معرض الرمال للصفات دلالتها عليه دلالة بحسب العرف الطارى
على اصل الوصف المعوى لا بحسب العمل صط ولا كذلك مع المصدر
وقدم من العاقل المعنى في توجه ريدة اختصاص هذا الاصا تحقيق
يرشدك ان ما ذكرته خارج اليه (قوله ودون الحرف وهو صاهر) لانها وابطا
وآلات الملاحظ فلا يكون موصوفه اصلا كما حققه الدسل لصنى وهما
تحت وهو ان معنى الحرف لا يصلح لاعتبار العلاقة المطلقة ولاخرى فيه الجار
المرسل ايضا اصالة فلم لم يعتبروا قسم التبعي في المرسل اجسامهم الا ان يقال
ما وجد الجاز في الحرف بحيث لا يكون علاقته التشبيه فلما لم يكنزوا الاقسام
واكتفوا بالاستعارة التسعة لكثرتها لكن هذا لا يأتى في الاصا لكثرة الصفات
المرسلة فيها تأمل (قوله وما الموصوف في نحو جماع اسل الى آخره) الدسل
هو التجماع التكامل والقباض الوهاب المنافع والتحرير العالم المتض فالوصف
الثاني في هذه الامثلة الموع واريد في المعنى من الوصف الاول فلهذا امتنع تقديمه
عليه فظ منه ان الثاني وصف الاول (قوله نحو مقام واسع ومجلس مسبح آم)
المراد بالعبث الذي سلب ثوته لغير الخديق هو الوصف المعوى لا لعب

أخوى وأما ورد النص الخوى هو وفي قوله وما يوصوف في نحو شذاع
 ما من إلى آخره تصحبه الوصف نعوى (قوله فتح ان يكون الاستعارة
 هي صلية لاتعية فيه فتح لا غاية مارة بخور فيه الاستعارة ان
 الاصله وتنعيه بحسب الاعتدال في المهم الا ان يريد فتح ان يوجد
 الاستعارة فيها حال كونها اصيدة النص لاتعية فقط (قوله فامشيه في
 الاولين معنى ابصار) قال الفاضل المشي ما قلت من تحرى في سب
 الافعال الاستعارة نعا على قياس الحروف فبب الا ان معلق السب
 لم تنته بمعنى يصلح ان يجعل وجه الله في الاستعارة بخلاف معقبات
 الحروف فانها انواع مخصوصة هي احوال مشهورة وفيه يجب لان المعنى
 الذي يرجع اليه معنى سب الافعال ليس مطلق السب بل السب على
 جهة القيام ولها احوال ووصاف اصح بها لاستعاره هذا سب العصب
 الى ان يحرص دلالة على قوة سب له وشبه سبته اليه باعتبار ان يحرص
 سبته الى من سب اليه على جهة القيام وقلت صرب فلا ان لم يعد عن
 الضوابط والحملة يمكن الاستعارة في الافعال باعتبار سبها ان يشتمل ما يرجع
 سبها اليه نوع متدرج كطلق الانصاف والقبيل مثلا ما يرجع اليه سب
 اخرى كطلق الالف مثلا بل فتنى الوط او الوصف فالسب في الافعال
 لا ينحصر باعتبار اصدار على ما هو مشهور في بينهم فتدبر فانه دقيق (قوله
 قال صاحب المفتاح المراد متعلقات معاني الحروف وما يبرر به عنها صد
 تفسير معانيها) الصبر في بها تأخذ الى ادوات ثبت لكون ماعدا عن المتعلقات
 في المعنى وفي معبر اجمع الى معان في معانيها الى الحروف وفي قوله عد
 تفسير معانيها وضع الظاهر موضع المصير اد الصبر عد تفسيرها واعلم
 ان لفظة بها غير موحودة في عبارة المفتاح بل عبارة هكذا واعني متعلقات
 معاني الحروف مانع عنها فصاها بعيد ان تلك المتعلقات مبر عنها
 لا مبر بها مع انه خلاف لواقع فكأنه اثارها ما لم يلق بها الى توجيه
 عبارة المفتاح بان العادة محدودة والتقدير مانع بها عنها ويمكن ان يريد
 بان حاصل المعنى لان في العبارة تقديرا نظرا الى ان الالفاظ المذكورة عند
 التفسير كلفظة لا بداء واخوانه عبارة عن تلك المتعلقات فهي بهذا الاعتبار
 مبر عنها كما اثار اليه الفاضل المشي في شرحه للمفتاح وفي عبارة المفتاح
 احتمال آخر وهو ان يجعل يعبر عن صيغة المعلوم ويرجع صمير الى ما يجعل

المعبره معبر، بحر الكثر لا يخفى انه تكلف طعنه وتحت سبب شيخ ارسطو
 (قوله مثل قولنا من معاصها ابتداء الغاية) المراد منه اسبغ حلافة لاسم آخر
 على الكل اذ الغاية هي النهاية وليس بها ابتداء وبعد ظهر معنى قولهم ان لاشبه
 الغاية كذا ذكره الشارح في اشتماع واعترض عنه من يذهب الى اني ما ينهي
 به ذلك اني والشيء ان يذهب صده فهو به اني صده فكيف يكون
 حراً منه بل ما يطلق على آخر حره من لحدوده منه ومن النهاية ولك
 ان تقول عليه معنى البس ان يكون المعنى في المسافة بحراً في ابرتيين ومنه
 غير عرير (قوله والاما كانت حروفها بل اسماء) فان في شرحه للفتح وهو
 صعب اذ ربما يقع الملازمة به نحو ان يكون المعنى الواحد مستقلاً
 بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظه غير متعل به مصرى وضع لفظ آخر
 بمعنى ان يكون مشروطاً بحكم الواضع في دلالة احد السطرين عليه ذكر
 متعلق به بخلاف اللفظ الآخر مثلاً معنى الكاف الاسميه والحرفيه هو
 انزل لا ان هذا المعنى متعلق بالمفهومية من الكاف الاسميه دون الحرفيه
 وهذا التصعب مسمى على مذهب الشارح وقد اظله الفاضل المحشي
 وحقق معنى الحرفي بوجه لا يريد عليه وطهره صعب التصعب فلفظ
 فيه (قوله غير صحيح كما يشير اليه) قد بوجه كلام انصب بانصير الى
 حذف انصب الى كسعى المجرور في قولنا يريد في شئ وهو التمس
 المخصوص والتمثيل بمعنى اصطلاح للمعنى المعوى وتوضيحه ان مقتضى
 قولنا يريد في شئ كونه اسماء مراد يريد مع انها ليست كذلك فامع حل
 اللفظ على حقيقة الحمل على الاستعارة بان شئ معين يريد وانتم من التمس
 المخصوص بالطرفيه فوقع التشبيه اولاً في الطرفه المعطوفه ثم سرى الى
 الطرفيه المخصوصه اني هي معنى في فاستعمل اللفظ الموصوع تشبه به
 المعنى وهو الطرفيه المخصوصه في المشه اعني تلبسه يريد فالتمس
 مساعله والطرفيه مستعار منه وللفظه في مستعار فلاحول في الكلام
 هذا ما قيل ولا يخفى فساد اذ لا يلزم سباق كلام المصنف فانه اعتر
 التشبيه في لام التعليل في نفس المجرور كما لا يخفى (قوله للدلالة بالسطح)
 وجه الشئ انصب الى المعنى واصطاله ان فهم انعام (قوله باعتبار ذكر
 المبروم وراة اللام) قد شرعنا في اول هذا الفن ان المبروم امر لازم
 في جمع انواع انعام متعاره او محازا امر متعدي اعتبار ذلك اللازم وراة

اللام لا يكتفى في بيان الصلاقة بل لابد من انهاء من اى نوع من
انواعها (قوله كالحمة والتبى ونحو ذلك في الترتيب على الالتقاط) اراد
بالحمة محبة الملتقط وهو موسى عليه السلام او اراد اثرها ولائحة
الملتقط وهو آل فرعون حبة على الالتقاط معدمة عنه (قوله انه مشه
ترتب العداوة والحرى على الالتقاط مترتب العلة السابقة عليه والجامع هو
الحصول بعد طلب النعم) ولا يخفى انه اشهر في ترتب العلة العاقبة عليه
فاندفع ما قيل هذا غير واضح لاستدعاء التشبيه الطمع ولا يظهر فيما ذكر
من التشبيه آه (قوله ومدبر قريشها في الاولين) انما قال في الاولين كما سيح
من ان قريبة النجبة في الحروف غير منصوطة (قوله جمع اخيها في امام)
البيت لمدا الله من المعتر من المتوكل من المتصم من الرشيد يجمع بعد حلق المقدر
بالله ولقب بالرنصى واستور استاده وكان واحد عصره في الكرم والمصل
وقد ادركته خرقه الادب فاصطرب امره ولم يكن خلافته الاثنت ساعات
من النهار (قوله لم يلق قوماهم شرا آه) الصرف اعني ما يتعلق بشرو العيشة
ما بين الحرب والعشاء والمراد هم مطلق الوقت وهي امصافة الى الحلة
بعدها والجملة بعدها صفة لها تفيد فيها فاصحابها على الوجهين بالضرورة
وانتفاء التنوين على الوجه الثاني لكونها غير منصرفة لتأنيث والعلية
لانه على جسد كما تقرر في الصور والوادي فاعل يحمرى عن طريق الاساد
امسارى والمراد بحريان الوادى فيها بالدم ظهور الشر وكثرة العنى (قوله
وقريشهم) من قريش الصيف قرى وقراء اذا احسنت اليه اذا كبرت
القاف قصرت واذا قهت مددت والجامع بين القرى والطنس اتصال
الننى الى الناطن (قوله كقول الحريرى وقرى النامع الى آخره) البيت
من قصيدة ذكرها الحريرى في المقام الشدة والثلاثين مطلعها ليست لكل
زمان لوسا * ولاست صرمة نعى وبوسا * قصد الرواة ادير الكلام *
وبين السمات ادير الكؤسا * وطورا بوعطى اسبل الدموع وطورا بهوى
اثير البعسا * وافرى السامع الى آخره البيت صرف الدهر حديثه والنمى
نصم النون والقصر العمة واذا قهت النون مددت وبؤسى تضم الباء
مصدر قولك شس الرجل بأس بؤسا وبؤسا أى اذا اشتدت حاجته فهو مأثس
السامع جمع السمع بكسر الميم الأولى معنى الاذن وان شريطة ومارأته
وحواب الشرط محذوف دل عليه الكلام السابق او هو السابق نفسه

على اختلاف البصرية والكيفية والحروف الفرس الذي يقف في انهاء الحرفي
 وشعوس الذي يستصعب الركون عليه (قوله اوى الجميع) الى هه بمعنى على
 كما يقتضيه السوق ونظيره في بحر دحني الى معنى على قوله عليه السلام من ترك مالا
 فلورثته ومن ترك كالا وعيالا قال (قوله نمر بن ربيعة) من الحزن مرهرة
 الى آخره) الحزن نازد غم وبه في لاصل من لارض من لارض ومرهرة
 حال من ريد من يقال له اذا ظهر بوجهه واذا سرى طرفه لتقرى
 (قوله صبر صحيح لا اسماء) من اراد تجميع الاكثر ذكره اشرار
 والفاصل المحشى في شرحهم تفسر ولا يتحقق بعده وقد بوجه من المراد
 من نسبة الفعل الى الضرور وارتباطه به بحسب المعنى بحيث يكون مفعولا به
 لذلك الفعل اما بواسطة حرف جر كما في لاية او باعتبار حاصل المعنى
 كما في البيت فان الاجفان مفعول به لتقرى بذلك الاضمار وليس المراد بها
 اجفان الجبال كما هو بل المراد بها اجفان الرياض وهي الزهرة الشهية
 بها والام عوس من اصناف اليه وهو الصمير الزاحم الى الرياض وسريان
 اليوم فيها دون تلك الزهر وادعاء اطراف النور بعضها الى بعض
 وتقرى الرياح الراس لا يسط قمع تلك الزهر ونشر اطرافها واعطاء
 للبصرة والظروية بهادانه لما حصل لا بعد مفعولا به لتقرى والرياض
 مفعولا اولاه واداء من الاضمار لا يكون الا للبعد تعين ان يراد بالاجفان
 السارى فيها اليوم احسن الراس فيكون ذكر احسان الرياض قريبة على
 ان تقرى استعارة بمعنى تفتح امهى كلامه وهذا معنى واضح لان المفهوم
 من البيت قرى الاضمار وقت اليوم واحسن عيها في وقت واحد ولا يتأتى
 هذا على مدرك اللهم لان فعل زر نضرب الزمان مرة الانحداد اشار اليه
 او التفتح في الحسب (قوله مطلقه وهي مالم يمتزج بغيره ولا تفرغ) مثل
 العاصم المحشى في شرحه انشراح للاستعارة المعلقة بقوله نشت اطمار
 امية وفيه نظرا لان نشت ترشح فانه نشت الشيء بالكسر فتشوبا اى
 علق فيه فهو ملائم لاستعارة منه فالاولى ان يقال اهلكك من نشت
 اللهم الا ان يجعل نشت ترشح انجيلية على مذهب السكاكي ويصرف
 الاطلاق الى المكسبة هكذا من والحق ان نشت من نشت امر به ادلوقلت
 انعدمت اطماره ما كان الامر على الاستعارة واعلم ان السكاكي ذكر في

لغات (بارص المسمى) الآية ان الخطاب في ماء ترشيع وليس الخطاب
وصد ولا ترشيع كلام واعتبر الوصف المسمى به خطية تعيب لا يضر
اليه فكأن تخصيص الصفة والترشيع بالذكر بناء على الاغلب لا الحصر
فأما (قوله يعني اذا تمت علق ترقات امواله في يدي الناس) خاص يعني
ان المتكلمين بأحد من الممدوح من غير عهده ويحيون الى حصره فيتسم
ولا يأخذ منهم فيملكونه (قوله والآخرى انها مكسبة وهو انه شيء آخر)
فيه بحث قال الاستعارة بالكسبة لانه يدكرها امسه وشت له شيء من
لوازم امسه وهو مفقود ههنا فالله ان ادان ههنا بعد نصريحه
والجواب انه قد ذكر امسه لكن بغير لفظه الحقيقي وفي لا يدوجه آخر
ذكره المؤددي في شرح المصاح حيث قال يوفى ان المصنف مقسم كما في
قوله تعالى (وامن حاف مقدم ربه) لم يعد ولا يعني بعده (قوله من طعم المر
الصم في الصحاح ما يؤديه السوق يقال طعم مر وطعم ايضا
مبشهي منه يقال ليس له طعم وسفلان يد طعم اذا كان عشو لطعم بالصم
الصم (قوله فلا يكون ترشيعا) قبل الفصح ان يقول فلا يكون ترشيعا لان
مساك الكلام على ان ادان تحريده وليس شيء قال مساك الكلام على انه
تحريده للاستعارة المصروفة للاستعارة المكسبة التي ذكرها وانما التوهم
ان يكون ترشيعا لكونه ملائمة لطلب منه في هذه الاستعارة وهو طعم المر
فدفع هذا التوهم وانما لا يكون ترشيعا لان فريضة الاستعارة بالكسبة لا يسمى
ترشيعا لان الترشيح انما يعتبر بعد تمام الاستعارة والترشيع من تحتها (قوله
حاورت اليوم بحرارة احرام ملص الامواج) حاورت هذه المدة من الحاورة
معنى المكاملة فهو فريضة للاستعارة ولو حدثت الفريضة حاله لكان حاورت
تحريدا كما ان احرام ملص الامواج ترشيع بعد تحريده حراري متدمر مع
حد او تلاطم الامواج صرب بعضها بعضا (قوله هذا بحر بدلا من وصفه)
مبي على اقرية الاستعارة جلية اوى الغيب له وروى لاشكي لسلاح فريضة
للاستعارة لا تحريده (قوله حتى ليس جهوب) للام في لظن لاء الاسداء دخلت
على الماصي تقدير قد وروى عن وهذا الصنف من الجهول مألوفة وايماء الى
ان الجهول هو الذي يحق عليه حاله فيض الله حاجته في الشئ وام غيره
هو نعم ان الله تعالى اعماه عما سواه وجعله متصفا بجميع الكليات فلا
حاجة في شيء اصلا (قوله ومذكر بصريح في لا يصح) حسب قاله اذا جار

الهاء على اشبهه مع الاعتراف بمشبهه الى آخره (قوله ويدل عليه لغة
الشارح وهو قوله الى آخره) دلوكا براد لاصل التشبيه لكان تقدير الكلام
وإذا كانوا مع تشبيه والاعتراف بتشبيهه ولا يخفى ركنا كنه (قوله كقوله
هي الشمس مسكها أي آخره) فان قلت الاستشهاد على ما ذكره بهذا
البيت لا يصح لحذور ان يحمل الصغير المقصص اعني هي على صغير الفصاة
قلت قوله هو العواد عن جيلاد يدل على ان الصغير راجع الى الحيفة وايضا
شرح صغير انقصه ان يكون منه من السبب المشكوك في الجملة حتى
يعبدك كيد وكون الشمس الحقيقي في السماء على كل احد (قوله اي اراد
تقدم وحلا وتؤخر اخرى) قال الشارح في شرح مقتضى ينبغي ان يكون المراد
بالرجل الخطوة لان المراد الذي تقدم رجلا لا يؤخر اخرى بل ذلك الرجل
الاولي ثم يخطو خطوة في قدم وخطوه الى جانب وفيه بحث اما فلا فلان اراد
بالقدم قدم الشخص فيكون الخلف الواقع في مقدمته حمله انصا ومن
البي ان هذا ليس بهتة المزدد واما فلا فصار التقديم في الخطوة لا يتخلو
من تكلف وخوض لان الخطوة هي تعصم تقديم الرجل لانها حاصلة
مقررة بضم نارة وبؤخر اخرى واما ثالثا فلان المتأخر من المثل المتأخر
متعلق بالتقديم والاخير كما لا يخفى على ذي انصاف وعلى ما ذكره الشارح
لا يكون واقعا على شيء واحد فلو حله ان يقال اخرى صفة نارة والهي
يقدم رجلا نارة وبؤخر نارة اخرى فيتعين متعلق التقديم وانا خير (قوله
فخصر اعمار المركب في الاستعارة) ونعني به ما ذكره عدول عن الصواب المحصر
مستبعد من تعريف لبدأ باللاء في قوله واما المحصر المركب فهو القبط
المسجون الى آخره وقد يصدر عنهم ما لم يصر صوابا لقسم الآخر من
المحصر المركب اعني ما ليس باستعارة تشبيهية لعله وله له لعايه (قوله لان
الاستعارة يجب ان يكون لها تشبيه الى آخره) هذا اولي من تعليل
صاحب الكشاف عدم التعبير عن الامثال الساخرة لان تكون الاقوال فيها
غريبة من بعض لوجوه خفوت على تلك الغريبة وحيث الالفاظ من
التعبير وذلك لان الظاهر يقع التاء في فوق بالصيف صيغت اليه لا يعبر
عما كانت عند الكسر (قوله بالصيف صيغت اليه) التاء في بالصيف بمعنى
في كافي قولك حلت بالصحف قال الميداني وروي في النصيف مكان بالصيف
فكل من التاء في مقول رواه ودراية (قوله لان المثل) فنورد في امر اتوهي
دخوس بنت لميطس رواية كانت تحت عمرو بن عدس وكان شيخا فسانته

الطلاق فصلها فتروحت عروس معدن راية وكان شابا فقيرا لما اشتوا
ارسلت في شيخ تشفيقه له فقال ذلك المثل فلما رجع الرسول واخبرها
عما قال عمر وصبرت على مكب روحها وقالت هذا ومدة حيرتني ان
هذا شاب الخليل التي قبيل الممدوق اي امروح الله حيرتني ومن
لك الكثير والما حص الصيب لاسؤاله العلاق كان في الصبف (قوله
واما الاسعارة فبجرد تسمية حاله عن اماسة) فديقل عما سمي اسعارة سه على
انه يشبه الاسعارة في صفة ادعاء دخول المشه في جنس المشبه به (قوله
واذا النية انشئت انصهرها الى آخره) اذا شرطية وانشئت معبر فعل مصر
دخل عليه اذا تقديرا والقيت حراء الشرط وبه في الاصل من مبي
الشيء قدر سمي الموت بها لانه مقدر (قوله تجعل معادة) معادة والتعويذ
والعودة كلها بمعنى وهو شئ علق على علق الصبيان صوا لهم من العين
او الحلق على رءهم (قوله يعمدي للثنتين الى آخره) انما هذا اخلادة
والخرافة وانما لغة العرب لية الله وروى الله حوده والتعصع الحركة
والاصطراب (قوله ولا تب عني دق نصيلة) القيا اسم من هبت على فلان
اذا رجته (قوله ان قلت فلا يقول امصم) يعني ان فيه اسعارة تحسية بدون
الاستعارة بالكسبه فلا يصح الحكم بهم لارما (قوله بعد تسليم صحة هذا
الكلام) يعني اما ليس صحة هذا المثل لانه من ان يخرج لم يصدر عن اللغاة
وبعد المبع المشار اليه ظهر وجه احاطة السكاكي في تحت الاستعارة بالكسبة
بعد ايراد قوله ايات النبي الشبهة بالسمع وحوود التحيلية بدون المكينة الى
آخر الفصل حيث ذكر هذا وحوود هذا بدون المكينة في قول ابي تمام لا يفتني
ماه انلام فاني ه صب قد استعديت ماء نكاه ه وذلك لان المثال السابق
ما كان كان من محترقات السكاكي تعمد لم يتد به بخلاف ما ذكره في آخر
الفصل من قول ابي تمام والمدفع ايراد الفاصل المحتش هذا حيث قال يحدث
هذا الوجه ان وحوود التحيلية بدون المكينة قد علم بمسوق من ايات النبي
الشبهة بالسمع فلا فائدة في هذه الحواجة (قوله شذع احتمال القمص في
ابطال العهد من حيث تضمنهم العهد بالخليل) ومنه قول ابن النيه في بعة
المقبذ يا رسول الله ان منا وبين القوم حبالا ونحن قاصعوها ففتشني ان الله
اعرك واضهرك ان ترجع الى قولك (قوله ان يسكتوا عن ذكر اشئ) المستعار
ان يسكتوا بدل من هذا اي يسكتونهم عن الشئ المستعار من اسرار البلاغة

(قوله وهذا قريب مما ذكره المصنف في التحلية) والفرق ان التحلية
على ما ذكره الشيخ لا يجب ان يكون مقارنا للاستعارة بالكسوة بل يجوز
ان يكون مقارنا بالشمس ولا كذلك على ما ذكره المصنف (قوله وعداء ربح
قد كُتِبَ وقرء الى آخره) الواو بمعنى رب المستعار للكثرة ومفعول كُتِبَ
محدوف اي رالت ودعت رودته من الناس بالطعام والكسوة وايقاد
النيران والقرء بكسر القاف وتشديد الراء بمعنى الرد معطوف على عداء
اوربح وقد يروى منفتح القاف يقال يوم قر وليلة قرء اي باردة واذن طرف
لكشف واصبحت تامة فاعلمها رماها والتأيت باعتبار المصاف اليه والصير
المستتر فيها العائد الى القرء او لعداء والجملة امي بد الشئال زمامها حال من
الفاعل وقيل ناقصة اسمها الصير المستتر فيها والجملة امي بد الشئال زمامها
حررها والشئال مافتح ربح يقال اجنوب مشهورة بشدة البرد (قوله اي
سلا) من السلو وهو روال العشق والخرن (قوله ولا حاجة اليه لصفحة
يقال امنع ماله عنه وتركه بحاله) فيه بحث لان المدكور في الصحاح ومير من
كتب اللغة ناقصا مشروط بكون فاعله ذاقدرة واختيار قال في الصحاح
اقصرت عنه اي كعفت ورعت مع القدرة فان عجزت عنه قصرت بلائف
والناظر ليس ذاقدرة واختيار وهذا القدرة لا يكتفى للعمل على القاب اللهم
الا ان يقال انه لا حاجة اليه بطريق لوجوب الحوار ان يراد بالاقصاء معناه
الجباري وهو مطلق الامتناع (قوله كذا الصير في معاودته) اي هو
ايضا راجع الى ما كان يرتكبه (قوله وكذا في الصحاح) منفع المصاد اسم
مرد بمعنى صحيح يقال صححه الله فهو صحيح وصحاح مافتح والجاري عن
السنة لا كثيرين كسر المصاد على انه جمع صحيح وبعضهم ينكره بالنسبة الى تسمية
هذا الكتاب ولا مستدله الا ان يقال انه ثبت رواية مصفاهه سماه الصحاح بالفتح
ولعوض الاداء في استعارة هذا الكتاب بخط البعض رؤسي مولاي انوي اقيت
مالك طالما سمعت * الصحاح فليس ذلك بمكر * البصراوات وهل يلايم متى سعى
* للبصر كي يلقى صحاح الجوهرى * (قوله ويرتكب كون الكلام قلعا) اي
مضطربا وجه الاضطراب وقوع الفصل بين المتعلق وهو قوله على اصح
القولين والمتعلق وهو قوله ليصغر بالاحصى الذي يتوهم قبل التأمل الصحيح
كونه هو المتعلق وبين المعطوف عليه وهو تعدد والمعطوف وهو لا تسبها
حقيقة ويمكن ان يوجه كلام السكاكي بوجه يكون حاليها من الاضطراب

وهو ان يقال الاحتراز بالقيد الاخير عن الاستعارة يقتضي ساقطة الدحول
 فعوله في الاستعارة الى آخره اشارة الى الدحول محقق فان الاستعارة فيها
 استعمال اللفظ في الموضوع له على لفظ الاصح الذي يشتى الاحتراز عليه
 وعلى هذا لا عبر في كلامه فليتأمل (قوله فيجب ان يكون لار ثمة) او يحتمل
 على حذف اللام دون عن اي احتراز لثلاث تخرج (قوله لفظ العائط في مصلات
 الانسان) العائط في الاصل المخرج من الارض لواسعة الجمع عوط واعواط
 وعيطان وكان الرجل منهم اذا اراد ان يقتضي حاجته في العائط يقتضي حاجته
 فقبل لكل من يقتضي حاجته قد اتى العائط يكتفي به عن العدة (قوله وصاحب
 العرف لفظ الدابة في الحمار) هذا على ان لفظ الدابة في العرف مخصوص بالعرس
 والعرس (قوله فلا يذهبها من حذف المصنف اي احتراز عن خروج ما اذا اتفق
 فيه بحث ادلاحة للاحتراز خروج ما اذا اتفق الى آخره الى هذا القيد
 لان مثل لفظ العائط اذا استعمله المعنى في مهضم المتواليات يكون مستعملا
 في غير موضع بالتحقيق في الجملة فلا يخرج حتى يخرج من خروجه بزيادة
 قيد آخر ثم يلزم ان يدخل في هذا الحقيقة ايضا لكنه يخرج باعتبار الحقيقة
 فالاولى ان يحتزر بهذا القيد من دخول مثل العائط اذا استعمله اهل العرف
 في المهضم المذكور والطواب ان هذا صمد عدم اعتبار قيد الاطلاق في قوله
 غير ما هي موضوع له وبعد اعتباره وهو الحق لا اشكال (قوله لان
 تعيين اللفظ في الاستعارة بآراء المعنى بنفسه بحسب الادعاء الى آخره) حاصله
 ان من يدعي ان الاستعارة تستعمل في وصفته يدعي كونها مستعملة
 مما دلت عليه بعضها على استلزام الوصف دلالة اللفظ بنفسه فيكون
 قرينة الاستعارة كقرينة المشترك بطريق الادعاء في انها لرفع مزاحمة
 المعنى الآخر لا لتخصيل اصل الدلالة وهذا بحث وهو ان الوصف كما
 يستلزم الدلالة بنفسه يستلزم الدلالة الطاهرة ايضا في الاستعارة دلالة
 طاهرة ادعائية فلا يخرج الاستعارة عن الحد الثاني الذي ذكره السكاكي
 الحقيقة وهو الكلمة المستعملة فيما يدل عليه بنفسها دلالة طاهرة واحدة
 بعض القيود بحسب الحقيقة وبعضها بحسب الادعاء تعيب فتأمل (قوله
 ولا ينبغي عليك ضعف هذا الكلام) اد المعنى يصرف الى الكامل
 فلا ينول الوصف عند الاطلاق الوصف التأويبي والقرينة المذكورة
 قرينة الدلالة بلا شبهة اذ لو لم يوجد لم توجد الدلالة والادعاء المذكور

تعينه ان يباح بالشرح في محله وهو ان السك في يقصد
 ان يوسع موضع معنى شيء كونه الوضوح سؤولي من مراده
 ان عرصة تقع موضع اشتراطه يعني انه كور و من اوسع بشؤون
 كما في ان يوسع به فقيده و تحقيق يكون قرينة على ان اراد بوضع معاه
 المدكور لا معنى بشيء سمي فيه حيا وهو اوسع بشؤون (قوله له
 الدور) اراده توقف اشياء على نفسه سواء كان بوسطه ام لا (قوله
 بل الخواب ان تعنى الحكم بوصف في حره) اراده قيد اخبية في يعرف
 الامور التي تختلف بالاضافة ظاهر يسبق به وهو هذه اراده تجري
 في القواعد المطفية ايضا كما ذكرنا في تعريف النكاح الحسن وغيره فلا
 اعتداد بعد ذكره حاشا ان في شرح الانصاح من ان انفسه مختلفة لانهات
 اليه لا لا سبب اسبق انفسه و ما يقوله وعلى صدر سبق انفسه اليه
 لا يبعد من عن فيه ان قول من حيث هي موضوعه به مطلق بالاستعمال
 اذ لا معنى بعدد بوضع من اراده بالوضع الوضوح الذي هو وضع المستطاب
 لم يكن حاوذا في الشئ من مادة وان اراد اي وضع كان استعمال
 الصدوة في الدنيا اذا استعمله المحاطب يعرف اشريع منه استعماله فيما هو
 موضوع له بوضع من حيث انه موضوع له فلا اعتداده ايضا لان
 المحاطب يعرف الشرع عبارة عن رواية اوضاع ذلك العرف في استعمال
 الالفاظ في استعمال الصدوة في الدنيا كتب كونه محاط يعرف اشريع و وضع
 انه محاطب يعرف الشرع فلا بد ان استعماله فيه من حيث انه موضوعه
 (قوله وهذا غلط لان اشارته الى آخره) فيه تحت ان حاصل كلام المحاطب ان
 قوله مع قرينة معناه مع نصب التكلم قرينة ولهذا قال ان لا يثبت في معط
 وانصب من الخبري مسوي بالقصد و لارادة ولا قصد للعابط الا ان
 نصب قرينة تدل على عدم اراده معنى لفرس على ان ثبوت قرينة في
 مادة لا يستلزم ثبوتها في جميع امواد فاعطى ادنى لا يوجد فيه قرينة داخله
 في تعريف النصار وان لم يدخل فيه جميع افرادهم ثم ان الله اراد استعمال
 في معنى غير ما وضع له ونصب القرينة بكونه يعبر بالعلاقة بل لم يوجد ايضا
 يرد ذلك نقضا على التعريف ولا يرفع عما احب وقد يقال في خواب
 عن الاعتراض بان يعطى ان اراد بالغير هو الغير المتعلق والاضافة للمهدي رشيد
 الى ذلك كثرة استعمال لغة غير ما وضع له في استعماله وسادته من عدد

الاطلاق فعلى هذا المدفع الاعتراض بانفسه سواء كان مدبره او بدونهما
 وظهر ايضا ضعف قوته فمما سبق وثبت انه لو رتب الى اخره فاشم (قوله
 الراجع الى معنى الحكمه انتمضت له فقه) التقيد الاول اعني الراجع الى معنى
 الكلمة احرار عن الراجع الى حكم الكلمة كما في قوله تعالى (وجاءتكم)
 والاصل وحسب مررت فالحكم الاصل في الكلام بقوله ربك هو اخره واما لرفع
 لمخار ومدره ان يكتفى اللفظ بحركه لاحد حذف كلمة لا من معناه
 او لاجل ان كانت كلمة متعنى عنها استعفاء واصحابا كالکاف في قوله تعالى (ليس
 كشله شيء) وانما يدعى احدى النظمين للشيء احترار عن استعمال التقيد
 في المطلق كالمرس في وصف الانسان (قوله في ذلك يدعى) اي السمع
 كذلك يسمى وهو ان يكون له اظهر وبسط ٧ كذلك حال من استمر في معنى
 (قوله وكلامه في مائة تسمية الى اخره) كلامه في وحدة التسمية الذي كره
 في مفتتح الفصل الثالث وقد اورد الشارح خلاصة قوله والميد قد ررت
 مع الاظهر الى اخره ولا يخفى وحده من استعار هو الاظهر (قوله
 ويصحي من كلامه ما في جمع ذلك) هو قوله في انقسم ربع الاستعارة
 بالكتابة كما عرفت ان تذكر المشبه وتريد المشبه به دالا على ذلك بقص
 قريبة نصها ولا يخفى انه دل على ان استعار هو لفظ استعاره ويصحي
 توفيق الشارح بين اقواله ان شاء الله تعالى (قوله ومن لامثلة استعارة
 وصف احدى صورتين مترعتر من امور بوصف صورة اخرى) فيه
 بحث لان الاستعارة اذا هو اتفقت الى على الصورة المشبه به لا وصفها
 كما يدل عليه ظاهر نصه وان شئت ذلك بان افراد بالوصف اللفظي على
 ان اللفظ كوصف يكتسبه المعنى فلا يتقيد هذا وتويل في قوله وصف
 الاخرى لان المستعار له يكون نفس المشبه لالفاظه اللهم الا ان يراد بهذا
 الوصف معنى ايسر فكله قال استعاره لفظا بصورة لا ولي له بصورة
 الاخرى فيكون اللام في قوله لوصف الاخرى لام مرص لصفة
 الاستعارة (قوله ولا يرم من قسمه المحرر الى اخره) حاصله ان قسم
 الشيء قد يكون اعم منه من واحد وهذا كلام ظهري والتحقيق ان قسم
 الشيء اخص منه مطلقا فانك اذا قلت حيوان اسود او اسود فامراد
 اسوداوا ايضا او حيوان اسود فامراد اسوداوا وحيوان اسوداوا كور
 فان كون القسم اعم من المقسم اي صحيح في التقسيم الذي لا يرد له اخصر

٧ والكاف بمعنى المن
 فلا يكتسب التعريف
 من المضاف اليه المتلقي
 لمخالفة

كما في مثل المذكور والتسم الذي يدكر في مخرج ابواب الكتب ومصونها
يراده استيفاء جملة الاقسام فلا يكون من ذلك التقسيم الذي لا يراد به الحصر
وقولهم ليس شئ من اعمار العقل واصار الراجع الى حكم الكلمة داخل
في اعمار الفرد المعروف بالكافة ليس دليلا على صحة كلام السكاكي بل هو
دليل على خطأ امر وقع منه هذا كلامه وفيه تحت لانه ان اراد بالحصر
الذي اوجبه في مخرج ابواب الكتب حصر المقسم في الاقسام بمعنى ان
لا يوجد قسم لذلك المقسم الا وقد ذكر كما يدل عليه قوله ويراده استيفاء
جملة الاقسام فهو حاصل في المثال المذكور وفيمكن فيه وان اراده حصر
القسم في المقسم على معنى ان لا يحقق القسم الا حيث يتحقق المقسم فلا نسلم
وحوجه في ذلك ان مخرج كتب مشهورة ما تقسم التي لا يوجد فيها الحصر
المذكور كقولنا الطبيب الناصبي اسمه ابو كسي وكل منهما اسم
من التصديق (قوله الثاني لاسم ان التمثيل يستلزم التركيب الى آخره)
لفا صرح المحشي بها كلام طويل الربل لكن تخطيئته في احرار بعبارة
اشارح في شرح الكشف وهي قوله فان متى التمثيل على التشبيه الحاله
بالطائفة بل وصف صورة مترعة من عدة امور بوصف صورة اخرى
بان لفظ الوصف مستلزم للصواب بل صورة لاشبه مثلا هو الصورة
المتزعة لا وصفها صفة الامعاء لانه انما يتم اذا حمل الوصف في عبارة
اشارح معطوفا على الحاله وليس كذلك بل على التشبيه وامراده بالوصف
الاول المعنى المصدري وبالنسبة الصفة المعنوية التي هي وجه الشبه فلا يتحقق
الاستدراك الذي ذكره اصلا فتأمل (قوله وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل
هذا التشبيه اني آخره) يمكن ان يحدث عنه انه على تقدير ثبوت حريان
التمثيل في المفردات لا ريب في صحة التسمي المذكور او التمثيل التمثيل بالتمثيل
المركب لا يعتصم حصره فيه غاية ما فيه انه لم يمثل التمثيل المراد في التسمي
وهو التمثيل في المفردات اعتمادا على الامثلة المذكورة في فصل التشبيه فان
جميعا من قين المفرد ولا ينبغي ان يصح مثلا للتشبيه صحيح مثلا للاستعارة
ما يترك التشبيه اي الاستعارة ومثل التمثيل المركب على عادته الجارية في كل
باب من تعميم مباحثه ويراد بظاهره من غير ذلك الباب دفعا لتوهم اختصاص
التمثيل بالمفرد (قوله للقطع بان لصفة تقدم في قول تقدم رجلا آم) قد باقش
فنه بان هذا الكلام مستعمل في التردد بين الاقدام واجسام ولا يوجد

فيه تقديم الرجن وتأخير حقيقه ما حق ان يتبع كما هو حاصل في بعض
الكلام كمثل حاصل في معرذاته فانه شبه ايهما ج المصطلح نحو ان بعض بتقديم
وبعض الخطر بالرجل والخاص الخطر عنه تارة اخرى والتأخر فاطلق
الالفاظ المشبهة على المشبه استعاره وهذه المقتضى على تدبير صحتها
مخصوصة بهذا المثال والامر المستند ان اعتبار التشبه في معرذات
التشبيه غير ملتزم (قوله وامامون اى نعم لاسقى ماء الملام من آخره)
تمام البيت لاسقى ماء الملام مائى صبت قد استعدت ماء مكانه انصافه
رقعة الشوق وحرارته بهما رجل صبت وياشقى مثاق واستعدت الشئ
عده عدما ومعنى البيت لا تلى ايه بلانتم على كثره كفاي فانه استعدت عدى
لا يؤثر فيه لو ملك ولا سقى ايه الملائمة ماء الملام مائى ريان ماء النكاح لا الفت
الى ماء ملامت واهم ان قوله تعالى (واخصص لهما حاح الال) اس من ميل
البيت المذكور كما توهمه اصدق فانه حجب بطل ان بعض طرقة اصحابه بحث
اليه قارورة وقال امث لئلا من ماء ملام قد في حوائه اذت لدر شام
جناح ك حتى بحث لك من ماء الملام وذلك لان المطير عند الله فهو يطفقه
على اولاده تخفص حاحه وياقود على الامور وحكد عند تعب
ووهنه والانسان عند تواضعه يظا طأ رأسه ويخفص من يديه فانه
دله وتواضعه حاحدى حاحى لطائر على طريق الاستعارة والكناية
وبضاض الجناح اليه فربه له فانه من الامور الملائمة لتعبه المشبه بها
على انه يجوز ان يحمل الآيه على الاستعارة المندقة (قوله ويكون قد شبه
اللام بماء المكره) ووجه شبه ان القوم يسكن حره بغيرهم كما ان الماء
يسكن على الاوام كذا في الاصحاح وهذه نظر لان ماء المكره ليس بمناسب للمقام
فان الشاعر يسعى ان يدعى ههنا ان حره بغيره لا يسكن الا لالا باللام
ولاشئ هيره فكيف يحمل مذكر وجهها للشبه وقفاش اى معنى ادى
دكرته من حال دم بر كثر ايه الملائمة اى يار وبنهار كاي درد عاشق
بعلامت هروب شوقه وقرب منه قوته احد الملائمة في هوائه مبددة
حاله كرت فيلمى القوم على التمكن من عيل الادام لا يملام وصف
المشبه بالمكره (قوله ويخالف تفسيره فحجب اى آخره) احببنا
السكاكى في هذه الس حصوص في مثل هذه العسر ليس بهما التقليد
لغيره حتى يعترض عنه وقد ان غير تفسير الغير وتدين الاصطلاح

الاقتصام الحقيقي المتعلق بالحبل الحقيقي حتى يستعبر هذا المقيد للسهم
 كما يشهد به الدوق السليم وعلى هذا القياس نظره فأنزل هذا، وقد ورد
 الفاصل المحتجى الخواب المذكور بأنه حيث يكون ذلك بوصف من جهة
 التشبيه فلا يكون ذكره تعويذة بدعيه امتقادة من التشبه ولا مغييا
 على تسمية كما هو شأن التزجيج ويمكن أن يقال مراده أن اسمه هو
 الاسد الموصوف في نفس الأمر بالصفة المذكورة لأنه الموصوف من حيث
 أنه موصوف ولوسم ظاهر من خروج الوصف عن مدلول امتعبر منه
 كاف في كون ذكره تعويذة بدعيه الحاصلة للتشبه وسبب على تسمية
 ولا يصح توقف عنه التشبيه على ملاحظته فإن تعلق الرؤية مثلاً بدات
 ليس كتعلقها بالمر المقيد بتلاطم الأمواج في إعادة المصلحة المطلوبة ثم أن
 قول الشارح وأيضاً معنى ريدته إلى آخره جواب لسبب حاصله أن الحق
 الفرق بين استعارة المقيد كما في المرتفعة واستعارة المجموع كما في التشبيه ولوسم
 عدم الفرق لا يمكن تصحيح خروج التزجيج من أمر استعارة حروجه بالظن
 إلى تمام أصل انقصود منه وهو ادعاء العينية الكائنة بالاستعارة المطلقة
 وأن لم يتم كإله الحاصل بالاستعارة المرتفعة فأنزل (قوله ولا اعتزافاً
 بحقيقة الشيء أكل) اعتزافاً بمعنى فعل معدوف أي لا يتخذ اعتزافاً
 وقوله أكل معدوف من لفظة تعد (قوله مراد بالاعتزاف السمع فيه بحث لأن
 الية اسم للفرد الغير المتعارف ولذلك صرح معنى الإدخال والسمع اسم
 للهيئة المطلقة فهما كرومي وأسان فكيف يجتمع ادعاء التزجيج مع أركاب
 ذلك التأويل اللهم إلا أن يراد بالتزادى الصادق بأنه كاف في أنه صودلأن
 الية لما صدق على موضوعه السمع تهيأ دعوى السبعة الموت مع التصريح
 بلفظ الية (فونم ذهب على سبيل التخييل) أي على بدل الإيعاز في الخيال
 لا على سبيل التحقيق (قوله في غير ما وضع له ادعاء) فيه بحث وهو أن دعوى
 ترادى الاسم دعوى أن الموت حقيقة حقيقة حيوان المفترس فاستعمله
 في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء أيضاً فلا يترجح المحاربة بهذا الوجه
 وصلاً عن التمييز (قوله وفيه ما فيه) وجهه على ما نقل عنه الشارح أن ما ذكر
 على تقدير تسميته لا يعيد إلا عدم كون نقطة الية حقيقة بل على انتفاء
 قيد الخليفة ولا يوجب كونه محاراً إذا لم يستعمل في غير ما وضع له وهو المفترق
 المحار عندهم وهذا ليس بظلال الاعتراض من اللفظ المستعمل إذا لم يكن
 حقيقة أو كناية يجب أن يكون محاراً وذلك لأن مراد الشارح أن تعريف

البحر الذي روي لا تصدق عند هذا الكلام حق لا مزية فيه بل هو عرف البحار
 فلا يكون مستمرا في موضوعه من حيث انه موضوع له لدخل في تعريفه
 لكن من جهة (قوله وسدع الاشكال بخلافه) ان جميعه في الصحاح
 خذوا من اعماله وقال اعطاه الله بخلافها وسرها والواحد
 خذوا (وانه وسخلة ما جعله القوم قرية الاستدارة البعيدة عمله هو
 استدارة ذلك في آخره) في بحث لا هذا في من قوله تعالى (لكم
 تقول) لان القرية هذه استدارة التي على عليه تدور بتصور فيه قلت
 وكذا في قوله تعالى (ربنا يود الذين) لان القرية هي مسافة حالهم
 لكثرة واداءه قال الله صل الحشى في شرح الغنجا توجب راجع الاستدارة
 التسمية في الاستدارة ذلك في لا يرايد كورتين ويجمع الاتهام استدارة
 بالكسبة عن المرحو ويجمع من قرية لها ويجمع الوداد الكسبة استدارة
 بالكسبة عن الفدلة نهك بالدور ويجمع كرتين قرية بها وفيه ايضا
 بحث لان مدلول سمون الاتهام الخاص اعني الاحود من حيث النسبة هي
 ما حققه في بحث الاستدارة التسمية وقد استعمل على توجيه السكاكي في المرحو
 الخاص بهذه الاستدارة بذلك لا بد ان يكون نصف كالا يتحقق فلا يبعد كلام
 السكاكي في رفع السبعة من الين وكذا الكلام في رعا يود الالة والاوجه
 ان يعدل طريقه الرد هذا ان يقال المصطلحون استدارة بالكسبة عن رجي
 منهم الاتهام والقرية نشبه القوي المرحو اليهم من كرا لعل وتنقون وهذا
 الخلل في رجا يود فليس (فوجه فيكون استدارة لبحار امسلا) ضرورة ان
 العلاقة بين المسمى هي المشابهة صير الفصل وتعرف البحر بالام يدان
 على حصر العلاقة في مشابهة ولا حصر في هذا الحصر لان السكاكي صرح
 في كتابه انه اذا جعل الخلل استدارة بالكسبة كانت قرينتها اعني اطلقت
 او امر او هي و من المعلوم ان العلاقة بين ذلك الامر الوهمي وبين النطق
 الحقيقي ليس مشابهة كما صرح به العاصم الحشى ايضا في شرح
 امتحان فصيح فوجه فيكون اسماء لبحار امسلا وادفع ما يقال يرد عليه
 انه قد تقرر ان يجوز ان يكون اللفظ الواحد اسماء وبحار امسلا باعتبارين
 فم لا يجوز ان يكون هذا من هذا الفصل على انه لو سلم تحقق علاقة
 اخرى غير المشابهة لم يرد ايضا هذا الموه لان تحيلية عند السكاكي
 عنده عن ان تؤخذ صورة وهمية محضة شبيهة بصورة محققة حسابا وعلا
 فيستعار لها اللفظ الدال على الصورة المحققة فالقول بتحقيق استدارة

قوله وان لا يتم رايحه
لفظا انما قال لفظا
لان المعنى على التشبيه
قطعا وانما ذكر اشياء
الرائحة المنبثقة عن القلة
لانه لو زيد عليه من ينسب
مثلا المشبه به المذكور
بالمشبه اما صريح
او ضمما كما في الحيط
الابيض والاسود حيث
بين بقوله من الفجر او من
يذكر وجه الشبه كما في
رايت اسدا في الشجاعة
لم يبق هناك استعارة
اصلا بل يعد مثل ذلك
تشبيها ومثال اشياء
رائحة التشبيه قوله وقد
زدار راره على القمر فان
فيه ذلك الاشياء فليل
حسن الاستعارة فيه
ولا يخرج الى باب التشبيه
لان ذكر المشبه به فيه
ليس على وجه يشعر
اشعارا بكونه مشهبا
بل فيه رائحة الاشعار
بذلك نسبه

التجسيم في هذه الصورة يستدعي القول بتحقيق التسمية وهو المطلوب
تأمل (قوله فما لا يسعى ان ينفث اليه) لا بد من تسمية لا يهد شيئا ويعد
الضاد المهر وبعبارة حبر بحار به التبعة وهو هو حود الاستعارة بكونه
مدون التعليل (قوله ليس في نطق) بل في احد الاماكن به اصلا لان
الحل هذه استعارة ما كلفه التجسيم هذه بحال يكون ذكر المشبه به واردة
اشبه لا تحق له ح ولا عقلا وانفاؤه في مثل نطق الحال اذا جعل نطق
حقيقه لا ينبغي ان يحق على واحد وامانا فلان السكاكي بعد ما انتفى في
تعريف الاسعاره بالكسبه ذكر شي من لوازم المشبه به والتمام في مثله
ذلك اللوازم ان يكون على سبيل التمسك قال وقد ظهر ان الاستعارة
بالكسبة لا تنك عن الاستعارة التعليلية على ما علمه مسبق كلام المصنف
وهذا صريح في ان الكسبة مستلزمة للتعليلية اذ قد صرح بما قبل ان التعليلية
توحيد من ادكبه كما في قول الله المية الشربة بالسبع وامناك فلانه قد
صرح السكاكي بان نطق الحال امر وهمي فاعطى انية وهذا صريح
في استعارة تعليلية هذه وحمل جمع مدكره هذا المثال بخلاف نصريح
كلام المتعاضد (قوله فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلامه) رده جبال
الدين في شرح الاصحاح بان المراد اصدق اصحاب علم البيان قل ظهور
السكاكي اذ ليس له خرق اجاعهم كما بين في علم الاصول والجواب ان
القدح نرق اجاع البسايين متى على ان اجاعهم في الامور اللعوية
معتبرة وهو مجموع كذا اشار اليه الدمامسي في او ان شرح المعنى حيث رد
ابن هشام نقل اسرار عن شحمه ان الالب انقرة الاستفهامية للمتوسط
وان الذي لله رب ما فيه حرقا لا جاع الخاء (قوله وان لا يتم رايحه
لفظا) اعاقا لفظا لان المعنى على التشبيه قطعا وانما ذكر اشياء الرائحة
المنبثقة عن القلة لانه لو زيد عليه من ينسب مثلا المشبه به المذكور
بالمشبه اما صريحا
او ضمما كما في الحيط الابيض والاسود حيث بين الاول صريحا بقوله من الفجر
والثاني ضمما فليل لانه البيان الاول عليه تصحح هالك استعارة اصلا بل يجب
ان يعد مثل ذلك تشبيها لانه يكون استعارة غير حذو على هذا مثال اشياء رائحة
التشبيه قوله قد زدار راره على القمر فان فيه ذلك الاشياء فليل حسن
الاستعارة فيه وان لم يخرج الى باب التسمية لانه ذكر المشبه به فيه ليس على وجه يشعر
اشعارا بكونه مشهبا بل فيه رائحة الاشعار بذلك نسبه

ولهذا قسم من نحو رأيت اسدا في الشجعة تشبيه الاستعارة من انه مثال
 لاشتمال رايحة التشبيه فبقية انه يعظم منه حيث ان هذا المثال من قبل الاستعارة
 الصبر الحسية لان اسد الاشتم شرط حسن الاستعارة لشرط اصلها ومن اجل به
 احد اللهم الا ان يقال معنى قوله ولهذا فلف اي آخره ولاجل ان اشتم
 رايحة التشبيه يحل بحسن الاستعارة فبقية الاستعارة في هذا المثال تحاوره
 عن مرتبة اشتم لرأيحه ان التصريح بوجوه ما هو قبل المقادير حسن الاستعارة
 يقتضي انهاء اصله عند اللبس لان ما لم يحسن لم يصح عددهم بشرط
 حسه شرط اصلها ما لا يدل (قوله ولهذا فلف اي آخره) فلف ذلك اشارة الى
 اسدا في الشجعة (اي ولاجل ان اشتم رايحة التشبيه ان التصريح بوجوه
 التشبيه فتأمل) قوله وذلك لان اشتمها الى آخره (لفظ ذلك اشارة الى
 كون عدم اشتمال الرايحة من شرائط حسن الاستعارة ثم يصدر التبادر
 من كلامه ان اشتم الرايحة المذكور فتأمل في بطلان العرض من الاستعارة
 وفيه نظر اذ يترجح الكلام حينئذ من الاستعارة وابدعى المعنى حسن
 الاستعارة في صورة اشتمال الرايحة المعنى ثبوت اصلها ولو على قبح
 اللهم الا ان يصدر الى مذكورة الآن من ما ليس بحسن ليس بمحذور عند
 اللبس او الى حذف المضاف اي يطل كمال العرض وقوله اعنى اسدا
 تفسير العرض وكلامه بان لا يتحقق في القمط اشعار ما يكون المستعاره اقوى
 في وحدانية اللام من ذلك الاشتم عند (قوله لا يصير كل منهما العار) معنى
 ان وجه انشده ان لم يكن حليا والمعرض انه لا دلالة عليه من حيث اللفظ
 ولم يتم رايحة منه بصير كل من الحقيقة والتخييل العار وتسمية واحترض
 بان حسن الاستعارة رعايت جهات حسن التشبيه كما سبق ومن جعلها ان يكون
 وجه التشبيه بعدا غير متبادل فاشتراط حلالة في الاستعارة ينافي ذلك
 واجيب بان الحلالة والخفاء بما قبل الشدة والضعف فيجب ان يكون من
 اجلاء بحيث لا يصير متدلا ومن العراية بحيث لا يكون انغلازا فان انفصال
 الحشى في شرح المفاتيح وانما يخص بهذه التوضيح الاستعارة التصريحية
 لان المذكور فيها لفظ انشده والمراد هو انشده فاذا كان وجه انشده حليا
 نفسه او مشهورا في القوم ظهر قصد التشبيه وادراك ان المراد هو المشد
 والالم يظهر ولم يدرك اما الاستعارة المكينة فقد اطلق فيها لفظ انشده
 واريد معناه وانبت له شيء من خواص المشبه به ودل ذلك على

٣ فلا فرق بين الاستعارة
المصرحة والمكيدة في
ذلك اللهم الا الى آخر
نسخه

٩ قال النخبة في هذه
الامثلة حسنة حسنا
كاملا وان لم يكن هذه
الامثلة وارادة في كلامهم
كذا في شرح الشريف
للفتح وحواته نسخة
٦ والاقترب في الجواب
ان يقال لما لم تنفاوت
وجه التشبيه في
التفصيلات كثير تفاوت
يكون الجميع تشبيه
صورة الشيء المصيلة
بفعله لم يعتبر ذلك
الشرط نسخة

٣ انما قال بشر لاحتمال
ان يحمل قوله كالنصب
في القرية والرفع في
ربك قيدا محصا
للخلف وان كان
خلاف الظاهر كما يدل
عليه احتصاره في
المقابلة على قوله واما
الحجاء بالزيادة

تشبيهه فلا يصير في حقه واحد اشبه هـ هذا كلامه وقد بحث لان
ظهور قصد التشبيه وانزال ان مراد اشبه بقرينة لا ظهور واحد اشبه
فان ارا قلنا بآورد الامثلة لا نجد في راحلة غير قصد التشبيه ظهورا
تاما ٣ والا فاعلم انية كذلك اللهم الا ان يقال حقه واحد اشبه بكسر
سورة العربية ويكاد يجعلها مؤنثا واما انعكسه فمريب لارمته وحل في
وحد اشبه فيها دلالة عليه فـ مل (قوله حتى تحدا) اي حتى كاشما تحدا
فالكلام يحتمل على المألوف (قوله وتعيد الاستعارة) اي تعيد الاستعارة اذا
قصد تحسين الكلام كما يدل عليه قوله لم يحسن لانه تعيد الاستعارة المنة
ولا يصح التشبيه كيف قد صرح سابقا ان كل ما ياتي فيه الاستعارة ياتي فيه
التنبيه وعلاماته من كلامه (قوله وقد تحسن حسن بلع غير تعدده) حكم
ناهضة دور التي لانه قد يحسن البلع على لغة ارا ذكر دفعه لمكية كان
يعال اظهار انية التشبيه بالسبع ونقد ر ٩ (قوله ونقش رسول الى حرة)
قدحاج من النخبة في غالب الاشتمال دفعه لمكية منى حان اشبه فيها
اعنى احتراز الصور الوهمية على التشبيه بمنزلة في امكية واسمع لا يكون
له حكم نفسه والاد كان دفعه وندم يقل السكاكي ان حسن المصيلة
رعاية جهاب حسن التشبيه وان كانت المصيلة عدة استعارة تصريحية
مبينة على التشبيه ٦ (قوله وهاه عماره افتح الى آخره) حيث قال في قوله
تعال (وجاء ربك) فالحكم الاصل في الكلام له قوله ربك هو ارفع وما ارفع
فمجار وصرح ايضا ان انصب في القرية في قوله تعالى (واصل القرية)
والجر في كنهه مجاز واما قل طهر عبارة المفتاح لا مكان أويل الرفع بالرفع
من حيث هو مرفوع وهكذا الكلام في انصب واجر والاصف اراد ان
الرفع حكم مجرى لكلمة ربك عمره اعنى المجازي في المجاز المعنوي كان
الحركه اصل لها عمره المعنى الحقيقي هذا لا يدل على ان من سياق
كلام السكاكي وسبقه كما يظهر من بصره وفي شرحه ثم اعلم ان قول
الشارح وهذا ظاهر في الخلف نشر ٣ ووصف الاعراب بالمعاريظ في
الخرى مطلقا ولاشك في وضعه في شئ من القرية غير طهر اللهم الا ان
قال هذا اخر هو الجذر الذي كان في انصب الحدود لآخره الاصل
ولا يخفى انه تعيد (قوله لا تقطع من انصمود سؤال عن القرية) لم يثبت

اي قول انقصي من القرية بطنق على الامل . الخيران جميعا على وجه
الاشارة لانه معنوم . القرية موضوعة للخيران المحصورة صدق الامل
فاذا اطلق على الامل لم ينطبق الانقياء قرية تدل على المحدود ولو كانت
مشتركة لم يكن كذلك (قوله فاحكم الاصل منه هو النصب لانه حرليس)
فان قلت اذا كان منه حرليس ولاشئ ان اسمه شئ لزم ان لا يكون مذهب
في موقع المشارة مكره وموقع في موقع الحر معرفة وهو ماضل بالاتفاق كما سلف
في الفصول الاولى قلت كل من مذهب مائة توغلها في الانهم لا يعرف ولا محدود
(قوله والاحسن ان نضع بكاف رائدة الى آخره) فيه تحب ادلولي لم يجعل
الكاف رائدة لزم ان يذهب (عن ذلك علوا كبيرا) وذلك لانه عروحل
مثل بمثله والمقدر حيث انشاء مثل المثل لا يقال لاسم صدق ان الله تعالى
مثل بمثله وانما يصدق لو كان مثله موجودا لا ماضول صدق القضية ليس
يتوقف الاعلى وحو . الموضوع وصدق وصف المحمول عليه في نفس
الامر وهما متحققان هـ واما وجود متعلق المحمول فلا يتوقف صدق
القصة عليه كما لا ينبغي فالوجه ان الكاف رائدة الهم الان يقال ان الموجد
متعلق المحمول اعني مثله تدل لم يصدق وصف المحمول عليه وفيه ما به
فتأمل على انه ر . يقال المفهوم من هذا التركيب عني تقدير عدم ريادة
الكاف بل ان يكون منه . سواء بقرينة الاصافة كما ان المفهوم من قول
المتكلم ان نحن دناي احد سوى اسكاف واحد لاسم انه لو وجد مثله
لكان هو مثلا شذلا . وجود اصيل محال والمحال جار ان يشترط محالا آخر
فتأمل هـ (قوله والاول من باب الكسبة وفيه وجهان) قيل انجار الوحيين
في الماء وكون كل هـ كسبه في النسبة لباقي عدهما وجهين نظرا الى
الجهل والاعتبارات المختلفة فلا يرد اعتراض الفاضل المحشي واست
خير بان ماد كره الشارح في شرح المفتاح يؤيد اعتراض الفاضل المحشي
حيث قال انه وقيل ان له يجوز ان يكون بيا لشيء سى لازمه طائ اذا
هيبت ان يكون من الله تعالى مثل لزم عي مثله ان وكان له مثل لكان مثل
مثله اذا التقدير انه موجود او يكون بمثل على طريق الكسبة هـ جعل
الواحد الاول قسمي للكسبة وهما وجه آخر وهو ان رادعي شد المثل القاصر
عن المثل في المبدأ على ما يعضيه قانون التشبيه فصار عن المثل وقيل المراد
من الآية بى من شد مذهب معناه ليس كدائه شى محو (فان آ . وانما مأمثريه)

وقال بعضهم انكاف
ليست بزيادة بل مثل
ومثل ساكنا ومضركا
سواء في العفة كشه
وشبه مثل هها بمعنى
مثل قال الله تعالى (وله
المثل الاعلى) ويكون
المعنى ليس مثل مثله
شئ وهو صحيح انتهى
فتأمل

أي به معناه مثل قوله ارفع لادته وبعث اترابه (الصاع مما يقع من الارض
وارفع العلم ارفع فهو يرفع وذيقل موقع وهو من واد ونداء الرجل
اتراه انتهى اترابه في اس جمع نداء ونداء عوص من الواد ونداء من
اوله لانه من الولادة وهما لسان وقد يجمع على ندوة والاراء جمع رب كسر
الاء ونداء من فوق وقاشير ان معناه (قوله وكذلك) - ممن - في قوله
مثل ومن منس له (قال قلب كيف - ممن - اعي من كنه شئ في قوله
من وهو موقوف نبي اثل قلب معنى كلامه فمن يقصده به مثل ومن
لا يصوره له ذلك على ان اسمه له نبي انشاده لاد في قوله حقيقة (قوله
اعني ذكر الاراء واداء المبروم) الاسباب في كلامه ما ان له اعني
د (المبروم واداء الاراء واداء المبروم) الاسباب في كلامه ما ان له اعني
المعنى حاضرة لا واضحة) لراد نحو ارادته اعني الحقيقي في كنه هو ان
الذي به من حيث انه كنه لا في ذلك بل في كنهه في قوله ان قد سمع
ذلك في اسكبه بواسطة خصوص من ياد كافي (لرجل على امره سوى)
وقد كرمه في مناجاة ارجاع الكلام لا على مقتضى الله هر فبشر فيه
(قوله لا الكناية كثيرة اما مخلوع اراد المعنى الحقيقي ان حرة) واداء اوردته
في التلويح من انه لا يد في الكناية من ان يقصد تصوير المعنى الاصلي في ذهن
اسمع بفعل عنه الى المكني عنه فيكون الموضوع له مقصود في كناية
من حيث التصوير دون التصديق فليس معنى ارادته في كنهه تصوير
المعنى الحقيقي لفهم المعنى المجازي المشتمل على الاسباب التي يستعمل
ودعوى كونه الموضوع له مقصود في الكناية دون المجازي تحكم (قوله ولا يقل
جاء الامر معه) حاصله ان لفظ مع لا تدخل الاعني النوع وهذا مع انما
كما حقه في امر الاول (قوله ان معنى قوله من جهة المعنى من جهة)
ارادة حوار اعني (بشر انه حل الكلام على حذف المعنى في حاجته
به لانه اذا كان اعني حوار ارادته اعني كل جهة الله رفق مستفاده
من ارادته المعنى (قوله اختص من موصوف معنى موصوف) برادته من
ما من الخفي كالواحد وانفرد وعبر الخفي كاد ان يشر به بالصب فيه
ولا وصره كاملا بحيث لا يقيد بمصه عنه غيره وخصوصا الاختصاص
بالمرء من على ما في بعض النسخ لان مصه من جهة هي صفة لا تدل بحسب
اصنافها على موصوف معنى بل على موصوف ما يكون اختصاصها

توصوفها لأسباب خارجة عن مفهومها فيكون عارضا (قوله بكل ايض
 محذوف) (الايض اسيف والجمع ايض) (قوله يحصل الانتقال من العام الى
 الخاص) يعني ان الكسبيين المذكورين عامان بحسب المفهوم من المكى
 عنه فلا بد من الاختصاص بحسب التحقيق حتى يحصل الانتقال من العام
 بحسب المفهوم الى الخاص بحسب فلا يرد ان لا عموم ولا خصوص بعد
 الاختصاص كإيهام من بعده (قوله ان صميم اسيف مع انها في المعنى
 صارها عن المسبب اطلاق اسيف على ابدت واسيف على التبادلس بالمعنى
 المتبادر ان المراد من المسبب المعنى بالفتح وبالسبب المعنى بالكسر كما يقال
 هذا السبب من ذلك اي يعقب به (قوله نحو ريد حسن الوجه) اصله
 حسن وجهه بقوا الصمير الذي اصيف اليه ابو حنيفة اي الصفة انهما الى
 ان الحسن شمع في جمع احرائه فندفع الحسن الصمير لراجع الى ريد منع
 ارتفاع الوجه له لا يرتفع بفعل واحد وما في معناه امتناع سواء كان مفعولا
 او مفعولين او محذوفين ثم لا يريد بيان الموضع الموصوف بالحسن اضيف اليه
 الصفة فحين ريد حسن الوجه وقس على هذا ريد طويل التهادى
 حياض اسيف ونحوه (قوله قلت للقطع بها آه) على انك اذا تحققت
 فالسند الى الصمير هو طويل اخص لا مجرد الطول كذا في شرح المنقح
 ولا يصريح هذا حقيقة بل ثابتة منه (قوله وعظم الرأس بالافراط مما
 يستدل به على بلاءه الرجل) انما قال بالافراط لان عظم الرأس واستواءه
 مدم يعرط دليل على علو الهمة وحسن الفهم وهذا وصفت بلب هاله
 لبي عليه السلام به كان عظيم الهمة فان قلت الاستدلال من عرض
 القفا الى بلاءه الرجل ليس بلا واسطة بل يستدل به الاطباء صاهبه بواسطة
 انه يدل على كثرة الرطوبة استديمة لبلاءه فاتباع عدهم ان كثرة اللم
 والرطوبة تورث غلبة البرودة والنسيان فلا وحق لهذا المثال بالانتقال فيه
 بلا واسطة قلت ماد كرتة فحق لا بلا حظه اهل العرف بل يتقلون مداولاى
 تلك البلاء فلا محذور (قوله والحواس به لا امساع الى آخره) رده حال الدس في
 شرح الايضاح من القرب والعذر نسبة الى المطلوب والواسطة ليست مطلوبة
 والا لكنت كثرة الرمد كناية قريبة عن كثرة احراق الخطى ولا قائل به والحواس
 كورايشي مطلقا وغير مطلوب منه هو بالسياسة الى قصدا سكاهم ويجوز ان يكون
 قصده الى في حمن عرض الواسطة كناية عن عريض القفا ومثل هذا الاحتاج

ان سماع (قوله لان التصريح ثابت انصفة بوصف او بعضها عنه مع)
 عدم ذكر الموصوف محال (يوقش فيه مع الاستحالة كقولنا لم كثير الرماد
 محرا عن مصابغة زيد عند سؤال سائل عنها بقوله اريد كثير الرماد ام لا
 اي هو كثير الرماد لعدم ذكر الموصوف ليس محال عند التصريح بالثبات
 الصفة له وحواله ان اراد بعدم ذكر الموصوف عدم ذكره مطلقا او تقديرا
 وقد صرح بهذا في مختصره حيث قال فلا يتحقق ان الموصوف فيها يكون مد كورا
 لفظا او تقدير او الموصوف فيمد كور من امثال وان لم يكن مد كور لفظا لكنه
 مد كور تقدير او حكما (قوله و في نظر) وجهه مانسب مدال العموم لا يفي
 الانقسام لجوار ان يكون بين انقسم وانقسم عموم من وجه كاهو مشهور قال
 في المختصر والافرب انه انما قال ويفوت لان هذه الاسماء متداخل وتختلف
 باختلاف الاعتبار من الوصوح والاختفاء وقلة الوسائط وكثرتها (قوله
 اذا كانت عربية مسوقة لاجل موصوف غير مد كور) الله امر ان قوله
 مسوقة لاجل موصوف غير مد كور في موقع التفسير العربية ولذا قال
 القائل المحشي في شرح المفتاح عربية اي مسوقة لاجل موصوف غير
 مد كور لكن لا يتحقق ان فيه نوع فصور لجوار ان يفي الكفاية لاجل موصوف
 غير مد كور من غير ان يقصد به امر نص كما اذا قلت ان مؤمن هو غير المؤدي
 وارادت بي الايمان عن المؤدي مطلقا من غير قصد تعريض بمؤد معين
 (قوله ومنه التعريض في الكلام) وفي المتن ان في التعريض مدوحة هي
 الكذب اي سعة من الكذب (قوله وهي انور به شيء من الشيء) وريت
 اخبر تورية اي سترته واسهرت غير كانه مأخوذ من وراء الاسد كانه يجعله
 وراءه حيث لا يظهر (قوله فيختص باللفظ المركب) لان الدلالة على المعنى
 المعروض به لا لم يكن من جهة اوضح الحقيقى والعمارى تعين ان يكون
 بالسبق فيظهر ذلك الاختصاص (قوله ان قلت الوسائط مع حذفه في)
 الروم كمر نص الفاء وعرض الوسادة) فان قلت قلل الوسائط يدل على
 وجود الوسطة في الجملة وقد عده المثال الاولى مما سبق مما الانتقال فيه بلا
 واسطة وسبق ههنا تخفيفه بين كلاميه بحده قد لاشت ان الكسابة
 الغير العريضة اذا اعدمت فيها الوسطة من حقي فيها الروم يسمى
 الرمر وان لم يخف يسمى الائمة والاشارة فلما راد بالغة عدم الكثرة سواء كان
 مانقاه الوسطة رأب او بوجوه مع قلة وقد صرح ابو على انشوى
 بان قل قد يستعمل في النقي الصرف لكن ينبغي ان يحمل ههنا على المعنى

صحة سند لانه فقد تخلف الحصر فلا مطابقة وانما قيل بالضرورة
 انه وان يروى عن النضر عن ابيه عن عداوة واما ما قيل من ان
 يصرف الاواكفة لآخره وانه كان ينهاه عن ذلك نحو ما سجد
 من دونهما ورواه ابو القاسم لا يربك بالضرورة (قوله فلقون الحريري)
 وراعه بعش لا حصر او وقع في اقسامه بعد قوله وراعه بالضرورة
 حصره بعش كناية عن تعومة وطية فان كل غرض طرى بوصف قلبه
 بالحصر والذو والآخر هو هو وحسب الرأس وهو من محاسن الى اي
 رقى والاروق الحصر اعدوه شديده في ايام وصف العدو الشديده العداوة
 بالضرورة لان من اعدائهم الاوائل انهم في يوم والزرقه عالية عليهم ثم سمي
 كل عدو شديدا وان لم يكن كذلك مارقي كذا في شرح الايضاح لخلاف
 الششي وموت الاجر اشدي من اجراس اوشد وقيل ارادنا موت
 الاجراس (قوله مثل ليدو القروم) قيل لا وجه لاطلاق هذا النوع
 بطلاق لانه داخل في تعريه لان في الارز من يارب ورواه عن كورين
 تاف في الحلة فيكون طافا لا متصفه وقد ثبت عنه بان معنى قوله في الحلة
 بوجه ما من وجوه اهل الاربعه وهذا الامر يس كذلك اذا انفصل
 الذي فيه ليس تعديلا من عبيتهما من بين احدهما وملزوم الآخر فيكون
 متصف بطلاق بهما الواحد والاسم من هذا الطراف انما يدفع الاعراض
 عن المصنف واما عن اشرار فلا لانه عم الفصل في الحلة من الاربعه
 فابتنى (قوله ومعناه الاربعه بالاربعه الى آخره) فيه بحث بانه فاق
 الآية فسيم الرابع لان لفظ فسيبره تارت في الابن وبمختلفات فثبت
 مقابلة الاربعه بالاربعه ويمكن ان يقال ببحث ان يكون فسيبره
 في معنى فسيبره لانه اذا تيسر تفسيره كان معصرا لكن ذلك غير صريح
 واما اعتبار مقابلة الرابعة بين نفس اسرى والعسرى فيدفع فيه ما سبقه
 من الايضاح هذا وقد ذكر ابو احدى من مقابلة الخمسة بالخمسة قول المتنبي
 بيت ازورهم وسواد المين شمع وواشي وواشي الصبح يعرب في وفية
 نظر لاني وفي صلب ليشمع ويعرب فهم من يمدحهم بخلاف بلام وعلى
 في قوله تعالى (له ما كسبت وعليها ما اكتسبت) والمقابلة ان تكون بين
 المسفلين كذا في الايضاح واما مقابلة لسته بالسته فمعه قول غيره هذا البيت
 على رأس عذرة عريبه وفي رجل حرقيد شبيه قال الصفدي في

٩ فان ما قبله خدا غداوة
 والجليل ينسج روائه فم
 يصرف الاواكفاء
 الاجر وما بعده كان
 لغنى ما بينهما بعد
 وفاته نحو مناء حرم
 بينها البدر

شرح الآية هذا المبلغ ما يمكن ان يطمح في هذا المعنى (قوله وصدق الحسن)
 الآية اى باحصة الحسى وهى الايمان او باحصة الحسى وهى ملة الاسلام
 او الثبوت الحسى فليس به اى شبهة من يسمى القوس ~~فركب~~ كقوب اذا
 مرجها والجمع و منه قولهم كل ميسر ما خلق له (قوله والشمس والقمر
 بحساب) اى بحساب معلوم يجرى في روجهما ومارلها (قوله قول
 البعزى في صفه الاس) وقيل يصف الرياح حال احتسابها عند الطين
 وحال استبقائها لا احتساب اصلا وفي حالها مع لان الوتر يعطى ثم يستقيم
 (قوله كالقسي المطفات) القسي جمع قوس واصلة فووس دليل قولهم
 قوس اشبح واستقوس) اى انحنى ورجل متقوس اى معه قوس قدموا
 اللام الى موقع العين بكونهم اجتماع الصوتين والواو من محصل قوس
 فقلت الواو المتطرفة ياء فصار قسوى اجتمعت الواو والياء والاولى
 ما كى فقلت الواو ياء وادخلت فيها ثم كسرت السين لتسبب الياء
 فصار قسيا وما نزل الاسفل من الصمة الى الكسرة فقلوا صمة القاف كسرة
 للاتباع لحصل قسى فوريه فليج قال في الصحاح و اذا نُسبت اليها قلت
 قلت قسوى لانه فلو ج معبر من معول فتردها اليه وقال بعضهم قدمت
 السين على الواو في قوس تعاديا من اجتماع الواو من وقوع الصمة على
 احدهما في الجمع لجمع قوس على قسى كما مر (قوله اسمعلى الوعداخ) وفي
 بعض النسخ بوسى انفقوا بدل العهد روى عن ابن عباس رضى الله عنهما ان اسمعيل
 عليه السلام وعد صاحبه ان ينظر في مكان فاطرسمة ووعد عليه السلام
 اياه ابراهيم عليه السلام بالعصر على الريح ووقته ذلك العهد معروف
 وخص شعبا عليه السلام بالتوفيق لقوله تعالى حكاية عنه (وماتوفيقى الا
 بالله) واما حديث خلق بنا عليه السلام لحسك فيه قوله تعالى (وانك لعلى
 خلق عظيم) وفي شرح العلامة رحمه الله وهى ابراهيم الجلود فلى هذا يكون
 من قسب اسم بين الصمة (قوله كقول ابن رشيقي الى آخره) البدى العطاء
 والمأثور ابروى من اثر الحديث ابراد كثرته من غيرك والحياء بالقصر المظر
 والصمة الرواية احدا عن قوس لراوى عن فلان عن فلان عن رسول الله عليه
 السلام وقوله على ما يقال اى عى ما هو المشهور وان لم يكن كذلك هذا المحققين
 (قوله عما يناسب ابتداء في المعنى) لوقال يناسب ما قبله لكان اولى لان قوله
 لا يدركه الا بصار الذى ياسبه المطلق وان كان ابتداء الكلام لكونه رأس

الآية لكن قوله وهو يدرك الانصار المذبي باسمه احير ليس انتهاء الكلام
 (قوله فان الطيف يابس كونه غير مدرك للانصار) فيه تأمل اذ المناسلة
 هو الطيف المشتق من الطافة وهو ليس بمراد ههنا واما الطيف المشتق
 من الطيف بمعنى الرقة فلا يظهر مناسسته اللهم الا ان يقال الطيف ههنا مستعار
 من مقابل الكثيف بما لا يدركه احاسه ولا يطلع فيها وهذا القدر
 يكفي في المناسبة (قوله في ذكر الحرف والنون انهما) ان في ذكر الرسم
 ايضا حيث يوهم الكتابة (قوله اي افسد حال افسدين) اعترض عليه
 بان الظاهر ان امر بمعنى اصبح ولها يقال اعط القوس نار بها واحيط بال
 التفت قد يكون اصلاحا وقد يكون افسادا ونعني ان تقدم ومقابلته ههنا
 بقوله رث وهو بمعنى اصلى يدل على انه ههنا معنى افسد (قوله فلا يطلع
 الاصمعا) يقال طعت السيف والدرهم اي غمت وطمعت من الطين
 جرة (قوله فانه لو لم يعرف ان القافية مثلا سلام اي آخرة) يعهم من هذا
 ان معرفة حرف الروي قد لا يكفي في بعض النصوص بل لابد معها من معرفة
 القافية فان مجرد معرفة ان الروي مهم لا يكفي في ان القافية حرام لحوا ان يوهم
 انه محرم (قوله ومنه المشاكاة الى آخرة) ان كان بين ذلك الشيء والعير علاقة
 مجورة للصور من العلاقات المشهورة فلا اشكال ويكون ان كلمة موجبة تريد
 حسن كما بين السبئية وجرائها وان لم يكن كما بين الطبع وابطاطة فلا بد ان يحصل
 الوقوع في الصحة علاقة صحيحة للمصدر في الجملة والا فلا وجه للتعبير به عنه
 فان قيل كان ينبغي ان يذكر المشاكاة في القسم الثاني لانها تنطبق باللفظ
 احب بانها انما صوحت مع الطائفة والمقابلة لحدسها ومن ثمة سماها
 صاحب الكشف بالصادقة وانفاله في قوله تعالى (ان الله لا يهديني) الآية
 وفيه نظرا لان صاحب الكشف انما اطلق المقابلة على المشاكاة باعتبار المعنى
 العموي لا الاصطلاحي ونصحه المقالة العموية لا يستدعي ايرادها ههنا
 والا وضح ان يقال انما ذكرت ههنا لان المخطوط فيها اولاد وادوات حسب المعنى
 ضرورة اعتبار العلاقة (قوله حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى)
 الظاهر ان مراده ان المعنى ولا علم ما في ذات الله عن ذات النفس بقوله
 ما في نفسي وانت حير بان لا اعلم ما في ذاتك وحقيقتك ليس بكلام مرضي
 بل الوجه ان يقال انه عر عن لاعلم معلومك لاعلم ما في نفسك بوقوع التعبير
 عن تعلم معلومي نعم ما في نفس كذا في شرح الكشف (قوله تعبر عن الاصطلاح

معطى العرس ارادته الاصطلاح المذكورة المحاط بمعوله عرس والعير الذى
اعتبر هو مصاحبه له فى التقدير هو غرس الانتصار واما عرس قوله كما عرس
فلان فهو واقع فى صحبه العرس الاول تحقيقا لا تقديرا عليس هو موضع التمثيل
كما لا يخفى فتدبر (قوله أى توقع المواجهة الى آخره) ولك ان تقرأ تراوج
على لفظ احطاب او بسد القفل الى من على ما حوزة الاحمش فى قوله تعالى
(لقد تقطع بكم) (قوله حين بين النيران والروان) اصل المثل ان صحرا
احا احدا طعمه ربيعة الاسدى فى الحرب يحسه فرض حولا حتى ملته
امراته وكان يكرهها فربها رجل قد قتل اباها الكفل قد قتل ام عاقيل
وقال كيف مريضكم قد قتل لاجى برحى ولا ميت يستراح منه وكان ذلك بجمعه
صحرا فقال * اما والله ان قدرت لاقدمك * ثم قال لها ما ولبنى السيف
فاولته فاذا هى لانعله فقال اياتها منها * اهم ما امر الخير لو استطيعه *
وقد حيل بين العير واليران (قوله اصاحت الى الواشى الى آخره) قيل
الصواب رواية ودراية اصاح بالتدكير لان ما قبله * كان الزيا علفت فى
جنبه * وفى بحره الشعرى وفى حده القمر * وفى شرح التبيان ان فى قوله
فلح فى الهوى وقوله فلح بها الهوى قلنا لان المخاح من العاشق فى العشق
لامر العشق فيه ومن المعشوق فى الهوى لامر الهوى فى المعشوق (قوله اذا
احترت يوما الى آخره) الاحتراب الحرب والصير فى احترت ودماءها
الى انفرسان المذكورة فى البيت السابق (قوله لفظه معيان) قيل ارادته
الزيادة على معنى واحد سواء كان معيان او اكثر والاقر ان واحد بالاقول
كما سبق فمما سبق مثله (قوله او المراله من طول المدى خربت) انمراله مصوب
معطوف على اسم كان فى البيت السابق وهو قوله كان كاتون اهدى من
ملاسة شهر صرداد او اياها من الخلل قيل الكاتون التنور وقيل اسم من أسماء
شهور الشتاء وهذا النسب والى الزمان (قوله اعني الرشاة) الرشاة على صل
بالتحريك ولذا الظنية الذى قد تحرك ووشى (قوله كيت اسقط اذا صدق
الحمد الى آخره) البيت من قصيدة مطلعها * معاني الاولى من شمسك
اليوم اطلال * وفى النظم معنى من خيالك محلال * وقيل هذا البيت سبطنى
رزق الذى لو طلته لما زاد والذى حظوظ واقبال (قوله وبالخلل المحبة)
المحبة الكبر (قوله والتعجب للتشبه من ضيق العطر) العطر الماخ حول المورد
وذلك التعجب ان يقال المراد النعمة الدنيوية والنعمة الآخروية (قوله وهو

ان براد يعط واحدله معيار) المراد من معنى اعم من تحقيق والمجسار
 (قوله وهو كرمعدد ان حره) والصغير راجع الى الف و نشر لانهما
 نوع واحد من الحشرات المعوية (قوله ومن رحته جعل لكم الليل والنهار
 الى آخره) فان قيل قد تعين الصغير المحرور في تسكوا فيه للعود الى الليل
 فلا يكون الآية من قبيل الف والنشر لما سبق من اشتراط عدم التعيين فيه قلت
 التعيين المتي فيما سبق اعناه هو التعيين بحسب اللفظ والتعيين في الآية الكريمة
 اعناه هو بحسب والمعنى لا اللفظ فان ذلك الصغير صامح للعود الى النهار
 من حيث اللفظ فلا تعين لفظ اصلا (قوله وهما نوع آخر من اهل لطيف
 المسكن اي آخره) لم يرد ان مجرد المعنى الذي ذكره معنى لطيف مسكنه بحيث
 لا يهدي اليه الا القاب ان اراد ان هذا النوع لطيف مسلكه بالنسبة الى
 النوع الاول ثم ان يحمل الآية الكريمة منه ويراد قول صاحب الكتاب
 وهذا النوع من اهل لطيف المسكن الى آخره اي ان هذا النوع يرداد
 لطيفة ودقة القصص المقامات مدفع به هذا التوحيد اعراضا عن المصطلح
 المحقق (قوله فعدد من ايام اخره) فان قلت اخر جمع آخر لانه اليوم و آخر لا يجمع على
 فعل وانما يجمع عليه اخرى فوجهه غيب ما كان اليوم بما لا يعقل اخرى مجرى
 المؤنث لكان المناسب بين ما لا فعل وبين الاءات مما فعل لانه ناقص العقل
 فكان آخر اخرى فيجمع على اخر كذا في القلب (قوله الا سبق المحدث) انقاب
 على وزن الكتاب العلامة كانه يفسر الامور فيصلى الى حقايقها والمحدث الصادق
 الظن في الامور كانه حدث بها (قوله وقد يقال قوله لتكملوا عدة اي آخره)
 الخواص لصاحب الكشف حيث قال قوله علة الامر مراعات عدة بمعنى في
 الاداء وانقصه (قوله وقد قيل ان يقول ان ذكر الاصابة بمن عن هذا بقيد آه)
 فان قلت قد ذكر صاحب المفتاح قوله • ادريس في مع لآبأ كزن • ارا صاحب
 المرد غير الكند • وهذا طويل كمن امة • وهذا قصير كمن اوند •
 من قيل التقسيم المشتمل على اصفه مالكل • به من اي التعيين فيه مع ان
 ادبيان يحمل لم يحصل حتى يتصور فيه تعيين قلت من حيث ان اصل اسم
 الاشارة ان يقارنه اشارة حسيبة معينة لا يريده فاراشته الحال على السامع
 لم يضطر في قصد التمييز كذا ذكره في شرح المفتاح (قوله ولو سمعوا حلت
 هذا اشارة الى آخره) فيه تحت لان المفهوم الظاهر من اضافة ما تكل اليه

على التعمين ان يصف الى كل محمد ما يرجع اليه بكوب من خواصه في نفس
 الامر وهذا لا يخص على كل من التقدير بل على احدهما وهو ان يجعل
 هذا اشارة الى غير الخلق ودا الى الوعد ولونزل عن ذلك ما يفرق في احتمال
 التعمين من البيت المذكور ومن الآية التي جعلها مما سبق من قبل الله
 واشتر اشتمل على عدم التعمين اعني قوله تعالى (ومن رحمتك جعلكم ليل
 والنهار تسكوا فيه وتشتوا من فصله) اللهم الا ان يقال لا تعمين في الآية
 بحسب اللفظ لتعلق وتشتوا من فصله بغير ما يرجع اليه صميم فيه بخلاف
 انيت من اختلاف اسم الاشارة فيه يدل على ان كلامها اشارة الى الآخر
 والاقرع على تقدير تسليم التساوي في الاشارتين ان يصار الى ما نقله من
 شرح افشاح من ان اصل اسم الاشارة ان يفارقه الاشارة الحسية فهذا
 الاعتبار يحصل التعمين واما ما ذكره البعض من ان تعمين المقصود يحصل
 من الخبر ولو سمى ساوي الاشارتين فقد عرفت به لا يبعد لان المعنى هو التعمين
 بحسب اللفظ فان اعمين بحسب اعمى قد يوحى في الله واشتر ايضا
 كما يحتمل تامل (قوله اذهب معذرتي الى آخره) كالسيف الدولة الحمداني قد
 حرا الروم كما هو عادته فاتفق ان سبي وقتل ولم يفتح بلدهم وقبل بل احد
 الروم عليه الدروب وظهروا ما صعد فقال المنسي القصيدة اراد ان الدهر
 معذرتي اليك حيث لم يفسدك فتح بلادهم بالكلية والسيف منتظر كركك عليهم
 فبشيت منهم وارضهم لك موضع اقامة بالصيف والريح (قوله اى
 سموات الآخرة وارضها) ويدل عليه قوله تعالى يوم تبدل الارض غير
 الارض والسموات واهل الآخرة لا بد لهم من مطل ومقل وقد نظر لاه
 تشبيه بما لا يعرف اكثر الخلق ووجوده ودوامه ومن عرفة واعلمه بما يدل
 على دوام الثواب واعقاب فلا يحدى له التشبه (قوله ما قام نير) النير اسم
 حل يمكنه يقال اشرق نير كادير (قوله وكذا الاستثناء الثاني معناه) به
 ان جعل الفسق داخلين في الاشقياء والسعداء باعتبار ان خلاف الظاهر
 من سياق الآية ان يفرق فيها بين اهل الموقف بالسعادة والشقاوة
 (قوله ما طلب حقى بالحق ومشيح) انما جمع قاتوه هي الريح وفي بعض النسخ
 ما لفتى وهي المناسب لمشيح قال الواحدى اراد ما لفتى به والمشايع قومه
 والالتئام وضع اللثام على الفم والانس في الحرب وكان ذلك من عادة
 العرب فلا يفتح العدو على انه غير شاب (قوله وهو ان شرع من امر

الى آخره) هذا انزعاج امر دأثر في العرف يقال في العسكر الف رجل وهم
في نهم الف ويقال في الكسب عشرة ابواب وهو في عدة عشرة ابواب
والمبالغة التي ذكرت مأخوذ من استعمال اللفظ لانهم لا يفعلون ذلك
الاطالة (قوله سعد اشداقها) جمع شدة وهو جاب اسم (قوله اقول لها
اذا جئت اى آخره) حشأت اى اضطرت وجاشت اى حافت وفي
الصباح جاشت عسى اى عشت فان اردت انها ارتفعت عن حزن او فرح
قلت حشأت مكاث اى لرم مكاث تحمدي بالشدة او تسمى من الآم
الدنيا بالقتل (قوله ودع هريرة الى آخره) هريرة اسم امرأة (قوله ولهدا
استدرك الى آخره) اى لكون خير الكلام ما بولع باب الشدة على حسان
بوجود مدحورة في الشرح ومن وحوه الاستدراك انما يقال بلسن واللغة
ياض قليل وكان الواجب ان يقول يرقن ونحوه البصيرة الشدة فان قلت
قد صرح الشارح في قول الشاعر على ارقس الافران حس صحاب
ان صيغة جمع القلة تستعار لجمع الكثرة والعكس وهذا يدفع استدراك الدافعة
على حسان استعمال جمع القلة موضع قلت يكفى في الاستدراك ما بولع
ظاهر صيغة جمع القلة من القصور في المبالغة (قوله غير متناه فيه) اى غير بالغ
فيه الى النهاية (قوله في طلق واحد) الطلق وضع العين الشوط يقال عدا
الفرس طلقا او طلقين اى شوط او شوطين (قوله فافراق) من قولهم
افراق النار في القوس اى استوفى مداها (قوله وتبعه الكرامة اى آخره)
قبل ليس هذا من باب المبالغة لان المراد بالكرامة الترويد ويمكن ان يزود
الرجل جاره كلما توجه الى جهة وهو شجاع عدا الاسمياء واصحاب المروة
وما قيل ان الكرامة هي النزول ليس بشئ اذا انزل احداهما للقاء لالذاهب
وانتخير ان لفظة تعد هو الذي بعيد الافراق كما علم من تقرير الشارح
(قوله وعليه يلت السقط شعرا كما الى آخره) ضمير شعرا اى اخرن راجع الى
الرق في البيت السابق وهو قوله مرمى برق المعرة تعد وهي حبات رامة
نصف الكلام الى الوهن طائفة من الليل والمعرة معرة السماء وهى بلد الشام
ورامة موضع معين والرجال بالحاء المهملة جمع رجل (قوله عقدت سنانكها)
السنانك جمع سنك وهو طرف الحافر والغير بكسر العين الفار كما ذكره
ولا يفتح فيه العين (قوله ومنها ما اخرج مخرج الهرل والمخلاة الهرل)
خلاف الجذ وهو الكلام الذى لا يراد به الا الطائفة والصحيح وليس منه

فرض صحيح والخلافة الشطرية يقال فلا جليح الصدر اى يقول كل ما يريد
ليس له مانع من غير الصدق والصواب مأخوذ من قول النولي عند التمرى
من المعصوم خلعت عذاره ان حتى لا اطب وان حتى عليهما اطلب (قوله
فشكر النعمان من ذلك) اى تعريفاً مكره فذكر اى غيره ضمير (قوله ومنتجع)
المنتجع المنزل الذى يصيب فيه الكلاء والتحصن لضم طلب الكلاء فى
موضع والمراد ههنا طلب المعروف (قوله اى الاعادة اهون واسهل
عليه من البدء) لان المعصوم استعاد بالوجود الاول الذى كان قد اتصف
به ملكة الاتصاف بالوجود اسرع ثم ان تلك الاهوية بالقياس الى القدرة
الحادثة التى يماوت مقدوراتها مقيسة اليها واما القدرة القديمة فجميع
مقدوراتها على السوية لا يتصور هناك تفاوت بالاهوية واليه الاشارة بقوله
تعالى ونه المثل الاعلى قال الزجاج اى قوله هو اهون عليه قد صر به لكم مثلاً
فما يصعب وسهل وقيل الهيا فى عليه راجع الى الخلق وقيل اهون
يعنى هين (قوله وقد وجد بينا فارسياً فى هذا المعنى فترجعه) وقد صرح به
فى الابصار والبيت الفارسى المشار اليه بقوله كرمودى عرم جور احده تشره
كس نديدى ريمان او كرمه (قوله وفيه نظر لان المفهوم من الكلام ان آخره)
احيب عن ذلك ان الانطق المذكور ليس صفة ثابتة بل صفة غير ممكنة
او فروع اذا لم يوراء ثبت مما يتطرق ل وصفها بالنسبة الى الكواصب
التي حولها يشبه الانطق لايمان مراد الشاعر هذه الحالة الشبيهة
بما لا يتطرق لاحقيقة الانطق لا ما نقول لاسم ذلك بل مراده الانطق
الحقيق الادعاء كما هو مذهب الكاكي فى قوله وادانيتها اشدت اظفارها
الثبت ليكون من محسات الكلام وهو مما يتبع وقوعه فليتأمل (قوله ربي
شفعتاه) الربى جمع ربوة وهى التل المرتفع من الارض شفعتان كان الرواية
على صيغة المثنى فمفعول فهو من الشفع بمعنى الصم وان كان على صيغة المثنى
لفاعل فالظاهر انه من الشفاعة بمعناها المتعارف وانقسم يطلق على نفس
الريح ويطلق على هبوبها لانه مصدر فى الاصل وهو المراد ههنا والمراد جمع
مرة وهى السحاب الابيض والصميرى دحاهل اقرى والسحاب يطلق على
الواحد والجمع وهو المراد فى البيت الاول بقرينة الوصف بالجمع (قوله طللان
طال عليه الامداه) الطلل رسم الدار والامد الرمان كاسق والدروس
الانحاء والعلم العلامة والنضد بالتحريك الحجرة توصف بمضاهوق بعض

و نضد ايضا متاع البيت المنصود لبعضه فوق بعض و السرير ادى
يصد عليه المتاع (قوله الا ان صدر البيت امراء نصر) و السقعة الارض
الفر ابني لاشي بها (قوله و منه انفرج) ما بين المقبل و هو في اللغة جعل
الشيء فرعا لغيره و قد يروى دليين ثممة و هو الافاصة و الصب فوجه تسمية
هذا القسم بذلك على هذه الرواية هو ان المتكلم قد فرغ من حكم اى صلب من
المتعلق الاول الى الثاني (قوله و هو احتار عن مخوفولا علام ريدراك
و انور ح) اعطى ان هو ارجع الى قوله على وجه شعر الى تحرر فالوجه
ان يحتار بما ذكر عن مخوفولا علام ريدراك و هو ان كان وقع في اكثر
من صلب المتكلم لان اعتبار ان الحد الحكم المتعلق بمتعلقين يخرج المثال الذي
ذكره فان الحكم المتعلق لاحد المتعلقين الر كوب و لا آخر الحولية (قوله
احلا مكم لقدم اخن البيت) لقدم السبب المرض و ما في كادماكم
رائدة لا تمنع احلا من العمل كما في قوله تعالى (مراجعة من الله لنت لهم)
اي مراجعة فيكون الدماء ههنا محرورا بالكاف و ما بعده اعني تشي من
الكتاب في موضع النصب على احلا و يجوز ان يكون مرهونا على الابتداء
و ما بعده حرره (قوله و لا دوا له اجمع) في شرب دم ملثاى اجمع و كذا في افعال
تجمع فيه الدواى اى دخل و انزقل يشترط الاصبع من رجله اليسرى فيؤخذ
من دمه فطرة على نمرة و يصم بها المعصوق فيجدها شفاء فان الله تعالى
(قوله و اساقاكم) الاساة جمع اس من الاسى بالقح و القصير و هو المداواة
و العلاج و اساقاكم الخراصة و اجمع كلوه (قوله و قد فرغ على و صفعهم شفاء
احلامهم الى اخره) اراد ان يجمع الثقب الصورى و النجبة في الذكر كما ينبغي
بعد اعطى الوصف لان شفاء الدماء من الكتاب منفرع في الواقع على شفاء
احلامهم لشفاء الجلود ان لا يفرع بهما في نفس الامر اصلا فلا يرد
ان ككاف اشبه في قوته (كما ماكم بدل) على ان التفرع على
عكس ما ذكره التارخ و اشبهه اصل و امش فرغ و لا حاجة الى اعتبار
القب على ان الكاف في مثله ليس قلنشه بل يحدد انفسه كما قل في قوله تعالى
(واذ كروه كما هراكم) والله اعلم (قوله حتى بنح محل في سم الحياطة) اى حتى
يدخل ما هو مثل في عظم الجرح و هو ان يمر فيها هو مثل في صيق اسلك
و هو ثمة الابرة (قوله من نوع خلاه و تأخيد للقبوب) الخلافة اخدمة باللسان
و التأخيد من من الاخدمة الضم و هي رقية كالسحر (قوله و سدعى غير) الا انه

لا يقع مرفوع ولا محرو ولا منصوب ولا استثناء متصلا وانما يستثنى به في الانقطاع
 وكونه في الحديث بمعنى غير مذهب بعض النحاة وقيل هو قيد بمعنى لأجل
 وانشد ابو عبيدة على محبته بهذا المعنى قوله عمدا فعلت ذلك بصداني احاف
 ان هلكك ان ترى قوله ان ترى بمعنى ان ترى وهو انصوب (قوله فيجتمعون ان يكون
 من انصرب الاول وان يكون من انصرب الثاني) فان الفواصل المحتش
 انظر اليه من انصرب الاول فان قدر دخول السلام في اللغو فقد اعترضتها
 تأكيدها والالم ينشر لاجهة واحدة وهذا الكلام انصرب بمحمد بن علي بن الآفة
 من انصرب الاول على التقديرين وفيه بحث لانه اعترض في تعريف انصرب
 الاول تقدير الدخول فكيف يكون الآفة منه على التقدير الثاني وليس
 فيه تقدير الدخول قطعا والحق ان كونها من انصرب الثاني ايضا لا يخلو
 عن تكلف لانه اعترض فيه الامتثال والامتناع فيها اللهم الا ان ينظر الامتناع
 الصبي ويهرق بين انصربين تقدير الدخول في الاول وعدمه في الثاني لكن
 اكثروا قوله بكه لم يقدروا متصلا عن ذكر عدم تقدير الدخول في تعريف
 انصرب الثاني فأس (قوله واهن حبه اعيبه عن ذلك) ٦ اي عن الدعاء
 بالسلامة لا تقطع بخصوصه بهم بوعده الله الكريم وان لم يكونوا اعياء من مطلق
 الدعاء به يستوحشون به رتبة الدرجات والاراس ولا شك انهم يحتاجون
 الى تلك الزيادة (قوله الا قبلا سلاما سلاما) سلاما سلاما اما بدل من قبلا
 بدليل قوله تعالى (لا يسمعون فيها الا قبلا سلاما) واما معقول به قبلا بمعنى
 انهم لا يسمعون فيها الا ان يقولوا سلاما بعد سلاما والمعنى انهم يمشون السلام
 بينهم فيسمعون سلاما بعد سلام (قوله هو الدر الآفة انصرب زاجرا) (هـ)
 بحر راخر اي مرتفع بمند الصرعام الاسد والويل جمع وائل وهو المظفر
 الشديد (قوله انه نهب الاعمار دون الاموال) انحصار الادكرى وان لم
 يكن مستثرا لبي معداء الآفة بهم منه ذلك بدوق السليم في كلام العلماء
 قبل في البيت وجه آخر من المدح وهو انه لم يخو من بيت الاعمار ولم يلتفت
 الى انهم الذي هو اعر الاشياء حتى يبقى في الدنيا محمدا وفيه دلالة على كان
 الشهادة ونهية المرأة قال الواحدى هذا المدح احسن مدح به ملك
 (قوله قد سهى لار الشكاة مصرح به) وفيحتاج بان مقصود الشارح
 مدح الورد ونهية الوردية فهذا الاعتبار يكون شكوى الزمان
 فيه مدح بالعرض وفيه نصف (قوله ولا بدنى من حيلة في وصلهاى حرة)

٦ فيرد على شرح
 الشيخ حيث اعترض
 على الشارح بمنع غناء
 اهل الجنة من الدعاء به
 على ما اشرت اليه فانه
 لم يفرق بين دعاء ودعاء

يريد ان وصله لا يتيسر الاثر والوقار ومدارة رفته وملازمة عنته والوصف
 بالقدرة واشتم وعيرهما هو من افعال الجبهة واخذ بالسكر الحليين ومعارفه
 الباء محذوفين ومروادتهن والاسم اعزل (قوله وهو اراد السلام بمختلا
 لوجهين محتملين) اى احتمالا على سواء فلا يتناول الايهام (قوله حاطلى
 عمر وفاء) ليت عفيفه سواء (المصراع للشرتمه) قتت شر ايس يدري
 امديح ام هيجاء وروى ان ثرا قل له حطلى ثوما لا يدري انه حبة او فاء
 اقل فك شر لا يدري انه مديح ام محاط فقت الظاهر ان مراد الشاعر
 المترح لانه راء حطاطه وهو الاحسان ومقابل الاحسان يكون احب اليه
 يستو الاحتمالان فلا يستقيم عدده من التوجيه فقت امراد سواء الاحتمالين
 بالنظر اى نفس الكلام وان ترجح احد الاحتمالين بالنظر الى انعام والكلام
 بعد محمل تامل (قوله ومعارفه باعتار آخرو هو انه اى اخره) واعتبار
 آخر ايضا وهو ان المعبر في التشبيه ليسا متضادين يكون احدهما مدحا
 والاخر دما ومحوه وفي التوجيه لابد ان يكونا متضادين (قوله ومعه الهرب
 الذى يراد به الخد) حاصله ان يدكر الشئ على سبيل اللعب والمطابقة بحسب
 الظاهر والمرص او صحيح بحسب الحقيقة قال فى الايصاح وترجته نعمى
 من نصيره (قوله ومعه تحاهل انما راف) فان فقت ذكر السكاكى فى تكبير
 المسداليه ان التماهل لا شقاله على نكت بهية عمر ان الى مهر البلاعة ومالكة
 فلا ان يكون من المحسبات الدبعية لانها من الواحق ولا تقيد البلاعة فقت
 هو من الدبوع من وجه ومن علم البلاعة من وجه آخر كما جهاد عليه فى المقدمة
 (قوله ابانصر احاور مائل مورقا الى اخره) البيت لليلى بنت طريف نثرى
 احاها وكان قد قتله يريد مورقا حال من الكاف فى ذلك والدميل معنى الفعل
 كانه قيل ما وقع لك حال كونه مورقا (قوله وسوف احال ادري) احال
 انكر الحجرة على لغة من يكسر حرف انصارة اى اظن قال الجوهري
 انكر افصح من الفتح وانفتح لغة اى اسد حاصة وهو القيس (قوله
 وهل يرجع التسليم او يكشف انعمى الى اخره) وفى بعض النسخ او يدفع
 الكاء يرجع من الرجوع والتسليم مقعوله وثلت الاثاق وهى اشهرات التى
 تجمع وبوصع عليها القدر فاعبه (قوله وكالتعريض فى قوله نعمى) واما
 او اياكم لعلى هدى او فى صلان ميبى (قال فى الايصاح وفى هذا اللفظ
 على هذا الايهام فائدة وهى انه يعث المشرع على انصكر فى حال
 انفسهم وحال التى عليه السلام والمؤمنون واذا فكروا فيما هم عليهم من

امرات بعضهم على بعض وصي رارهم واموالهم وقطع الارحام وابناء
 الفروع الحرام وقتل النفوس التي حرم الله قتلها وشرب الخمر التي تذهب
 العقول وتحبس ارتكاب الفواحش وفكروا فيما نهي عليه السلام والمؤمنين
 عليه من صلة الارحام واحتساب الآثام والامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 واطعم المسكين وبر الوالدين والمواظبة على عبادة الله تعالى علموا ان انبي
 عليه السلام والمسلمين على الهدى وانهم على الصلال فيعتهم ذلك على
 الاسلام وهذه ائمة عظيمة (قوله كقولك قلت ثعلب آه) ومن هذا الباب
 قول اس رديئة المعري من ايات يحاط بها رجلا اودع بعض القضاة
 ما لا يدعي القاضي صبا عنه ان قال قد صاغت فيصدق انها صاغت
 ولكن منك يعني لوني * او قال قد وقعت فيصدق انها وقعت ولكن
 منه احسن موقع * وما يليك يحل هذا القاضي قول من قال ولما ان توليت
 القضاء * وفاض الحرم من كفيك فيصا * دحمت بغير سكين واي * لا رحو
 الدمح بالسكين ايضا * ومثيل في الغصاة * فصاة رمانا صاروا لصوصا عموما
 في القضايا لا خصوصا * برون العم اموال البناي * كانهم تلوا فيها
 نصوصا * وحماهم لوصا حونا * لسلوا من حوانما موصوا (قوله
 من غير تكلف في السك الى آخره) المراد من التكلف في السك ان يقع الفصل
 بين الاسماء بلفظ غير دال على نسب كقولك رأيت زيدا الفاضل بن عمر بن
 بكر والتقدير التورل والاصنام من ان يحكم المطر والدمع اى سال وتضمضت
 حالهم اى اتصفت (قوله اوى مجرد الورى محوصر وقيل) فان قلت
 التشابه بينهما ليس في مجرد الورى بل في عدد الحروف ايضا قلت الحصر
 المستفاد من لفظ مجرد اصاق بالنسبة الى التشابه المتى فيهما فلا محذور
 (قوله ويوم تقوم الساعة الآية) الالف واللام رامة لا تعتبر ولا كذلك الميم
 في مساق تامل (قوله ودى رمان الى آخره) ابواو بمعنى رب واساد العرقاء
 الى ائمة بجار (قوله وكقول اى العلاء مطايا الى آخره) من قصيدة
 مطلعها تحية كسرى في مساء وتنع لربك لا ارضى تحية اربع كسرى لقب
 ملوك الفرس وهو معرب خسرو وتنع لربك اليمن وكان تبع الاول ملكا صالحا
 والاربع جمع ربيع وهو التزل واحطاب في ربيع الحبيبة وحاصل المعنى
 ان منزلك عدى تقتضى ان احبي ربيعك تحية الملوك ولا ارضى ما يعتاده
 المحبون من تحية اربع والمطلوب المدد وانما القدر والمال اما مدد

الحيفة وضمير عهب عطية على الالتفات من الخطأ الى اعبية او المسارل
والوحد على التوحيدين بمعنى لهو ويقال حتى بعد صمب اى قوى وان
سارل الطريق والوحد بمعنى الحرر وحاصل المعنى يظهر من كلام سافس
اشعشى (قوله ولاتيه عن تدكار دنك وانكم) اثبت من قصدة مطلقا
همرك مبعى المعنى ولا المعنى • اذا اسكن امزى انزى ونوى به • قد
من مرصى الله من راصيا • كذا تفتى من اخره ونوابه • ودر به صرف
الرمز فله • محله الاشقى يعول وبه • وهذا سبب المذكور فى شرح
• وان قصارى مسكن الحى حقيرة • سر بها مسترلا عن فيه • فواها صمد
ساده سو • فنه • واندى اسلافى قل اعلاق به • تمرر كلمة قسم والمعنى
المسارل وامزى صاحب المال الكثير والنزى انزاد ووبى به افام والحلب
للاند عملة الصغر للاسنان ويقول بمعنى نبال واند اعظم الاسنان
وواها كلمة التعصب وتلاقى الامر مداركه برنده يتوبه قبل ان يعق ناب
التلاقى بعدم القدرة عليه (قوله كقولهم سدعة شرك الشرك) اشرك
بفتح الراء المحملة حاله الصياد (قوله اور ائمة على مذهب الاحفش) حيث
حور ريدة من فى الالب حلافا للمجهور (قوله من عصاه صر به بالسيف)
وقب من العصيان اى عاصبة لاعدائهم عاصمة لاصدقائهم (قوله كالمعنى
نظر ودكل الى اخره) اورد ثلث امثلة لها على ان الحرف المعق لها
اما فى الاول اوفى اوسط اوفى الاخر (قوله وهو ثلثة لار الحرف الاحمى
الى اخره) لاثث اللفظ هو فى كلام المصنف راجع الى الحرف الذى فى قوله
ثم الحرفان والتدكير باعتبار المقطوع طاهر كلام اشارح • يدل على انه راجع
الى المصارع ولا يحى فد اعنى جيدة اللهم الا ان يقال مراد الشارح
بان حاصل المعنى وان اخذت مرجم الصمير فى البيان وامس فليس من (قوله
مبى ويين كنى لى حرم) الكن البت وامس الشديد انقله من دمس
يدمس ويدمس بالضم وكسر واطمس الدائر لانيب فيه اثر يندى به
(قوله اقل حسا) اى خداعا (قوله لان فى عدم تقارب الهم والميم
الشعوتين نظرا) فيحتاج منه بان المراد من تقارب الضرح ههبا قصر
المسافة بين المخرجين وان كانا مختلفين اذ ليس بين محرجى الفاء والميم تقارب
بهذا المعنى لان الميم من ظاهر الثقبين والفاء من باطن الثقب السعلى
والطرف الاسنان وانت خبير من هذا الجواب يدل على عدم

٩ وانما ظاهرا كلام
الشارح اما ذكره
من ان المقصود بيان
حاصل المعنى واما
لاحتماله ان رجح الى
الحرف وكونه ثلثة
باعتبار الرجوع فى
الاول والوسط والاخر
وقوله لان الحرف من
وضع الظاهر موضع
الضمير قلبا مل

اتحاد بحر جهما لأعلى طول المدة بينهما فيتأمل (قوله وكفوا بهم غرك
 عرك اي آخره) قيل هذه التكرارات كتبت على كرم الله وجهه الى معذوبة
 رضى الله تعالى عنه وصكت معاوية احد في جوابه على قدرى على قدرى
 قصار ذلك اي نهى عنه وعن لغة في بعض (قوله لهم في معبود متى يعود
 الى آخره) في كل من الامثلة الثلاثة تفصيلا فان في معبود ثلث سائر بعد
 ايام وكذا في متى يعود وان كانت مفصلة فيه وفي المدحورية جس سات
 بعد حرف التعريف والميم وكذا في الميم واستنصرية مدرسة
 بعداد ساهب المدحورية من خفاء انصافية وفي استنصاح نفع جس
 سات بعد الالف كافي يش تحججه وانبت تحججه وكل من اسئلة الاخيرة
 تفصيلا الاخر (قوله ونهروا) اذا ما فلت الالف في فلت الاشباع وقب
 هروا السورة وقيل وتممه ان هروا ان فلت . يعمل للحمية فلتا . (قوله
 اد لا صدارة احتشوا المصراع الثاني فديعاب مانه اذا كان خشو المصراع
 الاول) صدارة بالنسبة اليه لكنا الخشوا المصراع الثاني ايضا صدارة
 بالنسبة اليه بأمم (قوله كعوله سريع الى ان انتم الى آخره) وبعده حريص
 على الدنيا مضيق لديه وليس له في منه تمصيع (قوله اقول لصاحي واعيس
 الى آخره) العيس بكسر العين المهمة الاول اي يتخالف باصه شئ من
 الشفرة واحده اعيس والائى عيب وهو ما عبح بهوى هويا او مصى
 مفهرا وانيفة وانصافا موضعان والمخاراة المشاة (قوله هو الحقة وقلة
 الفعل) هذا على تقدير ان يكون معاه نفع السبب المهمة فيكون نصاعلى
 التميز وقديروى بكسر الشين المهمة معنى المشاهدة فيكون نصاعلى المصدرى
 ملائمته فها او على الحد (قوله امنهم ثم تأملتهم اي آخره) ومن هذه
 القصيدة قوله يقوم قذطل مفاىى مكم من عير مع الرواح الروح (قوله
 ثوى في المذى الى آخره) ثوى اي اقام واصمير الاول معنى السرو الثاني معنى
 الكثير والثاني المعطى (قوله قول الحريرى فلاح ربحى على حريين العن
 ان آخره) اي ظهر اشبه يوم على جرى العنان ان موضع عبد الله
 فمداله (قوله ومصطلع تلخيص المصطلح الى آخره) المصطلع بالثنى اتقوى
 عليه الناعص به وتلخيص المعاني اقتصار المعطى ونحسين عباراتها وتلخيص
 المعاني فكذلك الاسير وبعديت المذكور . وكم من قارى فيها وقار اصرا
 بالخفوف والمخاض . ضمير فيها راجع الى البصرة وقاراي مطعم تضيفان

٩. مقتبل من الضلالة
 وهى القوة وشدة الا
 صلاح ويقال مطلع لهذا
 الامر معنى مصطلع به
 لكن الاطلاع من العلوم
 قولهم اطلعت الثانية اي
 علوتهاى هو مال ذلك
 الامر مائل له ولعل
 الحريرى قصد تصحيح
 القصد فذلك استعمال
 بالى سبعة

واصرار الاول بالحقوق لكثرة قراءته سهل واصرار الثاني بالحق لانه اعلم
 ما فيها وجعلها حائنة (قوله نحو قوله تعالى ما لكم لا ترجون الله وقار الآية) اى
 ما لكم لانتم مومنون بالله عظيمة (قوله وذلك بان يكون احدى القرينين او اكثر)
 فيه نظر لانه بقى قسم آخر يشمله قول المصنف رحمه الله والافتواز وهو ان يكون
 نصف من احدى القرينين وما يقابله من القرية الاخرى مختلفين فى اللون
 والتففة مثلا والآية المذكورة من هذا القبيل لاختلاف سرور واكواب فى اللون
 والتففة واما لفظة فيها فلا يقابلها شئ من الفقرة الاخرى والثان تقول ما ذكره
 اعنى قوله وذلك بان يكون الى آخره مثل التمثيل واعايد بوردا القسم الذى
 ذكرته لدلالته الآية عليه الاكواب جمع الكوب وهو الكور لاعروقه (قوله
 كقول الصابى لا يدركه الا عبي الى آخره) صدره الحمد لله الذى لا يدركه الا عبي الى
 آخره (قوله كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا الآية) الادوات الادوية
 والامر الفطبع (قوله فى صدر محصود وطلع محصود) الصدر ثمر النبق
 يقال له بالعربية كبر والمحصول الذى لا شوكه كانه حصص اى قطع شوكه
 والطلع ثمر المور وله نور كثير طيب الرائحة ومن السدى ثمر يشبه
 طلع الدنيا ولكن له ثمر احمر من الصل والمصود الذى يصد بالحن من اسفله
 الى اعلاه اى لم يستلها سابق بارزة فى الصحاح تضد متضاده بضد ماكثر وضع
 بعضه على بعض وظل بمدود اى بمد لا يسهه الشمس (قوله كقوله تعالى
 وادنا الانسان الآية) نظم الآية هكذا وادنا الانسان ما رجة
 ثم نرصاها منه انه يؤس كعمور ولنا ادناه نعماء بعد ضراء مسته ليقولن ذهب
 السيثان حتى انه لفرح بخور (قوله وانزلته يدى) اى صدرت دائرته وهى
 (قوله لما اقتصدت عارب الاعراب الى آخره) حكى السعوى عن بعض
 اهل العلم افتقد الراعى قصوده اذ اركه فى كل حاجة وابسله والقعود
 السكر الذى يكثر كونه والعارب ماس السام والعنق والاعتراب من العربية
 واما ننى ابعدنى والترمة الفقر والاراب الاقرا جمع ترب والتطويح الرمي
 وطوايح الرمس حوائذ المصدة جمع مطيعة على خلاف انقياس وصفه
 قصة النبي مدينة كبيرة (قوله اناهم مهلا الى آخره) الهمة حرف النداء
 وقاطم مرجح فاطمة ومهلا منصوب على المصدرية اى اهلى مهلا والتدلل
 بالدال المهملة احنح والازماع القصص (قوله ولم ينهد الى بلد) من نهى
 ينهد اى نهض (قوله معنى الشعب الى آخره) المعنى جمع المعنى وهو

المثل من عيب المكان اى اقتبته والشعب موضع كثير الشجر والمياه (قوله)
 حتى كان شرابا الى آخره (الشرب بالكسر الخط من الماء والمقاة جمع عاف
 وهو طاب المعروف والمرفع اسم موضع من رقت المشية اى اكلت ماشاءت
 قبل نصف الممدوح بالحدود واشتباعه والظاهر انه يصفه بالحدود السابق
 والشهادة اللاحقة (قوله حارحة مماضى فيه لعدم وجود الجمع) بعدم
 الموافقة بل لانصرف فيه بمعنى الذى ذكره ساسا وهو حمل العروس مقفاة
 تقية الضرب (قوله ومارق مصفوفة ووراني مشونة) المارق جمع مرقعة
 بالصم والقح وهي لونه الصغرة والزراى السبط الفاحرة جمع زرية
 مشونة اى مسطحة (قوله والكرام حداول) جمع حدول وهو دهر الصغير
 (قوله قول الحمزى) ميم ميم بحداى آخره (بمدح قبح اس حاقن وينكر موارته
 للاسد واصمير فى احمر واقدم للاسد (قوله والجواب ان هذا القافيتين شعر
 مدائح) لان القافية لا تكون الا فى البيت من الشعر فستلزم تحققها استقامة الوزن
 والقافية وان اشعر بحجة المعنى ايضا لان الشعر كلام ورن على قصد بوزن
 هرق فاليس له معنى خارج لمعطة الكلام كما ان ما ليس له ورن خارج بقوله
 ورن الا ان لا كنهه بالاشعار من الجواب لامن الوارد سبي اذا خفي ومن البين
 ان اشعر القافية بصفة الورى احلى من اشعارها بصفة المعنى (قوله فهذا
 الايات كلها من القول) هكذا وقع فى بعض النسخ وهو سهولان اصل
 الطويل فعول مقام على ثمانى مرات ومن البين ان الايات ليست على هذا
 الاسلوب والصواب من الكامل اكثر النسخ لان اصل الكامل متقابل من
 مرات وانتهى ببدس على الاصل مرة وربع محروا اخرى وضربه الثانى هو مسدسه
 الذى عروصه سائلة وضربه مقطوع والايات المدح كورة على القافية
 الثانية من هذا القبيل وان صر به الثامن وهو مربع الذى احراؤه الاربعة
 سامة والايات على القافية الاولى كذلك كما لا يخفى (قوله حودى على
 المستهز الى آخره) فلان مستهز بالشرب اى مولع به لا يبالى بمقابل فيه
 واصب العاشق واجوى على حين من الخوى وهو الحرفة وشدة الوجد
 من عشق او حرر تقول منه حوى الرجل بالكسر فهو حو حوئل دو والشخصى
 على ورن ميل ايضا من اشبح وهو الحرس وهذه الايات على قواف عديدة
 الاولى رائية فى المستهز والتفكر والثانية مائة فى الصب والصب والثالثة
 يائة فى الجوى والشخصى وعلى هذا القياس (قوله والاعاء من العت)

وهو الوقوع في امر مثق وقد عتب الرجل واعنه غيره (قوله وهو الحرف
الذي هي عليه القصيدة وتسب اليه) يرد عليه ان هذا التعريف دوري
ضرورية توقف معرفة الرووي حيث على ما اورد في تعريفه وهو نسبة
القصيدة اليه وتوقف النسبة على معرفة الروي ادلا ينسب القصيدة
الى حرف حتى يعرف انه حرف رؤيها فان تحقيق في حرف الروي مقدمه
نقلا عن ابن حني (قوله او من الروي) وفيه وجوه اورد كرتها فيما سبق
(قوله ساكر عمر الى آخره) قيل الايات ل محمد بن سعيد الكاتب يمدح
الاشدق عمرو بن سعيد دخل عليه فرأى كم قصيد مترقا من تحته بعث
اليه عشرة آلاف درهم فقال فيه الايات وان في قوله وايه جلست
فواصل اي لم تمن وان كانت تلك الدم حليلة في نفس الامر وقيل يحتمل
ان تكون بنية معطوفة على لم تمن اي ولم تكن حليلة عد عمرو وان كانت
كذلك في نفس الامر (قوله وحمل ايدي بدل اشتاب من عمرو) فينبغي
ان يغير الرابطة اي ايدي له لوجوه في بدل اشعث والاشعث وان لم يجب
في بدل الكل كعدم وجوبه في الجملة التي هي نفس ابتدأ وقد حور الفاصل
الحشي في شرح المفتاح كوابي مفعولا ثانيا ايضا فيه نظر لانه يخالف
لتصريح ائمة اللغة حيث صرحوا بعدم تعديه لالي مفعول واحد اللهم
الا ان ينفي على التسامح (قوله يقال في اسكسية عن رول الشدة الى آخره)
الكلام منى على تشبيه السقوط الربى الذي هو افتقر السقوط الحشي بجامع
ملال القلب واسكار الدال وقد يجوز ان يكون من قيل اطلاق اشقر على
شعة الانسان (قوله وارغد) يقال عيشه رعد ورعد اي واسعة طيبة (قوله
واشتر الفسل من اخذ الكسل) يقال شررت الفسل واشترتها اي احتبتها
والشور عود يكون مع مشتر الفسل (قوله قلت يحتمل ان يريد الى آخره) قيل اما
يستقيم هذا لو لم يجمع قوله ما لا يلزم في الصنع ما يدل على الالتزام المذكور
اتما هو في الصنع وانت خير من الشارح حل قوله سابقا ما لا يلزم في الصنع
على ما لا يلزم في مذهب الصنع فندفع هذا التوهم (قوله او لعدم رجوعه
الى تحصيل الكلام) فيه يحتمل وهو ان عدم الرجوع الى تحصيل الكلام البليغ
علة عدم دخوله في من البلاغة لا قسميه ولهذا جعل في الايضاح ما يرجع
الى التحسين في الخط وما لا اثر له في التحسين اصلا قسمين مما لا يدخل في فن
البلاغة ولم يذكر في المختصر الا عدم الرجوع الى تحصيل الكلام فالصواب

في العبارة ان يقول لعدم الرجوع الى آخره ويترك ان يوجه بان لفظه
 او اشار به الى التعبير في العبارة عن غلبه وجوب ترك التعرض ومثله شائع في
 عبارة المفتاح (قوله فني محسنة) حتى ان يصير في محو ما ونحو اسم امرأته ان يصير
 ان يدعى عشت ذلك لفظه يعني اي مزوج عشت يعني اي بعد نحو (قوله من
 يلقي يومه على غلبه الى آخره) اي على كل حال وهو مكرر الراء اسم
 رحن وهو هرم من سائر اي حارب امرى صاحب رهن الذي يقول فيه
 ان يحسن موهوب حب كان وان كان طواد على غلبه هرمه وانما المهرم
 نصح الراء هو كمراس (قوله صبراء لاسر لاسر ان ساحتها الى آخره)
 الصبراء صفة لاسر ان في بعض نسخ ديوانه صبراء هو يصف
 حرا كابدل عليه اليبس وهو قوله في كمذات حرق في ذكره لها عجان
 لوطى ورده (قوله ومن السعيد في آخره) ان العلامة في شرح لفتح فاروى
 في ذلك ارجوح ونحو من او مبدعه او نحو ذلك فذلك المنة في الحسن
 كقولهم وضع في مية رسم الحن والعقد والقنولة والرد والامر والهي
 والانس والقي والسعداء العوض والازم والفض والهدم والبناء والميع
 والاعصا ومن ذلك قول مني بسبب ذلك واليداء تعرفني هو الضرب
 واخرت والفرع من والفيل (قوله ومن ما سمي تنسيق الصفات الى آخره)
 مثله من القرآن المحبة قوله تعالى هو الله الذي انه الا هو ايات العدوس
 السلام ومن محسن الله بر طر مكر ومن ضرب اسوى قوله عليه
 السلام الا اخبركم باحكم و فركم من محاسن يوم ائمة احكم اخلاقا
 الموطون اكثاف الدين ياتون ويؤلفون وقوله عليه السلام الا اخبركم
 بانصمكم من مكركم من محاسن يوم ائمة اخلاقا الترتيب واستيفان
 ومن الظم فون عباس من عدا صفت في مدح الرسول عليه السلام وابصر
 يستفيق ائمة بوجهه تعالى النبي عصبه للا مل (قوله وعلم بذلك ان
 الخاتمة) فتسقى من في ثوب انصدمه عصبه فيه (قوله فانه من)
 اي بالثقة والسرور (قوله من حل) اي معدي الراء المجهه واحياء المنة
 (قوله مكر وهضم) عصبه لشيء في كمرته فيص عصبه حقه وانصحه
 اذا طمعه وكمر عليه حقه (قوله) وشد قصده الى اولها لعمرك ما تدري
 الى آخره (قوله) وشد سدي من معول من شدي شعرا فقولاه الاول

هما محذوف اي اشده واوحل من لوحن وهو الخوف وموضع على ايا
 نصب لانها متعوز لا تدرى وقوة واني لا وحن اعراض و يدو مالمس المنجحة
 اي صحح موت واوب مبي على الصم لضعفه عن الاصابة موباك في مثل
 فن وبعادى ولانك شئ وحاصل المعنى ويقاؤك ما علم اينا يكون اقدم
 من الآخر في عدد الموت عليه واني حائف مترقب (قوله دع مكارم الى آخره)
 المكارم جمع مكرمة بمعنى الكرامة وسببه الحاجة (قوله وقوفها صهي الخ)
 وقوف جمع واقف من الوقف بمعنى جلس لاس الوقوف بمعنى اللث
 لانه لا رم واندكور في السب متعد مفعوله مصيهم وانصه على خالية
 من فاعل ست اي فصلت في حال وقف اصحاب مراكمهم على قائلين
 لانها لاسي اي من فرس اخون وشده الخدع وتكمل اي اصرا صرا بجلا
 (قوله ثم الاوف اي آخره) لثم جمع اذثم من اشم وهو ارتفع في قسبة
 لاوب مع اسواء في علاه وهو صفة مدح عند العرب والطرار العلم والمراد
 هما الحمد والشرف اي من اعمد الاول في صد والشرف (قوله ويسمى
 اعاره ومصحا) لاعارة في لغة تهاب المال واسمح تمويل الصورة ووجه
 التسمية ظاهر (قوله ويسمى اعمد) الف جمع قنة وهي الرمح واسمر وهو جمع
 اسمر من السمر وهو لون الاسمر (قوله اسمي انصير الى آخره) احدي
 اهرتين فيه محذوف عن عطافوله تعالى (اهزي على لله كده) والاستفهام
 اسكاري وينيل من الامانة وهي لاعده (قوله قال الشيخ في المسائل امشكلة
 الى آخره) وقد يجاب بان المراد تحمل الزمان عدم تحويره وجود مثله فانه
 لم يصور من الزمان تحويره وجود مثله فكيف يتصور عن الاساس فيكون
 حاصل المعنى ان الزمان لا ياتي بمثله لانه لا يتصور مفصلا عن اتيه وابت
 حيز مانه لا بد ان غير نتي يتعلق به ايمن فان قدر مذهب اي تحوير مثله
 لجعل بهم مه حوار وجود مثله في نفس الامر وعدم تحوير رس لبعده
 فاصل القصور محاله (قوله عدى الزمان متجاوز اي آخره) الاعداء
 ان يتجاوز اشئ من صاحبه الى غيره والاسم عدوى وفي الحديث لا عدوى
 اي لا يعدى شئ شيئا (قوله لان المعنى على انصى و اراد انصا) فان قلت
 المعنى وان كان على المصى الا انه عدل الى مستقبح قصدا الى الاستمرار
 او حكاية للحال الماضية كما مرر في امثله فمسل لم يبق ثل الزمان بعد اعداء

سبحانه اياه لم يحسن حين اصرت على الاستمرار ولا على حكاية احسان
 تأمل (قوله قال ان حى بن نعم ارمى بى آخرة) هاتيت على سريره من
 حى من العيو كموله ورجعت هن شره حتى به تعصب نصف التي
 لم تخلف (قوله وقيل ٢ جمع لاه) وهى شبه المصقة فى قصى صف
 المم وقد يجمع على لهوات ولهيات مثل عتيبات (قوله وكذا قول بعضى
 الاربجاء) ان الرواية فى اسر على صيغة المعلوم فودعى بكسر الهم
 لا غير فاعلمه وان روى على صيغة فجهون على انه ممد الى الجذر والحرور
 فودعى بفتح الهمزة على انه مصدر او سم مكان اى وقت يودعى والجمع
 بكسر الهمزة الاولى الاذن واندمع بكسر الهمزة الاولى صا مؤخر العين
 (قوله وفائه ان آخرة) اى رب جمعه فانه وسعس سبطين حال من
 صير ناقطها والخط الخيط مادام فيه الخرز والافهم فى سلك حثها
 اى ملاء ٢ ون قول ابن خنيس اقصى ذى فيه صفة ابراهيم وهى
 السؤال وحبوب كموله • قالى يوما سببين بعض الدون اشبع • قال
 صف صدى عاب آتاه فى واورع • قلب اى من اول ما فيكم بالحق
 تخرج • قال كلا قلت مسهلا قال قل • فب فاسمع • قال صفة قلنت
 يعنى قال صدى قلب تسمع • واحب من كوى ابراهيم من المحسات
 الدنيوية محل راع وهو يدركها انصف ولو لم تهي اى تعتز فى
 السؤال المتكرر والحبوب المتعد (قوله مقبض) اى من مقبض الظن واراد
 بالظن محله وهو القلب والامنى جمع مية والعلق الاضطراب والحدوى
 العطية (قوله وقول اى الصيب وى علك الى آخرة) لعاد لرايح وهاء
 الدار ما امتد من حواشي بحث اى ابحاثك (قوله فى اجنص الامضى) اى
 المتلى (قوله ربح الدرع) الرحب الواسع والدع قد رمد الدين (قوله
 مدى حمير) اى العاية التى تبلغ اليها حمير (قوله وقول ان تمام بعده الى
 آخرة) به بحث لا يثبت اى تمام شغل على الاستعارة بالكسبية والاستعارة
 التحيلية والكسبية حيث شبه الصبر بالثبات واثبت له شيئاً من لونه
 المشبه به اى الموصوفه وبى تسخيه الخارج حارمه وثبت يستلزم كوى الخارج
 محمودا والصبر ممدوماً كى يستلزم لميل الى مروه واللبس لاول لا شغل
 على هذه اللفظة فلا يكون هذا من القسم الثالث بل من القسم الاول

(قوله لا يكون احد من النبيين بعد) من حيث ان الله عز وجل قد اراد بسبب ذلك
 لئلا يشك في (قوله من اعني خمسة) يعني خمسة اشياء من حيث ان النبي
 انى سببه (قوله سمو) على صيغة التثنية (قوله وهذا منهم وغيرهم)
 وقع بعده في بعض نسخ روى له في مع شروا لرواية كثره الفصل
 الرمي وقرء حقه في رده على من عابه غيره اقصته في السكره
 والامر بحسنه فكسب اليه ابو اسعد الاديبي * قوله لا يروى اما الهدي *
 عند احتفال المجلس الحاشد * انت على من من ودره * كنت مثل
 الفصل الواحد من الله سبحانه * اسبب قاصر شروا بسلافة وحلم
 عليه الاحتفال الاجتماع والحاشد * قوله ودا حقه للعصب رجعت
 الخالية كما في العطف من ا * م تحوير عدم محبة مع تعدد الملامه فيه
 (قوله ولهم معب الى آخره) محبة من * وحي حقه وجدواه الى
 عنه بمفعول معب معني سبب (قوله وقد سبب عدل الى آخره)
 العنق جمع عصب ثرية وهي العلم ختمهم شبه بالعقاب من الطير
 بضمه كذا في التاج وهذا الفصل المراد بضمين الاعلام
 هو الصور المموية من سبب وغيره على رؤس الاعلام والعقاب الثاني
 جمع عصب السير وهو الطائر المعروف الذي يضرب الارض ويروى به
 (قوله لاحر نوع الرئيسة) سره ما افرسه السباع واميرة الطعام
 (قوله لم يذنب الى آخره) تمكن ان يذلل له قوته حتى كان من الجيش
 المام بمعنى قوله رأى عين فانها انما من كونها من الجيش ذاكنت
 قريبة محبطة لهم (قوله كما تحكي عن ابن مسعود الى آخره) بسبب امر امرأة
 وانتهل حلاقة لوجه كاهن والاهرار خمره وانتهل سبب المطوع
 عن حديد لهد وخصبة اسم ش عرومته مصره * وادمايته
 (قوله فاسعى فاعلى) يقال اعلى من له وج معن اي دعى * وسعداه
 من اخروج معه يثله * عداه قوته فثله * لا سبب ذب السبب
 الاصل وان صاد الى آخره قصده * ذب ذب ذب السبب لم يكن
 حادا صخرا لمصرب كالضرب المقتول في تعدد له وزيادة ايام فكان
 المصرب منه ضاع على المقتول يقال ذب السيف اذا لم يعمل في الضربة
 والرعب خوف والدهن زيادة والخصمه وخصمه اسبب المصرب

لا شيء واعمال سيف جعله في يده في علاقه وان في حال اعطى رائحة صبا
 اي مال الى جهنم وانقوه كما عرفت فمضى وكذا معنى ذلك ومراعاة امره
 لقها به الاحسن تعرفه به يترفع عنها ارحم وامره جمع معزم على
 القياس او جمع غرم على خلافه كحاشن جمع حسن وهي ما يبرء له كالتبريد
 مثلا وكذا لعمري وهو قد يمدح لهم لانه وقت حين امره وقت الاحتياج
 فاذا كان حينهم وقت الاحتياج هذا نصيب من في عمره كذا قيل وهذا
 انما يتم ادبهم انما يمتدح وحده السيف طهه ومما اعجبته وهي لعودة
 التي تعلق على عني الانسان العتيق وكاتب اسم غيبة ودرهم سم رحل
 (قوله و عرب) اي في شيء من مدح (قوله من سار معي و حره)
 قيل ار معي يعني سار معي ومع الامر و ذيف ار معي على الامر بخلاف
 قوله المرم فاه يعدي معي وقيل يعدي معه وتعلي كاجفته واجفت عليه
 والاول مذهب الكسبي والثاني مذهب اعراب وما في غيره ما حرم رائحة (قوله
 وهي اصيلة) الصيلة الصاعدة (قوله راض و صدي الى اخره) المسه في البيت
 على كونه من شعرا غير قوله تنقلب يد (قوله كانت بلهيه الشبهة الى اخره)
 في الصحيح هو في نهيه من انيس اي سعة وهو ملحق بالخماسي بالحق في آخره
 وانما صارت الالهة اكثر من قبله والولون رائحة لكن اوردته في بلهيه
 وحقه ان يدكر في فصله من رب الهه لانه مشتق من الله اي هو عيش
 الهه قد اعطى الولون والهه رائحة للاحق بحقيقته والشبه التاب والظهو
 خلاف السكر والسيرة الطريقة والجمال الا في شيء حيل (قوله ككثته
 كان مطويا الى اخره) الاحسن جمع احسنه وهي احسن داما سهدوا اي اد
 صدرو الى سهل وهو الارض المليحة والدحور فيها كناية عن الوصول
 الى العيش النعم (قوله وانه ليوم كرمه وسداد نمر) وبعده كان لما كان
 فيهم وسيفه وبتلك سنة في ال عمره (قوله قد قلت لما طلعت) الوحات
 جمع وحة وهي من رشم من الخدين والثقيق ورد اجر والعص ما يمتدح
 الطري و مراده جدا لطيف وروضة آمل ممول المظلم والآس ورد احضر
 كذا في شرح الانصاح لخلال الشئني والمراد به هه الشعر البات على
 وخه والهمزة في اعدار مكد اعدار الرحل شعيرة البات في موضع العذار

ورد السرى والنصب على به سمعه لمداره ذاك كنه للصورة وترفع
 امر من ترقى احد ترقى قلب اسون احسنه اسه (قوله كنه معا من في
 في مؤس مكانه اي اخره) اراد بالاس الزمان لغيره لا حقيقته والنوس
 الشرة والكافدة البسة وقضى انفس خب ادى يقع فيه حالة الوجه
 (قوله بحر غوليد الى اخره) القوي جمع حامية ربح وهو ممدوح فيه
 السنان الى ثلاثة والسوابق الخليل (قوله لمعشر الى اخره) هو ابن حلاى
 ابن رجل وضع امره واشتهر وطلاع الثيايا اى ركاب لصعاب الامور وهذا
 كله نهكم واشبه جمع ثنية وهى طريق العقه (قوله اسى بالى استقرت
 ام) الى اسمى والى بالى لى لى اى بالى اسى استقرت والمعشر
 الجماعة وصيرت هدوء اجمع الى الاستقراض المدلول عليه باستقرضت اوالى
 اللى فى بالى وقوله عى اى حصصت وذلك جملة مصرصة بين اسم ان وخبرها
 (قوله واتى منتهات) راد منتهات يكون التين المنهات وكسر
 الاء الاشياء الى افعال حلها (قوله كقول بعض المعربة) المعربة جمع
 معربى والى فى الجمع عومس عن به سسد (قوله على اصغره)
 متعلق بالتوهم واصمير ضرور عائد الى اسان والاصافه لادى التلس
 والمراد اصغره هم الذين يحكون تحت يده محساجين ليه ومن
 رعم ان قوله على اصغره حال بالمتعسر على معنى متعسر فله من
 حس انوهم كان على اصغره انوهم مصدر كى شطاب (قوله لخصاص اخرهم
 وقد حوم الهوى الى اخره) حوم الهوى قلوب اى جعلتها دائرة حول
 الحب وصير القلوب ما يحتاج فيها من خواص وانوقع بالتشديد جمع واقع
 كركم جمع راكع اى والحب ان تلك لطيف ساكنة وانزاد انفس الاول
 الشمس الحقيق اذعان والراهم الدليل واصله لصوق الالف بالعام وهو
 التراب ودلة الليل لمضى اشمس واخضر الهودج واصنع اللوز وانراد بالظوء
 الثوب المبرع حقه الكواكب والاحلام جمع حلم بالصم وهو ما يراه البائم فى
 بومه (قوله والى عطف على الرضا) او معطوف على عمرو وكاد كرهى المختصر
 فيكون ارق حمر الحمم مع (قوله وعر وهو حساس من مرة) فيه سهو لا يعرى
 اى الخارث وحساس هو حساس من مرة فليس حدهم الآخر وقد
 ذكر فى شرح نجم الامثال ان حسا رك و به واحد ربحه واتبعه عمرو
 الخارث فلم يدركه حتى حرس كلب صدق صله ثم وقف عليه فقال يا حساس

عشني بشربة ماء فاحس حس ركبته ورامته واحس عرفه فحسعه و
 فقال يا عمر اعشني بشربة ماء فاحس ركبته واحس عرقه وهذا صريح في ففته
 (قوله وهي ان عسوسه) عسوس من مره وهي عسوس بنت
 مسعد اتيمة وكلب من شخصه عسوسه مدفوق بعد الى من عسوسه وان
 ماوراء مكة وهي الحيرة عسوسه اليه عالي وعسوسه عسوسه على عسوس
 والمصاهرة الى قوم الروح وهم والاضهر من بنت مره فاكراهه مره
 تشعب ي سس (قوله فصاحب عسوس والاداء واعربه) وث
 تقول عسوس لو اصحمت في دار مسعوده صبر مسعوده لا تاتي والكي
 اصحمت في دار عسوسه عسوسه عسوسه عسوسه عسوسه عسوسه عسوسه
 والفصح ذكر الامم وهذا في ان السكي من هذا به واعربه عسوسه فاحس
 عليه يعني على القليل اي سر عسوسه وث ان عسوسه عسوسه عسوسه
 (قوله كافي سورتي آخرة) سورة ثوابه والعصية عسوسه
 والرفق جمع رقت وهي عسوسه عسوسه عسوسه عسوسه عسوسه
 اما الذي لم يدرى آخرة) من مشرف من اهل عسوسه اي امره وغير قبيلة
 ولهذا انت اصمير العسوسه وبعثه اشئ وفرو نصه نص على ان عسوسه
 (قوله تكش) ي عسوسه من اشئ وهو عسوسه من حله لاسفه ترشي
 نصيح ونرى من رى الفمحه (قوله رقع وحلال) لرفع عسوسه
 الاعراب وكذلك الرفع وحلال جمع ح (قوله كافي لهم الى آخرة) ان
 دعي واركي والهم اخر من نص عسوسه نص عسوسه نص عسوسه
 بالعبس محرو والعبس نص عسوسه نص عسوسه نص عسوسه نص عسوسه
 في البر كسبة من حول لبس (قوله من رى ومن فارقت من مذممه) مطلع
 قصيدة مدح كاهور الاحشيدى لولي بن مصر حرق سيف الدولة
 وقصده فالمراد من الفارق سيف الدولة ومن الميم اي المقصود كاهور (قوله
 فواد ما عليه مد الى آخرة) اي لافود وسدود مدام اخر وقوله مش مش
 الثام كناية عن قصر العمر (قوله وفي امره اي آخرة) معربة السب
 محادعين ومراوتين وفي اشع اعرب من مرى انفس والاسم امر لوعسوس

٣ قوله عيم بطريق الهم
 البيت بعده * رى الليل
 نعلوه النهار ولا ارى *
 خلال الخاوي من عيم
 تجلت * ولوان رغوثا
 على ظهر نمل * يكر على
 صفي عيم لولت * ولو
 حمت علب عيم جوعها *
 على ذرة معقولة لاستقلت
 * ولو ان ام العنكبوت
 نلتهم * مظلتها يوم الندى
 لاستظلت * ذبحنا فسين
 محل ذبحنا * وما ذبحت
 يوما عيم فسينت لفضه

المرء فمدح الاعضاء الصاهرة والمدح مدح الامور صفة (قوله) ويحب
ان يحسد في المدح من غير به (روي يمدح بعضه والله قصير بمدح بعد
وحلس فيه انشده من حق الموصلي * يد رعيه النبي ويحب * يا شاعري
مالدي ابلالك * صغير المعتصم بالله وامر ممد * (قوله) وكقول ابي الفرج
ابو اي آه) وممدع ابي عبد كور * ولا يركم حسن ايتيحي * فقولي
مصحك وانفسك * نفع النبوة عرو * (قوله) اخذت الملائكة لبيك
ملك * وقد كان منصف علي لري * وممد جعفر في ملكك ملك * فوئس
الصحن حائه * وما * نفع ليهنو * وممد * ولور هر شعوم ابي رصه *
تا في ان يقول رصيت عث * فامري بعد مخرج لري * سر الفير في صيق
وصب * فدرانه نوحه * (قوله) سر في نوحه * فدرانه نوحه
قوخي اي عيونهم بالشرف او دخل وصد ما الصيق (قوله) سر ما صديق
اب من الكنت ان آخرة) اراد بكنت في آخرة كتب يحوم
وجد انفس حاله ابي يشار اضرية والطا الذي يعني اخذ وقوله
بص الصديق منذ آخرة حلة في * ونهس حلة في آخرة * والصديق جمع
صعقة وهي اليف العريض و مراد بسود * كنت اصب
وبالله لو رسوا انفس قول المعتصم ان عوربة لا تصنع (قوله) في عرس له
شكاة عصم العري الى آخرة) لشكاة امر شكني منه وبعد ابي عبد كور *
ولكنهم اهل الحجة والسدي * هم المصالح الرما حصوم * قال رصمهم
فيهم وعك حلة * ففيها جراح منهم وكلوم * حقه جمع خضعة وهي
العصب وخيمة وسميت الرما مصا الدرة و اوعت معش محي (قوله)
تودعهم والبيد) الفرق والعقيق لحش وجمع * (قوله) وهم اهل دركو
الذهب والاسلام * الشعر * على اربع طبقات * ذهبون كاهن * نفس ورهبر
وطرفه و محصر مون ادي دركو اذهب والاسلام كاهن ويسمو منقذون
من اهل الاسلام كالفردن وحررودي اربعة هؤلاء كلهم استشهد بكلامهم
والمحدثون من اهل الاسلام الذين شؤوا بعد العصر الاول من المسلمين
كابن خنزي واني الصبوا لاسنهم بكلامهم الان يجعل مسمو به عمدة مبرو به
ولا وجه لهذا الحديث وان صدر عن صاحب الكشاف في * تفسير قوله تعالى

قوله ويحب ان يحسد في المدح ما ينظر به روي انه لا ينفي
المعتصم بالله قصير بمدح بعد
بفدا وحلس فيه انشده
اصحق الموصلي * يادار
غير النبي ويحبك * نالت
شاعري مالدي ابلالك *
صغير المعتصم بالله وامر
بهذه * ودخل ابو نواس
على الفضل ابن يحيى
البرمكي وانشده * رفع
البي ان الحشوع لادي *
عليك واني لم احك وذاري
* فازرح الفضل منطرا
بذلك وعد بكر * يحوا
الله ما يشاء فلما انتهى الى
قوله * سلام على الدنيا اذا
ما فقدتم * بني مرثد من
حاضرين وباد استحكم
تطير * ونهس قد دخل دار
الحرم ولم يبق احد في
الحلس الا واستفتح ذلك
من اختيار ابي نواس
ودخل القري على ابي
سعيد الثوري فانشده * لك
الويل من لعل بطاء
او اخره * فقال له ابو سعيد
بل الويل والجرب لك ٣

(كَلَامُهُمْ شَوَابِهِ وَرَأَاهُمْ عَلَيْهِمْ قَامُوا) لَأَنْ مَسَى لِرَأْيِهِ عَلَى الْوَلُوقِ
وَالصَّبْرِ وَمَسَى الْقَوْلُ عَلَى إِسْرَافِهِ وَالْإِحَاطَةُ بِاتِّفَاقِهِ فِي الْأَوَّلِ لَا يَسْتَلْزِمُ الْإِتِّفَاقَ
فِي الثَّانِي وَالْقَوْلُ بِأَن مَابِقُولِهِ بِمَزْنَةٍ تَقْلُ الْخُطْبَ بِمَعْنَى أَيْسَرَ لِسَانِهِ لَمْ يَكُنْ
بِعَمَلِ الرَّأْيِ أَشْبَهَ وَهُوَ لَا يُوجِبُ السَّجَاعَ قَوْلُهُ كَقَوْلِهِ يَرَأَى اللَّهُ أَنَّ
الشَّيْبَ خَيْرٌ أَوْ آخَرَ فَيَقْبَلُ لَا يَجِبُ كَوْنُ هَذَا مِنَ الْأَصْنَافِ لِأَوَّلِ
كَلَامِهِ بِمَعْنَى الشَّيْبِ وَتَحْمِيلُ أَنْ يَكُونَ مُوَسَّعًا مَثَلًا فَيَكُونُ مَنَاسِبًا لِأَوَّلِ
الْكَلَامِ وَاعْتِمَادُ مَعْنَى الْمَصْفُوفِ بِكَلَامِهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَقَامَهُ مِنْ مَحْضَرٍ مِنْ
مَعَ أَنَّهُ لَا يَدْرِي أَخْطِئَهُ وَاحْتِمَالُ أَنْ يَرَادَ بِمَصْفُوفٍ أَنْ لَا يَصَابَ بِمَذْهَبِ
الْعَرَبِ وَفَحْشَى مِنْ هَذَا لَا يَكُونُ سَبْكُهُ الْإِسْلَامُ وَبَعْدُ وَهِيَ فِي ذَلِكَ
وَلَدَا أَوْرَدَ بَيْتَ فِي تَأْنِيهِ (قَوْلُهُ كَقَوْلِهِ يَتَّبِعُ بَعْدَ الدَّهْرِ فِي حَرِّهِ) وَفِيهِ فِي
الْفَارِسِيِّ طَوْبٌ وَعَرَضَ حَوَاسِيَهُ مِنْ هَذَا مَعْرِفَةُ مَا مَشَّيْتُ بِهِمْ كَمَا مَرَّ
وَاعْلَمْ أَنَّ الْمَصْفُوفَ بِمَعْنَى لَدُنْكَ خَيْرٌ مِنْ الْأَصْنَافِ وَهُوَ أَصْلُ مَا مَحْضَرٌ رَجَائِهِ
فِي الْكَلَامِ الْبَلِيغِ وَفِيهِ مِنْ بَحْرٍ مَحْضَرٌ مَتَّعَهُ بِمَعْرِفَتِهِ بَعْدَ لَبْسِهِ فِي الْكَلَامِ
بِقُدْرَتِهِ وَسَبْلُهُ لِيهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى (أَيُّهَا بَعْدَ وَارِدَ مَعْنَى) فَانْهَ قَدِمَ
الْوَسِيلَةُ الَّتِي هِيَ الْعَادَةُ عَلَى الْمَسْطُوفِ الَّذِي هُوَ الْأَسْمَاءُ بِمَا لَا يَسْرِعُ الْفَضْلُ بِهِ
كَأَنَّهُمْ فِي ذَلِكَ عَدُوٌّ خَصُّوهُ إِلَى الْمَوْتِ وَالْكَرِّ (قَوْلُهُ لَأَنَّكَ دَائِمًا تَرَى فَوَاحِشَ
السُّورِ إِلَى آخِرِهِ) بِأَنَّهُ أَلْكَ إِذَا لَبَسَ فَوَاحِشَ السُّورِ جَلَّهَا وَمَقَرَّهَا رَأَيْتَ
مِنْ الْبَلَاغَةِ وَالْفَحْشَى وَأَنُوعِ الْإِشْرَافَ إِلَى مَا يَحْضَرُ عَنْ كَيْفِهِ وَصِفَةِ الْعُدَّةِ
كَالْحَمِيدَاتِ الْمُنْفَجِحَةِ وَأَنَّ السُّورَ وَكَأَنَّهَا بِالْمَدَائِقِ مِثْلَ مَا يَأْكُلُ النَّاسُ بِمَا لَا
الَّذِينَ آمَنُوا قَالَ مِثْلَ هَذَا الْإِتِّدَادُ بِوَقْفِ السَّامِعِ لِلْأَصْنَافِ إِلَيْهِ وَكَدَّ الْإِتِّدَادُ
بِحُرُوفِ التَّحْقِيقِ تَعْوَالِمْ وَحَمَّ فَانْهَ تَحَابَّتْ وَبَحْرٌ مِنْ عَلَى الْإِسْتِمَاعِ إِلَيْهِ لَا يَكُونُ
يَقْرَعُ السَّمْعَ شَيْءٌ غَرِيبٌ وَأَمَّا حَوَاسِيُ السُّورِ فَهِيَ عَيْنُ الْخَطِّ الْإِبْرَاقِيِّ إِلَى الدَّعَاءِ
الَّذِي حَتَمَ بِسُورِهِ لَمَرَهُ وَالْوَصْفُ الَّذِي أَشْتَمَلَ عَلَيْهَا حَتَمَ كَمَرَانٍ وَلَمَرُ النَّصِ
فِي حَاتَمَةِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ وَالْحَمِيلُ وَالْمُعْطَرِ الَّذِي فِي حَاتَمَةِ الْمَائِدَةِ وَالْوَعْدُ وَالْوَعْدُ
الَّذِي فِي حَاتَمَةِ سُورَةِ الْأَنْعَامِ وَغَيْرَ ذَلِكَ (قَوْلُهُ وَقَدْ أَعْرَضَ مَصْفُوفٌ خَطْبُهُ) *
وَاحْرَسَ شَقَاقِي الْعَصَى * بِقَالَ حَطِيبٌ مَصْفُوفٌ أَيْ طَلَعَ بِحَجَرٍ يَحْمِلُهُ
أَسْمُنَ صَفْعَ الدِّبْتِ إِذَا صَدَحَ وَأَسْمُنَ الصَّفْعَ بِمَعْنَى الْخَطْبِ مِنَ الْكَلَامِ لِأَنَّهُ

٣ لَأَنَّكَ وَمَا يَنْبَغِي أَنْ
يُجَنِّبَهُ الشَّاعِرُ فِي الْمَدْحِ
إِسَاءَةً لِأَدَبِ قَائِدِهِ إِذَا
أَحْسَنَ فِي نَظْمِهِ وَإِسَاءَةً فِي
أَدَبِهِ عَطَلَتْ الْإِسَاءَةُ عَلَى
الْإِحْسَانِ وَحَقَّقَ الْهَوَا
رَوَى أَنَّ أَبَا النُّجُمِ الْهَمَلِيَّ
دَخَلَ عَلَى هِشَامِ بْنِ عَبْدِ
مَلِكٍ وَكَانَ أَحْوَلَ فَانْتَدَبَ
أَرْحُورَهُ الَّتِي هُوَ فِيهَا
الْمُدَّةُ الْوُحُوبُ الْهَزِي
حَتَّى سَمِعَ قَوْلَهُ * وَالشَّمْسُ
فَدَصَّارَتْ كَقَبْرِ الْأَحْوَلِ
* مَصَّابِ هِشَامِ وَبَعْدَ
بَصْرِهِ وَبَحْرٍ وَمِنْ ذَلِكَ
قَوْلُ نَعْمَةٍ وَقَدْ مَدَحَ
رَبِّهَ وَهِيَ تَسْمَعُ * أَرَبْدَهُ
أَنَّهُ جَعَلَ * طَوْبِي زَاثَرُكَ
الْثَّابِ * مَعْطِيبٌ مَا رَحَلْتُكَ
مَا * يَعْطِيبُ الْكَافِ مِنْ
الرَّعَابِ * فَهَمَّ الْخُدْمُ
وَالْحُثَمُ يَضْرِبُهُ فَقَالَتْ
دَعُوهُ فَانْهَ لَمْ يَرُدَّ إِلَّا حَيْرَ
أُولَئِكَ أَخْطَأَ الصَّوَابَ
لَأَنَّهُ سَمِعَ قَوْلَهُمْ فِي الشَّعْرِ *
ثُمَّ لَكَ الَّذِي مِنْ بَيْنِ غَيْرِهِ *
وَنَظَرُكَ أَحْسَنَ مِنْ وَجْهِ
سَوَاكَ * فَظَنَّ أَنَّ الَّذِي
ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ
وَهَمَّهَا تَسْمَعُ

أَعْطَوْهُ مَا أَمَلَ وَيَهْوَاهُ عَلَى مَا هَمَلَ فَهَمَّ النَّاسُ مِنْ حَتَمِهَا وَحَبَابِ حَتَمِهَا

يأخذ في كل حاسب من الكلام واسم صوته اذا صر صوته اى وسط
 رأسه والشافق جمع شفقة وهى شهرة يجرحها الحصى عند سكره
 يشبه تكلم الفصيح بصوت العمل في تلك الحالة يقارن بهر شفته
 وحطيط دوشفته (قوله والتذكير للاحكام المذكورة
 في على المعاني والبيان) وتمام تعرض السديج
 لكونه خارجا عن اللافة ..

قد كل طمع هذه الحاشية • والمحلة الابقة الشبة • في من من حصرة
 السلطان من السلطان في السلطان العارى عند حيد من كلال ال محمد شوكته
 دائم الى هامة الدوران • وايد الصرو العرو الشان في مطعة شركت
 الصحابة العثمانية ووقع تاريخ حنام في او اخر دى الحلة
 الشريفة لسه تسم وثلاثمائة والف

- ٠٦ بحث بيان معنى الهم
٠٧ بحث الاصل في معطى كخص
و المصوح ان شمل رحل
الباء على انقصو ر عليه
٠٨ بحث بيان معنى الايراد والرافة
٠٩ بحث اسى معن فاعل
١٠ بحث اعره
١٠ بحث الدين وصع ابيه
١٠ بحث بين معنى اليقين
١١ بحث بعد
١١ بحث الكت جمع الكنة
١٢ بحث لاسما
١٤ بحث بيان معنى الخبص
١٦ بحث دمره
١٦ بحث الاستيف الباقى لا يدر
ان يكون جوابا عن سؤال
عن العلة
١٧ بحث القيل والقال
١٨ بحث الشان والامر
١٩ بحث التصيين
٢٠ بحث الامام
٢٠ بحث دمشق
٢٢ بحث تسمية الجملة جملة
٢٣ بحث الفرق بين الفكر والنظر
٤٢ استعمال سمع الباء وبعده
٢٥ بحث وجوب تيميد المؤكد
عن صميم المؤكد
٢٥ بحث الاول
٢٦ بحث اعره امدوا صي يدع
٢٦ بحث الباء الشى على صده
٢٧ بحث بعد مستورا
٢٧ بحث شرطية التعريف في
عطف اعره وبعده
٢٧ بحث الصفة اشبهه نحي من
اللام فاذا اريد الباء التعدي
فانزل
٢٩ بحث الص
٢٩ بحث الخليفة
٣١ بحث فرة العين
٣٢ بحث الملك
٣٣ بحث هدى ومجته في القرآن
٣٤ بحث سجان
٣٥ بحث يقدر في الظرف المستقر
كان التامة والاقبل
٣٥ بحث حلال
٣٥ بحث الاحوة والاخوان
٣٦ بحث نهرى
٣٧ بحث الحسب
٣٩ بحث ان الحمدقة وامثاله اخبار
واقعة موقع الانشاء بجازا
٤٠ بحث اثناء
٤١ بحث الحمد على الصفات العبدية
٤٢ بحث تركيب سؤال
٤٢ بحث الشكر

طبقات البلاغة على المذهب
المصور

٦٤ محت حور وفوق الحال من

المضاف اليه اذا كان المضاف

حر من المضاف اليه او بمنزلة الجرح

٦٥ محت امره من الالى والى

٦٥ امر امرآء يعرف بهذا العلم

بلى والى الكلاى بالى

٦٦ محت الدوق

٦٨ محت ان القيد المتقدم على

اسطوف عيب يتقيد به المعطوف

٦٨ محت ان اهل التفصيل قد يقصد

به تعارو صاحبه وتبعده

من الغير

٦٩ محت وجدة تسمية الاستعارة

بالكناية استعارة وكناية

٧٠ محت التزجيم

٧٠ محت القرآن

٧٠ محت الظم

٧٢ محت عيب

٧٣ محت الوصول الحرق

٧٤ محت الظروف وشها

٧٥ محت تقدم الطرف

٧٦ محت اتسع في الظروف سبب ينسج

في غيرها

٧٧ محت الحكم النكلى

٧٩ محت الامثلة والشواهد

٨١ محت القيد والمقيد

٨٢ محت يقع وتخصوصا

٤٣ محت تركب وحده

٤٤ محت وصع اجزاءه تعالى

٤٥ محت الاستحقاق الداني

٤٦ محت تقدير الحمد

٤٦ محت الاختصاص في الحمد لله

كافى لله الحمد

٤٦ محت وجوب كون المصطلح

بالجمله العصرية حاكما حكما

مشوبا بالصواب والخطا في

الاصافى

٤٧ محت ان الاختصاص بين

متلارما

٤٩ محت الاختصاص النبوى

والانسانى

٥٥ محت اسباب

٥٥ محت لاد

٥٦ محت المعجزة

٥٨ محت باقى الكتب المنزلة غير

انقرآء ليس منزلة للاعمار

٥٨ محت اضافة الصفة الى

الموصوف

٥٩ محت الآل والاهل

٦٠ محت الصحابة والاصحاب

٦٠ مطلب خيرا التحفيف مطلقا اسم

التفضيل

٦٠ مطلب مما يمكن من شئ

٦١ مطلب لزوم الفاء لاما كلى

٦٢ مطلب لما ظرف بمعنى اذ

٦٣ مطلب اعمار انقرآء كونه في اعلى

٨٢	مبحث الجمع والجمع	١٠٨	مبحث اطلاق الحال على
٨٣	مبحث التعريض والتلويع		الطرف مسبوحة
٨٤	مبحث عطف رتبة على واحد	١٠٩	مبحث ان حتى وان هشام
٨٦	مبحث ابدال ذنبة انى على	١١٠	مبحث تركيب صاع بصاع
	الاختصار		وماء انى
٨٧	مبحث كنه اخبار ابدان فى	١١١	مبحث تركيب بيت شعري
	المهد الخارصى	١١١	مبحث تركيب فقر حرب
٨٨	مبحث ابدنمه	١١٢	مبحث بسمة الترطبة للحراء
٨٩	مبحث ابدنمه	١١٢	مبحث الصاحب واصنافى
٩٢	مبحث العقبه	١١٣	مبحث باقر كل التاجر
٩٣	مبحث ارجل و مرهه	١١٣	مبحث صاع انصار تستعمل
٩٥	مبحث لاء الحقيقه كالعهد		ان فى اصل انسه
	اندهى	١١٤	مبحث القدم واسحق
٩٥	مبحث نصيب الداء واحد	١١٥	مبحث بنى اندوم بنى اللارم
	الخصول والكوب	١١٦	مبحث مصله الجمع بالجمع
٩٦	مبحث السلب الكلى رفع	١١٦	مبحث نون الوقاية
	الاتحاد اسما	١١٧	مبحث احماسى
٩٦	مبحث افرق بن تقي والهل	١١٧	مبحث ابن هير واحبار الامام
٩٧	مبحث الخروف الخويده		الاحيقه رحمه الله تعالى
٩٨	مبحث القطع على معمول عامل	١١٨	مبحث ان يرمى و تاجر غير
	واحد		ممر عنهم
٩٩	مبحث وروع غير العربى فى	١١٩	مبحث اشكرار وكثرته
	الفرق	١٢٤	مبحث مقوله الكيف
١٠٢	مبحث التعليق بموصوف	١٢٥	مبحث قد
	وما فى حكمه مشعر بملية	١٢٦	مبحث الفرق بين الشرط
١٠٣	مبحث الوحيى فصح		والسب
١٠٤	مبحث محادثة القدس	١٢٦	مبحث الحسان
١٠٧	مبحث صوب	١٢٦	مبحث التركيب الاصنافى
١٠٧	مبحث اندسروانصرى		وتعربى احرأه

١٢٧	مبحث المصوميه	١٦٢	مبحث اقامة البرهان في
١٢٧	مبحث الحال والمقام		التعريفات نظرا الى دهموي
١٢٨	مبحث احراء الجملة		انصبي
١٢٩	مبحث الذكاء والعطافة	١٦٣	مبحث الشهادة بمعنى يمين
١٣٢	مبحث اولاء وهدات	١٦٣	مبحث الرعم
١٣٢	مبحث الصدر يعيد اخضر	١٦٨	مبحث ان الاوصاف قبل العلم بها
١٣٣	مبحث والالطل احد		اخبار
	الخصري	١٦٨	مبحث احوال الاساد الجبري
١٣٥	مبحث الانعمى والعري	١٦٨	مبحث ان النسبة متأخرة عن
١٤٨	مبحث المص الاول عزم العاق		الطرفين
١٤٨	مبحث من الانصالية	١٦٩	مبحث تركيبا اكثر من ان يحصى
١٤٩	مبحث الاشارة اعم		وامثاله
١٤٩	مبحث جهة الوحدة	١٧٧	مبحث ودميت ادر ميت
١٥٠	مبحث ان العلم ملكة	١٧٨	مبحث هل
١٥٢	مبحث حرية المدرك منلزم	١٧٩	مبحث حروف الصلة
	لجربة الادراك	١٨٢	مبحث ان المكسورة لاتكمل
١٥٢	مبحث تطبيق الحكم بالموصوف		على السببية الاعد قوم
	نصفه وما في حكمه بميدالية	١٨٣	مبحث انديس الاصول
	كالعلق بالشتق		والمعوي
١٥٤	مبحث جاء الدور في تعريف	١٨٦	مبحث ان كيد المصوى لا يدفع
	اللامه		توهم السهو
١٥٧	مبحث تركيب ابواب الثمانية	١٨٧	مبحث الكناية في آخر الكلام
١٥٧	مبحث لامحامة		على خلاف الظاهر
١٥٩	مبحث وقع الدور في تعريف	١٨٨	مبحث كناية الرحمن على
	الصدق والحر		العرش استوى
١٦٠	مبحث تركيب لا بد وان يكون	١٨٩	مبحث حسن صبر اثناس مع انا
١٦١	مبحث طابق النسبة للواقع	١٩٠	مبحث انة انا كيد
	والخارج	١٩١	مبحث وضع المظهر موضع
١٦٢	مبحث المهم في الجواب		المضمر

٢٣٩	مبحث كوكب الحرقة	١٩١	مبحث مصون الجرو والصرور
٢٤٤	مبحث ان كل اية زل فيها يالها		نقع متدا
	الاس مكبة اه	١٩٣	مبحث امرق بين السهو
٢٤٥	مبحث ان الحكم جاء بمعنى		وانفسيا
	انحكوم عليه وبه	١٩٩	مبحث مذهب الحنبل في عبثه
٢٤٧	مبحث اطلاق المثنى على المفرد		راسية
	ومجرد التعدد	٢٠٨	مبحث ان قولهم الامم كزيد في
٢٤٨	مبحث عاد ورام		اختيصة تعريف المشبهة بين
٢٤٩	مبحث ان المقدمة الفائلة بان		ذلك المعرف وبين الدل
	البدل في حكم السقوط ليست	٢١٠	مبحث احوال المسد اليه
	مكبة	٢١٢	مبحث ان حذف المظوف
٢٤٩	مبحث لا يجب صحة قيام البدل		واما المظوف محكوم عليه
	مقام البدل		بالطلاق
٢٥٠	مبحث اضافة البدل الى المظ	٢١٣	مبحث المرفوع بالمدح والدم
	لادنى التنس	٢١٤	مبحث كلة التامة
٢٥٤	مبحث الفرق بين الشك	٢٢٠	مبحث بعد الاتيا والتي
	والابهام	٢٢٢	مبحث امددة التعقيب
٢٥٥	مبحث الموصوف بالجهل		والتعديرة
	المركب لا ينشأ منه الشر	٢٢٢	مبحث لفظ الجلالة وكلة
	كالوصوف بالعلم اليقين		التوحيد
٢٥٦	مبحث ضمير الفصل قد يكون	٢٢٢	مبحث الاستثناء المفرغ بغير
	لجود التأكيد		نفي المعايير
٢٥٦	مبحث ضيق لم الركبة	٢٢٣	مبحث ان في تقدير الكناية
٢٥٧	مبحث اني الملاويته		طريقين
٢٥٧	مبحث القفس	٢٣١	مبحث اليهود الخارجي
٢٦٠	مبحث النام الزيادة بحور تقديم	٢٣٢	مبحث كلة تمة
	ما في حيزها عليه	٢٣٣	مبحث تسمية العهد الذهبي به
٢٦١	مبحث احد اذا كان همرته	٢٣٨	مبحث قول عمر بن عبد العزيز
	اصلية لاستعمل الا في الاحباب		طواله واطهر اسباب
	لنور كل		

٢٩٥	مطلب المعشري	٢٦٨	مبحث تركيب واسروا
٢٩٦	مبحث وضع اسم الفاعل والمفعول		المعوى اسى ظموا
٢٩٧	مبحث اعراب مراو-	٢٧٠	مبحث كون انقاء حواما لاد
٣٠٩	مطلب ام		تشبيها دس
٣١١	مبحث اعتماد اسم الفاعل	٢٧٠	مبحث الشهر والمحاق
٣١٨	مبحث تعريف زمان الماضي	٢٧١	مبحث تقديم المظوف على
	والاستقبال والحال		المظوف عليه
٣٢١	مطلب افعال الناقصة	٢٧٣	مبحث ان المفعول معه هو
٣٢٨	مطلب وجيع انقلب من باب		المقصود بالنسبة
	الحار وعموم الجار	٢٧٤	مبحث ان اسم الفاعل مع فاعله
٣٣٦	مطلب انقاء اللام بوحب		مغرب
	انقاء المروم	٢٧٦	مبحث مطب التلقي
٣٣٨	مطلب فم العهد صهيبي	٢٧٧	مبحث ان قد يمدح ربه بالحكم
	ومبحث لولا	٢٧٩	مبحث النسبة
٣٥٧	مبحث احوال متعلقات الفعل	٢٧٩	مبحث ان ما يقتضى الصدارة
٣٦٦	مبحث ان الامر بالقرأة اهم		دون لم لالى
٣٦٦	مبحث اول ما نزل من القرآن	٢٨٠	مبحث حديث ذواليدى
٣٦٧	مبحث ان ادخال الباء على	٢٨٣	مبحث حذف عجز الضمير المستتر
	المفعول دلالة على التكرار		في فم
٣٦٧	مبحث ان الشارح شافى	٢٨٣	مبحث ان التبر قد يحى لنا كبد
	الذهب	٢٨٤	مبحث ضمير الثان ودخول
٣٦٨	مبحث ترتيب المفاضل		العامالزائدة بين المبدل والمبد منه
٣٦٨	مبحث ترتيب التوابع	٢٨٥	مبحث الزندبى
٣٧٠	مبحث ان اللام الداخلة على	٢٨٨	مبحث المدون وكناته لامين
	بعض المشتقات	٢٨٩	مبحث الفرق بين الصريد
٣٧٠	مبحث الفرق من الانتكار		والالتفات
	التوبيخى والابطالى	٢٩٠	مبحث اتيان الصغار بلفظ
٣٧١	مبحث القصير		الجمع بواحد
٣٧٢	مبحث واجب الذات	٢٩١	مطلب التأنيث القطي
		٢٩٢	مطلب ان في الالتفات اربعة
			مذاهب

٣٧٣	مبحث الفرق بين معاني الصفقة	٣٩١	مبحث في الاشياء
٣٧٤	مبحث قصر الخوامد	٤٠١	مبحث كم الحبرية والاستقصاء
٣٧٥	مبحث ان القدر في الاستثناء	٤٠٧	مبحث رويد
٣٧٦	مبحث من حلس المستثنى	٤١٢	المسالك القصل والوفد
٣٧٧	مبحث شمعان الفصل التفصيل	٤١٢	مبحث الفرق بين الكناية
٣٧٨	مبحث بين والاصافة	٤١٣	والبحر عند المص
٣٧٩	مبحث ان تعاريف العلوم	٤١٥	مبحث الفرق بين اووام اما
٣٨٠	الادبية بكى في اطرافها	٤٢٧	مبحث ارى يستعمل بمعنى
٣٨١	مبحث محي بل للابتداء	٤٣٦	مبحث المعايير العقل والنفس
٣٨٢	مبحث ان قوما جوزوا اعمال	٤٤٠	مبحث الفرق بين التدليس والتبليس
٣٨٣	ما تقدم الخبر طرفا كان او غير	٤٤٢	مبحث اطلوا العلم ولو نصيب
٣٨٤	مبحث محي انما بالكسر وانما	٤٤٧	مبحث ايات التسع
٣٨٥	بالفتح كليهما للقصر في الآيد	٤٤٨	مبحث موده على مدته
٣٨٦	الكرامة	٤٥٣	مبحث الرماء وحده
٣٨٧	مبحث ان ما بالكافة حرف عند	٤٥٣	مبحث عطف احد المتزادين
٣٨٨	الجمهور	٤٥٦	مبحث بين ذارعيه وجهه
٣٨٩	مبحث ان رسم القرآن لا يحصى	٤٥٨	مبحث تسمية بعداد دار السلام
٣٩٠	فيه القياس انفر في الكثافة	٤٦١	مبحث الصلاة الوسطى
٣٩١	مبحث تركيب اسكن امت	٤٦٥	مبحث الفرق بين واو الحالية
٣٩٢	وروحك الجدة	٤٦٥	والاعتراضية
٣٩٣	مبحث لا صير وليس صير	٤٦٧	مبحث كلمة الزيجان
٣٩٤	مبحث صد احتماع الطريقين	٤٦٧	المس الثاني
٣٩٥	او اكثر الى انهما يمسب افادة	٤٧٥	مبحث دلالة الترام
٣٩٦	القصر	٤٨٠	مبحث الفرق بين المدة العقلية
٣٩٧	مبحث حروف العطف لا يدخل	٤٨٢	والحسية
٣٩٨	بعضها على بعض	٤٨٣	مبحث العلوم
٣٩٩	مبحث ان المفعول معه لا يقع		مبحث الحرارة والبرودة
٣٨٧	بعد الا		
٣٨٨	مبحث الاستثناء المفرع		

٤٨٣	مبحث الخلق والعصب	٥٢٠	مبحث البشيم
٤٩١	مبحث كمال التحقيق والظن	٥٢	مبحث قولان وثبت هذا الحى
٤٩٢	مبحث انحصار		مبحث غير ما كان
٤٩٤	مبحث من لا يحصل من سعيه	٥٥٩	مبحث ان الشئ في علم الله مع
	على طائفة	٥٥٥	مبحث ان المحار امر من لا يتجرى
٤٩٤	مبحث تقدم الحسابات على		في اخرى
	المعقبات	٥٣٦	مبحث ان الاستعارة يتجرى
٥٠٠	مبحث حوار احدى ابوصول		في الفعل زعمار العينة
	عبد الاحفش والكوفي	٥٣٧	مبحث معنى انشداء العينة
	وابن مالك		واسماء العينة
٥٠٠	مبحث ان اعلام الاجناس	٥٣٩	مبحث ترتيب تقارب منزله
	اعلام تقديرية تعامل معاملة		الاتحاد
	الكركات	٥٤٠	مبحث ان المنة قد تذكر بغير
٥٠٩	مبحث ان التاء لفرعية في علامة		اعطاء الخلق في الكنية
٥١٣	مبحث ان التاء در سب الوضع	٥٤١	مبحث ان اراء تقدم رجلا
	دليل الحقيقة		وتؤخر اخرى
٥١٣	مبحث ان الكناية خارجة	٥٤١	مبحث مسببت الامم مع حكايتهم
	عن الحقيقة	٥٤٢	مبحث المادة والتعويد
٥١٤	مبحث واسع المعاني	٥٤٣	مبحث الصالح نفع الصاد
٥١٥	مبحث الفرق بين الهام وعلم	٥٦١	مبحث القسي جمع قوس
	ضرورى	٥٦٣	مبحث حين بين العبر والنزوان
٥١٧	مبحث المنقول والمرتب	٥٦٨	مبحث يد
٥١٨	مبحث العلاقة والموج	٥٧٥	مبحث اتمارق جمع برقة
٥١٩	مبحث ان الاستعارة قد يطلق	٥٨٤	مبحث الشعراء على اربع طبقات
	على المجاز عند الاصولين		



الكتاب : حاشية الفول

المؤلف : ص. الحلبي

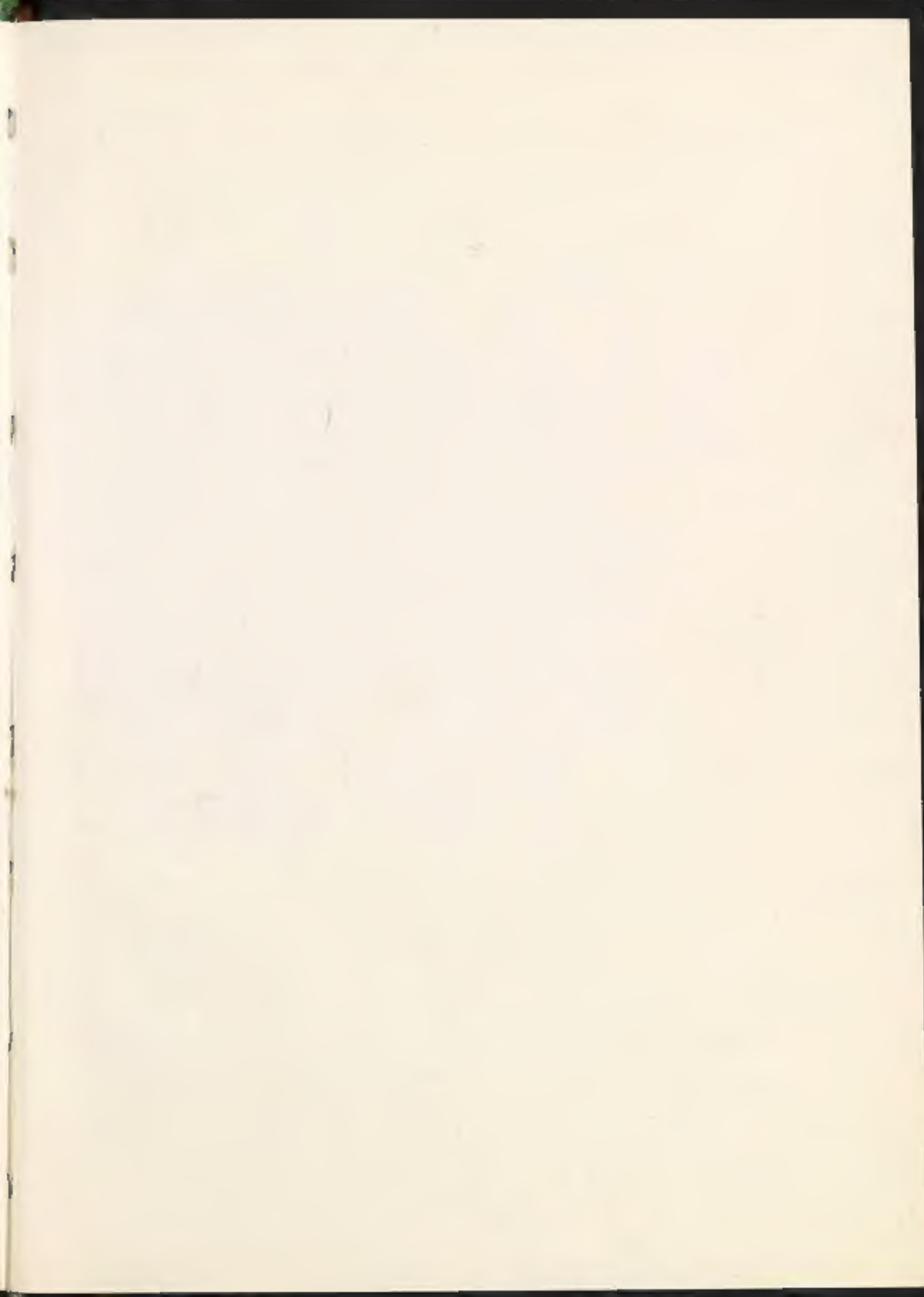
الناشر : منشورات الشريف الرضي - قم

الطبعة : امير - قم

سنة الطبع : ١٤٠٦ هـ

الطبع : ١٠٠٠ نسخة



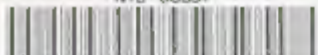




**Elmer Holmes
Bobst Library**

**New York
University**

NYU - BOBST



31142 01725 2589

PJ6161 .T3533 1985

cashya



NYU

NYU LIBRARY OFFSITE

BOBST LIBRARY
OFFSITE